إيران: الصراع بين فارسيتها وتشيّعها أيهما الطاغي

فيصل غالب المصري

إيران: الصراع بين فارسيتها وتشيّعها
أيهما الطاغي

فيصل غالب المصري

المقدمة

ليست إيران كما تُقدَّم اليوم في كثير من الخطابات السياسية والدينية مجرد دولة مذهبية خالصة، ولا مشروعًا دينيًا تتحكم به العقيدة وحدها بمعزل عن التاريخ، بل هي بناء مركّب تتداخل فيه طبقات متعددة من الهوية، تتقدم فيها الفارسية كإرث حضاري عميق، وتأتي التشيّع لاحقًا كإطار ديني–سياسي أعاد تشكيل هذا الإرث داخل صيغة جديدة.

ما يظهر على السطح هو خطاب ديني كثيف ومشحون، لكن خلف هذا السطح تتحرك طبقات أقدم من الوعي، لم تنقطع رغم التحولات الكبرى، بل أعادت إنتاج نفسها عبر مراحل تاريخية متعاقبة، من السقوط الإمبراطوري إلى إعادة التشكل داخل الدولة الإسلامية، وصولًا إلى الدولة الحديثة.

منذ سقوط الإمبراطورية الفارسية أمام الفتح الإسلامي، لم تنتهِ الفكرة الحضارية، بل دخلت مرحلة إعادة تموضع طويلة ومعقدة. لم تكن الهزيمة نهاية مسار، بل بداية لتحول داخلي هادئ، انتقلت فيه الفارسية من موقع الدولة إلى موقع الوعي، ومن مركز الحكم إلى عمق الثقافة.

ومع قيام الدولة الصفوية في القرن السادس عشر الميلادي، برز تحول نوعي في بنية الهوية الإيرانية، حيث تم اعتماد التشيع الاثني عشري بوصفه مذهب الدولة الرسمي. غير أن هذا التحول لم يكن دينيًا صرفًا بمعزل عن السياق السياسي، بل جاء ضمن مشروع أوسع لإعادة تشكيل الكيان الإيراني وتمييزه عن محيطه السني، بما يضمن له استقلالًا هوويًا واضحًا ومجال حركة مختلفًا.

منذ تلك اللحظة، لم يعد التشيع في إيران مجرد عقيدة دينية في بعدها الروحي، بل دخل تدريجيًا في بنية الدولة، وأصبح جزءًا من أدواتها في التنظيم والتعبئة وبناء الشرعية. وبذلك تحول من إطار إيماني إلى عنصر وظيفي داخل مشروع سياسي ممتد.

وفي العصر الحديث، ومع صعود الثورة الخمينية، بدا وكأن هناك قطيعة مع التاريخ السياسي السابق، إلا أن القراءة المتأنية تكشف أن ما حدث لم يكن انفصالًا عن المسار التاريخي، بل إعادة صياغة له بلغة جديدة. فقد استعادت الدولة مركزيتها، وفعّلت أدواتها التوسعية، لكنها هذه المرة داخل خطاب ديني يمنحها بعدًا تعبويًا أوسع وشرعية أكثر تأثيرًا في المجال الإقليمي.

ينطلق هذا الكتاب من فرضية تحليلية لا تفترض صراعًا مباشرًا بين الفارسية والتشيع داخل إيران، ولا ترى العلاقة بينهما كتناقض بسيط، بل كعلاقة مركبة تقوم على التداخل والتوظيف وإعادة الاستخدام. حيث يتشكل التفاعل بين طبقة حضارية عميقة تمتد إلى ما قبل الإسلام، وبين إطار مذهبي تشكّل داخل السياق الإسلامي، ليصبح لاحقًا جزءًا من البنية السياسية للدولة.

ومن هنا تنشأ الإشكالية المركزية لهذا العمل:

هل تتحرك إيران بوصفها دولة مذهبية تقودها العقيدة في جوهرها؟
أم بوصفها امتدادًا لمشروع حضاري قديم أعاد توظيف التشيع كأداة من أدواته التاريخية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تُقدَّم كحكم مسبق، بل كمحاولة لفهم طبقات متراكبة من التاريخ والهوية والسياسة، تساعد على قراءة سلوك الدولة، واستيعاب بنيتها الداخلية، وفهم امتدادها الإقليمي.

وهذا ما يسعى هذا الكتاب إلى تفكيكه وتحليله، عبر تتبع المسار التاريخي منذ الجذور الأولى وحتى اللحظة المعاصرة.

القسم الأول: فارس قبل الإسلام – التأسيس الإمبراطوري

الفصل الأول: فارس قبل الإسلام... الإمبراطورية والوعي القومي

قبل أن يظهر الإسلام في الجزيرة العربية ويبدأ تمدده خارجها، كانت الهضبة الإيرانية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التشكل الحضاري، لم تكن فيها مجرد تجمعات قبلية أو كيانات محلية متفرقة، بل فضاءً إمبراطوريًا واسعًا يحمل تصورًا واضحًا عن الدولة، والسلطة، والنظام، والعالم المحيط به.

فارس قبل الإسلام لم تكن حالة عابرة في التاريخ، بل كانت سلسلة من الإمبراطوريات المتعاقبة التي صاغت مفهوم "الدولة المركزية" في المنطقة، بدءًا من الأخمينيين وصولًا إلى الساسانيين، الذين شكّلوا الذروة الأخيرة لهذا الامتداد الحضاري قبل التحول الكبير الذي أحدثه الفتح الإسلامي.

الإمبراطورية كفكرة قبل أن تكون حدودًا

في التجربة الفارسية القديمة، لا يمكن فهم الدولة بوصفها مجرد مساحة جغرافية مرسومة على خرائط السلطة، لأن مفهوم "الحدود" نفسه كان نتيجة لاحقة لفكرة أعمق بكثير، وهي فكرة الإمبراطورية باعتبارها نظامًا شاملاً للحكم والهيمنة والتنظيم، لا مجرد كيان سياسي عابر.

الإمبراطورية في الوعي الفارسي المبكر لم تكن تُبنى على منطق الأرض فقط، بل على منطق "المركز". أي وجود نقطة مركزية واضحة تُدار منها الأطراف، وتُعاد صياغة العلاقة بين الشعوب المختلفة ضمن منظومة واحدة. هذا المركز لم يكن مجرد عاصمة سياسية، بل كان رمزًا لفكرة النظام نفسه: النظام الذي يضبط الفوضى، ويمنح العالم شكلًا يمكن التحكم فيه.

من هنا نشأت فكرة أن الدولة ليست مجرد رد فعل على الواقع، بل هي أداة لإعادة تشكيل الواقع. فالشعوب والأقاليم المختلفة لا تُترك كما هي، بل تُدمج داخل بنية أوسع، لكل جزء فيها وظيفة، ولكل منطقة موقعها داخل هرم السلطة. وهذا التصور خلق نوعًا مبكرًا من التفكير السياسي الذي يرى أن الاستقرار لا

يتحقق إلا عبر السيطرة المركزية القوية، وأن التعدد لا يمكن أن يُدار إلا من خلال نظام صارم يربط الأجزاء المتفرقة في وحدة واحدة.

في هذا السياق، لم يكن التوسع الإمبراطوري مجرد رغبة في زيادة الأراضي أو الثروات، بل كان امتدادًا طبيعيًا لفكرة داخلية ترى أن النظام الكامل يجب أن يكون واسعًا بما يكفي ليعكس "عظمة المركز" وقدرته على التنظيم. أي أن التوسع لم يكن هدفًا خارجيًا فقط، بل نتيجة مباشرة لفكرة داخلية عن معنى الدولة نفسها.

وهنا يظهر فرق جوهري بين الدولة التقليدية والدولة الإمبراطورية:
الدولة التقليدية تنتهي عند حدودها الطبيعية، أما الإمبراطورية فلا ترى حدودها ثابتة، بل قابلة للامتداد ما دام المركز قادرًا على الإدارة والسيطرة. لذلك تصبح الحدود في هذه الحالة ليست خطًا فاصلًا، بل منطقة متحركة تتغير وفق قوة المركز وضعفه.

في الوعي الفارسي القديم، تداخلت هذه الفكرة مع تصور أعمق للعالم، حيث لا يُنظر إلى الشعوب المحيطة بوصفها كيانات مستقلة بالكامل، بل بوصفها أجزاء يمكن إدخالها في نظام أكبر إذا توفرت القدرة السياسية والعسكرية. وهذا ما جعل الإمبراطورية ليست مجرد حدث تاريخي، بل طريقة في التفكير في العالم.

وبمرور الزمن، ترسخت هذه الرؤية حتى أصبحت جزءًا من البنية الذهنية للدولة نفسها، بحيث لم يعد السؤال: أين تنتهي الدولة؟ بل: كيف يمكن للمركز أن يوسّع دائرة تأثيره ويعيد تنظيم المحيط بما يخدم استقراره؟

وهكذا، لم تكن الإمبراطورية الفارسية القديمة مجرد حدود شاسعة، بل كانت قبل كل شيء "فكرة عن النظام"، فكرة ترى أن العالم يجب أن يُدار من مركز واحد، وأن التعدد لا يُلغى، لكنه يُعاد ترتيبه داخل سلطة عليا قادرة على ضبطه وتوجيهه.

من الأخمينيين إلى الساسانيين: تطور الدولة المركزية

يمثل الانتقال من الدولة الأخمينية إلى الدولة الساسانية واحدة من أهم مراحل التشكّل السياسي في التاريخ الفارسي القديم، ليس لأنه مجرد تعاقب سلالات حاكمة، بل لأنه يعكس تطورًا تدريجيًا في مفهوم الدولة نفسها: من إمبراطورية واسعة ذات إدارة مرنة نسبيًا، إلى نموذج أكثر صرامة ومركزية، يتجه نحو إحكام السيطرة على المجتمع والسلطة والهوية.

في المرحلة الأخمينية، برزت أولى ملامح الدولة الإمبراطورية المنظمة على نطاق واسع، حيث توسعت السلطة الفارسية لتشمل مساحات شاسعة ومتنوعة من الشعوب والثقافات. لكن هذا الاتساع فرض بطبيعته نوعًا من الإدارة القائمة على التعدد والتفويض، حيث لم يكن المركز قادرًا دائمًا على التحكم المباشر بكل التفاصيل، فاعتمد على أنظمة محلية وإدارات إقليمية تدير الأطراف ضمن إطار الولاء العام للمركز.

هذا النموذج أنتج دولة قوية في اتساعها، لكنها في الوقت نفسه كانت مرنة في بنيتها الداخلية، تسمح بقدر من التنوع الثقافي والإداري ضمن حدود السلطة المركزية. ويمكن القول إن الأخمينيين أسسوا الفكرة الأولى لـ"الدولة فوق القومية" في المنطقة، حيث لم يعد الانتماء محصورًا بقبيلة أو مدينة، بل أصبح مرتبطًا بكيان إمبراطوري واسع.

لكن مع مرور الزمن، ومع التحولات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية، بدأ هذا النموذج يفقد بعض تماسكه، مما فتح المجال لمرحلة جديدة أكثر انضباطًا في بناء الدولة، وهي المرحلة الساسانية.

مع قيام الدولة الساسانية، لم يعد الهدف مجرد إدارة إمبراطورية واسعة، بل إعادة بناء مفهوم الدولة من الداخل بشكل أكثر إحكامًا. هنا بدأت المركزية تأخذ شكلًا أكثر وضوحًا وصلابة، حيث تم تعزيز سلطة الملك بشكل كبير، ليس فقط بوصفه حاكمًا سياسيًا، بل باعتباره محور النظام بأكمله ورمز وحدته واستمراره.

في هذه المرحلة، لم تعد الإدارة مجرد تفويض واسع للأطراف، بل أصبحت جزءًا من منظومة أكثر تنظيمًا، تقوم على ضبط العلاقات بين المركز والمجتمع بشكل أدق، وتحديد الأدوار الاجتماعية والسياسية بدقة أكبر. وهذا يعكس انتقالًا من "إمبراطورية واسعة" إلى "دولة إمبراطورية منظمة داخليًا."

كما شهد العصر الساساني تعميقًا لفكرة التراتب الاجتماعي، حيث أصبحت الطبقات أكثر وضوحًا واستقرارًا، وأصبح لكل فئة موقعها المحدد داخل البنية العامة للدولة. هذا التنظيم لم يكن مجرد ترتيب إداري، بل كان جزءًا من تصور أوسع للاستقرار، يقوم على أن النظام لا يستمر إلا إذا كانت الأدوار واضحة وغير قابلة للاختلاط العشوائي.

ومن جهة أخرى، تزايد الترابط بين السلطة السياسية والشرعية الدينية، حيث أصبح الدين عنصرًا أساسيًا في دعم بنية الدولة، وليس مجرد ممارسة روحية منفصلة عنها. هذا التداخل بين السلطة والعقيدة ساهم في تعزيز فكرة الدولة المركزية باعتبارها كيانًا له بعد رمزي يتجاوز السياسة اليومية.

وبذلك، يمكن فهم الانتقال من الأخمينيين إلى الساسانيين ليس كتغيير سلالي فقط، بل كتحول في عمق فكرة الدولة نفسها:
من نموذج إمبراطوري واسع يعتمد على الإدارة المرنة والتعدد، إلى نموذج أكثر مركزية وصلابة، يسعى إلى ضبط المجتمع والسلطة والهوية ضمن إطار واحد متماسك.

هذا التطور سيترك أثرًا عميقًا في الوعي السياسي الفارسي لاحقًا، لأنه رسّخ فكرة الدولة القوية المركزية باعتبارها النموذج الطبيعي للحكم، وهي الفكرة التي ستبقى حاضرة حتى بعد التحولات الكبرى التي ستأتي مع الفتح الإسلامي وما بعده.

الطبقية الاجتماعية وبنية النظام

كانت البنية الاجتماعية في فارس قبل الإسلام واحدة من أكثر البنى انتظامًا وصرامة في العالم القديم، ولم تكن الطبقية فيها مجرد تمايز اجتماعي طبيعي كما في كثير من المجتمعات، بل كانت جزءًا أصيلًا من فلسفة الدولة نفسها، ومن طريقة تصورها للنظام والاستقرار والسلطة.

في هذا النموذج، لم يُترك المجتمع ليتشكل بشكل تلقائي أو عفوي، بل خضع لتقسيمات واضحة تحدد موقع كل فرد وكل فئة داخل الهرم العام للدولة. هذا التقسيم لم يكن قائمًا فقط على الوظيفة الاقتصادية أو المهنية، بل على تصور أوسع يربط بين الدور الاجتماعي وبين "الشرعية" داخل النظام الإمبراطوري.

كان المجتمع يُفهم بوصفه بنية متكاملة، لكل طبقة فيها وظيفة محددة لا ينبغي تجاوزها أو الخلط بينها وبين غيرها. هذا التصور جعل من الطبقية ليست مجرد تنظيم إداري، بل جزءًا من فكرة الدولة ذاتها، حيث يُنظر إلى الاستقرار باعتباره نتيجة مباشرة لثبات الأدوار، وليس لتغييرها أو إعادة توزيعها.

في قمة هذا الهرم كانت الطبقة الحاكمة، ممثلة بالملك والنخبة المرتبطة بالسلطة السياسية والعسكرية، يليها رجال الدين الذين لعبوا دورًا مهمًا في دعم الشرعية الرمزية للنظام، ثم طبقة النبلاء والإداريين الذين تولوا إدارة الدولة وأجهزتها، وصولًا إلى الطبقات الأدنى التي تمثل عموم المجتمع من الفلاحين والحرفيين.

هذا التدرج لم يكن مرنًا، بل كان يحمل طابعًا شبه مغلق، حيث كان الانتقال بين الطبقات محدودًا، مما عزز فكرة أن المكان الاجتماعي للفرد هو جزء من النظام الكوني والاجتماعي في آن واحد، وليس مجرد موقع يمكن تغييره بسهولة.

هذا الفهم العميق للطبقية جعل الدولة أكثر استقرارًا من حيث الشكل، لكنه في الوقت نفسه خلق بنية اجتماعية جامدة نسبيًا، تقوم على تثبيت الأدوار أكثر من فتح المجال للتغيير الاجتماعي. ومن هنا كانت العلاقة بين الفرد والدولة علاقة خضوع داخل نظام محدد سلفًا، لا علاقة تفاوض مفتوحة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا النظام الطبقي لم يكن منفصلًا عن البنية السياسية، بل كان امتدادًا لها. فالدولة المركزية القوية كانت بحاجة إلى مجتمع منظم بشكل دقيق، بحيث يسهل ضبطه وإدارته، وتُحفظ فيه السلطة داخل مركز واضح لا ينازع.

كما ساهم هذا النظام في ترسيخ فكرة أن الاستقرار لا يتحقق من خلال المساواة أو التماثل، بل من خلال التمايز المنظم، حيث لكل فئة دورها الخاص الذي يخدم الكل. وهذا التصور سيترك أثرًا طويل الأمد في الوعي السياسي الفارسي، لأنه رسّخ فكرة أن النظام الاجتماعي القوي هو النظام القائم على التراتب، لا على الذوبان أو المساواة المطلقة.

وبهذا الشكل، لم تكن الطبقية الاجتماعية في فارس القديمة مجرد ظاهرة اجتماعية، بل كانت جزءًا من هندسة الدولة نفسها، ومن تصورها لطبيعة الإنسان والمجتمع والسلطة.

الدين كجزء من بنية الدولة

في فارس قبل الإسلام، لم يكن الدين مجالًا منفصلًا عن السياسة أو المجتمع، بل كان جزءًا متداخلًا مع بنية الدولة نفسها، وركنًا أساسيًا في منظومة الشرعية والاستقرار. لم يُنظر إلى العقيدة بوصفها شأنًا فرديًا أو روحيًا محضًا، بل بوصفها عنصرًا وظيفيًا داخل النظام العام، يساهم في تثبيت السلطة وتنظيم المجتمع وإضفاء البعد الرمزي على الحكم.

في هذا السياق، كان الدين الزرادشتي يشكل الإطار العقائدي الأبرز في المرحلة الساسانية، حيث ارتبط ارتباطًا وثيقًا بمؤسسات الدولة. لم يكن الكهنة مجرد رجال عبادة، بل كانوا جزءًا من البنية الإدارية والرمزية للسلطة، يشاركون في ترسيخ فكرة الشرعية، ويقدمون تفسيرًا دينيًا للنظام القائم، بما يجعل السلطة السياسية محاطة بغطاء من القداسة والمعنى الكوني.

هذا التداخل بين الدين والدولة أنتج نموذجًا لا يمكن فيه فصل "الحاكم" عن "الشرعية الدينية" بشكل حاد، إذ كانت السلطة تُفهم باعتبارها امتدادًا لنظام

كوني أوسع، وليس مجرد نتيجة توازنات سياسية داخلية. وبالتالي، لم يكن الملك مجرد مدير لشؤون الدولة، بل كان رمزًا لمركز النظام، تتقاطع عنده السلطة الزمنية والمعنى الرمزي في آن واحد.

هذا الدمج منح الدولة قوة إضافية في تثبيت النظام الاجتماعي والسياسي، لأنه جعل الطاعة ليست فقط التزامًا سياسيًا، بل أيضًا جزءًا من تصور ديني عن النظام والكون. وهنا تصبح الدولة أكثر من جهاز حكم، لتتحول إلى بنية شاملة تنظم العلاقة بين الإنسان والمجتمع والسلطة ضمن إطار واحد متكامل.

كما ساهم هذا النموذج في تعزيز فكرة أن الاستقرار السياسي لا يتحقق فقط بالقوة العسكرية أو الإدارة، بل يحتاج إلى بعد رمزي يربط بين النظام السياسي ومعنى الوجود نفسه. وهذا البعد هو ما منح الدولة الساسانية عمقها واستمراريتها لفترات طويلة، رغم التحديات والصراعات التي واجهتها.

لكن في المقابل، هذا التداخل العميق بين الدين والدولة جعل من الصعب فصل المجال الروحي عن المجال السياسي لاحقًا، لأنهما كانا قد تشابكا تاريخيًا في بنية واحدة. وهذا ما سيترك أثرًا مهمًا في المراحل اللاحقة، عندما ستدخل المنطقة في تحول جذري مع ظهور الإسلام، حيث سيتغير شكل العلاقة بين العقيدة والسلطة، دون أن تختفي فكرة توظيف الدين داخل البنية السياسية بشكل كامل.

وبذلك يمكن القول إن الدين في فارس قبل الإسلام لم يكن مجرد منظومة إيمانية، بل كان عنصرًا تأسيسيًا في بناء الدولة نفسها، وشريكًا في إنتاج شرعيتها واستمرارها، وهو ما سيجعل أثره ممتدًا حتى في التحولات الكبرى التي ستأتي لاحقًا.

فارس والعالم المحيط: نظرة المركز والأطراف

في الوعي السياسي الفارسي القديم، لم يكن العالم يُرى بوصفه مساحة متساوية من الشعوب والدول، بل كان يُفهم ضمن تقسيم غير معلن يقوم على فكرة "المركز" و"الأطراف". هذا التصور لم يكن مجرد انعكاس جغرافي، بل كان

جزءًا من بنية فكرية وسياسية تشكلت عبر قرون من التجربة الإمبراطورية، حيث تداخلت السلطة مع الجغرافيا، وتداخل التنظيم مع نظرة إلى العالم تقوم على التراتب لا التماثل.

في هذا الإطار، كانت فارس ترى نفسها مركزًا حضاريًا وإداريًا، لا بمعنى التفوق الدعائي فقط، بل بمعنى أنها نقطة تنظيم العالم المحيط بها. المركز هنا لا يعني مجرد عاصمة سياسية، بل يعني موضع القرار، ومصدر النظام، والنقطة التي تُعاد من خلالها صياغة العلاقة مع المحيط.

أما الأطراف، فلم تكن تُفهم دائمًا بوصفها كيانات مستقلة بالكامل في الوعي الإمبراطوري، بل بوصفها دوائر تختلف في درجة التنظيم والقرب من المركز. بعضها كان داخل منظومة الدولة بشكل مباشر، وبعضها الآخر كان خارجها لكنه مرتبط بها عبر علاقات نفوذ أو تأثير أو تبعية غير مباشرة.

هذا التصور أنتج طريقة خاصة في التفكير بالعالم، حيث لا يُنظر إلى العلاقات بين الشعوب على أنها علاقات أفقية متساوية، بل علاقات عمودية تتدرج فيها المواقع وفق القرب من المركز وقوة الارتباط به. وبهذا المعنى، لم تكن الجغرافيا مجرد أرض، بل كانت خريطة نفوذ ومعنى في آن واحد.

هذا الوعي بالمركزية لم يكن مجرد موقف سياسي عابر، بل تشكل نتيجة طويلة لتجربة الدولة الإمبراطورية الواسعة، التي اضطرت إلى تطوير أدوات لفهم وإدارة تنوع كبير من الشعوب والثقافات. ومع مرور الزمن، تحول هذا الفهم الإداري إلى تصور أعمق للعالم، يربط بين القوة والتنظيم من جهة، وبين المركزية والشرعية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، لم يكن التوسع الإمبراطوري مجرد حركة عسكرية، بل كان امتدادًا طبيعيًا لفكرة ترى أن المركز لا يكتمل إلا بقدر ما يوسع دائرة تأثيره، وأن الاستقرار الإقليمي لا يتحقق إلا بوجود نقطة مركزية قادرة على ضبط الأطراف وإعادة تنظيمها.

لكن هذا التصور، رغم قوته التنظيمية، حمل في داخله بذور توتر مستقبلي، لأنه أسس لعلاقة غير متكافئة بين المركز والمحيط، علاقة تقوم على التدرج لا على المساواة. ومع تغير الظروف التاريخية وظهور قوى جديدة في المنطقة، ستصبح هذه الرؤية نفسها جزءًا من الصراع على إعادة تعريف موقع فارس داخل العالم الذي تغيرت خرائطه.

وبذلك يمكن فهم نظرة المركز والأطراف في الوعي الفارسي القديم ليس فقط كنظام إداري، بل كطريقة تفكير في العالم، ستترك أثرًا طويل المدى في الذاكرة السياسية والثقافية، وتستمر بصيغ مختلفة حتى المراحل اللاحقة من التاريخ.

فارس قبل الإسلام كوعي متراكم لا كدولة فقط

فارس قبل الإسلام لا يمكن اختزالها في كونها سلسلة دول تعاقبت ثم انتهت، ولا في كونها إمبراطورية توسعت ثم سقطت، لأن هذا الفهم يحصرها في إطار سياسي ضيق يتجاهل ما هو أعمق وأكثر استمرارًا: البنية الذهنية التي تشكلت عبر قرون من التجربة الإمبراطورية، وتحولت تدريجيًا إلى وعي حضاري متراكم.

فالدولة في صورتها الظاهرة كانت تتغير: سلالات تصعد وتسقط، حدود تتوسع وتنكمش، صراعات داخلية وخارجية تعيد تشكيل السلطة. لكن خلف هذا التغير السياسي السريع نسبيًا، كان هناك شيء أكثر ثباتًا واستمرارية، وهو طريقة التفكير في الدولة، وفي السلطة، وفي معنى النظام نفسه.

هذا الوعي المتراكم تشكّل عبر عدة عناصر متداخلة: تجربة الحكم المركزي طويل الأمد، النظام الطبقي الاجتماعي، تداخل الدين مع الشرعية السياسية، ونظرة إمبراطورية للعالم تقوم على وجود مركز منظم وأطراف تدور في فلكه. هذه العناصر لم تكن منفصلة، بل كانت تعمل معًا لتكوين تصور شامل عن كيف يُدار المجتمع وكيف يُفهم العالم.

ومع مرور الزمن، لم تعد هذه العناصر مجرد أدوات تنظيم سياسي، بل تحولت إلى جزء من "الذاكرة الجمعية" للمجتمع الفارسي. أي أن فكرة الدولة القوية

المركزية لم تعد مجرد تجربة تاريخية، بل أصبحت نموذجًا ذهنيًا يُقاس عليه الواقع ويُفهم من خلاله التاريخ.

لهذا السبب، عندما نتحدث عن فارس قبل الإسلام، فنحن لا نتحدث فقط عن كيان سياسي انتهى بسقوطه العسكري، بل عن طبقة فكرية وثقافية تراكمت فوق بعضها البعض، حتى أصبحت تشكل طريقة في النظر إلى السلطة والهوية والنظام. هذه الطريقة في التفكير لم تكن مرتبطة بحاكم معين أو فترة محددة، بل كانت تتجاوزها لتستمر كإطار عام يوجه فهم المجتمع لذاته ومحيطه.

ومن هنا يمكن فهم قوة الاستمرارية في الحالة الفارسية: فحتى حين سقطت الدولة، لم تسقط معها البنية الذهنية التي أنتجتها. بل بقي هذا الوعي حاضرًا في العمق، ينتظر إعادة التشكل ضمن سياقات جديدة، سواء داخل الدولة الإسلامية لاحقًا أو في المراحل التاريخية التي تلت ذلك.

وبهذا المعنى، فإن فارس قبل الإسلام ليست مجرد مرحلة منتهية، بل هي تأسيس طويل الأمد لوعي حضاري ظل فاعلًا حتى بعد تغير أشكال الدولة والسلطة، وهو ما يجعل فهمها ضروريًا لفهم التحولات اللاحقة التي ستعيد إنتاج هذا الوعي داخل سياقات مختلفة.

خلاصة الفصل

فارس قبل الإسلام لم تكن مجرد دولة من دول التاريخ القديم، ولا مجرد إمبراطورية انتهت بسقوطها العسكري، بل كانت تجربة حضارية متكاملة تشكّل فيها نمط خاص من الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي.

هذا الوعي قام على عدة ركائز أساسية: دولة مركزية قوية، نظام اجتماعي طبقي منظم، تداخل بين الدين والسلطة، ونظرة للعالم تقوم على مركز وأطراف. ومع تراكم هذه العناصر عبر قرون، لم تعد مجرد أدوات حكم، بل تحولت إلى بنية ذهنية مستقرة داخل المجتمع الفارسي.

وبذلك، فإن الأهم في فهم فارس قبل الإسلام ليس شكل الدولة الذي تغير عبر السلالات، بل هذا "الوعي المتراكم" الذي بقي ثابتًا خلف تغير الحكام والحدود. وعي يرى الدولة بوصفها مركزًا منظمًا للعالم، ويرى النظام بوصفه تدرجًا دقيقًا في السلطة والمجتمع، ويرى الاستقرار بوصفه نتاجًا للانضباط لا للمساواة المطلقة.

هذا الوعي لم ينتهِ بسقوط الدولة الساسانية، بل انتقل إلى مرحلة جديدة من التاريخ، حيث سيجد نفسه داخل إطار مختلف تمامًا مع دخول الإسلام، ليبدأ هناك فصل جديد من إعادة التشكل والتكيف والتوظيف.

الفصل الثاني: الإمبراطورية الأخمينية... أول نموذج للتوسع الفارسي

يمثل قيام الدولة الأخمينية لحظة تأسيسية كبرى في التاريخ الفارسي القديم، ليس لأنها أول تجربة حكم منظم فحسب، بل لأنها أول صياغة واضحة لفكرة "الإمبراطورية الواسعة" بوصفها مشروعًا سياسيًا متكاملًا، يقوم على التوسع المنهجي وإدارة التنوع الإنساني ضمن إطار واحد من السلطة المركزية.

لم تكن الأخمينية مجرد دولة صاعدة في محيطها الإقليمي، بل كانت تحولًا نوعيًا في طريقة التفكير السياسي، حيث انتقلت فارس من كونها كيانًا محليًا أو إقليميًا محدود التأثير، إلى مشروع عالمي الطموح يسعى إلى بناء نظام حكم يتجاوز حدود الجغرافيا التقليدية، ويضم شعوبًا متعددة داخل بنية واحدة.

من التجمعات المحلية إلى مشروع إمبراطوري

قبل قيام الدولة الأخمينية، لم تكن الهضبة الإيرانية تشكل كيانًا سياسيًا موحدًا بالمعنى الذي ستعرفه لاحقًا. كانت المنطقة عبارة عن فسيفساء من التجمعات القبلية والممالك المحلية والقوى الإقليمية المتنافسة، التي تتحرك ضمن فضاء جغرافي واسع لكنه غير منضبط سياسيًا ضمن مركز واحد واضح. هذا الواقع أنتج حالة من التعدد السياسي الطبيعي، حيث لا توجد سلطة مركزية قادرة على فرض نموذج واحد للحكم على كامل المنطقة.

لكن التحول الذي جاء مع صعود الأخمينيين لم يكن مجرد انتقال من حالة تفكك إلى حالة وحدة سياسية، بل كان انتقالًا أعمق في طريقة تصور الدولة نفسها. فقد بدأت فكرة جديدة تتشكل تدريجيًا: أن القوة لا تُقاس فقط بالسيطرة على رقعة جغرافية محددة، بل بالقدرة على تحويل هذا التعدد نفسه إلى جزء من نظام واحد منظم.

هذا التحول يعني أن الدولة لم تعد تُبنى على منطق "الحدود المغلقة"، بل على منطق "التوسع المنظم"، حيث تصبح الجغرافيا قابلة لإعادة التشكيل وفق قدرة المركز على الإدارة والسيطرة. وهنا يبدأ التحول من كيان محلي محدود إلى مشروع إمبراطوري واسع، لا يرى في الاختلاف مشكلة يجب إلغاؤها، بل واقعًا يجب احتواؤه وإدارته.

في هذا السياق، لم يعد الهدف هو توحيد الشعوب على نموذج ثقافي واحد، بل إدخالها ضمن بنية سياسية عليا تحفظ لكل منطقة خصوصيتها المحلية، لكنها تربطها في النهاية بسلطة مركزية واحدة. هذا النموذج لم يكن مجرد حل إداري، بل كان انعكاسًا لفكرة أعمق عن الدولة: أن الاستقرار لا يتحقق عبر التجانس، بل عبر القدرة على تنظيم التعدد داخل هرم سلطوي واضح.

ومن هنا يمكن فهم أن بداية المشروع الأخميني لم تكن فقط تأسيس دولة جديدة، بل إعادة تعريف معنى الدولة نفسها في هذه المنطقة من العالم. فقد انتقلت السياسة من مستوى إدارة محلية إلى مستوى رؤية شاملة للعالم، حيث تصبح كل الشعوب والأقاليم قابلة للدخول في منظومة واحدة إذا توفرت القدرة على التنظيم والضبط من المركز.

هذا التحول المبكر هو الذي سيشكل لاحقًا الأساس لفكرة الإمبراطورية الفارسية، ليس كحدث تاريخي، بل كنمط تفكير سياسي سيستمر ويتطور عبر المراحل التالية.

الإدارة الإمبراطورية وتأسيس نموذج الحكم الواسع

مع توسّع الدولة الأخمينية، لم يعد التحدي الأساسي هو السيطرة العسكرية على الأراضي الجديدة، بل كيفية إدارة هذا الامتداد الهائل الذي يضم شعوبًا مختلفة في اللغة والثقافة والتقاليد والنظم المحلية. هنا تحديدًا بدأت تتبلور ملامح نموذج إداري جديد يتجاوز فكرة الدولة التقليدية الصغيرة إلى مفهوم "الإمبراطورية القابلة للإدارة."

لم تكن الإدارة في هذا السياق مجرد جهاز بيروقراطي لتنفيذ الأوامر، بل كانت بنية متكاملة تهدف إلى تحويل التنوع الجغرافي والبشري إلى نظام يمكن ضبطه من مركز واحد. ولهذا السبب، اعتمدت الدولة على تقسيمات إدارية واسعة تُعرف تاريخيًا بنظام "الأقاليم"، حيث يُدار كل إقليم عبر حاكم محلي يرتبط مباشرة بالمركز الإمبراطوري.

هذا النموذج لم يقم على إلغاء الهويات المحلية أو فرض نمط واحد للحياة، بل على العكس، قام على الاعتراف بوجود هذا التعدد، لكن ضمن إطار سياسي أعلى يضمن بقاءه تحت السيطرة العامة للدولة. بمعنى آخر، لم يكن الهدف تحويل الجميع إلى نسخة واحدة، بل إدخالهم في نظام يسمح بإدارتهم دون تفكيك بنياتهم الداخلية بالكامل.

وهنا تظهر فكرة مركزية مهمة في التجربة الأخمينية: أن القوة ليست في فرض التشابه، بل في القدرة على إدارة الاختلاف. فالإمبراطورية لم تكن تحتاج إلى شعوب متطابقة، بقدر ما كانت تحتاج إلى منظومة ولاء تنتهي في نقطة واحدة هي المركز السياسي الأعلى.

هذا المركز لم يكن مجرد عاصمة جغرافية، بل كان عقدة تنظيمية تتحكم في تدفق السلطة والضرائب والقرارات الكبرى، بينما تُترك مساحة من المرونة للأطراف في إدارة شؤونها اليومية. هذا التوازن بين المركزية واللامركزية الجزئية هو ما منح الدولة قدرة على الاستمرار رغم اتساعها الكبير.

لكن هذا النموذج الإداري لم يكن محايدًا بالكامل، إذ إنه أسس أيضًا لنمط تفكير سياسي يرى أن الدولة الناجحة هي الدولة القادرة على احتواء التعدد دون أن تفقد السيطرة عليه. ومع الزمن، لم يعد هذا مجرد أسلوب إدارة، بل أصبح جزءًا من الثقافة السياسية العامة، أي طريقة في فهم ما يجب أن تكون عليه الدولة نفسها.

وبذلك يمكن القول إن الأخمينيين لم يبتكروا فقط جهاز حكم واسع، بل وضعوا الأساس لنموذج إمبراطوري يرى في التنظيم الواسع والتعدد المنضبط شرطًا أساسيًا لقيام الدولة واستمرارها، وهو نموذج سيبقى أثره ممتدًا في الوعي السياسي الفارسي لقرون لاحقة.

التوسع كمنطق دولة وليس كحركة عسكرية

في التجربة الأخمينية، لا يمكن فهم التوسع بوصفه مجرد سلسلة من الحملات العسكرية أو نتائج لصراع قوى إقليمي، بل بوصفه جزءًا من "منطق الدولة" نفسه. بمعنى أن التوسع لم يكن حدثًا خارجيًا يطرأ على الدولة من حين لآخر، بل كان امتدادًا طبيعيًا لطريقة تفكيرها في ذاتها وفي دورها داخل العالم.

فالدولة، في هذا النموذج، لا تُعرّف فقط بما تملكه من أراضٍ قائمة، بل بقدرتها المستمرة على إدخال فضاءات جديدة تحت نطاقها السياسي والإداري. وكلما اتسعت رقعة النفوذ، تعززت فكرة الدولة عن ذاتها باعتبارها مركزًا قادرًا على تنظيم محيطه، لا مجرد كيان محلي ضمن مجموعة كيانات أخرى.

هذا التصور جعل من التوسع عملية مستمرة وليست لحظة زمنية محددة. فهو ليس انتصارًا يُسجَّل ثم ينتهي أثره، بل مسار طويل من إعادة إدماج مناطق وشعوب جديدة داخل بنية واحدة. وبالتالي، يصبح دخول أي إقليم جديد إلى المجال الإمبراطوري جزءًا من إعادة إنتاج فكرة الدولة ذاتها، وليس مجرد إضافة جغرافية إلى حدودها.

ومن المهم هنا إدراك أن هذا التوسع لم يكن قائمًا على فكرة الإبادة أو الإلغاء الشامل للكيانات القائمة، بل على إعادة تنظيمها داخل هرم سياسي أكبر.

فالمجتمعات التي تدخل ضمن المجال الإمبراطوري لا تُمحى هويتها بالكامل، لكنها تُعاد صياغة علاقتها بالمركز، بحيث تصبح جزءًا من منظومة أوسع تتحكم في اتجاهاتها العامة.

هذا الفهم للتوسع يختلف جذريًا عن مفهوم الحرب التقليدية، لأن الحرب هنا ليست هدفًا في ذاتها، بل وسيلة لخلق فضاء سياسي جديد أكثر اتساعًا وتنظيمًا. لذلك يمكن القول إن القوة العسكرية في النموذج الأخميني لم تكن غاية، بل أداة داخل مشروع أوسع هو بناء إمبراطورية قابلة للاستمرار عبر الامتداد لا عبر الانغلاق.

ومع الوقت، أصبح هذا المنطق جزءًا من الوعي السياسي العام، حيث لم تعد الدولة تُقاس فقط بقدرتها على حماية حدودها، بل بقدرتها على إعادة تعريف تلك الحدود باستمرار. وهكذا، يتحول التوسع من فعل خارجي إلى مبدأ داخلي في فهم الدولة لذاتها ودورها في العالم.

تعدد الشعوب ووحدة السلطة

من أبرز السمات التي ميّزت النموذج الأخميني أنه حكم مساحة جغرافية واسعة تضم شعوبًا متعددة للغاية، تختلف في اللغة والعادات والتقاليد والبنى الاجتماعية وأنماط التفكير. هذا التنوع لم يكن استثناءً داخل الدولة، بل كان هو القاعدة الأساسية التي قامت عليها الإمبراطورية منذ لحظاتها الأولى.

لكن اللافت في هذا النموذج ليس مجرد وجود هذا التعدد، بل الطريقة التي جرى التعامل به. فبدل محاولة إذابة كل هذه الاختلافات في قالب واحد صارم، قامت الدولة على مبدأ مختلف: الحفاظ على التعدد المحلي ضمن إطار سياسي موحد يخضع لسلطة مركزية عليا.

هذا يعني أن وحدة الدولة لم تكن وحدة ثقافية أو اجتماعية بالمعنى الكامل، بل وحدة سياسية وإدارية بالدرجة الأولى. فالمعيار الذي يربط الشعوب المختلفة ليس التشابه فيما بينها، بل ارتباطها جميعًا بمركز واحد يحدد الإطار العام للحكم ويضبط اتجاهات السلطة.

ومن هنا نشأت معادلة دقيقة: تعدد في القاعدة، ووحدة في القمة. فالمجتمعات المحلية احتفظت بقدر من خصوصيتها في اللغة والعادات والتنظيم الداخلي، لكنها في النهاية كانت تدور ضمن منظومة واحدة تُدار من المركز الإمبراطوري.

هذا النموذج لم يكن بسيطًا في تطبيقه، لأنه يتطلب درجة عالية من المرونة في إدارة الاختلافات، وفي الوقت نفسه درجة قوية من الحسم في تثبيت سلطة المركز. فالتوازن بين السماح بالتعدد ومنع تفكك الدولة كان أحد أهم تحديات هذا النظام.

وبمرور الوقت، لم يعد هذا الشكل من الحكم مجرد آلية إدارية، بل أصبح جزءًا من الثقافة السياسية العامة للدولة. أي أن فكرة إمكانية وجود شعوب مختلفة داخل كيان واحد لم تعد تُرى كتناقض، بل كنمط طبيعي في إدارة الإمبراطوريات الواسعة.

بذور الوعي الإمبراطوري الفارسي

مع التجربة الأخمينية، لم تتشكل فقط دولة واسعة النفوذ، بل بدأ يتبلور تدريجيًا نمط خاص من الوعي السياسي يمكن وصفه بالوعي الإمبراطوري الفارسي. هذا الوعي لم يكن نظرية مكتوبة أو خطابًا فكريًا مباشرًا، بل كان نتيجة تراكم طويل لخبرة الحكم والتوسع وإدارة التنوع داخل فضاء جغرافي واسع ومعقد.

في جوهر هذا الوعي، بدأت فكرة الدولة تتجاوز معناها التقليدي بوصفها كيانًا محليًا محدودًا بحدود واضحة، لتتحول إلى تصور أوسع يرى أن الدولة القوية هي تلك القادرة على تنظيم مساحات متعددة من الشعوب والأقاليم تحت سلطة مركزية واحدة. وهنا لم يعد السؤال متعلقًا فقط بحدود الدولة، بل بقدرتها على إعادة تشكيل مفهوم "المجال السياسي" نفسه.

هذا التحول في الإدراك السياسي جعل من الإمبراطورية أكثر من مجرد كيان إداري، لتصبح نموذجًا ذهنيًا يُقاس عليه معنى القوة والاستقرار والنظام. فالقوة

لم تعد تُفهم فقط من خلال القدرة العسكرية، بل من خلال القدرة على الاستمرار في إدارة هذا التعدد الواسع دون انهيار أو تفكك.

ومن هنا بدأ يتشكل إحساس عميق بالمركزية، حيث يُنظر إلى المركز الإمبراطوري باعتباره نقطة تنظيم العالم السياسي المحيط، لا مجرد عاصمة داخل حدود محددة. وفي المقابل، أصبحت الأطراف تُفهم ضمن علاقة وظيفية مع هذا المركز، تختلف درجات قربها أو بعدها، لكنها تظل مرتبطة به في النهاية.

هذا الوعي لم يكن ثابتًا أو مكتملًا منذ البداية، بل كان في حالة تشكل مستمر عبر التجربة التاريخية نفسها. فكل توسع جديد، وكل نظام إداري جديد، وكل طريقة في إدارة الشعوب المختلفة كانت تضيف طبقة جديدة إلى هذا البناء الذهني المتراكم.

ومع مرور الزمن، لم تعد الإمبراطورية مجرد تجربة حكم ناجحة، بل أصبحت مصدرًا لتصور أوسع عن العالم والدولة والمجتمع. تصور يرى أن التنظيم الواسع والتعدد المنضبط ليسا استثناءً، بل هما الشكل الطبيعي للدولة القوية.

وهكذا، يمكن اعتبار التجربة الأخمينية اللحظة التي بدأت فيها فارس تنتقل من مجرد كيان سياسي إلى حامل لوعي إمبراطوري طويل الأمد، سيبقى أثره حاضرًا في المراحل اللاحقة من تاريخها، حتى بعد تغير الدول والسلالات والظروف التاريخية.

خلاصة الفصل

تمثل الإمبراطورية الأخمينية لحظة تأسيسية في التاريخ الفارسي، ليس فقط بوصفها أول دولة كبرى ذات امتداد واسع، بل بوصفها النموذج الذي صاغ مبكرًا ملامح التفكير الإمبراطوري في المنطقة.

فقد انتقلت فارس مع الأخمينيين من حالة التعدد السياسي المحلي إلى مشروع دولة واسع يقوم على التوسع المنظم، وإدارة التنوع البشري، وبناء سلطة

مركزية قادرة على ضبط فضاء جغرافي متباين. ولم يكن هذا التحول مجرد نجاح عسكري أو إداري، بل كان انتقالًا أعمق في تصور الدولة لنفسها ولدورها في العالم.

فالتوسع لم يعد فعلًا عسكريًا منفصلًا، بل أصبح جزءًا من منطق الدولة ذاته، والتعدد لم يعد مشكلة يجب إنهاؤها، بل واقعًا يجب تنظيمه داخل بنية سياسية واحدة. أما السلطة، فقد أصبحت تتمركز في نقطة مركزية تتحكم في توازن العلاقة بين الشعوب والأقاليم المختلفة.

ومع تراكم هذه التجربة، تشكّل تدريجيًا وعي إمبراطوري يرى أن القوة الحقيقية لا تكمن في الانغلاق، بل في القدرة على الامتداد، ولا في التشابه الكامل، بل في إدارة الاختلاف ضمن إطار واحد.

وهكذا لم تنتهِ التجربة الأخمينية بسقوطها التاريخي، بل بقي أثرها ممتدًا في البنية الذهنية والسياسية للحضارة الفارسية، لتصبح أحد الجذور العميقة التي ستبنى عليها المراحل اللاحقة من التاريخ، بما في ذلك التحولات الكبرى التي ستشهدها المنطقة بعد الإسلام.

من الأخمينيين إلى الساسانيين: تطور الدولة الإمبراطورية

يمثل الانتقال من الدولة الأخمينية إلى الدولة الساسانية واحدًا من أهم مسارات التحول في التاريخ الفارسي القديم، ليس لأنه مجرد تعاقب سلالات أو تبدل في الأسر الحاكمة، بل لأنه يعكس تطورًا تدريجيًا في بنية الدولة الإمبراطورية نفسها، وفي طريقة فهم السلطة وتنظيمها وإعادة إنتاجها عبر الزمن.

فبين الأخمينيين والساسانيين تمتد قرون طويلة من التحولات السياسية والاجتماعية والدينية، شهدت خلالها المنطقة الفارسية صعود قوى جديدة، وتراجع أخرى، وتفكك إمبراطوريات، وظهور نماذج حكم متغيرة. ومع ذلك، ظل هناك خيط ناظم غير مرئي يربط هذه المراحل المختلفة، يتمثل في استمرار فكرة الدولة المركزية الواسعة التي ترى في نفسها محور تنظيم المجال الجغرافي والسياسي المحيط.

استمرارية الفكرة الإمبراطورية رغم تغير السلالات

رغم سقوط الأخمينيين بعد الغزو المقدوني، ثم مرور المنطقة بمرحلة الهلنستية، وبعدها الحكم الفرثي، فإن فكرة الإمبراطورية لم تختفِ من الوعي السياسي الفارسي. بل على العكس، بقيت هذه الفكرة كامنة في البنية الثقافية والسياسية، تنتظر ظروفًا جديدة لإعادة التفعيل.

هذا يعني أن ما كان ثابتًا لم يكن الدولة نفسها، بل النموذج الذهني للدولة: دولة واسعة، مركزية، قادرة على إدارة تنوع كبير من الشعوب والأقاليم. ولذلك، حين ظهرت الدولة الساسانية لاحقًا، لم تبدأ من فراغ، بل من ذاكرة سياسية طويلة أعادت تجميع عناصر التجربة الإمبراطورية السابقة في صيغة جديدة أكثر صلابة وتنظيمًا.

الساسانيون وإعادة بناء المركز الإمبراطوري

مع قيام الدولة الساسانية، حدثت عملية إعادة تأسيس شاملة لفكرة الدولة الفارسية. لم يكن الهدف مجرد استعادة حكم سياسي محلي، بل إعادة بناء مركز إمبراطوري واضح المعالم، قادر على فرض نظامه على الداخل، ومواجهة القوى الكبرى في الخارج.

في هذا السياق، ظهرت نزعة واضحة نحو تعزيز المركزية، وتقوية سلطة الملك، وإعادة تنظيم البنية الإدارية بشكل أكثر صرامة مقارنة بالمراحل السابقة. فقد سعت الدولة الساسانية إلى تثبيت فكرة أن الاستقرار لا يتحقق إلا عبر مركز قوي يضبط التوازن بين الطبقات والمناطق والأقاليم.

وهنا يمكن ملاحظة تطور مهم: فبينما كانت الأخمينية تميل إلى إدارة التعدد بشكل مرن نسبيًا، اتجهت الساسانية إلى نمط أكثر صرامة في ضبط هذا التعدد، عبر تعزيز البنية المركزية للدولة وتكثيف أدوات السيطرة الإدارية والسياسية.

تراكم التجربة وتحولها إلى نموذج دولة

ما يميز هذا المسار التاريخي هو أن كل مرحلة لم تكن منفصلة عن الأخرى، بل كانت تبني فوق ما سبقها. فالتجربة الأخمينية لم تُمحَ، بل تحولت إلى

مرجعية ضمنية، والتجربة اللاحقة أعادت تفسيرها وإعادة صياغتها ضمن ظروف جديدة.

وبذلك، يمكن فهم الدولة الساسانية بوصفها ليست قطيعة مع الماضي، بل إعادة إنتاج متطورة لفكرة الدولة الإمبراطورية، مع تعديلات تتناسب مع طبيعة المرحلة التاريخية الجديدة، خاصة في مواجهة القوى المجاورة والتحديات الداخلية.

هذا التراكم الطويل هو ما أعطى النموذج الفارسي استمراريته، حيث لم تكن الدولة مجرد كيان سياسي عابر، بل بنية متجددة تعيد إنتاج نفسها عبر الزمن بأشكال مختلفة، مع الحفاظ على جوهر واحد يتمثل في مركزية السلطة واتساع المجال السياسي.

خلاصة الفقرة

يمثل الانتقال من الأخمينيين إلى الساسانيين مسارًا تطوريًا داخل فكرة الدولة الإمبراطورية نفسها، وليس مجرد تغيير في الأسر الحاكمة. فقد بقيت فكرة الدولة المركزية الواسعة حاضرة، لكنها أعيد تشكيلها وتكثيفها ضمن سياقات تاريخية مختلفة.

وهكذا، لم تنقطع التجربة الإمبراطورية الفارسية، بل استمرت في التطور التدريجي، لتصل في العصر الساساني إلى صيغة أكثر نضجًا وصلابة، ستشكل بدورها آخر مراحل النموذج الفارسي قبل التحول التاريخي الكبير الذي سيحدث مع ظهور الإسلام.

الدولة الساسانية: ذروة المركزية الفارسية

تمثل الدولة الساسانية المرحلة الأكثر اكتمالًا ونضجًا في تطور النموذج الإمبراطوري الفارسي قبل الإسلام، حيث بلغت فكرة المركزية السياسية والإدارية أعلى درجاتها من التنظيم والصرامة والوضوح. فلم تعد الدولة هنا مجرد إطار واسع لإدارة الأقاليم، بل تحولت إلى بنية مركزية شديدة التماسك، تُعيد صياغة المجتمع والسلطة والدين ضمن منظومة واحدة متكاملة.

في هذا النموذج، لم تكن المركزية مجرد خيار إداري، بل أصبحت مبدأً حاكمًا لكل مستويات الدولة. فالمركز السياسي لم يعد فقط نقطة اتخاذ القرار، بل أصبح مصدر الشرعية والتنظيم والضبط، بحيث تتجه كل الخيوط الإدارية والعسكرية والاقتصادية نحو نقطة واحدة تتحكم في الاتجاه العام للدولة.

تعميق فكرة الدولة المركزية

في التجربة الساسانية، أصبحت الدولة أكثر حضورًا في تفاصيل الحياة العامة مقارنة بالمراحل السابقة. فالتنظيم الإداري لم يعد يقتصر على تقسيم الأقاليم وتعيين ولاة، بل تطور إلى شبكة معقدة من الأجهزة والطبقات التي تربط المركز بالأطراف بشكل دقيق ومتدرج.

هذا التعقيد الإداري لم يكن عشوائيًا، بل يعكس محاولة واعية لإحكام السيطرة على فضاء واسع ومتعدد. فكل مستوى من مستويات الإدارة كان يخضع لرقابة أعلى، وكل سلطة محلية كانت تستمد مشروعيتها من ارتباطها المباشر بالمركز الإمبراطوري.

وبهذا المعنى، أصبحت الدولة الساسانية أقرب إلى "جهاز مركزي واسع" منها إلى مجرد كيان سياسي تقليدي، حيث تتداخل السلطة مع التنظيم بشكل يجعل من الصعب فصل الدولة عن تفاصيلها اليومية.

تداخل السلطة مع البنية الاجتماعية

لم تقتصر المركزية في الدولة الساسانية على الجانب السياسي فقط، بل امتدت إلى البنية الاجتماعية نفسها. فقد جرى تنظيم المجتمع ضمن طبقات واضحة، تُحدد فيها الأدوار والامتيازات والوظائف بشكل دقيق، بحيث يصبح لكل فئة موقع محدد داخل الهرم الاجتماعي العام.

هذا التنظيم لم يكن مجرد انعكاس للواقع الاجتماعي، بل كان جزءًا من مشروع الدولة في تثبيت الاستقرار وضبط التوازن الداخلي. فكل طبقة كانت تؤدي وظيفة محددة داخل النظام العام، ما يجعل المجتمع نفسه امتدادًا لبنية الدولة المركزية.

وبذلك، لم يعد الحديث عن الدولة منفصلًا عن الحديث عن المجتمع، لأن كليهما أصبحا جزءًا من منظومة واحدة تُدار من المركز وتخضع لمنطقه العام.

المركزية كمنظور للعالم

في هذه المرحلة، لم تعد المركزية مجرد آلية حكم، بل تحولت إلى طريقة في رؤية العالم. فالدولة الساسانية لم تكن ترى نفسها ككيان محلي ضمن محيط من الدول، بل كمركز حضاري وسياسي له امتداد وتأثير يتجاوز حدوده الجغرافية المباشرة.

هذا التصور جعل العلاقة مع الخارج تُفهم دائمًا من زاوية المركز والأطراف، حيث يُنظر إلى المحيط بوصفه فضاءً يجب تنظيمه أو التأثير فيه أو ضبط توازنه، وفقًا لمصالح المركز الإمبراطوري.

وبهذا الشكل، تحولت المركزية من بنية داخلية إلى رؤية شاملة للعالم، تربط بين السلطة والسياسة والهوية في إطار واحد.

نهاية النموذج قبل التحول الكبير

بلغت الدولة الساسانية ذروة تطور النموذج الإمبراطوري الفارسي، لكنها في الوقت نفسه وصلت إلى الحد الأقصى من قدرتها على التوسع الداخلي والتنظيم المركزي. فكلما تعمقت المركزية، زادت الحاجة إلى أدوات ضبط أكثر تعقيدًا، وكلما اتسع النظام، أصبح أكثر عرضة للضغط الداخلي والخارجي.

وهذا التراكم الكبير في بنية الدولة سيجعلها في لحظة لاحقة أكثر حساسية تجاه التحولات الكبرى التي ستأتي من خارجها، خصوصًا مع ظهور الإسلام كقوة جديدة ستعيد تشكيل الإطار السياسي والحضاري للمنطقة بأكملها.

خلاصة الفقرة

تمثل الدولة الساسانية ذروة تطور الدولة الإمبراطورية الفارسية، حيث بلغت المركزية السياسية والإدارية والاجتماعية أعلى مستوياتها، وتحولت الدولة إلى منظومة متكاملة تدمج السلطة بالمجتمع والرؤية بالعالم.

لكن هذه الذروة لم تكن فقط علامة قوة، بل كانت أيضًا لحظة اكتمال نموذج تاريخي سيقف لاحقًا أمام تحول جذري سيغير شكل المنطقة بالكامل، ويفتح مرحلة جديدة من التاريخ الفارسي والإقليمي.

الدين الزرادشتي ودوره في تشكيل الهوية

يمثل الدين الزرادشتي أحد أهم العناصر التي أسهمت في تشكيل البنية العميقة للهوية الفارسية قبل الإسلام، ليس بوصفه مجرد منظومة عقائدية روحية، بل بوصفه جزءًا متداخلًا مع فهم الدولة والمجتمع والسلطة. فقد لم يكن الدين في السياق الفارسي القديم منفصلًا عن السياسة، بل كان أحد أعمدتها التأسيسية، يمدّها بالمعنى والشرعية والتصور الأخلاقي للعالم.

في هذا الإطار، لم يكن الزرادشتية دينًا فرديًا قائمًا على العلاقة بين الإنسان والإله فقط، بل كان نظامًا كونيًا شاملًا يفسر العالم من خلال ثنائية الصراع بين الخير والشر، والنظام والفوضى، والنور والظلام. هذه الثنائية لم تبقَ في مستوى الرموز الدينية، بل تسربت إلى طريقة فهم المجتمع والسياسة والسلطة، لتصبح جزءًا من التفكير العام في الحياة والدولة.

الدين كمنظومة تفسير للعالم

في الزرادشتية، لا يُنظر إلى العالم كفضاء محايد، بل كساحة صراع دائم بين قوى متقابلة. هذا التصور منح الحياة السياسية والاجتماعية بعدًا أخلاقيًا واضحًا، حيث تُفهم السلطة والنظام ليس فقط بوصفهما أدوات تنظيم، بل بوصفهما امتدادًا لقوى الخير في مواجهة الفوضى.

هذا الفهم جعل من الدولة أكثر من مجرد جهاز إداري، بل جعلها جزءًا من منظومة كونية أوسع، تُسهم في تحقيق التوازن والنظام في العالم. وبالتالي، اكتسبت السلطة السياسية بعدًا شبه مقدس، يرتبط بفكرة الحفاظ على النظام الكوني ضد الفوضى.

تداخل الدين مع الشرعية السياسية

في التجربة الفارسية قبل الإسلام، لم يكن الفصل بين الدين والدولة واضحًا كما هو في بعض النماذج الحديثة. بل كان هناك تداخل عميق بين السلطة السياسية والمرجعية الدينية، حيث تستمد الدولة جزءًا كبيرًا من شرعيتها من كونها حامية للنظام الديني وممثلة له على المستوى العملي.

هذا التداخل جعل من الملك في كثير من الأحيان ليس مجرد حاكم سياسي، بل شخصية مرتبطة بالنظام الكوني نفسه، تتحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن بين قوى الخير والشر داخل العالم.

وبهذا الشكل، لم يكن الدين مجرد إطار روحي مستقل، بل كان عنصرًا فاعلًا في بناء مفهوم الدولة، وفي تحديد موقعها ودورها ووظيفتها.

الدين كأداة لترسيخ النظام الاجتماعي

إلى جانب دوره في الشرعية السياسية، ساهم الدين الزرادشتي أيضًا في تثبيت البنية الاجتماعية القائمة. فقد انسجمت تعاليمه العامة مع النظام الطبقي الذي كان سائدًا، حيث تم فهم التمايز الاجتماعي بوصفه جزءًا من النظام الكوني، لا مجرد تفاوت بشري عابر.

هذا التفسير الديني للتراتب الاجتماعي ساعد على ترسيخ استقرار البنية الاجتماعية، وجعلها تبدو وكأنها امتداد لنظام أوسع من العدالة الكونية، وليس مجرد بناء بشري قابل للتغيير السريع.

الدين والهوية الفارسية

مع مرور الزمن، لم يعد الزرادشتية مجرد دين داخل الدولة الفارسية، بل أصبح أحد مكونات الهوية نفسها. فقد ساهم في تشكيل طريقة التفكير، ونمط رؤية العالم، وفهم العلاقة بين الإنسان والسلطة والمجتمع.

هذا الاندماج بين الدين والهوية جعل من الصعب الفصل بين ما هو ديني وما هو ثقافي أو سياسي، لأن كل هذه العناصر كانت تعمل ضمن منظومة واحدة متداخلة.

وهكذا، أصبح الدين جزءًا من الذاكرة الحضارية الفارسية، يسهم في تشكيل الإحساس بالذات، وبالموقع داخل العالم، وبطبيعة العلاقة مع القوى المحيطة.

خلاصة الفقرة

لم يكن الدين الزرادشتي مجرد عقيدة دينية في فارس قبل الإسلام، بل كان عنصرًا تأسيسيًا في بناء الدولة والمجتمع والهوية. فقد قدم إطارًا كونيًا لفهم العالم، ووفّر شرعية للسلطة السياسية، وساهم في تثبيت البنية الاجتماعية، وترك أثرًا عميقًا في تشكيل الوعي الفارسي العام.

وبهذا المعنى، يصبح الدين أحد أهم المفاتيح لفهم كيف تشكلت الهوية الفارسية القديمة، وكيف تداخلت السلطة مع المقدس، والدولة مع الرؤية الكونية للعالم.

الطبقية الاجتماعية وبنية الدولة الفارسية

تُعدّ البنية الطبقية في فارس قبل الإسلام أحد أهم الأعمدة التي قامت عليها الدولة، ليس فقط بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا، بل بوصفها جزءًا بنيويًا من طريقة الحكم وفهم السلطة. فالمجتمع الفارسي لم يكن يُدار ككتلة بشرية متساوية، بل كهرم اجتماعي دقيق، لكل مستوى فيه وظيفة محددة وموقع واضح داخل منظومة الدولة.

هذا التنظيم الطبقي لم يكن طارئًا أو نتيجة ظرف سياسي مؤقت، بل كان امتدادًا طويلًا لتصور عام عن النظام والاستقرار، يقوم على فكرة أن التمايز بين الفئات ليس خللًا اجتماعيًا، بل شرطًا من شروط توازن الدولة واستمرارها.

الهرم الاجتماعي بوصفه امتدادًا للدولة

في النموذج الفارسي، لم تكن الدولة منفصلة عن المجتمع، بل كانت تعكسه وتعيد إنتاجه في صورة هرمية واضحة. في القمة يقف الملك ومحيطه الإداري والعسكري، ثم تأتي طبقات النبلاء ورجال الدين وكبار الملاك، ثم الطبقات الوسطى من الحرفيين والكتبة، وصولًا إلى القاعدة الواسعة من الفلاحين والعمال.

هذا التدرج لم يكن مجرد تقسيم اقتصادي أو وظيفي، بل كان يُفهم بوصفه نظامًا طبيعيًا لتنظيم المجتمع، حيث لكل طبقة دور لا يمكن استبداله بسهولة، ولكل موقع وظيفة تخدم استقرار الكيان العام.

وبهذا المعنى، لم تكن الطبقية الفارسية فقط انعكاسًا للسلطة، بل كانت جزءًا من تصور الدولة لنفسها، حيث يُنظر إلى التراتب الاجتماعي كآلية لضبط التوازن الداخلي ومنع الفوضى.

ارتباط الطبقة بالوظيفة داخل الدولة

أحد أبرز خصائص هذا النظام أنه ربط بشكل وثيق بين الطبقة الاجتماعية والدور الوظيفي داخل الدولة. فالموقع الاجتماعي لم يكن مجرد مكانة رمزية، بل كان مرتبطًا مباشرة بنوع العمل والسلطة والامتيازات المتاحة.

هذا الربط جعل المجتمع أقرب إلى منظومة إدارية موسعة، حيث تُوزع الأدوار بشكل هرمي يضمن استمرار الدولة واستقرارها. فالكتبة، على سبيل المثال، لم يكونوا مجرد موظفين، بل جزءًا من بنية السلطة الإدارية، بينما كانت الطبقات العسكرية تمثل ذراع الدولة في فرض النظام وحماية المركز.

وهكذا، أصبحت الطبقة ليست فقط موقعًا اجتماعيًا، بل عنصرًا في بنية الدولة نفسها.

التبرير الفكري للنظام الطبقي

لم يكن هذا التراتب قائمًا على القوة وحدها، بل كان مدعومًا بتصور فكري وديني يضفي عليه نوعًا من الشرعية. فقد جرى فهم الاختلاف بين الطبقات بوصفه جزءًا من النظام الطبيعي للعالم، لا مجرد نتيجة تاريخية أو اقتصادية.

هذا التفسير جعل من التفاوت الاجتماعي أمرًا "مقبولًا" ضمن الإطار العام، لأنه لا يُرى كظلم، بل كتنظيم ضروري لاستمرار الدولة. وبهذا المعنى، لم تكن الطبقية مجرد واقع مفروض، بل جزءًا من "فلسفة النظام" في المجتمع الفارسي.

الطبقية كأداة استقرار سياسي

من منظور الدولة، لعب النظام الطبقي دورًا أساسيًا في الحفاظ على الاستقرار الداخلي. فكل طبقة كانت تمثل مستوى من مستويات الضبط الاجتماعي، وتساهم في تقليل الفوضى عبر تحديد الأدوار ومنع التداخل العشوائي بين الفئات.

كما أن وضوح التراتب ساعد على تقليل الصراع الداخلي بين المجموعات الاجتماعية، لأن الحدود بين الطبقات كانت معروفة ومؤطرة ضمن نظام عام، حتى وإن لم يكن ذلك يمنع التوترات بشكل كامل.

خلاصة الفقرة

تشكل الطبقية الاجتماعية في فارس قبل الإسلام عنصرًا محوريًا في فهم بنية الدولة، حيث لم تكن مجرد تنظيم اجتماعي، بل امتدادًا مباشرًا لفكرة السلطة والنظام.

فقد قامت الدولة على هرم اجتماعي واضح، ربط بين الموقع الاجتماعي والوظيفة السياسية، وجرى تبريره ضمن تصور عام يرى في التراتب شرطًا للاستقرار وليس انحرافًا عنه.

وبذلك، تصبح الطبقية في النموذج الفارسي ليست فقط ظاهرة اجتماعية، بل جزءًا من فلسفة الدولة نفسها، التي ستستمر آثارها في الوعي السياسي الفارسي عبر مراحل تاريخية لاحقة.

فكرة "الملك المقدّس" في الوعي الفارسي

تحتل فكرة "الملك المقدّس" موقعًا مركزيًا في الوعي السياسي الفارسي قبل الإسلام، حيث لم يكن الملك مجرد حاكم دنيوي يدير شؤون الدولة، بل كان يُنظر إليه بوصفه جزءًا من نظام كوني أعلى يمنحه شرعية تتجاوز السياسة المباشرة. هذا التصور لم يكن تفصيلًا رمزيًا، بل كان عنصرًا تأسيسيًا في فهم السلطة وطبيعة الحكم في التجربة الفارسية القديمة.

في هذا الإطار، ارتبطت الملكية في كثير من مراحل التاريخ الفارسي بفكرة أن الحاكم ليس مجرد ممثل للقوة، بل حامل لنوع من "الشرعية العليا" التي تربط بين النظام السياسي والنظام الكوني. وبذلك، لم تعد السلطة تُفهم فقط كعقد اجتماعي أو قوة إدارية، بل كامتداد لمعنى أعمق يتصل بالنظام العام للعالم.

السلطة بوصفها امتدادًا للنظام الكوني

في التصور الفارسي القديم، لم يكن العالم يُدار كفضاء سياسي محايد، بل كمنظومة ذات معنى أخلاقي ونظامي، تقوم على التوازن بين قوى الخير والنظام من جهة، والفوضى والاضطراب من جهة أخرى. داخل هذا الإطار، يظهر دور الملك بوصفه عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على هذا التوازن.

فوجود الملك لم يكن مجرد ضرورة سياسية لإدارة الدولة، بل كان يُفهم بوصفه شرطًا لاستمرار النظام نفسه. أي أن غياب السلطة المركزية القوية كان يُنظر إليه كاحتمال لعودة الفوضى، ليس فقط على مستوى السياسة، بل على مستوى العالم ككل.

هذا التصور منح الملك مكانة تتجاوز الوظيفة الإدارية، ليصبح رمزًا للاستقرار والنظام، ومركزًا تُقاس عليه شرعية الدولة بأكملها.

الشرعية بين السياسة والقداسة

لم تكن قدسية الملك في الوعي الفارسي تعني بالضرورة مفهومًا دينيًا منفصلًا، بل كانت نتيجة تداخل بين السياسي والديني والأخلاقي. فالملك لا يحكم فقط لأنه الأقوى، بل لأنه يُنظر إليه كجزء من منظومة أوسع تمنحه الحق في القيادة.

هذا التداخل جعل من شرعية الحكم مسألة مركبة، لا تعتمد فقط على القوة العسكرية أو الوراثة، بل على تصور أعمق لموقع الملك داخل النظام الكوني والاجتماعي. ولذلك، كان استمرار الدولة مرتبطًا باستمرار هذه الشرعية، وليس فقط بوجود جهاز إداري أو عسكري قوي.

الملك كمركز للسلطة والنظام

في النموذج الفارسي، تركزت السلطة بشكل كبير في شخص الملك، الذي كان يمثل نقطة التقاء بين مختلف مستويات الدولة: السياسية، والإدارية، والعسكرية، وأحيانًا الرمزية. هذا التركيز جعل من الملك محورًا يدور حوله النظام بأكمله، وليس مجرد جزء منه.

وبهذا المعنى، لم تكن الدولة تعمل بشكل أفقي بين مؤسسات متوازنة، بل بشكل عمودي واضح، تكون فيه القمة السياسية هي مصدر التوجيه والقرار. وهذا ما عزز فكرة "المركز" التي تكررت في البنية الإمبراطورية الفارسية عبر مراحلها المختلفة.

الأثر العميق في الوعي السياسي

أهم ما يميز فكرة الملك المقدّس أنها لم تكن مجرد خطاب رسمي، بل تحولت مع الزمن إلى جزء من الوعي السياسي العام. فقد ترسخ في الذهن الجمعي أن الدولة القوية تحتاج إلى مركز قوي، وأن ضعف السلطة المركزية يعني اختلال النظام العام.

هذا الفهم لم يبقَ محصورًا في الطبقة الحاكمة، بل تسرب إلى تصور المجتمع نفسه لطبيعة الحكم، ما جعل فكرة المركزية السياسية جزءًا من الثقافة السياسية العامة في التجربة الفارسية.

خلاصة الفقرة

تُظهر فكرة "الملك المقدّس" في الوعي الفارسي قبل الإسلام كيف تداخلت السلطة السياسية مع التصور الكوني للعالم، بحيث لم يعد الملك مجرد حاكم، بل مركزًا رمزيًا للنظام والاستقرار والشرعية.

هذا التصور ساهم في ترسيخ نموذج الدولة المركزية القوية، وجعل من السلطة عنصرًا يتجاوز السياسة اليومية إلى مستوى أعمق من الفهم الحضاري للدولة والمجتمع، وهو ما سيبقى أثره ممتدًا في تطور الدولة الفارسية عبر مراحلها اللاحقة.

فارس والعرب قبل الإسلام: حدود الاحتكاك والاختلاف

لم تكن العلاقة بين الفرس والعرب قبل الإسلام علاقة هامشية أو عابرة في التاريخ الإقليمي، بل كانت علاقة ممتدة في الزمن، معقدة في البنية، ومتعددة المستويات. فهي لم تُبْنَ فقط على الجوار الجغرافي، بل على تداخل المصالح التجارية، والصراعات الحدودية، ومحاولات النفوذ السياسي، إضافة إلى الفوارق الحضارية الكبيرة بين دولة مركزية إمبراطورية كبرى مثل فارس، وفضاء عربي قبلي واسع غير موحد سياسيًا.

هذا التفاوت البنيوي هو الذي جعل العلاقة تميل في كثير من مراحلها إلى شكل من أشكال الضغط غير المتكافئ، حيث كانت فارس تمارس حضورها كقوة منظمة تمتلك جهاز دولة متكامل، في حين كانت البيئة العربية تعيش في إطار قبلي متحرك، أقل مركزية وأضعف من حيث البنية الإدارية.

الحدود بوصفها مناطق تماس لا فصل

لم تكن الحدود بين الإمبراطورية الفارسية والعرب قبل الإسلام خطوطًا سياسية صارمة بالمعنى الذي نعرفه في الدول الحديثة، بل كانت فضاءات مفتوحة

تتداخل فيها الحركة البشرية والتجارة والنفوذ العسكري والسياسي. هذه الحدود لم تكن "نهاية دولة" بقدر ما كانت "منطقة انتقال"، تتغير فيها موازين القوى باستمرار بحسب الظروف، وتتحرك داخلها القبائل والتجار والجيوش دون ثبات نهائي في الانتماء أو السيطرة.

في الواقع، كان مفهوم الحدود في العالم القديم مختلفًا جذريًا عن المفهوم الحديث. فالدولة الفارسية، خصوصًا في مرحلتها الساسانية، لم تكن بحاجة إلى ترسيم حدود مغلقة بقدر ما كانت بحاجة إلى مناطق نفوذ تتحكم من خلالها في الأطراف. لذلك كانت المناطق القريبة من العراق وبلاد الرافدين وامتداداتها الغربية بمثابة "حزام تماس" بين المركز الإمبراطوري الفارسي والفضاء العربي الصحراوي.

الحدود كمنطقة نفوذ متحرك

في هذه المناطق، لم تكن السلطة الفارسية تمارس حضورها بشكل مباشر دائم، بل غالبًا عبر أدوات وسيطة. فقد اعتمدت الإمبراطورية على كيانات محلية عربية أو شبه عربية تعمل ضمن دائرة نفوذها، مثل مملكة المناذرة في الحيرة، التي شكلت نموذجًا واضحًا للدولة التابعة التي تؤدي دور الحاجز السياسي والعسكري في مواجهة القبائل العربية الأخرى، وكذلك في حماية الأطراف الغربية من أي اضطرابات مفاجئة.

الحيرة، على سبيل المثال، لم تكن مجرد مدينة عربية قريبة من النفوذ الفارسي، بل كانت مركزًا سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا مرتبطًا بشكل وثيق بالساسانيين. كان ملوك المناذرة يرتبطون بعلاقات ولاء للإمبراطورية، ويتلقون الدعم مقابل القيام بوظيفة استراتيجية: ضبط الحدود الغربية ومنع تحوّلها إلى مصدر تهديد مباشر للمركز الفارسي.

هذا النموذج يعكس بوضوح طبيعة "الحدود المتحركة"، حيث لا تكون السيطرة قائمة على الاحتلال المباشر فقط، بل على إدارة شبكة من الحلفاء والتابعين الذين يشكلون طبقة وسيطة بين المركز والهامش.

الاحتكاك القبلي في فضاء غير مستقر

في المقابل، كانت القبائل العربية تتحرك في هذا الفضاء الحدودي بحرية نسبية، سواء لأغراض الرعي أو التجارة أو الغزو القبلي التقليدي. هذا الحراك المستمر جعل من المناطق الحدودية فضاءً ديناميكيًا غير مستقر، تتغير فيه التحالفات بسرعة، وتتشكل فيه علاقات مؤقتة بين القبائل والكيانات السياسية المحيطة.

وفي بعض الحالات، كانت بعض القبائل تدخل في علاقات تحالف أو تبعية مؤقتة مع القوى الفارسية، إما لتحقيق مكاسب اقتصادية، أو للحصول على حماية، أو لتحقيق توازن أمام قبائل منافسة. هذه العلاقات لم تكن ثابتة، بل كانت قابلة للتغير بحسب الظروف السياسية والعسكرية في المنطقة.

وبهذا الشكل، لم يكن هناك خط فاصل واضح بين "فارس" و"العرب"، بل كانت هناك منطقة وسطى تتحرك فيها الهويات والنفوذ والمصالح بشكل مستمر.

البعد العسكري في إدارة الحدود

إلى جانب البعد السياسي غير المباشر، لعب البعد العسكري دورًا مهمًا في إدارة هذه المناطق. فقد كانت الإمبراطورية الفارسية تعتمد على سياسة "الضبط الوقائي"، أي التدخل العسكري عند الحاجة لمنع تشكل تهديدات محتملة قبل أن تتضخم.

لم تكن هذه التدخلات دائمًا على شكل احتلال شامل، بل كانت غالبًا عمليات محدودة الهدف، تهدف إلى إعادة ضبط التوازن في المنطقة، أو دعم حليف محلي، أو ردع قبيلة أو تجمع قبلي بدأ يخرج عن نطاق السيطرة.

هذا النمط من التدخل يعكس طبيعة التفكير الاستراتيجي الفارسي، الذي كان يرى في الأطراف الغربية مجالًا يجب تنظيمه باستمرار، وليس مجرد حدود ثابتة يجب الدفاع عنها فقط.

الحدود كمرآة للعلاقة غير المتكافئة

ما يجعل هذه الحدود مهمة في فهم العلاقة بين فارس والعرب هو أنها تكشف طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين. فبينما كانت فارس تمتلك جهاز دولة مركزيًا منظمًا، كانت البيئة العربية في معظمها تعتمد على البنية القبلية المتنقلة.

هذا التفاوت جعل الحدود ليست مجرد مساحة تماس، بل مساحة يعاد فيها إنتاج ميزان القوة بشكل دائم، حيث يميل النفوذ غالبًا لصالح الطرف الأكثر تنظيمًا واستقرارًا إداريًا، أي الإمبراطورية الفارسية.

ومع ذلك، لم يكن هذا التفوق يعني سيطرة كاملة أو دائمة، بل كان تفوقًا نسبيًا يظهر ويختفي حسب الظروف، مما يجعل الحدود مجالًا دائم التغير وليس خطًا ثابتًا للحسم.

لم تكن الحدود بين فارس والعرب قبل الإسلام حدودًا فاصلة بالمعنى السياسي الصارم، بل كانت مناطق تماس مفتوحة، تتداخل فيها القوى والنفوذ والحركة القبلية والاقتصادية. وقد أدارت الإمبراطورية الفارسية هذه المناطق عبر مزيج من النفوذ غير المباشر، والكيانات التابعة، والتدخل العسكري المحدود، بما يعكس طبيعة دولة مركزية تسعى إلى ضبط أطرافها دون الحاجة إلى سيطرة مباشرة كاملة.

هذا الفهم للحدود يكشف أن العلاقة بين الطرفين لم تكن علاقة فصل، بل علاقة تداخل مستمر، شكلت خلفية مهمة لكل التحولات التي ستأتي لاحقًا مع ظهور الإسلام وتغير موازين القوة في المنطقة.

التفوق الحضاري كأداة نفوذ

لم يكن النفوذ الفارسي في محيطه الإقليمي قائمًا على القوة العسكرية وحدها، بل كان مدعومًا أيضًا بتصور عميق للذات بوصفها "مركزًا حضاريًا" متقدمًا مقارنة بالمجتمعات المحيطة. هذا التصور لم يكن مجرد شعور ثقافي أو اعتقاد نظري، بل كان عنصرًا فاعلًا في السياسة الخارجية، وأداة غير مباشرة من أدوات النفوذ والتأثير.

في الوعي الإمبراطوري الفارسي، خصوصًا في المرحلة الساسانية، كانت الدولة ترى نفسها امتدادًا لحضارة طويلة التراكم، تمتلك نظامًا إداريًا معقدًا، وبنية اجتماعية منظمة، وتقليدًا سياسيًا مستقرًا. هذا التراكم جعلها تنظر إلى محيطها بوصفه فضاءً أقل تنظيمًا، يحتاج إلى إدارة أو احتواء أو ضبط، وليس شريكًا متكافئًا بالضرورة.

المركز الحضاري مقابل الأطراف

في هذا التصور، يتبلور تقسيم غير معلن للعالم إلى "مركز" و"أطراف". المركز هو الدولة الإمبراطورية، بما تحمله من تنظيم إداري، وبيروقراطية، وتقليد سياسي مستقر، بينما الأطراف هي الفضاءات المحيطة التي تفتقر إلى هذا المستوى من التنظيم، أو لا تمتلكه بشكل مماثل.

هذا التقسيم لم يكن مجرد توصيف جغرافي، بل كان إطارًا ذهنيًا يُستخدم لفهم العلاقات الخارجية وإدارتها. فالدولة التي ترى نفسها مركزًا حضاريًا تميل بطبيعتها إلى التعامل مع محيطها بوصفه مجالًا للتأثير، وليس ككيان متكافئ بالكامل.

وفي السياق الفارسي، انعكس هذا التصور على طريقة التعامل مع العرب قبل الإسلام، حيث لم يُنظر إليهم في كثير من الأحيان بوصفهم كيانًا سياسيًا موحدًا، بل كجماعات قبلية متعددة، تتحرك في فضاء غير مركزي.

التفوق الإداري كنموذج قوة

أحد أهم عناصر هذا التفوق الحضاري كان البنية الإدارية المتقدمة للدولة الفارسية. فقد امتلكت الإمبراطورية جهازًا بيروقراطيًا واسعًا، يعتمد على الكتبة، والدواوين، وتقسيمات إدارية دقيقة للأقاليم، وهو ما منحها قدرة عالية على إدارة مساحات شاسعة من الأراضي والشعوب المختلفة.

هذا التنظيم الإداري لم يكن مجرد وسيلة داخلية للحكم، بل كان أيضًا عنصر قوة خارجي. فالدولة التي تمتلك قدرة على الإدارة الدقيقة والجباية والتنظيم تكون أكثر قدرة على فرض نفوذها أو تمديده خارج حدودها المباشرة.

في المقابل، كانت البيئة العربية قبل الإسلام تعتمد بشكل أساسي على البنية القبلية، التي لا تقوم على مركز إداري ثابت، بل على علاقات النسب والتحالف والتنقل. هذا التباين جعل النموذج الفارسي يبدو أكثر "استقرارًا" و"قابلية للتوسع الإداري"، وهو ما عزز الشعور بالتفوق الحضاري.

التفوق الثقافي والرمزي

لم يكن النفوذ الفارسي يعتمد على الإدارة فقط، بل أيضًا على عناصر ثقافية ورمزية ساهمت في تعزيز هذا الشعور بالتفوق. فقد امتلكت فارس تقاليد أدبية وفكرية ودينية متجذرة، إضافة إلى لغة مكتوبة، وإرث ملكي طويل، ونظام رمزي يعكس فكرة الدولة العميقة والممتدة.

هذه العناصر جعلت الدولة الفارسية لا تُرى فقط كقوة سياسية، بل كحاملة لـ"نمط حضاري" متكامل. وهذا النمط كان يُقدَّم—ضمنيًا أو صراحة—كأعلى تنظيم ممكن للمجتمع والدولة مقارنة بالفضاءات المحيطة.

في هذا السياق، يصبح التفوق الحضاري ليس مجرد وصف، بل أداة ناعمة من أدوات النفوذ، تُستخدم في تشكيل العلاقة مع الآخر دون الحاجة إلى صدام مباشر دائم.

التفوق كأداة لإدارة المحيط

الأهم في هذا المفهوم أن التفوق الحضاري لم يكن منفصلًا عن السياسة، بل كان جزءًا من طريقة إدارة المحيط. فالدولة التي ترى نفسها متقدمة حضاريًا تميل إلى استخدام هذا التفوق لتبرير دورها في التنظيم، أو الحماية، أو التدخل في المناطق المجاورة عند الحاجة.

وهذا ما يفسر اعتماد فارس في بعض المناطق الحدودية على كيانات محلية مرتبطة بها، حيث لم يكن الهدف فقط السيطرة العسكرية، بل أيضًا نقل نموذج من التنظيم السياسي والإداري إلى الأطراف، أو على الأقل ضمان عدم خروجها عن نطاق النفوذ العام.

وبهذا الشكل، يصبح التفوق الحضاري أداة لإنتاج نوع من "النفوذ غير المباشر"، الذي لا يعتمد على الاحتلال المباشر فقط، بل على التأثير في البنية التنظيمية والسياسية للمحيط.

لم يكن التفوق الحضاري في التجربة الفارسية قبل الإسلام مجرد مفهوم ثقافي، بل كان عنصرًا فاعلًا في بناء النفوذ السياسي والإقليمي. فقد ساعدت البنية الإدارية المتقدمة، والذاكرة التاريخية الطويلة، والنظام الرمزي للدولة، على تشكيل تصور يرى المركز الفارسي في موقع متقدم حضاريًا مقارنة بالمحيط.

هذا التصور انعكس على طريقة إدارة العلاقة مع الأطراف، وخاصة الفضاء العربي، حيث امتزج النفوذ السياسي بالتفوق الإداري والثقافي، ليشكّل إطارًا غير مباشر للهيمنة الناعمة قبل أي مواجهة عسكرية مباشرة.

وبذلك، يصبح التفوق الحضاري أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين فارس ومحيطها، وكيف كانت الدولة تستخدم عناصر القوة غير المادية إلى جانب القوة الصلبة في تثبيت نفوذها الإقليمي.

أشكال النفوذ الفارسي في البيئة العربية

لم يكن الحضور الفارسي في البيئة العربية قبل الإسلام حضورًا عسكريًا مباشرًا أو احتلالًا شاملاً بالمعنى التقليدي، بل كان في جوهره شبكة متعددة المستويات من النفوذ غير المباشر، امتزج فيها السياسي بالاقتصادي، والعسكري بالقبلي، بما يعكس طبيعة الدولة الفارسية كقوة إمبراطورية تُدير أطرافها عبر أدوات مرنة أكثر من اعتمادها على السيطرة الصارمة الدائمة.

هذا النفوذ لم يكن موحد الشكل، بل تَشكّل عبر بيئات مختلفة، أهمها مناطق العراق الغربي، وبلاد الرافدين الجنوبية، والامتدادات القريبة من الخليج العربي، حيث كانت هذه المناطق تمثل فضاء تماس حيويًا بين المركز الفارسي والعالم العربي.

النفوذ السياسي غير المباشر: نظام الحلفاء والتابعين

أحد أبرز أشكال النفوذ الفارسي تمثل في إدارة العلاقات السياسية عبر كيانات محلية حليفة أو تابعة. لم تكن الإمبراطورية الفارسية في كثير من الأحيان تحتاج إلى حكم مباشر لكل منطقة حدودية، بل كانت تعتمد على "دول وسيطة" أو ممالك محلية تعمل ضمن دائرة ولائها.

أوضح مثال على ذلك مملكة المناذرة في الحيرة، التي شكّلت حلقة وصل استراتيجية بين فارس والقبائل العربية. كان ملوك المناذرة يرتبطون بعلاقة ولاء سياسي للإمبراطورية الساسانية، مقابل دعم عسكري وحماية سياسية، إضافة إلى دورهم في ضبط القبائل المحيطة ومنع تحوّلها إلى تهديد مباشر.

هذا النموذج يعكس بوضوح أسلوبًا سياسيًا يقوم على إدارة الأطراف عبر "الوكالة المحلية"، حيث تبقى السلطة الفعلية للمركز، بينما يُترك التنفيذ اليومي لكيانات محلية مرتبطة به.

النفوذ الاقتصادي: طرق التجارة والسيطرة غير المباشرة

إلى جانب النفوذ السياسي، لعب الاقتصاد دورًا محوريًا في تثبيت الحضور الفارسي في البيئة العربية. فقد كانت طرق التجارة البرية والبحرية التي تمر عبر الخليج العربي وبلاد الرافدين جزءًا من شبكة اقتصادية واسعة تمتد داخل الإمبراطورية وخارجها.

سيطرة فارس على بعض نقاط العبور، والموانئ، والمسارات التجارية، منحها قدرة غير مباشرة على التأثير في حركة التجارة في المنطقة العربية. فالتجار العرب الذين كانوا يتحركون بين الجزيرة العربية وبلاد الشام أو العراق كانوا في كثير من الأحيان يمرون عبر مناطق تخضع لنفوذ فارسي مباشر أو غير مباشر.

هذا التحكم في "مفاصل التجارة" لم يكن احتلالًا تقليديًا، لكنه كان شكلًا فعالًا من النفوذ، لأنه يربط الاقتصاد المحلي بالمنظومة الإقليمية التي تديرها الدولة الإمبراطورية.

النفوذ العسكري المحدود: الضبط لا الاحتلال

في بعض الحالات، لجأت الدولة الفارسية إلى التدخل العسكري المباشر في الأطراف العربية، لكن هذه التدخلات لم تكن تهدف غالبًا إلى احتلال دائم، بل إلى "إعادة ضبط التوازن" في المنطقة.

كان الهدف من هذه التحركات العسكرية هو منع تشكل قوى قبلية أو تحالفات محلية قد تهدد استقرار الحدود الغربية للإمبراطورية، أو قد تعرقل طرق التجارة أو تؤثر على الكيانات التابعة مثل المناذرة.

هذا النمط من التدخل يعكس فلسفة أمنية قائمة على الاستباق والردع، أكثر من كونه مشروع توسع دائم داخل الجزيرة العربية. فهو تدخل محسوب، محدود الأهداف، مرتبط بظروف معينة، وينتهي بانتهاء الحاجة إليه.

التأثير الثقافي غير المباشر

إلى جانب السياسة والاقتصاد والعسكر، كان هناك شكل آخر من النفوذ أكثر هدوءًا وأقل وضوحًا: التأثير الثقافي غير المباشر. فقد كانت بعض المدن الحدودية، مثل الحيرة، مراكز تفاعل ثقافي بين الفرس والعرب، حيث انتقلت بعض أنماط التنظيم، وبعض أشكال الإدارة، وحتى بعض المفاهيم الفكرية بشكل تدريجي.

هذا التأثير لم يكن أحادي الاتجاه أو مفروضًا بالقوة، لكنه جاء نتيجة التفاعل الطويل بين المجتمعات في مناطق التماس، حيث تتداخل اللغات والعادات وأساليب العيش.

وبمرور الزمن، ساهم هذا التفاعل في خلق فضاء ثقافي مختلط، لا هو فارسي بالكامل ولا عربي بالكامل، لكنه يحمل عناصر من الطرفين في آن واحد.

خلاصة الفقرة

تجلّى النفوذ الفارسي في البيئة العربية قبل الإسلام في شبكة متعددة الأبعاد، جمعت بين النفوذ السياسي غير المباشر عبر الممالك التابعة، والسيطرة

الاقتصادية على طرق التجارة، والتدخل العسكري المحدود عند الحاجة، إضافة إلى تأثير ثقافي هادئ عبر مناطق التماس.

هذا النمط من النفوذ يعكس طبيعة الدولة الفارسية كقوة إمبراطورية تعتمد على إدارة الأطراف بدل احتلالها الكامل، وعلى بناء شبكات تأثير مرنة تضمن استمرار حضورها في المحيط دون الحاجة إلى سيطرة مباشرة دائمة.

وبذلك، لم يكن الحضور الفارسي في البيئة العربية حضورًا عابرًا أو هامشيًا، بل كان جزءًا من منظومة نفوذ إقليمي معقد، شكل الخلفية التاريخية للعلاقة بين الطرفين قبل التحول الكبير الذي أحدثه ظهور الإسلام.

الاختلاف البنيوي بين الطرفين

يمثل الاختلاف بين النموذج الفارسي والنموذج العربي قبل الإسلام أحد أهم المفاتيح لفهم طبيعة العلاقة بين الطرفين، لأنه اختلاف لا يقوم على الجغرافيا أو الظروف المؤقتة، بل على البنية العميقة للتنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي. هذا الاختلاف البنيوي هو الذي جعل العلاقة بين فارس والعرب علاقة غير متكافئة في كثير من جوانبها، وأنتج نمطًا من التفاعل يقوم على التباين أكثر مما يقوم على التشابه.

ففارس كانت تمثل نموذج الدولة الإمبراطورية المركزية، بينما كان العرب يمثلون نموذج المجتمع القبلي اللامركزي. وبين هذين النموذجين تتشكل فجوة في مفهوم السلطة، وطبيعة الدولة، وآلية تنظيم المجتمع، بل وحتى في طريقة تصور العالم.

الدولة المركزية مقابل البنية القبلية

في التجربة الفارسية، خصوصًا في المرحلة الساسانية، كانت الدولة هي الإطار الأعلى الذي يُنظم المجتمع ويحدد وظائفه. السلطة مركزية، القرار سياسي واضح، والإدارة بيروقراطية تمتد عبر مستويات متعددة من الموظفين والولاة والكتبة، بحيث تتحول الدولة إلى جهاز منظم يتحكم في تفاصيل الحياة العامة.

في المقابل، كانت البنية العربية قبل الإسلام قائمة على القبيلة كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي. فالقبيلة هي مصدر الحماية، والهوية، والقرار، والتحالف، ولا توجد سلطة مركزية جامعة تتجاوز هذا الإطار بشكل دائم ومستقر.

هذا الاختلاف جعل مفهوم "الدولة" نفسه مختلفًا جذريًا بين الطرفين: ففي فارس الدولة هي الأصل، والمجتمع جزء منها، بينما في البيئة العربية القبيلة هي الأصل، والسلطة السياسية تأتي كامتداد مؤقت أو تحالف متغير.

الاستقرار الإداري مقابل الحركة القبلية

من أبرز أوجه الاختلاف أيضًا طبيعة الاستقرار الإداري. فقد امتلكت فارس جهازًا إداريًا ثابتًا نسبيًا، يعتمد على الدواوين، وتقسيم الأقاليم، وتسجيل الضرائب، وإدارة الموارد بشكل مركزي. هذا النظام منح الدولة قدرة على الاستمرارية والتخطيط الطويل الأمد.

في المقابل، كانت المجتمعات العربية تعتمد على نمط حياة أكثر حركة، مرتبط بالرعي والتنقل الموسمي والتجارة، ما جعل التنظيم الإداري أقل مركزية وأقل استقرارًا. السلطة في هذا السياق كانت تتشكل وتتغير بحسب التحالفات والظروف، وليس وفق جهاز إداري دائم.

هذا التباين جعل النموذج الفارسي يبدو أكثر "صلابة تنظيمية"، بينما بدا النموذج العربي أكثر مرونة لكنه أقل استقرارًا من حيث البنية السياسية.

التراتبية الاجتماعية مقابل البنية القبلية المتساوية نسبيًا

في فارس، كانت الطبقية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من بنية الدولة، حيث يتحدد موقع الفرد داخل المجتمع وفق هرم واضح من الطبقات، يرتبط بالوظيفة والامتيازات والدور داخل النظام العام. هذا التراتب كان يُنظر إليه كجزء من النظام الطبيعي للدولة والمجتمع.

أما في البيئة العربية، فبالرغم من وجود تفاوتات داخلية بين القبائل والأفراد، إلا أن البنية العامة كانت أقل رسمية من حيث التراتب الطبقي المؤسسي، وأكثر اعتمادًا على الشرف القبلي والنسب والقوة والتحالف.

هذا الاختلاف جعل فكرة "الموقع الاجتماعي" مختلفة جذريًا بين الطرفين: ففي فارس هو موقع داخل نظام إداري اجتماعي معقد، وفي البيئة العربية هو موقع داخل شبكة علاقات قبلية مرنة.

مفهوم السلطة: الدولة مقابل الجماعة

في النموذج الفارسي، السلطة تُجسّد في الدولة ومركزها، حيث يُنظر إلى الحكم بوصفه كيانًا مستقلاً عن الأفراد، له استمراريته ومؤسساته ونظامه. بينما في النموذج العربي، كانت السلطة أقرب إلى كونها امتدادًا للجماعة أو القبيلة، تتشكل من داخلها وتضعف بضعفها.

هذا الفرق الجوهري جعل الدولة في فارس قابلة للتوسع الإداري والسياسي، بينما كانت السلطة في البيئة العربية قابلة للتغير السريع تبعًا للتحالفات والظروف.

يكشف الاختلاف البنيوي بين فارس والعرب قبل الإسلام عن فجوة عميقة في طبيعة التنظيم السياسي والاجتماعي. فقد قامت فارس على نموذج الدولة المركزية ذات البنية الإدارية والطبقية المستقرة، بينما قامت البيئة العربية على نموذج قبلي مرن، أقل مركزية وأكثر اعتمادًا على العلاقات المباشرة والتحالفات.

هذا التباين لم يكن مجرد اختلاف في الشكل، بل كان اختلافًا في "طريقة بناء المجتمع والدولة"، وهو ما جعل العلاقة بين الطرفين محكومة دائمًا بدرجة من عدم التكافؤ البنيوي، سواء في الاحتكاك المباشر أو في النفوذ غير المباشر.

وبهذا المعنى، يصبح فهم هذا الاختلاف شرطًا أساسيًا لفهم كل ما سيأتي لاحقًا من تحولات كبرى في المنطقة، حين ستتغير موازين القوى بالكامل مع ظهور الإسلام وإعادة تشكيل النظام الإقليمي.

القسم الثاني: الصدام الأول – الإسلام وسقوط الإمبراطورية

هدف القسم: لحظة التحول التاريخي الكبرى وإعادة تشكيل مركز القوة في الشرق القديم

هذا القسم لا يتعامل مع الفتح الإسلامي كحدث عسكري منفصل، بل كـ **انهيار بنية حضارية كاملة وبداية إعادة تشكيل للنظام الإقليمي في الشرق الأدنى**.

هنا لا نتحدث عن "دولة سقطت ودولة قامت"، بل عن:

- انتقال مركز القوة من إمبراطورية عمرها قرون (الساسانيون)
- إلى قوة ناشئة تحمل نموذجًا مختلفًا في الدولة والشرعية والتنظيم
- وإعادة توزيع للسلطة في جغرافيا الشرق كله

في هذا القسم، تتحول فارس من "فاعل إمبراطوري" إلى "طرف داخل نظام جديد" سيعيد تشكيل نفسه داخليًا.

الفصل 9: ظهور الإسلام وتغيّر ميزان القوة

يمثل ظهور الإسلام في الجزيرة العربية لحظة فاصلة في تاريخ الشرق القديم، ليس لأنه أضاف دينًا جديدًا إلى قائمة الأديان الموجودة، بل لأنه أنتج **نموذجًا مختلفًا تمامًا في فهم القوة والسياسة والدولة**، وهو نموذج خرج من بيئة لم تكن في حسابات الإمبراطوريات الكبرى آنذاك.

ففي الوقت الذي كانت فيه فارس وبيزنطة تمثلان قمة التنظيم الإمبراطوري في العالم، كانت الجزيرة العربية تُنظر إليها كفضاء قبلي مفتوح، لا يملك بنية دولة مركزية، ولا جهازًا إداريًا معقدًا، ولا مشروعًا توسعيًا منظمًا.

لكن هذا التصور سرعان ما سيتغير بشكل جذري.

الفقرة الأولى: الجزيرة العربية قبل التحول... فضاء غير مركزي

قبل ظهور الإسلام، لم تكن الجزيرة العربية جزءًا من منظومة الدولة بالمعنى الذي عرفته الإمبراطوريات المحيطة بها، بل كانت تمثل فضاءً جغرافيًا واسعًا تحكمه البنية القبلية بشكل شبه كامل، دون وجود سلطة مركزية موحدة قادرة على فرض نظام شامل أو إدارة عامة دائمة. كانت السياسة في هذا السياق تُصنع على مستوى القبيلة، لا على مستوى الدولة، ويُبنى القرار على أساس الولاء الدموي والتحالفات المؤقتة، لا على أساس المؤسسات أو القوانين المستقرة.

في هذا النموذج الاجتماعي، كانت القبيلة هي الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد. فهي مصدر الحماية، وهي إطار الانتماء، وهي المرجع في النزاعات، وهي أيضًا القوة التي تُخاض باسمها الحروب وتُبنى حولها التحالفات. ولم يكن هناك كيان أعلى من القبيلة يُنظم العلاقة بين القبائل بشكل دائم، بل كانت العلاقات بينها تتشكل وفق ميزان القوة اللحظي، والمصالح المباشرة، وظروف الصراع أو التعايش.

هذا النمط من التنظيم جعل الجزيرة العربية تبدو، من منظور الإمبراطوريات المجاورة مثل فارس وبيزنطة، منطقة "هامشية سياسيًا"، لا تشكل تهديدًا مباشرًا على المراكز الكبرى، ولا تمتلك أدوات الدولة التقليدية من بيروقراطية وجيش نظامي وإدارة مركزية. ولذلك كانت العلاقة معها في الغالب علاقة حدودية أو تجارية أو أمنية غير مباشرة، وليست علاقة مواجهة بين دولتين متكافئتين.

ومع ذلك، فإن هذا الفضاء غير المركزي كان يمتلك خصائص داخلية بالغة الأهمية. فغياب الدولة المركزية لم يكن يعني غياب التنظيم تمامًا، بل يعني وجود تنظيم مختلف في طبيعته: تنظيم مرن، سريع التبدل، يعتمد على الروابط الشخصية والقبلية أكثر من اعتماده على المؤسسات الثابتة. هذه المرونة

ستتحول لاحقًا إلى عنصر قوة حاسم عندما تدخل المنطقة في مرحلة التحول التاريخي الكبير.

كما أن هذا الفضاء كان مفتوحًا على العالم الخارجي عبر التجارة والمواسم والأسواق الكبرى، مثل أسواق عكاظ وغيرها، مما خلق نوعًا من التفاعل الثقافي المحدود مع محيطه الإقليمي. إلا أن هذا التفاعل لم يكن كافيًا لتكوين بنية دولة، بل ظل في إطار تبادل اقتصادي وثقافي غير منظم.

وهكذا يمكن القول إن الجزيرة العربية قبل الإسلام لم تكن "فارغة سياسيًا"، لكنها كانت خارج نموذج الدولة الإمبراطورية، وتعمل بمنطق مختلف تمامًا في إنتاج السلطة وتنظيم المجتمع. هذا الاختلاف البنيوي العميق هو الذي سيجعل لحظة التحول اللاحقة ليست مجرد تغيير ديني أو اجتماعي، بل انتقالًا جذريًا من عالم إلى عالم آخر في فهم القوة والسلطة والنظام.

الفقرة الثانية: من الدعوة إلى بناء الدولة

لم يبدأ الإسلام كحركة سياسية أو مشروع دولة، بل بدأ كدعوة دينية في بيئة قبلية مغلقة، حيث كانت السلطة موزعة بين القبائل، وكانت المرجعيات الاجتماعية قائمة على الأعراف والعصبية والنسب. في هذه المرحلة الأولى، لم يكن هناك تصور واضح لدولة مركزية، بل كان الحضور الإسلامي في مكة محصورًا في نطاق الدعوة الفكرية والعقائدية، ضمن مجتمع يعيد إنتاج نفسه عبر البنية القبلية التقليدية.

لكن التحول الحقيقي بدأ عندما انتقلت الدعوة إلى المدينة. هنا تغير السياق بالكامل: لم تعد المسألة مجرد تبشير ديني داخل مجتمع واحد، بل أصبحت عملية تنظيم جماعة جديدة في فضاء سياسي واجتماعي أكثر تعقيدًا وتعددًا. في المدينة، لم يعد الإسلام مجرد خطاب عقائدي، بل بدأ يتحول تدريجيًا إلى إطار منظم للعلاقات بين جماعات مختلفة، بعضها مسلم وبعضها غير مسلم، وبعضها مرتبط بتحالفات قبلية متعددة.

هذا الانتقال من مكة إلى المدينة يمثل النقطة المفصلية الأولى في مسار التحول من "الدعوة" إلى "التأسيس السياسي". ففي المدينة، ظهرت الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين المهاجرين والأنصار، ثم إلى ضبط العلاقة مع اليهود والقبائل المحيطة، ثم إلى بناء منظومة من القواعد التي تحكم السلم والحرب، والولاء والعداء، والحقوق والواجبات. وهنا بدأت تتشكل ملامح ما يمكن اعتباره النواة الأولى للدولة.

ما يميز هذه المرحلة أن السلطة لم تعد قائمة فقط على الانتماء القبلي، بل بدأت تعتمد على رابطة جديدة هي "الانتماء العقائدي"، حيث أصبح الإيمان مشتركًا أعلى من العصبية القبلية. هذا التحول لم يكن بسيطًا، لأنه أعاد تعريف مفهوم الجماعة السياسية نفسها: لم تعد الجماعة تُبنى على الدم وحده، بل على العقيدة أيضًا، وهو ما سمح بتجاوز حدود القبيلة لأول مرة بشكل فعلي.

ومع تزايد التحديات الأمنية والسياسية، خصوصًا مع الصراع مع قريش والقبائل المحيطة، بدأ يتبلور شكل من أشكال التنظيم السياسي الأكثر وضوحًا. فالغزوات، والمعاهدات، وتنظيم الموارد، وتوزيع الغنائم، كلها عناصر بدأت تفرض ضرورة وجود قيادة مركزية وقرار موحد. ومع الوقت، أصبح هذا التنظيم يتجه نحو نموذج دولة ناشئة، تمتلك جيشًا، وقيادة، ونظامًا للعلاقات الداخلية والخارجية.

وبذلك لم يعد الإسلام مجرد دعوة داخل مجتمع قبلي، بل أصبح إطارًا سياسيًا متحركًا يعيد تشكيل مفهوم السلطة من الداخل. هذه النقلة من "الرسالة" إلى "التنظيم"، ومن "الدعوة" إلى "الدولة"، هي التي مهدت لاحقًا لمرحلة التوسع خارج الجزيرة العربية، حيث سيصبح هذا النموذج الجديد قادرًا على مواجهة إمبراطوريات راسخة مثل فارس وبيزنطة.

وهنا تبدأ أول ملامح التحول الحقيقي في ميزان القوة، حين تتحول الدعوة من فكرة إلى كيان، ومن خطاب إلى سلطة، ومن مجتمع محلي إلى مشروع قابل للتمدد التاريخي.

الفقرة الثالثة: الوحدة العقائدية بدل الوحدة القبلية

يمثل الانتقال من الوحدة القبلية إلى الوحدة العقائدية أحد أخطر التحولات البنيوية التي شهدتها الجزيرة العربية، لأنه لم يكن مجرد تغيير في شكل التنظيم الاجتماعي، بل كان إعادة صياغة كاملة لمفهوم الانتماء والولاء والهوية السياسية. ففي النظام القبلي، كان الانتماء يقوم على الدم والنسب والمكان، بينما في النموذج الجديد بدأ يتأسس على العقيدة بوصفها رابطة جامعة تتجاوز كل هذه المحددات التقليدية.

في البنية القبلية، كانت القبيلة هي الإطار الأعلى الذي ينتمي إليه الفرد، وهي التي توفر له الحماية، وتحدد موقعه الاجتماعي، وتدخل باسمه في الصراع أو السلم. وكان الولاء داخل هذا النظام ولاءً أفقيًا محدودًا، محكومًا بعلاقات مباشرة، ومصالح آنية، وتحالفات قابلة للتغير بسرعة. لذلك كانت الوحدة بين القبائل هشّة بطبيعتها، لأنها قائمة على توازنات القوة لا على مبدأ جامع ثابت.

أما مع ظهور الإسلام، فقد بدأ يتشكل نوع مختلف من الروابط، يقوم على الانتماء إلى عقيدة واحدة تجمع الأفراد من قبائل مختلفة داخل كيان واحد. هنا لم يعد معيار الانتماء هو النسب أو الأصل، بل الإيمان المشترك، وهو تحول جوهري أعاد تعريف مفهوم "الجماعة" نفسها. فالجماعة لم تعد قبيلة محددة، بل أصبحت "أمة" تتجاوز الحدود التقليدية للقبيلة والعرق والمكان.

هذا التحول أحدث تغييرًا عميقًا في بنية السلطة. فبدل أن تكون القيادة موزعة بين زعامات قبلية متعددة، بدأت تتجه نحو مركز واحد يستمد شرعيته من مرجعية عقائدية جامعة، لا من التوازنات القبلية المتغيرة. وبذلك أصبح القرار السياسي أكثر مركزية، وأكثر قدرة على توحيد الجهود في اتجاه واحد.

كما أن هذا النموذج الجديد سمح بإعادة توزيع الولاءات بشكل غير مسبوق. فقد أصبح بالإمكان أن يجتمع أفراد من قبائل مختلفة تحت قيادة واحدة دون أن تربطهم عصبية دموية، وهو ما كان شبه مستحيل في النظام القبلي التقليدي. وهذا ما منح النموذج الجديد قدرة على التعبئة السريعة، وتجاوز الانقسامات الداخلية التي كانت تعيق أي مشروع وحدوي في السابق.

ومن زاوية أخرى، فإن هذه الوحدة العقائدية لم تلغِ القبيلة كليًا، لكنها أعادت وضعها داخل إطار أعلى منها. فبدل أن تكون القبيلة هي المرجع النهائي، أصبحت جزءًا من منظومة أوسع تحددها العقيدة. هذا الترتيب الهرمي الجديد بين الانتماء القبلي والانتماء العقائدي هو الذي سمح بتجاوز حدود الفوضى السياسية التي كانت سائدة في الفضاء العربي قبل الإسلام.

وبذلك يمكن القول إن هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في شكل الولاء، بل كان إعادة تأسيس لفكرة السلطة نفسها. فالقوة لم تعد تُبنى على توازنات قبلية متفرقة، بل على وحدة فكرية قادرة على خلق مركز سياسي واحد، يمتلك القدرة على الحركة والتوسع خارج الإطار المحلي.

وهذه النقلة هي التي ستصبح لاحقًا الأساس الذي مكّن القوة الإسلامية الناشئة من الخروج من الجزيرة العربية، والدخول في مواجهة مباشرة مع إمبراطوريات كبرى مثل فارس، التي كانت قائمة على منطق مختلف تمامًا في بناء الدولة والسلطة والولاء.

الفقرة الرابعة: سرعة التحول كعنصر غير مسبوق

تُعد سرعة التحول التي شهدتها الجزيرة العربية مع ظهور الإسلام أحد أكثر العناصر التي أربكت ميزان القوى في العالم القديم، لأنها لم تكن ضمن النماذج المعروفة لتكوّن الدول أو صعود الإمبراطوريات. فالتاريخ في ذلك الزمن كان يعرف أن بناء القوى الكبرى يحتاج إلى قرون من التراكم السياسي والإداري والعسكري، كما هو الحال في التجربتين الفارسية والبيزنطية. لكن ما حدث في الجزيرة العربية كسر هذا المنطق التقليدي بشكل مفاجئ.

في فترة زمنية قصيرة نسبيًا، انتقلت الدعوة من كونها حركة محدودة داخل مكة، إلى بناء مجتمع سياسي في المدينة، ثم إلى قوة موحدة تمتلك جيشًا ومنظومة قيادة قادرة على التحرك خارج حدودها. هذا التسارع في الانتقال من "الفكرة" إلى "الدولة"، ومن "المجتمع المحلي" إلى "القوة الإقليمية"، لم يكن له نظير مباشر في السياق الإمبراطوري المحيط.

هذا التسارع لم يكن مجرد نتيجة ظرف تاريخي، بل كان مرتبطًا بطبيعة البنية الجديدة التي تشكلت. فبدل الاعتماد على جهاز بيروقراطي معقد يحتاج إلى وقت طويل للتأسيس، اعتمد النموذج الجديد على بنية بسيطة نسبيًا من حيث الشكل، لكنها عالية الكفاءة من حيث القدرة على التعبئة والتوجيه. القيادة كانت مركزية، والقرار سريع، والانتماء موحد، وهذا ما جعل حركة التوسع أكثر مرونة وأقل تعقيدًا من النماذج الإمبراطورية التقليدية.

إضافة إلى ذلك، فإن التحول العقائدي لعب دورًا محوريًا في تسريع هذا المسار. فوجود فكرة جامعة واحدة، تحمل معنى الانتماء والولاء والمعيار الأخلاقي والسياسي في آن واحد، قلل من الحاجة إلى التفاوض الداخلي الطويل الذي كانت تحتاجه البنى القبلية أو الإمبراطورية المتعددة الولاءات. وبذلك أصبحت عملية اتخاذ القرار وتنفيذه أكثر مباشرة وأقل عرضة للتعطيل الداخلي.

في المقابل، كانت الإمبراطوريات المحيطة، مثل فارس، تعمل بمنطق مختلف تمامًا. فهي تعتمد على جهاز إداري ضخم، وتوازنات داخلية معقدة، وسلاسل طويلة من القرار والتنفيذ. هذا النموذج، رغم قوته واستقراره النسبي، كان أبطأ في الاستجابة للتحولات السريعة، وأقل مرونة في مواجهة قوى ناشئة تتحرك بإيقاع مختلف.

ومن هنا يمكن فهم أن عنصر "السرعة" لم يكن مجرد تفصيل ثانوي، بل كان عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل ميزان القوة. فالدولة التي تتشكل بسرعة، وتتحرك بسرعة، وتعيد تنظيم نفسها بسرعة، تمتلك أفضلية استراتيجية في بيئة تتغير فيها موازين القوة بشكل متسارع.

هذه السرعة ستظهر آثارها بوضوح في المرحلة التالية، حين تبدأ المواجهة المباشرة مع الإمبراطورية الساسانية، التي كانت تعتمد على منطق التراكم البطيء والاستقرار الطويل، في مقابل قوة جديدة تتحرك بمنطق مختلف تمامًا، يجمع بين الوحدة الفكرية والمرونة التنظيمية والسرعة في الفعل التاريخي.

الفقرة الخامسة: بداية الصدمة عند المراكز الإمبراطورية

بالنسبة للإمبراطورية الفارسية الساسانية، لم يكن ظهور القوة الجديدة في الجزيرة العربية مجرد تطور سياسي عابر يمكن احتواؤه ضمن الحسابات التقليدية للتهديدات الحدودية، بل كان يمثل حالة غير مألوفة أربكت نمط الإدراك الإمبراطوري نفسه. فالنظام الساساني كان معتادًا على التعامل مع قوى تشبهه في البنية: دول مركزية، أو كيانات سياسية ذات جهاز إداري واضح، أو خصوم يتحركون ضمن منطق الدولة الكلاسيكية القائم على التراكم والتوازن والحدود المعروفة.

لكن القوة الجديدة التي بدأت تتشكل في الجنوب لم تنتمِ إلى هذا النمط. فهي لم تدخل التاريخ من بوابة الإمبراطوريات التقليدية، ولم تمر بمسار طويل من التكوين السياسي المعروف، بل ظهرت بشكل مفاجئ نسبيًا، ثم بدأت تتوسع بسرعة غير معتادة في محيط كان يُنظر إليه سابقًا على أنه هامشي سياسيًا مقارنة بالمراكز الكبرى.

أول عناصر الصدمة تمثّل في غياب التاريخ الإمبراطوري الطويل. فالدولة الساسانية، مثل غيرها من الإمبراطوريات، كانت تعتمد في تصورها للقوة على فكرة "التراكم التاريخي"، حيث تُبنى الشرعية على امتداد زمني طويل من الحكم والتنظيم والمؤسسات. أما القوة الجديدة، فلم يكن لها هذا الامتداد، ومع ذلك بدأت تؤثر في موازين القوة الإقليمية بشكل مباشر، وهو ما خلق خللًا في المعايير التقليدية لفهم القوة والشرعية.

العنصر الثاني كان غياب الاعتماد على البيروقراطية التقليدية المعقدة. فالنظام الإمبراطوري الفارسي كان يقوم على جهاز إداري واسع ومتشعب، يعتمد على مستويات متعددة من الولاة والموظفين والكتّاب، ويحتاج إلى وقت طويل لاتخاذ القرار وتنفيذه. في المقابل، كانت القوة الجديدة تعمل بمنطق أكثر بساطة ومرونة في البنية التنظيمية، ما جعل حركتها أسرع وأكثر مباشرة، وأقل خضوعًا للتعقيدات الإدارية الثقيلة.

أما العنصر الثالث فكان السرعة غير المعتادة في التحرك. ففي فترة زمنية قصيرة، بدأت هذه القوة تنتقل من نطاق محلي محدود إلى فضاء إقليمي أوسع، دون المرور بالمراحل التقليدية التي كانت تمر بها القوى الصاعدة عادة. هذه السرعة لم تكن مجرد تفوق تكتيكي، بل كانت تعبيرًا عن اختلاف جذري في طبيعة التنظيم الداخلي وطريقة اتخاذ القرار وتنفيذه.

العنصر الرابع، وهو ربما الأكثر تأثيرًا، تمثل في الخطاب العقائدي التعبوي الذي حملته هذه القوة الجديدة. فبدل أن يكون التحرك قائمًا على المصالح السياسية أو التوازنات التقليدية فقط، كان هناك عنصر فكري/عقائدي يمنح الحركة بعدًا أعمق من مجرد الصراع على النفوذ. هذا الخطاب كان قادرًا على تعبئة الأفراد والجماعات بشكل يتجاوز الروابط التقليدية، ويخلق مستوى جديدًا من الالتزام والولاء لا يعتمد على الانتماء القبلي أو المحلي.

هذا التداخل بين السرعة، والبنية غير التقليدية، والخطاب العقائدي، وغياب النمط الإمبراطوري المعروف، خلق حالة من "الصدمة الإدراكية" داخل المراكز الإمبراطورية الكبرى. فلم يكن التحدي فقط عسكريًا، بل كان أيضًا تحديًا في طريقة فهم طبيعة القوة نفسها.

وبهذا بدأت مرحلة جديدة في التاريخ الإقليمي، لم تعد فيها الإمبراطوريات القديمة قادرة على الاعتماد فقط على أدواتها التقليدية في التحليل والتوقع، لأن الفاعل الجديد لم يكن يتحرك داخل نفس القواعد التي اعتادت عليها تلك الإمبراطوريات، بل كان يعيد تعريف مفهوم القوة من أساسه.

الفقرة السادسة: بداية تغير ميزان القوة

مع توسّع النفوذ الإسلامي خارج حدود الجزيرة العربية، بدأت ملامح تحول عميق تظهر تدريجيًا في بنية القوة الإقليمية، لم يكن في بدايته انقلابًا مباشرًا أو سقوطًا فجائيًا لمراكز النفوذ القديمة، بل كان تغيرًا تراكميًا في طبيعة التوازنات التي حكمت المنطقة لقرون طويلة بين الإمبراطوريات الكبرى والأطراف التابعة لها.

في هذه المرحلة، لم يعد المجال الجغرافي المحيط بالإمبراطورية الساسانية مجالًا آمنًا ومستقرًا كما كان في السابق، بل بدأت الأطراف الغربية والجنوبية الغربية من الدولة تتعرض لضغط متزايد من قوة ناشئة تتحرك بسرعة وتتمدد خارج نطاقها الأولي. هذا الضغط لم يكن عسكريًا فقط، بل كان ضغطًا سياسيًا وتنظيميًا يعيد تشكيل مفهوم السيطرة على الحدود.

ومع استمرار هذا التوسع، تحولت الحدود التقليدية للإمبراطورية من خطوط فصل واضحة إلى مناطق احتكاك متغيرة. لم تعد الحدود تمثل حاجزًا ثابتًا بين مركز قوي وأطراف خاضعة بشكل مستقر، بل أصبحت فضاءً مفتوحًا للتداخل والصراع والتغير المستمر. هذا التحول في طبيعة الحدود كان مؤشرًا مبكرًا على اهتزاز البنية التقليدية للسيطرة الإمبراطورية.

في الوقت نفسه، بدأت الدولة الساسانية تواجه صعوبة متزايدة في الحفاظ على سيطرة كاملة وفعالة على أطرافها البعيدة. فالنظام الإداري الذي كان يعتمد على توازن دقيق بين المركز والأقاليم بدأ يفقد قدرته على الاستجابة السريعة للتغيرات الجديدة، خصوصًا مع ظهور قوة تتحرك بإيقاع مختلف تمامًا عن الإيقاع الإمبراطوري التقليدي.

هذا التآكل التدريجي في القدرة على الضبط والسيطرة لم يظهر في صورة انهيار مفاجئ، بل في صورة تراجع تدريجي في فعالية النفوذ، حيث تصبح بعض المناطق أقل استقرارًا، وتضعف فيها سلطة المركز، وتزداد فيها قابلية التأثر بالقوة الجديدة الصاعدة.

وفي هذا السياق، بدأ يتحول الإسلام من كونه حركة دينية ناشئة في منطقة هامشية إلى قوة سياسية فعلية قادرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية. لم يعد الأمر يتعلق فقط بانتشار عقيدة أو دعوة دينية، بل أصبح مرتبطًا بظهور فاعل سياسي جديد يعيد تشكيل الخريطة الاستراتيجية للمنطقة.

وهنا تحديدًا يمكن رصد لحظة التحول الحقيقية: لم يعد الصراع يُفهم ضمن إطار تقليدي بين مركز إمبراطوري وأطراف حدودية، بل أصبح هناك طرف

جديد يعيد تعريف مفهوم القوة ذاته، ويغير طبيعة التوازنات التي كانت قائمة بين الإمبراطوريات الكبرى.

وبذلك بدأت مرحلة جديدة في التاريخ الإقليمي، لم تعد فيها الدولة الساسانية تتحرك ضمن بيئة مستقرة نسبيًا، بل داخل فضاء متغير تتراجع فيه قدرة المركز على التحكم المطلق، ويصعد فيه فاعل جديد يفرض منطقًا مختلفًا في فهم القوة والانتشار والسيطرة.

خلاصة الفصل 9

يمثل ظهور الإسلام نقطة تحوّل كبرى في تاريخ الشرق القديم، ليس بوصفه حدثًا دينيًا محضًا، بل بوصفه بداية تشكّل منظومة سياسية جديدة أعادت تعريف مفهوم القوة والسلطة في المنطقة. فقد خرج من بيئة غير إمبراطورية بالمعايير التقليدية، لكنه سرعان ما تحوّل إلى فاعل سياسي قادر على التأثير في موازين القوى القائمة.

هذا التحول كسر النمط التاريخي المعتاد للإمبراطوريات القديمة، التي كانت تقوم على التراكم الطويل، والبنية الإدارية المعقدة، والامتداد التدريجي في الزمن والجغرافيا. في المقابل، ظهر نموذج جديد أكثر سرعة في التشكّل، وأكثر مرونة في الحركة، وأعلى قدرة على إعادة تنظيم المجال السياسي المحيط به.

وبذلك لم يكن الأثر المباشر لظهور الإسلام مجرد إضافة قوة جديدة إلى المشهد، بل كان إعادة توزيع شاملة لمراكز النفوذ في الشرق القديم، بحيث بدأت التوازنات التقليدية بين فارس وبيزنطة تتعرض للاهتزاز التدريجي.

ومن هذه اللحظة التاريخية، يبدأ مسار مختلف في تطور الأحداث، حيث يدخل النظام الساساني في مرحلة من التراجع التدريجي في فعاليته السياسية والعسكرية، ليس كنتيجة لحادث واحد أو معركة منفردة، بل كعملية تاريخية ممتدة، تتراكم فيها عوامل الضعف أمام صعود قوة جديدة تعيد تشكيل قواعد اللعبة.

وهكذا لا يُفهم سقوط الإمبراطورية الساسانية لاحقًا بوصفه لحظة مفاجئة، بل بوصفه نهاية طبيعية لمسار بدأ مع تغير ميزان القوة، وبداية مرحلة تاريخية جديدة أعادت رسم خريطة الشرق القديم بالكامل.

الفصل 10: معارك الفتح وسقوط الدولة الساسانية

انهيار أكبر إمبراطورية في الشرق القديم

يمثل هذا الفصل لحظة الانكسار الحاسم في تاريخ الإمبراطورية الساسانية، حيث انتقلت من كونها أحد أعمدة النظام الإقليمي في الشرق القديم إلى حالة انهيار متسارع انتهى بتفكك بنيتها السياسية والعسكرية بشكل شبه كامل. لم يكن الأمر نتيجة معركة واحدة فقط، بل سلسلة من المواجهات المتتابعة التي كشفت عمق الضعف البنيوي داخل الدولة، في مقابل قوة صاعدة تتحرك بمنطق مختلف كليًا.

1. معركة القادسية (636م): بداية الكسر الاستراتيجي

لم تكن معركة القادسية مجرد مواجهة عسكرية بين جيشين على أرض مفتوحة، بل كانت لحظة اختبار حاسمة لبنية إمبراطورية كاملة اعتادت أن ترى نفسها القوة الأكثر استقرارًا وتنظيمًا في الشرق القديم. ففي تلك اللحظة، لم تكن السيوف وحدها هي التي تتقاطع، بل كان يتقاطع نظامان مختلفان في فهم القوة، والسلطة، وطريقة إدارة الحرب.

وقعت المعركة في منطقة القادسية قرب مدينة الحيرة، وهي منطقة كانت تمثل تاريخيًا فضاءً حدوديًا حساسًا بين النفوذ الفارسي والمناطق العربية. هذا الموقع لم يكن تفصيلًا جغرافيًا عابرًا، بل كان يحمل دلالة استراتيجية، لأنه كان أحد خطوط الاحتكاك الأولى بين العالم الفارسي المنظم إمبراطوريًا، وبين القوة الإسلامية الناشئة التي بدأت تتحرك خارج الجزيرة العربية.

قاد الجيش الفارسي القائد الكبير رستم فرخزاد، أحد أبرز رموز الدولة الساسانية، والذي كان يمثل في شخصه امتدادًا لهيبة الدولة ومركزها السياسي والعسكري. في المقابل، كان الجيش الإسلامي بقيادة سعد بن أبي وقاص،

يتحرك ضمن نموذج مختلف في التنظيم والقيادة، يعتمد على وحدة الهدف وسرعة القرار ومرونة الحركة.

منذ اللحظات الأولى، لم تكن المعركة متكافئة فقط في العدد أو العتاد، بل كانت مختلفة جذريًا في طبيعة البناء العسكري نفسه. فالنظام الفارسي كان يقوم على تقاليد عسكرية راسخة تمتد لقرون، تعتمد على التنظيم الهرمي الصارم، والثقل العسكري، والتنسيق البطيء الدقيق بين وحداته المختلفة. هذا النموذج كان فعالًا في الحروب التقليدية الطويلة، لكنه كان أقل قدرة على التعامل مع خصم يتحرك بسرعة ويغير أسلوبه التكتيكي باستمرار.

في المقابل، كان الجيش الإسلامي يعتمد على مرونة عالية في الحركة، وقدرة على التكيف السريع مع مجريات المعركة، إضافة إلى عنصر تعبوي مهم يتمثل في وحدة الهدف العقائدي، الذي منح الجنود دافعًا يتجاوز الحسابات المادية التقليدية للحرب.

مع تقدم القتال، بدأت تظهر علامات الإرهاق على البنية القيادية الفارسية. لم يكن الأمر مجرد خسائر ميدانية، بل كان هناك تراجع تدريجي في القدرة على التحكم بالمعركة كوحدة واحدة متماسكة. ومع تصاعد الاشتباك، بدأت القيادة الفارسية تفقد قدرتها على إعادة تنظيم الصفوف بالشكل الذي اعتادت عليه في حروبها السابقة.

اللحظة الأكثر تأثيرًا في المعركة كانت مقتل رستم فرخزاد. هذه الحادثة لم تكن مجرد فقدان قائد عسكري، بل كانت ضربة مباشرة لرمزية الدولة نفسها. ففي النظام الساساني، لم يكن القائد مجرد مدير للمعركة، بل كان يمثل امتدادًا للسلطة الإمبراطورية وهيبتها. لذلك فإن سقوطه في ساحة القتال لم يُفهم كحدث عسكري فقط، بل كإشارة رمزية على اهتزاز مركز الدولة.

تصف بعض الروايات التاريخية أن لحظة مقتل رستم أحدثت ارتباكًا واسعًا في صفوف الجيش الفارسي، حيث لم يعد هناك مركز قيادة قادر على إعادة ضبط

الإيقاع العسكري، فبدأت الوحدات تتصرف بشكل غير منسق، وهو ما سرّع من تحول المعركة لصالح الطرف الآخر.

ومع تراجع السيطرة القيادية، بدأت بنية الجيش الفارسي تتفكك تدريجيًا داخل ساحة القتال نفسها، ليس فقط نتيجة الهزيمة، بل نتيجة فقدان القدرة على إدارة الهزيمة بطريقة منظمة.

بهذا الشكل، لم تنتهِ القادسية كمعركة عسكرية فحسب، بل بدأت تتحول إلى نقطة كسر استراتيجي داخل بنية الإمبراطورية الساسانية. فقد كشفت هذه المواجهة أن قوة الدولة لم تعد تعتمد فقط على تاريخها الطويل أو تنظيمها التقليدي، بل أصبحت تواجه نموذجًا جديدًا من القوة يتحرك بسرعة أكبر، ويعيد تعريف قواعد الاشتباك نفسها.

ومن هنا يمكن فهم القادسية ليس كحدث منفصل، بل كبداية لانكسار أعمق في البنية السياسية والعسكرية للإمبراطورية، انكسار لم يكن ظاهرًا بالكامل في لحظته، لكنه بدأ يتراكم منذ تلك اللحظة ليقود لاحقًا إلى التحولات الكبرى التي ستغير وجه المنطقة بالكامل.

.2معركة نهاوند (فتح الفتوح): الانهيار النهائي للنظام العسكري

بعد صدمة القادسية، لم تكن الدولة الساسانية قد استسلمت بعد، بل دخلت في مرحلة أشبه بمحاولة إنقاذ أخيرة لنفسها. فالإمبراطورية التي اعتادت لقرون أن تُدار من مركز قوي قادر على إعادة ضبط الأطراف، وجدت نفسها أمام واقع جديد تمامًا: فقدان المبادرة، وتراجع السيطرة، وظهور قوة صاعدة لا تتعامل بمنطق الحروب التقليدية التي اعتادت عليها فارس.

في هذا السياق، جاءت معركة نهاوند كآخر محاولة كبرى لإعادة التوازن العسكري والإمبراطوري. لم تكن مجرد معركة في سلسلة مواجهات، بل كانت تُدار داخل الوعي الفارسي نفسه كـ"فرصة أخيرة" لاستعادة الهيبة المفقودة بعد القادسية، وإعادة تثبيت فكرة أن الدولة ما زالت قادرة على الدفاع عن مركزها.

وقعت المعركة في منطقة نهاوند في جبال إيران الغربية، وهي منطقة ذات طبيعة جغرافية معقدة نسبيًا، ما جعلها مناسبة من الناحية العسكرية لتجميع القوات الفارسية وإعادة تنظيمها بعيدًا عن ضغط المناطق الحدودية التي كانت قد بدأت تخرج عن السيطرة. وقد شارك فيها جيش فارسي كبير مقارنة بالمعارك السابقة، في محاولة واضحة لإظهار أن الإمبراطورية ما زالت تمتلك القدرة على الحشد والتعبئة.

لكن خلف هذا الحشد الظاهري، كانت هناك مشكلة أعمق تتعلق بطبيعة النظام نفسه. فالنظام الساساني، رغم ضخامته، كان يعتمد على توازن دقيق بين المركز والأطراف، وعلى سلسلة قيادة طويلة ومعقدة تحتاج إلى استقرار سياسي وإداري كي تعمل بكفاءة. ومع الهزائم السابقة، بدأ هذا التوازن يختل تدريجيًا، ما جعل القدرة على إدارة جيش ضخم في معركة مصيرية أمرًا أكثر صعوبة من السابق.

ما يميز نهاوند أنها لم تكن مجرد مواجهة عسكرية بين جيشين، بل كانت في جوهرها محاولة أخيرة لإعادة إنتاج النظام العسكري الفارسي نفسه في ساحة القتال. فالمسألة لم تعد تتعلق فقط بصدّ هجوم أو تحقيق نصر محدود، بل بمحاولة إثبات أن بنية الدولة ما زالت قادرة على العمل كمنظومة متماسكة.

في المقابل، كانت القوة الإسلامية الصاعدة تتحرك بمنطق مختلف. لم تعد مجرد قوة حدودية أو حركة توسع، بل أصبحت تمتلك خبرة متراكمة من المواجهات السابقة، وقدرة أعلى على فهم طبيعة النظام العسكري الفارسي ونقاط ضعفه البنيوية. وهذا ما جعل المواجهة في نهاوند أكثر حساسية، لأنها كانت تصادمًا بين نظام ينهار تدريجيًا ونظام يزداد تماسكًا مع كل تجربة.

أثناء سير المعركة، بدأت تظهر بوضوح علامات الانهيار داخل الجيش الساساني. لم يكن الانهيار مفاجئًا في لحظة واحدة، بل كان تدرجيًا، تمثل في ضعف التنسيق بين الوحدات المختلفة، وتراجع فعالية القيادة الميدانية، وعدم القدرة على الحفاظ على إيقاع قتالي موحد. هذا النوع من الانهيار هو الأخطر

في الأنظمة العسكرية الكبرى، لأنه لا يأتي من الخارج فقط، بل من داخل البنية نفسها.

ومع تصاعد القتال، فقد الجيش الفارسي القدرة على إعادة تنظيم صفوفه بالشكل الذي اعتاد عليه في الحروب السابقة. فكل محاولة لإعادة ضبط المعركة كانت تصطدم بواقع فقدان السيطرة التدريجي، وتشتت القرار العسكري بين مستويات متعددة لم تعد تعمل بانسجام كما في السابق.

تصف بعض الروايات التاريخية نهاوند بأنها "فتح الفتوح"، ليس فقط لأنها كانت معركة حاسمة، بل لأنها مثلت نقطة انكشاف كامل للنظام العسكري الساساني. فبعدها لم يعد هناك مجال حقيقي لإعادة بناء جيش مركزي قوي قادر على الدفاع عن قلب الإمبراطورية أو إعادة فرض السيطرة على الأطراف.

النتيجة الأعمق لنهاوند لم تكن عسكرية فقط، بل كانت سياسية وبنيوية. فبخسارة هذه المعركة، لم تخسر الدولة الساسانية معركة ميدانية فحسب، بل خسرت القدرة على استعادة شكلها السابق كإمبراطورية موحدة. ومن هذه اللحظة، بدأت تتحول تدريجيًا من كيان سياسي مركزي إلى فضاء يتجه نحو التفكك، حيث تصبح المناطق أكثر استقلالًا، وتضعف السلطة المركزية، ويبدأ النظام كله في فقدان تماسكه الداخلي.

وبذلك يمكن فهم نهاوند ليس كنهاية معركة، بل كبداية النهاية الفعلية للنظام العسكري الساساني، وبداية مرحلة جديدة لم تعد فيها المواجهة بين قوتين متكافئتين، بل بين قوة صاعدة مستمرة في التوسع، ونظام إمبراطوري بدأ يفقد قدرته على الاستمرار ككيان موحد.

3.مقتل يزدجرد الثالث: نهاية الشرعية الإمبراطورية

يمثل مقتل يزدجرد الثالث اللحظة الأخيرة في المسار السياسي للإمبراطورية الساسانية، لكنه في عمقه لا يُفهم كحادث فردي أو نهاية حياة ملك فقط، بل كإعلان صامت عن انهيار منظومة حكم كاملة كانت قائمة منذ قرون. فالمسألة

هنا لم تعد تتعلق بشخص على العرش، بل بغياب العرش نفسه بوصفه مركزًا فعّالًا للسلطة.

بعد سلسلة الهزائم الكبرى في القادسية ونهاوند، دخل يزدجرد الثالث مرحلة من التنقل المستمر بين المدن والأقاليم، في محاولة يائسة لإعادة بناء ما تبقى من سلطة الدولة. لكنه لم يكن يتحرك من مركز حكم مستقر، بل من حالة إلى أخرى، ومن ملاذ إلى آخر، في مشهد يعكس بوضوح أن الدولة نفسها لم تعد تمتلك قلبًا سياسيًا ثابتًا.

هذا التنقل المستمر كان في حد ذاته مؤشرًا على تحول جذري في طبيعة السلطة. فالإمبراطورية التي كانت تُدار من عواصم مركزية كـالمدائن وتيسفون، أصبحت الآن بلا عاصمة فعلية، وبلا جهاز إداري قادر على ربط الأطراف بالمركز. ومع غياب هذا المركز، تحوّل الملك نفسه إلى رمز بلا أدوات تنفيذ، وإلى قائد بلا جيش موحد تحت سلطته المباشرة.

انتهت حياة يزدجرد الثالث في منطقة مرو في خراسان، في روايات تاريخية متعددة تشير إلى أنه قُتل في ظروف محلية، على يد أحد السكان أو في سياق صراع محلي بسيط. ورغم اختلاف التفاصيل في المصادر، إلا أن الدلالة الأساسية تبقى واحدة: سقوط الملك لم يكن نتيجة معركة كبرى أو مواجهة عسكرية منظمة، بل نتيجة انهيار شامل جعل حتى الحماية الشخصية للملك أمرًا غير مضمون.

هذه النهاية تحمل دلالة أعمق من مجرد الحدث نفسه، لأنها تكشف التحول من ملك يمثل مركز إمبراطورية واسعة، إلى شخصية مطاردة تتحرك في فضاء فقد نظامه السياسي بالكامل. لم يعد الملك رمزًا للهيبة، بل أصبح شاهدًا على انهيار تلك الهيبة.

من هنا يمكن فهم أن مقتل يزدجرد لم يكن حدثًا شخصيًا معزولًا، بل لحظة ختامية لثلاثة تحولات كبرى:

- **نهاية الشرعية الساسانية ككيان سياسي:**
حيث لم يعد هناك اعتراف فعلي بوجود سلطة مركزية قادرة على الحكم أو إعادة التنظيم .
- **انهيار فكرة "الملك المقدّس:"**
وهي الفكرة التي كانت تربط بين الملك والشرعية الإلهية أو الرمزية للدولة، بحيث يمثل الملك محور النظام السياسي كله. مع سقوط يزدجرد، سقط هذا التصور بالكامل .
- **تحول الإمبراطورية إلى ذاكرة تاريخية فقط:**
إذ لم تعد فارس الساسانية موجودة كقوة سياسية فاعلة، بل ككيان انتهى وتحول إلى جزء من التاريخ، يُستعاد لاحقًا في الذاكرة لا في الواقع السياسي .

وبذلك لا يُقرأ مقتل يزدجرد الثالث كنهاية رجل، بل كنهاية نموذج كامل من الحكم الإمبراطوري الذي فقد شروط استمراره، وانتهى تدريجيًا إلى التفكك، قبل أن يُغلق الفصل الأخير بسقوط رمزه الأخير على أرض لم تعد تعترف بسلطته.

.4انهيار النظام العسكري الفارسي

لم يكن الجيش الساساني مجرد قوة قتالية منفصلة عن الدولة، بل كان أحد أعمدتها الأساسية، وامتدادًا مباشرًا لفكرة الإمبراطورية نفسها. فقد تشكّل عبر قرون طويلة على أساس منظومة دقيقة تقوم على المركزية الصارمة، والتدرج الواضح في القيادة، والارتباط العضوي بالعرش الملكي الذي كان يمثل مصدر الشرعية والقرار.

كان هذا النظام العسكري يعتمد على ثلاثة ركائز رئيسية:
أولها جيش مركزي منظم يخضع لقيادة موحدة قادرة على توجيه العمليات العسكرية على مستوى الإمبراطورية ككل.
ثانيها طبقة عسكرية مرتبطة مباشرة بالنظام الملكي، تشكل نخبة من القادة والأمراء الذين يستمدون سلطتهم من قربهم من مركز الحكم.

وثالثها تسلسل قيادي صارم يضمن انسيابية الأوامر من القمة إلى القاعدة دون ارتباك أو ازدواجية في القرار.

هذا النموذج كان فعالًا في سياق الإمبراطوريات المستقرة، حيث يسمح بتعبئة الموارد بشكل واسع، وإدارة الحروب الطويلة وفق حسابات دقيقة. لكنه كان في المقابل شديد الاعتماد على وجود مركز سياسي قوي قادر على الضبط والتنسيق المستمر بين مكوناته.

ومع بدء سلسلة الهزائم المتتالية في القادسية ثم نهاوند، بدأت هذه البنية تتعرض لاختبار قاسٍ لم تكن مصممة له. فالمشكلة لم تكن في الهزيمة الميدانية وحدها، بل في تأثيرها المتراكم على بنية القيادة والتنظيم داخل الجيش نفسه.

مع مرور الوقت، بدأ يظهر **انحسار واضح في سلطة القيادة المركزية**، حيث لم تعد الأوامر تصدر وتُنفذ بالانسيابية السابقة، وبدأت بعض الوحدات العسكرية تتحرك بشكل منفصل أو متأخر عن الإيقاع العام للمعركة. هذا الانحسار في المركز لم يكن حدثًا إداريًا فقط، بل كان انعكاسًا مباشرًا لتراجع الدولة نفسها.

وفي موازاة ذلك، بدأت **الوحدات العسكرية تتشتت تدريجيًا**، سواء نتيجة الخسائر البشرية أو فقدان الاتصال بين الجبهات المختلفة، أو بسبب انهيار الثقة في قدرة المركز على إدارة الحرب. ومع هذا التشتت، فقد الجيش الفارسي أهم عناصر قوته: وحدة القرار ووحدة الحركة.

الأخطر من ذلك أن بعض المناطق بدأت تنتقل إلى **أنماط دفاع محلية**، حيث لم يعد هناك انتظار لتوجيهات مركزية، بل أصبحت كل منطقة تحاول تنظيم دفاعها بشكل مستقل وفق قدراتها وظروفها الخاصة. هذا التحول كان مؤشرًا واضحًا على بداية تفكك الدولة من الداخل، لأن الجيش لم يعد أداة موحدة للدولة، بل مجموعة كيانات متفرقة تعمل بشكل شبه منفصل.

ورغم أن هذا الانهيار لم يحدث بشكل فجائي في لحظة واحدة، إلا أنه كان تدريجيًا ومتراكمًا، يتسارع مع كل هزيمة جديدة ومع كل فقدان لمركز من مراكز السيطرة. لكنه في جوهره كان حتميًا، لأن النظام العسكري الساساني كان قائمًا على شرط أساسي: وجود مركز سياسي قوي يضبط الإيقاع العام للدولة.

وحين بدأ هذا المركز يتآكل ثم يختفي عمليًا، لم يعد النظام العسكري قادرًا على الاستمرار بصيغته القديمة، فدخل في حالة تفكك بطيء انتهى به إلى فقدان وظيفته الأساسية كقوة موحدة للدولة، وتهيئة الأرضية لانتقال السلطة إلى واقع سياسي جديد تمامًا.

5سقوط المدن الكبرى: المدائن وتيسفون

يمثل سقوط المدن الكبرى في الدولة الساسانية لحظة انهيار رمزي ومادي في آنٍ واحد، لأنه لم يكن مجرد فقدان لمواقع جغرافية أو مدن استراتيجية، بل كان سقوطًا لمراكز الوعي السياسي والإداري التي شكّلت قلب الإمبراطورية لقرون طويلة. وفي مقدمة هذه المدن تأتي المدائن وتيسفون، اللتان كانتا تمثلان ذروة التجسيد المادي لفكرة الدولة الساسانية نفسها.

كانت **المدائن** بمثابة العاصمة الإدارية الكبرى، حيث تتجمع فيها مفاصل الإدارة، وتُدار منها شؤون الدولة، وتُنسق عبرها العلاقة بين المركز والأقاليم. أما **تيسفون** فكانت القلب السياسي والإمبراطوري الأعمق، ومقر الحكم الفعلي الذي يتجسد فيه حضور الملك وسلطته الرمزية والعملية في آن واحد. ومعًا، شكّلتا فضاءً حضريًا واحدًا يمثل مركز الثقل الحقيقي للإمبراطورية.

لم تكن هذه المدن مجرد تجمعات سكانية كبيرة، بل كانت بنية متكاملة للسلطة، تتداخل فيها السياسة بالإدارة بالاقتصاد، بحيث تصبح المدينة نفسها تجسيدًا للدولة. فداخلها كانت تُتخذ القرارات الكبرى، ومنها تُدار الضرائب، وفيها تتم إدارة الجيش والموارد، ومنها يُعاد توزيع السلطة على بقية الأقاليم. ولذلك فإن سقوطها لا يمكن فهمه كحدث محلي، بل كضربة مباشرة للبنية المركزية للدولة كلها.

عندما بدأت هذه المدن تسقط واحدة تلو الأخرى، لم يكن الأمر مجرد انتقال جغرافي للسيطرة، بل كان انتقالًا فعليًا لمركز القوة من قلب الإمبراطورية التاريخي إلى يد قوة جديدة بدأت تتشكل خارج هذا المركز. فالمركز الذي كان يضبط الأطراف ويمنحها الشرعية الإدارية والسياسية، انهار، ومع انهياره فقدت الدولة قدرتها على إعادة تنظيم نفسها من الداخل.

وتشير الروايات التاريخية إلى أن دخول المسلمين إلى هذه المدن لم يُنظر إليه فقط كحدث عسكري، بل كتحول في طبيعة السلطة نفسها. فالسقوط لم يكن مجرد هزيمة في معركة دفاع عن مدينة، بل كان انهيارًا للرمزية الإمبراطورية التي كانت هذه المدن تمثلها. ولهذا فإن الحدث اكتسب بعدًا يتجاوز الجانب العسكري إلى البعد السياسي والحضاري.

فحين سقطت المدائن وتيسفون، لم تسقط حجارة أو مبانٍ فقط، بل سقطت معها فكرة "المركز الإمبراطوري" الذي كان يشكل نقطة التوازن بين الأطراف المختلفة داخل الدولة الساسانية. ومع غياب هذا المركز، بدأت البنية التي تربط الأقاليم بعضها ببعض تتفكك تدريجيًا، لتدخل الدولة في حالة فراغ إداري وسياسي واسع.

وهكذا يمكن فهم سقوط هذه المدن ليس كنهاية مواقع استراتيجية فحسب، بل كنهاية النموذج الذي كانت تقوم عليه الإمبراطورية: نموذج المركز الذي يضبط الأطراف ويوجهها. ومع انهيار هذا المركز، لم تعد هناك قدرة على إعادة إنتاج الدولة بالشكل الذي كانت عليه، وبدأت ملامح النظام الجديد تتشكل على أنقاض هذا الفراغ التاريخي الكبير.

6. تفكك البنية المركزية للدولة

مع سقوط العاصمة التاريخية للدولة الساسانية، وتتابع الهزائم العسكرية التي أصابت مركزها السياسي والعسكري، دخلت الإمبراطورية مرحلة أكثر خطورة من مجرد التراجع الميداني، وهي مرحلة التفكك البنيوي للسلطة نفسها. لم يعد الأمر يتعلق بخسارة معركة أو مدينة، بل بانهيار تدريجي في "منطق الدولة" الذي كان يربط الأجزاء المختلفة في كيان واحد متماسك.

في قلب هذا الانهيار، بدأت **السلطة المركزية الفعالة تختفي تدريجيًا** .فالمركز الذي كان يصدر الأوامر، ويضبط التوازن بين الأقاليم، ويعيد تنظيم الجيش والإدارة، لم يعد موجودًا بالشكل الذي يسمح له بالقيام بوظائفه. ومع غياب هذا المركز، فقدت الدولة أهم عناصر وجودها كإمبراطورية موحدة.

ومن أبرز مظاهر هذا التراجع أيضًا **انهيار القدرة على فرض الضرائب بشكل منتظم وفعال** .فالضرائب في النظام الساساني لم تكن مجرد مورد مالي، بل كانت أداة سياسية لضبط الأقاليم وربطها بالمركز. ومع ضعف السيطرة المركزية، بدأت عملية الجباية تتعثر، وتفاوتت بين منطقة وأخرى، مما أدى إلى خلل كبير في تمويل الدولة واستمرارية مؤسساتها.

وفي السياق نفسه، بدأ **النظام الإداري الموحد ينهار تدريجيًا** .فقد كانت الإدارة الساسانية تعتمد على شبكة معقدة من الدواوين والموظفين المرتبطين مباشرة بالمركز، لكن مع فقدان هذا المركز، بدأت هذه الشبكة تفقد انسجامها ووظيفتها. لم تعد الأوامر تصل بشكل منتظم، ولم تعد التقارير تُعالج ضمن منظومة موحدة، بل أصبحت كل منطقة تدير شؤونها وفق ظروفها الخاصة.

ومع هذا التفكك الإداري والمالي، ظهر تحول أكثر عمقًا تمثل في **تحول الأقاليم إلى كيانات شبه مستقلة** .فلم تعد الأقاليم تنتظر توجيهات مركزية واضحة، بل بدأت تتصرف بشكل منفصل، سواء في إدارة شؤونها الداخلية أو في ترتيب أولوياتها الدفاعية والسياسية. هذا التحول لم يكن إعلان استقلال رسمي، لكنه كان استقلالًا فعليًا في الممارسة اليومية للسلطة.

في هذه المرحلة، لم تعد الدولة الساسانية تعمل كجسم واحد متكامل، بل بدأت تتحول إلى مجموعة أجزاء منفصلة فقدت الرابط العضوي الذي كان يجمعها. لم يعد هناك مركز يوجه، ولا منظومة واحدة تضبط الإيقاع العام، بل فضاء سياسي متشظٍ، تتحرك فيه كل وحدة بشكل شبه مستقل.

وهذا التفكك لم يكن مجرد نتيجة للهزائم العسكرية، بل كان انعكاسًا لانهيار البنية التي كانت تقوم عليها الإمبراطورية نفسها: فكرة المركز الذي يملك

القدرة على التنظيم والسيطرة وإعادة إنتاج الدولة باستمرار. ومع غياب هذا المركز، لم يعد هناك ما يحافظ على وحدة الكيان، فبدأت الدولة تتلاشى من الداخل قبل أن تختفي من الخريطة السياسية.

7انتقال السلطة من إمبراطورية إلى فراغ سياسي واسع

أخطر ما ترتب على سقوط الدولة الساسانية لم يكن مجرد خسارة سلسلة من المعارك أو انهيار جيش منظم، بل كان الحدث الأعمق والأكثر تأثيرًا في البنية التاريخية للمنطقة: ولادة فراغ سياسي واسع وغير مسبوق في حجمه واتساعه. هذا الفراغ لم يكن مجرد غياب سلطة، بل كان انهيارًا كاملًا لمنظومة التنظيم الإمبراطوري التي كانت تضبط الإقليم كله لقرون.

ففي النظام الساساني، كانت الإمبراطورية تمثل مركز ثقل سياسي وإداري يربط الأقاليم المتباعدة ضمن بنية واحدة. ومع انهيار هذا المركز، لم يعد هناك ما يقوم بدور "العقل المنظم" للدولة، ولا ما يضمن استمرارية الاتصال بين الأطراف المختلفة. وهكذا لم يكن السقوط مجرد انتقال سلطة، بل انقطاعًا في سلسلة الحكم نفسها.

في هذه اللحظة، برزت ثلاث ظواهر أساسية شكلت طبيعة المرحلة الجديدة:

أولًا :**فراغ واضح في السلطة**

لم يعد هناك كيان مركزي قادر على إصدار الأوامر أو فرض النظام أو إعادة ضبط التوازن الداخلي. السلطة التي كانت تُمارس من قلب الإمبراطورية تلاشت، ولم تُستبدل فورًا ببديل مماثل، ما خلق حالة من الانفتاح السياسي غير المنضبط.

ثانيًا :**غياب مركز موحد للقرار**

تعددت مراكز التأثير المحلي، لكن لم يعد هناك مركز أعلى يجمعها أو ينسق بينها. هذا الغياب للمركز الموحد أدى إلى تفكك المجال السياسي إلى وحدات صغيرة، كل منها يتحرك وفق ظروفه المحلية، دون رؤية جامعة أو سلطة عليا.

ثالثًا :**بروز قوى محلية متفرقة**
مع انهيار الدولة المركزية، بدأت بعض المناطق والمدن والأقاليم في محاولة إدارة نفسها بشكل مستقل نسبيًا، سواء عبر زعامات محلية أو ترتيبات مؤقتة. لكن هذه القوى لم تكن بديلًا حقيقيًا عن الإمبراطورية، بل كانت تعبيرًا عن حالة انتقالية مضطربة في غياب السلطة المركزية.

في هذا السياق من الفراغ والتشظي، بدأت القوة الإسلامية الصاعدة تتحرك ليس فقط كقوة عسكرية منتصرة، بل كـ"نظام بديل" قادر على إعادة تنظيم المجال السياسي الذي انهار. لم يكن حضورها مجرد امتداد للفتح، بل كان ملءً تدريجيًا للفراغ الإمبراطوري الذي تركته الدولة الساسانية خلفها.

وبهذا المعنى، لم يكن التحول مجرد استبدال دولة بدولة، بل كان انتقالًا من نظام إمبراطوري قديم انهار بالكامل، إلى نظام سياسي جديد بدأ يعيد تشكيل المنطقة من أساسها، عبر إعادة بناء مفهوم السلطة، وإعادة ربط الأقاليم ضمن إطار سياسي جديد مختلف في بنيته ومنطقه عن النموذج الساساني الذي انتهى.

خلاصة الفصل

يمثل سقوط الدولة الساسانية لحظة مفصلية في تاريخ الشرق القديم، لكنه لم يكن حدثًا مفاجئًا بقدر ما كان نتيجة حتمية لمسار طويل من الانكسارات العسكرية والسياسية المتتابعة. فقد بدأت ملامح التراجع تتشكل تدريجيًا منذ معركة القادسية، حيث تلقى النظام الساساني أول ضربة استراتيجية في بنيته القيادية والعسكرية، ثم تعمّق هذا المسار في معركة نهاوند التي شكّلت الانكسار الأخير لمحاولة إعادة التوازن، وصولًا إلى مقتل يزدجرد الثالث الذي أنهى وجود الشرعية الإمبراطورية نهائيًا، وتفكك العاصمة التي كانت تمثل قلب الدولة ومركزها الرمزي والإداري.

لكن ما يتجاوز أهمية هذه المعارك بوصفها أحداثًا عسكرية، هو ما كشفته على مستوى البنية العميقة للدولة. فقد أظهر هذا المسار أن المشكلة لم تكن في خسارة معركة هنا أو هناك، بل في انهيار نظام كامل كان يقوم على مركزية صارمة، وجيش منظم، وإدارة موحدة، وشرعية سياسية متمركزة حول العرش

الإمبراطوري. ومع سقوط هذه العناصر واحدة تلو الأخرى، بدأت الدولة تفقد قدرتها على الاستمرار ككيان متماسك.

وقد ترتب على ذلك ثلاث نتائج بنيوية كبرى:

أولًا :**انهيار النظام العسكري الكامل**
فقد الجيش الساساني وظيفته كقوة موحدة للدولة، وتفككت بنيته التنظيمية التي كانت تعتمد على القيادة المركزية والتسلسل الهرمي الصارم، مما أدى إلى فقدان القدرة على خوض حرب منظمة طويلة الأمد.

ثانيًا :**تفكك مركز الدولة**
لم يعد هناك مركز سياسي قادر على إدارة الأقاليم أو ضبط التوازن الداخلي أو إعادة إنتاج السلطة، مما أدى إلى انهيار الرابط الذي كان يجمع أطراف الإمبراطورية ضمن كيان واحد.

ثالثًا :**انتقال السلطة إلى فراغ سياسي واسع**
ومع غياب المركز، لم تنتقل السلطة بشكل مباشر إلى بديل جاهز، بل نشأ فراغ سياسي كبير، بدأت فيه القوى المحلية بالتشكل، دون وجود إطار جامع ينظمها أو يوحدها.

ومن داخل هذا الفراغ تحديدًا بدأت مرحلة تاريخية جديدة تتشكل في المنطقة. فلم يعد المشهد يقوم على صراع تقليدي بين دولتين متكافئتين، بل على انتقال جذري من نظام إمبراطوري قديم ينهار تدريجيًا، إلى قوة جديدة صاعدة بدأت تعيد تشكيل الخريطة السياسية من أساسها، ليس فقط عبر السيطرة العسكرية، بل عبر إعادة تعريف مفهوم الدولة والسلطة والنظام في المنطقة بأكملها.

الفصل 11: انهيار السلطة وبقاء المجتمع
الدولة تسقط... لكن المجتمع لا يختفي

لا يُفهم سقوط الدولة الساسانية على أنه نهاية للمجتمع الفارسي، بل كفصل حاد بين مستويين مختلفين: مستوى السلطة السياسية الذي انهار بالكامل، ومستوى المجتمع العميق الذي استمر في الحياة رغم انهيار الإطار الإمبراطوري الذي كان يحتضنه وينظمه.

فما حدث لم يكن اختفاءً لشعب أو حضارة، بل تفككًا لمنظومة الحكم العليا التي كانت تدير هذا المجتمع، بينما بقيت البنية الاجتماعية والثقافية تعمل في مستوياتها الدنيا، وكأن الجسد استمر في الحركة رغم فقدان الرأس السياسي.

1. اختفاء الطبقة الحاكمة الساسانية

لم يكن سقوط الدولة الساسانية مجرد نهاية لمعركة سياسية أو هزيمة عسكرية في ساحة القتال، بل كان في جوهره انهيارًا تدريجيًا للطبقة التي كانت تمثل قمة الهرم الإمبراطوري، تلك الطبقة التي صاغت شكل الدولة، واحتكرت القرار، واحتفظت عبر قرون بمفاتيح الشرعية والسلطة. ومع تراجع المركز الساساني ثم انهياره، بدأت هذه الطبقة تفقد تدريجيًا قدرتها على البقاء كجسم واحد منظم.

في قلب هذه الطبقة كان **الملك الساساني**، الذي لم يكن مجرد حاكم سياسي، بل رمزًا دينيًا وسياسيًا في آن واحد، يُنظر إليه بوصفه امتدادًا للنظام الكوني والنظام الإمبراطوري معًا. ومع سقوط العاصمة وتفكك الجيش، لم يعد هذا الرمز قادرًا على ممارسة دوره التقليدي، فتحول من مركز سلطة مطلقة إلى شخصية مطاردة تتحرك بين الأقاليم دون حماية حقيقية أو قاعدة ثابتة.

وبالتوازي مع انهيار الملك، بدأ **البلاط الإمبراطوري** يتفكك هو الآخر. ذلك البلاط الذي كان يضم نخبة من المستشارين، والكتّاب، والوزراء، وكبار الموظفين المرتبطين مباشرة بمركز القرار، وجد نفسه فجأة خارج سياق الدولة التي كانت تمنحه معنى وجوده. فالمناصب فقدت قيمتها، والمراكز الإدارية انهارت، والشبكة التي كانت تربط هؤلاء بالمركز لم تعد تعمل.

أما **النخب العسكرية والإدارية العليا**، فقد واجهت مصيرًا أكثر تعقيدًا. فبعضها قُتل في المعارك، وبعضها تشتت بين المناطق، وبعضها حاول التكيف مع الواقع الجديد عبر الانخراط في ترتيبات محلية أو الانسحاب إلى الهوامش. لكن ما يجمعهم جميعًا هو فقدانهم للموقع الذي كان يحدد هويتهم السياسية والاجتماعية.

وهنا يظهر التحول الأخطر: هذه الطبقة لم تسقط فقط بسبب الهزيمة العسكرية، بل لأنها فقدت "الإطار الذي يمنحها معنى وجودها". فالنظام الإمبراطوري لم يكن مجرد سلطة، بل كان منظومة متكاملة تُعرّف الأدوار وتمنح الشرعية وتحدد مواقع القوة. وحين اختفى هذا النظام، لم يعد لهذه الطبقة أي مرجع تستند إليه.

وبذلك لم يكن الانهيار لحظة واحدة، بل عملية تفكك تدريجية: اختفاء مركز القرار، ثم انهيار أدواته، ثم تلاشي رموزه، حتى انتهى الأمر بذوبان الطبقة الحاكمة نفسها داخل فراغ سياسي واسع لا يعترف بها ولا يعيد إنتاجها.

ومع اكتمال هذا الاختفاء، لم يعد هناك "وجه للدولة" يمكن التعرف عليه أو التفاعل معه. فلا ملك، ولا بلاط، ولا مركز قرار، بل مجتمع واسع قائم بذاته، لكنه بلا قمة سياسية واضحة، وبلا رأس إمبراطوري يضبط حركته أو يعيد تنظيمه. وهنا تبدأ مرحلة جديدة تمامًا، حيث تتحول السلطة من كيان مركزي محدد إلى فراغ مفتوح ينتظر من يعيد تشكيله من جديد.

2.بقاء النسيج الاجتماعي الفارسي

في اللحظة التي انهارت فيها السلطة المركزية للدولة الساسانية، كان المشهد السياسي يبدو وكأنه انهيار شامل لكيان إمبراطوري كامل. لكن تحت هذا السطح المضطرب، كانت هناك طبقة أعمق من الواقع لم تتأثر بالقدر نفسه من الانهيار :**النسيج الاجتماعي الفارسي** الذي ظل يعمل بصمت، وكأنه منفصل عن الزلزال السياسي الذي ضرب قمة الدولة.

فبينما اختفى المركز السياسي وتفككت مؤسساته، بقيت **القرى الزراعية** في أماكنها، تستمر في إنتاج الغذاء وتنظيم الحياة اليومية وفق أنماط قديمة راسخة. هذه القرى لم تكن مجرد وحدات سكنية، بل كانت أنظمة اجتماعية متكاملة تقوم على العلاقات الممتدة، والتكافل المحلي، وتقسيم العمل التقليدي الذي لا يحتاج بالضرورة إلى تدخل الدولة المركزية بشكل يومي.

وبالتوازي مع القرى، استمرت **العائلات الكبرى والبيوتات المحلية** في لعب دورها الاجتماعي. هذه العائلات لم تكن مجرد روابط نسب، بل كانت وحدات اقتصادية واجتماعية تمتلك أراضٍ، وتدير موارد، وتحافظ على علاقات نفوذ داخل محيطها المحلي. ومع انهيار السلطة العليا، لم تختفِ هذه البنى، بل ازدادت أهميتها باعتبارها المرجع الوحيد المتبقي لتنظيم الحياة الاجتماعية.

أما **العلاقات المحلية** بين السكان، فقد بقيت تعمل وفق منطقها التقليدي القائم على الجوار، والمصالح المشتركة، والتوازنات المحلية الدقيقة. هذه العلاقات كانت أعمق من أي تغيير سياسي طارئ، لأنها تشكلت عبر قرون من التفاعل اليومي، ولم تكن مرتبطة مباشرة ببقاء أو سقوط الدولة.

وفي الجانب الاقتصادي، استمرت **أنماط الإنتاج الزراعي والحرفي** دون انهيار شامل. صحيح أن الظروف السياسية أثرت على بعض الجوانب، لكن الدورة الأساسية للحياة الاقتصادية بقيت تعمل: الأرض تُزرع، والمواسم تُدار، والمنتجات تُتبادل داخل الأسواق المحلية. وهذا الاستمرار الاقتصادي كان عاملًا حاسمًا في منع الانهيار الاجتماعي الكامل.

هذا التماسك النسبي للنسيج الاجتماعي يكشف حقيقة جوهرية في فهم المجتمع الفارسي في تلك المرحلة: أنه لم يكن مجرد امتداد مباشر للدولة، بل كان يمتلك **بنية داخلية مستقلة نسبيًا** عن المركز السياسي. بمعنى أن الدولة، رغم قوتها، لم تكن هي المصدر الوحيد لتنظيم المجتمع، بل كانت إطارًا علويًا يضبطه دون أن يلغيه.

وهنا تتضح نقطة بالغة الأهمية: المجتمع الذي يتفكك كليًا مع سقوط دولته هو مجتمع يعتمد اعتمادًا كاملًا على المركز، أما المجتمع الفارسي في هذه المرحلة فقد أظهر قدرة على الاستمرار رغم انهيار هذا المركز، لأنه كان يحمل داخله آليات إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية بشكل مستقل.

وبذلك يمكن القول إن سقوط الدولة لم يُنتج فراغًا اجتماعيًا، بل كشف عن وجود مجتمع متجذر، قادر على الاستمرار وفق منطق مختلف عن منطق السلطة. فالدولة يمكن أن تسقط في لحظة تاريخية معينة، لكن المجتمع، إذا كان عميق الجذور ومتماسك البنية، لا يسقط معها، بل يعيد ترتيب نفسه ويواصل الحياة ضمن شروط جديدة تمامًا.

.3استمرار القرى والمدن والنخب المحلية

رغم الانهيار المفاجئ للسلطة المركزية في الدولة الساسانية، فإن المشهد المحلي لم يدخل في حالة فراغ شامل أو توقف كامل للحياة. على العكس، ظلّت القرى والمدن تعمل ضمن إيقاعها اليومي، وكأن الطبقة العليا من الدولة قد اختفت بينما بقي الجسد الاجتماعي في حالة حركة مستمرة.

فالمدن التي كانت سابقًا جزءًا من شبكة إدارية مرتبطة بالمركز الإمبراطوري، لم تتحول إلى أطلال أو فراغات بشرية، بل استمرت في أداء وظائفها الأساسية: الأسواق تعمل، والأنشطة الحرفية تستمر، والعلاقات التجارية المحلية لم تتوقف بالكامل. صحيح أن الإشراف المركزي الذي كان يضبط هذه المنظومة قد غاب، لكن البنية الداخلية للمدينة كانت كافية لإبقاء الحد الأدنى من التنظيم قائمًا.

أما **القرى**، فقد أظهرت مستوى أعلى من الاستقرار النسبي، لأنها كانت بطبيعتها أقل ارتباطًا بالمركز الإمبراطوري وأكثر اعتمادًا على نظم محلية تقليدية راسخة. هذه القرى كانت تدير شؤونها اليومية وفق أنماط اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد، تعتمد على الأرض، والمياه، والعلاقات العائلية، أكثر مما تعتمد على السلطة السياسية العليا. لذلك فإن غياب الدولة لم يغيّر جوهر

حياتها بشكل جذري، بل أعادها إلى شكل أكثر محلية وأقل ارتباطًا بالبنية الإمبراطورية.

في هذا السياق، برز دور مهم للغاية وهو دور **النخب المحلية** .هذه النخب، التي كانت سابقًا جزءًا من الجهاز الإداري أو الاقتصادي المرتبط بالمركز، وجدت نفسها فجأة أمام واقع جديد لا مركز فيه. لكن بدل أن تنهار أو تختفي، قامت بإعادة ترتيب موقعها بسرعة داخل هذا الواقع المتغير.

فبعض هذه النخب تحول إلى إدارة محلية فعلية لشؤون المدن أو المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقًا بشكل غير مباشر، وبعضها الآخر ركّز على الحفاظ على نفوذه الاقتصادي عبر السيطرة على الأرض أو الموارد أو شبكات الإنتاج المحلية. وبذلك انتقلت من كونها جزءًا من منظومة إمبراطورية واسعة، إلى فاعل محلي مستقل نسبيًا يدير شؤونه ضمن نطاق جغرافي محدود.

هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الوظيفة، بل كان إعادة تعريف كاملة لموقع القوة. فبدل أن تكون هذه النخب امتدادًا للمركز الإمبراطوري، أصبحت مراكز قرار صغيرة بحد ذاتها، تعتمد على التوازنات المحلية بدل الاعتماد على سلطة عليا بعيدة.

وهذا ما ساهم في منع الانهيار الكامل للمجتمع. فغياب الدولة العليا لم يؤدِّ إلى فراغ شامل في الحياة اليومية، لأن القرى والمدن والنخب المحلية قامت بدور "البديل الوظيفي المؤقت"، الذي أبقى الحد الأدنى من الاستقرار قائمًا. وهكذا استمرت الحياة، ليس بفضل الدولة، بل رغم غيابها، من خلال شبكة محلية أعادت تنظيم نفسها بسرعة داخل واقع جديد فقد مركزه السياسي الأعلى.

4.عدم انهيار اللغة والثقافة بالكامل

من أبرز المظاهر التي تكشف طبيعة الانهيار الساساني غير الكامل هو أن السقوط السياسي لم يواكبه انهيار ثقافي أو لغوي شامل. فعلى الرغم من انتقال السلطة السياسية والإدارية إلى نظام جديد، فإن البنية الثقافية العميقة للمجتمع

الفارسي بقيت حاضرة، ولم تتعرض لاقتلاع جذري كما حدث في انهيارات حضارية أخرى عبر التاريخ.

فـ**اللغة الفارسية**، رغم تراجعها في المجال الرسمي لصالح اللغة العربية التي أصبحت لغة الدولة والإدارة والدين، لم تختفِ من الحياة اليومية. بقيت تُستخدم في البيوت، وفي الأسواق، وفي التفاعل الاجتماعي المباشر بين الناس، واستمرت كوسيلة تعبير طبيعية عن الحياة اليومية بعيدًا عن مراكز القرار.

هذا التعدد اللغوي خلق حالة من الانقسام الوظيفي: العربية أصبحت لغة السلطة والمعرفة الدينية والإدارة، بينما بقيت الفارسية لغة المجتمع والذاكرة والوجدان. ولم يكن هذا الانقسام علامة ضعف، بقدر ما كان مؤشرًا على قدرة الثقافة المحلية على الاستمرار رغم تغير البنية السياسية العليا.

وفي موازاة اللغة، استمرت **العادات الثقافية والأنماط الاجتماعية** التي كانت قد تشكلت عبر قرون طويلة داخل البيئة الفارسية. من أنماط الاحتفال، إلى التقاليد الأسرية، إلى أشكال التفاعل الاجتماعي، بقيت هذه العناصر تعمل في العمق، دون أن تتأثر جذريًا بالتحول السياسي.

هذا الاستمرار يكشف أن الثقافة لم تكن مجرد انعكاس للدولة، بل كانت كيانًا مستقلًا نسبيًا عنها. فالدولة يمكن أن تغيّر اللغة الرسمية أو نظام الإدارة، لكنها لا تستطيع بسهولة تغيير البنية الثقافية العميقة التي تتشكل عبر الزمن داخل المجتمع.

وهنا تظهر أهمية هذا العامل في منع الذوبان الكامل: فبقاء اللغة والثقافة حافظ على **هوية المجتمع في مستواه غير السياسي**، أي في الطبقة العميقة من الوعي اليومي، حيث تتشكل الانتماءات الحقيقية بعيدًا عن السلطة المباشرة.

وبذلك يمكن فهم الثقافة هنا ليس كعنصر ثانوي أو ترف حضاري، بل كـ**آلية بقاء تاريخية** .فهي التي سمحت للمجتمع الفارسي بالاستمرار ككيان متميز

رغم انهيار دولته، وحافظت على استمرارية الذاكرة الجماعية، ومنعت تحول الانهيار السياسي إلى ذوبان حضاري كامل.

5.انتقال الإدارة من مركز إلى أطراف

مع اختفاء السلطة المركزية الساسانية وتفكك جهازها الإداري، لم تتوقف إدارة الحياة العامة بشكل كامل، لكنها دخلت في مرحلة تحول عميق أعاد تشكيل طبيعة الحكم من الأساس. فبدل أن تبقى الإدارة نظامًا هرميًا موحدًا تصدر أوامره من مركز إمبراطوري واحد، بدأت تتحول تدريجيًا إلى منظومة موزعة تعمل على مستوى الأطراف بشكل مستقل أو شبه مستقل.

في النظام الساساني السابق، كانت الإدارة تعتمد على مركز قوي ينسق بين الأقاليم، ويضبط الضرائب، ويشرف على التعيينات، ويتابع تنفيذ القرارات. هذا المركز كان بمثابة العقل التنظيمي للدولة، وبدونه كانت البنية كلها تفقد تماسكها. ومع انهياره، لم يعد هناك من يقوم بهذا الدور التنسيقي، فبدأت الأقاليم تتحرك وفق ضروراتها المحلية.

هنا برز تحول غير مخطط له لكنه حاسم :**انتقال الإدارة من مركز موحد إلى أطراف متعددة** .فلم تعد المدن والولايات تنتظر توجيهات من عاصمة غائبة، بل أصبحت تتولى بنفسها تنظيم شؤونها اليومية، سواء في إدارة الموارد، أو الحفاظ على الأمن المحلي، أو تنظيم النشاط الاقتصادي الأساسي.

هذا التحول لم يكن نتيجة قرار سياسي أو إصلاح إداري، بل كان استجابة طبيعية لفراغ السلطة. فحين يغيب المركز الذي يربط النظام كله، تضطر الوحدات الصغيرة إلى إعادة إنتاج وظائف الإدارة بشكل محلي لضمان استمرار الحياة.

وبمرور الوقت، تحولت هذه الحالة إلى نمط جديد من التنظيم السياسي غير الرسمي :**شبكة محلية متفرقة** بدل دولة مركزية. هذه الشبكة لم تكن موحدة في قرارها، لكنها كانت كافية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار الوظيفي في مختلف المناطق.

لكن الفارق الجوهري بين النظامين كان واضحًا: في السابق، كانت الإدارة تتحرك من الأعلى إلى الأسفل ضمن تسلسل هرمي صارم، أما الآن فأصبحت تتحرك من الأطراف نفسها، دون وجود مركز أعلى يضبط الاتجاه العام أو يوحد السياسات.

وهذا التحول يعني عمليًا أن الدولة لم تعد تعمل ككيان واحد متماسك، بل كجزر إدارية منفصلة، لكل منها طريقتها الخاصة في إدارة شؤونها. ومع أن هذا النموذج وفّر استمرارية مؤقتة للحياة اليومية، إلا أنه كشف في الوقت نفسه عن غياب البنية التي تجعل من هذه الوحدات دولة واحدة حقيقية.

وهكذا، لم يكن ما حدث مجرد انهيار إداري، بل إعادة تشكيل كاملة لطبيعة السلطة نفسها: من دولة مركزية قوية، إلى شبكة محلية متفرقة تعمل بأقل درجات التنظيم، في ظل غياب مركز جامع قادر على إعادة توحيدها.

.6ظهور حالة: فراغ سياسي فوق مجتمع حي

من أكثر النتائج عمقًا وتعقيدًا التي أفرزها انهيار الدولة الساسانية هو نشوء حالة تاريخية غير مألوفة في مسار الإمبراطوريات الكبرى :**فراغ سياسي كامل فوق مجتمع لا يزال حيًا وفاعلًا** .هذه الحالة لا تعني مجرد غياب سلطة، بل تعني انفصالًا حادًا بين مستويين كانا مرتبطين لقرون: مستوى الدولة المركزية، ومستوى المجتمع العميق.

فمن جهة أولى، انهارت الدولة الساسانية بكل ما تمثله من مركز سياسي وإداري وعسكري. لم يعد هناك عرش إمبراطوري، ولا جهاز حكم موحد، ولا مؤسسة عليا قادرة على ضبط الإقليم أو توجيه حركته. اختفت البنية التي كانت تعطي للمنطقة شكلها السياسي العام، وتحوّل المجال كله إلى فضاء بلا مركز.

لكن في المقابل، ومن جهة ثانية، لم ينهَر المجتمع نفسه. بل بقي **مجتمعًا حيًا بالكامل** :الناس ما زالوا يعملون، والزراعة مستمرة، والأسواق قائمة، واللغة تُستخدم، والعلاقات الاجتماعية تعمل ضمن إطارها المحلي. لم يحدث انقطاع في الحياة اليومية، بل استمرار لها ضمن شروط جديدة.

هذا التناقض بين انهيار الدولة واستمرار المجتمع أنتج واقعًا مركبًا يمكن وصفه بأنه:
انفصال بين السلطة والحياة.

فلم تعد الدولة تمثل الإطار الذي ينظم المجتمع، ولم يعد المجتمع بحاجة إلى الدولة في كل تفاصيله اليومية كما كان في النموذج الإمبراطوري المركزي. ونتيجة لذلك، نشأت فجوة واسعة بين "السلطة الغائبة" و"المجتمع المستمر."

هذه الحالة يمكن تلخيصها بمعادلة تاريخية دقيقة:
مجتمع حي بلا دولة، ودولة غائبة فوق مجتمع لم يتوقف عن الحركة.

الأخطر في هذا الوضع أنه لا يمكن أن يستمر طويلًا دون إعادة تشكيل. فالفراغ السياسي، بحكم طبيعته، ليس حالة مستقرة، بل هو حالة انتقالية مفتوحة. لا يبقى فارغًا، بل يتحول سريعًا إلى مجال تنافس بين قوى مختلفة تسعى لملئه وإعادة تنظيمه.

وهنا تبدأ اللحظة الحاسمة في تاريخ المنطقة:
فمع وجود مجتمع حي يحتاج إلى إطار سياسي، وغياب دولة قادرة على تنظيمه، يصبح المجال مفتوحًا أمام أي قوة تمتلك القدرة التنظيمية والعقائدية والسياسية لإعادة بناء النظام من جديد.

وبذلك لا يكون الفراغ مجرد نهاية مرحلة، بل بداية تحول تاريخي أعمق، حيث تنتقل المنطقة من نظام إمبراطوري منهار إلى مرحلة إعادة تشكيل كاملة للسلطة والمعنى السياسي نفسه.

خلاصة الفصل

لم يكن سقوط الدولة الساسانية نهاية المجتمع الفارسي، بل كان لحظة انفصال حاد بين مستويين طالما تداخلا عبر قرون: مستوى السلطة المركزية، ومستوى البنية الاجتماعية العميقة. فقد انهارت الطبقة الحاكمة بكل امتداداتها، وتفكك

النظام السياسي الذي كان يضبط الإقليم ويوجهه، بينما بقي المجتمع في طبقاته الدنيا والمتوسطة حيًا ومتماسكًا بدرجات متفاوتة.

هذا الانهيار لم يُنتج فراغًا اجتماعيًا، بل كشف عن وجود نسيج اجتماعي أكثر رسوخًا مما يبدو على السطح. فالقرى استمرت، والمدن واصلت حياتها اليومية، والعلاقات الاجتماعية بقيت فاعلة، واللغة والثقافة لم تنقطع. وبذلك، لم ينهَر المجتمع مع الدولة، بل انفصل عنها واستمر في العمل ضمن شروط جديدة فرضها غياب المركز.

في المقابل، انهارت البنية التي كانت تمنح هذا المجتمع شكله السياسي العام: الإدارة المركزية، الجيش الموحد، والشرعية الإمبراطورية. ومع غياب هذه العناصر، ظهرت حالة غير مألوفة تاريخيًا، يمكن تلخيصها في معادلة دقيقة:

سلطة منهارة فوق مجتمع مستمر، وفراغ سياسي واسع بلا مركز حاكم.

هذا التناقض بين استمرار الحياة الاجتماعية وانهيار الإطار السياسي خلق وضعًا انتقالياً بالغ الحساسية، حيث لم يعد هناك نظام إمبراطوري يضبط الإقليم، وفي الوقت نفسه لم يتوقف المجتمع عن إنتاج حياته اليومية.

ومن داخل هذا الفراغ تبدأ المرحلة التالية من التاريخ، حيث يتحول السؤال من مجرد: كيف سقطت الدولة؟
إلى سؤال أعمق وأكثر خطورة :**ما القوة القادرة على ملء هذا الفراغ وإعادة تشكيل المنطقة من جديد؟**

الفصل 12: صدمة التحول الحضاري في فارس

الوعي أمام الانكسار التاريخي

لم يكن سقوط الدولة الساسانية مجرد انتقال سياسي أو تغيير في موازين القوة، بل مثّل لحظة صادمة في الوعي الحضاري الفارسي، لحظة اصطدام بين

تصور قديم للذات قائم على المركزية الإمبراطورية، وواقع جديد يفرض موقعًا مختلفًا تمامًا داخل نظام ناشئ لا يعترف بالتراتبية القديمة ذاتها.

هذه الصدمة لم تكن آنية أو سطحية، بل كانت عميقة ومتدرجة، امتدت من مستوى الدولة إلى مستوى الوعي الجمعي، وأعادت تشكيل الطريقة التي ينظر بها المجتمع الفارسي إلى نفسه وإلى موقعه في التاريخ.

.1صدمة فقدان الإمبراطورية المركزية

لم يكن فقدان الإمبراطورية الساسانية مجرد انهيار لسلطة سياسية، بل كان سقوطًا لفكرة عميقة ظلت لقرون تشكّل محور الوعي الفارسي: فكرة "المركز" الذي تُبنى عليه الدولة، وتُعرّف من خلاله الهوية، وتُقاس به القوة والشرعية. فالإمبراطورية لم تكن حدودًا جغرافية فقط، بل كانت نظامًا رمزيًا يضع فارس في قلب العالم، ويمنحها موقعًا متفوقًا داخل الترتيب الحضاري المحيط بها.

هذا "المركز" لم يكن مجرد عاصمة أو بلاط، بل كان منظومة متكاملة: عرش يُجسّد الاستمرارية، إدارة تُحكم السيطرة، وجيش يحمي الامتداد، ودين يمنح الشرعية. وكل هذه العناصر كانت تعمل معًا لتشكّل صورة ثابتة في الوعي: أن هناك مركزًا قويًا ومنظمًا يقف في أعلى الهرم، وتدور حوله بقية الأقاليم.

لكن مع سقوط العاصمة وتفكك الجيش، لم يسقط هذا المركز ماديًا فقط، بل انهار بوصفه فكرة. لم يعد هناك عرش يُجسّد الاستمرار، ولا سلطة تُعيد إنتاج نفسها، ولا رمز يمكن أن يلتف حوله الناس باعتباره "وجه الدولة". وهنا لم تعد المشكلة في غياب الحكم فقط، بل في غياب المعنى الذي كان يمنح هذا الحكم شرعيته ووجوده.

هذا الفراغ كان أعمق بكثير من فراغ إداري. لم يكن مجرد غياب حكومة يمكن استبدالها، بل غياب صورة كاملة كانت تحدد كيف ترى فارس نفسها: هل هي مركز؟

هل هي قوة منظمة؟
هل هي كيان متفوق على ما حوله؟

فجأة، لم تعد هذه الأسئلة تملك إجابة واضحة.

وهنا تحوّلت الصدمة من مستوى الحدث السياسي إلى مستوى الوعي الحضاري. لم يعد الأمر يتعلق بسقوط دولة، بل بانهيار الإطار الذي كان يفسّر العالم ويحدد موقع الذات داخله. فحين يسقط المركز، لا تسقط السلطة فقط، بل يضطرب الإدراك نفسه: كيف نفهم ما حدث؟ وكيف نعيد تعريف أنفسنا بعد أن فقدنا النقطة التي كنا ننطلق منها؟

هذه اللحظة تحديدًا كانت لحظة ارتباك عميق في الوعي الفارسي، لأن ما انهار لم يكن مجرد نظام حكم، بل "النقطة المرجعية" التي كانت تُبنى عليها كل تصورات القوة والهوية والاستمرارية. ومع غيابها، لم يعد هناك ما يربط الماضي بالحاضر بشكل واضح، ولا ما يضمن أن المستقبل سيستمر على النمط نفسه.

ومن هنا بدأت الصدمة الحقيقية:
ليس فقط أن الإمبراطورية سقطت، بل أن الفكرة التي كانت تجعل سقوطها غير متصور أصلاً، قد انهارت هي الأخرى.

2.التحول من "أمة حاكمة" إلى "أمة داخل نظام جديد"

لم يكن سقوط الدولة الساسانية مجرد انتقال من قوة إلى ضعف، بل كان انقلابًا عميقًا في موقع فارس داخل العالم. ففي المرحلة الإمبراطورية، لم تكن فارس ترى نفسها مجرد دولة بين دول، بل كانت تنظر إلى ذاتها بوصفها **مركزًا صانعًا للنظام**، كيانًا يضع القواعد، ويحدد التوازنات، ويمنح المعنى لما حوله. حتى في لحظات التراجع، ظل هذا الشعور الكامن بالتفوق حاضرًا في الوعي، باعتبار أن الضعف طارئ، أما المركزية فهي الأصل.

هذا التصور لم يكن وهمًا مجردًا، بل كان متجذرًا في تجربة تاريخية طويلة من الحكم والسيطرة والتنظيم الإمبراطوري. ففارس اعتادت أن تكون في موقع "الفاعل الأعلى"، لا في موقع التابع أو المندمج داخل نظام أكبر منها.

لكن مع السقوط، لم يتغير ميزان القوة فقط، بل تغيّر **موضع الذات داخل هذا الميزان** .لم تعد فارس هي التي تصوغ النظام، بل أصبحت جزءًا من نظام جديد لم تنشئه، ولم تحدد قواعده، ولم تنطلق منه أصلًا. وهنا وقع التحول الأعمق: من مركز يُنتج النظام، إلى طرف يعيش داخله.

هذا التحول لم يكن سهلًا أو مباشرًا، لأنه لم يكن سياسيًا فقط، بل كان نفسيًا في جوهره. فالانتقال من موقع القيادة إلى موقع الاندماج داخل إطار آخر يفرض إعادة تعريف كاملة للذات:
كيف ترى نفسك بعد أن فقدت موقعك القديم؟
هل أنت استمرار لما كنت عليه؟ أم كيان جديد داخل منظومة مختلفة؟

وهنا بدأت البنية النفسية للوعي الفارسي تتعرض لإعادة تشكيل تدريجية. ففكرة "المركز" التي كانت تشكّل أساس الفهم التاريخي للذات، لم تختفِ بالكامل، لكنها فقدت موقعها الواقعي، وتحولت من حقيقة معاشة إلى **ذاكرة كامنة** تقف في خلفية الوعي.

وفي المقابل، برزت فكرة جديدة:
أن تكون جزءًا من نظام أوسع، تتحرك داخله لا من موقع القيادة، بل من موقع الفاعل الداخلي الذي يعيد تموضعه وفق شروط هذا النظام.

لكن هذا التكيف لم يكن ذوبانًا كاملًا، بل كان توازنًا دقيقًا بين واقع جديد يُفرض من الخارج، ووعي قديم لم يختفِ من الداخل. ففارس لم تتحول فجأة إلى كيان بلا تاريخ، بل حملت معها إرثها الإمبراطوري وهي تدخل هذا النظام الجديد، مما جعل موقعها داخله أكثر تعقيدًا من مجرد تابع بسيط.

وهكذا لم يكن التحول مجرد انتقال سياسي من حكم إلى خضوع، بل كان انتقالًا في طريقة فهم الذات:
من "نحن المركز" إلى "نحن داخل مركز آخر."

وهذا التحول تحديدًا هو ما سيحدد طبيعة التفاعل الفارسي مع المرحلة التالية، حيث لن يكون السؤال فقط كيف تعيش داخل النظام الجديد، بل كيف تعيد تعريف موقعك فيه دون أن تفقد إحساسك التاريخي بذاتك.

3.إعادة تعريف الذات الفارسية

مع استقرار الصدمة الأولى وانكشاف حجم التحول الذي أصاب بنية الدولة، بدأ سؤال أكثر عمقًا يفرض نفسه داخل الوعي الفارسي، وإن لم يُطرح بصيغة مباشرة :**من نحن بعد أن فقدنا الدولة التي كانت تُعرّفنا؟**
لم يكن هذا السؤال نظريًا أو فلسفيًا مجردًا، بل كان كامناً في تفاصيل الحياة اليومية، وفي طريقة تفاعل المجتمع مع الواقع الجديد، وفي شعوره الداخلي تجاه ذاته وماضيه.

في المرحلة الإمبراطورية، كانت الإجابة عن هذا السؤال واضحة ضمنيًا: الهوية تُستمد من الدولة، من المركز، من القوة المنظمة التي تعطي للفرد والمجتمع موقعًا محددًا داخل العالم. لكن بعد السقوط، لم يعد هذا المرجع موجودًا. لم يعد هناك عرش يُجسد الاستمرارية، ولا نظام سياسي يمنح معنى جاهزًا للانتماء.

وهنا ظهرت الأزمة الحقيقية: لم يعد ممكنًا العودة إلى النموذج القديم، لأنه لم يعد قائمًا في الواقع، وفي الوقت نفسه لم تتشكل بعد هوية بديلة مكتملة المعالم. فوجدت الذات الفارسية نفسها في حالة انتقالية، بين ماضٍ لم يعد قابلًا للاستعادة، وحاضر لم تتضح حدوده بعد.

في هذا الفراغ، لم تحدث عملية إعادة التعريف بشكل مفاجئ أو عبر إعلان صريح، بل جاءت **بشكل تدريجي وصامت** .بدأت تتشكل من خلال التكيف مع الواقع الجديد:

في طريقة إدارة الحياة اليومية،
في شكل العلاقات الاجتماعية،
في التعامل مع النظام السياسي الجديد دون ذوبان كامل فيه.

هذا التكيف لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل كان عملية إعادة بناء داخلية للهوية، حيث بدأت الذات الفارسية تفصل تدريجيًا بين "الدولة" و"الوجود". لم تعد الهوية مرتبطة حصريًا بامتلاك السلطة، بل بدأت تستند إلى عناصر أعمق: اللغة، الثقافة، الذاكرة، وأنماط الحياة التي استمرت رغم سقوط النظام السياسي.

وهنا يظهر التحول الجوهري:
الهوية لم تختفِ، لكنها فقدت مرجعها السياسي المباشر، وبدأت تبحث عن مرتكزات أخرى للبقاء.

فبدل أن تكون الدولة هي المصدر الوحيد لتعريف الذات، أصبحت الثقافة والذاكرة والتجربة الاجتماعية عناصر أساسية في إعادة صياغة هذا التعريف. وهذا ما سمح للذات الفارسية بالاستمرار دون أن تبقى أسيرة النموذج الإمبراطوري القديم.

لكن هذه العملية لم تكن خالية من التوتر. فقد بقي الماضي حاضرًا في الخلفية، كمرجع نفسي وثقافي، حتى وإن لم يعد قابلًا للاستعادة السياسية. وهذا التداخل بين الماضي والحاضر جعل عملية إعادة التعريف معقدة، لأنها لم تكن قطيعة تامة، ولا استمرارًا مباشرًا، بل إعادة تركيب بين الاثنين.

وهكذا، بدأت الذات الفارسية تتشكل من جديد داخل إطار مختلف:
إطار لا يقوم على السيطرة السياسية، بل على القدرة على البقاء والتكيف وإعادة إنتاج المعنى.

ومن هذه النقطة تحديدًا، لم يعد السؤال فقط "من نحن؟"، بل أصبح:
كيف نبقى نحن، في عالم لم نعد نحن من يحدده؟

.4شعور الانكسار مقابل استمرار البنية الثقافية

لم يكن الانهيار الذي أصاب الدولة الساسانية انعكاسًا مطابقًا على مستوى المجتمع والثقافة، بل كان سقوطًا في القمة يقابله ثبات نسبي في العمق. فبينما تفككت السلطة، وانهار المركز، واختفى النظام الذي كان يضبط الإيقاع العام، بقيت اللغة حيّة، واستمرت العادات، وتواصلت أنماط الحياة اليومية دون انقطاع حاسم. وهنا نشأت حالة مزدوجة لا تُفهم إلا بوصفها **تعايشًا بين انكسار سياسي واستمرار ثقافي**.

في الواجهة، كان المشهد واضحًا: دولة سقطت، وجيش انهار، وشرعية تبخرت. هذا المستوى ولّد شعورًا حادًا بالهزيمة، ليس فقط لأن القوة العسكرية انكسرت، بل لأن صورة التفوق التي ارتبطت بالدولة عبر قرون تعرضت لصدمة قاسية. كان هناك إحساس بأن شيئًا كبيرًا انتهى، وأن مرحلة كاملة أُغلقت دفعة واحدة.

لكن في العمق، كان المشهد مختلفًا تمامًا .**الحياة لم تتوقف** .الناس ما زالوا يتكلمون بلغتهم، يحتفلون بطقوسهم، ينظمون علاقاتهم وفق أعرافهم، ويعيدون إنتاج يومهم العادي دون انتظار عودة المركز الغائب. هذا الاستمرار لم يكن هامشيًا، بل كان دليلاً على أن الثقافة تحمل داخلها قدرة على البقاء تتجاوز تقلبات السياسة.

ومن هذا التباين وُلد شعور مركب:
هزيمة في مستوى الدولة، واستمرارية في مستوى المجتمع.
فالإنسان الفارسي في تلك المرحلة كان يعيش واقعين في آن واحد: وعيٌ بانكسار الكيان السياسي الذي ينتمي إليه، وتجربة يومية تؤكد أن حياته لم تنهَر، وأن عالمه القريب ما زال قائمًا.

هذا التوتر بين المستويين لم يكن عابرًا، بل أصبح سمة مميزة للمرحلة. إذ لم يتحول الانكسار إلى انهيار شامل، ولم تتحول الاستمرارية إلى إنكار للهزيمة. بل بقي الاثنان معًا، يحددان طريقة الإحساس بالواقع: حزن على ما سقط، وثقة ضمنية بما بقي.

وهنا تتجلى أهمية البنية الثقافية بوصفها **حامل الاستمرارية** .فهي التي حفظت اللغة من الاندثار، وأبقت العادات حيّة، ومنعت الذوبان الكامل في النظام الجديد. لم تكن الثقافة مجرد خلفية محايدة، بل كانت عنصرًا فاعلًا يضمن بقاء الذات رغم فقدان الدولة.

.5بداية التكيف النفسي مع النظام الجديد

بعد انحسار الصدمة الأولى، لم يعد ممكنًا أن يظل المجتمع الفارسي أسير حالة الارتباك والانكسار إلى ما لا نهاية. فالتاريخ لا يتوقف عند لحظة السقوط، والحياة اليومية تفرض إيقاعها الذي لا ينتظر اكتمال الفهم أو زوال الألم. ومن هنا بدأت مرحلة أكثر هدوءًا، لكنها أعمق أثرًا :**مرحلة التكيف النفسي مع الواقع الجديد**.

هذا التكيف لم يكن قرارًا واعيًا أو تحولًا مفاجئًا، بل كان عملية تدريجية بطيئة، تشكلت عبر الزمن من خلال الاحتكاك المستمر بالنظام الجديد. في البداية، كان هناك نوع من الرفض الضمني، ليس بالضرورة في صورة مواجهة مباشرة، بل في شكل تردد داخلي، أو شعور بعدم الانتماء الكامل لما يحدث. لكن مع استمرار الواقع وغياب البديل، بدأ هذا الرفض يفقد حدّته، ليحل محله نوع من التعايش العملي.

فالمجتمع الذي بقي حيًا لم يكن يستطيع أن يعيش خارج الإطار السياسي الجديد، ولا أن يستعيد الإطار القديم. وهنا بدأ التحول الحقيقي: من موقف نفسي قائم على المقارنة بالماضي، إلى موقف واقعي يحاول فهم الحاضر والتعامل معه.

بدأ الأفراد والنخب المحلية يعيدون ترتيب مواقعهم داخل النظام الجديد، ليس فقط باعتبارهم بقايا قوة سابقة، بل باعتبارهم جزءًا من منظومة أوسع لها قواعدها ومنطقها الخاص. هذا التحول في النظرة كان حاسمًا، لأنه نقل الوعي من الحنين إلى ما كان، إلى التعامل مع ما هو قائم.

لكن هذا التكيف لم يكن ذوبانًا كاملًا أو تخليًا عن الهوية، بل كان **توازنًا دقيقًا**: القبول بواقع جديد على مستوى الممارسة، مع الاحتفاظ بعناصر الاستمرارية

الثقافية في العمق.
وهكذا أصبح المجتمع يتحرك داخل النظام الجديد، دون أن يفقد إحساسه بذاته بالكامل.

ومع مرور الوقت، تحوّل هذا التعايش إلى نوع من "الطبيعية الجديدة"، حيث لم يعد النظام الجديد غريبًا تمامًا، بل أصبح إطارًا يُفهم ويُتعامل معه، حتى وإن لم يكن نابعًا من التجربة الفارسية الأصلية.

هذا التكيف النفسي كان شرطًا أساسيًا لبقاء المجتمع واستمراره. فالمجتمع الذي يرفض الواقع بشكل مطلق ينهار، والمجتمع الذي يذوب فيه كليًا يفقد ذاته، أما المجتمع الذي ينجح في التكيف دون أن يتخلى عن عناصره العميقة، فهو الذي يستطيع العبور من مرحلة إلى أخرى.

وهكذا، لم يكن التكيف مجرد استجابة للظروف، بل كان **آلية بقاء تاريخية**، سمحت للمجتمع الفارسي أن ينتقل من موقع الانكسار إلى موقع الفاعلية داخل النظام الجديد، تمهيدًا لمرحلة لاحقة سيحاول فيها إعادة تشكيل موقعه بشكل أكثر تأثيرًا.

6.إعادة تفسير الهزيمة داخل الوعي التاريخي

مع مرور الزمن وتراجع حدّة الصدمة الأولى، لم يعد الحدث يُرى بوصفه مجرد سلسلة من الوقائع العسكرية التي انتهت بانهيار دولة، بل بدأ يتحول إلى **سؤال مفتوح داخل الوعي** :ماذا حدث حقًا؟ ولماذا حدث بهذه الطريقة؟
هنا بدأت مرحلة أكثر عمقًا من مجرد التكيف، مرحلة **إعادة تفسير الهزيمة** نفسها.

في البداية، كان الإدراك مباشرًا وبسيطًا: معارك خاسرة، قيادة انهارت، وإمبراطورية سقطت. لكن هذا التفسير لم يكن كافيًا لإشباع حاجة الوعي إلى الفهم، لأن حجم الحدث كان أكبر من أن يُختزل في نتائج ميدانية. فبدأت الأسئلة تتكاثر، لا على مستوى النخب فقط، بل في عمق الذاكرة الجماعية:

كيف يمكن لكيان استمر قرونًا أن ينهار بهذه السرعة؟
هل كان الضعف كامنًا في داخله منذ زمن؟
أم أن ما حدث كان نتيجة قوة خارجية غير مسبوقة؟
هل هي نهاية طبيعية لدورة تاريخية، أم انكسار استثنائي لا يُفسَّر بسهولة؟

هذه الأسئلة لم تكن مجرد محاولة لتدوين التاريخ، بل كانت **محاولة لإعادة بناء المعنى** .فالهزيمة، حين تكون بهذا الحجم، لا تُفهم فقط بوصفها خسارة، بل بوصفها خللًا في تفسير العالم نفسه. ولذلك كان لا بد من إعادة قراءة الحدث بطريقة تعيد للوعي توازنه.

في هذا السياق، بدأت عملية معقدة من **إعادة السرد:**
لم تعد الهزيمة تُقدَّم كحادث عابر، بل كجزء من مسار أوسع، يُعاد ترتيبه داخل الذاكرة بحيث يصبح قابلًا للفهم. أحيانًا يُفسَّر بوصفه نتيجة تراكم داخلي من الضعف، وأحيانًا بوصفه صدمة خارجية قلبت موازين غير متوقعة، وأحيانًا كمزيج بين الاثنين.

هذا التعدد في التفسير لم يكن تناقضًا بقدر ما كان تعبيرًا عن **بحث الوعي عن صيغة مقبولة للهزيمة**، صيغة لا تُنكر ما حدث، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح بانهيار الصورة الكاملة للذات.

وهنا يظهر التحول الأهم:
لم تعد الهزيمة مجرد ذكرى مؤلمة، بل أصبحت **مادة فاعلة في تشكيل الوعي.** أصبحت جزءًا من طريقة التفكير، ومن فهم التاريخ، ومن إعادة تعريف الموقع داخل العالم.

فبدل أن تبقى لحظة سقوط جامدة، تحولت إلى نقطة انطلاق لأسئلة جديدة، وإلى أداة لفهم الذات في سياق أوسع من مجرد الانتصار أو الهزيمة.

وبهذا المعنى، لم تكن إعادة التفسير مجرد نشاط فكري، بل كانت **عملية إعادة بناء داخلية**، سمحت للمجتمع أن يتجاوز الصدمة دون أن ينكرها، وأن يستوعب ما حدث دون أن يفقد قدرته على الاستمرار.

ومن هنا، لم تعد الهزيمة نهاية القصة، بل أصبحت بداية فصل جديد في الوعي، حيث يُعاد تشكيل النظرة إلى الماضي، ويُعاد تحديد موقع الذات داخل التاريخ، تمهيدًا لما سيأتي بعد ذلك من تحولات أعمق.

خلاصة الفصل

لم يكن سقوط الإمبراطورية الساسانية مجرد انتقال في موازين القوة أو تبدل في شكل الحكم، بل كان **زلزالًا حضاريًا** أعاد تشكيل الوعي الفارسي من جذوره. فمع انهيار المركز الإمبراطوري، لم تفقد فارس سلطتها فقط، بل فقدت الإطار الذي كانت ترى من خلاله نفسها وتفهم موقعها في العالم.

لقد انتقلت من موقع "المركز الذي يصوغ النظام" إلى موقع "الفاعل داخل نظام لم تصنعه"، وهو تحول لم يقتصر على السياسة، بل امتد إلى عمق البنية النفسية والحضارية. ومع ذلك، لم يكن هذا التحول ذوبانًا أو انقطاعًا تامًا، لأن البنية الثقافية العميقة بقيت حاضرة، تحمل عناصر الاستمرار وتحفظ للذات شيئًا من تماسكها.

وهنا تتضح طبيعة هذه المرحلة:
ليست مجرد سقوط دولة، بل **إعادة تشكيل للذات داخل واقع جديد**.
ليست نهاية حضور، بل بداية نمط مختلف من الوجود.

فقد بدأت الذات الفارسية تعيد تعريف نفسها، لا من موقع السيطرة، بل من موقع التكيف والفهم وإعادة التموضع. وبدل أن تنسحب من التاريخ، دخلت فيه بطريقة جديدة، تحاول من خلالها أن تستوعب النظام القائم، وتتحرك داخله دون أن تفقد إحساسها بذاتها.

ومن هذه النقطة تحديدًا يبدأ مسار مختلف تمامًا:
مسار لا يقوم على استعادة الماضي كما كان، بل على **إعادة بناء الهوية داخل شروط جديدة**، حيث يصبح التحدي الحقيقي ليس في مقاومة السقوط، بل في القدرة على العيش بعده، وفهمه، وتحويله إلى نقطة انطلاق لمرحلة تاريخية جديدة.

الفصل 13: الإسلام كنظام جديد للمنطقة

من دين إلى منظومة حكم إقليمي

لم يكن ظهور الإسلام في سياق الفتح مجرد انتقال ديني أو توسّع عقائدي، بل مثّل تحوّلًا عميقًا في طبيعة النظام الذي يحكم المنطقة. فمع امتداد النفوذ الإسلامي خارج الجزيرة، بدأ يتشكّل نموذج جديد للحكم، يختلف في بنيته ومنطقه عن النماذج الإمبراطورية التقليدية التي كانت سائدة في الشرق القديم.

هذا النموذج لم يأتِ فقط بعقيدة، بل حمل معه تصورًا مختلفًا للسلطة، ولتنظيم المجتمع، وللعلاقة بين المركز والأطراف. ومن هنا لم يكن الإسلام مجرد دين انتشر، بل **نظامًا أعاد تشكيل المجال السياسي بالكامل**.

1. الإسلام كنظام سياسي لا مجرد عقيدة

حين بدأ الإسلام كدعوة في بيئة محدودة، لم يكن ظاهرُه يتجاوز كونه خطابًا دينيًا يُعيد توجيه العلاقة بين الإنسان وربه، ويعيد ترتيب القيم الفردية والأخلاقية. لكن ما لبث هذا الخطاب أن تحوّل بسرعة لافتة إلى إطار أوسع بكثير، إطار لا يكتفي بتشكيل الضمير، بل يمتد ليُنظّم المجتمع، ويؤسس لسلطة، ويضع قواعد لإدارة الحياة العامة.

هذا التحول لم يكن طارئًا أو مفروضًا من الخارج، بل نشأ من طبيعة الرسالة نفسها التي لم تفصل بين الإيمان والعمل، ولا بين العقيدة والتنظيم. فالدين هنا لم يُطرح بوصفه تجربة روحية معزولة، بل كمنظومة متكاملة تُعالج شؤون الإنسان في مختلف مستوياتها: من السلوك الفردي، إلى العلاقات الاجتماعية، وصولًا إلى شكل الحكم وإدارة الجماعة.

ومع انتقال الدعوة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة بناء الدولة، بدأ هذا البعد التنظيمي يظهر بوضوح. لم تعد الجماعة مجرد رابطة إيمانية، بل أصبحت كيانًا منظمًا له قيادة، وله نظام، وله قدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه. وهنا تحديدًا برزت الوظيفة الثانية للإسلام :**نظام سياسي ينظم السلطة**.

فلم يعد السؤال فقط: ماذا يؤمن الإنسان؟
بل أصبح: كيف يُحكم المجتمع؟ وكيف تُدار الموارد؟ وكيف تُنظم العلاقات بين الجماعات المختلفة؟

هذا الامتداد منح الإسلام خصوصية مميزة في سياق المنطقة. فهو لم يدخل كفكرة تحتاج إلى سلطة قائمة لتطبيقها، بل جاء وهو يحمل في داخله أدوات التطبيق. لم يكن ينتظر نظامًا يستوعبه، بل كان هو نفسه قادرًا على إنتاج نظام جديد.

ومن هنا جاءت قوته في الانتشار:
لم يكن مجرد خطاب نظري يُقنع العقول، بل كان **نموذجًا عمليًا يُعيد تنظيم الواقع** .كل منطقة يدخلها لا يضيف إليها معتقدًا فقط، بل يغيّر طريقة إدارتها، ويعيد ترتيب السلطة فيها، ويمنحها إطارًا جديدًا للحكم.

هذا الاندماج بين الدين والسياسة لم يكن عرضيًا، بل كان عنصرًا أساسيًا في تكوين النظام الجديد. فالدين يمدّ السلطة بالشرعية، والسلطة توفّر للدين القدرة على التنظيم والتطبيق. وبين الاثنين تتشكل منظومة متكاملة يصعب فصل عناصرها عن بعضها.

وهكذا لم يعد الإسلام مجرد عقيدة تُعتنق، بل أصبح **بنية حاكمة**، قادرة على إنتاج مجتمع منظم، ودولة قائمة، ونظام سياسي يمتد عبر الجغرافيا، ويتعامل مع تنوع الشعوب والثقافات ضمن إطار واحد.

ومن هذه النقطة تحديدًا، لم يكن دخوله إلى مناطق كفارس مجرد انتشار ديني، بل إدخالها في منظومة جديدة بالكامل، تختلف في منطقها عن النماذج

الإمبراطورية السابقة، وتمتلك قدرة عالية على إعادة تشكيل الواقع الذي تدخل إليه.

.2بناء الدولة المركزية في الكوفة ودمشق لاحقًا

مع اتساع رقعة الفتح، لم يعد ممكنًا إدارة المجال الجديد بالأساليب البسيطة التي كانت كافية في بدايات التشكّل. فالمساحة الجغرافية اتسعت بسرعة، وتعددت الشعوب والثقافات، وتباينت البيئات الاقتصادية والإدارية، مما فرض ضرورة وجود **مركز سياسي قادر على ضبط هذا الامتداد** وتنسيق حركته.

في هذه اللحظة، لم يكن التحدي مجرد الحفاظ على السيطرة، بل **تحويل الامتداد العسكري إلى نظام حكم مستقر** .ومن هنا بدأت ملامح الدولة المركزية تتشكل تدريجيًا، لا بوصفها نسخة من إمبراطورية سابقة، بل كاستجابة واقعية لحاجات إدارة عالم متنوع ومتسع.

ظهرت في البداية مراكز إدارية وسياسية مثل **الكوفة**، التي لم تكن مجرد مدينة، بل قاعدة تنظيمية تجمع بين الوظيفة العسكرية والإدارية. منها تُدار شؤون مناطق واسعة، وتُنسّق الحركة بين الأطراف، وتُبنى نواة جهاز إداري قادر على التعامل مع الواقع الجديد.

لكن مع استمرار التوسع وتعقّد المشهد، برزت الحاجة إلى مركز أكثر استقرارًا واتساعًا في قدرته على الإدارة، وهنا أخذت **دمشق** موقعها كمركز رئيسي للدولة. لم يكن اختيارها عشوائيًا، بل جاء نتيجة موقعها الجغرافي، وبنيتها الحضرية، وقدرتها على استيعاب جهاز إداري أكثر تطورًا.

في دمشق، بدأ يتشكل نمط أكثر وضوحًا للدولة المركزية:
إدارة تنسق بين الأقاليم،
سلطة تصدر القرارات العامة،
وشبكة حكم تمتد من المركز إلى الأطراف.

لكن ما يميز هذا البناء أنه لم يكن استنساخًا مباشرًا للنموذج الإمبراطوري الساساني أو غيره، بل كان **محاولة تكيّف مع واقع جديد** .فالدولة لم تقم على بيروقراطية معقدة منذ البداية، ولم تعتمد على طبقة إدارية مغلقة، بل نشأت بشكل أكثر مرونة، يسمح لها بالتحرك بسرعة مع تغير الظروف.

هذا التوازن بين البساطة والقدرة على الإدارة كان أحد أسرار نجاح هذا النموذج. فمن جهة، لم تكن الدولة مثقلة بتعقيدات إدارية تعيق حركتها، ومن جهة أخرى، كانت قادرة على إدارة مساحة جغرافية واسعة، وإدخال شعوب مختلفة ضمن نظام واحد.

وهكذا ظهرت **دولة مركزية بطبيعة مختلفة**:
ليست إمبراطورية تقليدية قائمة على التراتبية الصارمة فقط،
ولا مجرد تجمع فضفاض بلا مركز،
بل نموذج يجمع بين وجود مركز واضح، ومرونة في إدارة الأطراف.

ومن خلال هذا البناء، بدأ المجال السياسي في المنطقة يأخذ شكلًا جديدًا، حيث لم تعد السلطة موزعة بين مراكز متعددة متنافسة، بل أصبحت مرتبطة بمركز واحد قادر على إعادة تنظيم التوازنات، وإدارة التنوع، وفرض إطار عام يحكم العلاقة بين مختلف الأقاليم.

3.مفهوم الأمة بدل الإمبراطورية التقليدية

في قلب التحول الذي حمله الإسلام إلى المنطقة، برز مفهوم جديد غيّر طريقة فهم الانتماء السياسي والاجتماعي بشكل جذري :**مفهوم "الأمة** ."هذا المفهوم لم يكن مجرد تسمية مختلفة عن "الإمبراطورية"، بل كان انتقالًا في طبيعة الرابطة التي تجمع الناس داخل كيان واحد.

ففي النماذج الإمبراطورية التقليدية، كان الانتماء يُبنى في الغالب على أسس متعددة: العرق، أو المركز السياسي، أو الهيمنة العسكرية. كانت الإمبراطورية تُعرّف نفسها من خلال "من يحكم ومن يُحكم"، ومن خلال مركز يفرض سلطته على أطراف متنوعة، غالبًا دون أن يذوب هذا التنوع في وحدة حقيقية.

أما مفهوم "الأمة" كما تشكّل في السياق الإسلامي، فقد قدّم تصورًا مختلفًا: رابطة تقوم نظريًا على **العقيدة المشتركة**، لا على الأصل العرقي أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء الجغرافي. بهذا المعنى، لم يعد السؤال: من أي قوم أنت؟ بل: إلى أي جماعة تنتمي؟

هذا التحول أعاد صياغة فكرة الانتماء نفسها. فبدل أن يكون الفرد جزءًا من كيان سياسي يفرض عليه موقعًا محددًا، أصبح منتميًا إلى جماعة أوسع تُعرّف نفسها من خلال الإيمان المشترك والقيم الجامعة. وهكذا توسع مفهوم الانتماء من حدود الإمبراطورية إلى فضاء أوسع يتجاوز الحدود التقليدية للدول.

ومن الناحية النظرية، أتاح هذا التصور إعادة بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فلم تعد العلاقة قائمة فقط على التفوق العرقي أو الإرث الإمبراطوري، بل على فكرة الانتماء المشترك إلى كيان أوسع يُفترض أنه يتجاوز الفوارق القديمة. وكذلك أعاد تعريف العلاقة بين المركز والأطراف، حيث لم يعد الطرف مجرد منطقة خاضعة، بل جزء من "جسد واحد" يفترض فيه المشاركة في المعنى العام للكيان.

هذا المفهوم فتح أيضًا الباب أمام **اندماج شعوب مختلفة داخل إطار سياسي واحد**، دون الحاجة إلى فرض ذوبان كامل للهويات المحلية. فالمجتمعات التي دخلت ضمن هذا النظام لم تُمحَ هوياتها الثقافية دفعة واحدة، لكنها أُدرجت داخل إطار أعلى يُفترض أنه يوحّدها رغم اختلافاتها.

وبذلك لم يعد النظام السياسي الجديد مجرد توسع إمبراطوري تقليدي، بل تحول إلى نموذج أكثر تعقيدًا: إطار يجمع بين التنوع الواقعي للشعوب، وفكرة وحدة أوسع تُعرّفها العقيدة المشتركة.

لكن هذه الوحدة، رغم قوتها النظرية، كانت دائمًا محكومة بتوازن دقيق بين المثالي والواقعي:
بين فكرة "الأمة الواحدة" كتصور جامع،
وواقع المجتمعات المختلفة بتاريخها وبنيتها وثقافتها.

ومن هنا أصبحت "الأمة" ليست فقط مفهومًا تنظيميًا، بل أيضًا **إطارًا جديدًا لإعادة تعريف العلاقة بين الشعوب والسلطة والتاريخ** داخل المنطقة، وهو إطار سيترك أثره العميق على كيفية تفاعل فارس مع النظام الجديد لاحقًا.

4.إلغاء الامتيازات العرقية نظريًا

من أبرز التحولات التي حملها التصور الجديد للسلطة والمجتمع في النظام الإسلامي المبكر، طرح فكرة مختلفة جذريًا عن البنية التي حكمت الإمبراطوريات السابقة :**إعادة تعريف قيمة الإنسان خارج حدود العرق والنسب** .فبدل أن تكون المكانة الاجتماعية والسياسية مرتبطة بالأصل، أو الانتماء القومي، أو موقع الجماعة داخل هرم الإمبراطورية، طُرحت فكرة تقوم على أن الانتماء إلى "الأمة" هو الأساس الذي يُفترض أن يُساوي بين الأفراد.

في النظم الإمبراطورية القديمة، كان التمييز العرقي أو الطبقي جزءًا بنيويًا من الدولة نفسها. فالمركز السياسي غالبًا ما يحتفظ لنفسه بامتيازات واضحة، بينما تُدار الأطراف ضمن درجات متفاوتة من القرب والبعد من السلطة. هذا التراتب لم يكن مجرد ممارسة سياسية، بل كان جزءًا من تصور العالم نفسه: من في الأعلى ومن في الأسفل، ومن الأقرب إلى مركز القوة ومن الأبعد عنه.

في المقابل، جاء الطرح الجديد ليكسر هذا التصور نظريًا، عبر تأكيد أن معيار التفاضل لا يقوم على الأصل أو النسب، بل على الانتماء إلى الجماعة الأوسع التي تُعرّف نفسها بالعقيدة. وبهذا المعنى، بدا أن هناك محاولة لإعادة صياغة مفهوم المساواة داخل إطار جديد يتجاوز التقسيمات القديمة.

هذا التحول كان ذا أثر كبير على المستوى الرمزي، لأنه أعاد تعريف العلاقة بين الأفراد والنظام السياسي. فلم يعد الفرد يُقاس بعرقه أو أصله أو طبقته السابقة، بل بانتمائه إلى الكيان الجديد. ومن الناحية النظرية، كان هذا يُفترض أن يخلق فضاءً أكثر شمولًا، تتراجع فيه الحواجز التقليدية بين الشعوب المختلفة التي دخلت تحت هذا النظام.

لكن عند الانتقال من المستوى النظري إلى مستوى الواقع، ظهرت تعقيدات عميقة. فالمجتمع لا يتغير بسرعة النصوص، ولا تُمحى البنى الاجتماعية المتراكمة بمجرد إعلان مبدأ جديد. لذلك ظل التطبيق العملي لهذا المبدأ يتأثر بعوامل متعددة: الإرث الاجتماعي السابق، طبيعة المناطق، توازنات السلطة، وشكل التفاعل بين المجموعات المختلفة داخل الدولة الناشئة.

وهكذا نشأ وضع مركب:
من جهة، **مبدأ نظري قوي يدعو إلى تجاوز الامتيازات العرقية،**
ومن جهة أخرى، **واقع اجتماعي وسياسي لا يزال يحمل آثار التراتب القديم بأشكال مختلفة.**

هذا التوتر بين المثال والتطبيق لم يكن حالة مؤقتة، بل أصبح جزءًا من بنية النظام نفسه. فالمساواة هنا لم تكن إنكارًا تامًا للتاريخ السابق، بقدر ما كانت محاولة لإعادة تنظيمه داخل إطار جديد، دون القدرة على محوه بالكامل.

وبذلك لم يتحول إلغاء الامتيازات العرقية إلى واقع مطلق، بل إلى **فكرة تأسيسية تعمل كمرجع نظري**، يُعاد الرجوع إليه باستمرار، حتى في ظل وجود تفاوتات عملية فرضها الواقع التاريخي والاجتماعي.

ومن هذا التداخل بين المبدأ والتطبيق، بدأ يتشكل نمط جديد من العلاقة بين الشعوب داخل النظام، يقوم على التوازن بين الطرح المثالي الذي يوحّد، والواقع العملي الذي يُبقي بعض الفوارق قائمة ضمن حدود متغيرة.

5.إعادة توزيع السلطة في الشرق الأدنى

لم يكن صعود الدولة الإسلامية مجرد استبدال إمبراطورية بأخرى على مستوى القمة، بل كان تحولًا أعمق وأشمل في بنية السلطة داخل الشرق الأدنى بأكمله. فقد أعاد هذا الصعود تشكيل طريقة توزيع القوة، وأعاد رسم العلاقة بين الأقاليم التي كانت لقرون طويلة تدور في فلك مركزين كبيرين: الساساني في الشرق، والبيزنطي في الغرب.

في النظام السابق، كانت السلطة تُدار وفق منطق واضح نسبيًا: مركز إمبراطوري قوي يهيمن على أطراف واسعة، تُدار من خلال طبقات إدارية وعسكرية مرتبطة به مباشرة. لكن مع التحول الجديد، لم يعد هناك توازن ثنائي بين إمبراطوريتين فقط، بل دخلت المنطقة في **نظام متعدد الأبعاد** يعيد تعريف موقع كل إقليم داخل خريطة القوة.

فالأقاليم التي كانت خاضعة للمركز الساساني أو البيزنطي لم تعد مجرد أطراف تابعة، بل أصبحت أجزاء من منظومة جديدة تتوزع فيها الأدوار بشكل مختلف. بعض المناطق اكتسبت أهمية إدارية وعسكرية متقدمة، وأخرى تحولت إلى مراكز تمويل أو دعم اقتصادي، بينما أعيد تعريف دور مناطق كانت سابقًا مهمشة أو هامشية داخل النظام الإمبراطوري القديم.

هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في خطوط النفوذ السياسي، بل كان **إعادة هندسة كاملة للعلاقات بين الأقاليم** .فالعلاقة لم تعد عمودية بالكامل من مركز إلى أطراف، بل بدأت تأخذ أشكالًا أكثر مرونة، تتداخل فيها الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل جديد.

ومن الناحية الاقتصادية، أدى هذا التغير إلى إعادة توجيه مسارات التجارة والموارد، بحيث لم تعد مرتبطة حصريًا بمراكز الإمبراطوريات السابقة، بل أصبحت تدور داخل شبكة أوسع وأكثر ترابطًا، تتوزع فيها الثروات والموارد وفق احتياجات النظام الجديد.

أما اجتماعيًا، فقد انعكس هذا التحول على طبيعة التفاعل بين الشعوب. فالمجتمعات التي كانت تفصلها حدود إمبراطورية صارمة، أصبحت الآن ضمن إطار سياسي واحد، مما خلق حالة جديدة من الاحتكاك والتداخل البشري والثقافي.

وهكذا لم يعد الشرق الأدنى ساحة تتقاسمها إمبراطوريتان تقليديتان، بل أصبح فضاءً سياسيًا جديدًا يعاد تشكيله باستمرار، حيث تتغير مراكز القوة، وتُعاد صياغة الأدوار، ويُعاد توزيع النفوذ بشكل ديناميكي أكثر من السابق.

هذا التحول لم يغيّر فقط شكل الحكم، بل غيّر **منطق السلطة نفسه** :من نظام يعتمد على مراكز ثابتة وحدود واضحة، إلى نظام أكثر حركة وتداخلًا، يعيد تعريف القوة بناءً على القدرة على الإدارة والانتشار والتكيف مع الواقع الجديد.

ومن هنا بدأت المنطقة تدخل مرحلة جديدة، لم تعد فيها السلطة مجرد امتداد لإمبراطورية سابقة، بل أصبحت عملية مستمرة لإعادة توزيع النفوذ داخل إطار سياسي متغير.

.6إدخال فارس ضمن نظام سياسي جديد بالكامل

مع اكتمال موجة الفتح واستقرار المراكز الجديدة للسلطة، لم تعد فارس كيانًا مستقلًا يدور حول مركزه الإمبراطوري السابق، بل أصبحت جزءًا من منظومة سياسية أوسع بكثير، تختلف في بنيتها ومنطقها عن كل ما عرفته المنطقة في مراحلها السابقة. هذا التحول لم يكن مجرد انتقال في التبعية السياسية، بل كان **إعادة إدخال كاملة لفارس داخل نظام جديد يعيد تعريف معنى الدولة نفسها**.

ففي النموذج السابق، كانت فارس تمثل مركزًا إمبراطوريًا له امتداده وحدوده وآلياته الخاصة في الحكم. أما الآن، فقد انتقلت إلى موقع جديد داخل شبكة سياسية أكبر، لا تُدار من مركز فارسي، بل من مراكز إسلامية ناشئة أعادت تنظيم المجال الجغرافي والسياسي للمنطقة وفق قواعد مختلفة.

هذا الإدخال لم يكن حدثًا إداريًا بسيطًا، بل كان تحولًا بنيويًا في طبيعة الوجود السياسي لفارس. فلم تعد الدولة الفارسية السابقة هي المرجع، ولم يعد النظام الساساني إطارًا صالحًا للتطبيق، بل أصبحت فارس جزءًا من كيان سياسي جديد يعيد تعريف السلطة، والشرعية، وطبيعة الانتماء.

في هذا النظام الجديد، لم يعد دور فارس قائمًا على كونها مركزًا مستقلًا، بل على كونها **إحدى الوحدات الكبرى داخل شبكة حكم واسعة** .هذه الشبكة لم تكن مجرد توسع جغرافي، بل منظومة سياسية ذات مركز جديد، وقواعد تنظيم مختلفة، وآليات حكم لا تشبه النموذج الإمبراطوري القديم.

ومع ذلك، فإن دخول فارس إلى هذا النظام لم يكن عملية إلغاء كامل لهويتها السابقة، بل كان بداية تفاعل طويل ومعقد بين بنية فارسية عميقة تراكمت عبر قرون، وبين نظام سياسي صاعد يمتلك منطقًا مختلفًا في التنظيم والحكم. هذا التفاعل لم يكن سطحيًا، بل مسّ مستويات متعددة: الإدارة، والثقافة، واللغة، والوعي السياسي.

فمن جهة، فُرضت قواعد جديدة للحكم والانتماء، ومن جهة أخرى، استمرت البنى المحلية في العمل داخل الواقع الجديد، مما خلق حالة من التداخل بين القديم والجديد، بين الإرث الإمبراطوري الفارسي والنظام الإسلامي الناشئ.

هذا التداخل لم يكن لحظيًا، بل كان بداية لمسار تاريخي طويل سيؤدي لاحقًا إلى **إعادة تشكيل الطرفين معًا** :النظام الجديد الذي سيتأثر بالخبرة الإدارية والثقافية للمجتمعات التي دخلها، وفارس التي ستعيد بناء موقعها داخل هذا النظام بدل أن تبقى خارجه أو في مواجهته.

وهكذا لم يكن إدخال فارس مجرد ضم جغرافي داخل دولة ناشئة، بل كان بداية لمرحلة تاريخية جديدة، عنوانها الأساسي هو:
كيف يتفاعل إرث إمبراطوري قديم مع نظام سياسي جديد، داخل إطار واحد يعيد تشكيل الطرفين تدريجيًا عبر الزمن.

خلاصة الفصل

لم يكن دخول الإسلام إلى المنطقة مجرد انتشار لعقيدة دينية جديدة، بل كان لحظة تأسيس لنظام سياسي مختلف في طبيعته ومنطقه، أعاد صياغة المجال الإقليمي من جذوره. فقد قدّم نموذجًا يتجاوز البنية الإمبراطورية التقليدية، ويقوم على مفهوم "الأمة" بوصفه إطارًا جامعًا يعيد تعريف الانتماء والسلطة، ويعيد توزيع القوة داخل فضاء جغرافي واسع ومتعدد.

هذا النموذج لم يغيّر فقط شكل الحكم، بل غيّر أيضًا طريقة التفكير في الدولة نفسها: من كيان قائم على مركز إمبراطوري يفرض هيمنته، إلى منظومة أوسع

تعيد تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف ضمن إطار جديد أكثر تعقيدًا ومرونة.

ومع دخول فارس ضمن هذا النظام، لم تعد القضية محصورة في آثار سقوط الدولة الساسانية، بل بدأت مرحلة أعمق وأكثر تركيبًا. إذ لم يعد السؤال: كيف انهارت الإمبراطورية؟
بل أصبح: كيف ستتفاعل بنية حضارية عميقة مع نظام سياسي جديد يختلف في منطلقاته وبنيته؟

هنا تبدأ مرحلة إعادة التموضع التاريخي، حيث لا تختفي البنية الفارسية، لكنها تدخل في علاقة جديدة مع النظام الصاعد، علاقة لا تقوم على القطيعة أو الذوبان الكامل، بل على التفاعل التدريجي وإعادة التشكّل داخل إطار أوسع.

ومن هذه اللحظة تحديدًا، ينتقل مسار التاريخ من مجرد سقوط نظام قديم، إلى **مرحلة إعادة تركيب شاملة للمنطقة**، تتحدد فيها ملامح المستقبل من خلال كيفية تفاعل البنى القديمة مع النظام الجديد، وكيفية إعادة توزيع الأدوار داخل هذا الفضاء السياسي المتحوّل.

الفصل 14: من الدولة إلى الذاكرة – بداية التحول الداخلي

بداية الحياة الفارسية داخل الدولة الإسلامية

مع استقرار النظام السياسي الجديد في المنطقة، دخلت فارس مرحلة لم تعد فيها كيانًا سياسيًا مستقلًا، بل أصبحت جزءًا من منظومة أوسع تُدار من مركز مختلف. هذه اللحظة لم تكن مجرد نهاية لدولة، بل بداية تحوّل أعمق بكثير: انتقال الفكرة الفارسية من كونها "سلطة حاكمة" إلى كونها "ذاكرة حضارية" تعيش داخل نظام جديد.

هذا التحول لم يكن انقطاعًا، بل إعادة تموضع داخل التاريخ، حيث لم تختفِ فارس، لكنها غيّرت شكل حضورها ووظيفتها داخل المجال السياسي والاجتماعي.

1.نهاية الدولة الساسانية كبنية سياسية

مع اكتمال موجة الفتح وتراجع آخر مراكز المقاومة، وصلت الدولة الساسانية إلى لحظة الانتهاء النهائي ككيان سياسي متماسك. لم يكن الأمر مجرد خسارة عسكرية متتابعة، بل تفكك تدريجي لبنية كاملة كانت تشكل لقرون طويلة الإطار الأعلى للحكم والتنظيم في فارس.

في اللحظة التي سقط فيها المركز، لم يعد هناك "عرش" بالمعنى السياسي الفعلي، ولا سلطة قادرة على إصدار القرار باسم دولة موحدة. فالمؤسسة الملكية التي كانت تمثل قلب النظام فقدت قدرتها على الاستمرار، ومعها انهارت شبكة الحكم التي كانت تربط بين الأقاليم والولايات تحت إدارة واحدة.

الأهم من ذلك أن هذا الانهيار لم يقتصر على رأس السلطة، بل امتد إلى **جهاز الدولة نفسه** :البنية الإدارية، منظومة الجباية، التسلسل القيادي، وآليات الضبط العسكري. فهذه العناصر لم تكن مستقلة بذاتها، بل كانت تعمل داخل نظام مركزي واحد، ومع غياب هذا المركز بدأت تتفكك وظيفيًا بشكل متسارع.

وهكذا لم يعد هناك كيان سياسي واحد يمكن تعريفه بوصفه "الدولة الساسانية"، بل أصبحت هناك مناطق متفرقة، كل منها فقد الرابط الذي كان يجمعه ببقية الجسد السياسي. لم يعد هناك قرار مركزي يُلزم الجميع، ولا منظومة واحدة تُعيد إنتاج السلطة بشكل مستمر.

هذا الانتهاء لم يكن مجرد نهاية سلالة حاكمة أو تبدل في اسم السلطة، بل كان **تفككًا كاملًا لبنية سياسية متكاملة** كانت تشكل الإطار الذي يُنظم المجتمع، ويحدد شكل الشرعية، ويضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

فالدولة الساسانية لم تكن مجرد حكم قائم، بل كانت نظامًا شاملًا: تصورًا للسلطة، وتنظيمًا للمجتمع، وبنية إدارية متشابكة. ومع انهيار هذا النظام، لم تسقط السلطة فقط، بل سقط معها الإطار الذي كان يجعل هذه السلطة ممكنة من الأساس.

ومن هنا يمكن فهم طبيعة هذا التحول:
لم يكن انتقالًا سلسًا بين دولتين، بل **انقطاعًا في نموذج كامل للحكم**، انتهى معه شكل معين من الدولة، وبدأت في المقابل مرحلة جديدة لم يعد فيها هذا النموذج صالحًا للعودة أو الاستمرار.

2.انتقال الفكرة الفارسية إلى الداخل

مع انتهاء الدولة الساسانية كجهاز سياسي، لم تختفِ "فارس" كفكرة أو كخبرة تاريخية متراكمة، بل بدأت تتحرك إلى مستوى أعمق داخل المجتمع، بعيدًا عن واجهة السلطة المباشرة. فحين سقط المركز السياسي، لم تنتهِ البنية الذهنية التي تشكلت عبر قرون، بل تغيّر موقعها فقط داخل الوجود الاجتماعي.

في المرحلة السابقة، كانت الفكرة الفارسية تتجلى عبر الدولة: في القصر، في الجيش، في الإدارة، وفي رموز الحكم التي تعكس مركزًا إمبراطوريًا واضحًا. أما بعد السقوط، فقد فقدت هذه الفكرة أدوات التعبير السياسي المباشر، لكنها لم تفقد قدرتها على الاستمرار، بل أعادت تموضعها داخل فضاءات أخرى أقل ظهورًا وأكثر رسوخًا.

انتقلت الفكرة من **المجال السياسي الظاهر** إلى **المجال الداخلي العميق** :من سلطة تُمارس، إلى ذاكرة تُحفظ؛ من نظام حكم يُدار من الأعلى، إلى تجربة ثقافية تُعاد إنتاجها داخل المجتمع. لم تعد فارس تُعرّف من خلال من يحكمها، بل من خلال ما بقي منها في الوعي الجمعي، وفي اللغة، وفي أنماط العيش اليومية.

هذا التحول غيّر طبيعة حضور فارس بشكل جذري. فلم تعد كيانًا يُرى في شكل دولة مركزية واضحة، بل أصبحت حضورًا ممتدًا داخل المجتمع نفسه، يتجلى في طريقة التفكير، وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية، وفي استمرار بعض الأنماط الثقافية التي تشكلت خلال المرحلة الإمبراطورية.

وهكذا أصبحت الفكرة الفارسية أقرب إلى كونها **طبقة داخل الوعي الاجتماعي،** لا موقعًا داخل الخريطة السياسية. تُحمل أكثر مما تُعلن، وتُمارس عبر الاستمرارية الثقافية أكثر مما تُمارس عبر السلطة.

ومن هنا يمكن فهم طبيعة هذا الانتقال:
لم يكن اختفاءً، بل إعادة توزيع للوجود؛
فما كان في الأعلى كدولة، بدأ ينزل إلى الداخل كذاكرة وهوية وتجربة ممتدة.

وبذلك لم تعد فارس كيانًا يحكم من الخارج، بل أصبحت كيانًا يعيش في الداخل، يُعاد إنتاجه باستمرار داخل المجتمع الذي خرج من إطار دولته السابقة دون أن يقطع صلته العميقة بها.

3.تحول الهوية من دولة إلى ذاكرة

يمثل هذا التحول إحدى أكثر اللحظات عمقًا في تاريخ فارس بعد السقوط: انتقال الهوية من كونها مرتبطة بدولة قائمة، إلى كونها مرتبطة بذاكرة تاريخية ممتدة. فلم تعد "الفارسية" تُفهم بوصفها انتماءً إلى كيان سياسي ذي مركز وسلطة، بل بوصفها تراكمًا طويلًا من الخبرة الثقافية والاجتماعية التي بقيت حاضرة رغم اختفاء الدولة.

في المرحلة الإمبراطورية، كانت الهوية تُصاغ من الأعلى إلى الأسفل: الدولة هي التي تعرّف المجتمع، والمركز هو الذي يمنح المعنى للانتماء. أما بعد انهيار هذا المركز، فقد فقدت الهوية مرجعها السياسي المباشر، واضطرت إلى البحث عن أسس أخرى للبقاء والاستمرار.

وهنا بدأت عملية التحول العميقة: لم تعد الهوية تُبنى على "من يحكم"، بل على "ما الذي بقي". فانتقلت من إطار السلطة إلى إطار الذاكرة، ومن مؤسسة الدولة إلى مخزون التجربة التاريخية التي تراكمت عبر الأجيال.

هذه الذاكرة لم تكن مجرد سرد للماضي، بل كانت بنية حية تتجلى في عناصر متعددة: في اللغة التي استمرت في التداول، في العادات التي لم تنقطع، في

أنماط التفكير الاجتماعي، وفي الطريقة التي يُعاد بها تفسير الماضي داخل الحاضر. وهكذا أصبحت الهوية الفارسية تُستمد من الاستمرارية الثقافية، لا من الوجود السياسي للدولة.

هذا التحول جعل الهوية أقل ارتباطًا بالتقلبات السياسية وأكثر رسوخًا في العمق الاجتماعي. فحتى في غياب الدولة، بقيت عناصر الهوية تعمل بشكل غير مباشر، تعيد إنتاج نفسها داخل المجتمع، وتحافظ على نوع من الاتصال المستمر بالماضي.

ومن هنا لم تعد الهوية الفارسية كيانًا يُعرّف عبر سلطة حاكمة، بل أصبحت **حالة تاريخية ممتدة**، تُحمل في الوعي الجمعي أكثر مما تُجسد في المؤسسات. فهي لم تعد "هوية دولة"، بل "هوية ذاكرة" تستمد قوتها من تراكم الزمن لا من وجود المركز.

وهذا التحول هو ما سمح لهذه الهوية بالاستمرار داخل نظام جديد، دون أن تفقد نفسها، ودون أن تبقى محصورة في إطار الدولة التي نشأت فيها سابقًا.

4.بقاء النخب الإدارية والثقافية

رغم الانهيار الكامل للبنية السياسية للدولة الساسانية، لم ينعكس هذا السقوط بشكل مماثل على كل طبقات المجتمع. فقد اختفت القمة الحاكمة، لكن في العمق بقيت فئات تمتلك خبرة تنظيمية ومعرفة إدارية متراكمة، استطاعت أن تتجاوز لحظة السقوط دون أن تفقد قدرتها على الفعل داخل الواقع الجديد.

هذه النخب، خصوصًا الإدارية والثقافية منها، لم تكن مرتبطة فقط بشخص الملك أو بوجود الدولة كسلطة عليا، بل كانت جزءًا من جهاز أوسع نشأ عبر قرون من الإدارة المركزية المعقدة. لذلك، عندما انهار المركز السياسي، لم تنهَر معها المعرفة التي كانت تدير الدولة، بل بقيت هذه الخبرة كـ"رأسمال بشري" قابل لإعادة التوظيف.

في ظل النظام الجديد، لم يكن ممكنًا إدارة المساحات الواسعة والشعوب المتنوعة دون الاعتماد على خبرات محلية متجذرة في التنظيم والكتابة والإدارة. وهنا برزت هذه النخب مرة أخرى، لكن في موقع مختلف تمامًا: لم تعد تمثل امتدادًا مباشرًا للدولة الساسانية، بل أصبحت **عنصرًا وظيفيًا داخل جهاز الدولة الناشئة**.

هذا التحول لم يكن سهلًا ولا مباشرًا، لكنه جاء نتيجة حاجة واقعية لإدارة المجال الجديد. فبدل أن تُستبعد هذه الفئات، أعيد دمجها تدريجيًا داخل البنية الإدارية الجديدة، حيث لعبت دور الوسيط بين الواقع المحلي القديم ومتطلبات النظام السياسي الصاعد.

ومع مرور الوقت، تحولت هذه النخب من مجرد بقايا لنظام منهار إلى **قوة فاعلة داخل النظام الجديد**، تمتلك القدرة على التأثير في آليات الإدارة والتنظيم. فقد حملت معها ليس فقط الخبرة التقنية في إدارة الدولة، بل أيضًا الثقافة الإدارية التي تشكلت عبر قرون من العمل داخل البيروقراطية الإمبراطورية.

وهكذا لم يكن وجودها مجرد استمرار سلبي، بل كان **استمرارًا تحويليًا**: انتقلت من خدمة مركز سياسي قديم إلى المشاركة في بناء جهاز إداري جديد، مما جعلها جزءًا من عملية إعادة تشكيل السلطة بدل أن تكون خارجها.

ومن هنا يظهر أن انهيار الدولة لم يكن نهاية كاملة لكل عناصرها البشرية والتنظيمية، بل كان تفككًا في القمة مع بقاء طبقات وسطى قادرة على إعادة التمركز داخل النظام الجديد، والمساهمة في استمراريته وتطوره بشكل غير مباشر.

5.بداية العمل داخل النظام الجديد بدل مواجهته

مع تراجع أثر الصدمة الأولى واستقرار الواقع السياسي الجديد، بدأت مرحلة مختلفة تمامًا في العلاقة بين العناصر الفارسية والنظام الإسلامي الصاعد. فلم يعد التعامل قائمًا على منطق الرفض أو استعادة الماضي، لأن شروط الواقع

نفسه كانت قد تغيرت، وأصبح الاستمرار داخل هذا الإطار الجديد ضرورة عملية أكثر من كونه خيارًا سياسيًا.

في البداية، كانت العلاقة مشوبة بالحذر والتردد، إذ إن انهيار الدولة السابقة ترك فراغًا نفسيًا وسياسيًا جعل من الصعب الانتقال مباشرة إلى حالة الاندماج. لكن مع مرور الوقت، ومع تثبيت أركان السلطة الجديدة، بدأ يتشكل إدراك واقعي بأن النظام الجديد ليس عابرًا، بل هو بنية مستقرة تتوسع وتعيد تنظيم المنطقة.

في هذا السياق، بدأت العناصر الفارسية تنتقل تدريجيًا من موقع "المتفرج على التحول" إلى موقع "المشارك فيه". لم يعد الهدف هو استعادة ما فُقد، بل إيجاد موقع داخل البنية الجديدة يسمح بالاستمرار والتأثير.

وقد لعبت **الحاجة الإدارية والتنظيمية** دورًا حاسمًا في هذا التحول. فالدولة الناشئة، مع توسعها السريع، واجهت ضرورة بناء جهاز إداري قادر على إدارة مساحات واسعة وشعوب متعددة، وهو ما فتح المجال أمام النخب المحلية ذات الخبرة السابقة لتأدية دور عملي داخل النظام الجديد.

هنا بدأت عملية إعادة التمركز:
خبرات كانت تعمل ضمن إطار الدولة الساسانية، أعيد توظيفها داخل منظومة سياسية مختلفة، لكنها تحتاج إلى أدوات الإدارة والتنظيم نفسها تقريبًا. ومع هذا التداخل، لم يعد الحضور الفارسي مجرد أثر من الماضي، بل أصبح عنصرًا وظيفيًا داخل الحاضر.

هذا الانتقال من المواجهة إلى المشاركة لم يكن مجرد تحول في الموقف السياسي، بل كان **تحولًا في منطق البقاء نفسه** .فبدل أن يكون البقاء مرهونًا بإعادة إنتاج الدولة القديمة، أصبح مرتبطًا بالقدرة على العمل داخل النظام الجديد، والتكيف مع آلياته، واستثمار الفرص التي يتيحها.

ومع تعمق هذا المسار، لم يعد الحضور الفارسي داخل الدولة الجديدة حضورًا هامشيًا أو مؤقتًا، بل بدأ يتوسع تدريجيًا داخل مستويات الإدارة والتنظيم، مما جعله جزءًا من البنية الداخلية للنظام بدل أن يبقى خارجه.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة تمامًا:
لم تعد فارس في موقع المواجهة مع النظام الجديد، ولا في موقع الانفصال عنه، بل في موقع **العمل من داخله**، حيث يتحول التفاعل من صراع على البقاء إلى مشاركة في إعادة تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي من الداخل.

.6تشكل أولى بذور التمايز الداخلي

مع استقرار التفاعل بين العناصر الفارسية والنظام الجديد، لم يعد المشهد الاجتماعي والسياسي متجانسًا كما بدا في مراحله الأولى. فداخل البنية الواحدة التي جمعت الجميع تحت إطار سياسي واحد، بدأت تتشكل ببطء **فوارق داخلية غير معلنة**، لا تقوم على الانفصال أو الصدام، بل على اختلاف الخلفيات التاريخية وآليات الفهم والإدارة.

هذا التمايز لم يظهر كحركة سياسية واضحة أو كتكتل منظم، بل كتحول تدريجي في طريقة العمل داخل الدولة، وفي أساليب التفكير الإداري، وفي الخلفيات الثقافية التي يحملها الفاعلون داخل النظام. فكل طرف جاء إلى البنية الجديدة محمّلًا بتجربته السابقة: النظام الصاعد بمنطقه التأسيسي الجديد، والعناصر الفارسية بإرث إداري وثقافي طويل تشكل داخل دولة إمبراطورية سابقة.

ومع استمرار العمل المشترك داخل إطار واحد، بدأت هذه الفوارق غير المرئية بالاتساع تدريجيًا. فحتى داخل الجهاز الإداري نفسه، ظهرت أساليب مختلفة في التنظيم، وفي إدارة الموارد، وفي فهم العلاقة بين المركز والأطراف. لم يكن هذا اختلافًا معلنًا، بل كان انعكاسًا طبيعيًا لتعدد مصادر الخبرة التاريخية التي تلتقي داخل نظام واحد.

لكن الأهم أن هذا التمايز لم يتخذ شكل مواجهة أو صراع مباشر. بل كان في جوهره **تمايزًا داخليًا هادئًا**، ينشأ من داخل المشاركة نفسها، لا من خارجها. فبدل أن تنقسم البنية إلى معسكرات متقابلة، بدأت تتشكل داخلها مسارات مختلفة في الأداء والتصور والتفاعل.

من جهة، هناك مسار النظام الجديد الذي يرسّخ قواعده ويعيد بناء مؤسساته وفق رؤيته الخاصة. ومن جهة أخرى، هناك الفكرة الفارسية التي لم تعد كيانًا سياسيًا مستقلًا، لكنها بدأت تعيد تنظيم نفسها داخل هذا النظام، عبر التغلغل في آلياته، واستثمار خبراتها التاريخية، وإعادة إنتاج حضورها بشكل غير مباشر.

هذا التوازي لم يكن انفصالًا، بل كان بداية **ازدواج داخلي في البنية الواحدة** : نظام واحد من حيث الشكل، لكن بداخله مسارات مختلفة في العمق، تتقاطع أحيانًا وتتباين أحيانًا أخرى، دون أن تصل إلى حالة القطيعة.

وهكذا يمكن القول إن هذه المرحلة لم تُنتج صراعًا بين كيانين، بل أنتجت **تعددًا داخليًا داخل كيان واحد**، حيث تبدأ الفوارق بالظهور ليس على مستوى الحدود السياسية، بل على مستوى الثقافة والإدارة وطريقة فهم الواقع.

ومن هنا تتشكل البذور الأولى لمرحلة أطول وأكثر تعقيدًا، عنوانها ليس الانفصال، بل **التمايز داخل الوحدة**، وهو ما سيترك أثره العميق على مسار العلاقة بين الفكرة الفارسية والنظام السياسي الجديد في المراحل التالية.

خلاصة الفصل

يمثل هذا الفصل نقطة تحول عميقة في المسار التاريخي لفارس، حيث انتهت الدولة بوصفها كيانًا سياسيًا قائمًا، لكن لم تنتهِ الفكرة التي كانت تقف خلفها. فقد سقطت البنية الإمبراطورية بكل أدواتها ومراكزها، بينما بقيت آثارها حاضرة داخل المجتمع، تنتقل من المجال السياسي المباشر إلى المجال الثقافي والذهني الأعمق.

بهذا المعنى، لم تختفِ فارس، لكنها أعادت تعريف شكل وجودها. انتقلت من كونها مركزًا للحكم وصناعة القرار، إلى كونها عنصرًا داخليًا داخل نظام سياسي جديد أوسع، يعمل من داخله ويتفاعل مع بنيته بدل أن يكون خارجه أو في مواجهته.

هذا التحول كشف أن السقوط السياسي لا يعني بالضرورة نهاية الاستمرارية التاريخية، بل قد يكون بداية لنمط مختلف من الحضور، حيث تتحول الدولة إلى ذاكرة، وتتحول السلطة إلى خبرة، ويتحول الماضي إلى عنصر فاعل داخل الحاضر.

ومن هذه اللحظة تبدأ مرحلة جديدة أكثر تعقيدًا: لم يعد السؤال مرتبطًا بالبقاء أو الانهيار، بل بكيفية استمرار الهوية داخل نظام لم تعد هي مركزه، لكنها لم تنفصل عنه. فالحضور لم يعد حضور سلطة، بل حضور تفاعل، وإعادة تموضع، وبناء مستمر للذات داخل إطار سياسي وحضاري مختلف.

وهكذا يدخل التاريخ الفارسي مرحلة جديدة عنوانها الأساسي ليس النهاية، بل **إعادة التشكل داخل نظام لم تصنعه، لكنها أصبحت جزءًا منه.**

القسم الثالث: ما بعد الفتح – إعادة التشكل داخل الدولة الإسلامية (15–20)

هدفه: كيف دخل الفرس داخل النظام الجديد

يمثل هذا القسم مرحلة مختلفة تمامًا عما سبقه. فإذا كان القسم الثاني قد ركّز على لحظة السقوط والتحول الحاد في ميزان القوة، فإن هذا القسم ينتقل إلى ما هو أعمق :**كيف تعامل الفرس مع الواقع الجديد بعد أن استقر**، وكيف بدأوا في إعادة بناء موقعهم داخل النظام الإسلامي بدل الاكتفاء بردّ الفعل على سقوط دولتهم.

لم يعد المشهد هنا مشهد صدام مباشر أو انهيار سريع، بل مشهد **إعادة تشكيل تدريجية**، تعمل فيه البنى الاجتماعية والثقافية والإدارية الفارسية على التكيف مع النظام الجديد، والدخول فيه، والتأثير عليه من الداخل.

في هذه المرحلة، لم يكن السؤال: كيف سقطت فارس؟
بل أصبح: كيف عادت لتتحرك داخل نظام لم تعد تملكه؟

الفصل 15: التكيف الفارسي مع الواقع الإسلامي

من الصدمة إلى إعادة التموضع

مع استقرار النظام الإسلامي في المنطقة، لم يعد ممكنًا للمجتمع الفارسي أن يبقى في حالة انتظار أو رفض داخلي. فبعد لحظة السقوط وما تبعها من صدمة حضارية، بدأ مسار مختلف تمامًا :**مسار التكيف** .هذا التكيف لم يكن استسلامًا بسيطًا، بل عملية معقدة لإعادة فهم الواقع، وإعادة تحديد الموقع داخله، وبناء علاقة جديدة مع نظام لم يكن امتدادًا للتجربة السابقة.

لم يدخل الفرس في هذا الواقع بوصفهم صفحة بيضاء، بل دخلوا وهم يحملون إرثًا حضاريًا عميقًا، مما جعل التكيف عملية مزدوجة: قبول بالشروط الجديدة من جهة، ومحاولة للحفاظ على عناصر الاستمرارية من جهة أخرى.

.1من الرفض الصامت إلى التعايش الواقعي

في اللحظات الأولى التي أعقبت سقوط الدولة الساسانية، لم يكن التفاعل الفارسي مع الواقع الجديد صداميًا في ظاهره، لكنه كان مشحونًا في عمقه بحالة من الرفض الصامت والتردد الداخلي. لم يظهر هذا الرفض في شكل ثورات واسعة أو مواجهة مباشرة، بل كان **حالة نفسية جماعية** تعكس صدمة فقدان المركز، والانفصال المفاجئ عن نظام حكم استمر قرونًا وكان يُمثل الإطار الأعلى للهوية والشرعية.

هذا الرفض لم يكن موجّهًا فقط نحو النظام الجديد، بل كان مرتبطًا أيضًا بحالة **عدم تصديق تاريخي** :كيف يمكن لكيان إمبراطوري عريق أن ينهار بهذه

السرعة؟ وكيف يمكن لقوة صاعدة بلا تاريخ إمبراطوري طويل أن تحل مكانه؟ هذه الأسئلة لم تُطرح دائمًا بشكل صريح، لكنها كانت حاضرة في خلفية الوعي، تُغذي شعورًا بالارتباك وعدم الاستقرار.

وفي هذه المرحلة، ظلّ الحنين إلى الماضي عنصرًا قويًا. لم يكن حنينًا عاطفيًا فقط، بل كان نوعًا من التمسك بنموذج مألوف يمنح معنى للوجود السياسي والاجتماعي. فالدولة الساسانية لم تكن مجرد سلطة، بل كانت نظامًا يحدد موقع الفرد داخل العالم، ومع غيابها، أصبح هذا الموقع غير واضح، مما عمّق حالة التردد.

لكن هذا الوضع لم يكن قابلًا للاستمرار طويلًا. فمع مرور الوقت، بدأت ملامح النظام الإسلامي تتثبت على الأرض: إدارة تعمل، سلطة تُمارس، ونظام يعيد تنظيم الحياة اليومية. ومع هذا الاستقرار التدريجي، بدأ الوعي الفارسي يواجه حقيقة لا يمكن تجاوزها :**الواقع الجديد ليس عابرًا، بل هو الإطار الذي سيُبنى عليه المستقبل**.

وهنا بدأ التحول الحقيقي. لم يعد الرفض الضمني قادرًا على تقديم بديل، ولم تعد فكرة العودة إلى الماضي واقعية في ظل غياب البنية التي كانت تجعل ذلك ممكنًا. فتحول الموقف تدريجيًا من حالة "رفض بلا فعل" إلى حالة "بحث عن موقع داخل الواقع."

هذا التحول لم يحدث دفعة واحدة، بل كان **عملية بطيئة ومعقدة**، انتقلت فيها الذهنية من التمسك بالماضي إلى التعامل مع الحاضر. ومع كل يوم يمر، كان التعايش يفرض نفسه كخيار عملي، لا لأنه مثالي، بل لأنه الوحيد الممكن.

ومن هنا ظهرت أولى خطوات التكيف الحقيقية:
ليس القبول الكامل،
ولا الذوبان،
بل **الاعتراف بالواقع كإطار لا بد من العمل داخله**.

هذا الاعتراف لم يكن إعلانًا رسميًا، بل كان تحولًا داخليًا في طريقة التفكير. فمن خلاله، بدأ المجتمع الفارسي ينتقل من موقع المراقب المتردد إلى موقع الفاعل الذي يسعى لفهم النظام الجديد والتعامل معه.

وهكذا لم يكن الانتقال من الرفض إلى التعايش مجرد تغير في الموقف، بل كان **تحولًا في الوعي التاريخي نفسه**:
من النظر إلى الواقع الجديد كمرحلة مؤقتة،
إلى إدراكه كمرحلة تأسيسية يجب التعامل معها بواقعية.

ومن هذه النقطة تحديدًا، تبدأ بقية مراحل التكيف، لأن الاعتراف بالواقع هو الشرط الأول لأي محاولة لإعادة بناء الموقع داخله.

.2فهم قواعد النظام الجديد

لم يكن التكيف مع الواقع الإسلامي ممكنًا دون الدخول إلى عمق هذا النظام وفهمه من الداخل، لا بوصفه سلطة قائمة فقط، بل بوصفه **منظومة لها قواعد مختلفة في الحكم والشرعية والإدارة** .وهذا الفهم لم يكن نظريًا، بل تشكّل عبر الاحتكاك المباشر بالتجربة التاريخية اليومية.

فمنذ البدايات، واجه الفرس نظامًا لا يشبه ما اعتادوه. فمثلًا، عند دخولهم تحت الحكم الإسلامي، لاحظوا أن السلطة لم تعد محصورة في نموذج "الملك المطلق" كما كان في العهد الساساني، بل ظهرت أشكال جديدة في ممارسة الحكم. في زمن الخلفاء الراشدين، كانت هناك درجة من **البساطة في الإدارة،** وارتباط مباشر بين الحاكم والمجتمع، وهو ما لم يكن مألوفًا في النظام الإمبراطوري المعقد الذي عرفته فارس.

لكن التحول الأوضح ظهر لاحقًا مع نشوء مراكز حكم مستقرة مثل الكوفة ثم دمشق، حيث بدأ يتشكل جهاز إداري أكثر تنظيمًا. وهنا برزت أولى نقاط الاحتكاك العملي، حيث بدأت النخب الفارسية تدخل إلى هذا الجهاز وتتعرف على آلياته من الداخل.

من الأمثلة الواضحة على ذلك **دخول الفرس في الدواوين**، خصوصًا في العراق وفارس. فالدواوين، التي كانت مسؤولة عن تنظيم الجند والرواتب والضرائب، احتاجت إلى خبرات تنظيمية متقدمة، وهو ما وفرته النخب الفارسية التي كانت تمتلك تجربة طويلة في الإدارة الساسانية. ومع هذا الدخول، لم يكن الفرس مجرد منفذين، بل كانوا يدرسون كيف تُدار الدولة الجديدة، وكيف تُتخذ القرارات، وكيف تُبنى العلاقة بين المركز والأطراف.

كما يظهر هذا الفهم أيضًا في **التعامل مع نظام الضرائب** .ففي العهد الساساني، كانت الجباية تُدار ضمن منظومة مركزية صارمة، أما في النظام الإسلامي، فقد أعيد تنظيم الضرائب ضمن إطار مختلف (كالخراج والجزية). هنا بدأت النخب الفارسية تستوعب هذا التحول، ليس فقط كإجراء إداري، بل كجزء من تصور جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

ومن الأمثلة اللافتة كذلك بروز شخصيات فارسية لعبت دورًا في فهم النظام الجديد والتفاعل معه، مثل سلمان الفارسي، الذي مثّل نموذجًا مبكرًا لفهم الإسلام ليس فقط كدين، بل كمنظومة حياة وتنظيم. ورغم أن دوره كان في المرحلة الأولى، إلا أنه يعكس كيف يمكن للعقل الفارسي أن يستوعب الإطار الجديد ويتفاعل معه من الداخل.

وفي مرحلة لاحقة، خلال العصر الأموي، ازداد هذا الفهم عمقًا مع توسع الدولة وتعقّد إدارتها. فالنخب الفارسية التي عملت في الدواوين بدأت تدرك طبيعة السلطة المركزية في دمشق، وكيف تُدار الأقاليم البعيدة، وكيف يمكن التحرك داخل هذا النظام دون الاصطدام به.

كل هذه الأمثلة تُظهر أن فهم قواعد النظام لم يكن مجرد عملية ذهنية، بل كان **تجربة تاريخية عملية** تشكلت عبر العمل اليومي داخل مؤسسات الدولة. ومن خلال هذه التجربة، لم يعد الفرس خارج النظام، بل أصبحوا جزءًا منه، يفهمونه من الداخل، ويتحركون ضمن قواعده.

وهنا يظهر التحول الحقيقي:
فهم النظام لم يكن نهاية التكيف، بل بدايته.
لأن من يفهم كيف يعمل النظام، يستطيع أن يجد لنفسه موقعًا فيه، وربما يؤثر فيه أيضًا.

وبذلك تحوّل الفهم من مجرد استيعاب للواقع، إلى **أداة لإعادة بناء الدور داخل هذا الواقع**، وهي الخطوة التي ستقود لاحقًا إلى تعمّق الحضور الفارسي داخل بنية الدولة الإسلامية نفسها.
وأداة للتأثير،
وأداة لإعادة بناء الدور داخل النظام الجديد.

وهكذا لم يكن استيعاب قواعد النظام الإسلامي مجرد خطوة ضمن التكيف، بل كان **الأساس الذي بُنيت عليه بقية المراحل** .فمن خلاله انتقلت العناصر الفارسية من حالة التعايش السلبي إلى حالة المشاركة الواعية، القادرة على العمل داخل النظام، لا على هامشه.

ومن هذه النقطة تحديدًا، يبدأ التحول الحقيقي:
حين لا يُفهم النظام بوصفه واقعًا مفروضًا فقط،
بل بوصفه **مجالًا يمكن التحرك داخله وإعادة تشكيل الموقع ضمنه**.

3.التكيف الإداري والوظيفي

يُعد المجال الإداري من أوضح الميادين التي ظهر فيها التكيف الفارسي بشكل عملي ومباشر. فمع اتساع الدولة الإسلامية ودخول أقاليم واسعة ذات نظم معقدة، لم يعد ممكنًا إدارة هذا الامتداد بالأساليب البسيطة فقط، بل برزت حاجة ملحّة إلى **خبرة تنظيمية متراكمة**—وهنا ظهرت قيمة النخب الفارسية.

هذه النخب لم تكن جديدة على العمل الإداري، بل جاءت من خلفية إمبراطورية عرفت التنظيم المركزي، وتراكمت لديها خبرات في الجباية، وتسجيل الدواوين، وضبط الموارد. لذلك، حين بدأت الدولة الجديدة في بناء جهازها الإداري، لم يكن إدخال هذه الخبرات خيارًا ثانويًا، بل كان ضرورة عملية.

ومن أبرز الشواهد التاريخية على ذلك **استمرار الدواوين الفارسية في العراق وفارس** في المراحل الأولى، حيث ظلت تُدار بأساليب قريبة من النظام السابق، بل وباللغة الفارسية أحيانًا، قبل أن تبدأ عملية التعريب لاحقًا في عهد عبد الملك بن مروان .هذا يدل على أن الدولة لم تُنشئ جهازًا إداريًا من الصفر، بل **استوعبت البنية القائمة واشتغلت بها،** وهو ما فتح المجال واسعًا أمام النخب الفارسية.

كما يظهر هذا التكيف في بروز شخصيات فارسية داخل الجهاز الإداري الأموي ثم العباسي، مثل زياد بن أبيه الذي اعتمد على خبرات عراقية وفارسية في تنظيم الإدارة، ولاحقًا شخصيات مثل خالد بن برمك التي تمثل صعودًا واضحًا للعناصر الفارسية داخل الدولة. فآل برمك، مثلًا، لم يكونوا مجرد موظفين، بل تحولوا إلى **مراكز تأثير داخل النظام،** يديرون شؤون الدولة ويشاركون في صناعة القرار.

هذا التحول يعكس بوضوح أن الدخول في الإدارة لم يكن مجرد وظيفة تقنية، بل كان **إعادة تعريف للدور الفارسي** .ففي السابق، كانت هذه النخب تدير دولة خاصة بها، ضمن إطار سياسي مستقل. أما الآن، فقد أصبحت تدير جزءًا من نظام أوسع، يخضع لمركز جديد، ويعمل وفق قواعد مختلفة.

لكن اللافت أن هذا التحول لم يُفقدها قيمتها، بل على العكس، أعطاها مجالًا جديدًا للحضور. فكلما توسعت الدولة، زادت حاجتها إلى الإدارة، وكلما زادت الحاجة إلى الإدارة، زادت أهمية من يمتلك الخبرة فيها. وهكذا تحوّل التكيف الإداري إلى **قناة رئيسية لدخول الفرس في عمق الدولة.**

ومن هنا بدأ التكيف يأخذ طابعًا عمليًا واضحًا:
لم يعد مجرد قبول بالنظام الجديد،
بل أصبح **مشاركة فعلية في تشغيله.**

هذا يعني أن الفرس لم يكونوا فقط جزءًا من المجتمع داخل الدولة الإسلامية، بل أصبحوا جزءًا من جهازها نفسه. ومن خلال هذا الموقع، لم يكتفوا بالتأقلم،

بل ساهموا في تشكيل آليات الإدارة، ونقل بعض تقاليد التنظيم السابقة إلى داخل النظام الجديد بشكل غير مباشر.

وهكذا يمكن القول إن التكيف الإداري لم يكن مجرد مرحلة انتقالية، بل كان **نقطة دخول استراتيجية**:
من خلالها انتقلت العناصر الفارسية من موقع التابع إلى موقع الفاعل،
ومن خلالها بدأت عملية أعمق من التأثير ستظهر نتائجها بوضوح في المراحل اللاحقة.

.4التكيف الثقافي دون الذوبان الكامل

مع دخول الفرس في بنية النظام الإسلامي، لم يكن التحدي مقتصرًا على التكيف السياسي أو الإداري، بل امتد إلى مستوى أعمق :**كيف يمكن الاندماج دون فقدان الذات الثقافية؟** وهنا تظهر إحدى أهم سمات هذه المرحلة، وهي أن التكيف لم يؤدِّ إلى ذوبان كامل، بل إلى صيغة مركبة تجمع بين الانخراط والاستمرار.

فعلى المستوى الظاهر، اندمج الفرس في الإطار السياسي الجديد، وشاركوا في مؤسساته، وتفاعلوا مع لغته الرسمية (العربية) في مجالات الإدارة والدين. لكن في المقابل، لم تختفِ عناصر الهوية الفارسية، بل بقيت حاضرة بقوة في العمق الاجتماعي والثقافي.

أبرز مثال على ذلك هو **استمرار اللغة الفارسية** .فرغم أن العربية أصبحت لغة الدولة والقرآن والعلم، لم تنقرض الفارسية، بل استمرت كلغة حياة يومية، تُستخدم في البيوت والأسواق والمجتمع المحلي. هذا الاستمرار لم يكن مجرد بقاء لغوي، بل كان حاملًا لذاكرة ثقافية كاملة، تنقل العادات والتقاليد وأنماط التفكير عبر الأجيال.

ومع مرور الزمن، لم تكتفِ الفارسية بالبقاء، بل عادت لتظهر في المجال الأدبي والثقافي بشكل قوي، خاصة في مراحل لاحقة مع أعمال مثل الشاهنامة

التي أعادت إحياء التاريخ الفارسي في قالب أدبي، مما يعكس أن الهوية لم تندثر، بل أعادت التعبير عن نفسها بوسائل جديدة.

كذلك استمرت **العادات الاجتماعية** وأنماط الحياة اليومية. فالتنظيم الأسري، والتقاليد المحلية، وطرق الاحتفال والمناسبات، كلها بقيت تحمل طابعًا فارسيًا واضحًا، حتى داخل الإطار الإسلامي العام. لم يكن هناك إلغاء كامل لما سبق، بل إعادة تأويل له داخل السياق الجديد.

أما على مستوى التفكير، فقد بقيت بعض **الأنماط الذهنية الفارسية** حاضرة، خصوصًا في مجالات التنظيم والإدارة والنظر إلى الدولة والمجتمع. هذه الأنماط لم تظهر دائمًا بشكل مباشر، لكنها أثّرت في طريقة التفاعل مع النظام الجديد، وفي كيفية فهم السلطة والعمل داخلها.

هذا الواقع أنتج حالة فريدة من التوازن:
من جهة، هناك **اندماج فعلي في الإطار السياسي الإسلامي،**
ومن جهة أخرى، هناك **استمرار عميق للهوية الثقافية الفارسية.**

هذا التوازن لم يكن سهلًا، بل كان نتيجة عملية طويلة من التكيف الذكي. فلم يسعَ الفرس إلى المواجهة الثقافية المباشرة، ولم ينخرطوا في ذوبان كامل، بل اختاروا مسارًا ثالثًا :**الحفاظ على الذات داخل إطار أوسع.**

وهنا تكمن أهمية هذه المرحلة، لأن هذا التوازن هو ما سمح باستمرار الهوية الفارسية عبر القرون، دون أن تبقى معزولة، ودون أن تفقد نفسها بالكامل. لقد أصبحت جزءًا من منظومة أكبر، لكنها احتفظت بخيوطها الداخلية التي أعادت من خلالها بناء حضورها لاحقًا.

وبذلك يمكن القول إن التكيف الثقافي لم يكن مجرد استجابة للواقع، بل كان **استراتيجية عميقة للبقاء:**
الاندماج حيث يلزم،

والاحتفاظ بالهوية حيث يمكن،
وإعادة إنتاج الذات داخل عالم جديد دون الانقطاع عن الماضي.

5.التكيف كاستراتيجية بقاء

مع مرور الزمن واستقرار النظام الإسلامي، لم يعد التكيف مجرد استجابة اضطرارية لواقع مفروض، بل تحوّل إلى **خيار واعٍ واستراتيجية مدروسة** تهدف إلى البقاء داخل المشهد التاريخي، لا على هامشه. فالمجتمع الفارسي أدرك تدريجيًا أن الاستمرار لا يتحقق بالوقوف خارج النظام أو مقاومته بشكل سلبي، بل بالدخول فيه، وفهمه، والعمل عبره.

في المراحل الأولى، كان التكيف أقرب إلى رد فعل: قبول بالواقع لتفادي الانهيار. لكن مع تراكم الخبرة، بدأ هذا التكيف يتحول إلى **أداة فاعلة**، تُستخدم لإعادة بناء الدور داخل النظام الجديد. لم يعد الهدف فقط التعايش، بل **التموضع الذكي** داخل البنية السياسية والإدارية والثقافية.

هذا التحول يمكن ملاحظته في صعود نخب فارسية داخل الدولة، خصوصًا في العصر العباسي، حيث لم تكتفِ هذه النخب بالمشاركة، بل أصبحت جزءًا من مركز القرار. من أبرز الأمثلة على ذلك دور آل برمك، الذين تحوّلوا من عناصر إدارية إلى قوة مؤثرة في إدارة الدولة، بل وفي توجيه سياساتها في بعض الفترات. هذا المثال يعكس بوضوح أن التكيف لم يكن خضوعًا، بل **مسارًا للوصول إلى التأثير من الداخل**.

كما يظهر هذا التحول في تطور دور الفرس في الدواوين، حيث لم يعودوا مجرد منفذين للسياسات، بل مشاركين في صياغتها. فمع اتساع الدولة وتعقّد إدارتها، أصبحت الخبرة الفارسية عنصرًا لا غنى عنه، مما منح أصحابها قدرة على التحرك داخل النظام بمرونة وفعالية.

وهنا يتغير موقع الفرس جذريًا:
لم يعودوا مجرد متأثرين بالتحول،
بل أصبحوا **فاعلين داخله**.

هذا الفعل لم يكن دائمًا مباشرًا أو معلنًا، بل كان في كثير من الأحيان تدريجيًا وغير صدامي. فقد اعتمد على استثمار الفرص، وبناء النفوذ عبر العمل الإداري، والتأثير الثقافي، والتغلغل داخل مؤسسات الدولة.

ومن خلال هذا المسار، تحوّل التكيف إلى **آلية للبقاء المستمر**، لا بمعنى النجاة فقط، بل بمعنى الحفاظ على الحضور والقدرة على التأثير عبر الزمن. فبدل أن ينتهي الدور الفارسي بسقوط الدولة الساسانية، أُعيد إنتاجه داخل النظام الإسلامي، ولكن بصيغة مختلفة.

وهكذا يمكن القول إن التكيف لم يكن نهاية مرحلة، بل بداية مرحلة جديدة:
مرحلة ينتقل فيها الفرس من موقع رد الفعل إلى موقع الفعل،
ومن موقع التلقي إلى موقع المشاركة،
ومن الهامش إلى الداخل.

ومن هذه النقطة، يبدأ مسار أعمق، حيث لا يقتصر التكيف على البقاء، بل يتحول إلى **وسيلة لإعادة تشكيل الدور داخل التاريخ نفسه**، وهو ما سيظهر بشكل أوضح في الفصول التالية.

.6بداية إعادة التموضع داخل النظام

مع اكتمال مسارات التكيف السابقة—من الفهم إلى المشاركة إلى التغلغل الإداري—بدأ يتشكل نمط جديد من الحضور الفارسي داخل الدولة الإسلامية. لم يعد هذا الحضور يُفهم بوصفه بقايا لنظام ساساني منهار، ولا ككيان مستقل يسعى لاستعادة مركزه القديم، بل كـ **حضور مُعاد تعريفه داخل البنية الجديدة نفسها**.

هذا التحول يعني أن الفرس لم يعودوا خارج النظام يراقبونه أو يعارضونه، بل أصبحوا جزءًا من آلياته اليومية: في الدواوين، في الإدارة، في تنظيم الموارد، وفي إنتاج الثقافة والمعرفة. وهنا لم يعد السؤال عن "العودة إلى الماضي" ذا معنى عملي، لأن شروط ذلك الماضي لم تعد قائمة. بدلًا من ذلك، برز سؤال جديد :**أين يمكن بناء موقع مؤثر داخل هذا الحاضر؟**

إعادة التموضع هنا ليست مجرد انتقال مكاني داخل مؤسسات الدولة، بل **إعادة صياغة للدور** .فبدل دور "المركز الحاكم" الذي انتهى، يظهر دور "العنصر الفاعل داخل شبكة أوسع". هذا الدور يتطلب مهارات مختلفة: القدرة على العمل ضمن قواعد جديدة، وبناء النفوذ عبر الكفاءة والخبرة، واستثمار الفرص التي يتيحها توسع الدولة وتعقّد إدارتها.

تتجلى هذه العملية بوضوح في صعود نخب فارسية إلى مواقع متقدمة داخل الجهاز الإداري، ثم تحولها تدريجيًا إلى دوائر تأثير. مثال ذلك بروز أسر فارسية في العصر العباسي مثل آل برمك، الذين لم يكتفوا بإدارة الشؤون اليومية، بل أصبحوا جزءًا من صناعة القرار. هذا الصعود لا يُفهم كعودة إلى نموذج إمبراطوري قديم، بل كدليل على نجاح **إعادة التموضع داخل نظام مختلف**.

كما يظهر هذا التحول في انتقال الثقل الإداري والثقافي إلى مراكز جديدة مثل بغداد، حيث التقت خبرات متعددة داخل إطار واحد، ووجدت النخب الفارسية مساحة للعمل والتأثير. في هذا السياق، لم يعد الحضور الفارسي محكومًا بجغرافيا دولة سابقة، بل أصبح مرتبطًا بموقعه داخل شبكة الحكم الجديدة.

الأهم أن هذه العملية لم تكن صدامية ولا معلنة دائمًا، بل اتخذت شكل **بناء تدريجي للنفوذ** :عبر الكفاءة الإدارية، وإتقان أدوات الدولة، والمساهمة في تنظيمها. وهكذا تحولت المشاركة إلى تأثير، والتأثير إلى موقع.

ومن هنا تبدأ مرحلة مختلفة تمامًا في مسار الكتاب:
مرحلة لا تُقاس فيها قوة الفاعل بامتلاكه دولة مستقلة، بل بقدرته على **التحرك داخل الدولة**، وإعادة تشكيل موقعه ضمنها.

وهكذا، لم يعد الهدف استعادة الماضي، بل **بناء موقع جديد داخل الحاضر**— موقع يتشكل من الداخل، ويُعاد تعريفه باستمرار، ويصبح أساسًا لتحولات أعمق في المراحل اللاحقة.

خلاصة الفصل

لم يكن التكيف الفارسي مع الواقع الإسلامي حدثًا عابرًا أو استجابة آنية لصدمة السقوط، بل كان **مسارًا تاريخيًا متدرجًا** أعاد تشكيل العلاقة بين المجتمع والنظام الجديد خطوة بعد أخرى. فقد انتقل الفرس من حالة الارتباك وفقدان المركز، إلى محاولة الفهم، ثم إلى التعايش الواقعي، وصولًا إلى المشاركة الفعلية داخل بنية الدولة.

هذا المسار لم يكن خطيًا بسيطًا، بل كان مليئًا بالتحولات الداخلية:
تحول في الوعي من التمسك بالماضي إلى التعامل مع الحاضر،
وتحول في الدور من التلقي إلى الفعل،
وتحول في الموقع من الهامش إلى الداخل.

ورغم هذا الاندماج المتزايد، لم يؤدِّ التكيف إلى ذوبان كامل في النظام الجديد. بل على العكس، نتجت عنه **صيغة مركبة** حافظت فيها الهوية الفارسية على عناصرها العميقة، خصوصًا في الثقافة واللغة وأنماط التفكير، في الوقت الذي أصبحت فيه جزءًا من الإطار السياسي الإسلامي.

هذا التوازن بين الاندماج والاستمرار كان مفتاح المرحلة، لأنه سمح للفرس بأن يكونوا داخل النظام دون أن يفقدوا أنفسهم بالكامل، وأن يشاركوا في بنائه دون أن ينقطعوا عن إرثهم التاريخي.

ومن خلال هذا المسار، لم يعد الفرس خارج حركة التاريخ كما قد يوحي سقوط دولتهم، بل عادوا إلى قلبه، لكن بصيغة مختلفة:
ليس كقوة مستقلة تفرض نظامها،
بل كعنصر فاعل يعمل داخل نظام أوسع، يفهمه، ويتحرك ضمنه، ويبدأ تدريجيًا في التأثير فيه.

وهكذا لا يمثل هذا الفصل نهاية مرحلة التكيف، بل **بداية مرحلة أعمق**، حيث يتحول الحضور الفارسي من مجرد مشاركة داخل النظام إلى دور أكثر تأثيرًا

في إعادة تشكيله، وهو ما سيمهّد لما سيأتي لاحقًا من تحولات أكثر وضوحًا في بنية الدولة والمجتمع.

الفصل 16: الفرس في الإدارة والدواوين

من إرث الدولة إلى صناعة الجهاز الإداري الجديد

يمثل هذا الفصل إحدى أكثر اللحظات حساسية في التحول التاريخي الذي أعقب الفتح الإسلامي، لأنه لا يتناول مواجهة عسكرية أو تغييرًا سياسيًا مباشرًا، بل يتتبع انتقالًا أعمق وأكثر تأثيرًا :**دخول الفرس إلى قلب الجهاز الإداري للدولة الجديدة** .وهنا لا يظهر الحضور الفارسي من خلال السلطة أو الحكم، بل من خلال البنية التي تقوم عليها أي دولة: الإدارة.

فالدواوين لم تكن مجرد سجلات شكلية، بل كانت تمثل **العقل التشغيلي للدولة؛** فهي التي تُنظم الجباية، وتضبط الموارد، وتُسجل أسماء الجنود، وتحدد العطاءات، وتتابع حركة المال والإنتاج. أي خلل فيها يعني خللًا في الدولة نفسها، وأي استقرار فيها يعني استقرار السلطة.

في هذه المرحلة، لم يكن الفرس طرفًا خارجيًا يراقب هذا النظام، بل كانوا يحملون إرثًا إداريًا عميقًا تشكل عبر قرون داخل الدولة الساسانية، حيث كانت البيروقراطية واحدة من أكثر البنى تطورًا في الشرق القديم. ومع انهيار الدولة، لم تختفِ هذه الخبرة، بل بقيت داخل المجتمع، تنتظر إطارًا جديدًا لتعيد العمل من خلاله.

وهنا تبرز أهمية المرحلة الجديدة: فالدولة الإسلامية الناشئة، مع توسعها السريع، لم تمتلك في بدايتها جهازًا إداريًا معقدًا بالقدر الكافي لإدارة مساحات واسعة وشعوب متعددة. لذلك لم يكن أمامها خيار سوى **الاستفادة من البنى الإدارية القائمة** في المناطق المفتوحة، وعلى رأسها البنية الفارسية.

ومن هنا بدأ التفاعل الحقيقي: لم يعد الأمر يتعلق فقط بفتح الأرض، بل بإدارة الأرض. ولم يعد الصراع بين جيشين فقط، بل بين **نظامين إداريين** :أحدهما ناشئ يحتاج إلى أدوات، والآخر يمتلك أدوات جاهزة للعمل.

في هذا السياق، بدأت الخبرة الفارسية تتسلل تدريجيًا إلى داخل الجهاز الإداري الجديد، ليس عبر فرض سياسي مباشر، بل عبر الحاجة العملية إلى التنظيم والكفاءة. فكلما توسعت الدولة، ازدادت حاجتها إلى الكتّاب، والمحاسبين، والمنظمين، وأصحاب الخبرة في إدارة الموارد، وهي مجالات كانت النخب الفارسية تتقنها تاريخيًا.

وهكذا يمكن فهم هذا الفصل بوصفه لحظة انتقال دقيقة:
لم يعد الحضور الفارسي يُقاس بالقوة العسكرية أو بالسلطة السياسية،
بل أصبح يُقاس بمدى **القدرة على تشغيل الدولة من الداخل**.

ومن هذه النقطة يبدأ شكل جديد من التاريخ: تاريخ لا تُصنع فيه التحولات فقط في ساحة المعركة، بل داخل الدواوين والمكاتب والسجلات، حيث تتشكل فعليًا قدرة الدولة على الاستمرار والبقاء.

1.الدولة الجديدة وحاجة الإدارة

مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية في زمن قياسي، خرجت من إطارها الجغرافي الأول في الجزيرة العربية لتدخل فضاءً سياسيًا وإداريًا بالغ التعقيد. لم تعد المواجهة تدور حول السيطرة العسكرية فقط، بل أصبحت تدور حول سؤال أعمق :**كيف تُدار إمبراطورية ناشئة تمتد على مساحات شاسعة ومتنوعة؟**

فالأراضي التي دخلت تحت الحكم الجديد لم تكن فراغًا إداريًا، بل كانت مناطق تحمل أنظمة راسخة سبق أن طوّرتها إمبراطوريات كبرى مثل الساسانيين والبيزنطيين. هذه الأنظمة كانت تشمل سجلات ضرائب دقيقة، وتنظيمًا للزراعة والري، وهيكلًا إداريًا معقدًا يربط المركز بالأطراف عبر شبكة موظفين وكتّاب وولاة.

في العراق وفارس تحديدًا، واجهت الدولة الجديدة إرثًا إداريًا كثيفًا، ليس فقط في شكل مؤسسات قائمة، بل في شكل **ذاكرة تنظيمية متراكمة** تدير الأرض والناس والموارد بطريقة دقيقة ومعقدة. هذا الإرث لم يكن من السهل تجاوزه أو إلغاؤه، لأن تعطيله يعني انهيار دورة الإنتاج والجباية، وبالتالي تهديد استقرار الحكم نفسه.

وهنا ظهرت أولى علامات التحول الحقيقي: فالدولة الناشئة، رغم قوتها العسكرية وسرعة توسعها، لم تكن تمتلك بعد جهازًا إداريًا قادرًا على إدارة هذا الامتداد الكبير. فالحكم لا يقوم على السيطرة وحدها، بل على القدرة على **تنظيم المال، وضبط الضرائب، وتوزيع الموارد، وإدارة الجند**.

هذا الواقع فرض حاجة ملحّة إلى بناء جهاز إداري فعال، ليس نظريًا، بل عمليًا وسريعًا. ومع غياب خبرة محلية كافية في بعض المناطق المفتوحة، برزت أهمية الاعتماد على البنى الإدارية القائمة بدل هدمها وإعادة بنائها من الصفر.

وهنا تحديدًا برزت المناطق الفارسية بوصفها عنصرًا حاسمًا في المعادلة. فالإرث الإداري الساساني لم يكن مجرد نظام محلي، بل كان واحدًا من أكثر الأنظمة تطورًا في العالم القديم من حيث التنظيم والكتابة والجباية والتسلسل الإداري.

ومع هذا التداخل بين الحاجة الملحة للدولة الجديدة، والإرث الإداري المتقدم في المناطق الفارسية، بدأ يتشكل مسار مختلف تمامًا عن لحظة الفتح نفسها: لم يعد السؤال هو السيطرة على الأرض، بل **كيفية تشغيلها وإدارتها واستمرارها**.

ومن هنا بدأت ملامح مرحلة جديدة، لا تقوم على السيف وحده، بل على الديوان، والسجل، والكاتب، والنظام الإداري الذي سيصبح لاحقًا أحد أهم أعمدة الدولة الإسلامية الناشئة.

2.إرث الدواوين الساسانية

في قلب التجربة الساسانية، كانت الدولة تقوم على واحدة من أكثر البنى الإدارية تنظيمًا في العالم القديم، حيث لم يكن الحكم قائمًا على القرار السياسي وحده، بل على شبكة دقيقة من **الدواوين** التي تدير تفاصيل الدولة اليومية. هذه الدواوين كانت تشمل سجلات الضرائب، وتنظيم الجند، وتوزيع الأراضي الزراعية، وضبط الموارد المالية، إضافة إلى نظام معقد من المراسلات الإدارية بين المركز والأقاليم.

هذا النظام لم يكن عشوائيًا أو بسيطًا، بل كان نتاج قرون من التطوير الإداري، جعل من الدولة الساسانية نموذجًا متقدمًا في البيروقراطية مقارنة بكثير من محيطها. فالسلطة لم تكن فقط في يد الملك، بل كانت تعتمد على جهاز إداري واسع يترجم القرارات إلى واقع عملي من خلال السجلات والكتّاب والموظفين.

ومع سقوط الدولة الساسانية، لم تختفِ هذه المنظومة فجأة. فالدواوين ليست مباني يمكن هدمها، بل هي **خبرات بشرية وأساليب تنظيمية وذاكرة إدارية** بقيت حية داخل المجتمع. النخب التي كانت تعمل في هذا الجهاز لم تختفِ، بل استمرت في ممارسة دورها، ولو داخل إطار سياسي جديد.

وهنا تظهر نقطة التحول الحاسمة: عندما دخل المسلمون إلى العراق وفارس، لم يواجهوا فراغًا إداريًا، بل واجهوا **نظامًا قائمًا يعمل بالفعل** .هذا النظام كان يدير الأرض والضرائب والزراعة بشكل منظم، ويعتمد على لغة إدارية دقيقة، وعلى خبرة طويلة في ضبط الدولة.

في المقابل، كانت التجربة الإدارية في الجزيرة العربية في بدايات الدولة الإسلامية أكثر بساطة مقارنة بهذا الإرث المعقد، ما جعل التعامل مع هذا الواقع ضرورة عملية لا يمكن تجاوزها. فلم يكن ممكنًا إدارة أراضٍ واسعة مثل العراق وفارس دون الاستفادة من البنية الموجودة أصلًا.

وهكذا، لم يبدأ النظام الجديد من الصفر، بل دخل في تفاعل مباشر مع **إرث إداري جاهز للعمل** .هذا الإرث لم يكن مجرد خلفية تاريخية، بل كان عنصرًا

فعّالًا استمر في تشغيل الدولة الجديدة من داخلها، ولو بصيغة مختلفة وبقيادة سياسية جديدة.

ومن هنا يمكن فهم المرحلة ليس كقطع مع الماضي، بل كـ **استمرار للبنية الإدارية نفسها داخل إطار سياسي مختلف**، حيث انتقلت أدوات الإدارة من دولة إلى دولة، بينما بقيت الخبرة والآليات تعمل وتعيد إنتاج نفسها داخل الواقع الجديد.

3.الدواوين في الدولة الإسلامية المبكرة

في المرحلة المبكرة من الدولة الإسلامية، ومع توسع الرقعة الجغرافية واتساع مسؤوليات الحكم، بدأت الحاجة تتشكل إلى تنظيم إداري أكثر وضوحًا من النموذج البسيط الذي كان سائداً في البداية. هنا ظهرت فكرة **الدواوين** بوصفها أداة لتنظيم شؤون الدولة وضبط مواردها، خاصة مع تزايد أعداد الجند واتساع نطاق الغنائم والضرائب.

في هذا السياق، يُنسب إلى عمر بن الخطاب وضع أسس تنظيمية للدواوين بشكل مؤسسي، أبرزها ديوان الجند وديوان العطاء. كان الهدف من هذه الخطوة هو تسجيل أسماء المقاتلين، وتنظيم رواتبهم، وضبط توزيع الموارد المالية بطريقة تمنع الاضطراب وتضمن العدالة في التوزيع.

لكن عند الانتقال إلى المناطق المفتوحة حديثًا، خصوصًا العراق وفارس، واجهت الدولة واقعًا مختلفًا تمامًا. فهذه المناطق لم تكن بلا تنظيم، بل كانت تحمل إرثًا إداريًا متجذرًا ومعقدًا من العهد الساساني، يعتمد على سجلات دقيقة وأساليب محاسبية متقدمة في إدارة الضرائب والأراضي.

في هذه البيئة تحديدًا، لم يكن ممكنًا تطبيق إدارة جديدة بشكل كامل دون الاستفادة من البنية القائمة. لذلك، استمرت كثير من الأساليب الإدارية المحلية في العمل، خصوصًا في ما يتعلق بأساليب التسجيل والجباية وتنظيم الموارد، وإن كان ذلك تحت إشراف سياسي جديد.

وهنا يظهر دور النخب الفارسية بوضوح. فهذه النخب كانت تمتلك خبرة عملية طويلة في إدارة الدواوين وفق النموذج الساساني، مما جعلها عنصرًا لا يمكن الاستغناء عنه في تشغيل الجهاز الإداري الجديد. لم يكن دخولها إلى الدولة مجرد اندماج اجتماعي، بل كان **استمرارية وظيفية داخل بنية الدولة نفسها**.

ومع مرور الوقت، لم تعد هذه الخبرة محصورة في المناطق الفارسية فقط، بل أصبحت جزءًا من آلية الدولة الإسلامية الأوسع، حيث تداخلت الأساليب القديمة مع التنظيم الجديد، وبدأت عملية إعادة تشكيل تدريجية للجهاز الإداري.

وفي مرحلة لاحقة، خصوصًا في العهد الأموي، ستتضح ملامح هذا التحول أكثر مع محاولات توحيد الإدارة وتعريب الدواوين، لكن في هذه المرحلة المبكرة تحديدًا، كانت الخبرة الفارسية لا تزال حاضرة بقوة، وتشكل أحد الأعمدة التي اعتمد عليها النظام الجديد في استقراره.

وهكذا لم تكن الدواوين مجرد مؤسسة ناشئة، بل كانت **نقطة التقاء بين إرث إداري قديم ونظام سياسي جديد**، سمحت للنخب الفارسية بالاستمرار داخل الدولة، ولكن ضمن إطار مختلف يعيد تعريف دورها تدريجيًا.

.4التعريب والتحول الإداري

في مرحلة لاحقة من تطور الدولة الإسلامية، ومع اتساعها وازدياد تعقيد جهازها الإداري، برزت حاجة سياسية وإدارية ملحّة لإعادة ضبط البنية الداخلية للدولة وتوحيدها. وكان أحد أبرز التحولات في هذا السياق هو ما عُرف بـ **تعريب الدواوين**، أي تحويل لغة الإدارة من الفارسية واليونانية إلى العربية.

وقد ارتبط هذا التحول بشكل واضح بعهد عبد الملك بن مروان، الذي مثّل حكمه نقطة انتقال من مرحلة التعدد الإداري واللغوي إلى مرحلة السعي نحو توحيد الدولة إداريًا ولغويًا. لم يكن هذا القرار لغويًا فقط، بل كان في جوهره خطوة سياسية تهدف إلى **تعزيز مركزية الدولة وربط الأطراف بالمركز في دمشق بشكل أكثر إحكامًا**.

ففي تلك المرحلة، كانت الدولة تواجه واقعًا إداريًا متعدد اللغات: العربية في المركز السياسي والديني، والفارسية في بعض دواوين العراق وفارس، واليونانية في بعض مناطق الشام. هذا التعدد، رغم أنه كان عمليًا في البداية، بدأ يُنظر إليه كعامل قد يضعف وحدة الجهاز الإداري ويخلق تباينات داخل الدولة.

من هنا جاء قرار التعريب كجزء من مشروع أوسع لإعادة تنظيم الدولة، بحيث تصبح العربية هي اللغة الإدارية الرسمية في جميع الدواوين، بما يضمن وحدة المصطلحات، وتوحيد السجلات، وتسهيل التواصل بين المركز والأقاليم.

لكن رغم هذا التحول الكبير، لم يكن من الممكن الاستغناء عن الخبرة الفارسية بشكل مباشر أو سريع. فعملية الإدارة ليست مجرد لغة، بل هي **منظومة معرفة تنظيمية متراكمة** تشمل طرق التسجيل، وأساليب الحساب، وتنظيم الموارد، وإدارة الضرائب.

لذلك، حتى بعد تعريب الدواوين، بقيت الخبرة الفارسية حاضرة بشكل غير مباشر، سواء من خلال الكوادر التي استمرت في العمل داخل الجهاز الإداري، أو من خلال الأساليب التنظيمية التي تم استيعابها وتطويرها داخل البنية الجديدة.

وهكذا لم يكن التعريب قطيعة كاملة مع الإرث السابق، بل كان **إعادة تشكيل لهذا الإرث داخل إطار لغوي وسياسي جديد** .فقد تغيرت اللغة المستخدمة في الإدارة، لكن كثيرًا من آليات العمل استمرت، وإن بصيغة معدلة تتناسب مع هوية الدولة الجديدة.

ومن المهم فهم أن هذا التحول لم يُنهِ الدور الفارسي داخل الإدارة، بل أعاد تعريفه. فبدل أن يكون الحضور قائمًا على السيطرة المباشرة داخل أنظمة مستقلة، أصبح حضورًا يعمل داخل جهاز موحد، لكنه يعتمد في جزء كبير من كفاءته على خبرات سابقة تم استيعابها وإعادة توظيفها.

وبهذا يمكن القول إن التعريب لم يكن نهاية مرحلة بقدر ما كان **نقطة إعادة توازن داخل الجهاز الإداري للدولة**، حيث تداخلت السياسة بالخبرة، واللغة بالإدارة، والإصلاح بالتراكم التاريخي، في صياغة نموذج جديد للدولة الناشئة.

.5صعود النخب الفارسية داخل الجهاز الإداري

مع تراكم الزمن واستقرار البنية الإدارية للدولة الإسلامية، لم يبقَ دور الفرس محصورًا في الأعمال التنفيذية أو الوظائف الثانوية داخل الدواوين، بل بدأ يتطور تدريجيًا نحو **مستويات أعلى من التأثير داخل الجهاز الإداري نفسه** . هذا التحول لم يكن فجائيًا، بل جاء نتيجة طبيعية لاجتماع عاملين: الحاجة المتزايدة للكفاءة الإدارية، واستمرار وجود خبرة فارسية عميقة في تنظيم الدولة.

فمع اتساع الدولة وتعدد أقاليمها، أصبحت الإدارة أكثر تعقيدًا، ولم يعد يكفي مجرد تسجيل البيانات أو تنفيذ الأوامر، بل ظهرت حاجة إلى فئة قادرة على **تحليل الموارد، وتنظيم الجباية، وإدارة الحسابات، والتعامل مع التفاصيل المالية الدقيقة** .وهنا بدأ الفرس يتقدمون داخل الجهاز الإداري بوصفهم أصحاب خبرة متخصصة في هذه المجالات.

تدريجيًا، لم يعودوا مجرد كتّاب في الدواوين، بل أصبحوا **مديرين لمفاصل مهمة داخل الإدارة**، يشرفون على الموارد، وينظمون السجلات، ويشاركون في صياغة بعض القرارات المالية والتنظيمية. ومع توسع الدولة، توسعت معهم فرص الصعود داخل هذا الجهاز، لأن الدولة نفسها كانت بحاجة مستمرة إلى من يمتلك هذه الخبرة.

وفي العصر العباسي، وصل هذا المسار إلى مرحلة أكثر وضوحًا وتأثيرًا، حيث ظهرت أسر فارسية لعبت دورًا محوريًا في الإدارة والسياسة. من أبرز هذه النماذج آل برمك، الذين لم يقتصر دورهم على العمل الإداري، بل تحولوا إلى أحد أهم مراكز الثقل داخل الدولة، حيث امتد تأثيرهم إلى مستويات عليا من صناعة القرار.

هذا الصعود لم يكن مجرد نجاح فردي أو حالة استثنائية، بل كان تعبيرًا عن **تحول بنيوي داخل الدولة نفسها** .فمع تعقد الجهاز الإداري، أصبحت الكفاءة التنظيمية عنصرًا حاسمًا يفوق في بعض الأحيان الانتماء السياسي أو الخلفية الأصلية. وبالتالي، أصبحت الخبرة الفارسية عنصرًا داخليًا في تشغيل الدولة، وليس مجرد إضافة خارجية.

ومن هنا يمكن فهم هذا التحول على أنه انتقال من مرحلة "الخبرة الموروثة" التي كانت محفوظة داخل مجتمع ما بعد الساسانيين، إلى مرحلة **القوة الإدارية المؤثرة داخل قلب الدولة الإسلامية** .فلم يعد الفرس مجرد ناقلين لإرث إداري قديم، بل أصبحوا جزءًا من صناعة القرار اليومي، ومن تشكيل البنية التي تقوم عليها الدولة.

وهكذا، لم يكن صعود النخب الفارسية مجرد تطور اجتماعي، بل كان **إعادة توزيع فعلية لمراكز القوة داخل الجهاز الإداري للدولة**، حيث أصبح النفوذ يُبنى من الداخل عبر الإدارة، لا من الخارج عبر السياسة المباشرة.

6.الإدارة كمدخل للنفوذ

في هذه المرحلة من تطور الدولة الإسلامية، يتضح أن الإدارة لم تكن مجرد جهاز تقني لتنفيذ القرارات، بل كانت **المركز الحقيقي غير المرئي للقوة داخل الدولة** .فبينما تُرى السلطة عادة في صورة الخليفة أو الوالي أو القائد العسكري، فإن القوة الفعلية كانت تُدار في طبقات أعمق، داخل الدواوين والسجلات والأنظمة المالية.

فالدواوين كانت تتحكم في العناصر الأساسية لبقاء الدولة واستمرارها :**المال، والجيش، والضرائب** .ومن يملك القدرة على تنظيم هذه العناصر، يملك في الواقع قدرة على ضبط استقرار الدولة نفسها، حتى لو لم يكن في موقع سياسي علني. فالجيوش تحتاج إلى رواتب منظمة، والضرائب تحتاج إلى سجلات دقيقة، والإنفاق العام يحتاج إلى إدارة مستمرة—وكل ذلك كان يمر عبر الجهاز الإداري.

وهنا تتغير طبيعة القوة داخل الدولة: لم تعد القوة مرتبطة فقط بالموقع السياسي الظاهر، بل أصبحت مرتبطة بـ **القدرة على إدارة التفاصيل الداخلية للدولة** . وهذا التحول فتح المجال أمام فاعلين جدد لا يملكون سلطة سياسية مباشرة، لكنهم يمتلكون تأثيرًا عميقًا عبر الإدارة.

في هذا السياق، أصبح الوجود الفارسي يتجاوز حدود الحضور الاجتماعي أو الثقافي، ليتحول تدريجيًا إلى **نفوذ مؤسسي داخل بنية الدولة نفسها** .فبدل أن يكون الفرس مجرد جماعة ضمن المجتمع الواسع للدولة الإسلامية، أصبحوا جزءًا من آلية تشغيلها الداخلية، من خلال مشاركتهم في الدواوين وتنظيم الموارد وإدارة العمل الإداري اليومي.

الأهم في هذا التحول أنه لم يكن قائمًا على السيطرة السياسية المباشرة، بل على **التغلغل داخل البنية الوظيفية للدولة** .فالإدارة، بطبيعتها، تعمل بصمت، لكنها تحدد اتجاه الدولة من الداخل. ومن خلال هذا الموقع، أصبح النفوذ الفارسي يتشكل بطريقة مختلفة: لا عبر إعلان السلطة، بل عبر التحكم في أدواتها.

وهكذا يمكن فهم هذه المرحلة باعتبارها انتقالًا نوعيًا في طبيعة القوة:
من قوة تُمارس من الأعلى عبر الحكم،
إلى قوة تُمارس من الداخل عبر الإدارة.

وبهذا المعنى، لم يعد الفرس بحاجة إلى دولة مستقلة كي يمارسوا تأثيرهم، لأنهم أصبحوا موجودين داخل جهاز الدولة نفسه. ومن هنا يتشكل نمط جديد من النفوذ، يعتمد على **الوظيفة الإدارية كمدخل للقوة التاريخية،** وهو ما سيترك أثرًا طويل المدى في بنية الدولة الإسلامية لاحقًا.

خلاصة الفصل

لم يكن دخول الفرس إلى الدولة الإسلامية عبر مسار سياسي مباشر أو عبر إعادة إنتاج دولة مستقلة، بل جرى عبر مسار أكثر هدوءًا وعمقًا :**مسار الإدارة والدواوين** .ومن هذا المدخل غير الظاهر، انتقلوا من كونهم حاملين لإرث دولة سابقة إلى فاعلين داخل جهاز الدولة الجديدة.

هذا التحول لم يكن شكليًا أو هامشيًا، لأن الدواوين لم تكن جزءًا ثانويًا من الدولة، بل كانت **مركزها التشغيلي الحقيقي**؛ فهي التي تضبط المال، وتنظم الجند، وتدير الضرائب، وتضمن استمرار الدورة الاقتصادية والإدارية للدولة. وبالتالي، فإن أي حضور داخل هذا المستوى كان يعني حضورًا داخل قلب الدولة نفسها، لا على أطرافها.

ومن خلال هذا التداخل، لم يعد الفرس خارج النظام أو في مواجهته، بل أصبحوا جزءًا من بنيته الداخلية، يشاركون في تشغيله اليومي ويعيدون إنتاج آلياته من الداخل، مستفيدين من خبراتهم الإدارية المتراكمة ومن حاجة الدولة المستمرة إلى الكفاءة والتنظيم.

وهكذا لم يكن هذا الدخول مجرد انتقال وظيفي، بل كان **تحولًا بنيويًا في موقع الفرس داخل التاريخ السياسي الجديد**؛ إذ انتقلوا من إرث دولة انتهت إلى شراكة فعلية في صناعة دولة بدأت تتشكل، ليس من خلال السياسة المباشرة، بل من خلال أعقد وأهم أدواتها: الإدارة.

ومن هنا، لم يكن ما حدث نهاية مرحلة، بل بداية مسار أطول وأكثر عمقًا، ستتوسع فيه دوائر التأثير تدريجيًا داخل الدولة الإسلامية، وتتشكل من خلاله أنماط جديدة من الحضور والتفاعل داخل بنية السلطة نفسها.

الفصل 17: اللغة العربية مقابل بقاء الفارسية

الصراع الهادئ بين لغة الدولة ولغة المجتمع

يمثل هذا الفصل أحد أكثر التحولات حساسية وعمقًا في تاريخ ما بعد الفتح، لأن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل اليومي، بل هي في جوهرها **وعاء للسلطة السياسية، والهوية الحضارية، والذاكرة التاريخية الجماعية** .فالدول لا تفرض وجودها بالسلاح وحده، بل تثبته أيضًا عبر اللغة التي تُدار بها الإدارة، وتُكتب بها الوثائق، وتُصاغ بها الشرعية.

في الحالة الفارسية، لم يكن التحول اللغوي الناتج عن الفتح الإسلامي مجرد استبدال مباشر للغة بأخرى، بل كان **عملية طويلة ومعقدة من التفاعل والتجاور والامتزاج التدريجي** بين لغتين تحملان وظيفتين مختلفتين داخل المجتمع نفسه: العربية كلغة دولة وإدارة ودين، والفارسية كلغة مجتمع وثقافة وذاكرة تاريخية متجذرة.

فمن جهة، جاءت العربية محمّلة بوظيفة جديدة وحاسمة، كونها لغة القرآن والإدارة والقضاء، وبالتالي لغة السلطة العليا. وقد تعزز هذا الدور بشكل واضح في عهد عبد الملك بن مروان عندما تم تعريب الدواوين، وهو قرار لم يكن لغويًا فقط، بل كان خطوة سياسية تهدف إلى توحيد الدولة إداريًا وربط أطرافها بالمركز في دمشق.

ومن جهة أخرى، لم تكن الفارسية مجرد لغة محلية عابرة، بل كانت لغة حضارة سابقة امتدت لقرون داخل إطار الدولة الساسانية، حيث كانت تُستخدم في الإدارة، والكتابة، والأدب، والذاكرة الملكية. لذلك، فإن سقوط الدولة لم يؤدِّ إلى سقوط اللغة، لأن اللغة ليست مؤسسة سياسية يمكن إنهاؤها بقرار، بل هي **بنية اجتماعية حيّة تعيش في الناس وليس في الدولة وحدها**.

في الواقع، استمرت الفارسية بقوة في الحياة اليومية داخل العراق وفارس، خصوصًا في القرى والبيئات المحلية، حيث بقيت لغة التخاطب والتربية والعلاقات الاجتماعية. وحتى داخل المدن الكبرى، ظل كثير من السكان يستخدمونها في حياتهم غير الرسمية، بينما تُستخدم العربية في المجال الإداري والديني.

وتظهر هذه الازدواجية اللغوية بشكل واضح في المراحل المبكرة للدولة الإسلامية، حيث كان الكاتب أو الموظف الإداري في بعض المناطق يحتاج إلى التعامل مع **نظامين لغويين في الوقت نفسه**: العربية في السجلات الرسمية، والفارسية في البيئة المحلية أو في فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تُبنى عليه تلك السجلات.

ومع مرور الزمن، لم تنشأ علاقة إلغاء بين اللغتين، بل نشأ ما يمكن وصفه بـ **توازن غير متكافئ** :العربية في القمة بوصفها لغة السلطة والدولة، والفارسية في العمق بوصفها لغة المجتمع والهوية المستمرة.

لكن هذا التوازن لم يكن ساكنًا، بل كان يحمل بداخله حركة مستمرة من التأثير المتبادل. فمع دخول الفرس إلى الجهاز الإداري، خصوصًا في العراق، بدأوا يساهمون في تطوير أساليب الكتابة والتنظيم، بينما بدأت العربية تكتسب مع الزمن قدرة أكبر على التعبير عن مفاهيم إدارية وثقافية جديدة.

ومع تطور الدولة الإسلامية لاحقًا، خصوصًا في العصر العباسي، بدأت الفارسية تعود إلى الساحة الثقافية بشكل أقوى، ليس كلغة دولة، بل كلغة أدب وإنتاج ثقافي، وهو ما يتجلى في ظهور نصوص أدبية كبرى مثل الشاهنامة التي أعادت صياغة الذاكرة التاريخية الفارسية داخل إطار ثقافي جديد.

وهكذا لم يكن التحول اللغوي مجرد نتيجة لسقوط دولة وصعود أخرى، بل كان **ساحة تفاعل طويل بين نظامين حضاريين** :نظام جديد يحمل لغة السلطة والإدارة، ونظام قديم يستمر في العمق الاجتماعي والثقافي، ويعيد إنتاج نفسه بطرق غير مباشرة.

ومن هنا يمكن فهم هذا الفصل بوصفه ليس صراعًا لإلغاء لغة، بل **إعادة توزيع لوظائف اللغة داخل المجتمع والدولة**، حيث أصبحت العربية لغة الحكم، وبقيت الفارسية لغة الاستمرارية العميقة، في مشهد لغوي مركب يعكس طبيعة التحول الحضاري في المنطقة بعد الفتح.

1.العربية كلغة الدولة والسلطة

مع تشكّل الدولة الإسلامية واتساعها السريع خارج الجزيرة العربية، بدأت العربية تخرج من إطارها الأول كلغة قبيلة ووحي، لتتحول تدريجيًا إلى **لغة الدولة المركزية الجديدة** .هذا التحول لم يكن لغويًا فحسب، بل كان جزءًا من إعادة تشكيل مفهوم السلطة نفسه في المنطقة.

فمنذ البداية، ارتبطت العربية بالقرآن الكريم بوصفه النص المؤسس، وبالقضاء بوصفه أداة الفصل في النزاعات، وبالإدارة الناشئة التي بدأت تتشكل مع توسع الفتوحات. هذا الارتباط منحها مكانة تتجاوز كونها وسيلة تواصل، لتصبح **لغة الشرعية السياسية والدينية في آن واحد** .وبذلك لم تعد اللغة مجرد انعكاس للمجتمع، بل أصبحت أداة لصناعة الدولة وتثبيت سلطتها.

ومع توسع الدولة إلى أقاليم متعددة مثل العراق وفارس والشام، بدأت الحاجة إلى توحيد الجهاز الإداري تتزايد، لأن تعدد اللغات داخل الإدارة كان يخلق تباينًا في السجلات وصعوبة في التواصل بين المركز والأطراف. وهنا بدأت العربية تترسخ تدريجيًا كلغة أعلى للسلطة، حتى قبل أن تصبح لغة الإدارة بشكل كامل.

التحول الحاسم جاء في عهد عبد الملك بن مروان، حيث اتخذ قرارًا استراتيجيًا بتعريب الدواوين. هذا القرار لم يكن مجرد تغيير لغوي في السجلات، بل كان **نقطة إعادة هيكلة كاملة للجهاز الإداري للدولة** .فبعد أن كانت الدواوين تُدار في بعض المناطق بلغات محلية مثل الفارسية واليونانية، أصبحت العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة في كل المراسلات والسجلات المالية والإدارية.

في هذا السياق، لم تعد العربية مجرد لغة دينية أو ثقافية، بل أصبحت **أداة تشغيل الدولة اليومية** .فكل ما يتعلق بالضرائب، ورواتب الجند، والمراسلات بين الولاة والمركز، أصبح يمر عبرها، مما جعلها اللغة التي تتحكم فعليًا في حركة الدولة واستمرارها.

وهكذا اكتسبت العربية أربع وظائف مركزية داخل النظام الجديد:

- **لغة القرار السياسي** :تُصاغ بها الأوامر الصادرة من المركز إلى الأقاليم.
- **لغة الإدارة المركزية** :تُدار بها الدواوين والسجلات والموارد.
- **لغة التشريع والشرعية** :تُفهم من خلالها النصوص الدينية والقانونية التي تستمد منها الدولة مشروعيتها.

- **لغة الهوية الدينية الجامعة** :تربط بين شعوب مختلفة تحت مظلة دينية واحدة رغم اختلاف أصولهم ولغاتهم.

ومن خلال هذه الوظائف، لم تعد العربية مجرد لغة بين لغات، بل أصبحت **لغة الدولة العليا التي تعلو فوق التنوع اللغوي الموجود داخل المجتمع** .وفي المقابل، لم يؤدِّ هذا الصعود إلى إلغاء اللغات الأخرى فورًا، بل خلق نظامًا لغويًا هرميًا جديدًا، تتصدره العربية في القمة، وتبقى اللغات المحلية، ومنها الفارسية، في المستويات الاجتماعية والثقافية الأعمق.

وهكذا تشكلت معادلة لغوية جديدة في المنطقة:
لغة واحدة للدولة والسلطة والشرعية،
ولغات متعددة للمجتمع والذاكرة والحياة اليومية.

.2الفارسية كلغة المجتمع والعمق التاريخي

في مقابل صعود العربية كلغة دولة وسلطة، لم تختفِ الفارسية ولم تتراجع إلى الهامش كما حدث مع كثير من اللغات التي ارتبطت بأنظمة سياسية سقطت. والسبب أن الفارسية لم تكن مجرد أداة إدارية مرتبطة بجهاز حكم زال، بل كانت في جوهرها **لغة مجتمع كامل تشكّل عبر قرون من الاستقرار الحضاري والتراكم الثقافي.**

فحتى بعد انهيار الدولة الساسانية، استمرت الفارسية حاضرة في الحياة اليومية بشكل طبيعي وعفوي. كانت لغة الحديث داخل البيوت، ولغة الأسواق في المدن، ولغة العلاقات الاجتماعية في القرى والمناطق الريفية. بمعنى آخر، كانت اللغة التي تُمارس بها الحياة نفسها، بعيدًا عن مؤسسات الدولة ومراكز القرار.

هذا الاستمرار لم يكن فعل مقاومة سياسي مباشر، ولم يُبنَ على رفض واعٍ للنظام الجديد، بل كان نتيجة طبيعية لعمق اجتماعي وثقافي لا يمكن محوه بقرار إداري أو تغيير سياسي. فاللغة، بخلاف الدولة، لا تنهار بانهيار السلطة،

لأنها لا تعتمد فقط على المؤسسات، بل على **العادة اليومية والتوارث الاجتماعي والتفاعل البشري المستمر**.

وهنا يظهر الفرق الجوهري بين العربية والفارسية في هذه المرحلة:
العربية ارتبطت بالدولة والسلطة والشرعية،
بينما بقيت الفارسية مرتبطة بالمجتمع والحياة اليومية والذاكرة التاريخية العميقة.

ففي الوقت الذي كانت فيه العربية تُستخدم في السجلات الرسمية والمراسلات الإدارية في مراكز الحكم، كانت الفارسية تُستخدم في الحديث اليومي، وفي نقل القصص، وفي التعبير عن الحياة الاجتماعية غير الرسمية. وهذا خلق نوعًا من الفصل غير المعلن بين **لغة الدولة ولغة المجتمع**.

ومن الأمثلة التاريخية الدالة على هذا الاستمرار، أن العديد من المناطق الفارسية بقيت تحافظ على لغتها المحلية في الحياة اليومية حتى بعد مرور أجيال على الفتح، خاصة في الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الإدارية الكبرى. وهذا يوضح أن التحول اللغوي في المجتمعات لا يحدث بشكل فوري أو شامل، بل يتم بشكل تدريجي ومعقد يتداخل فيه السياسي بالاجتماعي.

كما أن هذا العمق اللغوي ساعد لاحقًا على إعادة إحياء الفارسية كلغة أدب وثقافة في مراحل لاحقة، لأن اللغة التي تبقى في المجتمع لا تموت، بل **تتغير وظيفتها من لغة سلطة إلى لغة ذاكرة وهوية**.

وهكذا يمكن فهم الفارسية في هذه المرحلة بوصفها لغة لم تنكسر بسقوط الدولة، بل **انتقلت من مستوى الحكم إلى مستوى المجتمع**، ومن مجال الإدارة إلى مجال الحياة اليومية، لتبقى حية في العمق، حتى في ظل هيمنة لغة الدولة الجديدة في السطح السياسي والإداري.

3.التعايش اللغوي بدل الإلغاء الكامل

على عكس ما قد توحي به التحولات السياسية الكبرى من ميلٍ إلى الإقصاء الكامل، لم تشهد هذه المرحلة إلغاءً لإحدى اللغتين لصالح الأخرى، بل تشكّل نمط أكثر تعقيدًا يمكن وصفه بـ **التعايش غير المتكافئ بين العربية والفارسية** . لم تكن العلاقة بينهما علاقة صراع صفري، بل علاقة توزيع وظائف داخل فضاء اجتماعي واحد.

فالعربية استقرت كلغة **المركز السياسي والديني والإداري**؛ تُكتب بها المراسلات الرسمية، وتُصاغ بها أوامر الدولة، وتُبنى بها شرعية الحكم في عواصم مثل دمشق ثم لاحقًا بغداد. هذا الموقع جعلها اللغة الظاهرة للسلطة، والواجهة التي تتعامل بها الدولة مع الداخل والخارج.

في المقابل، بقيت الفارسية حاضرة في مستوى آخر أعمق، هو مستوى **المجتمع والثقافة والحياة اليومية** .فهي لم تنافس العربية على موقع الدولة، لكنها حافظت على حضورها في الفضاء الاجتماعي الذي لا تديره القرارات الرسمية مباشرة: داخل البيوت، وفي الأسواق، وفي العلاقات المحلية، وفي نقل الحكايات والتقاليد والمعارف غير الرسمية.

هذا التوزيع خلق حالة لغوية مزدوجة داخل الفرد والمجتمع في آن واحد. فالشخص نفسه قد يعيش في دولة تُدار بالعربية، يتلقى أوامرها ويدخل سجلاتها، لكنه في الوقت نفسه يتحدث الفارسية في محيطه الاجتماعي، ويُفكر ضمنها في حياته اليومية، ويعيد إنتاج ثقافته من خلالها.

من الناحية العملية، لم يكن هذا الانقسام انفصالًا حادًا، بل كان نوعًا من **التداخل الوظيفي بين مستويين من الوعي اللغوي** :مستوى رسمي مرتبط بالدولة، ومستوى غير رسمي مرتبط بالمجتمع. وهذا ما جعل التعايش اللغوي ليس حالة استثنائية، بل نمطًا مستقرًا داخل بنية الدولة الجديدة.

وفي بعض المناطق، خصوصًا في العراق وإقليم فارس، كان هذا التداخل أوضح، حيث يمكن ملاحظة وجود العربية كلغة السجلات والسلطة، مقابل

استمرار الفارسية كلغة محكية في الحياة اليومية، مما خلق واقعًا إداريًا وثقافيًا مزدوجًا في آن واحد.

وهكذا لم تنتصر لغة على أخرى بشكل نهائي، ولم تُمحَ إحداهما لصالح الثانية، بل نشأ نظام لغوي مركب يقوم على **تقسيم غير متكافئ للأدوار** :العربية في الأعلى بوصفها لغة الدولة والشرعية، والفارسية في العمق بوصفها لغة المجتمع والهوية المستمرة.

ومن هذا التعايش غير المتكافئ تشكّل واقع جديد لم يكن بسيطًا أو أحاديًا، بل واقعًا يسمح بوجود لغتين داخل فضاء سياسي واحد، لكل منهما وظيفتها، ولكل منهما مجالها، في بنية واحدة تتداخل فيها السلطة مع المجتمع دون أن تلغي إحداهما الأخرى.

.4بداية التأثير المتبادل

مع استمرار التعايش اللغوي لفترة طويلة داخل فضاء الدولة الإسلامية، بدأ التفاعل بين العربية والفارسية يتجاوز مرحلة "التقسيم الوظيفي" إلى مرحلة أكثر تعقيدًا :**التأثير المتبادل التدريجي** .فلم تعد العلاقة بين اللغتين قائمة على اتجاه واحد، بل أصبحت حركة تبادل بطيئة داخل مجالات متعددة، تتشكل فيها اللغة بحسب حاجات الدولة والمجتمع معًا.

في البداية، كان التأثير العربي على الفارسية هو الأوضح والأسرع، خصوصًا في المجال الديني والإداري. فمع دخول الإسلام وانتشار مؤسساته، دخلت إلى الفارسية آلاف المصطلحات العربية المرتبطة بالعبادات، والقضاء، والإدارة، والفقه، مثل مفردات الصلاة، والزكاة، والقضاء، والكتابة الديوانية. هذا التغلغل لم يكن لغويًا فقط، بل كان انعكاسًا لتحول حضاري أوسع، حيث أصبحت العربية لغة المفاهيم العليا للدين والدولة.

لكن مع انتقال الزمن، خصوصًا في العصر العباسي، بدأ اتجاه التأثير يتخذ شكلًا أكثر توازنًا. فمع صعود النخب ذات الأصول الفارسية داخل الجهاز

الإداري والثقافي، بدأت الفارسية تؤثر بدورها في **أساليب التعبير والإدارة والذوق الأدبي** داخل البيئة العربية الإسلامية.

وقد ظهر هذا التأثير بشكل واضح في تطور أسلوب الكتابة الديوانية والأدبية، حيث بدأت تظهر نزعة نحو الصياغات الطويلة، واللغة المزخرفة، والبنية البلاغية المركبة، وهي سمات ارتبطت في جزء كبير منها بالتقاليد الكتابية الفارسية السابقة. هذا النمط لم يكن مجرد تقليد، بل كان **إعادة تشكيل لأسلوب التعبير داخل الدولة نفسها.**

كما أن وجود شخصيات ذات خلفية فارسية داخل مراكز القرار الإداري والثقافي، مثل بعض الكتّاب والوزراء في العصر العباسي، ساهم في نقل أنماط تفكير وتنظيم مستمدة من التجربة الفارسية السابقة إلى داخل البنية العربية للدولة. ومن أبرز النماذج التي عكست هذا التداخل، الأسر الإدارية الفارسية التي برزت في بغداد، مثل آل برمك، الذين لعبوا دورًا مهمًا في الإدارة والثقافة والسياسة في آن واحد.

هذا التفاعل لم يكن صداميًا ولا إلغائيًا، بل اتخذ شكل **امتزاج تدريجي داخل بنية الدولة والمجتمع** .فبدل أن تذوب إحدى اللغتين في الأخرى، حدثت عملية تبادل مستمرة للمفردات والأساليب والأنماط الثقافية، انعكست على اللغة والإدارة والأدب معًا.

وهكذا يمكن فهم هذه المرحلة باعتبارها انتقالًا من التعايش الصامت إلى التفاعل الفعّال، حيث لم تعد العربية والفارسية تعملان في مسارين منفصلين تمامًا، بل بدأ كل منهما يترك أثره في الآخر داخل فضاء حضاري واحد.

ومن هنا لم يعد السؤال عن "غلبة لغة على أخرى" كافيًا، بل أصبح الأهم هو فهم **كيف أعاد التفاعل بين اللغتين تشكيل بنية التعبير والثقافة داخل الدولة الإسلامية الناشئة.**

5.اللغة كحد فاصل بين الدولة والمجتمع

يمكن النظر إلى المشهد اللغوي في هذه المرحلة بوصفه ليس مجرد تنوع ثقافي، بل كـ **خط فاصل دقيق بين مستويين من الوجود التاريخي** :مستوى الدولة ومؤسساتها، ومستوى المجتمع وذاكرته العميقة. فاللغة هنا لم تكن مجرد وسيلة تعبير، بل أصبحت علامة على موقع الإنسان داخل البنية السياسية والاجتماعية الجديدة.

فالعربية استقرت بوصفها لغة الدولة والنظام والسلطة. فهي اللغة التي تُكتب بها أوامر الحكم، وتُدار بها الدواوين، وتُبنى بها الشرعية الدينية والسياسية للدولة. وفي هذا الإطار، كانت العربية تمثل "الواجهة العليا" للنظام الجديد، أي اللغة التي يظهر بها الحكم ويُعرّف بها نفسه أمام الداخل والخارج.

في المقابل، بقيت الفارسية تمثل مستوى مختلفًا تمامًا: مستوى **المجتمع والذاكرة والاستمرارية التاريخية** .فهي اللغة التي تحفظ الحياة اليومية، وتنقل التقاليد، وتستبطن التاريخ غير الرسمي للمجتمع. لم تكن لغة السلطة، لكنها كانت لغة العمق الاجتماعي الذي لا يخضع مباشرة لتحولات الدولة.

هذا التوزيع لم يُنتج انفصالًا حادًا، بل خلق ما يمكن وصفه بـ **بنية مزدوجة داخل الوعي اللغوي والاجتماعي** .فالفرد في المجتمع الفارسي أصبح يعيش داخل مستويين في الوقت نفسه: مستوى يتعامل فيه مع الدولة عبر العربية، ومستوى آخر يُعيد فيه تشكيل ذاته وانتمائه داخل الفارسية.

وهذا يعني أن الهوية لم تعد أحادية أو بسيطة، بل أصبحت **هوية طبقية لغويًا من الداخل:**
هوية تُخاطب الدولة بلغة، وتُخاطب الذات والمجتمع بلغة أخرى.

في هذا السياق، كان الشخص نفسه قادرًا على أن يكون جزءًا من جهاز إداري عربي اللغة، وفي الوقت ذاته يحمل في حياته اليومية والتعبير العاطفي والاجتماعي لغة أخرى تعكس جذوره الثقافية. وهذا التعدد لم يكن تناقضًا بالضرورة، بل أصبح **نمطًا مستقرًا للعيش داخل الدولة الجديدة.**

وهكذا تحولت اللغة إلى ما يشبه "الحد الفاصل غير المرئي" بين عالمين:
عالم الدولة الذي يُدار بالعربية،
وعالم المجتمع الذي يستمر بالفارسية.

ومن خلال هذا الحد الفاصل تشكلت هوية مركبة داخل المجال الفارسي، لا تقوم على الإلغاء أو الاختيار بين لغتين، بل على **التعايش بين مستويين من الوعي والانتماء** داخل واقع سياسي واحد.

خلاصة الفصل

لم تكن العلاقة بين العربية والفارسية علاقة صراع ينتهي بإلغاء أحد الطرفين أو انتصار مطلق للآخر، بل تشكّل عبر الزمن **نظام توازن تاريخي غير متكافئ**، تحكمه طبيعة الدولة الجديدة من جهة، وعمق المجتمع الفارسي من جهة أخرى.

فقد صعدت العربية بوصفها لغة الدولة والنظام والشرعية، وأصبحت الأداة الرسمية التي تُدار بها السلطة وتُصاغ بها القوانين وتُكتب بها الوثائق المركزية. في المقابل، لم تختفِ الفارسية، بل استمرت في مستوى آخر أكثر رسوخًا: مستوى المجتمع والذاكرة الثقافية والامتداد التاريخي العميق الذي لا يرتبط مباشرة بمؤسسات الحكم.

هذا التعايش لم يُنتج ذوبانًا أو إلغاءً، بل أفرز واقعًا جديدًا أكثر تعقيدًا، حيث بقيت كل لغة تعمل داخل مجالها الوظيفي: العربية في المجال السياسي والإداري والديني، والفارسية في المجال الاجتماعي والثقافي والذاكرة اليومية.

وبهذا التداخل، تشكلت بنية ثقافية مزدوجة داخل المنطقة، لم تقطع مع الماضي ولم تنفصل عن الحاضر، بل جمعت بين عنصرين متوازيين: لغة تمثل الدولة الناشئة، ولغة تمثل عمق المجتمع التاريخي.

ومن هذا التوازن غير المتكافئ، بدأ يتشكل نموذج ثقافي طويل الأمد، لم ينتهِ في هذه المرحلة، بل امتد أثره إلى المراحل اللاحقة من تاريخ المنطقة، حيث

استمرت العلاقة بين اللغتين كجزء من البنية الحضارية الأوسع، وليس كحالة مؤقتة أو صراع منتهٍ.

الفصل 18: تشكّل النخب الفارسية داخل الدولة

من بقايا الإمبراطورية إلى صناعة التأثير من الداخل

يمثل هذا الفصل مرحلة انتقال دقيقة في التاريخ الفارسي بعد الفتح الإسلامي، لأن التحول هنا لم يعد يتعلق فقط بسقوط دولة أو بقاء لغة، بل بظهور بنية اجتماعية جديدة داخل الدولة الإسلامية نفسها :**تشكل نخب فارسية تعمل من داخل الجهاز السياسي والإداري الجديد، لا من خارجه**.

في هذه المرحلة، لم يعد الفرس مجرد مجتمع يعيش داخل دولة أخرى، ولا مجرد حاملين لإرث ثقافي قديم، بل بدأوا يتبلورون تدريجيًا في شكل **نخب وظيفية-إدارية متخصصة**، تمتلك خبرة تنظيمية تراكمت عبر قرون من الإدارة الساسانية، وتمكنت من إعادة توظيف هذه الخبرة داخل النظام الإسلامي الناشئ.

وهنا تظهر خصوصية هذه المرحلة: فهذه النخب لم تكن استمرارًا مباشرًا للنخبة الحاكمة الساسانية التي انتهت مع سقوط الدولة، لكنها في الوقت نفسه لم تكن طبقة جديدة منقطعة عن الماضي. بل كانت حالة وسطية معقدة :**استمرار للخبرة القديمة داخل إطار سياسي جديد**.

1.من طبقة حاكمة إلى نخب وظيفية جديدة

مع سقوط الدولة الساسانية وانهيار مركزها السياسي، انتهت فعليًا الطبقة الحاكمة التي كانت تمثل قمة الهرم الإمبراطوري: الملك، البلاط، وكبار النبلاء المرتبطين مباشرة بآلية الحكم. هذا الانهيار لم يكن مجرد تغيير في الأشخاص، بل كان **تفككًا للبنية التي كانت تنتج السلطة نفسها** داخل الدولة.

لكن ما يلفت النظر في التجربة الفارسية أن هذا الفراغ لم يستمر طويلًا. فالمجتمع الفارسي لم يكن قائمًا فقط على النخبة السياسية العليا، بل كان يمتلك طبقات أعمق وأكثر رسوخًا، تعمل بعيدًا عن الواجهة السياسية، لكنها تمثل العمود الفعلي لاستمرارية الدولة في يومياتها.

في مقدمة هذه الطبقات جاءت فئة **الكتّاب والإداريين وموظفي الضرائب والجباية وتنظيم الأراضي** .هذه الفئة لم تكن تصنع القرار السياسي، لكنها كانت تدير تفاصيله اليومية: تسجيل الضرائب، تنظيم الموارد الزراعية، ضبط السجلات المالية، ومتابعة حركة الدولة الاقتصادية.

في النظام الساساني، كانت هذه الوظائف تشكل ما يمكن اعتباره "العقل التنفيذي للدولة"، أي الجهاز الذي يحوّل القرارات السياسية إلى واقع عملي ملموس. ولهذا، فإن انهيار السلطة السياسية لم يؤدِّ إلى اختفاء هذه الخبرة، لأنها لم تكن مرتبطة بشخص الملك بقدر ما كانت مرتبطة بـ **نظام إداري متراكم ومؤسسي.**

عندما دخل المسلمون إلى العراق وفارس، لم يواجهوا مجتمعًا فارغًا من التنظيم، بل واجهوا **بنية إدارية تعمل فعليًا على الأرض** .كانت هناك سجلات، وموظفون، وخبرة في إدارة الأرض والضرائب، أي أن جزءًا كبيرًا من "تشغيل الدولة" كان موجودًا بالفعل، لكنه يحتاج فقط إلى إعادة توجيه داخل سلطة سياسية جديدة.

وهنا حدث التحول الحاسم: هذه الفئة لم تعد مرتبطة بدولة ساسانية قائمة، لكنها أيضًا لم تدخل الدولة الإسلامية كقوة سياسية. بل أعيد تعريفها تدريجيًا لتصبح **نخبًا وظيفية داخل النظام الجديد،** أي نخبًا لا تستمد قوتها من الحكم، بل من قدرتها على تشغيل الدولة نفسها.

هذا التحول غيّر طبيعة النخبة بالكامل:
من طبقة حاكمة تمارس السلطة من الأعلى،
إلى طبقة تشغيلية تمارس التأثير من الداخل.

وبهذا المعنى، لم تختفِ الخبرة الفارسية بسقوط الدولة، بل أعادت إنتاج نفسها داخل إطار جديد، حيث أصبحت المعرفة الإدارية والتقنية هي مصدر القوة الحقيقي، بدلًا من الموقع السياسي المباشر.

2.حاجة الدولة الجديدة إلى الخبرة

مع التوسع السريع للدولة الإسلامية خارج الجزيرة العربية، دخلت هذه الدولة الناشئة في مرحلة جديدة تمامًا من التحديات: لم تعد المسألة مجرد فتح أراضٍ، بل أصبحت **مسألة إدارة فضاء جغرافي واسع ومعقد** يضم شعوبًا متعددة، وأنظمة مالية سابقة، وبنى إدارية متجذرة تمتد لقرون.

في مناطق مثل العراق وفارس، كانت الدولة الساسانية قد تركت وراءها نظامًا إداريًا شديد التنظيم، يقوم على سجلات دقيقة للضرائب، وتنظيم للأراضي الزراعية، وهيكل مالي متقدم نسبيًا مقارنة بالواقع الإداري البسيط في الجزيرة العربية في تلك المرحلة المبكرة. هذا الفارق خلق فجوة واضحة بين **حجم الدولة الجديدة وطبيعة أدواتها الإدارية الأولى.**

وهنا ظهرت الحاجة العملية الملحة: لا يمكن إدارة إمبراطورية ناشئة بأدوات بدائية، ولا يمكن التحكم في مناطق واسعة دون جهاز إداري محترف. لذلك لم يكن أمام الدولة الجديدة خيار سوى الاعتماد على الخبرة الموجودة بالفعل في هذه المناطق، بدل محاولة إعادة بناء كل شيء من الصفر.

في هذا السياق، برزت النخب الفارسية بوصفها الأكثر جاهزية من حيث الخبرة الإدارية والتقنية. فهي لم تكن بحاجة إلى تعلم أنظمة الجباية أو أساليب تنظيم الأراضي من جديد، لأنها كانت جزءًا من منظومة طويلة امتدت عبر الدولة الساسانية، خاصة في مجالات مثل الضرائب والزراعة وإدارة السجلات.

ومع انتقال مركز الثقل الإداري لاحقًا إلى مدن كبرى مثل بغداد، أصبح حضور هذه النخب أكثر وضوحًا وتنظيمًا. فقد دخلت بشكل واسع في **الدواوين**، أي الجهاز الإداري والمالي للدولة، حيث تولّت مهام تسجيل الأموال، وتنظيم

الموارد، وإدارة المراسلات الرسمية، وهي وظائف تمثل العمود الفقري لأي دولة مستقرة.

في هذه المرحلة، لم يعد دور الفرس مجرد دور محلي أو هامشي، بل أصبح جزءًا من البنية التشغيلية للدولة نفسها. فكلما توسعت الدولة وتعقدت إدارتها، ازدادت حاجتها إلى هذه الخبرات، مما منح النخب الفارسية موقعًا متقدمًا داخل النظام الإداري الجديد، حتى دون امتلاك سلطة سياسية مباشرة.

وهكذا يمكن فهم هذه المرحلة بوصفها نقطة تلاقي بين طرفين:
دولة ناشئة تبحث عن أدوات إدارة فعالة،
ونخب فارسية تمتلك خبرة جاهزة لإدارة هذه الدولة.

ومن هذا التلاقي بدأت تتشكل ملامح حضور فارسي جديد، ليس بوصفه امتدادًا لدولة سابقة، بل بوصفه **عنصرًا وظيفيًا أساسيًا داخل الدولة الإسلامية الناشئة**.

.3صعود تدريجي داخل الجهاز الإداري

لم يكن حضور العناصر الفارسية داخل بنية الدولة الإسلامية الجديدة نتيجة قرار سياسي مباشر أو تحول مفاجئ في مراكز القوة، بل جاء عبر **مسار طويل ومتدرّج** تحكمه الحاجة العملية للدولة أكثر مما تحكمه الاعتبارات العرقية أو السياسية.

في المرحلة الأولى، ظهر الفرس داخل الجهاز الإداري بوصفهم **كتّابًا ومساعدين في الدواوين** .كانت هذه الوظائف في ظاهرها بسيطة، لكنها في الحقيقة كانت تمثل المدخل الحقيقي لفهم الدولة من الداخل: تسجيل الضرائب، تنظيم المراسلات، وضبط السجلات المالية. ومن خلال هذه المهام اليومية، بدأ هؤلاء يكتسبون موقعًا داخل "عقل الدولة التنفيذي."

ومع مرور الوقت، ومع ازدياد تعقيد الإدارة واتساع الرقعة الجغرافية للدولة، لم يعد من الممكن الاكتفاء بوجودهم في وظائف ثانوية. فبدأ الانتقال التدريجي إلى مستوى أعلى، حيث أصبح بعضهم **مديرين لمكاتب مالية وإدارية**، يشرفون

على عمليات الجباية وتنظيم الموارد وإدارة السجلات على نطاق أوسع. هذا التحول لم يكن إداريًا فقط، بل كان انتقالًا في مستوى الثقة داخل بنية الدولة.

في هذه المرحلة، لم يعد دورهم مقتصرًا على التنفيذ، بل بدأ يتحول إلى **إدارة فعلية لمسارات مالية وإدارية حساسة**، وهو ما منحهم معرفة أعمق بآلية عمل الدولة الداخلية، وكيف تُدار الموارد وكيف تُوزع السلطة التنفيذية على الأرض.

ثم جاءت المرحلة الأكثر حساسية، وهي مرحلة الصعود إلى مستوى **المستشارين في شؤون الدولة المعقدة**، خاصة في الجوانب المالية والتنظيمية التي تحتاج إلى خبرة دقيقة. هنا لم يعد الفرس مجرد منفذين أو مديري ملفات، بل أصبحوا جزءًا من دوائر اتخاذ القرار غير المباشر، حيث تُناقش السياسات الإدارية والمالية وتُصاغ آليات تنفيذها.

هذا التدرج لم يكن قائمًا على انتماء سياسي أو ولاء أيديولوجي، بل على **الكفاءة والخبرة العملية** .فالدولة الإسلامية في مراحلها الأولى كانت تواجه تحديًا أساسيًا: بناء نظام إداري قادر على إدارة إمبراطورية واسعة ومتشعبة، وكان الاستقرار الإداري أولوية تفوق أي اعتبارات أخرى.

ومن هنا، أصبح معيار الاختيار في كثير من الحالات مرتبطًا بالقدرة على تشغيل الدولة بكفاءة، لا بالأصل أو الخلفية. وهذا ما سمح للنخب الفارسية بالتحرك تدريجيًا داخل البنية الإدارية، من الهامش إلى الداخل، ومن التنفيذ إلى التأثير.

وهكذا يمكن القول إن صعودهم داخل الجهاز الإداري لم يكن قفزة واحدة، بل **سلسلة من التحولات الصغيرة المتراكمة**، كل خطوة فيها كانت تبنى على الحاجة، حتى وصلوا إلى موقع أصبحوا فيه جزءًا أساسيًا من آلية عمل الدولة نفسها.

.4آل برمك كنموذج للنخبة الصاعدة

في العصر العباسي، لم يعد حضور النخب الفارسية داخل الدولة مقتصرًا على الوظائف الإدارية الدنيا أو المتوسطة، بل وصل إلى مرحلة متقدمة من التأثير، حيث بدأت بعض الأسر تتحول من مجرد عناصر تشغيل داخل الجهاز الإداري إلى **قوى فاعلة داخل مركز القرار نفسه** .ومن أبرز وأوضح هذه النماذج أسرة **آل برمك**.

ينحدر هذا البيت من خلفية فارسية مرتبطة تقليديًا بالخبرة الإدارية والتنظيمية، وقد بدأ حضوره داخل الدولة الإسلامية تدريجيًا عبر العمل في مجالات الكتابة والإدارة والدوواين. لكن مع انتقال مركز الثقل السياسي إلى بغداد، وتوسع الجهاز الإداري بشكل كبير، أصبح دور هذه الأسرة يتجاوز حدود الوظيفة إلى نطاق أوسع بكثير.

ففي ظل الدولة العباسية، لم يعد العمل الإداري مجرد تنفيذ لأوامر صادرة من السلطة، بل أصبح جزءًا من عملية معقدة تشمل إدارة المال العام، تنظيم الجيش، الإشراف على الموارد، والتأثير في آليات اتخاذ القرار. وهنا برز دور آل برمك بشكل واضح، حيث لم يقتصر حضورهم على إدارة الدواوين، بل امتد إلى **المشاركة الفعلية في صياغة سياسات الدولة**.

وقد وصل نفوذهم في بعض المراحل إلى درجة جعلتهم من أقرب الدوائر إلى مركز الحكم، حيث كانوا يُنظر إليهم ليس فقط كموظفين كبار، بل كعنصر أساسي في استقرار الدولة وإدارتها اليومية. هذا الموقع منحهم قدرة غير مباشرة على التأثير في التوجهات العامة للدولة، سواء في الشؤون المالية أو الإدارية أو حتى السياسية.

ويمثل هذا النموذج نقطة تحول مهمة في مسار النخب الفارسية، لأنه يكشف عن انتقال تدريجي من:

- دور إداري وظيفي داخل الجهاز الحكومي إلى
- دور بنيوي مؤثر داخل قلب السلطة نفسها

وبذلك لم يعد الفرس مجرد قوة تشغيلية داخل الدولة، بل أصبحوا في بعض الحالات جزءًا من **صناعة القرار السياسي والإداري على أعلى المستويات**.

إن تجربة آل برمك لا يمكن فهمها كحالة فردية فقط، بل كنموذج أوسع يعكس كيف تحولت الخبرة الإدارية الفارسية من إرث تاريخي إلى **قوة مؤسسية داخل الدولة الإسلامية العباسية**، وهو ما يوضح أن التحول لم يكن اجتماعيًا أو لغويًا فحسب، بل كان أيضًا تحولًا في بنية النفوذ داخل الدولة نفسها.

5.النخبة كجسر بين نظامين

لم تكن النخب الفارسية التي تشكّلت بعد الفتح امتدادًا مباشرًا للدولة الساسانية، ولا يمكن وصفها بأنها ذابت بالكامل داخل البنية الإسلامية الناشئة. بل ظهرت في موقع أكثر تعقيدًا ودقة :**موقع الوسيط بين نظامين تاريخيين مختلفين،** أحدهما انتهى سياسيًا لكنه بقي حيًا إداريًا وثقافيًا، والآخر كان يتشكل بسرعة كدولة واسعة متعددة الأقاليم.

من جهة، كانت هذه النخب تحمل إرثًا إداريًا فارسيًا طويلًا، تراكم عبر قرون من التجربة الساسانية، خصوصًا في مجالات التنظيم المالي، إدارة الأراضي، والكتابة الديوانية. هذا الإرث لم يكن مجرد معرفة تقنية، بل كان **نمطًا كاملًا في فهم الدولة وكيف تُدار**، يقوم على المركزية الإدارية والدقة في السجلات وتوزيع الموارد.

ومن جهة أخرى، كانت هذه النخب تعمل داخل بنية سياسية جديدة بالكامل، هي الدولة الإسلامية الناشئة التي لم تكن مجرد امتداد إمبراطوري تقليدي، بل نظام سياسي قائم على مفهوم مختلف للشرعية والسلطة، ويتوسع بسرعة في فضاء جغرافي واسع ومتنوع.

هذا الوضع خلق حالة فريدة: النخب الفارسية لم تكن تنتمي بالكامل إلى الماضي، لأنها فقدت الدولة التي كانت تمثلها، لكنها أيضًا لم تكن جزءًا ذائبًا داخل الحاضر الجديد، لأنها احتفظت بخصوصيتها الثقافية والإدارية. لذلك تشكل موقعها الحقيقي بوصفه **منطقة توازن بين إرثين**.

هذا الموقع الوسيط منحها ميزة استراتيجية مهمة. فهي من جهة تفهم لغة النظام الجديد ومؤسساته بحكم العمل داخله، ومن جهة أخرى تمتلك أدوات إدارية لم يكن النظام الجديد قد طورها بالكامل بعد. وبهذا أصبحت قادرة على التأثير في آليات تشغيل الدولة من الداخل، خصوصًا في مجالات الدواوين والمال والإدارة اليومية.

في مدن مركزية مثل بغداد، ظهر هذا الدور بوضوح، حيث لم يكن الفاعلون الفرس مجرد موظفين منفذين، بل كانوا جزءًا من البنية الإدارية التي تُترجم القرارات إلى واقع عملي.

لكن الأهم في هذا الموقع الوسيط أنه لم يكن دائمًا موقع سلطة سياسية مباشرة. فالنخب الفارسية في كثير من الحالات لم تكن هي من يصدر القرار النهائي، لكنها كانت تشارك في **تشكيل البيئة التي يُصنع فيها القرار** :المعلومات، التنظيم، والآليات التنفيذية.

وهكذا يمكن فهم هذه النخب كـ "جسر تاريخي" يربط بين عالمين:

- عالم إداري إمبراطوري سابق
- وعالم سياسي جديد يتشكل داخل الدولة الإسلامية

هذا الجسر لم يكن ثابتًا أو جامدًا، بل كان ديناميكيًا، يتغير بتغير توازنات الدولة، لكنه ظل يؤدي وظيفة واحدة أساسية :**نقل الخبرة القديمة إلى داخل النظام الجديد، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع واقعه**.

6.من الوظيفة إلى التأثير

مع تراكم الزمن واستقرار البنية الإدارية للدولة الإسلامية، بدأ يحدث تحول تدريجي لكنه بالغ الأهمية داخل الجهاز الإداري :**الوظيفة لم تعد مجرد تنفيذ للأوامر، بل تحولت إلى مساحة تأثير غير مباشر على القرار نفسه** .وهذا التحول لم يكن نتيجة تغيير رسمي في النظام، بل نتيجة طبيعة الإدارة ذاتها حين تتضخم وتصبح معقدة.

فالإدارة في أي دولة كبرى لا تقتصر على إصدار الأوامر، بل تقوم على إدارة تفاصيل دقيقة تشكّل في النهاية جوهر السلطة الفعلية. وهنا تكمن النقطة الحاسمة: من يسيطر على هذه التفاصيل لا ينفذ القرار فقط، بل يشارك عمليًا في تشكيل شروطه وحدوده.

داخل هذا السياق، أصبحت الإدارة تتحكم في أربع ركائز أساسية تمثل العمود الخفي لأي دولة:

أولًا :**المال**
إذ أن تنظيم الجبايات، وتوزيع الإيرادات، وضبط الموارد المالية، هو ما يحدد قدرة الدولة على الاستمرار. ومن يملك معرفة دقيقة بهذا النظام يمتلك تأثيرًا مباشرًا على قدرة الدولة على التمويل والتوسع.

ثانيًا :**الموارد**
سواء كانت أراضي زراعية، أو ضرائب محلية، أو موارد إنتاج، فإن إدارتها تعني التحكم في الاقتصاد الحقيقي للدولة، وليس فقط في أرقامها الرسمية.

ثالثًا :**المراسلات**
وهي البنية التي تربط المركز بالأطراف، وتنقل أوامر السلطة. التحكم في هذه القناة يعني التأثير في سرعة القرار، وصيغته، وطريقة وصوله إلى التنفيذ.

رابعًا :**تدفق المعلومات**
وهو العنصر الأكثر حساسية، لأن القرار السياسي لا يُبنى في فراغ، بل على معلومات تصل إلى المركز. ومن يتحكم في جمعها وتنظيمها وتقديمها يمتلك قدرة غير مباشرة على توجيه القرار نفسه.

في هذا الإطار، أصبحت النخب الفارسية التي تعمل داخل الجهاز الإداري، خصوصًا داخل الدواوين، تمتلك موقعًا بالغ الأهمية. فهي لم تكن في موقع الحكم السياسي المباشر، لكنها كانت قريبة جدًا من **مفاصل تشغيل الدولة اليومية**، حيث تُصنع القرارات عمليًا.

ومع مرور الوقت، أدى هذا الموقع إلى تحول تدريجي في طبيعة دورها: من موظفين ينفذون داخل النظام، إلى فاعلين يؤثرون في آلية عمله. فكل قرار سياسي كبير كان يعتمد على شبكة من البيانات المالية والإدارية والمعلوماتية، وهذه الشبكة كانت تمر عبر أيدي الإداريين.

وهنا يتضح التحول العميق:
لم يعد النفوذ مرتبطًا باللقب السياسي أو موقع الحكم، بل أصبح مرتبطًا بـ **القدرة على التحكم في البنية التشغيلية للدولة.**

وبذلك انتقلت بعض النخب من مجرد وظيفة داخل الجهاز الإداري إلى موقع تأثير غير مباشر في صناعة القرار، وهو تأثير لا يظهر على سطح السياسة، لكنه يعمل في عمقها، حيث تُصاغ الإمكانيات الفعلية للدولة وحدود حركتها.

خلاصة الفصل

تشكل النخب الفارسية داخل الدولة الإسلامية لم يكن مجرد امتداد طبيعي لانهيار الدولة الساسانية، ولا مجرد انتقال عفوي لخبرات سابقة إلى بيئة جديدة، بل كان في جوهره **إعادة صياغة عميقة لموقع الفرس داخل نظام سياسي وحضاري مختلف كليًا.**

فبعد أن كانت هذه الفئة جزءًا من طبقة حاكمة تدير إمبراطورية مركزية انتهت بسقوطها، أعادت بناء نفسها داخل الدولة الإسلامية في شكل جديد :**نخب إدارية ووظيفية تعمل من داخل الجهاز التشغيلي للدولة،** بدل أن تكون في قمته السياسية.

هذا التحول لم يكن نتيجة صراع مباشر أو انقلاب واضح في موازين القوة، بل جاء عبر مسار طويل وهادئ، تحكمه الحاجة المتبادلة بين دولة ناشئة تبحث عن الاستقرار الإداري، ومجتمع فارسي يمتلك خبرة تنظيمية متراكمة في إدارة الدولة والموارد والسجلات.

ومع مرور الوقت، أخذ هذا التحول طابعًا أعمق من مجرد "وظائف داخل الدولة"، ليصبح **إعادة توزيع حقيقية لمراكز التأثير داخل النظام السياسي نفسه**. فالقوة لم تعد محصورة في موقع الحكم الظاهر، بل بدأت تنتقل تدريجيًا إلى داخل البنية الإدارية التي تدير المال والمراسلات والموارد وتتحكم في تدفق المعلومات.

وبذلك، لم يعد الفرس خارج الدولة أو في مواجهتها، بل أصبحوا جزءًا من آلية عملها الداخلية، حيث يتحول التأثير من القمة السياسية إلى العمق الإداري، ومن القرار المباشر إلى التحكم في شروط إنتاجه وتنفيذه.

ومن هنا، يمكن فهم هذا الفصل بوصفه لحظة انتقال كبرى:
من نهاية طبقة حاكمة قديمة، إلى ولادة **نخبة جديدة تعمل داخل الدولة بدل أن تحكمها من الخارج**، لكنها في الوقت نفسه تساهم في إعادة تشكيل طريقة عمل هذه الدولة من الداخل.

الفصل 19: إعادة إنتاج الهوية تحت مظلة الإسلام

من الهوية الإمبراطورية إلى هوية حضارية متعددة الطبقات

يمثل هذا الفصل مرحلة أعمق من مجرد التكيف السياسي أو الإداري، لأنه ينتقل من مستوى البنية الخارجية للدولة إلى مستوى **إعادة تشكيل الوعي بالذات والهوية داخل الفضاء الإسلامي الجديد**. فبعد أن استقر الفتح وتحوّل النظام السياسي، لم يعد السؤال عن البقاء داخل الدولة، بل عن كيفية إعادة تعريف الذات داخل إطار حضاري مختلف.

1. نهاية الهوية الإمبراطورية القديمة كمرجع مباشر

مع سقوط الدولة الساسانية وانهيار مركزها السياسي، لم يكن الحدث مجرد نهاية حكم أو انتقال سلطة، بل كان **تفككًا للمرجعية العليا التي كانت تُعرّف من خلالها الهوية الفارسية نفسها لقرون طويلة**. فقد كانت الهوية في النموذج

الساساني مرتبطة بشكل وثيق بمفهوم الدولة المركزية، حيث يُفهم الانتماء من خلال الولاء للعرش الإمبراطوري، والانتساب إلى نظام سياسي يحدد معنى "الفارس" داخل إطار الدولة.

ومع مقتل يزدجرد الثالث أثناء فترة الانهيار، انتهت فعليًا آخر صورة رمزية للسلطة المركزية. لم يعد هناك ملك يمثل "الأمة الحاكمة"، ولا بلاط إمبراطوري يعيد إنتاج مفهوم الدولة ككيان جامع، ولا جهاز سياسي يعكس استمرار الهوية في شكلها الأعلى. هذا الانقطاع لم يكن إداريًا فقط، بل كان **انقطاعًا في الوعي السياسي نفسه**.

في التجربة الساسانية، كانت الهوية تتجسد في العلاقة مع الدولة: الملك هو مركز الشرعية، والدولة هي الإطار الذي يُعرّف الفرد والمجتمع. لذلك فإن سقوط هذا المركز أدى إلى انهيار الرابط الذي كان يربط بين "الفارس" و"الدولة" بوصفها كيانًا جامعًا.

بعد هذا السقوط، لم يعد هناك "مركز رمزي" يعيد إنتاج معنى الهوية. فحتى المدن الكبرى مثل المدائن، التي كانت تمثل قلب النظام الإمبراطوري، لم تعد تحمل الوظيفة الرمزية السابقة. ومع انتقال السلطة إلى النظام الإسلامي الجديد، بدأت الرمزية السياسية تتحول إلى خارج الإطار الفارسي القديم، مما زاد من عمق الفراغ الذي تركه انهيار الدولة.

هذا الفراغ لم يكن مجرد غياب مؤسسة سياسية، بل كان غيابًا لـ **نموذج كامل لفهم الذات الجماعية** .فالمجتمع الذي كان يعرف نفسه من خلال دولة مركزية صارمة وممتدة، وجد نفسه أمام واقع جديد لا يقدم له تعريفًا جاهزًا لهويته القديمة.

ومع دخول الأقاليم الفارسية تحت سلطة الدولة الإسلامية الناشئة، بدأت الهوية تُعاد صياغتها داخل إطار جديد، لم يعد يعتمد على فكرة "الأمة الحاكمة" كما في السابق، بل على الانتماء إلى نظام سياسي أوسع متعدد المكونات.

وهكذا، يمكن القول إن انهيار الدولة الساسانية لم يُنهِ فقط كيانًا سياسيًا، بل أنهى أيضًا **نموذجًا كاملًا من تعريف الهوية القائمة على المركز الإمبراطوري**، وفتح المجال أمام مرحلة جديدة تُبنى فيها الهوية خارج ظل الدولة السابقة، داخل فضاء حضاري مختلف كليًا.

2.الإسلام كإطار جامع جديد للهوية

مع اتساع الدولة الإسلامية خارج الجزيرة العربية، ظهر لأول مرة في تاريخ المنطقة إطار جامع مختلف جذريًا عن النماذج الإمبراطورية السابقة. فلم يعد الانتماء يُبنى على مركز سياسي أو عرش إمبراطوري أو هوية عرقية حاكمة، بل على **مظلة حضارية جديدة تقوم على الانتماء الديني بوصفه أساسًا جامعًا للناس والشعوب.**

هذا الإطار لم يعمل بطريقة الإلغاء الفوري للهويات القديمة، بل اتخذ مسارًا أكثر تعقيدًا :**إعادة تنظيم الهويات داخل مفهوم أوسع هو "الأمة ."**أي أن الفرس، والأنباط، والعرب، وغيرهم لم يُطلب منهم أن يمحوا تاريخهم أو لغاتهم، بل أن يدخلوا داخل بنية جديدة تعرّف الانتماء من خلال الدين أولًا، لا من خلال الأصل السياسي أو الإمبراطوري.

في هذا السياق، أصبحت الهوية لا تُقاس بالانتماء إلى دولة معينة كما كان الحال في العصر الساساني، بل بالانتماء إلى فضاء حضاري واسع يتجاوز الحدود القديمة. فالدولة لم تعد "فارسية" أو "بيزنطية" أو غيرها، بل أصبحت جزءًا من كيان أوسع يربط بين شعوب متعددة تحت مظلة واحدة.

وقد تجلّى هذا التحول بشكل واضح في الطريقة التي أعادت بها الدولة الإسلامية تنظيم الفضاء السياسي بعد الفتح، حيث لم يتم التعامل مع الشعوب باعتبارها وحدات منفصلة مغلقة، بل باعتبارها **مكونات داخل نظام حضاري واحد،** له مركز سياسي، لكن هويته لا تُختزل في عرق أو قومية.

وفي التجربة الفارسية تحديدًا، كان هذا التحول عميقًا، لأن الهوية السابقة كانت مرتبطة بشكل وثيق بفكرة "الإمبراطورية المركزية". لكن مع دخولها ضمن

الإطار الإسلامي، بدأت هذه الهوية تُعاد صياغتها داخل مفهوم جديد لا يعتمد على الدولة الساسانية، بل على الانتماء إلى "الأمة" بوصفها وحدة حضارية كبرى.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التحول، أن كثيرًا من الفاعلين من أصول فارسية في المراحل المبكرة للدولة الإسلامية لم يعودوا يُعرّفون أنفسهم من خلال الدولة التي انتهت، بل من خلال موقعهم داخل النظام الجديد، سواء في الإدارة أو العلم أو الثقافة. وهذا يعكس انتقالًا تدريجيًا من هوية سياسية ضيقة إلى هوية حضارية أوسع.

وبهذا الشكل، لم يُلغِ الإسلام الهويات السابقة، لكنه **أعاد ترتيب موقعها داخل بنية جديدة**، حيث أصبحت الهوية الفارسية وغيرها جزءًا من فسيفساء حضارية واسعة، لا تقوم على مركز إمبراطوري واحد، بل على إطار جامع يتجاوز تلك المراكز التقليدية.

وهكذا حدث التحول الجوهري:
من هوية تُعرّفها الدولة،
إلى هوية تُعرّفها الانتماءات داخل حضارة أوسع من الدولة نفسها.

3.إعادة تشكيل الهوية الفارسية من الداخل

داخل الإطار الحضاري الجديد الذي نشأ مع الدولة الإسلامية، لم تختفِ الهوية الفارسية، لكنها دخلت مرحلة مختلفة تمامًا من تطورها :**إعادة إنتاج نفسها من الداخل بدل أن تُبنى من الخارج عبر الدولة والسلطة** .فبعد أن كانت الهوية سابقًا مرتبطة بمركز سياسي إمبراطوري، أصبحت الآن تتحرك داخل فضاء أوسع لا يعتمد على وجود دولة فارسية مستقلة.

هذا التحول غيّر طبيعة تعريف الهوية نفسها. فلم يعد معيار "الفرس" مرتبطًا بوجود سلطة حاكمة أو عرش سياسي كما كان في المرحلة الساسانية، بل أصبح مرتبطًا بـ **الاستمرارية الثقافية داخل نظام حضاري جديد** .بمعنى آخر، الهوية

انتقلت من كونها "هوية دولة" إلى كونها "هوية مجتمع يعيش داخل دولة مختلفة."

في هذا السياق، بدأت عناصر الهوية الأساسية تأخذ وظائف جديدة. فاللغة الفارسية، التي كانت في السابق لغة إدارة وإمبراطورية، تحولت تدريجيًا إلى لغة حياة يومية وثقافة اجتماعية وذاكرة مشتركة. لم تعد لغة السلطة العليا، لكنها بقيت حاضرة بقوة في التواصل اليومي، وفي نقل القصص، وفي التعبير عن التجربة الإنسانية للمجتمع.

ويظهر هذا التحول بشكل واضح في استمرار الفارسية في الأوساط الاجتماعية حتى بعد تعريب الدواوين في بعض المراحل، حيث بقيت اللغة حية في القرى والمدن، رغم انتقال الإدارة الرسمية إلى العربية. هذا يعكس أن اللغة لم تُهزم، بل **أُعيد توظيفها داخل مستوى مختلف من الحياة الاجتماعية**.

أما العادات والتقاليد، فقد تحولت بدورها من كونها جزءًا من منظومة دولة إمبراطورية إلى عناصر ثقافية داخل مجتمع أوسع متعدد المكونات.
فالممارسات الاجتماعية المرتبطة بالزراعة، والعلاقات الأسرية، وأنماط التنظيم المحلي، استمرت داخل البنية الجديدة دون أن تفقد جذورها.

أما الذاكرة التاريخية، فقد أخذت شكلًا أكثر تعقيدًا. فلم تعد تُروى بوصفها تاريخ دولة حاكمة قائمة، بل بوصفها **تاريخًا ثقافيًا متراكمًا يعيش داخل الوعي الجماعي** .وهذا ما سمح باستمرار الإحساس بالهوية حتى في غياب الدولة التي كانت تمثلها سابقًا.

وبذلك يمكن القول إن الهوية الفارسية لم تختفِ، بل أعادت بناء نفسها داخل بنية جديدة، حيث تحولت من هوية تعتمد على السلطة والسيادة، إلى هوية تعتمد على **الاستمرارية الثقافية والذاكرة الاجتماعية داخل نظام حضاري أوسع.**

وهذا التحول لم يكن لحظة واحدة، بل مسارًا طويلًا أعاد تشكيل العلاقة بين الهوية والدولة، بحيث لم تعد الدولة هي المصدر الوحيد لتعريف الذات، بل أصبح المجتمع والثقافة واللغة عناصر أساسية في هذا التعريف.

4.التفاعل بين الإسلام والبنية الثقافية الفارسية

لم يكن التفاعل بين الإسلام والبنية الثقافية الفارسية تفاعل مواجهة يؤدي إلى الإلغاء أو الاستبدال الكامل، بل كان أقرب إلى **عملية إعادة تشكيل طويلة ومعقدة**، تتداخل فيها عناصر دينية وسياسية وثقافية في آن واحد. فبدل أن يتم محو البنية الثقافية السابقة، جرى إدخالها تدريجيًا داخل إطار حضاري جديد أعاد تنظيمها دون أن ينفيها بالكامل.

فمع توسع الدولة الإسلامية شرقًا، بدأت عناصر من الثقافة الفارسية تجد طريقها إلى المجال الإسلامي، خصوصًا في مجالات الإدارة واللغة والأدب. ففي العصر العباسي، لم تعد بغداد مجرد مركز سياسي، بل أصبحت أيضًا فضاءً ثقافيًا مفتوحًا على تقاليد متعددة، من بينها التقاليد الفارسية التي كان لها حضور واضح في أساليب الكتابة والتنظيم والتفكير الإداري داخل الدواوين.

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة كيف أن أنماطًا إدارية وفكرية ذات جذور فارسية استمرت داخل الدولة الجديدة، لكنها لم تبقَ كما هي، بل أعيد تشكيلها داخل إطار إسلامي لغوي وقيمي. فالعناصر الفارسية لم تدخل كما هي، بل **أُعيد تفسيرها وإعادة صياغتها داخل منظومة قيمية جديدة** تستند إلى المرجعية الإسلامية في اللغة والشرعية والتشريع.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التفاعل، ما يظهر في تطور أساليب الكتابة الديوانية في العصر العباسي، حيث امتزجت الخبرة الإدارية الفارسية القديمة مع اللغة العربية التي أصبحت لغة الدولة الرسمية، فنتج عن ذلك أسلوب إداري وأدبي مركّب يجمع بين الدقة التنظيمية الموروثة والبلاغة اللغوية العربية.

كما أن هذا التفاعل لم يقتصر على الإدارة، بل امتد إلى الأدب والثقافة، حيث برزت لاحقًا تيارات أدبية فارسية داخل الفضاء الإسلامي، لكنها كُتبت أو

صيغت ضمن بيئة حضارية إسلامية أوسع، ما جعلها جزءًا من المشهد الثقافي العام وليس كيانًا منفصلًا عنه.

ومع مرور الزمن، لم تعد الثقافة الفارسية تُرى بوصفها عنصرًا خارجيًا داخل الدولة الإسلامية، بل أصبحت جزءًا من **النسيج الحضاري المركب** الذي تشكّل داخل هذه الدولة متعددة الشعوب. غير أن هذا الاندماج لم يكن ذوبانًا كاملاً، إذ بقيت البنية الثقافية الفارسية محتفظة بجذورها الداخلية في اللغة والذاكرة والتقاليد الاجتماعية.

وهكذا يمكن فهم هذه المرحلة بوصفها عملية مزدوجة:

- الإسلام أعاد تنظيم العناصر الثقافية داخل إطار قيمه ولغته
- والثقافة الفارسية أسهمت في تشكيل جزء من البنية الحضارية للدولة الجديدة

ومن هذا التفاعل نشأ نموذج حضاري مركب، لم يقم على الإلغاء، بل على **إعادة تشكيل متبادل بين الداخل الفارسي والإطار الإسلامي الأوسع.**

5.الهوية المركبة داخل المجال الإسلامي

نتج عن هذا التفاعل الطويل بين الإسلام والبنية الثقافية الفارسية شكل جديد من أنماط الانتماء يمكن وصفه بـ **الهوية المركبة**، وهي هوية لا تقوم على عنصر واحد بسيط، بل على تداخل مستويات متعددة من الانتماء داخل الفرد والمجتمع نفسه.

ففي المرحلة السابقة على الفتح، كانت الهوية في الغالب مرتبطة بمركز واحد واضح: الدولة الإمبراطورية وما تمثله من سلطة وشرعية. أما داخل المجال الإسلامي، فقد تغير هذا النموذج، وأصبح الفرد يعيش داخل فضاء حضاري أوسع لا يختزل هويته في دولة واحدة أو أصل واحد.

داخل هذا الواقع الجديد، أصبح الفارسي — على سبيل المثال — يحمل مستويين متوازيين من الانتماء:

أولًا :**مستوى الانتماء إلى الدولة الإسلامية ومؤسساتها**
وهذا المستوى يرتبط بالواقع السياسي والإداري الجديد، حيث يعيش الفرد ضمن دولة مركزية واحدة، يشارك في مؤسساتها، ويتعامل مع لغتها الرسمية، ويخضع لنظامها العام في الحكم والقضاء والإدارة. هذا الانتماء لم يكن اختياريًا أو نظريًا، بل كان جزءًا من الحياة اليومية داخل الدولة الجديدة.

ثانيًا :**مستوى الانتماء الثقافي واللغوي والتاريخي المحلي**
وهذا المستوى بقي متجذرًا في الحياة اليومية للمجتمع الفارسي، حيث استمرت اللغة، والعادات، والذاكرة التاريخية، وأنماط التفكير الاجتماعي، بوصفها إطارًا داخليًا يحدد علاقة الفرد بذاته ومحيطه القريب، بعيدًا عن المجال السياسي العام.

ومن خلال هذا التداخل، لم تعد الهوية تُختزل في بعد واحد واضح، بل أصبحت تتكون من طبقات متراكبة تعمل في آن واحد. فالفرد يمكن أن يكون جزءًا من الدولة الإسلامية في انتمائه السياسي والإداري، وفي الوقت نفسه يحمل في داخله انتماءً ثقافيًا وتاريخيًا مختلفًا في جذوره.

هذا الوضع لم يكن حالة اضطراب أو تناقض بالضرورة، بل تحوّل إلى **نمط مستقر من العيش داخل حضارة متعددة المكونات**، حيث تتعايش مستويات مختلفة من الهوية دون أن تلغي بعضها البعض.

ومع مرور الزمن، أصبح هذا النموذج أكثر رسوخًا، خاصة في المناطق الفارسية التي احتفظت بخصوصيتها الثقافية داخل الإطار الإسلامي العام، مما جعل الهوية هناك أقرب إلى بنية متعددة الأبعاد، لا تقوم على مركز واحد، بل على توازن بين أكثر من مستوى من الانتماء.

وهكذا يمكن القول إن الهوية داخل المجال الإسلامي لم تعد هوية أحادية بسيطة، بل أصبحت **هوية مركبة متعددة الطبقات**، تعكس طبيعة التحول من إمبراطوريات مغلقة إلى فضاء حضاري واسع تتداخل فيه الشعوب والثقافات ضمن نظام واحد.

خلاصة الفصل

إعادة إنتاج الهوية الفارسية تحت مظلة الإسلام لم تكن لحظة فقدان أو استبدال مباشر، بل كانت **عملية إعادة تشكيل طويلة وعميقة للذات داخل إطار حضاري جديد** .فقد انتهى النموذج الإمبراطوري الذي كانت الهوية ترتكز عليه سياسيًا، وتفككت معه فكرة "الدولة-المرجع" التي كانت تمنح الهوية معناها الكامل ومركزها الرمزي.

لكن هذا الانهيار السياسي لم يؤدِّ إلى اختفاء الهوية، بل نقلها إلى مستوى آخر. إذ استمرت العناصر الفارسية في الوجود داخل المجال الإسلامي، ليس بوصفها امتدادًا لدولة سابقة، بل بوصفها **مكونات ثقافية حية داخل نظام حضاري أوسع**، هو الإسلام، الذي وفّر إطارًا جامعًا أعاد تنظيم الهويات بدل إلغائها.

ومع هذا التحول، لم تعد الهوية تُبنى على مركز سياسي واحد أو على عرش إمبراطوري محدد، بل بدأت تتشكل داخل شبكة من الانتماءات المتداخلة، تجمع بين المجال السياسي الجديد والمجال الثقافي القديم. ومن هنا نشأت هوية مركبة، لا تقوم على الإقصاء أو الإلغاء، بل على **التعايش بين مستويات متعددة من الانتماء داخل فضاء حضاري واحد.**

فالدولة أصبحت إطارًا سياسيًا جامعًا، بينما بقيت الثقافة واللغة والذاكرة التاريخية فضاءً داخليًا مستمرًا. وبين هذين المستويين تشكلت هوية جديدة، لا تنتمي بالكامل إلى الماضي ولا تنفصل عن الحاضر، بل تعيش في المسافة بينهما.

وهكذا يمكن فهم هذا التحول بوصفه انتقالًا من هوية إمبراطورية مغلقة إلى هوية حضارية متعددة الطبقات، حيث تتداخل الدولة مع الثقافة، والمركز

السياسي مع الذاكرة التاريخية، لتنتج في النهاية **نموذجًا جديدًا للانتماء داخل حضارة واحدة واسعة ومتعددة المكونات**.

القسم الرابع: تشكّل إيران الصفوية وإعادة هندسة التشيّع كهوية دولة

من المذهب إلى الدولة المركزية

22. دخول التشيّع إلى المجال الإيراني قبل الدولة الصفوية

1.التشيّع في بدايته: تيار علمي لا مشروع دولة

لم يدخل التشيّع إلى المجال الإيراني بوصفه مشروعًا سياسيًا يسعى إلى إقامة سلطة أو منافسة كيان قائم، بل نشأ في سياقه الأول كاتجاه علمي-ديني داخل الإطار الإسلامي العام. وهذا الفهم ضروري لتفكيك الصورة اللاحقة التي تربط التشيّع مباشرة بالدولة، لأن المرحلة التأسيسية كانت مختلفة تمامًا من حيث الطبيعة والوظيفة. فقد كان التشيّع في بداياته تعبيرًا عن قراءة خاصة للتجربة الإسلامية الأولى، تركز على مسألة المرجعية الدينية والعلمية، لا على بناء كيان سياسي مستقل.

في القرون الأولى، لم تكن هناك دولة شيعية بالمعنى المؤسسي، بل كان التشيّع ينتشر ضمن بيئة علمية مفتوحة، تتعدد فيها المدارس والاجتهادات. فالمجال الإسلامي آنذاك لم يكن مغلقًا على اتجاه واحد، بل كان فضاءً واسعًا للنقاش والاختلاف، تظهر فيه مدارس فقهية وكلامية متعددة، وكل منها يحاول تقديم فهمه الخاص للنصوص الدينية. ضمن هذا السياق، كان التشيّع أحد هذه المسارات، يتطور عبر الحوار والجدل العلمي، لا عبر فرض السلطة.

وتُظهر بعض الأحداث التاريخية المبكرة هذا الطابع غير السياسي. فبعد معركة كربلاء، التي شكّلت لحظة مفصلية في الوعي الشيعي، لم يتحول التشيّع مباشرة إلى مشروع دولة، بل بقي لفترة طويلة إطارًا تعبيريًا عن موقف أخلاقي

وتاريخي، يتجسد في الذاكرة الجماعية أكثر مما يتجسد في بنية سياسية. هذا يعني أن الحدث، رغم قوته الرمزية، لم يُترجم فورًا إلى تنظيم سياسي، بل إلى وعي ديني يتشكل تدريجيًا.

كما أن الحركات التي ظهرت في تلك الفترة، مثل بعض الثورات ذات الطابع العلوي، لم تكن تمثل بنية شيعية منظمة قادرة على تأسيس دولة مستقرة، بل كانت تعبيرات متفرقة عن احتجاجات سياسية أو اجتماعية. وغالبًا ما انتهت هذه المحاولات دون أن تنتج نظامًا مستقرًا، مما عزّز بقاء التشيّع في موقع "التيار" لا "الدولة."

وفي الوقت نفسه، كانت مراكز العلم في المدن الكبرى تلعب دورًا أهم من أي مشروع سياسي. فالعلماء كانوا يركّزون على التعليم ونقل المعرفة، وبناء قواعد فقهية وكلامية، بدل الانخراط في إدارة السلطة. وهذا ما جعل التشيّع يتجذر بوصفه مدرسة فكرية لها أصولها ومنهجها، لا ككيان سياسي يسعى للهيمنة.

ومن الأمثلة الدالة على هذا الطابع العلمي، أن كثيرًا من العلماء المرتبطين بالتشيّع كانوا جزءًا من الحركة العلمية العامة، ولم يكونوا معزولين عن بقية المدارس. فقد شاركوا في حلقات النقاش، ورووا الحديث، وأسهموا في بناء المعرفة الإسلامية، وهو ما يعكس طبيعة المرحلة التي لم تكن فيها الحدود المذهبية حادة كما أصبحت لاحقًا.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن التشيّع في مرحلته الأولى لم يكن يسعى إلى إقامة دولة، بل إلى **تثبيت رؤية دينية وفكرية** داخل المجتمع. وهذه الرؤية احتاجت إلى وقت طويل لتترسخ، لأنها لم تعتمد على القوة أو السلطة، بل على الإقناع والتراكم المعرفي.

وعندما بدأ التشيّع بالانتقال نحو الشرق، إلى خراسان وبلاد فارس، حمل معه هذا الطابع نفسه. لم يصل كسلطة سياسية أو مشروع حكم، بل كفكرة تُدرّس وتُناقش، وكتيار يدخل ضمن النسيج الفكري للمجتمع، لا كقوة تسعى إلى إعادة تشكيله بالقوة.

وهنا تكمن أهمية هذه المرحلة: فهي تفسّر كيف استطاع التشيّع أن يستمر وينتشر رغم غياب الدولة التي تحمله. فقد كان قائمًا على بنية مختلفة، تعتمد على المجتمع لا على السلطة، وعلى المعرفة لا على القوة.

وبالتالي، فإن فهم التشيّع كتيار علمي في بداياته يقدّم مفتاحًا أساسيًا لفهم تحوله اللاحق. فما سيحدث مع الصفويين لم يكن امتدادًا بسيطًا لهذه المرحلة، بل **نقلة نوعية**، حيث سيتم نقل هذا التيار من فضاء العلم إلى فضاء الدولة، ومن كونه مدرسة ضمن المجتمع إلى كونه هوية رسمية لنظام سياسي كامل.

2.الحلقات العلمية وحركة الرواية: البنية التي حملت التشيّع شرقًا

ارتبط انتشار التشيّع في مراحله الأولى ارتباطًا وثيقًا بالحلقات العلمية وحركة الرواية، حيث كانت المعرفة الدينية تُنقل عبر التعليم الشفهي والتدوين المبكر داخل المساجد ومجالس العلماء، لا عبر مؤسسات دولة أو أجهزة سلطة. هذا النمط من الانتشار يفسّر كيف تحوّل التشيّع إلى **شبكة معرفية ممتدة** قبل أن يكون كيانًا سياسيًا، وكيف استطاع أن يعبر الأقاليم دون حاجة إلى جيش أو إدارة مركزية.

كانت الحلقة العلمية هي الوحدة الأساسية لهذا الانتشار: يجلس فيها الشيخ، يقرأ ويشرح، ويُملِي على طلابه، فيدوّنون ويستوعبون ثم ينقلون ما تعلموه إلى أماكن أخرى. وضمن هذه الحلقات، كانت روايات مرتبطة بأهل البيت تُتداول، وتُناقش مسائل الفقه والعقيدة، وتُبنى قواعد الاستنباط. هذا المسار التعليمي خلق **استمرارية معرفية** لا تعتمد على ثبات السلطة، بل على تواصل السند العلمي من جيل إلى جيل.

وتُعد الكوفة نموذجًا مبكرًا لهذه الحيوية؛ فقد كانت مركزًا لعدد كبير من الرواة والفقهاء، وفيها تشكّلت بيئة علمية ثرية ساهمت في نقل تراث أهل البيت. ومع انتقال الطلاب من الكوفة إلى أقاليم أخرى، خاصة خراسان، انتقلت معهم هذه المعارف، لتبدأ بالتجذر في بيئات جديدة.

كما لعبت مدينة قم دورًا مهمًا لاحقًا بوصفها مركزًا علميًا ناشئًا داخل إيران، استقبل رواة وطلابًا، وأسهم في ترسيخ حضور التشيّع داخل المجال الفارسي. ويُذكر أن أسرًا علمية قدمت إلى قم من الكوفة أسهمت في نقل الرواية وتثبيتها هناك، ما حوّل المدينة إلى حلقة وصل بين المراكز العراقية والمجتمع الإيراني.

أما في خراسان، فكان الامتداد يتم عبر مسارات التعليم والتجارة معًا؛ إذ كان طلاب العلم يفدون إلى المراكز العلمية ثم يعودون إلى مدنهم، كما كان التجار ينقلون معهم ليس السلع فقط بل القصص والروايات والأفكار. هكذا تشكّلت **شبكة غير رسمية** من انتقال المعرفة، تتقاطع فيها الطرق العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الناحية المنهجية، كانت حركة الرواية ذات أهمية خاصة؛ فتوثيق الأحاديث ونقلها بإسناد خلق **بنية ضبط علمي** سمحت بتمييز الروايات وتقويمها، وأعطت للتشيّع أساسًا معرفيًا منظمًا. هذه البنية لم تكن حكرًا على اتجاه واحد، لكنها داخل الدوائر الشيعية ركّزت على تراث خاص، ما ساعد على بناء هوية علمية متماسكة عبر الزمن.

كما أن هذه الحلقات لم تكن منعزلة عن بقية المدارس، بل كانت جزءًا من الحياة العلمية العامة؛ يلتقي فيها طلاب من اتجاهات مختلفة، ويتشاركون أدوات البحث واللغة العلمية. هذا التداخل خفّف من حدّة الاصطفاف في تلك المرحلة، وجعل التشيّع **حاضرًا بوصفه مسارًا داخل المشهد** لا ككيان منفصل عنه.

وتظهر أهمية هذا النمط من الانتشار في أنه لا يتأثر مباشرة بتغيّر الحكام؛ فإذا تبدلت السلطة، تبقى الحلقات العلمية قادرة على الاستمرار، لأن مصدرها المجتمع لا الدولة. لذلك استمر التشيّع في النمو البطيء حتى في فترات لم يكن فيها أي دعم سياسي له، بل أحيانًا في بيئات غير مواتية.

كما أن اعتماد هذا النموذج على التعليم أتاح **تراكمًا نوعيًا**؛ فكل جيل يضيف شرحًا وتحريرًا وتنقيحًا، ما يرسّخ المذهب فكريًا قبل أن يتسع اجتماعيًا.

وبمرور الوقت، تتحول هذه التراكمات إلى مرجعية يُرجع إليها، وتُبنى عليها مدارس لاحقة.

وبذلك، يمكن القول إن الحلقات العلمية وحركة الرواية شكّلتا **العمود الفقري لانتشار التشيّع شرقًا** .لم يكن الانتشار نتيجة قرار مركزي، بل نتيجة شبكة معرفية حيّة، عبرت المسافات بهدوء، ورسّخت حضورًا تدريجيًا داخل المجتمع الإيراني، ممهّدة لمرحلة لاحقة سيُعاد فيها توظيف هذا الإرث داخل مشروع دولة.

.3المراكز العلمية الأولى: الكوفة والنجف كنقاط انطلاق للفكرة

شكّلت مدن مثل الكوفة والنجف في القرون الأولى أحد أهم المراكز التي تبلور فيها الحضور العلمي المرتبط بالتشيّع، لا بوصفها عواصم سياسية، بل بوصفها **مراكز إنتاج معرفة دينية** .ففي هذه المدن، تركز عدد كبير من العلماء والرواة، وظهرت بيئات علمية نشطة أسهمت في نقل وتعميق تراث أهل البيت داخل المجال الإسلامي.

كانت الكوفة تحديدًا مدينة ذات طبيعة خاصة؛ فهي مدينة حديثة نسبيًا نشأت في سياق الفتح، لكنها سرعان ما تحولت إلى مركز فكري نشط، يجتمع فيه فقهاء ومحدثون من اتجاهات مختلفة. هذا التنوع جعلها بيئة خصبة للنقاش العلمي، وفي هذا المناخ تشكّلت مدارس فكرية متعددة، من بينها التيار المرتبط بالتشيّع، الذي وجد في الكوفة أرضية مناسبة للنمو عبر الحلقات العلمية والنقاشات الفقهية.

أما النجف، فقد اكتسبت لاحقًا أهمية خاصة بسبب ارتباطها برمزية دينية قوية، ومع الزمن تحولت إلى مركز علمي أكثر استقرارًا، حيث تركزت فيها حلقات دراسية متخصصة، وبدأت تأخذ دورًا أعمق في تكوين الهوية العلمية للتشيّع. ومع تطور الزمن، أصبحت النجف إحدى أهم نقاط الثقل في نقل المعرفة المرتبطة بهذا التيار.

ومن خلال هذه المراكز، لم يكن التشيّع يُنقل بوصفه شعارًا أو موقفًا سياسيًا، بل بوصفه **منظومة معرفية** :فقه، حديث، تفسير، وأصول تفكير. وهذا ما أعطاه عمقًا واستمرارية، لأنه لم يعتمد على التعبئة اللحظية، بل على بناء علمي يتراكم عبر الأجيال.

وقد لعبت هذه المدن دور "المدارس الأم" التي يتخرج منها طلاب العلم، ثم ينتشرون في أقاليم مختلفة. فطالب العلم الذي يدرس في الكوفة أو النجف، كان يعود إلى بلده حاملًا ما تعلمه، ليؤسس حلقة علمية جديدة أو ينقل المعرفة داخل مجتمعه. بهذه الطريقة، تحولت هذه المراكز إلى **نقاط انطلاق** لشبكة أوسع من الانتشار العلمي.

ومن الأمثلة على هذا الامتداد، انتقال التأثير الكوفي إلى مناطق خراسان، حيث بدأ يظهر حضور لطلاب تلقوا علمهم في العراق، ثم عادوا إلى شرق العالم الإسلامي. هذا الانتقال لم يكن منظمًا من قبل سلطة، بل كان نتيجة طبيعية لحركة العلم والتنقل بين المدن.

كما أن هذه المراكز لم تكن مغلقة على اتجاه واحد، بل كانت جزءًا من المشهد العلمي العام، حيث يتداخل فيها طلاب من مدارس مختلفة، ويتشاركون أدوات البحث والنقاش. هذا الانفتاح ساهم في ترسيخ التشيّع داخل الإطار الإسلامي، بدل أن يجعله تيارًا معزولًا.

ومع مرور الزمن، أصبحت هذه المدن تمثل **مرجعية علمية** يُرجع إليها في مسائل الفقه والعقيدة، وهو ما منح التشيّع بنية مستقرة، حتى في ظل غياب دولة تدعمه. فبدل أن تكون السلطة هي الضامن لاستمراره، أصبحت المعرفة نفسها هي الضامن.

هذا الدور العلمي العميق جعل من الكوفة والنجف أكثر من مجرد مدن؛ فقد تحولت إلى **حاضنات فكرية** أسهمت في تشكيل ملامح التشيّع في مرحلته المبكرة، وحددت طريقة انتشاره لاحقًا.

وبذلك، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها مرحلة "تأسيس من القاعدة"، حيث تبدأ الفكرة من مراكز علمية محددة، ثم تنتشر تدريجيًا عبر طلابها، لتصل في النهاية إلى مجتمعات بعيدة، من بينها المجتمع الإيراني، دون أن تمر عبر مشروع سياسي مباشر.

.4مسارات الانتقال: من المراكز العلمية إلى المجتمع الإيراني

لم يصل التشيّع إلى المجال الإيراني عبر قرار سياسي أو توسع عسكري، بل عبر **مسارات اجتماعية ومعرفية متداخلة** شكّلت قنوات طبيعية لانتقال الأفكار. هذه المسارات لم تكن مرئية دائمًا، لكنها كانت فعّالة على المدى الطويل، لأنها اعتمدت على حركة الناس اليومية: السفر، التجارة، طلب العلم، والعلاقات الاجتماعية بين المدن.

كان طلاب العلم يمثلون أحد أهم هذه الجسور. فالكثير منهم كانوا يرحلون إلى مراكز مثل الكوفة لطلب المعرفة، ثم يعودون إلى مناطقهم في خراسان وبلاد فارس، حاملين معهم ما تلقوه من فقه ورواية. هؤلاء لم يعودوا كدعاة سياسيين، بل كمعلمين، ينقلون المعرفة داخل بيئاتهم المحلية، وهو ما سمح للتشيّع بأن ينتشر **من الداخل لا من الخارج**.

إلى جانب ذلك، لعبت التجارة دورًا لا يقل أهمية. فطرق التجارة التي ربطت العراق بشرق العالم الإسلامي لم تكن مجرد قنوات لنقل البضائع، بل كانت أيضًا **مسارات لنقل الثقافة والأفكار** .فالتاجر الذي يقضي وقتًا في مدينة ثم ينتقل إلى أخرى، يحمل معه القصص والروايات والاتجاهات الفكرية، ويسهم بشكل غير مباشر في نشرها.

ومن أبرز هذه المسارات، الطريق الذي يربط العراق بخراسان مرورًا بمدن مثل نيسابور، التي كانت مركزًا حضريًا مهمًا ومفترق طرق بين الشرق والغرب. في مثل هذه المدن، كانت الأفكار تتلاقى وتتداخل، ما جعلها بيئات مناسبة لانتقال التيارات الفكرية المختلفة، ومنها التشيّع.

كما لعبت الهجرات العلمية دورًا واضحًا، حيث انتقلت بعض الأسر العلمية من العراق إلى إيران، واستقرت في مدن مثل قم، وأسهمت في تأسيس بيئات علمية جديدة هناك. هذه الهجرات لم تكن واسعة بالضرورة، لكنها كانت مؤثرة، لأنها نقلت معها **تراكمًا معرفيًا جاهزًا للبناء عليه**.

ومن الأمثلة التاريخية المعروفة، استقرار بعض العائلات ذات الخلفية العلمية في قم، وتحول المدينة تدريجيًا إلى مركز ديني مهم داخل إيران. هذا التحول لم يحدث فجأة، بل عبر تراكم طويل من النشاط العلمي والتعليمي، ما يعكس طبيعة الانتشار الهادئ للتشيّع.

كذلك، لم يكن الانتقال محصورًا في النخب العلمية، بل شاركت فيه طبقات اجتماعية مختلفة. فالعلاقات العائلية، والزواج بين مناطق مختلفة، والتنقل المستمر بين المدن، كلها ساهمت في نقل الأفكار بشكل غير مباشر، ما جعل التشيّع يدخل إلى المجتمع **كجزء من الحياة اليومية، لا كخطاب مفروض**.

هذا التداخل بين المسارات العلمية والاجتماعية والاقتصادية خلق شبكة معقدة من الانتشار، يصعب تتبعها بدقة، لكنها فعّالة جدًا في التأثير. فهي لا تعتمد على مركز واحد، بل على تعدد النقاط، مما يجعلها أكثر قدرة على الاستمرار.

كما أن هذا النمط من الانتقال جعل التشيّع يتكيّف مع البيئات المختلفة التي دخلها. فهو لم يصل كنموذج جامد، بل كفكرة قابلة للتفاعل مع السياق المحلي، وهو ما ساعده على الاندماج داخل المجتمع الإيراني دون صدام مباشر.

وفي النهاية، يمكن القول إن التشيّع لم "يُدخل" إلى إيران بقرار أو حدث واحد، بل **تسلّل إليها عبر شبكة من المسارات المتداخلة**، حملها طلاب العلم، والتجار، والعلاقات الاجتماعية، حتى أصبح جزءًا من النسيج الثقافي، قبل أن يتحول لاحقًا إلى عنصر سياسي مع قيام الدولة الصفوية.

5.الانتشار البطيء: التغلغل التدريجي داخل النسيج الاجتماعي

لم ينتشر التشيّع في المجال الإيراني بصورة سريعة أو عبر تحوّل مفاجئ، بل جاء حضوره نتيجة **مسار طويل من التراكم الهادئ** .وهذا البطء لم يكن ضعفًا، بل كان أحد أهم عوامل ترسّخه؛ لأن الأفكار التي تتسلل تدريجيًا إلى المجتمع غالبًا ما تكون أكثر ثباتًا من تلك التي تُفرض بشكل سريع أو قسري.

في المراحل الأولى، لم يظهر التشيّع كتيار واسع يشمل المجتمع كله، بل بدأ داخل دوائر محدودة: طلاب علم، بعض البيئات الحضرية، ومجموعات مهتمة بالبحث الفقهي والكلامي. ومع مرور الزمن، توسعت هذه الدوائر تدريجيًا، لكن دون أن تتحول إلى تيار غالب أو مهيمن على المستوى العام.

هذا النمط من الانتشار جعل التشيّع يتغلغل في المجتمع بطريقة غير صدامية. فلم يكن هناك إعلان قطيعة مع المذاهب الأخرى، ولا محاولة لفرض هوية جديدة على المجتمع، بل كان التغيير يحدث على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة، ثم ينتقل تدريجيًا إلى نطاق أوسع.

ومن الأمثلة التي تعكس هذا التدرج، التحول البطيء لبعض المدن الإيرانية إلى مراكز ذات حضور شيعي ملحوظ، مثل قم، التي لم تصبح مركزًا مهمًا دفعة واحدة، بل عبر قرون من النشاط العلمي والاجتماعي. هذا التحول يعكس طبيعة الانتشار التي تعتمد على الزمن، لا على القرار المفاجئ.

كما أن هذا التغلغل لم يكن متساويًا في كل المناطق؛ فقد بقيت مناطق واسعة على مذاهب أخرى لفترات طويلة، في حين ظهرت بؤر شيعية في مناطق محددة. وهذا يدل على أن الانتشار كان **انتقائيًا ومرتبطًا بالظروف المحلية**، وليس نتيجة سياسة عامة أو توجيه مركزي.

المدن الكبرى لعبت دورًا مهمًا في هذا المسار، لأنها كانت أكثر انفتاحًا على التبادل الفكري، وأكثر استقبالًا للعلماء والطلاب. ففي مثل هذه البيئات، يمكن

للأفكار الجديدة أن تجد مساحة للنقاش والتطور، وهو ما ساعد التشيّع على تثبيت حضوره داخل بعض المراكز الحضرية.

وفي المقابل، بقيت المناطق الريفية والمحافظة أقل تأثرًا في البداية، وهو ما يعكس الفارق بين البيئات الاجتماعية في سرعة التفاعل مع التيارات الفكرية. لكن مع مرور الزمن، ومع انتقال الأفراد بين المدن والقرى، بدأت هذه الأفكار تصل تدريجيًا إلى نطاق أوسع.

كما أن غياب الصراع المباشر في هذه المرحلة ساهم في استقرار الانتشار. فبما أن التشيّع لم يكن مرتبطًا بمشروع سياسي، لم يُنظر إليه كتهديد فوري، مما أتاح له أن ينمو دون أن يواجه مقاومة حادة من السلطة أو المجتمع.

وهذا النمط من الانتشار البطيء خلق نوعًا من **الاندماج الصامت**، حيث تصبح الفكرة جزءًا من الواقع الاجتماعي دون أن تمر بمرحلة صدام أو فرض. ومع الزمن، يتحول هذا الاندماج إلى حضور مستقر يمكن البناء عليه لاحقًا.

وفي النهاية، يمكن القول إن التشيّع في هذه المرحلة لم "ينتشر" بالمعنى السريع للكلمة، بل **تجذّر تدريجيًا** داخل المجتمع، حتى أصبح عنصرًا قائمًا بذاته، ينتظر لحظة تاريخية جديدة ينتقل فيها من مستوى الحضور الاجتماعي إلى مستوى التأثير السياسي، وهي المرحلة التي ستبدأ مع الدولة الصفوية.

6.الدور العلمي للأئمة: تأسيس البنية الفكرية للتشيّع

لعبت شخصيات علمية محورية من أهل البيت دورًا أساسيًا في ترسيخ الأساس الفقهي والفكري للتشيّع، لكن هذا الدور لم يتخذ طابعًا سياسيًا مباشرًا بقدر ما كان **مشروعًا علميًا طويل المدى** يهدف إلى بناء المعرفة وتشكيل منهج في الفهم والاستنباط. وهذا ما أعطى التشيّع في مرحلته المبكرة عمقًا فكريًا جعله قادرًا على الاستمرار حتى دون وجود دولة ترعاه.

يُعد جعفر الصادق من أبرز هذه الشخصيات، حيث ارتبط اسمه بتأسيس مدرسة علمية واسعة في المدينة، تخرّج فيها عدد كبير من العلماء من اتجاهات مختلفة. هذه المدرسة لم تكن مغلقة أو منعزلة، بل كانت جزءًا من الحركة العلمية العامة، وهو ما يعكس طبيعة المرحلة التي كان فيها التداخل بين المدارس قائمًا.

في هذه البيئة، لم يكن التركيز على بناء سلطة أو تنظيم سياسي، بل على **تأسيس قواعد الفقه والعقيدة**، وصياغة منهج في التعامل مع النصوص. وقد أسهم هذا في إعطاء التشيّع طابعًا معرفيًا منظمًا، بدل أن يبقى مجرد موقف عاطفي أو تاريخي مرتبط بأحداث معينة.

كما أن هذا الدور العلمي لم يكن فرديًا، بل امتد عبر سلسلة من العلماء والرواة الذين نقلوا هذا التراث وطوّروه. فالمعرفة لم تكن مرتبطة بشخص واحد، بل تحولت إلى **سلسلة تعليمية مستمرة**، تنتقل من جيل إلى جيل، وهو ما أعطى التشيّع استقرارًا فكريًا طويل الأمد.

ومن المهم ملاحظة أن هذا النشاط العلمي كان يتم في ظل ظروف سياسية معقدة، حيث لم تكن البيئة دائمًا مواتية، ومع ذلك استمر بناء المعرفة بشكل متواصل. هذا يدل على أن التشيّع لم يعتمد في نشأته على الحماية السياسية، بل على **الاستقلال العلمي**.

كما أن تركيز الأئمة على التعليم بدل السياسة المباشرة ساهم في تقليل الصدام مع السلطة، وفتح المجال أمام انتشار الأفكار بشكل أوسع. فحين تكون الفكرة مرتبطة بالعلم، يسهل تداولها وقبولها مقارنة بالفكرة المرتبطة بالصراع السياسي.

ومن الأمثلة على هذا التأثير، أن كثيرًا من طلاب هذه المدارس انتقلوا لاحقًا إلى مناطق مختلفة، من بينها خراسان وبلاد فارس، حاملين معهم هذا التراث العلمي، وهو ما ساهم في إدخال التشيّع إلى تلك المناطق على أساس معرفي لا سياسي.

هذا الامتداد العلمي جعل التشيّع يُبنى من "الداخل"، عبر تشكيل عقول وأجيال تتبنى هذا الفهم، بدل أن يُفرض من "الخارج" عبر سلطة أو قوة. وهو ما يفسر استمراره حتى في الفترات التي لم يكن فيها حضور سياسي له.

كما أن هذا الأساس الفكري أصبح لاحقًا مرجعية يمكن العودة إليها عند الحاجة، سواء في الفقه أو في تنظيم المجتمع أو حتى في بناء الدولة، كما سيحدث في مراحل لاحقة.

وفي النهاية، يمكن القول إن الدور العلمي للأئمة مثّل **المرحلة التأسيسية العميقة للتشيّع**، حيث تم بناء البنية الفكرية التي سمحت له بالتحول لاحقًا من مجرد مدرسة علمية إلى عنصر مؤثر في تشكيل الهوية والمجتمع، بل وحتى الدولة.

7.التشيّع كمدرسة فكرية داخل تعددية إسلامية مبكرة

في هذه المرحلة المبكرة من التاريخ الإسلامي، لم تكن البنى المذهبية قد اتخذت شكلها الصارم أو المنغلق الذي عرفته العصور اللاحقة، بل كان المجال العلمي والديني يتميز بدرجة عالية من **التعددية والانفتاح النسبي** .ضمن هذا السياق، ظهر التشيّع بوصفه إحدى المدارس الفكرية التي تشارك في إنتاج المعرفة الإسلامية إلى جانب مدارس أخرى، دون أن يكون محصورًا داخل إطار مغلق أو معزول عن بقية الاتجاهات.

كان العالم الإسلامي آنذاك فضاءً علميًا واسعًا، تتحرك فيه الأفكار بين المراكز المختلفة، ويتداخل فيه الفقه مع الحديث مع الكلام. وفي هذا الفضاء، لم تكن الحدود بين المدارس حادة كما أصبحت لاحقًا، بل كانت هناك مساحة كبيرة من التفاعل والنقاش والاختلاف المنهجي. لذلك، لم يُنظر إلى التشيّع في بداياته ككيان منفصل بالكامل، بل كجزء من **المشهد العلمي العام**.

ومن الناحية العملية، كان العلماء والطلاب يتنقلون بين الحلقات العلمية المختلفة، فيدرسون على أكثر من شيخ، ويتعرضون لمدارس متعددة في الفهم

والاستنباط. هذا التداخل جعل التشيّع يتشكل داخل بيئة حوارية، وليس داخل بيئة إقصائية، وهو ما منح فكره طابعًا جدليًا قائمًا على النقاش والاستدلال.

في هذا الإطار، لم يكن الانتماء المذهبي في كثير من الأحيان هو المحدد الأساسي للعلاقات العلمية، بل كانت الكفاءة العلمية والقدرة على الرواية والاستنباط هي العنصر الأهم. لذلك نجد أن كثيرًا من حلقات العلم كانت تضم طلابًا من اتجاهات مختلفة، يتبادلون المعرفة ضمن سياق واحد.

كما أن بعض المراكز العلمية الكبرى كانت بمثابة فضاءات مشتركة، يتقاطع فيها الفقهاء والمحدثون من مختلف الاتجاهات. هذا الوضع سمح بوجود تفاعل معرفي مستمر، ساهم في تطور التشيّع نفسه، لأنه لم ينغلق على ذاته، بل ظل في حالة **احتكاك فكري دائم** مع المدارس الأخرى.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الواقع، أن كثيرًا من رواة الحديث والفقهاء في تلك المرحلة كانوا ينقلون عن أكثر من مصدر، دون أن يكون ذلك بالضرورة تعبيرًا عن انتماء مذهبي صارم. هذا يعكس طبيعة المرحلة التي كانت فيها المعرفة تُبنى عبر التراكم والتبادل، لا عبر الفصل الحاد بين المدارس.

وفي ظل هذا المناخ، لم يكن التشيّع يُقدَّم كبديل سياسي أو مشروع دولة، بل كمنهج في الفهم والتفسير داخل المنظومة الإسلامية الأوسع. وهذا ما جعله قادرًا على الاستمرار والتطور، لأنه لم يُجبر على الدخول في صدام مباشر مع بقية الاتجاهات في مرحلة مبكرة.

ومع مرور الوقت، بدأت بعض المدارس تتبلور بشكل أكثر وضوحًا، لكن في هذه المرحلة تحديدًا ظل التشيّع جزءًا من **نسيج فكري متعدد الأصوات**، لا كيانًا منفصلًا بالكامل. هذا الوضع ساعده على اكتساب خبرة علمية واسعة من خلال الحوار والمناقشة.

كما أن هذا التعدد سمح بوجود نوع من التوازن داخل المجال العلمي، حيث لم تكن هناك هيمنة مطلقة لتيار واحد، بل كان كل اتجاه يشارك في بناء المعرفة

الإسلامية العامة. وهذا التوازن كان مهمًا في تشكيل البيئة التي نشأ فيها التشيّع وتطور داخلها.

وفي النهاية، يمكن القول إن التشيّع في هذه المرحلة لم يكن "خارج النظام العلمي"، بل كان **جزءًا من نظام علمي متعدد المدارس**، تشكّل فيه عبر التفاعل والاختلاف، لا عبر الانفصال أو الصدام، وهو ما أسهم في بناء هويته الفكرية قبل أي تحول سياسي لاحق.

8.التعدد المذهبي في إيران المبكرة: بيئة غير محسومة الهوية

في القرون الأولى بعد الفتح الإسلامي، لم تكن إيران فضاءً ذا هوية مذهبية واحدة، بل كانت منطقة تتسم بـ**تعدد ديني وفكري واسع** يعكس طبيعة المرحلة الإسلامية المبكرة عمومًا. فقد تداخلت فيها اتجاهات فقهية وكلامية متعددة، بعضها مرتبط بالمراكز العربية الكبرى، وبعضها الآخر نشأ داخل البيئات المحلية المتأثرة بالحركة العلمية القادمة من العراق وخراسان.

هذا التنوع يعني أن التشيّع لم يدخل إلى بيئة فارغة أو موحدة، بل إلى مجتمع مركب يتعايش فيه أكثر من اتجاه فكري في الوقت نفسه. فقد وُجدت مدارس فقهية مختلفة، إلى جانب اتجاهات سنية مبكرة، إضافة إلى تيارات فكرية محلية تأثرت بالتراث الإيراني السابق. هذا الخليط جعل المشهد الديني في إيران مشهدًا **متعدد الطبقات وغير مستقر على هوية واحدة**.

في مدن مثل نيسابور وقم والري، كانت الحركة العلمية نشطة ومفتوحة على مختلف الاتجاهات، حيث يتجاور الفقهاء والمحدثون من مدارس متعددة داخل بيئة حضرية واحدة. هذا التعايش العلمي سمح بوجود نقاش مستمر بين الاتجاهات، دون أن يؤدي ذلك إلى حسم نهائي لصالح تيار واحد في هذه المرحلة المبكرة.

كما أن غياب السلطة المذهبية المركزية في تلك الفترة جعل الهوية الدينية أكثر مرونة. فلم تكن هناك دولة تفرض مذهبا بعينه بشكل شامل، بل كانت

الممارسات الدينية تتشكل عبر التفاعل الاجتماعي والعلمي المحلي. وهذا ما أتاح للتشيّع أن يوجد كأحد الخيارات الفكرية داخل هذا الفضاء، دون أن يكون مهيمنًا أو محصورًا في نطاق مغلق.

ومن الناحية الاجتماعية، كان الانتماء الديني أقل صرامة مما أصبح عليه لاحقًا. فقد كان كثير من الناس يتأثرون بالبيئة العلمية المحيطة، أو بالمدرسة التي يدرسون فيها، أو بالعالم الذي يتبعونه، دون أن يكون هناك فصل حاد بين الجماعات المذهبية في الحياة اليومية. هذا التداخل جعل الهوية الدينية في تلك المرحلة **أكثر سيولة وأقل حدّة**.

كما أن الحركة العلمية القادمة من العراق، وخاصة من مراكز مثل الكوفة، لعبت دورًا مهمًا في إدخال اتجاهات فكرية متعددة إلى إيران، مما زاد من ثراء المشهد الفكري وتعقيده في الوقت نفسه. فكل تيار كان يحمل معه منظومته الخاصة من الروايات والفقه والتفسير، ما خلق حالة من التعدد المستمر.

هذا التعدد لم يكن حالة مؤقتة، بل استمر لفترات طويلة، مما جعل إيران في هذه المرحلة أقرب إلى **ساحة تفاعل مذهبي** منها إلى كيان ذو هوية دينية واحدة. وهذا مهم لفهم أن تشكّل الغلبة المذهبية لاحقًا لم يكن نتيجة استمرار خط واحد، بل نتيجة تحول تاريخي لاحق.

كما أن هذا التنوع وفّر بيئة خصبة لنمو التشيّع تدريجيًا، لأنه لم يُواجه من البداية بنظام ديني موحد يقصيه، بل كان يتحرك داخل فضاء يسمح بوجود أكثر من تفسير ورؤية. وهذا ما جعله قادرًا على التغلغل ببطء داخل بعض المناطق دون صدام شامل.

وفي نهاية هذه المرحلة، يمكن القول إن إيران لم تكن "شيعية" ولا "سنية" بالمعنى الصارم، بل كانت **فضاءً مفتوحًا على احتمالات مذهبية متعددة**، تتنافس داخله الأفكار دون أن يستقر أحدها كهوية نهائية. وهذا الوضع هو الذي مهّد لاحقًا لإمكانية التحول الكبير الذي سيحدث مع الدولة الصفوية، عندما يتم لأول مرة حسم هذا التعدد لصالح مشروع مذهبي-سياسي واحد.

9.غياب السلطة المركزية للتشيّع: قوة الانتشار اللامركزي

أحد العوامل الأساسية التي ساعدت التشيّع على الاستمرار والتغلغل داخل المجال الإيراني المبكر هو أنه لم يكن مرتبطًا بسلطة سياسية مركزية تديره أو تحميه أو تفرضه. هذا الغياب للسلطة لم يكن ضعفًا بقدر ما كان **نمطًا مختلفًا في البناء التاريخي**، يقوم على الانتشار الأفقي بدل التنظيم العمودي.

ففي المراحل الأولى، لم يكن هناك "دولة شيعية" أو جهاز إداري يتولى نشر المذهب أو حمايته، بل كان التشيّع يعتمد على العلماء والرواة والحلقات العلمية والشبكات الاجتماعية. هذا جعله يتحرك داخل المجتمع بطريقة تشبه الانتشار العضوي، حيث تنمو الأفكار من الأسفل إلى الأعلى، وليس العكس.

هذا النمط من الانتشار منح التشيّع قدرة عالية على التكيف مع البيئات المختلفة. فغياب المركز يعني غياب "نقطة سقوط واحدة"، أي أن انهيار منطقة أو تضييق في مكان معين لا يؤدي إلى انهيار كامل للبنية الفكرية. بل تبقى الفكرة قادرة على الاستمرار في أماكن أخرى، لأن وجودها موزع على شبكات متعددة.

ومن الناحية التاريخية، يمكن ملاحظة أن كثيرًا من الحركات الفكرية التي ارتبطت بدولة أو سلطة مركزية سرعان ما تراجعت مع ضعف تلك السلطة، بينما التيارات اللامركزية مثل التشيّع في مراحله الأولى استمرت رغم تغيّر الظروف السياسية، لأنها لم تكن مرتبطة بمؤسسة واحدة.

كما أن غياب السلطة المركزية جعل التشيّع يعتمد على **المعرفة بدل القوة**، وعلى الإقناع بدل الفرض. فالعلماء كانوا هم محور الحركة، وليس الحكام أو الإدارات. وهذا ما جعل العلاقة بين المذهب والمجتمع علاقة أكثر مرونة وأقل صدامية في هذه المرحلة.

وفي السياق الإيراني تحديدًا، سمح هذا الغياب بانتشار تدريجي داخل مناطق مختلفة دون أن يُنظر إليه كجزء من مشروع سياسي خارجي. فلم يكن هناك

مركز يمكن اتهامه أو مواجهته، بل كانت الأفكار تنتقل عبر أفراد وشبكات علمية متناثرة.

كما أن هذا الوضع جعل التشيّع يتطور بشكل غير موحد، حيث ظهرت تنويعات محلية في الفهم والتطبيق، تبعًا للبيئات التي وصل إليها. وهذا التعدد الداخلي ساهم في إثراء البنية الفكرية، بدل أن يجعلها قالبًا واحدًا جامدًا.

ومن المهم ملاحظة أن هذا النمط اللامركزي كان مناسبًا جدًا لمرحلة ما قبل الدولة الصفوية، لأنه سمح للتشيّع بالبقاء داخل بيئات مختلفة دون أن يدخل في صراع مباشر على السلطة. فغياب الطموح السياسي المركزي في هذه المرحلة جعل الحركة أكثر هدوءًا واستمرارية.

لكن في الوقت نفسه، هذا الغياب يعني أيضًا أن التشيّع لم يكن قادرًا على فرض نفسه كهوية عامة للمجتمع، بل بقي في إطار **الانتشار التدريجي المحدود** داخل مناطق ودوائر معينة، ينتظر تحولًا تاريخيًا أكبر ليأخذ شكلًا سياسيًا شاملًا.

وهكذا يمكن القول إن اللامركزية لم تكن مجرد ظرف تاريخي، بل كانت أحد أهم أسباب بقاء التشيّع واستمراره، لأنها جعلته قابلاً للانتشار دون أن يتعرض لانهيار مركزي، وفي الوقت نفسه أبقته بعيدًا عن موقع السلطة حتى لحظة التحول الكبرى لاحقًا مع قيام الدولة الصفوية.

10.التمهيد التاريخي للتحول: من تيار فكري إلى قابلية التسييس

في نهاية هذه المرحلة التأسيسية، يمكن فهم وضع التشيّع في المجال الإيراني بوصفه **بنية فكرية واجتماعية مكتملة العناصر لكنها غير سياسية بعد** .فقد تراكمت عناصره الأساسية عبر قرون: مدارس علمية، شبكات رواية، حضور اجتماعي محدود لكنه مستمر، وانتشار جغرافي تدريجي داخل مناطق متعددة. إلا أن كل هذه العناصر كانت تعمل داخل إطار غير دولتي، أي أنها لم تتحول بعد إلى مشروع حكم أو هوية سياسية رسمية.

هذا الوضع خلق ما يمكن تسميته بـ **"القابلية التاريخية للتحول**."فحين تتوفر فكرة متجذرة في المجتمع، لكنها لا تمتلك بعد إطارًا سياسيًا يوحّدها أو يفعّلها على مستوى الدولة، تصبح قابلة لأن تتحول لاحقًا إلى مشروع سياسي إذا توفرت الظروف المناسبة. وهذا بالضبط ما سيحدث في المرحلة الصفوية لاحقًا.

في هذه المرحلة، كان التشيّع قد أصبح موجودًا في عدة مستويات: مستوى علمي داخل الحلقات الدراسية، مستوى اجتماعي داخل بعض البيئات، ومستوى جغرافي محدود في مناطق معينة من إيران. لكن هذه المستويات لم تكن بعد موحدة ضمن كيان سياسي واحد، بل كانت تعمل بشكل متفرق وهادئ.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التراكم لم يكن عشوائيًا، بل كان نتيجة قرون من الحركة العلمية والانتقال الثقافي من مراكز مثل الكوفة وقم، حيث تشكلت شبكات معرفية استمرت في التأثير حتى بعد ضعف المراكز الأصلية. هذا الامتداد منح التشيّع عمقًا تاريخيًا جعله حاضرًا في الذاكرة أكثر من حضوره في السلطة.

كما أن غياب الدولة الموحدة للتشيّع في هذه المرحلة لم يكن يعني ضعفًا مطلقًا، بل كان يعني أن الفكرة لم تُختبر بعد في المجال السياسي. أي أنها بقيت في مستوى "التكوين الثقافي" دون أن تدخل مرحلة "التوظيف السياسي"، وهو ما جعلها مفتوحة على احتمالات متعددة في المستقبل.

وفي المقابل، كانت إيران نفسها تمر بحالة عدم استقرار مذهبي وسياسي، حيث لم تستقر على هوية دينية واحدة، ولم تُحسم فيها البنية السياسية بشكل نهائي. هذا الوضع خلق فراغًا تاريخيًا مهمًا، لأن المجتمعات التي لا تستقر على هوية سياسية واضحة تصبح أكثر قابلية لاستقبال مشاريع جديدة تعيد تشكيلها.

ومن هنا، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها مرحلة **تجميع العناصر قبل الانفجار السياسي**: أفكار موجودة لكنها غير مفعّلة، شبكات علمية قائمة لكنها غير

مركزية، حضور اجتماعي متراكم لكنه غير موحد. وكل ذلك يشكل أرضية صالحة لتحول كبير لاحق.

وهذا التحول لم يكن ممكنًا لو لم يكن هناك هذا التراكم البطيء الطويل. فالدولة الصفوية لاحقًا لم تخترع التشيّع في إيران، بل قامت بـ **إعادة تنظيمه وتحويله من تيار فكري منتشر إلى هوية دولة مركزية.**

وبذلك، يمكن اعتبار هذه المرحلة نهاية "التشكل الهادئ"، وبداية الدخول في مرحلة جديدة تمامًا من التاريخ، حيث تنتقل الفكرة من مستوى المجتمع إلى مستوى الدولة، ومن الانتشار اللامركزي إلى التنظيم المركزي، وهو ما سيشكل جوهر التحول في القسم الرابع الذي يليها.

23.التحول الصفوي: تحويل المذهب إلى هوية دولة

1.من التعدد المذهبي إلى لحظة الحسم التاريخي

مع بروز الدولة الصفوية، لم يكن المشهد الإيراني مجرد انتقال سياسي عادي بين سلالة وأخرى، بل كان تحوّلًا جذريًا أنهى قرونًا من التعدد المذهبي النسبي لصالح مشروع يقوم على **توحيد ديني صارم مرتبط بالدولة** .قبل هذا التحول، كانت إيران فضاءً مفتوحًا تتجاور فيه مدارس فقهية مختلفة، وتتحرك داخله اتجاهات سنية وشيعية وتيارات كلامية متعددة، دون هيمنة مطلقة لخط واحد. لكن مع قيام الصفويين، بدأت عملية إعادة تشكيل شاملة تهدف إلى إنهاء هذا التعدد لصالح هوية واحدة مركزية.

هذا "الحسم" لم يكن مجرد تطور فكري طبيعي، بل ارتبط مباشرة بمشروع سياسي يسعى إلى بناء دولة قوية في مواجهة محيط إقليمي ضخم، خصوصًا الدولة العثمانية. فبدل أن يكون التنوع المذهبي عنصر قوة ثقافية، تم النظر إليه كعامل ضعف سياسي يمكن أن يهدد وحدة الدولة الناشئة. لذلك جرى التعامل مع التعدد على أنه مشكلة يجب حلّها، لا واقع يجب إدارته.

ومن الناحية العملية، بدأت الدولة الجديدة بتقليص مساحة المذاهب الأخرى بشكل تدريجي، عبر إضعاف حضورها في المؤسسات الدينية والتعليمية. في بعض المناطق، تم إغلاق حلقات علمية كانت تعتمد على الفقه السني، أو تم تحويلها إلى إطار جديد يخدم التوجه الرسمي للدولة. هذا التحول لم يكن دائمًا سلسًا، بل رافقته توترات اجتماعية واضحة، خصوصًا في المدن التي كانت تعيش حالة توازن مذهبي سابق.

كما ظهرت آثار هذا التحول في البنية الاجتماعية نفسها، حيث بدأت الدولة تتدخل في تشكيل الهوية الدينية العامة للسكان. فبدل أن تكون الهوية نتاجًا طبيعيًا للتفاعل الاجتماعي والعلمي، أصبحت تُعاد صياغتها من الأعلى عبر القرار السياسي. هذا النوع من التحول يؤدي عادة إلى **اختلال في التوازن التاريخي** الذي كان قائمًا على التعدد والانفتاح النسبي.

ومن الأمثلة التي تعكس طبيعة هذه المرحلة، انتقال بعض المراكز العلمية إلى حالة إعادة تنظيم قسري، بحيث تُستبدل النخب القديمة بنخب جديدة مرتبطة بالمشروع الصفوي. هذا التبديل لم يكن دائمًا قائمًا على التطور الطبيعي، بل على إعادة توزيع القوة داخل المجال الديني بما يخدم الدولة.

كما أن إدخال مبدأ "الهوية الواحدة" خلق نوعًا من الانغلاق المذهبي الذي لم يكن موجودًا بنفس الحدة في المراحل السابقة. فبدل التعايش النسبي بين المدارس، بدأت تظهر حدود أكثر صرامة بين "المسموح" و"المرفوض" داخل المجال الديني، وهو ما أدى إلى تقليص مساحة التنوع الفكري.

وفي خلفية هذا التحول، يمكن ملاحظة أن الهدف لم يكن دينيًا فقط، بل سياسيًا بالأساس؛ إذ أصبحت الهوية المذهبية أداة لضبط المجتمع وتوحيده تحت سلطة مركزية واحدة. لكن هذا التوحيد حمل معه أيضًا تكلفة اجتماعية وثقافية، تمثلت في **إضعاف التنوع التاريخي الذي كان يميز المجال الإيراني لقرون.**

وهكذا، يمكن فهم هذه اللحظة بوصفها نقطة انتقال من "تعدد طبيعي" إلى "توحيد مفروض"، ومن مجال ديني متنوع إلى مشروع هوية مركزية مرتبطة

بالدولة، وهو ما شكّل الأساس الذي ستُبنى عليه كل التحولات اللاحقة في تاريخ إيران الصفوية.

2.إسماعيل الصفوي وبداية ربط الدولة بالمذهب

عندما ظهر إسماعيل الصفوي على مسرح السلطة، لم يكن مجرد قائد عسكري نجح في توحيد مناطق متفرقة، بل كان يحمل مشروعًا سياسيًا ذا طابع ديني حاد، يقوم على **ربط الدولة الجديدة بهوية مذهبية محددة** .هذا الربط لم يكن تفصيلًا ثانويًا، بل أصبح أساس الشرعية السياسية نفسها، وهو ما مثّل تحولًا غير مسبوق في بنية الحكم في إيران.

في اللحظة التي أعلن فيها إسماعيل قيام دولته، لم يتعامل مع السلطة بوصفها إدارة أرض أو توحيد أقاليم فقط، بل بوصفها مشروعًا لإعادة تشكيل هوية المجتمع من الأعلى. لذلك تم تقديم الحكم الجديد باعتباره مرتبطًا مباشرة بالتشيّع، وليس مجرد انتماء شخصي للحاكم أو تيار فكري ضمن المجتمع. وهنا حدث أول اختلال كبير :**تحويل المذهب من مساحة فكرية إلى معيار شرعية سياسية.**

من الناحية العملية، أدى هذا الربط إلى تغيّر سريع في طبيعة المجال العام. فالمناطق التي كانت متعددة الاتجاهات مذهبيًا أصبحت فجأة مطالبة بالانخراط في هوية واحدة جديدة تُعرّفها الدولة. هذا التحول لم يكن تدريجيًا بالكامل، بل في كثير من الحالات كان مفاجئًا، ما خلق حالة من الاضطراب الاجتماعي داخل بعض المدن والمناطق التي لم تكن قد تشكّلت فيها هوية شيعية واضحة من قبل.

وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن هذا التحول رافقه **قدر من الإكراه السياسي والديني،** خصوصًا في المراحل الأولى لتثبيت الحكم. فقد كانت الدولة الناشئة بحاجة إلى ترسيخ سريع لهويتها، وهو ما جعلها تميل إلى فرض الانسجام المذهبي بدل تركه يتشكل طبيعيًا. وهذا النمط من التغيير السريع غالبًا ما يؤدي إلى توترات داخلية، لأنه يتجاوز البنية الاجتماعية المتدرجة.

كما أن ربط الشرعية بالمذهب جعل المعارضة السياسية تأخذ طابعًا دينيًا تلقائيًا. فمعارضة الدولة لم تعد مجرد اختلاف سياسي، بل أصبحت تُفهم أحيانًا على أنها خروج عن الهوية الدينية الجديدة. هذا الدمج بين الدين والسياسة خلق مساحة خطرة، حيث تصبح كل خلافات السلطة قابلة للتأويل العقائدي.

ومن الأمثلة على هذا التحول، أن بعض المناطق التي كانت على مذاهب أخرى شهدت تغييرات في بنيتها الدينية والإدارية بسرعة كبيرة، عبر استبدال النخب المحلية أو إعادة توجيه المؤسسات الدينية. هذا النوع من التحولات السريعة أدى إلى **تفكك تدريجي للتوازن الاجتماعي القديم** الذي كان قائمًا على التعدد.

كما أن هذا الربط بين الدولة والمذهب أعطى السلطة بعدًا أيديولوجيًا قويًا، لكنه في المقابل جعلها أقل مرونة تجاه التنوع الداخلي. فالدولة لم تعد قادرة على التعامل مع الاختلاف بوصفه جزءًا طبيعيًا من المجتمع، بل أصبح يُنظر إليه كتهديد مباشر لوحدة المشروع السياسي.

وبهذا الشكل، يمكن القول إن إسماعيل الصفوي لم يؤسس دولة فقط، بل أسس نموذجًا جديدًا في المنطقة يقوم على **دمج الهوية الدينية بالشرعية السياسية بشكل كامل**، وهو نموذج سيترك آثارًا طويلة المدى على بنية الدولة والمجتمع، سواء في إيران أو في محيطها الإقليمي.

3.التشيّع كهوية دولة: من خيار ديني إلى إلزام سياسي

في المرحلة الصفوية، لم يعد التشيّع مجرد انتماء ديني داخل المجتمع، بل تحوّل إلى **هوية رسمية للدولة** تُعرّف بها السلطة نفسها وتُعيد عبرها تشكيل المجتمع. هذا التحول كان من أخطر التحولات في تاريخ المنطقة، لأنه نقل المذهب من فضاء الاختيار الفردي والنقاش العلمي إلى فضاء الإلزام المؤسسي المرتبط بجهاز الدولة.

قبل هذا التحول، كان الانتماء المذهبي في إيران متنوعًا ومتدرجًا، حيث يمكن للفرد أن يعيش ضمن بيئة متعددة الاتجاهات دون ضغط سياسي مباشر لتوحيد

اعتقاده. لكن مع قيام الدولة الصفوية، أصبح الانتماء للتشيّع معيارًا ضمنيًا أو صريحًا للاندماج داخل الدولة الجديدة، سواء في الإدارة أو التعليم أو المجال العام. وهنا حدث تغير جذري في طبيعة العلاقة بين الدين والمجتمع.

من الناحية العملية، بدأ هذا التحول يظهر في مؤسسات الدولة نفسها. فالقضاء، والإدارة، والتعليم الديني أُعيد تنظيمها لتتماشى مع المرجعية الشيعية الرسمية. هذا يعني أن المذهب لم يعد مجرد مدرسة فقهية، بل أصبح **إطارًا مؤسسيًا يحدد كيفية عمل الدولة** .وبالتالي، تحوّل الاختلاف المذهبي من تنوع فكري إلى مسألة تمس الانتماء إلى النظام السياسي.

هذا التغيير لم يمر دون آثار سلبية واضحة. فإقحام المذهب في بنية الدولة أدى إلى تراجع مساحة التعدد الفكري، وأضعف استقلالية المؤسسات الدينية التي كانت سابقًا أكثر تنوعًا. كما أن تحويل الهوية الدينية إلى هوية دولة خلق نوعًا من **التداخل بين العقيدة والسلطة**، حيث أصبح من الصعب فصل الفهم الديني عن التوجه السياسي الرسمي.

ومن الأمثلة التاريخية التي تعكس هذا التحول، إعادة تشكيل الخطاب الديني في المساجد والمدارس بحيث يتماشى مع التوجه الرسمي، وإعادة توجيه التعليم الديني ليخدم بناء الهوية الجديدة. في بعض الحالات، تم استقدام علماء من خارج إيران لتثبيت هذا التحول، مما يدل على أن الدولة لم تكن تعتمد فقط على تطور داخلي، بل على **إعادة هندسة مقصودة للبنية الفكرية**.

كما أدى هذا التحول إلى خلق فجوة بين المجتمع والتعدد التاريخي الذي كان قائمًا قبل الصفويين. فبدل استمرار التنوع كجزء طبيعي من الحياة الاجتماعية، أصبح هناك اتجاه نحو توحيد قسري للهويات، وهو ما أدى في بعض المناطق إلى توترات أو مقاومة صامتة، خصوصًا في البيئات التي لم تكن قد تشكّلت فيها الهوية الشيعية بشكل عميق بعد.

وفي السياق الأوسع، يمكن القول إن هذا التحول غيّر طبيعة الدولة نفسها، حيث لم تعد الدولة مجرد إدارة سياسية لمجتمع متنوع، بل أصبحت **دولة هوية**، أي

دولة تُعرّف نفسها عبر مذهب محدد، وتبني مؤسساتها على هذا الأساس. وهذا النوع من الدول غالبًا ما يكون أكثر صلابة من جهة، لكنه أقل مرونة من جهة أخرى.

وهكذا، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها انتقال من "التشيّع كمذهب داخل المجتمع" إلى "التشيّع كإطار إلزامي للدولة"، وهو انتقال حمل معه إعادة تشكيل عميقة للعلاقة بين الفرد، والمجتمع، والسلطة، وأدخل المنطقة في نموذج جديد من تداخل الدين بالسياسة لم يكن مألوفًا في المراحل السابقة.

4.استقدام العلماء وإعادة تشكيل البنية الفقهية

مع تثبيت الدولة الصفوية لمشروعها الديني-السياسي، ظهرت حاجة ملحّة إلى بناء جهاز فقهي قادر على دعم الدولة من الداخل، لأن التحول من "مذهب داخل مجتمع متعدد" إلى "مذهب دولة" لا يمكن أن ينجح دون بنية علمية منظمة. لذلك بدأت الدولة سياسة استقدام واسعة للعلماء، خصوصًا من المناطق التي كانت تمتلك تراكمًا فقهيًا شيعيًا أقدم.

تم استقدام عدد كبير من العلماء من العراق، خصوصًا من مراكز مثل النجف والحلة، بهدف تأسيس نواة علمية داخل إيران تدعم المشروع الصفوي فقهيًا وعقائديًا. هذا الاستقدام لم يكن مجرد هجرة علمية طبيعية، بل كان جزءًا من **خطة سياسية لإعادة هندسة المجال الديني** بما يخدم الدولة الجديدة.

هذا التحول حمل معه آثارًا سلبية واضحة على البنية العلمية القديمة في بعض المناطق، إذ أدى إلى إضعاف مراكز علمية محلية كانت قائمة على تنوع فقهي وتقاليد مستقلة. فبدل استمرار التعدد داخل المدرسة الواحدة، بدأت تظهر عملية توحيد تدريجي للخطاب الفقهي تحت سقف الدولة، مما قلّل من استقلالية الاجتهاد المحلي.

ومن ناحية أخرى، أدى هذا الاستقدام إلى نشوء طبقة علمية جديدة مرتبطة مباشرة بالسلطة السياسية. فالعالم لم يعد مجرد شخصية مستقلة في المجتمع، بل

أصبح في كثير من الحالات جزءًا من **جهاز الدولة الديني**، يتلقى الدعم والتوجيه ضمن إطار سياسي واضح. هذا الارتباط خلق نوعًا من التبعية بين الفقه والمؤسسة الحاكمة.

كما تم استخدام هذه النخبة العلمية الجديدة في إعادة صياغة التعليم الديني داخل إيران. فقد أُعيد تنظيم المدارس الدينية، ووُضعت مناهج جديدة تتماشى مع التوجه الرسمي، وتم تقليص مساحة الاتجاهات الأخرى التي كانت موجودة سابقًا. هذا أدى إلى نوع من **توحيد المعرفة الدينية** بدل تنوعها التاريخي.

ومن الأمثلة المهمة، أن بعض المدن التي كانت تمتلك تقاليد علمية متعددة الاتجاهات، شهدت تحولًا تدريجيًا نحو هيمنة اتجاه فقهي واحد، بعد دخول العلماء الوافدين المدعومين من الدولة. هذا التغيير لم يكن دائمًا نتيجة قبول اجتماعي كامل، بل في بعض الحالات جاء عبر ضغط مؤسسي وتغيير تدريجي للبنية التعليمية.

كما أن هذا التغيير خلق فجوة بين "العلم المحلي" و"العلم الرسمي"، حيث أصبح هناك فرق بين المعرفة التي تُنتج داخل المؤسسات المرتبطة بالدولة، والمعرفة التي كانت تتداول في البيئات المحلية التقليدية. ومع مرور الوقت، مالت الكفة لصالح النموذج الرسمي، مما أدى إلى تراجع التنوع الفقهي.

وفي السياق العام، يمكن القول إن استقدام العلماء لم يكن مجرد دعم علمي، بل كان **إعادة تأسيس للبنية الفقهية بالكامل داخل إطار الدولة** .وهذا جعل الفقه جزءًا من جهاز الحكم، بدل أن يكون سلطة معرفية مستقلة عنه.

وبذلك، لم تكتفِ الدولة الصفوية بتبني مذهب معين، بل قامت بإعادة بناء النخبة العلمية نفسها، لتصبح أداة ضمن مشروع سياسي شامل، وهو ما أدى إلى نتائج بعيدة المدى على طبيعة العلاقة بين العلم والدولة في التاريخ الإيراني اللاحق.

5.إعادة تشكيل المجال الديني: من التعدد العلمي إلى المركزية المؤسسية

مع ترسخ مشروع الدولة الصفوية، لم يكن الهدف فقط تثبيت مذهب رسمي، بل إعادة بناء المجال الديني كله ليصبح جزءًا من بنية الدولة. وهذا يعني أن الدين لم يعد يُمارس داخل فضاء اجتماعي متعدد ومستقل، بل أصبح يدخل تدريجيًا في إطار تنظيمي تُشرف عليه السلطة السياسية وتحدد حدوده ووظائفه.

قبل هذا التحول، كان المجال الديني في إيران والعالم الإسلامي عمومًا يقوم على تعدد المراكز: مدارس علمية مختلفة، حلقات مستقلة، وشبكات علماء تتحرك خارج سيطرة مركز واحد. لكن مع التوجه الصفوي، بدأ هذا التعدد يتراجع لصالح **مركزية دينية جديدة مرتبطة بالدولة**، حيث أصبحت المرجعية الفقهية والدينية تُبنى من الأعلى.

من الناحية العملية، شمل هذا إعادة تنظيم المساجد والمدارس الدينية بحيث تصبح أكثر ارتباطًا بالسلطة. لم تعد هذه المؤسسات مجرد أماكن للتعليم والعبادة، بل تحولت إلى أدوات ضمن مشروع الدولة في بناء الهوية. هذا التغيير جعل المجال الديني أقل استقلالية وأكثر خضوعًا للتوجيه الرسمي.

كما أدى هذا التحول إلى تقييد بعض أشكال الخطاب الديني التي كانت موجودة سابقًا في البيئة العلمية المفتوحة. فبدل تعدد الآراء والاجتهادات داخل المدارس، بدأ يظهر توجه نحو توحيد الخطاب الديني بما يتماشى مع الرؤية الرسمية. هذا التوحيد ساهم في تقليص مساحة الاختلاف الفقهي، وأضعف التعدد الذي كان يميز المراحل السابقة.

ومن الآثار السلبية المهمة لهذا التحول، ظهور حالة من **التداخل بين المرجعية الدينية والسلطة السياسية**، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين العالم كمنتج للمعرفة الدينية، والدولة كجهة تنظيم لهذه المعرفة. هذا التداخل أضعف الاستقلالية التقليدية للمؤسسة العلمية، وجعلها أقرب إلى وظيفة داخل جهاز الدولة.

في بعض المناطق، أدى هذا التغيير إلى إعادة تشكيل النخب الدينية المحلية، حيث تم استبدال بعض الرموز التقليدية بعلماء مرتبطين بالمشروع الصفوي. هذا التبديل لم يكن دائمًا سلسًا، بل رافقه توتر اجتماعي في البيئات التي كانت تمتلك تقاليد علمية راسخة قبل هذا التحول.

كما أن المركزية الجديدة جعلت المجال الديني أكثر حساسية تجاه الاختلاف، لأن أي خروج عن الخط الرسمي يمكن أن يُفهم كخروج عن النظام العام للدولة. وهذا أدى إلى تضييق تدريجي على بعض الاتجاهات الفكرية التي كانت موجودة في المرحلة السابقة، حتى وإن كانت ضمن الإطار الإسلامي العام.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت انتقال الدين من كونه **مجالًا معرفيًا مفتوحًا** إلى كونه **مؤسسة منظمة داخل الدولة** .وهذا التحول غيّر طبيعة إنتاج المعرفة الدينية نفسها، حيث أصبحت مرتبطة أكثر بالوظيفة المؤسسية وأقل بالاستقلال العلمي.

وفي المحصلة، لم يكن هذا التحول مجرد تنظيم إداري، بل كان إعادة صياغة كاملة للعلاقة بين الدين والدولة، حيث أصبح المجال الديني جزءًا من مشروع سياسي شامل، وهو ما مهّد لظهور نموذج جديد من الدولة الدينية المركزية التي ستترك آثارها العميقة في التاريخ الإيراني لاحقًا.

.6توحيد الهوية الدينية بالقوة المؤسسية: من التنوع إلى الإلزام

في المرحلة الصفوية، لم يقتصر مشروع الدولة على إعلان التشيّع كهوية رسمية، بل انتقل إلى مرحلة أكثر حساسية وخطورة :**فرض التوحيد الديني عبر أدوات الدولة** .وهنا لم يعد الأمر يتعلق بإقناع فكري أو تحول اجتماعي تدريجي، بل بإعادة تشكيل المجتمع من خلال البنية المؤسسية نفسها: القضاء، التعليم، الإدارة، وحتى المجال العام.

ضمن إطار الدولة الصفوية، أصبح الانتماء المذهبي جزءًا من النظام الإداري للدولة. فالمناصب الدينية، والتعليم الشرعي، وأحيانًا المشاركة في مؤسسات

الدولة، باتت ترتبط بشكل مباشر بالالتزام بالمذهب الرسمي. هذا جعل الهوية الدينية تتحول من خيار اجتماعي إلى **شرط ضمني للاندماج داخل الدولة**.

من الناحية العملية، تم استخدام مؤسسات الدولة لتثبيت هذا التوحيد. فالقضاء الشرعي، على سبيل المثال، لم يعد يعكس تعددية فقهية كما في المراحل السابقة، بل أصبح يعتمد على مرجعية واحدة رسمية. هذا التغيير أدى إلى تقليص كبير في مساحة الاجتهادات المختلفة، وأضعف التعدد الفقهي الذي كان قائمًا في البيئات الإسلامية السابقة.

كما لعب التعليم الديني دورًا مركزيًا في هذا التحول. فقد أُعيد تنظيم المدارس الدينية بحيث تُدرّس ضمن إطار مذهبي موحد، مع تقليل أو إقصاء الاتجاهات الأخرى. هذا أدى إلى إعادة تشكيل الأجيال الجديدة فكريًا منذ البداية، بحيث تنشأ داخل منظومة معرفية واحدة لا تسمح بسهولة بالتعدد أو الاختلاف.

ومن الجوانب السلبية الواضحة لهذا التوحيد، أنه خلق حالة من **الإقصاء الاجتماعي التدريجي** لمن لا يتوافق مع الهوية الرسمية. ففي بعض المناطق، لم يعد التنوع الديني يُنظر إليه كواقع طبيعي، بل كمسألة تحتاج إلى "معالجة" أو "تعديل"، وهو ما أدخل عنصر الضغط داخل النسيج الاجتماعي.

كما أن هذا النموذج أدى إلى ربط الهوية الدينية بالولاء السياسي، حيث أصبح الاختلاف المذهبي يُفهم أحيانًا كاختلاف في الانتماء للدولة نفسها. هذا الدمج بين الدين والسياسة جعل المجال العام أكثر توترًا، وأقل قدرة على استيعاب التنوع التاريخي الذي كان موجودًا سابقًا.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الاتجاه، إعادة تشكيل بعض المدن والمناطق التي كانت متعددة المذاهب، بحيث تم إدخال تغييرات تدريجية في بنيتها الدينية عبر استبدال المؤسسات أو إعادة توجيهها نحو النموذج الرسمي. هذا لم يحدث دائمًا بالقوة المباشرة، لكنه تم عبر **ضغط مؤسسي طويل المدى**.

كما أدى هذا التوحيد إلى تقليص دور المدارس المستقلة التي كانت تمثل مساحات للتنوع العلمي. فبدل أن تكون هذه المدارس فضاءات متعددة الآراء، أصبحت تخضع تدريجيًا لرقابة الدولة أو لإعادة توجيه محتواها التعليمي.

في المحصلة، يمكن القول إن هذا التحول لم يكن مجرد تنظيم ديني، بل كان **إعادة هندسة للمجتمع عبر المؤسسة**، حيث تحولت الدولة إلى أداة لإنتاج هوية دينية موحدة، بدل أن تكون إطارًا يحتضن التعدد. وهذا ما جعل المرحلة الصفوية نقطة فاصلة بين نموذج التعدد السابق ونموذج التمركز الديني اللاحق في التاريخ الإيراني.

7.التشيّع كأداة لبناء دولة مركزية قوية

في السياق الصفوي، لم يكن تبنّي التشيّع مجرد خيار ديني، بل أصبح جزءًا من **هندسة الدولة المركزية** نفسها. فقد احتاجت الدولة الناشئة إلى عنصر يوحّد السكان ويمنحها شرعية تتجاوز القوة العسكرية، خاصة في بيئة إقليمية شديدة التنافس. وهنا تم توظيف التشيّع كإطار جامع يربط السلطة بالمجتمع ويمنحها أساسًا أيديولوجيًا ثابتًا.

داخل الدولة الصفوية، أصبح المذهب أداة تنظيم سياسي أكثر منه مجرد انتماء ديني. فبدل أن تكون الدولة قائمة على توازنات قبلية أو جغرافية متفرقة، جرى العمل على خلق هوية موحدة تربط الأقاليم المختلفة ضمن مرجعية واحدة. هذا التوحيد ساعد في تعزيز مركزية الحكم، لكنه في الوقت نفسه قلّص مساحة التعدد التاريخي الذي كان قائمًا في المجتمع.

من الناحية العملية، وفّر التشيّع للدولة إطارًا يمكن من خلاله ضبط الولاءات الداخلية. فالمؤسسات الدينية أصبحت جزءًا من بنية الدولة، تُستخدم لتثبيت الخطاب الرسمي وتوجيه المجتمع. هذا الاندماج بين الديني والسياسي أعطى الدولة قوة داخلية، لكنه جعلها أيضًا أكثر اعتمادًا على **الخطاب الأيديولوجي** في إدارة المجتمع.

في المقابل، أدّى هذا التوظيف السياسي للمذهب إلى تراجع استقلالية المجال الديني. فالعلماء والمؤسسات الدينية لم يعودوا يعملون في فضاء معرفي مستقل بالكامل، بل أصبحوا مرتبطين بشكل مباشر بمشروع الدولة. هذا الارتباط خلق حالة من التداخل بين الفتوى والسياسة، ما قلّل من المسافة التقليدية بين السلطة والمعرفة.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الاستخدام، تحويل بعض المناسبات الدينية إلى أدوات تعبئة سياسية واجتماعية، حيث يتم توظيف الرموز الدينية لتعزيز وحدة الدولة وتأكيد مشروعها. هذا الاستخدام المكثف للرمزية الدينية ساعد في ترسيخ الهوية الجديدة، لكنه في الوقت نفسه جعل الدين جزءًا من أدوات السلطة.

كما أن هذا النموذج ساهم في بناء **هوية مركزية صارمة** للدولة، حيث لم تعد الدولة مجرد إدارة لمجتمع متنوع، بل أصبحت مشروعًا له تعريف ديني محدد. هذا النوع من الدول يكون عادة أكثر تماسكًا داخليًا، لكنه أقل مرونة في التعامل مع الاختلافات الفكرية والاجتماعية.

وعلى المستوى الإقليمي، ساهم هذا التحول في خلق تمايز واضح بين إيران والدول المجاورة، خصوصًا مع الدولة العثمانية، حيث أصبح الاختلاف المذهبي عنصرًا إضافيًا في الصراع السياسي. وهكذا تحولت الهوية الدينية إلى أداة تمايز جيوسياسي.

لكن من زاوية نقدية، يمكن القول إن هذا التوظيف للمذهب في بناء الدولة خلق أيضًا **مركزية أيديولوجية حادة**، جعلت المجال السياسي والديني أقل قابلية للتنوع الداخلي. فبدل إدارة التعدد، جرى تقليصه لصالح وحدة صارمة.

وفي النهاية، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها لحظة تحول فيها التشيّع من كونه مذهبًا داخل المجتمع إلى كونه **أداة بناء دولة مركزية**، تُستخدم لتوحيد السكان وتثبيت السلطة، وهو ما أعاد تشكيل العلاقة بين الدين والسياسة بشكل عميق ومؤثر في التاريخ الإيراني اللاحق.

8.آثار التوحيد المذهبي: تقلّص التعدد وبروز الانغلاق الاجتماعي

أحد النتائج المباشرة لسياسات التوحيد الديني داخل الدولة الصفوية كان حدوث تغير عميق في البنية الاجتماعية للمجتمع الإيراني، تمثل في انتقاله من حالة التعدد المذهبي النسبي إلى حالة **تضييق تدريجي على الاختلاف الديني** .هذا التحول لم يكن لحظيًا، بل جاء عبر تراكم سياسات مؤسسية هدفت إلى توحيد الهوية الدينية ضمن إطار واحد.

في المراحل السابقة، كان المجتمع الإيراني يحتوي على تنوع مذهبي يسمح بوجود مدارس فقهية واتجاهات متعددة تعيش جنبًا إلى جنب. لكن مع سياسات التوحيد الصفوي، بدأت هذه المساحة تضيق تدريجيًا، خصوصًا في المجال العام والتعليم والقضاء، حيث أصبحت المرجعية الرسمية هي المعيار الأساسي المقبول.

هذا التحول أدى إلى بروز نوع من **الانغلاق الاجتماعي التدريجي**، حيث لم يعد الاختلاف الديني مجرد تنوع فكري، بل بدأ يُنظر إليه كخروج عن الإطار العام للدولة. ومع مرور الوقت، انعكس هذا على العلاقات الاجتماعية، حيث أصبح الانتماء المذهبي عنصرًا أكثر حضورًا في تحديد موقع الفرد داخل المجتمع.

ومن الآثار السلبية المهمة أيضًا، تراجع التفاعل بين المدارس الفكرية المختلفة، بعد أن كان هذا التفاعل أحد سمات المرحلة السابقة. فبدل الحوار والنقاش داخل فضاء علمي مفتوح، بدأت تظهر حدود أكثر صرامة بين الاتجاهات، مما قلّل من الحيوية الفكرية التي كانت موجودة سابقًا في بعض المراكز العلمية.

في بعض المناطق التي كانت تاريخيًا متعددة المذاهب، أدى هذا التحول إلى تغييرات سريعة في البنية الدينية المحلية، سواء عبر إعادة تنظيم المؤسسات الدينية أو عبر إضعاف بعض المدارس القديمة. هذا خلق حالة من التوتر الاجتماعي في بعض البيئات التي لم تتقبل هذا التحول بسهولة.

كما أن هذا التوحيد المذهبي أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم "الانتماء"، حيث أصبح الانتماء الديني مرتبطًا بشكل أوضح بالانتماء للدولة. هذا الدمج بين الهوية الدينية والهوية السياسية جعل المجتمع أكثر تجانسًا من ناحية الشكل، لكنه أقل تنوعًا من ناحية المحتوى الفكري.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التغير، تحول بعض المدن التي كانت مراكز للتعدد العلمي إلى مراكز ذات طابع مذهبي واحد، بعد إعادة تنظيم المؤسسات الدينية والتعليمية فيها. هذا التحول لم يكن دائمًا نتيجة اقتناع اجتماعي، بل في كثير من الأحيان نتيجة **تغيير مؤسسي تدريجي من الأعلى**.

كما أن هذا الانغلاق النسبي ساهم في تقليل حركة النقاش الحر بين المدارس، وهو ما انعكس على طبيعة الإنتاج العلمي الديني في تلك الفترة، حيث أصبح أكثر ارتباطًا بالإطار الرسمي وأقل تنوعًا في الاتجاهات.

ومع ذلك، فإن هذا التوحيد ساعد الدولة على تحقيق قدر من الاستقرار السياسي الداخلي، لكنه كان على حساب التنوع التاريخي الذي كان يميز المنطقة. فالمجتمع أصبح أكثر قدرة على الانضباط، لكنه أقل قدرة على احتضان الاختلاف.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة مثّلت انتقالًا من **تعدد مذهبي مرن إلى بنية اجتماعية أكثر انغلاقًا وتجانسًا قسريًا**، وهو تحول عميق أعاد تشكيل طبيعة المجتمع الإيراني، ومهّد لظهور دولة مركزية قوية، لكنها أكثر حدة في تعريف الهوية الدينية والسياسية.

.9البعد الجيوسياسي: التشيّع كعامل فصل إقليمي بين قوتين مركزيتين

مع ترسخ المشروع الصفوي، لم يعد التشيّع مجرد عنصر داخلي لإعادة تشكيل المجتمع الإيراني، بل تحوّل تدريجيًا إلى **عامل تمايز جيوسياسي** بين إيران ومحيطها الإقليمي. فالدولة الجديدة لم تنشأ في فراغ، بل في بيئة إسلامية واسعة

كانت تتشكل حول قوى كبرى، وفي مقدمتها الدولة العثمانية التي كانت تمثل المركز السني الأبرز في ذلك العصر.

هذا التباين المذهبي الذي تم تثبيته مؤسسيًا داخل الدولة الصفوية لم يبقَ شأنًا داخليًا، بل انعكس مباشرة على العلاقات الإقليمية. فبدل أن تكون الخلافات بين الدول ذات طابع سياسي أو حدودي فقط، أصبح البعد المذهبي عنصرًا إضافيًا في تعريف الصراع، ما أعطى المواجهة بين الطرفين عمقًا أيديولوجيًا ممتدًا.

من الناحية العملية، أدى هذا التمايز إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في مناطق حساسة مثل العراق وشرق الأناضول والقوقاز. فهذه المناطق لم تعد مجرد فضاءات جغرافية، بل تحولت إلى **مناطق تماس مذهبي وسياسي** بين قوتين مركزيتين، لكل منهما مشروعها الخاص في تعريف المجال الإسلامي.

هذا الوضع خلق نوعًا من الاستقطاب الإقليمي المستمر، حيث أصبح الانتماء المذهبي أحد العوامل التي تُستخدم في قراءة التحالفات والصراعات، حتى وإن كانت الدوافع في جوهرها سياسية أو اقتصادية. وهذا الدمج بين المذهب والسياسة جعل الصراع أكثر تعقيدًا وأطول زمنًا.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التداخل، استمرار التنافس على مدن ذات رمزية دينية واستراتيجية، مثل بغداد ومناطق العراق عمومًا، حيث تداخلت الاعتبارات السياسية مع الرمزية الدينية بشكل واضح. هذا التداخل جعل هذه المناطق ساحة صراع مستمر بدل أن تكون مناطق استقرار طبيعي بين قوتين متجاورتين.

كما أن هذا الفصل الجيوسياسي لم يؤدِّ فقط إلى صراع خارجي، بل ساهم أيضًا في تعزيز الانغلاق الداخلي داخل كل دولة، حيث بدأت كل جهة بتعزيز هويتها الخاصة كرد فعل على الطرف الآخر. هذا التفاعل المتبادل ساهم في تعميق الفجوة بين المركزين السياسيين.

ومن الناحية السلبية، يمكن القول إن هذا التحول جعل الهوية الدينية تتحول إلى **أداة ترسيم حدود سياسية** بدل أن تبقى مساحة روحية أو فكرية. فالمذهب لم يعد فقط إطارًا للاعتقاد، بل أصبح جزءًا من تعريف "الخصم" و"الذات" في آن واحد.

كما أن هذا الاستقطاب ساهم في تقليل فرص التداخل الثقافي والعلمي بين الجانبين، حيث أصبحت الحدود السياسية تعكس أيضًا حدودًا مذهبية أكثر صرامة، ما حدّ من حركة العلماء والأفكار بين المناطق المختلفة مقارنة بالمراحل السابقة.

وفي النهاية، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها لحظة تحوّل فيها التشيّع من عنصر داخلي في بناء الدولة إلى **عامل فصل إقليمي واسع النطاق**، أعاد تشكيل العلاقات بين القوى الكبرى في العالم الإسلامي، ورسّخ نمطًا من التمايز الجيوسياسي الذي استمر تأثيره في المراحل اللاحقة من التاريخ.

.10تثبيت إيران كقطب مستقل داخل العالم الإسلامي: ولادة مركز موازٍ

مع اكتمال التحولات الصفوية، لم يعد الأمر مجرد اختلاف مذهبي أو صراع إقليمي مع القوى المجاورة، بل وصل إلى مستوى أعمق :**تثبيت إيران كقطب مستقل داخل العالم الإسلامي** له بنيته الخاصة وهويته السياسية والدينية المميزة. هذا التثبيت لم يكن نتيجة حدث واحد، بل حصيلة تراكم من السياسات التي أعادت تعريف الدولة والمجتمع والهوية معًا.

داخل إطار الدولة الصفوية، أصبح المشروع يقوم على بناء مركز حضاري بديل، لا يتبع المركز التقليدي الذي تمثله القوى السنية الكبرى في ذلك العصر، وعلى رأسها الدولة العثمانية. هذا يعني أن العالم الإسلامي لم يعد كتلة سياسية موحدة أو متقاربة، بل بدأ يتشكل داخله **مركزان متوازيان** لكل منهما مرجعيته الخاصة.

هذا التحول حمل معه آثارًا سلبية واضحة على وحدة المجال الإسلامي الأوسع. فبدل أن تكون الاختلافات ضمن إطار تنوع داخلي، أصبحت جزءًا من بنية انقسام سياسي-مذهبي مستقر. ومع الزمن، تحولت هذه الثنائية إلى نمط ثابت في العلاقات الإقليمية، حيث يُنظر إلى كل طرف بوصفه مشروعًا مستقلاً لا مجرد جزء من كل واحد.

من الناحية الداخلية، ساعد هذا التثبيت على تعزيز مركزية الدولة الصفوية، لكنه في الوقت نفسه جعلها أكثر اعتمادًا على الهوية الأيديولوجية لتثبيت وجودها. فالدولة لم تعد تستمد قوتها فقط من الإدارة أو الاقتصاد أو الجيش، بل من قدرتها على **إعادة إنتاج هوية مستقلة ومتمايزة** عن باقي العالم الإسلامي.

كما أن هذا الوضع أدى إلى نوع من الانفصال التدريجي عن المركز التاريخي للعالم الإسلامي الذي كان أكثر وحدة في مراحله الأولى. فبدل أن تكون إيران جزءًا من منظومة حضارية واسعة، أصبحت تمثل نموذجًا مميزًا له خصوصيته، ما قلل من مساحة التداخل الطبيعي مع المحيط الإسلامي الآخر.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التمايز، تطور مؤسسات الدولة الصفوية بشكل مختلف عن نظيراتها في العالم العثماني، سواء في البنية الدينية أو الإدارية أو الرمزية السياسية. هذا الاختلاف لم يكن تقنيًا فقط، بل عكس **تباينًا في تصور معنى الدولة نفسها**.

كما أن هذا التمركز الجديد ساهم في تحويل الهوية من كونها جزءًا من فضاء إسلامي واسع إلى هوية سياسية-مذهبية ذات حدود أكثر وضوحًا. هذا التحديد الصارم للهوية جعل التفاعل مع الخارج أكثر حساسية، وأقل مرونة مقارنة بالمراحل السابقة.

وعلى المدى الطويل، أدى هذا التحول إلى ترسيخ نموذج "القطب الموازي"، حيث لم تعد إيران مجرد إقليم داخل منظومة أكبر، بل أصبحت مركزًا له مرجعيته الخاصة، له تاريخه ورموزه ومؤسساته التي تعمل بشكل مستقل عن المركز الآخر.

وفي المحصلة، يمكن القول إن هذه المرحلة لم تؤسس فقط لدولة قوية، بل أسست أيضًا لـ **ازدواجية في مراكز القوة داخل العالم الإسلامي**، وهو تحول عميق أعاد تشكيل الخريطة السياسية والمذهبية للمنطقة، وترك أثرًا طويل الأمد على طبيعة العلاقات بين مكوناتها حتى المراحل اللاحقة.

24.بناء الدولة الصفوية في مواجهة العثمانيين

1.ولادة الدولة في سياق صراع لا في فراغ

لم تنشأ الدولة الصفوية ككيان سياسي داخل فراغ جغرافي أو مرحلة انتقال هادئة، بل ظهرت في لحظة كان فيها العالم الإسلامي محكومًا بتوازن قوى حاد، تتصدره الدولة العثمانية كأكبر قوة مركزية في الأناضول والبلقان والشام. هذا التزامن بين صعود الصفويين وذروة التوسع العثماني جعل تأسيس الدولة الجديدة منذ بدايته مرتبطًا بمنطق "المواجهة" لا "التأسيس الهادئ."

في بدايات القرن السادس عشر، كانت الدولة العثمانية قد رسخت نفوذها في الأناضول والبلقان، وبدأت تتوسع باتجاه المشرق العربي. في المقابل، ظهر الصفويون من حركة صوفية-عسكرية تحولت بسرعة إلى مشروع دولة، ما جعل الاصطدام بين الطرفين شبه حتمي، ليس فقط بسبب الجغرافيا، بل بسبب اختلاف مشروع كل طرف في تعريف السلطة والشرعية.

من الأمثلة المبكرة على هذا التوتر، الحملات العثمانية ضد المناطق الشرقية، حيث كانت تُنظر إلى التوسع الصفوي بوصفه تهديدًا مباشرًا للاستقرار في الأناضول. في المقابل، كان الصفويون يرون في التوسع العثماني امتدادًا لمشروع منافس يحدّ من قدرتهم على تثبيت سلطتهم في إيران والمناطق المحيطة بها. هذا التبادل في النظرة خلق حالة من **التوتر المستمر قبل حتى اندلاع المواجهات الكبرى**.

عند هذه المرحلة، لم يكن الصراع قد وصل بعد إلى مستوى المعارك الحاسمة، لكنه كان يتشكل عبر تحركات سياسية وعسكرية متبادلة، مثل دعم بعض القبائل في مناطق الحدود، أو محاولة التأثير على الولاءات المحلية في شرق

الأناضول وشمال العراق. هذه المناطق تحولت مبكرًا إلى فضاء تنازع غير مباشر بين الطرفين.

كما أن وجود طرق التجارة والحج والممرات الاستراتيجية جعل الاحتكاك بين الطرفين متكررًا، حتى في غياب حرب مفتوحة. هذا الاحتكاك المستمر ساهم في بناء حالة من "العداء البنيوي"، حيث لم يعد الطرفان يريان بعضهما كجيران سياسيين، بل كمشروعين متنافسين على قيادة المجال الإسلامي.

ومن الناحية السياسية، لم يكن الصراع مجرد توسع جغرافي، بل كان مرتبطًا بمفهوم الشرعية نفسها. فكل طرف كان يرى نفسه ممثلًا للمركز الشرعي للعالم الإسلامي، ما جعل أي توسع للطرف الآخر يُفهم كـ**طعن مباشر في شرعيته** وليس مجرد حركة سياسية عادية.

وفي هذه البيئة المشحونة، أصبح تأسيس الدولة الصفوية نفسه فعلًا سياسيًا استفزازيًا في نظر العثمانيين، كما أصبح التوسع العثماني في المشرق يُقرأ في إيران الناشئة كتهديد وجودي لمشروعها الجديد. وهكذا لم تكن ولادة الدولة محايدة، بل جاءت داخل شبكة صراع جاهزة للاشتعال.

وبهذا الشكل، يمكن فهم المرحلة الأولى من نشوء الصفويين على أنها لحظة تأسيس داخل نظام إقليمي مشحون، حيث لم تكن الدولة الجديدة تبدأ من الصفر، بل تدخل مباشرة في علاقة توتر مع قوة قائمة، وهو ما سيقود لاحقًا إلى الصدامات العسكرية الكبرى التي ستعيد رسم خريطة المنطقة.

.2صراع على مركزية العالم الإسلامي: من الدولة إلى "المرجعية"

مع توسع الدولة الصفوية في إيران، لم يعد التنافس مع الدولة العثمانية مجرد تنازع حدودي أو صراع نفوذ محلي، بل بدأ يأخذ شكلًا أعمق :**صراع على من يمثل مركز العالم الإسلامي ومرجعيته السياسية والدينية** .هذه النقلة جعلت

العلاقة بين الطرفين تتحول من تنافس دول إلى مواجهة بين "مشروعين" لكل منهما ادعاء القيادة.

في التصور العثماني، كانت الدولة تمثل امتداد الخلافة الإسلامية التقليدية، خاصة بعد السيطرة على المشرق العربي ومكة والمدينة لاحقًا، ما منحها رمزية دينية قوية. أما في المقابل، فقد سعى الصفويون إلى بناء مركز بديل داخل إيران، يقوم على هوية مذهبية مختلفة، ما جعلهم يقدمون أنفسهم كقطب مستقل داخل المجال الإسلامي، وليس كإقليم تابع أو طرف ثانوي.

هذا الصراع على المركزية لم يكن نظريًا فقط، بل انعكس في الميدان السياسي والعسكري. فكل طرف كان يتعامل مع توسع الطرف الآخر باعتباره تهديدًا مباشرًا لـ"شرعية القيادة" وليس مجرد توسع جغرافي. لذلك تحولت أي حركة عسكرية أو سياسية إلى رسالة رمزية حول من يملك حق تعريف "الإسلام السياسي" في تلك المرحلة.

ومن الأمثلة المبكرة على هذا الصراع الرمزي، الحملات المتبادلة في مناطق شرق الأناضول والعراق، حيث كانت السيطرة على هذه المناطق تُفهم كسيطرة على "بوابة العالم الإسلامي الشرقي". هذه المناطق لم تكن هامشية، بل كانت عقدًا استراتيجية تربط بين المشرق والأناضول، ما جعلها مرآة مباشرة للتنافس على المركز.

كما لعب الخطاب الديني دورًا في تعميق هذا الصراع. فكل طرف بدأ يطور خطابًا يبرر به شرعيته ويضع الطرف الآخر في موقع المنافس أو الخارج عن الإطار الصحيح. هذا الخطاب ساهم في تحويل الخلاف السياسي إلى **خلاف هوياتي ممتد**، يصعب حله بالوسائل التقليدية للدبلوماسية.

ومن الناحية العملية، أدى هذا التنافس إلى إعادة تشكيل مفهوم "الأمة الإسلامية" نفسه. فلم يعد يُنظر إليها ككتلة واحدة تحت مركز واحد، بل كفضاء يمكن أن يتوزع بين مراكز متعددة، لكل منها رؤيته ومشروعه. وهذا التحول كان جديدًا مقارنة بالمراحل السابقة التي كانت تميل إلى مركزية أكثر وضوحًا.

كما أن هذا الصراع على المركزية جعل كل طرف يسعى إلى تثبيت شرعيته عبر أدوات مختلفة: العثمانيون عبر الخلافة والرمزية الحجازية، والصفويون عبر الهوية المذهبية وبناء دولة ذات طابع عقائدي خاص. هذا التباين خلق **ازدواجية في تعريف الشرعية داخل العالم الإسلامي**.

وبهذا الشكل، لم يعد الصراع بين الصفويين والعثمانيين صراع حدود، بل أصبح صراعًا على من يملك حق تمثيل العالم الإسلامي نفسه، وهو ما رفع مستوى التوتر إلى درجة جعلت أي مواجهة عسكرية أو سياسية تحمل في طياتها معنى يتجاوز المعركة إلى سؤال: من يقود ومن يتبع؟

.3معركة جالديران: لحظة كسر التوازن العسكري وتثبيت الصدام

تُعد معركة جالديران عام 1514 واحدة من أهم اللحظات المفصلية في تاريخ الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لأنها لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل لحظة كشفت الفجوة في ميزان القوة بين الطرفين، وأكدت أن الصراع بينهما انتقل من مستوى التوتر السياسي إلى **حرب مفتوحة على مستوى الدولة**.

قاد المعركة السلطان العثماني سليم الأول ضد الشاه إسماعيل الصفوي. وكان الدافع العثماني واضحًا: وقف تمدد النفوذ الصفوي في الأناضول وشرق الدولة العثمانية، حيث كانت بعض القبائل تميل إلى الصفويين، ما اعتبره العثمانيون تهديدًا مباشرًا للاستقرار الداخلي. في المقابل، كان الصفويون يرون في التوسع العثماني ضغطًا يهدف إلى محاصرة مشروعهم الناشئ في إيران.

من الناحية العسكرية، أظهرت المعركة تفوقًا عثمانيًا واضحًا، خاصة في استخدام المدفعية والأسلحة النارية المنظمة، وهو ما لم يكن لدى الصفويين بنفس المستوى. هذا التفوق التقني والتنظيمي حسم المعركة لصالح العثمانيين، وأدى إلى هزيمة الصفويين وانسحابهم من ساحة المواجهة المباشرة في تلك المرحلة.

لكن أهمية جالديران لا تكمن فقط في نتيجتها العسكرية، بل في آثارها العميقة. فقد أدت إلى تثبيت حقيقة أن الصراع بين الطرفين ليس عابرًا، بل هو **صراع طويل الأمد بين مشروعين سياسيين متنافسين** .ورغم الهزيمة، لم تنهَر الدولة الصفوية، بل أعادت تنظيم نفسها داخل حدود إيران، ما جعل الصراع يستمر بأشكال أخرى غير مباشرة.

ومن النتائج المهمة للمعركة أيضًا أنها أوقفت التوسع الصفوي نحو الأناضول بشكل واضح، وأعادت رسم حدود النفوذ بين الطرفين. لكن في المقابل، لم تستطع أن تُنهي المشروع الصفوي نفسه، مما جعل المنطقة تدخل في حالة "توازن صراع" بدل الحسم الكامل.

كما أن هذه المعركة كشفت جانبًا مهمًا في بنية الدولة الصفوية المبكرة، وهو الاعتماد الكبير على الولاء العقائدي والاندفاع العسكري، مقابل التنظيم العسكري الأكثر تطورًا لدى العثمانيين. هذا الفرق البنيوي في طبيعة الجيشين كان أحد أسباب الهزيمة الصفوية في هذه المرحلة.

ومن الناحية السياسية، أدت جالديران إلى زيادة التوتر بين الطرفين بدل تقليله، لأن كل طرف خرج منها وهو يرى أن الطرف الآخر يمثل تهديدًا وجوديًا لمشروعه. لذلك لم تكن المعركة نهاية للصراع، بل بداية لمرحلة أكثر حدة واستمرارًا.

كما أن نتائجها انعكست على الداخل الصفوي، حيث بدأت عملية إعادة تنظيم الدولة من الداخل، سواء في المجال العسكري أو الإداري أو الديني، بهدف تقليل الفجوة مع القوة العثمانية. وهذا يوضح أن الهزيمة لم تكن مجرد خسارة ميدانية، بل محفزًا لإعادة بناء الدولة بشكل أعمق.

وبهذا الشكل، أصبحت جالديران نقطة تحول حقيقية: كشفت حدود القوة الصفوية في بدايتها، وثبّتت العثمانيين كقوة مهيمنة عسكريًا، لكنها في الوقت نفسه لم تُنهِ الصراع، بل جعلته أكثر تعقيدًا واستمرارًا، حيث انتقل من مواجهة مباشرة إلى صراع طويل على النفوذ والهوية في المنطقة.

.4تفوق عسكري عثماني مقابل صلابة صفوية داخلية: اختلال ميزان القوة وبقاء الدولة

بعد معركة جالديران عام 1514، ظهر بوضوح الفارق البنيوي بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، حيث لم يكن التفوق العثماني مجرد نتيجة ظرفية، بل انعكاسًا لتطور طويل في المؤسسة العسكرية والإدارية، مقابل دولة صفوية ما تزال في طور التشكّل السياسي والعسكري.

امتلك العثمانيون في تلك المرحلة جيشًا أكثر تنظيمًا، يعتمد على انضباط إداري واضح ونظام عسكري متقدم، أبرز ملامحه المدفعية الثقيلة والإنكشارية المدربة. هذا التطور التقني والتنظيمي منحهم قدرة حاسمة في المعارك المفتوحة، وهو ما ظهر بوضوح في جالديران، حيث لعبت الأسلحة النارية دورًا حاسمًا في كسر التشكيلات الصفوية التقليدية.

في المقابل، اعتمد الصفويون في بداياتهم على قوة الفرسان والولاء العقائدي المرتبط بالزعامة الكاريزمية للشاه إسماعيل، ما منح الجيش حماسًا عاليًا لكنه افتقر إلى التنظيم التقني المماثل. هذا الاختلال جعل المواجهة غير متكافئة عسكريًا، رغم القوة الرمزية للمشروع الصفوي.

لكن رغم هذا التفوق العسكري العثماني، لم يؤدِّ ذلك إلى انهيار الدولة الصفوية. على العكس، أظهرت الدولة قدرة لافتة على **امتصاص الصدمة وإعادة بناء نفسها داخل حدودها الجغرافية** .هذه الصلابة الداخلية تعود إلى طبيعة المشروع الصفوي الذي لم يكن مجرد توسع عسكري، بل تأسيس هوية سياسية-دينية داخل إيران.

من الأمثلة المهمة على هذا التماسك، أن الهزيمة في جالديران لم تُنهِ السلطة الصفوية، بل دفعتها إلى إعادة تنظيم الجيش وتعديل بنيته تدريجيًا، بما في ذلك محاولة تقليل الاعتماد على القوى القبلية والاتجاه نحو بناء مؤسسات أكثر استقرارًا. هذا التحول لم يكن سريعًا، لكنه كان ضروريًا لضمان بقاء الدولة.

كما أن الدولة الصفوية استفادت من طبيعتها المركزية الناشئة، حيث كان الولاء مرتبطًا بشكل مباشر بشخص الشاه والمشروع العقائدي، وليس فقط بالبنية العسكرية. هذا النوع من الولاء ساعد في منع الانهيار السريع، رغم التفوق الميداني للعثمانيين.

وفي المقابل، كان التفوق العثماني يعكس نضج دولة إمبراطورية وصلت إلى مرحلة الاستقرار المؤسسي، بينما كانت الصفوية ما تزال في مرحلة التأسيس وإعادة التشكيل. هذا الفرق في "عمر الدولة" كان أحد أهم أسباب الاختلال في ميزان القوة العسكري.

ومع ذلك، لم يكن هذا التفوق العثماني كافيًا لإنهاء المشروع الصفوي، لأن الصراع لم يكن عسكريًا فقط، بل كان مرتبطًا أيضًا بالهوية والشرعية والمجال الجغرافي. لذلك، بقيت إيران الصفوية قائمة رغم الهزيمة، واستمرت كقطب مستقل داخل المنطقة.

وهكذا يمكن فهم هذه المرحلة على أنها لحظة توازن غير متكافئ: تفوق عثماني عسكري واضح، مقابل **صلابة صفوية داخلية مكّنت الدولة من البقاء وإعادة التكيف**، مما أبقى الصراع مفتوحًا بدل حسمه نهائيًا.

.5الصراع على الجغرافيا الاستراتيجية: العراق والأناضول كخط تماس دائم

لم يكن الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية مجرد مواجهة عسكرية في ساحات مفتوحة، بل تجسّد بشكل أعمق في التنافس على مناطق جغرافية محددة ذات قيمة استراتيجية ودينية في آن واحد، وفي مقدمتها العراق وشرق الأناضول. هذه المناطق لم تكن هامشية، بل كانت تمثل مفاتيح السيطرة على طرق التجارة، والاتصال بين الشرق والغرب، إضافة إلى رمزيتها الدينية.

العراق، على وجه الخصوص، اكتسب أهمية استثنائية بسبب وجود مراكز دينية كبرى فيه، ما جعله ساحة صراع دائمة بين الطرفين. فمدينة بغداد مثلًا

كانت تمثل مركزًا سياسيًا وتاريخيًا مهمًا، والسيطرة عليها تعني امتلاك عمق استراتيجي داخل قلب العالم الإسلامي. لذلك تكررت محاولات الطرفين للتأثير أو السيطرة على هذه المنطقة عبر فترات مختلفة.

في هذا السياق، تحولت المناطق الحدودية في شرق الأناضول إلى ساحة تنازع مستمر. هذه المناطق كانت تضم قبائل متحركة وولاءات غير ثابتة، ما جعلها قابلة للتأثر بالدعاية السياسية أو الدينية من كلا الطرفين. فكان العثمانيون يسعون لتثبيت الولاء لهم، بينما حاول الصفويون كسب نفوذ داخل هذه القبائل باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لمجالهم.

ومن الأمثلة على هذا التنافس، الدعم المتبادل لبعض القوى المحلية أو القبائل في تلك المناطق، حيث كان كل طرف يحاول خلق مناطق نفوذ غير مباشرة دون الدخول في حرب شاملة دائمًا. هذا النمط من الصراع غير المباشر جعل الحدود بين الطرفين ليست خطوطًا ثابتة، بل مناطق ضغط متحركة.

كما أن أهمية هذه الجغرافيا لم تكن عسكرية فقط، بل اقتصادية أيضًا. فطرق التجارة التي تمر عبر الأناضول والعراق كانت تشكل شرايين حيوية لاقتصاد المنطقة، والسيطرة عليها كانت تعني امتلاك قدرة على التأثير في حركة التجارة الإقليمية، وهو ما زاد من حدة التنافس.

في بعض المراحل، تحولت هذه المناطق إلى ما يشبه "المنطقة العازلة المتوترة"، حيث لا يوجد استقرار دائم، بل حالة من التوازن الهش بين النفوذ الصفوي والعثماني. هذا التوازن كان يتغير حسب قوة كل طرف في لحظات معينة، مما جعل الاستقرار في هذه المناطق استثناءً وليس قاعدة.

كما أن هذا الصراع الجغرافي ساهم في تعميق البعد المذهبي للصراع، لأن كل طرف كان يحاول ترسيخ نفوذه عبر المؤسسات الدينية المحلية أيضًا، وليس فقط عبر القوة العسكرية. هذا التداخل بين الجغرافيا والدين والسياسة جعل هذه المناطق أكثر حساسية وتعقيدًا.

وفي المحصلة، يمكن القول إن العراق والأناضول لم يكونا مجرد مسرح للصراع، بل كانا **أدوات في إعادة تشكيل ميزان القوة بين المركزين الصفوي والعثماني** .فكل محاولة للسيطرة عليهما كانت تعني إعادة تعريف النفوذ في العالم الإسلامي، وليس فقط تغيير حدود جغرافية.

.6البعد المذهبي كعامل تضخيم للصراع السياسي

في الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يكن الاختلاف المذهبي مجرد خلفية دينية، بل تحول تدريجيًا إلى **عامل تضخيم للصراع السياسي،** أي أنه لم يخلق الصراع من الصفر، لكنه جعله أكثر حدة وأطول زمنًا وأكثر تعقيدًا.

في البداية، كان الخلاف بين الطرفين يدور حول النفوذ السياسي والجغرافي، لكن مع ترسيخ الهوية الصفوية القائمة على التشيّع، مقابل الهوية العثمانية السنية، أصبح كل خلاف سياسي يُقرأ تلقائيًا من زاوية دينية. هذا الدمج بين الدين والسياسة جعل أي احتكاك حدودي أو عسكري يحمل بعدًا عقائديًا مضاعفًا.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا التحول، أن الحملات العسكرية المتبادلة لم تعد تُفهم فقط كصراع على أرض أو مدينة، بل كصراع على "صوابية الهوية". فحين تتحرك الجيوش، لا يكون الهدف فقط السيطرة على منطقة، بل أيضًا تثبيت صورة الطرف الآخر كخصم شرعي أو غير شرعي داخل الوعي العام.

هذا التداخل جعل الخطاب السياسي أكثر حدة. فبدل لغة المصالح التقليدية، بدأ يظهر خطاب يعتمد على **نفي الشرعية الدينية للطرف الآخر** أو التشكيك في انتمائه إلى الإطار الإسلامي الصحيح كما يراه كل طرف. هذا النوع من الخطاب لا يترك مساحة سهلة للتسوية، لأنه يحول الخصومة السياسية إلى خلاف وجودي.

كما أن هذا البعد المذهبي ساهم في تعبئة المجتمعات خلف الدولة. فكل طرف استخدم الهوية الدينية لتعزيز الولاء الداخلي، ما جعل المجتمع أكثر استعدادًا لدعم الصراع. لكن هذا الدعم كان له ثمن، إذ أدى إلى تعميق الانقسام بين المجتمعات المتجاورة التي كانت في السابق أكثر تداخلًا.

في بعض الحالات، انعكس هذا التوتر على العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود، حيث أصبح التنقل بين مناطق النفوذ أكثر حساسية، وبدأت تظهر قيود غير مباشرة على حركة العلماء والتجار أحيانًا، بسبب الخشية من التأثير المذهبي أو السياسي.

ومن الناحية البنيوية، أدى هذا التضخيم المذهبي إلى جعل الصراع أقل قابلية للحل السريع. فحتى عندما تهدأ الجبهات العسكرية، يبقى التوتر قائمًا على مستوى الهوية، ما يجعل الصراع يتجدد بشكل دوري عبر الأجيال بدل أن ينتهي باتفاق سياسي نهائي.

كما أن هذا البعد المذهبي أعطى للصراع طابعًا رمزيًا، حيث لم تعد المعركة فقط على الأرض، بل على "تمثيل الحقيقة الدينية" في المجال السياسي. وهذا النوع من الصراعات عادة ما يكون أكثر صلابة من الصراعات المادية البحتة.

وفي النهاية، يمكن القول إن البعد المذهبي لم يكن سبب الصراع الأساسي بين الطرفين، لكنه عمل كـ**مضاعف قوة للصراع السياسي**، حوّله من نزاع حدودي إلى مواجهة ممتدة ذات أبعاد هوياتية، جعلت التنافس بين الصفويين والعثمانيين أكثر عمقًا واستمرارية في التاريخ.

7.تداخل المذهب والسياسة: تشكّل هوية صراع ممتد

في العلاقة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية لم يعد من الممكن الفصل بين السياسي والديني، لأن الطرفين دخلا مرحلة اندماج كامل بين مشروع الدولة والمشروع المذهبي. هذا التداخل لم يكن مجرد توظيف للرموز الدينية، بل تحوّل إلى **بنية صراع قائمة بذاتها** تُعيد إنتاج التوتر بشكل مستمر.

في النموذج الصفوي، أصبح التشيّع جزءًا من تعريف الدولة نفسها، بينما في النموذج العثماني ارتبطت الشرعية التاريخية بمفهوم الخلافة والسنة. هذا الاختلاف البنيوي جعل أي خلاف سياسي بين الطرفين يُترجم مباشرة إلى خلاف ديني، حتى لو كانت أسبابه في الأصل جغرافية أو اقتصادية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن بعض الحملات العسكرية في المناطق الحدودية لم تكن تُقدَّم فقط كتحركات عسكرية، بل كانت تُصاغ في الخطاب الرسمي بوصفها "دفاعًا عن الهوية الصحيحة". هذا النوع من الخطاب ساهم في رفع مستوى التوتر، لأنه ألغى مساحة الحياد بين الطرفين.

كما أدى هذا التداخل إلى ظهور نوع من "التفسير المزدوج" لأي حدث سياسي. فالتوسع أو التراجع العسكري لم يعد يُقرأ فقط من زاوية القوة، بل أيضًا من زاوية الشرعية الدينية. هذا جعل تقييم الأحداث أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للتسوية السياسية البحتة.

في بعض الفترات، انعكس هذا التداخل على حركة العلماء والنخب الدينية، حيث أصبحت مواقعهم مرتبطة بشكل أوضح بالولاء السياسي غير المباشر. فالعالم لم يعد مجرد ناقل للمعرفة، بل أصبح في كثير من الحالات جزءًا من **بنية الشرعية التي تدعم الدولة**.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التداخل إلى تعميق الفصل بين المجتمعات على جانبي النفوذ، حيث لم يعد الاختلاف مجرد اختلاف إدارة سياسية، بل اختلاف هوية شاملة تشمل الدين والسياسة معًا. وهذا ما جعل التفاعل بين الجانبين أكثر حساسية وأقل انفتاحًا.

كما أن هذا الاندماج بين المذهب والسياسة جعل الصراع أقل مرونة، لأن أي تنازل سياسي كان يُفهم أحيانًا كتنازل عن جزء من الهوية. وهذا النوع من الصراعات يصعب حله عبر التسويات التقليدية، لأنه يحمل بعدًا رمزيًا عميقًا.

وفي المحصلة، يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت تحول الصراع من كونه تنافسًا بين دولتين إلى كونه **صراعًا على نموذج الدولة نفسه** :أي كيف تُعرّف الدولة علاقتها بالدين، وكيف تُبنى شرعيتها. وهذا ما جعل التوتر بين الصفويين والعثمانيين يتجاوز الحدود الزمنية ليصبح صراعًا طويل الأمد في بنية التاريخ الإقليمي.

.8تحويل الهوية المذهبية إلى أداة صراع سياسي طويل الأمد

مع استمرار المواجهة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد التشيّع أو التسنّن مجرد اختلاف فقهي أو ديني، بل تحوّل تدريجيًا إلى **أداة سياسية تُستخدم في إدارة الصراع وتوسيعه وتثبيته عبر الزمن** .هذا التحول جعل الهوية المذهبية جزءًا من أدوات الدولة، وليس مجرد عنصر داخل المجتمع.

في البداية، كان الاختلاف المذهبي قائمًا ضمن إطار علمي وفقهي، لكن مع دخول الطرفين في صراع مباشر، بدأ يتم توظيف هذا الاختلاف في الخطاب السياسي الرسمي. فكل طرف أصبح يستخدم الهوية الدينية لتفسير تحركاته العسكرية، وتبرير مواجهاته، وتعبئة المجتمع خلفه. هذا الاستخدام جعل المذهب يتحول إلى **لغة تعبئة سياسية**.

ومن الأمثلة على ذلك، الخطاب الذي كان يصاحب الحملات العسكرية، حيث كانت تُقدَّم بعض العمليات على أنها حماية للهوية الدينية أو مواجهة "الانحراف العقدي" للطرف الآخر. هذا النوع من الخطاب جعل الحرب لا تُفهم فقط كصراع على أرض، بل كصراع على "الحق الديني"، ما زاد من حدته واستمراريته.

كما أدى هذا التوظيف إلى خلق حالة من الانقسام النفسي داخل المجال الإسلامي الأوسع، حيث أصبح الانتماء المذهبي جزءًا من تعريف "الذات" و"الآخر". هذا التحديد الصارم جعل التعايش السابق أكثر صعوبة، وقلّص من مساحات التداخل الاجتماعي بين المجتمعات المختلفة.

في بعض المناطق الحدودية، انعكس هذا الصراع على الحياة اليومية، حيث أصبحت الولاءات الدينية تُستخدم أحيانًا كمعيار غير مباشر لتحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية. وهذا ساهم في تعزيز الانقسام التدريجي بين المجتمعات المتجاورة التي كانت في فترات سابقة أكثر تداخلًا.

ومن الناحية المؤسسية، ساعد هذا التوظيف في تعزيز سلطة الدولة داخليًا، لأن الهوية المذهبية أصبحت وسيلة لتثبيت الولاء السياسي. لكن في المقابل، جعل هذا النموذج الدولة أكثر اعتمادًا على **الخطاب الأيديولوجي** بدل الاعتماد على الإدارة البحتة أو الاقتصاد فقط.

كما أن تحويل الهوية المذهبية إلى أداة صراع جعل هذا الصراع قابلًا للاستمرار حتى في غياب المواجهات العسكرية المباشرة. فحتى في فترات الهدوء النسبي، بقي التوتر قائمًا على مستوى الخطاب والرمزية، ما أبقى حالة الصراع حيّة عبر الأجيال.

ومن الأمثلة المهمة على هذا الاستمرار، أن الحدود بين الطرفين لم تكن حدودًا عسكرية فقط، بل حدودًا ذهنية أيضًا، حيث تشكلت صورة "الآخر" بشكل ثابت في الوعي السياسي والديني لكل طرف، ما جعل التفاهم بينهما أكثر صعوبة.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة حوّلت الهوية المذهبية من عنصر داخلي في بناء المجتمع إلى **أداة استراتيجية لإدارة صراع طويل الأمد**، ما جعل المواجهة بين الصفويين والعثمانيين ليست حدثًا تاريخيًا محدودًا، بل بنية ممتدة في تاريخ المنطقة السياسي والديني.

9. إعادة تشكيل مفهوم "المجال الإسلامي" إلى نظام ثنائي المركز

مع تراكم الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد العالم الإسلامي يُفهم بوصفه فضاءً واحدًا ذا مركز سياسي أو ديني شبه موحد، بل بدأ يتجه تدريجيًا نحو **نموذج ثنائي المركز**، لكل قطب فيه تعريفه الخاص لماهية الشرعية والدولة والمجتمع.

في النموذج التقليدي السابق، كان هناك تصور عام لوحدة المجال الإسلامي رغم تعدد المراكز المحلية. لكن مع صعود الصفويين والعثمانيين، أصبح هذا المجال يتشكل عمليًا حول مركزين كبيرين: الأول في الأناضول وامتداداته، والثاني في إيران. هذا التحول لم يكن نظريًا فقط، بل انعكس على الجغرافيا السياسية والعلاقات بين الأقاليم.

من الناحية العملية، بدأ كل طرف ببناء منظومته الخاصة من المؤسسات التي تعكس رؤيته للعالم الإسلامي. فالعثمانيون عززوا مفهوم الخلافة بوصفه مركزًا للشرعية، بينما عمل الصفويون على بناء نموذج دولة دينية-مذهبية مستقلة، ما خلق اختلافًا في "لغة الحكم" نفسها، وليس فقط في سياساته.

ومن الأمثلة المهمة على هذا الانقسام، أن مناطق مثل العراق وشرق الأناضول أصبحت تُدار ضمن حالة شدّ مستمر بين النموذجين، حيث تتغير تأثيرات كل طرف فيها بحسب ميزان القوة السياسي والعسكري. هذه المناطق لم تعد مجرد أطراف، بل تحولت إلى **مساحات تماس بين مركزين متنافسين**.

كما أدى هذا التحول إلى اختلاف في طبيعة الخطاب السياسي والديني بين الطرفين. فكل مركز بدأ ينتج سرديته الخاصة عن "المجال الإسلامي"، بحيث يظهر نفسه كامتداد شرعي للتاريخ الإسلامي، ويعيد تفسير الآخر ضمن إطار المنافسة أو التمايز.

هذا التعدد في المراكز ساهم في إضعاف فكرة الوحدة السياسية التقليدية للعالم الإسلامي، واستبدالها بنظام أكثر تعقيدًا يقوم على التوازن بين قوتين رئيسيتين. وهذا التوازن لم يكن مستقرًا دائمًا، بل كان يتغير حسب الظروف العسكرية والسياسية.

ومن الناحية الاجتماعية، انعكس هذا الانقسام على حركة العلماء والتجار والقبائل، حيث أصبحت الحدود بين المركزين ليست فقط سياسية، بل أيضًا ثقافية ومذهبية، ما قلّل من الانسيابية التي كانت تميز المراحل السابقة.

كما أن هذا النظام الثنائي خلق حالة من "المنافسة المستمرة"، حيث كان كل طرف يسعى لإثبات أنه النموذج الأصح والأكثر شرعية لتمثيل الإسلام السياسي. هذا النوع من المنافسة جعل الصراع أكثر استدامة وأقل قابلية للحسم النهائي.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة أعادت تعريف "المجال الإسلامي" من كونه فضاءً موحدًا نسبيًا إلى كونه **نظامًا ثنائي المركز**، يتوازن فيه مشروعان كبيران متنافسان، ما شكّل أحد أهم التحولات البنيوية في تاريخ المنطقة السياسية والدينية.

.10من صراع دول إلى صراع نماذج حضارية: تثبيت الانقسام التاريخي

مع استمرار المواجهة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية عبر القرون، تجاوز الصراع حدود السياسة التقليدية ليصل إلى مستوى أعمق :**صراع بين نموذجين حضاريين مختلفين في فهم الدولة والدين والشرعية** .لم يعد الأمر يتعلق بمن يسيطر على مدينة أو إقليم، بل بمن يملك حق تعريف "شكل العالم الإسلامي" نفسه.

في النموذج العثماني، ارتبطت الشرعية بمفهوم الخلافة والاستمرارية التاريخية، وبالامتداد الجغرافي الواسع الذي وصل إلى البلقان والحجاز. أما في النموذج الصفوي، فقد بُنيت الشرعية على أساس مذهبي-ديني مركزي داخل إيران، يجعل من الهوية الدينية عنصرًا تأسيسيًا للدولة، وليس مجرد مكون ثقافي داخلها. هذا التباين جعل كل طرف يمثل "تصورًا مختلفًا للدولة الإسلامية."

ومن الناحية التاريخية، لم يتوقف هذا الصراع عند حدود القرن السادس عشر أو السابع عشر، بل استمر بصيغ مختلفة، حتى عندما خفتت المواجهات العسكرية المباشرة. فالتنافس بين النموذجين بقي حاضرًا في الوعي السياسي

للمنطقة، سواء في إدارة الحدود أو في العلاقات الإقليمية أو في تشكيل التحالفات.

ومن الأمثلة المهمة على هذا التحول، استمرار التنافس غير المباشر على مناطق مثل العراق وبلاد الشام، حيث ظلّت هذه المناطق تمثل نقاط تفاعل بين النموذجين، حتى في فترات لم يكن فيها صراع عسكري مباشر. هذا يدل على أن الصراع تجاوز اللحظة التاريخية ليصبح بنية ممتدة.

كما أن هذا الانقسام ساهم في إعادة تشكيل مفهوم "المركز" داخل العالم الإسلامي. فلم يعد هناك مركز واحد جامع، بل مراكز متعددة تتنافس على الشرعية والتمثيل، وهو ما أنتج حالة من التوازن غير المستقر بين القوى الكبرى في المنطقة.

ومن الناحية الفكرية، أدى هذا الوضع إلى ترسيخ نوع من الوعي التاريخي المختلف لدى كل طرف، حيث تطور خطاب خاص يبرر النموذج السياسي والديني لكل دولة، ويعيد قراءة التاريخ الإسلامي من زاوية تناسب مشروعها الخاص.

كما أن هذا الصراع الحضاري ساهم في إضعاف فكرة الوحدة السياسية الشاملة للعالم الإسلامي كما كانت تُفهم في مراحل سابقة، واستبدالها بمنظومة من المراكز المتجاورة والمتنافسة، لكل منها أدواته ومجاله ونفوذه.

وفي المحصلة، يمكن القول إن المواجهة بين الصفويين والعثمانيين لم تكن مجرد صراع دول عابر، بل تحولت إلى **انقسام تاريخي طويل الأمد بين نموذجين حضاريين**، أعادا تشكيل الخريطة السياسية والفكرية للمنطقة، وتركًا أثرًا ممتدًا في بنية العلاقات الإقليمية حتى ما بعد نهاية الدولتين نفسيهما.

25.إعادة تشكيل الهوية الإيرانية

1.ولادة هوية جديدة داخل الدولة الصفوية

مع ترسخ الدولة الصفوية في القرن السادس عشر، لم يكن التحول مجرد انتقال سياسي من سلطة إلى أخرى، بل بداية إعادة صياغة عميقة لمعنى "الهوية الإيرانية" نفسها. فالمجتمع الذي كان يعيش قبل ذلك ضمن تداخلات طويلة بين الإرث الفارسي القديم والانتماء الإسلامي العام، وجد نفسه أمام مشروع دولة يحاول إعادة تعريفه من الداخل، لا من الخارج فقط.

في المرحلة السابقة، كانت إيران جزءًا من فضاء إسلامي واسع، تتوزع فيه الهويات بين عروبة سياسية، وإسلام جامع، وتقاليد محلية فارسية متفرقة. لكن مع الصعود الصفوي، بدأت تتبلور فكرة أن هذا الإقليم ليس مجرد جزء من كل، بل كيان له خصوصيته التاريخية والمذهبية، وأن له "طريقًا مختلفًا" في فهم الدين والدولة.

من الأمثلة التاريخية المهمة في هذا التحول، أن التحول الصفوي لم يقتصر على تغيير السلطة، بل شمل إعادة تشكيل رموز الدولة نفسها: من الخطاب الرسمي إلى الشعائر العامة، حيث تم توظيف المناسبات الدينية والمواكب والشعائر بشكل مكثف لترسيخ هوية جديدة تربط بين الحكم والمذهب بشكل مباشر. هذا لم يكن موجودًا بنفس الشكل في المراحل السابقة، حيث كانت السلطة أقل تدخلاً في تشكيل الهوية اليومية.

كما أن المدن الإيرانية الكبرى، مثل أصفهان لاحقًا، أصبحت مراكز لإعادة إنتاج هذه الهوية الجديدة، حيث تم بناء مؤسسات دينية وتعليمية وإدارية تعكس هذا المزج بين التاريخ الفارسي والبعد المذهبي الصفوي. هذا يعني أن الهوية لم تعد فكرة مجردة، بل أصبحت **ممارسة يومية داخل المؤسسات**.

وفي بعض المناطق التي كانت تمتلك تنوعًا مذهبيًا أو ثقافيًا سابقًا، حدث تحول تدريجي في الفضاء العام لصالح الهوية الجديدة، سواء عبر إعادة تنظيم المجال

الديني أو عبر إدخال خطاب رسمي موحد. هذا التحول لم يكن دائمًا سلسًا، بل واجه تفاوتًا بين منطقة وأخرى، لكنه في النهاية ساهم في توجيه المسار العام نحو هوية أكثر تحديدًا.

ومن زاوية أعمق، يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت بداية انتقال الهوية من كونها نتيجة تاريخ طويل إلى كونها **مشروعًا سياسيًا يُعاد بناؤه باستمرار** . فالدولة لم تكتفِ بإدارة مجتمع موجود، بل بدأت في تشكيل تصوره عن نفسه، وعن تاريخه، وعن موقعه داخل العالم الإسلامي.

وهكذا، لم تكن ولادة الهوية الجديدة مجرد نتيجة طبيعية للتطور التاريخي، بل كانت أيضًا نتيجة تدخل مباشر ومنهجي من الدولة، ما جعل الهوية الإيرانية في هذه المرحلة تتخذ شكلًا مركبًا، يتداخل فيه التاريخ مع السياسة، والدين مع الدولة، في إطار جديد لم يكن موجودًا بنفس الوضوح في المراحل السابقة.

.2دمج البعد الفارسي مع البعد المذهبي: تشكّل الهوية المركّبة

مع تعمّق مشروع الدولة الصفوية، لم يعد بناء الهوية الإيرانية قائمًا على عنصر واحد، بل على عملية دمج معقّدة بين **الإرث الفارسي التاريخي** و**البعد المذهبي الصفوي** .هذا الدمج لم يكن مجرد إضافة عنصر ديني إلى ثقافة قائمة، بل إعادة ترتيب لبنية الوعي الجمعي بحيث يصبح التاريخ والمذهب جزءًا من سردية واحدة.

الإرث الفارسي هنا لم يكن مجرد لغة أو تراث أدبي، بل كان يحمل ذاكرة إمبراطورية طويلة تمتد من الفترات الساسانية وما قبلها، تتضمن فكرة الدولة المركزية القوية، والهرمية الإدارية، والتصور العميق للسلطة. هذا الإرث بقي حيًا في الثقافة حتى بعد الفتح الإسلامي، لكنه لم يكن في البداية جزءًا من هوية سياسية مستقلة.

في المقابل، جاء البعد المذهبي الصفوي ليضيف عنصرًا جديدًا: هوية دينية سياسية تُعرّف الدولة والمجتمع معًا ضمن إطار عقائدي محدد. ومع إدماج

هذين البعدين، لم يعد من الممكن الفصل بين "الفارسي" و"المذهبي"، لأن كل منهما أصبح يغذي الآخر داخل مشروع واحد.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الدمج، أن المؤسسات الثقافية والدينية في المدن الكبرى مثل أصفهان أصبحت تعكس هذا التداخل بوضوح: اللغة الفارسية استمرت كوعاء ثقافي وإداري، بينما أصبح الخطاب الديني الرسمي يحمل مضمونًا مذهبيًا محددًا يعيد تفسير التاريخ الإسلامي من زاوية صفوية. هذا التوازي أنتج خطابًا جديدًا يجمع بين التاريخ المحلي والعقيدة الرسمية.

كما أن هذا الدمج انعكس على الأدب والفكر، حيث بدأت تظهر نصوص تاريخية وأدبية تعيد قراءة الماضي الفارسي ضمن إطار إسلامي-مذهبي جديد، بحيث لا يُقدَّم التاريخ كقصة منفصلة، بل كجزء من مسار حضاري مرتبط بالهوية الدينية الجديدة. هذا أعاد تشكيل الوعي التاريخي للأجيال اللاحقة.

وفي بعض المناطق، أدى هذا المزج إلى إعادة تفسير الرموز الثقافية القديمة بحيث تُدمج داخل السردية الجديدة، بدل أن تُستبعد. فبدل أن يُلغى الماضي الفارسي، تم "إعادة تأويله" ليصبح جزءًا من الهوية الصفوية، وهو ما منح المشروع قدرة أكبر على الاستمرار والانتشار.

لكن في المقابل، هذا الدمج خلق أيضًا نوعًا من التعقيد في الهوية، حيث لم تعد الهوية بسيطة أو أحادية، بل أصبحت متعددة الطبقات، تتداخل فيها الدولة مع المذهب، والتاريخ مع العقيدة، واللغة مع السياسة. وهذا التعقيد جعل الهوية أكثر قوة من جهة، وأكثر قابلية للتوظيف السياسي من جهة أخرى.

وفي المحصلة، يمكن القول إن هذا التحول لم يكن مجرد عملية مزج ثقافي، بل كان **إعادة هندسة للهوية نفسها**، بحيث يصبح الفارسي والمذهبي عنصرين متداخلين داخل بنية واحدة، وهو ما شكّل أساس الهوية الإيرانية في صورتها الجديدة داخل العصر الصفوي وما بعده.

.3خروج الهوية من الثنائية القديمة: نحو كيان وسيط داخل المجال الإسلامي

قبل المرحلة الصفوية، كانت الهوية في إيران تتحرك ضمن إطارين كبيرين شبه ثابتين:
إما امتداد لإرث إمبراطوري فارسي قديم، أو اندماج ضمن هوية إسلامية واسعة لا تُميز بين المكونات القومية بشكل حاد. لكن مع تشكّل الدولة الصفوية بدأ هذا التوازن يتغير بشكل جذري، وظهرت هوية جديدة لا تنتمي بالكامل لأي من الطرفين.

في النموذج الإمبراطوري القديم، كانت الهوية تُبنى حول فكرة "الدولة المركزية" ذات الجذور الفارسية، كما كان الحال في العصور الساسانية، حيث تتقدم الدولة على المجتمع وتُعرّف الشعب من خلالها. أما في النموذج الإسلامي العام بعد الفتح، فقد تراجعت هذه المركزية لصالح انتماء أوسع يقوم على فكرة "الأمة" التي تتجاوز العرق والجغرافيا.

لكن مع الصفويين، حدثت نقطة تحول مهمة: لم تعد إيران مجرد جزء من الأمة الإسلامية، ولا مجرد استمرار مباشر لإمبراطورية قديمة، بل أصبحت **كيانًا وسيطًا داخل المجال الإسلامي**، يجمع بين موروثين مختلفين ويعيد إنتاجهما في شكل جديد.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التحول، أن البنية السياسية في إيران لم تعد تتبع نموذج الخلافة العثمانية القائم على مركز ديني-سياسي واحد، ولم تعد أيضًا استمرارًا مباشرًا للنموذج الإمبراطوري الفارسي القديم، بل تشكّل نموذج ثالث يعتمد على الدمج بين الدولة والمذهب، ما أعطاها طابعًا مختلفًا عن المحيطين بها.

كما أن هذا الوضع الوسيط انعكس على طريقة تعامل إيران مع محيطها الإسلامي، حيث لم تعد العلاقة قائمة على الاندماج الكامل أو الانفصال الكامل،

بل على موقع "متميز ومختلف" داخل المجال الإسلامي الأوسع. هذا التميّز لم يكن مجرد اختلاف ثقافي، بل اختلاف في بنية الهوية نفسها.

وفي بعض المناطق، أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف الذات الاجتماعية، حيث بدأ الناس ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم جزءًا من هوية لها خصوصية داخل الإسلام، وليس مجرد امتداد مباشر لمركز سياسي واحد أو إرث واحد. هذا خلق شعورًا بهوية متعددة الطبقات.

كما أن هذا الكيان الوسيط ساهم في إنتاج خطاب جديد يوازن بين الانتماء الإسلامي العام والانتماء المحلي الخاص. فلم يتم التخلي عن الإسلام كإطار جامع، لكن في الوقت نفسه لم يتم إلغاء الخصوصية التاريخية والثقافية، بل جرى تثبيت كلا المستويين داخل هوية واحدة مركبة.

لكن هذا التوازن لم يكن ثابتًا أو بسيطًا، بل كان يحمل توترًا داخليًا دائمًا، لأن الهوية الوسيطة بطبيعتها تقع بين مركزين كبيرين، ما يجعلها عرضة للتجاذب بين الانتماء الواسع والانتماء المحلي.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة مثّلت خروجًا واضحًا من الثنائية القديمة، حيث لم تعد الهوية الإيرانية تُختزل في الماضي الإمبراطوري أو في الانتماء الإسلامي العام، بل أصبحت **كيانًا وسيطًا مستقلًا نسبيًا داخل المجال الإسلامي**، له منطقه الخاص ومساره التاريخي المختلف.

.4ترسيخ الهوية عبر المؤسسات والذاكرة: من الهوية إلى البناء المنظّم للوعي

مع تعمّق مشروع الدولة الصفوية، لم يعد تشكيل الهوية الإيرانية يعتمد على التحولات السياسية أو التغيرات الاجتماعية فقط، بل أصبح يرتكز بشكل متزايد على **بناء مؤسسي طويل الأمد** يعيد إنتاج الهوية بشكل يومي ومتكرر، بحيث تتحول من فكرة عامة إلى واقع معيش داخل المجتمع.

أحد أهم أدوات هذا الترسيخ كان **المؤسسات الدينية** .فقد جرى توسيع دور المدارس الدينية والحوزات، واستقدام علماء من خارج إيران، خصوصًا من العراق، لإعادة تنظيم الخطاب الفقهي والمذهبي. هذه المؤسسات لم تكن فقط مراكز تعليم، بل أصبحت أدوات لإعادة صياغة الوعي الجمعي، من خلال تحديد ما يُدرَّس وما يُهمَّش وما يُعاد تفسيره.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، قيام الدولة بدعم مراكز علمية دينية في مدن كبرى مثل أصفهان وقزوين، حيث أصبحت هذه المدن ليست فقط مراكز سياسية، بل أيضًا مراكز لإنتاج المعرفة الدينية والمذهبية. هذا التداخل بين العلم والسلطة جعل المؤسسات الدينية جزءًا من البنية السياسية للدولة.

إلى جانب ذلك، لعبت **اللغة والثقافة** دورًا مهمًا في ترسيخ الهوية الجديدة. فالفارسية استمرت كلغة أدب وإدارة، لكنها بدأت تحمل مضامين جديدة متأثرة بالخطاب المذهبي الصفوي، سواء في الشعر أو التاريخ أو الكتابة الدينية. هذا الدمج جعل اللغة نفسها أداة لإعادة إنتاج الهوية، وليس مجرد وسيلة تعبير.

كما أن **الذاكرة الجماعية** أعيد تشكيلها بشكل تدريجي عبر إعادة قراءة التاريخ. فالأحداث الماضية لم تعد تُروى بوصفها تاريخًا محايدًا، بل ضمن إطار يربطها بالهوية الجديدة. هذا النوع من إعادة التفسير التاريخي ساهم في بناء سردية موحدة للمجتمع، تعيد ترتيب الماضي بما يخدم الحاضر السياسي والديني.

ومن الأمثلة المهمة على هذا التوجه، انتشار كتب التاريخ والسير التي تعيد تفسير مراحل سابقة من التاريخ الإيراني والإسلامي ضمن منظور جديد، يربط بين الدولة الحالية وبين سياق تاريخي ممتد، ما يعزز الشعور بالاستمرارية والشرعية.

كما أن الطقوس العامة والمناسبات الدينية لعبت دورًا مركزيًا في تثبيت هذه الهوية. فالمجتمع لم يعد يتلقى الهوية من النصوص فقط، بل من الممارسة اليومية للشعائر، التي أصبحت جزءًا من المجال العام، وليس مجرد ممارسة فردية أو محلية.

ومع مرور الوقت، أدى هذا التراكم المؤسسي والثقافي إلى تحول الهوية من كونها شعورًا غير منظم إلى **نظام متكامل لإنتاج الوعي**، تعمل فيه الدولة والمؤسسات الدينية والثقافية بشكل متداخل لإعادة تشكيل الإنسان والمجتمع.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة لم تكتفِ ببناء هوية جديدة، بل قامت بـ**تثبيت هذه الهوية داخل مؤسسات وذاكرة جمعية متراكمة**، بحيث تصبح جزءًا من الحياة اليومية، لا مجرد فكرة سياسية أو دينية، وهو ما منحها قدرة كبيرة على الاستمرار والتجذر عبر الزمن.

26.الانفصال الجيوسياسي عن المركز الإسلامي السني

1.نهاية المركز الواحد وبداية التعدد: تفكك وحدة المجال الإسلامي

قبل ظهور الدولة الصفوية والدولة العثمانية كان التصور العام للعالم الإسلامي يميل – نظريًا على الأقل – إلى فكرة وجود مركز سياسي جامع، تتجسد فيه الشرعية وتلتف حوله الأطراف. لكن مع صعود الصفويين في إيران في بداية القرن السادس عشر، بدأ هذا التصور يتصدع بشكل تدريجي، ودخل العالم الإسلامي مرحلة **تعدد المراكز بدل المركز الواحد**.

هذا التحول لم يكن مجرد إعادة توزيع للسلطة، بل كان بداية انقسام بنيوي داخل المجال الإسلامي نفسه. فمع قيام الدولة الصفوية، ظهرت دولة تقوم على أساس مذهبي مختلف بشكل واضح عن المحيط السني الواسع الذي كانت تمثله الدولة العثمانية ومناطق أخرى من العالم الإسلامي. هذا الاختلاف لم يبقَ نظريًا، بل تحول إلى عنصر سياسي فاعل في رسم العلاقات بين الدول.

من الناحية العملية، أدّى هذا التعدد إلى تراجع فكرة "المجال الإسلامي الموحد" لصالح فضاء يتكوّن من مراكز متنافسة. فبدل أن تكون القوة موزعة حول مركز واحد، أصبحت موزعة بين مركزين كبيرين: العثماني في الأناضول، والصفوي في إيران. وكل طرف بدأ يقدّم نفسه كحامل للشرعية الدينية والسياسية.

وفي هذا السياق، لم يقتصر الصراع على السياسة فقط، بل دخل البعد المذهبي بقوة، حيث تبنّت الدولة الصفوية مشروع **تحويل التشيّع إلى هوية دولة حاكمة**، ما أدى إلى توتر حاد مع البيئة السنية المحيطة. هذا التوتر لم يكن مجرد اختلاف فقهي، بل انعكس على شكل سياسات وإجراءات داخلية وخارجية أثّرت على التوازن الإقليمي.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة على هذا الانقسام، المواجهات في المناطق الحدودية بين إيران والأناضول، حيث كانت بعض القبائل السنية في شرق الأناضول تتعرض لضغوط سياسية وعسكرية بسبب ميل بعضها للتأثر بالدعوة الصفوية، وهو ما دفع الدولة العثمانية إلى التعامل معها بحساسية شديدة، وأحيانًا بعنف مباشر لضمان عدم تمدد النفوذ الصفوي داخل المجال السني.

كما أن قيام الدولة الصفوية أدى إلى تغيير طبيعة العلاقات داخل العالم الإسلامي نفسه، حيث لم يعد الانتماء الديني العام كافيًا لتوحيد المجال السياسي، بل ظهرت خطوط فصل جديدة بين "المركز الصفوي" و"المركز العثماني"، وكل منهما بدأ بإنتاج منظومته الخاصة في الحكم والشرعية والدين.

هذا الانقسام المبكر مهّد لمرحلة لاحقة من التنافس الحاد، حيث لم يعد الصراع بين قوتين داخل نظام واحد، بل بين **نظامين مختلفين في تصور الدولة والدين والهوية**، وهو ما أنهى عمليًا فكرة المركز الواحد لصالح تعدد مراكز متنافسة داخل العالم الإسلامي.

.2تثبيت إيران كقطب مستقل: من التشكّل السياسي إلى بناء مركز موازٍ

مع ترسّخ الدولة الصفوية، لم يعد وجودها مجرد حالة انفصال سياسي عن محيطها، بل بدأ يتحول إلى مشروع أعمق يقوم على بناء **قطب مستقل داخل العالم الإسلامي**، له مؤسساته وهويته وخطابه الخاص. هذا التثبيت لم يكن طبيعيًا أو تدريجيًا فقط، بل جاء ضمن سياق صراع حاد مع الدولة العثمانية التي كانت تمثل المركز السني الأكبر في تلك المرحلة.

أحد أهم ملامح هذا التثبيت كان تحويل إيران إلى فضاء سياسي مغلق نسبيًا على نفسه، بحيث لا يذوب داخل المركز العثماني ولا يندمج في المجال الإسلامي العام كما كان سابقًا. فالدولة الصفوية لم تتعامل مع نفسها كجزء من منظومة واحدة، بل كـ**نواة مركزية بديلة** تمتلك شرعية خاصة بها قائمة على المذهب والسيادة معًا.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة في هذا السياق، السياسات الصفوية تجاه المناطق الحدودية، خاصة في شرق الأناضول والعراق، حيث كانت الدولة تسعى إلى تثبيت ولاءات محلية مرتبطة بها أو متأثرة بخطها المذهبي، ما جعل هذه المناطق تتحول إلى ساحات صراع مستمر مع العثمانيين، الذين رأوا في ذلك تهديدًا مباشرًا لوحدة المجال السني.

كما أن تثبيت هذا القطب المستقل ظهر في البنية الدينية للدولة، حيث جرى دعم وتأسيس مؤسسات مذهبية رسمية، واستقدام علماء من خارج إيران، وإعادة تشكيل الخطاب الديني بما يخدم الهوية الجديدة. هذا جعل الدين جزءًا من بنية الدولة وليس مجرد عنصر ثقافي، وهو ما زاد من استقلالية المشروع الصفوي عن محيطه.

في المقابل، كانت الدولة العثمانية تنظر إلى هذا التثبيت بوصفه تحديًا مزدوجًا: سياسيًا لأنه يخلق مركزًا منافسًا، ومذهبيًا لأنه يقدّم نموذجًا دينيًا مختلفًا داخل المجال الإسلامي. لذلك لم يكن الصراع بين الطرفين مجرد نزاع حدودي، بل مواجهة بين مشروعين يختلفان في تعريف "الشرعية" نفسها.

ومن النتائج المباشرة لهذا التثبيت، أن إيران بدأت تُعامل كطرف قائم بذاته في المعادلة الإقليمية، وليس كمنطقة طرفية. هذا التحول جعلها لاعبًا أساسيًا في توازن القوى داخل المنطقة، بدل أن تكون مجرد مساحة تتأثر بالمراكز الكبرى الأخرى.

كما أن هذا الوضع أدى إلى تعميق الانفصال الرمزي بين الطرفين، حيث أصبح لكل مركز سرديته الخاصة عن التاريخ والدين والدولة، ما جعل الفجوة لا تقتصر على السياسة، بل تمتد إلى الوعي الجمعي.

وفي النهاية، يمكن القول إن تثبيت إيران كقطب مستقل لم يكن مجرد نتيجة لتطور داخلي، بل كان **إعادة صياغة لموقعها داخل العالم الإسلامي**، بحيث انتقلت من كونها جزءًا من نظام واسع إلى مركز موازٍ ينافس على تعريف هذا النظام نفسه.

3.ترسيم الحدود السياسية: من خطوط إدارية إلى خطوط صراع دائم

مع تصاعد المواجهة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، بدأت الحدود بين الطرفين تتحول من مجرد نطاقات إدارية متغيرة إلى **خطوط فصل سياسية صلبة نسبيًا**، تحمل في داخلها توترًا دائمًا وصراعًا غير منقطع. هذا التحول لم يكن فجائيًا، بل نتج عن سلسلة طويلة من الحروب والاشتباكات غير المستقرة.

في المراحل الأولى، كانت المناطق الحدودية في شرق الأناضول والعراق مجالًا مفتوحًا للتأثير المتبادل، تتحرك فيه القبائل والولاءات بشكل مرن. لكن مع توسع الصراع، بدأ كل طرف يحاول تثبيت خطوط نفوذ واضحة تمنع التمدد السياسي والمذهبي للطرف الآخر، ما حوّل الحدود إلى منطقة توتر مستمر بدل أن تكون منطقة تواصل.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، الحملات العسكرية المتكررة في العراق، حيث كانت بغداد ومحيطها محورًا للصراع بين الطرفين في أكثر من مرحلة. السيطرة على هذه المنطقة كانت تعني امتلاك عمق استراتيجي داخل قلب العالم الإسلامي، لذلك كانت تتغير السيطرة عليها بشكل متكرر عبر الحروب والمعاهدات.

كما أن شرق الأناضول كان يمثل منطقة تماس خطيرة، حيث كانت بعض القبائل تميل إلى التأثر بالدعوة الصفوية، ما دفع الدولة العثمانية إلى اتخاذ

إجراءات عسكرية وإدارية صارمة لمنع تمدد هذا النفوذ. في المقابل، كانت الدولة الصفوية تحاول استثمار هذه الولاءات لبناء عمق داخل المجال العثماني.

هذا الوضع جعل الحدود بين الطرفين غير مستقرة بطبيعتها، فهي ليست خطوطًا ثابتة كما في الدول الحديثة، بل **مناطق صراع متحركة** تتغير بحسب ميزان القوة العسكري والسياسي في كل مرحلة. لذلك لم تكن الحدود نهاية للصراع، بل جزءًا منه.

ومن أبرز نتائج هذا الترسيم غير المستقر، أن المناطق الحدودية أصبحت تعيش حالة ضغط مستمر، تتداخل فيها السلطة السياسية مع النفوذ المذهبي، ما جعلها أقل استقرارًا مقارنة بالمناطق الداخلية لكل دولة. وهذا بدوره عمّق الفجوة بين المركزين الصفوي والعثماني.

كما أن هذه الحدود ساهمت في تقليل حركة التواصل الطبيعي بين المجتمعات، حيث أصبحت العلاقات عبر الخط الفاصل محكومة بالحذر الأمني والسياسي، وليس فقط بالتبادل الاجتماعي أو التجاري كما كان في فترات سابقة.

وفي النهاية، يمكن القول إن ترسيم الحدود بين الطرفين لم يكن مجرد إجراء تنظيمي، بل كان **تثبيتًا لحالة صراع طويل الأمد**، جعل من الخط الفاصل بين الصفويين والعثمانيين منطقة توتر دائمة، تعكس عمق الانقسام السياسي والمذهبي في العالم الإسلامي آنذاك.

.4الحدود المذهبية كأداة فصل اجتماعي: من الخلاف الفقهي إلى الانقسام المجتمعي

في ظل التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم تعد الحدود بين الطرفين سياسية فقط، بل امتدت لتصبح **حدودًا مذهبية تُعيد تشكيل البنية الاجتماعية نفسها** .فالمذهب لم يعد مجرد اختلاف فقهي داخل إطار واحد، بل أصبح علامة انتماء تحدد موقع الفرد داخل المجال السياسي والاجتماعي.

مع التحول الصفوي، تم اعتماد التشيّع كهوية رسمية للدولة، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة المجال الديني في إيران بشكل جذري. هذا التحول لم يمر دون تأثير على البيئة السنية المحيطة، خصوصًا في المناطق الحدودية، حيث أصبح الانتماء المذهبي عاملًا مؤثرًا في تحديد الولاء السياسي، وأحيانًا في قبول أو رفض بعض الفئات داخل المجال العام.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن الدولة الصفوية في مراحلها المبكرة اعتمدت على **إعادة تنظيم المجال الديني في المدن الكبرى**، عبر استقدام علماء من مناطق شيعية أخرى، وإضعاف أو إبعاد بعض التيارات السنية من المجال الرسمي. هذا أدى إلى إعادة تشكيل البنية الدينية للمجتمع بشكل تدريجي، وليس عبر تغيير فوري شامل.

في المقابل، تعاملت الدولة العثمانية مع هذا التحول بوصفه تهديدًا مباشرًا لوحدة المجال السني، خصوصًا في المناطق القريبة من النفوذ الصفوي. لذلك تم تعزيز الرقابة الدينية والسياسية في شرق الأناضول والعراق لمنع أي امتداد للفكر الصفوي داخل المجتمعات السنية هناك.

هذا التداخل بين السياسة والمذهب أدى إلى ظهور نوع من **الفصل الاجتماعي غير الرسمي** بين المجتمعات، حيث أصبح الانتماء المذهبي يؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وحركة العلماء، وحتى التبادل التجاري في بعض الحالات الحساسة. لم يكن هذا الفصل دائمًا قانونيًا، لكنه كان فعليًا ومتدرجًا.

كما أن هذا الوضع ساهم في خلق شعور بالتمايز داخل المجال الإسلامي، حيث لم يعد الاختلاف يُنظر إليه كتنوع داخلي، بل كخط فاصل بين "مجالين" مختلفين في الهوية والانتماء. وهذا التغيير كان له أثر طويل على طبيعة العلاقات بين المجتمعات المتجاورة.

ومن الناحية الفكرية، أدى هذا الفصل إلى إعادة إنتاج صورة "الآخر" بشكل أكثر حدة، حيث أصبح يُنظر إلى الطرف المقابل ليس فقط كخصم سياسي، بل ككيان مختلف في البنية المذهبية والرمزية، ما عمّق حالة الانقسام.

وفي المحصلة، يمكن القول إن الحدود المذهبية في هذه المرحلة لم تكن مجرد انعكاس للاختلاف الديني، بل أصبحت **أداة فعّالة لإعادة تشكيل المجتمع وإعادة تعريف الانتماء داخل المجال الإسلامي**، ما جعل الانقسام أكثر رسوخًا واستمرارية عبر الزمن.

.5تشكّل وعي جمعي مختلف: إعادة برمجة الإدراك التاريخي والاجتماعي

مع تعمّق الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد الانقسام محصورًا في السياسة أو الجغرافيا أو حتى المذهب فقط، بل بدأ يتسلل إلى مستوى أعمق :**تشكيل وعي جمعي مختلف لكل طرف تجاه نفسه وتجاه الآخر** .هذا التحول جعل الصراع يتجاوز الواقع المادي إلى بناء تصورات ذهنية طويلة الأمد.

في هذا السياق، بدأ كل طرف يعيد قراءة التاريخ الإسلامي من زاويته الخاصة. فالمجال العثماني كان يميل إلى تقديم نفسه كامتداد طبيعي للخلافة السنية الجامعة، بينما كان المجال الصفوي يعيد صياغة تاريخه ضمن إطار مذهبي-دولتي مستقل. هذا التباين في السرد التاريخي أنتج صورتين مختلفتين تمامًا عن ‘‘الأمة’’ و‘‘الشرعية’’ و‘‘المركز.’’

ومن الأمثلة على هذا التحول، أن الخطاب الديني والسياسي في كل طرف بدأ يرسّخ صورة مختلفة عن الطرف الآخر، ليس فقط كخصم سياسي، بل كـ‘‘نموذج مختلف في فهم الدين والدولة’’. هذا النوع من التصوير لا يبقى في نطاق النخب، بل يتسرب تدريجيًا إلى الوعي الشعبي عبر التعليم والخطاب الديني والممارسة الاجتماعية.

كما أن هذا التشكيل للوعي الجمعي انعكس على الطريقة التي تُفهم بها الأحداث التاريخية نفسها. فالهزائم والانتصارات لم تعد تُفسّر فقط من زاوية القوة العسكرية، بل من زاوية ‘‘الصواب والشرعية’’، ما جعل الذاكرة التاريخية نفسها جزءًا من الصراع المستمر بين الطرفين.

في بعض المناطق الحدودية، أدى هذا التباين في الوعي إلى تراجع تدريجي في الروابط الاجتماعية القديمة التي كانت تربط المجتمعات عبر الحدود، حيث بدأت الهوية المذهبية والسياسية تلعب دورًا أكبر في تحديد العلاقات والانتماءات من الروابط التقليدية مثل القبيلة أو التجارة.

كما ساهمت المؤسسات الدينية والتعليمية في تثبيت هذا الوعي المختلف، من خلال إعادة إنتاج خطاب ينسجم مع هوية كل دولة، بحيث ينشأ جيل جديد يحمل تصورًا جاهزًا عن "نحن" و"الآخر" منذ مرحلة مبكرة من التكوين الاجتماعي.

هذا التحول جعل الانقسام أكثر عمقًا، لأنه لم يعد يعتمد فقط على قرارات سياسية قابلة للتغيير، بل على **بنية ذهنية جماعية تتوارث التصورات عبر الأجيال**، ما يطيل عمر الصراع حتى في فترات الهدوء العسكري.

وفي النهاية، يمكن القول إن تشكّل وعي جمعي مختلف بين الطرفين كان من أخطر نتائج هذا الصراع، لأنه حوّل الانقسام من حالة سياسية ظرفية إلى **إدراك تاريخي مستقر** يعيد إنتاج نفسه داخل المجتمعات، ويجعل أي تقارب مستقبلي أكثر تعقيدًا وصعوبة.

.6العراق وشرق الأناضول كمناطق تماس: الجغرافيا تتحول إلى ساحة صراع مستمر

في سياق التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم تكن الحدود خطوطًا جامدة، بل تحولت بعض المناطق إلى **فضاءات تماس مفتوحة للصراع المستمر**، وفي مقدمتها العراق وشرق الأناضول. هذه المناطق اكتسبت أهمية مضاعفة لأنها تجمع بين البعد الاستراتيجي والرمزي والديني في آن واحد.

العراق، خصوصًا، كان يمثل عمقًا حضاريًا ودينيًا حساسًا. فوجود مدن كبرى ذات ثقل تاريخي وديني جعله محورًا دائمًا للتنافس، ليس فقط من أجل السيطرة السياسية، بل أيضًا من أجل النفوذ الرمزي داخل الوعي الإسلامي الأوسع.

لذلك تكررت محاولات السيطرة عليه أو التأثير فيه من الطرفين عبر مراحل مختلفة من الصراع.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن بغداد تعرّضت أكثر من مرة لتغيرات في النفوذ بين الطرفين خلال القرون اللاحقة على تأسيس الدولة الصفوية، حيث لم تستقر السيطرة عليها بشكل نهائي، بل ظلت تتأرجح بين القوتين بحسب ميزان القوة العسكري والسياسي في كل مرحلة. هذا التذبذب جعل العراق منطقة حساسة ومفتوحة على الصراع الدائم.

أما شرق الأناضول، فقد كان يمثل منطقة أكثر تعقيدًا من الناحية الاجتماعية، بسبب التنوع القبلي والديني فيها. هذا التنوع جعلها بيئة قابلة للتأثر بالدعاية السياسية والمذهبية، حيث حاول الصفويون استثمار بعض الولاءات المحلية، في حين سعت الدولة العثمانية إلى تثبيت السيطرة عبر الإدارة العسكرية والرقابة الصارمة.

هذا الوضع جعل هذه المناطق تتحول إلى ما يشبه "منطقة عازلة متوترة"، لا هي مستقرة بالكامل تحت سلطة طرف واحد، ولا هي منطقة تواصل طبيعي بين الطرفين. بل كانت تتحرك باستمرار بين النفوذ الصفوي والعثماني، ما خلق حالة من عدم الاستقرار المزمن.

كما أن هذه المناطق لم تكن مجرد ساحات عسكرية، بل كانت أيضًا ساحات صراع اجتماعي وثقافي، حيث انعكس التنافس السياسي على حياة السكان اليومية، وعلى حركة العلماء والتجار، وحتى على طبيعة العلاقات بين المجتمعات المحلية.

ومن الناحية الاستراتيجية، كانت السيطرة على هذه المناطق تعني امتلاك عمق دفاعي وهجومي في آن واحد، وهو ما جعلها هدفًا دائمًا للحملات العسكرية والمناورات السياسية بين الطرفين، بدل أن تكون مجرد حدود طبيعية ثابتة.

وفي النهاية، يمكن القول إن العراق وشرق الأناضول لم يكونا مجرد جغرافيا على هامش الصراع، بل أصبحا **مراكز تماس حيوية أعادت تشكيل طبيعة المواجهة بين الصفويين والعثمانيين**، وحولتا الحدود إلى مساحة صراع مستمر بدل أن تكون خطًا فاصلًا مستقراً.

7.من وحدة رمزية إلى تعددية سياسية: تفكك فكرة المركز الواحد

في المراحل الأولى من التاريخ الإسلامي، كان هناك تصور عام—حتى مع وجود صراعات داخلية—بأن العالم الإسلامي يمتلك **وحدة رمزية عليا** تتمثل في مركز سياسي أو ديني جامع. لكن مع صعود الدولة الصفوية والدولة العثمانية، بدأت هذه الفكرة تتآكل تدريجيًا لصالح واقع جديد يقوم على **تعدد المراكز السياسية الفاعلة**.

هذا التحول لم يكن نظريًا، بل ظهر في شكل عملي واضح: وجود دولتين كبيرتين تتقاسمان المجال الإسلامي، كل واحدة منهما تدّعي نوعًا من الشرعية المركزية. العثمانيون ارتكزوا على مفهوم الخلافة والتوسع الجغرافي، بينما الصفويون بنوا مركزهم على الهوية المذهبية والدولة المركزية في إيران، ما جعل فكرة "المركز الواحد" غير قابلة للاستمرار بنفس الصيغة السابقة.

ومن الأمثلة المهمة على هذا التحول، أن العلاقات بين الأقاليم الإسلامية لم تعد تدور حول مركز واحد تُرفع إليه الشرعية أو تُستمد منه السلطة، بل أصبحت تدور بين مراكز متعددة تتنافس فيما بينها. هذا التعدد جعل النظام السياسي الإسلامي أقرب إلى شبكة مراكز متجاورة بدل هرَم واحد واضح.

كما أن هذا التعدد انعكس على المجال الديني نفسه، حيث لم يعد هناك خطاب ديني واحد يهيمن على كامل المجال، بل ظهرت قراءات وخطابات مختلفة تتوزع بين المركز العثماني والمركز الصفوي، وكل منهما يعيد تفسير التاريخ والدين بما يخدم بنيته السياسية.

في المناطق الحدودية، خصوصًا بين العراق وشرق الأناضول، كان هذا التحول أكثر وضوحًا، إذ أصبح السكان يعيشون تحت تأثير أكثر من مرجعية سياسية ودينية في فترات متقاربة، ما عمّق الشعور بتعدد الولاءات بدل وحدة الانتماء.

كما أن هذا الوضع أدى إلى تراجع دور "المرجعية الجامعة" التي كانت تُفترض في النموذج الإسلامي التقليدي، لصالح واقع جديد يقوم على **توازن قوى بين مراكز متنافسة**، كل منها يمتلك أدواته السياسية والعسكرية والمذهبية الخاصة.

ومن الناحية التاريخية، يمكن اعتبار هذا التحول بداية انتقال العالم الإسلامي من نموذج الوحدة الرمزية إلى نموذج التعدد السياسي الفعلي، وهو ما جعل العلاقات بين الدول أكثر تعقيدًا وأقل خضوعًا لمنطق مركز واحد.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة مثّلت نقطة انعطاف مهمة، حيث لم يعد العالم الإسلامي يُفهم ككتلة موحدة حول مركز واحد، بل كـ**نظام متعدد المراكز السياسية المتنافسة**، وهو ما غيّر طبيعة التوازنات الإقليمية بشكل عميق ومستمر.

.8تراجع فكرة المركز الواحد: تفكك المرجعية الجامعة في العالم الإسلامي

مع استمرار التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، بدأت فكرة "المركز الواحد" التي كانت تُفهم تقليديًا كمرجعية سياسية ودينية للعالم الإسلامي تفقد قوتها تدريجيًا. لم يعد هناك مركز وحيد يمكن أن يُجمع حوله المجال الإسلامي بشكل فعّال، بل ظهر واقع قائم على تعدد المراكز وتوزع الشرعية بينها.

في السابق، كانت الشرعية السياسية تميل إلى التمركز حول نموذج واحد، حتى مع وجود خلافات داخلية، لكن مع بروز الصفويين كقطب مستقل قائم على هوية مذهبية مميزة، مقابل العثمانيين كقوة سنية كبرى، أصبح من الصعب

استمرار فكرة المرجعية الواحدة الجامعة. هذا التعدد لم يكن مجرد تنوع، بل تحول إلى **تنافس على تعريف الشرعية نفسها**.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التراجع، أن العلاقات بين الأقاليم الإسلامية أصبحت أقل ارتباطًا بمركز واحد مشترك، وأكثر ارتباطًا بالتوازن بين قوتين رئيسيتين. فالمجالات الجغرافية الواقعة بين الطرفين لم تعد تدور تلقائيًا في فلك واحد، بل أصبحت تتأثر بتقلبات النفوذ بين الصفويين والعثمانيين.

كما أن الخطاب الديني والسياسي في هذه المرحلة لم يعد موحدًا، بل أصبح يعكس هذا التعدد في المراكز. فكل طرف بدأ يطور سرديته الخاصة عن "المركز الشرعي" و"الامتداد التاريخي الصحيح"، ما أدى إلى تراجع فكرة الخطاب الإسلامي الجامع لصالح خطابات متعددة متنافسة.

في بعض المناطق، انعكس هذا التحول على الواقع الإداري أيضًا، حيث لم يعد السكان ينظرون إلى سلطة مركزية واحدة باعتبارها المرجع النهائي، بل أصبحوا يعيشون في فضاء سياسي يتغير بحسب ميزان القوى الإقليمي، ما عزز حالة التعدد وعدم الاستقرار في المرجعيات.

كما ساهم هذا التراجع في إضعاف فكرة "الوحدة الرمزية" للعالم الإسلامي، حيث تحولت هذه الوحدة من واقع سياسي محتمل إلى مفهوم نظري أكثر منه عملي، في ظل وجود مراكز متنافسة تمتلك أدواتها الخاصة في الشرعية والقوة.

ومن الناحية الفكرية، أدى هذا الوضع إلى إعادة تشكيل مفهوم الانتماء، بحيث أصبح الانتماء السياسي والديني أكثر ارتباطًا بالمراكز المحلية أو الإقليمية بدل مركز جامع واحد، ما غيّر طبيعة العلاقة بين الفرد والمجال الإسلامي الأوسع.

وفي النهاية، يمكن القول إن تراجع فكرة المركز الواحد لم يكن مجرد ضعف في بنية سياسية معينة، بل كان **تحولًا بنيويًا عميقًا في شكل العالم الإسلامي**

نفسه، حيث انتقل من نموذج الوحدة المركزية إلى نموذج التعدد المتنافس، وهو ما أعاد رسم خريطته السياسية والدينية بشكل جذري.

.9انتقال إيران من التبعية إلى الفاعلية: من طرف داخل النظام إلى صانع للتوازن

في المرحلة التي تلت صعود الدولة الصفوية، لم يعد موقع إيران داخل العالم الإسلامي يُفهم بوصفه موقعًا تابعًا أو هامشيًا ضمن مراكز القوة التقليدية، بل بدأ يتحول تدريجيًا إلى موقع **فاعل مستقل يعيد التأثير في توازنات المنطقة**، خصوصًا في ظل التنافس المستمر مع الدولة العثمانية.

في الفترات السابقة، كانت إيران جزءًا من مجال سياسي أوسع تُحدد ملامحه مراكز كبرى مستقرة نسبيًا، لكن مع التحول الصفوي، تغيرت هذه المعادلة. لم تعد إيران مجرد مساحة تتلقى تأثير القوى المحيطة بها، بل أصبحت طرفًا ينتج تأثيرًا معاكسًا، ويشارك في إعادة تشكيل العلاقات السياسية والمذهبية في الإقليم.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التحول، أن الصراع الحدودي في العراق وشرق الأناضول لم يعد أحادي الاتجاه، بل أصبح متبادل التأثير، حيث كانت التحركات الصفوية تدفع العثمانيين إلى إعادة تنظيم سياساتهم العسكرية والإدارية في المناطق الشرقية، والعكس صحيح، ما يعكس دخول إيران في معادلة توازن قوى نشطة وليست سلبية.

كما أن الدولة الصفوية بدأت تعتمد على أدوات سياسية ومذهبية لإعادة بناء نفوذها خارج حدودها المباشرة، عبر التأثير في بعض المجتمعات الحدودية أو استثمار الولاءات المحلية في المناطق المتنازع عليها، وهو ما جعلها طرفًا مؤثرًا في صياغة الواقع الإقليمي وليس مجرد متأثر به.

في المقابل، تعاملت القوى المحيطة مع هذا التحول باعتباره تغييرًا في طبيعة إيران نفسها، من كيان قابل للاحتواء إلى **مركز مستقل يفرض توازنًا جديدًا**

داخل المجال الإسلامي، ما دفع إلى إعادة حسابات سياسية وعسكرية دائمة تجاهها.

كما أن هذا الانتقال من التبعية إلى الفاعلية انعكس على طبيعة الخطاب السياسي، حيث بدأت إيران الصفوية تُقدّم نفسها كمرجعية قائمة بذاتها، لا تحتاج إلى مركز خارجي لتأكيد شرعيتها، بل تستمد قوتها من بنيتها الداخلية وهويتها المذهبية والسياسية.

ومع مرور الوقت، أدى هذا التحول إلى خلق حالة من التوازن غير المستقر في المنطقة، حيث لم يعد أي طرف قادرًا على فرض هيمنة كاملة، بل أصبح كل طرف جزءًا من شبكة تأثير متبادلة تعيد تشكيل نفسها باستمرار.

وفي النهاية، يمكن القول إن انتقال إيران من موقع التبعية إلى الفاعلية لم يكن مجرد تطور سياسي، بل كان **تحولًا بنيويًا في طبيعة دورها داخل العالم الإسلامي**، حيث أصبحت عنصرًا أساسيًا في إعادة تشكيل التوازنات بدل أن تكون مجرد جزء منها.

10.لحظة التحول الكبرى: من كيان داخل النظام إلى فاعل يعيد صياغته

في ذروة التحولات التي شهدها المجال الإسلامي مع صعود الدولة الصفوية، لم يعد دور إيران مقتصرًا على كونها جزءًا من نظام سياسي أوسع، بل بدأت تدخل مرحلة أكثر حساسية :**مرحلة إعادة تشكيل النظام نفسه من الداخل والخارج في آن واحد**، ضمن تفاعل دائم مع الدولة العثمانية بوصفها القطب المقابل.

في المراحل السابقة، كانت القوى الإقليمية تتحرك غالبًا ضمن إطار هرمي نسبي، حيث توجد مراكز واضحة تُنتج الشرعية وتوزع النفوذ. لكن مع تشكّل الثنائية الصفوية–العثمانية، أصبح النظام الإقليمي أقل هرمية وأكثر تشابكًا،

حيث لا توجد جهة واحدة تُعرّف المجال الإسلامي بالكامل، بل جهتان كبيرتان تعيدان صياغته باستمرار.

ومن الأمثلة المهمة على هذا التحول، أن مناطق واسعة مثل العراق والقوقاز وشرق الأناضول لم تعد تُدار كأطراف ثابتة، بل أصبحت ساحات إعادة توزيع مستمر للنفوذ، تتغير فيها موازين القوة بحسب الحملات العسكرية والتحالفات المحلية. هذا الوضع جعل النظام كله في حالة "حركة دائمة" بدل الاستقرار المركزي.

كما أن إيران الصفوية، عبر هذا الموقع الجديد، لم تعد فقط تتلقى تأثيرات من الخارج، بل بدأت تؤثر في بنية الصراع نفسه: عبر إعادة تعريف العلاقة بين الدين والسياسة، وإعادة تشكيل مفهوم الشرعية، وإدخال عنصر الهوية المذهبية كعامل أساسي في توازن القوى.

في المقابل، أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل استجابات الطرف الآخر أيضًا، حيث اضطرت الدولة العثمانية إلى تطوير أدواتها العسكرية والإدارية والمذهبية لمواجهة هذا التحدي الجديد، ما يعني أن الطرفين أصبحا معًا جزءًا من عملية إعادة صياغة مستمرة للنظام الإقليمي.

هذا التفاعل المتبادل جعل من الصعب الحديث عن "نظام ثابت"، بل عن **بنية تاريخية ديناميكية تتغير بتأثير الفعل ورد الفعل بين القطبين**، حيث كل طرف لا يكتفي بالحفاظ على موقعه، بل يسهم في إعادة تعريف قواعد اللعبة نفسها.

ومن الناحية الأعمق، يمكن القول إن هذه اللحظة مثّلت انتقال إيران من كونها "موضوعًا داخل التاريخ" إلى كونها "فاعلًا في صناعة التاريخ"، ليس فقط عبر القوة العسكرية، بل عبر التأثير في البنية الفكرية والسياسية للمجال الإسلامي.

وفي النهاية، فإن هذه المرحلة تمثل الخلاصة الكبرى لهذا التحول: لم تعد إيران الصفوية مجرد كيان ضمن نظام قائم، بل أصبحت **عنصرًا رئيسيًا في إعادة**

تشكيل النظام الإقليمي الإسلامي نفسه، بما جعل أثرها يتجاوز حدودها الجغرافية إلى بنية التاريخ السياسي للمنطقة بأكملها.

27.بداية الصدام الصفوي العثماني

من التنافس إلى المواجهة المفتوحة على المجال الإسلامي

1.من التماس إلى الانفجار: كيف تحوّل الاحتكاك إلى صدام مفتوح

في بدايات العلاقة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يكن الصراع ظاهرًا كحرب مباشرة منذ اللحظة الأولى، بل بدأ كتداخل تدريجي في النفوذ، خاصة في المناطق الحدودية التي لم تكن خاضعة لسيطرة مركزية صارمة. هذا التداخل خلق حالة من "التماس غير المستقر"، حيث تتجاور المصالح دون أن تنفجر فورًا.

في تلك المرحلة، كانت الدولة الصفوية في طور التشكّل والتوسع، بينما كانت الدولة العثمانية قد بلغت درجة عالية من التنظيم والقوة. هذا الاختلال النسبي في التوقيت جعل العلاقة تبدأ بحذر، حيث لم يكن الصدام المباشر الخيار الأول، بل كانت هناك محاولات ضمنية لفرض النفوذ دون الدخول في حرب شاملة.

لكن هذا التوازن لم يدم طويلًا، لأن طبيعة المشروعين كانت تحمل في داخلها عناصر تصادم حتمي. فكل طرف لم يكن يسعى فقط لتوسيع حدوده، بل لتثبيت نموذج سياسي وديني مختلف، وهو ما جعل أي اقتراب جغرافي يتحول بسرعة إلى تهديد استراتيجي.

ومن الأمثلة المبكرة على هذا الاحتكاك، النشاط الصفوي في شرق الأناضول قبل المواجهة العسكرية المباشرة، حيث كان لبعض القبائل هناك ميل نحو التأثر بالدعوة الصفوية، سواء لأسباب دينية أو سياسية. هذا التأثير أقلق الدولة العثمانية، التي رأت فيه اختراقًا لنفوذها داخل مجالها الداخلي.

في المقابل، لم يكن هذا النشاط مجرد انتشار فكري عفوي، بل ارتبط أحيانًا بحركة سياسية تهدف إلى بناء ولاءات تتجاوز الحدود الرسمية. هذا النوع من التمدد غير المباشر كان أحد الأسباب التي جعلت التوتر يتصاعد بشكل سريع، لأنه لم يكن واضح الحدود ويمكن أن يتوسع دون إنذار.

كما أن البيئة الحدودية بطبيعتها كانت مهيأة لهذا النوع من التصادم، فهي مناطق لا تخضع لرقابة مركزية صارمة، وتتميز بتعدد الولاءات القبلية والدينية. هذا جعلها أرضًا خصبة لانتقال النفوذ بين الطرفين، وبالتالي نقطة بداية لأي صدام محتمل.

ومع تزايد هذه الاحتكاكات، بدأت الدولة العثمانية تنظر إلى الصفويين ليس فقط كقوة صاعدة، بل كتهديد مباشر للاستقرار الداخلي، خاصة مع احتمال انتقال التأثير الصفوي إلى داخل الأناضول. هذا الإدراك غيّر طبيعة العلاقة من مراقبة حذرة إلى استعداد للمواجهة.

وفي النهاية، يمكن القول إن الصراع لم يبدأ بقرار مفاجئ، بل كان نتيجة **تراكم تدريجي للاحتكاكات السياسية والمذهبية**، التي جعلت الانفجار أمرًا شبه حتمي. وهكذا تحولت العلاقة من تماس غير مستقر إلى صدام مفتوح أعاد تشكيل توازنات المنطقة بالكامل.

.2التنافس على المناطق الرمادية: الفراغ الذي تحوّل إلى ساحة صراع

في المرحلة التي سبقت الصدام المباشر بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، برزت ما يمكن تسميته بـ**"المناطق الرمادية"**، وهي الأقاليم التي لم تكن خاضعة بشكل كامل ومستقر لأي من الطرفين. هذه المناطق لم تكن هامشية، بل كانت في قلب التوازنات، لأنها تمثل مجالًا مفتوحًا يمكن لأي قوة صاعدة أن تتمدد فيه دون مواجهة مباشرة في البداية.

أهم هذه المناطق كانت تمتد عبر شرق الأناضول، وشمال العراق، وأجزاء من القوقاز، حيث تداخلت الولاءات القبلية والدينية والسياسية. لم تكن السلطة المركزية العثمانية أو الصفوية قادرة على فرض سيطرة مطلقة هناك، ما جعل هذه الأقاليم بيئة خصبة للتنافس غير المباشر.

في هذا السياق، بدأت الدولة الصفوية تستثمر في هذه المناطق عبر بناء **شبكات ولاء غير رسمية**، سواء من خلال التأثير الديني أو الروابط الاجتماعية مع بعض القبائل. هذا التمدد لم يكن دائمًا عسكريًا، بل اعتمد في كثير من الأحيان على كسب النفوذ داخل المجتمع نفسه، وهو ما جعله أكثر خطورة من المواجهة المباشرة.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، نشاط أتباع الصفويين بين بعض القبائل التركمانية في شرق الأناضول، حيث وجد هذا الخطاب صدى لدى فئات شعرت بالتهميش أو كانت تبحث عن مركز بديل للولاء. هذا التفاعل خلق حالة من القلق لدى الدولة العثمانية، لأن التهديد لم يعد على الحدود فقط، بل داخل المجال الاجتماعي.

في المقابل، حاولت الدولة العثمانية احتواء هذا التمدد عبر تعزيز وجودها الإداري والعسكري في هذه المناطق، إضافة إلى مراقبة التحركات التي قد تشير إلى تغير الولاءات. لكن طبيعة هذه المناطق جعلت السيطرة الكاملة أمرًا صعبًا، ما أبقى حالة التوتر قائمة.

كما أن هذه "المناطق الرمادية" لم تكن فقط مجالًا للصراع السياسي، بل كانت أيضًا ممرات استراتيجية للتجارة والحركة العسكرية، ما زاد من أهميتها. السيطرة عليها لم تكن تعني فقط النفوذ المحلي، بل القدرة على التأثير في التوازن الإقليمي ككل.

ومع استمرار هذا التنافس غير المباشر، بدأت هذه المناطق تتحول تدريجيًا من فضاءات مفتوحة إلى **نقاط اشتعال محتملة**، حيث يمكن لأي حادثة صغيرة أن تتحول إلى مواجهة أوسع. وهذا ما حدث فعليًا مع تصاعد التوتر بين الطرفين.

في النهاية، يمكن القول إن "المناطق الرمادية" لعبت دورًا حاسمًا في تحويل العلاقة من تنافس محدود إلى صراع مفتوح، لأنها كانت المجال الذي اختبر فيه كل طرف حدود الآخر، ومهّدت تدريجيًا للانفجار الكبير الذي أعاد رسم خريطة المنطقة.

3.العراق كنقطة اشتعال مركزية: قلب الصراع بين المشروعين

شكّل العراق محورًا حاسمًا في بداية الصدام بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، إذ لم يكن مجرد إقليم جغرافي متنازع عليه، بل كان **مركزًا سياسيًا ودينيًا واستراتيجيًا** يجعل السيطرة عليه مفتاحًا للتأثير في مجمل التوازنات داخل العالم الإسلامي.

من الناحية الجغرافية، يقع العراق على خط تماس مباشر بين المجالين الصفوي والعثماني، ما جعله منطقة انتقال لا يمكن لأي طرف تجاهلها. السيطرة عليه تعني فتح الطريق نحو عمق الطرف الآخر، سواء باتجاه الأناضول أو باتجاه إيران، وهو ما أعطاه قيمة عسكرية عالية.

لكن الأهمية لم تكن عسكرية فقط، بل رمزية أيضًا. فمدن مثل بغداد حملت إرثًا سياسيًا عميقًا باعتبارها مركزًا تاريخيًا للخلافة، ما جعل السيطرة عليها تحمل دلالة تتجاوز الجغرافيا إلى **الشرعية التاريخية** .لذلك كان التنافس عليها يعكس صراعًا على تمثيل المجال الإسلامي نفسه.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، دخول الصفويين إلى بغداد في أوائل القرن السادس عشر بقيادة إسماعيل الصفوي، حيث سعى إلى تثبيت نفوذ دولته في قلب العراق. هذا الحدث لم يكن مجرد توسع إقليمي، بل خطوة رمزية لإظهار أن المشروع الصفوي قادر على الوصول إلى مراكز الثقل التاريخي.

في المقابل، لم تقبل الدولة العثمانية بهذا التمدد، فعملت لاحقًا على استعادة السيطرة على العراق في حملات عسكرية متتالية، كان أبرزها دخول سليمان

القانوني إلى بغداد عام 1534، وهو حدث أعاد رسم ميزان القوى في المنطقة لفترة مهمة.

هذا التناوب في السيطرة على العراق بين الطرفين جعل الإقليم يعيش حالة من **عدم الاستقرار المستمر**، حيث لم يكن خاضعًا لهيمنة ثابتة، بل يتحول إلى ساحة صراع تتغير فيها السلطة بحسب نتائج الحروب والتوازنات.

كما أن هذا الصراع لم يكن بين جيوش فقط، بل انعكس على المجتمع المحلي، حيث تأثرت المدن والطرق التجارية، وتغيّرت أنماط الإدارة والحكم بحسب الطرف المسيطر، ما جعل العراق منطقة تتأثر بشكل مباشر بكل تحول في العلاقة بين الصفويين والعثمانيين.

إلى جانب ذلك، شكّل العراق نقطة ضغط متبادلة، حيث كان كل طرف يستخدمه كورقة استراتيجية لإضعاف الآخر أو لتعزيز موقعه في أي مفاوضات أو صراعات أوسع. هذا جعله أكثر من مجرد هدف، بل **أداة في إدارة الصراع**.

وفي المحصلة، يمكن القول إن العراق لم يكن مجرد ساحة من ساحات الصدام، بل كان **القلب الحقيقي للصراع الصفوي العثماني**، حيث تداخلت فيه الجغرافيا مع التاريخ، والسياسة مع الرمزية، ليصبح نقطة اشتعال دائمة أعادت تشكيل مسار العلاقة بين الطرفين لقرون طويلة.

.4القوقاز كجبهة صراع موازية: بوابة الشمال المشتعلة

إلى جانب العراق، برزت منطقة القوقاز كجبهة ثانية شديدة الأهمية في الصدام بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لكنها كانت تختلف في طبيعتها عن الجبهة العراقية؛ فهي ليست قلبًا تاريخيًا رمزيًا بقدر ما هي **بوابة استراتيجية شمالية تتحكم بخطوط التوسع والتواصل**.

القوقاز كان مجالًا جغرافيًا معقدًا، يضم جبالًا ووديانًا ومجتمعات متنوعة من أعراق وأديان متعددة، ما جعله أقل خضوعًا لسلطة مركزية مستقرة. هذا التنوع فتح المجال أمام القوى الكبرى لاستثمار الانقسامات المحلية بدل السيطرة المباشرة الكاملة، وهو ما جعل المنطقة ساحة صراع مرنة ومتغيرة باستمرار.

في هذا السياق، سعت الدولة الصفوية إلى توسيع نفوذها شمالًا عبر القوقاز، مستفيدة من الروابط السياسية والدينية مع بعض الجماعات المحلية، في محاولة لتأمين عمق استراتيجي يحميها من الضغط العثماني القادم من الغرب. هذا التمدد لم يكن ثابتًا، بل كان يتقدم ويتراجع بحسب ميزان القوة العسكري.

في المقابل، رأت الدولة العثمانية في القوقاز منطقة حيوية لحماية حدودها الشرقية ومنع أي اختراق صفوي نحو الأناضول. لذلك دخلت في سلسلة من الحملات العسكرية والتحالفات المحلية مع بعض القوى في المنطقة لضبط هذا الامتداد ومنعه من التحول إلى تهديد مباشر.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، الحملات المتكررة التي شهدتها أقاليم مثل أذربيجان وداغستان وأجزاء من جورجيا، حيث كانت السيطرة تتبدل بين الطرفين أو تخضع لنفوذ غير مباشر عبر التحالفات والولاءات المحلية، بدل السيطرة الإدارية المستقرة.

هذا الوضع جعل القوقاز منطقة "توازن هش"، لا هي خاضعة بالكامل لأي طرف، ولا هي مستقلة، بل تتحول باستمرار إلى ساحة اختبار للقوة والنفوذ. وكل تغيير في ميزان القوى بين الصفويين والعثمانيين كان ينعكس مباشرة على هذه الجبهة.

كما أن القوقاز لم يكن مجرد ساحة عسكرية، بل كان أيضًا منطقة عبور تجاري وثقافي، ما جعل الصراع عليه يحمل أبعادًا اقتصادية مهمة. السيطرة عليه كانت تعني التحكم في طرق الاتصال بين الشمال والجنوب، وبين آسيا الداخلية والأناضول.

ومع مرور الوقت، أصبح القوقاز جزءًا أساسيًا من استراتيجية الطرفين في إدارة الصراع الطويل، حيث لم يعد مجرد هامش جغرافي، بل **جبهة موازية دائمة التوتر** توازي أهمية العراق من زاوية أخرى مختلفة.

وفي النهاية، يمكن القول إن القوقاز مثّل امتدادًا طبيعيًا للصراع الصفوي العثماني، لكنه في الوقت نفسه كشف أن هذا الصراع لم يكن محصورًا في منطقة واحدة، بل كان شبكة متعددة الجبهات، تعيد تشكيل خريطة النفوذ في كل اتجاه.

.5دخول البعد المذهبي إلى قلب الصراع: من السياسة إلى الهوية الصدامية

مع تصاعد التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد الصراع يُدار فقط وفق منطق النفوذ الجغرافي أو المصالح العسكرية، بل بدأ يتخذ تدريجيًا بُعدًا أكثر عمقًا وخطورة :**تحويل الاختلاف المذهبي إلى عنصر تعبئة سياسية وصراع وجودي.**

في البداية، كان الاختلاف بين الطرفين يُقرأ ضمن سياقات سياسية تقليدية، لكن مع تثبيت الصفويين للتشيّع كهوية رسمية للدولة، تحوّل هذا الاختلاف إلى خط فصل واضح بين مشروعين مختلفين في تعريف الشرعية الدينية والسياسية، ما جعل أي احتكاك حدودي يحمل في داخله بعدًا مذهبيًا تلقائيًا.

من الأمثلة التاريخية المبكرة على هذا التحول، أن الدولة الصفوية لم تكتفِ بإعلان هويتها المذهبية، بل عملت على **إعادة تشكيل المجال الديني داخل إيران** عبر استقدام علماء شيعة من الخارج، وإعادة تنظيم التعليم الديني، ما خلق فجوة واضحة مع البيئة السنية المحيطة، وخصوصًا الدولة العثمانية.

في المقابل، تعاملت الدولة العثمانية مع هذا التحول بوصفه تهديدًا مزدوجًا: سياسيًا لأنه يخلق قوة منافسة، ومذهبيًا لأنه يقدّم نموذجًا دينيًا مختلفًا داخل

المجال الإسلامي. لذلك لم يعد الصراع يُفهم كتنافس دول، بل كصراع على "تمثيل الإسلام" نفسه.

ومع مرور الوقت، بدأ هذا البعد المذهبي يُستخدم في التعبئة والتحريض، خصوصًا في المناطق الحدودية، حيث كان الانتماء الديني يُستثمر لتثبيت الولاءات أو نزعها. هذا الاستخدام جعل الصراع أكثر حدّة، لأنه لم يعد يتعلق فقط بالسلطة، بل بالهوية والانتماء العميق.

كما أن بعض الحملات العسكرية في تلك المرحلة لم تكن تُقدَّم فقط كحروب توسع، بل كحروب دفاع عن "المذهب الصحيح" أو مواجهة "الانحراف"، وهو ما زاد من شحنة الصراع الرمزية، وحوّله إلى مواجهة تتجاوز السياسة إلى المجال العقائدي.

هذا التداخل بين المذهب والسياسة أدى إلى تغيير طبيعة العلاقات داخل العالم الإسلامي، حيث أصبح الاختلاف المذهبي يُقرأ في كثير من الحالات بوصفه اختلافًا سياسيًا خطيرًا، وليس مجرد تنوع فقهي، ما عمّق الانقسام بين المجالين.

وفي النهاية، يمكن القول إن دخول البعد المذهبي إلى قلب الصراع لم يكن تفصيلًا ثانويًا، بل كان نقطة تحول حاسمة جعلت المواجهة بين الصفويين والعثمانيين **صراعًا مركبًا يجمع بين السياسة والدين والهوية في آن واحد،** وهو ما زاد من حدته واستمراريته عبر الزمن.

.6معركة جالديران كنقطة تحول: ترسيخ الصدام العسكري المباشر

شكّلت معركة جالديران لحظة فاصلة في تاريخ الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، إذ انتقل التوتر من مرحلة الاحتكاك غير المباشر إلى **مواجهة عسكرية مفتوحة حسمت ميزان القوة لأول مرة بشكل واضح.**

وقعت المعركة في سياق تصاعد التنافس على الأناضول وشرق العراق، حيث كان كل طرف ينظر إلى الآخر باعتباره تهديدًا مباشرًا لنفوذه السياسي والمذهبي. وقد دخل الطرفان المواجهة وهما يحملان مشروعين مختلفين في الشرعية: العثمانيون كقوة سنية مركزية ذات طموح إمبراطوري واسع، والصفويون كدولة ناشئة تربط سلطتها بهوية مذهبية جديدة.

من الناحية العسكرية، كانت المعركة تمثل صدامًا بين تنظيم عثماني متقدم نسبيًا في استخدام المدفعية والتكتيك العسكري، وبين جيش صفوي يعتمد بشكل كبير على الفروسية التقليدية والحماسة القتالية. هذا الفارق في البنية العسكرية لعب دورًا مهمًا في نتائج المواجهة.

وانتهت المعركة بتفوق واضح للعثمانيين، حيث تمكنوا من تحقيق انتصار ميداني مهم، أدى إلى تقدمهم داخل الأراضي الصفوية وخصوصًا نحو تبريز. هذا التقدم عكس اختلالًا مؤقتًا في ميزان القوة العسكري بين الطرفين في تلك المرحلة المبكرة من الصراع.

لكن رغم هذا التفوق، لم تؤدِ المعركة إلى إنهاء الدولة الصفوية أو إضعافها بشكل نهائي، بل على العكس، ساهمت في **تثبيتها كطرف دائم في المعادلة الإقليمية**، ما يعني أن الصراع لم يُحسم، بل انتقل إلى مرحلة طويلة من التوازن المتوتر.

ومن النتائج المهمة لهذه المعركة أن الحدود بين الطرفين بدأت تتبلور بشكل أكثر وضوحًا، حيث أصبح كل طرف أكثر حرصًا على حماية مجاله الحيوي، وتجنب التوغل العميق دون استعداد كامل، ما أدى إلى إعادة تنظيم استراتيجية الصراع بدل إنهائه.

كما أن جالديران كشفت مبكرًا طبيعة الصراع المركّب بين الطرفين، حيث لم يكن مجرد تنافس على الأرض، بل مواجهة تحمل في داخلها أبعادًا سياسية ومذهبية واستراتيجية متداخلة، جعلت أي انتصار عسكري غير كافٍ لإنهاء الخلاف جذريًا.

وفي النهاية، يمكن القول إن معركة جالديران لم تكن مجرد حدث عسكري، بل كانت **نقطة التحول التي كرّست الصدام الصفوي العثماني كصراع طويل الأمد،** وأثبتت أن العلاقة بين الطرفين ستبقى محكومة بالتنافس المستمر بدل الحسم النهائي.

.7الصراع يتحول إلى نمط دائم: من معركة واحدة إلى حالة تاريخية مستمرة

بعد معركة جالديران لم يعد الصدام بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية حدثًا عسكريًا منفصلًا يمكن اعتباره نقطة حاسمة تُنهي الخلاف، بل تحوّل تدريجيًا إلى **نمط دائم من التوتر والصراع المتكرر**، يتجدد في كل مرحلة وفق ميزان القوى.

هذا التحول يعني أن العلاقة بين الطرفين لم تعد تُفهم كحرب لها بداية ونهاية، بل كـ"حالة استراتيجية مستمرة" تتضمن دورات من التصعيد والهدوء المؤقت، دون الوصول إلى تسوية نهائية. فكل طرف أصبح يتعامل مع الآخر كتهديد دائم يجب احتواؤه وإدارته، لا القضاء عليه.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا النمط، سلسلة الحملات العثمانية والصفوية المتبادلة في العقود التالية لجالديران، حيث لم تتوقف المواجهات عند معركة واحدة، بل استمرت على شكل غزوات وتحركات حدودية متكررة، خصوصًا في العراق وشرق الأناضول، مع تغيّر السيطرة بشكل متكرر دون استقرار طويل.

في هذه المرحلة، بدأت تظهر أيضًا سياسة "الاستنزاف المتبادل"، حيث لم يعد الهدف تحقيق نصر حاسم بقدر ما أصبح منع الطرف الآخر من تحقيق تفوق استراتيجي دائم. هذا جعل الصراع يأخذ طابعًا طويل الأمد، تُستهلك فيه الموارد العسكرية والاقتصادية بشكل مستمر.

كما أن هذا النمط الدائم من الصراع انعكس على الإدارة الداخلية للدولتين، حيث أصبحت الحدود مناطق عسكرية شبه دائمة، وتم تعزيز الحاميات والتحصينات، وتحويل أجزاء من الأقاليم إلى مناطق مراقبة مستمرة تحسبًا لأي تحرك مفاجئ من الطرف الآخر.

ومن الناحية السياسية، أدّى استمرار هذا التوتر إلى ترسيخ فكرة "العدو الدائم"، ما جعل العلاقات بين الطرفين أقل مرونة وأكثر تشددًا، لأن كل طرف بدأ يبني سياساته الداخلية والخارجية على أساس وجود تهديد ثابت لا يزول.

كذلك ساهم هذا الوضع في تعطيل أي إمكانية لاندماج أو تقارب طويل الأمد بين المجالين الصفوي والعثماني، لأن الصراع لم يعد ظرفيًا، بل أصبح جزءًا من بنية النظام الإقليمي نفسه، يتجدد مع كل تغيير في القيادة أو الظروف الدولية.

وفي النهاية، يمكن القول إن ما بعد جالديران لم يكن استمرارًا للحرب فحسب، بل كان **تحولًا في طبيعة الصراع نفسه**، من مواجهة محدودة إلى حالة تاريخية مستمرة، جعلت العلاقة بين الطرفين قائمة على التنافس الدائم بدل الحسم النهائي.

8.إعادة تشكيل الخريطة السياسية: من الجغرافيا إلى ميزان القوة المتغير

مع استمرار الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية بعد معركة جالديران، بدأت الخريطة السياسية في المنطقة تفقد طابعها التقليدي القائم على حدود مستقرة، لتتحول تدريجيًا إلى **خريطة مرنة تُرسم بحسب ميزان القوة العسكري والسياسي في كل مرحلة**.

لم تعد الحدود تُفهم كخطوط ثابتة تفصل بين دولتين بشكل نهائي، بل أصبحت مناطق نفوذ تتوسع وتنكمش بحسب نتائج الحملات العسكرية والتغيرات

الداخلية في كل طرف. هذا جعل الجغرافيا نفسها عنصرًا تابعًا للسياسة، وليست إطارًا ثابتًا لها.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، تكرار تغير السيطرة على مناطق مثل العراق وشرق الأناضول خلال القرون اللاحقة، حيث لم تستقر هذه الأقاليم تحت سلطة واحدة لفترات طويلة، بل كانت تنتقل بين النفوذ الصفوي والعثماني، أو تخضع لإدارة غير مستقرة مرتبطة بنتائج المواجهات العسكرية.

هذا الوضع أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ"الخريطة المتحركة"، حيث تصبح كل حرب أو حملة عسكرية قادرة على إعادة رسم جزء من المجال السياسي، سواء من خلال توسيع النفوذ أو خسارته، دون وجود تثبيت دائم للحدود.

كما أن هذا التغير المستمر في الخريطة السياسية انعكس على طرق الإدارة والحكم، إذ اضطر كل طرف إلى التعامل مع المناطق الحدودية كمساحات غير مستقرة، تتطلب وجودًا عسكريًا وإداريًا دائمًا لضمان عدم انقلابها لصالح الطرف الآخر.

في هذا السياق، لم تعد المدن والأقاليم تُفهم فقط كمراكز سكانية أو اقتصادية، بل أصبحت تُصنَّف وفق موقعها في ميزان الصراع: هل هي منطقة نفوذ، أم منطقة تماس، أم منطقة تهديد محتمل.

ومن الناحية الاستراتيجية، جعل هذا الوضع التخطيط السياسي والعسكري أكثر تعقيدًا، لأن أي تغيير داخلي أو خارجي في أحد الطرفين كان ينعكس فورًا على الخريطة، ويعيد توزيع مناطق السيطرة والنفوذ.

كما أن هذه الديناميكية المستمرة ساهمت في تعميق حالة عدم الاستقرار الإقليمي، حيث لم يعد هناك تصور واضح لحدود نهائية، بل واقع قائم على التوازنات المتغيرة بين قوتين رئيسيتين.

وفي النهاية، يمكن القول إن الصراع الصفوي العثماني لم يغير فقط شكل العلاقات بين دولتين، بل أدى إلى **إعادة تشكيل مفهوم الخريطة السياسية نفسه**، بحيث أصبحت الجغرافيا انعكاسًا مباشرًا لميزان القوة بدل أن تكون إطارًا ثابتًا له.

9.المجتمع يدخل دائرة الصراع: من الحروب بين الدول إلى إعادة تشكيل الحياة اليومية

مع توسع الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد الأمر مقتصرًا على المواجهات العسكرية بين الجيوش أو تنازع العواصم على النفوذ، بل بدأ يمتد تدريجيًا إلى **نسيج المجتمعات المحلية نفسها**، خصوصًا في مناطق التماس مثل العراق وشرق الأناضول والقوقاز.

في هذه المناطق، أصبحت الحياة اليومية مرتبطة بشكل مباشر بتقلبات الصراع. فانتقال السيطرة من طرف إلى آخر لم يكن مجرد تغيير في الإدارة، بل كان يعني تغييرًا في النظام القانوني، والضرائب، وأحيانًا في البنية الدينية الرسمية، ما جعل السكان يعيشون حالة مستمرة من التكيف القسري مع واقع متغير.

ومن الأمثلة التاريخية، أن بعض المدن العراقية مثل بغداد شهدت فترات تغير في الإدارة بين الطرفين، وكان كل انتقال يصاحبه إعادة ترتيب للمؤسسات المحلية، وتغيير في بعض القيادات الدينية والإدارية، ما جعل السكان يشعرون بأن الاستقرار السياسي غير مضمون.

كما أن المناطق الحدودية في شرق الأناضول تعرضت لضغوط مزدوجة، حيث كانت القبائل المحلية تتأثر بحركة الجيوش من جهة، وبمحاولات كسب الولاء من جهة أخرى، سواء عبر الامتيازات أو عبر الضغط السياسي، ما جعل هذه المجتمعات جزءًا مباشرًا من الصراع وليس مجرد متفرج عليه.

هذا التداخل أدى إلى تحول المجتمعات إلى ما يشبه "المنطقة العازلة البشرية"، حيث يُعاد تشكيل الولاءات والانتماءات بشكل متكرر، وليس وفق استقرار

طويل الأمد. فالعلاقة بين الفرد والسلطة أصبحت أكثر هشاشة، وأكثر ارتباطًا بميزان القوة في لحظته.

ومن الناحية الاقتصادية، أثّر هذا الوضع على طرق التجارة والتنقل، إذ أصبحت بعض الطرق غير مستقرة، وتعرضت القوافل للتغير في الحماية والضرائب بحسب الجهة المسيطرة، ما انعكس مباشرة على حياة السكان ومعيشتهم اليومية.

كما أن البعد المذهبي للصراع زاد من تعقيد الوضع الاجتماعي، إذ بدأت الهوية الدينية تلعب دورًا أكبر في تحديد موقع الفرد داخل المجال السياسي، خاصة في المناطق المختلطة، ما أدى إلى إعادة تشكيل بعض العلاقات الاجتماعية التقليدية.

وفي بعض الحالات، كان السكان يتعاملون مع السلطة الجديدة كواقع مؤقت يجب التكيف معه، وليس كسلطة مستقرة دائمة، وهو ما يعكس عمق حالة عدم اليقين التي فرضها الصراع الطويل.

وفي النهاية، يمكن القول إن الصراع الصفوي العثماني لم يكن حربًا بين دول فقط، بل تحول إلى **حالة اجتماعية ممتدة أعادت تشكيل حياة الناس اليومية، وجعلت المجتمع نفسه جزءًا من ساحة الصراع المستمر**، لا مجرد متأثر به من الخارج.

.10بداية مرحلة تاريخية جديدة: صراع يؤسس لنظام إقليمي طويل الأمد

في نهاية هذا التحول، لم يعد الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية مجرد سلسلة من المواجهات العسكرية أو التوترات الحدودية، بل أصبح **بنية تاريخية جديدة أعادت تشكيل شكل الإقليم الإسلامي كله**، وفرضت نمطًا مختلفًا في فهم الدولة والهوية والعلاقات الدولية.

هذا الصراع الطويل لم يُنتج منتصرًا نهائيًا قادرًا على فرض هيمنة كاملة، بل أنتج حالة من **التوازن المتوتر المستمر**، حيث بقي كل طرف قويًا بما يكفي لمنع الآخر من الحسم، وضعيفًا بما يكفي لمنع السيطرة المطلقة. هذا التوازن هو ما صنع الاستمرارية بدل النهاية.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الوضع، استمرار تقلب النفوذ في مناطق مثل العراق والقوقاز وشرق الأناضول، حيث لم تستقر السيطرة النهائية لأي طرف لفترات طويلة، بل بقيت هذه المناطق تتحرك داخل دائرة الصراع حسب تغير الظروف السياسية والعسكرية.

كما أن هذا الصراع أسس لنمط جديد من العلاقات بين القوى الكبرى في المنطقة، يقوم على إدارة التنافس بدل حسمه، وعلى استنزاف الخصم بدل القضاء عليه، ما جعل المواجهة طويلة الأمد أكثر من كونها حروبًا حاسمة قصيرة.

هذا الواقع أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم "القوة الإقليمية"، فلم تعد القوة تعني السيطرة الكاملة على مساحة واحدة، بل القدرة على التأثير في عدة جبهات متداخلة في وقت واحد، وهو ما ظهر بوضوح في سلوك الطرفين خلال هذه المرحلة.

كما أن البعد المذهبي والسياسي للصراع جعل نتائجه تتجاوز الحدود الجغرافية المباشرة، حيث امتد تأثيره إلى المجتمعات والمؤسسات الدينية، وأعاد تشكيل الانتماءات داخل المجال الإسلامي بشكل طويل الأمد.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن هذه المرحلة لم تكن مجرد فصل في التاريخ، بل كانت **بداية نظام إقليمي جديد** يقوم على تعدد المراكز، وتداخل الجبهات، واستمرار الصراع كجزء من بنية الواقع السياسي وليس كاستثناء منه.

وفي النهاية، فإن هذه اللحظة التاريخية تمثل نقطة تأسيسية لفهم لاحق تطور المنطقة، حيث لم يعد بالإمكان قراءة العلاقات بين القوى الإسلامية الكبرى

بمعزل عن هذا الإرث الطويل من التنافس الصفوي العثماني الذي أعاد رسم قواعد اللعبة السياسية والدينية في الإقليم

28.المذهب كأداة ترسيم حدود سياسية

تحول التشيّع والسنة إلى خطوط فاصلة جيوسياسية بين دولتين مركزيتين.

1.من الخلاف الفقهي إلى الوظيفة السياسية

في البداية، لم يكن الاختلاف بين التشيّع والسنة في سياق العالم الإسلامي يحمل طابعًا سياسيًا حادًا، بل كان يُفهم ضمن نطاقه الطبيعي كاختلاف فقهي وكلامي داخل بنية حضارية واحدة. لكن مع تصاعد التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، بدأ هذا الاختلاف يتحول تدريجيًا من "مسألة علمية" إلى **أداة ذات وظيفة سياسية داخل الصراع على السلطة والنفوذ.**

هذا التحول لم يحدث دفعة واحدة، بل عبر تراكم تاريخي مرتبط بتغير طبيعة الدولة نفسها. فمع صعود الدولة الصفوية وتبنيها للتشيّع كهوية رسمية، أصبح المذهب جزءًا من بنية الدولة، وليس مجرد اختيار فردي أو مدرسة فقهية. وبذلك بدأ المذهب يدخل في صياغة السياسة، لا في تفسيرها فقط.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة على هذا التحول، قيام الصفويين بإعادة تنظيم المجال الديني داخل إيران عبر استقدام علماء شيعة من مناطق مثل جبل عامل والعراق، بهدف بناء طبقة دينية جديدة تدعم المشروع السياسي للدولة. هذا لم يكن مجرد نشاط علمي، بل **إعادة هندسة للمجتمع الديني لخدمة الدولة.**

في المقابل، بدأت الدولة العثمانية تتعامل مع التشيّع الصفوي بوصفه ليس مجرد اختلاف مذهبي، بل امتدادًا لمشروع سياسي منافس. وظهر هذا في الإجراءات الأمنية والإدارية في الأناضول، حيث تم تشديد الرقابة على بعض الجماعات التي يُشتبه بتأثرها بالدعوة الصفوية، خصوصًا بين بعض القبائل التركمانية.

كما أن هذا التحول جعل الخطاب الديني نفسه يتحول إلى جزء من أدوات الصراع. فبدل أن يكون المذهب مجالًا للنقاش العلمي، أصبح يُستخدم في تفسير الشرعية السياسية، وتحديد من هو "الداخل" في الجماعة السياسية ومن هو "الخارج" عنها، خصوصًا في المناطق الحدودية.

وفي بعض الحالات، كان الانتماء المذهبي يُستخدم بشكل غير مباشر لتحديد الولاءات السياسية، خاصة في الأقاليم المتنازع عليها. وهذا جعل الخلاف الفقهي يتحول تدريجيًا إلى **معيار ضمني للتصنيف السياسي والاجتماعي**.

وهكذا لم يعد المذهب مجرد اختلاف نظري داخل كتب الفقه والكلام، بل بدأ يتداخل مع بنية الدولة والإدارة والولاء، ما جعله يتحول من علم ديني إلى عنصر من عناصر الصراع على السلطة.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة مثّلت نقطة التحول الأولى، حيث خرج الخلاف المذهبي من دائرة العلم إلى دائرة السياسة، ليصبح لاحقًا أحد أهم أدوات ترسيم الحدود بين مشروعين دوليين متنافسين.

2.المذهب كعلامة ولاء: حين يصبح الانتماء معيارًا سياسياً

مع تطور الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد المذهب مجرد إطار ديني أو فقهي، بل بدأ يتحول تدريجيًا إلى **إشارة غير مباشرة للولاء السياسي والانتماء إلى مجال نفوذ معين** .هذا التحول كان خطيرًا لأنه نقل الاختلاف من مستوى الفكر إلى مستوى الهوية السياسية.

في السياق الصفوي، ومع إعلان التشيّع مذهبًا رسميًا للدولة، أصبح الانتماء المذهبي جزءًا من تعريف المواطن داخل الدولة. لم يعد السؤال فقط: "إلى أي دولة تنتمي؟"، بل أصبح أيضًا: "إلى أي منظومة مذهبية تنتمي؟"، وهو ما جعل المذهب يتحول إلى أداة تصنيف اجتماعي وسياسي في آن واحد.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن الدولة الصفوية عملت على إعادة تشكيل المجال الديني في المدن الكبرى، بحيث تصبح المؤسسات الدينية مرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية. هذا الربط جعل العلماء والمؤسسات الدينية جزءًا من البنية السياسية، وليسوا مجرد مستقلين عنها، وبالتالي أصبح الانتماء المذهبي يعكس موقعًا داخل الدولة نفسها.

في المقابل، كانت الدولة العثمانية تنظر إلى هذا التحول بوصفه تهديدًا مزدوجًا: لأنه لا يخلق فقط اختلافًا دينيًا، بل يمكن أن ينتج ولاءات سياسية بديلة داخل بعض مناطق نفوذها. لذلك بدأت تتعامل مع بعض التعبيرات المذهبية بوصفها مؤشرات محتملة على عدم الاستقرار السياسي.

في المناطق الحدودية، خصوصًا في شرق الأناضول، أصبح الانتماء المذهبي يُقرأ أحيانًا كإشارة غير مباشرة على الميل السياسي، حتى وإن لم يكن هذا الميل مُعلنًا. هذا جعل المذهب يدخل في الحسابات الأمنية والإدارية للدولة.

كما أن هذا الاستخدام غير المباشر للمذهب كعلامة ولاء ساهم في خلق نوع من الحذر المتبادل داخل المجتمع، حيث أصبح الأفراد في بعض المناطق أكثر انتباهًا لكيفية إدراك انتمائهم من قبل السلطة، وليس فقط لانتمائهم الفعلي.

ومع مرور الوقت، أدى هذا التحول إلى تعميق الفجوة بين المجالين الصفوي والعثماني، لأن المذهب لم يعد مجرد اختلاف داخل الإسلام، بل أصبح يحمل دلالات سياسية ضمنية مرتبطة بالانتماء إلى أحد المعسكرين.

وفي النهاية، يمكن القول إن المذهب في هذه المرحلة لم يعد مجرد هوية دينية، بل تحول إلى **رمز سياسي غير معلن يحدد موقع الفرد داخل شبكة النفوذ الإقليمي**، وهو ما مهّد لتحوله لاحقًا إلى أداة لترسيم الحدود الجيوسياسية بشكل أكثر وضوحًا.

.2المذهب كعلامة ولاء: تعميق التحول من الانتماء الديني إلى التصنيف السياسي

في المرحلة التي تلت ترسخ الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد المذهب مجرد "علامة عامة" للانتماء، بل بدأ يتحول إلى **نظام قراءة اجتماعي وسياسي يُستخدم لفهم الناس وتصنيفهم داخل المجال الإمبراطوري**. هذا التحول كان أعمق مما يبدو، لأنه مسّ طريقة تفكير الدولة بالمجتمع نفسه.

في التجربة الصفوية، بعد فرض التشيّع كهوية رسمية، بدأت الدولة تُعيد تعريف الانتماء ليس فقط عبر الجنسية السياسية (بالمعنى الحديث غير الموجود آنذاك)، بل عبر الانخراط في البنية المذهبية الجديدة للدولة. وبالتالي، أصبح القرب أو البعد من الخط المذهبي الرسمي يؤثر على موقع الفرد داخل النظام الإداري والاجتماعي.

ومن الأمثلة التاريخية الدالة، أن الصفويين اعتمدوا على مشروع واسع لإعادة تشكيل البنية الدينية في إيران عبر استقدام علماء من مناطق شيعية خارجية، ما أدى إلى خلق طبقة دينية مرتبطة بالدولة مباشرة. هذه الطبقة لعبت دورًا في ترسيخ فكرة أن الانتماء المذهبي ليس مسألة شخصية فقط، بل جزء من البنية العامة للولاء للدولة.

في المقابل، بدأت الدولة العثمانية تتعامل مع هذا الواقع الجديد بحذر متزايد، خصوصًا في المناطق القريبة من النفوذ الصفوي. فبعض التحركات الدينية أو الاجتماعية في شرق الأناضول أصبحت تُقرأ من منظور سياسي، ليس لأنها تحمل طابعًا سياسيًا مباشرًا، بل لأنها قد تعكس قابلية للتأثر بمركز منافس.

وهنا ظهر نوع من "التأويل السياسي للهوية"، حيث لم يعد الفعل الديني يُفهم بذاته فقط، بل ضمن احتمالاته السياسية. هذا جعل المذهب يتحول إلى **مؤشر غير مباشر يمكن أن يُستخدم في تقدير الولاء أو التهديد المحتمل**.

كما أن هذا التحول انعكس على العلاقات الاجتماعية في بعض المناطق المختلطة، حيث أصبح الانتباه إلى الانتماء المذهبي جزءًا من الوعي العام، حتى في الحالات التي لم يكن فيها الصراع ظاهرًا. وهذا لا يعني صراعًا دائمًا داخل المجتمع، لكنه يعني وجود طبقة من الحساسية السياسية المرتبطة بالهوية الدينية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الاستخدام للمذهب كعلامة ولاء لم يكن دائمًا رسميًا أو مكتوبًا في القوانين، بل كان في كثير من الأحيان **ممارسة إدارية وسياسية ضمنية** تتشكل عبر الخبرة المتراكمة للدولة في إدارة الحدود والمجتمعات المتحركة.

ومع مرور الزمن، أدى هذا إلى تثبيت فكرة أن الانتماء المذهبي يمكن أن يحمل دلالة سياسية حتى دون إعلان مباشر، وهو ما ساهم في تعميق الفصل الرمزي بين المجالين الصفوي والعثماني.

وفي النهاية، يتضح أن المذهب في هذه المرحلة لم يعد مجرد إطار ديني، بل أصبح جزءًا من "لغة الدولة" في فهم المجتمع وإدارته، مما جعله يتحول تدريجيًا إلى عنصر بنيوي في رسم الحدود السياسية غير المرئية بين القوى الكبرى.

.3توظيف الصفويين للتشيّع كهوية دولة: من العقيدة إلى بناء الشرعية السياسية

مع تثبيت الدولة الصفوية لسلطتها، دخل التشيّع مرحلة جديدة لم يعرفها بهذا الشكل من قبل، إذ لم يعد مجرد مذهب داخل المجتمع الإسلامي، بل أصبح **أداة مركزية في بناء شرعية الدولة نفسها وإعادة تعريفها سياسيًا** .هذا التحول غيّر طبيعة العلاقة بين الدين والسلطة بشكل جذري.

في النموذج الصفوي، لم يكن إعلان التشيّع اختيارًا دينيًا فقط، بل كان جزءًا من مشروع تأسيسي للدولة. فالحاكم لم يقدّم نفسه كسلطة سياسية فحسب، بل

كامتداد لهوية مذهبية تُشكّل الإطار العام للدولة والمجتمع. وهنا أصبح المذهب عنصرًا بنيويًا في مفهوم "الدولة"، وليس مجرد مكوّن ثقافي داخلها.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، قيام الصفويين باستقدام علماء من مناطق شيعية خارج إيران، خصوصًا من جبل عامل والعراق، بهدف بناء جهاز ديني متكامل يدعم السلطة السياسية. هذا الجهاز لم يكن مستقلًا، بل كان مرتبطًا مباشرة بمشروع الدولة، ما جعل المؤسسة الدينية جزءًا من البنية الحاكمة وليس سلطة موازية لها.

كما تم إعادة تنظيم التعليم الديني والمراكز العلمية بحيث تتوافق مع التوجه الجديد للدولة، ما أدى إلى **توحيد الخطاب الديني تدريجيًا ضمن إطار رسمي** يخدم مشروع الدولة الصفوية. هذا التوحيد لم يكن فقط تنظيميًا، بل حمل أثرًا عميقًا في تشكيل الهوية العامة للمجتمع.

في المقابل، أدّى هذا التحول إلى خلق حالة من التمايز الحاد مع المجال العثماني، حيث بدأت الدولة العثمانية تنظر إلى هذا النموذج بوصفه ليس مجرد اختلاف مذهبي، بل بناء سياسي بديل داخل العالم الإسلامي، يحمل قابلية التوسع والتأثير في المناطق المتنازع عليها.

هذا الاستخدام المؤسسي للتشيّع جعل الدولة الصفوية قادرة على تقديم نفسها ككيان مختلف جوهريًا عن النموذج السني العثماني، ليس فقط في الفقه، بل في بنية السلطة نفسها، ما عمّق الفصل بين المجالين.

كما أن ربط المذهب بالدولة أدى إلى تحويل الهوية الدينية إلى جزء من الهوية السياسية، بحيث يصبح الانتماء للمذهب جزءًا من الانتماء للدولة، والعكس صحيح، وهو ما جعل الفصل بين الدين والسياسة في هذه الحالة شبه غير ممكن.

ومع الوقت، أصبح هذا النموذج جزءًا من ديناميكية الصراع الإقليمي، حيث لم يعد التشيّع مجرد مذهب داخل المجتمع الإسلامي، بل أصبح **إطارًا سياسيًا للدولة يعيد تعريف موقعها داخل العالم الإسلامي.**

وفي النهاية، يمكن القول إن الصفويين لم يستخدموا التشيّع فقط كهوية، بل أعادوا تشكيله ليصبح **أداة لبناء الدولة نفسها وإعادة إنتاج شرعيتها في مواجهة النموذج العثماني المنافس.**

.4الرد العثماني وتثبيت الهوية السنية السياسية: من إدارة الإمبراطورية إلى بناء "هوية مضادة"

في مواجهة التوظيف الصفوي للتشيّع كهوية دولة، لم تقف الدولة العثمانية موقفًا محايدًا أو تقليديًا، بل بدأت تدريجيًا في تطوير **بنية هوية سياسية-دينية مضادة**، تُعيد من خلالها تثبيت موقعها داخل العالم الإسلامي ليس فقط كقوة عسكرية، بل كمرجعية سنية كبرى.

هذا التحول لم يكن مجرد رد فعل دعائي، بل جاء نتيجة إدراك أن المشروع الصفوي لم يعد مجرد اختلاف مذهبي داخلي، بل أصبح **نموذج دولة قائم على هوية دينية منافسة**، يمكن أن يؤثر في المجتمعات داخل المجال العثماني نفسه، خصوصًا في المناطق الحدودية.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا التوجه، قيام العثمانيين بتعزيز دور المؤسسة الدينية الرسمية (العلماء والقضاة) داخل بنية الدولة، بحيث تصبح جزءًا من النظام الإداري والسياسي، وتقوم بوظيفة ضبط المجال الديني وتثبيت المرجعية السنية داخل الإمبراطورية.

كما تم توظيف الخطاب الديني في تأطير الصراع مع الصفويين، حيث لم يعد يُقدَّم فقط كصراع حدودي، بل كصراع على "الاستقامة الدينية" و"حماية الجماعة"، ما أعطى المواجهة بعدًا يتجاوز السياسة إلى الشرعية الرمزية للدولة.

في المناطق الشرقية، خصوصًا الأناضول، تعاملت الدولة العثمانية مع بعض الحركات أو الاتجاهات المتأثرة بالخطاب الصفوي بحذر شديد، وجرى تشديد الرقابة عليها في فترات متعددة، خوفًا من تحولها إلى قنوات نفوذ سياسي خارجي داخل المجال العثماني.

هذا التعامل لم يكن دائمًا قمعيًا بشكل مباشر، لكنه كان يقوم على مبدأ **احتواء التأثير المذهبي ومنع تحوله إلى ولاء سياسي بديل**، وهو ما يعكس إدراكًا مبكرًا لخطورة تداخل الدين بالسياسة في سياق الصراع مع الصفويين.

كما ساهم هذا الوضع في تعزيز فكرة أن الدولة العثمانية ليست مجرد إمبراطورية متعددة الأعراق، بل أيضًا حاملة لهوية دينية جامعة، ما جعلها تدخل في منافسة رمزية مباشرة مع النموذج الصفوي الذي يربط الدولة بمذهب محدد.

ومع استمرار الصراع، بدأ يتبلور تدريجيًا نوع من "التعريف المضاد"، حيث كل طرف لا يعرّف نفسه فقط، بل يعرّف الآخر أيضًا: الصفويون كـ"نموذج شيعي سياسي"، والعثمانيون كـ"حامي المجال السني"، وهو ما عمّق الانقسام الرمزي بين الطرفين.

وفي النهاية، يمكن القول إن الرد العثماني لم يكن مجرد دفاع عن النفوذ، بل كان **بناء هوية سياسية-دينية متكاملة في مواجهة نموذج صفوي جديد**، ما جعل الصراع يتحول من تنافس على الأرض إلى تنافس على تعريف "الشرعية داخل العالم الإسلامي."

5.الحدود تتحول إلى مناطق مذهبية مشحونة: الجغرافيا تصبح ساحة هوية

مع تصاعد التوتر بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم تعد الحدود مجرد خطوط تفصل بين سلطتين سياسيتين، بل تحولت تدريجيًا إلى **مناطق تماس**

مذهبي شديد الحساسية، حيث تختلط السياسة بالهوية الدينية بشكل مباشر ومؤثر.

في المناطق الممتدة بين شرق الأناضول والعراق والقوقاز، لم تكن الحدود ثابتة أو واضحة بشكل دائم، بل كانت تتغير بحسب الحملات العسكرية والتحالفات المحلية. هذا التغير المستمر جعل هذه المناطق فضاءات غير مستقرة، تتحرك فيها السلطة بين طرف وآخر، ومعها تتغير الرمزية الدينية والسياسية.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، أن بعض المدن والقرى في أطراف العراق وشرق الأناضول كانت تمر عليها فترات قصيرة تتبدل فيها المرجعية الإدارية والدينية بحسب الجهة المسيطرة، ما كان ينعكس على القضاء، والخطاب الديني، وحتى على التمثيل الرسمي للدولة في تلك المناطق.

هذا التغير لم يكن إداريًا فقط، بل كان يحمل أثرًا مباشرًا على **بنية الانتماء الاجتماعي**، حيث أصبح السكان يعيشون في بيئات يمكن أن تتبدل فيها الرموز الدينية الرسمية خلال فترات قصيرة، ما خلق حالة من الحساسية تجاه أي تغيير في السلطة.

في هذا السياق، بدأت الحدود تفقد معناها التقليدي كخط فصل واضح، وأصبحت أقرب إلى "منطقة انتقال" تتداخل فيها الهويات. فالمذهب، بدل أن يكون شأنًا شخصيًا أو علميًا، أصبح عنصرًا حاضرًا في تعريف طبيعة السيطرة على الأرض.

كما أن هذا الوضع جعل المناطق الحدودية أكثر عرضة للاستقطاب، إذ حاول كل طرف تثبيت نفوذه ليس فقط عبر القوة العسكرية، بل أيضًا عبر تعزيز وجوده الديني والإداري، ما جعل التنافس يأخذ شكلًا مركبًا.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه "المناطق المذهبية المشحونة" لم تكن دائمًا ساحة صراع مباشر، لكنها كانت ساحة **توتر دائم منخفض أو متوسط الشدة**، قابل للاشتعال السريع عند أي تغيير سياسي أو عسكري.

ومع مرور الوقت، أصبح سكان هذه المناطق يتعاملون مع السلطة باعتبارها عنصرًا متغيرًا، وليس ثابتًا، ما انعكس على شكل الولاءات والانتماءات، وجعل الهوية المحلية أكثر مرونة وأقل استقرارًا.

وفي النهاية، يمكن القول إن الحدود في هذه المرحلة لم تعد مجرد خطوط جغرافية، بل تحولت إلى **مناطق إنتاج للهوية السياسية والمذهبية معًا**، حيث يتداخل النفوذ مع العقيدة، لتصبح الجغرافيا نفسها جزءًا من الصراع المستمر بين الطرفين.

.6إعادة تعريف "الداخل" و"الخارج": تفكك المفهوم التقليدي للحدود السياسية

مع تعمّق الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد بالإمكان النظر إلى "الداخل" و"الخارج" كتصنيف جغرافي بسيط، بل بدأ يتشكل **مفهوم سياسي جديد للحدود قائم على الانتماء والهوية بقدر ما هو قائم على الأرض.**

في النموذج التقليدي للدولة، الداخل هو ما يقع تحت السلطة المباشرة، والخارج هو ما يقع خارجها. لكن مع دخول البعد المذهبي في الصراع، أصبح من الممكن أن توجد داخل الدولة نفسها "مساحات رمزية خارجية" إذا كانت تحمل ولاءات أو تأثيرات مرتبطة بالطرف المنافس.

ومن الأمثلة التاريخية، أن بعض المناطق في شرق الأناضول والعراق لم تُعامل فقط كأقاليم حدودية، بل كمساحات "حساسة" تُراقب بشكل خاص، لأن قربها الجغرافي من النفوذ الصفوي جعلها تُصنف ضمن دائرة التأثير المحتمل، حتى وإن كانت إداريًا داخل الدولة العثمانية.

هذا التحول جعل مفهوم الداخل ليس ثابتًا، بل **مشروطًا بدرجة الولاء والاستقرار السياسي والمذهبي** .فالمجتمع لم يعد يُقرأ فقط عبر موقعه الجغرافي، بل عبر قابلية تأثره أو انتمائه الرمزي.

في المقابل، حاولت الدولة الصفوية أيضًا بناء تصور مماثل، حيث لم تكن ترى بعض المناطق فقط كأراضٍ خارج حدودها، بل كامتدادات ثقافية أو مذهبية محتملة يمكن أن تدخل ضمن دائرة تأثيرها، ما جعل مفهوم "الخارج" أقل صلابة.

هذا التداخل في المفاهيم أدى إلى خلق حالة من الغموض السياسي في الأطراف، حيث لم تعد الحدود تفصل بشكل قاطع بين عالمين مختلفين، بل بين **مجالين متداخلين تتغير معاييره حسب ميزان القوة.**

كما أن هذا التغيير انعكس على السياسات الداخلية، إذ أصبحت الدولة أكثر حساسية تجاه أي نشاط اجتماعي أو ديني قد يُفهم على أنه مرتبط بالطرف الآخر، حتى لو لم يكن يحمل طابعًا سياسيًا مباشرًا.

ومع مرور الوقت، أصبح "الداخل" و"الخارج" مفهومان مرنين، يعاد تعريفهما باستمرار وفق التطورات السياسية والمذهبية، بدل أن يكونا تصنيفين ثابتين كما في الدول التقليدية.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذا التحول لم يكن مجرد تعديل في المصطلحات، بل كان **إعادة صياغة عميقة لفكرة الدولة نفسها**، حيث لم يعد الانتماء يُحدد فقط بالحدود، بل أيضًا بالهوية والولاء داخل فضاء متداخل ومعقد.

.7المذهب كأداة تعبئة وصراع: من الهوية إلى تحريك الجماعات

مع استمرار التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، بدأ المذهب يتجاوز كونه إطارًا للتعريف أو التصنيف، ليتحول تدريجيًا إلى **أداة تعبئة سياسية واجتماعية تُستخدم لتحريك الجماعات وتوجيه الولاءات في لحظات الصراع.**

في هذا السياق، لم يعد الخطاب الديني يُستخدم فقط لشرح العقائد أو تنظيم الحياة الفقهية، بل أصبح يُستدعى في لحظات التوتر السياسي لتثبيت الشرعية أو

تحفيز المشاركة في المواجهة. هذا الاستخدام جعل المذهب يدخل في قلب ديناميكية الحرب والسياسة.

ومن الأمثلة التاريخية، أن كلا الطرفين عمل على دعم خطاب ديني يبرر وجوده السياسي ويمنح أفعاله العسكرية غطاءً شرعيًا. فالدولة الصفوية ربطت مشروعها بهوية مذهبية واضحة، بينما عملت الدولة العثمانية على تقديم نفسها كحامية للمجال السني، ما جعل الخطاب الديني جزءًا من التعبئة العامة.

في المناطق الحدودية، كان هذا التأثير أكثر وضوحًا، حيث استخدمت الدولة أدوات دينية واجتماعية لتعزيز الولاء، سواء عبر العلماء أو المؤسسات المحلية أو شبكات النفوذ، ما جعل المذهب يدخل في تفاصيل الحياة السياسية اليومية بشكل غير مباشر.

كما أن بعض الحركات أو الانتفاضات في تلك الفترة كانت تتأثر بهذا التداخل بين الدين والسياسة، حيث يمكن أن يتحول الاختلاف المذهبي إلى عامل تعبئة في سياقات التوتر، خصوصًا عندما يرتبط بمصالح محلية أو صراعات على النفوذ.

هذا الاستخدام للمذهب كأداة تعبئة أدى إلى تغيير طبيعة الصراع نفسه، فلم يعد مقتصرًا على الجيوش أو النخب السياسية، بل بدأ يمتد إلى فئات أوسع من المجتمع، عبر الخطاب والرموز والانتماءات.

ومع الوقت، أصبح المذهب يعمل كـ"لغة تعبئة" غير مباشرة، تُستخدم لتقوية الصف الداخلي أو تحفيز المواجهة مع الطرف الآخر، ما جعل الصراع أكثر شمولًا وأقل حصرًا في المجال العسكري.

وفي النهاية، يمكن القول إن المذهب في هذه المرحلة لم يعد مجرد عنصر هوية أو علامة ولاء، بل تحول إلى **أداة فاعلة في إدارة الصراع وتوجيه الجماعات داخل المجالين الصفوي والعثماني**، وهو ما عمّق من طبيعة المواجهة وأدخلها في مستوى اجتماعي واسع.

29.العراق كساحة صراع استراتيجي
تاريخ طويل من التنافس على بغداد والنجف وكربلاء كمراكز دينية وسياسية.

1.العراق كحلقة وصل لا كإقليم هامشي

في الصراع الممتد بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية لم يكن العراق مجرد مساحة جغرافية تقع بين قوتين، بل كان **حلقة وصل استراتيجية تربط ثلاثة عوالم كبرى: إيران، والأناضول، وبلاد الشام** .هذه الطبيعة الوسيطة جعلته جزءًا من "عمق الحركة" وليس مجرد حدود خارجية.

من الناحية العسكرية، كان العراق يمثل ممرًا طبيعيًا لأي توسع متبادل. فالقوات القادمة من إيران نحو الغرب تمر عبره، وكذلك الجيوش العثمانية المتجهة نحو الداخل الإيراني. لذلك لم يكن السيطرة عليه مسألة محلية، بل مسألة تؤثر في **قدرة أي طرف على الحركة في الإقليم كله.**

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة على هذا الدور، دخول الصفويين إلى بغداد في بداية القرن السادس عشر، حيث لم يكن الهدف مجرد احتلال مدينة، بل تأمين طريق استراتيجي نحو قلب العراق وربط النفوذ الصفوي بالمراكز الدينية والسياسية فيه. هذا التقدم أظهر بوضوح أن العراق ليس هامشًا، بل محور حركة.

في المقابل، ردت الدولة العثمانية سريعًا عبر حملات عسكرية لاستعادة السيطرة، لأن ترك العراق خارج النفوذ العثماني يعني فتح بوابة مباشرة نحو الأناضول من جهة الشرق، وهو ما اعتُبر تهديدًا استراتيجيًا مباشرًا لبنية الدولة.

كما أن أهمية العراق لم تكن عسكرية فقط، بل اقتصادية أيضًا، إذ كان جزءًا من طرق التجارة القديمة التي تربط الخليج بالشام والأناضول. السيطرة عليه كانت تعني التحكم في جزء مهم من حركة السلع والضرائب والموارد.

هذا الموقع الوسيط جعل العراق يتعرض بشكل مستمر لضغط مزدوج، حيث لم يكن محميًا بعمق جغرافي كافٍ، ما جعله أكثر عرضة للتقلب بين النفوذين الصفوي والعثماني، وبالتالي أكثر حساسية لأي تغيير في ميزان القوى بينهما.

ومع تكرار هذا النمط، بدأ يُنظر إلى العراق ليس ككيان مستقل مستقر، بل كـ**ممر استراتيجي مفتوح** تتحدد أهميته بحسب من يسيطر عليه في لحظة معينة، وليس بحسب حدود ثابتة أو هوية مستقرة.

وفي النهاية، يتضح أن دور العراق في هذا الصراع لم يكن عرضيًا، بل بنيويًا، لأنه كان يشكل نقطة اتصال حيوية تجعل منه جزءًا أساسيًا من حركة الصراع بين الإمبراطوريتين، لا مجرد أرض تقع بينهما.

.2بغداد: رمز السلطة التاريخية ومركز الشرعية السياسية

في سياق الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم تكن بغداد مجرد مدينة كبرى في العراق، بل كانت **رمزًا سياسيًا عميقًا مرتبطًا بتاريخ الخلافة الإسلامية وذاكرة الحكم المركزي** .هذا البعد الرمزي جعلها تتجاوز قيمتها الجغرافية إلى مستوى الشرعية والهيبة.

منذ العصور العباسية، ارتبطت بغداد بفكرة "مركز العالم الإسلامي"، حيث كانت عاصمة الخلافة العباسية ومقر القرار السياسي والعلمي لقرون طويلة. لذلك بقيت في الوعي الإسلامي مدينة ذات ثقل رمزي، حتى بعد تراجع دورها السياسي الفعلي.

هذا الإرث جعل السيطرة عليها في العصر الصفوي العثماني تعني أكثر من مجرد توسع إقليمي؛ بل تعني **الاقتراب من رمز الخلافة التاريخية وإعادة توظيفه سياسيًا** .ولهذا كان دخولها أو فقدانها يُقرأ دائمًا كحدث يتجاوز حدود العراق.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، دخول الصفويين إلى بغداد في بدايات توسعهم، حيث حاولوا تثبيت وجودهم في مدينة تحمل ثقلًا رمزيًا كبيرًا. هذا الحدث لم يكن عسكريًا فقط، بل كان يحمل رسالة سياسية مفادها أن المشروع الصفوي قادر على الوصول إلى مركز تاريخي حساس.

لكن هذا الوجود لم يستمر طويلًا، إذ تحركت الدولة العثمانية لاحقًا بقيادة سليمان القانوني لاستعادة بغداد عام 1534، وهو حدث أعاد تأكيد أهمية المدينة في الصراع، وأظهر أن السيطرة عليها تعني تفوقًا رمزيًا واستراتيجيًا في آن واحد.

كما أن بغداد كانت مركزًا إداريًا مهمًا، ما جعل السيطرة عليها تعني التحكم في شبكة واسعة من المدن والطرق والضرائب داخل العراق، وبالتالي فهي ليست رمزًا فقط، بل عقدة إدارية حيوية في إدارة الإقليم.

هذا التداخل بين الرمزية التاريخية والإدارة الواقعية جعل بغداد نقطة اشتعال دائمة، لأن فقدانها أو اكتسابها كان يُترجم مباشرة إلى تغيير في ميزان القوة بين الطرفين.

وفي النهاية، يمكن القول إن بغداد لم تكن مجرد مدينة في الصراع الصفوي العثماني، بل كانت **رمزًا للشرعية التاريخية ومفتاحًا للتأثير السياسي في قلب العالم الإسلامي**، ولذلك ظل التنافس عليها مستمرًا ومتكررًا عبر مراحل الصراع.

3.النجف وكربلاء: مركز الثقل الرمزي في الصراع المذهبي

في سياق التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، اكتسبت النجف وكربلاء أهمية تتجاوز البعد الجغرافي، لتصبحا **مركزين رمزيين شديدي الحساسية في الوعي الديني والسياسي** داخل المنطقة.

ترتبط المدينتان بمكانة دينية عميقة في الوجدان الإسلامي الشيعي، إذ تحتضن النجف مرقد الإمام علي، بينما ترتبط كربلاء بواقعة كربلاء ومقتل الإمام الحسين، وهو ما جعل هاتين المدينتين جزءًا من الذاكرة الدينية المركزية في التشيع. هذا البعد الرمزي منح العراق قيمة تتجاوز كونه ساحة صراع سياسي.

ومع توسع المشروع الصفوي، لم يكن الاهتمام بهذه المدن اقتصاديًا أو إداريًا فقط، بل كان مرتبطًا أيضًا بمحاولة تثبيت الحضور المذهبي في الفضاء العراقي، عبر دعم المؤسسات الدينية والزوار وشبكات العلماء، ما جعلها جزءًا من المجال الرمزي للدولة.

في المقابل، كانت الدولة العثمانية تدرك حساسية هذه المراكز، لكنها تعاملت معها ضمن إطار إدارة التوازن في العراق، دون أن تتمكن دائمًا من تحويلها إلى أدوات نفوذ مباشر، بسبب ثقلها الرمزي والديني العميق.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، ازدياد حركة العلماء والطلاب والزوار إلى النجف وكربلاء خلال فترات النفوذ الصفوي، حيث أصبحت هذه المدن مراكز جذب علمي وديني، ما ساهم في تعزيز دورها داخل البنية المذهبية الناشئة في المنطقة.

هذا التفاعل جعل المدينتين تتحولان إلى نقاط تأثير ديني غير مباشر في الصراع، لأن حضور العلماء والمؤسسات الدينية فيهما كان ينعكس على تشكيل الرأي الديني في مناطق أوسع، وليس فقط داخل العراق.

كما أن موقعهما داخل العراق جعلهما جزءًا من التوازن بين الطرفين، حيث لم يكن بالإمكان تجاهلهما أو إقصاؤهما، بل كان لابد من التعامل معهما بحذر شديد نظرًا لتأثيرهما على البعد الرمزي للصراع.

ومع مرور الوقت، أصبحت النجف وكربلاء جزءًا من "الخرائط غير المرئية" للصراع، حيث لا تُقاس أهميتهما بالقوة العسكرية، بل بقدرتهم على التأثير في المجال الديني والاجتماعي المرتبط بالمذهب.

وفي النهاية، يمكن القول إن النجف وكربلاء لم تكونا مجرد مدينتين داخل العراق، بل أصبحتا **مركز ثقل رمزي أعاد تشكيل البعد الديني للصراع الصفوي العثماني، وجعل العراق مساحة يتقاطع فيها السياسي مع المقدس بشكل معقد ومؤثر.**

.4التحول إلى ساحة مواجهة متكررة: من الحسم السريع إلى الاستنزاف الطويل

في مسار الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يبقَ العراق ساحة لحدث عسكري واحد أو حملة عابرة، بل تحول تدريجيًا إلى **مسرح مواجهات متكررة تتجدد فيه الحرب بشكل دوري دون الوصول إلى حسم نهائي.**

هذا التحول بدأ بعد تثبيت الطرفين لوجودهما الإقليمي، حيث لم يعد بالإمكان إنهاء الصراع بضربة واحدة كما في المراحل الأولى، بل أصبحت السيطرة على العراق تتغير بين الحين والآخر بحسب ميزان القوى والظروف الداخلية لكل دولة.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا النمط، تكرار الحملات العثمانية على بغداد واستعادتها في أكثر من مرحلة، مقابل محاولات صفوية للعودة إلى مناطق النفوذ في العراق كلما سنحت الظروف، ما جعل الإقليم يعيش حالة من **التبدل المستمر في السيطرة** بدل الاستقرار الطويل.

هذا التكرار في المواجهات جعل العراق ساحة استنزاف استراتيجية، حيث كانت كل حملة عسكرية تتطلب موارد ضخمة من الطرفين، سواء في الجيوش أو الإمدادات أو إدارة المناطق التي يتم السيطرة عليها مؤقتًا.

كما أن هذا النمط خلق حالة من عدم الاستقرار الإداري، إذ كانت المؤسسات المحلية في العراق تتغير مع كل تبدل في السيطرة، ما جعل بناء إدارة ثابتة ومستقرة أمرًا صعبًا في ظل هذا التوتر المستمر.

في بعض المراحل، لم تكن المواجهات عبارة عن حروب شاملة فقط، بل أيضًا عن اشتباكات حدودية وتحركات عسكرية محدودة، لكنها كانت كافية لإعادة تشكيل النفوذ أو إضعاف السيطرة القائمة في المنطقة.

هذا الوضع جعل العراق أشبه بساحة اختبار دائم للقوة بين الطرفين، حيث لا يُحسم الصراع نهائيًا، بل يُعاد إنتاجه في كل جيل سياسي وعسكري جديد داخل الإمبراطوريتين.

ومع مرور الوقت، ترسخ نمط "الاستنزاف المتبادل"، حيث لم يعد الهدف السيطرة الكاملة بقدر ما أصبح منع الطرف الآخر من الاستقرار طويل الأمد داخل العراق.

وفي النهاية، يمكن القول إن العراق في هذه المرحلة لم يعد مجرد ساحة حرب، بل تحول إلى **ساحة مواجهة متكررة تُعيد إنتاج الصراع الصفوي العثماني بشكل دوري، وتمنع الوصول إلى استقرار نهائي في ميزان القوى.**

.5التنافس على الإدارة والنخب المحلية: السيطرة غير المباشرة على العراق

في إطار الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يكن العراق يُدار فقط عبر القوة العسكرية أو السيطرة المباشرة على المدن، بل أصبح أيضًا ساحة لـ**صراع خفي على النخب المحلية ومراكز النفوذ الاجتماعي والديني.**

فكل طرف كان يدرك أن تثبيت الحكم في العراق لا يتحقق فقط عبر الجيوش، بل عبر كسب ولاء الفئات المؤثرة داخل المجتمع: القضاة، العلماء، شيوخ العشائر، ومديري المدن. هذه الفئات كانت تشكل البنية الحقيقية التي تُترجم السلطة إلى واقع يومي.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، سعي العثمانيين بعد السيطرة على بغداد إلى تثبيت نظام إداري يعتمد على تعيين ولاة وقضاة موالين للمركز، مع دعم

شبكات العلماء السنيين لضمان استقرار الحكم وربط المدينة بالمؤسسة الدينية العثمانية في إسطنبول.

في المقابل، حاول الصفويون في فترات نفوذهم تعزيز وجودهم عبر دعم شبكات دينية شيعية، وإعادة تشكيل بعض المراكز الدينية في العراق، بما يخلق امتدادًا ثقافيًا ومذهبيًا يربط العراق بإيران سياسيًا وروحيًا في آن واحد.

هذا التنافس جعل النخب المحلية في العراق في موقع حساس، إذ أصبحت مطالبة بالتحرك داخل هامش ضيق بين قوتين كبيرتين، وكل طرف يسعى لضمها إلى دائرة نفوذه عبر الامتيازات أو الضغط السياسي أو الاعتراف الرسمي.

كما أن شيوخ العشائر في المناطق الريفية لعبوا دورًا مهمًا في هذا التوازن، حيث كان ولاؤهم يتغير أحيانًا بحسب الظروف الأمنية والاقتصادية، ما جعلهم عنصرًا حاسمًا في ترجيح كفة السيطرة المحلية دون إعلان انحياز دائم.

هذا النوع من الصراع غير المباشر أدى إلى جعل العراق ليس فقط ساحة مواجهة عسكرية، بل أيضًا **ساحة إدارة نفوذ ناعم يعتمد على بناء التحالفات المحلية أكثر من السيطرة المباشرة**.

ومع استمرار هذا النمط، أصبحت السيطرة على العراق تعتمد على مزيج معقد من القوة العسكرية والاختراق الاجتماعي والإداري، وليس على عنصر واحد فقط، ما زاد من تعقيد إدارة الإقليم لكلا الطرفين.

وفي النهاية، يمكن القول إن العراق في هذه المرحلة لم يكن يُحكم فقط من خلال الجيوش، بل من خلال **شبكة معقدة من النخب المحلية التي أصبحت جزءًا من الصراع بين الصفويين والعثمانيين، وتحولت إلى مفتاح أساسي للسيطرة على الأرض والمجتمع معًا**.

.6العراق كمرآة للصراع الأكبر: انعكاس ميزان القوة بين الإمبراطوريتين

في سياق التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يكن العراق مجرد ساحة مستقلة بحد ذاتها، بل أصبح بمثابة **مرآة تعكس مباشرة التغيرات في ميزان القوة بين الطرفين** .أي تحول سياسي أو عسكري في أي من الإمبراطوريتين كان يظهر سريعًا على أرض العراق.

فعندما كانت الدولة العثمانية في حالة قوة واستقرار داخلي، كانت قادرة على فرض سيطرة أوسع وأكثر ثباتًا على بغداد ومناطق العراق، مستفيدة من تفوقها العسكري وتنظيمها الإداري. أما في فترات الاضطراب الداخلي، فكانت تلك السيطرة تتراجع سريعًا، ما يفتح المجال أمام تحركات صفوية أو اضطرابات محلية.

وبالمقابل، كانت الدولة الصفوية تعتمد على لحظات ضعف العثمانيين لإعادة التمدد داخل العراق أو التأثير في مناطقه الحدودية، خصوصًا عندما تتراجع قدرة إسطنبول على ضبط الأطراف البعيدة عن المركز.

ومن الأمثلة التاريخية، أن فترات التحول في السيطرة على بغداد لم تكن عشوائية، بل غالبًا ما كانت مرتبطة بأزمات داخلية في أحد الطرفين، مثل الصراعات على العرش، أو انشغال الدولة في جبهات أخرى، ما يجعل العراق يتأثر مباشرة بهذه التغيرات.

هذا الارتباط جعل العراق أشبه بـ"مؤشر سياسي حي"، يمكن من خلاله قراءة حالة القوة أو الضعف في كل من الإمبراطوريتين، دون الحاجة إلى النظر إلى عواصمهما فقط.

كما أن هذا الوضع جعل العراق عرضة لحالة عدم استقرار مزمنة، لأن أي تغير في التوازن الإقليمي كان ينعكس عليه مباشرة، سواء عبر حملات عسكرية أو تبدلات إدارية أو اضطرابات محلية.

ومع مرور الزمن، ترسخ هذا الدور بشكل أكبر، بحيث أصبح العراق ليس فقط جزءًا من الصراع، بل أيضًا **أداة لقياسه وتعبيرًا مباشرًا عنه** في كل مرحلة تاريخية.

وفي النهاية، يمكن القول إن العراق في هذه المرحلة لم يكن مجرد ساحة مواجهة، بل كان **مرآة سياسية حساسة تعكس بدقة تحولات القوة بين الصفويين والعثمانيين، وتترجمها مباشرة على الأرض.**

.7تثبيت العراق كساحة استراتيجية دائمة: من موقع نزاع إلى بنية صراع مستقرة

في نهاية هذا المسار الطويل بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد العراق مجرد ساحة تتغير فيها السيطرة بين فترة وأخرى، بل أصبح **عنصرًا ثابتًا داخل البنية الاستراتيجية للصراع نفسه،** لا يمكن لأي طرف تجاوزه أو إهماله.

هذا التثبيت لم يأتِ من قرار سياسي واحد، بل من تراكم قرون من المواجهات، جعلت العراق جزءًا من الحسابات الدائمة لكل من إسطنبول وطهران (في امتدادها الصفوي)، سواء في زمن القوة أو الضعف، لأن موقعه لم يعد قابلًا للاستبدال أو الالتفاف عليه.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الترسخ، استمرار عودة الحملات العثمانية إلى بغداد كلما تغير ميزان القوى، مقابل محاولات صفوية متكررة لإعادة النفوذ في العراق عند توفر الفرصة، ما جعل الإقليم جزءًا من دورة صراع متكررة وليست أحداثًا منفصلة.

كما أن هذا التثبيت جعل العراق يُعامل داخل الاستراتيجيات الكبرى كـ"منطقة تماس أولى"، أي أنه ليس ساحة ثانوية، بل خط أمامي حساس، أي اختلال فيه ينعكس مباشرة على توازن الإقليم بأكمله.

في هذا السياق، لم يعد السؤال هو: من يسيطر على العراق مؤقتًا؟ بل أصبح: كيف يمكن إدارة العراق ضمن صراع طويل الأمد دون خسارته بالكامل للطرف الآخر؟ وهذا يعكس تحولًا في التفكير الاستراتيجي من الحسم إلى الإدارة.

كما أن هذا الوضع جعل العراق يدخل في ما يشبه "الاستراتيجية الدائمة"، حيث تبقى فيه الجيوش، والمؤسسات، والتحصينات، أو على الأقل تأثيرها، حاضرًا بشكل مستمر، حتى في فترات الهدوء النسبي.

ومع مرور الزمن، أصبح العراق جزءًا من تعريف القوة نفسها في المنطقة، بحيث لا يمكن لأي طرف أن يُعتبر فاعلًا إقليميًا قويًا دون أن يكون له حضور أو تأثير في هذا الإقليم الحيوي.

وفي النهاية، يمكن القول إن العراق في هذا السياق لم يعد مجرد ساحة صراع، بل أصبح **ركيزة ثابتة داخل النظام الإقليمي الذي نشأ بين الصفويين والعثمانيين، وعنصرًا دائم الحضور في معادلة القوة والتوازن بينهما.**

30.توازن القوى وعدم الحسم التاريخي

لا انتصار نهائي لأي طرف، بل حالة توازن وصراع مستمر.

1.غياب لحظة النصر النهائي: صراع بلا إعلان نهاية

في تاريخ الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، يبرز عنصر أساسي يميّزه عن كثير من الصراعات الإمبراطورية الأخرى، وهو غياب "لحظة الحسم النهائي" التي تنتهي فيها المنافسة بإلغاء أحد الطرفين أو إخراجه من المعادلة التاريخية.

فعلى الرغم من وقوع معارك كبرى ومؤثرة مثل معركة جالديران التي منحت العثمانيين تفوقًا عسكريًا واضحًا في مرحلة مبكرة، إلا أن هذا التفوق لم يتحول إلى إنهاء كامل للمشروع الصفوي، بل أعاد تشكيله واستمراره داخل إيران.

وبالمقابل، لم تستطع الدولة الصفوية رغم قوتها في فترات لاحقة أن تُسقط الدولة العثمانية أو تُخرجها من المجال الإسلامي الغربي، حتى في لحظات توسعها في العراق أو بعض مناطق الأناضول، إذ كانت هذه المكاسب غالبًا مؤقتة وقابلة للانقلاب لاحقًا.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة أيضًا تكرار السيطرة على بغداد بين الطرفين؛ فقد دخلها الصفويون في بعض الفترات، ثم استعادها العثمانيون لاحقًا، كما في زمن السلطان سليمان القانوني، ما يوضح أن المكاسب كانت تُنتزع ولا تُحسم نهائيًا.

هذا النمط المتكرر من "الاسترجاع المتبادل" جعل كل نصر يبدو وكأنه مرحلة داخل صراع أطول، وليس نقطة نهاية له، إذ لم تكن هناك قدرة على تثبيت التفوق بشكل دائم في قلب المناطق المتنازع عليها.

كما أن طبيعة الإمبراطوريتين الجغرافية والسياسية ساهمت في هذا الغياب؛ فكل طرف يمتلك عمقًا بشريًا وعسكريًا يسمح له بإعادة البناء بعد الخسائر، ما يمنع الانهيار الكامل حتى في لحظات الهزيمة الكبرى.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا النمط سمة بنيوية للصراع، بحيث لم يعد يُنظر إلى أي معركة كحسم نهائي، بل كحلقة ضمن سلسلة ممتدة من التنافس المستمر.

وفي النهاية، يتضح أن هذا الغياب للحسم لم يكن صدفة تاريخية، بل نتيجة طبيعة توازن القوة بين الطرفين، الذي جعل الصراع **قابلًا للاستمرار أكثر من كونه قابلًا للإنهاء**.

.2التوازن الناتج عن القوة المتقاربة: ردع متبادل يمنع الانهيار

في الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يكن استمرار المواجهة قائمًا فقط على الرغبة في التوسع، بل على حقيقة أعمق هي أن **كلا الطرفين امتلك مستوى من القوة يمنع الآخر من تحقيق انهيار كامل أو تفوق دائم** . وهذا ما أنتج حالة توازن طويلة الأمد.

هذا التوازن لم يكن ثابتًا بمعنى التساوي المطلق، بل كان توازنًا ديناميكيًا؛ أي أن أحد الطرفين قد يتفوق في فترة معينة عسكريًا أو إداريًا، لكن الطرف الآخر يمتلك القدرة على التعافي وإعادة فرض نفسه في جولات لاحقة، ما يمنع تثبيت النتيجة النهائية.

ومن الأمثلة التاريخية، أن تفوق العثمانيين في معركة معركة جالديران لم يتحول إلى انهيار صفوي، بل أعقبه إعادة تنظيم داخل الدولة الصفوية سمح لها بالاستمرار والتماسك، بل والعودة لاحقًا كقوة إقليمية مؤثرة.

وفي المقابل، حين واجه العثمانيون ضغوطًا في بعض الجبهات الشرقية، أو انشغالًا في جبهات أوروبية أخرى، كانت الدولة الصفوية تستغل هذه اللحظات لإعادة التمدد في العراق أو مناطق التماس، دون أن تتمكن من تحقيق تفوق نهائي دائم.

هذا الوضع خلق ما يشبه "منطق الردع غير المباشر"، حيث يدرك كل طرف أن أي توسع كبير ومفاجئ قد يقابله رد قوي من الطرف الآخر، ما يجعل قرار الحرب أو التوسع محسوبًا بعناية وليس مفتوحًا بلا حدود.

كما أن العمق الجغرافي لكل دولة لعب دورًا مهمًا في هذا التوازن؛ فالدولة العثمانية تمتلك امتدادًا واسعًا في الأناضول والبلقان، بينما امتلك الصفويون عمقًا في الهضبة الإيرانية، وهو ما سمح لكل طرف بتحمل الصدمات وإعادة بناء القوة بعد الخسائر.

هذا التوازن جعل الصراع يأخذ شكل "موجات" بدل أن يكون مسارًا خطيًا؛ فمرحلة تفوق تتبعها مرحلة تراجع، ثم إعادة تموضع، دون أن يصل أي طرف إلى نقطة إخضاع نهائي للآخر.

ومع مرور الزمن، أصبح هذا النمط جزءًا من البنية السياسية للصراع، بحيث لم يعد الهدف الواقعي هو القضاء على الخصم، بل **منعه من تحقيق تفوق حاسم ومستقر**.

وفي النهاية، يمكن القول إن القوة المتقاربة بين الطرفين لم تُنتج سلامًا، بل أنتجت **توازنًا صراعيًا مستمرًا قائمًا على الردع المتبادل، حيث يمنع كل طرف الآخر من الوصول إلى النهاية، دون أن يتمكن هو من فرضها أيضًا**.

.3دور الجغرافيا في منع الحسم: المسافة كعامل استنزاف استراتيجي

في الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية لعبت الجغرافيا دورًا حاسمًا في منع الوصول إلى حسم نهائي، إذ لم تكن المواجهة تدور في ساحة صغيرة يمكن السيطرة عليها بسرعة، بل عبر **مساحات واسعة ومعقدة تمتد من الأناضول إلى العراق والهضبة الإيرانية**.

هذا الامتداد الجغرافي الكبير جعل أي حملة عسكرية عملية طويلة ومكلفة، تتطلب خطوط إمداد بعيدة، وإدارة لوجستية معقدة، ما يقلل من قدرة أي طرف على تثبيت انتصار سريع وتحويله إلى سيطرة دائمة.

ومن الأمثلة التاريخية، أن الحملات العثمانية باتجاه بغداد أو داخل العراق كانت تحتاج إلى وقت طويل للتحضير والتنفيذ، ثم تواجه صعوبات في تثبيت السيطرة بسبب بُعد المركز في إسطنبول، وتحديات إدارة الأراضي الجديدة.

وبالمقابل، كانت الحملات الصفوية نحو الأناضول تواجه نفس المشكلة تقريبًا، إذ أن التوغل في العمق العثماني يعني الابتعاد عن قواعد الإمداد الأساسية في

إيران، ما يجعل أي تقدم عسكري عرضة للتراجع السريع عند حدوث ضغط مضاد.

كما أن طبيعة التضاريس لعبت دورًا إضافيًا؛ فالمناطق الجبلية في شرق الأناضول، والسهول الواسعة في العراق، والممرات الوعرة بين الهضبة الإيرانية والحدود الغربية، كلها جعلت الحركة العسكرية بطيئة ومعقدة مقارنة بالحروب في مناطق أكثر انفتاحًا.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا العمق الجغرافي لم يكن مجرد عائق عسكري، بل كان أيضًا عاملًا سياسيًا، لأنه سمح بظهور مراكز محلية قادرة على تغيير ولاءاتها أو التكيف مع القوة المسيطرة، ما يزيد من صعوبة فرض سيطرة مركزية دائمة.

هذا الواقع جعل أي انتصار عسكري بحاجة إلى جهد مضاعف للحفاظ عليه، لأن السيطرة على الأرض لا تعني السيطرة على السكان أو طرق التواصل أو البنية الإدارية بشكل تلقائي.

ومع تكرار هذا النمط، أصبحت الجغرافيا نفسها جزءًا من "منطق الاستنزاف"، حيث يستهلك الطرف المنتصر جزءًا كبيرًا من قوته في تثبيت ما كسبه، بدل التوسع المستمر نحو حسم نهائي.

وفي النهاية، يمكن القول إن اتساع المساحة بين الطرفين لم يكن مجرد خلفية للصراع، بل كان **عاملًا بنيويًا أساسيًا حال دون الوصول إلى حسم تاريخي، وجعل الحرب سلسلة طويلة من التقدم والتراجع داخل فضاء جغرافي واسع ومعقد.**

4.تكرار المعاهدات بدل الإنهاء: إدارة الصراع بدل إنهائه

في الصراع الممتد بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم تكن نهاية المواجهات تأتي على شكل "انتصار نهائي" يُنهي النزاع، بل كانت غالبًا تنتهي

عبر **سلسلة من المعاهدات التي تنظّم التوازن القائم دون أن تلغي جذور الصراع.**

هذه المعاهدات كانت في جوهرها تعبيرًا عن واقع عملي: استحالة الحسم الكامل، والحاجة إلى تهدئة الجبهات لفترات مؤقتة بعد استنزاف طويل، وليس إلى حل جذري دائم. لذلك كانت أقرب إلى "إدارة الأزمة" منها إلى "إنهاء الحرب."

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، اتفاقيات مثل معاهدة أماسيا التي جاءت بعد سنوات من الصراع المتكرر، حيث تم تثبيت خطوط نفوذ مؤقتة بين الطرفين، خصوصًا في العراق وشرق الأناضول، دون إنهاء التنافس الأساسي بينهما.

لاحقًا، ظهرت اتفاقيات أخرى مثل معاهدة زهاب التي كرّست حدودًا تقريبية بين المجالين، لكنها في الحقيقة لم تُنهِ الصراع، بل وضعت إطارًا لتنظيمه، بحيث يبقى قابلاً للاشتعال عند أي تغير في ميزان القوى.

هذه المعاهدات تكشف نمطًا متكررًا: كلما اشتدت المواجهة، انتهت باتفاق مؤقت، ثم يعود الصراع لاحقًا بصيغة جديدة، ما يعني أن الاتفاق لم يكن نهاية، بل **استراحة داخل دورة صراع أطول**.

كما أن هذه التسويات كانت غالبًا تتجنب معالجة جذور الخلاف، سواء السياسية أو المذهبية، وتركز فقط على ضبط الحدود وتقليل الاحتكاك العسكري، ما جعلها حلولًا سطحية نسبيًا مقارنة بعمق التنافس بين الطرفين.

ومن المهم ملاحظة أن هذه المعاهدات كانت تعكس أيضًا توازن قوة، إذ لا يستطيع أي طرف فرض شروطه بالكامل، لذلك تأتي النتائج غالبًا كحل وسط يعكس قدرة كل طرف على الاستمرار وليس على الإلغاء.

ومع مرور الزمن، أصبح هذا النمط جزءًا من طبيعة العلاقة بين الطرفين، بحيث تحولت الحرب إلى سلسلة من الدورات: تصعيد، ثم معاهدة، ثم هدوء مؤقت، ثم عودة للصراع.

وفي النهاية، يمكن القول إن تكرار المعاهدات بين الصفويين والعثمانيين لم يكن علامة على السلام، بل كان دليلًا على أن **الصراع أصبح غير قابل للحسم، ويتم فقط تنظيمه وإدارته عبر اتفاقات مؤقتة تعكس ميزان القوة دون إنهائه.**

.5ترسيخ الصراع كحالة تاريخية دائمة: من مواجهة عابرة إلى بنية إقليمية مستمرة

في المراحل المتأخرة من التنافس بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد الصراع يُفهم كحروب متقطعة أو أزمات حدودية يمكن تجاوزها، بل أصبح **حالة تاريخية مستمرة تتكرر عبر الأجيال وتُعيد إنتاج نفسها داخل النظام الإقليمي.**

هذا التحول يعني أن الصراع خرج من كونه "حدثًا سياسيًا" إلى كونه "نمطًا بنيويًا"، أي أنه أصبح جزءًا من طريقة عمل المنطقة نفسها، وليس مجرد اضطراب فيها. فالتوتر لم يعد استثناءً، بل أصبح القاعدة التي تُبنى عليها العلاقات بين الطرفين.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الترسيخ، أن فترات الهدوء التي أعقبت المعاهدات لم تكن تؤدي إلى تقارب حقيقي أو اندماج سياسي، بل كانت مجرد توقف مؤقت للقتال، يتبعها لاحقًا تجدد للصراع عند تغير الظروف الداخلية أو ميزان القوى.

كما أن تكرار المواجهات في العراق وشرق الأناضول والقوقاز جعل الأجيال المتعاقبة من القادة والجنود تعيش داخل ذاكرة صراع ممتدة، بحيث يتم توريث العداء السياسي كجزء من الخبرة التاريخية للدولة.

في هذا السياق، لم يعد السؤال المطروح هو "هل سيحدث صراع؟"، بل "متى وكيف سيعود الصراع؟"، ما يعكس تحول العلاقة إلى دورة تاريخية متوقعة نسبيًا، وليست أحداثًا مفاجئة.

هذا النمط أدى أيضًا إلى إدماج الصراع في التفكير الاستراتيجي للطرفين، بحيث أصبحت كل دولة تبني سياساتها الداخلية والخارجية مع افتراض وجود الطرف الآخر كعنصر دائم في الحسابات، وليس كخصم مؤقت.

ومع مرور الوقت، ترسخ هذا الواقع في البنية السياسية للمنطقة، فأصبح الصراع جزءًا من تعريف التوازن الإقليمي، وليس مجرد خلل فيه، ما جعله أكثر استقرارًا من حيث الاستمرار، وأقل قابلية للحسم من حيث النهاية.

وفي النهاية، يمكن القول إن الصراع الصفوي العثماني لم يعد سلسلة حروب منفصلة، بل تحول إلى **حالة تاريخية دائمة أعادت تشكيل مفهوم الاستقرار نفسه في المنطقة، وجعلت التوتر جزءًا من النظام السياسي الإقليمي بدل أن يكون خروجًا عنه**.

31.إعادة تشكيل المجال الإسلامي إلى محورين تبلور محور إيراني-صفوي مقابل محور عثماني سني.

1.من وحدة المجال إلى ازدواجية المراكز

في البداية، كان العالم الإسلامي يُدار ضمن تصور عام يقوم على وجود **مركزية رمزية واحدة** رغم تعدد الدول، حيث بقيت فكرة "الجامعة الإسلامية" حاضرة حتى مع ضعف الخلافة أو تعدد السلطات. لكن مع تصاعد الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، بدأت هذه الصورة تتغير تدريجيًا نحو واقع جديد يقوم على وجود **مركزين متنافسين بدل مركز واحد جامع**.

هذا التحول لم يحدث فجأة، بل نتيجة تراكم طويل من الأحداث العسكرية والسياسية والمذهبية، خاصة بعد تثبيت الصفويين لهويتهم السياسية المذهبية،

وتوسع العثمانيين كقوة إمبراطورية كبرى في العالم السني. ومع الوقت، أصبح كل طرف يمثل "قطبًا" قائمًا بذاته داخل المجال الإسلامي.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة على هذا التحول، تكرار الصدام في مناطق مثل العراق وشرق الأناضول، حيث لم تعد هذه الأقاليم تتبع مركزًا واحدًا مستقرًا، بل أصبحت تتأرجح بين نفوذين متقابلين، ما يعكس عمليًا غياب وحدة مركزية شاملة.

كما أن بروز عاصمتين فعليًا للتأثير الإسلامي في تلك المرحلة—إسطنبول كمركز عثماني، وتبريز ثم أصفهان كمراكز صفوية—جعل العالم الإسلامي يبدو وكأنه يتجه نحو **تعدد مراكز القرار بدل مركز واحد جامع**، مع اختلاف واضح في المرجعيات السياسية والدينية.

في هذا السياق، لم تعد العلاقات بين الأطراف تُبنى على الانتماء إلى كيان إسلامي واحد واسع، بل على الانتماء إلى واحد من هذين المحورين المتنافسين، ما أدى إلى تراجع فكرة الوحدة السياسية الشاملة لصالح منطق التوازنات.

كما أن هذا التحول انعكس على الخطاب الدبلوماسي والعسكري، حيث بدأ كل طرف يتعامل مع الآخر كقطب مستقل لا كجزء من منظومة واحدة، وهو ما عزز عمليًا فكرة الازدواجية في إدارة المجال الإسلامي.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الازدواجية ليست مجرد حالة مؤقتة، بل واقعًا سياسيًا متكررًا يعاد إنتاجه مع كل جيل من الحكام، ما جعل فكرة "المركز الواحد" تتراجع تدريجيًا أمام "المركزين المتقابلين."

وفي النهاية، يمكن القول إن الانتقال من وحدة المجال الإسلامي إلى ازدواجية المراكز لم يكن مجرد تغير سياسي، بل كان **تحولًا بنيويًا عميقًا أعاد تشكيل تصور العالم الإسلامي لنفسه، وجعل التعدد القطبي واقعًا تاريخيًا طويل الأمد.**

.2تشكّل محور صفوي مستقل: بناء مركز سياسي–مذهبي في إيران

مع ترسخ حكم الدولة الصفوية، بدأ يتبلور تدريجيًا ما يمكن وصفه بـ**محور سياسي مستقل حول الهضبة الإيرانية**، لا يقوم فقط على سلطة الدولة، بل على دمج هذه السلطة ببنية مذهبية جديدة أعادت تشكيل مفهوم الحكم نفسه في المنطقة.

هذا المحور لم يكن امتدادًا لدولة إقليمية عادية، بل كان مشروعًا يقوم على ربط السلطة السياسية بالهوية المذهبية بشكل مباشر، حيث أصبح التشيّع عنصرًا تأسيسيًا في شرعية الدولة، وليس مجرد خيار ديني داخل المجتمع. وبذلك تحولت إيران إلى مركز له مرجعية داخلية خاصة به، تختلف عن المحيط السني الأوسع.

ومن الأمثلة التاريخية الدالة على هذا التبلور، قيام الصفويين بإعادة تنظيم البنية الدينية عبر استقدام علماء شيعة من مناطق متعددة مثل جبل عامل والعراق، ما ساهم في إنشاء طبقة دينية جديدة مرتبطة بالدولة مباشرة، تعمل على تثبيت الهوية المذهبية داخل المجتمع الإيراني.

كما أن اختيار عاصمة مثل أصفهان لاحقًا في العصر الصفوي لم يكن مجرد قرار إداري، بل كان جزءًا من بناء مركز حضاري وسياسي جديد، يعكس انتقال إيران من مجرد منطقة نفوذ إلى **محور مستقل له ثقله السياسي والثقافي**.

هذا التحول جعل الدولة الصفوية لا تتصرف كطرف إقليمي ضمن نظام قائم، بل ككيان يعيد تعريف موقعه داخل العالم الإسلامي، ويقدم نموذجًا مختلفًا عن النموذج العثماني القائم على الامتداد السني الواسع.

وفي هذا السياق، أصبحت السياسة الخارجية الصفوية مرتبطة بشكل وثيق بالحفاظ على هذا المحور المستقل، سواء عبر المواجهة العسكرية أو عبر تثبيت النفوذ في مناطق التماس مثل العراق والقوقاز.

كما أن هذا التبلور أدى إلى إنتاج هوية سياسية واضحة المعالم، تجعل من إيران مركزًا منفصلًا في الإدراك الإقليمي، وليس مجرد جزء من فضاء أوسع، ما عزز فكرة التعدد القطبي داخل العالم الإسلامي.

وفي النهاية، يمكن القول إن تشكّل المحور الصفوي لم يكن مجرد توسع دولة، بل كان **إعادة بناء كاملة لمركز سياسي–مذهبي مستقل، أعاد رسم موقع إيران داخل النظام الإقليمي الإسلامي كقطب قائم بذاته.**

3.ترسيخ المحور العثماني السني: بناء مركز إمبراطوري جامع

في مقابل التشكل الصفوي، رسّخت الدولة العثمانية نفسها تدريجيًا كـ**محور إمبراطوري واسع يقوم على الجمع بين القوة العسكرية والمرجعية الدينية السنية**، ما جعلها تمثل قطبًا مركزيًا داخل العالم الإسلامي، خصوصًا في المشرق والأناضول وبلاد العرب.

هذا الترسيخ لم يكن مجرد توسع جغرافي، بل كان بناءً لمركز سياسي–ديني متكامل، خاصة بعد السيطرة على الخلافة العباسية الاسمية في القاهرة لاحقًا، حيث انتقلت رمزية الخلافة إلى العثمانيين، ما عزز موقعهم كمرجعية سنية كبرى في مقابل النموذج الصفوي.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، توسيع النفوذ العثماني في بلاد الشام والعراق والأناضول والبلقان، وهو توسع جعل إسطنبول مركز ثقل سياسي وإداري وعسكري واسع، يربط بين عدة أقاليم ضمن بنية إمبراطورية واحدة.

كما أن دور العثمانيين في رعاية المؤسسات الدينية السنية—مثل القضاء الشرعي والمدارس الدينية—ساهم في تعزيز موقعهم كحامٍ للمجال السني، ما منحهم بعدًا شرعيًا يتجاوز القوة العسكرية إلى الشرعية الدينية.

في هذا السياق، لم تعد الدولة العثمانية مجرد قوة إقليمية، بل أصبحت **مركزًا جامعًا لفضاء سني واسع** يمتد من البلقان إلى الحجاز، ما جعلها تمثل أحد القطبين الأساسيين في العالم الإسلامي.

هذا الدور جعلها تدخل في تنافس مباشر مع المحور الصفوي، ليس فقط على الأرض، بل على تعريف الشرعية داخل المجال الإسلامي، وهو ما عمّق فكرة "التمثيل المركزي" لكل طرف داخل فضائه الخاص.

كما أن هذا التوسع المستمر خلق شبكة إدارية وعسكرية معقدة، سمحت للعثمانيين بالحفاظ على تماسكهم رغم اتساع الجغرافيا، ما عزز قدرتهم على البقاء كقطب رئيسي مقابل المحور الصفوي.

وفي النهاية، يمكن القول إن ترسيخ المحور العثماني لم يكن مجرد قوة إمبراطورية، بل كان **بناء مركز سني سياسي–ديني واسع النطاق، جعل من إسطنبول أحد أهم أقطاب النظام الإقليمي الإسلامي في مواجهة المحور الصفوي**.

4.تبلور خط الفصل بين المحورين: من تماس جغرافي إلى حدود رمزية صلبة

مع استقرار المحورين الصفوي والعثماني، بدأ يتشكل تدريجيًا **خط فصل غير رسمي** بين فضاء الدولة الصفوية وفضاء الدولة العثمانية، لم يكن مجرد حدود سياسية، بل خطًا مركبًا يجمع بين الجغرافيا والمذهب والسياسة.

هذا الخط لم يكن مرسومًا بشكل ثابت على الخريطة في البداية، بل كان يتكون عبر تراكم الصراع في مناطق التماس، خصوصًا العراق وشرق الأناضول

والقوقاز، حيث كانت السيطرة تتبدل، لكن الاتجاه العام كان نحو تثبيت فصل تدريجي بين المجالين.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، ما جرى بعد سلسلة من الحروب والمعاهدات مثل معاهدة أماسيا، حيث تم تثبيت خطوط نفوذ تقريبية بين الطرفين، خصوصًا في العراق، ما ساهم في تحويل مناطق الصراع إلى مناطق فاصلة شبه مستقرة.

كما أن هذا الفصل لم يكن عسكريًا فقط، بل حمل بعدًا رمزيًا، إذ بدأت الهوية المذهبية تلعب دورًا في ترسيم الانتماء غير المباشر للمناطق، بحيث أصبح الخط الفاصل بين الصفويين والعثمانيين أيضًا خطًا بين مجالين مذهبيين متمايزين.

في المناطق الحدودية، أصبح السكان يعيشون ضمن فضاءين متجاورين لكن مختلفين في المرجعية السياسية والدينية، ما جعل هذا الخط ليس مجرد حد جغرافي، بل **منطقة انتقال هوية** تتغير بتغير ميزان القوة.

هذا التبلور التدريجي للفصل جعل من الصعب إعادة توحيد المجال كما كان في السابق، لأن كل طرف بدأ يبني مؤسساته وإدارته وشرعيته داخل فضاءه الخاص، بعيدًا عن الطرف الآخر.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا الخط الفاصل جزءًا من البنية الدائمة للعلاقات بين الطرفين، يُعاد تثبيته أو تعديله، لكنه لا يُلغى، ما يعكس تحول الصراع من مواجهة مفتوحة إلى نظام حدودي مستقر نسبيًا.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذا الخط لم يكن مجرد نتيجة للحروب، بل كان **نتاجًا لتراكم طويل أعاد تشكيل الجغرافيا السياسية والدينية، وحوّل التماس بين المحورين إلى فصل بنيوي داخل العالم الإسلامي.**

.5تعدد ساحات التنافس بدل المركز الواحد: تشظي الجبهة الإسلامية إلى محاور متزامنة

مع ترسخ وجود كل من الدولة الصفوية والدولة العثمانية كقطبين رئيسيين، لم يعد الصراع يدور في ساحة واحدة يمكن حسمها، بل أصبح يتوزع على **عدة جبهات متزامنة ومتداخلة**، ما غيّر طبيعة الحرب من مواجهة مركزية إلى شبكة صراعات إقليمية.

فبدل أن تكون هناك معركة فاصلة تحدد مصير العلاقة بين الطرفين، أصبحت هناك ساحات متعددة تتحرك فيها القوة بشكل متزامن: العراق، شرق الأناضول، القوقاز، وأحيانًا أطراف الخليج والأناضول الداخلي، وكل ساحة تحمل ديناميكيتها الخاصة.

ومن الأمثلة التاريخية، أن الحملات العثمانية في العراق لم تكن معزولة عن الأحداث في الأناضول أو البلقان، كما أن التحركات الصفوية في القوقاز كانت تتأثر مباشرة بالضغط العثماني في جبهات أخرى، ما جعل الصراع شبكة مترابطة وليس خطًا واحدًا.

هذا التعدد في الساحات جعل مفهوم "المركز" أقل وضوحًا، لأن القوة لم تعد تُقاس بالسيطرة على نقطة واحدة حاسمة، بل بالقدرة على إدارة عدة جبهات في وقت واحد دون انهيار.

كما أن هذا التشظي في الجبهات أدى إلى استنزاف مستمر للموارد، إذ كان كل طرف مضطرًا لتوزيع جيشه وإدارته على أكثر من إقليم، ما يقلل من إمكانية تركيز القوة لتحقيق حسم نهائي في ساحة واحدة.

في هذا السياق، أصبحت بعض المناطق مثل العراق أشبه بـ"عقدة توازن" ضمن شبكة أكبر، وليس مجرد ساحة مستقلة، لأنها تتأثر وتؤثر في بقية الجبهات في الوقت نفسه.

هذا النمط جعل الصراع أكثر تعقيدًا، لأن أي تغيير في إحدى الساحات كان ينعكس على الأخرى، ما خلق حالة من الترابط الاستراتيجي بين جميع جبهات المواجهة.

وفي النهاية، يمكن القول إن تعدد ساحات التنافس لم يكن مجرد توسع جغرافي للصراع، بل كان **تحولًا بنيويًا جعله نظامًا شبكيًا متعدد المراكز، ألغى فكرة الجبهة الواحدة لصالح صراع ممتد عبر عدة محاور متزامنة.**

6.انعكاس الانقسام على البنية الفكرية والسياسية: إنتاج خطاب "المقابل"

مع ترسخ ثنائية المحورين بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يبقَ الانقسام محصورًا في الجغرافيا أو الحروب، بل امتد إلى **طريقة التفكير السياسي والديني داخل المجال الإسلامي نفسه**، حيث بدأ كل طرف يُعرّف ذاته من خلال نقيضه.

هذا التحول أنتج ما يمكن تسميته بـ"خطاب المقابل"، أي أن الهوية لم تعد تُبنى بشكل مستقل، بل عبر المقارنة المستمرة مع الطرف الآخر. فالعثماني يُعرّف نفسه كحامل للمجال السني في مواجهة النموذج الصفوي، والصفوي يُعرّف نفسه كدولة ذات مشروع مذهبي مستقل في مواجهة النموذج العثماني.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، تطور الخطاب الديني الرسمي لدى الطرفين، حيث أصبح جزءًا من وظيفة العلماء والمؤسسات الدينية ليس فقط شرح المذهب، بل أيضًا **تثبيت شرعية الدولة في مقابل الخصم السياسي**، ما جعل الفقه والخطاب الديني يدخلان في بنية الصراع.

كما انعكس هذا الانقسام على الإدارة والسياسة، إذ بدأت القرارات الاستراتيجية تُبنى على افتراض وجود طرف مقابل دائم، ما جعل كل توسع أو انسحاب يُقاس بمدى تأثيره على ميزان القوة مع الطرف الآخر.

هذا التفاعل المستمر بين الطرفين أنتج حالة من "التفكير التفاعلي"، حيث لا تُصاغ السياسات بمعزل، بل دائمًا ضمن رد فعل مباشر أو غير مباشر على تحركات الخصم، سواء في العراق أو القوقاز أو الأناضول.

ومع الوقت، أصبح هذا النمط جزءًا من الثقافة السياسية العامة، بحيث صار الانقسام بين المحورين يُعاد إنتاجه في الخطاب العام، وفي تفسير الأحداث، وحتى في فهم التاريخ نفسه.

كما أدى ذلك إلى تعزيز الحدود الرمزية بين المجالين، إذ لم تعد الفروق مجرد سياسية، بل أصبحت أيضًا فكرية ومؤسساتية، ما زاد من عمق الانقسام واستمراريته.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذا الانقسام لم يغيّر فقط الخريطة السياسية، بل **أعاد تشكيل البنية الفكرية والسياسية للعالم الإسلامي، بحيث أصبح كل طرف يُعرّف نفسه من خلال علاقته المستمرة بالمقابل، لا من خلال استقلاله عنه.**

.7من تنافس دول إلى نظام إقليمي ثنائي: تشكّل بنية توازن طويلة الأمد

مع استمرار التفاعل بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد الأمر مجرد تنافس بين دولتين مستقلتين على النفوذ، بل تطور تدريجيًا إلى **نظام إقليمي ثنائي ثابت البنية**، تُدار فيه العلاقات وفق منطق التوازن أكثر من منطق الحسم.

هذا النظام لم يُعلن رسميًا، لكنه تكوّن عمليًا من خلال تراكم الحروب والمعاهدات وتبدل خطوط السيطرة، ما جعل المنطقة تتحرك ضمن إطارين كبيرين متقابلين، لكل منهما فضاؤه ومراكزه وساحات نفوذه.

ومن الأمثلة التاريخية، أن العراق وشرق الأناضول والقوقاز تحولت إلى مناطق "تماس دائم" داخل هذا النظام، لا تخرج من دائرة التأثير المتبادل، حتى

في فترات الهدوء، ما يعكس أن العلاقة بين الطرفين لم تعد علاقة طارئة، بل علاقة بنيوية.

هذا التحول جعل الصراع يأخذ طابعًا مؤسساتيًا غير مباشر، حيث أصبحت كل دولة تبني سياساتها العسكرية والاقتصادية والدينية وهي تأخذ في الحسبان وجود الطرف الآخر كعنصر دائم في المعادلة، وليس كخصم مؤقت.

كما أن هذا النظام الثنائي أعاد تشكيل مفهوم القوة نفسه، فلم تعد القوة تعني التوسع المطلق، بل القدرة على الحفاظ على التوازن داخل شبكة من التحديات المتقابلة، دون السماح للطرف الآخر بكسر هذا التوازن.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا النمط أدى إلى استقرار نسبي في شكل الصراع، لكنه في الوقت نفسه عمّق استمراريته، لأن الاستقرار هنا لم يكن سلامًا، بل **توازن توتر دائم** بين محورين رئيسيين.

ومع مرور الزمن، أصبح هذا النظام يُعاد إنتاجه تلقائيًا مع كل تغير سياسي أو عسكري، ما جعله جزءًا من البنية العميقة للعلاقات الإقليمية، وليس مجرد مرحلة تاريخية عابرة.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذا التحول من تنافس دول إلى نظام ثنائي لم ينهِ الصراع، بل **نقله إلى مستوى أعلى من التنظيم والاستمرارية، حيث أصبح التوازن نفسه هو شكل الصراع المستقر داخل المجال الإسلامي.**

8. تثبيت الثنائية كإطار تاريخي طويل الأمد: من مرحلة صراع إلى بنية إقليمية مستمرة

مع تراكم التجربة التاريخية بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، لم يعد الانقسام مجرد حالة سياسية مرتبطة بظرف معين، بل تحول تدريجيًا إلى **إطار ثابت لفهم المجال الإسلامي وإدارته**، يستمر تأثيره حتى خارج زمن الدولتين نفسه.

هذا التثبيت جاء نتيجة تداخل طويل بين الجغرافيا والسياسة والمذهب، حيث لم تنجح أي مرحلة في إعادة توحيد المجال كما كان في بدايات التاريخ الإسلامي، بل ظل التقسيم الثنائي يتكرر بصيغ مختلفة، حتى أصبح جزءًا من الذاكرة التاريخية للمنطقة.

ومن الأمثلة التاريخية على هذا الترسخ، استمرار مناطق التماس مثل العراق وشرق الأناضول والقوقاز كمساحات حساسة حتى بعد فترات الهدوء، ما يدل على أن الانقسام لم يكن ظرفيًا، بل بنيويًا يعاد إنتاجه مع كل مرحلة تاريخية جديدة.

كما أن هذا الإطار الثنائي انعكس على طريقة كتابة التاريخ وفهمه لاحقًا، حيث بدأ المؤرخون والنخب السياسية ينظرون إلى المنطقة من خلال ثنائية المحورين، بدل تصورها كفضاء واحد متجانس، ما عزز استمرارية هذا التقسيم في الوعي السياسي.

هذا التثبيت جعل العلاقة بين الطرفين تتحول من مجرد صراع على الأرض إلى **نموذج تفسير للعالم الإسلامي نفسه**، بحيث يتم فهم الأحداث اللاحقة من خلال هذا التقسيم الثنائي كمرجع أساسي.

ومع مرور الزمن، لم يعد هذا الإطار مرتبطًا بالدولة الصفوية أو العثمانية فقط، بل أصبح بنية فكرية وجيوسياسية تُستخدم لفهم توازنات المنطقة حتى بعد زوال تلك الدول، ما يدل على عمق أثره التاريخي.

كما أن هذا الإطار ساهم في إعادة تعريف مفهوم "الوحدة" داخل المجال الإسلامي، حيث لم تعد الوحدة تعني المركز الواحد، بل أصبحت تُفهم أحيانًا كتوازن بين مراكز متعددة.

وفي النهاية، يمكن القول إن تثبيت الثنائية لم يكن مجرد نتيجة تاريخية للصراع، بل كان **إعادة تشكيل طويلة الأمد لبنية المجال الإسلامي، جعلت الانقسام إطارًا تحليليًا واستراتيجيًا مستمرًا يتجاوز حدود الزمن الذي نشأ فيه.**

القسم السادس: من الصفويين إلى القاجار – الانكماش السياسي وبقاء العمق الحضاري(36–32)

دولة ضعيفة، هوية قوية

32. 1انهيار القوة الصفوية: من ذروة النفوذ إلى التفكك الداخلي

لم يكن سقوط الدولة الصفوية حدثًا مفاجئًا أو نتيجة هزيمة واحدة، بل كان **انهيارًا بطيئًا ناتجًا عن تآكل داخلي عميق** أصاب بنية الدولة في مفاصلها الأساسية، حتى أصبحت غير قادرة على الدفاع عن نفسها أو إدارة أطرافها.

أول مظاهر هذا التآكل كان **ضعف القيادة السياسية** في المراحل المتأخرة، حيث فقدت المؤسسة الحاكمة قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة، وتحولت إلى ساحة صراع بين البلاط والحاشية والنخب المتنافسة. هذا الضعف لم يكن إداريًا فقط، بل كان فقدانًا للرؤية التي قامت عليها الدولة أصلًا.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، مرحلة حكم الشاه سلطان حسين، التي تُعد نموذجًا واضحًا للانحدار؛ إذ اتسمت بالتردد والاعتماد المفرط على رجال البلاط، مقابل تراجع السيطرة الفعلية على الجيش والأقاليم.

كما شهدت هذه المرحلة **تفككًا في المؤسسة العسكرية**، التي كانت في السابق أحد أعمدة القوة الصفوية. فقد تراجع دور النخبة القتالية التقليدية، وظهرت انقسامات داخلية، ما أضعف قدرة الدولة على مواجهة التحديات الخارجية.

هذا الضعف العسكري انعكس بشكل مباشر عند ظهور تهديدات حقيقية، مثل التمردات الداخلية، حيث عجزت الدولة عن احتوائها بسرعة أو حسمها، ما أعطى إشارات واضحة على أن المركز لم يعد يملك السيطرة الكافية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، سقوط العاصمة أصفهان بيد محمود الهوتكي عام 1722، وهو حدث يكشف بوضوح مدى الانهيار؛ إذ لم تسقط المدينة بعد حرب طويلة، بل بعد حصار كشف هشاشة الدولة من الداخل أكثر من قوة الخصم.

كما أن الإدارة المركزية فقدت قدرتها على ضبط الأقاليم، حيث بدأت بعض المناطق تتصرف باستقلال شبه كامل، ما أدى إلى **تفكك فعلي للدولة قبل سقوطها الرسمي**.

هذا التفكك لم يكن فقط نتيجة ضعف داخلي، بل أيضًا نتيجة سوء إدارة الموارد، وغياب الإصلاحات، والاعتماد على بنى تقليدية لم تعد قادرة على التعامل مع تحديات العصر.

ومع تراكم هذه العوامل، لم يعد سقوط الدولة مسألة "هل سيحدث؟" بل "متى سيحدث؟"، لأن البنية كانت قد فقدت تماسكها بالفعل.

وفي النهاية، يمكن القول إن انهيار الدولة الصفوية لم يكن نتيجة ضربة خارجية حاسمة، بل نتيجة **تفكك داخلي شامل جعل أي ضغط خارجي even—محدود—كافيًا لإسقاطها**، وهو ما يكشف عمق الأزمة التي وصلت إليها الدولة في مراحلها الأخيرة.

.2ضعف الإدارة والصراعات الداخلية: تفكك السلطة من الداخل

لم يكن تراجع الدولة الصفوية في مراحلها الأخيرة نتيجة ضغط خارجي فقط، بل كان بشكل أعمق نتيجة **انهيار تدريجي في بنية الإدارة نفسها**، حيث تحولت الدولة من جهاز مركزي منظم إلى منظومة متنازعة من المصالح والشبكات الداخلية.

أحد أبرز مظاهر هذا الضعف كان **تفكك مركز القرار السياسي** .فبدل أن تكون السلطة محصورة في يد حاكم قوي ومؤسسات تنفيذية واضحة، أصبحت

القرارات تتوزع بين البلاط، والحاشية، وبعض النخب العسكرية والدينية، ما خلق حالة من الارتباك الدائم في إدارة الدولة.

هذا التشتت الإداري لم يكن مجرد خلل تنظيمي، بل أنتج بيئة تسمح بتضارب الأوامر وتعدد مراكز النفوذ، بحيث يمكن لقرار واحد أن يُعطّل أو يُفرغ من مضمونه عبر قنوات غير رسمية داخل الجهاز الحاكم.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، تصاعد نفوذ بعض الشخصيات داخل البلاط الصفوي في أواخر الدولة، حيث أصبح تأثيرهم أكبر من تأثير المؤسسات الرسمية، ما أدى إلى **إضعاف السلطة المركزية وتحويلها إلى ساحة نفوذ شخصي** بدل أن تكون دولة مؤسسات.

كما أن الصراع داخل النخبة الحاكمة بين التيارات المختلفة—سواء داخل العائلة الحاكمة أو بين القادة الإداريين والعسكريين—أدى إلى استنزاف داخلي مستمر، حيث كانت الطاقة السياسية تُهدر في إدارة الخلافات بدل توجيهها نحو إدارة الدولة.

هذا الصراع الداخلي انعكس مباشرة على الأطراف، إذ بدأت الولايات والمناطق البعيدة تتصرف باستقلالية أكبر، مستفيدة من ضعف الرقابة المركزية، ما عمّق حالة التفكك الإداري وقلّل من قدرة الدولة على فرض الانضباط.

ومن أخطر نتائج هذا الوضع، أن الولاء لم يعد موجّهًا للدولة كمؤسسة، بل للأشخاص والشبكات، ما جعل النظام السياسي هشًا بطبيعته، قابلًا للتفكك السريع عند أول أزمة جدية.

كما أدى هذا الضعف إلى تآكل مفهوم "الدولة القادرة"، حيث لم تعد الإدارة تُنتج الاستقرار، بل أصبحت جزءًا من المشكلة، بسبب بطء القرار، وتضارب الصلاحيات، وغياب الرؤية الموحدة.

ومع تراكم هذه الاختلالات، أصبح الداخل الصفوي يعيش حالة من **الاستنزاف الذاتي المستمر**، حتى قبل أي تدخل خارجي، ما جعل الدولة تفقد قدرتها على التجدد أو الإصلاح من داخلها.

وفي النهاية، يمكن القول إن الصراع الداخلي لم يكن عرضًا جانبيًا في نهاية الدولة الصفوية، بل كان **العامل الأكثر تدميرًا لها، لأنه حوّل الإدارة من أداة للحكم إلى ساحة صراع، ومن مصدر قوة إلى سبب مباشر للانهيار.**

33.صعود القاجار وإعادة التوحيد

إعادة بناء الدولة الإيرانية لكن بشكل أضعف وأكثر هشاشة.

1.نشأة القاجار وبنية الحكم الهشة

جاء صعود القاجار إلى السلطة في نهاية القرن الثامن عشر بعد مرحلة طويلة من الفوضى التي أعقبت انهيار الدولة الزندية، حيث لم يكن الانتقال إلى الحكم الجديد نتيجة مشروع دولة متكامل بقدر ما كان حصيلة صراع قبلي وعسكري على السلطة. فقد تمكن آغا محمد خان القاجاري من توحيد أجزاء واسعة من إيران بالقوة الصارمة والعقاب الجماعي، لكنه أسس في الوقت نفسه نموذج حكم يقوم على السيطرة الأمنية أكثر من بناء مؤسسات دولة مستقرة. هذه النشأة العنيفة انعكست مباشرة على طبيعة الدولة القاجارية لاحقًا، إذ ظلت السلطة مرتبطة بشخص الحاكم لا بنظام إداري راسخ.

البنية القاجارية منذ البداية كانت امتدادًا لمنطق القبيلة أكثر من كونها تطورًا نحو دولة مركزية حديثة. اعتمدت السلطة على ولاءات شخصية وعشائرية، وعلى توزيع المناصب وفق القرب العائلي أو السياسي، لا وفق الكفاءة أو النظام المؤسسي. هذا الشكل من الحكم جعل الدولة هشّة بطبيعتها، قابلة للتفكك عند أي ضعف في مركز السلطة، لأن الأطراف لم تكن مرتبطة بالدولة بقدر ما كانت مرتبطة بشخص الشاه أو مراكز النفوذ المحلي.

كما أن آلية الحكم لم تنتج جهازًا إداريًا موحدًا قادرًا على فرض سياسات طويلة الأمد، بل كانت القرارات غالبًا آنية، تتغير بتغير المزاج السياسي أو ميزان القوى داخل البلاط. هذا الضعف البنيوي جعل الإيرادات المالية غير مستقرة، والجيش غير منظم، والإدارة القضائية والدينية تعمل بشكل شبه مستقل في مناطق متعددة، ما خلق دولة متعددة الرؤوس بدل دولة مركزية واحدة.

ومن العوامل التي عمّقت هذا الهشاشة أن القاجار ورثوا إقليمًا واسعًا متعدد القوميات واللغات والتوازنات المحلية، دون امتلاك أدوات حقيقية لدمجه ضمن هوية سياسية موحدة. فبدل بناء دولة اندماجية، اعتمدوا على سياسة ترك المناطق على حالها مقابل الولاء الاسمي، وهو ما أدى إلى استمرار التمايزات الداخلية وتضخم النزعات المحلية على حساب المركز.

وهكذا، فإن نشأة الدولة القاجارية لم تكن تأسيسًا لدولة قوية بقدر ما كانت إعادة إنتاج لسلطة تقليدية تقوم على القوة الشخصية والتوازنات القبلية. هذا الأساس الهش سيصبح لاحقًا المدخل الطبيعي لكل أزمات القرن التاسع عشر، من التدخلات الخارجية إلى الانهيار الإداري، لأنه لم يُبنَ على قاعدة مؤسسات، بل على توازنات قابلة للكسر في أي لحظة.

2.الصراع على السلطة وضعف المركزية

لم تستقر الدولة القاجارية بعد تأسيسها على نمط حكم واضح أو آلية انتقال سلطة منضبطة، بل دخلت منذ بداياتها في دائرة من الصراع الداخلي المزمن بين مراكز القوة داخل العائلة الحاكمة، وبين النخب العسكرية والإدارية المرتبطة بالبلاط. هذا الصراع لم يكن طارئًا، بل كان جزءًا بنيويًا من طبيعة النظام نفسه، لأن الشرعية السياسية لم تُبْنَ على مؤسسات، بل على توازنات شخصية بين الشاه والأمراء والوجهاء المحليين.

بعد وفاة آغا محمد خان، ظهرت هشاشة نظام الخلافة بشكل مباشر، حيث لم يكن هناك تقليد مؤسسي يضمن انتقال السلطة بسلاسة. فالصراع بين أفراد الأسرة القاجارية على العرش لم يكن مجرد تنافس سياسي، بل تحوّل إلى عامل

دائم لعدم الاستقرار، حيث كانت كل مرحلة حكم جديدة تبدأ بإعادة ترتيب واسعة لمراكز النفوذ، غالبًا عبر الإقصاء والنفي والتصفية السياسية. هذا النمط جعل الدولة تعيش حالة "إعادة تأسيس مستمرة" بدل الاستقرار السياسي.

ضعف المركزية تجلى أيضًا في العلاقة بين العاصمة طهران والأقاليم البعيدة، حيث كانت السلطة المركزية عاجزة عن فرض سيطرة مباشرة على الأطراف إلا بشكل محدود ومتقطع. فقد اعتمد الشاه على حكام محليين (حكام الأقاليم أو ما يشبه الإقطاعيين الإداريين) يتمتعون بصلاحيات واسعة في جمع الضرائب وإدارة الأمن، ما جعلهم عمليًا مراكز قوة شبه مستقلة. ومع مرور الوقت، تحولت هذه المواقع إلى بؤر نفوذ تنافس المركز بدل أن تخضع له.

كما أن المؤسسة العسكرية نفسها لم تكن أداة مركزية موحدة، بل كانت مجزأة بين وحدات موالية للأمراء أو الزعامات المحلية، دون وجود جيش وطني حديث قادر على فرض الانضباط أو حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. هذا الضعف العسكري انعكس مباشرة على تراجع هيبة السلطة المركزية، وجعلها تعتمد بشكل متزايد على التسويات والرضوخ بدل الحسم.

وفي داخل البلاط نفسه، كان الصراع بين النخب الإدارية والدينية والعسكرية يغذي حالة من التوازنات المتغيرة، حيث لم تكن هناك سلطة عليا مستقرة تستطيع ضبط هذه القوى. هذا التنافس المستمر جعل القرار السياسي خاضعًا للمساومات، وأضعف قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات جذرية أو سياسات طويلة الأمد.

وبذلك، لم يكن ضعف المركزية في الدولة القاجارية مجرد خلل إداري، بل كان نتيجة مباشرة لبنية حكم تقوم على التوازنات الشخصية والولاءات المتغيرة، ما جعل الدولة تعيش حالة صراع داخلي دائم، يستهلك طاقتها السياسية ويمنع تشكل مركز سيادي قوي قادر على ضبط الأطراف أو مواجهة الضغوط الخارجية المتزايدة.

3.التغلغل الروسي والبريطاني وتقسيم النفوذ

مع ضعف البنية الداخلية للدولة القاجارية وتآكل مركزها السياسي، بدأت القوى الخارجية—وخاصة روسيا القيصرية وبريطانيا—بالتحرك داخل الساحة الإيرانية ليس كعلاقات دبلوماسية تقليدية، بل كعملية إعادة تشكيل هادئة لمجال النفوذ الجغرافي والسياسي. لم يكن هذا التغلغل مفاجئًا، بل جاء نتيجة طبيعية لفراغ القوة داخل الدولة، وعجزها عن حماية حدودها الشمالية والجنوبية بشكل متوازن.

روسيا القيصرية ركزت بشكل أساسي على الشمال الإيراني والقوقاز، مستفيدة من التفوق العسكري والتراجع التنظيمي الإيراني. ومع سلسلة الحروب الروسية–الإيرانية في مطلع القرن التاسع عشر، انتهت الدولة القاجارية إلى توقيع معاهدات قاسية مثل **غوليستان (1813)** و**تركمانچاي(1828)** ، والتي لم تقتصر على خسارة أراضٍ واسعة، بل شكلت نقطة تحول استراتيجية، إذ فتحت الباب أمام النفوذ الروسي المباشر داخل القرار الإيراني، وفرضت امتيازات سياسية وتجارية عميقة.

في المقابل، كانت بريطانيا تتحرك من الجنوب والشرق، مدفوعة بهاجس حماية طريقها إلى الهند. فإيران لم تكن بالنسبة لها دولة مستقلة فحسب، بل منطقة عازلة في صراعها الإمبراطوري الأكبر. لذلك اعتمدت بريطانيا سياسة مختلفة عن روسيا: لم تركز على الاحتلال المباشر، بل على النفوذ غير المباشر عبر الاتفاقات، والدعم المالي، والضغط السياسي، وتأسيس شبكات مصالح داخل البلاط الإيراني.

هذا التنافس بين القوتين لم يكن صراعًا لتحرير إيران أو دعمها، بل كان عملية تقاسم غير معلن للنفوذ. فالشمال يميل تدريجيًا نحو روسيا، والجنوب والخليج الفارسي يخضع لتأثير بريطاني متزايد، بينما بقي المركز الإيراني عاجزًا عن فرض سيادة متوازنة على كامل الإقليم. وبهذا الشكل، تحولت إيران إلى ساحة توازنات دولية بدل أن تكون فاعلًا سياديًا مستقلًا.

الأخطر من ذلك أن هذا التغلغل لم يبقَ خارجيًا فقط، بل تسلل إلى بنية القرار الداخلي نفسه. فقد بدأت القوى الأجنبية تؤثر على تعيين بعض المسؤولين، وتوجيه السياسات المالية، وحتى التدخل في امتيازات اقتصادية حساسة مثل السكك الحديدية والتعدين والاتصالات لاحقًا. هذا النمط من الاختراق التدريجي أضعف مفهوم السيادة من الداخل، وجعل الدولة تعتمد على الخارج في إدارة جزء من شؤونها.

ومع مرور الوقت، لم يعد الصراع في إيران بين مركز وأطراف فقط، بل أصبح بين إرادة داخلية ضعيفة وقوى خارجية منظمة تمتلك أدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية متقدمة. وهكذا تحولت الدولة القاجارية إلى مساحة نفوذ مقسّمة عمليًا، تُدار من خلال توازنات بين روسيا وبريطانيا، بينما يتآكل القرار الوطني تدريجيًا تحت وطأة هذا التنافس الإمبراطوري.

4.المعاهدات المهينة وتآكل السيادة الإيرانية

شكّلت المعاهدات التي أبرمتها الدولة القاجارية مع القوى الخارجية في القرن التاسع عشر نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ إيران الحديث، ليس فقط لأنها أنهت حروبًا عسكرية، بل لأنها أعادت تعريف مفهوم السيادة ذاته داخل الدولة. فقد خرجت إيران من هذه الاتفاقيات وهي أقل قدرة على اتخاذ قرار مستقل، وأكثر ارتباطًا بشروط مفروضة من الخارج، في لحظة كان فيها الداخل يعاني أصلًا من ضعف إداري وتفكك سياسي.

أول وأخطر هذه الاتفاقيات كانت معاهدة **غوليستان(1813)** ، التي جاءت بعد هزيمة عسكرية ثقيلة أمام روسيا. لم تقتصر المعاهدة على خسارة مساحات واسعة من القوقاز، بل فرضت واقعًا جديدًا جعل الشمال الإيراني تحت ضغط روسي دائم، مع اعتراف ضمني بتفوق القوة القيصرية في تلك المنطقة. هذه المعاهدة لم تكن مجرد تسوية حرب، بل بداية تراجع استراتيجي طويل الأمد.

ثم جاءت معاهدة **تركمانچاي (1828)** لتعمّق هذا المسار بشكل أكثر قسوة، حيث لم تكتفِ بتثبيت الخسائر الإقليمية، بل أضافت شروطًا مالية وسياسية

ثقيلة، أبرزها التعويضات الضخمة وامتيازات واسعة للتجار الروس داخل إيران. كما منحت روسيا حق التدخل في شؤون الرعايا، وهو ما شكّل خرقًا مباشرًا لمفهوم السيادة القضائية للدولة القاجارية، وجعل جزءًا من السكان تحت حماية قانونية أجنبية.

في الجنوب، لم تكن بريطانيا أقل تأثيرًا، رغم أنها اعتمدت أسلوبًا مختلفًا قائمًا على الاتفاقات غير المباشرة والامتيازات الاقتصادية. فقد حصلت تدريجيًا على حقوق تجارية ونفوذ بحري في الخليج الفارسي، وبدأت تفرض وجودها كقوة موازنة تمنع أي تقارب إيراني–روسي قد يهدد مصالحها في الهند. وهكذا، لم تعد إيران تتعامل مع دولة واحدة مهيمنة، بل مع نظام مزدوج من الضغط الروسي–البريطاني.

هذه المعاهدات لم تترك أثرها على الحدود فقط، بل أحدثت تحولًا داخليًا عميقًا في البنية الاقتصادية والسياسية. فقد أصبحت الدولة تعتمد على الامتيازات الأجنبية كمصدر دخل أو وسيلة لتمويل العجز، ما أدى إلى تزايد التدخل الخارجي في قطاعات حيوية مثل التجارة والنقل والموارد الطبيعية. ومع الوقت، تحولت هذه الامتيازات إلى أدوات نفوذ دائمة تُضعف قدرة الدولة على التحكم باقتصادها.

الأثر الأخطر لهذه المرحلة كان نفسيًا وسياسيًا، إذ ترسخ شعور متزايد بالعجز داخل النخبة الحاكمة، مقابل تصاعد الإحساس الشعبي بفقدان الاستقلال الحقيقي. لم تعد السيادة تُقاس بالحدود أو العواصم، بل بمدى القدرة على مقاومة الإملاءات الخارجية، وهي قدرة بدأت تتآكل تدريجيًا تحت ضغط الهزائم والمعاهدات المتتالية.

وبذلك، لم تكن المعاهدات القاجارية مجرد وثائق سياسية، بل كانت أدوات لإعادة تشكيل موقع إيران في النظام الإقليمي والدولي، حيث انتقلت من دولة فاعلة إلى دولة خاضعة لشبكة معقدة من القيود الخارجية، ما مهّد لاحقًا لمرحلة أعمق من التبعية والتدخل في شؤونها الداخلية.

5.مقدمات الانهيار وبروز فكرة الإصلاح القسري

مع تراكم الهزائم العسكرية وتآكل السيادة عبر المعاهدات، دخلت الدولة القاجارية في مرحلة متقدمة من الضعف البنيوي، حيث لم يعد التراجع مجرد أزمة ظرفية، بل تحول إلى حالة مستمرة من العجز عن مواكبة التحولات الإقليمية والدولية. في هذه المرحلة بدأت علامات الانهيار تظهر بوضوح في أكثر من مستوى: الإدارة المالية غير المستقرة، تراجع هيبة السلطة المركزية، وتوسع النفوذ الأجنبي داخل مفاصل الدولة.

أحد أبرز مظاهر هذا الانهيار كان تدهور النظام المالي، إذ أصبحت الدولة عاجزة عن بناء اقتصاد منتظم قادر على تمويل الجيش أو الإدارة. فالموارد كانت تُجبى بشكل غير منظم من الأقاليم عبر ولاة محليين يتمتعون بصلاحيات واسعة، ما فتح الباب أمام الفساد والتلاعب بالإيرادات. ومع ضعف الرقابة المركزية، تراجعت قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية أو تطوير المؤسسات، مما عمّق الفجوة بينها وبين الدول الحديثة التي بدأت تتشكل في محيطها.

في المقابل، كان الاحتكاك المتزايد مع أوروبا—خصوصًا عبر روسيا وبريطانيا—يُظهر حجم الفجوة التقنية والعسكرية والإدارية. فقد أصبحت المقارنة بين الدولة القاجارية والدول الأوروبية في تلك المرحلة كاشفة لعجز بنيوي، لا يمكن تجاوزه بالأساليب التقليدية. هذا الإدراك بدأ يتسلل إلى بعض النخب داخل البلاط، ما دفع إلى ظهور فكرة "الإصلاح" كضرورة لا كخيار.

لكن هذه الفكرة لم تنشأ في بيئة مستقلة، بل جاءت تحت ضغط مزدوج: ضغط داخلي ناتج عن التدهور، وضغط خارجي فرضته القوى الأوروبية التي ربطت أي دعم أو اعتراف باستمرار الامتيازات أو إدخال إصلاحات تنظيمية تخدم مصالحها. وهكذا لم يكن الإصلاح مشروعًا وطنيًا خالصًا، بل كان في كثير من الأحيان "إصلاحًا قسريًا" مفروضًا من الخارج أو مشروطًا به.

ظهرت محاولات إصلاح محدودة داخل الدولة، أبرزها محاولات تحديث الجيش والإدارة على النمط الأوروبي، لكن هذه المبادرات اصطدمت بجدار قوي من المقاومة الداخلية، سواء من البيروقراطية التقليدية أو من النخب الدينية والمحلية التي رأت في هذه التغييرات تهديدًا لمصالحها. كما أن ضعف الإرادة السياسية المركزية جعل هذه الإصلاحات غير مكتملة ومجزأة، لا ترقى إلى مستوى التحول البنيوي.

في الوقت نفسه، بدأت فكرة الإصلاح تأخذ طابعًا فكريًا أوسع لدى بعض المثقفين والموظفين المتأثرين بالنموذج الأوروبي، حيث أصبح السؤال المركزي: كيف يمكن لدولة تقليدية قائمة على بنية قديمة أن تستمر في عالم يتغير بسرعة؟ هذا السؤال لم يجد إجابة حاسمة داخل النظام القاجاري، بل ظل معلقًا بين محاولة التحديث من الداخل، وبين استمرار التبعية للخارج.

وهكذا، لم يكن "الإصلاح" في أواخر الحقبة القاجارية بداية نهضة حقيقية، بل كان مؤشرًا على عمق الأزمة. فكل محاولة للتحديث كانت تصطدم بواقع سياسي واقتصادي متآكل، لتتحول في النهاية إلى مقدمة مباشرة لمرحلة انتقالية أكبر، ستنتهي لاحقًا بانهيار البنية القاجارية وصعود نموذج جديد من الدولة في إيران.

34.التدخل الروسي والبريطاني

تحول إيران إلى ساحة نفوذ دولي بين الإمبراطوريات الكبرى.

نشوء التدخل الخارجي كنتاج لاختلال التوازن الداخلي والضغط الجيوسياسي

لم يكن دخول روسيا القيصرية وبريطانيا إلى الشأن الإيراني في القرن التاسع عشر حدثًا مفاجئًا أو معزولًا، بل جاء كنتيجة مركبة لاختلالات داخلية عميقة داخل الدولة القاجارية، وتحوّلات كبرى في النظام الدولي. فإيران، منذ بدايات القرن التاسع عشر، كانت تقع في نقطة ارتكاز جيوسياسية بالغة الحساسية، بين توسع روسي يتجه جنوبًا نحو القوقاز وآسيا الوسطى، وبين طموح بريطاني

يركز على حماية طريق الهند بوصفه شريان الإمبراطورية الأهم. هذا الموقع لم يجعل إيران مجرد دولة في المنطقة، بل حوّلها إلى عقدة استراتيجية في صراع إمبراطوريات كبرى، تتجاوز حدودها وقدراتها بكثير.

لكن هذا العامل الخارجي لم يكن ليأخذ هذا العمق لولا وجود ضعف داخلي بنيوي في الدولة القاجارية. فقد كانت السلطة المركزية تعاني من هشاشة واضحة في البنية الإدارية والعسكرية والمالية، مع اعتمادها على شبكات ولاء شخصية وإقليمية بدل مؤسسات دولة مستقرة. هذا الضعف جعل الدولة غير قادرة على إنتاج سياسة خارجية متماسكة أو حماية حدودها بشكل فعال، وهو ما فتح الباب تدريجيًا أمام القوى الخارجية لتوسيع نفوذها تحت ذرائع متعددة، تبدأ من "الحماية" وتنتهي بـ"الامتيازات."

ومع أولى المواجهات العسكرية مع روسيا القيصرية، بدأت ملامح هذا التحول تتضح بشكل حاد. فالهزائم لم تكن مجرد خسارة أراضٍ أو معارك، بل كانت مؤشرًا على اختلال ميزان القوة بشكل جذري، حيث باتت الدولة القاجارية عاجزة عن فرض شروطها أو حتى حماية سيادتها التقليدية. وفي الوقت نفسه، كانت بريطانيا تراقب هذا التراجع، وتتحرك بشكل أكثر هدوءًا عبر أدوات اقتصادية ودبلوماسية، لتضمن عدم انفراد روسيا بالنفوذ في هذه المنطقة الحساسة.

ومع تراكم هذه الضغوط، بدأ التدخل الخارجي يتحول من تأثير غير مباشر إلى حضور شبه دائم داخل بنية القرار الإيراني، بحيث لم يعد بالإمكان فهم السياسة الداخلية بمعزل عن التوازنات الدولية المحيطة. وهكذا، لم يكن التغلغل الروسي والبريطاني مجرد تدخل خارجي في دولة مستقلة، بل كان نتيجة طبيعية لتقاطع ضعف داخلي مع صراع إمبراطوري عالمي، جعل إيران تتحول تدريجيًا من فاعل سياسي إلى ساحة نفوذ تتقاسمها القوى الكبرى.

التوسع الروسي نحو القوقاز وترسيخ النفوذ الشمالي في إيران

شكّل التمدد الروسي القيصري نحو الجنوب في بدايات القرن التاسع عشر أحد أخطر التحولات الجيوسياسية التي واجهت الدولة القاجارية، إذ لم يكن هذا التوسع مجرد احتكاك حدودي عابر، بل كان مشروعًا استراتيجيًا طويل الأمد يهدف إلى الوصول إلى القوقاز ثم التغلغل في عمق المجال الإيراني. فقد رأت روسيا في ضعف الدولة القاجارية فرصة تاريخية لتثبيت وجودها في منطقة تعتبرها بوابة طبيعية نحو المياه الدافئة، ومجالًا حيويًا لتوسيع نفوذها الإمبراطوري.

هذا التقدم الروسي لم يواجه مقاومة إيرانية متماسكة، لأن الدولة القاجارية كانت تعاني من ضعف عسكري وتنظيمي واضح، جعلها غير قادرة على خوض حرب طويلة الأمد ضد قوة أوروبية منظمة وحديثة نسبيًا. وقد انعكس هذا الخلل في سلسلة الحروب الروسية–الإيرانية، التي انتهت بهزائم قاسية لإيران، لم تكن نتائجها عسكرية فقط، بل سياسية واستراتيجية بالدرجة الأولى، إذ أعادت رسم الحدود وموازين القوى في شمال إيران والقوقاز.

ومع توقيع معاهدتي غوليستان وتركمانچاي، لم يقتصر الأمر على فقدان أراضٍ واسعة، بل تأسس واقع جديد جعل النفوذ الروسي حاضرًا بشكل مباشر في شمال إيران. فقد حصلت روسيا على امتيازات واسعة، ليس فقط في المجال الإقليمي، بل أيضًا في المجال التجاري والقضائي، حيث بدأت تتمتع بحقوق خاصة لرعاياها داخل الأراضي الإيرانية، وهو ما شكل اختراقًا واضحًا لمفهوم السيادة التقليدية للدولة.

الأهم من ذلك أن هذا النفوذ لم يبقَ خارجيًا فقط، بل بدأ يفرض نفسه داخل بنية القرار الإيراني، عبر ضغط سياسي دائم على الحكومة القاجارية، وإمكانية التدخل في أزمات داخلية بحجة حماية المصالح أو الرعايا. ومع مرور الوقت، تحوّل الشمال الإيراني عمليًا إلى منطقة نفوذ روسي شبه مستقرة، تُدار فيها التوازنات المحلية تحت ظل القوة القيصرية، ما جعل الدولة القاجارية تفقد تدريجيًا قدرتها على التحكم الكامل في هذا الجزء الحيوي من أراضيها.

بريطانيا وطريق الهند: بناء النفوذ عبر الجنوب والخليج الفارسي

في الوقت الذي كان فيه التوسع الروسي يتجه شمالًا داخل القوقاز وشمال إيران، كانت بريطانيا تتحرك في مسار مختلف تمامًا، لكنه لا يقل عمقًا أو خطورة. فقد شكّل طريق الهند محور السياسة الخارجية البريطانية في الشرق، وكانت إيران تمثل بالنسبة لها منطقة عازلة استراتيجية تفصل بين التمدد الروسي المحتمل في الجنوب وبين أهم مستعمرة في الإمبراطورية البريطانية. لذلك لم يكن الاهتمام البريطاني بإيران نابعًا من رغبة في السيطرة المباشرة، بل من ضرورة جيوسياسية لضمان أمن الهند وحماية خطوط التجارة البحرية.

هذا الإدراك الاستراتيجي جعل بريطانيا تعتمد أسلوبًا تدريجيًا في التغلغل داخل الجنوب الإيراني والخليج الفارسي، بعيدًا عن الاحتلال العسكري المباشر، لكنها في المقابل ركزت على بناء نفوذ طويل الأمد عبر أدوات أكثر مرونة وفاعلية. فقد استخدمت الامتيازات التجارية، والاتفاقات الدبلوماسية، والدعم المالي، إضافة إلى السيطرة على الموانئ والممرات البحرية، لتثبيت حضورها في المنطقة دون الحاجة إلى إدارة مباشرة للأرض.

ومع مرور الوقت، بدأت بريطانيا بتعزيز وجودها في الخليج الفارسي عبر حماية طرق الملاحة ومراقبة الموانئ، ما جعلها طرفًا شبه دائم في التوازنات الإقليمية هناك. وقد أدى هذا الوجود إلى تقييد قدرة الدولة القاجارية على إدارة سواحلها الجنوبية بشكل مستقل، خاصة مع تزايد الاعتماد على الاتفاقات البريطانية في القضايا التجارية والبحرية والأمنية.

الأخطر في هذا التغلغل أنه لم يكن ظاهرًا كاحتلال، بل كشبكة نفوذ متداخلة داخل الاقتصاد والسياسة. فقد ارتبطت مصالح بعض النخب المحلية بالوجود البريطاني، سواء عبر التجارة أو الامتيازات أو الدعم السياسي، ما خلق طبقة وسيطة ساهمت في ترسيخ هذا النفوذ من الداخل. وهكذا، لم يعد الجنوب الإيراني مجرد منطقة جغرافية تابعة للدولة القاجارية، بل أصبح فضاءً مفتوحًا لتأثير بريطاني متزايد، يعيد تشكيل توازن القوة داخل الدولة نفسها بشكل غير مباشر ولكن عميق.

الصراع الروسي–البريطاني وتحويل إيران إلى ساحة "توازن قوى" غير معلن

مع تصاعد التوسع الروسي في الشمال والتمدد البريطاني في الجنوب، لم تعد إيران تواجه نفوذًا منفصلًا لكل قوة على حدة، بل دخلت فعليًا في مرحلة صراع إمبراطوري مباشر بين روسيا القيصرية وبريطانيا، وهو ما عُرف لاحقًا ضمنيًا بـ"اللعبة الكبرى" في آسيا. هذا الصراع لم يُخض داخل إيران فقط، بل كانت إيران نفسها إحدى أهم ساحاته، حيث تحولت أراضيها إلى منطقة تماس بين مشروعين إمبراطوريين متنافسين على إعادة تشكيل النفوذ في الشرق.

هذا التنافس لم يصل غالبًا إلى صدام عسكري مباشر داخل الأراضي الإيرانية، بل اتخذ شكل توازن دقيق يقوم على منع أي طرف من تحقيق سيطرة كاملة. فروسيا كانت تتقدم في الشمال وتضغط عبر القوقاز، بينما كانت بريطانيا تعزز حضورها في الجنوب والخليج، وفي المقابل كانت كل قوة تعمل على كبح توسع الأخرى عبر أدوات سياسية واقتصادية ودبلوماسية. ونتيجة لذلك، نشأ وضع غير معلن من "تقاسم النفوذ"، لا يقوم على اتفاق رسمي، بل على توازن قلق بين قوتين عظميين.

هذا التوازن انعكس بشكل مباشر على الدولة القاجارية، التي وجدت نفسها في موقع الدولة العازلة أكثر من كونها دولة مستقلة ذات قرار سيادي كامل. فكل خطوة داخلية أو خارجية كانت تُحسب ضمن معادلة دقيقة بين لندن وسانت بطرسبرغ، ما جعل القرار الإيراني مقيدًا بسقف غير مرئي من المصالح المتعارضة بين الطرفين. وهكذا تحولت السياسة الإيرانية إلى سلسلة من التوازنات وردود الفعل بدل المبادرات المستقلة.

ومع الوقت، بدأ هذا الصراع يترسخ داخل البنية الداخلية للدولة نفسها، حيث أصبحت بعض النخب تميل بشكل غير مباشر إلى أحد الطرفين بحثًا عن الحماية أو النفوذ أو الدعم المالي. هذا التداخل بين النفوذ الخارجي والانقسام الداخلي زاد من هشاشة الدولة، وجعلها أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية في لحظات الأزمات السياسية أو الاقتصادية.

وبذلك لم تعد إيران مجرد هدف للتوسع أو النفوذ، بل أصبحت جزءًا من معادلة دولية أوسع، تُدار فيها التوازنات بين إمبراطوريتين، بينما يتآكل مفهوم السيادة الفعلية تدريجيًا داخل الدولة القاجارية.

المعاهدات والامتيازات: تحويل النفوذ إلى بنية قانونية دائمة

مع تزايد التغلغل الروسي والبريطاني داخل إيران، لم يعد النفوذ الخارجي قائمًا فقط على القوة العسكرية أو الضغط السياسي المباشر، بل بدأ يأخذ شكلًا أكثر رسوخًا عبر المعاهدات والامتيازات التي منحت هذا النفوذ غطاءً قانونيًا داخل الدولة القاجارية نفسها. وهنا انتقل التدخل من مرحلة التأثير غير المنظم إلى مرحلة التثبيت المؤسسي، حيث أصبح للوجود الأجنبي إطار رسمي يحكمه ويشرعنه.

فبعد سلسلة الهزائم مع روسيا، لم تكن معاهدتا غوليستان وتركمانچاي مجرد اتفاقيات لإنهاء حرب، بل أصبحتا أساسًا لنظام جديد من العلاقات غير المتكافئة، منح روسيا امتيازات واسعة تتجاوز الجانب الإقليمي إلى جوانب اقتصادية وقضائية. هذا النوع من الامتيازات جعل الرعايا الروس يتمتعون بحماية خاصة داخل إيران، وهو ما قيد بشكل مباشر سلطة الدولة على جزء من سكانها وأراضيها.

في المقابل، اتجهت بريطانيا إلى بناء نفوذها عبر ما عُرف بنظام الامتيازات الاقتصادية والتجارية، حيث حصلت على حقوق في مجالات النقل، والتجارة، والموارد، والبنية التحتية في مراحل لاحقة. هذه الامتيازات لم تكن مجرد عقود تجارية، بل كانت أدوات لتثبيت حضور بريطاني طويل الأمد داخل الاقتصاد الإيراني، بما يجعل الدولة نفسها مرتبطة تدريجيًا بشبكة مصالح خارجية معقدة.

الخطورة في هذه المرحلة لم تكن فقط في حجم الامتيازات، بل في طبيعتها التراكمية. فكل امتياز جديد كان يضيف طبقة إضافية من الارتباط بالخارج، حتى أصبحت أجزاء من الاقتصاد والإدارة الإيرانية تعمل ضمن منظومات لا

تخضع بالكامل للقرار المحلي. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الامتيازات إلى بنية موازية داخل الدولة، تتقاطع مع السلطة الرسمية دون أن تندمج فيها.

كما أن هذه المعاهدات كرّست مبدأ التدخل المشروع، حيث أصبح للقوى الخارجية حق قانوني أو شبه قانوني في متابعة شؤون رعاياها ومصالحها داخل إيران. وهذا التطور أضعف مفهوم السيادة التقليدية، لأنه نقل جزءًا من السلطة من الدولة القاجارية إلى أطراف خارجية تعمل من داخل النظام نفسه.

وبذلك، لم تعد إيران ساحة نفوذ غير رسمي فقط، بل أصبحت محكومة بإطار قانوني–دبلوماسي معقد، جعل التدخل الخارجي جزءًا من البنية الطبيعية للدولة، لا حالة استثنائية عليها. وهو ما عمّق تبعيتها التدريجية، ومهّد لمرحلة لاحقة أصبحت فيها السيادة الإيرانية منقوصة من الداخل قبل أن تُقيد من الخارج.

اختراق القرار الداخلي وبروز النفوذ غير المباشر داخل البلاط القاجاري

مع تراكم الامتيازات وتوسع النفوذ الروسي والبريطاني، انتقل التدخل الخارجي في إيران من مستوى الضغط الحدودي والاقتصادي إلى مستوى أكثر خطورة، يتمثل في التأثير داخل بنية القرار السياسي نفسه. فلم يعد الأمر يقتصر على فرض شروط خارجية عبر المعاهدات، بل أصبح يشمل محاولة التأثير على مراكز السلطة داخل البلاط القاجاري، حيث كانت القرارات الكبرى تُصاغ وتُحسم.

في هذه المرحلة، بدأت القوى الأجنبية تعتمد على سياسة النفوذ غير المباشر، عبر بناء علاقات مع شخصيات مؤثرة داخل الدولة: من وزراء، ومستشارين، وقادة إداريين، إلى بعض أفراد النخبة المرتبطة بالبلاط. هذا الأسلوب لم يكن يعتمد على السيطرة الظاهرة، بل على التأثير التدريجي في مراكز اتخاذ القرار، بما يضمن توجيه السياسة العامة دون تدخل مباشر معلن.

هذا الاختراق لم يكن منفصلًا عن ضعف الدولة القاجارية الداخلي، بل استفاد منه بشكل كامل. فغياب مؤسسات قوية، وغياب آليات شفافة لصنع القرار، جعل البلاط ساحة مفتوحة للتأثيرات المتعددة، حيث يمكن لأي طرف خارجي أن يجد قنوات غير رسمية للوصول إلى صانع القرار أو التأثير عليه عبر الوساطة أو الضغط أو الامتيازات.

ومع الوقت، أصبحت بعض القرارات الكبرى—خصوصًا المتعلقة بالامتيازات الاقتصادية أو العلاقات الخارجية—تُتخذ ضمن حسابات لا تقتصر على المصلحة الداخلية فقط، بل تأخذ بعين الاعتبار ردود فعل القوى الأجنبية. هذا التحول أدى إلى تآكل تدريجي في استقلال القرار السياسي، حتى وإن بقيت الدولة ظاهريًا صاحبة السيادة.

كما أن وجود هذا النفوذ غير المباشر خلق داخل البلاط حالة من التنافس بين مراكز قوى مختلفة، بعضها يميل نحو روسيا طلبًا للدعم أو التوازن، وبعضها الآخر يميل نحو بريطانيا باعتبارها قوة موازنة. هذا الانقسام الداخلي جعل القرار السياسي أكثر تعقيدًا وأقل استقرارًا، وأضعف قدرة الدولة على تبني موقف موحد في القضايا الاستراتيجية.

وبذلك، لم يعد التدخل الخارجي في هذه المرحلة مجرد تأثير خارجي على دولة ضعيفة، بل تحول إلى جزء من آلية صنع القرار نفسها، حيث أصبح الداخل والخارج متداخلين بشكل يصعب فصله، وهو ما عمّق أزمة السيادة، وجعل الدولة القاجارية أقرب إلى إدارة متأثرة بتوازنات خارجية منها إلى دولة مستقلة القرار.

تشكّل الطبقة الوسيطة وربط المصالح المحلية بالنفوذ الأجنبي

مع توسّع النفوذ الروسي والبريطاني داخل إيران، لم يكن الاختراق مقتصرًا على البلاط أو القرار السياسي الأعلى، بل امتد تدريجيًا إلى المجتمع الاقتصادي والإداري عبر نشوء طبقة وسيطة لعبت دورًا حاسمًا في ترسيخ هذا النفوذ. هذه الطبقة لم تكن كتلة واحدة متجانسة، لكنها تشكلت من تجار كبار،

ووجهاء محليين، وموظفين إداريين، ارتبطت مصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر بالوجود الأجنبي.

هذه الفئة استفادت من الامتيازات التجارية والقروض والفرص التي وفرتها القوى الأجنبية، خصوصًا في ظل ضعف الدولة القاجارية في تنظيم الاقتصاد أو توفير بيئة مستقرة للتجارة المحلية. ومع مرور الوقت، أصبح التعامل مع النفوذ الأجنبي ليس استثناءً بل جزءًا من الحياة الاقتصادية اليومية، حيث ارتبطت أرباح قطاعات واسعة من التجارة والنقل والوساطة المالية بالشبكات المرتبطة ببريطانيا أو روسيا.

هذا الارتباط الاقتصادي لم يكن محايدًا سياسيًا، بل خلق ولاءات غير مباشرة داخل المجتمع، حيث بدأت بعض المصالح المحلية تتقاطع مع مصالح القوى الخارجية، سواء من خلال حماية الامتيازات أو ضمان استمرار التدفق التجاري أو الاستفادة من الفجوات الإدارية. وهكذا تحولت هذه الطبقة إلى قناة دائمة لتمرير النفوذ الخارجي داخل الاقتصاد الإيراني دون الحاجة إلى تدخل مباشر دائم.

وفي المقابل، أدى هذا الوضع إلى إضعاف دور الدولة كمنظم اقتصادي أساسي، إذ فقدت تدريجيًا قدرتها على ضبط حركة التجارة والضرائب والامتيازات. ومع توسع هذا النمط، أصبحت أجزاء من الاقتصاد تعمل وفق قواعد شبه مستقلة عن القرار المركزي، ما عمّق حالة التفكك البنيوي داخل الدولة.

كما أن هذه الطبقة الوسيطة لعبت دورًا مزدوجًا: فهي من جهة استفادت من استقرار نسبي توفره القوى الأجنبية، ومن جهة أخرى ساهمت في إضعاف السيادة الداخلية عبر ربط المصالح الاقتصادية المحلية بالاستمرار غير المباشر للنفوذ الخارجي. وهذا التداخل جعل من الصعب الفصل بين الداخل والخارج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك، لم يعد النفوذ الروسي والبريطاني مجرد قوة خارجية ضاغطة، بل أصبح له امتداد اجتماعي واقتصادي داخل المجتمع الإيراني نفسه، عبر شبكات مصالح معقدة ساهمت في تثبيت هذا النفوذ وتحويله من تأثير مؤقت إلى بنية شبه دائمة داخل الدولة القاجارية.

تآكل السيادة وتحول القرار السياسي إلى رد فعل على الضغوط الخارجية

مع تعمّق التدخل الروسي والبريطاني وتوسع الامتيازات وتداخل المصالح الداخلية مع النفوذ الخارجي، بدأت الدولة القاجارية تفقد تدريجيًا جوهر السيادة السياسية بمعناها الفعلي، حتى وإن بقيت تحتفظ به شكليًا في الخطاب والمؤسسات. فقد أصبح القرار السياسي لا يُبنى على مبادرة داخلية مستقلة، بل على سلسلة من الاستجابات المتأخرة للضغوط القادمة من الخارج، سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية.

هذا التحول لم يحدث بشكل مفاجئ، بل كان نتيجة تراكم طويل من القيود التي فرضتها المعاهدات والامتيازات، إلى جانب ضعف البنية الإدارية والعسكرية للدولة. ومع كل أزمة جديدة، كانت الخيارات المتاحة أمام طهران تضيق أكثر، لتصبح في كثير من الأحيان محصورة بين بدائل صاغتها القوى الخارجية مسبقًا، وليس الدولة نفسها. وهكذا تحول القرار من فعل سيادي إلى إدارة للأزمات ضمن حدود مرسومة سلفًا.

في هذا السياق، لم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تعبّر عن رؤية استراتيجية مستقلة، بل أصبحت أقرب إلى محاولة موازنة دائمة بين ضغطين متناقضين: الروسي من الشمال والبريطاني من الجنوب. هذا التوازن القسري جعل كل خطوة سياسية محكومة بحسابات رد الفعل، وليس برؤية مبادرة، ما أفقد الدولة القدرة على صياغة مشروع طويل الأمد.

كما أن هذا النمط انعكس داخليًا على بنية الحكم، حيث أصبحت السلطة المركزية تتعامل مع القضايا الداخلية والخارجية بمنطق الإطفاء المؤقت

للأزمات، بدل معالجتها من الجذور. ومع مرور الوقت، ترسخ هذا الأسلوب كنهج حكم غير معلن، يقوم على إدارة التوازنات بدل إنتاج السياسات.

وبذلك، لم يعد مفهوم السيادة في الدولة القاجارية يعني القدرة على اتخاذ القرار المستقل، بل أصبح يعني إدارة مساحة محدودة من الحركة داخل إطار مرسوم من الخارج. وهذا التحول مثّل إحدى أخطر مراحل الضعف السياسي، لأنه نقل الدولة من موقع الفاعل إلى موقع المتأثر الدائم، وفتح الطريق أمام مزيد من التآكل في قدرتها على التحكم بمستقبلها السياسي.

تعميق الانقسام الداخلي وتحول الدولة إلى ساحة توازنات متصارعة

مع ازدياد النفوذ الروسي والبريطاني داخل إيران، لم يتوقف أثره عند حدود السياسة الخارجية أو مراكز القرار العليا، بل امتد تدريجيًا إلى تعميق الانقسامات داخل البنية السياسية والاجتماعية للدولة القاجارية نفسها. فبدل أن تكون السلطة المركزية هي نقطة التوحيد الأساسية، أصبحت تدريجيًا ساحة تتقاطع فيها الولاءات والمصالح المتعارضة، بعضها داخلي بحت، وبعضها مرتبط بشكل غير مباشر بقوى خارجية.

هذا الانقسام لم يكن دائمًا صريحًا أو معلنًا، لكنه تجلّى في طريقة تشكل مراكز القوة داخل البلاط والإدارة، حيث بدأت تظهر تيارات غير رسمية تميل في توجهاتها إلى أحد القطبين الدوليين. ففريق داخل النخبة رأى في روسيا قوة قادرة على تقديم دعم سياسي أو عسكري في مواجهة خصوم داخليين، بينما اتجه آخرون نحو بريطانيا باعتبارها لاعبًا قادرًا على توفير توازن مالي واقتصادي أو حماية مصالحهم التجارية.

هذا التباين في التوجهات لم يبقَ مجرد اختلاف في الرأي، بل تحوّل مع الوقت إلى عنصر بنيوي داخل الدولة، ينعكس على طريقة اتخاذ القرار وتوزيع النفوذ. فكل ملف سياسي تقريبًا أصبح خاضعًا لحسابات مزدوجة: حسابات داخلية تتعلق بصراع السلطة، وحسابات خارجية تتعلق بمواقف القوى الكبرى. هذا التشابك جعل عملية الحكم أكثر تعقيدًا وأقل استقرارًا.

في المقابل، ساهم هذا الانقسام في إضعاف القدرة على بناء مشروع وطني موحد، لأن الدولة لم تعد تتحرك بوصفها كتلة سياسية متماسكة، بل كشبكة من التوازنات المتغيرة بين مراكز نفوذ متعددة. ومع غياب مرجعية مركزية قوية قادرة على ضبط هذا التعدد، تحولت السياسة إلى إدارة دائمة للتناقضات بدل تجاوزها أو حلّها.

وبذلك، لم يعد التدخل الروسي والبريطاني مجرد عامل خارجي مؤثر، بل أصبح جزءًا من البنية الداخلية للصراع السياسي في إيران القاجارية، حيث تداخل المحلي مع الدولي إلى درجة جعلت من الدولة نفسها ساحة مفتوحة لإعادة إنتاج التوازنات المتصارعة بدل أن تكون إطارًا حاكمًا لها.

تحوّل إيران إلى ساحة دائمة لتوازن القوى الإمبراطوري وتآكل الفاعلية السيادية

مع تراكم كل مستويات التدخل الروسي والبريطاني—من الهزائم العسكرية، إلى المعاهدات، إلى الامتيازات الاقتصادية، وصولًا إلى الاختراق داخل مراكز القرار—وصلت إيران القاجارية إلى مرحلة لم تعد فيها مجرد طرف متأثر بالنفوذ الخارجي، بل أصبحت جزءًا بنيويًا من معادلة التوازن الدولي نفسها. لم يعد السؤال يتعلق بمن يؤثر على إيران، بل بكيف تُدار إيران داخل صراع أكبر بين إمبراطوريتين تتحكمان بمحيطها الاستراتيجي.

في هذه المرحلة المتقدمة، لم يعد بالإمكان فصل السياسة الداخلية عن التوازنات الخارجية، لأن كل قرار داخلي تقريبًا كان يحمل انعكاسًا مباشرًا على علاقة الدولة بأحد القطبين. هذا الوضع جعل الدولة تتحرك داخل "مساحة مقيدة" من الخيارات، حيث لا يُسمح لها بالخروج عن حدود معينة من التوازنات غير المعلنة، ما أفقدها تدريجيًا القدرة على المبادرة الحرة.

ومع استمرار هذا النمط، تحولت إيران إلى ما يشبه منطقة عازلة دائمة، تُستخدم لضبط التمدد بين روسيا وبريطانيا، بدل أن تكون دولة ذات مشروع مستقل. هذا التحول البنيوي جعل الاستقرار السياسي مرتبطًا ليس بقوة الدولة

الداخلية، بل بمدى استقرار التوازن بين القوى الخارجية، وهو ما يعني أن أي تغير في هذا التوازن كان ينعكس مباشرة على الداخل الإيراني.

الأثر الأخطر لهذا الوضع أنه خلق حالة من الاعتياد السياسي على التدخل الخارجي، بحيث أصبح جزءًا من قواعد اللعبة السياسية داخل الدولة. فبدل أن يُنظر إلى النفوذ الأجنبي كحالة استثنائية أو تهديد مباشر، أصبح عنصرًا دائم الحضور في الحسابات السياسية والإدارية، يُؤخذ بعين الاعتبار في كل خطوة تقريبًا.

وبذلك، لم تعد إيران القاجارية مجرد دولة تواجه ضغطًا خارجيًا، بل أصبحت ساحة دائمة لإعادة إنتاج التوازن الإمبراطوري بين روسيا وبريطانيا. وفي هذا السياق، تآكلت الفاعلية السيادية تدريجيًا، ليس عبر انهيار مفاجئ، بل عبر تراكم طويل جعل القرار الوطني مشروطًا، والحركة السياسية محكومة بسقف مرسوم من خارج الحدود.

35.تراجع الدولة مقابل استمرار الهوية: ضعف السلطة السياسية لا يؤدي إلى انهيار الهوية الثقافية والدينية

1.انفصال الدولة عن البنية العميقة للهوية واستمرار المجتمع رغم التراجع السياسي

في المرحلة القاجارية المتأخرة، كان التراجع المتسارع في بنية الدولة السياسية والإدارية واضحًا إلى درجة جعلت الكثير من مظاهر الحكم تبدو وكأنها تفقد قدرتها على التحكم الفعلي في المجتمع، سواء في المركز أو الأطراف. ومع ذلك، فإن هذا الضعف لم يكن انعكاسًا مباشرًا على مستوى الهوية الجمعية، لأن الدولة في التجربة الإيرانية لم تكن هي المصدر الوحيد لتكوين الانتماء أو الحفاظ على التماسك الاجتماعي. بل كانت واحدة من طبقات متعددة تتداخل فيها عناصر دينية وثقافية وتاريخية أقدم وأكثر رسوخًا من البنية السياسية ذاتها.

هذا التمايز بين "الدولة كسلطة" و"المجتمع كهوية" يظهر بوضوح في طبيعة استمرار الحياة الاجتماعية رغم الاضطراب السياسي. فحتى عندما كانت السلطة المركزية تعاني من ضعف في فرض الضرائب أو ضبط الأقاليم أو مواجهة التدخلات الخارجية، ظل المجتمع يعمل وفق منظومات قيم ومعايير مستقرة نسبيًا، تستمد جذورها من الدين والتقاليد واللغة، وليس من القرار السياسي المباشر. وهذا ما جعل انهيار الدولة أو تراجعها لا يتحول تلقائيًا إلى انهيار اجتماعي شامل.

كما أن هذا الوضع يعكس حقيقة أعمق تتعلق بطبيعة الدولة القاجارية نفسها، التي لم تكن دولة اندماجية بالمعنى الحديث، بل كانت إطارًا فوقيًا لإدارة التوازنات أكثر من كونها مصنعًا للهوية. لذلك، فإن ضعفها لم يمسّ بالضرورة البنى العميقة للمجتمع، لأن تلك البنى كانت تتشكل خارج نطاق السيطرة المباشرة للدولة، وتستمر عبر الزمن بشكل مستقل نسبيًا عن تغير الحكام أو هشاشة المؤسسات.

.2دور المؤسسة الدينية كشبكة استمرارية اجتماعية موازية للدولة

في ظل تراجع الدولة القاجارية وضعف قدرتها على فرض النظام والإدارة بشكل موحد، برزت المؤسسة الدينية الشيعية كعنصر أساسي في الحفاظ على تماسك المجتمع واستمرارية بنيته الداخلية. لم تكن هذه المؤسسة مجرد سلطة روحية محصورة في المجال العقائدي، بل تحولت إلى شبكة اجتماعية واسعة تمتد في المدن والقرى، وتؤدي وظائف متعددة تتجاوز الإرشاد الديني إلى التنظيم الاجتماعي غير الرسمي.

فمع غياب دولة قوية قادرة على توفير خدمات العدالة والإدارة بشكل متوازن، لعب العلماء ورجال الدين دورًا عمليًا في فض النزاعات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتقديم مرجعية قانونية مستمدة من الفقه، ما منح المجتمع إطارًا بديلًا جزئيًا عن مؤسسات الدولة الرسمية. هذا الدور جعل المؤسسة الدينية أكثر التصاقًا بالحياة اليومية للناس من السلطة السياسية نفسها في كثير من المناطق.

كما أن استقلالية هذه المؤسسة النسبيّة عن السلطة السياسية سمح لها بالاستمرار حتى في فترات ضعف الدولة أو تعرضها للتدخل الخارجي، بل وأحيانًا في مواجهتها. وهذا الاستقلال لم يكن انفصالًا كاملًا، بل كان توازنًا معقدًا بين التعاون والاحتفاظ بهامش من النفوذ المستقل، ما جعلها قادرة على الصمود أمام تقلبات السلطة القاجارية.

ومع مرور الوقت، أصبحت المؤسسة الدينية أحد أهم العوامل التي منعت انهيار الهوية الاجتماعية رغم تراجع الدولة، لأنها وفرت استمرارية في القيم، والتعليم، والضبط الاجتماعي، في لحظات كانت فيها الدولة عاجزة عن القيام بهذه الوظائف بشكل فعال.

3.اللغة الفارسية والتراث الثقافي كعامل استمرارية للهوية

رغم الاضطراب السياسي الذي شهدته الدولة القاجارية، ظل العامل الثقافي، وفي مقدمته اللغة الفارسية، يشكل أحد أهم ركائز الاستمرارية في الهوية الإيرانية. فالدولة قد تضعف أو تتراجع، لكن اللغة بقيت وعاءً جامعًا للتاريخ والأدب والذاكرة الجمعية، تربط بين مختلف طبقات المجتمع ومناطقه الجغرافية المتباعدة. هذه الاستمرارية اللغوية منعت حدوث قطيعة ثقافية حتى في ظل اختلالات السلطة المركزية.

لقد لعب الأدب الفارسي، خاصة الشعر الكلاسيكي، دورًا محوريًا في ترسيخ هذا الامتداد الثقافي. فالأعمال الأدبية الكبرى لم تكن مجرد إنتاج فني، بل كانت جزءًا من البناء الذهني للمجتمع، تُتداول في المجالس والمدارس الدينية والبيئات الاجتماعية المختلفة. هذا الحضور المستمر للأدب جعل الهوية الثقافية أعمق من أن تتأثر بتغير الحكام أو ضعف المؤسسات السياسية.

كما أن التراث التاريخي والأسطوري، الممتد من الفترات الفارسية القديمة إلى المراحل الإسلامية، ساهم في تشكيل سردية هوية متماسكة تتجاوز حدود الدولة القاجارية نفسها. فالمجتمع لم يكن يعرّف نفسه فقط من خلال الواقع السياسي

الراهن، بل من خلال امتداد تاريخي طويل يمنحه إحساسًا بالاستمرارية والتجذر، حتى في لحظات الضعف والانكسار السياسي.

هذا التراكم الثقافي جعل الهوية الإيرانية أكثر قدرة على الصمود أمام التغيرات السياسية، لأن مصدرها لم يكن الدولة وحدها، بل شبكة واسعة من الرموز واللغة والمعاني المتوارثة، التي تعمل بشكل مستقل نسبيًا عن السلطة، وتستمر في إعادة إنتاج نفسها عبر الأجيال.

4.تشكّل القوى المحلية كبديل وظيفي لفراغ الدولة

مع تراجع قدرة الدولة القاجارية على بسط سيطرتها الفعلية على مختلف الأقاليم، بدأت تتشكل داخل المجتمع قوى محلية متنوعة تولّت عمليًا جزءًا من الوظائف التي عجزت السلطة المركزية عن القيام بها. لم يكن هذا التشكّل نتيجة خطة منظمة، بل كان استجابة طبيعية لفراغ السلطة، حيث احتاجت المجتمعات المحلية إلى آليات ذاتية لتنظيم شؤونها اليومية في ظل ضعف الإدارة المركزية.

في المدن والأرياف، برز وجهاء محليون، وزعامات عائلية، وشخصيات دينية واجتماعية، لعبت دورًا في ضبط الأمن المحلي، وتنظيم العلاقات الاقتصادية، وحل النزاعات بين الأفراد والجماعات. هذه القوى لم تكن بديلًا رسميًا للدولة، لكنها عملت كطبقة وسيطة فرضتها الضرورة، بحيث أصبح الاستقرار المحلي يعتمد عليها أكثر من اعتماده على مؤسسات الدولة البعيدة أو الضعيفة.

هذا التحول أدى إلى نوع من "اللامركزية الواقعية"، حيث لم تعد الدولة هي المصدر الوحيد للسلطة، بل أصبحت السلطة موزعة بين مستويات متعددة من الفاعلين المحليين. ومع أن هذا الوضع ساهم في الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي، إلا أنه في الوقت نفسه أضعف مفهوم الدولة الموحدة، وجعل السلطة المركزية أقل حضورًا في الحياة اليومية للمجتمع.

ومع مرور الوقت، ترسخت هذه البنى المحلية وأصبحت جزءًا من النسيج الاجتماعي، بحيث لم يعد من السهل إزالتها أو تجاوزها حتى في الفترات التي

حاولت فيها الدولة استعادة بعض من قوتها. وهكذا، ساهمت هذه القوى في منع الانهيار الاجتماعي، لكنها في المقابل عمّقت الطابع غير المركزي للمجتمع، وأبقت الدولة في موقع أضعف مقارنة بالبنى المحلية الراسخة.

5.التجربة التاريخية والذاكرة الجمعية كعامل مقاومة للانهيار

إلى جانب الدين واللغة والبنى الاجتماعية، لعبت الذاكرة التاريخية الطويلة للمجتمع الإيراني دورًا مهمًا في الحفاظ على تماسك الهوية خلال مرحلة تراجع الدولة القاجارية. فالمجتمع لم يكن يتعامل مع الضعف السياسي كحالة استثنائية، بل ضمن سياق تاريخي أوسع شهد دورات متكررة من الصعود والانحدار في السلطة المركزية دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار البنية الحضارية أو الثقافية.

هذه الخبرة التاريخية المتراكمة خلقت نوعًا من الوعي الجمعي القائم على التمييز بين "الدولة" بوصفها كيانًا متغيرًا، و"الهوية" بوصفها عنصرًا أعمق وأكثر ثباتًا. فالتجارب السابقة مع الغزوات والتحولات السياسية رسّخت فكرة أن تغير السلطة لا يعني بالضرورة تغيير المجتمع أو فقدان استمراريته، بل قد يكون مجرد مرحلة ضمن مسار أطول من التكيف وإعادة التوازن.

كما أن هذه الذاكرة الجمعية كانت تُنقل عبر التعليم غير الرسمي، والمجالس الدينية، والروايات التاريخية والأدبية، ما جعلها حاضرة في الوعي اليومي للمجتمع وليس مجرد سرديات نخبوية. هذا الانتقال المستمر للذاكرة عبر الأجيال ساهم في تثبيت الشعور بالاستمرارية حتى في فترات الاضطراب السياسي الحاد.

وبذلك، أصبحت التجربة التاريخية نفسها عنصرًا وظيفيًا في حماية الهوية من التفكك، لأنها وفّرت إطارًا تفسيريًا للأزمات، يمنع تحويل ضعف الدولة إلى شعور بانهيار شامل. وهو ما جعل المجتمع قادرًا على التعايش مع هشاشة السلطة دون فقدان تماسكه الداخلي.

6.الفصل بين مفهوم الدولة ومفهوم الهوية في الوعي الاجتماعي

في المرحلة القاجارية، ومع استمرار ضعف السلطة السياسية وتراجع قدرتها على إدارة المجتمع بشكل فعال، بدأ يتبلور بشكل أوضح تمييز ضمني في الوعي الجمعي بين مفهوم "الدولة" بوصفها جهاز حكم متغير، وبين مفهوم "الهوية" بوصفها بنية أعمق وأكثر ثباتًا. هذا الفصل لم يكن تنظيرًا فكريًا مباشرًا بقدر ما كان نتيجة تراكم التجربة التاريخية اليومية مع سلطة متقلبة وضعيفة.

فالدولة في نظر شرائح واسعة من المجتمع لم تكن مصدر الاستقرار الأساسي، بل كانت إطارًا إداريًا قد يقوى أو يضعف أو يتغير دون أن يمس ذلك جوهر الحياة الاجتماعية. في المقابل، كانت الهوية تُفهم من خلال الدين، اللغة، العادات، والذاكرة التاريخية، أي عبر عناصر مستقلة نسبيًا عن تقلبات الحكم. هذا التمايز جعل المجتمع أقل ارتباطًا بمصير السلطة السياسية وأكثر التصاقًا بمصادره الثقافية العميقة.

كما أن هذا الفصل بين المفهومين ساعد في تفسير قدرة المجتمع على التكيف مع أزمات الدولة دون انهيار شامل. فضعف السلطة أو حتى اختلالها لم يُترجم تلقائيًا إلى أزمة هوية، لأن المرجعية الأساسية للانتماء لم تكن الدولة ذاتها، بل منظومة أوسع من القيم والبنى الاجتماعية والدينية التي تستمر خارج نطاق الحكم المباشر.

ومع مرور الوقت، ترسخ هذا الإدراك بشكل أكبر، حتى أصبح جزءًا من البنية الذهنية العامة، حيث يُنظر إلى الدولة كأداة تنظيمية قابلة للتبدل، بينما تُفهم الهوية كعنصر استمراري يتجاوزها. وهذا التمييز كان أحد أهم العوامل التي منعت انهيار المجتمع رغم التراجع العميق في البنية السياسية للدولة القاجارية.

7.مرونة البنية الاجتماعية وقدرتها على امتصاص الأزمات السياسية

أحد أهم أسباب استمرار الهوية رغم ضعف الدولة القاجارية يتمثل في المرونة العالية التي اتسمت بها البنية الاجتماعية الإيرانية، والتي مكّنتها من امتصاص الصدمات السياسية دون أن تنكسر أو تفقد تماسكها الداخلي. فالمجتمع لم يكن يعتمد بشكل كامل على الدولة في تنظيم حياته اليومية، بل كان يمتلك شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والدينية والاقتصادية القادرة على إعادة إنتاج التوازن في ظروف الاضطراب.

هذه المرونة ظهرت بوضوح في طريقة تعامل المجتمع مع الأزمات المتكررة، سواء كانت ناتجة عن الحروب أو التدخلات الخارجية أو الانهيار الإداري. ففي كل مرة كانت فيها السلطة المركزية تتراجع، كانت البنى المحلية—الدينية والاجتماعية والاقتصادية—تتولى بشكل تلقائي سد الفراغ، ما يمنع تحول الأزمة السياسية إلى انهيار اجتماعي شامل.

كما أن هذه القدرة على التكيف لم تكن آنية فقط، بل كانت نتيجة تراكم تاريخي طويل جعل المجتمع أكثر اعتيادًا على التغيرات السياسية، وأقل ارتباطًا ببقاء شكل واحد من السلطة. هذا النمط من التكيف جعل الهوية أكثر استقرارًا من الدولة نفسها، لأن مصادرها كانت متعددة وموزعة وليست مركزة في مؤسسة واحدة قابلة للانهيار.

ومع استمرار هذا الوضع، أصبحت الأزمات السياسية تُدار اجتماعيًا بطريقة تضمن الحد الأدنى من الاستقرار، حتى في غياب الدولة الفعالة. وهذا ما يفسر كيف بقيت الهوية الثقافية والدينية متماسكة، رغم أن الإطار السياسي الذي يفترض أن يحتضنها كان يعاني من ضعف واضح وتآكل مستمر.

.8الهوية كطبقة أعمق من الدولة واستمرارية الكيان الاجتماعي رغم انهيار السلطة

في المحصلة النهائية لتجربة الدولة القاجارية، يتضح أن الهوية الإيرانية كانت تعمل كطبقة أعمق وأكثر رسوخًا من البنية السياسية للدولة، وهو ما جعلها قادرة على الاستمرار حتى في فترات التراجع الحاد في السلطة المركزية. فالدولة، رغم أهميتها كإطار تنظيمي، ظلت في هذه المرحلة التاريخية طبقة

سطحية نسبيًا مقارنة بالبنى الثقافية والدينية والاجتماعية التي كانت تشكل العمق الحقيقي للمجتمع.

هذا العمق كان يتغذى من تداخل عناصر متعددة: الدين بوصفه مرجعية تنظيمية وروحية، اللغة بوصفها وعاءً ثقافيًا جامعًا، التاريخ بوصفه ذاكرة ممتدة، والبنى الاجتماعية المحلية بوصفها آليات ضبط يومي للحياة. هذا التداخل خلق شبكة متماسكة من الاستمرارية، لا تعتمد على بقاء الدولة قوية، بل على قدرة المجتمع نفسه على إعادة إنتاج هويته عبر الزمن.

ومع ضعف السلطة القاجارية، لم يحدث انتقال في الهوية أو تفكك فيها، بل حدث نوع من الانفصال الوظيفي بين الدولة والمجتمع. فالدولة تراجعت كفاعل سياسي، بينما استمرت الهوية ككيان ثقافي واجتماعي مستقل نسبيًا عن هذا التراجع. وهذا ما يفسر أن التغيرات السياسية الحادة لم تؤدِّ إلى انهيار اجتماعي شامل، بل إلى إعادة ترتيب داخلي يحافظ على الاستمرارية الأساسية.

وبذلك يمكن القول إن تجربة هذه المرحلة أظهرت بوضوح أن الدولة ليست دائمًا الحاضن الوحيد للهوية، وأن ضعفها لا يعني بالضرورة ضعف المجتمع. بل إن الهوية، عندما تكون متجذرة في طبقات ثقافية ودينية عميقة، يمكن أن تستمر وتتعزز حتى في لحظات انهيار السلطة، لتبقى هي العنصر الأكثر ثباتًا في مواجهة التحولات السياسية.

36.إيران بين التقليد والضغط الخارجي
توتر بين المحافظة على البنية التقليدية ومحاولات التحديث القسري.

1.الصراع البنيوي بين التقليد الداخلي وضغط التحديث الخارجي

في أواخر المرحلة القاجارية، لم يعد التوتر بين التقليد والتحديث مجرد اختلاف في وجهات النظر داخل النخبة السياسية، بل تحول إلى صراع بنيوي عميق يمسّ شكل الدولة والمجتمع معًا. فقد كانت إيران تقف عند نقطة تقاطع حادة بين منظومة داخلية قائمة على الاستمرارية التاريخية والتدرج في التغيير، وبين

ضغط خارجي متصاعد يفرض نماذج تحديث سريعة ومغايرة تمامًا للبنية التقليدية القائمة. هذا التناقض جعل الدولة في حالة شدّ مستمر بين اتجاهين لا يلتقيان بسهولة.

البنية التقليدية في إيران لم تكن مجرد بقايا نظام قديم، بل كانت شبكة متكاملة من العلاقات بين السلطة المركزية الضعيفة، والمؤسسة الدينية، والقبائل والوجهاء المحليين، إضافة إلى العادات الاجتماعية الراسخة. هذه المنظومة كانت تعمل وفق منطق التوازنات التدريجية، حيث يُفهم التغيير باعتباره عملية بطيئة تُراعي الاستمرارية ولا تقطع مع الماضي. لذلك، فإن أي محاولة لإعادة تشكيل هذه البنية بشكل سريع كانت تُعتبر تهديدًا مباشرًا لاستقرار المجتمع لا مجرد تطوير إداري.

في المقابل، كان الضغط الخارجي يحمل معه نموذجًا مختلفًا جذريًا للدولة الحديثة، يقوم على المركزية القوية، وبناء جيش نظامي، وإصلاح إداري ومالي شامل، وربط الاقتصاد بالمنظومة العالمية الحديثة. هذا النموذج لم يكن يُقدَّم كخيار نظري فقط، بل كان يظهر عمليًا عبر التفوق العسكري والتقني الأوروبي، وعبر الشروط التي فرضتها القوى الكبرى في المعاهدات والامتيازات، ما جعل التحديث يبدو في كثير من الأحيان كضرورة مفروضة أكثر من كونه خيارًا داخليًا حرًا.

هذا التباين الحاد بين منطق الاستمرارية التقليدية ومنطق التحديث القسري خلق حالة من التوتر الدائم داخل الدولة والمجتمع، حيث لم يعد بالإمكان الحفاظ على الوضع القائم كما هو، وفي الوقت نفسه لم تكن البنية التقليدية قادرة على استيعاب التحول السريع الذي يُطلب منها. وهكذا تشكلت بداية أزمة طويلة عنوانها الأساسي: كيف يمكن لدولة ذات جذور تقليدية عميقة أن تتعامل مع ضغط تحديث يأتي من خارج سياقها التاريخي والاجتماعي؟

.2البنية التقليدية كمنظومة توازن اجتماعي وسياسي

لم تكن البنية التقليدية في إيران القاجارية مجرد بقايا نظام قديم أو شكل جامد من التنظيم الاجتماعي، بل كانت منظومة متكاملة تشكلت عبر قرون من

التفاعل بين السلطة والدين والمجتمع المحلي. هذه البنية كانت تقوم على شبكة من التوازنات الدقيقة التي تربط بين الدولة الضعيفة في مركزها، والمؤسسة الدينية التي تمتلك نفوذًا اجتماعيًا واسعًا، والوجهاء المحليين الذين يديرون شؤون المناطق البعيدة عن العاصمة. هذا التشابك جعل النظام التقليدي قادرًا على الاستمرار رغم ضعف المركز السياسي.

في هذا السياق، لم يكن مفهوم السلطة مركزًا بشكل مطلق كما في النماذج الحديثة، بل كان موزعًا بشكل غير رسمي بين مستويات متعددة. فالدولة كانت تمارس دورًا إشرافيًا عامًا، بينما تتولى القوى المحلية والدينية إدارة تفاصيل الحياة اليومية. هذا التوزيع للسلطة خلق نوعًا من الاستقرار النسبي، قائمًا على التكيف والتوازن أكثر من اعتماده على مركزية صارمة.

كما أن هذه البنية كانت تستند إلى منطق اجتماعي يفضل الاستمرارية على القطيعة، والتدرج على التغيير السريع. فالمجتمع لم يكن يتعامل مع التحولات الكبرى بوصفها ضرورة فورية، بل بوصفها عمليات طويلة الأمد يجب أن تمر عبر توافقات اجتماعية ودينية وثقافية. هذا التصور جعل البنية التقليدية أكثر مقاومة لأي محاولات تغيير مفاجئة أو خارجية.

وبذلك، كانت هذه المنظومة تمثل نوعًا من "الاستقرار المرن"، الذي يسمح بوجود ضعف في الدولة دون انهيار المجتمع، لكنه في الوقت نفسه يجعل أي محاولة لإعادة تشكيله بسرعة أو وفق نماذج خارجية أمرًا بالغ الصعوبة والتعقيد.

3.نموذج التحديث الأوروبي وضغط التحول القسري على الدولة

في مقابل البنية التقليدية الإيرانية القائمة على التدرج والتوازنات المحلية، كان النموذج الأوروبي للتحديث الذي بدأ يتسرب عبر روسيا وبريطانيا وبقية القوى الغربية يحمل تصورًا مختلفًا جذريًا لطبيعة الدولة ووظيفتها. هذا النموذج لم يكن مجرد تطوير تقني أو إداري، بل كان مشروعًا متكاملًا لإعادة صياغة الدولة على أسس مركزية صارمة، تعتمد على جيش نظامي حديث، وبيروقراطية منظمة، واقتصاد مندمج في السوق العالمية.

هذا التصور الأوروبي للدولة الحديثة وصل إلى إيران عبر قنوات متعددة، أبرزها الاحتكاك العسكري والهزائم المتتالية أمام روسيا، والامتيازات الاقتصادية التي فرضتها بريطانيا، إضافة إلى البعثات الدبلوماسية والعسكرية التي بدأت تلاحظ الفجوة الكبيرة بين البنية القاجارية والنماذج الأوروبية. ومع الوقت، تحول هذا النموذج إلى معيار خارجي يُقاس عليه "تأخر" أو "تقدم" الدولة الإيرانية.

لكن المشكلة الأساسية لم تكن في وجود هذا النموذج بحد ذاته، بل في الطريقة التي فُرض بها سياقيًا على واقع مختلف جذريًا. فالتحديث لم يأتِ نتيجة تطور داخلي طبيعي، بل جاء في كثير من الأحيان كشرط سياسي أو عسكري أو اقتصادي، مرتبط بالمعاهدات أو بالهزائم أو بالامتيازات الأجنبية. هذا جعل عملية التحديث تبدو كاستجابة لضغط خارجي أكثر من كونها مشروعًا نابعًا من داخل المجتمع.

هذا الوضع خلق فجوة عميقة بين متطلبات النموذج الحديث وبين قدرة البنية التقليدية على الاستجابة له. فالمؤسسات التي يُفترض أن تُبنى وفق النموذج الأوروبي لم تكن تجد أرضية جاهزة داخل الدولة القاجارية، بينما كانت القوى التقليدية تنظر إلى هذه التحولات باعتبارها تهديدًا لتوازنها الداخلي. وهكذا أصبح التحديث مشروعًا معلّقًا بين ضرورة مفروضة من الخارج، ومقاومة داخلية لا يمكن تجاهلها.

4.التحديث القسري غير المكتمل وصدام الإصلاح مع الواقع الداخلي

مع تصاعد الضغط الخارجي وتزايد إدراك النخبة الحاكمة لحجم الفجوة بين إيران والدول الأوروبية، بدأت الدولة القاجارية بمحاولات محدودة لإدخال بعض مظاهر التحديث، خصوصًا في مجالات الجيش والإدارة والضرائب. لكن هذه المحاولات لم تكن جزءًا من خطة إصلاح شاملة، بل جاءت بشكل متقطع وردود فعل على أزمات متكررة فرضها الواقع العسكري والسياسي والاقتصادي.

هذه الإصلاحات اصطدمت منذ بدايتها بواقع داخلي شديد التعقيد، حيث كانت البنية التقليدية ما تزال قوية في المؤسسات الدينية والاجتماعية والإدارية المحلية. فكل محاولة لتحديث الجيش أو إعادة تنظيم المالية العامة كانت تواجه مقاومة من شبكات المصالح القائمة، التي رأت في هذه التغييرات تهديدًا مباشرًا لمكانتها ونفوذها. هذا الصدام جعل عملية الإصلاح تتحول إلى سلسلة من التنازلات الجزئية بدل التحول البنيوي الحقيقي.

في الوقت نفسه، لم يكن الضغط الخارجي يسمح بفراغ طويل في عملية التحديث، إذ كانت القوى الأوروبية تراقب هذه المحاولات وتدفع باتجاهها أحيانًا بما يخدم مصالحها، سواء عبر الخبراء أو الامتيازات أو الشروط السياسية. لكن هذا الدعم المشروط لم يكن يهدف إلى بناء دولة قوية مستقلة، بل إلى إدخال تحسينات محدودة تضمن انخراط إيران في النظام الدولي دون أن تتحول إلى قوة منافسة.

نتيجة هذا التداخل بين مقاومة الداخل وضغط الخارج، ظهر ما يمكن وصفه بـ"التحديث القسري غير المكتمل"، حيث تم إدخال بعض الأدوات الحديثة دون تغيير البنية العميقة للدولة. فبقيت المؤسسات الحديثة تعمل داخل إطار تقليدي، ما خلق ازدواجية واضحة بين الشكل والمضمون، وبين الطموح الإصلاحي والقدرة الفعلية على التنفيذ.

وهكذا تحولت محاولات التحديث إلى عملية متقطعة وغير مستقرة، لم تستطع أن تحسم اتجاه الدولة، بل زادت من حدة التوتر بين التقليد والحداثة، وجعلت الدولة القاجارية عالقة في حالة انتقال دائم لم يكتمل، لا إلى نموذج تقليدي مستقر، ولا إلى دولة حديثة متماسكة.

.5حالة التعليق البنيوي بين التقليد والتحديث وأزمة المسار غير المحسوم

مع استمرار فشل الحسم بين متطلبات التحديث وضغط البنية التقليدية، دخلت الدولة القاجارية في مرحلة يمكن وصفها بحالة "التعليق البنيوي"، حيث لم تعد قادرة على العودة الكامل إلى نموذجها التقليدي القديم، وفي الوقت نفسه لم

تستطع الانخراط الحقيقي في نموذج الدولة الحديثة. هذا الوضع الوسطي لم يكن انتقالًا طبيعيًا، بل حالة دائمة من التردد التاريخي بين مسارين متناقضين.

في هذه المرحلة، أصبحت الدولة تتحرك داخل هامش ضيق من الخيارات، تحاول فيه التوفيق بين متطلبات القوى الخارجية التي تدفع نحو التحديث، وبين مقاومة الداخل الذي يتمسك بالبنى الاجتماعية والدينية التقليدية. هذا التناقض المستمر جعل القرارات السياسية والإدارية تتسم بالحلول المؤقتة، بدل السياسات طويلة الأمد، وهو ما عمّق عدم الاستقرار المؤسسي.

كما أن هذا التعليق لم يكن محصورًا في المجال السياسي فقط، بل امتد إلى الاقتصاد والإدارة والجيش. فالمؤسسات الحديثة التي أُنشئت بقيت تعمل داخل بيئة تقليدية غير مهيأة لها، بينما استمرت البنى التقليدية في أداء وظائفها دون أن تُدمج بشكل كامل في مشروع إصلاحي موحد. هذا التعايش غير المتوازن خلق ازدواجية هيكلية داخل الدولة، حيث يتجاور القديم والجديد دون اندماج حقيقي.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا الوضع المزمن جزءًا من طبيعة النظام نفسه، بحيث لم يعد يُنظر إليه كمرحلة انتقالية مؤقتة، بل كحالة دائمة من التوتر بين اتجاهين لا يلتقيان. وهكذا تحولت الدولة القاجارية إلى نموذج غير مكتمل، يعيش في منطقة وسطى بين التقليد والتحديث، دون القدرة على حسم اتجاهه النهائي، وهو ما مهّد لاحقًا لاضطرابات أعمق في بنية الدولة والمجتمع.

القسم السابع: الدولة البهلوية والحداثة القسرية(39–37)

تفكيك القديم وإعادة بناء الدولة

1.صعود على أنقاض الضعف لا عبر شرعية تقليدية

لم يكن صعود رضا شاه بهلوي نتيجة مسار سياسي طبيعي أو انتقال منظم للسلطة، بل جاء في لحظة تاريخية كانت فيها الدولة القاجارية قد وصلت إلى

مرحلة من **الشلل السياسي والعجز البنيوي**، حيث فقدت قدرتها على ضبط الأقاليم، وتآكلت هيبتها أمام القوى الداخلية والخارجية.

هذا الفراغ لم يكن نظريًا، بل كان ملموسًا في الواقع: تعدد مراكز النفوذ داخل البلاد، ضعف الجيش، تدخل القوى الأجنبية، وانفصال شبه فعلي لبعض المناطق عن سيطرة المركز. في مثل هذا السياق، لم يكن المجتمع يبحث عن شرعية تقليدية بقدر ما كان يبحث عن **قوة تعيد فرض النظام**.

ومن هنا، جاء صعود رضا شاه عبر المسار العسكري، حيث لعب دوره كقائد عسكري في لحظة انهيار، ما منحه القدرة على التحرك بسرعة وفرض نفسه كلاعب رئيسي. لكن هذا الصعود لم يكن قائمًا على توافق سياسي أو دعم شعبي واسع، بل على **القدرة على ملء الفراغ بالقوة المنظمة**.

كما أن اللحظة الدولية ساهمت في هذا التحول، إذ كانت إيران ساحة تنافس بين الإمبراطورية البريطانية وروسيا القيصرية، ما جعل الاستقرار الداخلي هدفًا مرغوبًا لدى هذه القوى، حتى لو تحقق عبر نظام مركزي صارم.

هذا يعني أن شرعية رضا شاه لم تُبنَ من الأسفل عبر المجتمع، ولا من الأعلى عبر تقليد تاريخي، بل تشكلت من **توازن معقد بين القوة العسكرية، والفراغ الداخلي، والقبول الدولي الضمني**.

ومع تثبيت سلطته، لم يسعَ إلى اكتساب شرعية تقليدية عبر المؤسسات الاجتماعية أو الدينية، بل ركّز على بناء شرعية بديلة تقوم على الإنجاز: الأمن، النظام، وبناء الدولة الحديثة. لكن هذه الشرعية بقيت سطحية نسبيًا، لأنها لم تنبع من قبول عميق داخل المجتمع.

هذا النمط من الصعود جعل الدولة منذ بدايتها قائمة على منطق "الفرض" لا "التوافق"، ما خلق فجوة مبكرة بين السلطة والمجتمع، حتى قبل بدء مشاريع التحديث الكبرى.

كما أن غياب قاعدة اجتماعية حقيقية داعمة للنظام جعل بقاءه مرتبطًا باستمرار القوة، لا باستقرار داخلي طبيعي، ما جعله قويًا في الظاهر، لكنه **يفتقر إلى جذور عميقة تحميه عند الأزمات**.

وفي النهاية، يمكن القول إن صعود رضا شاه لم يكن تأسيسًا لنظام مستقر بقدر ما كان **استجابة قسرية لفراغ سياسي عميق، نجحت في إعادة بناء الدولة شكليًا، لكنها زرعت منذ البداية أزمة شرعية سترافق النظام لاحقًا**.

.2فرض المركزية بالقوة العسكرية: توحيد الدولة عبر الإخضاع

لم يسعَ رضا شاه بهلوي إلى بناء مركزية الدولة عبر تفاهمات سياسية أو إدماج تدريجي للأطراف، بل اعتمد منذ البداية على **القوة العسكرية كأداة رئيسية لإعادة تشكيل الخريطة الداخلية لإيران** .فالمشكلة في نظره لم تكن فقط ضعف الدولة، بل وجود قوى موازية تنازعها السيادة.

في تلك المرحلة، كانت إيران تعيش حالة تعددية فعلية في مراكز النفوذ: قبائل شبه مستقلة، زعامات محلية، وحكّام أقاليم يمتلكون سلطة فعلية تتجاوز سلطة المركز. هذه البنية لم يكن يمكن السيطرة عليها عبر الإدارة فقط، لذلك اختار رضا شاه طريقًا مباشرًا :**تفكيك هذه القوى بالقوة وإخضاعها لسلطة الدولة**.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة، حملاته ضد قبائل مثل قبائل البختياري وقبائل القشقائي، حيث لم يتم دمج هذه القوى في الدولة عبر شراكة سياسية، بل تم ضرب نفوذها العسكري والاجتماعي، وإجبارها على الخضوع لسلطة مركزية واحدة.

كما اتجه إلى إنهاء أي شكل من أشكال الحكم الذاتي في الأقاليم، بحيث لم يعد مقبولًا وجود قوة محلية تمتلك قرارها المستقل، حتى لو كان ذلك ضمنيًا. هذا التحول غيّر طبيعة الدولة من نظام متعدد المراكز إلى **نظام مركزي صارم لا يقبل المنافسة الداخلية**.

لكن هذا "التوحيد" جاء بثمن كبير، إذ لم يُبنَ على توافق أو قبول، بل على الإكراه. ما يعني أن الولاء للدولة لم يكن نابعًا من اندماج حقيقي، بل من الخضوع لسلطة أقوى، وهو ما جعله ولاءً هشًا قابلًا للانهيار عند ضعف المركز.

كما أن استخدام الجيش في الداخل بشكل مستمر خلق علاقة مختلفة بين الدولة والمجتمع، حيث لم تعد الدولة تُرى كحامٍ أو منظم، بل كقوة قسرية تفرض نفسها، ما عمّق فجوة الثقة بين الطرفين.

هذا الأسلوب في فرض المركزية أدى إلى إنهاء حالة التفكك، لكنه في الوقت نفسه **دمّر البنى الوسيطة التي كانت تربط المجتمع بالدولة**، دون أن يبني بديلًا اجتماعيًا قادرًا على ملء هذا الفراغ.

ومع مرور الوقت، أصبحت الدولة تعتمد بشكل متزايد على استمرار القوة العسكرية للحفاظ على تماسكها، بدل أن تعتمد على الاستقرار الاجتماعي الطبيعي، ما جعلها قوية في السيطرة، لكنها ضعيفة في الامتصاص والتكيف.

وفي النهاية، يمكن القول إن رضا شاه نجح في فرض مركزية الدولة، لكنه فعل ذلك عبر **إخضاع المجتمع بدل دمجه، ما خلق دولة موحدة جغرافيًا، لكنها متوترة داخليًا، تحمل في داخلها بذور رفض مستقبلي**.

3.بناء جيش حديث كأداة للسيطرة لا للدفاع فقط

أدرك رضا شاه بهلوي أن أي مشروع لبناء دولة مركزية لن ينجح دون قوة عسكرية موحدة، لذلك جعل من إنشاء جيش حديث أولوية قصوى. لكن هذا الجيش لم يُصمَّم فقط لمواجهة الأخطار الخارجية، بل كان في جوهره **أداة لإعادة تشكيل الداخل وضبطه بالقوة**.

في المراحل السابقة، لم تكن إيران تمتلك جيشًا وطنيًا متماسكًا، بل كانت تعتمد على تشكيلات متفرقة من القبائل أو القوات المحلية ذات الولاءات المتعددة. هذا

النموذج كان أحد أسباب ضعف الدولة، لذلك سعى رضا شاه إلى إنهائه بالكامل، واستبداله بجيش مركزي يخضع لسلطة الدولة وحدها.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول، فرض التجنيد الإجباري، الذي لم يكن مجرد إجراء عسكري، بل خطوة سياسية تهدف إلى **سحب الأفراد من ولاءاتهم المحلية وربطهم مباشرة بالدولة المركزية** .وهنا لم يعد الجندي تابعًا لقبيلته أو منطقته، بل أصبح جزءًا من مؤسسة وطنية موحدة.

لكن هذا التحول لم يكن سلسًا، إذ واجه مقاومة في بعض المناطق، لأن التجنيد الإجباري كان يعني فعليًا تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية التي تقوم على استقلالية الجماعات المحلية. ومع ذلك، تم فرضه بالقوة، ما يعكس طبيعة المشروع ككل.

كما تم تحديث الجيش من حيث التدريب والتنظيم والتسليح على النمط الأوروبي، لكن وظيفته الفعلية داخل البلاد كانت واضحة :**قمع التمردات، إخضاع القبائل، وفرض سلطة الدولة في كل الأقاليم**.

هذا الاستخدام الداخلي المكثف للجيش جعله جزءًا من الحياة السياسية، لا مجرد مؤسسة دفاعية، حيث أصبح أداة مباشرة لتنفيذ سياسات الدولة، خاصة في المناطق التي ترفض الخضوع.

ومن الأمثلة التاريخية، استخدام الجيش في حملات إخضاع القبائل والزعامات المحلية، حيث لم تكن هناك مساحة كبيرة للحلول السياسية، بل كان الحسم يتم غالبًا عبر القوة العسكرية.

لكن هذا النموذج خلق مشكلة عميقة: فبدل أن يكون الجيش مؤسسة وطنية تحظى بقبول عام، أصبح يُنظر إليه في بعض الأحيان كأداة قمع، ما أثر على العلاقة بين الدولة والمجتمع.

كما أن اعتماد الدولة على الجيش بشكل مفرط جعل تماسكها مرتبطًا بقوة هذه المؤسسة، وليس بوجود توازن سياسي أو اجتماعي، ما جعلها عرضة للاهتزاز إذا ضعفت هذه الركيزة.

وفي النهاية، يمكن القول إن بناء الجيش الحديث في عهد رضا شاه كان خطوة حاسمة في إنشاء الدولة المركزية، لكنه لم يكن مجرد تحديث عسكري، بل كان **إعادة صياغة لعلاقة الدولة بالمجتمع عبر القوة، ما جعل الجيش أداة سيطرة بقدر ما هو أداة دفاع.**

.3بناء جيش حديث كأداة للسيطرة لا للدفاع فقط

أدرك رضا شاه بهلوي أن أي مشروع لبناء دولة مركزية لن ينجح دون قوة عسكرية موحدة، لذلك جعل من إنشاء جيش حديث أولوية قصوى. لكن هذا الجيش لم يُصمَّم فقط لمواجهة الأخطار الخارجية، بل كان في جوهره **أداة لإعادة تشكيل الداخل وضبطه بالقوة.**

في المراحل السابقة، لم تكن إيران تمتلك جيشًا وطنيًا متماسكًا، بل كانت تعتمد على تشكيلات متفرقة من القبائل أو القوات المحلية ذات الولاءات المتعددة. هذا النموذج كان أحد أسباب ضعف الدولة، لذلك سعى رضا شاه إلى إنهائه بالكامل، واستبداله بجيش مركزي يخضع لسلطة الدولة وحدها.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول، فرض التجنيد الإجباري، الذي لم يكن مجرد إجراء عسكري، بل خطوة سياسية تهدف إلى **سحب الأفراد من ولاءاتهم المحلية وربطهم مباشرة بالدولة المركزية** .وهنا لم يعد الجندي تابعًا لقبيلته أو منطقته، بل أصبح جزءًا من مؤسسة وطنية موحدة.

لكن هذا التحول لم يكن سلسًا، إذ واجه مقاومة في بعض المناطق، لأن التجنيد الإجباري كان يعني فعليًا تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية التي تقوم على استقلالية الجماعات المحلية. ومع ذلك، تم فرضه بالقوة، ما يعكس طبيعة المشروع ككل.

كما تم تحديث الجيش من حيث التدريب والتنظيم والتسليح على النمط الأوروبي، لكن وظيفته الفعلية داخل البلاد كانت واضحة :**قمع التمردات، إخضاع القبائل، وفرض سلطة الدولة في كل الأقاليم**.

هذا الاستخدام الداخلي المكثف للجيش جعله جزءًا من الحياة السياسية، لا مجرد مؤسسة دفاعية، حيث أصبح أداة مباشرة لتنفيذ سياسات الدولة، خاصة في المناطق التي ترفض الخضوع.

ومن الأمثلة التاريخية، استخدام الجيش في حملات إخضاع القبائل والزعامات المحلية، حيث لم تكن هناك مساحة كبيرة للحلول السياسية، بل كان الحسم يتم غالبًا عبر القوة العسكرية.

لكن هذا النموذج خلق مشكلة عميقة: فبدل أن يكون الجيش مؤسسة وطنية تحظى بقبول عام، أصبح يُنظر إليه في بعض الأحيان كأداة قمع، ما أثر على العلاقة بين الدولة والمجتمع.

كما أن اعتماد الدولة على الجيش بشكل مفرط جعل تماسكها مرتبطًا بقوة هذه المؤسسة، وليس بوجود توازن سياسي أو اجتماعي، ما جعلها عرضة للاهتزاز إذا ضعفت هذه الركيزة.

وفي النهاية، يمكن القول إن بناء الجيش الحديث في عهد رضا شاه كان خطوة حاسمة في إنشاء الدولة المركزية، لكنه لم يكن مجرد تحديث عسكري، بل كان **إعادة صياغة لعلاقة الدولة بالمجتمع عبر القوة، ما جعل الجيش أداة سيطرة بقدر ما هو أداة دفاع**.

.5إضعاف النخب التقليدية واستبدالها بولاء للدولة: تفكيك المجتمع لصالح السلطة

في مشروع رضا شاه بهلوي لبناء دولة مركزية حديثة، لم يكن الهدف فقط تقوية مؤسسات الدولة، بل أيضًا **تفكيك مراكز القوة التقليدية التي كانت تشكل**

توازنًا مع السلطة .فوجود نخب دينية، وقبلية، واقتصادية مستقلة كان يُنظر إليه كعائق أمام السيطرة الكاملة.

لهذا، اتجهت الدولة إلى تقليص نفوذ هذه النخب بشكل منهجي. لم يكن الأمر مجرد تنظيم لدورها، بل **إزاحتها من المجال العام واستبدالها بنخب جديدة مرتبطة مباشرة بالدولة** .وهكذا تحولت البنية الاجتماعية من شبكة متوازنة نسبيًا إلى نظام يعتمد على مركز واحد.

ومن الأمثلة الواضحة، تقليص دور الزعامات القبلية التي كانت تدير مناطق واسعة، حيث تم إخضاعها عسكريًا أو إداريًا، ونزع قدرتها على التأثير السياسي المستقل. كما تم الحد من نفوذ كبار ملاك الأراضي عبر سياسات هدفت إلى تقليل استقلاليتهم.

أما المؤسسة الدينية، فقد واجهت تضييقًا متزايدًا، سواء عبر تقليص دورها في القضاء والتعليم، أو عبر محاولة وضعها تحت إشراف الدولة. هذا لم يكن مجرد إصلاح، بل **إعادة تعريف لدور الدين داخل الدولة بما يخدم السلطة المركزية**.

في المقابل، عملت الدولة على خلق نخب جديدة—إدارية وعسكرية—تدين بولائها الكامل للنظام، لا للمجتمع أو التقاليد. هذه النخب لم تكن امتدادًا طبيعيًا للمجتمع، بل كانت في كثير من الأحيان مفروضة من الأعلى.

لكن هذه العملية خلقت فراغًا خطيرًا؛ إذ تم تدمير البُنى التقليدية التي كانت تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، دون بناء بدائل اجتماعية قادرة على أداء نفس الدور. وهكذا أصبحت الدولة في مواجهة مباشرة مع المجتمع، دون وسائط.

كما أن الولاء الجديد لم يكن قائمًا على قناعة أو انتماء، بل على المصالح أو الخوف، ما جعله هشًا وقابلًا للانهيار عند تغير الظروف أو ضعف السلطة.

هذا التفكيك للبنية الاجتماعية أدى إلى فقدان التوازن الداخلي، حيث لم تعد هناك قوى قادرة على امتصاص التوترات أو التوسط بين الدولة والمجتمع، ما زاد من احتمالية الانفجار عند أول أزمة.

وفي النهاية، يمكن القول إن رضا شاه نجح في إضعاف النخب التقليدية، لكنه فعل ذلك عبر **تفكيك المجتمع دون إعادة بنائه، ما جعل الدولة أقوى في السيطرة، لكنها أكثر عزلة وهشاشة على المدى الطويل.**

6.تحديث البنية التحتية كأداة للسيطرة لا مجرد تنمية

لم يكن اهتمام رضا شاه بهلوي بالبنية التحتية مجرد خطوة تنموية بريئة، بل كان جزءًا من مشروع أوسع يهدف إلى **إعادة ربط الجغرافيا الإيرانية بالمركز السياسي بطريقة تخدم السيطرة قبل التنمية** .فالدولة التي لا تصل إلى أطرافها لا تستطيع حكمها، ولهذا كان "الطريق" أداة سلطة بقدر ما هو أداة اقتصاد.

شهدت هذه المرحلة إنشاء شبكات طرق حديثة، وتطوير المواصلات، وبناء مشاريع كبرى مثل السكك الحديدية التي ربطت شمال إيران بجنوبها. هذه المشاريع بدت كعلامات تقدم، لكنها في العمق كانت تهدف إلى **تسهيل حركة الجيش والإدارة إلى المناطق البعيدة** أكثر من تحسين حياة السكان فقط.

ومن الأمثلة البارزة، مشروع السكك الحديدية العابرة لإيران، الذي لم يُصمم فقط لأغراض تجارية، بل كان له بعد استراتيجي واضح: ربط البلاد طوليًا لتأمين السيطرة السريعة على أي منطقة مضطربة، وتقليل عزلة الأقاليم التي كانت سابقًا شبه مستقلة.

كما أن الطرق الجديدة لم تكن محايدة، بل أعادت توجيه الحركة الاقتصادية والاجتماعية نحو المركز، ما عزز تبعية الأطراف للدولة، وأضعف استقلاليتها التقليدية. وهكذا أصبحت الجغرافيا نفسها خاضعة لإعادة تشكيل سياسي.

لكن هذا التحديث جاء دون مشاركة مجتمعية حقيقية، حيث فُرضت المشاريع من الأعلى، وغالبًا ما تم تنفيذها دون مراعاة كافية للواقع المحلي أو احتياجات السكان، ما جعلها تُرى أحيانًا كأدوات فرض أكثر من كونها أدوات خدمة.

كما أن هذه المشاريع لم تُرافق دائمًا بإصلاحات اقتصادية متكاملة، ما جعل فائدتها غير متوازنة، حيث استفادت الدولة من السيطرة، بينما لم يلمس المجتمع نفس القدر من التحسن في حياته اليومية.

هذا النمط من "التحديث القسري" خلق مفارقة: بنية تحتية حديثة، لكن ضمن نظام سياسي لا يزال يعتمد على الإكراه، ما جعل التحديث شكليًا في بعض جوانبه، دون أن يتحول إلى تنمية شاملة.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الشبكات وسيلة لتكريس المركزية، حيث يمكن للدولة التدخل بسرعة في أي منطقة، ما عزز منطق السيطرة المستمرة بدل بناء الثقة أو الاندماج.

وفي النهاية، يمكن القول إن تحديث البنية التحتية في عهد رضا شاه لم يكن مجرد مشروع تنموي، بل كان **إعادة هندسة للجغرافيا لخدمة الدولة المركزية، ما جعل الطرق والجسور والسكك أدوات سلطة بقدر ما هي أدوات تقدم.**

.7فرض النظام القانوني الحديث على حساب الأعراف: قطيعة قسرية مع البنية الاجتماعية

لم يتوقف مشروع رضا شاه بهلوي عند الجيش والإدارة، بل امتد إلى أحد أكثر المجالات حساسية :**النظام القانوني** .فقد سعى إلى استبدال التعدد القانوني القائم على الشريعة والأعراف المحلية بنظام قانوني موحد مستوحى من النماذج الأوروبية، بهدف إخضاع المجتمع لمنطق الدولة الحديثة.

قبل هذه المرحلة، لم يكن القضاء في إيران موحدًا، بل كان موزعًا بين محاكم شرعية يديرها علماء الدين، وأعراف محلية تنظّم حياة المجتمعات القبلية

والريفية. هذا التعدد، رغم فوضويته، كان منسجمًا مع البنية الاجتماعية. لكن الدولة الجديدة رأت فيه عائقًا أمام السيطرة.

لذلك تم إنشاء محاكم مدنية مركزية، وتقنين القوانين بشكل موحد، وسحب جزء كبير من صلاحيات القضاء من المؤسسة الدينية. هذه الخطوة لم تكن مجرد تنظيم إداري، بل كانت **إعادة تعريف لمصدر الشرعية القانونية: من الدين والعرف إلى الدولة.**

لكن المشكلة أن هذا التحول لم يتم عبر تطور تدريجي أو توافق مجتمعي، بل فُرض بشكل سريع وقسري، ما خلق صدامًا مباشرًا مع البنية الاجتماعية التي لم تكن مهيأة لهذا التغيير الجذري.

ومن الأمثلة على ذلك، إلغاء أو تقييد العمل بالأعراف القبلية التي كانت تنظم العلاقات داخل المجتمعات المحلية، ما أدى إلى إضعاف آليات حل النزاعات التقليدية دون توفير بدائل فعالة في البداية.

كما أن تقليص دور القضاء الشرعي لم يكن مجرد إجراء قانوني، بل حمل بعدًا سياسيًا واضحًا، لأنه استهدف تقليل نفوذ المؤسسة الدينية، التي كانت تمتلك تأثيرًا واسعًا في المجتمع.

هذا التغيير خلق حالة من الازدواجية: قانون رسمي تفرضه الدولة، مقابل ثقافة اجتماعية لا تزال تعتمد على الأعراف والتقاليد، ما جعل تطبيق القانون في بعض الأحيان شكليًا أو متقطعًا.

كما أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الدولة والمجتمع، حيث لم يعد القانون يُنظر إليه كامتداد طبيعي للنظام الاجتماعي، بل كأداة مفروضة من الخارج.

ومع مرور الوقت، أصبحت الدولة أكثر قدرة على التحكم القانوني، لكنها في المقابل فقدت جزءًا من الشرعية الاجتماعية، لأن القانون لم ينبع من المجتمع بل فُرض عليه.

وفي النهاية، يمكن القول إن فرض النظام القانوني الحديث في عهد رضا شاه كان خطوة أساسية في بناء الدولة، لكنه تم عبر **قطيعة قسرية مع الأعراف، ما جعل القانون أداة سيطرة أكثر من كونه تعبيرًا عن توازن اجتماعي حقيقي.**

.8تقييد المؤسسة الدينية وتقليص دورها العام: صدام مباشر مع عمق المجتمع

لم يكن مشروع رضا شاه بهلوي مقتصرًا على تحديث الدولة إداريًا وعسكريًا، بل امتد إلى محاولة **إعادة تعريف دور الدين داخل المجال العام**، عبر تقليص نفوذ المؤسسة الدينية التي كانت تشكل أحد أعمدة المجتمع الإيراني لقرون.

في المراحل السابقة، لعبت المؤسسة الدينية دورًا مركزيًا في القضاء والتعليم وتنظيم الحياة الاجتماعية، ولم تكن مجرد فاعل روحي، بل **قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة** .لذلك، كان إضعافها شرطًا أساسيًا لأي مشروع يسعى إلى احتكار السلطة.

بدأت الدولة بالتدخل في هذا المجال عبر سحب بعض صلاحيات القضاء من العلماء، وإعادة تنظيم التعليم بعيدًا عن الحوزات، ومحاولة إخضاع النشاط الديني لإشراف الدولة. هذه الإجراءات لم تكن تنظيمية فقط، بل كانت تهدف إلى **نقل مركز التأثير من الدين إلى الدولة.**

ومن أبرز الأمثلة الرمزية على هذا التوجه، سياسات مثل فرض اللباس الرسمي، والتضييق على بعض المظاهر الدينية، وهي خطوات لم تكن مجرد تحديث شكلي، بل رسالة سياسية واضحة: أن الدولة هي المرجعية العليا، لا المجتمع الديني.

لكن هذه السياسات اصطدمت مباشرة بالبنية العميقة للمجتمع، حيث لم يكن الدين مجرد خيار ثقافي، بل جزءًا من الهوية اليومية. لذلك، لم يُترجم هذا التقييد إلى قبول، بل إلى **توتر مكتوم بين السلطة والمجتمع.**

كما أن محاولة تقليص دور المؤسسة الدينية لم تُرافق ببناء بديل اجتماعي قادر على ملء الفراغ، ما جعل الدولة تدخل في مواجهة مباشرة مع قاعدة اجتماعية واسعة دون وسائط تخفف من حدة الصدام.

هذا التوجه أدى أيضًا إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدين والسياسة، حيث لم يختفِ الدين، بل بدأ يتراجع من المجال الرسمي ويتحول تدريجيًا إلى **قوة اجتماعية كامنة خارج سيطرة الدولة**.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا التوتر جزءًا من البنية الداخلية للنظام، حيث تعيش الدولة الحديثة فوق مجتمع لا يزال يحمل مرجعية دينية قوية، دون وجود جسر حقيقي بين الطرفين.

وفي النهاية، يمكن القول إن تقييد المؤسسة الدينية في عهد رضا شاه لم يؤدِّ إلى إضعافها بقدر ما أدى إلى **دفعها خارج المجال الرسمي وتحويلها إلى قوة غير مندمجة، ما زرع بذور صراع طويل بين الدولة والمجتمع**.

.9بناء دولة قوية ظاهريًا وهشة داخليًا: قوة السيطرة مقابل ضعف الاندماج

في المرحلة التي قاد فيها رضا شاه بهلوي مشروع الدولة الحديثة، ظهرت إيران في شكل دولة قوية من الخارج: جيش منظم، إدارة مركزية، وقوانين موحدة، وبنية تحتية تتوسع بسرعة. لكن هذا المظهر كان يخفي خلفه **هشاشة عميقة في البنية الداخلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع**.

فالدولة الجديدة لم تُبنَ على توافق اجتماعي أو عقد سياسي جامع، بل على مزيج من القوة العسكرية، وإعادة هندسة المؤسسات، وإقصاء البنى التقليدية. هذا جعل التماسك الذي تحقق تماسكًا إداريًا أكثر منه تماسكًا اجتماعيًا.

ومن أبرز مظاهر هذه الهشاشة، أن ولاء الأفراد والمؤسسات للدولة لم يكن نابعًا من قناعة راسخة، بل من الخضوع للسلطة المركزية. وهذا النوع من

الولاء، مهما بدا فعالًا في البداية، يظل **مشروطًا باستمرار القوة لا باستقرار النظام**.

كما أن إزالة الوسائط التقليدية—كالقبائل، والنخب المحلية، والمؤسسة الدينية—لم تؤدِّ إلى اندماج المجتمع في الدولة، بل إلى خلق فراغ اجتماعي، حيث أصبحت الدولة تواجه المجتمع مباشرة دون طبقات وسيطة تمتص التوترات.

هذا الوضع جعل الدولة تبدو متماسكة في المستوى الإداري، لكنها في العمق تفتقر إلى شبكة دعم اجتماعي طبيعية، وهو ما يعني أن أي اهتزاز سياسي أو ضعف في المركز يمكن أن ينعكس بسرعة على كامل البنية.

ومن الأمثلة على هذا التناقض، قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع كبرى وضبط الأمن، مقابل استمرار توتر خفي في المجتمع، خاصة في المناطق التي شعرت بأن التحول تم فرضه عليها دون مشاركة أو قبول.

كما أن الاعتماد المفرط على الأجهزة الأمنية والعسكرية لضبط الداخل جعل الاستقرار قائمًا على **الرقابة والضغط** أكثر من كونه قائمًا على التوازن الاجتماعي أو الرضا العام.

ومع مرور الوقت، بدأت هذه الفجوة تتضح أكثر: دولة حديثة في الشكل، لكنها غير متصالحة بالكامل مع المجتمع الذي تحكمه، ما جعلها تبدو قوية لكنها أقل مرونة في مواجهة الأزمات.

وفي النهاية، يمكن القول إن مشروع رضا شاه نجح في بناء دولة قوية ظاهريًا، لكنه أنتج في المقابل **هشاشة داخلية ناتجة عن غياب الاندماج الحقيقي بين الدولة والمجتمع، ما جعل القوة مرتبطة بالسيطرة لا بالاستقرار**.

10.تحديث بلا توافق: بذور أزمة مستقبلية داخل الدولة البهلوية

لم يكن مشروع رضا شاه بهلوي في بناء الدولة الحديثة مجرد عملية إصلاح تدريجي، بل كان **تحولًا جذريًا فُرض من الأعلى دون توافق اجتماعي حقيقي** . هذا النمط من التحديث جعل الدولة تتقدم بسرعة في الشكل، لكنها تبقى متوترة في العمق، لأن المجتمع لم يكن شريكًا في صناعة هذا التحول.

فالتحديث في مجالات الجيش والإدارة والقانون والبنية التحتية جاء عبر قرارات مركزية صارمة، دون أن يمر عبر نقاش اجتماعي واسع أو تدرج ثقافي يسمح بامتصاص الصدمة. لذلك بدا التحول أقرب إلى **إعادة تشكيل قسرية للمجتمع من الخارج** بدل أن يكون تطورًا طبيعيًا من الداخل.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا النمط، أن العديد من السياسات الاجتماعية والثقافية قوبلت بتقبل شكلي في الظاهر، لكنها واجهت مقاومة صامتة في العمق، لأن شرائح واسعة من المجتمع شعرت أن التغيير لا يعكس هويتها، بل يفرض عليها نموذجًا خارجيًا.

كما أن غياب التوازن بين التحديث السياسي والتحديث الاجتماعي خلق فجوة متزايدة بين الدولة والمجتمع: دولة تتحرك بسرعة نحو نموذج حديث مركزي، ومجتمع لا يزال مرتبطًا ببنيته الدينية والتقليدية العميقة.

هذا الانفصال أدى إلى ظهور ما يمكن وصفه بـ**ازدواجية الهوية السياسية** : دولة رسمية حديثة في خطابها ومؤسساتها، ومجتمع يحمل منظومة قيم مختلفة تعمل بشكل موازٍ خارج هذا الإطار.

ومع استمرار هذا التناقض، لم يتحول التحديث إلى اندماج، بل إلى طبقتين متوازيتين داخل المجتمع نفسه: طبقة دولة حديثة، وطبقة مجتمع تقليدي لم يُدمج بالكامل في مشروعها.

كما أن اعتماد الدولة على القوة لضمان استمرار هذا التحديث جعل الاستقرار مرتبطًا بالسيطرة، لا بالقبول، ما يعني أن أي ضعف في المركز قد يفتح الباب أمام إعادة تفجر التناقضات المؤجلة.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه السياسات تُنتج أثرًا تراكميًا: كلما توسع التحديث القسري دون توافق، زاد عمق الانقسام داخل المجتمع، بدل أن يقل، ما جعل الأزمة مؤجلة أكثر منها محلولة.

وفي النهاية، يمكن القول إن تحديث الدولة في عهد رضا شاه كان خطوة تأسيسية كبرى، لكنه تم عبر **إلغاء التوافق الاجتماعي، ما زرع تناقضًا بنيويًا بين الدولة والمجتمع، سيبقى كامنًا تحت السطح ويظهر لاحقًا في لحظات التحول السياسي الحاد.**

38 مشروع التغريب وإعادة تشكيل المجتمع

1.تغريب الدولة كخيار سياسي لا ثقافي

لم يكن توجه رضا شاه بهلوي نحو "الحداثة" مجرد انفتاح ثقافي أو استفادة تدريجية من التجربة الأوروبية، بل اتخذ منذ البداية طابعًا **سياسيًا مقصودًا لإعادة صياغة شكل الدولة والمجتمع وفق نموذج غربي** .بمعنى آخر، لم يكن الهدف هو التحديث داخل الإطار الإيراني، بل إعادة تعريف الإطار نفسه.

هذا التوجه ظهر بوضوح في الطريقة التي صيغت بها فكرة "الدولة الحديثة" آنذاك، حيث تم ربط الحداثة بالانضباط الأوروبي في الإدارة والجيش والقانون، مع اعتبار البنى المحلية التقليدية—الدينية والقبلية والاجتماعية—عناصر تأخر يجب تجاوزها، لا عناصر يمكن تطويرها أو دمجها.

ومن الأمثلة الدالة على هذا المنطق، اعتماد نماذج تنظيمية مستوحاة من التجربة الأوروبية في بناء مؤسسات الدولة، من الجيش إلى الوزارات، بحيث

أصبحت الدولة تُدار بمنطق "الدولة القومية المركزية" على النمط الغربي، وليس بمنطق التوازنات الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة سابقًا.

كما أن هذا الخيار لم يكن مجرد استيراد أدوات حديثة، بل كان يحمل بعدًا أعمق :**إعادة تشكيل الهوية السياسية للدولة نفسها**، بحيث تصبح الدولة هي المصدر الوحيد للتنظيم والشرعية، بدل تعدد مصادر الشرعية التقليدية التي كانت تشمل الدين والعرف والقبيلة.

في هذا السياق، لم يعد التراث المحلي يُنظر إليه كجزء من الهوية الوطنية القابلة للتطوير، بل كعائق أمام مشروع "التحول الحضاري"، ما خلق حالة من التوتر بين الدولة والمجتمع منذ المراحل الأولى للمشروع.

كما أن هذا التوجه جعل الحداثة مرتبطة في الوعي الرسمي ليس بالتراكم الداخلي، بل بالانتماء إلى نموذج خارجي يُعتبر معيارًا للتقدم، وهو ما منح مشروع التغريب طابعًا **استبداليًا أكثر من كونه تطوريًا**.

ومع الوقت، أصبح واضحًا أن هذا الخيار لم يكن مجرد سياسة إصلاح، بل كان مشروعًا لإعادة هندسة الدولة من الأعلى، بحيث تُستبدل البنية التاريخية تدريجيًا ببنية حديثة مستوحاة من الخارج.

وفي النهاية، يمكن القول إن تغريب الدولة في هذه المرحلة لم يكن خيارًا ثقافيًا مفتوحًا، بل كان **قرارًا سياسيًا لإعادة تعريف معنى الدولة نفسها، عبر نقل مركز الشرعية من الداخل التاريخي إلى نموذج خارجي يُعتبر معيارًا للحداثة**.

.2استهداف الرموز الدينية في المجال العام

في إطار مشروع التغريب الذي قاده رضا شاه بهلوي، لم يكن تقليص دور المؤسسة الدينية مجرد تعديل إداري داخل مؤسسات الدولة، بل تحول تدريجيًا إلى **إعادة ضبط لحضور الدين نفسه في المجال العام**، بحيث يُدفع من موقع الفاعل المركزي إلى موقع هامشي داخل الحياة الاجتماعية.

هذا التحول بدأ عبر سلسلة إجراءات تنظيمية استهدفت تقليص تأثير العلماء في القضاء والتعليم، لكنها سرعان ما اتخذت بعدًا أوسع، إذ أصبح الهدف غير المعلن هو **إعادة تعريف ما يُعتبر "رمزًا عامًا مقبولًا" داخل المجتمع الحديث**، وما يُعتبر بقايا من النظام التقليدي.

ومن الأمثلة الواضحة، السياسات المتعلقة باللباس الرسمي للرجال، حيث فُرضت أنماط لباس غربية في المؤسسات العامة، وتم التضييق على الأزياء التقليدية التي كانت تحمل دلالات اجتماعية ودينية. هذه الخطوة لم تكن شكلية، بل كانت تهدف إلى **إعادة تشكيل صورة المواطن في الفضاء العام**.

كما أن إعادة تنظيم القضاء وإضعاف دور المحاكم الشرعية أدت إلى تقليص حضور العلماء في الحياة اليومية، ما جعل المؤسسة الدينية تفقد جزءًا مهمًا من تأثيرها المباشر في حل النزاعات وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

وفي المدن، تم دفع الحياة العامة تدريجيًا نحو نموذج أكثر "دنيوية"، حيث تقلص حضور الرموز الدينية في المؤسسات الرسمية، وبدأت الدولة تفرض نمطًا بصريًا جديدًا يعكس هوية حديثة مستوحاة من الغرب، لا من البنية التاريخية المحلية.

لكن هذا التغيير لم يكن مجرد "تحول ثقافي"، بل حمل طابعًا صداميًا واضحًا، لأن الرموز الدينية لم تكن منفصلة عن الهوية الاجتماعية، بل كانت جزءًا من النسيج اليومي للمجتمع، ما جعل أي مساس بها يُفهم كمساس بالهوية نفسها.

ومن النتائج المباشرة لذلك، أن جزءًا من المجتمع لم يتفاعل مع هذه السياسات بالتكيف، بل بالانسحاب التدريجي من المجال العام أو التحفظ في التفاعل مع مؤسسات الدولة، ما أضعف الهدف العكسي للمشروع.

كما أن استهداف الرموز لم يؤدِ إلى إزالتها بالكامل، بل إلى **إعادة تموضعها خارج المجال الرسمي**، حيث بدأت تتحول إلى عناصر مقاومة ثقافية واجتماعية أكثر من كونها جزءًا من النظام العام.

وفي النهاية، يمكن القول إن استهداف الرموز الدينية في عهد رضا شاه لم يكن مجرد تحديث شكلي، بل كان **محاولة لإعادة هندسة الفضاء العام الإيراني، عبر تقليص حضور الدين كمرجعية مرئية في الحياة اليومية، ما أنتج صدامًا عميقًا بين الدولة والمجتمع بدل إعادة دمجهما.**

3.سياسات الحجاب وتحويل الجسد إلى ساحة صراع

في إطار مشروع التغريب الذي قاده رضا شاه بهلوي، وصلت عملية إعادة تشكيل المجتمع إلى أكثر مناطق الحساسية :**الجسد واللباس والهوية اليومية للمرأة** .فسياسات "كشف الحجاب" لم تكن مجرد قرار تنظيمي أو إصلاحي، بل كانت تعبيرًا عن محاولة الدولة فرض نموذج ثقافي جديد بالقوة.

صدر القرار في منتصف الثلاثينيات ضمن سياسة شاملة لتحديث المظهر العام، حيث فُرض على النساء في المجال العام التخلي عن الحجاب التقليدي واعتماد لباس غربي، مع تشجيع قوي—وأحيانًا إلزامي—على الظهور بهذا الشكل في المؤسسات والشوارع. هذا الإجراء حوّل مسألة اجتماعية إلى **قرار سياسي مباشر يتدخل في تفاصيل الحياة الشخصية.**

ومن الأمثلة التاريخية الدالة، ما حدث في بعض المدن حيث قوبلت هذه السياسات بمقاومة صامتة: كثير من النساء فضّلن البقاء في المنازل بدل الخروج إلى الشارع دون حجاب، ما يعني أن الهدف المعلن بدمج المرأة في المجال العام جاء في بعض الحالات بنتيجة عكسية، وهي **تقييد حضورها بدل توسيعه.**

كما تم استخدام أجهزة الدولة—خصوصًا الشرطة—لفرض هذا التغيير، ما جعل المسألة لا تبدو كتحول ثقافي تدريجي، بل كإكراه مباشر، يضع الجسد في مواجهة السلطة السياسية، ويحوّل المظهر الخارجي إلى معيار للامتثال للدولة.

هذا التدخل العميق في اللباس لم يكن معزولًا، بل ارتبط بفكرة أوسع لدى النظام ترى أن "الحداثة" تبدأ من تغيير الشكل الاجتماعي، وأن تغيير المظهر يمكن

أن يؤدي لاحقًا إلى تغيير الفكر، وهو تصور تبسيطي تجاهل البنية الثقافية العميقة للمجتمع.

لكن النتيجة الفعلية كانت أكثر تعقيدًا: بدلاً من خلق اندماج اجتماعي، أدى القرار إلى **انقسام رمزي داخل المجتمع حول مفهوم الحداثة نفسه**، حيث أصبح الحجاب رمزًا للهوية التقليدية، في مقابل اللباس الغربي كرمز للدولة الحديثة.

كما أن هذا التحول خلق توترًا طويل الأمد بين الدولة وشرائح واسعة من المجتمع، لأن ما كان يُفترض أنه "تحديث اجتماعي" تحول إلى **ميدان صراع على الهوية والانتماء**، وليس مجرد تغيير في نمط اللباس.

ومع مرور الوقت، لم يختفِ الحجاب كممارسة اجتماعية، بل بقي في مناطق واسعة بشكل غير رسمي أو متكيف مع الواقع، ما يعكس أن التغيير لم يكن اندماجيًا بل قسريًا، وبالتالي غير مكتمل.

وفي النهاية، يمكن القول إن سياسات الحجاب في عهد رضا شاه لم تكن مجرد إصلاح اجتماعي، بل كانت **إعادة تعريف لعلاقة الدولة بالجسد والهوية، حوّلت اللباس من خيار اجتماعي إلى أداة صراع سياسي وثقافي بين الدولة والمجتمع**.

4.إعادة صياغة التعليم والهوية الثقافية

في إطار مشروع التغريب الذي قاده رضا شاه بهلوي، شكّل التعليم أحد أهم أدوات إعادة تشكيل المجتمع، لأن السيطرة على المدرسة تعني عمليًا السيطرة على **طريقة إنتاج الوعي والهوية للأجيال الجديدة** .لذلك لم يكن الإصلاح التعليمي مجرد تحديث إداري، بل كان مشروعًا طويل المدى لإعادة هندسة الإنسان الإيراني نفسه.

تمت إعادة تنظيم النظام التعليمي على أسس مركزية حديثة، مع توسيع المدارس الحكومية وتقليص دور المدارس التقليدية والدينية التي كانت تشكل لقرون مصدرًا أساسيًا للمعرفة والقيم. هذا التحول لم يكن محايدًا، بل كان يعني عمليًا **نقل مركز إنتاج المعرفة من المؤسسة الدينية والمجتمع المحلي إلى الدولة.**

ومن الأمثلة المهمة في هذا السياق، إدخال مناهج جديدة تعتمد على العلوم الحديثة واللغات الأوروبية، مع إعادة ترتيب المحتوى التاريخي والثقافي بحيث يركز على فكرة الدولة القومية الحديثة، ويقلل من حضور السرديات الدينية في تفسير التاريخ والمجتمع.

كما تم التركيز على بناء هوية لغوية موحدة عبر تعزيز اللغة الفارسية الحديثة في التعليم والإدارة، في محاولة لصياغة هوية وطنية مركزية، لكنها في الوقت نفسه قلّصت من التنوع الثقافي المحلي الذي كان موجودًا في المجتمع الإيراني.

لكن هذا التغيير لم يكن مجرد تحديث معرفي، بل كان يحمل بعدًا أعمق :**إعادة تعريف من يملك الحق في تشكيل الوعي العام** .فبدل أن يكون التعليم امتدادًا طبيعيًا للمجتمع، أصبح أداة بيد الدولة لإعادة إنتاج مواطن جديد وفق نموذج محدد.

هذا التحول أدى إلى فجوة بين جيل جديد تربّى في مدارس الدولة الحديثة، وبين جيل أقدم ما زال مرتبطًا بالبنية التقليدية الدينية والاجتماعية، ما خلق **انقسامًا ثقافيًا داخل المجتمع نفسه.**

كما أن إضعاف المؤسسات التعليمية التقليدية لم يتم بالتدرج الطبيعي، بل عبر قرارات تنظيمية وإدارية قلّصت من قدرتها على الاستمرار، دون أن تُدمج بشكل كامل في النظام الجديد، ما أدى إلى فراغ في بعض المجالات التعليمية والاجتماعية.

ومع مرور الوقت، أصبح التعليم أداة لإعادة إنتاج الدولة الحديثة أكثر من كونه وسيلة لنقل المعرفة فقط، ما جعل الهوية الثقافية الجديدة مرتبطة بشكل وثيق بالمؤسسات الرسمية، وليس بالتراكم الاجتماعي التاريخي.

وفي النهاية، يمكن القول إن إعادة صياغة التعليم في عهد رضا شاه لم تكن مجرد إصلاح تعليمي، بل كانت **مشروعًا لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، نقل مركز إنتاج الهوية من المجتمع إلى الدولة، ما خلق قطيعة جزئية بين الذاكرة الثقافية التقليدية والمشروع الحداثي الجديد.**

5.الدولة كمهندس للهوية لا مجرد حارس لها

في مرحلة حكم رضا شاه بهلوي، حدث تحول نوعي في طبيعة الدولة نفسها: لم تعد مجرد جهاز لإدارة المجتمع أو حفظ النظام، بل أصبحت **فاعلًا مباشرًا في صناعة الهوية الاجتماعية والثقافية** .هذا التحول نقل الدولة من موقع "الحارس" إلى موقع "المهندس"، أي من التنظيم إلى إعادة التشكيل.

في النموذج التقليدي، كانت الهوية تتشكل عبر تراكم طويل داخل المجتمع: الدين، العادات، الأعراف، والمؤسسات المحلية. أما في النموذج الجديد، فقد بدأت الدولة تتدخل في هذه الطبقات العميقة، وتحاول إعادة ترتيبها وفق تصور مركزي للحداثة والوطنية.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا الدور، تدخل الدولة في تفاصيل الحياة اليومية مثل اللباس، التعليم، القضاء، وحتى شكل الفضاء العام في المدن. هذه التدخلات لم تكن منفصلة، بل كانت جزءًا من رؤية شاملة تعتبر أن **تغيير المجتمع يبدأ من تغيير مظهره وسلوكه العام.**

كما أن الدولة لم تكتفِ بتنظيم المجتمع، بل حاولت إعادة تعريف "المواطن" نفسه: من فرد مرتبط ببنية دينية ومحلية، إلى فرد ينتمي أولًا إلى الدولة القومية الحديثة، ويُعاد تشكيل وعيه عبر مؤسساتها.

هذا الدور الجديد جعل الدولة تدخل في مجالات كانت تاريخيًا خارج سلطتها المباشرة، مثل الرموز الثقافية والدينية، واللغة، وأنماط السلوك الاجتماعي، ما أدى إلى توسع غير مسبوق في نطاق تدخلها.

لكن هذه الهندسة لم تكن عملية توافقية، بل تمت من الأعلى إلى الأسفل، ما جعلها تصطدم بالبنية الاجتماعية التقليدية التي لم تُستشر في هذا التحول، ولم تُدمج فيه بشكل طبيعي.

ومن النتائج المهمة لذلك، أن الهوية لم تعد نتاجًا مشتركًا بين الدولة والمجتمع، بل أصبحت **مشروعًا يُدار من المركز ويُفرض على المجتمع**، ما خلق فجوة بين الهوية الرسمية والهوية الاجتماعية الفعلية.

كما أن هذا النمط من "هندسة الهوية" أدى إلى حالة من التوتر المستمر، لأن المجتمع لم يختفِ لصالح النموذج الجديد، بل استمر في إنتاج هويته الخاصة بشكل موازٍ، أحيانًا متعايش وأحيانًا مقاوم.

وفي النهاية، يمكن القول إن الدولة في عهد رضا شاه تحولت من سلطة تنظيمية إلى **سلطة إنتاج هوية، لكن هذا التحول تم عبر الإكراه أكثر من التفاعل، ما جعل الهوية الجديدة غير مكتملة الاندماج داخل المجتمع.**

.6صدام مع المجتمع التقليدي بدل دمجه

في عهد رضا شاه بهلوي، لم يكن مشروع التحول الاجتماعي مجرد عملية تحديث تدريجي، بل اتخذ في كثير من جوانبه شكل **اصطدام مباشر مع البنية التقليدية للمجتمع الإيراني** .فبدل أن يتم احتواء هذه البنية أو إعادة إدماجها ضمن مشروع الدولة الحديثة، جرى التعامل معها باعتبارها عائقًا يجب تجاوزه أو تفكيكه.

المجتمع الإيراني في تلك المرحلة لم يكن كتلة واحدة، بل كان قائمًا على شبكة معقدة من العلاقات الدينية والقبلية والمحلية، حيث كانت المؤسسة الدينية

والزعامات الاجتماعية تؤدي دور الوسيط بين الدولة والأفراد. هذا التوازن التاريخي تم كسره تدريجيًا، ما جعل الدولة تدخل في مواجهة مباشرة مع المجتمع دون وسطاء.

ومن الأمثلة الواضحة، السياسات التي مست البنية الدينية والاجتماعية في المدن والقرى، مثل تقليص دور العلماء في القضاء والتعليم، والتدخل في أنماط الحياة العامة، ما أدى إلى شعور قطاعات واسعة بأن الدولة لا تُصلح المجتمع، بل **تعيد تشكيله قسرًا وفق نموذج خارجي.**

كما أن سياسات اللباس، والتعليم، وإعادة تنظيم الفضاء العام، لم تُفهم فقط كتحديث، بل كـ**إلغاء تدريجي للهوية التقليدية**، ما جعل التفاعل معها يتخذ في كثير من الأحيان شكل التحفظ أو الانسحاب بدل المشاركة.

في المناطق الريفية والقبلية، كان الصدام أكثر وضوحًا، حيث واجهت الدولة أنماط حكم وعلاقات اجتماعية مستقرة تاريخيًا، لكنها لم تحاول دمجها في نموذج جديد، بل سعت إلى إخضاعها بسرعة، ما أدى إلى توتر طويل الأمد بين المركز والأطراف.

هذا الصدام لم يكن دائمًا مسلحًا، لكنه كان اجتماعيًا وثقافيًا عميقًا، حيث بدأ يظهر نوع من الانقسام بين "إيران الرسمية" التي تمثلها الدولة الحديثة، و"إيران الاجتماعية" التي تستمر في العيش وفق منطقها التقليدي.

كما أن غياب آليات وسيطة فعالة جعل هذا الصدام أكثر حدة، لأن الدولة واجهت المجتمع مباشرة، دون طبقات اجتماعية أو مؤسسات قادرة على التخفيف من التوتر أو إعادة التفسير التدريجي للتغيرات.

ومع مرور الوقت، لم يؤدِّ هذا الصدام إلى اختفاء المجتمع التقليدي، بل إلى **تصلب بعض مكوناته واستمرارها بشكل موازٍ خارج إطار الدولة الرسمية**، ما زاد من تعقيد العلاقة بين الطرفين.

وفي النهاية، يمكن القول إن سياسة رضا شاه لم تؤدِّ إلى دمج المجتمع التقليدي في الدولة الحديثة، بل إلى **تحويل العلاقة بينهما من توازن تاريخي إلى صدام بنيوي، جعل التحديث عملية مفروضة أكثر منها عملية اندماج اجتماعي.**

.7تغريب الشكل مقابل ثبات البنية العميقة: تحديث سطحي وتوتر داخلي مستمر

في عهد رضا شاه بهلوي، بدت إيران في صورتها الخارجية وكأنها تدخل مرحلة تحول جذري نحو الحداثة: شوارع منظمة، مؤسسات حديثة، جيش مركزي، ومظاهر حضرية أقرب للنموذج الأوروبي. لكن هذا التحول كان في كثير من جوانبه **تغييرًا في الشكل أكثر من كونه تحولًا في البنية الاجتماعية العميقة.**

فالمجتمع الإيراني كان يحمل طبقات تاريخية راسخة: دينية، قبلية، ومحلية، تشكلت عبر قرون من التفاعل بين الدين والعرف والسلطة المحلية. هذه البنية لم يتم تفكيكها بالكامل، بل تم الضغط عليها وإزاحتها جزئيًا من المجال الرسمي، دون أن تختفي فعليًا من الحياة اليومية.

ومن الأمثلة الواضحة، استمرار دور المرجعيات الدينية والاجتماعية في تنظيم الحياة اليومية في مناطق واسعة، رغم تقليص حضورها الرسمي. فحتى مع توسع الدولة الحديثة، بقيت هذه البنى تعمل بشكل غير معلن أو موازٍ، ما يعكس أن التغيير لم يكن اندماجيًا كاملًا.

كما أن التحول في اللباس والتعليم والقضاء أعاد تشكيل "الواجهة الاجتماعية" للمدن، لكنه لم يمس دائمًا طريقة التفكير العميقة أو البنية القيمية للمجتمع، التي بقيت متصلة بجذورها التاريخية والدينية.

هذا التباين خلق حالة يمكن وصفها بـ**ازدواجية اجتماعية** :دولة حديثة في الشكل والمؤسسات، ومجتمع تقليدي في العمق الثقافي والذهني، يعمل خارج هذا الإطار أو بجانبه.

ومع مرور الوقت، لم ينتج هذا الوضع اندماجًا تدريجيًا، بل حالة توتر خفي، لأن الشكل الجديد لم يُترجم بالكامل إلى قبول داخلي، بينما البنية القديمة لم تعد معترفًا بها رسميًا كما كانت سابقًا.

كما أن غياب التدرج في التغيير جعل الهوة بين الشكل والبنية أوسع، إذ تحركت الدولة بسرعة في إعادة بناء المظاهر، بينما بقيت التحولات العميقة في المجتمع أبطأ وأكثر مقاومة للتغيير.

هذا التناقض جعل التحديث يبدو أحيانًا كأنه طبقة خارجية فوق مجتمع لم يتغير بالكامل، ما أدى إلى استمرار التوتر بدل حله.

وفي النهاية، يمكن القول إن تجربة رضا شاه أنتجت **حداثة شكلية قوية مقابل بنية اجتماعية عميقة ثابتة نسبيًا، ما خلق حالة من الانقسام بين الدولة الحديثة والمجتمع التقليدي استمرت كتوتر بنيوي داخل إيران.**

.8مشروع حداثة بلا توافق اجتماعي: تحديث يولّد تناقضًا مؤجلًا

في المحصلة النهائية لمشروع رضا شاه بهلوي، لم تكن المشكلة في "التحديث" بحد ذاته، بل في طريقة تنفيذه بوصفه **مشروعًا مفروضًا من الأعلى دون مشاركة اجتماعية حقيقية** .فقد تحركت الدولة بسرعة كبيرة لإعادة تشكيل المجتمع، بينما ظل المجتمع نفسه غير مُدمج في هذا التحول، لا فكريًا ولا ثقافيًا.

هذا النمط من التحديث اعتمد على فرض تغييرات متزامنة في مجالات متعددة: اللباس، التعليم، القضاء، الإدارة، والفضاء العام. لكن هذه التغييرات لم تمر عبر عملية توافق تدريجي أو نقاش اجتماعي واسع، بل عبر قرارات مركزية حاسمة، ما جعلها أقرب إلى **إعادة بناء قسرية للواقع الاجتماعي.**

ومن الأمثلة الواضحة، أن شرائح واسعة من المجتمع تعاملت مع هذه السياسات إما بالامتثال الشكلي أو بالانسحاب الصامت من المجال العام، بدل الانخراط

الفعلي في المشروع الحداثي، ما يعني أن التحديث لم يُنتج دائمًا مشاركة، بل أحيانًا مقاومة غير مرئية.

كما أن غياب التوافق جعل كل خطوة تحديثية تُنتج طبقة جديدة من التوتر، لأن المجتمع لم يكن يرى نفسه شريكًا في التغيير، بل موضوعًا له. وهذا الفرق بين "المشاركة" و"الفرض" هو ما حدد طبيعة التجربة البهلوية لاحقًا.

ومع تراكم هذه السياسات، نشأت فجوة بنيوية بين الدولة والمجتمع: دولة تتقدم بسرعة نحو نموذج حديث مركزي، ومجتمع يحتفظ ببنيته التقليدية أو يعيد إنتاجها خارج الإطار الرسمي، ما خلق **تعايشًا متوازيًا بدل اندماج حقيقي**.

كما أن هذا التحديث غير التوافقي لم يُغلق ملفات الماضي، بل أعاد إنتاجها بشكل مؤجل؛ فالقضايا الثقافية والدينية والاجتماعية التي لم تُحلّ، بقيت كامنة تحت السطح، تتحرك بهدوء دون أن تختفي.

هذا ما جعل الحداثة في هذه المرحلة تحمل طابعًا مزدوجًا: نجاحًا في بناء مؤسسات حديثة من جهة، وتراكمًا لتناقضات اجتماعية من جهة أخرى، لم تظهر فورًا لكنها ظلت تتجمع في العمق.

وفي النهاية، يمكن القول إن مشروع رضا شاه أنتج **دولة حديثة في بنيتها الظاهرة، لكنها غير متصالحة مع مجتمعها، لأن التحديث تم بدون عقد اجتماعي جامع، ما جعل الحداثة نفسها تتحول إلى مصدر توتر مؤجل بدل أن تكون نقطة استقرار**.

39.التناقض الداخلي في الهوية الإيرانية

صراع بين إيران التقليدية (الدينية-التاريخية) وإيران الحديثة (الدولة القومية).

1.هوية مزدوجة تتشكل تحت ضغط التحول

في مرحلة الدولة البهلوية، لم يعد مفهوم الهوية الإيرانية يمكن تفسيره ضمن إطار واحد واضح، لأن التحولات التي قادتها الدولة عبر مشروع التغريب والتحديث أنتجت حالة من **التراكب القسري بين طبقتين من الانتماء** :طبقة تقليدية عميقة، وطبقة حديثة رسمية. هذا التداخل لم يكن طبيعيًا أو تدريجيًا، بل نشأ تحت ضغط سياسي سريع أعاد تشكيل الدولة دون أن يعيد تشكيل المجتمع بنفس الوتيرة.

فمن جهة، كانت هناك هوية تقليدية ممتدة جذورها في البنية الدينية والاجتماعية التي تشكلت عبر قرون، ومن جهة أخرى كانت الدولة تفرض هوية جديدة قائمة على الدولة القومية والمؤسسات الحديثة. المشكلة الأساسية لم تكن في وجود هاتين الطبقتين، بل في أنه لم يتم بناء جسر حقيقي بينهما، بل تُركتا **تعملان جنبًا إلى جنب دون اندماج فعلي**.

ومن الأمثلة على هذا التوتر، أن المواطن نفسه أصبح يعيش في فضائين مختلفين: فضاء رسمي تُعرّفه فيه الدولة كمواطن حديث ضمن نظام إداري وقانوني مركزي، وفضاء اجتماعي يعيش فيه وفق منظومة قيم تقليدية مرتبطة بالدين والعائلة والبيئة المحلية. هذا الازدواج جعل الهوية ليست وحدة واحدة، بل **تجربة يومية مزدوجة**.

كما أن هذا التراكب لم يكن متوازنًا، لأن الدولة الحديثة كانت تتحرك بسرعة وتفرض حضورها في التعليم والقانون واللباس والإدارة، بينما الهوية التقليدية كانت أبطأ في التحول لكنها أكثر رسوخًا في العمق الاجتماعي، ما خلق اختلالًا في إيقاع التغيير بين الطرفين.

هذا الاختلاف في السرعة والعمق جعل الهوية الجديدة تبدو في ظاهرها قوية ومنظمة، لكنها في الواقع كانت مبنية فوق طبقة اجتماعية لم يتم استيعابها بالكامل، ما جعل البناء الهوياتي أشبه بـ**هيكل حديث فوق أساس تقليدي غير مُعاد تشكيله**.

ومع استمرار هذا الوضع، لم تعد الهوية تُبنى عبر تراكم طبيعي داخل المجتمع، بل عبر تدخل الدولة في تعريفها وإعادة صياغتها، ما جعل سؤال "من نحن؟" يتحول من سؤال اجتماعي إلى **سؤال سياسي تديره الدولة بشكل مباشر**.

وفي النهاية، يمكن القول إن الهوية المزدوجة في هذه المرحلة لم تكن مجرد نتيجة تنوع ثقافي، بل كانت **نتيجة مشروع تحديث سريع أنتج طبقتين من الانتماء غير المندمج، تعملان داخل نفس المجتمع دون وحدة داخلية حقيقية**.

2.إيران التقليدية: عمق ديني وتاريخي متجذر

تمثل إيران التقليدية في هذه المرحلة استمرارًا لبنية اجتماعية وثقافية تشكلت عبر قرون طويلة، حيث كان الدين والعرف والتاريخ عناصر متداخلة لا يمكن فصلها بسهولة عن بعضها. هذه البنية لم تكن مجرد "ماضٍ" ثقافي، بل كانت **نظام حياة كامل ينظم علاقة الفرد بالمجتمع والدولة والسلطة**.

في هذا الإطار، لعبت المؤسسة الدينية دورًا محوريًا يتجاوز الجانب الروحي، إذ كانت تتحكم في مجالات القضاء، والتعليم، وتنظيم العلاقات الاجتماعية في كثير من المناطق. وبالتالي لم يكن حضورها رمزيًا فقط، بل كان **حضورًا وظيفيًا يوميًا داخل المجتمع**.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا العمق، أن كثيرًا من النزاعات الاجتماعية والاقتصادية في القرى والمدن كانت تُحل عبر المرجعيات الدينية أو الأعراف المحلية، وليس عبر مؤسسات الدولة المركزية، ما يعكس أن مصدر الشرعية الاجتماعية لم يكن الدولة وحدها.

كما أن الهوية التقليدية كانت مرتبطة بشبكة واسعة من القيم المتوارثة: احترام المرجع الديني، مكانة العائلة الممتدة، الروابط القبلية أو المحلية، والالتزام بالعادات الاجتماعية. هذه العناصر شكلت **نسيجًا اجتماعيًا متماسكًا يصعب تفكيكه بقرارات إدارية فقط**.

في ظل هذا النظام، لم يكن الفرد معزولًا عن مجتمعه، بل كان جزءًا من بنية متكاملة تمنحه معنى وانتماءً واضحًا، ما جعل الهوية التقليدية أكثر من مجرد ثقافة، بل **إطارًا يحدد السلوك والشرعية والمعنى في الحياة اليومية**.

وعندما بدأت الدولة البهلوية مشروع التحديث، لم تختفِ هذه البنية، بل بقيت تعمل في العمق، حتى عندما تم إزاحتها من المجال الرسمي، ما أدى إلى استمرارها كقوة اجتماعية غير مرئية لكنها فعالة.

هذا الاستمرار جعل إيران التقليدية ليست مجرد مرحلة تاريخية سابقة، بل **طبقة حية داخل المجتمع الحديث نفسه**، تتفاعل معه أحيانًا بالاندماج وأحيانًا بالمقاومة، لكنها لا تختفي.

وفي النهاية، يمكن القول إن إيران التقليدية كانت تمثل **عمقًا حضاريًا متجذرًا لم يُبنَ على قرارات الدولة، بل على تراكم تاريخي طويل جعلها قادرة على الاستمرار حتى تحت ضغط مشروع التحديث القسري**.

3.إيران الحديثة: مشروع دولة قومية مركزية

في المقابل، سعت الدولة البهلوية في عهد رضا شاه بهلوي إلى بناء نموذج مختلف تمامًا عن البنية التقليدية، يقوم على تأسيس **إيران حديثة بوصفها دولة قومية مركزية**، لا مجرد امتداد لتاريخ ديني واجتماعي طويل. هذا المشروع كان يهدف إلى تحويل الانتماء من روابط محلية ودينية إلى ولاء سياسي واحد للدولة.

في هذا التصور، أصبحت الدولة هي المصدر الأساسي للهوية، حيث يتم تعريف المواطن عبر مؤسساتها: المدرسة، الجيش، القانون، والإدارة. لم يعد الانتماء يُبنى على العائلة الممتدة أو المرجعية الدينية، بل على **الانتماء إلى الدولة الحديثة ككيان سياسي موحد**.

ومن أبرز ملامح هذا المشروع، توحيد اللغة والإدارة والتعليم، بحيث تصبح اللغة الفارسية الحديثة أداة مركزية لصناعة الهوية، ويتم من خلالها بناء تصور موحد للتاريخ والثقافة، يركز على الدولة القومية أكثر من التنوع المحلي أو البعد الديني.

كما ركزت الدولة على بناء صورة "المواطن الحديث" الذي يتبنى أنماط سلوك جديدة في اللباس والتعليم والعمل، في محاولة لصياغة نموذج اجتماعي مختلف عن النموذج التقليدي. هذا النموذج كان مرتبطًا بفكرة أن الحداثة تعني **الانفصال التدريجي عن البنية التقليدية**.

لكن هذه الهوية الحديثة لم تنشأ من داخل المجتمع بشكل طبيعي، بل جاءت عبر **قرارات مركزية وإصلاحات مفروضة من الأعلى**، ما جعلها أقرب إلى مشروع سياسي هندسي منه إلى تطور اجتماعي تدريجي.

ومن الأمثلة على ذلك، توسع التعليم الحكومي الحديث على حساب المؤسسات التقليدية، وإعادة تنظيم القضاء والإدارة وفق نموذج بيروقراطي مركزي، بحيث تصبح الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على تعريف "القانون" و"المواطنة."

هذا التحول جعل الهوية الحديثة مرتبطة بقوة بالمؤسسات الرسمية، وليس بالذاكرة الاجتماعية أو التاريخية، ما خلق نوعًا من الانفصال بين "الدولة التي تعرّف الهوية" و"المجتمع الذي يعيشها بشكل مختلف."

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الهوية الحديثة قوية في الشكل المؤسسي، لكنها تواجه تحديًا في العمق الاجتماعي، لأنها لم تُبنَ على اندماج كامل مع البنية التقليدية، بل على محاولة تجاوزها.

وفي النهاية، يمكن القول إن إيران الحديثة في هذا المشروع كانت **هوية دولة أكثر منها هوية مجتمع، صُممت من الأعلى لتوحيد البلاد سياسيًا، لكنها بقيت في حالة توتر دائم مع البنية الاجتماعية العميقة التي لم تُدمج بالكامل داخلها**.

.4صدام الرموز والمعاني بين الهويتين

في مرحلة الدولة البهلوية بقيادة رضا شاه بهلوي، لم يكن التناقض بين إيران التقليدية وإيران الحديثة مجرد اختلاف في المؤسسات أو السياسات، بل تحول إلى **صراع رمزي عميق حول معنى الهوية نفسها** .فكل طرف لم يكن يختلف مع الآخر في الشكل فقط، بل في تفسير معنى "الانتماء" و"الحداثة" و"الشرعية."

هذا الصدام ظهر بوضوح في الرموز اليومية التي تشكل وعي المجتمع. فاللباس مثلًا لم يعد مجرد اختيار فردي، بل أصبح علامة على الانتماء: اللباس الغربي ارتبط بالدولة الحديثة، بينما اللباس التقليدي ارتبط بالهوية الدينية والاجتماعية. وهكذا تحولت الملابس إلى **لغة سياسية غير معلنة** تعكس موقع الفرد داخل هذا الصراع.

ومن الأمثلة المهمة أيضًا، الفضاء العام في المدن، حيث أعادت الدولة تنظيمه بطريقة تعكس رؤيتها الحديثة، من خلال المدارس، والمؤسسات الرسمية، والشوارع المنظمة. لكن في المقابل، بقيت المساجد والمجالس الدينية تمثل فضاءً موازياً يعكس هوية مختلفة، ما خلق **ازدواجية في المجال العام نفسه**.

كما أن التعليم لعب دورًا مركزيًا في هذا الصدام، إذ أصبح التاريخ يُروى من منظور الدولة القومية الحديثة، بينما بقيت الذاكرة الشعبية مرتبطة بالسرديات الدينية والتقليدية، ما أدى إلى اختلاف في تفسير الماضي نفسه بين المجتمع والدولة.

حتى مفهوم "المواطن" أصبح محل خلاف غير مباشر: فالدولة الحديثة حاولت تعريفه كفرد مستقل مرتبط بالمؤسسات، بينما بقيت البنية التقليدية ترى الفرد كجزء من شبكة اجتماعية ودينية أوسع، ما خلق **تباينًا في فهم الذات داخل المجتمع الواحد**.

هذا الصراع الرمزي لم يكن دائمًا صدامًا مباشرًا، لكنه كان مستمرًا في التفاصيل اليومية، حيث كل تغيير في نمط الحياة كان يُفسر من زاويتين مختلفتين: زاوية الدولة التي ترى فيه تقدمًا، وزاوية المجتمع التقليدي الذي قد يراه تهديدًا للهوية.

ومع مرور الوقت، لم تنجح الدولة في إلغاء هذه الرموز التقليدية، بل أدى الضغط إلى إعادة إنتاجها بشكل أكثر رسوخًا في بعض البيئات، ما جعل الصراع يتحول من محاولة استبدال إلى **تعايش متوتر بين رموز متقابلة**.

كما أن هذا التناقض جعل الهوية الإيرانية غير قابلة للتبسيط، لأنها أصبحت تحمل في داخلها معاني متضادة تُقرأ بشكل مختلف حسب المرجعية الفكرية والاجتماعية.

وفي النهاية، يمكن القول إن صدام الرموز بين الهويتين لم يكن تفصيلاً ثقافيًا، بل كان **صراعًا على تعريف المعنى نفسه داخل المجتمع، حيث لم يعد السؤال كيف يعيش الإيراني، بل ما الذي يعنيه أن يكون إيرانيًا أصلًا**.

5.هوية غير محسومة وتوتر بنيوي دائم

في نهاية هذا المسار الذي بدأ بمحاولة بناء دولة حديثة على يد رضا شاه بهلوي، لم تصل إيران إلى صيغة هوية مستقرة أو نهائية، بل انتهت إلى حالة يمكن وصفها بأنها **هوية مفتوحة على التناقض أكثر من كونها هوية مكتملة** . فكل مشروع حاول حسم اتجاهها، لكنه في الواقع أضاف طبقة جديدة من التعقيد بدل الإغلاق النهائي للسؤال.

هذا الوضع نتج عن فشل أي من النموذجين—التقليدي أو الحديث—في إلغاء الآخر. فإيران التقليدية بقيت حاضرة بقوة في العمق الاجتماعي والثقافي، بينما إيران الحديثة ترسخت في البنية المؤسسية للدولة، ما جعل الهوية تتحرك داخل **مسارين متوازيين لا يلتقيان بشكل كامل**.

ومن أبرز مظاهر هذا الوضع، أن المجتمع أصبح قادرًا على التعايش مع النظام الحديث إداريًا وقانونيًا، لكنه في الوقت نفسه يحتفظ بمنظومة قيم موازية تُنظم حياته اليومية خارج إطار الدولة، ما خلق نوعًا من "الازدواج الوظيفي" في السلوك والهوية.

كما أن هذا التعايش لم يكن ثابتًا أو هادئًا، بل كان يحمل توترًا دائمًا يظهر في لحظات التحول السياسي أو الاجتماعي، حيث تتصاعد الأسئلة حول المرجعية الحقيقية: هل هي الدولة الحديثة أم البنية التقليدية العميقة؟

هذا التوتر البنيوي جعل الهوية الإيرانية أشبه ببنية غير مغلقة، تتغير حسب السياق، وتتحرك بين مرجعيتين، دون أن تستقر بالكامل في واحدة منهما. وبالتالي، لم تعد الهوية حالة ثابتة، بل أصبحت **حالة ديناميكية من التفاوض المستمر**.

ومع مرور الوقت، لم ينجح التحديث في إنتاج قطيعة نهائية مع التقليد، كما لم يتمكن التقليد من العودة بشكل كامل إلى مركز السلطة، ما أدى إلى استمرار حالة التوازن غير المستقر بين الطرفين.

كما أن هذا الوضع جعل كل محاولة لاحقة لتعريف الهوية الوطنية تحمل في داخلها هذا التوتر التاريخي، لأن أي تعريف جديد كان مضطرًا للتعامل مع إرث مزدوج لا يمكن تجاوزه بسهولة.

وفي النهاية، يمكن القول إن الهوية الإيرانية في هذا السياق لم تُحسم لصالح نموذج واحد، بل تشكلت كـ **هوية مركبة تحمل داخلها صراعًا تاريخيًا مستمرًا بين التقليد والحداثة، بين الدولة والمجتمع، وبين الذاكرة والمشروع.**

القسم الثامن: الثورة الإسلامية وإعادة تعريف الدور الإيراني(40)

الفصل 1: سقوط الدولة البهلوية وبداية الانهيار السياسي

حسناً، سنوسّع هذه الفقرة لكن مع ربطها مبكراً بالخيط الذي تريد أن يمتد عبر الكتاب كله: كيف تحوّل انهيار الشرعية إلى مشروع أيديولوجي–توسعي لاحق

1.تآكل الشرعية السياسية لنظام الشاه

لم يكن سقوط نظام الشاه حدثاً مفاجئاً بقدر ما كان نتيجة مسار طويل من تآكل الشرعية السياسية. فقد بنى محمد رضا شاه نظامه على مزيج من القوة الأمنية والدعم الخارجي والتحديث القسري، لكنه أخفق في بناء قاعدة قبول مجتمعي حقيقية. ومع مرور الوقت، بدأت الدولة تبدو ككيان مفروض من الأعلى، منفصل عن المجتمع، لا يعكس هويته ولا يعبّر عن تطلعاته، وهو ما خلق فراغاً عميقاً في مفهوم الشرعية.

هذا الفراغ لم يكن سياسياً فقط، بل كان أيضاً هوياتياً. فسياسات التحديث التي انتهجها الشاه، رغم طابعها الحداثي، بدت لكثير من الإيرانيين وكأنها اقتلاع للهوية الدينية والاجتماعية التقليدية، دون أن تقدّم بديلاً مقنعاً. وهنا بدأ الدين، وتحديداً التشيّع السياسي، يتحول من عنصر ثقافي إلى أداة تعبئة، تُستخدم لإعادة تعريف الشرعية على أساس عقائدي بدلاً من الأساس الوطني–المؤسساتي الذي فشل النظام في ترسيخه.

ومع تضييق المجال السياسي وإغلاق قنوات التعبير، لم يعد أمام القوى المعارضة سوى العمل خارج بنية الدولة. هذا ما سمح للتيارات الأكثر تنظيماً وأيديولوجية—وفي مقدمتها التيار الديني—بأن تملأ الفراغ بسرعة. لم يكن صعود هذا التيار ناتجاً فقط عن قوته الذاتية، بل عن ضعف الدولة نفسها، التي دفعت خصومها إلى التحول من معارضة سياسية إلى مشروع بديل كامل.

الأهم من ذلك أن انهيار الشرعية لم يُنتج مجرد تغيير في النظام، بل فتح الباب أمام إعادة تعريف وظيفة الدولة نفسها. فبدلاً من دولة قومية تسعى إلى الاستقرار الداخلي، بدأ يتشكل تصور لدولة تحمل "رسالة"، تتجاوز حدودها الجغرافية. هذا التحول هو ما سيظهر لاحقاً في سياسات تصدير الثورة، ودعم الحركات المسلحة، وبناء شبكات نفوذ خارجية، حيث يتم تقديم الأيديولوجيا— المغلّفة بالدين—كأداة للتمدد الإقليمي.

بهذا المعنى، يمكن فهم تآكل شرعية نظام الشاه ليس فقط كبداية لسقوطه، بل كنقطة انطلاق لمسار جديد: مسار تُستبدل فيه الشرعية السياسية التقليدية بشرعية أيديولوجية عابرة للحدود، تُستخدم لاحقاً لتبرير التدخلات، وبناء الميليشيات، وإدارة الصراعات في الداخل والخارج، ضمن مشروع يسعى إلى إعادة إنتاج النفوذ، ولكن بأدوات مختلفة، يغلب عليها الطابع العقائدي الذي يخدم في جوهره إعادة تشكيل الدور الإيراني في المنطقة.

2.الاقتصاد النفطي وتضخم التناقضات الاجتماعية

شكّل النفط في عهد الشاه مصدر قوة هائل للدولة، لكنه في الوقت نفسه كان أحد أبرز أسباب اختلالها الداخلي. فالعائدات النفطية المتدفقة، خصوصاً بعد طفرة السبعينات، منحت النظام قدرة مالية غير مسبوقة، إلا أنها عمّقت نمطاً اقتصادياً ريعياً يقوم على التوزيع غير المتوازن للثروة، بدل بناء اقتصاد إنتاجي متماسك. وهكذا تحولت الدولة إلى مركز احتكار للموارد، تُعيد توزيعها وفق شبكات الولاء، لا وفق معايير العدالة أو التنمية المتوازنة.

هذا النمط أدى إلى خلق فجوة طبقية حادة بين نخبة ضيقة مرتبطة بالسلطة، تستفيد من مشاريع التحديث والإنفاق الحكومي، وبين قطاعات واسعة من المجتمع، خاصة في الأطراف والريف، بقيت خارج دائرة الاستفادة. ومع تسارع التمدن، تدفقت أعداد كبيرة من السكان إلى المدن دون بنية تحتية قادرة على استيعابهم، ما أدى إلى توسع الأحياء الفقيرة وارتفاع معدلات البطالة المقنّعة، وهو ما زاد من الاحتقان الاجتماعي.

الأخطر أن هذا التفاوت لم يكن اقتصادياً فقط، بل ارتبط بشعور متزايد بالظلم وانعدام التمثيل. فالثروة كانت تُرى كأداة بيد الدولة لا كحق عام، ومع غياب الشفافية والمحاسبة، ترسّخ إدراك لدى شرائح واسعة بأن النظام لا يعبر عنهم، بل يستغل الموارد لصالح فئة محدودة. هذا الإدراك لعب دوراً مركزياً في تحويل الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية.

في هذا السياق، برز الخطاب الديني كأداة تفسير وتعبئة، حيث تم توظيف مفاهيم العدالة والإنصاف في مواجهة ما وُصف بالفساد والاستغلال. ومع غياب بدائل سياسية منظمة، وجد هذا الخطاب أرضاً خصبة للانتشار، ليس فقط كدعوة أخلاقية، بل كمشروع بديل لإعادة توزيع السلطة والثروة معاً.

لاحقاً، وبعد قيام النظام الجديد، لم يتم تجاوز هذا الإرث الريعي، بل أُعيد توظيفه ضمن إطار مختلف. فقد استمر الاعتماد على الموارد النفطية، لكن مع توجيه جزء منها نحو تثبيت النظام داخلياً، وتمويل شبكات النفوذ خارجياً. وهنا يظهر الترابط الذي سيمتد عبر فصول الكتاب: من اقتصاد ريعي مختل في عهد الشاه، إلى اقتصاد مُسيّس يُستخدم لدعم مشاريع إقليمية، وتمويل حركات حليفة، وبناء نفوذ عابر للحدود، تحت غطاء أيديولوجي يمنح هذا التوجه مشروعية تتجاوز حدود الدولة التقليدية.

3.القمع السياسي وتضييق المجال العام

اعتمد نظام الشاه على بنية أمنية صارمة لضبط المجال السياسي، حيث لعب جهاز السافاك دوراً محورياً في مراقبة المجتمع وقمع أي نشاط معارض. لم يكن القمع مجرد أداة استثنائية، بل أصبح جزءاً من آلية الحكم نفسها، ما أدى إلى تفريغ الحياة السياسية من مضمونها الحقيقي. الأحزاب كانت شكلية أو مُسيطر عليها، والنقابات خاضعة، والصحافة محدودة الحركة، وهو ما حوّل الدولة إلى فضاء مغلق لا يسمح بتداول الأفكار أو التنافس السياسي الطبيعي.

هذا الإغلاق المنهجي للمجال العام لم يُنهِ المعارضة، بل غيّر طبيعتها. فبدلاً من أن تتطور داخل أطر سياسية مؤسساتية، بدأت تتشكل في السر، أو في المنفى،

أو عبر شبكات غير رسمية. ومع غياب القنوات السلمية للتعبير، تصاعدت حدة الخطاب المعارض، وأصبح أكثر راديكالية وتنظيماً. وهنا تحديداً، وجدت التيارات الأيديولوجية—وفي مقدمتها التيار الديني—فرصة للتوسع، لأنها كانت الأكثر قدرة على العمل في ظروف القمع، عبر المساجد والشبكات الاجتماعية التقليدية.

القمع أيضاً خلق مفارقة مهمة: الدولة التي سعت إلى تثبيت الاستقرار عبر السيطرة الأمنية، ساهمت عملياً في تقويض استقرارها على المدى البعيد. فكلما زادت القبضة الأمنية، تقلّصت قدرة النظام على قراءة المجتمع والتفاعل معه، ما أدى إلى تراكم الغضب تحت السطح، إلى أن انفجر بشكل واسع ومفاجئ. وهكذا تحوّل "الاستقرار الأمني" إلى هشاشة سياسية كامنة.

الأثر الأعمق لهذا القمع ظهر بعد سقوط النظام، حيث لم تكن هناك مؤسسات سياسية ناضجة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية. هذا الفراغ سمح للقوى الأكثر تنظيماً—وخاصة الأيديولوجية منها—بالسيطرة على المشهد بسرعة. وبذلك، لم يؤدِ القمع فقط إلى إسقاط النظام، بل ساهم في تحديد طبيعة النظام الذي سيخلفه.

في المدى اللاحق، سيُعاد إنتاج هذا النموذج ولكن بأدوات مختلفة. فالدولة الجديدة، التي قامت على أنقاض القمع، ستبني بدورها منظومة ضبط داخلي للحفاظ على استقرارها، مع توظيف الأيديولوجيا كغطاء لهذا الضبط. كما سيُستخدم هذا النموذج في إدارة النفوذ الخارجي، عبر دعم قوى محلية تعمل ضمن بيئات مغلقة أو مضطربة، حيث يصبح التحكم غير المباشر بديلاً عن السيطرة المباشرة، وهو ما سيظهر بوضوح في الفصول القادمة عند تناول شبكات النفوذ الإقليمية.

4.التحولات الفكرية وصعود التيارات المعارضة

مع تصاعد الأزمة داخل الدولة البهلوية، لم يكن التغيير محصوراً في الشارع أو الاقتصاد، بل كان يجري على مستوى أعمق: مستوى الأفكار والتصورات

عن الدولة والهوية. فقد بدأت في ستينات وسبعينات القرن العشرين تتشكل بيئة فكرية مضطربة، تتداخل فيها تيارات متعددة—إسلامية، يسارية، وقومية—كل منها يسعى لتقديم تفسير لأزمة النظام، ورؤية بديلة لمستقبل إيران.

التيارات اليسارية ركزت على البعد الطبقي، واعتبرت أن الخلل الأساسي يكمن في بنية الاقتصاد الريعي وتحالف السلطة مع النخب المرتبطة بالخارج. أما التيارات القومية، فانتقدت تبعية القرار السياسي، واعتبرت أن الدولة فقدت استقلالها الحقيقي رغم مظاهر القوة. لكن التيار الذي استطاع أن يحقق اختراقاً أوسع كان التيار الديني، لأنه لم يطرح نفسه كخيار سياسي فقط، بل كإطار شامل يعيد تفسير الواقع من جذوره: الهوية، العدالة، والسلطة.

هذا التيار لم يكتفِ بالخطاب التقليدي، بل أعاد إنتاج نفسه بصيغة أكثر حركية وتنظيماً. فقد تم توظيف الرموز الدينية، والتاريخ الشيعي، ومفاهيم الظلم والعدالة، ضمن خطاب تعبوي قادر على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، خاصة تلك التي شعرت بالتهميش أو الاغتراب عن مشروع الدولة الحديثة. وهكذا تحوّل الدين من عنصر ثقافي إلى أداة سياسية مركزية.

الأهم أن هذه التحولات الفكرية لم تكن منفصلة عن الفراغ الذي تركه النظام. فمع غياب مؤسسات سياسية فعالة، أصبحت المساجد، والحلقات الدينية، والشبكات الاجتماعية التقليدية، بديلاً عن المجال العام الرسمي. هذا منح التيار الديني ميزة تنظيمية كبيرة، حيث استطاع بناء قاعدة شعبية متماسكة، في حين بقيت التيارات الأخرى أكثر تشتتاً أو عرضة للاختراق الأمني.

في هذا السياق، بدأت تتبلور فكرة أن التغيير لا يقتصر على إسقاط النظام، بل يتطلب إعادة تعريف الدولة نفسها على أساس أيديولوجي. هذه الفكرة ستتحول لاحقاً إلى مشروع متكامل بعد الثورة، حيث يُعاد بناء النظام السياسي على مرجعية دينية، وتُستخدم هذه المرجعية ليس فقط لإدارة الداخل، بل أيضاً لتبرير التوسع خارج الحدود. وهنا يتضح المسار الذي سيمتد عبر بقية الفصول: من صعود فكري داخلي، إلى مشروع سياسي إقليمي، يُوظَّف فيه البعد العقائدي كأداة تأثير ونفوذ في بيئات مختلفة.

5.لحظة الانفجار وبداية انهيار النظام

مع أواخر السبعينات، وصلت كل التراكمات السابقة—السياسية، الاقتصادية، والفكرية—إلى نقطة لم يعد بالإمكان احتواؤها. بدأت الاحتجاجات بشكل متفرق، لكنها سرعان ما تحولت إلى موجة واسعة شملت طيفاً متنوعاً من المجتمع: طلاب، عمال، رجال دين، وشرائح من الطبقة الوسطى. ما ميّز هذه المرحلة لم يكن فقط حجم الاحتجاجات، بل قدرتها على تجاوز الانقسامات التقليدية، لتشكّل حالة رفض جماعي للنظام.

فقدت الدولة تدريجياً قدرتها على السيطرة، ليس فقط بسبب اتساع رقعة الاحتجاج، بل نتيجة ارتباكها في التعامل معه. فبين القمع المباشر ومحاولات التهدئة، بدا النظام متردداً، غير قادر على اتخاذ مسار واضح. هذا التذبذب أضعف هيبته أكثر، وفتح المجال لتصاعد الاحتجاجات بدلاً من احتوائها. ومع دخول الإضرابات، خصوصاً في قطاعات حيوية كقطاع النفط، بدأت مؤسسات الدولة نفسها تتعطل، ما سرّع من عملية الانهيار.

في هذه اللحظة، برزت القيادة الدينية كقوة قادرة على توحيد الحراك وتوجيهه. لم يكن ذلك نتيجة تفوق مفاجئ، بل حصيلة تراكم طويل من التنظيم والخطاب والتغلغل الاجتماعي. وهكذا انتقل الحراك من مجرد احتجاجات واسعة إلى مسار ثوري واضح المعالم، يمتلك قيادة، ورؤية، وقدرة على تعبئة الجماهير بشكل مستمر.

انهيار النظام لم يكن فقط سقوط سلطة، بل انهيار بنية كاملة كانت تقوم على شخص الحاكم وأجهزته. ومع غياب مؤسسات قوية قادرة على امتصاص الصدمة، حدث فراغ سياسي سريع، تم ملؤه من قبل القوى الأكثر جاهزية وتنظيماً. وهنا تحديداً، بدأ الانتقال من مرحلة "سقوط الدولة" إلى مرحلة "إعادة تأسيسها" وفق أسس جديدة تماماً.

هذه اللحظة التأسيسية ستحدد مسار العقود اللاحقة. فالدولة التي ستنشأ بعد هذا الانهيار لن تكتفي بإعادة بناء الداخل، بل ستحمل تصوراً لدور أوسع، يتجاوز

حدودها. ومن هنا يبدأ الخيط الذي سيمتد في الفصول القادمة: من ثورة داخلية أسقطت نظاماً، إلى مشروع سياسي–أيديولوجي يسعى لإعادة تشكيل التوازنات في الإقليم، عبر أدوات متعددة، من الخطاب العقائدي إلى شبكات النفوذ غير المباشر، وما يرافق ذلك من صراعات داخلية وخارجية ستصبح جزءاً من بنية النظام نفسه.

الفصل 2: الثورة الإسلامية وتأسيس الدولة الجديدة

قيام الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 وبروز نظام سياسي جديد يقوم على الدمج بين الدين والدولة.

1.الثورة كتحول من الاحتجاج إلى مشروع سلطة

لم تكن الثورة الإسلامية مجرد موجة احتجاج شعبي أطاحت بنظام الشاه، بل كانت لحظة انتقال حاسمة من حالة غضب جماهيري غير منظم إلى مشروع سياسي يسعى للسيطرة الكاملة على الدولة. ففي بداياتها، اتسمت الحركة الثورية بتعدد أطيافها؛ حيث شارك فيها الإسلاميون، واليساريون، والقوميون، وشرائح واسعة من المجتمع المتضرر من سياسات النظام. غير أن هذا التنوع لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما بدأت ملامح إعادة توجيه الثورة نحو مسار محدد تقوده جهة واحدة.

ما يميز هذه المرحلة هو أن القوى الدينية لم تكن بالضرورة الأكثر عدداً، لكنها كانت الأكثر تنظيماً وقدرة على استثمار الفراغ السياسي. فقد امتلكت شبكة اجتماعية متماسكة عبر المساجد والمؤسسات الدينية، ما منحها قدرة استثنائية على التعبئة والتوجيه. في المقابل، عانت التيارات الأخرى من التشتت وغياب البنية التنظيمية القادرة على الصمود في لحظة انتقالية معقدة، وهو ما سمح بإزاحتها تدريجياً من مركز الفعل.

التحول من الاحتجاج إلى مشروع سلطة لم يكن معلناً منذ البداية، بل جرى بشكل تدريجي تحت شعارات جامعة مثل "إسقاط النظام" و"تحقيق العدالة".

لكن مع سقوط الشاه، بدأت تتكشف حقيقة الصراع على شكل الدولة الجديدة. هنا، تحركت القيادة الدينية بسرعة لملء الفراغ، مستفيدة من زخمها الشعبي ومن قدرتها على تقديم نفسها كبديل جاهز، لا كمجرد طرف ضمن أطراف متعددة.

في هذه اللحظة، لم يعد الهدف مجرد التغيير، بل احتكار مسار التغيير نفسه. تم ذلك عبر السيطرة على مراكز القرار المؤقتة، وتوجيه الشارع، وإعادة تعريف الأولويات السياسية بما يخدم تثبيت النفوذ. ومع غياب توازن حقيقي بين القوى المختلفة، تحولت الثورة من مشروع جماعي إلى مشروع أحادي الاتجاه، تُعاد صياغته وفق رؤية محددة.

هذا التحول كانت له آثار عميقة على طبيعة الدولة التي ستنشأ لاحقاً. فبدلاً من أن تُبنى على توافق وطني واسع، تأسست في ظل غلبة تيار واحد استطاع أن يحوّل شرعيته الثورية إلى شرعية سياسية دائمة. ومن هنا تبدأ ملامح النظام الجديد: دولة لا تكتفي بتمثيل المجتمع، بل تسعى لإعادة تشكيله وفق تصور أيديولوجي محدد.

كما أن هذا المسار وضع الأساس لنمط من الحكم يقوم على توظيف الثورة كأداة مستمرة، لا كحدث انتهى. فالحالة الثورية ستُستخدم لاحقاً لتبرير سياسات داخلية صارمة، وكذلك لتمديد النفوذ خارج الحدود تحت شعارات أيديولوجية. وبذلك، يمكن القول إن اللحظة التي تحولت فيها الثورة إلى مشروع سلطة لم تكن مجرد مرحلة انتقالية، بل كانت نقطة تأسيس لكل ما سيأتي بعدها من سياسات، صراعات، وتدخلات ستشكّل جوهر الدور الإيراني في المنطقة.

2.عودة الخميني وبناء القيادة المركزية

شكّلت عودة الخميني إلى إيران لحظة مفصلية لم تقتصر على بعدها الرمزي، بل مثّلت نقطة انتقال حقيقية في مسار الثورة من حالة سيولة قيادية إلى مركزية واضحة في القرار. فقبل عودته، كانت الثورة تتحرك عبر شبكات متعددة دون قيادة موحدة، ما جعلها عرضة للتشتت. لكن مع حضوره، بدأ يتشكل مركز ثقل

جديد استطاع أن يجذب مختلف مسارات الحراك ويعيد توجيهها ضمن إطار واحد.

لم تأتِ هذه المركزية من فراغ، بل كانت نتيجة تراكم طويل من بناء المكانة الدينية والسياسية للخميني خلال سنوات المنفى. فقد تحوّل إلى رمز معارض يتجاوز الحدود الجغرافية، مستفيداً من وسائل اتصال غير تقليدية في ذلك الوقت، ومن شبكة رجال الدين التي ساهمت في نشر خطابه داخل إيران. هذا التراكم منح عودته زخماً شعبياً كبيراً، جعلها تبدو كاستعادة لقيادة "شرعية" في نظر قطاعات واسعة من المجتمع.

الأهم من ذلك أن الخميني لم يقدّم نفسه كزعيم سياسي تقليدي، بل كمرجعية دينية–سياسية في آن واحد. هذا الدمج بين البعدين منحه تفوقاً نوعياً على بقية القيادات، لأنه لم ينافسهم فقط على السلطة، بل على تعريفها أيضاً. فبينما كانت التيارات الأخرى تتحدث بلغة سياسية، كان خطابه يقدّم نفسه كحكم أعلى، يتجاوز الخلافات ويمنحها إطاراً عقائدياً.

مع تثبيت موقعه، بدأت عملية إعادة تشكيل القيادة الثورية. لم يعد القرار موزعاً بين أطراف متعددة، بل أصبح يمر عبر مركز واحد قادر على الحسم والتوجيه. هذه المركزية سمحت بسرعة اتخاذ القرار، لكنها في الوقت نفسه مهّدت لإقصاء القوى الأخرى التي لم تنسجم مع هذا المسار، خاصة تلك التي رأت في الثورة فرصة لبناء نظام تعددي.

كما لعبت هذه القيادة دوراً حاسماً في ضبط الشارع، حيث تم توجيه الحراك الشعبي ليخدم أهدافاً محددة، بدل أن يبقى حالة مفتوحة. وهنا تحوّلت الجماهير من قوة ضغط متعددة الاتجاهات إلى قاعدة دعم لمشروع سياسي محدد المعالم، يتم تحديد أولوياته من مركز القيادة.

هذا التمركز القيادي لم يكن مجرد مرحلة انتقالية، بل أصبح سمة دائمة في بنية النظام الجديد. فقد أرسى نموذجاً يقوم على وجود مرجعية عليا تتفوق على بقية المؤسسات، وهو ما سيتكرّس لاحقاً في البنية الدستورية والسياسية للدولة. ومن

خلال هذا النموذج، لم تعد السلطة مجرد توزيع مؤسساتي، بل أصبحت مرتبطة بهرم واضح تتصدره قيادة ذات طابع ديني–سياسي.

في المدى الأوسع، أسهم هذا الشكل من القيادة في رسم مسار الدولة لاحقاً، حيث لم يعد القرار السياسي منفصلاً عن الرؤية الأيديولوجية. هذا الترابط بين القيادة والعقيدة سيؤثر بشكل مباشر على سياسات الداخل والخارج، ويمهّد لاستخدام أدوات متعددة—سياسية، أمنية، وعقائدية—في إدارة النفوذ، وهو ما سيظهر بشكل أوضح في الفصول القادمة عند تناول بنية النظام وسلوكه الإقليمي.

3.تفكك التحالف الثوري وإقصاء الشركاء

في اللحظات الأولى لسقوط النظام البهلوي، بدا أن الثورة تمثل تحالفاً واسعاً يجمع أطرافاً متناقضة اجتمعت على هدف واحد: إنهاء حكم الشاه. فقد شارك الإسلاميون، والقوميون، واليساريون، إضافة إلى شرائح من الطبقة الوسطى والطلاب والعمال. هذا التعدد أعطى الثورة قوة اندفاع هائلة، لكنه كان يحمل في داخله بذور التفكك منذ البداية، بسبب اختلاف الرؤى حول شكل الدولة بعد السقوط.

مع انهيار النظام السابق، انتقل مركز الصراع بسرعة من "إسقاط النظام" إلى "من يملأ الفراغ". هنا بدأت تظهر الفوارق العميقة بين مكونات التحالف الثوري. فبينما كانت بعض القوى ترى أن الثورة يجب أن تقود إلى نظام تعددي يقوم على التوازن بين القوى السياسية، كانت القيادة الدينية تتجه نحو بناء نموذج مركزي يقوم على مرجعية واحدة تحتكر تعريف الشرعية وتوجيه الدولة.

في هذه المرحلة، لم يكن الإقصاء حدثاً مفاجئاً، بل عملية تدريجية اعتمدت على إعادة توزيع مراكز القوة. تم أولاً التحكم في أدوات الإعلام والخطاب العام، ثم إعادة هيكلة المؤسسات المؤقتة التي نشأت بعد الثورة، بحيث أصبحت أقرب

إلى مركز القرار الجديد. ومع الوقت، بدأت القوى غير المنسجمة مع هذا التوجه تفقد قدرتها على التأثير داخل الدولة.

القوميون، الذين كانوا يركزون على فكرة الدولة الوطنية المستقلة، وجدوا أنفسهم في مواجهة مشروع يتجاوز حدود الدولة التقليدية نحو بعد أيديولوجي عابر للحدود. أما التيارات اليسارية، التي طرحت نموذجاً اجتماعياً مختلفاً، فقد اصطدمت ببنية فكرية تعتبر أن الشرعية لا تُبنى على الصراع الطبقي بل على المرجعية العقائدية. هذا التباين جعل استمرار الشراكة الثورية أمراً غير ممكن على المدى القصير.

بالتوازي مع ذلك، تم تعزيز حضور القوى الموالية للمشروع الجديد داخل مؤسسات الدولة الناشئة، ما أدى إلى اختلال ميزان القوى تدريجياً. لم يعد الصراع يدور بين رؤى متكافئة، بل بين مركز سلطة يتوسع بسرعة، وأطراف تفقد قدرتها على التنظيم والمنافسة.

ومع ترسخ هذا المسار، تحولت الثورة من تحالف واسع إلى بنية أحادية الاتجاه، تُعاد فيها صياغة الدولة وفق رؤية واحدة. هذا التحول لم يكن مجرد نتيجة طبيعية للانتصار السياسي، بل عملية إعادة هندسة مقصودة لمفهوم السلطة، جعلت من التنوع السياسي في المرحلة الثورية الأولى حالة مؤقتة تم تجاوزها بسرعة لصالح نموذج مركزي أكثر صلابة.

هذا التفكك المبكر للتحالف الثوري سيترك أثره العميق على بنية النظام لاحقاً، إذ سيؤسس لثقافة سياسية تقوم على تقليص التعددية داخل الدولة، وتعويضها بشبكة من المؤسسات المتداخلة التي تدور في فلك مركز القرار. كما سيشكل هذا النمط قاعدة لفهم سلوك النظام في الداخل والخارج، حيث يصبح الاحتفاظ بالتماسك الداخلي أولوية تتقدم على أي شكل من أشكال التعدد السياسي، وهو ما سينعكس لاحقاً على طريقة إدارة الصراعات الإقليمية وبناء النفوذ خارج الحدود.

5.تأسيس نموذج "الدولة الأيديولوجية"

مع تثبيت النظام الجديد بعد الثورة، لم يعد الأمر مجرد تغيير في رأس السلطة أو استبدال نخبة حاكمة بأخرى، بل بدأ تشكّل نموذج مختلف كلياً في بنية الدولة نفسها. فقد انتقلت إيران من مفهوم الدولة الوطنية التقليدية، التي تقوم على إدارة شؤون الداخل ضمن حدود جغرافية واضحة، إلى نموذج "الدولة الأيديولوجية" التي تُعرّف نفسها من خلال رسالة فكرية–عقائدية تتجاوز حدودها الطبيعية.

هذا التحول يعني أن الدولة لم تعد تُقاس فقط بقدرتها على الإدارة أو التنمية أو الاستقرار الداخلي، بل بمدى قدرتها على تمثيل مشروع فكري يُفترض أنه يحمل بعداً عالمياً. وهنا تصبح السياسة امتداداً للأيديولوجيا، وليس العكس، بحيث يتم تفسير القرارات الداخلية والخارجية ضمن إطار عقائدي موحّد.

في هذا النموذج، لم تعد المؤسسات تعمل ككيانات مستقلة نسبياً ضمن دولة محايدة، بل أصبحت جزءاً من منظومة متكاملة تُخضع كل مفاصل الدولة لمنطق أيديولوجي أعلى. القضاء، والتعليم، والإعلام، وحتى الجيش، أعيد تعريف وظائفها بحيث لا تقتصر على الإدارة، بل تشمل أيضاً حماية "هوية الدولة الرسالية" وإعادة إنتاجها داخل المجتمع.

الأهم أن هذا النموذج لا يتوقف عند الداخل، بل يحمل منذ تأسيسه نزعة للتوسع الرمزي والسياسي خارج الحدود. ففكرة "الرسالة" لا يمكن أن تبقى محصورة داخل جغرافيا واحدة، ما دفع لاحقاً إلى تطوير خطاب يتجاوز الدولة القومية نحو مفهوم أوسع للنفوذ والامتداد، يتم تبريره أيديولوجياً وليس فقط سياسياً.

هذا التداخل بين الدولة والأيديولوجيا خلق بنية مختلفة عن النماذج التقليدية للدول الحديثة. فبدلاً من الفصل النسبي بين المجال السياسي والمجال العقائدي، أصبح هناك دمج شبه كامل، يجعل من العقيدة جزءاً من وظيفة الدولة اليومية، وليس مجرد إطار ثقافي عام.

ومع مرور الوقت، أنتج هذا النموذج ديناميكية خاصة في التعامل مع الداخل والخارج. ففي الداخل، يتم توظيف الأيديولوجيا لضبط المجتمع وإعادة تشكيل وعيه السياسي. وفي الخارج، يتم استخدامها لبناء شبكات تأثير تتجاوز الدولة الرسمية، عبر دعم قوى وحركات تتقاطع مع الرؤية العامة للمشروع.

وبهذا المعنى، فإن تأسيس "الدولة الأيديولوجية" لم يكن مجرد مرحلة تنظيمية بعد الثورة، بل كان نقطة تحول بنيوية أعادت تعريف طبيعة الدولة نفسها، وجعلتها فاعلاً يجمع بين السلطة السياسية والوظيفة العقائدية، وهو ما سيشكّل الإطار العام لكل التحولات اللاحقة التي ستتناولها الفصول القادمة، خصوصاً في ما يتعلق بالتدخلات الإقليمية وبناء النفوذ خارج الحدود.

6.إعادة تشكيل مؤسسات السلطة

بعد تثبيت النظام الجديد، كان التحدي الأساسي يتمثل في كيفية تحويل الثورة من حالة إسقاط إلى دولة قادرة على الاستمرار. وهنا بدأت عملية واسعة لإعادة تشكيل مؤسسات السلطة، لم تقتصر على تغيير القيادات، بل شملت إعادة تعريف وظيفة المؤسسة نفسها داخل البنية الجديدة للدولة.

في المرحلة الأولى، تم تفكيك جزء كبير من البنية الإدارية والعسكرية السابقة أو إعادة دمجها ضمن إطار جديد يضمن الولاء للنظام. لم يكن الهدف الحفاظ على استمرارية الدولة القديمة، بل إعادة بنائها على أسس مختلفة، بحيث تصبح المؤسسات امتداداً للرؤية الأيديولوجية لا كياناً مستقلاً عنها. هذا التحول جعل من الولاء السياسي معياراً أساسياً في إعادة التعيين وإعادة الهيكلة.

على مستوى الجيش والأمن، برز توجه واضح نحو خلق توازن جديد داخل منظومة القوة، بحيث لا تبقى محصورة في مؤسسة واحدة. هذا أدى إلى ظهور بنية مزدوجة في إدارة القوة، حيث جرى دعم تشكيلات جديدة موازية للجيش التقليدي، ترتبط مباشرة بالمركز السياسي الجديد، وتعمل كضمانة لاستمرارية النظام في مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي.

أما القضاء، فقد شهد إعادة صياغة عميقة في مرجعيته، حيث لم يعد مجرد سلطة قانونية مستقلة، بل أصبح جزءاً من منظومة تستند إلى تفسير ديني للقانون. هذا التغيير أعاد تعريف مفهوم العدالة داخل الدولة، وربطها بالتصور العقائدي الذي يحكم البنية السياسية الجديدة.

في الإدارة المدنية، جرى إدخال معايير جديدة في التعيين والترقية، لا تعتمد فقط على الكفاءة التقنية، بل على درجة الانسجام مع الخط العام للنظام. هذا الدمج بين السياسي والإداري أدى إلى إعادة تشكيل النخبة البيروقراطية، بحيث تصبح أكثر تجانساً مع مركز القرار.

كما لعبت المؤسسات الإعلامية والتعليمية دوراً محورياً في هذه المرحلة، حيث تم توظيفها لإعادة صياغة الوعي العام بما يتناسب مع المشروع الجديد. لم يعد الإعلام مجرد ناقل للمعلومة، بل أداة لبناء سردية رسمية للدولة، بينما أصبح التعليم وسيلة لإعادة إنتاج الهوية الأيديولوجية داخل الأجيال الجديدة.

هذه العملية الشاملة لإعادة تشكيل المؤسسات لم تكن مجرد إصلاح إداري، بل كانت إعادة هندسة لبنية الدولة نفسها. فالمؤسسات لم تعد تعمل كأعمدة مستقلة داخل نظام سياسي، بل كأذرع داخل مشروع موحد، يربط بين السلطة، والهوية، والأيديولوجيا.

ومع اكتمال هذه المرحلة، أصبحت الدولة أكثر تماسكا من حيث السيطرة الداخلية، لكنها في الوقت نفسه أكثر ارتباطاً بالمركز الأيديولوجي الذي يوجهها. وهذا التوازن بين القوة التنظيمية والالتزام العقائدي سيشكل لاحقاً الأساس الذي ستُبنى عليه سياسات التوسع الإقليمي وإدارة الصراعات خارج الحدود، كما سيتضح في الفصول القادمة.

7.بناء أدوات موازية للسيطرة

لم يقتصر إعادة بناء الدولة بعد الثورة على إصلاح المؤسسات القائمة أو إعادة توجيهها، بل تجاوز ذلك إلى إنشاء منظومة موازية من الأدوات والهياكل التي

تعمل جنباً إلى جنب مع الدولة الرسمية، وأحياناً فوقها أو خارج نطاقها المباشر. هذا التوجه لم يكن مجرد إجراء تنظيمي، بل كان جزءاً من تصور أعمق لطبيعة السلطة في المرحلة الجديدة، يقوم على توزيع القوة داخل شبكة متعددة المستويات بدل احتكارها في مؤسسة واحدة.

في هذا السياق، ظهرت مؤسسات ذات طابع خاص ترتبط مباشرة بالمركز السياسي الجديد، وتتمتع بصلاحيات أمنية وعسكرية واقتصادية واسعة. هذه البنى لم تكن خاضعة بالكامل للمنطق الإداري التقليدي، بل كانت تعمل ضمن إطار ولائي–عقائدي يضمن ارتباطها المباشر بالقيادة، ما منحها استقلالاً وظيفياً داخل الدولة نفسها.

هذا التعدد في مراكز القوة لم يكن علامة ضعف، بل كان وسيلة لضمان الاستقرار الداخلي ومنع أي اختلال في ميزان السلطة. فوجود أكثر من جهاز أمني أو عسكري، على سبيل المثال، خلق حالة من التوازن الداخلي تمنع احتكار القوة من جهة واحدة، وتتيح في الوقت نفسه مراقبة متبادلة بين هذه المؤسسات.

إلى جانب البعد الأمني، امتد هذا النموذج إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث نشأت مؤسسات شبه مستقلة تدير موارد ضخمة وتعمل في مجالات متعددة، من البنية التحتية إلى التجارة والخدمات. هذه المؤسسات لم تكن مجرد أدوات اقتصادية، بل أصبحت جزءاً من منظومة النفوذ، تُستخدم لتثبيت الولاء وتوسيع شبكة التأثير داخل المجتمع.

كما لعبت هذه الأدوات الموازية دوراً مهماً في إدارة العلاقة بين الداخل والخارج. فبعضها كان يعمل داخل الإطار الرسمي للدولة، بينما امتد بعضها الآخر إلى فضاءات خارجية، ما سمح ببناء شبكات تأثير غير مباشرة تتجاوز الحدود التقليدية للدولة. هذا التداخل بين الرسمي وغير الرسمي أصبح لاحقاً أحد السمات الأساسية في طريقة عمل الدولة.

الأهم أن هذه البنية الموازية لم تكن مؤقتة، بل تحولت مع الوقت إلى جزء ثابت من النظام السياسي. فقد أصبح من الصعب الفصل بين الدولة الرسمية وهذه الشبكات، بسبب تشابك الصلاحيات وتداخل الوظائف. وبهذا تشكل نموذج حكم يعتمد على تعدد مراكز القوة ضمن إطار واحد، تُدار فيه الدولة عبر طبقات متداخلة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

هذا النموذج سيظهر تأثيره بوضوح في المراحل اللاحقة، خاصة في إدارة الصراعات الإقليمية، حيث ستُستخدم هذه الأدوات الموازية كوسيلة لتنفيذ سياسات خارج الحدود دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الدولة الرسمية في كل مرة، وهو ما سيشكل أحد المفاتيح الأساسية لفهم سلوك النظام في العقود التالية.

8.توظيف الخطاب الثوري في التعبئة المستمرة

منذ اللحظات الأولى لتثبيت النظام الجديد، لم يُعامل الخطاب الثوري باعتباره مرحلة انتهت مع سقوط النظام السابق، بل كأداة دائمة لإدارة الدولة والمجتمع معاً. فقد تحوّل "الثورة" من حدث تاريخي إلى حالة مستمرة، يتم استدعاؤها كلما اقتضت الحاجة السياسية أو الأمنية ذلك، ما جعل الوعي العام يعيش داخل منطق تعبوي دائم لا ينفصل فيه الماضي عن الحاضر.

هذا الخطاب اعتمد على إعادة إنتاج رموز الثورة ولغتها وشعاراتها بشكل متكرر، بحيث تصبح جزءاً من الحياة السياسية اليومية. لم يكن الهدف مجرد التذكير بالتاريخ، بل خلق حالة ذهنية تعتبر أن النظام ما يزال في مواجهة مستمرة مع تهديدات داخلية وخارجية، وبالتالي يحتاج إلى تعبئة دائمة للمجتمع خلفه.

في هذا الإطار، تم ربط مفاهيم مثل "المقاومة" و"العدالة" و"مواجهة الاستكبار" بالهوية السياسية للدولة، بحيث تصبح جزءاً من تعريف المواطن نفسه، وليس فقط من خطاب السلطة. هذا الدمج بين الهوية الفردية والخطاب السياسي أدى إلى تقليص المسافة بين الدولة والمجتمع في المجال الرمزي، حتى وإن بقيت الفجوات الفعلية قائمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

كما لعبت المؤسسات الإعلامية والتعليمية دوراً مركزياً في ترسيخ هذا الخطاب، من خلال إعادة إنتاج السردية الثورية في المناهج والبرامج والخطاب العام. وبمرور الوقت، أصبح هذا الخطاب إطاراً تفسيرياً جاهزاً لكل الأزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، حيث يتم تأطيرها دائماً ضمن سياق "الصراع المستمر" الذي يبرر استمرار التعبئة.

الأهم أن هذا الاستخدام للخطاب الثوري لم يكن مجرد أداة نفسية أو إعلامية، بل كان له وظيفة سياسية مباشرة. فهو ساهم في شرعنة القرارات الصعبة، وتبرير الإجراءات الاستثنائية، والحفاظ على حالة الاستنفار التي تسمح بتعزيز مركزية القرار. وبهذا أصبح الخطاب الثوري جزءاً من آلية الحكم نفسها، وليس مجرد غطاء أيديولوجي.

ومع مرور الوقت، أدى هذا النمط إلى إنتاج مجتمع يعيش بين حالتين: حالة طبيعية في تفاصيل الحياة اليومية، وحالة ثورية دائمة في المستوى الرمزي والسياسي. هذا التداخل بين الاستقرار والتعبئة المستمرة سيشكل لاحقاً أحد المفاتيح الأساسية لفهم كيفية إدارة الدولة لأزماتها الداخلية وخارج حدودها، حيث يتم استدعاء الخطاب نفسه في سياقات مختلفة لتبرير سياسات متعددة، من ضبط الداخل إلى التدخل في البيئات الإقليمية المحيطة.

6.العنف السياسي كأداة تثبيت

في المراحل الأولى بعد سقوط النظام السابق، واجهت الدولة الجديدة واقعاً شديد التعقيد يتمثل في تعدد مراكز القوة، وتضارب الرؤى داخل التحالف الثوري نفسه، وغياب مؤسسات مستقرة قادرة على فرض الانضباط السياسي. في هذا السياق، لم يُنظر إلى العنف السياسي كحالة استثنائية، بل كأداة ضرورية لتثبيت النظام وإعادة تشكيل المجال السياسي بما يتناسب مع بنية السلطة الجديدة.

بدأ هذا المسار عبر استهداف القوى التي اعتُبرت خارج إطار الشرعية الجديدة، سواء كانت تيارات سياسية منافسة أو شخصيات فاعلة في النظام السابق أو حتى بعض الحلفاء السابقين الذين لم ينسجموا مع اتجاه السلطة

المركزية. لم يكن الهدف فقط الإقصاء السياسي، بل تفكيك البنية التنظيمية لهذه القوى ومنع إعادة تشكلها داخل المشهد الجديد.

ترافق ذلك مع إعادة تعريف مفهوم "العدو الداخلي"، حيث لم يعد الخلاف السياسي يُنظر إليه كجزء طبيعي من التعددية، بل كتهديد مباشر لاستقرار الدولة ومشروعها. هذا التحول في التعريف سمح بتوسيع نطاق الإجراءات القمعية، وجعلها جزءاً من منطق إدارة الدولة وليس مجرد رد فعل أمني مؤقت.

في الوقت نفسه، تم استخدام أدوات قانونية ومؤسساتية لتغطية هذا التحول، بحيث يتم دمج الإجراءات الصارمة ضمن إطار يبدو رسمياً ومنظماً. هذا المزج بين القانون والقوة أعطى العنف السياسي طابعاً مؤسسياً، بدل أن يكون مجرد ممارسة خارج النظام.

ومع تراجع قدرة المعارضة على التنظيم، تكرس نمط جديد من العلاقة بين الدولة والمجتمع، يقوم على مركزية القرار مقابل هامش محدود جداً للاعتراض. هذا النمط لم يكن قائماً فقط على القوة المباشرة، بل أيضاً على إعادة تشكيل البيئة السياسية بحيث تصبح أقل قابلية لظهور بدائل منظمة.

على المدى الأوسع، أسهم هذا الاستخدام المبكر للعنف السياسي في تثبيت بنية الدولة الجديدة بسرعة، لكنه في الوقت نفسه أسس لنمط حكم يعتمد على الحسم الأمني في إدارة التحديات. وهذا النمط لن يبقى محصوراً في الداخل، بل سيتحول لاحقاً إلى جزء من أدوات التعامل مع البيئة الإقليمية، حيث يتم نقل منطق "الحسم" و"الردع غير المباشر" إلى خارج الحدود، ضمن سياسات النفوذ والصراع التي ستتناولها الفصول القادمة.

7. إعادة تشكيل الهوية الوطنية

لم تكن الثورة مجرد تغيير في نظام الحكم، بل كانت مشروعاً لإعادة صياغة مفهوم "الهوية الوطنية" نفسه. فالدولة البهلوية كانت قد سعت إلى بناء هوية حديثة ذات طابع قومي–دولتي، تعتمد على مركزية الدولة، والتحديث

المؤسسي، وإعادة تعريف الانتماء ضمن إطار وطني حديث. لكن بعد الثورة، جرى تفكيك هذا التصور وإعادة بنائه على أسس مختلفة، تمزج بين البعد الديني والسياسي في صياغة جديدة للانتماء.

في هذا السياق، تم تقديم الهوية الجديدة باعتبارها امتداداً لتاريخ ديني–عقائدي، وليس فقط نتاجاً لدولة حديثة. هذا التحول أعاد ترتيب العلاقة بين المواطن والدولة، بحيث لم يعد الانتماء قائماً على المواطنة بمعناها الإداري أو القانوني فقط، بل على الارتباط بمنظومة قيمية وأيديولوجية تُعرّف حدود "الانتماء الصحيح."

هذا التغيير انعكس بشكل مباشر على الخطاب العام للدولة، حيث تم إعادة تفسير التاريخ والرموز والذاكرة الجمعية ضمن إطار جديد يربط الحاضر بالموروث الديني والسياسي. لم يعد التاريخ يُقرأ بوصفه مساراً وطنياً محايداً، بل كجزء من سردية ممتدة تُستخدم لتثبيت هوية سياسية محددة.

كما لعبت المؤسسات التعليمية والثقافية دوراً محورياً في ترسيخ هذه الهوية الجديدة، من خلال إعادة صياغة المناهج والخطاب الثقافي العام. تم التركيز على مفاهيم مثل "العدالة" و"المقاومة" و"الاستقلال"، ليس فقط كقيم عامة، بل كجزء من تعريف الهوية نفسها، ما جعلها مرتبطة عضوياً بالمشروع السياسي للدولة.

الأهم أن هذا التحول لم يقتصر على الداخل فقط، بل حمل في طياته بعداً خارجياً أيضاً. فإعادة تعريف الهوية الوطنية على أساس عقائدي سمح بتوسيع مفهوم الانتماء ليشمل فضاءات تتجاوز الحدود الجغرافية، عبر ربط الهوية بفكرة "الأمة" أو "الرسالة" بدلاً من الدولة القومية التقليدية.

هذا الدمج بين الهوية الوطنية والبُعد الأيديولوجي أدى إلى إنتاج نموذج مختلف عن الدولة الحديثة الكلاسيكية، حيث تصبح الهوية أداة سياسية بحد ذاتها، تُستخدم في التعبئة الداخلية وفي بناء علاقات التأثير خارج الحدود. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التصور جزءاً ثابتاً من بنية الدولة، ينعكس في سياساتها

الداخلية والخارجية على حد سواء، ويمهّد لفهم طبيعة الدور الإقليمي الذي ستتناوله الفصول اللاحقة.

.8من الداخل إلى الخارج: بداية التفكير بالتوسع

بعد تثبيت أركان النظام الجديد داخلياً، لم يعد التحدي محصوراً في إدارة الدولة أو ضبط المجتمع، بل بدأ يتشكل تدريجياً تصور جديد لدور إيران خارج حدودها. هذا التحول لم يظهر دفعة واحدة، بل تبلور عبر تداخل بين البعد الأيديولوجي والحاجة السياسية لترسيخ شرعية الثورة في مواجهة بيئة إقليمية ودولية متوجسة من التغيير الحاصل.

في هذا السياق، لم يُنظر إلى الثورة باعتبارها حدثاً محلياً انتهى بإسقاط نظام سابق، بل كمشروع يحمل بعداً "رسالة" يتجاوز الجغرافيا. هذا الفهم جعل من فكرة التوسع أو الامتداد السياسي أمراً قابلاً للتبرير ضمن الخطاب العام، باعتباره امتداداً طبيعياً لمشروع يقوم على إعادة تعريف الدور السياسي والديني للدولة.

هذا التحول الفكري تزامن مع إدراك مبكر أن بقاء النظام في بيئة إقليمية معادية أو متحفزة سيجعل استقراره الداخلي أكثر تعقيداً. لذلك بدأ التفكير في بناء عمق سياسي خارج الحدود، لا يعتمد بالضرورة على السيطرة المباشرة، بل على إيجاد حلفاء وقوى متقاطعة مع الرؤية العامة للنظام الجديد.

هنا بدأت تتشكل نواة سياسة خارجية مختلفة عن النموذج التقليدي للدول. فلم تعد العلاقات الخارجية تُدار فقط وفق منطق المصالح الثنائية المباشرة، بل بدأت تُقرأ أيضاً من زاوية القرب أو البعد من المشروع الأيديولوجي. هذا أعاد تعريف مفهوم "الصديق والخصم" بطريقة تتجاوز الحسابات الدبلوماسية التقليدية.

ومع مرور الوقت، أصبح الدعم غير المباشر لبعض الحركات والقوى في الخارج جزءاً من هذا التصور الجديد. لم يُقدَّم ذلك كسياسة توسع بالمعنى

الكلاسيكي، بل كامتداد لدور الثورة في "دعم المستضعفين" أو "مواجهة النفوذ المعادي"، وهو خطاب سمح بدمج البعد السياسي بالعقائدي في آن واحد.

هذا التوجه شكّل نقطة انتقال مهمة في بنية الدولة، لأنه نقلها من مرحلة التركيز على الداخل إلى مرحلة تداخل بين الداخل والخارج، حيث يصبح الأمن الداخلي مرتبطاً بالبيئة الإقليمية، ويصبح الخارج امتداداً لحسابات الداخل.

وبهذا بدأت ملامح الدور الإقليمي الجديد تتشكل تدريجياً، ليس كخيار منفصل، بل كنتيجة طبيعية لبنية الدولة الأيديولوجية نفسها. وهذا ما سيمهّد لاحقاً لفهم سياسات النفوذ، ودعم الحلفاء الإقليميين، ودخول الدولة في ساحات متعددة خارج حدودها، وهو ما سيتم تفصيله في الفصول التالية.

9.تمهيد لسياسة تصدير الثورة

لم تكن فكرة "تصدير الثورة" قراراً لحظياً ظهر بعد استقرار النظام، بل كانت امتداداً طبيعياً للتصور الأيديولوجي الذي بُنيت عليه الدولة منذ البداية. فحين تُعرّف الثورة نفسها كحركة تحمل رسالة تتجاوز حدودها الجغرافية، يصبح الانتقال إلى الخارج جزءاً من منطقها الداخلي، لا مجرد خيار سياسي إضافي.

في السنوات الأولى بعد التغيير، ظل هذا المفهوم في حالة صياغة غير مكتملة، لكنه كان حاضراً في الخطاب العام للدولة كفكرة عامة تقوم على دعم "المستضعفين" ومواجهة "الأنظمة المعادية". هذا الإطار المرن سمح بتأويله سياسياً بطرق متعددة، ما جعله صالحاً ليكون أساساً لسياسة خارجية قابلة للتوسع التدريجي.

في المقابل، كانت البيئة الإقليمية تنظر إلى هذه التحولات بقدر كبير من القلق، خصوصاً مع بروز خطاب يتجاوز مفهوم السيادة التقليدية للدول، ويضع اعتبارات أيديولوجية فوق الاعتبارات الدبلوماسية. هذا التوتر المبكر ساهم في تسريع بلورة سياسة خارجية أكثر نشاطاً، تقوم على البحث عن نقاط نفوذ خارج الحدود بدلاً من الاكتفاء بالعلاقات الرسمية.

على المستوى العملي، بدأت الدولة في هذه المرحلة بتطوير أدوات غير مباشرة للتأثير، من خلال شبكات دينية، وعلاقات سياسية، وروابط اجتماعية عابرة للحدود. لم تكن هذه الأدوات تُدار بشكل علني بوصفها سياسة دولة تقليدية، بل كانت تُقدَّم ضمن خطاب دعم معنوي أو تضامني، ما منحها هامش حركة أوسع في بيئات إقليمية متعددة.

هذا التمهد لمفهوم "التصدير" لم يكن فقط سياسياً، بل كان أيضاً جزءاً من إعادة تعريف وظيفة الدولة نفسها. فالدولة لم تعد تُرى ككيان منغلق على حدوده، بل كفاعل يحمل مشروعاً يمكن أن يمتد إلى خارج نطاقه الطبيعي. هذا التحول في التصور كان خطوة أساسية نحو الانتقال من دولة ثورية داخلية إلى دولة ذات حضور إقليمي نشط.

ومع تراكم هذا المسار، بدأت تتضح ملامح سياسة أكثر تنظيماً في التعامل مع الخارج، تقوم على الدمج بين الخطاب العقائدي والأدوات السياسية غير المباشرة. هذا التمهيد سيظهر بشكل أوضح في الفصول القادمة، حيث تتحول الفكرة من مستوى التصور العام إلى سياسات عملية في مناطق متعددة، تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية، والسياسية، والأيديولوجية ضمن شبكة واحدة من النفوذ.

10.تمهيد لسياسة تصدير الثورة

لم تكن سياسة "تصدير الثورة" نتاج قرار إداري لاحق، بل جاءت كامتداد مباشر لبنية الثورة نفسها، التي قامت منذ البداية على فكرة تتجاوز حدود الدولة القومية التقليدية. فالثورة حين عرّفت نفسها كتحول يحمل "رسالة"، فإنها عملياً فتحت الباب أمام تصور يرى أن استمرارها لا يكتمل داخل حدود إيران فقط، بل عبر تأثيرها في محيطها الإقليمي.

في السنوات الأولى بعد تأسيس النظام الجديد، لم تكن هذه السياسة قد تبلورت في شكل مؤسسات أو خطط واضحة، لكنها كانت حاضرة بقوة في الخطاب السياسي العام. فقد جرى تقديم الثورة كحالة قابلة للتكرار أو الإلهام في بيئات

أخرى، خاصة تلك التي تعاني من أنظمة سياسية تعتبرها القيادة الجديدة غير شرعية أو مرتبطة بالهيمنة الخارجية.

هذا التوجه لم يكن مجرد خطاب نظري، بل بدأ يترافق مع تحركات عملية محدودة تهدف إلى بناء قنوات ارتباط خارج الحدود، سواء عبر التواصل مع حركات سياسية أو عبر دعم رمزي أو معنوي لبعض القوى. ومع الوقت، تحولت هذه القنوات من مبادرات متفرقة إلى نمط أكثر انتظاماً في التفكير السياسي للدولة.

في المقابل، كان لهذا التوجه أثر مباشر على طبيعة العلاقات مع الدول الإقليمية، حيث بدأ يُنظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية بوصفها ليست فقط إدارة مصالح تقليدية، بل أيضاً تعبيراً عن مشروع أيديولوجي يحمل بعداً توسعياً غير مباشر. هذا الفهم أدى إلى توتر مبكر مع العديد من الدول، التي رأت في هذا التوجه تهديداً لتوازناتها الداخلية والإقليمية.

الأهم أن فكرة "التصدير" لم تكن تعني السيطرة المباشرة أو الاحتلال، بل كانت تقوم على منطق النفوذ غير المباشر، عبر بناء علاقات مع قوى محلية تتقاطع مع الرؤية العامة للنظام الجديد. هذا النموذج منح السياسة الخارجية طابعاً مرناً، يسمح لها بالتحرك في بيئات مختلفة دون الحاجة إلى أدوات تقليدية مباشرة.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا التوجه جزءاً من بنية التفكير الاستراتيجي للدولة، حيث لم يعد يُنظر إلى الحدود الجغرافية كإطار نهائي للسياسة، بل كخطوط قابلة للاختراق عبر أدوات متعددة. وهكذا تحولت فكرة التصدير من شعار ثوري إلى مدخل عملي لإعادة تعريف الدور الإقليمي للدولة.

هذا المسار سيمهد لاحقاً لمرحلة أكثر وضوحاً في بناء شبكات النفوذ خارج الحدود، حيث ستنتقل الدولة من مستوى الخطاب والتصور إلى مستوى الفعل المنظم في ساحات متعددة، وهو ما ستتناوله الفصول القادمة بشكل أكثر تفصيلاً.

11.الحرب غير المباشرة وبداية نموذج النفوذ الإقليمي

مع انتقال الدولة الجديدة من مرحلة التأسيس الداخلي إلى مرحلة تثبيت وجودها في محيطها الإقليمي، بدأت ملامح نمط جديد في إدارة السياسة الخارجية تتشكل تدريجياً، يقوم على تقليل الاعتماد على المواجهة المباشرة، مقابل توسيع أدوات التأثير غير المباشر داخل الدول الأخرى. هذا التحول لم يكن مجرد خيار تكتيكي، بل نتيجة مباشرة لبنية الدولة الأيديولوجية التي ترى في محيطها امتداداً لمجالها الحيوي.

في هذا الإطار، لم تعد الصراعات تُدار فقط بين دول بشكل تقليدي، بل بدأت تظهر أشكال جديدة من التنافس تعتمد على دعم قوى محلية داخل الدول الأخرى، بحيث تتحول بعض البيئات الداخلية إلى ساحات تداخل بين أطراف إقليمية متعددة. هذا النمط أوجد مفهوم "الحرب غير المباشرة"، حيث لا يكون الصدام بين جيوش نظامية، بل بين شبكات نفوذ تعمل داخل مجتمعات ودول مختلفة.

هذا التحول ارتبط أيضاً بإدراك مبكر أن المواجهة المباشرة مع محيط إقليمي واسع أو مع قوى دولية كبرى ستكون مكلفة للغاية في مرحلة ما بعد الثورة. لذلك تم البحث عن أدوات أكثر مرونة، تسمح بتحقيق تأثير سياسي وأمني دون الدخول في حروب تقليدية مفتوحة، وهو ما أدى إلى تطوير نموذج يعتمد على الدعم غير المباشر وبناء الحلفاء المحليين.

في هذا السياق، بدأت تتشكل شبكات ارتباط سياسية وأمنية خارج الحدود، تعمل ضمن بيئات مختلفة، وتستفيد من الانقسامات الداخلية في بعض الدول. هذه الشبكات لم تكن تعمل كأذرع رسمية للدولة، بل كقوى محلية مرتبطة بأجندات مشتركة، ما منحها قدرة على الحركة داخل السياقات الداخلية للدول المستهدفة.

الأهم أن هذا النمط من التفاعل الإقليمي غيّر طبيعة مفهوم القوة نفسه. فلم يعد القوة تُقاس فقط بحجم الجيش أو القدرات التقليدية، بل بمدى القدرة على التأثير

في الفضاءات الداخلية للدول الأخرى، وبناء شبكات نفوذ قادرة على الاستمرار حتى في غياب التدخل المباشر.

ومع تطور هذا النموذج، أصبح جزءاً أساسياً من السياسة الإقليمية للدولة، حيث تداخلت الاعتبارات الأيديولوجية مع الحسابات الاستراتيجية، لتشكيل منظومة نفوذ متعددة المستويات. هذه المنظومة ستتوسع لاحقاً لتشمل ساحات مختلفة في الإقليم، وتصبح أحد أهم أدوات إدارة الصراع والتأثير، وهو ما ستتضح ملامحه بشكل أكبر في الفصول التالية عند تناول الحالات الإقليمية بشكل تفصيلي.

12.لبنان وبناء نموذج حزب الله

مثّل لبنان أحد أوائل الساحات التي ظهر فيها النموذج الجديد للنفوذ غير المباشر بشكل واضح ومنظم. فقد جاءت البيئة اللبنانية في بداية الثمانينات، بعد سلسلة من الانقسامات الداخلية والحرب الأهلية، كفضاء مفتوح أمام تدخلات إقليمية متعددة، ما أتاح فرصة لتجريب أدوات جديدة في إدارة النفوذ خارج الحدود.

في هذا السياق، تشكّلت حركة مسلحة–سياسية جديدة في البيئة الشيعية اللبنانية، استفادت من حالة التفكك الداخلي ومن غياب الدولة المركزية القادرة على فرض سيادتها الكاملة. ومع الوقت، تطورت هذه الحركة من مجموعة مقاومة محلية إلى تنظيم أكثر تعقيداً يجمع بين البعد العسكري والسياسي والاجتماعي، ضمن إطار عقائدي واضح.

هذا النموذج لم يكن مجرد دعم عابر، بل تطور إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين التدريب، التنظيم، التمويل، والإسناد السياسي، ما سمح بخلق كيان قادر على العمل داخل الدولة اللبنانية من جهة، وفي إطار إقليمي أوسع من جهة أخرى. وهكذا أصبح هذا النموذج مثالاً عملياً على كيفية تحويل فكرة "الدعم غير المباشر" إلى بنية مؤسساتية قائمة بذاتها.

الأهمية الاستراتيجية لهذا النموذج لا تكمن فقط في وجوده العسكري، بل في قدرته على الاندماج داخل البيئة المحلية مع الحفاظ على ارتباطه الخارجي. فقد تمكّن من الجمع بين الهوية المحلية في الخطاب والعمل، وبين الانتماء إلى مشروع إقليمي أوسع في الرؤية والتوجه، ما جعله حالة مركبة يصعب تصنيفها ضمن الأطر التقليدية للدولة أو التنظيمات السياسية.

في المقابل، أدى هذا التطور إلى إعادة تشكيل ميزان القوى داخل لبنان نفسه، حيث أصبح هذا الكيان لاعباً أساسياً في المعادلة الداخلية، يؤثر في القرار السياسي والأمني، ويتداخل مع مؤسسات الدولة الرسمية بدرجات متفاوتة. هذا التداخل خلق نموذجاً جديداً للعلاقة بين الدولة والفاعلين غير الدولتيين.

كما أن نجاح هذا النموذج شجّع على تعميمه في مناطق أخرى لاحقاً، باعتباره تجربة قابلة للتكرار في بيئات مشابهة تعاني من هشاشة الدولة أو تعدد مراكز القوة. وهنا أصبح لبنان ليس مجرد حالة محلية، بل نموذجاً تأسيسياً في بنية النفوذ الإقليمي.

بهذا المعنى، لم يكن ظهور هذا الكيان حدثاً معزولاً، بل جزءاً من انتقال أوسع في استراتيجية الدولة الجديدة من العمل داخل الحدود إلى بناء شبكات تأثير خارجية، تستخدم أدوات محلية بواجهة داخلية، بينما ترتبط في العمق بمشروع إقليمي أوسع. هذا النموذج سيصبح لاحقاً أحد أهم المفاتيح لفهم طبيعة التدخلات في ساحات أخرى في الإقليم.

13.العراق بعد 2003 وإعادة تشكيل المشهد السياسي

شكّل سقوط النظام العراقي عام 2003 نقطة تحول كبرى في التوازنات الإقليمية، ليس فقط داخل العراق، بل في كامل المنطقة. فقد أدى انهيار الدولة المركزية إلى فراغ سياسي وأمني واسع، فتح الباب أمام قوى إقليمية ودولية متعددة لإعادة رسم المشهد من جديد، وفق مصالحها وأدواتها الخاصة.

في هذا السياق، دخل العراق مرحلة إعادة تشكيل شاملة لمؤسساته السياسية والأمنية، حيث تم تفكيك البنية القديمة وإعادة بناء نظام سياسي جديد قائم على التعددية الحزبية والطائفية. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير إداري، بل إعادة صياغة كاملة لمفهوم الدولة العراقية، بما في ذلك توزيع السلطة ومراكز النفوذ داخلها.

هذا الفراغ المؤسسي أتاح ظهور قوى سياسية جديدة مرتبطة بمشاريع إقليمية مختلفة، من بينها قوى شيعية تنظيمية نشأت أو تعززت داخل هذا السياق، واستفادت من العلاقات السابقة ومن البنية الاجتماعية والسياسية داخل العراق. ومع الوقت، أصبحت هذه القوى جزءاً أساسياً من المعادلة السياسية الجديدة، تشارك في الحكم وتؤثر في مسار القرار السياسي.

الأهم أن العراق بعد 2003 لم يعد دولة ذات مركز قرار موحد، بل تحوّل إلى ساحة تداخل بين عدة مستويات من النفوذ: داخلي، إقليمي، ودولي. هذا التداخل جعل من إدارة الدولة عملية معقدة تقوم على التوازن بين قوى متعددة، وليس على مركزية السلطة كما كان في السابق.

في هذا الإطار، أصبح النفوذ غير المباشر أحد الأدوات الرئيسية في إدارة العلاقات داخل العراق، من خلال دعم قوى سياسية واجتماعية محلية، والمشاركة في بناء تحالفات داخل النظام الجديد. هذا النمط من التأثير لم يعتمد على السيطرة المباشرة، بل على الاندماج داخل البنية السياسية القائمة.

هذا التحول جعل العراق بعد 2003 أحد أهم ساحات إعادة توزيع النفوذ في الإقليم، حيث تداخلت فيه مشاريع متعددة، بعضها يسعى للحفاظ على وحدة الدولة، وبعضها الآخر يعمل ضمن منطق شبكات النفوذ المتعددة داخلها. ومع مرور الوقت، أصبح هذا النموذج مثالاً واضحاً على كيفية انتقال الصراع من مستوى الدول إلى مستوى البنى الداخلية للدولة نفسها.

وبهذا المعنى، لم يكن ما حدث في العراق مجرد تغيير نظام، بل إعادة تشكيل كاملة لمعادلة القوة الإقليمية، انعكست آثارها على طبيعة الصراع في المنطقة،

وعلى طريقة إدارة النفوذ عبر الحدود، وهو ما سيظهر امتداده في ساحات أخرى سيتم تناولها في الفصول اللاحقة.

14.سوريا والحرب الأهلية والتحالفات الإقليمية

مثّلت الأزمة السورية التي اندلعت عام 2011 نقطة انعطاف حادة في مسار الصراعات الإقليمية، إذ تحولت سريعاً من احتجاجات داخلية إلى حرب واسعة متعددة الأطراف، شاركت فيها قوى محلية وإقليمية ودولية، ما جعلها واحدة من أكثر الساحات تعقيداً في الشرق الأوسط الحديث.

في هذا السياق، برزت أهمية سوريا بوصفها موقعاً استراتيجياً ضمن شبكة التوازنات الإقليمية، ليس فقط من زاوية الداخل السوري، بل من حيث موقعها الجغرافي وصلتها بساحات أخرى في الإقليم. هذا ما جعل الصراع فيها يتجاوز البعد الداخلي، ليأخذ طابعاً إقليمياً مفتوحاً على إعادة تشكيل خرائط النفوذ.

مع تصاعد الحرب، دخلت قوى إقليمية على خط الصراع عبر دعم أطراف مختلفة، سواء عبر الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي. هذا التداخل أدى إلى تعقيد المشهد، وتحول سوريا إلى ساحة تتقاطع فيها مشاريع متعددة، لكل منها تصور مختلف لمستقبل الدولة ودورها الإقليمي.

في هذا الإطار، تم دعم الدولة السورية من قبل حلفاء إقليميين، باعتبار أن انهيارها الكامل سيؤدي إلى فراغ استراتيجي واسع في المنطقة، ويغير ميزان القوى بشكل جذري. هذا الدعم لم يكن محصوراً في البعد العسكري فقط، بل شمل أيضاً أبعاداً تنظيمية ولوجستية وسياسية ساهمت في إعادة تثبيت الدولة تدريجياً في مواجهة التهديدات المتعددة.

على المستوى الداخلي، أدت الحرب إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية في سوريا، حيث ظهرت قوى محلية مسلحة متعددة، وتغيرت طبيعة السيطرة على الأرض بشكل متكرر خلال سنوات الصراع. هذا التغير المستمر

جعل من الدولة السورية ساحة إعادة تشكيل مستمرة، بدلاً من كونها كياناً مستقراً.

الأهم أن الصراع في سوريا لم يبقَ محصوراً داخل حدودها، بل انعكس بشكل مباشر على توازنات الإقليم ككل، خصوصاً مع تداخل المسارات بين العراق ولبنان وسوريا في إطار شبكة نفوذ واحدة. هذا الترابط جعل من الأزمة السورية عقدة مركزية في فهم طبيعة الصراع الإقليمي الأوسع.

وبهذا المعنى، لم تكن الحرب السورية مجرد أزمة داخل دولة واحدة، بل كانت لحظة إعادة توزيع واسعة لمراكز القوة في المنطقة، حيث تداخلت فيها الاعتبارات العسكرية والسياسية والطائفية والاستراتيجية ضمن مشهد واحد معقد، سيستمر تأثيره في تشكيل ملامح الإقليم لسنوات طويلة لاحقة.

15.اليمن وصعود الحوثيين

مثّلت الساحة اليمنية مثالاً آخر على تحوّل الصراعات الداخلية إلى جزء من التوازنات الإقليمية الأوسع، خاصة مع تصاعد الأزمة السياسية في البلاد وتدهور بنية الدولة المركزية تدريجياً، ما أوجد فراغاً أمنياً وسياسياً سمح بظهور قوى محلية مسلحة ذات حضور متنامٍ.

في هذا السياق، برزت حركة "أنصار الله" كفاعل أساسي في المشهد اليمني، مستفيدة من تراكمات اجتماعية وسياسية داخلية، ومن ضعف مؤسسات الدولة، ومن تعقيد البنية الجغرافية والاجتماعية لليمن. ومع توسع دورها، انتقلت من كونها حركة محلية ذات مطالب سياسية محددة إلى طرف رئيسي في الصراع على السلطة داخل البلاد.

مع تصاعد الحرب الأهلية وتدخل أطراف إقليمية متعددة، أصبح اليمن ساحة مفتوحة لتداخل المشاريع الإقليمية، حيث لم يعد الصراع محصوراً بين أطراف داخلية، بل تحول إلى مواجهة متعددة المستويات تتداخل فيها الاعتبارات المحلية مع الحسابات الإقليمية والدولية.

في هذا الإطار، حصلت الحركة على دعم سياسي وإعلامي ولوجستي غير مباشر، ساعدها على تعزيز موقعها داخل المشهد اليمني، وتوسيع قدرتها على الاستمرار في مواجهة خصومها المحليين والإقليميين. هذا الدعم لم يكن معزولاً عن السياق العام لإعادة تشكيل النفوذ في المنطقة، بل جاء ضمن نمط أوسع من إدارة الصراعات عبر قوى محلية.

الأهم أن التحول في اليمن لم يكن مجرد صراع على السلطة، بل إعادة تشكيل لمفهوم الدولة نفسها، حيث تراجعت قدرة المركز على السيطرة، مقابل صعود قوى محلية تمتلك أدوات عسكرية وسياسية متقدمة، وتستند إلى شبكات دعم خارجية متعددة المستويات.

هذا الوضع جعل اليمن نموذجاً آخر للدولة المنقسمة التي تتحول فيها البنية الداخلية إلى ساحة صراع مفتوح، تتداخل فيه العوامل الداخلية مع التأثيرات الإقليمية، ما أدى إلى إعادة رسم خريطة القوة داخل البلاد بشكل جذري.

وبهذا المعنى، أصبحت الساحة اليمنية جزءاً من المشهد الإقليمي الأوسع الذي يقوم على إدارة النفوذ عبر الفاعلين المحليين، وليس فقط عبر الدول بشكل مباشر، وهو نمط سيتكرر في أكثر من ساحة خلال المرحلة اللاحقة من تطور الصراع في المنطقة.

الفصل 3: إعادة صياغة الدستور ومفهوم "ولاية الفقيه"

1.لحظة الانتقال من الثورة إلى الدولة الدستورية

لم تكن لحظة ما بعد سقوط النظام السابق مجرد انتقال طبيعي من مرحلة إلى أخرى، بل كانت لحظة فراغ سياسي عميق كاد أن يبتلع الدولة بالكامل. فالدولة لم تكن قد انهارت فقط من حيث السلطة، بل من حيث الإطار الذي كان يعرّفها: الشرعية، القانون، ومصدر القرار. في هذا الفراغ، لم يعد هناك "نظام قائم" يمكن إصلاحه، بل واقع سياسي يجب إعادة اختراعه من الصفر.

في الأيام الأولى بعد الانهيار، كانت البلاد أقرب إلى حالة سيولة سياسية مفتوحة، تتداخل فيها مراكز قوة متعددة، وتتنازع فيها رؤى متناقضة حول مستقبل الدولة. لم يكن السؤال المطروح فقط: من يحكم؟ بل كان أعمق من ذلك: ما هي الدولة أصلاً بعد الثورة؟ وكيف يمكن تحويل حالة الثورة—بما فيها من فوضى وتعدد اتجاهات—إلى بنية حكم مستقرة وقابلة للاستمرار؟

هنا بدأت تتبلور الحاجة إلى الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة الدستورية، ليس كخيار فكري، بل كضرورة سياسية ملحّة. فاستمرار حالة الثورة المفتوحة كان يعني بقاء السلطة في حالة حركة دائمة دون استقرار مؤسسي، بينما كان بناء الدولة يتطلب تثبيت هذه اللحظة وتحويلها إلى إطار قانوني دائم.

لكن هذا الانتقال لم يكن محايداً أو توافقياً، بل جرى في سياق صراع حاد على تعريف شكل الدولة القادمة. فكل طرف كان يحاول أن يترجم لحظة الانهيار إلى مشروع دستوري يخدم رؤيته. وفي خضم هذا الصراع، بدأت تظهر ملامح توجه يسعى إلى تحويل الثورة من حدث مؤقت إلى أساس دائم لبنية الدولة، عبر صياغة دستور لا يكتفي بتنظيم السلطة، بل يعيد تعريف مصدرها وطبيعتها.

وبهذا المعنى، لم يكن الدستور القادم مجرد وثيقة تنظيمية، بل كان أداة حاسمة لتحويل لحظة الفوضى الثورية إلى نظام سياسي جديد، يُعاد من خلاله بناء الدولة من جذورها، وفق تصور مختلف جذرياً عن النموذج الذي سبقها.

2.فراغ الشرعية وضرورة التأسيس الدستوري

مع انهيار النظام السابق، لم يترك سقوطه مجرد فراغ في السلطة التنفيذية، بل خلّف فراغاً أعمق وأكثر خطورة يتعلق بمصدر الشرعية ذاته. فالدولة لم تعد تمتلك إطاراً واضحاً يُعرّف من خلاله "من يملك الحق في الحكم"، ولا الآلية التي تُنظم انتقال السلطة أو تبريرها. هذا الانقطاع جعل الدولة في حالة تعليق مؤسسي، حيث سقط النظام دون أن يكون هناك بديل جاهز يحمل شرعية مكتملة.

في مثل هذا النوع من التحولات، لا يكفي ملء الفراغ السياسي بإدارة مؤقتة، لأن المشكلة ليست في الأشخاص أو المؤسسات فقط، بل في المرجعية التي تمنح هذه المؤسسات معناها. ولهذا أصبح السؤال المركزي في تلك المرحلة: كيف يمكن إنتاج شرعية جديدة تُعيد تعريف الدولة من الأساس، وليس فقط إدارة ما تبقى منها؟

هذا الفراغ فتح الباب أمام صراع غير معلن حول مصدر الشرعية القادم. فهناك من رأى أن الشرعية يجب أن تُبنى على الإرادة الشعبية والمؤسسات المنتخبة، وهناك من اعتبر أن لحظة الثورة نفسها تحمل شرعية أعلى يجب تحويلها إلى أساس دائم للحكم. وبين هذين التصورين، بدأت تتشكل الحاجة إلى إطار دستوري جديد قادر على حسم هذا التناقض.

هنا برزت فكرة أن الدستور القادم لن يكون مجرد تنظيم للعلاقات بين السلطات، بل أداة لإعادة إنتاج الشرعية من جذورها. أي أنه لن يصف الدولة فقط، بل سيحدد طبيعتها ومن أين تستمد سلطتها، وكيف تُمارس هذه السلطة، ومن يملك حق ضبطها أو توجيهها.

بهذا المعنى، لم يكن التأسيس الدستوري خياراً تقنياً أو قانونياً، بل ضرورة وجودية للدولة الجديدة. فبدون هذا التأسيس، كانت الدولة ستبقى عالقة بين ثورة لم تنتهِ بعد ونظام لم يتشكل بعد، وهو وضع لا يمكن أن يستمر دون أن يتحول إلى حالة تفكك سياسي شامل.

3.تشكيل لجنة الدستور وصراع الرؤى

لم تكن عملية صياغة الدستور في مرحلة ما بعد الثورة إجراءً تقنياً محايداً، بل ساحة سياسية مكثفة تجمعت فيها كل تناقضات المرحلة الانتقالية. فبمجرد بدء النقاش حول شكل الدولة القادمة، انتقلت الخلافات من الشارع إلى طاولة التأسيس، حيث أصبح الدستور نفسه موضوع صراع حول من يملك حق تعريف الدولة.

تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور، لكنها لم تكن كتلة متجانسة، بل خليطاً من تيارات سياسية وفكرية مختلفة، لكل منها تصور متباين حول طبيعة النظام السياسي. بعض هذه التيارات كان يميل إلى نموذج دولة مؤسساتية تقليدية تقوم على الفصل بين السلطات، بينما دفع اتجاه آخر نحو نموذج تُدمج فيه السلطة السياسية ضمن إطار أيديولوجي أعلى يحدد حدودها واتجاهها.

هذا التباين لم يكن نظرياً فقط، بل كان يعكس صراعاً أعمق حول ما إذا كانت الثورة قد انتهت فعلاً، أم أنها يجب أن تستمر كمرجعية حاكمة للدولة الجديدة. فهناك من رأى أن الثورة يجب أن تتحول إلى نظام مستقر يُغلق مرحلة الاضطراب، وهناك من اعتبر أن أي محاولة "لتثبيت" الثورة هي في جوهرها تقييد لها وإفراغ لمضمونها.

مع تعمق النقاشات، بدأت موازين القوى داخل عملية الصياغة تميل تدريجياً نحو رؤية تعتبر أن الدولة الجديدة لا يمكن أن تقوم على نموذج محايد تماماً، بل تحتاج إلى مرجعية حاكمة تُحدد الإطار العام لكل المؤسسات. هذا الميل لم يكن مجرد تفوق سياسي، بل نتيجة قدرة هذا التيار على تقديم تصور متكامل للدولة يربط بين الشرعية، والهوية، وبنية السلطة في منظومة واحدة.

في المقابل، تراجعت قدرة التيارات الأخرى على فرض رؤيتها الموحدة، بسبب التشتت الداخلي وغياب مشروع دستوري متماسك قادر على المنافسة. ومع الوقت، أصبح مسار الصياغة يتجه نحو تثبيت تصور واحد للدولة، يقوم على دمج البعد السياسي بالمرجعية الأيديولوجية، بدل الفصل بينهما.

وهكذا تحولت لجنة الدستور من مساحة تفاوض بين رؤى متعددة إلى ساحة إعادة صياغة تدريجية لمفهوم الدولة نفسه، حيث لم يعد النقاش يدور حول شكل النظام فقط، بل حول طبيعة الشرعية التي يقوم عليها من الأساس.

4.إدخال مفهوم "المرجعية العليا"

في قلب عملية صياغة الدستور، برزت فكرة حاسمة غيّرت بنية التفكير السياسي برمّتها: وجود "مرجعية عليا" تتجاوز المؤسسات الدستورية التقليدية. لم يكن هذا المفهوم مجرد إضافة تنظيمية داخل النص الدستوري، بل كان إعادة تعريف لموقع السلطة داخل الدولة، بحيث لا تكون موزعة أفقياً بين مؤسسات متوازنة، بل مُرتّبة عمودياً ضمن هرم تتصدره جهة ذات شرعية خاصة.

هذا التصور نقل النقاش من مستوى "من يحكم الدولة؟" إلى مستوى أعمق: "ما هو المصدر النهائي الذي تُشتق منه شرعية الحكم؟". وبذلك لم يعد الدستور مجرد عقد بين مؤسسات، بل إطار يُحدد من أين تنبع السلطة ومن يملك حق تفسير حدودها.

إدخال هذه المرجعية العليا خلق تحولاً بنيوياً في مفهوم الدولة الحديثة. فبدلاً من أن تكون السيادة موزعة بشكل متوازن بين الشعب والمؤسسات المنتخبة، أصبح هناك مركز أعلى يُنظر إليه باعتباره الضامن النهائي لاتجاه الدولة، والحارس العام لمسارها السياسي والفكري.

هذا التغيير لم يكن تقنياً، بل جوهرياً، لأنه أعاد ترتيب العلاقة بين القانون والسلطة. فالقانون لم يعد المرجع الأعلى الذي تُقاس به السلطة، بل أصبح خاضعاً لتفسير أوسع يُحدد إطار تطبيقه وحدوده. وبهذا المعنى، لم تعد الدولة مجرد نظام قانوني، بل منظومة ذات طبقات متعددة من الشرعية.

الأثر الأعمق لهذا المفهوم أنه أعاد تشكيل العلاقة بين المؤسسات نفسها. فبدلاً من التنافس الأفقي المتوازن، أصبحت المؤسسات تتحرك ضمن مجال مرجعي واحد يحدد سقف عملها واتجاهه العام، ما أعاد هندسة بنية السلطة بطريقة تجعل من المركز الأعلى نقطة التوازن النهائي في النظام.

وهكذا، مثّل إدخال "المرجعية العليا" لحظة انتقال من دولة تقوم على توزيع السلطة إلى دولة تقوم على تدرجها، وهو ما سيصبح لاحقاً أحد أهم السمات

البنيوية للنظام الجديد، سواء في إدارة الداخل أو في توجيه السياسات العامة على المستويين السياسي والإقليمي.

5.تأسيس مبدأ ولاية الفقيه

في مرحلة صياغة الدستور، ظهر مبدأ "ولاية الفقيه" كأحد أكثر العناصر حساسية وتأثيراً في إعادة تشكيل بنية الدولة الجديدة. لم يكن هذا المفهوم مجرد إضافة فقهية داخل النص الدستوري، بل تحول إلى قاعدة تنظيمية عليا تُعيد تعريف العلاقة بين السلطة السياسية والمرجعية الدينية، وتحدد موقع القيادة داخل النظام بشكل غير مسبوق في التجربة السياسية الحديثة.

يقوم هذا المبدأ على فكرة أن إدارة الدولة لا تُترك بالكامل للآليات السياسية التقليدية، بل تحتاج إلى مرجعية دينية–فقهية تمتلك صلاحية الإشراف والتوجيه على المسار العام للسلطة. وبهذا المعنى، لم يعد الحكم مجرد وظيفة إدارية أو سياسية، بل أصبح مرتبطاً بتفسير ديني يُعطي الشرعية النهائية لقرارات الدولة الكبرى.

إدراج هذا المبدأ داخل الدستور لم يكن خطوة تقنية، بل إعادة هندسة كاملة لمفهوم السيادة. فبدلاً من أن تكون السيادة ناتجة عن الإرادة الشعبية أو المؤسسات المنتخبة فقط، أصبحت موزعة بين هذه المؤسسات وبين مرجعية عليا تمتلك صلاحيات تتجاوزها، ما خلق بنية هرمية واضحة للسلطة داخل الدولة.

هذا التحول أثار جدلاً واسعاً داخل مرحلة التأسيس، لأنه أعاد تعريف حدود السياسة نفسها. فالمجال السياسي لم يعد فضاءً مفتوحاً للتنافس بين رؤى مختلفة، بل أصبح محكوماً بإطار مرجعي يحدد سقف هذا التنافس واتجاهه العام. وبذلك تغيرت طبيعة العملية السياسية من تعددية نسبية إلى تعددية مضبوطة ضمن حدود واضحة.

في الوقت نفسه، وفر هذا المبدأ للدولة الجديدة أداة مركزية لضبط التوازن الداخلي، خصوصاً في مرحلة ما بعد الثورة التي اتسمت بتعدد مراكز القوة. فوجود مرجعية عليا ساهم في تقليل احتمالات الانقسام، من خلال توفير نقطة حسم نهائية يمكن العودة إليها في القضايا الكبرى.

ومع تثبيت هذا المفهوم داخل الدستور، أصبحت ولاية الفقيه أكثر من مجرد نظرية فقهية، بل تحولت إلى عنصر بنيوي في نظام الحكم، يحدد شكل العلاقة بين الدولة والأيديولوجيا، وبين المؤسسات السياسية والمرجعية العليا. وهذا التداخل سيشكل لاحقاً الأساس الذي ستبنى عليه آليات اتخاذ القرار، سواء في الداخل أو في السياسة الخارجية، ضمن نموذج دولة يجمع بين البنية المؤسسية والمرجعية العقائدية في إطار واحد.

6.إعادة تعريف السيادة

أحدث الدستور الجديد انقلاباً عميقاً في مفهوم السيادة، وهو أحد أكثر المفاهيم حساسية في بناء الدولة الحديثة. فبدلاً من أن تُفهم السيادة بوصفها سلطة عليا نابعة حصراً من الإرادة الشعبية والمؤسسات المنتخبة، أعيد تشكيلها ضمن إطار مركّب يدمج بين الشرعية الشعبية والمرجعية العليا، ما غيّر طبيعة الدولة من الأساس.

في النموذج التقليدي للدولة الحديثة، تُعتبر السيادة كتلة واحدة غير قابلة للتجزئة، تعود في النهاية إلى الشعب الذي يفوض مؤسساته لممارستها. أما في النموذج الجديد، فقد أصبحت السيادة متعددة المستويات، تتوزع بين مؤسسات دستورية من جهة، ومرجعية عليا تمتلك صلاحيات تفسيرية وتوجيهية من جهة أخرى، ما أعاد رسم حدود السلطة بشكل هرمي لا أفقي.

هذا التحول لم يكن مجرد تعديل نظري في النص الدستوري، بل انعكس مباشرة على كيفية عمل الدولة. فالمؤسسات المنتخبة لم تعد صاحبة القرار النهائي في القضايا الكبرى، بل أصبحت تعمل ضمن إطار مرجعي أعلى يحدد سقف

قراراتها واتجاهها العام. وبهذا تم نقل مركز الثقل من التمثيل السياسي المباشر إلى بنية فوق–مؤسساتية تتحكم بالاتجاه العام للدولة.

الأثر الأعمق لهذا التغيير أنه أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالمجتمع لم يعد المصدر الوحيد للسلطة، بل أصبح أحد مصادرها ضمن منظومة أوسع تشمل مرجعيات أخرى غير انتخابية. هذا التعدد في مصادر السيادة خلق نموذجاً مختلفاً عن الدولة القومية الكلاسيكية، التي تعتمد على مبدأ واضح للشرعية السياسية.

في الوقت نفسه، وفّر هذا التصور للدولة قدرة أكبر على ضبط التوازن الداخلي، خصوصاً في ظل تعدد مراكز القوة بعد الثورة. فوجود مستوى أعلى من السيادة سمح بحسم الخلافات بين المؤسسات المختلفة دون اللجوء إلى صراعات مفتوحة، عبر العودة إلى المرجعية العليا كآلية فصل نهائية.

ومع تثبيت هذا المفهوم، لم تعد السيادة مجرد تعبير عن الإرادة السياسية، بل أصبحت بنية مركبة تجمع بين القانون، والشرعية الشعبية، والمرجعية العقائدية. وهذا التحول سيصبح أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة الدولة الجديدة، سواء في إدارة الداخل أو في صياغة سلوكها السياسي خارج الحدود في المراحل اللاحقة.

7.العلاقة بين الدستور والعقيدة

لم يكن الدستور الجديد وثيقة قانونية بالمعنى التقليدي الذي يفصل بين النصوص التشريعية والمرجعيات الفكرية، بل جاء منذ لحظة تأسيسه محمّلاً بطبقة عميقة من التصورات العقائدية التي أعادت تشكيل وظيفته وحدود تأثيره داخل الدولة. فقد تحوّل الدستور من إطار تنظيمي محايد إلى نص تأسيسي يعكس رؤية أيديولوجية متكاملة للدولة والمجتمع.

في هذا النموذج، لم تعد القوانين تُشتق فقط من منطق إداري أو براغماتي، بل أصبحت مرتبطة بمنظومة قيمية–عقائدية تُحدد اتجاه التشريع وحدوده. هذا

الدمج بين القانون والعقيدة أعاد تعريف فكرة "المشروعية القانونية"، بحيث لم تعد كفاية النص القانوني بذاته معياراً نهائياً، بل أصبح خاضعاً لمدى توافقه مع الإطار المرجعي الأعلى.

هذا التداخل بين الدستور والعقيدة أدى إلى إعادة صياغة وظيفة النص الدستوري نفسه. فلم يعد الهدف منه تنظيم السلطة فقط، بل أيضاً تثبيت رؤية معينة للعالم داخل بنية الدولة، بحيث تصبح هذه الرؤية جزءاً من النظام القانوني وليس مجرد خلفية ثقافية له. وبهذا أصبح الدستور أداة لإنتاج المعنى السياسي، وليس فقط لتنظيمه.

الأثر المباشر لهذا الدمج كان ظهور طبقة تفسيرية جديدة داخل الدولة، تمتلك دوراً محورياً في تحديد كيفية قراءة النصوص القانونية وتطبيقها. هذه الطبقة لم تكن مجرد جهة فنية أو قضائية، بل حلقة وصل بين البنية القانونية والبنية العقائدية، ما جعل تفسير القانون جزءاً من إدارة الدولة نفسها.

في المقابل، أدى هذا الدمج إلى تقليص المسافة بين المجال السياسي والمجال العقائدي، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين القرار السياسي وخلفيته الفكرية. فكل قرار رئيسي داخل الدولة بات يُقرأ ضمن إطار أوسع يتجاوز المصلحة اللحظية إلى المنظور العقائدي الذي يحكم بنية النظام.

ومع ترسخ هذا النموذج، لم يعد الدستور مجرد وثيقة تنظيمية للدولة، بل أصبح أداة لإعادة إنتاج الهوية السياسية والعقائدية في آن واحد، ما جعله أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها النظام الجديد، سواء في إدارة الداخل أو في ضبط اتجاه الدولة على المدى البعيد.

8. هيكلة السلطات داخل النظام الجديد

مع تثبيت الدستور الجديد، لم يكن الهدف فقط إعادة توزيع الوظائف الإدارية داخل الدولة، بل إعادة هندسة بنية السلطة نفسها بشكل يعكس المنطق الجديد للنظام. فبدلاً من النموذج التقليدي القائم على فصل السلطات بشكل أفقي

ومتوازن، جرى بناء هيكلية أكثر تعقيداً تقوم على التداخل بين المؤسسات ضمن إطار هرمي مرجعي أعلى.

في هذا البناء الجديد، أصبحت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تعمل ضمن مساحات محددة سلفاً، لكنها ليست مستقلة استقلالاً كاملاً عن بعضها، لأن مرجعيتها النهائية لا تنبع فقط من النص الدستوري، بل من الإطار العام الذي يحدد اتجاه الدولة. هذا جعل العلاقة بين السلطات علاقة توازن مقيد، وليس فصلاً مطلقاً كما في النماذج الكلاسيكية.

السلطة التنفيذية، رغم امتلاكها أدوات إدارة الدولة اليومية، أصبحت تعمل ضمن حدود مرسومة سلفاً، بحيث لا يمكنها تجاوز الإطار العام للنظام. أما السلطة التشريعية، فرغم دورها في إنتاج القوانين، فإن عملها بقي محكوماً بمدى توافق هذه القوانين مع المرجعية العليا للنظام، ما قلّص من استقلاليتها المطلقة.

في المقابل، تم إعادة تعريف وظيفة السلطة القضائية بحيث لا تقتصر على تطبيق القانون بشكل تقني، بل تمتد إلى تفسيره ضمن السياق العام للنظام. هذا التحول جعل القضاء جزءاً من منظومة أوسع لإدارة الدولة، وليس مجرد جهة منفصلة عن الصراع السياسي.

الأهم أن هذا الهيكل لم يكن ثنائياً أو ثلاثياً بالمعنى التقليدي، بل كان محكوماً بوجود مركز مرجعي أعلى يعمل كحلقة ضبط نهائية بين هذه السلطات. هذا المركز لا يتدخل في التفاصيل اليومية، لكنه يحدد الإطار العام الذي تتحرك ضمنه كل المؤسسات، ما يمنع تحول التعدد المؤسسي إلى صراع مفتوح.

هذا التصميم البنيوي خلق نوعاً من التوازن غير المتكافئ داخل الدولة: تعدد في المؤسسات من حيث الشكل، لكن وحدة في الاتجاه العام من حيث الجوهر. وبهذا أصبحت الدولة أكثر قدرة على الاستقرار الداخلي، لكنها في الوقت نفسه أقل قابلية للفصل الصارم بين السلطات كما هو في النماذج الليبرالية التقليدية.

ومع ترسيخ هذا النظام، تحولت هيكلة السلطات من مجرد تنظيم إداري إلى أداة لضبط الاتجاه السياسي العام للدولة، ما جعلها جزءاً أساسياً من البنية الأيديولوجية للنظام، وليس فقط من بنيته الدستورية.

9.إعادة تعريف دور الرئيس والمؤسسات المنتخبة

في النظام الجديد، لم يكن وجود رئيس للجمهورية أو مؤسسات منتخبة تعبيراً عن انتقال كامل نحو نموذج الدولة الديمقراطية التقليدية، بل كان جزءاً من هيكل سياسي أعيد تصميمه بحيث يوازن بين الشكل التمثيلي والمرجعية العليا التي تحدد الاتجاه العام للدولة. وهذا ما جعل وظيفة هذه المؤسسات مختلفة جذرياً عن نظيراتها في الأنظمة الجمهورية الكلاسيكية.

الرئيس، رغم امتلاكه صلاحيات تنفيذية واسعة في إدارة الشأن اليومي للدولة، أصبح دوره محكوماً بإطار أعلى يحدد سقف حركته السياسية. فهو لا يعمل كأعلى سلطة سيادية، بل كمنفذ لسياسات عامة تُرسم ضمن بنية فوق–مؤسساتية، ما جعل موقعه أقرب إلى إدارة الدولة منه إلى قيادتها المطلقة.

أما المؤسسات المنتخبة، مثل البرلمان، فقد أعيد تعريف دورها لتصبح مساحة لتداول السياسات ضمن حدود مرسومة مسبقاً، وليس لتحديد اتجاه الدولة بشكل مستقل. هذا التحول لم يُلغِ فكرة الانتخابات، لكنه أعاد ضبط معناها بحيث تصبح أداة لإنتاج التمثيل السياسي، دون أن تمتد إلى تحديد المرجعية النهائية للنظام.

هذا التوازن بين البعد الانتخابي والبعد المرجعي خلق نموذجاً مزدوجاً في بنية السلطة: من جهة، هناك مؤسسات تعبّر عن الإرادة الشعبية ضمن إطار محدد؛ ومن جهة أخرى، هناك مستوى أعلى يضمن بقاء هذا الإطار نفسه مستقراً وغير قابل للخروج عن خطوطه العامة.

هذا الترتيب لم يكن مجرد حل مؤقت لمرحلة انتقالية، بل أصبح جزءاً ثابتاً من بنية النظام، يحدد طبيعة العلاقة بين الشعب والدولة. فالمؤسسات المنتخبة تعمل

داخل المجال السياسي، لكنها لا تملك القدرة على إعادة تعريف هذا المجال أو تغيير حدوده الأساسية.

ومع مرور الوقت، أدى هذا النموذج إلى خلق توازن خاص داخل النظام: تعددية شكلية في الواجهة السياسية، مقابل وحدة اتجاه في البنية العميقة للدولة. وهذا ما جعل دور الرئيس والبرلمان جزءاً من منظومة أكبر، تُدار فيها السياسة ضمن حدود مرجعية عليا، وليس كفضاء مفتوح بالكامل للتنافس السياسي التقليدي.

10.الشرعية بين الشعب والمرجعية

أحد أكثر التحولات حساسية في النظام الجديد كان إعادة تركيب مفهوم الشرعية نفسه، بحيث لم يعد يقوم على مصدر واحد واضح، بل أصبح قائماً على ازدواجية بنيوية بين الشرعية الشعبية من جهة، والشرعية المرجعية العليا من جهة أخرى. هذا التعدد لم يكن مجرد توزيع رمزي، بل أصبح أساساً في طريقة عمل الدولة وتبرير قراراتها.

في النموذج التقليدي للدولة الحديثة، تُشتق الشرعية من الشعب عبر الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، وتُمارس داخل إطار دستوري يحدد حدود السلطة. أما في النظام الجديد، فقد أُضيف مستوى آخر من الشرعية لا يخضع بالكامل لمنطق التمثيل الانتخابي، بل يستند إلى مرجعية تعتبر نفسها حارسة للمسار العام للدولة واتجاهها العقائدي.

هذا التداخل بين المصدرين خلق بنية سياسية غير خطية، حيث لم تعد الشرعية تُقاس فقط بعدد الأصوات أو نتائج الانتخابات، بل أيضاً بمدى انسجام القرار السياسي مع الإطار المرجعي الأعلى. وبذلك أصبحت الشرعية عملية مركبة تُعاد صياغتها في كل مستوى من مستويات الدولة.

هذا النموذج أنتج علاقة معقدة بين الدولة والمجتمع. فالمجتمع يُعتبر مصدراً أساسياً للشرعية عبر المشاركة السياسية، لكنه في الوقت نفسه ليس المصدر

الوحيد لها، ما جعل التمثيل الشعبي جزءاً من معادلة أكبر لا تنتهي عند صناديق الاقتراع، بل تمتد إلى بنية أعمق تحدد اتجاه الدولة.

في المقابل، سمح هذا التصور بإدارة التناقضات داخل النظام دون انهيار كامل للشرعية، لأن وجود أكثر من مصدر لها يتيح إعادة توازنها عند الحاجة. فالتوتر بين الإرادة الشعبية والمرجعية العليا لا يُقرأ كصراع صفري، بل كجزء من بنية النظام نفسه.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا النموذج أساساً لفهم طبيعة الحكم في الدولة الجديدة، حيث لم تعد الشرعية مفهوماً ثابتاً، بل مجالاً ديناميكياً يُعاد إنتاجه باستمرار بين المؤسسات المنتخبة والمرجعية العليا. وهذا ما جعل النظام قادراً على الجمع بين عناصر التمثيل السياسي والاستمرارية الأيديولوجية ضمن بنية واحدة متداخلة.

11.الدستور كأداة تثبيت للنظام الجديد

لم يكن الدستور في المرحلة ما بعد الثورة مجرد وثيقة تنظيمية تُرتّب مؤسسات الدولة وتحدد صلاحياتها، بل كان في جوهره أداة لتثبيت نتائج التحول الثوري وإخراجه من حالة السيولة إلى حالة الاستقرار المؤسسي. فالثورة، بطبيعتها، لحظة انفجار سياسي مفتوح، لكن الدولة تحتاج إلى تحويل هذا الانفجار إلى بنية قابلة للاستمرار وإعادة الإنتاج.

في هذا السياق، جرى استخدام الدستور كوسيلة لإغلاق مرحلة الانتقال وإعادة تعريفها كمرحلة تأسيسية نهائية، بحيث لا تبقى الثورة حدثاً عابراً يمكن تجاوزه أو العودة عنه، بل تصبح مرجعية دائمة تُبنى عليها شرعية النظام الجديد. وبهذا المعنى، لم يكن الدستور محايداً، بل كان جزءاً من عملية "تأطير الثورة" داخل بنية الدولة.

هذا التثبيت لم يقتصر على الجانب الرمزي، بل امتد إلى بنية السلطة نفسها. فقد تم تحويل العديد من المبادئ الثورية إلى قواعد دستورية ملزمة، ما جعل

العلاقة بين الثورة والدولة علاقة اندماج بدل التناقض. فالثورة لم تُلغَ داخل الدولة، بل أُعيد إنتاجها داخلها عبر النصوص والمؤسسات.

الأهم أن هذا الدور للدستور جعله أداة لضبط التوازنات الداخلية في مرحلة ما بعد الانفجار الثوري. فبدلاً من ترك الصراع السياسي مفتوحاً بين القوى المختلفة، جرى وضع إطار دستوري يحدد حدود هذا الصراع ويمنع تحوله إلى تفكك شامل. وبهذا أصبح الدستور ليس فقط قانوناً أعلى، بل آلية لإدارة الصراع السياسي نفسه.

كما أسهم الدستور في تحويل الشرعية الثورية من حالة مؤقتة إلى شرعية مؤسساتية دائمة، عبر دمجها في بنية الدولة. فبدلاً من أن تعتمد السلطة على الزخم الثوري المتغير، أصبحت تستند إلى نص قانوني يضمن استمرارها وإعادة إنتاجها ضمن إطار واضح.

ومع ترسيخ هذا الدور، أصبح الدستور نقطة ارتكاز مركزية في النظام الجديد، لا بوصفه مجرد وثيقة قانونية، بل كأداة سياسية–بنيوية تضمن استقرار الدولة الجديدة، وتمنع عودتها إلى حالة الفراغ أو الفوضى التي سبقت عملية التأسيس.

12.دمج الدين في بنية الدولة

أحد التحولات الأكثر عمقاً في النظام الجديد تمثل في إدخال البعد الديني داخل بنية الدولة بطريقة لم تعد فيه العلاقة بين الدين والسياسة علاقة فصل أو توازي، بل علاقة اندماج وظيفي داخل مؤسسات الحكم نفسها. هذا الدمج لم يكن شكلياً، بل أعاد تعريف كيفية عمل الدولة من الداخل.

فبدلاً من أن يكون الدين مجالاً مستقلاً يعبّر عن الهوية الثقافية أو الروحية للمجتمع، أصبح جزءاً من آليات التشريع والإدارة والرقابة السياسية. هذا التحول جعل المرجعية الدينية ليست مجرد مصدر إلهام، بل عنصراً بنيوياً يشارك في تشكيل القرار العام للدولة.

انعكس هذا الدمج بشكل مباشر على بنية المؤسسات، حيث تم إدخال معايير دينية–فقهية في عمل القضاء والتشريع والإعلام والتعليم، بحيث لا تُفهم السياسات العامة فقط من زاوية إدارية، بل أيضاً من زاوية توافقها مع الإطار العقائدي الحاكم. هذا التداخل أعاد صياغة وظيفة المؤسسات نفسها داخل الدولة.

في المجال القانوني، لم يعد النص القانوني يُقرأ بمعزل عن خلفيته العقائدية، بل أصبح خاضعاً لمنظومة تفسير تربط بين القانون والمبدأ الديني. هذا جعل القانون جزءاً من منظومة أوسع من القيم التي تحدد اتجاه الدولة، وليس مجرد أداة تنظيمية محايدة.

أما في المجال الاجتماعي، فقد أدى هذا الدمج إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أصبحت الهوية العامة مرتبطة جزئياً بالبنية العقائدية للدولة. وهذا ما جعل المجال العام نفسه يحمل طابعاً أيديولوجياً واضحاً يظهر في التعليم والإعلام والفضاء السياسي.

الأهم أن هذا الدمج لم يكن ثابتاً فقط على مستوى الداخل، بل انعكس أيضاً على طريقة تعريف الدولة لدورها خارج حدودها. فالبعد الديني لم يعد مقتصراً على الداخل، بل أصبح جزءاً من خطاب سياسي أوسع يربط بين الهوية الداخلية والدور الإقليمي.

ومع ترسيخ هذا النموذج، أصبحت الدولة تعمل ضمن بنية مزدوجة: بنية مؤسساتية حديثة من جهة، وبنية عقائدية مدمجة من جهة أخرى، ما جعلها نموذجاً مركباً يجمع بين منطق الدولة ومنطق المرجعية في إطار واحد متداخل.

13.ضبط التعددية السياسية داخل الإطار العام

رغم أن النظام الجديد لم يُلغِ بالكامل فكرة التعددية السياسية، إلا أنه أعاد تعريفها ضمن حدود صارمة تجعلها تعمل داخل إطار مرجعي ثابت لا يمكن تجاوزه. فالتعددية لم تعد تعني انفتاحاً كاملاً على كل الاتجاهات السياسية، بل

أصبحت تعددية "مضبوطة" تُمارس داخل سقف محدد مسبقاً يضمن عدم خروجها عن البنية العامة للنظام.

في هذا السياق، تم السماح بوجود تيارات وأحزاب سياسية، لكن بشرط أن تتحرك ضمن المجال الذي لا يتعارض مع المرجعية العليا للدولة أو مع الإطار العقائدي الذي يقوم عليه النظام. هذا يعني أن التنافس السياسي بقي قائماً، لكنه أصبح تنافساً داخل حدود مرسومة، وليس صراعاً مفتوحاً على تعريف الدولة نفسها.

هذا التنظيم للتعددية خلق نوعاً خاصاً من الحياة السياسية، حيث تُدار الخلافات داخل النظام، لكنها لا تصل إلى مستوى التشكيك في أساسه البنيوي. وبذلك تم تحويل السياسة من ساحة صراع على الشرعية إلى ساحة إدارة اختلاف ضمن شرعية واحدة.

كما أدى هذا النموذج إلى إعادة تشكيل طبيعة الأحزاب والتيارات السياسية، إذ أصبحت مطالبة بالتماهي مع الإطار العام للنظام حتى تتمكن من الاستمرار في العمل العلني. وهذا جعل الفروق بينها تتركز غالباً في التفاصيل الإدارية أو الاقتصادية، أكثر من كونها اختلافات جوهرية في بنية الدولة.

في المقابل، ساهم هذا الضبط في تقليل احتمالات الانقسام السياسي الحاد الذي قد يهدد استقرار النظام في مرحلة ما بعد الثورة. فوجود إطار مرجعي أعلى سمح باحتواء التباينات السياسية ضمن حدود آمنة، دون السماح لها بالتحول إلى صراعات تهدد البنية العامة للدولة.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا النموذج جزءاً ثابتاً من النظام السياسي، حيث تم الجمع بين شكل من التعددية الحزبية، وبين وحدة مرجعية عليا تضبط اتجاه هذا التعدد. وهذا التوازن بين الانفتاح المحدود والضبط البنيوي شكّل أحد السمات الأساسية للحياة السياسية في الدولة الجديدة.

14.الدستور كإطار لإدارة الداخل والخارج

لم يقتصر دور الدستور الجديد على تنظيم البنية الداخلية للدولة وتحديد شكل مؤسساتها، بل تجاوز ذلك ليصبح إطاراً عاماً يُعاد من خلاله تفسير العلاقة بين الداخل والخارج ضمن منطق واحد متماسك. فالنص الدستوري لم يُصمم فقط كوثيقة داخلية، بل كمرجعية تُحدد أيضاً كيفية انخراط الدولة في محيطها الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، أصبحت مفاهيم مثل الأمن، والمصلحة، والدعم، والمواجهة، مرتبطة بالإطار العقائدي الذي يقوم عليه النظام، وليس فقط باعتبارات دبلوماسية تقليدية. هذا الربط جعل السياسة الخارجية امتداداً مباشراً للبنية الدستورية، وليس مجالاً منفصلاً عنها.

على المستوى الداخلي، وفر الدستور آلية لضبط التوازن بين المؤسسات المختلفة، وتحديد حدود الحركة السياسية ضمن إطار مستقر. أما على المستوى الخارجي، فقد أعاد تعريف مفهوم الدور الإقليمي للدولة، بحيث لم يعد مقتصراً على العلاقات الرسمية بين الدول، بل امتد ليشمل أنماطاً متعددة من التأثير غير المباشر.

هذا الدمج بين الداخل والخارج داخل الإطار الدستوري جعل من الدولة وحدة سياسية متصلة، لا يمكن فصل سياساتها الداخلية عن توجهاتها الخارجية. فكل قرار داخلي كبير كان ينعكس بطريقة أو بأخرى على موقع الدولة الإقليمي، وكل توجه خارجي كان يستند إلى مرجعية دستورية داخلية تمنحه الغطاء الشرعي.

كما ساعد هذا الإطار على توحيد لغة الخطاب السياسي للدولة، بحيث تُفسر التحركات الخارجية ضمن نفس المنظومة المفاهيمية التي تُدار بها السياسة الداخلية. وهذا خلق انسجاماً بين المستويين الداخلي والخارجي، حتى وإن كانت الأدوات المستخدمة تختلف من سياق لآخر.

ومع مرور الوقت، أصبح الدستور ليس فقط أداة لتنظيم الدولة داخلياً، بل مرجعاً يحدد شكل حضورها في الإقليم، ويضبط طريقة تفاعلها مع البيئة الدولية. وبهذا المعنى، تحوّل إلى إطار شامل لإدارة الدولة في مستوييها الداخلي والخارجي ضمن بنية واحدة متكاملة.

15.تثبيت النموذج الجديد للدولة

مع اكتمال صياغة الدستور وتثبيت مبادئه الأساسية، دخلت الدولة مرحلة جديدة لم يعد فيها السؤال متعلقاً بالتأسيس أو الانتقال، بل بكيفية ترسيخ النموذج الذي تم بناؤه ومنع تآكله مع مرور الزمن. فالدستور لم يعد مجرد وثيقة تأسيس، بل تحول إلى أداة لضمان استمرارية النظام وإعادة إنتاجه داخل البنية السياسية والاجتماعية للدولة.

هذا التثبيت لم يكن لحظة واحدة، بل عملية تراكمية شملت المؤسسات والقانون والمجتمع والخطاب السياسي. فقد جرى إدماج المبادئ الدستورية في كل مستويات الدولة، بحيث تصبح جزءاً من العمل اليومي للمؤسسات، وليس مجرد نصوص نظرية تُرجع عند الحاجة. وبهذا تحوّل النموذج الجديد إلى بنية تشغيلية دائمة.

في هذا السياق، أصبحت العلاقة بين الدولة والنظام علاقة اندماج شبه كامل، حيث لم يعد ممكناً فصل الدولة كمؤسسات عن الإطار الدستوري الذي يحكمها. فالدستور لم يعد مجرد مرجع أعلى، بل أصبح جزءاً من تعريف الدولة نفسها، بما يجعل استمرارية أحدهما مرتبطة بالآخر.

كما ساهم هذا التثبيت في تحويل مرحلة ما بعد الثورة من حالة استثنائية إلى وضع طبيعي جديد. فالمبادئ التي كانت في البداية جزءاً من مشروع تأسيسي أصبحت مع الوقت قواعد مستقرة تُنظم الحياة السياسية والاجتماعية، وتحدد سقف التغيير الممكن داخل النظام.

الأهم أن هذا النموذج أثبت قدرته على الاستمرار عبر الزمن من خلال إعادة إنتاج نفسه داخل المؤسسات المختلفة، سواء عبر التعليم أو القضاء أو الإعلام أو البنية السياسية. فالنظام لم يعد يعتمد فقط على القوة أو اللحظة الثورية، بل على بنية مؤسسية قادرة على إعادة إنتاج الشرعية بشكل مستمر.

ومع تثبيت هذا النموذج، أصبحت الدولة الجديدة ليست مجرد نتيجة للثورة، بل كياناً قائماً بذاته له منطق داخلي مستقر، يجمع بين البنية الدستورية والمرجعية العقائدية والتوازن المؤسسي. وهذا ما شكل الأساس الذي ستبنى عليه المراحل اللاحقة من تطور الدولة، سواء في الداخل أو في امتداداتها الإقليمية.

الفصل 4: إعادة بناء مؤسسات الدولة

تفكيك مؤسسات النظام السابق وإعادة تشكيل الجيش، القضاء، والإدارة وفق النموذج الجديد.

.1من دولة منهارة إلى مشروع إعادة تأسيس قسري

بعد سقوط النظام السابق، لم تكن إيران أمام عملية انتقال سياسي تقليدية يمكن فيها الانتقال التدريجي نحو صيغة حكم جديدة، بل أمام فراغ شامل أصاب بنية الدولة نفسها: الشرعية السياسية، آليات الحكم، ومراكز القرار. هذا الفراغ لم يُملأ بتوافق وطني واسع أو تسوية سياسية، بل جرى التعامل معه كمجال مفتوح لإعادة تأسيس الدولة من جذورها وفق رؤية المنتصر في لحظة الثورة.

في هذا السياق، لم يكن الهدف مجرد استبدال نخبة حاكمة بأخرى، بل إعادة تعريف الدولة بوصفها كياناً جديداً له مرجعية مختلفة في الحكم والهوية. لذلك اتخذت عملية إعادة البناء طابعاً قسرياً وسريعاً، حيث تم تفكيك أجزاء واسعة من البنية المؤسسية السابقة وإعادة تركيبها ضمن إطار سياسي جديد لا يقبل التعدد في المرجعيات.

هذا التحول تزامن مع إعادة صياغة مفهوم الهوية السياسية للدولة، بحيث لم يعد الانتماء الوطني يُبنى فقط على نموذج الدولة الحديثة التقليدي، بل جرى إدخال مكونات أيديولوجية ودينية داخل تعريف الدولة ووظيفتها. وفي هذا الإطار، برز توجه لإعادة ربط الدولة بعمقها التاريخي–الحضاري، بما يشمل استحضار عناصر من الهوية الفارسية ضمن سردية سياسية جديدة، لا بوصفها مشروعاً قومياً منفصلاً، بل كجزء من إعادة تشكيل الدولة بعد الثورة.

لكن هذا الدمج بين البعد الأيديولوجي والبعد التاريخي لم يكن عملية توافقية، بل جرى داخل سياق صراع داخلي على طبيعة الدولة الجديدة: هل هي دولة ثورية عابرة للحدود والهوية التقليدية، أم دولة تستند أيضاً إلى عمقها الحضاري في بناء شرعيتها؟ هذا السؤال ظل حاضراً في خلفية كل مراحل إعادة التأسيس.

وبين ضغط إعادة بناء الدولة بسرعة، والحاجة إلى تثبيت شرعية النظام الجديد، تشكل نموذج حكم يقوم على إعادة هندسة المؤسسات بالتوازي مع إعادة صياغة الهوية السياسية للدولة، ما جعل مرحلة ما بعد السقوط ليست مجرد انتقال سياسي، بل إعادة تأسيس كاملة لدولة جديدة بمنطق مختلف في الحكم والهوية

2.العنف السياسي في مرحلة تثبيت السلطة

في المرحلة التي تلت سقوط النظام السابق مباشرة، كانت الدولة الجديدة تتحرك داخل مساحة سياسية غير مستقرة، حيث لم تكن مؤسسات الحكم قد اكتملت بعد، ولم يكن هناك إجماع نهائي على قواعد اللعبة السياسية. هذا الفراغ جعل مسألة "التثبيت" أولوية مطلقة، حتى قبل بناء نموذج إداري متماسك للدولة.

في هذا السياق، لم يُفهم العنف السياسي بوصفه انحرافاً عن مسار الدولة، بل كأداة ضمن أدوات إعادة التأسيس. فالنظام الجديد كان يرى أن بقاءه في بيئة سياسية مفتوحة بالكامل، مع وجود قوى معارضة منظمة، قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الفوضى أو تهديد مركز السلطة الناشئ. لذلك جرى التعامل مع الخصوم

السياسيين باعتبارهم جزءاً من معادلة أمنية مرتبطة باستقرار الدولة، وليس فقط فاعلين سياسيين في نظام تعددي.

ترافق ذلك مع توسع واضح في دور الأجهزة الأمنية في إدارة المجال العام، ليس فقط في المستوى التنفيذي، بل في المستوى السياسي أيضاً. ومع مرور الوقت، أصبحت الحدود بين الأمن والسياسة أكثر تداخلاً، ما جعل إدارة الخلافات السياسية تُترجم بشكل متزايد إلى إجراءات أمنية وإدارية.

هذا النمط من التثبيت لم يكن منفصلاً عن إعادة تشكيل هوية الدولة نفسها. ففي خلفية المشهد، كانت هناك عملية أوسع لإعادة تعريف الدولة من خلال دمج عناصر دينية وأيديولوجية، إضافة إلى إعادة إحياء سردية تاريخية–حضارية مرتبطة بالعمق الإيراني، بما في ذلك استحضار بعض الرموز الفارسية ضمن خطاب الدولة الجديد. هذا الدمج لم يكن مجرد بعد ثقافي، بل كان جزءاً من محاولة بناء شرعية متعددة الطبقات للنظام الناشئ.

لكن هذا التداخل بين الأمن والهوية والسياسة خلق أثراً مباشراً على طبيعة المجال العام، حيث تقلصت المساحات المستقلة للعمل السياسي، وأصبح الانخراط في المعارضة المنظمة أكثر تعقيداً. فالمعايير التي تُحدد المقبول والمرفوض سياسياً لم تعد سياسية فقط، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بدرجة الانسجام مع الإطار العام للدولة الجديدة.

ومع استمرار هذه المرحلة، تحولت أدوات التثبيت السياسي إلى جزء دائم من بنية الدولة، وليس مجرد مرحلة انتقالية. وهذا ما جعل النظام الجديد يستقر بسرعة من ناحية السيطرة، لكنه في المقابل أسس لنموذج حكم يقوم على مركزية شديدة في إدارة المجال السياسي، مع إعادة تعريف مستمرة لحدود المعارضة والاختلاف داخل الدولة.

3.إعادة تعريف "العدو الداخلي" وبنية الإقصاء السياسي

في مرحلة ما بعد الثورة، لم يعد الصراع السياسي يُدار ضمن الحدود التقليدية للاختلاف الأيديولوجي أو التنافس الحزبي، بل جرى إعادة صياغته ضمن مفهوم أوسع وأكثر حدة يتعلق بتعريف "العدو الداخلي". هذا التحول لم يكن لغوياً فقط، بل انعكس مباشرة على طريقة إدارة الدولة للمجال السياسي والاجتماعي.

فمع غياب استقرار مؤسسي كامل في السنوات الأولى، تم توسيع نطاق التهديدات التي يمكن أن تُصنف كخطر على الدولة الجديدة، بحيث لم يعد الخلاف السياسي يُنظر إليه كجزء طبيعي من التعددية، بل في حالات عديدة كامتداد لصراع على شرعية النظام نفسه. هذا التصور جعل مساحة التسامح السياسي أضيق، وربط الاستقرار الداخلي بدرجة الانسجام مع الإطار العام للدولة.

في هذا السياق، جرى الانتقال من إدارة المعارضة كظاهرة سياسية إلى إدارتها كمسألة أمنية في كثير من الحالات، ما أدى إلى تداخل واضح بين الأجهزة السياسية والأمنية في التعامل مع الفاعلين المختلفين داخل المجتمع. ومع الوقت، أصبح هذا النمط جزءاً من آلية الحكم وليس مجرد استجابة ظرفية.

كما ساهم هذا التوجه في إعادة تشكيل المجال العام، حيث تقلصت قدرة القوى السياسية غير المنسجمة مع المشروع الجديد على التنظيم والعمل العلني، وتم إعادة ضبط التعدد السياسي ضمن حدود مرسومة سلفاً. وبهذا لم يعد التنافس السياسي مفتوحاً على إعادة تعريف الدولة، بل محصوراً داخل إطار الدولة نفسها.

الأهم أن هذا التحول في تعريف "العدو الداخلي" لم يكن منفصلاً عن عملية إعادة بناء الهوية السياسية للدولة، التي دمجت بين عناصر أيديولوجية ودينية، مع استحضار بعض عناصر العمق التاريخي–الحضاري في صياغة السردية

الجديدة. هذا الدمج جعل الانتماء السياسي مرتبطاً بدرجة الالتزام بهذا الإطار العام، وليس فقط بالموقع الحزبي أو السياسي.

ومع تثبيت هذا المفهوم، أصبح الإقصاء السياسي جزءاً من آلية إعادة تشكيل الدولة، حيث أعيد رسم حدود المشاركة السياسية بما يضمن استقرار النظام الجديد، ويقلل من احتمالات التعدد خارج الإطار المرسوم. وهذا ما أسس لنموذج دولة أكثر مركزية في ضبط المجال السياسي، وأضيق في تعريف التعددية الفعلية.

4.إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتعدد مراكز القوة

بعد مرحلة التثبيت الأولى، اتجه النظام الجديد إلى إعادة بناء الأجهزة الأمنية بوصفها العمود الأكثر حساسية في هيكل الدولة. لم يكن الأمر مجرد إصلاح مؤسسات قائمة، بل إعادة تأسيس شامل لمنظومة الأمن بما يتناسب مع طبيعة الدولة الجديدة وأولوياتها السياسية.

هذا التوسع في إعادة البناء لم ينتج جهازاً أمنياً واحداً متجانساً، بل منظومة متعددة التشكيلات تتداخل فيها الصلاحيات وتتوزع فيها الأدوار بين أكثر من جهة. هذا التعدد لم يكن عشوائياً، بل جاء نتيجة حاجة النظام إلى توزيع أدوات القوة بحيث لا تتركز في مركز واحد يمكن أن يشكل تهديداً داخلياً مستقبلاً.

في الوقت نفسه، أصبحت الأجهزة الأمنية جزءاً أساسياً من إدارة المجال السياسي، وليس فقط حماية الدولة من المخاطر الخارجية أو الجرائم الداخلية. ومع مرور الوقت، تداخل الدور الأمني مع الدور السياسي في كثير من الملفات، خصوصاً تلك المرتبطة بالمعارضة أو إعادة تشكيل النخب.

هذا التداخل أدى إلى توسع مفهوم "الأمن" ليشمل مجالات أوسع من مجرد العمل الشرطي أو الاستخباري، بحيث أصبح مرتبطاً بإدارة الاستقرار السياسي وضبط اتجاهات المجتمع. وبهذا تحولت الأجهزة الأمنية إلى عنصر بنيوي في إعادة تشكيل الدولة وليس مجرد أدوات تنفيذية.

كما أسهم تعدد مراكز القوة الأمنية في خلق نظام توازن داخلي غير مباشر، حيث تتوزع الصلاحيات بين أكثر من جهاز، ما يمنع احتكار القوة بشكل كامل من جهة واحدة، لكنه في الوقت نفسه يزيد من تعقيد بنية الدولة الأمنية.

ومع تثبيت هذا النموذج، أصبحت الأجهزة الأمنية جزءاً من الهيكل العميق للدولة الجديدة، تعمل ضمن منطق يدمج بين حماية النظام وإعادة إنتاجه، ما جعل الأمن أحد أهم أدوات إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الثورة.

5.تفكيك البنية الإدارية وإعادة توزيع النخب

في المرحلة التالية من إعادة بناء الدولة، جرى التركيز على الجهاز الإداري بوصفه المجال الذي يترجم فيه النظام السياسي نفسه يومياً. فالإدارة لم تُعتبر مجرد جهاز تنفيذي محايد، بل امتداداً عملياً لبنية الدولة الجديدة، ما جعل إعادة تشكيلها خطوة مركزية في تثبيت النظام.

شهدت هذه المرحلة عملية إعادة فرز واسعة للكوادر الإدارية التي كانت تعمل في مؤسسات الدولة السابقة. لم يكن الهدف مجرد الإحلال الوظيفي، بل إعادة بناء شبكة الإدارة بحيث تنسجم مع الاتجاه العام للنظام الجديد وتقلل من احتمالات التباين داخل الجهاز الإداري.

في هذا السياق، برزت عملية إعادة توزيع النخب بوصفها أحد أهم أدوات إعادة هندسة الدولة. فقد أعيد تحديد معايير الوصول إلى مواقع القرار الإداري، بحيث لم تعد الخبرة التقنية وحدها كافية، بل أصبحت درجة الانسجام مع الرؤية السياسية العامة عاملاً حاسماً في الترقية والتعيين.

هذا التحول أدى إلى تشكل طبقة إدارية جديدة ارتبطت مباشرة ببنية النظام، وأصبحت جزءاً من آليات استمراره، في مقابل تراجع تدريجي للنخب الإدارية السابقة أو إعادة دمجها ضمن شروط جديدة تحدد حدود حركتها داخل الدولة.

كما أدى هذا التغيير إلى إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف داخل الجهاز الإداري، حيث أصبحت القرارات الكبرى أكثر تمركزاً، بينما جرى ضبط هامش الاستقلال الإداري في المستويات الأدنى ضمن إطار موحد.

ومع مرور الوقت، تحولت الإدارة من جهاز تقني محايد نسبياً إلى أداة سياسية–تنظيمية تُستخدم لضبط الدولة وإعادة إنتاج بنيتها الداخلية، ما جعل الجهاز الإداري أحد أهم مفاصل الاستقرار في النظام الجديد، وفي الوقت نفسه أحد أكثر المجالات تأثراً بإعادة تشكيل السلطة.

6.إعادة بناء القضاء وتحوّل وظيفة القانون

في إطار إعادة تشكيل مؤسسات الدولة، خضع الجهاز القضائي لتحول عميق لم يقتصر على تغيير الأفراد أو الهياكل، بل امتد إلى إعادة تعريف وظيفة القانون داخل النظام الجديد. فالقضاء لم يعد يُنظر إليه كسلطة مستقلة تماماً عن بقية مؤسسات الدولة، بل كجزء من منظومة أوسع تُعيد إنتاج الشرعية وتفسيرها.

هذا التحول انعكس في طريقة عمل المحاكم وآليات إصدار الأحكام، حيث أصبح تفسير القانون مرتبطاً بالإطار العام الذي يحكم الدولة، وليس بالنص القانوني وحده بمعزل عن مرجعيته السياسية. وبهذا تغيّر موقع القضاء من كونه سلطة فاصلة محايدة إلى كونه جزءاً من عملية إدارة الدولة.

في هذه المرحلة، جرى إعادة هيكلة واسعة للمؤسسات القضائية، شملت استبدال كوادر وتعديل مناهج التكوين القانوني، بما يضمن انسجام الجهاز القضائي مع الرؤية العامة للنظام. هذا التغيير لم يكن تقنياً فقط، بل حمل بعداً سياسياً واضحاً في إعادة تشكيل مفهوم العدالة داخل الدولة.

كما أدى هذا التحول إلى تقليص المسافة التقليدية بين القانون والسلطة التنفيذية، حيث أصبحت العديد من القرارات القضائية تتقاطع مع التوجه العام للدولة في القضايا الكبرى، خصوصاً تلك ذات البعد السياسي أو الأمني.

في المقابل، ساهم هذا النموذج في خلق نوع من التماسك المؤسسي داخل الدولة، إذ أصبح القضاء جزءاً من شبكة أوسع لضبط الاستقرار الداخلي ومنع الانفلات القانوني أو السياسي في مرحلة ما بعد التحول.

ومع تثبيت هذا المسار، تحول القضاء من مؤسسة تفصل بين السلطات إلى عنصر يشارك في إعادة إنتاج توازن الدولة الجديد، ما جعله أحد الأعمدة الأساسية في البنية المؤسسية للنظام بعد الثورة.

.7دمج البعد الديني في بنية القرار السياسي

لم يكن إدخال البعد الديني إلى بنية الدولة بعد الثورة مجرد إضافة رمزية أو توظيف خطابي، بل كان تحوّلاً بنيوياً في طريقة إنتاج القرار السياسي داخل النظام الجديد. فالدولة لم تعد تُدار فقط عبر مؤسسات تقنية وإدارية، بل عبر منظومة مزدوجة تجمع بين الحسابات السياسية والمرجعية التفسيرية التي تمنح القرار شرعيته واتجاهه العام.

في هذا النموذج، لم يعد القرار السياسي يُصاغ داخل دائرة ضيقة من الاعتبارات العملية، بل أصبح يمر عبر طبقات متعددة من التقييم، تتداخل فيها الأبعاد الإدارية مع الأبعاد الفكرية. هذا التداخل جعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً، لكنه في الوقت نفسه منح النظام قدرة على توحيد اتجاه الدولة ضمن إطار مرجعي واحد.

ومع ترسخ هذا المسار، لم تعد المؤسسات تعمل ككيانات مستقلة تماماً، بل كأجزاء داخل منظومة أكبر تُحدد فيها الحدود العامة للحركة السياسية مسبقاً. فالمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية أصبحت تتحرك داخل مساحة مرسومة، بينما يتم ضبط الاتجاه العام عبر مستوى أعلى من المرجعية.

هذا التحول انعكس أيضاً على مفهوم "الخبرة" داخل الدولة. فالكفاءة التقنية وحدها لم تعد كافية لإدارة مواقع القرار، بل أصبح التعامل مع الإطار المرجعي

جزءاً أساسياً من عملية التدرج داخل المؤسسات. وبهذا تغيرت معايير النخبة السياسية والإدارية بشكل تدريجي، لتصبح أكثر ارتباطاً بالبنية الفكرية للنظام.

في المقابل، أدى هذا الدمج إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالمجال العام لم يعد منفصلاً عن البنية المرجعية للدولة، بل أصبح متأثراً بها بشكل مباشر، سواء في التعليم أو الإعلام أو الخطاب السياسي، ما خلق نوعاً من التداخل المستمر بين ما هو مؤسسي وما هو فكري.

كما ساهم هذا النموذج في تعزيز تماسك الدولة من الداخل، لأنه قلل من التناقضات بين المؤسسات عبر توحيد المرجعية العليا التي تعود إليها عند الاختلاف. لكن في المقابل، جعل هذا التماسك قائماً على مركزية واضحة في تفسير القرار وتحديد اتجاهه.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا الدمج أحد الأعمدة الأساسية في بنية الدولة بعد الثورة، حيث لم يعد ممكناً فهم القرار السياسي بمعزل عن الإطار المرجعي الذي يُعاد إنتاجه داخل مؤسسات الحكم المختلفة، ما جعل الدولة تعمل ضمن منطق واحد يجمع بين الإدارة والسياسة والمرجعية في منظومة متداخلة.

8.إعادة توزيع السلطة داخل البنية المؤسسية

بعد اكتمال مرحلة إعادة بناء المؤسسات، انتقل النظام إلى خطوة أكثر عمقاً تتعلق بكيفية توزيع السلطة داخل هذه المؤسسات نفسها، وليس فقط شكلها الخارجي. فالمسألة لم تعد تفكيك الدولة السابقة أو بناء أجهزة جديدة، بل إعادة هندسة العلاقات الداخلية بين مراكز القرار المختلفة.

في هذا السياق، لم تعد السلطة موزعة وفق نموذج أفقي يقوم على توازن واضح بين مؤسسات مستقلة نسبياً، بل جرى إعادة تنظيمها ضمن بنية أكثر تراتباً، حيث تتدرج مراكز القرار من الأعلى إلى الأدنى ضمن منظومة واحدة مترابطة. هذا التدرج أعاد تعريف مفهوم الاستقلال المؤسسي داخل الدولة.

أدى هذا التحول إلى إعادة ضبط العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث أصبحت تعمل ضمن مسارات متوازية لكنها ليست منفصلة بالكامل. فكل مؤسسة تمتلك مجالها الخاص، لكنها في الوقت نفسه تتحرك داخل إطار عام يحدد الاتجاه النهائي للسياسات العامة.

كما ساهمت هذه العملية في خلق شبكة معقدة من مراكز النفوذ داخل الدولة، حيث لم تعد السلطة مركزة في موقع واحد بشكل مباشر، بل موزعة عبر طبقات مؤسسية متعددة، تتفاعل فيما بينها ضمن توازن دقيق بين الصلاحيات والتوجيه العام.

في المقابل، أدى هذا النموذج إلى تقليص مساحة المبادرة المستقلة داخل بعض المؤسسات، لأن القرارات الكبرى أصبحت تمر عبر مستويات متعددة من التنسيق والمراجعة، ما جعل عملية صنع القرار أكثر مركزية في الجوهر، رغم تعدد الأشكال المؤسسية.

ومع ترسخ هذا النظام، أصبحت إعادة توزيع السلطة داخل الدولة جزءاً دائماً من آلية الحكم، وليس مجرد مرحلة انتقالية. وهذا ما أسس لبنية مؤسسية معقدة تجمع بين التعدد التنظيمي والاتجاه الموحد في إدارة الدولة.

9.تداخل الأمن والسياسة في إدارة الدولة

في مرحلة ما بعد إعادة تشكيل مؤسسات الدولة، لم يعد التداخل بين الأمن والسياسة حالة استثنائية مرتبطة بظرف انتقالي، بل أصبح جزءاً من البنية الدائمة لنظام الحكم. فالدولة الجديدة نشأت في سياق صراع داخلي حاد، ما جعل هاجس الاستقرار يتقدم على فكرة الفصل التقليدي بين السلطات، ويحوّل أدوات الأمن إلى عنصر فاعل في إدارة المجال السياسي.

في البداية، كانت الوظيفة الأمنية تُفهم ضمن إطار حماية النظام الناشئ من التهديدات المباشرة، لكن مع توسع رقعة التحديات الداخلية وتشابكها، بدأ يتغير تعريف "التهديد" نفسه. فلم يعد يقتصر على العمل العسكري أو التمرد العنيف،

بل امتد ليشمل النشاط السياسي المنظم، والحراك الاجتماعي، وحتى بعض أشكال التعبير العام التي تُقرأ خارج الإطار الرسمي للدولة.

هذا التوسع في تعريف المخاطر السياسية أدى تدريجياً إلى إدخال الاعتبارات الأمنية داخل عملية صناعة القرار السياسي. فبدلاً من أن تكون الأجهزة السياسية هي صاحبة القرار النهائي، أصبحت التقديرات الأمنية جزءاً أساسياً في تحديد حدود القرار ومجاله وإيقاعه. وبهذا لم يعد الأمن مجرد أداة تنفيذ، بل شريكاً في التوجيه.

ومع الوقت، تشكلت طبقة من التنسيق غير المرئي بين البنية السياسية والأمنية داخل الدولة، حيث أصبحت الملفات الحساسة تُدار عبر مسارات مزدوجة تجمع بين الاعتبار السياسي والحساب الأمني في آن واحد. هذا النمط من الإدارة جعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً، لكنه في المقابل عزز قدرة الدولة على ضبط التناقضات الداخلية.

كما أدى هذا التداخل إلى إعادة تعريف مفهوم المجال السياسي نفسه، إذ لم يعد فضاءً مفتوحاً للتنافس الحر بين قوى متعددة، بل أصبح مجالاً مُداراً يخضع لرقابة متعددة المستويات، بعضها ظاهر ومؤسسي، وبعضها الآخر يعمل عبر آليات أمنية غير مباشرة. وهذا ما جعل حدود السياسة مرنة من حيث الشكل، لكنها مضبوطة من حيث المضمون.

في المقابل، ساهم هذا النموذج في خلق نوع من "الاستقرار القسري" داخل الدولة، حيث يتم احتواء التوترات السياسية قبل أن تتحول إلى صراعات مفتوحة. غير أن هذا الاستقرار كان قائماً على إعادة توزيع مستمر للأدوار بين المؤسسات السياسية والأمنية، وليس على فصل واضح بينها.

ومع تثبيت هذا النمط، أصبحت الدولة تعمل وفق منطق مزدوج: منطق سياسي يُنتج القرارات والشرعية، ومنطق أمني يضبط حدود هذه القرارات ويحدد سقفها العملي. هذا التداخل البنيوي لم يكن مجرد نتيجة للمرحلة الأولى بعد

الثورة، بل تحول إلى أحد الأعمدة الأساسية في طريقة إدارة الدولة الحديثة، حيث أصبح الأمن جزءاً من بنية السياسة وليس مجرد جهاز خارجها.

10.تثبيت نموذج الدولة المركزية وإعادة إنتاج السلطة

مع اكتمال مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة وتداخلها مع البنية الأمنية والسياسية، بدأ النظام بالانتقال من حالة التأسيس إلى حالة التثبيت، أي تحويل التجربة الثورية إلى نموذج حكم مستقر وقابل للاستمرار. في هذه المرحلة لم يعد الهدف هو إعادة تشكيل الدولة، بل ضمان قدرتها على إعادة إنتاج نفسها داخل نفس الإطار الذي نشأت فيه.

أحد أبرز ملامح هذا التحول كان ترسيخ مركزية القرار داخل الدولة، بحيث أصبحت المسارات الأساسية لصناعة القرار تمر عبر طبقات محددة من التنسيق والتوجيه، ما قلّل من استقلالية بعض المؤسسات في القضايا الاستراتيجية، وأبقى القرارات الكبرى ضمن دائرة ضيقة من الفاعلين.

في المقابل، لم تُلغَ المؤسسات أو تُفرّغ من وظائفها، لكنها أُعيد إدماجها داخل منظومة واحدة مترابطة، بحيث تعمل كل مؤسسة ضمن حدودها، ولكن ضمن اتجاه عام موحد يُحدد مسار الدولة ككل. هذا النموذج خلق توازناً بين التعدد المؤسسي من جهة، والوحدة في الاتجاه السياسي من جهة أخرى.

كما ساهم هذا التثبيت في تحويل السلطة من كونها حالة انتقالية مرتبطة بالثورة إلى بنية دائمة يتم إعادة إنتاجها عبر المؤسسات نفسها. فبدلاً من الاعتماد على اللحظة الثورية كمصدر للشرعية، أصبحت الدولة تعتمد على آليات مؤسسية مستمرة تضمن استقرار النظام وإعادة إنتاجه.

وفي هذا السياق، أصبحت العلاقة بين الأمن والسياسة والإدارة علاقة تكاملية داخل بنية واحدة، حيث تعمل هذه العناصر معاً لضبط التوازن الداخلي للدولة ومنع تفككها، مع الحفاظ على استمرارية الاتجاه العام للنظام.

ومع مرور الوقت، استقر نموذج الدولة المركزية كصيغة نهائية لإدارة الحكم، تجمع بين مؤسسات حديثة وهيكل هرمي واضح للسلطة، وبين منظومة سياسية–فكرية تضبط اتجاه الدولة وتضمن استمرارها، ما جعل الدولة الجديدة أكثر تماسكاً من الناحية البنيوية، وأكثر قدرة على إعادة إنتاج نفسها ضمن الإطار الذي تشكلت فيه بعد الثورة.

الفصل 5: الحرب العراقية الإيرانية وبناء الدولة في ظل الحرب

اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتحولها إلى عامل مركزي في تشكيل الدولة الحديثة.

1.اندلاع الحرب وسياقها الإقليمي

لم يكن اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في عام 1980 حدثاً مفاجئاً أو معزولاً عن سياقه، بل جاء نتيجة تراكم طويل من التوترات السياسية والحدودية والتحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة بعد الثورة الإيرانية. فالنظام الجديد في طهران لم يرث فقط دولة خرجت لتوها من اضطراب داخلي، بل ورث أيضاً شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية الهشة، وحدوداً تاريخياً متنازعاً عليها، وبيئة دولية مشحونة بصراعات الحرب الباردة.

منذ الأيام الأولى بعد الثورة، دخلت إيران في حالة إعادة تعريف شاملة لدورها الإقليمي، ولم تعد ترى نفسها مجرد دولة ضمن النظام الإقليمي القائم، بل كفاعل يسعى إلى إعادة تشكيل هذا النظام وفق رؤيته. هذا التحول أثار قلقاً واسعاً لدى دول الجوار، التي رأت في الخطاب السياسي الجديد مؤشراً على تغير قواعد اللعبة في المنطقة، خصوصاً مع تصاعد التوترات السياسية والإعلامية بين طهران وبغداد.

في المقابل، كانت العراق تنظر إلى هذه التحولات من زاوية أمنها القومي وموقعها الإقليمي. فالتغير المفاجئ في بنية الحكم في إيران، وما رافقه من خطاب سياسي حاد، جعل القيادة العراقية ترى في الوضع الجديد فرصة من جهة، وتهديداً من جهة أخرى. فرصة لإعادة ترتيب موازين القوى على الحدود، وتهديداً يتمثل في احتمال انتقال تأثيرات الثورة إلى الداخل العراقي.

إلى جانب هذا البعد السياسي، كان هناك عامل حدودي قديم يتعلق بشط العرب والمناطق الحدودية المتنازع عليها، وهو ملف لم يُحل بشكل نهائي رغم الاتفاقيات السابقة. ومع تصاعد التوتر السياسي، عاد هذا الملف إلى الواجهة، لكن هذه المرة في سياق أكثر حدة، حيث لم يعد مجرد نزاع تقني على ترسيم الحدود، بل أصبح جزءاً من صراع أوسع على النفوذ والشرعية في المنطقة.

البيئة الإقليمية المحيطة ساهمت بدورها في تسريع الانزلاق نحو الحرب. فدول المنطقة كانت تعيش حالة من القلق من التحولات الجارية في إيران، وبعضها رأى في المواجهة وسيلة لاحتواء هذا التغير أو على الأقل الحد من تأثيره. هذا التداخل بين الحسابات المحلية والإقليمية جعل الأزمة تتجاوز حدود الخلاف الثنائي لتصبح جزءاً من معادلة إقليمية أوسع.

أما على المستوى الدولي، فقد تزامن اندلاع الحرب مع ذروة التوتر في الحرب الباردة، حيث كانت القوى الكبرى تراقب الوضع بحذر، وتسعى إلى منع أي طرف من تحقيق انتصار حاسم قد يخلّ بتوازن القوى. هذا الموقف الدولي لم يؤدِ إلى منع الحرب، لكنه ساهم في تشكيل مسارها لاحقاً، حيث أصبحت جزءاً من لعبة توازنات معقدة تتجاوز الطرفين المباشرين.

مع بداية المواجهات العسكرية، لم تكن الحرب محدودة أو قصيرة كما توقع البعض، بل سرعان ما تحولت إلى صراع مفتوح استنزف الطرفين. فقد دخلت القوات العراقية الأراضي الإيرانية في المرحلة الأولى، مستفيدة من حالة الارتباك التي كانت تعيشها الدولة الإيرانية بعد الثورة، لكن هذا التقدم لم يتحول إلى حسم سريع، بل فتح الباب أمام حرب طويلة الأمد.

في الداخل الإيراني، شكلت الحرب لحظة إعادة توحيد قسري للدولة والمجتمع. فالنظام الذي كان لا يزال يواجه تحديات داخلية وجد في الحرب عاملاً لتثبيت شرعيته وتعبئة المجتمع حول هدف واحد. هذا التحول جعل الحرب أكثر من مجرد مواجهة عسكرية، بل أداة لإعادة بناء الدولة تحت ضغط التهديد الخارجي.

ومع تصاعد العمليات العسكرية، بدأت ملامح حرب استنزاف تظهر بوضوح. لم يعد الهدف تحقيق نصر سريع، بل إضعاف الطرف الآخر تدريجياً. هذا النمط من الحروب كان يتطلب موارد بشرية واقتصادية ضخمة، ما جعل كلا البلدين يدخلان في دوامة طويلة من التكاليف المتزايدة.

كما أن طبيعة الحرب نفسها تغيرت مع مرور الوقت، حيث لم تعد مقتصرة على الجبهات الحدودية، بل امتدت إلى العمق المدني والاقتصادي للطرفين. القصف المتبادل، واستهداف البنية التحتية، وتهديد الملاحة في الخليج، كلها عوامل جعلت الحرب ذات طابع شامل يتجاوز الحدود العسكرية التقليدية.

في هذا السياق، لم تعد الحرب مجرد نتيجة لخلاف سياسي، بل أصبحت مساراً قائماً بذاته يعيد تشكيل المنطقة. فكل مرحلة من مراحلها كانت تفرز نتائج جديدة، سواء على مستوى التوازنات الإقليمية أو على مستوى بنية الدولة داخل إيران.

الأهم أن هذه الحرب، منذ بدايتها، لم تكن مجرد صراع على الأرض أو الحدود، بل تحولت إلى صراع على تعريف الدولة نفسها: كيف تُدار، وكيف تُبنى، وما هو دورها في الداخل والخارج. وبهذا المعنى، كان اندلاع الحرب نقطة تحول مركزية، ليس فقط في تاريخ العلاقة بين البلدين، بل في مسار تشكل الدولة الإيرانية الحديثة.

ومع استمرار القتال، بدأت الحرب تفرض إيقاعها الخاص على كل جوانب الحياة داخل إيران. لم يعد بالإمكان الفصل بين الجبهة العسكرية والجبهة

الداخلية، حيث أصبحت الدولة بكل مؤسساتها تعمل ضمن منطق الحرب، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الإدارة.

وهكذا، فإن اندلاع الحرب لم يكن مجرد بداية صراع مسلح، بل بداية مرحلة جديدة أعادت صياغة الدولة والمجتمع معاً، ووضعت الأسس التي ستبنى عليها السياسات الداخلية والخارجية لإيران في العقود اللاحقة.

2.الدولة الإيرانية في لحظة الاختبار

عندما اندلعت الحرب، لم تكن الدولة الإيرانية قد استكملت بعد عملية إعادة بنائها التي بدأت عقب الثورة، بل كانت لا تزال في حالة سيولة مؤسسية وصراع داخلي على تحديد شكل النظام وحدوده. هذا التوقيت جعل الحرب لا تأتي كعامل خارجي فقط، بل كاختبار داخلي قاسٍ لقدرة الدولة الجديدة على البقاء والاستمرار.

في تلك اللحظة، لم يكن التحدي عسكرياً بحتاً، بل كان سياسياً ومؤسسياً بالدرجة الأولى. فالدولة لم تكن تمتلك جهازاً إدارياً مستقراً، ولا جيشاً موحداً بالكامل، ولا نخبة سياسية متماسكة، ما جعلها تدخل الحرب وهي تعاني من تعدد مراكز القرار وتداخل الصلاحيات بين مؤسساتها.

ومع دخول القوات العراقية إلى الأراضي الإيرانية في المرحلة الأولى، وجدت الدولة نفسها أمام خطر مزدوج: تهديد خارجي مباشر، وتحدٍ داخلي يتعلق بقدرتها على تنظيم نفسها بسرعة. هذا الضغط أجبر النظام على تسريع عملية إعادة بناء المؤسسات، ليس وفق مسار تدريجي، بل تحت إيقاع الحرب ومتطلباتها العاجلة.

في هذا السياق، تحولت الحرب إلى أداة لإعادة ترتيب الداخل. فبدلاً من أن تكون عامل إضعاف، استُخدمت كوسيلة لفرض نوع من الانضباط السياسي والمؤسسي داخل الدولة، حيث تم تقليص الخلافات الداخلية مؤقتاً، وتوجيه الطاقات نحو مواجهة الخطر الخارجي.

كما لعبت الحرب دوراً في إعادة تعريف مفهوم الشرعية داخل النظام. فبعد أن كانت الشرعية مستمدة أساساً من الثورة، بدأت تُعاد صياغتها عبر خطاب "الدفاع" عن الدولة، ما منح النظام بعداً إضافياً في تبرير سياساته وتثبيت موقعه.

في الوقت نفسه، فرضت الحرب على الدولة تطوير أدواتها بسرعة، خصوصاً في المجال العسكري والأمني. فالحاجة إلى إدارة جبهة قتال واسعة دفعت إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة، وتعزيز دور التشكيلات الجديدة التي نشأت بعد الثورة، ما أدى إلى تغيير التوازن داخل المؤسسة العسكرية.

أما على المستوى الإداري، فقد أجبرت الحرب الدولة على تحسين قدرتها على التنسيق بين مؤسساتها المختلفة، رغم استمرار التداخل بينها. فإدارة الحرب تتطلب درجة من التنظيم لا يمكن تحقيقها في ظل الفوضى، ما دفع إلى خلق آليات عمل أكثر انضباطاً، ولو بشكل تدريجي.

لكن هذا التماسك لم يكن كاملاً، إذ استمرت التوترات داخل النخبة السياسية، خصوصاً حول كيفية إدارة الحرب وأهدافها. بعض التيارات كانت تميل إلى إنهاء الصراع بسرعة، بينما رأت أخرى ضرورة الاستمرار لتحقيق مكاسب أوسع. هذا الخلاف انعكس على قرارات الدولة في مراحل مختلفة من الحرب.

ومع ذلك، فإن الضغط المستمر للحرب أدى في النهاية إلى ترجيح كفة الاتجاه الذي يرى في استمرار القتال وسيلة لتثبيت النظام وتعزيز موقعه. وبهذا أصبحت الحرب جزءاً من معادلة السلطة داخل الدولة، وليست مجرد ملف عسكري.

كما ساهمت الحرب في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالتعبئة العامة، والخسائر البشرية، والظروف الاقتصادية الصعبة، كلها عوامل دفعت الدولة إلى تعزيز حضورها في حياة المواطنين، سواء عبر التعبئة أو عبر إدارة الموارد.

في المقابل، وفرت الحرب للنظام فرصة لإعادة صياغة الخطاب السياسي، حيث تم تقديم الصراع بوصفه معركة وجودية، ما ساعد في تقليل مساحة المعارضة الداخلية وربط الاستقرار الداخلي بنتيجة الحرب.

ومع مرور الوقت، تحولت الدولة من كيان في طور التأسيس إلى كيان يتشكل تحت ضغط الحرب، حيث أصبحت مؤسساتها تتطور استجابة لمتطلبات الجبهة، وليس وفق خطط مسبقة فقط. هذا النمط من البناء جعل الدولة أكثر صلابة من جهة، لكنه ربطها بشكل عميق بمنطق الحرب من جهة أخرى.

الأهم أن هذه المرحلة أظهرت قدرة النظام على التكيف مع الأزمات، حيث استطاع تحويل تهديد وجودي إلى فرصة لإعادة تنظيم نفسه. لكن هذا التكيف لم يكن بلا كلفة، إذ جاء على حساب زيادة المركزية وتقليص هامش التعدد داخل الدولة.

وهكذا، فإن الحرب لم تختبر الدولة الإيرانية فقط، بل أعادت تشكيلها. فقد خرجت من هذه المرحلة ليست كما دخلتها: أكثر تنظيماً، أكثر مركزية، وأكثر ارتباطاً بالبنية العسكرية والأمنية التي برزت خلال سنوات الصراع.

وبهذا المعنى، كانت لحظة اندلاع الحرب نقطة تحول حاسمة، حيث تحولت الدولة من مشروع ثوري غير مستقر إلى كيان سياسي يتبلور تحت ضغط المواجهة، ويعيد تعريف نفسه باستمرار في ظلها.

3.تعبئة المجتمع وتحويل الحرب إلى مشروع شامل

مع تصاعد المواجهة العسكرية، لم تعد الحرب شأناً يقتصر على الجبهات أو على المؤسسة العسكرية، بل تحولت سريعاً إلى مشروع شامل أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة الإيرانية، التي كانت لا تزال في طور إعادة البناء، وجدت نفسها مضطرة إلى تعبئة المجتمع بكل فئاته لضمان الاستمرار في حرب طويلة ومكلفة.

في هذا السياق، لم تكن التعبئة مجرد إجراء إداري أو عسكري، بل عملية سياسية–اجتماعية عميقة هدفت إلى دمج المجتمع في مشروع الدولة الجديد. فقد جرى تقديم الحرب بوصفها مسؤولية جماعية، تتجاوز حدود الانتماء الفردي، وتربط مصير الدولة بمصير المجتمع بشكل مباشر.

اعتمدت الدولة على أدوات متعددة لتحقيق هذه التعبئة، من بينها الخطاب الإعلامي، والمؤسسات التعليمية، والمنابر العامة، حيث تم توجيه هذه الأدوات نحو تعزيز فكرة المشاركة في الحرب وربطها بالدفاع عن الدولة واستقرارها. هذا الاستخدام المكثف للخطاب التعبوي ساهم في خلق حالة من التفاعل الواسع مع مجريات الحرب.

كما تم إنشاء وتنشيط تشكيلات شبه عسكرية ومدنية شاركت في دعم الجبهة، سواء عبر القتال أو عبر تقديم الدعم اللوجستي. هذا التوسع في إشراك المجتمع أدى إلى تقليص الفجوة بين المدني والعسكري، حيث أصبح الانخراط في الحرب جزءاً من الحياة اليومية لقطاعات واسعة من السكان.

في الوقت نفسه، أدت هذه التعبئة إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية داخل الدولة. فالأدوار التقليدية تغيرت، وظهرت فئات جديدة اكتسبت مكانتها من خلال مشاركتها في الحرب، سواء على المستوى العسكري أو المدني. هذا التحول ساهم في إنتاج نخبة جديدة مرتبطة مباشرة بتجربة الحرب.

لكن هذه العملية لم تكن خالية من التوترات. فالتعبئة الواسعة فرضت أعباء كبيرة على المجتمع، سواء من حيث الخسائر البشرية أو الضغوط الاقتصادية. ومع استمرار الحرب، بدأت تظهر تحديات تتعلق بقدرة الدولة على الحفاظ على نفس مستوى التعبئة دون التأثير على الاستقرار الداخلي.

رغم ذلك، استطاعت الدولة إلى حد كبير الحفاظ على مستوى مرتفع من الانخراط الشعبي، مستفيدة من الخطاب الذي قدم الحرب كمعركة وجودية. هذا الإطار ساعد في ربط التضحيات الفردية بهدف أكبر، ما عزز من قدرة النظام على الاستمرار.

كما ساهمت التعبئة في تعزيز حضور الدولة داخل المجتمع، حيث أصبحت أكثر تدخلاً في تنظيم الموارد وتوجيهها، سواء في مجالات العمل أو الإنتاج أو الخدمات. هذا التوسع في دور الدولة أعاد تعريف العلاقة بينها وبين المواطنين.

ومن ناحية أخرى، أدت التعبئة إلى تقليص المساحات المستقلة داخل المجتمع، حيث أصبحت الأنشطة المختلفة مرتبطة بشكل أو بآخر بمتطلبات الحرب. وبهذا لم تعد الحياة العامة منفصلة عن الصراع، بل أصبحت جزءاً منه.

ومع مرور الوقت، تحولت الحرب إلى عنصر مركزي في تشكيل الوعي الجماعي، حيث أثرت في طريقة فهم المجتمع لذاته ولدوره داخل الدولة. هذا التأثير لم يقتصر على فترة الحرب، بل امتد إلى ما بعدها، مكوناً جزءاً من الذاكرة السياسية والاجتماعية.

الأهم أن هذه التعبئة لم تكن مجرد استجابة ظرفية، بل أصبحت أداة لإعادة بناء الدولة نفسها، حيث ساهمت في خلق شبكة من العلاقات والولاءات التي دعمت استقرار النظام في مرحلة لاحقة.

وفي المحصلة، فإن تحويل الحرب إلى مشروع مجتمعي شامل كان أحد أهم العوامل التي مكنت الدولة الإيرانية من الصمود، لكنه في الوقت نفسه أعاد تشكيل المجتمع بعمق، وربط مساره بشكل وثيق بمسار الدولة والحرب معاً.

.4صعود الحرس الثوري وتحول ميزان القوة داخل الدولة

مع تطور الحرب، لم يعد المشهد العسكري في إيران مقتصراً على الجيش التقليدي، بل برزت قوة جديدة أخذت تتقدم تدريجياً إلى مركز القرار: الحرس الثوري. هذا الصعود لم يكن مجرد توسع طبيعي في مؤسسة عسكرية ناشئة، بل كان تحولاً عميقاً في بنية القوة داخل الدولة، أعاد رسم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة.

في بدايات الحرب، كان الجيش يعاني من آثار المرحلة الانتقالية التي أعقبت الثورة، سواء من حيث إعادة الهيكلة أو فقدان بعض كوادره. هذا الوضع فتح المجال أمام الحرس الثوري، الذي تأسس حديثاً، ليلعب دوراً أكبر في الجبهة، مستفيداً من مرونته التنظيمية وارتباطه المباشر بالنظام الجديد.

ومع اتساع العمليات العسكرية، لم يقتصر دور الحرس على القتال، بل بدأ يتدخل في التخطيط وإدارة العمليات، ما جعله شريكاً فعلياً في القرار العسكري. هذا التوسع في الصلاحيات أدى تدريجياً إلى تغيير ميزان القوة داخل المؤسسة العسكرية، حيث لم يعد الجيش هو الفاعل الوحيد.

في هذا السياق، تشكل نموذج عسكري مزدوج، يقوم على وجود جيش تقليدي إلى جانب قوة عقائدية–تنظيمية تمتلك هامش حركة أوسع. هذا النموذج لم يكن مستقراً دائماً، بل شهد تنافساً وتوتراً في بعض المراحل حول الصلاحيات وأساليب إدارة الحرب.

لكن مع استمرار الحرب، استطاع الحرس الثوري تعزيز موقعه من خلال دوره الميداني، خصوصاً في العمليات التي تطلبت تعبئة بشرية وتنظيماً مرناً. هذا الأداء منحه شرعية داخل النظام، وجعله أحد أهم أعمدة الدولة في مرحلة لاحقة.

كما ساهمت الحرب في توسيع بنية الحرس، حيث لم يعد مجرد قوة عسكرية، بل تحول إلى مؤسسة متعددة الأدوار، تشمل مجالات أمنية ولوجستية وحتى اقتصادية. هذا التوسع جعل تأثيره يتجاوز الجبهة العسكرية ليصل إلى عمق الدولة.

ومن ناحية أخرى، أدى صعود الحرس إلى إعادة تشكيل النخبة الحاكمة، حيث برزت شخصيات ارتبطت بتجربة الحرب، وانتقلت لاحقاً إلى مواقع سياسية وإدارية. هذا الانتقال ساهم في إدخال منطق الحرب إلى مؤسسات الدولة المدنية.

في المقابل، لم يختفِ دور الجيش، بل استمر كجزء أساسي من المنظومة، لكن ضمن توازن جديد يحد من استقلاليته ويضعه في إطار أوسع تقوده بنية أكثر ارتباطاً بالنظام السياسي.

هذا التوازن بين المؤسستين لم يكن مجرد ترتيب عسكري، بل كان انعكاساً لطبيعة الدولة نفسها، التي أصبحت تميل إلى دمج القوة العسكرية مع البنية السياسية بشكل أعمق، بدلاً من الفصل التقليدي بينهما.

ومع مرور الوقت، تحول الحرس الثوري إلى أحد أهم أدوات الدولة في الداخل والخارج، حيث لم يقتصر دوره على الحرب، بل امتد إلى مجالات أخرى مرتبطة بالأمن والسياسة.

الأهم أن هذا الصعود لم يكن نتيجة قرار واحد، بل نتيجة مسار طويل بدأ مع الحرب واستمر بعدها، ما جعل الحرس جزءاً لا يتجزأ من بنية الدولة الحديثة.

وهكذا، فإن الحرب لم تعزز فقط قوة مؤسسة عسكرية معينة، بل أعادت تشكيل ميزان القوة داخل الدولة، وأسست لنموذج جديد يقوم على تعدد المراكز العسكرية مع ميل واضح نحو مركزية القرار في يد القوى الأكثر ارتباطاً بالنظام.

وبهذا المعنى، كان صعود الحرس الثوري أحد أبرز نتائج الحرب، حيث تحول من قوة ناشئة إلى فاعل رئيسي في تحديد مسار الدولة، وهو دور استمر وتعمق في العقود اللاحقة.

5.الازدواجية العسكرية وإدارة التوازن داخل الجبهة

مع استمرار الحرب واتساع رقعتها، تبلور داخل الدولة الإيرانية نموذج عسكري غير تقليدي يقوم على ازدواجية واضحة بين الجيش النظامي التقليدي وبين الحرس الثوري الذي كان في طور التحول من قوة ناشئة إلى مؤسسة

مركزية. هذا التعدد لم يكن مجرد توزيع وظيفي، بل أصبح جزءاً من بنية الدولة نفسها، يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها إيران.

في البداية، كان الجيش يحتفظ بالإرث المؤسسي للدولة السابقة من حيث التنظيم والخبرة، لكنه كان يواجه تحديات تتعلق بإعادة الهيكلة والتكيف مع النظام الجديد. في المقابل، كان الحرس الثوري يتمتع بمرونة تنظيمية وارتباط مباشر بالسلطة السياسية الجديدة، ما منحه قدرة على التوسع السريع في ميادين القتال.

هذا التباين في البنية والوظيفة أدى إلى نشوء نمط من التداخل في الصلاحيات، حيث لم تكن خطوط القيادة العسكرية موحدة بشكل كامل، بل كانت تتوزع بين مؤسستين رئيسيتين تختلفان في الخلفية التنظيمية لكنها تشتركان في هدف الدفاع عن الدولة خلال الحرب.

ومع تطور العمليات العسكرية، أصبح من الضروري إدارة هذا التعدد بطريقة تمنع التحول إلى صراع داخلي، فتم إنشاء آليات تنسيق ميدانية بين الجيش والحرس، بهدف توحيد الجهد العسكري في الجبهات المختلفة. إلا أن هذا التنسيق لم يُلغِ تماماً حالة التنافس غير المباشر بين المؤسستين.

في بعض المراحل، كان لكل من الجيش والحرس أساليبه الخاصة في إدارة العمليات، ما أدى إلى اختلاف في التكتيكات وأساليب القتال، خصوصاً في الجبهات التي شهدت عمليات واسعة ومعقدة. هذا التباين عكس اختلافاً أعمق في الرؤية التنظيمية لكل طرف.

لكن مع استمرار الحرب، بدأ الحرس الثوري يوسع نطاق حضوره في العمليات الكبرى، مستفيداً من قدرته على التعبئة السريعة والتكيف مع ظروف القتال غير النظامي. هذا التوسع تدريجياً قلّص من الدور العملياتي المباشر للجيش في بعض الجبهات، دون أن يلغي وجوده المؤسسي.

في المقابل، احتفظ الجيش بدوره في مجالات معينة تتطلب خبرة تنظيمية وتقليدية، ما جعل العلاقة بين المؤسستين تقوم على توزيع غير متساوٍ لكنه متكامل نسبياً في إطار إدارة الحرب.

هذا النموذج من الازدواجية العسكرية لم يكن مجرد نتيجة ظرفية، بل تحول إلى جزء من بنية الدولة، حيث أصبح وجود أكثر من مركز عسكري مقبولاً ضمن نظام الحكم الجديد، طالما أنه يخدم الهدف العام المتمثل في استمرار الجبهة.

ومع الوقت، ساهم هذا التعدد في خلق نظام توازن داخلي داخل المؤسسة العسكرية، يمنع احتكار القوة من جهة واحدة، لكنه في الوقت نفسه يزيد من تعقيد عملية اتخاذ القرار العسكري.

كما أن هذا النموذج انعكس لاحقاً على بنية الدولة ككل، حيث أصبح تعدد مراكز القوة جزءاً من طريقة إدارة المؤسسات، وليس فقط في المجال العسكري.

وفي النهاية، فإن الازدواجية العسكرية خلال الحرب لم تكن مجرد حالة تنظيمية، بل كانت تعبيراً عن طبيعة الدولة في تلك المرحلة: دولة تُعاد صياغتها تحت ضغط الحرب، وتبني مؤسساتها من خلال التداخل بين القديم والجديد، وبين الخبرة التقليدية والقوة الناشئة.

6.الاقتصاد في زمن الحرب وإعادة توجيه موارد الدولة

مع دخول الحرب مرحلة الاستنزاف الطويل، وجد الاقتصاد الإيراني نفسه أمام تحول جذري في أولوياته وبنيته ووظائفه. فلم يعد الاقتصاد يعمل وفق منطق التنمية أو النمو، بل وفق منطق التعبئة الشاملة لخدمة الجبهة العسكرية، وهو ما أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والموارد والإنتاج بشكل عميق.

في السنوات الأولى من الحرب، تضررت قطاعات اقتصادية واسعة نتيجة العمليات العسكرية، وتراجع الاستقرار الإقليمي، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية. كما أن العقوبات والضغوط الدولية ساهمت في تقليص القدرة على الاستيراد والتصدير، ما دفع الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية بشكل قسري.

في هذا السياق، جرى توجيه الجزء الأكبر من الموارد المالية والصناعية نحو دعم المجهود الحربي، سواء عبر التمويل المباشر للعمليات العسكرية أو عبر تأمين الاحتياجات اللوجستية للجبهات. هذا التحول أدى إلى تقلص الاستثمار في القطاعات المدنية، وتراجع بعض مشاريع التنمية طويلة الأمد.

كما ظهرت أنماط جديدة من الاقتصاد المرتبط بالحرب، حيث أصبحت بعض المؤسسات تعمل بشكل شبه مباشر لخدمة الاحتياجات العسكرية، ما أدى إلى تداخل بين الاقتصاد المدني والاقتصاد العسكري، وتوسع دور الدولة في إدارة التوزيع والتمويل.

في المقابل، فرضت الحرب على الدولة تطوير آليات بديلة لتأمين الموارد في ظل القيود الخارجية، بما في ذلك الاعتماد على شبكات تجارية غير تقليدية، وإعادة تنظيم قنوات الاستيراد بما يتناسب مع ظروف الحصار الجزئي والضغط الدولي.

هذا الواقع الاقتصادي الجديد أدى إلى تعزيز دور الدولة في التحكم المباشر بالاقتصاد، حيث أصبحت القرارات الاقتصادية الكبرى مرتبطة بشكل وثيق بالاعتبارات العسكرية والأمنية، وليس فقط بالمعايير السوقية أو التنموية.

كما ساهمت الحرب في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية، حيث برزت فئات جديدة استفادت من اقتصاد الحرب، سواء من خلال العقود أو عبر ارتباطها بالمؤسسات المرتبطة بالجبهة، ما خلق طبقات اقتصادية مرتبطة مباشرة بظروف الصراع.

في المقابل، تحملت شرائح واسعة من المجتمع أعباء اقتصادية متزايدة نتيجة التضخم ونقص بعض المواد الأساسية وتراجع الاستقرار العام، ما جعل الحرب عاملاً ضاغطاً على الحياة اليومية.

ومع استمرار الحرب، أصبح الاقتصاد جزءاً من منظومة التعبئة العامة، حيث لم يعد منفصلاً عن الجبهة العسكرية، بل تحول إلى امتداد لها، يُدار وفق متطلبات الاستمرار في القتال.

هذا التحول أعاد تعريف وظيفة الاقتصاد داخل الدولة، من كونه أداة للتنمية إلى كونه أداة للبقاء وإدارة الصراع، وهو ما ترك أثراً طويل الأمد على بنية الاقتصاد حتى بعد انتهاء الحرب.

وفي المحصلة، فإن الاقتصاد في زمن الحرب لم يكن مجرد قطاع متأثر بالأحداث، بل كان أحد أهم ميادين إعادة تشكيل الدولة، حيث تداخلت فيه السياسة والعسكر والإدارة في منظومة واحدة فرضتها ظروف الصراع الممتد.

.7الدعم الإقليمي للعراق وتدويل ميزان الحرب

مع اتساع رقعة الحرب وتحولها إلى صراع استنزاف طويل، لم تبقَ المواجهة محصورة بين دولتين فقط، بل أخذت تدريجياً بعداً إقليمياً أوسع من خلال دخول أطراف عربية ودولية بشكل غير مباشر عبر الدعم السياسي والمالي والعسكري لأحد طرفي الصراع. في هذا السياق، استفاد العراق من شبكة دعم إقليمي ساهمت في تعزيز قدرته على الاستمرار في الحرب لفترة أطول.

هذا الدعم لم يكن موحداً في طبيعته أو دوافعه، بل تشكل من اعتبارات متعددة، من بينها المخاوف من تداعيات الثورة الإيرانية على استقرار المنطقة، والرغبة في منع تمدد الصراع إلى دول الجوار، إضافة إلى حسابات تتعلق بتوازن القوى الإقليمي. هذا التعدد في الدوافع جعل الدعم أكثر اتساعاً لكنه أقل تجانساً من حيث الأهداف النهائية.

على المستوى المالي، ساهمت بعض الدول في تقديم قروض ومساعدات اقتصادية للعراق، ما خفف من الضغط الناتج عن تكاليف الحرب الباهظة. هذه المساعدات لعبت دوراً في تمكين العراق من الحفاظ على استمرارية عملياته العسكرية رغم طول أمد الصراع.

أما على المستوى العسكري، فقد حصل العراق على دعم تسليحي واسع من عدة مصادر، شمل معدات عسكرية وتقنيات مختلفة ساعدت في تعزيز قدراته القتالية. هذا التدفق المستمر للسلاح ساهم في خلق نوع من التوازن النسبي في ساحة الحرب، رغم الفوارق في البداية.

في المقابل، أدى هذا الانخراط الإقليمي إلى تحويل الحرب من نزاع ثنائي إلى جزء من معادلة إقليمية أوسع، حيث أصبحت قرارات بعض الدول مرتبطة بشكل مباشر بمسار الحرب وتطوراتها. هذا التداخل زاد من تعقيد المشهد وأطال أمد الصراع.

كما ساهم هذا الدعم في تعزيز قدرة العراق على الصمود في مواجهة الضغط العسكري الإيراني، خصوصاً في المراحل التي شهدت تقدم القوات الإيرانية في بعض الجبهات. هذا التوازن النسبي منع الحسم السريع وأبقى الحرب ضمن إطار الاستنزاف الطويل.

في الوقت نفسه، أدى هذا الانخراط الإقليمي إلى خلق حساسية سياسية في المنطقة، حيث أصبحت الحرب عاملاً مؤثراً في العلاقات بين الدول العربية وإيران، وأحد محاور إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في تلك الفترة.

ومع مرور الوقت، أصبح الدعم المقدم للعراق جزءاً من معادلة إدارة الصراع، وليس مجرد موقف سياسي، ما جعل الحرب مرتبطة بشكل مباشر ببنية النظام الإقليمي في الخليج والشرق الأوسط.

وفي المحصلة، فإن الدعم الإقليمي للعراق لم يغيّر فقط ميزان القوى العسكري في الحرب، بل ساهم أيضاً في تدويلها عملياً، وتحويلها إلى صراع تتداخل فيه

الاعتبارات المحلية مع الحسابات الإقليمية والدولية، ما جعل إنهاءها أكثر تعقيداً واستنزافاً للطرفين.

8.العزلة النسبية لإيران وإعادة بناء مسارات بديلة

في المقابل، واجهت إيران مع بداية الحرب وضعاً دولياً وإقليمياً أكثر تعقيداً من حيث العلاقات الرسمية التقليدية، حيث دخلت الصراع وهي في مرحلة إعادة تعريف موقعها داخل النظام الإقليمي والدولي بعد الثورة. هذا الوضع جعلها أقل قدرة على الاستفادة من شبكات الدعم الرسمية المباشرة في السنوات الأولى مقارنةً بخصمها.

لم تكن هذه الحالة عزلة مطلقة، لكنها كانت عزلة نسبية فرضتها طبيعة المرحلة السياسية الجديدة، وما رافقها من تغيرات في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع عدد من الدول. هذا الانكماش في العلاقات الرسمية دفع إيران إلى البحث عن بدائل غير تقليدية لتأمين احتياجاتها في ظل الحرب.

في هذا السياق، اعتمدت إيران بشكل متزايد على قنوات غير مباشرة للحصول على بعض الاحتياجات العسكرية واللوجستية، بما في ذلك شبكات تجارية وسيطة، وصفقات غير رسمية، وعلاقات محدودة عبر أطراف ثالثة. هذه الآليات شكلت بديلاً عملياً في ظل القيود السياسية المفروضة عليها.

كما ساهمت الحرب نفسها في إعادة تشكيل أولويات الدولة الداخلية، حيث أصبحت مسألة الاكتفاء الذاتي النسبي في بعض المجالات هدفاً استراتيجياً، حتى لو بشكل جزئي، لتقليل الاعتماد على الخارج في ظل استمرار الصراع.

في الوقت ذاته، لم تكن إيران معزولة بشكل كامل عن المشهد الدولي، إذ استمرت بعض قنوات الاتصال غير المباشر مع أطراف مختلفة، سواء عبر وسطاء إقليميين أو عبر ترتيبات غير معلنة، ما سمح بقدر من المرونة في التعامل مع احتياجات الحرب.

هذا الوضع دفع الدولة إلى تطوير قدراتها الداخلية بشكل أسرع، خصوصاً في مجالات مرتبطة بالإنتاج العسكري والصناعات الداعمة للجبهة، ما ساهم في بناء قاعدة صناعية–عسكرية أخذت تتوسع تدريجياً خلال سنوات الحرب.

كما أدى هذا الضغط إلى تعزيز مركزية القرار في إدارة الموارد، حيث أصبحت الدولة تتحكم بشكل أكبر في توزيع الإمكانيات المتاحة وتوجيهها نحو الأولويات العسكرية، في ظل محدودية البدائل الخارجية.

ومع استمرار الحرب، تحولت هذه العزلة النسبية إلى عامل دفع داخلي لإعادة تنظيم الدولة اقتصادياً وإدارياً، بدلاً من أن تكون مجرد عامل ضعف، حيث ساهمت في تعزيز الاعتماد على الذات في مجالات محددة.

وفي المحصلة، فإن الوضع الدولي الذي واجهته إيران خلال الحرب لم يكن مجرد عزلة كاملة، بل حالة مركبة من القيود والانفتاح الجزئي، دفعتها إلى إعادة بناء مسارات بديلة لتأمين استمرارها في الحرب، ما ترك أثراً طويل الأمد على طريقة إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية واقتصادها الداخلي.

9.مصادر السلاح وآليات الإمداد غير التقليدية

مع استمرار الحرب واتساعها، واجهت إيران تحدياً مركزياً تمثل في تأمين مصادر ثابتة ومستمرة للسلاح، خصوصاً في ظل التحولات السياسية التي أعقبت الثورة وتراجع بعض قنوات التوريد التقليدية. هذا الوضع دفع الدولة إلى تبني منظومة متعددة المسارات لتأمين احتياجاتها العسكرية بعيداً عن القنوات الرسمية المباشرة.

في المراحل الأولى، كان النقص في بعض أنواع العتاد واضحاً، نتيجة تعطل جزء من علاقات التوريد السابقة، ما أجبر الدولة على إعادة بناء شبكات جديدة بشكل سريع ومرن. هذا التحدي جعل مسألة الإمداد العسكري جزءاً أساسياً من إدارة الحرب، وليس مجرد جانب تقني تابع للعمليات القتالية.

بمرور الوقت، ظهرت قنوات غير مباشرة لتأمين السلاح، شملت شبكات تجارية وسيطة، وصفقات تتم عبر أطراف ثالثة، إضافة إلى تعاملات غير معلنة مع بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين. هذه الآليات لم تكن رسمية بالكامل، لكنها لعبت دوراً عملياً في سد فجوات الإمداد خلال الحرب.

كما شكلت بعض القضايا الدولية المعروفة لاحقاً مؤشراً على تعقيد هذا الملف، حيث كشفت عن وجود مسارات غير تقليدية لتأمين الاحتياجات العسكرية رغم القيود السياسية والضغوط الخارجية، ما يعكس طبيعة الاقتصاد العسكري في ظروف الحرب الطويلة.

في الوقت نفسه، دفعت هذه التحديات إيران إلى تطوير قدراتها الصناعية الداخلية بشكل تدريجي، خصوصاً في مجالات الصيانة والتجميع وإنتاج بعض المكونات، بهدف تقليل الاعتماد على الخارج قدر الإمكان ضمن حدود الإمكانيات المتاحة.

هذا التوجه ساهم في خلق نواة لصناعة عسكرية محلية بدأت تتوسع خلال سنوات الحرب، مستفيدة من الحاجة المستمرة للإمداد ومن تراكم الخبرات التقنية داخل المؤسسات المرتبطة بالجبهة.

كما أدى تعدد مصادر السلاح إلى تنوع في طبيعة المعدات المستخدمة، ما فرض تحديات إضافية على مستوى الصيانة والتشغيل والتدريب، لكنه في الوقت ذاته منح مرونة نسبية في مواجهة نقص الإمدادات من جهة واحدة.

ومع استمرار الحرب، أصبحت إدارة ملف التسليح جزءاً من البنية الاستراتيجية للدولة، حيث لم يعد مجرد وظيفة لوجستية، بل عنصر مرتبط مباشرة بقدرة الدولة على الاستمرار في الصراع.

وفي المحصلة، فإن مصادر السلاح خلال الحرب لم تعتمد على قناة واحدة مستقرة، بل تشكلت من شبكة معقدة من المسارات الرسمية وغير الرسمية، ما

جعل ملف الإمداد العسكري أحد أكثر الملفات حساسية وتأثيراً في مسار الحرب وبنية الدولة في آن واحد.

10.حرب المدن وتوسّع نطاق الاستهداف المدني

مع دخول الحرب مرحلة الاستنزاف الطويل، لم تعد العمليات العسكرية مقتصرة على خطوط الجبهة التقليدية، بل اتسع نطاقها تدريجياً ليشمل العمق المدني داخل البلدين، في ما عُرف لاحقاً بـ"حرب المدن". هذا التحول مثّل نقطة انعطاف مهمة في طبيعة الصراع، حيث انتقل من مواجهة عسكرية ميدانية إلى ضغط مباشر على البنية الاجتماعية والاقتصادية للطرفين.

في هذه المرحلة، أصبحت المدن الكبرى أهدافاً متكررة للضربات الجوية والصاروخية، ما أدى إلى ارتفاع مستوى الخسائر البشرية بين المدنيين، وإحداث أضرار واسعة في البنية التحتية. هذا النمط من الحرب ساهم في إدخال المدنيين بشكل مباشر في دائرة الصراع، بعد أن كان تركيزه الأساسي في الجبهات الحدودية.

كما أدى استهداف المدن إلى تغيير طبيعة إدارة الحرب نفسها، حيث أصبحت الدولة مضطرة إلى تخصيص موارد إضافية لحماية العمق الداخلي، سواء عبر أنظمة الدفاع أو عبر إعادة توزيع السكان والخدمات في بعض المناطق الأكثر تعرضاً للخطر.

هذا التوسع في نطاق الحرب لم يكن مجرد تطور عسكري، بل كان أيضاً انعكاساً لتحول استراتيجي نحو الاستنزاف المتبادل، حيث أصبح الضغط على الجبهة الداخلية جزءاً من معادلة التأثير على قدرة الخصم على الاستمرار في القتال.

في المقابل، ساهمت هذه المرحلة في تعميق البعد النفسي للحرب داخل المجتمع، إذ لم تعد المواجهة بعيدة عن الحياة اليومية، بل أصبحت جزءاً من الواقع المدني، ما زاد من ثقل الحرب على السكان في كلا البلدين.

كما فرضت حرب المدن تحديات كبيرة على الدولة في إدارة الموارد والخدمات، حيث تأثرت شبكات النقل والإمداد، وبرزت الحاجة إلى إعادة تنظيم بعض القطاعات الحيوية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي.

ومع استمرار هذا النمط من الاستهداف، أصبحت الحرب أكثر شمولية، تتجاوز الجبهات العسكرية إلى البنية المدنية، ما جعلها حرب استنزاف متعددة المستويات، تشمل الإنسان والبنية التحتية والاقتصاد في آن واحد.

وفي المحصلة، فإن حرب المدن لم تكن مجرد مرحلة عابرة في الصراع، بل شكلت تحولاً جوهرياً في طبيعة الحرب العراقية–الإيرانية، حيث أدخلت المدنيين والبنية الحضرية كعنصر مباشر في معادلة الصراع، ورفعت من كلفة الحرب على الطرفين بشكل كبير.

11.استخدام الأسلحة غير التقليدية وتدويل ملف الانتهاكات

في المراحل المتقدمة من الحرب العراقية–الإيرانية، أخذ الصراع منحى أكثر خطورة وتعقيداً مع تصاعد الاتهامات المتعلقة باستخدام الأسلحة غير التقليدية، وعلى رأسها الأسلحة الكيميائية. هذا التطور لم يكن مجرد تفصيل ميداني داخل معركة طويلة، بل تحول إلى نقطة تحول في طبيعة الحرب نفسها، حيث انتقلت من إطار المواجهة العسكرية التقليدية إلى نطاق أوسع يرتبط بالقانون الدولي الإنساني وحدود استخدام القوة في النزاعات المسلحة.

مع اشتداد الحرب وتراجع احتمالات الحسم السريع، بدأ نمط الاستنزاف يفرض نفسه على ساحة القتال، وظهرت محاولات من الأطراف لفرض تفوق تكتيكي عبر وسائل أكثر تأثيراً في الجبهة. في هذا السياق، تزايدت التقارير عن استخدام مواد كيميائية في بعض العمليات العسكرية، خصوصاً في مناطق القتال الكثيف حيث كان الهدف إحداث تأثير سريع في خطوط التماس وإضعاف قدرة الطرف الآخر على التقدم أو الثبات.

هذه الاتهامات لم تبقَ محصورة في نطاق الإعلام الحربي أو الروايات المحلية، بل بدأت تتسرب تدريجياً إلى التقارير الدولية والمنظمات المعنية بمتابعة النزاعات المسلحة. ومع مرور الوقت، تحول هذا الملف إلى محور نقاش واسع في الأوساط الدبلوماسية والحقوقية، ما أضفى على الحرب بعداً جديداً يتجاوز الحسابات العسكرية المباشرة.

من الناحية الإنسانية، ارتبطت هذه المرحلة بزيادة ملحوظة في حجم المعاناة داخل مناطق القتال، حيث تأثرت وحدات عسكرية ومدنيون على حد سواء بنتائج هذه الاستخدامات، ما أدى إلى ارتفاع مستوى القلق الدولي بشأن طبيعة الحرب واتجاهها التصعيدي. هذا البعد الإنساني جعل الملف أكثر حساسية على المستوى العالمي، ودفع باتجاه مطالبات متزايدة بالتحقيق والتوثيق.

في الوقت نفسه، ساهم هذا التطور في تغيير صورة الحرب في الخطاب الدولي، إذ لم تعد تُقدم فقط بوصفها صراعاً إقليمياً على الحدود والنفوذ، بل أصبحت تُناقش أيضاً من زاوية الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني، وهو ما أضاف طبقة جديدة من التعقيد إلى العلاقات الدبلوماسية المحيطة بالصراع.

ومع توسع هذه الاتهامات، بدأت بعض الهيئات الدولية والمنظمات المختصة بمتابعة النزاعات في توثيق الحالات الميدانية وإعداد تقارير حول طبيعة الاستخدامات العسكرية وتأثيرها على المدنيين والبنية الميدانية. هذا التوثيق ساهم في تدويل الملف بشكل أكبر، وجعله جزءاً من النقاش العالمي حول الحرب.

على المستوى السياسي، انعكس هذا الملف على صورة الأطراف المتحاربة، حيث أصبح أحد عناصر الضغط الدبلوماسي والإعلامي في المرحلة اللاحقة من الحرب، وأحد الملفات التي استمرت آثارها حتى بعد انتهاء القتال. كما ساهم في تعميق العزلة السياسية لبعض الممارسات المرتبطة بالصراع، ورفع من مستوى التدقيق الدولي في مجريات الحرب.

في المقابل، أدت طبيعة الحرب الطويلة والمعقدة إلى تداخل هذا الملف مع بقية عناصر الصراع، بحيث لم يعد يُنظر إليه كحادثة منفصلة، بل كجزء من بنية حرب استنزاف شاملة امتدت لسنوات وأثرت على كل مستويات الدولة والمجتمع في البلدين.

ومع استمرار الحرب، أصبح هذا الملف أحد العوامل التي ساهمت في زيادة الضغط نحو إنهاء الصراع، إلى جانب الإرهاق العسكري والاقتصادي، حيث باتت الكلفة الإنسانية والمادية للحرب تتجاوز حدود القدرة على الاستمرار بنفس الوتيرة.

وفي المحصلة، فإن قضية الأسلحة غير التقليدية لم تغيّر فقط طبيعة العمليات العسكرية، بل ساهمت في نقل الحرب العراقية–الإيرانية من صراع إقليمي محدود إلى ملف دولي معقد متعدد الأبعاد، تتداخل فيه الاعتبارات العسكرية مع القانونية والإنسانية والسياسية، ما جعلها واحدة من أكثر الحروب إثارة للجدل في تاريخ المنطقة الحديث.

12.الهجمات البشرية وإدارة الحرب عبر التعبئة الكثيفة

في سياق الحرب الطويلة والمعقدة، برز نمط خاص من إدارة العمليات العسكرية اعتمد بشكل كبير على التعبئة البشرية الواسعة، خصوصاً في بعض مراحل الجبهات البرية. هذا النمط لم يكن مجرد خيار تكتيكي معزول، بل أصبح جزءاً من طبيعة إدارة الحرب في ظروف الاستنزاف، حيث تراجعت قدرة الحسم السريع لصالح حرب طويلة تتطلب موارد بشرية كبيرة.

مع استمرار القتال، واجهت القيادة الإيرانية تحديات تتعلق بكسر خطوط الدفاع العراقية في جبهات متعددة، ما دفع إلى الاعتماد على موجات هجومية كثيفة في بعض العمليات. هذه الموجات اعتمدت على أعداد كبيرة من المقاتلين في محاولات متكررة لاختراق مواقع دفاعية محصنة، وهو ما جعل الخسائر البشرية في بعض الحالات مرتفعة بشكل ملحوظ.

هذا النمط من العمليات ارتبط أيضاً بطبيعة الحرب غير المتكافئة في بعض الجبهات، حيث كانت الكثافة النارية والدفاعات الميدانية تمثل عائقاً كبيراً أمام التقدم، ما دفع إلى تعويض ذلك عبر عنصر العدد والتعبئة البشرية الواسعة. وبهذا أصبح العامل البشري جزءاً مركزياً في معادلة العمليات العسكرية.

في هذا السياق، لعب الخطاب التعبوي دوراً مهماً في تبرير وتفسير طبيعة هذه العمليات داخل المجتمع، حيث تم تقديم المشاركة في الحرب بوصفها مسؤولية وطنية مرتبطة بالدفاع عن الدولة واستمرارها. هذا الخطاب ساهم في توفير قاعدة اجتماعية واسعة تدعم استمرار التعبئة رغم كلفتها العالية.

لكن في المقابل، أثارت هذه الطريقة في إدارة بعض المعارك نقاشاً واسعاً حول الكلفة البشرية للحرب، خصوصاً في ظل تكرار العمليات التي تعتمد على الصدام المباشر والكثافة العددية. هذا الجدل لم يكن فقط لاحقاً، بل بدأ يظهر تدريجياً مع اتساع الحرب وطول مدتها.

كما أن هذا النمط من القتال أدى إلى تغييرات عميقة في بنية القوات المشاركة، حيث برزت تشكيلات تعتمد على التطوع والتعبئة الشعبية إلى جانب القوات النظامية، ما خلق تنوعاً في طبيعة القوات على الجبهة، لكنه في الوقت نفسه زاد من تعقيد إدارة العمليات.

مع مرور الوقت، أصبحت هذه الأساليب جزءاً من الواقع العسكري للحرب، وليست مجرد استثناءات، خصوصاً في المراحل التي كانت فيها الحاجة إلى تحقيق اختراقات ميدانية كبيرة ملحة. هذا جعل الحرب تأخذ طابعاً استنزافياً مكثفاً يعتمد على القدرة على الاستمرار أكثر من الاعتماد على التفوق التقني فقط.

في المقابل، ساهم هذا النمط في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أصبح الانخراط في الحرب جزءاً من التجربة الجماعية، وارتبطت بها فئات اجتماعية واسعة بشكل مباشر أو غير مباشر، ما جعل أثر الحرب أعمق من كونها مجرد مواجهة عسكرية.

ومع استمرار هذه العمليات، ارتفعت الكلفة البشرية بشكل كبير، ما جعل الحرب واحدة من أكثر النزاعات دموية في المنطقة خلال القرن العشرين، وأحد أبرز أمثلة الحروب التي امتزج فيها البعد العسكري بالتعبئة المجتمعية الواسعة.

وفي المحصلة، فإن الاعتماد على الهجمات البشرية في بعض مراحل الحرب لم يكن مجرد تكتيك عسكري، بل كان انعكاساً لطبيعة حرب استنزاف طويلة فرضت على الطرفين إعادة التفكير في أدوات القتال، ما جعل العامل البشري أحد أهم عناصر استمرار الصراع.

13.الخطاب التعبوي وإعادة تشكيل الوعي الجمعي خلال الحرب

مع استمرار الحرب العراقية–الإيرانية، لم يعد الصراع يُدار فقط عبر الجبهات العسكرية أو الأدوات الاقتصادية، بل أصبح الخطاب السياسي والإعلامي أحد أهم ميادين المواجهة الداخلية. فقد لعب الخطاب التعبوي دوراً مركزياً في إعادة تشكيل وعي المجتمع وتوجيهه نحو هدف واحد يتمثل في دعم استمرار الحرب وتبرير كلفتها العالية.

في هذا السياق، جرى بناء سردية شاملة حول طبيعة الحرب وأبعادها، حيث تم تقديمها بوصفها مواجهة مصيرية تتجاوز الحدود التقليدية للنزاعات الإقليمية، وتندرج ضمن إطار الدفاع عن الدولة واستمرارها. هذا الإطار السردي ساهم في تحويل الحرب من حدث عسكري إلى مشروع جماعي شامل.

اعتمدت الدولة على شبكة واسعة من الوسائل الإعلامية والتعليمية والدينية لنقل هذا الخطاب إلى مختلف فئات المجتمع. فقد تم توظيف الإعلام الرسمي، والمؤسسات التربوية، والمنابر العامة، كقنوات رئيسية لإعادة إنتاج خطاب تعبوي مستمر يواكب تطورات الجبهة.

هذا الخطاب لم يكن ثابتاً، بل تطور مع مراحل الحرب المختلفة، حيث جرى تكثيفه في فترات التصعيد العسكري، وتوسيعه ليشمل جوانب اجتماعية واقتصادية، بهدف تعزيز قدرة المجتمع على تحمل تبعات الحرب الممتدة.

كما ساهم الخطاب التعبوي في خلق نوع من التماسك الداخلي داخل المجتمع، حيث تم ربط المشاركة في الحرب بمعاني تتعلق بالواجب والانتماء والاستمرارية، ما ساعد على تقليل حدة الانقسامات الداخلية في بعض المراحل.

في المقابل، أدى هذا التوجه إلى تقليص مساحة الخطابات البديلة أو النقدية داخل المجال العام، إذ أصبحت الأولوية القصوى موجهة نحو دعم الجبهة واستمرارية المجهود الحربي، ما أعاد تشكيل حدود التعبير السياسي والاجتماعي.

ومع مرور الوقت، أصبح الخطاب التعبوي جزءاً من البنية اليومية للحياة العامة، وليس مجرد أداة ظرفية مرتبطة بالحرب، ما جعله أحد العناصر الأساسية في تشكيل الوعي الجماعي خلال تلك المرحلة.

كما ساهم هذا الخطاب في ترسيخ صورة الحرب داخل الذاكرة الاجتماعية، حيث لم تعد تُفهم فقط كحدث تاريخي، بل كتجربة تأسيسية أثرت في هوية الدولة والمجتمع معاً.

وفي المحصلة، فإن الخطاب التعبوي خلال الحرب لعب دوراً يتجاوز نقل المعلومات أو تبرير السياسات، إذ تحول إلى أداة لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، وربط المجتمع بمسار الدولة في لحظة تاريخية شديدة الحساسية، ما جعل أثره ممتداً حتى بعد انتهاء الحرب.

14.التوتر الداخلي وإدارة التعدد السياسي تحت ضغط الحرب

رغم أن الحرب العراقية–الإيرانية فرضت مستوى عالياً من التماسك الظاهري داخل الدولة، فإن البنية الداخلية لم تكن خالية من التوترات السياسية والفكرية،

بل شهدت في خلفيتها صراعات مستمرة حول اتجاه الدولة، وحدود السلطة، وطبيعة إدارة الحرب نفسها. هذه التوترات لم تظهر بشكل صدام مفتوح في معظم الأحيان، لكنها كانت حاضرة في بنية القرار وفي توازنات النخبة.

في بداية الحرب، ساهم الضغط الخارجي في تقليص مساحة الخلافات العلنية، حيث تم تقديم الأولوية القصوى على أنها مواجهة التهديد العسكري، ما دفع مختلف التيارات إلى تأجيل خلافاتها أو إبقائها ضمن حدود ضيقة. لكن هذا التماسك لم يكن يعني اختفاء التباينات، بل إعادة تنظيمها تحت سقف الحرب.

ومع مرور الوقت، بدأت تظهر اختلافات في الرؤية بين أطراف داخل النظام حول كيفية إدارة الحرب، سواء من حيث استراتيجيتها أو أهدافها أو توقيتها. بعض الاتجاهات كانت تميل إلى إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن لتقليل الكلفة البشرية والاقتصادية، بينما رأت اتجاهات أخرى أن استمرارها قد يحقق مكاسب استراتيجية أوسع على المدى الطويل.

هذه الاختلافات انعكست بشكل غير مباشر على عملية اتخاذ القرار، حيث كانت السياسات تمر عبر توازنات دقيقة بين مؤسسات مختلفة، لكل منها رؤيته الخاصة حول أولويات المرحلة. هذا التعدد جعل إدارة الحرب أكثر تعقيداً، لكنه في الوقت نفسه حافظ على قدرة الدولة على الاستمرار دون انهيار داخلي.

في الجانب الاجتماعي والسياسي، أدت الحرب إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث توسع دور الدولة بشكل كبير في إدارة الحياة العامة، ما قلل من المساحات المستقلة للنقاش السياسي العلني. ومع ذلك، استمرت بعض التباينات الفكرية داخل النخبة، وإن كانت أقل ظهوراً خلال سنوات الحرب.

كما ساهمت طبيعة الحرب الطويلة في خلق نوع من "الإجماع القسري" حول ضرورة استمرار المواجهة، حتى مع وجود اختلافات في التقدير السياسي. هذا الإجماع لم يكن بالضرورة ناتجاً عن توافق كامل، بل عن ضغط الواقع العسكري الذي فرض أولوياته على النقاش الداخلي.

في المقابل، أدى هذا الوضع إلى تعزيز مركزية القرار، حيث أصبحت إدارة الحرب تتطلب سرعة في اتخاذ القرار وتقليصاً للمساحات الخلافية، ما ساهم في تقوية المؤسسات الأكثر قدرة على العمل في ظروف الطوارئ.

ومع استمرار الحرب، أصبح التوتر الداخلي جزءاً من إدارة الدولة نفسها، وليس مجرد حالة سياسية منفصلة، إذ جرى احتواؤه ضمن إطار مؤسساتي يسمح بالاستمرار دون تفجر الصراعات بشكل مباشر.

وفي المحصلة، فإن التوتر الداخلي خلال الحرب لم يؤدِ إلى تفكك النظام أو انهياره، لكنه ساهم في إعادة تشكيل طريقة إدارة القرار السياسي، حيث تم تنظيم الاختلافات ضمن حدود ضيقة تخدم استمرارية الدولة في ظل الحرب، مع تعزيز مركزية السلطة كآلية لضبط هذا التعدد.

15.إعادة تشكيل النخبة السياسية والعسكرية

لم تكن الحرب العراقية–الإيرانية مجرد مواجهة عسكرية طويلة، بل شكلت في جوهرها عملية إعادة هندسة كاملة لبنية السلطة داخل الدولة الإيرانية. فمع استمرار الحرب واتساع نطاقها، بدأت تتبلور طبقات جديدة من الفاعلين السياسيين والعسكريين، اكتسبت مكانتها لا من الإرث المؤسسي السابق، بل من خلال المشاركة المباشرة في إدارة الحرب وتحمل أعبائها. وهكذا تحولت الحرب إلى آلية غير معلنة لإعادة إنتاج النخبة الحاكمة وتغيير قواعد الصعود السياسي داخل الدولة.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كانت النخبة السياسية ما تزال في حالة تشكل، تتداخل فيها خلفيات ثورية مع بقايا مؤسسات الدولة السابقة. لكن مع اندلاع الحرب، بدأ معيار جديد يفرض نفسه تدريجياً: معيار "الخبرة في الجبهة" و"القدرة على إدارة الأزمات الوجودية". هذا التحول أعاد تعريف مفهوم الشرعية داخل النظام، فلم تعد الشرعية السياسية تُبنى فقط على الانتماء الفكري أو القرب من مركز القرار، بل على الدور الفعلي في الحرب.

مع تصاعد العمليات العسكرية، برزت قيادات ميدانية شابة داخل التشكيلات العسكرية الجديدة، خصوصاً في الحرس الثوري، اكتسبت خبرة مباشرة في إدارة العمليات، وتنظيم الوحدات، والتعامل مع ظروف الحرب المعقدة. هذه القيادات لم تكن جزءاً من النخبة التقليدية، لكنها فرضت نفسها تدريجياً من خلال الأداء الميداني، ما منحها رصيداً سياسياً متزايداً داخل الدولة.

في المقابل، بدأت النخب المرتبطة بالمؤسسات التقليدية تواجه تحدياً متزايداً في الحفاظ على مواقعها، ليس بالضرورة عبر الإقصاء المباشر، بل عبر تراجع تدريجي في التأثير لصالح الفاعلين الجدد الذين يمتلكون "شرعية الحرب". ومع مرور الوقت، أصبح هذا التحول واضحاً في تركيبة مراكز القرار، حيث ارتفعت نسبة القيادات ذات الخلفية العسكرية أو المرتبطة بالجبهة.

هذا التغير لم يكن مجرد تبدل في الأشخاص، بل كان تحولاً في طبيعة الدولة نفسها. فالدولة التي كانت في مرحلة ما قبل الحرب تعتمد على فصل نسبي بين المجالات السياسية والعسكرية، بدأت تتجه نحو نموذج أكثر اندماجاً، حيث تتداخل فيه الخبرة العسكرية مع القرار السياسي بشكل مباشر. هذا التداخل أعاد صياغة مفهوم "القيادة" داخل النظام.

ومع اتساع الحرب، أصبحت المؤسسات العسكرية، خصوصاً الحرس الثوري، ليست فقط أدوات تنفيذ، بل أيضاً مراكز لإنتاج النخبة السياسية. فقد بدأت هذه المؤسسات في تخريج كوادر تنتقل لاحقاً إلى مواقع إدارية وسياسية، ما خلق مساراً جديداً للصعود داخل الدولة يعتمد على التجربة العسكرية كشرط أساسي للترقي.

في هذا السياق، تشكلت طبقة وسيطة جديدة بين المجال العسكري والسياسي، تضم شخصيات انتقلت من الجبهة إلى مواقع القرار، حاملة معها رؤية تشكلت في سياق الحرب. هذه الطبقة لعبت دوراً محورياً في ربط إدارة الدولة بمنطق الحرب، حتى في المجالات المدنية والإدارية.

كما ساهمت الحرب في إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل النظام، حيث لم تعد السلطة محصورة في مؤسسات تقليدية محددة، بل أصبحت موزعة بين شبكات متعددة، كثير منها نشأ خلال الحرب أو تعزز خلالها. هذا التعدد لم يؤدِ إلى تفكك الدولة، بل إلى إعادة تنظيمها ضمن شبكة أكثر تعقيداً من العلاقات.

في الوقت نفسه، أدى هذا التحول إلى ترسيخ مفهوم جديد للشرعية السياسية، يقوم على "التضحية" و"المشاركة في الحرب"، وهو ما منح النخب الصاعدة موقعاً رمزياً قوياً داخل الخطاب الرسمي للدولة، حيث تم تقديمها بوصفها جزءاً من "جيل التأسيس الثاني" للنظام.

لكن هذا التحول لم يكن خالياً من التوترات الداخلية. فإعادة تشكيل النخبة أنتجت تباينات بين من نشأ في سياق الحرب ومن ينتمي إلى مؤسسات أقدم، ما خلق طبقات غير متجانسة داخل الدولة، تتباين في رؤيتها لطبيعة الحكم وإدارة السياسة. إلا أن ضغط الحرب ساهم في احتواء هذه التباينات ضمن إطار عام موحد.

ومع اقتراب نهاية الحرب، كانت ملامح النخبة الجديدة قد أصبحت واضحة: شبكة واسعة من القيادات العسكرية والسياسية التي تشكلت عبر تجربة الحرب، وتمتلك تأثيراً مباشراً في مؤسسات الدولة. هذه النخبة لم تكن مجرد نتيجة طبيعية للحرب، بل كانت أحد أهم منتجاتها البنيوية.

بعد انتهاء الحرب، لم تتراجع هذه النخبة، بل انتقلت إلى مرحلة جديدة من التأثير، حيث بدأت تلعب دوراً مركزياً في إدارة الدولة في مرحلة ما بعد الصراع. وهكذا تحولت الحرب من حدث عسكري إلى آلية لإعادة إنتاج السلطة، وإعادة تعريف من يحق له أن يكون جزءاً من النخبة الحاكمة.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تقتصر على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية أو البنية العسكرية، بل أعادت أيضاً بناء الطبقة الحاكمة نفسها. فقد أنتجت نخبة جديدة امتزج فيها العسكري بالسياسي، والميداني

بالإداري، لتصبح لاحقاً أحد الأعمدة الأساسية في بنية الدولة الإيرانية الحديثة، وهو تأثير امتد لسنوات طويلة بعد توقف القتال.

16.الجبهة الداخلية وإدارة المجتمع تحت ضغط الحرب

مع استمرار الحرب العراقية–الإيرانية وتحولها إلى صراع استنزاف طويل، أصبحت الجبهة الداخلية جزءاً لا يقل أهمية عن الجبهة العسكرية، بل في كثير من المراحل أصبحت العامل الحاسم في قدرة الدولة على الاستمرار. فالحرب لم تكن تُدار فقط على خطوط التماس، بل داخل المدن والاقتصاد والمجتمع، حيث جرى اختبار قدرة الدولة على التحكم في حياتها الداخلية تحت ضغط خارجي دائم.

في هذا السياق، واجهت الدولة تحدياً مزدوجاً: الحفاظ على تماسك المجتمع من جهة، وضمان استمرار تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية من جهة أخرى. هذا التحدي فرض على المؤسسات الحكومية توسيع حضورها داخل المجتمع بشكل غير مسبوق، بحيث أصبحت الدولة فاعلاً مباشراً في تفاصيل الحياة اليومية.

مع تصاعد العمليات العسكرية، جرى تنظيم عملية تعبئة واسعة شملت قطاعات مختلفة من المجتمع، ما أدى إلى إدخال فئات واسعة في منظومة الدعم الحربي، سواء بشكل مباشر عبر المشاركة في الجبهات أو بشكل غير مباشر عبر الدعم اللوجستي والإنتاجي. هذا التوسع جعل المجتمع جزءاً من منظومة الحرب بشكل عضوي.

في الوقت نفسه، فرضت الحرب ضغوطاً اقتصادية متزايدة على الداخل، نتيجة تراجع الموارد، وتوجيه الجزء الأكبر من الإمكانات نحو المجهود الحربي. هذا الوضع أدى إلى تغيرات في نمط الاستهلاك والإنتاج، وإلى إعادة توزيع الموارد بما يتناسب مع أولويات الجبهة.

كما لعبت الدولة دوراً متزايداً في إدارة هذه التحولات، من خلال ضبط الأسواق وتوجيه الاقتصاد نحو تلبية احتياجات الحرب، ما أدى إلى تعزيز مركزية

القرار الاقتصادي والإداري. هذا التوجه جعل الدولة أكثر حضوراً في تفاصيل الحياة اليومية مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب.

على المستوى الاجتماعي، أدت الحرب إلى إعادة تشكيل العلاقات داخل المجتمع، حيث برزت قيم جديدة مرتبطة بالصمود والتضحية والمشاركة في الدفاع عن الدولة. هذه القيم أصبحت جزءاً من الخطاب العام، وساهمت في تعزيز نوع من التماسك الاجتماعي رغم الضغوط الكبيرة.

لكن في المقابل، ظهرت أيضاً تحديات مرتبطة بالإجهاد الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة طول أمد الحرب وكلفتها البشرية والمادية. هذا الوضع فرض على الدولة تطوير أدوات جديدة لإدارة التوازن بين الاستمرار في الحرب والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي.

كما ساهمت الحرب في تقليص المساحات المستقلة داخل المجتمع، حيث أصبحت معظم الأنشطة العامة مرتبطة بشكل أو بآخر بمتطلبات الحرب، ما أعاد تعريف العلاقة بين الفرد والدولة ضمن إطار أكثر مركزية.

ومع استمرار الحرب، تحولت الجبهة الداخلية إلى ساحة إدارة يومية للأزمة، حيث لم تعد الدولة تتعامل مع المجتمع ككيان منفصل عن الحرب، بل كجزء من منظومتها. هذا الدمج جعل الحدود بين المدني والعسكري أكثر ضبابية.

وفي المحصلة، فإن الجبهة الداخلية خلال الحرب لم تكن مجرد خلفية للأحداث العسكرية، بل كانت ساحة رئيسية لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع معاً. فقد فرضت الحرب نمطاً جديداً من الإدارة يقوم على التعبئة المستمرة، والمركزية العالية، وإعادة توجيه المجتمع نحو خدمة هدف واحد، ما جعل أثرها يتجاوز فترة الحرب ليؤثر في بنية الدولة لسنوات لاحقة.

17.الخليج كساحة صراع ممتد وتوسع دائرة الحرب

مع دخول الحرب العراقية–الإيرانية سنواتها الوسطى والمتأخرة، بدأت رقعة الصراع تتجاوز الحدود البرية المباشرة بين الطرفين، لتصل إلى الخليج العربي بوصفه فضاءً استراتيجياً حيوياً مرتبطاً بالطاقة والتجارة العالمية. هذا التحول نقل الحرب من نزاع إقليمي محدود إلى صراع له انعكاسات دولية واسعة تمس الأمن البحري والاقتصاد العالمي.

في هذه المرحلة، أصبحت الملاحة في الخليج جزءاً من معادلة الحرب، حيث تعرضت حركة الناقلات النفطية لسلسلة من التهديدات والهجمات المتبادلة، ما أدى إلى اضطراب في خطوط الإمداد العالمية للطاقة. هذا التطور جعل الحرب ليست فقط مواجهة عسكرية بين دولتين، بل عاملاً مؤثراً في الاقتصاد الدولي.

هذا التوسع في مسرح العمليات البحرية فرض على القوى الدولية التدخل بشكل غير مباشر لحماية مصالحها الاستراتيجية، خصوصاً فيما يتعلق بتأمين تدفق النفط عبر الممرات البحرية الحيوية. ومع ذلك، بقي هذا التدخل في إطار ضبط التوازن أكثر من كونه إنهاءً للصراع.

في المقابل، أدى دخول الخليج كساحة مواجهة إلى تعقيد الحسابات العسكرية والسياسية للطرفين، حيث لم تعد الحرب محصورة في الجبهة البرية، بل أصبحت متعددة الجبهات تشمل البر والبحر والعمق الاقتصادي. هذا التوسع زاد من كلفة الحرب بشكل كبير على جميع المستويات.

كما ساهم هذا التطور في تدويل الحرب بشكل أعمق، حيث أصبحت جزءاً من نقاشات أوسع داخل النظام الدولي حول أمن الطاقة واستقرار الممرات البحرية. هذا البعد الدولي أضاف طبقة جديدة من التعقيد إلى الصراع، وجعل إدارته أكثر ارتباطاً بالتوازنات العالمية.

في هذا السياق، تحولت بعض المناطق البحرية إلى نقاط توتر مستمر، حيث تكررت الحوادث التي أثرت على حركة الشحن والنقل البحري، ما دفع إلى إعادة تنظيم الوجود البحري الدولي في المنطقة بشكل غير مسبوق منذ عقود.

هذا الوضع انعكس أيضاً على الاقتصاد الإقليمي، حيث تأثرت بعض الدول المجاورة بشكل مباشر نتيجة اضطراب التجارة البحرية وارتفاع المخاطر المرتبطة بالنقل، ما جعل الحرب تمتد آثارها خارج حدود طرفيها الأساسيين.

ومع استمرار هذا التصعيد، أصبح الخليج ليس مجرد مسرح جانبي للحرب، بل جزءاً أساسياً من استراتيجيتها، حيث ارتبطت العمليات هناك بمحاولة الضغط الاقتصادي وإعادة تشكيل موازين القوة.

وفي المحصلة، فإن تحول الخليج إلى ساحة صراع خلال الحرب العراقية–الإيرانية شكّل نقطة تحول في طبيعة الحرب نفسها، حيث انتقلت من مواجهة برية ثنائية إلى صراع إقليمي–دولي متعدد الأبعاد، امتدت آثاره إلى الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، وجعلت إنهاء الحرب أكثر تعقيداً وتشابكاً مع مصالح القوى الدولية.

18.التدخلات الدولية غير المباشرة وإدارة توازن الحرب

مع استمرار الحرب العراقية–الإيرانية وتحوّلها إلى صراع طويل الأمد، لم تبقَ القوى الدولية في موقع المتفرج، بل دخلت تدريجياً عبر أشكال متعددة من التدخل غير المباشر، هدفها الأساسي لم يكن حسم الحرب لصالح طرف معين بقدر ما كان منع انهيار ميزان القوى الإقليمي بشكل مفاجئ.

في هذا الإطار، اتخذت بعض القوى الكبرى موقفاً يقوم على إدارة التوازن أكثر من الانحياز الكامل، حيث تم دعم استمرارية الطرفين بشكل نسبي لمنع أي طرف من تحقيق انتصار حاسم قد يؤدي إلى تغييرات استراتيجية في المنطقة. هذا النمط من التدخل جعل الحرب تستمر ضمن نطاق الاستنزاف بدلاً من الحسم السريع.

تجلت هذه التدخلات في عدة مستويات، منها الدبلوماسي، ومنها الاقتصادي، ومنها العسكري غير المباشر. فقد لعبت بعض السياسات الدولية دوراً في تسهيل أو تقييد وصول الإمدادات العسكرية، أو التأثير على حركة التجارة، أو إعادة توجيه الدعم المالي بما يخدم توازن الصراع.

كما ظهرت أدوار إقليمية داعمة ضمن هذا السياق الدولي الأوسع، حيث أصبحت المنطقة نفسها جزءاً من شبكة توازنات معقدة تتداخل فيها مصالح الدول الكبرى مع حسابات الدول الإقليمية. هذا التداخل جعل إدارة الحرب مرتبطة بشكل وثيق بمصالح خارجية متعددة.

في المقابل، ساهم هذا النمط من التدخل في إطالة أمد الحرب، إذ لم تُخلق ظروف ضغط كافية لإنهائها بسرعة، بل جرى إبقاء مستوى الصراع ضمن حدود تمنع الانفجار الكامل أو الانهيار المفاجئ لأي طرف.

كما انعكس هذا الوضع على طبيعة القرار داخل الدولتين، حيث أصبحت الحسابات الخارجية جزءاً من عملية اتخاذ القرار العسكري والسياسي، ما زاد من تعقيد إدارة الحرب ووسّع دائرة الاعتبارات المؤثرة فيها.

ومع مرور الوقت، أصبحت الحرب جزءاً من نظام إقليمي–دولي أكبر، حيث لم تعد تُدار فقط بين طرفين، بل ضمن شبكة مصالح تمتد إلى قوى متعددة، لكل منها تأثير مباشر أو غير مباشر على مسارها.

هذا التداخل جعل إنهاء الحرب أكثر صعوبة، لأن أي تسوية لم تكن تتعلق فقط بالطرفين المتحاربين، بل أيضاً بمدى قبول القوى الخارجية بالتوازن الجديد الذي قد ينتج عنها.

وفي المحصلة، فإن التدخلات الدولية غير المباشرة لم تغيّر فقط مسار الحرب، بل ساهمت في إعادة تشكيل طبيعتها، حيث تحولت من صراع ثنائي إلى ملف إقليمي–دولي معقد، تُدار فيه الحرب ضمن حدود دقيقة من التوازنات، ما جعل استمرارها لسنوات طويلة نتيجة مباشرة لهذا التشابك بين المحلي والدولي.

19.نهاية الحرب: الإرهاق الاستراتيجي وتوازن الاستنزاف

مع اقتراب نهاية الثمانينيات، كانت الحرب العراقية–الإيرانية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من الاستنزاف الشامل، حيث لم يعد أي من الطرفين يمتلك القدرة على تحقيق حسم عسكري واضح، رغم استمرار العمليات على جبهات متعددة. هذا الوضع أنتج ما يمكن وصفه بحالة "التوازن المُرهق"، حيث تتساوى القدرة على الاستمرار مع العجز عن التقدم.

في هذه المرحلة، لم يكن القرار بإنهاء الحرب نتيجة تحول مفاجئ، بل ثمرة تراكم طويل من الخسائر البشرية والاقتصادية والعسكرية، التي بدأت تفرض نفسها على الحسابات الاستراتيجية لكلا الدولتين. فقد أصبحت كلفة الاستمرار في القتال أعلى من المكاسب المحتملة لأي تقدم ميداني.

على الجانب الإيراني، كان استمرار الحرب قد أدى إلى استنزاف كبير في الموارد البشرية والاقتصادية، رغم القدرة على التعبئة الداخلية. ومع مرور الوقت، بدأت الدولة تواجه تحديات متزايدة في الحفاظ على نفس مستوى الدعم والإمداد للجبهات، في ظل ضغوط اقتصادية متراكمة.

في المقابل، كان العراق أيضاً قد دخل مرحلة إرهاق عسكري ومالي نتيجة طول أمد الحرب، ما جعل كلفة الاستمرار تفوق القدرة على تحقيق نتائج حاسمة. هذا التوازن في الإرهاق بين الطرفين خلق حالة من الجمود الاستراتيجي.

على المستوى الدولي، تزايدت الضغوط السياسية لإنهاء الحرب، خصوصاً مع تصاعد القلق من تداعياتها على استقرار المنطقة وأسواق الطاقة. هذه الضغوط لم تكن العامل الوحيد، لكنها ساهمت في تسريع الاتجاه نحو وقف القتال.

كما لعبت التطورات الميدانية المتأخرة دوراً في تغيير الحسابات، حيث لم تعد هناك مكاسب استراتيجية واضحة يمكن تحقيقها دون كلفة عالية جداً، ما جعل خيار الاستمرار أقل جاذبية سياسياً وعسكرياً.

ومع صدور قرار وقف إطلاق النار عام 1988، دخلت الحرب مرحلتها النهائية دون تحقيق نصر حاسم لأي طرف، لتُغلق واحدة من أطول وأعقد الحروب في المنطقة الحديثة على وضع من التوازن غير المنتهي.

لكن نهاية الحرب لم تكن نهاية للتأثيرات، بل بداية لمرحلة جديدة من إعادة ترتيب الداخل في كلا البلدين، خصوصاً في إيران التي خرجت من الحرب وهي تحمل بنية دولة أعيد تشكيلها بالكامل تحت ضغط الصراع.

وفي المحصلة، فإن نهاية الحرب لم تكن نتيجة انتصار أو هزيمة تقليدية، بل نتيجة استنزاف متبادل طويل أدى إلى بلوغ حدود القدرة على الاستمرار، لتتحول الحرب إلى تجربة تأسيسية أعادت تشكيل الدولة والمجتمع والجيش في آن واحد، وتركت آثاراً عميقة امتدت لما بعد وقف القتال.

20.الحرب كعامل تأسيسي لبنية الدولة الإيرانية الحديثة

مع انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، لم تكن إيران قد خرجت من مجرد صراع عسكري طويل، بل كانت قد دخلت مرحلة جديدة تماماً من تشكّل الدولة، حيث تحولت الحرب نفسها إلى عنصر تأسيسي في إعادة بناء البنية السياسية والمؤسساتية والاجتماعية. فنتائج الحرب لم تُقرأ فقط بوصفها نهاية مواجهة، بل كبداية مرحلة جديدة من ترسيخ نموذج دولة مختلف عما كان قبلها.

أحد أهم آثار الحرب كان تعزيز مركزية الدولة بشكل كبير، إذ أصبحت مؤسسات القرار أكثر تماسكاً وتنظيماً مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب. هذا التماسك لم يكن نتيجة تخطيط مسبق فقط، بل نتيجة مباشرة لإدارة حرب طويلة فرضت على الدولة تطوير آليات تنسيق صارمة بين مؤسساتها المختلفة.

كما ساهمت الحرب في ترسيخ دور المؤسسات العسكرية والأمنية داخل بنية الدولة، حيث أصبحت هذه المؤسسات جزءاً أساسياً من صناعة القرار وليس فقط تنفيذه. هذا التحول أعاد تشكيل العلاقة بين السياسي والعسكري، وجعل الحدود بينهما أكثر تداخلاً من أي وقت سابق.

في الجانب الاجتماعي، تركت الحرب أثراً عميقاً على الوعي الجمعي، حيث أصبحت تجربة الصراع جزءاً من الذاكرة الوطنية، بما تحمله من مفاهيم مثل الصمود، والتعبئة، والاستمرارية في مواجهة التحديات. هذه المفاهيم دخلت لاحقاً في خطاب الدولة الرسمي وشكلت جزءاً من هويتها السياسية.

اقتصادياً، خرجت الدولة من الحرب وهي تحمل بنية اقتصادية متأثرة بشكل كبير بمنطق التعبئة، حيث لعبت الدولة دوراً مركزياً في إدارة الموارد وتوجيهها، وهو ما استمر تأثيره حتى بعد انتهاء القتال، مع اختلاف درجاته.

كما أدى انتهاء الحرب إلى إعادة ترتيب الأولويات الداخلية، حيث بدأت مرحلة الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد إعادة البناء، وهو انتقال لم يكن بسيطاً، بل تطلب إعادة هيكلة واسعة للقطاعات الإنتاجية والخدمية.

على المستوى الإقليمي، دخلت إيران مرحلة جديدة من إعادة تعريف دورها، مستفيدة من التجربة العسكرية الطويلة التي خاضتها، والتي منحتها خبرة في إدارة الصراع والتوازنات الإقليمية، وإن كانت بكلفة بشرية ومادية كبيرة.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد حدث تاريخي انتهى عام 1988، بل كانت نقطة تأسيس عميقة أعادت تشكيل الدولة الإيرانية من الداخل، وأنتجت نموذجاً جديداً من الحكم يقوم على مركزية قوية، وتداخل بين العسكري والسياسي، واعتماد واسع على تجربة الحرب في بناء شرعية الدولة وهويتها.

خلاصة

الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد مواجهة عسكرية طويلة بين دولتين جارتين، بل تحولت عملياً إلى مختبر دموي لإعادة تشكيل الدولة الإيرانية الحديثة. تحت ضغط الحرب، جرى تفكيك فكرة الدولة المدنية التقليدية لصالح نموذج يقوم على المركزية الصارمة، وتداخل السلطة السياسية مع البنية العسكرية والأمنية بشكل شبه كامل.

بدلاً من أن تُنتج الحرب مساراً طبيعياً نحو الاستقرار، ساهمت في ترسيخ منطق "الدولة المحصنة" التي تُدار بمنطق التعبئة الدائمة والاستثناء المستمر، حيث تصبح الحرب معياراً لإعادة تعريف الشرعية السياسية، وليس حدثاً استثنائياً خارج سياق الدولة. هذا التحول جعل الدولة أكثر صلابة من حيث السيطرة، لكنه في الوقت نفسه جعلها أكثر انغلاقاً على ذاتها وأقل مرونة في التعدد السياسي.

كما أدت الحرب إلى صعود طبقة جديدة من النخب العسكرية–الأمنية التي لم تكتسب شرعيتها من التنافس السياسي أو الخبرة المدنية، بل من المشاركة المباشرة في الحرب. هذا التحول أعاد إنتاج السلطة داخل الدولة على أساس "الشرعية الميدانية"، ما ساهم في تقليص دور النخب التقليدية وإعادة توزيع النفوذ بشكل غير متوازن.

اقتصادياً، تم دفع الدولة نحو نموذج تعبوي قائم على توجيه الموارد لخدمة الحرب، وهو نموذج استمر تأثيره حتى بعد انتهاء القتال، ما جعل الانتقال إلى التنمية الطبيعية عملية معقدة ومشوهة جزئياً. أما اجتماعياً، فقد أعادت الحرب تشكيل الوعي الجمعي حول مفاهيم التضحية والصراع، لكنها في الوقت نفسه كرّست حالة دائمة من التعبئة الذهنية والسياسية.

وفي البعد الإقليمي، لم تنته الحرب إلى توازن مستقر بقدر ما أسست لمرحلة جديدة من التوترات المزمنة، حيث خرجت إيران أكثر مركزية وأكثر اعتماداً

على أدوات القوة الصلبة، ولكن أيضاً محمّلة بإرث ثقيل من الاستنزاف والعزلة والتعقيد البنيوي.

الخلاصة أن الحرب لم تكن حدثاً خارجياً أثّر على دولة قائمة، بل كانت لحظة تأسيس قسري أعادت تشكيل الدولة نفسها، بحيث لم تعد الدولة الإيرانية بعد الحرب امتداداً لما قبلها، بل كياناً أعيد بناؤه تحت ضغط النار، بما يحمله ذلك من قوة تنظيمية من جهة، وتشوهات بنيوية ممتدة من جهة أخرى.

لفصل 5: الحرب العراقية الإيرانية وبناء الدولة في ظل الحرب

اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتحولها إلى عامل مركزي في تشكيل الدولة الحديثة

1.الحرب كفرصة لإعادة تثبيت النظام

عندما اندلعت الحرب العراقية–الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، لم تكن الدولة الإيرانية قد استقرت بعد على بنية سياسية واضحة أو مؤسسات متماسكة. فالثورة التي أسقطت نظام الشاه قبل أقل من عامين لم تُنتج دولة مستقرة بقدر ما أطلقت صراعاً واسعاً داخل المجتمع ومؤسسات الحكم حول شكل النظام الجديد واتجاهه ومستقبل السلطة فيه. لذلك جاءت الحرب في لحظة شديدة الحساسية، حيث كان النظام لا يزال يواجه انقسامات سياسية، واضطرابات أمنية، وصراعات داخلية بين التيارات المختلفة التي شاركت في الثورة ثم بدأت تتصارع على وراثتها.

في تلك المرحلة، كانت البلاد تعيش حالة من التفكك المؤسسي النسبي. الجيش تعرض لهزات عميقة بعد الثورة، والبيروقراطية الحكومية كانت مرتبكة، والاقتصاد يعاني من اضطراب حاد نتيجة التغيرات السياسية والعقوبات والاحتجاجات. كما كانت بعض المناطق تشهد توترات أمنية ونزعات تمرد

مسلح، خصوصاً في الأطراف البعيدة عن المركز. هذا المشهد جعل النظام الجديد يشعر بأن سلطته ما تزال هشة، وأن الخطر الداخلي لا يقل عن الخطر الخارجي.

لكن اندلاع الحرب غيّر طبيعة المشهد بالكامل. فبدلاً من بقاء الدولة في حالة دفاع داخلي مرتبك، تحولت المواجهة العسكرية إلى فرصة لإعادة ترتيب الداخل تحت شعار "الدفاع عن الوطن". وهنا بدأت الحرب تتحول من تهديد للنظام إلى وسيلة لإعادة تثبيته وتوسيع سيطرته على المجتمع والدولة معاً.

منذ الأسابيع الأولى، جرى توظيف الحرب في الخطاب السياسي باعتبارها معركة وجودية، ليس فقط ضد العراق، بل ضد مشروع يهدف – بحسب الرواية الرسمية – إلى إسقاط النظام الجديد وإجهاض الثورة. هذا الخطاب سمح للسلطة بتحويل أي خلاف داخلي إلى مسألة مرتبطة بالأمن القومي والحرب، ما أعطاها مبرراً واسعاً لتقليص مساحة المعارضة السياسية وتشديد القبضة الأمنية.

في هذا السياق، بدأت مرحلة إعادة تنظيم الداخل تحت ضغط الحرب. كثير من القوى والتيارات التي كانت تنافس على النفوذ بعد الثورة فقدت قدرتها على التحرك بحرية، لأن الأولوية أصبحت للجبهة والقتال والاستقرار الداخلي. ومع مرور الوقت، استفاد النظام من هذه الأجواء لتقوية المؤسسات الأكثر ارتباطاً به، خصوصاً الحرس الثوري والأجهزة الأمنية.

كما لعبت الحرب دوراً مهماً في إعادة تعريف مفهوم الشرعية داخل الدولة. ففي بداية الثورة، كانت الشرعية تعتمد بدرجة كبيرة على إسقاط الشاه والشعارات الثورية، لكن مع استمرار الحرب بدأت تُبنى شرعية جديدة تقوم على "حماية الدولة" و"الصمود في وجه العدوان". هذا التحول منح النظام قدرة أكبر على ترسيخ نفسه، لأن الحرب خلقت حالة تعبئة عامة يصعب معها فصل السياسة عن الأمن.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، أن السنوات الأولى للحرب شهدت توسعاً كبيراً في دور الحرس الثوري، الذي تحول من تشكيل ثوري ناشئ إلى مؤسسة مركزية داخل الدولة. الحرب أعطته مبرراً للتوسع في التجنيد والتسليح والتنظيم، كما سمحت له بالدخول في مجالات سياسية وأمنية لم تكن ضمن نطاقه في البداية. ومع الوقت، أصبح الحرس أحد أهم أعمدة النظام، ليس فقط عسكرياً، بل أيضاً في إدارة الداخل.

في المقابل، تراجع دور بعض المؤسسات التقليدية، خصوصاً الجيش النظامي الذي كان يُنظر إليه بريبة بسبب ارتباطه بالنظام السابق. صحيح أن الجيش بقي جزءاً أساسياً من الحرب، لكنه لم يعد القوة الوحيدة، بل أصبح يعمل ضمن منظومة أوسع تقودها مؤسسات أكثر قرباً من السلطة الجديدة.

كما ساهمت الحرب في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالتعبئة العامة، والتجنيد، والخطاب الإعلامي، والرقابة الأمنية، كلها جعلت الدولة أكثر حضوراً في حياة الناس. لم تعد الدولة مجرد سلطة سياسية، بل تحولت إلى بنية تعبئة مستمرة تُدخل المجتمع كله في منطق الحرب.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن الحرب سمحت للنظام بتوسيع سيطرته على الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية، حيث جرى توظيفها بشكل مكثف لدعم الخطاب التعبوي وربط استمرار الدولة باستمرار الجبهة. هذا الدمج بين الحرب والإعلام والسياسة ساهم في خلق حالة تعبئة جماعية واسعة استمرت سنوات.

كذلك شهدت تلك المرحلة تصاعداً في نفوذ المؤسسات المرتبطة بالأمن والطوارئ، حيث أصبحت القرارات تُتخذ ضمن منطق الحرب وليس ضمن التوازنات السياسية التقليدية. هذا الأمر عزز مركزية السلطة، وقلّص من قدرة المؤسسات الأخرى على لعب دور مستقل.

ومع استمرار الحرب، تحولت الجبهة إلى مصدر رئيسي لإنتاج النخب الجديدة. كثير من الشخصيات التي ستلعب لاحقاً أدواراً كبرى في السياسة والأمن والاقتصاد الإيراني برزت خلال الحرب، واكتسبت شرعيتها من المشاركة

فيها. وهكذا أصبحت الحرب ليست فقط أداة لحماية النظام، بل وسيلة لإعادة إنتاجه بنخب جديدة أكثر ارتباطاً به.

كما ساهمت الحرب في خلق مناخ يسمح بتبرير الإجراءات الاستثنائية لفترات طويلة. فكلما ازدادت الضغوط العسكرية، ازدادت قدرة الدولة على تبرير تشديد الرقابة والقبضة الأمنية بحجة الحفاظ على الاستقرار ومنع الاختراقات الداخلية.

وفي الجانب الاقتصادي، استخدمت الدولة الحرب لتبرير توسيع تدخلها في الاقتصاد وإعادة توجيه الموارد نحو المؤسسات المرتبطة بالجبهة. هذا التحول ساهم في بناء شبكة اقتصادية مرتبطة بالدولة والمؤسسات العسكرية، وهو نموذج سيستمر تأثيره لاحقاً حتى بعد انتهاء الحرب.

الأهم من ذلك كله، أن الحرب أعادت تشكيل هوية النظام نفسه. فالنظام الذي جاء من رحم ثورة شعبية متشعبة الاتجاهات بدأ يتحول تدريجياً إلى دولة أكثر مركزية وأشد ارتباطاً بالبنية الأمنية والعسكرية. ومع كل سنة من سنوات الحرب، كانت هذه البنية تزداد قوة وترسخاً.

وفي النهاية، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد أزمة واجهت النظام الإيراني، بل كانت الحدث الذي سمح له بإعادة بناء نفسه من الداخل. فقد وفرت له بيئة مثالية لتوحيد السلطة، وإعادة تنظيم المؤسسات، وتوسيع النفوذ الأمني والعسكري، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن منطق التعبئة المستمرة. ولهذا، فإن فهم الدولة الإيرانية الحديثة لا يمكن فصله عن فهم الكيفية التي استُخدمت بها الحرب كأداة لإعادة تثبيت النظام وتحويله من سلطة ثورية مضطربة إلى دولة مركزية شديدة التنظيم والسيطرة.

.2توظيف الخطاب العقائدي في إدارة الحرب

منذ اللحظات الأولى للحرب العراقية–الإيرانية، أدركت القيادة الإيرانية أن المواجهة العسكرية لا يمكن إدارتها فقط عبر السلاح والجبهات، خصوصاً في ظل حالة الارتباك التي كانت تعيشها الدولة بعد الثورة. لذلك جرى بناء خطاب عقائدي واسع يهدف إلى تحويل الحرب من نزاع حدودي وسياسي إلى "قضية وجودية" مرتبطة ببقاء النظام وهويته الأيديولوجية. بهذا المعنى، لم تكن الحرب مجرد معركة بين دولتين، بل أصبحت – في الرواية الرسمية – معركة دفاع عن "الثورة" نفسها.

هذا التحول في طبيعة الخطاب كان بالغ الأهمية؛ لأنه سمح للنظام بتجاوز حالة الانقسام الداخلي التي كانت لا تزال قائمة بعد سقوط الشاه. فبدلاً من بقاء المجتمع منقسماً بين تيارات قومية ويسارية ودينية وليبرالية، جرى دفع الجميع إلى ساحة واحدة تحت عنوان "الدفاع المقدس"، وهو المصطلح الذي أصبح لاحقاً أحد أكثر المفاهيم حضوراً في الخطاب الإيراني خلال الحرب.

استخدام مفهوم "الدفاع المقدس" لم يكن مجرد توصيف ديني للحرب، بل كان عملية إعادة تعريف كاملة للصراع. فالحرب لم تُقدَّم على أنها نزاع على الحدود أو الأمن القومي فقط، بل على أنها مواجهة بين "الثورة الإسلامية" وأعدائها، ما منحها بعداً عقائدياً يتجاوز الحسابات السياسية التقليدية. هذا الخطاب سمح للسلطة بربط الولاء للدولة بالولاء للمشروع الأيديولوجي الذي تمثله.

في هذا السياق، لعبت المنابر الدينية دوراً مركزياً في تعبئة المجتمع. فقد تحولت المساجد والحسينيات والمؤسسات الدينية إلى أدوات حشد مباشر للجبهة، حيث جرى استخدام الخطب والطقوس الدينية لربط القتال بمفاهيم الشهادة والتضحية والصبر. هذه التعبئة العقائدية أعطت الحرب طابعاً يتجاوز البعد العسكري البحت.

كما جرى توظيف الرموز التاريخية المرتبطة بالتراث الشيعي بشكل مكثف، خصوصاً واقعة كربلاء وشخصية الإمام الحسين، حيث قُدمت الحرب على أنها

امتداد رمزي لمعركة تاريخية بين "الحق والباطل". هذا الربط العاطفي والديني كان له تأثير كبير في تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع، وخاصة الشباب.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، استخدام شعارات مثل "كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء" في الخطاب التعبوي والإعلامي، بحيث أصبح المقاتل يُقدَّم بوصفه امتداداً رمزياً للمقاتل في الرواية الدينية التاريخية. هذا النوع من الخطاب خلق حالة اندماج بين الحرب والهوية العقائدية داخل الوعي الجماعي.

كذلك لعب الإعلام الرسمي دوراً محورياً في تكريس هذه السردية. فالتلفزيون والإذاعة والصحف لم تكن تنقل أخبار الحرب فقط، بل كانت تنتج خطاباً يومياً يربط استمرار القتال بالواجب العقائدي. جرى التركيز بشكل مستمر على قصص "الشهداء" والتضحيات، وتقديم الحرب كاختبار للإيمان والصمود.

في الوقت نفسه، تم إدخال هذا الخطاب إلى المؤسسات التعليمية. المدارس والجامعات أصبحت جزءاً من منظومة التعبئة، حيث جرى تنظيم فعاليات وخطب وأنشطة مرتبطة بالجبهة، ما جعل الأجيال الشابة تنشأ في بيئة تعتبر الحرب جزءاً من الهوية الوطنية–العقائدية للدولة.

كما ساهم هذا الخطاب في تسهيل عمليات التجنيد والتعبئة البشرية الواسعة، خصوصاً ضمن قوات التعبئة الشعبية "البسيج". فالكثير من المتطوعين انخرطوا في الجبهة ضمن مناخ تعبوي يقوم على مفاهيم دينية ورمزية قوية، وليس فقط بدافع قومي أو عسكري تقليدي.

ومن الأمثلة التاريخية المعروفة، مشاركة أعداد كبيرة من المراهقين والشباب في الجبهات ضمن موجات التعبئة التي ارتبطت بخطاب "الشهادة". هذه الظاهرة أصبحت لاحقاً واحدة من أكثر الجوانب إثارة للجدل في الحرب، بسبب حجم الخسائر البشرية المرتبط بها.

في المقابل، لم يكن الخطاب العقائدي موجهاً للخارج فقط، بل استُخدم أيضاً لضبط الداخل. فمع استمرار الحرب، أصبح من السهل تصوير المعارضين أو المنتقدين باعتبارهم يضعفون "جبهة الثورة"، ما أعطى الدولة مبرراً لتوسيع الرقابة وتشديد القبضة الأمنية.

كما أدى هذا المناخ إلى دمج الدين بالسياسة بشكل غير مسبوق داخل مؤسسات الدولة. فالحرب عززت حضور رجال الدين والمؤسسات العقائدية في إدارة المجتمع، وأعطتها دوراً مباشراً في تعبئة الناس وتوجيههم.

ومع مرور الوقت، أصبح الخطاب العقائدي جزءاً من بنية الدولة نفسها، وليس مجرد أداة مؤقتة مرتبطة بالحرب. فالمؤسسات التي نشأت أو توسعت خلال الحرب استمرت لاحقاً في لعب أدوار سياسية وثقافية وأمنية، مستندة إلى الشرعية التي اكتسبتها من "الدفاع المقدس."

كذلك ساهمت الحرب في إعادة تعريف الهوية الوطنية الإيرانية ضمن إطار جديد يمزج بين القومية والدين. فبدلاً من القومية الإيرانية التقليدية المرتبطة بالدولة الحديثة، بدأ يظهر نموذج جديد يربط الوطنية بالمشروع العقائدي للنظام.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، أن مراسم إحياء ذكرى الحرب والشهداء تحولت بعد انتهاء القتال إلى جزء دائم من الحياة العامة، ما يدل على أن الدولة لم تعتبر الحرب مجرد مرحلة منتهية، بل أحد مصادر شرعيتها الأساسية.

هذا الاستخدام المكثف للخطاب العقائدي منح النظام قدرة كبيرة على الصمود خلال سنوات الحرب الطويلة، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى تعميق الطابع الأيديولوجي للدولة، بحيث أصبحت السياسة والأمن والهوية الوطنية مرتبطة بشكل وثيق بالسردية العقائدية التي تشكلت خلال الحرب.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تُدار فقط عبر المعارك والسلاح، بل عبر خطاب عقائدي واسع أعاد تشكيل المجتمع والدولة معاً. فقد

استخدمت السلطة الدين والتاريخ والرموز العاطفية لبناء حالة تعبئة جماعية طويلة الأمد، وتحويل الحرب إلى أداة لإعادة تثبيت النظام وتوسيع نفوذه وترسيخ بنيته الأيديولوجية داخل مؤسسات الدولة والوعي العام.

3.إعادة تعريف مفهوم الشهادة والتضحية

مع اتساع الحرب العراقية–الإيرانية وتحولها إلى واحدة من أطول الحروب في تاريخ المنطقة الحديثة، واجهت الدولة الإيرانية تحدياً بالغ الصعوبة يتمثل في كيفية الحفاظ على زخم التعبئة الشعبية رغم الخسائر البشرية الهائلة وطول أمد القتال. في هذا السياق، لم يكن الخطاب السياسي التقليدي كافياً وحده لضمان استمرار الحشد، لذلك جرى العمل على إعادة صياغة مفهوم "الشهادة" وتحويله إلى ركيزة مركزية في إدارة الحرب والمجتمع معاً.

قبل الثورة والحرب، كان مفهوم الشهادة موجوداً بطبيعة الحال ضمن الإطار الديني التقليدي، لكنه بقي في معظمه مفهوماً روحياً أو تاريخياً مرتبطاً بالسرديات الدينية. أما خلال الحرب، فقد أعيد توظيفه سياسياً واجتماعياً بشكل واسع، بحيث أصبح أداة تعبئة جماهيرية مرتبطة مباشرة ببقاء الدولة واستمرار مشروعها السياسي.

في هذا التحول، لعبت واقعة كربلاء دوراً محورياً في تشكيل الوعي التعبوي الجديد. فقد جرى تقديم الحرب بوصفها امتداداً رمزياً لمعركة الإمام الحسين، وأصبح المقاتل الذي يذهب إلى الجبهة يُصوَّر على أنه يسير في الطريق ذاته الذي سار فيه "شهداء كربلاء". هذا الربط العاطفي والديني منح الحرب بعداً يتجاوز الحسابات العسكرية والسياسية المعتادة.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة على ذلك، الانتشار الواسع لشعارات مثل "الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء"، أو "كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء"، وهي شعارات لم تكن مجرد عبارات دعائية، بل أدوات لإعادة تشكيل وعي المجتمع حول معنى الحرب والتضحية فيها.

كما تحولت صور القتلى في الجبهات إلى جزء أساسي من الحياة اليومية داخل المدن الإيرانية. الشوارع والمدارس والدوائر الحكومية امتلأت بصور "الشهداء"، وأصبحت مراسم التشييع تُقدَّم بوصفها لحظات تعبئة وطنية– عقائدية، لا مجرد جنازات عادية. هذا الحضور المستمر للموت في الفضاء العام لعب دوراً كبيراً في تطبيع فكرة التضحية الجماعية داخل المجتمع.

في الوقت نفسه، ساهم الإعلام الرسمي في بناء سردية كاملة حول "الشهيد المثالي". فالأفلام الوثائقية، والبرامج التلفزيونية، والقصص المنشورة في الصحف، كانت تركز على إبراز المقاتل الذي يترك حياته ويذهب إلى الجبهة باعتباره نموذجاً أخلاقياً أعلى. هذا النموذج لم يكن موجهاً للمقاتلين فقط، بل للمجتمع كله، خصوصاً الشباب.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الدور الذي لعبته قوات "البسيج" في التعبئة الجماهيرية. فقد تم تقديم الانضمام إلى الجبهة باعتباره عملاً يحمل قيمة دينية ورمزية كبرى، وليس مجرد واجب عسكري. كثير من المتطوعين كانوا من صغار السن أو من فئات اجتماعية محدودة الإمكانيات، لكن الخطاب التعبوي منح مشاركتهم معنى يتجاوز الواقع المادي المباشر.

كما ارتبط مفهوم الشهادة خلال الحرب بفكرة "التطهير" السياسي والاجتماعي. فالمشاركة في الحرب لم تكن تُقدَّم فقط كدفاع عن الحدود، بل كوسيلة لإثبات الولاء الكامل للدولة الجديدة ومشروعها العقائدي. وهذا ما جعل الجبهة تتحول إلى مساحة لإعادة إنتاج الهوية السياسية للنظام.

في هذا السياق، ظهرت ظاهرة "مفاتيح الجنة" التي ارتبطت ببعض موجات التعبئة خلال الحرب، حيث تداولت تقارير كثيرة حول منح بعض المتطوعين رموزاً دينية رمزية تُعبّر عن دخول الجنة في حال القتل في المعركة. بغض النظر عن المبالغات الإعلامية التي أحاطت ببعض الروايات، فإن هذه الظاهرة عكست طبيعة الخطاب التعبوي الذي كان سائداً آنذاك.

كما استخدمت الدولة المؤسسات التعليمية لترسيخ هذه المفاهيم. فقد أُدخلت قصص الحرب والشهداء إلى المناهج والأنشطة المدرسية، وتحولت الزيارات إلى مقابر القتلى والجبهات إلى جزء من عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للأجيال الجديدة.

وفي المقابل، ساهم هذا الخطاب في تخفيف أثر الخسائر البشرية داخل المجتمع، حيث جرى تحويل الحزن إلى مصدر تعبئة إضافي. فعائلات القتلى لم تكن تُقدَّم كضحايا فقط، بل كنماذج للصبر والالتزام والولاء، ما ساعد على استمرار الحرب رغم كلفتها الضخمة.

لكن هذا الاستخدام المكثف لفكرة الشهادة حمل أيضاً آثاراً عميقة على بنية المجتمع. فالحرب لم تعد مجرد حدث عسكري، بل أصبحت جزءاً من الهوية الجماعية، حيث اختلطت السياسة بالدين بالعاطفة الوطنية في سردية واحدة متماسكة.

ومع مرور الوقت، تحولت "ثقافة الشهادة" إلى عنصر دائم داخل بنية الدولة. فبعد انتهاء الحرب، استمرت مراسم إحياء القتلى، واستمرت مؤسسات خاصة بعائلات الشهداء والمحاربين، كما بقيت رموز الحرب حاضرة بقوة في الخطاب السياسي والإعلامي.

هذا الاستمرار يدل على أن الدولة لم تعتبر الحرب مرحلة عابرة، بل جزءاً من شرعيتها وهويتها الحديثة. فالشهداء لم يعودوا مجرد ضحايا حرب، بل أصبحوا أحد أعمدة الرواية الرسمية التي تستند إليها الدولة في تقديم نفسها للمجتمع.

ومن الناحية السياسية، منح هذا الخطاب النظام قدرة كبيرة على تحصين نفسه ضد النقد، لأن أي اعتراض على الحرب أو على بعض سياسات الدولة كان يمكن تصويره بسهولة على أنه تقليل من "تضحيات الشهداء" أو إضعاف للجبهة الداخلية.

كذلك ساهمت الحرب في خلق طبقة اجتماعية جديدة مرتبطة مباشرة بإرث الشهداء والمحاربين، وهو ما منح بعض المؤسسات المرتبطة بالحرب نفوذاً مستمراً حتى بعد انتهاء القتال.

وفي النهاية، فإن إعادة تعريف مفهوم الشهادة خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد عملية دينية أو رمزية، بل كانت مشروعاً سياسياً واجتماعياً متكاملاً أعاد تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة والحرب. فقد جرى تحويل الموت في الجبهة إلى مصدر شرعية وتعبئة واستمرارية للنظام، ما جعل الحرب ليست فقط مواجهة عسكرية، بل عملية عميقة لإعادة تشكيل الوعي الجماعي والهوية السياسية للدولة الإيرانية الحديثة.

.4صعود الحرس الثوري على حساب الدولة التقليدية

عندما اندلعت الثورة الإيرانية عام 1979، لم يكن النظام الجديد يثق بشكل كامل بالمؤسسات التقليدية التي ورثها عن عهد الشاه، وعلى رأسها الجيش النظامي وأجهزة الدولة البيروقراطية. فقد كانت تلك المؤسسات مرتبطة بالنظام السابق من حيث التكوين والتدريب والعلاقات الداخلية، ما جعل القيادة الجديدة تنظر إليها بعين الريبة والخوف من احتمالات الانقلاب أو الاختراق. ومن هنا بدأ التفكير مبكراً في إنشاء قوة موازية أكثر التصاقاً بالمشروع الثوري الجديد، فكان تأسيس الحرس الثوري واحداً من أهم التحولات التي أعادت تشكيل الدولة الإيرانية لاحقاً.

في بداياته، لم يكن الحرس الثوري مؤسسة ضخمة أو منظمة بشكل كامل، بل كان عبارة عن تشكيلات ثورية متعددة تضم عناصر مرتبطة بالثورة واللجان الشعبية والجماعات العقائدية التي دعمت إسقاط الشاه. لكن اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية غيّر كل شيء، إذ تحولت الحرب إلى الفرصة التاريخية التي سمحت للحرس الثوري بالتمدد والتوسع والتحول من قوة ثورية محدودة إلى مركز نفوذ عسكري–سياسي داخل الدولة.

في الأشهر الأولى للحرب، ظهر ضعف واضح في جاهزية الدولة الإيرانية. فالجيش النظامي كان قد تعرض لهزات كبيرة بعد الثورة، شملت اعتقالات وإعدامات وإقصاءات لعدد من ضباطه، كما أن حالة عدم الثقة بين القيادة الجديدة والمؤسسة العسكرية التقليدية أثرت على كفاءة التنسيق والاستعداد. هذا الفراغ منح الحرس الثوري فرصة للتقدم باعتباره القوة الأكثر التزاماً بالعقيدة الجديدة للنظام.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن القيادة الإيرانية اعتمدت بشكل متزايد على الحرس الثوري في إدارة قطاعات واسعة من الجبهة، خصوصاً بعد تراجع الثقة ببعض القيادات العسكرية التقليدية. ومع مرور الوقت، لم يعد الحرس مجرد قوة مساعدة للجيش، بل أصبح شريكاً أساسياً في القرار العسكري.

كما لعبت الحرب دوراً محورياً في تضخم البنية التنظيمية للحرس. فقد توسعت عمليات التجنيد بشكل هائل، وجرى إنشاء معسكرات تدريب ومؤسسات تعبئة مرتبطة به، خصوصاً عبر "البسيج"، الذي تحول إلى ذراع جماهيرية ضخمة مرتبطة بالحرس الثوري أكثر من ارتباطها بالجيش النظامي.

هذا التوسع لم يكن عسكرياً فقط، بل أيديولوجياً أيضاً. فالحرس الثوري لم يُبنَ على أساس الكفاءة العسكرية التقليدية وحدها، بل على أساس الولاء العقائدي للنظام وقيادته. هذا الفارق كان جوهرياً، لأنه جعل الحرس أقرب إلى "حارس الثورة" منه إلى مؤسسة عسكرية تقليدية.

ومع استمرار الحرب، بدأت تظهر بوضوح ازدواجية القوة داخل الدولة الإيرانية: جيش نظامي تقليدي من جهة، وحرس ثوري عقائدي متنامي من جهة أخرى. لكن ميزان النفوذ بدأ يميل تدريجياً لصالح الحرس، لأنه كان أكثر التصاقاً بالقيادة السياسية الجديدة وأكثر انسجاماً مع خطابها العقائدي.

ومن الأمثلة البارزة، أن بعض العمليات العسكرية الكبرى خلال الحرب شهدت دوراً متزايداً للحرس الثوري في التخطيط والتنفيذ، بينما أصبح الجيش في

بعض الأحيان يعمل ضمن معادلات تفرضها القيادة الجديدة المرتبطة بالحرس ومؤسسات الثورة.

كما أن الحرب منحت الحرس شرعية اجتماعية واسعة. فالخطاب الرسمي والإعلامي كان يقدّم مقاتليه بوصفهم "حماة الثورة" و"حراس الدولة الجديدة"، ما عزز صورته داخل المجتمع ومنحه مكانة رمزية تتجاوز دوره العسكري.

في المقابل، تراجع النفوذ السياسي للجيش التقليدي تدريجياً. فبينما استمر الجيش في أداء دور أساسي في الحرب، لم يعد يمتلك الموقع السياسي نفسه الذي كان يملكه قبل الثورة. أما الحرس، فقد تحول شيئاً فشيئاً إلى مؤسسة متعددة الوظائف، تمتلك أدواراً عسكرية وأمنية وسياسية في آن واحد.

ومع طول أمد الحرب، بدأ الحرس يتغلغل داخل مؤسسات الدولة المختلفة. فقد حصل على نفوذ متزايد في ملفات الأمن الداخلي، والاستخبارات، وإدارة بعض المناطق، بل وحتى في الاقتصاد المرتبط بالحرب والإمدادات العسكرية.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، أن الحرس لعب دوراً محورياً في قمع بعض الاضطرابات الداخلية خلال سنوات الحرب، ما عزز موقعه بوصفه أداة لحماية النظام في الداخل، وليس فقط قوة مواجهة خارجية.

كما ساهمت الحرب في خلق جيل كامل من القيادات المرتبطة بالحرس الثوري، وهي قيادات ستصبح لاحقاً جزءاً أساسياً من النخبة السياسية والأمنية في إيران. كثير من الشخصيات التي برزت لاحقاً في مواقع النفوذ اكتسبت مكانتها الأولى خلال سنوات الحرب.

في الوقت نفسه، تحول الحرس إلى مؤسسة تمتلك خطابها الخاص ورمزيتها الخاصة داخل الدولة. فالثقافة المرتبطة به – مثل مفاهيم الشهادة والتعبئة والعقيدة – أصبحت جزءاً من الهوية السياسية للنظام نفسه.

ومع نهاية الحرب، لم يعد بالإمكان النظر إلى الحرس باعتباره مجرد مؤسسة عسكرية. فقد خرج من الحرب كأحد أقوى مراكز النفوذ داخل الدولة الإيرانية، يمتلك شبكة علاقات واسعة داخل السياسة والأمن والاقتصاد والإعلام.

بل إن الحرب نفسها أعادت تشكيل الدولة بطريقة جعلت الحرس جزءاً من بنيتها الأساسية. فالكثير من مؤسسات ما بعد الحرب ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بالنفوذ الذي اكتسبه خلال سنوات القتال.

ومن الناحية السياسية، منح صعود الحرس النظام قدرة أكبر على ضبط الداخل، لأن المؤسسة الجديدة كانت قائمة على الولاء العقائدي أكثر من اعتمادها على التقاليد العسكرية أو المهنية القديمة.

لكن هذا الصعود حمل أيضاً آثاراً عميقة على طبيعة الدولة الإيرانية. فبدلاً من تطور مؤسسات مدنية مستقلة نسبياً، أصبحت الدولة أكثر ارتباطاً بالبنية الأمنية–العسكرية، وأكثر اعتماداً على مؤسسات نشأت في ظروف الحرب والطوارئ.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تؤدِ فقط إلى توسع الحرس الثوري، بل حولته من تشكيل ثوري محدود إلى عمود فقري للنظام الإيراني الحديث. فقد سمحت له الحرب ببناء شرعيته ونفوذه وشبكاته داخل الدولة والمجتمع، حتى أصبح لاحقاً واحداً من أكثر الفاعلين تأثيراً في السياسة الإيرانية الداخلية والإقليمية.

5.عسكرة المجتمع والحياة العامة

مع تحول الحرب العراقية–الإيرانية إلى صراع طويل الأمد، لم تعد المواجهة مقتصرة على الجبهات العسكرية، بل امتدت تدريجياً إلى كل تفاصيل الحياة داخل إيران. فالحرب لم تُنتج فقط حالة تعبئة عسكرية، بل دفعت الدولة إلى إعادة تشكيل المجتمع نفسه وفق منطق الحرب والطوارئ والاستنفار المستمر.

وهكذا بدأت عملية "عسكرة المجتمع"، حيث أصبح الخطاب العسكري والتعبوي حاضراً في التعليم والإعلام والاقتصاد والثقافة وحتى الحياة اليومية.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كانت الدولة الإيرانية لا تزال في طور إعادة بناء مؤسساتها، لكن الحرب دفعتها إلى تسريع هذا التحول عبر ربط بقاء الدولة باستعداد المجتمع كله للمشاركة في الصراع. ومن هنا لم يعد مفهوم "الجبهة" مقتصراً على خطوط القتال، بل توسع ليشمل المجتمع بأكمله.

منذ البداية، جرى تقديم الحرب على أنها مسؤولية جماعية لا تخص الجيش وحده. هذا التصور سمح للنظام بإدخال قطاعات واسعة من المدنيين ضمن منظومة التعبئة. فالموظف والطالب والعامل وربّة المنزل أصبحوا جميعاً جزءاً من "المجهود الحربي" وفق الخطاب الرسمي.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة على ذلك، تأسيس شبكات تعبئة شعبية واسعة مرتبطة بقوات "البسيج"، التي لم تكن مجرد قوة شبه عسكرية، بل تحولت إلى أداة لتنظيم المجتمع وإدخاله في حالة تعبئة مستمرة. فقد انتشرت مراكز البسيج في الأحياء والمدارس والجامعات والمؤسسات، وأصبحت جزءاً ثابتاً من الحياة العامة.

كما لعبت المدارس دوراً مركزياً في هذه العملية. فالنظام التعليمي لم يبقَ محايداً أو منفصلاً عن الحرب، بل تحول إلى مساحة لتشكيل وعي تعبوي جديد. جرى تنظيم فعاليات مرتبطة بالجبهة، وعُرضت صور القتلى في الصفوف، وأصبحت قصص "الشهداء" جزءاً من الخطاب التربوي اليومي.

في الجامعات أيضاً، تصاعد الحضور التعبوي بشكل واضح، خصوصاً بعد ما عُرف بـ"الثورة الثقافية" التي شهدتها إيران في أوائل الثمانينيات، حيث أُغلقت بعض الجامعات لفترات وأُعيد تنظيم الحياة الأكاديمية ضمن إطار أيديولوجي أكثر انسجاماً مع النظام الجديد. الحرب لعبت دوراً مهماً في تبرير هذه السياسات باعتبارها جزءاً من حماية "الثورة" والجبهة الداخلية.

أما الإعلام، فقد تحول بالكامل تقريباً إلى أداة تعبئة مرتبطة بالحرب. نشرات الأخبار، والبرامج التلفزيونية، والأغاني، والأفلام، وحتى الرسوم والملصقات، كلها كانت تدور حول الجبهة والتضحية والصمود. هذا الحضور المستمر للحرب في الفضاء الإعلامي جعلها جزءاً من الوعي اليومي للمجتمع.

ومن الأمثلة المعروفة، انتشار الأناشيد الحماسية المرتبطة بالحرب في الإذاعة والتلفزيون، واستخدام صور المقاتلين والعمليات العسكرية بشكل دائم في الصحف والملصقات العامة. هذا الأسلوب خلق مناخاً يجعل الحرب تبدو كأنها الحالة الطبيعية للمجتمع.

كما أثرت الحرب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر. فبسبب طول أمد الصراع، جرى توجيه جزء كبير من الاقتصاد نحو خدمة الجبهة، ما أدى إلى تغييرات في أنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج. كثير من المصانع والورش أصبحت مرتبطة بتلبية احتياجات الحرب، وأصبح التقشف جزءاً من الخطاب العام.

في الوقت نفسه، أدت الحرب إلى توسيع حضور الأجهزة الأمنية والتنظيمية داخل المجتمع. فمع تصاعد المخاوف من الاختراقات والاضطرابات الداخلية، زادت الرقابة على النشاط السياسي والإعلامي والاجتماعي، وأصبحت حالة الطوارئ غير المعلنة جزءاً من إدارة الحياة العامة.

ومن الأمثلة المهمة، أن سنوات الحرب شهدت حملات واسعة لضبط المجال العام تحت شعارات مرتبطة بحماية الجبهة ومنع "إضعاف الروح المعنوية". هذا المناخ جعل أي خطاب معارض أو ناقد عرضة للتشكيك وربطه بتهديد الاستقرار الداخلي.

كما أثرت الحرب على الثقافة والفنون. فقد جرى تشجيع إنتاج أعمال فنية وأدبية مرتبطة بالحرب، بينما تقلصت مساحة الأعمال التي لا تنسجم مع الخطاب التعبوي الرسمي. وهكذا تحولت الثقافة نفسها إلى جزء من منظومة التعبئة الوطنية–العقائدية.

وفي الحياة اليومية، أصبحت رموز الحرب حاضرة في كل مكان: صور القتلى، شعارات الجبهة، اللافتات التعبوية، حملات التبرع، مواكب التشييع، وحتى الأحاديث اليومية داخل المجتمع. هذا التغلغل جعل الحرب أكثر من مجرد حدث سياسي؛ أصبحت إطاراً نفسياً واجتماعياً عاماً.

كما ساهمت الحرب في خلق نوع من "الهوية القتالية" داخل المجتمع، حيث جرى ربط الوطنية بالصمود والانخراط في دعم الجبهة. هذا الربط منح الدولة قدرة على تعبئة قطاعات واسعة لفترات طويلة رغم الضغوط الاقتصادية والبشرية.

لكن في المقابل، تركت عسكرة المجتمع آثاراً عميقة على الحياة المدنية. فالمجال العام أصبح أكثر انغلاقاً، والسلطة أصبحت أكثر حضوراً في تفاصيل الحياة اليومية، كما تقلصت المساحات المستقلة أمام المجتمع المدني والنقاش السياسي الحر.

ومع نهاية الحرب، لم تختفِ هذه البنية التعبوية بالكامل. فالكثير من المؤسسات والشبكات التي نشأت خلال الحرب استمرت في العمل لاحقاً، كما بقيت الثقافة المرتبطة بالتعبئة والشهادة والجبهة جزءاً من هوية الدولة الحديثة.

بل إن الحرب خلقت جيلاً كاملاً نشأ داخل مناخ تعبوي–عسكري، ما جعل أثرها يمتد إلى ما بعد انتهاء القتال بسنوات طويلة. هذا الجيل حمل معه مفاهيم تشكلت في ظل الحرب، وكان له دور لاحق في السياسة والإدارة والأمن.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تعسكِر الجبهة فقط، بل أعادت تشكيل المجتمع الإيراني بأكمله وفق منطق الحرب المستمرة. فقد تحولت المدارس والإعلام والاقتصاد والثقافة إلى أدوات مرتبطة بالتعبئة، وأصبح المجتمع نفسه جزءاً من آلة الحرب، ما جعل أثر الصراع أعمق بكثير من حدود المواجهة العسكرية التقليدية.

6.تسييس الهوية المذهبية داخل الدولة

مع استمرار الحرب العراقية–الإيرانية وتحوّلها إلى صراع طويل ومفتوح، بدأت الدولة الإيرانية في إعادة صياغة هويتها السياسية بصورة أكثر وضوحاً وارتباطاً بالبنية العقائدية التي قامت عليها بعد الثورة. ففي السنوات الأولى عقب سقوط الشاه، كان النظام الجديد لا يزال يضم تيارات متعددة داخل الإطار الثوري العام، لكن الحرب دفعت السلطة تدريجياً نحو ترسيخ نموذج أكثر أيديولوجية ومركزية، يعتمد بشكل كبير على الخطاب الديني والمذهبي في إدارة الدولة والمجتمع.

في هذا السياق، لم يعد الانتماء السياسي يُقاس فقط بالموقف من الثورة أو الدولة، بل بدأ يرتبط بدرجة القرب من الخطاب العقائدي الرسمي الذي تشكل خلال الحرب. وهكذا تحولت الهوية المذهبية من عنصر ديني ضمن المجتمع إلى أداة سياسية تُستخدم في تعريف الولاء وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة.

منذ بداية الحرب، سعت القيادة الإيرانية إلى تقديم الصراع بوصفه أكثر من مجرد نزاع حدودي. فقد تم تصويره على أنه مواجهة ضد مشروع يستهدف "الثورة الإسلامية" وهويتها، ما جعل الخطاب المذهبي جزءاً أساسياً من عملية التعبئة العامة. هذا الخطاب لم يكن موجهاً للخارج فقط، بل استُخدم أيضاً لإعادة ترتيب الداخل السياسي والاجتماعي.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، الاستخدام المكثف للرموز المرتبطة بالتراث الشيعي في الخطاب الرسمي والإعلامي أثناء الحرب، خصوصاً رمزية كربلاء والإمام الحسين، حيث جرى تقديم الجبهة بوصفها امتداداً تاريخياً لمعركة "الحق ضد الباطل". هذا الربط منح الحرب بُعداً عقائدياً قوياً يتجاوز الاعتبارات القومية التقليدية.

كما انعكس هذا التوجه داخل مؤسسات الدولة نفسها. فالحرب ساهمت في صعود نخب مرتبطة بالمؤسسات العقائدية والدينية، وازداد حضور الخطاب

الأيديولوجي في الإدارة والتعليم والإعلام والقضاء. ومع الوقت، أصبحت اللغة السياسية الرسمية أكثر تشبعاً بالمفاهيم العقائدية المرتبطة بالحرب والثورة.

في الجانب العسكري، كان هذا التحول أكثر وضوحاً داخل الحرس الثوري وقوات التعبئة "البسيج"، حيث لم يكن معيار الولاء قائماً فقط على الانضباط العسكري، بل أيضاً على الالتزام العقائدي. هذا الدمج بين العقيدة والمؤسسة العسكرية منح الحرب طابعاً أيديولوجياً متزايداً.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن سنوات الحرب شهدت توسعاً كبيراً في دور رجال الدين داخل مؤسسات التعبئة والإرشاد في الجبهات، حيث أصبحت الخطب والشعارات العقائدية جزءاً يومياً من إدارة الحرب ورفع المعنويات.

في الوقت نفسه، أدى هذا المناخ إلى تضييق مساحة التيارات السياسية التي لم تنسجم بالكامل مع الخطاب العقائدي الرسمي. فمع تصاعد الحرب، أصبح من السهل تصوير أي اختلاف سياسي على أنه تهديد لوحدة "الجبهة الإسلامية" أو إضعاف للمعركة ضد العدو الخارجي.

كما أثرت هذه العملية على العلاقة بين المركز والأطراف داخل الدولة. فبعض المناطق ذات الخصوصيات القومية أو المذهبية المختلفة أصبحت تُعامل أحياناً ضمن منظور أمني–سياسي مرتبط بالحرب والاستقرار الداخلي، خصوصاً في ظل المخاوف من الانقسامات أو الاختراقات خلال الصراع.

ومن الأمثلة البارزة، التوترات التي شهدتها بعض المناطق الحدودية في بدايات الحرب، حيث تعاملت الدولة مع بعض التحركات المحلية بوصفها قضايا أمن قومي مرتبطة مباشرة بالحرب، ما أدى إلى تشديد القبضة الأمنية في تلك المناطق.

على المستوى الثقافي، ساهمت الحرب في إعادة إنتاج الهوية الرسمية للدولة ضمن إطار يمزج بين الوطنية والعقيدة. فالوطنية لم تعد تُقدَّم فقط بوصفها

انتماءً لإيران كدولة، بل بوصفها دفاعاً عن "الثورة الإسلامية" ومشروعها العقائدي.

كما لعب الإعلام دوراً مهماً في ترسيخ هذا التصور. فالتلفزيون والصحف والملصقات التعبوية كانت تركز على إبراز البعد العقائدي للصراع، وربط التضحية في الحرب بالرموز التاريخية والدينية، ما عمّق حضور الهوية المذهبية في المجال العام.

وفي المؤسسات التعليمية، جرى إدخال هذه السردية إلى المناهج والأنشطة الثقافية، بحيث نشأت أجيال كاملة وهي ترى الحرب ضمن إطار ديني–سياسي متداخل، وليس فقط كحدث عسكري أو قومي.

هذا التسييس للهوية المذهبية منح النظام قدرة كبيرة على التعبئة والاستمرار خلال الحرب، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى زيادة الطابع الأيديولوجي للدولة وتقليص المساحات التي يمكن أن تتشكل فيها هويات سياسية بديلة أقل ارتباطاً بالعقيدة الرسمية.

كما ساهمت الحرب في ترسيخ فكرة أن حماية النظام السياسي مرتبطة بحماية الهوية العقائدية للدولة، وهو ما جعل المؤسسات الأمنية والعسكرية أكثر انخراطاً في مراقبة المجال الفكري والسياسي والثقافي.

ومع نهاية الحرب، لم يختفِ هذا النموذج، بل تحول إلى جزء دائم من بنية الدولة. فالكثير من المؤسسات والخطابات التي تشكلت خلال الحرب استمرت لاحقاً، وأصبحت جزءاً من طريقة إدارة الدولة لعلاقتها بالمجتمع والسياسة.

بل إن الحرب لعبت دوراً حاسماً في تحويل الهوية العقائدية من عنصر تعبوي مؤقت إلى أحد أعمدة الشرعية السياسية للنظام، بحيث أصبح التاريخ الحربي والثوري جزءاً من تعريف الدولة لنفسها.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تؤدِ فقط إلى تعبئة المجتمع عسكرياً، بل ساهمت أيضاً في تسييس الهوية المذهبية داخل الدولة بصورة عميقة. فقد استُخدم الخطاب العقائدي لإعادة تنظيم الولاءات، وتعزيز مركزية السلطة، وربط بقاء النظام باستمرار المشروع الأيديولوجي الذي تشكل خلال الحرب، وهو أثر بقي حاضراً في بنية الدولة الإيرانية لسنوات طويلة بعد انتهاء القتال.

.7الحرب كأداة لإقصاء الخصوم الداخليين

مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، لم يقتصر تأثيرها على الجبهة العسكرية أو السياسة الخارجية، بل امتد بشكل عميق إلى البنية الداخلية للدولة الإيرانية، حيث تحولت الحرب تدريجياً إلى إطار شامل لإعادة ترتيب المشهد السياسي الداخلي وإعادة تعريف من يملك الحق في المشاركة في السلطة. في هذا السياق، لعبت الحرب دوراً حاسماً في إقصاء أو تهميش العديد من القوى السياسية والفكرية التي كانت حاضرة بقوة في مرحلة ما بعد الثورة.

في السنوات الأولى بعد 1979، كان المشهد السياسي الإيراني متنوعاً نسبياً، إذ ضم تيارات إسلامية متعددة، إلى جانب قوى قومية ويسارية وليبرالية شاركت بدرجات مختلفة في إسقاط نظام الشاه. لكن اندلاع الحرب وفّر للنظام الجديد ذريعة قوية لإعادة ضبط هذا التعدد السياسي تحت عنوان "وحدة الجبهة الداخلية"، وهو مفهوم تم توسيعه تدريجياً ليشمل ليس فقط التوافق على الحرب، بل أيضاً الالتزام الكامل بالخطاب السياسي الرسمي.

في هذا الإطار، بدأت عملية إعادة تعريف "الشرعية السياسية" داخل الدولة. فبدلاً من أن تكون الشرعية قائمة على المشاركة السياسية أو التمثيل الشعبي أو التعددية الثورية، أصبحت تُقاس بدرجة الالتزام بمسار الحرب ودعمها. أي خطاب أو تيار يُنظر إليه بوصفه خارج هذا الإطار كان يُصنف تدريجياً كعامل "إضعاف للجبهة الداخلية."

ومن الأمثلة التاريخية المهمة في هذا السياق، تراجع نفوذ عدد من القوى السياسية التي كانت نشطة في السنوات الأولى للثورة، خصوصاً التيارات اليسارية وبعض الحركات القومية التي لم تنسجم بالكامل مع المشروع الأيديولوجي للدولة الجديدة. مع بداية الحرب، أصبحت قدرتها على العمل العلني محدودة بشكل متزايد، وتم تقليص حضورها في الفضاء العام.

كما شهدت هذه المرحلة تصاعداً في دور الأجهزة الأمنية المرتبطة بالدولة الثورية، والتي استخدمت مناخ الحرب لتوسيع نطاق عملها تحت عنوان حماية الأمن الداخلي ومنع الاختراقات. هذا التوسع لم يكن موجهاً فقط ضد التهديدات العسكرية الخارجية، بل شمل أيضاً مراقبة النشاط السياسي الداخلي.

في هذا السياق، تحولت الحرب إلى عامل مركزي في تبرير سياسات الإقصاء السياسي. فكل معارضة أو نقد أو اختلاف كان يمكن ربطه بسهولة بفكرة "إضعاف الجبهة" أو "خدمة العدو"، ما جعل المساحة السياسية أكثر ضيقاً وتعقيداً.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، عمليات إعادة تنظيم واسعة للمؤسسات السياسية والإعلامية خلال سنوات الحرب، حيث جرى تقليص مساحة بعض الصحف والتيارات الفكرية، وإعادة هيكلة المجال الإعلامي بما يتماشى مع خطاب الدولة في الحرب. هذا التحول أدى إلى تركيز أكبر في مصادر الخطاب العام.

كما ساهمت الحرب في إعادة تشكيل البرلمان والمؤسسات التمثيلية، حيث أصبح التنافس السياسي أكثر تقييداً ضمن إطار القوى الموالية للخط العام للدولة، بينما تراجعت قدرة التيارات الأخرى على التأثير في القرار السياسي.

في الوقت نفسه، جرى استخدام الحرب كإطار لتبرير بعض الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بالاعتقال أو الحظر أو التضييق على بعض الشخصيات أو المجموعات السياسية، خصوصاً تلك التي أبدت تحفظات على مسار الحرب أو على بعض سياسات الدولة الداخلية.

لكن هذا الإقصاء لم يكن دائماً مباشراً أو معلناً بشكل صريح، بل جرى في كثير من الأحيان عبر آليات تدريجية، مثل تقليص النفوذ المؤسسي، أو الحد من الوصول إلى الإعلام، أو إعادة توزيع الصلاحيات داخل الدولة لصالح المؤسسات الأكثر ارتباطاً بالجبهة.

كما ساهمت الحرب في تعزيز موقع القوى المرتبطة بالمؤسسة العسكرية والأمنية داخل النظام السياسي، ما أدى إلى تراجع تدريجي في تأثير القوى المدنية التقليدية. هذا التحول أعاد تشكيل ميزان القوى داخل الدولة بشكل عميق.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، أن العديد من النقاشات السياسية التي كانت قائمة قبل الحرب حول طبيعة النظام ودوره المستقبلي تم تجميدها عملياً خلال سنوات القتال، حيث أصبحت الأولوية المطلقة هي الاستمرار في الحرب، وليس إدارة التعدد السياسي.

هذا الوضع خلق بيئة سياسية أقل تعددية وأكثر مركزية، حيث أصبح الخط الفاصل بين "الدعم" و"المعارضة" للحرب عاملاً حاسماً في تحديد موقع أي فاعل سياسي داخل الدولة.

ومع مرور الوقت، تحولت الحرب إلى أداة لإعادة هندسة المجال السياسي بالكامل، بحيث تم تقليص حضور التيارات غير المنسجمة مع الخط العام للدولة، في مقابل صعود القوى المرتبطة بالمؤسسات العقائدية والعسكرية.

وفي البعد الاجتماعي، ساهم هذا الإقصاء في إعادة تشكيل الوعي السياسي العام، حيث أصبح الانخراط في الخطاب الرسمي المرتبط بالحرب شرطاً عملياً للاندماج في المجال العام، بينما تراجعت المساحات التي تسمح بتعدد الخطابات السياسية.

ومع نهاية الحرب، كانت هذه العملية قد أدت إلى إعادة تشكيل واسعة للمشهد السياسي الإيراني، حيث أصبحت الدولة أكثر تجانساً من حيث الخطاب

السياسي الرسمي، لكن في الوقت نفسه أقل تعددية من حيث الفاعلين السياسيين المستقلين.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن فقط مواجهة عسكرية، بل كانت أيضاً أداة سياسية أعادت تشكيل الداخل الإيراني بشكل جذري. فقد استُخدمت الحرب لإعادة تعريف الشرعية، وتضييق المجال السياسي، وإعادة توزيع النفوذ داخل الدولة، بما أدى إلى إقصاء العديد من القوى التي لم تنسجم مع مسار النظام خلال الحرب، وهو أثر بقي ممتداً في بنية النظام السياسي لاحقاً.

8.إعادة تشكيل النخبة الحاكمة

مثّلت الحرب العراقية–الإيرانية نقطة انعطاف حاسمة في بنية النخبة السياسية والعسكرية داخل إيران، حيث لم تقتصر آثارها على الجبهة أو الاقتصاد أو المجتمع، بل امتدت إلى قلب الدولة نفسها عبر إعادة إنتاج طبقة جديدة من الفاعلين السياسيين الذين صعدوا من داخل الحرب لا من خارجها. وبمرور الوقت، أصبحت الحرب بمثابة "مصنع للنخبة الجديدة" التي ستقود الدولة لاحقاً في مرحلة ما بعد القتال.

في اللحظة التي اندلعت فيها الحرب، كانت إيران تعيش حالة انتقال سياسي معقدة بعد سقوط النظام الملكي. النخبة التقليدية التي كانت تدير الدولة قبل الثورة تم تفكيكها أو إقصاؤها تدريجياً، بينما كانت النخبة الثورية في طور التشكل، دون بنية مؤسساتية مستقرة أو خبرة إدارية طويلة. هذا الفراغ البنيوي جعل الحرب مساحة حاسمة لإعادة تعريف من يملك السلطة والشرعية داخل الدولة.

مع تصاعد القتال، بدأت تظهر مراكز قوة جديدة داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، خصوصاً داخل الحرس الثوري وقوات التعبئة. هذه المؤسسات لم تكن مجرد أدوات تنفيذ عسكرية، بل تحولت إلى منصات لصناعة قيادات جديدة اكتسبت شرعيتها من الميدان وليس من المسار السياسي التقليدي.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، صعود عدد من القادة الميدانيين الذين برزوا خلال عمليات كبرى في الجبهات الجنوبية والوسطى، والذين انتقلوا لاحقاً إلى مواقع مؤثرة داخل الدولة. هؤلاء لم يأتوا من خلفيات بيروقراطية أو حزبية تقليدية، بل من تجربة مباشرة في الحرب، ما منحهم نوعاً مختلفاً من الشرعية.

في هذه المرحلة، أصبح معيار "المشاركة في الحرب" أحد أهم محددات الصعود داخل الدولة. فالشخص الذي يمتلك تجربة ميدانية في الجبهة كان يُنظر إليه بوصفه أكثر ارتباطاً بمشروع الدولة الجديدة وأكثر قدرة على فهم طبيعتها التأسيسية. هذا التحول أعاد تشكيل قواعد الترقي داخل النظام بشكل جذري.

كما ساهمت الحرب في دمج العسكري بالسياسي بشكل غير مسبوق. فالكثير من القيادات التي نشأت في الجبهة انتقلت لاحقاً إلى مواقع سياسية وإدارية، ما أدى إلى تداخل الوظائف بين المؤسسة العسكرية ومراكز القرار المدني. هذا التداخل لم يكن مؤقتاً، بل أصبح جزءاً من البنية المستمرة للدولة.

ومن الأمثلة المهمة، أن مؤسسات مثل الحرس الثوري لم تعد مجرد قوة عسكرية، بل أصبحت تدريجياً مؤسسة متعددة الأدوار، تمتلك نفوذاً في الأمن والسياسة والاقتصاد، وتنتج قياداتها الخاصة التي تدخل لاحقاً في مؤسسات الدولة العليا.

في المقابل، شهدت النخبة التقليدية المرتبطة بالمؤسسات الإدارية القديمة أو بالمسارات الأكاديمية والسياسية الكلاسيكية تراجعاً نسبياً في النفوذ. هذا التراجع لم يكن دائماً إقصاءً مباشراً، لكنه جاء نتيجة إعادة توزيع مراكز القوة لصالح الفاعلين الجدد الذين تشكلوا داخل الحرب.

كما ساهمت الحرب في إعادة تعريف مفهوم الخبرة داخل الدولة. فبدلاً من أن تكون الخبرة مرتبطة بالإدارة المدنية أو العمل المؤسسي الطويل، أصبحت ترتبط بشكل كبير بالخبرة الميدانية في الحرب، خصوصاً في مجالات التنظيم والقيادة تحت الضغط.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة أيضاً، انتقال عدد من الشخصيات التي لعبت أدواراً ميدانية خلال الحرب إلى مواقع سياسية بارزة في العقود اللاحقة، حيث أصبح "الجيل الحربي" جزءاً أساسياً من النخبة الحاكمة في إيران ما بعد الحرب.

في الوقت نفسه، أدت الحرب إلى إنشاء شبكات علاقات جديدة داخل الدولة، حيث ارتبطت القيادات الصاعدة بروابط مباشرة مع مؤسسات الحرب، ما خلق نوعاً من الشبكات غير التقليدية التي تتجاوز البيروقراطية الرسمية.

هذا التحول لم يغير فقط الأشخاص داخل النخبة، بل غير أيضاً طبيعة النخبة نفسها. فبدلاً من نخبة تعتمد على التعليم المدني والخبرة الإدارية فقط، ظهرت نخبة هجينة تجمع بين العسكري والسياسي والأيديولوجي في آن واحد.

كما ساهمت الحرب في تعزيز مركزية السلطة داخل هذه النخبة الجديدة، حيث أصبح القرار السياسي أكثر ارتباطاً بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، التي لعبت دوراً متزايداً في صياغة السياسات الداخلية والخارجية.

ومع نهاية الحرب، كانت النتيجة ظهور طبقة حاكمة جديدة تشكلت بالكامل تقريباً داخل سياق الحرب أو تأثرت بها بشكل مباشر. هذه الطبقة لم تكن مجرد بديل للنخبة السابقة، بل كانت إعادة تأسيس كاملة لبنية السلطة.

وفي البعد الاجتماعي، أدى هذا التحول إلى خلق نموذج جديد للترقي داخل الدولة، حيث أصبحت التجربة في الحرب معياراً أساسياً للشرعية السياسية والاجتماعية، ما أعاد تشكيل توقعات المجتمع تجاه القيادة والنخبة.

كما أن استمرار تأثير هذه النخبة بعد الحرب جعل الدولة الإيرانية تحمل طابعاً مؤسسياً متأثراً بشدة بتجربة الحرب، حيث بقيت العديد من القرارات والسياسات مرتبطة بالجيل الذي تشكل خلال تلك المرحلة.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكتفِ بإعادة تشكيل الدولة من الخارج، بل أعادت بناء نخبتها من الداخل. فقد أنتجت جيلاً جديداً من القادة الذين صعدوا عبر الجبهة، ودمجوا بين العسكري والسياسي، وأعادوا تعريف معنى السلطة داخل إيران، وهو تأثير ظل ممتداً في بنية النظام حتى بعد انتهاء الحرب بسنوات طويلة.

9.الاقتصاد الموجّه لخدمة الحرب

مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، دخل الاقتصاد الإيراني مرحلة إعادة توجيه شاملة فرضتها ضرورات الصراع العسكري الطويل. لم يعد الاقتصاد يعمل وفق منطق التنمية الطبيعية أو السوق أو حتى أولويات ما بعد الثورة، بل أصبح خاضعاً تدريجياً لمنطق الحرب، حيث تحولت الدولة إلى المركز الرئيسي لتوزيع الموارد وإعادة توجيهها نحو الجبهة. هذا التحول لم يكن مجرد إجراء مؤقت، بل كان إعادة هيكلة عميقة لبنية الاقتصاد نفسه.

في السنوات الأولى من الحرب، واجهت إيران صدمة مزدوجة: اضطراب داخلي بعد الثورة، ثم حرب واسعة النطاق استنزفت الموارد البشرية والمادية. في هذا السياق، أصبحت الأولوية المطلقة هي استمرار المجهود الحربي، ما دفع الدولة إلى توسيع دورها في الاقتصاد بشكل غير مسبوق، بحيث أصبحت تتحكم في الإنتاج والتوزيع والتسعير في قطاعات واسعة.

من أبرز مظاهر هذا التحول، إعادة توجيه الصناعات الأساسية نحو خدمة الجبهة. فالمصانع لم تعد تعمل فقط لتلبية الطلب المدني، بل جرى تحويل جزء كبير من إنتاجها لدعم الاحتياجات العسكرية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا شمل الصناعات الغذائية، والوقود، والنقل، وحتى بعض الصناعات الخفيفة التي تم توظيفها لخدمة التعبئة.

كما شهدت هذه المرحلة توسعاً كبيراً في اقتصاد الدولة على حساب القطاع الخاص. فمع تصاعد الحرب، أصبحت الدولة اللاعب الرئيسي في إدارة الموارد، بينما تراجع دور السوق في تحديد الأولويات الاقتصادية. هذا التوجه

عزز من مركزية القرار الاقتصادي وربط النشاط الإنتاجي مباشرة بمتطلبات الحرب.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن العديد من برامج التوزيع الغذائي والسلعي خلال الحرب أصبحت تخضع لإشراف مباشر من مؤسسات الدولة المرتبطة بالجبهة، ما أدى إلى ظهور نظام اقتصادي قائم على التوزيع الموجه بدلاً من السوق المفتوحة في بعض القطاعات الحيوية.

في الوقت نفسه، فرضت الحرب ضغوطاً شديدة على العملة والتجارة الخارجية. فالعقوبات، وتراجع الاستثمارات، واضطراب العلاقات الاقتصادية الدولية، كلها ساهمت في تقليص قدرة الاقتصاد الإيراني على العمل بشكل طبيعي، ما دفع الدولة إلى البحث عن بدائل داخلية وخارجية غير تقليدية.

كما لعبت شبكات التجارة غير المباشرة دوراً مهماً في تأمين بعض الاحتياجات، خصوصاً فيما يتعلق بالمواد التي كانت ضرورية لاستمرار الحرب. هذه الشبكات لم تكن جزءاً من الاقتصاد الرسمي بالكامل، لكنها أصبحت جزءاً من آلية بقاء الدولة في ظل ظروف الحرب.

في هذا السياق، برزت مؤسسات مرتبطة بالحرس الثوري كمراكز اقتصادية فاعلة، حيث لم يقتصر دورها على الجانب العسكري، بل توسعت تدريجياً لتشمل إدارة مشاريع اقتصادية مرتبطة بالإمداد والبناء والدعم اللوجستي. هذا الدمج بين العسكري والاقتصادي كان أحد أهم نتائج الحرب البنيوية.

ومن الأمثلة المعروفة، دخول مؤسسات مرتبطة بالحرس في مشاريع إعادة الإعمار داخل الجبهات وخلفها، وهو ما منحها لاحقاً حضوراً اقتصادياً متزايداً استمر بعد انتهاء الحرب، وأصبح جزءاً من البنية الاقتصادية للدولة.

كما أدت الحرب إلى إعادة توزيع الموارد بشكل غير متوازن لصالح القطاعات المرتبطة بالجبهة، ما أثر على التنمية المدنية في بعض المناطق. فالكثير من

المشاريع المدنية تم تأجيلها أو تقليصها لصالح الأولويات العسكرية، وهو ما خلق اختلالاً في بنية الاستثمار العام.

في المقابل، ساهم هذا التوجه في خلق اقتصاد تعبوي يعتمد على إدارة الأزمات أكثر من اعتماده على النمو المستقر. فالدولة أصبحت تدير الاقتصاد من منظور الحرب، حيث تُقاس القرارات بمدى تأثيرها على الجبهة وليس فقط على التنمية طويلة الأمد.

كما أدى ذلك إلى تعزيز دور المؤسسات شبه العسكرية في الاقتصاد، حيث أصبحت تمتلك شبكات واسعة من المشاريع والأنشطة التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالاحتياجات اللوجستية والعسكرية.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، أن سنوات الحرب شهدت توسعاً في نظام الدعم الحكومي للسلع الأساسية، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في ظل نقص الموارد، وهو ما عزز من دور الدولة كفاعل اقتصادي مركزي في حياة المواطنين.

هذا النمط من الإدارة الاقتصادية ساهم في الحفاظ على استمرارية الدولة رغم الظروف الصعبة، لكنه في الوقت نفسه خلق نموذجاً اقتصادياً يعتمد على المركزية الشديدة والتوجيه المباشر، وهو نموذج استمر تأثيره حتى بعد انتهاء الحرب.

كما أن الحرب ساهمت في بناء شبكات اقتصادية جديدة مرتبطة بالسلطة السياسية والعسكرية، ما أدى إلى ظهور طبقات اقتصادية جديدة تستند إلى قربها من مؤسسات الدولة، وليس فقط إلى المنافسة السوقية.

ومع نهاية الحرب، كانت إيران قد خرجت باقتصاد مرهق لكنه شديد المركزية، حيث أصبحت الدولة لاعباً رئيسياً في معظم القطاعات، بينما تراجع دور السوق الحر في بعض المجالات، خصوصاً تلك التي ارتبطت بالاستراتيجية والأمن.

وفي المحصلة، فإن الاقتصاد خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم يكن مجرد خلفية للصراع، بل تحول إلى أداة أساسية لإدارته. فقد جرى إعادة توجيه الموارد بالكامل نحو الجبهة، وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد، ودمج المؤسسات العسكرية في النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى تشكيل نموذج اقتصادي تعبوي استمر تأثيره لعقود بعد انتهاء الحرب، وأصبح جزءاً من بنية الدولة الإيرانية الحديثة.

10.مصادر السلاح والتحالفات غير المباشرة خلال الحرب

أحد أكثر الجوانب تعقيداً في الحرب العراقية–الإيرانية كان ملف التسليح، إذ دخلت إيران الحرب وهي تعاني من عزلة دولية نسبية وانهيار جزئي في منظومة الإمداد العسكري التي كانت تعتمد عليها في عهد الشاه. فقد ورث النظام الجديد ترسانة عسكرية كبيرة نسبياً من الغرب، خصوصاً من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، لكن هذه الترسانة كانت مهددة بالتآكل بسبب قطع العلاقات السياسية والعقوبات، وبسبب حالة الاضطراب الداخلي بعد الثورة.

في هذا السياق، لم يكن أمام إيران خيار مباشر وواضح للحصول على السلاح، ما دفعها إلى بناء شبكة معقدة من المصادر غير المباشرة والمتعددة الاتجاهات. هذه الشبكة لم تكن مجرد علاقات شراء تقليدية، بل كانت منظومة كاملة من القنوات السرية، والوسطاء، والأسواق الرمادية، والصفقات غير المعلنة التي تجاوزت القيود السياسية الرسمية.

في بداية الحرب، كانت إيران تعتمد بشكل أساسي على ما تبقى من مخزونها العسكري من عهد الشاه، خصوصاً الطائرات الأمريكية مثل F-4 و F-5وF-14، والدبابات الغربية، وأنظمة الدفاع الجوي. لكن مع استمرار الحرب، بدأت هذه المخزونات تتآكل، ما فرض ضرورة إيجاد مصادر بديلة.

ومن أبرز الأمثلة التاريخية في هذا السياق، ما عُرف لاحقاً بقضية "إيران–كونترا"، حيث جرت صفقات غير مباشرة لتزويد إيران ببعض أنواع السلاح عبر قنوات سرية، رغم الحظر الرسمي المفروض عليها من الولايات المتحدة.

هذه القضية كشفت لاحقاً حجم التعقيد في العلاقات غير المعلنة خلال الحرب، وكيف يمكن أن تتجاوز الدول مواقفها الرسمية في إطار توازنات أوسع.

كما اعتمدت إيران على شبكات وساطة في السوق الدولية للسلاح، شملت أطرافاً في أوروبا الشرقية وآسيا وبعض دول الشرق الأوسط، حيث كانت تتم عمليات شراء وإعادة تصدير بطريقة غير مباشرة لتجاوز القيود السياسية والدبلوماسية.

في المقابل، كانت إيران في بداية الحرب تعاني من نقص كبير في الذخائر وقطع الغيار، ما دفعها إلى تطوير قدرات داخلية لإصلاح وصيانة المعدات العسكرية. وقد لعب هذا العامل دوراً مهماً في نشوء بنية صناعية عسكرية محلية لاحقة، حيث تحولت الحاجة إلى الاكتفاء الذاتي الجزئي إلى دافع لتطوير صناعات دفاعية داخلية.

كما دخلت بعض الدول الإقليمية والدولية بشكل غير مباشر في دعم أطراف الحرب، وفق حسابات سياسية معقدة. فبينما كانت بعض الدول تدعم العراق بشكل واضح أو شبه واضح، كانت إيران تحصل في المقابل على دعم غير مباشر عبر قنوات متعددة، ما جعل الحرب ساحة لتشابك مصالح إقليمية ودولية واسعة.

ومن الأمثلة المهمة، دور بعض الوسطاء في عمليات نقل المعدات والقطع العسكرية عبر دول ثالثة، حيث كانت تُستخدم شركات تجارية وواجهات مدنية لإتمام صفقات لا يمكن إعلانها رسمياً. هذا النمط من التجارة غير المباشرة أصبح جزءاً أساسياً من إدارة الحرب بالنسبة لإيران.

في الوقت نفسه، ساهمت الحرب في دفع إيران إلى إعادة تنظيم مؤسساتها العسكرية والاستخباراتية لتصبح أكثر قدرة على التعامل مع هذا النوع من الإمداد المعقد. فقد نشأت شبكات داخل الدولة مسؤولة عن إدارة عمليات الشراء والتجميع والتوزيع بعيداً عن القنوات التقليدية.

كما أدى هذا الوضع إلى زيادة الاعتماد على الابتكار المحلي في بعض المجالات، حيث بدأت إيران بتطوير قدرات صناعية محدودة لإنتاج أو تعديل بعض المعدات العسكرية، خصوصاً في مجالات الصواريخ والذخائر والصيانة.

ومن الناحية السياسية، ساهم هذا التعقيد في مصادر السلاح في تعزيز الطابع البراغماتي داخل إدارة الحرب، رغم الخطاب العقائدي المعلن. فالدولة اضطرت عملياً إلى التعامل مع أطراف مختلفة، بعضها يتناقض سياسياً مع خطابها الرسمي، من أجل ضمان استمرار الجبهة.

كما كشفت الحرب عن فجوة بين الخطاب الأيديولوجي والواقع العملي في إدارة الصراع، حيث كان البقاء في ساحة الحرب يتطلب مرونة في التعامل مع مصادر متعددة للسلاح والدعم، بعيداً عن الشعارات السياسية المعلنة.

وفي هذا السياق، لعبت شبكات المهجرين والتجار والوسطاء دوراً مهماً في تأمين بعض الاحتياجات، ما جعل الاقتصاد العسكري خلال الحرب يعتمد جزئياً على قنوات غير رسمية، يصعب ضبطها بالكامل ضمن إطار الدولة التقليدي.

ومن الأمثلة التاريخية أيضاً، أن بعض عمليات شراء السلاح تمت عبر دول لم تكن طرفاً مباشراً في الحرب، لكنها استفادت من دور الوسيط في هذه الصفقات، ما يعكس الطابع العالمي غير المباشر للصراع.

كما أن استمرار الحرب لفترة طويلة جعل من مسألة الإمداد العسكري عاملاً استراتيجياً بحد ذاته، وليس مجرد جانب لوجستي. فكل تأخير في الحصول على قطع غيار أو معدات كان يؤثر مباشرة على سير العمليات العسكرية.

ومع نهاية الحرب، كانت إيران قد طورت خبرة واسعة في إدارة شبكات الإمداد غير المباشرة، وهو ما ساهم لاحقاً في تشكيل جزء من سياستها الدفاعية والصناعية في العقود التالية.

كما أن هذه التجربة أدت إلى تعزيز فكرة الاعتماد الذاتي النسبي في المجال العسكري، نتيجة الدروس المستخلصة من فترة الحصار والتقييد خلال الحرب.

وفي المحصلة، فإن ملف التسليح خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم يكن مجرد مسألة تقنية، بل كان جزءاً من بنية الصراع نفسه. فقد اضطرت إيران إلى بناء شبكة معقدة من المصادر غير المباشرة للسلاح، تجمع بين السوق الدولية، والوسطاء، والقدرات المحلية، في إطار حرب طويلة فرضت عليها إعادة تعريف مفهوم الإمداد العسكري، وربطه بشكل مباشر ببقاء الدولة واستمرارية الحرب.

11. حرب المدن واستنزاف المدنيين

مع انتقال الحرب العراقية–الإيرانية من مرحلة المواجهات الحدودية السريعة إلى حرب استنزاف طويلة، دخل الصراع مرحلة جديدة أكثر قسوة وتعقيداً، تمثلت في ما عُرف بـ"حرب المدن". هذه المرحلة لم تعد الجبهات فيها محصورة في الخطوط الأمامية بين الجيوش، بل امتدت لتشمل العمق المدني، حيث أصبحت المدن والبنى التحتية جزءاً مباشراً من ساحة الصراع.

بدأت حرب المدن بشكل واضح في منتصف الحرب، عندما سعت كل من بغداد وطهران إلى الضغط على الطرف الآخر عبر استهداف مراكز حيوية داخل العمق المدني. لم يكن الهدف عسكرياً صرفاً، بل كان نفسياً واقتصادياً أيضاً، إذ تحولت المدن إلى وسيلة لاستنزاف إرادة الخصم وكسر قدرته على الاستمرار.

في إيران، كان تأثير هذه المرحلة بالغ العمق، لأن الاستهداف لم يقتصر على مواقع عسكرية، بل شمل مناطق سكنية ومرافق مدنية في مدن كبرى ومراكز اقتصادية. هذا التطور غيّر طبيعة الحرب بالكامل، وجعل المدنيين جزءاً مباشراً من معادلة الصراع.

من أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك، ما شهدته مدن إيرانية مثل طهران، وكرمانشاه، وأهواز من ضربات صاروخية خلال ما عُرف لاحقاً بـ"حرب

المدن الصاروخية". هذه الهجمات لم تكن عشوائية فقط، بل كانت جزءاً من استراتيجية تهدف إلى خلق ضغط نفسي واجتماعي مستمر على السكان.

في المقابل، ردّت إيران أيضاً باستهداف مدن داخل العراق، ما أدى إلى توسع دائرة الحرب لتشمل العمق السكاني للطرفين. هذا التبادل الصاروخي خلق حالة من الرعب المتبادل، وأدخل المدنيين في قلب الصراع العسكري لأول مرة بشكل واسع في تاريخ الحرب.

ومع تصاعد هذه الهجمات، بدأت المدن الإيرانية تعيش حالة استثنائية من الطوارئ غير المعلنة. فقد جرى تنظيم عمليات إخلاء جزئي لبعض المناطق، وإنشاء ملاجئ بدائية، وتطبيق إجراءات أمنية مشددة، خصوصاً في المناطق القريبة من مواقع الاستهداف المحتملة.

كما لعب الإعلام دوراً كبيراً في إدارة هذه المرحلة. فبدلاً من إخفاء الهجمات، كانت الدولة تستخدمها أيضاً كجزء من خطاب الصمود، حيث يتم عرض صور الدمار إلى جانب قصص المقاومة والتضحية، بهدف تحويل المعاناة إلى عنصر تعبئة إضافي.

ومن الأمثلة المهمة، أن بعض عمليات القصف التي طالت مناطق مدنية في طهران تم التعامل معها إعلامياً بوصفها "اختباراً لصمود الأمة"، حيث جرى التركيز على قدرة السكان على الاستمرار في الحياة رغم القصف، ما جعل الحرب جزءاً من الحياة اليومية.

في الوقت نفسه، أدت هذه المرحلة إلى تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية. فقد اضطر الكثير من السكان في المناطق المستهدفة إلى النزوح المؤقت أو تغيير أماكن إقامتهم، ما خلق حركة سكانية داخلية مرتبطة مباشرة بالحرب.

كما أثرت الحرب على البنية الاقتصادية للمدن المستهدفة، حيث تعرضت بعض المنشآت الصناعية والخدمية لأضرار مباشرة أو غير مباشرة، ما أدى إلى تعطيل جزئي في النشاط الاقتصادي في بعض الفترات.

لكن التأثير الأهم كان نفسياً واجتماعياً. فقد أدت حرب المدن إلى إدخال عنصر الخوف المستمر في الحياة اليومية، حيث أصبح السكان يعيشون تحت تهديد دائم وغير متوقع، ما غيّر من طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة والحرب.

وفي هذا السياق، لعبت الدولة دوراً مركزياً في إدارة هذه الحالة عبر تعزيز الخطاب التعبوي. فقد جرى التركيز على مفاهيم الصبر والصمود والثبات، وربطها بالهوية الوطنية والدينية، ما ساعد على امتصاص جزء من الصدمة الاجتماعية.

كما تم توظيف هذه المرحلة لتعزيز شرعية النظام، من خلال تقديمه بوصفه القادر على حماية البلاد والاستمرار في مواجهة الحرب رغم استهداف العمق المدني. هذا الخطاب ساهم في تعزيز مركزية الدولة خلال الأزمة.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة أيضاً، أن بعض موجات القصف الصاروخي الكبرى أدت إلى ردود فعل شعبية تم توجيهها إعلامياً نحو تعزيز الوحدة الداخلية، بدل الانقسام أو الاحتجاج، وهو ما ساعد الدولة على احتواء الأثر السياسي المباشر للحرب.

في المقابل، كشفت حرب المدن عن هشاشة البنية التحتية في بعض الجوانب، خصوصاً فيما يتعلق بالاستعداد المدني لمواجهة هذا النوع من الصراعات الطويلة، ما دفع الدولة لاحقاً إلى تطوير منظومات حماية مدنية أكثر تنظيماً.

كما ساهمت هذه المرحلة في تعزيز دور الأجهزة الأمنية والدفاع المدني داخل المدن، حيث أصبحت جزءاً أساسياً من إدارة الحياة اليومية خلال الحرب، وليس فقط في حالات الطوارئ.

ومع استمرار حرب المدن، أصبح من الصعب الفصل بين الجبهة الداخلية والخارجية، إذ تحولت المدن نفسها إلى امتداد غير مباشر لساحة القتال، ما عمّق من شمولية الحرب وتأثيرها على الدولة والمجتمع.

وفي النهاية، فإن حرب المدن خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد مرحلة عسكرية، بل كانت تحولاً جذرياً في طبيعة الصراع، حيث تم استنزاف المدنيين نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأصبحت المدن جزءاً من استراتيجية الحرب، ما جعل أثرها يتجاوز حدود الجبهة ليصل إلى بنية المجتمع الإيراني نفسه بشكل عميق ودائم.

12.الهجمات البشرية والخسائر الواسعة

مثّلت الحرب العراقية–الإيرانية واحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ الحديث للمنطقة، ليس فقط بسبب طول مدتها، بل أيضاً بسبب طبيعة العمليات العسكرية التي اتسمت في كثير من مراحلها بالاعتماد على الهجمات البشرية واسعة النطاق. هذه الخاصية لم تكن مجرد تفصيل تكتيكي، بل تحولت إلى عنصر بنيوي في إدارة الحرب، انعكس على حجم الخسائر البشرية وعلى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

في ظل التفوق النسبي للعراق في بعض مراحل الحرب من حيث التسليح والدعم الخارجي، واجهت إيران تحدياً عسكرياً معقداً، دفعها إلى الاعتماد بشكل كبير على الحشود البشرية لتعويض الفجوة التقنية واللوجستية. هذا النمط من القتال أدى إلى ارتفاع كبير في عدد الضحايا، خصوصاً في العمليات الهجومية التي اعتمدت على كثافة المقاتلين أكثر من الاعتماد على التفوق الناري.

من أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك، بعض العمليات الكبرى التي جرت في جبهات الجنوب، حيث شاركت موجات كبيرة من المتطوعين وقوات التعبئة الشعبية في هجمات مباشرة على مواقع دفاعية محصنة. هذه العمليات كانت تتم في كثير من الأحيان تحت ظروف ميدانية صعبة، وبإمكانات تقنية محدودة مقارنة بطبيعة الدفاعات المقابلة.

هذا النمط من القتال أنتج خسائر بشرية ضخمة، تجاوزت في بعض المعارك الآلاف من القتلى والجرحى خلال فترة زمنية قصيرة. ومع تكرار هذه

العمليات، أصبحت الحرب واحدة من أكثر الصراعات استنزافاً للبشر في تاريخ المنطقة الحديث.

في هذا السياق، لعبت قوات "البسيج" دوراً محورياً في توفير هذه الكثافة البشرية. فقد كانت هذه القوات تعتمد على تعبئة واسعة من المتطوعين، كثير منهم من فئات الشباب، الذين تم إدخالهم إلى الجبهات ضمن سياق تعبوي يعتمد على الخطاب العقائدي والديني الذي تم تطويره خلال الحرب.

ومن الأمثلة المهمة، مشاركة أعداد كبيرة من المراهقين والشباب في بعض العمليات، حيث جرى الاعتماد على الحماس الأيديولوجي والاندفاع المعنوي أكثر من الاعتماد على التدريب العسكري التقليدي المتقدم. هذا الواقع جعل بعض العمليات ذات كلفة بشرية عالية جداً.

كما أن طبيعة بعض المعارك اعتمدت على موجات متتالية من الهجوم، حيث يتم الدفع بعدة مجموعات بشرية في محاولة لاختراق خطوط الدفاع، وهو ما أدى إلى استنزاف كبير في القوى البشرية. هذه الاستراتيجية عكست طبيعة الحرب غير المتكافئة من حيث الإمكانات.

في المقابل، ساهمت هذه الخسائر الكبيرة في خلق حالة اجتماعية معقدة داخل إيران. فالأعداد المرتفعة من القتلى والجرحى أثرت على آلاف العائلات، ما جعل الحرب جزءاً مباشراً من الحياة الاجتماعية وليس مجرد حدث عسكري بعيد.

لكن الدولة، في إطار إدارتها لهذه الكلفة البشرية، طورت خطاباً خاصاً حول "التضحية" و"الشهادة"، تم من خلاله إعادة تفسير الخسائر البشرية ضمن إطار رمزي–عقائدي، ما ساعد على امتصاص جزء من الصدمة الاجتماعية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن كثيراً من عمليات التشييع الجماعي للقتلى كانت تتحول إلى مناسبات عامة للتعبئة، حيث يتم تقديم القتلى بوصفهم جزءاً

من مسار أكبر مرتبط بالدفاع عن الدولة والثورة، وليس مجرد ضحايا حرب تقليدية.

في الوقت نفسه، أدت هذه الخسائر إلى تغييرات ديموغرافية واجتماعية في بعض المناطق، حيث تأثرت بعض الشرائح الاجتماعية بشكل أكبر من غيرها بسبب كثافة التجنيد والتعبئة في تلك المناطق.

كما ساهمت الحرب في خلق جيل كامل من العائلات التي فقدت عدداً من أبنائها في الجبهة، ما ترك أثراً طويل الأمد على البنية الاجتماعية والنفسية داخل المجتمع الإيراني.

ومن الناحية العسكرية، أدت الخسائر البشرية الكبيرة إلى إعادة تقييم بعض الاستراتيجيات مع مرور الوقت، حيث بدأت القيادة العسكرية لاحقاً بالبحث عن أساليب أكثر كفاءة وأقل كلفة بشرية، خصوصاً مع استمرار الحرب لسنوات طويلة دون حسم واضح.

لكن رغم ذلك، بقي عنصر الاعتماد على الكثافة البشرية حاضراً في عدة مراحل من الحرب، بسبب طبيعة التوازنات العسكرية والقيود اللوجستية التي واجهتها إيران.

كما ساهمت هذه التجربة في تشكيل وعي عسكري جديد داخل الدولة، حيث أصبحت مسألة "الاستنزاف البشري" جزءاً أساسياً من فهم الحرب وتكلفتها، وليس مجرد نتيجة جانبية لها.

وفي البعد السياسي، ساعدت هذه الخسائر في تعزيز خطاب الدولة حول الصمود والتضحية، حيث تم ربط استمرار الحرب بضرورة الحفاظ على المكاسب السياسية والثورية، ما منح القيادة هامشاً واسعاً في إدارة الحرب رغم الكلفة البشرية المرتفعة.

ومع نهاية الحرب، كانت الحصيلة البشرية أحد أبرز العناصر التي شكلت الذاكرة الجماعية للصراع، حيث بقيت آثارها حاضرة في المجتمع الإيراني على شكل عائلات فقدت أبناءها، ومؤسسات مرتبطة بالضحايا، وروايات رسمية حول التضحية والشهادة.

وفي المحصلة، فإن الهجمات البشرية والخسائر الواسعة خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد نتيجة لطبيعة القتال، بل كانت جزءاً من بنية الحرب نفسها. فقد عكست هذه العمليات توازن القوى غير المتكافئ، وأسهمت في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي داخل إيران، وأصبحت إحدى أكثر الجوانب تأثيراً في فهم طبيعة الحرب ونتائجها طويلة الأمد على الدولة والمجتمع.

13.دور الدين في ضبط الجبهة الداخلية وإعادة إنتاج الشرعية

في سياق الحرب العراقية–الإيرانية، لم يكن الدين مجرد خلفية ثقافية أو عنصر تعبوي مساعد، بل تحوّل تدريجياً إلى أحد أهم أدوات إدارة الدولة للجبهة الداخلية وإعادة إنتاج شرعيتها السياسية. فمع تصاعد الحرب واتساع كلفتها البشرية والاقتصادية، احتاج النظام إلى مصدر دائم للتماسك الداخلي، فتم توظيف البنية الدينية، بمؤسساتها ورموزها وخطابها، كإطار جامع يربط بين الدولة والمجتمع والحرب في منظومة واحدة.

منذ الأيام الأولى بعد الثورة، كان للدين حضور مركزي في الخطاب السياسي، لكن الحرب أعطت هذا الحضور وظيفة جديدة وأكثر كثافة: تحويل الصراع السياسي والعسكري إلى معنى ديني شامل يضبط السلوك العام ويعيد تعريف الولاء. وهكذا لم يعد الدين مجرد منظومة إيمان فردي، بل أصبح جزءاً من إدارة الدولة نفسها.

أحد أبرز أوجه هذا التحول كان ربط استمرار الحرب بفكرة "الواجب الديني". فبدلاً من تقديم الحرب كخيار سياسي أو دفاع استراتيجي فقط، جرى تأطيرها

باعتبارها تكليفاً شرعياً مرتبطاً بحماية الدولة الجديدة ومشروعها. هذا الربط منح القيادة قدرة أكبر على تعبئة المجتمع وتقليل قابلية الاعتراض.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة على ذلك، الخطاب الذي كان يتكرر في المناسبات الدينية والجمُع والخطب الرسمية، حيث كان يتم التأكيد على أن دعم الجبهة ليس مجرد موقف سياسي، بل جزء من الالتزام الديني المرتبط بحماية "الإسلام السياسي" الذي قامت عليه الدولة بعد الثورة.

كما لعبت المؤسسات الدينية، وعلى رأسها رجال الدين في مواقعهم الرسمية والشعبية، دوراً مباشراً في إدارة التعبئة. فقد تحولت المساجد إلى مراكز دعم للجبهة، لا فقط من خلال جمع التبرعات أو تنظيم الحملات، بل أيضاً من خلال إعادة إنتاج خطاب يربط بين الحرب والمعنى الديني للحياة والموت والتضحية.

في هذا السياق، اكتسب مفهوم "المرجعية الدينية السياسية" بعداً عملياً جديداً، حيث أصبح رجال الدين في مواقع السلطة جزءاً من آلية اتخاذ القرار أو تبريره على الأقل، خصوصاً فيما يتعلق بمسار الحرب واستمرارها.

ومن الأمثلة المهمة، أن خطب الجمعة خلال سنوات الحرب كانت تُستخدم بشكل مكثف لتفسير الأحداث العسكرية، ورفع المعنويات، وتثبيت فكرة أن الصبر على الحرب جزء من الامتحان الإلهي للمجتمع والدولة.

كما ساهم الدين في ضبط السلوك الاجتماعي داخل الجبهة الداخلية. فمع طول أمد الحرب، كانت هناك حاجة إلى أدوات تمنع الانهيار النفسي أو الاجتماعي، وهنا لعب الخطاب الديني دوراً في تقديم معنى للتضحيات والخسائر، وتحويلها إلى جزء من سردية أكبر.

في هذا الإطار، جرى توسيع مفهوم "الشهادة" ليصبح أحد أهم عناصر ضبط المجتمع، حيث تم تقديم القتلى في الجبهة على أنهم في مرتبة روحية عليا، وهو ما ساعد في تخفيف أثر الخسائر البشرية على المجتمع، وربط الموت في الحرب بمعنى إيجابي داخل الوعي العام.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، الطريقة التي كانت تُنظم بها مراسم تشييع القتلى، حيث كانت تتحول إلى فعاليات دينية–اجتماعية تجمع بين الحزن والتعبئة، وتعيد إنتاج العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار ديني.

كما لعبت المناسبات الدينية الكبرى دوراً مهماً في تعزيز هذا التماسك، حيث كانت تُستخدم كفرص لإعادة تأكيد الخطاب الرسمي حول الحرب، وربطها بالتاريخ الديني الأوسع، خصوصاً في المناسبات المرتبطة بذكرى كربلاء وعاشوراء.

في المقابل، أدى هذا التداخل بين الدين والدولة إلى إعادة تشكيل مفهوم الشرعية السياسية. فبدلاً من الاعتماد فقط على الشرعية الثورية أو الشعبية، أصبحت الشرعية تُبنى أيضاً على القدرة على تمثيل "القيم الدينية" في إدارة الحرب والمجتمع.

كما ساهم هذا النموذج في تقليص المسافة بين المؤسسة الدينية ومؤسسات الدولة، حيث أصبحت الأولى جزءاً فاعلاً في إنتاج الخطاب السياسي، وليس مجرد سلطة مستقلة عن السياسة.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، أن العديد من البرامج الإعلامية خلال الحرب كانت تعتمد على خطاب ديني مباشر في تفسير الأحداث، ما جعل الإعلام نفسه جزءاً من منظومة التعبئة الدينية–السياسية.

لكن هذا الاستخدام المكثف للدين لم يكن محصوراً في التعبئة فقط، بل امتد أيضاً إلى ضبط المعارضة الداخلية. فبعض أشكال النقد أو الاختلاف السياسي كان يُعاد تفسيره ضمن خطاب ديني–أخلاقي، ما جعله أكثر حساسية وأقل قبولاً داخل المجال العام.

كما ساهمت الحرب في تعزيز موقع المؤسسة الدينية داخل الدولة على المدى الطويل، حيث اكتسبت هذه المؤسسة شرعية إضافية من دورها في إدارة الحرب، ما جعل حضورها السياسي لاحقاً أكثر رسوخاً.

ومع نهاية الحرب، كانت النتيجة أن الدين لم يعد مجرد عنصر موجه للمجتمع، بل أصبح جزءاً من بنية الدولة نفسها، يشارك في صياغة الخطاب السياسي وإنتاج الشرعية وتوجيه الوعي العام.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تقتصر على كونها صراعاً عسكرياً، بل كانت أيضاً لحظة إعادة تشكيل عميقة لدور الدين داخل الدولة والمجتمع. فقد تحول الدين إلى أداة مركزية لضبط الجبهة الداخلية، وإنتاج الشرعية، وإدارة التماسك الاجتماعي خلال الحرب، وهو أثر بقي ممتداً في بنية الدولة الإيرانية بعد انتهاء القتال، وأصبح جزءاً من آلياتها السياسية والمؤسساتية طويلة الأمد.

14.أثر الحرب على التحول العمراني والاقتصادي للمناطق الحدودية

أحد الأبعاد الأقل تناولاً في الحرب العراقية–الإيرانية، رغم عمقه البنيوي، هو التحول الذي أصاب المناطق الحدودية الإيرانية نتيجة طول أمد الصراع. فهذه المناطق لم تكن مجرد ساحات قتال، بل تحولت تدريجياً إلى فضاءات إعادة تشكيل عمراني واقتصادي واجتماعي، حيث تداخل الدمار مع إعادة البناء، وتحوّل الجغرافيا الحدودية إلى منطقة عسكرية–اقتصادية خاصة تخضع لمنطق الحرب أكثر من منطق التنمية المدنية.

منذ الأيام الأولى للحرب، كانت المحافظات الغربية والجنوبية الغربية في إيران، مثل خوزستان وكرمانشاه وإيلام، في قلب المواجهة المباشرة. هذه المناطق لم تتعرض فقط للقصف، بل أصبحت خط تماس طويل الأمد، ما أدى إلى تغير جذري في بنيتها السكانية والعمرانية.

في خوزستان مثلاً، التي كانت قبل الحرب من أهم المناطق الاقتصادية في إيران بسبب النفط والزراعة والموانئ، تعرضت مدنها الرئيسية لدمار واسع نتيجة القصف والمعارك. هذا الدمار لم يكن مؤقتاً، بل استمر على مدى سنوات، ما أدى إلى نزوح واسع للسكان نحو الداخل الإيراني، خصوصاً إلى مدن مثل أصفهان وطهران.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة، مدينة خرمشهر التي تحولت إلى رمز مركزي في الحرب. فقد تعرضت لدمار شبه كامل في بداية الحرب، ثم أصبحت لاحقاً نموذجاً لإعادة الإعمار التدريجي بعد استعادتها. هذا النمط من التدمير ثم إعادة البناء أعطى الدولة فرصة لإعادة تشكيل هذه المدن وفق أولويات جديدة.

كما شهدت هذه المناطق تحولاً في بنيتها الاقتصادية. فبدلاً من الاعتماد على النشاط المدني التقليدي، أصبح الاقتصاد المحلي مرتبطاً بشكل مباشر بالوجود العسكري والإمداد اللوجستي. ظهرت أسواق جديدة مرتبطة بالاحتياجات العسكرية، وتراجعت بعض الأنشطة الزراعية والصناعية التقليدية بسبب ظروف الحرب.

في الوقت نفسه، أدت الحرب إلى إعادة توزيع سكاني واسع النطاق. فقد نزح مئات الآلاف من سكان المناطق الحدودية إلى الداخل، ما خلق ضغطاً كبيراً على المدن الكبرى، وأدى إلى تغييرات ديموغرافية داخلية أثرت على التخطيط العمراني والخدمات العامة.

ومن الأمثلة المهمة، أن مدناً مثل طهران وأصفهان شهدت توسعاً سكانياً سريعاً خلال سنوات الحرب نتيجة موجات النزوح، ما فرض على الدولة إعادة تنظيم البنية السكنية والخدمات بشكل عاجل وغير مخطط له بالكامل.

أما في المناطق الحدودية نفسها، فقد أدى النزاع إلى ظهور نمط عمراني جديد يقوم على التكيف مع الطابع العسكري. فقد تم إنشاء مواقع عسكرية، وملاجئ، وبنى تحتية دفاعية، وأحياناً إعادة بناء المدن بشكل جزئي يتناسب مع متطلبات الأمن والاستجابة السريعة.

كما لعبت الحرب دوراً في تحويل بعض المناطق إلى "مناطق شبه عسكرية" من حيث الإدارة اليومية. فوجود الجيش والحرس الثوري في هذه المناطق لم يكن مؤقتاً فقط، بل أصبح جزءاً من التنظيم المحلي للحياة الاقتصادية والأمنية.

ومن الأمثلة التاريخية أيضاً، أن بعض القرى والمناطق الصغيرة في خوزستان وإيلام شهدت تغييرات في وظائفها الاقتصادية، حيث تحولت من أنشطة زراعية تقليدية إلى نقاط دعم لوجستي أو مراكز إمداد أو مواقع متقدمة مرتبطة بالجبهة.

في المقابل، أدى هذا التحول إلى تراجع بعض البنى الاقتصادية التقليدية، خصوصاً في قطاع الزراعة والري، نتيجة الأضرار المباشرة للحرب أو نتيجة النزوح أو تغير الأولويات الاقتصادية للدولة.

كما ساهمت الحرب في خلق فجوة تنموية بين المناطق الحدودية والمناطق الداخلية الأكثر أماناً. فبينما كانت الجبهات تتعرض للدمار، كانت بعض المدن الداخلية تشهد استقراراً نسبياً، ما أدى إلى تفاوت في مستويات التنمية خلال سنوات الحرب.

لكن الدولة، في المقابل، استخدمت إعادة الإعمار لاحقاً كأداة لإعادة دمج هذه المناطق في البنية الوطنية. فبعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى، بدأت مشاريع إعادة إعمار واسعة شملت الطرق والمساكن والبنى التحتية الأساسية.

ومن الأمثلة المهمة، برامج إعادة إعمار خرمشهر وأجزاء من خوزستان، التي تحولت إلى مشاريع وطنية كبرى شاركت فيها مؤسسات متعددة، بما في ذلك مؤسسات مرتبطة بالحرس الثوري، ما أعطى هذه المناطق بعداً استراتيجياً جديداً حتى بعد انتهاء الحرب.

كما أدت الحرب إلى تعزيز الطابع الأمني في التخطيط العمراني لهذه المناطق. فالكثير من المشاريع الجديدة أخذت بعين الاعتبار احتمالات النزاع المستقبلي، ما انعكس على تصميم البنية التحتية وشبكات النقل والاتصال.

في الجانب الاجتماعي، خلقت هذه التحولات نوعاً من الانقسام بين "مناطق الحرب" و"مناطق الداخل"، حيث اكتسب سكان المناطق الحدودية هوية خاصة مرتبطة بالتجربة القتالية والمعاناة المباشرة.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه التجربة جزءاً من الذاكرة الجماعية المحلية، حيث يتم استحضار الحرب كعنصر أساسي في الهوية الإقليمية لهذه المناطق، سواء في الخطاب الرسمي أو في الحياة الاجتماعية.

كما ساهمت الحرب في تعزيز دور الدولة المركزية في إدارة التنمية العمرانية، حيث أصبحت الدولة هي الفاعل الرئيسي في إعادة البناء والتخطيط، في ظل غياب الاستقرار المحلي خلال سنوات الحرب.

وفي المحصلة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تترك أثرها على الجبهة العسكرية فقط، بل أعادت تشكيل الجغرافيا الاقتصادية والعمرانية للمناطق الحدودية بشكل عميق. فقد أدت إلى دمار واسع، ونزوح سكاني، وإعادة توزيع اقتصادي، وخلق نمط عمراني وأمني جديد، ما جعل هذه المناطق تعيش تحولات بنيوية استمرت آثارها حتى بعد انتهاء الحرب بسنوات طويلة، وأصبحت جزءاً من إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجال الجغرافي في إيران الحديثة.

.15دور الإعلام والدعاية في إعادة تشكيل الوعي الجمعي خلال الحرب

خلال الحرب العراقية–الإيرانية، لم يكن الإعلام مجرد وسيلة لنقل الأخبار أو توثيق الأحداث، بل تحول إلى أحد أهم أدوات إدارة الحرب نفسها. فقد أدركت الدولة الإيرانية مبكراً أن الصراع لا يُحسم فقط في الجبهات العسكرية، بل أيضاً في ميدان الوعي العام، وأن السيطرة على السردية الإعلامية يمكن أن تكون بنفس أهمية السيطرة على الأرض. ومن هنا نشأت منظومة إعلامية تعبويّة واسعة أعادت تشكيل علاقة المجتمع بالحرب والدولة والهوية.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كان الإعلام الإيراني يعيش حالة إعادة بناء شاملة، لكن اندلاع الحرب سرّع عملية إعادة الهيكلة هذه بشكل جذري. فقد تم توحيد الخطاب الإعلامي إلى حد كبير، وجرى توجيه مؤسسات الإذاعة

والتلفزيون والصحف نحو هدف أساسي واحد: دعم المجهود الحربي ورفع الروح المعنوية وتثبيت شرعية الدولة في مواجهة الصراع الطويل.

منذ البداية، اعتمد الإعلام الرسمي على استراتيجية تقوم على دمج الخبر العسكري بالسردية العقائدية. فلم تكن أخبار الجبهات تُعرض كوقائع عسكرية فقط، بل كانت تُقدَّم دائماً ضمن إطار أخلاقي–ديني يربط بين المعركة ومعاني التضحية والصمود والعدالة. هذا الدمج جعل الحرب جزءاً من الوعي اليومي للمجتمع، وليس مجرد حدث خارجي.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، الطريقة التي كانت تُعرض بها العمليات العسكرية الكبرى في نشرات الأخبار، حيث كانت تُرافق بتقارير عن "الشهداء" وصور التعبئة الشعبية، ما يخلق سردية متكاملة تربط بين الجبهة الداخلية والخارجية في إطار واحد.

كما لعب التلفزيون الإيراني دوراً مركزياً في بناء صورة المقاتل النموذجي. فقد جرى إنتاج تقارير وبرامج وثائقية تُظهر الجنود والمتطوعين في الجبهات بوصفهم رموزاً للتضحية والإيمان، وليس فقط عناصر عسكرية. هذا النوع من التغطية ساهم في خلق صورة مثالية عن الحرب داخل المجتمع.

في الوقت نفسه، تم توظيف الإذاعة بشكل واسع للوصول إلى المناطق الريفية والطبقات التي لا تعتمد على التلفزيون بشكل كامل. فالأناشيد الحماسية، والرسائل التعبوية، والخطب الدينية، كانت تُبث بشكل مستمر لتعزيز الروح المعنوية وربط المجتمع بالجبهة.

ومن الأمثلة البارزة، انتشار الأغاني والأناشيد المرتبطة بالحرب، التي كانت تُبث بشكل يومي تقريباً، وتحمل مضامين تتعلق بالشهادة والصمود والدفاع عن الثورة. هذه المواد الإعلامية أصبحت جزءاً من الحياة اليومية، خصوصاً للأطفال والشباب.

كما شهدت الصحافة تحولاً كبيراً خلال الحرب. فقد تقلصت مساحة النقد والتعدد الإعلامي، لصالح خطاب موحد يركز على دعم الجبهة. الصحف كانت تنشر تقارير عن العمليات العسكرية، وقصص الشهداء، وتحليلات تربط بين التطورات الميدانية والمعاني السياسية والدينية للصراع.

في هذا السياق، لعبت الصور الفوتوغرافية دوراً مهماً في تشكيل الوعي. فقد امتلأت الصحف والملصقات بصور القتلى والمقاتلين، ما جعل الحرب حاضرة بصرياً في كل مكان داخل الفضاء العام.

كما تم استخدام الملصقات والشعارات كأداة دعاية مركزية. فقد انتشرت في الشوارع والمؤسسات صور وشعارات تربط بين الحرب والدين والوطنية، مثل شعارات الصبر، والشهادة، والدفاع عن الإسلام، ما جعل الفضاء البصري جزءاً من منظومة التعبئة.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، التغطية الإعلامية لمراسم تشييع القتلى، حيث كانت تُعرض بوصفها فعاليات وطنية–دينية كبرى، يتم فيها التأكيد على الاستمرارية بين الموت في الجبهة وبقاء الدولة.

في المقابل، لم يكن الإعلام موجهاً للخارج فقط، بل كان له دور داخلي أساسي في إدارة المجتمع خلال الحرب. فقد ساهم في تفسير الأحداث، وتوجيه الرأي العام، وتقليل أثر الأخبار السلبية أو الصدمات العسكرية عبر إعادة تأطيرها ضمن سردية الصمود.

كما استخدم الإعلام خطاباً يقوم على الثنائية الواضحة بين "نحن" و"الآخر"، حيث جرى تصوير الحرب كصراع بين مشروعين مختلفين جذرياً، ما عزز التماسك الداخلي وأضعف المساحات الرمادية في الفهم العام للصراع.

ومن الناحية المؤسسية، أدت الحرب إلى تعزيز مركزية الإعلام الرسمي، وتقليص مساحة الإعلام المستقل أو غير المنسجم مع الخطاب العام للدولة. هذا

التوجه ساهم في توحيد الرسالة الإعلامية، لكنه أيضاً حدّ من التعدد في وجهات النظر.

كما لعبت الحملات الإعلامية دوراً في تعبئة المجتمع مادياً وبشرياً. فنداءات التبرع، والدعم للجبهة، والانضمام إلى قوات التعبئة، كانت تُبث بشكل مستمر، ما جعل الإعلام جزءاً من آلية التجنيد غير المباشر.

ومع مرور الوقت، أصبح الإعلام نفسه جزءاً من بنية الحرب، وليس مجرد ناقل لها. فقد تحوّل إلى أداة لإنتاج المعنى، وإعادة تفسير الأحداث، وبناء الوعي الجمعي حول الصراع.

كما ساهم الإعلام في خلق ذاكرة مشتركة للحرب داخل المجتمع، حيث جرى توثيق الأحداث بطريقة تجعلها جزءاً من الهوية الوطنية، وليس مجرد تجربة تاريخية عابرة.

ومن الأمثلة المهمة، البرامج الوثائقية التي أُنتجت خلال الحرب والتي استمرت لاحقاً في إعادة عرض قصص الجبهة والشهداء، ما حافظ على حضور الحرب في الذاكرة الإعلامية حتى بعد انتهاء القتال.

وفي البعد الاجتماعي، أدى هذا الدور الإعلامي إلى تشكيل وعي جمعي متماسك حول الحرب، حيث أصبحت مفاهيم مثل الصمود، والتضحية، والشهادة، جزءاً من اللغة اليومية داخل المجتمع.

ومع نهاية الحرب، كانت المنظومة الإعلامية قد أصبحت أكثر ترسخاً في بنيتها المؤسسية والأيديولوجية، حيث استمر تأثير الخطاب الذي تشكل خلال سنوات الحرب في تشكيل طريقة تناول الدولة للأحداث اللاحقة.

وفي المحصلة، فإن الإعلام خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم يكن مجرد وسيلة نقل معلومات، بل كان أداة مركزية في إدارة الصراع. فقد أعاد تشكيل الوعي الجمعي، وربط المجتمع بالجبهة، وصنع سردية موحدة للحرب، ما

جعله أحد أهم عناصر بناء الدولة خلال تلك المرحلة، وأحد أكثر الأدوات تأثيراً في تشكيل الذاكرة السياسية والاجتماعية لإيران الحديثة.

16.البعد الإقليمي للحرب: تشابك الجوار وتحول المنطقة إلى ساحة صراع ممتد

لم تكن الحرب العراقية–الإيرانية حدثاً ثنائياً محصوراً بين دولتين فقط، بل تحولت منذ مراحلها الأولى إلى صراع إقليمي واسع التداخل، تشابكت فيه مصالح دول الخليج وتركيا وسوريا، إلى جانب القوى الكبرى التي رأت في الحرب فرصة لإعادة ضبط ميزان القوى في الشرق الأوسط. ومع استمرار الحرب لسنوات طويلة، لم يعد بالإمكان فصل الجبهة العسكرية عن البيئة الإقليمية المحيطة بها، إذ أصبحت المنطقة كلها جزءاً من معادلة الصراع، بشكل مباشر أو غير مباشر.

في بداية الحرب، اتخذت معظم دول الخليج العربي موقفاً داعماً للعراق، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بالخوف من امتداد الثورة الإيرانية وتأثيرها الأيديولوجي والسياسي على الداخل الإقليمي. هذا الموقف لم يكن مجرد اصطفاف سياسي، بل ترافق مع دعم مالي واقتصادي واسع ساهم في تعزيز قدرة العراق على الاستمرار في الحرب لفترة طويلة.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، الدعم المالي الكبير الذي قدمته دول الخليج للعراق خلال سنوات الحرب، والذي ساهم في تمويل جزء كبير من مجهوداته العسكرية والاقتصادية، ما جعل الحرب تأخذ طابعاً إقليمياً غير مباشر من حيث التمويل والدعم اللوجستي.

في المقابل، كانت إيران تسعى إلى كسر حالة العزلة الإقليمية عبر بناء قنوات تواصل مع أطراف مختلفة، بعضها كان يتم عبر علاقات غير مباشرة أو محدودة، في محاولة لتقليل أثر الحصار السياسي والاقتصادي المفروض عليها. هذا التباين في التحالفات جعل المنطقة منقسمة بشكل واضح بين معسكرين غير معلنين.

كما لعبت بعض الدول الإقليمية دور الوسيط أو القناة غير المباشرة في تمرير الرسائل أو التسهيلات أو حتى بعض أشكال الدعم اللوجستي، ما جعل الحرب أكثر تعقيداً من كونها صراعاً حدودياً تقليدياً.

في هذا السياق، برزت تركيا كدولة ذات موقع حساس، إذ حافظت على علاقة متوازنة نسبياً مع الطرفين، مع استفادتها الاقتصادية من استمرار التجارة عبر الحدود، وهو ما جعلها لاعباً مهماً في الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار في بعض الملفات.

أما سوريا، فقد اتخذت موقفاً مختلفاً عن معظم الدول العربية، حيث وقفت إلى جانب إيران سياسياً في مواجهة العراق، ما أضاف بعداً عربياً–إقليمياً معقداً للصراع، وأظهر أن الانقسام لم يكن فقط بين إيران والعراق، بل داخل البيئة العربية نفسها أيضاً.

ومن الأمثلة المهمة، التباين الواضح في مواقف الدول العربية خلال الحرب، حيث انقسمت المواقف بين دعم العراق سياسياً ومالياً من جهة، ومواقف أكثر حذراً أو مختلفة في بعض الدول الأخرى، ما جعل العالم العربي نفسه جزءاً من المشهد الإقليمي للحرب.

كما لعبت القوى الكبرى دوراً محورياً في إدارة هذا التوازن الإقليمي. فبينما لم تدخل بشكل مباشر في الحرب، إلا أنها أثرت بشكل كبير على مسارها من خلال السياسات التسليحية والدبلوماسية، ومن خلال إدارة التوازن بين الطرفين بما يمنع حسم الصراع بسرعة.

في هذا الإطار، أصبحت منطقة الخليج العربي ذات أهمية استراتيجية متزايدة، خصوصاً فيما يتعلق بأمن الملاحة النفطية، حيث بدأت الحرب تؤثر تدريجياً على حركة النفط والتجارة البحرية، ما دفع دولاً عديدة إلى الاهتمام المباشر بمسار الصراع.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، ما عُرف لاحقاً بـ"حرب الناقلات"، حيث تعرضت سفن تجارية ونفطية لهجمات متبادلة في الخليج، ما أدى إلى تدويل جزئي لأمن الممرات البحرية، وإدخال قوى دولية لحماية الملاحة.

هذا التطور جعل الحرب تنتقل من كونها صراعاً برياً بين دولتين إلى أزمة أمن إقليمي تشمل الممرات البحرية والاقتصاد العالمي للطاقة، ما زاد من تعقيد المشهد الإقليمي.

كما أثرت الحرب على العلاقات الثنائية بين دول المنطقة، حيث أعادت صياغة أولويات الأمن القومي لدول الخليج، التي بدأت تنظر إلى إيران بوصفها فاعلاً إقليمياً مركزياً يجب التعامل معه ضمن حسابات استراتيجية طويلة الأمد.

في الوقت نفسه، ساهمت الحرب في تعزيز سباق التسلح داخل المنطقة، حيث بدأت دول عدة في زيادة إنفاقها الدفاعي تحسباً لأي توسع محتمل للصراع أو انعكاساته الإقليمية.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، تنامي دور التحالفات الأمنية غير المعلنة أو غير المباشرة، حيث بدأت بعض الدول تنسق سياساتها الدفاعية بشكل أوسع في مواجهة تداعيات الحرب.

كما انعكس الصراع على العلاقات الاقتصادية الإقليمية، حيث تأثرت بعض طرق التجارة، وتغيرت أنماط التبادل التجاري، وظهرت شبكات بديلة للتعامل مع واقع الحرب الطويلة.

ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن الحرب لم تعد شأناً عراقياً–إيرانياً فقط، بل تحولت إلى عنصر بنيوي في إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الثمانينيات.

كما ساهمت الحرب في خلق حالة من الاستقطاب الإقليمي، حيث اصطفّت بعض الدول بشكل واضح، بينما فضّلت أخرى اتباع سياسات حذرة لتجنب الانخراط المباشر في الصراع.

وفي البعد الاستراتيجي، أدت الحرب إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي، حيث أصبح مرتبطاً ليس فقط بالقوة العسكرية، بل أيضاً بالقدرة على إدارة التوازنات السياسية والاقتصادية بين القوى المتصارعة.

ومع نهاية الحرب، كانت المنطقة قد خرجت من هذه التجربة وهي أكثر تعقيداً من الناحية السياسية، وأكثر ترابطاً من حيث تداخل المصالح، وأكثر حساسية تجاه أي صراع مشابه في المستقبل.

وفي المحصلة، فإن البعد الإقليمي للحرب العراقية–الإيرانية يكشف أن هذا الصراع لم يكن ثنائياً في جوهره، بل كان جزءاً من إعادة تشكيل أوسع للمنطقة. فقد امتدت تأثيراته إلى دول الجوار، وأثرت على التحالفات والسياسات الاقتصادية والأمنية، ما جعل الحرب حدثاً إقليمياً بامتياز أعاد رسم ملامح الشرق الأوسط خلال عقد الثمانينيات وما بعده.

17.البعد الدولي للحرب: توازنات القوى الكبرى وإدارة الصراع بالوكالة

لم تكن الحرب العراقية–الإيرانية مجرد مواجهة إقليمية بين دولتين متجاورتين، بل سرعان ما تحولت إلى ملف دولي بالغ الحساسية داخل سياق الحرب الباردة، حيث تقاطعت مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية مع حسابات دول الشرق الأوسط. هذا التشابك الدولي جعل الحرب جزءاً من منظومة أوسع لإدارة التوازنات العالمية، وليس مجرد صراع محلي محدود النطاق.

في بداية الحرب، اتخذت القوى الكبرى موقفاً حذراً ظاهرياً يقوم على عدم الانخراط المباشر، لكن هذا الحياد لم يكن عملياً حياداً كاملاً، بل كان أقرب إلى

إدارة غير مباشرة للصراع عبر دعم متفاوت وغير متوازن للطرفين، بحسب المصالح الاستراتيجية لكل قوة.

الولايات المتحدة، في سياق ما بعد الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن في طهران، كانت تنظر إلى إيران بوصفها دولة خرجت عن دائرة الحلفاء التقليديين في المنطقة. هذا التحول جعل العراق، رغم طبيعته السياسية المختلفة، أقرب إلى موقع التوازن في مواجهة إيران خلال تلك المرحلة، ما انعكس في شكل دعم سياسي ولوجستي غير مباشر.

في المقابل، الاتحاد السوفيتي كان ينظر إلى العراق بوصفه شريكاً تقليدياً في المنطقة، لكنه في الوقت نفسه حافظ على قدر من التوازن في علاقاته مع إيران، خصوصاً في الفترات التي شهدت حاجة استراتيجية لإبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع الطرفين.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، استمرار بعض أشكال التوريد العسكري للعراق من مصادر شرقية وغربية في آن واحد، ما يعكس طبيعة الحرب بوصفها ساحة مفتوحة لتعدد الموردين وتداخل المصالح الدولية.

كما لعبت دول أوروبا الغربية دوراً اقتصادياً مهماً، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، حيث استمرت بعض قنوات التجارة غير المباشرة رغم التوتر السياسي، وهو ما ساهم في استمرار الحرب لفترة أطول.

في هذا السياق، برزت منطقة الخليج العربي كمنطقة مركزية في الحسابات الدولية، ليس فقط بسبب النفط، بل أيضاً بسبب موقعها الاستراتيجي في معادلة أمن الطاقة العالمي. ومع تصاعد الحرب، أصبحت سلامة الملاحة في الخليج قضية دولية بامتياز.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، ما عُرف لاحقاً بـ"حرب الناقلات"، حيث تعرضت سفن النفط والتجارة لهجمات متبادلة، ما دفع قوى دولية إلى التدخل

لحماية الملاحة، بما في ذلك نشر قوات بحرية في المنطقة لضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.

هذا التطور أدى إلى تدويل عملي للمجال البحري في الخليج، حيث أصبحت بعض القوى الكبرى جزءاً مباشراً من إدارة أمن الممرات المائية، ما أضاف طبقة جديدة من التعقيد إلى الحرب.

كما لعبت الأمم المتحدة دوراً دبلوماسياً متزايداً مع استمرار الحرب، حيث صدرت عدة قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار، لكنها لم تكن كافية لإنهاء الصراع في مراحله المبكرة، بسبب تعقيد التوازنات الإقليمية والدولية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، القرار الأممي الذي دعا إلى وقف إطلاق النار واعتبر الحرب غير قابلة للاستمرار دون حل سياسي، وهو ما شكل لاحقاً إطاراً تفاوضياً لإنهاء الحرب في مراحلها الأخيرة.

في الوقت نفسه، كانت القوى الكبرى تدير الحرب ضمن منطق "التوازن غير الحاسم"، حيث لم يكن الهدف إنهاء الحرب بسرعة، بل منع أي طرف من تحقيق نصر حاسم قد يغير ميزان القوى في المنطقة بشكل جذري.

هذا النمط من الإدارة جعل الحرب تستمر لسنوات طويلة، مع مستويات متفاوتة من التصعيد والانخفاض، دون حسم نهائي واضح حتى المراحل المتأخرة.

كما ساهمت الحرب في إعادة تعريف العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، حيث أصبحت المنطقة جزءاً من مسرح أوسع لتنافس القوى الكبرى، وليس مجرد مجال نفوذ إقليمي مغلق.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، تطور شبكات الوساطة غير الرسمية التي ربطت بين أطراف دولية وإقليمية لتسهيل بعض الصفقات أو التفاهمات، ما يعكس الطابع غير المباشر لإدارة الصراع.

في هذا السياق، لعبت بعض الدول دور الوسيط أو القناة غير المباشرة بين الأطراف، سواء في المجال الدبلوماسي أو اللوجستي، ما جعل الحرب محاطة بشبكة معقدة من العلاقات الدولية غير المعلنة.

كما أثرت الحرب على سوق السلاح العالمي، حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط أحد أهم أسواق التسلح خلال الثمانينيات، ما عزز من مصالح عدد من الدول في استمرار الصراع بشكل غير مباشر.

وفي المقابل، ساهمت الحرب في تعزيز إدراك القوى الكبرى لأهمية الخليج كمنطقة استراتيجية لا يمكن تركها خارج حسابات الأمن العالمي، ما أدى إلى زيادة الوجود العسكري الدولي في المنطقة لاحقاً.

ومع مرور الوقت، أصبحت الحرب جزءاً من معادلة أوسع لإدارة النظام الدولي في الشرق الأوسط، حيث تداخلت الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية في صياغة مواقف القوى الكبرى.

ومع نهاية الحرب، كانت النتيجة أن المنطقة خرجت من الصراع وهي أكثر ارتباطاً بالمنظومة الدولية، وأكثر خضوعاً لتوازنات خارجية معقدة، ما جعل آثار الحرب تمتد إلى ما بعد انتهائها.

وفي المحصلة، فإن البعد الدولي للحرب العراقية–الإيرانية يكشف أن الصراع لم يكن محلياً في جوهره، بل كان جزءاً من نظام عالمي لإدارة التوازنات خلال الحرب الباردة. فقد لعبت القوى الكبرى دوراً مباشراً وغير مباشر في إطالة أمد الحرب، وتوجيه مسارها، ومنع حسمها المبكر، ما جعلها واحدة من أبرز الحروب التي عكست تداخل الإقليم بالدولي في القرن العشرين.

18.إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي الإيراني بعد الحرب

مثّلت الحرب العراقية–الإيرانية نقطة تحول عميقة في إدراك الدولة الإيرانية لمفهوم الأمن القومي، إذ لم يعد هذا المفهوم محصوراً في الدفاع عن الحدود الجغرافية أو مواجهة جيش نظامي تقليدي، بل اتسع ليشمل الداخل الاجتماعي، والبنية السياسية، والهوية الأيديولوجية، والاقتصاد، وحتى المجال الإعلامي والثقافي. ومع نهاية الحرب، كانت إيران قد خرجت برؤية أمنية جديدة تختلف جذرياً عن تلك التي سبقت عام 1979.

في البداية، واجهت الدولة الإيرانية تجربة غير مسبوقة: حرب طويلة الأمد على حدودها الشرقية–الغربية، مع استنزاف بشري واقتصادي واسع، وتدخلات إقليمية ودولية معقدة. هذه التجربة دفعت صانع القرار إلى إعادة تعريف مصدر التهديد: لم يعد التهديد خارجياً فقط، بل أصبح داخلياً وخارجياً في آن واحد، ومترابطاً بشكل لا يمكن فصله.

منذ السنوات الأولى للحرب، بدأ يتشكل إدراك جديد داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية بأن "الجبهة الداخلية" لا تقل أهمية عن الجبهة الخارجية. هذا المفهوم أدى إلى توسع دور الأجهزة الأمنية في مراقبة الداخل، ليس فقط لمنع الاختراقات العسكرية، بل أيضاً لضبط الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، زيادة دور الحرس الثوري وقوات التعبئة في المناطق المدنية، حيث لم يعد وجودها مقتصراً على الجبهات، بل امتد إلى المدن والقرى، لضمان الاستقرار الداخلي ومنع أي اضطرابات محتملة خلال الحرب.

كما ساهمت الحرب في تحويل مفهوم الأمن من مفهوم عسكري تقليدي إلى مفهوم شامل متعدد الأبعاد. فالأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، والأمن الإعلامي، والأمن الثقافي، أصبحت كلها عناصر ضمن منظومة الأمن القومي.

في هذا السياق، برزت فكرة "التهديد المركب"، أي أن أي ضغط اقتصادي أو إعلامي أو سياسي يمكن أن يتحول إلى تهديد أمني إذا ارتبط بسياق الحرب. هذا المفهوم وسّع بشكل كبير من نطاق تدخل الدولة في الحياة العامة.

ومن الأمثلة البارزة، التعامل مع بعض الأزمات الاقتصادية خلال الحرب ليس فقط كأزمات معيشية، بل كجزء من معركة الصمود، ما جعل الاقتصاد جزءاً من منظومة الأمن القومي، وليس مجرد قطاع مستقل.

كما أدى هذا التحول إلى تعزيز مركزية الدولة في إدارة كل ما يتعلق بالأمن. فقد أصبحت القرارات الأمنية أكثر تركيزاً في يد مؤسسات محددة، خصوصاً تلك المرتبطة بالحرس الثوري والمؤسسات العقائدية، التي اكتسبت شرعيتها من دورها في الحرب.

في الوقت نفسه، تم إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة ضمن إطار أمني جديد. فالمواطن لم يعد فقط متلقياً للخدمات، بل أصبح جزءاً من منظومة الأمن، سواء عبر التعبئة أو المشاركة في الدعم أو حتى عبر الالتزام بالخطاب الرسمي.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، توسع مفهوم "الرقابة الوقائية"، حيث تم التركيز على منع التهديدات قبل وقوعها، سواء كانت سياسية أو إعلامية أو اجتماعية، وهو ما أدى إلى بناء منظومة أمنية أكثر تشابكاً مع الحياة اليومية.

كما ساهمت الحرب في ترسيخ فكرة أن الاستقرار الداخلي مرتبط مباشرة بالتماسك الأيديولوجي. فكل تراجع في الانسجام الفكري أو السياسي كان يُنظر إليه بوصفه احتمالاً لخلق ثغرات أمنية.

في هذا السياق، لعب الإعلام والتعليم دوراً في دعم هذا المفهوم الجديد للأمن القومي، حيث أصبح الخطاب العام يربط بين الهوية الوطنية والاستقرار الأمني بشكل وثيق.

ومن الأمثلة التاريخية، إدخال مفاهيم الحرب والتعبئة والشهادة في الخطاب التعليمي والإعلامي، ما ساهم في بناء وعي أمني–اجتماعي طويل الأمد داخل المجتمع.

كما أدى هذا التحول إلى توسع دور المؤسسات الأمنية في الاقتصاد، حيث أصبحت بعض المشاريع الاقتصادية الكبرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبنية الأمنية والعسكرية، خصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي الجانب الخارجي، أعادت إيران تعريف تهديداتها الإقليمية ضمن إطار أوسع، حيث لم يعد التهديد مقتصراً على دولة بعينها، بل أصبح مرتبطاً بالتوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية.

كما ساهمت الحرب في تعزيز فكرة الاعتماد على الذات في المجال الأمني، خصوصاً بعد التجربة الطويلة مع الحصار والعزلة خلال الحرب، ما دفع إلى تطوير قدرات دفاعية وصناعية داخلية.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، توسع برامج التصنيع العسكري المحلي بعد الحرب، باعتباره جزءاً من استراتيجية تقليل الاعتماد على الخارج في المجال الأمني.

في المقابل، أدى هذا التوسع في مفهوم الأمن القومي إلى زيادة دمج الدولة في تفاصيل الحياة اليومية، ما جعل الحدود بين المدني والأمني أكثر ضبابية مما كانت عليه قبل الحرب.

ومع نهاية الحرب، كانت إيران قد انتقلت من دولة ذات مفهوم أمني تقليدي إلى دولة تعتمد على مفهوم أمني شمولي، يربط بين الداخل والخارج، وبين السياسة والاقتصاد والثقافة.

وفي المحصلة، فإن إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي الإيراني خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد تعديل في السياسات الدفاعية، بل كانت تحولاً بنيوياً عميقاً أعاد تعريف الدولة نفسها. فقد أصبحت إيران تنظر إلى أمنها

بوصفه منظومة متكاملة تشمل كل مفاصل المجتمع والدولة، وهو إرث استراتيجي تشكل في سياق الحرب واستمر تأثيره في العقود اللاحقة.

19.إعادة بناء الذاكرة الوطنية وتثبيت سردية الحرب

مع اقتراب الحرب العراقية–الإيرانية من نهايتها، لم تكن الدولة الإيرانية تواجه فقط تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، بل كانت أيضاً أمام مهمة أكثر تعقيداً على المدى الطويل: كيفية تحويل تجربة حرب ممتدة ودامية إلى جزء من الذاكرة الوطنية الجامعة، دون أن تتحول إلى مصدر انقسام داخلي أو تفكيك اجتماعي. ومن هنا بدأت عملية إعادة بناء الذاكرة الرسمية للحرب، بحيث تصبح جزءاً من الهوية السياسية للدولة الحديثة.

هذه العملية لم تبدأ بعد انتهاء الحرب فقط، بل كانت قد انطلقت تدريجياً أثناء سيرها، عبر الإعلام، والمؤسسات الدينية، والتعليم، والرموز العامة. لكن بعد وقف إطلاق النار، أخذت هذه الجهود طابعاً أكثر تنظيماً ومؤسساتية، بهدف تثبيت سردية موحدة حول معنى الحرب، وأسبابها، ونتائجها، وتضحياتها.

في هذا السياق، تم تقديم الحرب بوصفها "دفاعاً مقدساً" عن الدولة والثورة، وليس مجرد نزاع عسكري تقليدي. هذا الإطار المفاهيمي كان أساسياً في تحويل الخسائر الكبيرة إلى عنصر من عناصر الشرعية الرمزية للدولة، بدل أن تكون عبئاً سياسياً أو اجتماعياً.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، إنشاء مؤسسات متخصصة لتوثيق الحرب وجمع شهادات المشاركين فيها، سواء من الجبهة أو من خلفها. هذه المؤسسات عملت على إنتاج أرشيف واسع من الروايات والصور والوثائق، بهدف بناء ذاكرة رسمية منظمة للصراع.

كما لعبت وسائل الإعلام بعد الحرب دوراً مركزياً في إعادة إنتاج هذه الذاكرة. فقد استمرت البرامج الوثائقية والأفلام والمسلسلات التي تتناول الحرب في

عرض قصص المقاتلين والشهداء، ما جعل الحرب حاضرة في الوعي العام حتى بعد توقف القتال بسنوات طويلة.

في الوقت نفسه، تم إدخال سردية الحرب إلى النظام التعليمي بشكل منهجي. فقد أصبحت الكتب المدرسية تتناول الحرب بوصفها جزءاً من التاريخ التأسيسي للدولة الحديثة، مع التركيز على مفاهيم مثل التضحية، والصمود، والدفاع عن الثورة.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، تحويل بعض المناسبات المرتبطة بالحرب إلى فعاليات وطنية سنوية، حيث يتم إحياء ذكرى المعارك الكبرى والعمليات العسكرية، ما ساهم في تثبيت الذاكرة الجماعية للحرب داخل المجتمع.

كما ساهمت الحرب في خلق رمزية قوية حول "الشهيد" بوصفه عنصراً مركزياً في الهوية الوطنية الجديدة. فقد تم بناء مقابر ومؤسسات ومتاحف خاصة بالقتلى، ما جعل الذاكرة الفردية تتحول إلى ذاكرة جماعية منظمة.

في هذا الإطار، لعبت الدولة دوراً محورياً في تنظيم هذه الذاكرة، بحيث لا تبقى مجرد تجارب فردية متناثرة، بل تتحول إلى سردية موحدة تعكس رؤية الدولة للحرب ومعناها.

كما تم استخدام الفضاء العام بشكل واسع في تثبيت هذه الذاكرة، من خلال النصب التذكارية، والجداريات، والأسماء التي أُطلقت على الشوارع والمرافق العامة، والتي كانت في كثير من الأحيان مرتبطة بشخصيات أو أحداث الحرب.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة، انتشار الرموز البصرية المرتبطة بالحرب في المدن الإيرانية، ما جعل الذاكرة الحربية جزءاً من المشهد اليومي للمجتمع، وليس فقط موضوعاً تاريخياً في الكتب.

في المقابل، لم تكن هذه الذاكرة محايدة بالكامل، بل كانت مرتبطة بالسردية الرسمية للدولة، التي ركزت على جانب معين من الحرب، خصوصاً من حيث معنى الصمود والتضحية والشرعية السياسية.

هذا التوجيه في بناء الذاكرة ساهم في خلق توافق عام حول بعض عناصر الحرب، لكنه في الوقت نفسه حدّ من ظهور سرديات بديلة أو نقدية بشكل واسع في المجال العام.

كما لعبت المؤسسات الدينية دوراً مهماً في دعم هذه الذاكرة، من خلال ربطها بالمفاهيم العقائدية، وإدخالها في الخطاب الديني، ما جعل الذاكرة الحربية جزءاً من البنية الرمزية للدولة والمجتمع معاً.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، استمرار حضور قصص الحرب في المناسبات الدينية الكبرى، حيث يتم الربط بين مفاهيم التضحية التاريخية والمعاصرة، ما يعزز استمرارية السردية عبر الزمن.

كما ساهمت هذه العملية في خلق هوية وطنية جديدة ترتكز جزئياً على تجربة الحرب، بحيث أصبحت جزءاً من تعريف الدولة لنفسها ولتاريخها الحديث.

في البعد الاجتماعي، أدت هذه الذاكرة إلى تشكيل علاقة خاصة بين الأجيال، حيث نشأ جيل كامل بعد الحرب وهو يتلقى روايتها من خلال التعليم والإعلام والمناسبات العامة، وليس من خلال التجربة المباشرة.

ومع مرور الوقت، أصبحت الحرب جزءاً من الهوية الوطنية الإيرانية الحديثة، ليس فقط كحدث تاريخي، بل كعنصر تأسيسي في فهم الدولة لنفسها.

وفي المقابل، ساهمت هذه الذاكرة الرسمية في تثبيت الاستمرارية بين الدولة والحرب، بحيث بقيت مفاهيم مثل الدفاع، والصمود، والتعبئة حاضرة في الخطاب السياسي حتى بعد انتهاء القتال.

وفي المحصلة، فإن إعادة بناء الذاكرة الوطنية للحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد عملية توثيق تاريخي، بل كانت مشروعاً سياسياً وثقافياً متكاملاً. فقد جرى تحويل الحرب إلى جزء من الهوية الوطنية، وتثبيت سردية رسمية لها عبر التعليم والإعلام والدين والرموز العامة، ما جعلها عنصراً دائماً في تشكيل الوعي الإيراني الحديث، وتأثيرها ممتداً إلى ما بعد انتهاء الحرب بسنوات طويلة.

20.خلاصة نقدية: الدولة التي صاغتها الحرب

مع انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، لم تكن إيران كما دخلتها. فالصراع الذي استمر لثماني سنوات لم يُنهك الدولة عسكرياً فقط، بل أعاد تشكيلها من الداخل على مستوى البنية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، وحتى الرمزية. ويمكن القول إن الحرب لم تكن حدثاً خارجياً بالنسبة للدولة، بل كانت لحظة تأسيس ثانية أعادت تعريف معنى الدولة نفسها ووظائفها وحدودها.

أول ما يظهر في هذه الخلاصة هو أن الحرب أنتجت دولة شديدة المركزية، ارتكزت فيها السلطة بشكل متزايد في مؤسسات مرتبطة بالقيادة الثورية والأجهزة الأمنية والعسكرية. هذا التمركز لم يكن مجرد نتيجة ظرفية، بل تحول إلى نمط حكم مستمر، حيث أصبحت إدارة الدولة مرتبطة بشكل وثيق بمفاهيم الأمن والتعبئة والاستمرارية السياسية.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، بقاء العديد من المؤسسات التي توسعت خلال الحرب في مواقعها بعد انتهائها، خصوصاً تلك المرتبطة بالحرس الثوري وشبكات التعبئة، والتي لم تعد مؤسسات حرب فقط، بل أصبحت جزءاً من البنية السياسية والاقتصادية للدولة.

ثانياً، خلقت الحرب نموذجاً للدولة التعبوية، حيث أصبحت العلاقة بين الدولة والمجتمع قائمة على الاستنفار الدائم. فمفاهيم مثل التضحية، والصمود، والتهديد المستمر، لم تبقَ مرتبطة بظرف الحرب فقط، بل تحولت إلى عناصر دائمة في الخطاب السياسي العام.

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن الخطاب الذي تشكل خلال الحرب لم يتم تفكيكه بالكامل بعد انتهائها، بل استمر في إعادة إنتاج نفسه في مراحل لاحقة، خصوصاً في الأزمات الإقليمية والسياسية التي واجهتها الدولة لاحقاً.

ثالثاً، أدت الحرب إلى إعادة تشكيل النخبة الحاكمة بشكل جذري، حيث صعد جيل جديد من القيادات التي تشكلت داخل الجبهة، واكتسبت شرعيتها من التجربة العسكرية والميدانية. هذا الجيل أصبح لاحقاً جزءاً أساسياً من بنية الدولة، ما جعل الذاكرة الحربية عاملاً مؤسساً في شرعية السلطة.

ومن الأمثلة المهمة، استمرار تأثير القيادات التي برزت خلال الحرب في مواقع القرار لعقود لاحقة، ما يعكس عمق التحول الذي أحدثته الحرب في بنية النخبة السياسية والعسكرية.

رابعاً، أنتجت الحرب اقتصاداً موجهاً بشكل كبير نحو الدولة، حيث توسع دور المؤسسات الرسمية في إدارة الموارد، وتقلص دور السوق في بعض القطاعات الحيوية خلال سنوات الحرب. هذا النموذج لم يختفِ بالكامل بعد انتهاء القتال، بل استمر تأثيره في شكل اقتصاد مختلط تميل فيه الدولة إلى لعب دور مركزي.

خامساً، ساهمت الحرب في عسكرة المجال الاجتماعي والثقافي، حيث أصبحت الرموز العسكرية والدينية جزءاً من الحياة اليومية، سواء في الإعلام أو التعليم أو الفضاء العام. هذا الدمج بين المدني والعسكري لم يكن مؤقتاً، بل أصبح جزءاً من البنية الرمزية للدولة.

ومن الأمثلة البارزة، استمرار حضور رموز الحرب في المدن والمؤسسات حتى بعد انتهاء الصراع، ما يعكس عمق التأثير الثقافي للحرب على الفضاء العام.

سادساً، خلقت الحرب ذاكرة وطنية منظمة، تم بناؤها عبر مؤسسات الدولة، بحيث أصبحت الرواية الرسمية للحرب جزءاً من الهوية الوطنية. هذه الذاكرة

لم تكن محايدة، بل كانت مرتبطة بالسردية السياسية للدولة، ما جعل الحرب عنصراً تأسيسياً في فهم الدولة لنفسها.

في هذا الإطار، يمكن ملاحظة أن الأجيال التي وُلدت بعد الحرب تربت على سردية جاهزة حولها، عبر التعليم والإعلام والمناسبات الرسمية، ما جعل الذاكرة الحربية مستمرة في الزمن.

سابعاً، على المستوى الإقليمي والدولي، أعادت الحرب تموضع إيران داخل النظام الإقليمي، حيث خرجت الدولة أكثر وعياً بطبيعة التهديدات المحيطة بها، وأكثر اعتماداً على مفهوم الأمن الشامل الذي يدمج بين الداخل والخارج.

كما أن الحرب كشفت حدود القوة العسكرية وحدها، وأظهرت أهمية التوازنات الإقليمية والدولية في إدارة الصراعات الطويلة.

ثامناً، رغم انتهاء الحرب، فإن آثارها البنيوية لم تنتهِ. بل يمكن القول إن العديد من المؤسسات والسياسات والخطابات التي نشأت خلالها استمرت في تشكيل الدولة الإيرانية لاحقاً، سواء في الداخل أو في تعاملها مع الخارج.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، استمرار حضور مفاهيم مثل "الدفاع" و"التعبئة" و"المقاومة" في الخطاب السياسي الرسمي بعد الحرب، ما يدل على استمرارية الإرث الحربي في البنية السياسية للدولة.

في الخلاصة النقدية، يمكن القول إن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد مواجهة عسكرية بين دولتين، بل كانت عملية إعادة تأسيس للدولة الإيرانية الحديثة. فقد أعادت الحرب تشكيل السلطة، والنخبة، والاقتصاد، والمجتمع، والذاكرة، والهوية، ضمن إطار واحد قائم على التعبئة والاستمرارية والصراع.

لكن هذا التأسيس حمل في داخله أيضاً تناقضات عميقة: فالدولة التي خرجت أكثر مركزية وقوة تنظيمية، خرجت أيضاً أكثر اعتماداً على منطق الحرب في إدارة السلم؛ والدولة التي بنت وحدة داخلية خلال الحرب، بنتها عبر أدوات

استثنائية مرتبطة بالظرف العسكري؛ والدولة التي أعادت تعريف نفسها عبر الحرب، ظلت تحمل أثر هذه الحرب في بنيتها حتى بعد انتهائها.

وهكذا، فإن الخلاصة النهائية تكشف أن الحرب لم تكن مرحلة عابرة في تاريخ إيران الحديث، بل لحظة تأسيس طويلة الأمد، أعادت صياغة الدولة والمجتمع معاً، وجعلت من تجربة الصراع جزءاً دائماً من هوية النظام السياسي وآلياته في الحكم والتفكير.

الفصل 6: عسكرة المجتمع وتوسيع الحرس الثوري

تأسيس الحرس الثوري الإيراني كقوة موازية للجيش التقليدي.

1.ولادة الحرس الثوري كجيش عقائدي موازٍ للدولة

بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، لم يكن التحدي الأكبر أمام القيادة الجديدة مجرد إسقاط نظام الشاه، بل كيفية ضمان ألا تعود الدولة القديمة مجدداً عبر مؤسساتها العسكرية والأمنية والإدارية. ففي نظر القوى الثورية التي قادت إسقاط النظام الملكي، كان الجيش الإيراني التقليدي يمثل أحد أخطر التهديدات المحتملة على بقاء الثورة، لأنه لم يكن مجرد مؤسسة عسكرية، بل كان العمود الفقري للدولة البهلوية بكل بنيتها السياسية والأمنية.

لهذا السبب، بدأت القيادة الجديدة منذ الأيام الأولى تنظر إلى الجيش التقليدي بعين الشك والخوف، رغم حاجتها إليه. فالجيش كان يمتلك التسليح والتنظيم والخبرة، لكنه في الوقت نفسه كان يحمل إرث الدولة السابقة، وتكوينه العقائدي والمهني لم يكن منسجماً بالكامل مع مشروع "ولاية الفقيه" الذي بدأ يتشكل بوصفه الأساس الجديد للحكم.

في هذا المناخ، ظهرت فكرة تأسيس "الحرس الثوري" كقوة مستقلة لا تقوم على العقيدة العسكرية التقليدية، بل على الولاء العقائدي المباشر للثورة وقيادتها. لم يكن الهدف إنشاء فرع جديد من الجيش، بل بناء مؤسسة مختلفة

جذرياً في فلسفتها ووظيفتها، تكون مهمتها الأولى حماية النظام الجديد من الداخل قبل الخارج.

ومنذ البداية، كان الحرس الثوري يحمل طابعاً أيديولوجياً واضحاً. فالانضمام إليه لم يكن قائماً فقط على الكفاءة العسكرية أو الخلفية المهنية، بل على الالتزام العقائدي والسياسي. لقد أرادت القيادة الإيرانية قوة تؤمن بالمشروع الثوري بوصفه عقيدة مقدسة، لا مجرد جهاز يتلقى الأوامر من الدولة.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن الحرس في بداياته لم يكن يمتلك بنية عسكرية تقليدية واضحة كالجيش، بل تشكل من مجموعات ثورية وشباب متدينين ومقاتلين غير نظاميين شاركوا في أحداث الثورة وما بعدها. هذه الطبيعة جعلته أقرب إلى "جيش الثورة" منه إلى مؤسسة عسكرية كلاسيكية.

كما أن القيادة الجديدة لم تكتفِ بتأسيس الحرس، بل عملت بالتوازي على إضعاف الجيش التقليدي ومنع تحوله إلى مركز قوة مستقل. فبعد الثورة مباشرة، جرت عمليات تطهير واسعة داخل الجيش، شملت اعتقالات وإعدامات وإقصاءات لضباط كبار اتُّهموا بالولاء للنظام السابق أو بعدم الثقة الكاملة بالثورة.

ومن الأمثلة البارزة، الإعدامات التي طالت عدداً من كبار الضباط بعد الثورة، والتي لم تكن مجرد إجراءات انتقامية، بل رسائل سياسية تهدف إلى تحطيم البنية النفسية والسياسية للجيش القديم، ومنع أي احتمال لانقلاب مضاد.

في هذا السياق، أصبح الحرس الثوري أداة لإعادة بناء مفهوم القوة داخل الدولة. فالقوة لم تعد مرتبطة بالمؤسسة الوطنية التقليدية، بل بالمؤسسة العقائدية الجديدة المرتبطة مباشرة بولي الفقيه ومشروع الثورة.

كما لعبت الحرب العراقية–الإيرانية لاحقاً دوراً حاسماً في توسيع الحرس وترسيخ مكانته. فمع اندلاع الحرب، وجدت القيادة الإيرانية فرصة لتقديم

الحرس بوصفه "الحامي الحقيقي للثورة"، مقابل جيش ما زال يُنظر إليه بريبة في بعض الدوائر الثورية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، أن كثيراً من العمليات الكبرى خلال الحرب تم تقديم الحرس فيها إعلامياً باعتباره القوة الأكثر إخلاصاً وتضحية، ما ساهم في تعزيز صورته داخل المجتمع على حساب الجيش التقليدي.

لكن التوسع لم يكن عسكرياً فقط، بل عقائدياً أيضاً. فقد تم ربط الحرس بفكرة "الدفاع عن الإسلام والثورة"، لا الدفاع عن الحدود الوطنية فقط. هذا الفرق الجوهري جعل الحرس مؤسسة فوق المفهوم الوطني التقليدي، لأن ولاءه كان موجهاً للعقيدة السياسية–الدينية قبل الدولة نفسها.

وفي هذا الإطار، بدأت تظهر تدريجياً فكرة "الجيش العقائدي" الذي لا يفصل بين الدين والسياسة والسلاح. فالمقاتل داخل الحرس لم يكن مجرد جندي، بل عنصر تعبئة أيديولوجية يحمل مشروعاً سياسياً وثقافياً إلى جانب دوره العسكري.

كما ساهم هذا النموذج في خلق حالة من الازدواجية داخل بنية الدولة. فإيران أصبحت تمتلك جيشين فعلياً: جيشاً تقليدياً يخضع لمنطق الدولة الحديثة، وحرساً ثورياً يخضع لمنطق الثورة والعقيدة. ومع مرور الوقت، أخذ ميزان القوة يميل تدريجياً نحو الحرس.

ومن الأمثلة الواضحة، أن الحرس حصل على امتيازات سياسية وإعلامية واقتصادية متزايدة، بينما بقي الجيش التقليدي محصوراً أكثر في الإطار المهني العسكري، دون النفوذ العقائدي والسياسي الذي امتلكه الحرس.

كما أن الحرس لم يكن مجرد قوة دفاعية، بل أداة لإعادة تشكيل المجتمع نفسه. فمن خلال البسيج والمؤسسات المرتبطة به، بدأ يتدخل في التعليم، والثقافة، والإعلام، والجامعات، والشارع، ما جعله مؤسسة عسكرية–اجتماعية تتجاوز وظيفة الجيش التقليدي.

في المقابل، أدى هذا التوسع إلى ترسيخ منطق عسكرة السياسة داخل الدولة. فبدلاً من بناء مؤسسات مدنية مستقلة، أصبحت القوة العقائدية المسلحة هي الضامن الأساسي لاستمرار النظام.

ومن الناحية القومية، حمل الحرس منذ بداياته تصوراً مركزياً للدولة الإيرانية، يقوم على حماية "وحدة الجمهورية الإسلامية" تحت سلطة المركز. وهذا المفهوم أدى لاحقاً إلى استخدامه في قمع الاحتجاجات القومية والمناطقية، خصوصاً في المناطق غير الفارسية.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، مشاركة الحرس في المواجهات داخل كردستان الإيرانية بعد الثورة، حيث تم التعامل مع المطالب الكردية بوصفها تهديداً مباشراً لوحدة النظام الثوري، وليس مجرد قضية سياسية داخلية.

كما استخدم الحرس في خوزستان وبلوشستان وغيرها لضبط الأطراف التي كانت ترى في الثورة فرصة للمطالبة بهوياتها وحقوقها الخاصة، ما جعل المؤسسة العسكرية الجديدة مرتبطة عملياً بحماية المركز السياسي–القومي للدولة.

ومع مرور السنوات، تحول الحرس الثوري من تنظيم ثوري ناشئ إلى العمود الحقيقي للنظام الإيراني. فقد جمع بين السلاح والعقيدة والاقتصاد والسياسة، وأصبح يمتلك نفوذاً يتجاوز كثيراً دور الجيوش التقليدية في الدول الحديثة.

وفي الخلاصة، فإن تأسيس الحرس الثوري لم يكن مجرد قرار أمني بعد الثورة، بل كان خطوة تأسيسية لبناء نموذج جديد للدولة. دولة لا تقوم فقط على المؤسسات التقليدية، بل على قوة عقائدية موازية ترى نفسها حامية للثورة والهوية السياسية للنظام. ومن هنا بدأت عملية عسكرة المجتمع الإيراني، حيث لم يعد السلاح مجرد أداة دفاع، بل أصبح جزءاً من العقيدة والحكم وإعادة تشكيل المجتمع والدولة معاً.

.2الشك في الجيش التقليدي وتفكيك بنيته

عندما سقط نظام الشاه عام 1979، ورثت الجمهورية الإسلامية واحدة من أكبر المؤسسات العسكرية في الشرق الأوسط آنذاك. كان الجيش الإيراني في عهد محمد رضا بهلوي قد بُني وفق نموذج حديث يعتمد على التسليح الغربي، والتدريب الاحترافي، والعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية. لكنه، في نظر القيادة الثورية الجديدة، لم يكن مجرد مؤسسة عسكرية وطنية، بل كان أحد أهم أعمدة النظام الملكي الذي جرى إسقاطه.

منذ الأيام الأولى للثورة، تشكل داخل دوائر الحكم الجديدة شعور عميق بالخوف من الجيش التقليدي. هذا الخوف لم يكن مرتبطاً فقط بإمكانية وقوع انقلاب عسكري، بل أيضاً بطبيعة الجيش نفسه: بنيته المهنية، وولاؤه السابق للشاه، وعلاقاته القديمة بالغرب، وثقافته العسكرية التي لم تكن قائمة على العقيدة الثورية الجديدة.

ولهذا السبب، بدأت عملية ممنهجة لإعادة إخضاع الجيش وإضعافه في آن واحد. فالقيادة الجديدة كانت بحاجة إلى الجيش بسبب التهديدات الداخلية والخارجية، لكنها في الوقت نفسه لم تكن تثق به. هذا التناقض خلق سياسة مزدوجة: الحفاظ على الجيش شكلياً، مع تفكيك مراكز قوته تدريجياً.

ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك، حملات التطهير الواسعة التي بدأت مباشرة بعد الثورة. فقد جرى اعتقال وإعدام عدد من كبار الضباط الذين ارتبطت أسماؤهم بالنظام السابق، سواء بسبب مواقعهم العسكرية أو قربهم من مؤسسة الشاه. هذه الإعدامات لم تكن فقط انتقاماً سياسياً، بل كانت جزءاً من عملية تحطيم البنية القيادية القديمة للجيش.

كما شهدت المؤسسة العسكرية موجة واسعة من الإقالات والإحالات إلى التقاعد، شملت ضباطاً وقيادات ميدانية وفنية. هذا الأمر أدى إلى فقدان الجيش لجزء مهم من خبراته المتراكمة، خصوصاً في المجالات التقنية والقيادية.

في الوقت نفسه، كانت القيادة الثورية تخشى من بقاء الجيش كتلة موحدة يمكن أن تتحول إلى مركز معارضة محتمل. لذلك، جرى العمل على تفكيك تماسكه الداخلي عبر خلق مراكز قوة موازية، وعلى رأسها الحرس الثوري.

ومن الأمثلة المهمة، أن الحرس لم يُنشأ فقط لمواجهة الأعداء الخارجيين، بل أيضاً لمراقبة الجيش نفسه ومنع أي تحرك مستقل داخله. وبهذا أصبحت إيران تمتلك عملياً مؤسسة عسكرية تراقب المؤسسة العسكرية الأخرى.

هذا الواقع خلق حالة من التوتر المكتوم بين الجيش التقليدي والحرس الثوري في السنوات الأولى. فالجيش كان يرى نفسه مؤسسة وطنية محترفة، بينما كان الحرس ينظر إليه بعين الشك باعتباره بقايا النظام القديم.

كما لعب الخطاب السياسي والإعلامي دوراً في إضعاف صورة الجيش داخل المجتمع. ففي كثير من الأحيان، جرى تقديمه بوصفه "جيش الشاه" أو مؤسسة ارتبطت بالقمع والارتهان للغرب، مقابل تصوير الحرس الثوري كقوة شعبية مؤمنة بالثورة.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة، الاحتفاء الإعلامي المتكرر بالحرس والبسيج خلال الحرب، مقابل تقليل التركيز على دور الجيش التقليدي، رغم مشاركة الجيش الفعلية في معارك أساسية خلال الحرب العراقية–الإيرانية.

هذا التهميش الإعلامي والسياسي ساهم في إعادة تشكيل ميزان الشرعية داخل الدولة. فالشرعية لم تعد تأتي من الاحتراف العسكري أو الانتماء الوطني، بل من الولاء العقائدي والسياسي للنظام الجديد.

كما أن القيادة الإيرانية لم تكتفِ بإضعاف الجيش عبر التطهير، بل سعت أيضاً إلى إعادة هندسة بنيته الفكرية. فقد جرى إدخال عناصر عقائدية ودينية إلى المؤسسة العسكرية، في محاولة لإعادة صياغة ولائها بما يتوافق مع مشروع ولاية الفقيه.

ومن الأمثلة المهمة، إدخال رجال دين إلى بعض مفاصل الجيش، وتنظيم برامج تعبئة أيديولوجية داخل الوحدات العسكرية، بحيث لم يعد الجيش مؤسسة مهنية صرفة كما كان في عهد الشاه.

لكن رغم هذه المحاولات، بقيت القيادة الإيرانية تنظر إلى الجيش التقليدي باعتباره أقل موثوقية من الحرس الثوري. ولهذا، جرى تدريجياً تحويل الموارد والنفوذ السياسي والإعلامي نحو الحرس، الذي أصبح القوة المفضلة لدى النظام.

في المقابل، كان الجيش يتحمل جزءاً كبيراً من عبء المواجهة التقليدية في الحرب العراقية–الإيرانية، خصوصاً في السنوات الأولى، بسبب خبرته العسكرية وتسليحه المنظم. لكن حتى هذا الدور لم يمنحه استقلالية حقيقية داخل بنية الدولة الجديدة.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، أن بعض الانتصارات العسكرية التي شارك فيها الجيش جرى تقديمها ضمن سردية عامة تركز على "الثورة" و"الحرس" أكثر من المؤسسة العسكرية التقليدية نفسها.

كما أدى إضعاف الجيش إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى. فالدولة الإيرانية بدأت تعتمد أكثر فأكثر على المؤسسات العقائدية المسلحة، بدلاً من المؤسسة العسكرية الوطنية التقليدية، ما غيّر طبيعة الدولة نفسها.

هذا التحول ساهم في عسكرة السياسة، لأن المؤسسة الأقوى لم تعد مؤسسة مهنية محايدة نسبياً، بل مؤسسة مرتبطة مباشرة بالأيديولوجيا الحاكمة. وبالتالي، أصبح الولاء السياسي والعقائدي شرطاً أساسياً للنفوذ العسكري.

ومن الناحية القومية، ارتبط هذا المسار أيضاً برغبة المركز السياسي في السيطرة الكاملة على الأطراف. فالقيادة الجديدة كانت ترى أن أي ضعف في القبضة العسكرية قد يفتح المجال لتحركات قومية أو مناطقية تهدد وحدة الدولة.

ولهذا، شاركت قوات الحرس أكثر من الجيش في قمع التمردات المحلية بعد الثورة، خصوصاً في كردستان وبلوشستان وخوزستان، بينما جرى إبقاء الجيش في موقع أكثر تقليدية وأقل استقلالاً سياسياً.

كما أن تجربة الحرب عمّقت هذا الاتجاه. فمع كل سنة من الحرب، كان الحرس يزداد نفوذاً، بينما يتراجع الوزن السياسي للجيش التقليدي، رغم استمرار أهميته العسكرية.

ومع نهاية الحرب، كانت النتيجة واضحة: الجيش بقي موجوداً كمؤسسة رسمية، لكنه لم يعد مركز القوة الحقيقي داخل الدولة. أما الحرس الثوري، فقد أصبح القوة العقائدية–السياسية–العسكرية التي تحظى بثقة النظام الكاملة.

وفي الخلاصة، فإن الشك في الجيش التقليدي بعد الثورة لم يكن مجرد موقف نفسي أو سياسي مؤقت، بل كان جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة على أساس عقائدي جديد. ومن خلال التطهير، والإضعاف، وإنشاء الحرس الثوري كقوة موازية، انتقلت إيران من نموذج الدولة التي يقودها جيش وطني تقليدي إلى نموذج دولة تُدار فيها القوة المسلحة وفق الولاء العقائدي والسياسي لولاية الفقيه، وهو تحول ترك أثراً عميقاً على طبيعة النظام الإيراني حتى اليوم.

3.تحويل العقيدة الدينية إلى أداة عسكرية

مع ترسخ النظام الجديد بعد الثورة الإيرانية، لم تعد المؤسسة العسكرية تُبنى على مفهوم الدولة الوطنية التقليدية فقط، بل بدأت تتشكل حول تصور جديد يعتبر العقيدة الدينية جزءاً أساسياً من بنية القوة المسلحة. فالحرب، والسلاح، والطاعة، والموت، لم تعد تُقدَّم باعتبارها شؤوناً عسكرية بحتة، بل تحولت إلى مفاهيم مرتبطة بالواجب الديني والولاء العقائدي. وهنا بدأت عملية دمج غير مسبوقة بين الدين والعسكرة داخل الدولة الإيرانية.

قبل الثورة، كان الجيش الإيراني مؤسسة حديثة نسبياً تعتمد على الانضباط العسكري والتدريب الغربي والتراتبية المهنية. لكن بعد قيام الجمهورية الإسلامية، ظهرت قناعة لدى القيادة الجديدة بأن الجيش "المحايد عقائدياً" لا يكفي لحماية النظام. فالدولة الجديدة لم تكن ترى نفسها مجرد دولة قومية، بل مشروعاً ثورياً ذا بعد ديني وسياسي يحتاج إلى مقاتلين "مؤمنين بالعقيدة" لا مجرد جنود ينفذون الأوامر.

لهذا السبب، بدأت عملية إعادة تعريف معنى الجندية نفسها. فالمقاتل في المنظور الجديد لم يعد مجرد عنصر يدافع عن الحدود، بل "مجاهد" يحمل رسالة أيديولوجية مرتبطة بحماية الثورة وولاية الفقيه. هذا التحول غيّر طبيعة الخطاب العسكري بالكامل.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، الخطابات التي كانت تُلقى داخل معسكرات الحرس الثوري والبسيج خلال السنوات الأولى للحرب العراقية–الإيرانية، والتي ركزت بشكل مكثف على مفاهيم الشهادة والجهاد والتضحية، أكثر من تركيزها على التكتيك العسكري التقليدي.

كما أن النظام الجديد استخدم الرموز الدينية والتاريخ الشيعي بشكل واسع لإعادة بناء الروح القتالية. فقد جرى استحضار معركة كربلاء بصورة دائمة داخل الخطاب العسكري، وتصوير الحرب باعتبارها امتداداً رمزياً للصراع بين "الحق والباطل."

هذا الربط لم يكن مجرد خطاب عاطفي، بل كان جزءاً من بناء نفسي–عقائدي للمقاتلين. فالجندي الذي يُقنع بأنه يعيش "معركة مقدسة" يصبح أكثر استعداداً لتحمل الخسائر والطاعة والاستمرار في الحرب الطويلة.

ومن الأمثلة الواضحة، استخدام صور الإمام الحسين وشعارات عاشوراء في الجبهات، وتحويل المناسبات الدينية إلى أدوات تعبئة مباشرة للمقاتلين والمتطوعين.

كما لعب رجال الدين دوراً مركزياً داخل المؤسسة العسكرية الجديدة. فلم يعودوا مجرد شخصيات دينية خارج الجيش، بل أصبحوا جزءاً من بنية التعبئة داخل الوحدات القتالية، يقدمون الخطب والدروس العقائدية ويعيدون تفسير الحرب بمنطق ديني.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، وجود ممثلين دينيين داخل الحرس الثوري وبعض الوحدات العسكرية، تكون مهمتهم الإشراف العقائدي والتأكد من انسجام المقاتلين مع الخط الفكري للنظام.

في الوقت نفسه، أدى هذا الدمج بين الدين والعسكر إلى تحويل الطاعة السياسية إلى واجب ديني. فالولاء لولي الفقيه لم يعد مجرد انضباط إداري، بل أصبح يُقدَّم بوصفه جزءاً من الالتزام العقائدي.

وهذا الأمر منح القيادة الإيرانية قدرة كبيرة على التحكم بالمؤسسة العسكرية، لأن الاعتراض لم يعد يُفهم فقط كمخالفة سياسية أو عسكرية، بل كخروج عن الخط العقائدي للدولة.

كما ساهمت الحرب العراقية–الإيرانية في ترسيخ هذا النموذج بشكل أعمق. فكلما طالت الحرب وازدادت الخسائر، احتاج النظام إلى أدوات تعبئة أقوى، وهنا أصبح الخطاب الديني وسيلة مركزية للحفاظ على استمرار القتال.

ومن الأمثلة البارزة، حملات التعبئة الواسعة التي كانت تستهدف الشباب والمراهقين، حيث جرى تقديم المشاركة في الحرب بوصفها طريقاً إلى الشهادة والمكانة الروحية العليا.

وقد أدى ذلك إلى ظواهر مثيرة للجدل تاريخياً، مثل مشاركة متطوعين صغار السن في الجبهات، ضمن خطاب يربط الموت في المعركة بالخلاص الديني والبطولة الثورية.

كما استخدمت الدولة المدارس والمساجد والإعلام لترسيخ هذا المفهوم. فالطفل الإيراني خلال الحرب كان يتعرض يومياً لخطاب يمجّد القتال والشهادة والتضحية في سبيل الثورة.

ومن الأمثلة المهمة، الأناشيد المدرسية والبرامج التلفزيونية التي كانت تركز على صور المقاتلين والشهداء، وتربط بين التدين الحقيقي والاستعداد للتضحية العسكرية.

في المقابل، أدى هذا التحول إلى تآكل الحدود بين الدين والدولة والمؤسسة العسكرية. فالحرس الثوري لم يعد مجرد جهاز أمني، بل أصبح حارساً للعقيدة الرسمية نفسها.

كما أن هذا النموذج خلق نوعاً من "القداسة السياسية" حول الحرب والمؤسسة العسكرية العقائدية، حيث جرى تقديم بعض القادة والمقاتلين ضمن إطار رمزي يتجاوز الدور العسكري التقليدي.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا الدمج في عسكرة الوعي الجمعي. فالمجتمع لم يعد يرى الحرب كحالة استثنائية مؤقتة، بل كجزء من هوية الدولة ورسالتها.

أما على المستوى القومي، فقد استخدم النظام هذا الخطاب العقائدي لتبرير إحكام السيطرة على القوميات غير الفارسية، عبر تصوير أي احتجاج أو نزعة استقلالية بوصفها تهديداً لوحدة "الجمهورية الإسلامية."

ومن الأمثلة التاريخية، استخدام الحرس الثوري خطاب "حماية الثورة" خلال المواجهات مع الحركات الكردية والعربية والبلوشية، بحيث أصبح الأمن العقائدي مبرراً للتدخل العسكري في الأطراف.

كما أن هذا النموذج العقائدي لم يبقَ داخل الحدود الإيرانية فقط، بل أصبح لاحقاً جزءاً من مشروع تصدير النفوذ الإيراني خارجياً، عبر دعم جماعات ومليشيات تتبنى النموذج نفسه القائم على الدمج بين العقيدة والسلاح.

ومع مرور الوقت، أصبحت المؤسسة العسكرية الإيرانية مختلفة جذرياً عن الجيوش التقليدية. فهي لم تعد تعتمد فقط على الانضباط الوطني أو التسلسل العسكري، بل على الولاء العقائدي والسياسي المباشر.

وفي الخلاصة، فإن تحويل العقيدة الدينية إلى أداة عسكرية كان أحد أهم التحولات التي صنعتها الجمهورية الإسلامية بعد الثورة. فقد جرى بناء نموذج جديد للجندية يقوم على الدمج بين السلاح والإيمان والطاعة السياسية، ما أدى إلى خلق مؤسسة عسكرية عقائدية ترى نفسها حامية للنظام والثورة لا مجرد قوة دفاعية وطنية. ومن هنا بدأت عسكرة الدين، وفي الوقت نفسه تديين المؤسسة العسكرية، في عملية أعادت تشكيل الدولة والمجتمع معاً تحت سلطة ولاية الفقيه.

.4البسيج: صناعة مجتمع معبّأ للحرب

إذا كان الحرس الثوري قد مثّل العمود العقائدي المسلح للنظام الإيراني بعد الثورة، فإن "البسيج" مثّل الذراع الاجتماعية التي نقلت العسكرة من حدود المؤسسة العسكرية إلى عمق المجتمع نفسه. فالنظام الجديد لم يكن يريد فقط جيشاً موالياً، بل مجتمعاً كاملاً يعيش ضمن حالة تعبئة دائمة، يرى في الثورة والحرب جزءاً من هويته اليومية. ومن هنا جاء تأسيس "قوات التعبئة" أو البسيج، بوصفها واحدة من أخطر أدوات إعادة تشكيل المجتمع الإيراني خلال مرحلة ما بعد الثورة والحرب العراقية–الإيرانية.

تأسس البسيج في أواخر عام 1979، في سياق كانت فيه القيادة الإيرانية تخشى من التهديدات الداخلية والخارجية معاً. لكن الفكرة الأساسية لم تكن إنشاء قوة احتياط عسكرية تقليدية، بل بناء شبكة شعبية واسعة ترتبط مباشرة بالعقيدة الثورية، وتكون جاهزة للتعبئة السياسية والعسكرية والاجتماعية عند الحاجة.

منذ البداية، اعتمد البسيج على فكرة "الشعب المسلح عقائدياً". أي أن المجتمع نفسه يجب أن يتحول إلى خزان دائم للحرب والثورة، بحيث لا تبقى القوة حكراً على الجيش أو الحرس الثوري فقط، بل تصبح جزءاً من الحياة العامة.

هذا المفهوم غيّر طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة لم تعد تنظر إلى المواطن بوصفه فرداً مدنياً مستقلاً، بل باعتباره عنصراً ضمن منظومة التعبئة العامة، يمكن استدعاؤه في أي لحظة للدفاع عن النظام أو المشاركة في الحرب أو ضبط الداخل.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، حملات التجنيد الشعبي الواسعة التي بدأت مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، حيث جرى حشد آلاف المتطوعين من مختلف الأعمار والخلفيات تحت راية البسيج، ضمن خطاب يربط المشاركة بالحرب بالواجب الديني والثوري.

كما لعبت المساجد دوراً محورياً في تشكيل البسيج. فالمسجد لم يعد فقط مكاناً للعبادة، بل تحول إلى مركز تعبئة اجتماعية وسياسية وعسكرية، تُنظم فيه عمليات التجنيد، والخطب التعبوية، وجمع التبرعات، وتوجيه الرأي العام.

ومن الأمثلة المهمة، أن كثيراً من وحدات البسيج الأولى خرجت فعلياً من الأحياء والمساجد المحلية، ما أعطى هذه المؤسسة قدرة على التغلغل داخل النسيج الاجتماعي بشكل عميق.

في الوقت نفسه، لم يكن البسيج مجرد قوة تُستخدم في الحرب، بل أداة لإعادة تشكيل المجتمع نفسه وفق الرؤية العقائدية للنظام. فالمطلوب لم يكن فقط مقاتلين، بل مجتمع يؤمن بأن التضحية والحرب والطاعة عناصر طبيعية في الحياة السياسية.

ولهذا، جرى التركيز على فئات الشباب والمراهقين بشكل خاص. فقد اعتبر النظام أن الجيل الجديد هو المادة الأساسية لبناء "الإنسان الثوري" الذي يجمع بين الولاء الديني والاستعداد القتالي.

ومن الأمثلة التاريخية المثيرة للجدل، مشاركة أعداد كبيرة من صغار السن في الجبهات خلال الحرب، ضمن حملات تعبئة ضخمة كانت تُقدَّم فيها الشهادة بوصفها أعلى أشكال البطولة والالتزام الديني.

كما لعب الإعلام دوراً هائلاً في تمجيد البسيج وتحويله إلى رمز وطني–عقائدي. فقد امتلأت الشاشات والصحف بقصص المتطوعين، وصور "الشهداء"، والأناشيد الحماسية، ما خلق حالة نفسية عامة تعتبر الانخراط في البسيج جزءاً من الفضيلة الوطنية والدينية.

هذا التمجيد ساهم في تحويل البسيج من مجرد تشكيل شبه عسكري إلى هوية اجتماعية كاملة. فعضو البسيج لم يكن يُنظر إليه كمقاتل فقط، بل كمؤمن ملتزم ومدافع عن الثورة والمجتمع والقيم.

كما أدى توسع البسيج إلى إدخال العسكرة في تفاصيل الحياة اليومية. ففي المدارس والجامعات والأحياء، أصبح حضور البسيج جزءاً من المشهد الطبيعي، سواء عبر النشاطات التعبوية أو الرقابة الاجتماعية أو الفعاليات السياسية.

ومن الأمثلة المهمة، تأسيس وحدات طلابية وشبابية مرتبطة بالبسيج داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية، بحيث لم تعد المؤسسة التعليمية فضاءً مدنياً مستقلاً، بل جزءاً من منظومة التعبئة العامة.

في المقابل، لعب البسيج دوراً أمنياً داخلياً متزايداً. فمع تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية، استخدمته الدولة لمراقبة المجتمع وضبط الشارع ومواجهة الاحتجاجات والتيارات المعارضة.

وهكذا، تحول البسيج تدريجياً من قوة تعبئة للحرب إلى أداة لضبط الداخل الإيراني، ما جعله جزءاً أساسياً من البنية الأمنية للنظام.

ومن الناحية القومية، استخدم البسيج أيضاً في المناطق غير الفارسية لترسيخ سلطة المركز العقائدي–السياسي. فقد جرى نشره في الأقاليم الحساسة بهدف دمج السكان ضمن هوية الثورة، ومنع أي نزعات انفصالية أو احتجاجية.

ومن الأمثلة التاريخية، مشاركة عناصر مرتبطة بالبسيج والحرس في مواجهة الاضطرابات في كردستان وبعض مناطق خوزستان وبلوشستان خلال السنوات الأولى بعد الثورة.

كما أن خطاب البسيج لم يكن دينياً فقط، بل حمل أيضاً بعداً قومياً إيرانياً واضحاً. فالحرب قُدمت أحياناً باعتبارها دفاعاً عن "إيران الثورة" وعن وحدة البلاد وهويتها، ما خلق مزجاً بين التعبئة العقائدية والبعد القومي.

هذا المزج سمح للنظام بتقديم مشروعه بوصفه حامياً للدين والدولة معاً، في صيغة دمجت بين ولاية الفقيه والمركزية الإيرانية تحت خطاب تعبوي واحد.

ومع مرور الوقت، توسعت وظائف البسيج إلى ما هو أبعد من الحرب والأمن. فقد دخل في النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأصبح شبكة ضخمة تمتلك نفوذاً واسعاً داخل المجتمع الإيراني.

لكن هذا التوسع حمل معه نتيجة عميقة: تآكل الحدود بين المدني والعسكري. فالمجتمع الذي يُعاد تنظيمه وفق منطق التعبئة المستمرة يفقد تدريجياً طبيعته المدنية الحرة، ويصبح أكثر خضوعاً للرقابة والانضباط العقائدي.

وفي الخلاصة، فإن تأسيس البسيج لم يكن مجرد خطوة عسكرية مرتبطة بالحرب، بل مشروعاً متكاملاً لعسكرة المجتمع الإيراني. فمن خلاله، انتقلت الثورة من السيطرة على الدولة إلى إعادة تشكيل المجتمع نفسه، وتحويله إلى مجتمع تعبئة دائم، يقوم على الدمج بين العقيدة والطاعة والاستعداد للحرب. وهكذا، أصبح البسيج أحد أهم الأدوات التي استخدمتها ولاية الفقيه لتحويل المجتمع من فضاء مدني متنوع إلى بنية جماهيرية خاضعة لمنطق الثورة والعسكرة والأمن العقائدي.

5.عسكرة الطفولة والشباب

من أخطر التحولات التي شهدها المجتمع الإيراني بعد الثورة والحرب العراقية–الإيرانية، انتقال مشروع التعبئة من المجال العسكري المباشر إلى المجال التربوي والاجتماعي، بحيث لم يعد الهدف فقط إعداد مقاتلين للجبهات، بل إعادة تشكيل وعي الأجيال الجديدة منذ الطفولة على أساس عقائدي–قتالي. فالدولة التي بنت مشروعها على فكرة "الثورة المستمرة" احتاجت إلى جيل يرى الحرب جزءاً من الهوية، والطاعة العقائدية جزءاً من التربية، والتضحية العسكرية قيمة أخلاقية عليا.

لهذا السبب، لم تكتفِ الجمهورية الإسلامية ببناء الحرس الثوري والبسيج، بل بدأت تدريجياً عملية إعادة هندسة ثقافية تستهدف الأطفال والمراهقين والشباب، لتحويلهم إلى قاعدة اجتماعية مؤمنة بمنطق العسكرة الثورية.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كانت القيادة الإيرانية تدرك أن الجيل الذي تربى في عهد الشاه لا يمكن ضمان ولائه الكامل للمشروع الجديد. لذلك، جرى التركيز بشكل كبير على الجيل الأصغر، باعتباره الأرضية الأنسب لبناء "الإنسان الثوري" الذي يجمع بين التدين والطاعة والاستعداد للتضحية.

ومع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، تسارع هذا المسار بشكل هائل. فالحرب الطويلة خلقت حاجة دائمة للتعبئة البشرية، وهنا أصبحت المدارس والمساجد والإعلام أدوات مركزية في صناعة ثقافة الحرب داخل المجتمع.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، تحويل المناسبات المدرسية إلى منصات تعبئة سياسية وعقائدية، حيث كانت تُرفع صور القتلى والمقاتلين، وتُلقى الخطب التي تمجّد "الشهادة" و"الدفاع المقدس"، ويُطلب من الطلاب المشاركة في نشاطات دعم الجبهة.

كما دخلت الحرب إلى المناهج التعليمية نفسها. فالكتب المدرسية لم تعد تقدم التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية بطريقة تقليدية فقط، بل جرى دمج الخطاب الثوري والحربي فيها، بحيث يتربى الطفل على تصور يعتبر الصراع والتضحية جزءاً من واجبه تجاه الدولة والدين.

ومن الأمثلة الواضحة، النصوص والرسومات التي كانت تُظهر المقاتلين والشهداء كنماذج مثالية للأطفال، مع ربط البطولة الحقيقية بالموت في سبيل الثورة.

كما لعبت الأناشيد المدرسية دوراً مهماً في هذه العملية. فقد انتشرت الأغاني التي تمجد الحرب والشهادة والجهاد، وأصبحت جزءاً من الحياة اليومية داخل المدارس والبرامج التلفزيونية الموجهة للأطفال.

في هذا السياق، لم تعد الطفولة تُقدَّم بوصفها مرحلة حيادية أو مدنية، بل كمرحلة إعداد نفسي وعقائدي للاندماج في مشروع الدولة التعبوي.

ومن أخطر الأمثلة التاريخية المرتبطة بهذه المرحلة، مشاركة أعداد من القاصرين والمراهقين في جبهات الحرب، ضمن حملات تعبئة واسعة ربطت بين "الشهادة" والمجد الديني والوطني.

وقد تحولت بعض القصص المرتبطة بمقتل مراهقين في الحرب إلى أدوات دعائية ضخمة، حيث جرى تقديمهم كنماذج مثالية للتضحية، ما عمّق ثقافة تمجيد الموت القتالي داخل الوعي الشعبي.

كما استخدمت الدولة المؤسسات الدينية بشكل واسع لتغذية هذا الخطاب. فالمساجد والحسينيات لم تكن فقط أماكن عبادة، بل فضاءات تعبئة تُلقى فيها الخطب التي تربط بين كربلاء والحرب الجارية، وبين الطفولة المؤمنة والاستعداد للشهادة.

هذا الربط بين الرموز الدينية والتعبئة العسكرية خلق حالة من التداخل بين التربية والعقيدة والحرب، بحيث أصبح الطفل يتلقى الرسالة نفسها من المدرسة والمسجد والإعلام والأسرة.

في المقابل، ساهم البسيج الطلابي والشبابي في تنظيم هذه العملية داخل المجتمع. فقد جرى تأسيس شبكات تعبئة خاصة بالطلاب، تُشرف على النشاطات السياسية والثقافية والتعبوية داخل المدارس والجامعات.

ومن الأمثلة المهمة، تنظيم معسكرات شبابية ذات طابع شبه عسكري، يتلقى فيها المشاركون تدريبات عقائدية وتنظيمية، بهدف خلق جيل يرى نفسه امتداداً مباشراً للثورة والحرب.

كما أدى هذا المسار إلى تحويل الشباب من قوة اجتماعية مستقلة نسبياً إلى جزء من المنظومة الأمنية–العقائدية للدولة. فبدلاً من تشجيع الاستقلال الفكري أو التعدد السياسي، جرى التركيز على الطاعة والانضباط والتعبئة.

ومن الناحية النفسية، خلقت هذه البيئة ثقافة تقوم على الخوف من "العدو الخارجي" و"المؤامرة"، ما جعل الأجيال الجديدة تنشأ ضمن حالة استنفار دائم، ترى أن بقاء الدولة مرتبط باستمرار التعبئة والولاء.

كما استخدمت الدولة صور الدمار والضحايا في الإعلام لتغذية هذا الإحساس بالخطر الدائم، وربطت بين النجاة الوطنية وبين الالتزام بالمشروع العقائدي.

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، البرامج التلفزيونية التي كانت تُعرض للأطفال والشباب خلال الحرب، والتي ركزت على قصص المقاتلين والعمليات العسكرية، أكثر من التركيز على الترفيه أو الثقافة المدنية التقليدية.

أما على المستوى القومي، فقد استُخدمت عسكرة الشباب أيضاً لتعزيز الهوية المركزية للدولة الإيرانية. فكل حديث عن الخصوصيات القومية أو الثقافية في الأطراف كان يُنظر إليه ضمن سياق أمني، ما جعل التربية التعبوية أداة لدمج الجميع في هوية الثورة المركزية.

وفي المناطق غير الفارسية، لعبت مؤسسات التعبئة دوراً في فرض الخطاب الرسمي للدولة، وربط الولاء الوطني بالولاء العقائدي والسياسي لولاية الفقيه.

كما ساهمت الحرب في خلق جيل كامل تشكل وعيه داخل بيئة عسكرية– عقائدية، حيث لم تعد السياسة تُفهم باعتبارها مجالاً للنقاش والتعدد، بل باعتبارها امتداداً للصراع والحرب والدفاع عن النظام.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الثقافة جزءاً من البنية العميقة للمجتمع الإيراني، حيث استمرت آثارها حتى بعد انتهاء الحرب، من خلال استمرار حضور رموز الشهادة والتعبئة في التعليم والإعلام والحياة العامة.

وفي الخلاصة، فإن عسكرة الطفولة والشباب لم تكن مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل كانت مشروعاً مقصوداً لإعادة تشكيل المجتمع الإيراني من الداخل. فقد استخدمت الدولة المدارس والمساجد والإعلام والبسيج لصناعة جيل يرى في العقيدة والحرب والطاعة عناصر طبيعية في هويته. وهكذا، لم تعد العسكرة محصورة بالمؤسسة العسكرية، بل تحولت إلى ثقافة اجتماعية كاملة، جعلت من التربية نفسها امتداداً لمشروع ولاية الفقيه القائم على التعبئة الدائمة والسيطرة العقائدية على المجتمع.

.6الحرب العراقية–الإيرانية كذريعة لتوسيع القبضة العسكرية

عندما اندلعت الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980، لم تواجه الجمهورية الإسلامية مجرد تهديد عسكري خارجي، بل وجدت نفسها أمام فرصة تاريخية لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع تحت شعار "حالة الطوارئ الثورية". فالحرب الطويلة لم تكن فقط ساحة مواجهة عسكرية، بل تحولت تدريجياً إلى أداة سياسية استخدمها النظام لتوسيع سلطته، وترسيخ الحرس الثوري، وتعميق عسكرة المجتمع، وتحويل الأمن إلى أساس الحكم.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كانت السلطة الجديدة ما تزال تواجه مشكلات داخلية كبيرة: انقسامات سياسية، اضطرابات قومية، صراع بين التيارات الثورية، وضعف في مؤسسات الدولة التقليدية. لكن الحرب غيّرت المشهد بالكامل، لأنها سمحت للنظام بتقديم نفسه بوصفه "المدافع عن بقاء البلاد

والثورة"، ما أعطاه مبرراً واسعاً لإعادة ترتيب الدولة وفق منطق التعبئة والأمن.

ومنذ اللحظة الأولى، بدأ خطاب رسمي يربط بين الحرب وبقاء النظام نفسه. فلم تعد المعركة تُقدَّم باعتبارها نزاعاً حدودياً فقط، بل كصراع وجودي ضد "أعداء الثورة". هذا الخطاب جعل أي معارضة داخلية تبدو وكأنها تهديد للوطن والدين في آن واحد.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، استخدام أجواء الحرب لتشديد الرقابة على القوى السياسية المعارضة، حيث جرى اتهام بعض الجماعات بأنها تضعف الجبهة الداخلية أو تخدم "العدو"، ما مهّد لحملات اعتقال وإقصاء واسعة.

كما سمحت الحرب للحرس الثوري بتوسيع نفوذه بشكل غير مسبوق. ففي البداية، كان الحرس مؤسسة ثورية ناشئة إلى جانب الجيش التقليدي، لكنه خلال الحرب تحول تدريجياً إلى القوة الأكثر تأثيراً داخل الدولة.

ومن الأمثلة المهمة، أن الحرس حصل على صلاحيات متزايدة في إدارة الجبهات، والتعبئة، والأمن الداخلي، وحتى في بعض الملفات السياسية، ما جعله يتجاوز دوره العسكري التقليدي.

في الوقت نفسه، استخدمت القيادة الإيرانية الحرب لتبرير بناء منظومة تعبئة اجتماعية ضخمة. فالبسيج، الذي كان تنظيماً محدوداً في بدايته، تحول خلال الحرب إلى شبكة واسعة تمتد داخل المدارس والجامعات والأحياء والمساجد.

هذا التوسع لم يكن مرتبطاً فقط بالحاجة للمقاتلين، بل أيضاً بالرغبة في خلق مجتمع خاضع لمنطق التعبئة الدائمة، حيث يصبح الولاء للنظام جزءاً من مفهوم "الدفاع الوطني."

ومن الأمثلة التاريخية البارزة، حملات التعبئة الجماهيرية التي كانت تُنظم بشكل مستمر لدعم الجبهة، والتي لم تكن عسكرية فقط، بل سياسية وثقافية أيضاً، بهدف تعزيز الالتفاف الشعبي حول النظام.

كما أدت الحرب إلى تحويل الاقتصاد نفسه إلى جزء من المنظومة العسكرية. فقد جرى توجيه قطاعات واسعة من الموارد والإنتاج والخدمات لخدمة المجهود الحربي، ما زاد من تدخل الدولة والمؤسسات العسكرية في الحياة الاقتصادية.

ومن الأمثلة المهمة، توسع دور المؤسسات المرتبطة بالحرس الثوري في إدارة بعض القطاعات اللوجستية والإنتاجية المرتبطة بالحرب، وهو ما شكّل البذور الأولى للإمبراطورية الاقتصادية التي سيبنيها الحرس لاحقاً.

وفي المجال الإعلامي، استخدمت الحرب لتكريس خطاب يقوم على التخويف المستمر من "الخطر الخارجي"، ما ساعد النظام على تبرير الرقابة المشددة وتقليص مساحة النقاش السياسي الحر.

فالبلاد التي تعيش "حرباً وجودية" — وفق الخطاب الرسمي — لا يمكنها السماح بالاختلاف السياسي الواسع أو المعارضة العلنية، لأن ذلك يُقدَّم كتهديد للوحدة الوطنية والجبهة الداخلية.

ومن الأمثلة الواضحة، هيمنة الخطاب الحربي على الإعلام الرسمي، حيث أصبحت أخبار الجبهات والشهداء والتعبئة تحتل المساحة الأكبر، بينما تراجعت المساحات المرتبطة بالنقاشات السياسية أو الاجتماعية المستقلة.

كما استخدمت الحرب لتوسيع دور الأجهزة الأمنية داخل المدن. فمع تصاعد التوترات، انتشرت الحواجز الأمنية، وازدادت الرقابة، وتعزز حضور الحرس والبسيج في الشارع الإيراني.

هذا الواقع أدى إلى انتقال العسكرة من الجبهة إلى الحياة اليومية. فالمواطن لم يعد يعيش فقط تحت سلطة الدولة، بل تحت حضور دائم للمؤسسات العقائدية–الأمنية.

ومن الناحية الاجتماعية، خلقت الحرب ثقافة تقوم على الطاعة والتضحية والانضباط، حيث أصبح الاعتراض أو التشكيك في السياسات الرسمية يُنظر إليه بوصفه خيانة أو ضعفاً أمام العدو.

كما أن الحرب سمحت للنظام بإعادة تعريف مفهوم الوطنية. فالوطنية لم تعد تُقاس فقط بالانتماء لإيران، بل بمدى الالتزام بالمشروع العقائدي لولاية الفقيه والمشاركة في "الدفاع المقدس."

ومن الأمثلة المهمة، تقديم قتلى الحرب بوصفهم "شهداء الثورة" لا مجرد جنود، ما عزز الدمج بين العقيدة والسياسة والعسكرة.

أما على المستوى القومي، فقد استُخدمت أجواء الحرب لإحكام السيطرة على المناطق غير الفارسية. فالقيادة الإيرانية كانت تخشى أن تؤدي الحرب إلى تصاعد النزعات القومية أو الانفصالية، لذلك جرى التعامل مع هذه المناطق بمنطق أمني صارم.

ومن الأمثلة التاريخية، استمرار المواجهات في بعض المناطق الكردية خلال سنوات الحرب، حيث جرى ربط المطالب المحلية بخطاب "تهديد وحدة البلاد في زمن الحرب."

كما ساهمت الحرب في ترسيخ فكرة "الدولة الأمنية". فمع كل سنة من القتال، أصبحت المؤسسات العسكرية والعقائدية أكثر حضوراً في السياسة والاقتصاد والثقافة، حتى باتت جزءاً من البنية الأساسية للنظام.

وفي الوقت نفسه، أدت الحرب إلى خلق طبقة جديدة من القيادات المرتبطة بالحرس والثورة، اكتسبت نفوذها من الجبهة ومن خطاب التضحية، وأصبحت لاحقاً جزءاً من النخبة الحاكمة.

ومن الأمثلة البارزة، صعود شخصيات عسكرية–عقائدية إلى مواقع سياسية واقتصادية مهمة بعد الحرب، ما يعكس كيف تحولت الجبهة إلى بوابة للسلطة داخل الجمهورية الإسلامية.

كما أن استمرار الحرب لثماني سنوات سمح بتطبيع العسكرة داخل المجتمع. فالأجيال التي نشأت خلال تلك الفترة اعتادت على وجود الحرب والتعبئة والرقابة والخطاب الأمني بوصفها أموراً طبيعية.

ومع نهاية الحرب، لم تتراجع هذه البنية العسكرية–الأمنية، بل بقيت واستمرت بالتوسع، لأن النظام أصبح يعتمد عليها في إدارة الداخل والخارج معاً.

وفي الخلاصة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن فقط صراعاً عسكرياً، بل تحولت إلى ذريعة تاريخية استخدمتها الجمهورية الإسلامية لإعادة بناء الدولة على أساس أمني–عقائدي. فمن خلال الحرب، توسع الحرس الثوري، وتعززت القبضة الأمنية، وتغلغلت العسكرة في المجتمع والاقتصاد والثقافة، وتحول "الدفاع عن الثورة" إلى مبرر دائم لتوسيع سلطة ولاية الفقيه وإعادة تشكيل المجتمع الإيراني وفق منطق التعبئة والسيطرة المستمرة.

7.الحرس الثوري كأداة لإقصاء الخصوم السياسيين

منذ اللحظات الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية، لم يكن الصراع داخل إيران مقتصراً على مواجهة بقايا نظام الشاه، بل تحول سريعاً إلى صراع داخلي واسع بين القوى التي شاركت في الثورة نفسها. فالثورة الإيرانية لم تكن كتلة سياسية واحدة، بل ضمت تيارات متعددة: إسلاميين، ويساريين، وقوميين، وليبراليين، وحركات طلابية، وجماعات دينية مختلفة. لكن مع تثبيت مبدأ ولاية

الفقيه، بدأت السلطة الجديدة تنظر إلى أي تيار لا يخضع بالكامل للخط العقائدي الرسمي بوصفه تهديداً يجب تحييده أو إقصاؤه.

في هذا السياق، لم يكن الحرس الثوري مجرد مؤسسة عسكرية لحماية الحدود، بل تحول بسرعة إلى أداة داخلية لحماية النظام من خصومه السياسيين. فالنظام احتاج إلى قوة تمتلك الولاء العقائدي الكامل، وتكون مستعدة لاستخدام القوة ضد الداخل دون تردد، وهنا برز دور الحرس كجهاز يجمع بين الأمن والعسكر والعقيدة.

منذ البداية، تم تقديم الحرس بوصفه "حارس الثورة"، وهذه التسمية نفسها تحمل دلالة سياسية واضحة: فالمهمة الأساسية لم تكن حماية الدولة كمؤسسة وطنية محايدة، بل حماية "الثورة" بتفسيرها الرسمي الذي تحتكره القيادة الجديدة.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، المواجهات التي اندلعت مع جماعات سياسية معارضة بعد الثورة، حيث شاركت تشكيلات مرتبطة بالحرس في تفكيك مقرات بعض القوى السياسية، وفرض السيطرة على الشارع، ومنع خصوم النظام من بناء نفوذ مستقل.

كما أن الصراع مع التيارات اليسارية والقومية والليبرالية سرعان ما أخذ طابعاً أمنياً–عسكرياً، حيث لم يُسمح بوجود معارضة منظمة خارج إطار النظام العقائدي الجديد.

ومن الأمثلة المهمة، الحملات الواسعة ضد بعض التنظيمات المعارضة في أوائل الثمانينيات، والتي تضمنت اعتقالات وإعدامات وملاحقات أمنية، ضمن خطاب يعتبر هذه الجماعات خطراً على "الإسلام والثورة."

في الوقت نفسه، لعبت الحرب العراقية–الإيرانية دوراً حاسماً في منح النظام مبرراً إضافياً لقمع المعارضة. ففي ظل الحرب، أصبح من السهل تصوير أي انتقاد أو اختلاف سياسي على أنه "إضعاف للجبهة الداخلية" أو خدمة للعدو.

هذا المناخ سمح للحرس الثوري بتوسيع سلطاته بشكل كبير. فلم يعد مجرد جهاز عسكري، بل أصبح لاعباً أمنياً وسياسياً مباشراً يشارك في مراقبة الداخل وإعادة تشكيل المجال السياسي.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة، استخدام الحرس والبسيج في تفكيك الاحتجاجات الطلابية والسياسية خلال سنوات الحرب وما بعدها، تحت شعار حماية الاستقرار والثورة.

كما ساهمت العقيدة الأيديولوجية للحرس في تحويل الخصم السياسي إلى "عدو عقائدي". فالمعارضة لم تعد تُعامل بوصفها اختلافاً سياسياً طبيعياً، بل باعتبارها تهديداً وجودياً للنظام الإسلامي.

هذا التحول جعل القمع يأخذ طابعاً أكثر شدة، لأن المواجهة لم تعد مع "منافس سياسي"، بل مع من يُصوَّرون كأعداء للعقيدة والثورة والوطن معاً.

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الرسمي الذي كان يربط بعض المعارضين بمفاهيم "النفاق" أو "العمالة" أو "الخيانة"، ما منح المؤسسات الأمنية والعسكرية غطاءً عقائدياً واسعاً للتعامل معهم بالقوة.

كما استخدم الحرس الثوري في السيطرة على الجامعات والنقابات والشارع العام، بهدف منع تشكل أي مراكز قوة مستقلة عن النظام.

ومن الأمثلة البارزة، ما عُرف بـ"الثورة الثقافية" في الجامعات الإيرانية، حيث أُغلقت الجامعات لفترة، وتمت إعادة هندستها فكرياً وسياسياً لضمان انسجامها مع الخط العقائدي الرسمي.

في هذا المناخ، أصبح الحرس الثوري أكثر من مجرد جهاز أمني؛ تحول إلى مؤسسة تعيد تعريف حدود المسموح والممنوع داخل الحياة السياسية والاجتماعية.

كما أن توسع نفوذ الحرس أدى إلى تراجع دور المؤسسات المدنية التقليدية. فبدلاً من حل الخلافات عبر السياسة والمؤسسات القانونية الطبيعية، أصبح المنطق الأمني–العسكري هو الأداة الأساسية لإدارة التعدد الداخلي.

ومن الناحية القومية، استخدم الحرس أيضاً في مواجهة الحركات القومية غير الفارسية، التي رأت في مرحلة ما بعد الثورة فرصة للمطالبة بحقوق أوسع أو بحكم ذاتي.

ومن الأمثلة التاريخية، العمليات العسكرية التي جرت في كردستان الإيرانية بعد الثورة، حيث تم التعامل مع المطالب الكردية بمنطق أمني صارم، واعتُبرت تهديداً مباشراً لوحدة النظام والدولة.

كما شهدت مناطق عربية وبلوشية إجراءات أمنية مشابهة، في إطار سعي الدولة لترسيخ سلطة المركز ومنع أي نزعات استقلالية أو احتجاجية قد تُضعف النظام الجديد.

هذا الاستخدام للحرس ضد القوميات غير الفارسية كشف أيضاً البعد القومي داخل مشروع ولاية الفقيه، حيث جرى ربط وحدة الدولة الإيرانية بالمركز السياسي–العقائدي الذي يهيمن عليه النظام.

وفي الوقت نفسه، ساهمت هذه السياسات في خلق ثقافة خوف داخل المجتمع. فوجود مؤسسة عقائدية مسلحة تمتلك صلاحيات واسعة في الداخل جعل كثيراً من الإيرانيين يرون السياسة من زاوية أمنية، لا مدنية.

كما أن الحرس لم يكتفِ بالقوة المباشرة، بل بنى شبكة نفوذ داخل الإعلام والتعليم والثقافة، بحيث أصبح قادراً على التأثير في تشكيل الرأي العام نفسه.

ومن الأمثلة المهمة، توسع حضور الخطاب الأمني–الثوري في الإعلام الرسمي، وتحويل مفاهيم مثل "الاستقرار" و"حماية الثورة" إلى أدوات لتبرير استمرار القبضة الأمنية.

ومع مرور الوقت، لم يعد الحرس مجرد أداة بيد السلطة، بل تحول إلى جزء أساسي من بنية الحكم نفسها. فقد أصبح يمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وإعلامياً واسعاً، ما جعله يتجاوز دوره العسكري التقليدي بكثير.

وفي الخلاصة، فإن استخدام الحرس الثوري لإقصاء الخصوم السياسيين لم يكن مجرد مرحلة مؤقتة بعد الثورة، بل كان جزءاً من عملية تأسيس نظام يقوم على الدمج بين العقيدة والقوة المسلحة. فمن خلال الحرس، جرى تحويل السياسة إلى ملف أمني، وإعادة تعريف المعارضة كتهديد وجودي، وتوسيع سلطة ولاية الفقيه عبر العسكرة والقمع العقائدي. وهكذا، أصبح الحرس الثوري أحد أهم أدوات بناء الدولة الأمنية في إيران، حيث لم يعد السلاح موجهاً للخارج فقط، بل أصبح وسيلة لإعادة تشكيل الداخل وضبطه وفق رؤية النظام.

8.صعود النخبة العسكرية–العقائدية

أحد أخطر التحولات التي أفرزتها الثورة الإيرانية والحرب العراقية–الإيرانية لم يكن فقط توسع الحرس الثوري أو عسكرة المجتمع، بل ظهور طبقة جديدة من النخب السياسية والعسكرية تشكلت داخل أجواء الحرب والتعبئة العقائدية. هذه الطبقة لم تستمد شرعيتها من المؤسسات المدنية التقليدية أو الخبرة الإدارية أو الإرث السياسي، بل من الولاء العقائدي، والمشاركة في الحرب، والانتماء إلى مشروع ولاية الفقيه. ومع مرور الوقت، تحولت هذه النخبة إلى القوة الحقيقية التي أعادت تشكيل الدولة الإيرانية من الداخل.

قبل الثورة، كانت النخبة الحاكمة في إيران تتكون أساساً من البيروقراطية الملكية، وكبار الضباط، والطبقة التكنوقراطية المرتبطة بالدولة البهلوية. لكن بعد سقوط الشاه، تعرضت هذه البنية إلى تفكيك واسع عبر الاعتقالات والإعدامات والتطهير السياسي، ما خلق فراغاً كبيراً داخل مؤسسات الدولة.

هذا الفراغ لم يُملأ بنخب مدنية مستقلة أو تعددية سياسية، بل بنخب ثورية–عقائدية نشأت داخل الحرس الثوري والبسيج ومؤسسات التعبئة. وهكذا، بدأت تظهر تدريجياً طبقة جديدة ترى نفسها وريثة الثورة وحارسة النظام.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، صعود شخصيات شابة نسبياً إلى مواقع عسكرية وأمنية مهمة خلال الحرب، رغم محدودية خبرتها التقليدية، بسبب اعتماد النظام على معيار الولاء العقائدي أكثر من الخلفية المهنية الكلاسيكية.

كما لعبت الحرب العراقية–الإيرانية دوراً حاسماً في تسريع هذا التحول. فالحرب لم تكن فقط ميدان قتال، بل مدرسة سياسية–عسكرية صنعت جيلاً كاملاً من القادة الذين اكتسبوا شرعيتهم من الجبهة ومن خطاب "الدفاع المقدس."

في هذا السياق، أصبح "المقاتل الثوري" نموذجاً مثالياً للنخبة الجديدة. فالقائد الذي قاتل في الحرب أو انتمى للحرس الثوري صار يمتلك رصيداً رمزياً وسياسياً يفوق أحياناً أصحاب الخبرة المدنية التقليدية.

ومن الأمثلة المهمة، أن عدداً كبيراً من الشخصيات التي تولت لاحقاً مواقع سياسية واقتصادية بارزة في إيران كانت قد خرجت أصلاً من الحرس أو من شبكات الحرب والتعبئة.

كما أن النظام نفسه شجع هذا المسار، لأنه رأى في هذه النخبة ضمانة لاستمرار ولاية الفقيه. فالنخب المدنية التقليدية قد تختلف أو تنقسم، أما النخب التي تشكلت داخل الحرب والعقيدة فهي أكثر ارتباطاً بمفهوم "حماية الثورة."

وهكذا، لم يعد الحرس الثوري مجرد مؤسسة عسكرية، بل أصبح مصنعاً لإنتاج النخب السياسية والأمنية والاقتصادية للدولة.

ومن الأمثلة التاريخية الواضحة، انتقال شخصيات عسكرية مرتبطة بالحرس إلى مواقع في البرلمان والإدارة المحلية والوزارات والمؤسسات الاقتصادية، ما أدى إلى تداخل متزايد بين المجال العسكري والسياسي.

هذا التحول غيّر طبيعة الحكم نفسه. فبدلاً من الفصل النسبي بين الدولة والمؤسسة العسكرية، بدأت إيران تتجه نحو نموذج تصبح فيه النخبة العسكرية–العقائدية جزءاً من قلب السلطة السياسية.

كما أن هذه النخبة حملت معها عقلية الحرب إلى إدارة الدولة. فالكثير من الملفات السياسية والاجتماعية باتت تُفهم بمنطق "الجبهة" و"الأمن" و"المؤامرة"، وليس بمنطق الإدارة المدنية التقليدية.

ومن الأمثلة المهمة، استخدام خطاب "التهديد الخارجي" و"حماية الثورة" لتبرير توسيع صلاحيات المؤسسات الأمنية والعسكرية في الحياة السياسية.

في الوقت نفسه، أدى صعود هذه النخبة إلى تراجع دور التيارات الفكرية والسياسية الأخرى داخل النظام نفسه. فالمعيار الأساسي للصعود لم يعد الكفاءة الإدارية أو التعدد السياسي، بل القرب من الحرس والمؤسسة العقائدية.

كما ساهمت الحرب في خلق شبكات تضامن داخلية بين أفراد هذه النخبة، حيث تشكلت علاقات قائمة على التجربة المشتركة في الجبهة، ما عزز تماسكها وقدرتها على السيطرة لاحقاً.

ومن الأمثلة البارزة، استمرار تأثير "جيل الحرب" في مؤسسات الدولة لعقود بعد انتهاء القتال، حيث بقيت الشخصيات المرتبطة بالحرس والبسيج تحتفظ بنفوذ واسع داخل النظام.

ومن الناحية الاقتصادية، استفادت هذه النخبة من توسع نفوذ الحرس الثوري بعد الحرب، حيث دخلت المؤسسات المرتبطة به إلى قطاعات النفط والإعمار والاتصالات والبنية التحتية.

وهكذا، لم تعد النخبة العسكرية–العقائدية تعتمد فقط على السلاح، بل أصبحت تمتلك أيضاً نفوذاً اقتصادياً هائلاً، ما منحها قدرة إضافية على ترسيخ موقعها داخل الدولة.

ومن الأمثلة المهمة، صعود شركات ومؤسسات اقتصادية مرتبطة بالحرس إلى مواقع مؤثرة في الاقتصاد الإيراني، وتحولها إلى جزء من شبكة السلطة المالية والسياسية معاً.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد ساهمت هذه النخبة في إعادة صياغة الثقافة العامة للدولة. فالقيم التي رُفعت خلال الحرب ـــ مثل الطاعة، والانضباط، والتضحية، والولاء العقائدي ـــ أصبحت جزءاً من الخطاب الرسمي الدائم.

كما أن هذه النخبة لم ترَ نفسها مجرد إدارة حاكمة، بل "حامية للمشروع الثوري"، ما جعلها أكثر ميلاً إلى استخدام الأدوات الأمنية والعسكرية في مواجهة الأزمات الداخلية.

ومن الناحية القومية، حملت هذه الطبقة أيضاً تصوراً مركزياً صارماً للدولة الإيرانية، يقوم على حماية وحدة البلاد تحت سلطة المركز العقائدي–السياسي.

ولهذا، لعبت النخبة المرتبطة بالحرس دوراً رئيسياً في التعامل الأمني مع المناطق غير الفارسية، حيث جرى تقديم أي مطالب محلية أو قومية باعتبارها تهديداً لوحدة الدولة والثورة.

ومن الأمثلة التاريخية، استمرار الوجود الأمني والعسكري المكثف في بعض المناطق الكردية والبلوشية والعربية، ضمن رؤية تعتبر الاستقرار الأمني فوق الاعتبارات السياسية أو الثقافية المحلية.

كما أدى صعود هذه النخبة إلى تآكل الحدود بين الدولة والثورة. فبدلاً من تطور مؤسسات مدنية مستقرة مع الزمن، بقيت الدولة تعمل بعقلية الثورة الدائمة التي يقودها الحرس والنخب المرتبطة به.

وفي المقابل، أدى هذا المسار إلى تهميش قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني، التي لم تكن جزءاً من الشبكة العقائدية–العسكرية، ما خلق فجوة بين الدولة الأمنية–الثورية وبين المجتمع المدني الأوسع.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه النخبة أكثر من مجرد مجموعة قادة عسكريين؛ تحولت إلى طبقة حاكمة متكاملة تسيطر على السياسة والأمن والاقتصاد والإعلام، وتمتلك شرعيتها الخاصة المستمدة من الحرب والثورة.

وفي الخلاصة، فإن صعود النخبة العسكرية–العقائدية في إيران لم يكن نتيجة جانبية للحرب، بل كان أحد أهم نتائج مشروع ولاية الفقيه نفسه. فمن خلال الحرب والحرس الثوري والتعبئة العقائدية، جرى إنتاج طبقة جديدة تمزج بين السلاح والدين والسياسة، وتعتبر نفسها الحارس الحقيقي للدولة والثورة. وهكذا، تحولت إيران تدريجياً من دولة تديرها مؤسسات مدنية تقليدية إلى نظام تهيمن عليه نخبة عسكرية–عقائدية تحمل عقلية الحرب والتعبئة المستمرة حتى في زمن السلم.

9.عسكرة الشارع الإيراني

مع ترسخ الجمهورية الإسلامية وتوسع نفوذ الحرس الثوري والبسيج خلال الحرب العراقية–الإيرانية، لم تعد العسكرة محصورة بالجبهات أو الثكنات، بل بدأت تنتقل تدريجياً إلى الفضاء العام والحياة اليومية داخل المدن الإيرانية نفسها. وهكذا، تحولت الشوارع، والجامعات، والأسواق، والأحياء، وحتى المناسبات الاجتماعية، إلى مساحات تخضع لمنطق التعبئة والرقابة الأمنية والعقائدية. لقد أصبح "الشارع الإيراني" جزءاً من منظومة الحرب والثورة، لا مجرد فضاء مدني مستقل.

قبل الثورة، كانت الدولة الإيرانية في عهد الشاه تعتمد على جهاز أمني قوي، لكن الحياة اليومية داخل المدن الكبرى بقيت تحمل طابعاً مدنياً حديثاً نسبياً، خصوصاً في طهران وبعض المراكز الحضرية. أما بعد الثورة، فقد بدأ تدريجياً استبدال هذا النموذج بنمط جديد يقوم على حضور دائم للمؤسسات العقائدية–الأمنية داخل المجتمع.

في البداية، ارتبط هذا التحول بحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أعقبت سقوط النظام الملكي. فقد انتشرت اللجان الثورية والحواجز المحلية

والمجموعات المسلحة المرتبطة بالثورة، بحجة حماية النظام الجديد ومنع عودة "أعداء الثورة."

لكن مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، اكتسب هذا الحضور العسكري–الأمني شرعية أكبر، لأن البلاد أصبحت تعيش ضمن خطاب "الحرب الوجودية" الذي يبرر التوسع الأمني في كل تفاصيل الحياة العامة.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، انتشار نقاط التفتيش والحواجز الأمنية داخل المدن، حيث أصبحت مراقبة التنقلات والأنشطة جزءاً طبيعياً من الحياة اليومية خلال سنوات الحرب.

كما لعب الحرس الثوري والبسيج دوراً متزايداً في إدارة الفضاء العام. فلم يعد وجودهما مقتصراً على الجبهات، بل أصبحا جزءاً من المشهد اليومي داخل الأحياء والمدارس والجامعات والأسواق.

ومن الأمثلة المهمة، انتشار عناصر البسيج في الأحياء السكنية تحت غطاء "حماية المجتمع"، ما منح الدولة قدرة واسعة على مراقبة الداخل والتدخل السريع في أي نشاط سياسي أو اجتماعي معارض.

في هذا السياق، بدأت الحياة المدنية نفسها تتغير. فالشارع لم يعد فضاءً محايداً للنقاش أو النشاط الاجتماعي، بل أصبح مجالاً تُفرض فيه الرموز والشعارات والخطابات المرتبطة بالحرب والثورة.

ومن الأمثلة الواضحة، انتشار صور "الشهداء" والشعارات التعبوية واللافتات الثورية في المدن، بحيث أصبحت الحرب حاضرة بصرياً ونفسياً في الحياة اليومية للمواطنين.

كما أن الإعلام لعب دوراً أساسياً في ترسيخ هذا المناخ. فقد كان الخطاب الرسمي يكرر باستمرار مفاهيم "المؤامرة" و"العدو الداخلي" و"الجبهة الداخلية"، ما جعل المجتمع يعيش في حالة استنفار دائم.

هذا الخطاب خلق ثقافة عامة ترى الأمن والاستقرار فوق الحريات المدنية، وتربط بين الانضباط الاجتماعي وبين حماية الثورة والدولة.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، تدخل البسيج في مراقبة السلوك الاجتماعي والثقافي داخل المدن، حيث لم تعد الرقابة مقتصرة على السياسة، بل امتدت إلى أنماط اللباس، والاختلاط، والنشاطات الثقافية.

وهكذا، أصبحت العسكرة مرتبطة أيضاً بالضبط الاجتماعي والأخلاقي، لا بالجانب الأمني فقط. فالدولة العقائدية رأت أن حماية النظام تتطلب السيطرة على المجال الثقافي والاجتماعي بقدر السيطرة على المجال السياسي.

كما أدت الحرب إلى تعزيز حضور الطقوس الجماعية ذات الطابع التعبوي. فالمسيرات، ومراسم تشييع القتلى، والاحتفالات الثورية، تحولت إلى أدوات لتجديد الولاء الجماعي وربط الشارع بالحرب والعقيدة.

ومن الأمثلة البارزة، مراسم تشييع قتلى الحرب التي كانت تُنظم بشكل واسع داخل المدن، وتُستخدم لتعزيز خطاب التضحية والاستمرار في "الدفاع المقدس."

في المقابل، أدى هذا المناخ إلى تضييق المجال العام أمام الأصوات المعارضة أو المستقلة. فكل نشاط سياسي أو ثقافي خارج الإطار الرسمي كان يُنظر إليه بعين الشك، خصوصاً في ظل الحرب.

ومن الأمثلة المهمة، التدخلات المتكررة للحرس والبسيج في الجامعات والتجمعات الطلابية، لمنع تشكل أي تيارات سياسية أو فكرية تُعتبر تهديداً للثورة.

كما ساهمت عسكرة الشارع في خلق علاقة جديدة بين المواطن والدولة. فبدلاً من علاقة تقوم على الحقوق والمؤسسات المدنية، أصبحت العلاقة قائمة على المراقبة والتعبئة والانضباط الأمني.

هذا التحول جعل كثيراً من الإيرانيين يعيشون ضمن شعور دائم بأن الدولة حاضرة في تفاصيل حياتهم اليومية، سواء عبر المؤسسات الأمنية أو الشبكات الاجتماعية المرتبطة بالبسيج.

ومن الناحية القومية، استخدمت هذه العسكرة أيضاً لإحكام السيطرة على المناطق غير الفارسية. ففي بعض الأقاليم الحساسة، أصبح الوجود الأمني والعسكري جزءاً دائماً من المشهد العام، بهدف منع أي احتجاجات أو نزعات استقلالية.

ومن الأمثلة التاريخية، الانتشار المكثف للقوات الأمنية في بعض المناطق الكردية والبلوشية والعربية خلال فترات التوتر، حيث جرى التعامل مع المجال العام هناك بوصفه ملفاً أمنياً لا سياسياً.

كما أن الحرب ساهمت في خلق جيل اعتاد على رؤية العسكر والشعارات التعبوية والحواجز الأمنية بوصفها عناصر طبيعية في الحياة اليومية، ما أدى إلى تطبيع العسكرة داخل الوعي الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، أدت هذه السياسات إلى تراجع المجال المدني المستقل. فالفضاء العام الذي يفترض أن يكون مساحة للنقاش والتنوع أصبح خاضعاً بشكل متزايد للرقابة العقائدية–الأمنية.

ومن الأمثلة المهمة، هيمنة المؤسسات المرتبطة بالحرس والبسيج على كثير من النشاطات الاجتماعية والثقافية، ما قلّص من استقلالية المجتمع المدني.

كما ساهمت عسكرة الشارع في تعزيز نفوذ الحرس الثوري نفسه. فكلما ازداد الحضور الأمني في الحياة اليومية، ازدادت حاجة النظام إلى المؤسسات العقائدية المسلحة بوصفها الضامن الأساسي للاستقرار.

وهكذا، لم يعد الحرس مجرد جهاز عسكري، بل تحول إلى جزء من البنية الاجتماعية والسياسية التي تدير الشارع والمجتمع معاً.

وفي الخلاصة، فإن عسكرة الشارع الإيراني لم تكن مجرد نتيجة جانبية للحرب أو التوترات الأمنية، بل كانت مشروعاً متكاملاً لإعادة تشكيل الفضاء العام وفق منطق الثورة والتعبئة. فمن خلال الحرس الثوري والبسيج والخطاب الحربي، جرى تحويل الشارع من فضاء مدني مفتوح إلى مجال يخضع للرقابة العقائدية والأمنية المستمرة. وهكذا، أصبحت الحياة اليومية نفسها جزءاً من مشروع ولاية الفقيه القائم على الدمج بين الأمن والعقيدة والسيطرة الاجتماعية.

.10توظيف القومية الفارسية داخل المشروع العقائدي

من أكثر الجوانب تعقيداً في تجربة الدولة الإيرانية بعد الثورة والحرب العراقية–الإيرانية هو الطريقة التي جرى بها دمج البعد القومي الفارسي داخل مشروع عقائدي ديني يقوم نظرياً على "الأمة الإسلامية" وولاية الفقيه. فبدلاً من أن تتعارض القومية الفارسية مع الخطاب الثوري، جرى إعادة توظيفها وإعادة صياغتها داخل بنية الدولة الجديدة، بحيث أصبحت جزءاً غير معلن أحياناً، ومؤثراً عملياً دائماً، في تشكيل السياسات والهوية والتمدد الإقليمي.

عند قيام الجمهورية الإسلامية، كان الخطاب الرسمي يعلن رفضه للقومية بوصفها "جاهلية حديثة" تتناقض مع وحدة الأمة الإسلامية. لكن مع مرور الوقت، خصوصاً مع اندلاع الحرب واستمرارها، بدأت الدولة تعتمد عملياً على عناصر من الذاكرة التاريخية الفارسية، وعلى الرمزية الإمبراطورية والثقافية، لإعادة بناء الهوية الوطنية وتثبيت السلطة المركزية.

في هذا السياق، لم يكن التناقض بين "الإسلام الثوري" و"الهوية الفارسية" تناقضاً حاداً بقدر ما كان علاقة توظيف متبادل. فالدين قدّم الشرعية، بينما وفّرت القومية الفارسية العمق التاريخي والرمزي الذي يحتاجه النظام لتثبيت حضوره في الداخل والخارج.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، استخدام الرموز التاريخية المرتبطة بإيران القديمة في الخطاب الثقافي والإعلامي، بشكل غير مباشر، لإبراز فكرة الاستمرارية التاريخية للدولة الإيرانية رغم تغير الأنظمة.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية لعبت دوراً حاسماً في تعزيز هذا الدمج. فالصراع مع العراق لم يُقدَّم فقط بوصفه حرباً سياسية أو حدودية، بل جرى أحياناً تأطيره ضمن سردية أوسع تتعلق بالدفاع عن "إيران" كوطن وتاريخ وهوية، إلى جانب البعد الديني.

هذا التداخل بين القومي والعقائدي سمح للنظام ببناء خطاب مزدوج: خطاب ديني يعبئ الداخل، وخطاب قومي يعزز التماسك الوطني في مواجهة العدو الخارجي.

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الإعلامي خلال الحرب الذي كان يركز على "صمود إيران" و"الدفاع عن الأرض"، إلى جانب مفاهيم الشهادة والجهاد، ما يعكس هذا المزج بين الهوية الدينية والوطنية.

كما أن الحرس الثوري نفسه استفاد من هذا التداخل. فبينما كان يقدم نفسه بوصفه حارس الثورة الإسلامية، كان عملياً أيضاً حارساً لوحدة الدولة الإيرانية ومجالها الجغرافي، بما في ذلك مصالحها القومية والاستراتيجية.

هذا الدمج جعل الحرس مؤسسة تتجاوز البعد الأيديولوجي الصرف، لتصبح أيضاً أداة لحماية مشروع دولة ذات جذور تاريخية طويلة في الإقليم.

ومن الناحية الثقافية، جرى إعادة قراءة التاريخ الإيراني بطريقة تسمح بدمج الموروث الفارسي داخل السردية الثورية. فلم يتم إلغاء التاريخ السابق بالكامل، بل إعادة تفسيره بما يخدم الهوية الجديدة.

ومن الأمثلة البارزة، إعادة تقديم شخصيات تاريخية إيرانية في الإعلام والثقافة بوصفها جزءاً من مسار طويل يمتد إلى الدولة الحديثة، رغم اختلاف السياقات الفكرية والسياسية.

كما ساهم النظام في استخدام اللغة الفارسية بوصفها أداة توحيد ثقافي داخل الدولة، خصوصاً في ظل التنوع القومي واللغوي الواسع في إيران. فاللغة هنا لم تكن مجرد وسيلة تواصل، بل أداة مركزية لتعزيز الهوية المشتركة.

في المقابل، أدى هذا التوظيف إلى توتر مستمر مع القوميات غير الفارسية، التي رأت في هذا الدمج نوعاً من الهيمنة الثقافية والسياسية، خصوصاً عندما يقترن الخطاب القومي بالإطار الأمني والعسكري.

ومن الأمثلة التاريخية، سياسات التعريب أو الفرسنة الجزئية في بعض المناطق الحساسة، ومحاولات تعزيز اللغة الفارسية في التعليم والإدارة على حساب اللغات المحلية.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية ساهمت في تعزيز مركزية الهوية الإيرانية–الفارسية، لأن الدولة كانت بحاجة إلى خطاب يوحّد الداخل في مواجهة عدو خارجي، ما جعل القومية أداة وظيفية داخل مشروع عقائدي أوسع.

وهكذا، لم تعد القومية الفارسية مشروعاً مستقلاً، بل أصبحت مدمجة داخل بنية الدولة الثورية، بحيث تعمل كطبقة ثقافية تحت الخطاب الديني الرسمي.

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الذي كان يربط بين "تاريخ إيران" و"دور الثورة"، بحيث تظهر الدولة الحالية كامتداد شرعي لتاريخ طويل من الحضارة والهوية، مع إعادة تفسير هذا التاريخ ضمن إطار الثورة الإسلامية.

كما أن هذا الدمج انعكس في السياسة الخارجية. فإيران لم تتحرك فقط بمنطق عقائدي، بل أيضاً بمنطق نفوذ إقليمي يحمل أبعاداً تاريخية وثقافية تتجاوز الحدود الجغرافية الحالية.

ومن الناحية الرمزية، استخدم النظام هذا التداخل لتقديم نفسه كقوة ذات عمق حضاري، لا مجرد دولة ثورية حديثة، ما عزز حضوره في الإقليم.

لكن هذا التوظيف للقومية داخل المشروع العقائدي حمل أيضاً تناقضات داخلية. فبينما كان الخطاب الرسمي ينفي القومية نظرياً، كان يعتمد عليها عملياً في بناء الهوية والسياسة.

وهذا التناقض جعل الهوية الإيرانية الحديثة هوية مركبة: دينية–ثورية من جهة، وقومية–تاريخية من جهة أخرى.

كما أن هذا المزج ساهم في تعزيز مركزية الدولة، لأن القومية الفارسية بطبيعتها التاريخية تدعم فكرة الدولة المركزية القوية، وهو ما انسجم مع مشروع ولاية الفقيه.

ومن الأمثلة التاريخية، استمرار استخدام رموز تاريخية وطنية في المناسبات الرسمية، جنباً إلى جنب مع الرموز الدينية، ما يعكس هذا التداخل البنيوي في الهوية.

وفي المقابل، أدى هذا التوظيف إلى تعميق الفجوة مع بعض المكونات القومية غير الفارسية، التي شعرت بأن هويتها تُختزل أو تُدمج قسراً داخل إطار مركزي أوسع.

كما ساهمت الحرب في جعل هذا الدمج أكثر صلابة، لأن التهديد الخارجي عزز الحاجة إلى خطاب وحدوي يجمع بين الدين والقومية تحت مظلة الدولة.

وفي الخلاصة، فإن توظيف القومية الفارسية داخل المشروع العقائدي للجمهورية الإسلامية لم يكن تناقضاً عابراً، بل كان أحد أعمدة بناء الدولة الحديثة في إيران. فقد جرى دمج الهوية التاريخية الفارسية مع الخطاب الثوري الديني لإنتاج نموذج دولة مزدوج الهوية: دولة دينية عقائدية في الخطاب، ودولة ذات عمق قومي–تاريخي في الممارسة. ومن خلال هذا الدمج، تمكن النظام من تعزيز شرعيته الداخلية وتوسيع نفوذه الإقليمي، لكنه في الوقت نفسه أنتج توترات بنيوية مستمرة بين القومية والعقيدة، بين التاريخ والثورة، وبين المركز والأطراف.

12.الاقتصاد الحربي وبناء دولة داخل الدولة

أحد أكثر التحولات عمقاً وخطورة خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم يكن فقط على مستوى العسكرة أو السياسة، بل على مستوى الاقتصاد نفسه. فالحرب الطويلة التي استمرت لثماني سنوات لم تُضعف الدولة الإيرانية فقط، بل أعادت تشكيل بنيتها الاقتصادية بالكامل، ودفعتها نحو نموذج "الاقتصاد الحربي"، حيث تتداخل مؤسسات الدولة المدنية مع الأجهزة العسكرية والعقائدية، وتتوسع شبكات اقتصادية موازية تعمل خارج القواعد التقليدية للسوق والإدارة.

في بداية الحرب، كانت إيران تمر بمرحلة إعادة بناء بعد الثورة، مع انهيار جزئي في مؤسسات الدولة الاقتصادية، وهروب رؤوس الأموال، وتعطل العديد من القطاعات الإنتاجية. ومع اندلاع الحرب، أصبحت الأولوية المطلقة هي دعم الجبهة العسكرية، ما أدى إلى إعادة توجيه الموارد نحو المجهود الحربي بشكل شبه كامل.

هذا التحول لم يكن مؤقتاً، بل أدى إلى تأسيس نمط اقتصادي جديد، يقوم على مركزية الدولة من جهة، وتوسع المؤسسات العسكرية من جهة أخرى، خصوصاً الحرس الثوري، الذي بدأ تدريجياً يدخل إلى مجالات خارج نطاقه العسكري التقليدي.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، تولي مؤسسات مرتبطة بالحرس الثوري مهام لوجستية وإمدادية خلال الحرب، مثل النقل، والبناء، والدعم الهندسي، وهي مجالات كانت في السابق بيد مؤسسات مدنية أو شركات خاصة.

لكن مع استمرار الحرب، تحولت هذه المهام من وظائف مؤقتة إلى بنى دائمة، ما أدى إلى نشوء شبكة اقتصادية تابعة للحرس تمتلك خبرة وقدرة تنظيمية عالية، وتتمتع في الوقت نفسه بدعم سياسي وأمني مباشر من الدولة.

في هذا السياق، بدأ ما يمكن تسميته بـ"الاقتصاد الموازي الثوري" بالظهور. وهو اقتصاد لا يخضع بالكامل لقوانين السوق التقليدية، بل يعمل ضمن منطق مختلف يجمع بين الاعتبارات الأمنية والعقائدية والضرورات الحربية.

ومن الأمثلة المهمة، توسع مؤسسات الإعمار المرتبطة بالحرس الثوري خلال الحرب وبعدها، والتي لعبت دوراً محورياً في إعادة بناء البنية التحتية في المناطق المتضررة من الحرب، ما منحها نفوذاً اقتصادياً كبيراً في مرحلة ما بعد الحرب.

كما أن الحرب أدت إلى تراجع دور القطاع الخاص التقليدي، الذي كان محدوداً أصلاً بعد الثورة، لصالح مؤسسات الدولة والأجهزة المرتبطة بها، ما عمّق من مركزية الاقتصاد.

في الوقت نفسه، جرى تحويل جزء كبير من الاقتصاد إلى اقتصاد تعبوي. فالإنتاج، والتوزيع، والتوريد، أصبحت تخضع لمتطلبات الجبهة العسكرية أولاً، وليس لحاجات السوق أو النمو الاقتصادي الطبيعي.

ومن الأمثلة التاريخية، التوجيه المركزي للموارد نحو المناطق الجبهاتية، حيث كانت الأولوية لتأمين الغذاء والسلاح والدعم اللوجستي، حتى على حساب الاستهلاك المدني في بعض الأحيان.

هذا النمط الاقتصادي خلق نوعاً من الاندماج بين الدولة والأجهزة العسكرية، بحيث أصبحت الحدود بين الاقتصاد المدني والاقتصاد العسكري غير واضحة.

ومع مرور الوقت، بدأت مؤسسات الحرس الثوري تتوسع خارج نطاق الحرب، لتدخل في قطاعات مدنية مثل البناء، والطاقة، والاتصالات، والبنية التحتية.

هذا التوسع لم يكن مجرد نتيجة طبيعية للنشاط أثناء الحرب، بل تحول إلى سياسة ممنهجة، حيث رأت الدولة أن المؤسسات المرتبطة بالحرس أكثر قدرة على تنفيذ المشاريع الكبرى بسرعة وكفاءة في ظل الظروف الاستثنائية.

لكن هذا النموذج أدى إلى ظهور ما يمكن وصفه بـ"دولة داخل الدولة"، حيث تمتلك مؤسسات الحرس شبكة اقتصادية ضخمة تعمل بشكل شبه مستقل عن الوزارات التقليدية، لكنها في الوقت نفسه مرتبطة مباشرة بالقيادة العليا.

ومن الأمثلة المهمة، توسع الشركات والمؤسسات المرتبطة بالحرس في مشاريع البنية التحتية الكبرى بعد الحرب، ما منحها دوراً محورياً في إعادة إعمار البلاد.

كما أن هذا الاقتصاد الموازي لم يكن اقتصاداً منفصلاً بالكامل، بل كان متداخلاً مع الاقتصاد الرسمي، ما خلق بنية اقتصادية هجينة تجمع بين الدولة والسوق والمؤسسة العسكرية.

في هذا السياق، أصبحت العقود الحكومية الكبرى غالباً ما تمر عبر مؤسسات مرتبطة بالحرس أو البسيج، ما عزز نفوذ هذه المؤسسات داخل الاقتصاد الوطني.

ومن الناحية السياسية، منح هذا النموذج الحرس الثوري قوة إضافية، لأنه لم يعد مجرد قوة عسكرية، بل أصبح أيضاً فاعلاً اقتصادياً رئيسياً يمتلك موارد مستقلة نسبياً.

وهذا التداخل بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة السياسية خلق حالة من التركيز الشديد للسلطة داخل الدولة.

كما أن الاقتصاد الحربي ساهم في إعادة تعريف مفهوم التنمية داخل إيران. فلم تعد التنمية تُقاس فقط بالنمو الاقتصادي أو الرفاه الاجتماعي، بل أيضاً بقدرة الدولة على دعم مشروعها الأمني والعقائدي.

ومن الأمثلة التاريخية، استمرار توجيه الموارد نحو القطاعات المرتبطة بالأمن والدفاع حتى بعد انتهاء الحرب، ما يدل على استمرار عقلية الاقتصاد الحربي في مرحلة السلم.

في المقابل، أدى هذا النموذج إلى تهميش بعض القطاعات الاقتصادية المدنية، خصوصاً تلك التي لا ترتبط مباشرة بالمؤسسات العسكرية أو العقائدية.

كما ساهم في خلق تفاوتات داخل الاقتصاد الإيراني، بين مؤسسات تمتلك دعم الدولة والأجهزة الأمنية، ومؤسسات تعمل ضمن ظروف سوق أكثر تقليدية وأقل استقراراً.

ومن الناحية الاجتماعية، انعكس الاقتصاد الحربي على حياة المواطنين بشكل مباشر، حيث ارتبطت العديد من الخدمات الأساسية بقدرة الدولة على إدارة الموارد في ظل أولوية الأمن والحرب.

كما أدى هذا النموذج إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على الدولة في إدارة الاقتصاد، وتقليل مساحة المبادرة الخاصة المستقلة.

وفي الخلاصة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تخلق فقط حالة تعبئة عسكرية، بل أعادت تشكيل الاقتصاد الإيراني ليصبح اقتصاداً حربياً بامتياز، تتداخل فيه الدولة مع الحرس الثوري والبنية العسكرية في شبكة اقتصادية واحدة. ومن خلال هذا النموذج، نشأت مؤسسات اقتصادية ضخمة تعمل كـ"دولة داخل الدولة"، تجمع بين القوة المالية والعسكرية والسياسية، وتلعب دوراً مركزياً في إعادة إنتاج النظام نفسه. وهكذا، أصبح الاقتصاد في إيران جزءاً من منظومة العسكرة الشاملة التي تجاوزت الحرب لتستمر كجزء من بنية الدولة حتى بعد انتهائها.

13.إعلام الحرب وصناعة الوعي الجمعي

مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، لم يكن ميدان المعركة مقتصراً على الجبهات العسكرية فقط، بل امتد سريعاً إلى الفضاء الإعلامي والثقافي داخل إيران. فقد أدركت الدولة الجديدة أن الحرب الطويلة لا يمكن إدارتها بالقوة العسكرية وحدها، بل تحتاج إلى منظومة إعلامية متكاملة قادرة على تشكيل الوعي الجمعي، وتبرير التضحيات، وإعادة إنتاج شرعية النظام بشكل مستمر. وهكذا، نشأ ما يمكن تسميته بـ"إعلام الحرب"، وهو جهاز وظيفي لا ينقل الواقع فقط، بل يعيد صياغته وفق رؤية الدولة الثورية.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كانت المؤسسات الإعلامية في حالة إعادة هيكلة كاملة. ومع بداية الحرب، أصبح الإعلام جزءاً مباشراً من الجهد الحربي، خاضعاً لرقابة صارمة وتوجيه سياسي–عقائدي واضح. لم يعد الهدف الأساسي للإعلام هو نقل الأخبار أو تقديم تحليل موضوعي، بل تعبئة المجتمع نفسياً وروحياً لدعم الحرب والنظام.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، سيطرة الدولة على الإذاعة والتلفزيون بشكل كامل تقريباً، وتحويلهما إلى منصات تعبئة يومية تركز على أخبار الجبهات، والعمليات العسكرية، وقصص "الشهداء"، والخطب الدينية المرتبطة بالحرب.

في هذا السياق، تم بناء خطاب إعلامي يقوم على ثنائية واضحة: "نحن" مقابل "العدو". فإيران تُقدَّم بوصفها الطرف المظلوم المدافع عن الحق، بينما يُقدَّم العراق بوصفه المعتدي المدعوم من قوى إقليمية ودولية، في إطار سردية أوسع عن "المؤامرة العالمية ضد الثورة الإسلامية."

هذا الخطاب لم يكن مجرد تحليل سياسي، بل كان أداة نفسية تهدف إلى خلق حالة تعبئة دائمة داخل المجتمع، تجعل من استمرار الحرب أمراً مفهوماً بل وضرورياً.

ومن الأمثلة المهمة، البرامج التلفزيونية التي كانت تعرض يومياً تقارير من الجبهات، تتضمن مشاهد للقتال، وخطباً للمقاتلين، ورسائل من الجبهة إلى الداخل، ما خلق تواصلاً مباشراً بين المجتمع المدني والجبهة العسكرية.

كما لعبت الصور والرموز البصرية دوراً مركزياً في هذا الإعلام. فقد انتشرت صور "الشهداء" في كل مكان، من الشوارع إلى المدارس إلى وسائل الإعلام، ما جعل الموت في الحرب جزءاً من الوعي اليومي للمجتمع.

هذا الاستخدام المكثف للرمزية ساهم في تحويل الحرب من حدث عسكري إلى تجربة ثقافية–نفسية شاملة، يعيشها المواطن في تفاصيل حياته اليومية.

في الوقت نفسه، تم إنتاج أدبيات واسعة حول الحرب، من شعر وقصص وروايات وأفلام، كلها تصب في اتجاه واحد: تمجيد التضحية والشهادة والدفاع عن الثورة.

ومن الأمثلة البارزة، ظهور ما يُعرف بـ"أدب الدفاع المقدس"، الذي أصبح جزءاً من المنظومة الثقافية الرسمية للدولة، ويُدرَّس في بعض المؤسسات التعليمية ويُروَّج له في الإعلام.

كما لعبت المساجد والحسينيات دوراً إعلامياً موازياً، حيث كانت الخطب الدينية تُستخدم لنقل الرسائل نفسها التي ينقلها الإعلام الرسمي، ما خلق انسجاماً بين الإعلام الديني والإعلام السياسي.

في هذا الإطار، لم يعد الإعلام مؤسسة مستقلة نسبياً، بل أصبح جزءاً من البنية العقائدية للدولة، يعمل على إنتاج "وعي موحد" حول الحرب والثورة.

ومن الناحية النفسية، ساهم هذا الإعلام في تشكيل جيل يعيش داخل سردية الحرب المستمرة، حيث يتم ربط الهوية الفردية بالانتماء إلى مشروع جماعي يقوم على التضحية والمواجهة.

كما استخدم الإعلام فكرة "العدو الخارجي" بشكل مستمر، ليس فقط لتبرير الحرب، بل أيضاً لتبرير السياسات الداخلية، بما في ذلك القمع الأمني وتوسيع دور المؤسسات العسكرية.

ومن الأمثلة التاريخية، الربط المستمر بين الاحتجاجات الداخلية خلال الحرب وبين "محاولات إضعاف الجبهة الداخلية"، ما منح الدولة غطاءً إعلامياً لتشديد قبضتها الأمنية.

في المقابل، تم تقييد أو إضعاف الأصوات الإعلامية المستقلة أو المعارضة، سواء عبر الإغلاق أو الرقابة أو الدمج داخل المنظومة الرسمية.

وهكذا، أصبح الفضاء الإعلامي في إيران خلال الحرب فضاءً أحادي الاتجاه إلى حد كبير، يُعيد إنتاج خطاب الدولة دون مساحة حقيقية للتعدد أو النقاش المفتوح.

كما أن الإعلام لعب دوراً مهماً في بناء صورة الحرس الثوري والبسيج كمؤسسات بطولية تمثل جوهر الثورة، ما عزز مكانتها داخل المجتمع.

ومن الأمثلة المهمة، التغطية الإعلامية الواسعة لعمليات الحرس في الجبهات، وتقديم عناصره بوصفهم نماذج مثالية للبطولة والتضحية.

هذا التمجيد الإعلامي ساهم في تعزيز شرعية المؤسسات العسكرية داخل المجتمع، وربطها مباشرة بالهوية الوطنية والدينية.

كما أن الإعلام لم يكتفِ بتغطية الحرب، بل ساهم في إعادة تعريف مفهوم "الحقيقة" داخل المجتمع. فالحقيقة لم تعد فقط ما يحدث في الواقع، بل ما يتم تقديمه عبر القنوات الرسمية بوصفه رواية الحرب الشرعية.

هذا التحول جعل من الإعلام أداة لبناء الواقع الرمزي، وليس مجرد ناقل له.

ومن الناحية الثقافية، أدى هذا النموذج إلى إنتاج ذاكرة جماعية موحدة حول الحرب، تُقدَّم فيها الأحداث من منظور واحد تقريباً، يركز على البطولة والتضحية والصمود.

وفي المقابل، تم تهميش أو تجاهل الروايات الأخرى التي قد تقدم قراءات مختلفة للحرب أو لتداعياتها الاجتماعية والسياسية.

كما ساهم الإعلام في ترسيخ مفهوم "الدفاع المقدس"، الذي أصبح إطاراً شاملاً لفهم الحرب، ويستمر تأثيره حتى بعد انتهاء القتال.

ومن الناحية السياسية، منح هذا الإعلام النظام قدرة كبيرة على التحكم في المزاج العام، وتوجيه الرأي العام، وتبرير القرارات الصعبة خلال سنوات الحرب.

وفي الخلاصة، فإن إعلام الحرب في إيران لم يكن مجرد جهاز دعائي مؤقت، بل كان جزءاً أساسياً من بنية الدولة أثناء الحرب العراقية–الإيرانية. فقد ساهم في تشكيل الوعي الجمعي، وتبرير العسكرة، وتعزيز شرعية الحرس الثوري، وإعادة إنتاج سردية موحدة حول الثورة والحرب. ومن خلال دمج الإعلام بالدين والسياسة والعسكر، تحولت وسائل الإعلام إلى أداة مركزية في بناء "مجتمع الحرب"، حيث يصبح الوعي نفسه جزءاً من المعركة، وتصبح الحقيقة خاضعة لمنطق الدولة الثورية.

14. إعادة تشكيل الدولة تحت منطق الطوارئ الدائمة

أحد أهم التحولات البنيوية التي رافقت الحرب العراقية–الإيرانية لم يكن فقط في مستوى الجبهات أو الاقتصاد أو الإعلام، بل في طبيعة الدولة نفسها. فقد دخلت إيران منذ عام 1980 في حالة "طوارئ ممتدة"، تحولت تدريجياً من وضع استثنائي مؤقت إلى نمط حكم دائم، أعاد تعريف مؤسسات الدولة ووظائفها وحدودها. هذا التحول جعل الدولة الإيرانية تعمل بمنطق مختلف عن

الدولة التقليدية الحديثة، حيث أصبح الاستثناء هو القاعدة، وأصبحت الحرب معياراً دائماً لإدارة السياسة والمجتمع.

في بداية الحرب، كان من الطبيعي أن تتخذ الدولة إجراءات استثنائية لمواجهة الغزو الخارجي. لكن مع استمرار الحرب لسنوات طويلة، بدأت هذه الإجراءات تفقد طابعها المؤقت، وتتحول إلى بنية مؤسسية مستقرة. فالقوانين الطارئة، والأجهزة الأمنية، والقرارات المركزية، لم تعد مرتبطة بزمن الحرب فقط، بل أصبحت جزءاً من طريقة عمل الدولة اليومية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، استمرار الصلاحيات الواسعة للمؤسسات الأمنية والعسكرية حتى في الفترات التي لم تكن فيها العمليات العسكرية في ذروتها، ما يعكس تحوّل الطوارئ إلى نظام حكم فعلي.

في هذا السياق، أصبح الحرس الثوري أحد أهم أدوات إدارة الدولة في ظل الطوارئ الدائمة. فلم يعد دوره مقتصراً على الجبهات، بل أصبح جزءاً من بنية القرار السياسي والأمني والاقتصادي.

كما جرى توسيع دور البسيج ليشمل مراقبة المجتمع، وضبط الشارع، والمشاركة في إدارة الأزمات الداخلية، ما جعل الدولة تعتمد على شبكة تعبئة واسعة بدلاً من مؤسسات مدنية تقليدية فقط.

هذا التحول أنتج ما يمكن وصفه بـ"ازدواجية الدولة": دولة رسمية ذات مؤسسات تقليدية (حكومة، وزارات، برلمان)، ودولة موازية أمنية–عقائدية يقودها الحرس والمؤسسات الثورية، تعمل بمنطق الطوارئ المستمر.

ومن الأمثلة المهمة، التداخل في صلاحيات اتخاذ القرار بين المؤسسات الحكومية التقليدية والمؤسسات المرتبطة بالحرس، خصوصاً في الملفات الأمنية والاقتصادية الكبرى.

كما أن الحرب سمحت بتوسيع مفهوم "الأمن القومي" بشكل غير مسبوق. فلم يعد الأمن يقتصر على الدفاع العسكري، بل امتد ليشمل الاقتصاد، والثقافة، والإعلام، والتعليم، وحتى الحياة الاجتماعية.

هذا التوسع جعل أي ملف داخلي قابلاً للتأويل الأمني، ما منح الدولة مبرراً دائماً للتدخل في تفاصيل الحياة العامة.

ومن الناحية السياسية، أدى ذلك إلى تقليص تدريجي لمجال السياسة التقليدية. فالأحزاب والتيارات التي كانت موجودة في بداية الثورة جرى تهميشها أو إعادة دمجها داخل الإطار الرسمي، بينما تم تضييق مساحة المعارضة بشكل كبير.

في المقابل، صعدت المؤسسات المرتبطة بالحرس والبسيج لتصبح جزءاً أساسياً من بنية الحكم، ليس فقط كقوة تنفيذية، بل كقوة مؤثرة في صياغة القرار نفسه.

ومن الأمثلة التاريخية، مشاركة قيادات عسكرية–ثورية في مؤسسات الحكم التشريعي والتنفيذي بعد الحرب، ما يعكس استمرار منطق الطوارئ حتى في مرحلة ما بعد القتال.

كما أن الدولة خلال هذه المرحلة بدأت تعتمد على القرارات السريعة والمركزية، بدلاً من الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وهو نمط يعكس طبيعة إدارة الحرب أكثر من إدارة الدولة المدنية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا الوضع إلى تطبيع فكرة الطوارئ داخل المجتمع. فالمواطن الإيراني عاش لسنوات طويلة في ظل حالة استثنائية مستمرة، ما جعل الاستثناء يبدو وكأنه الوضع الطبيعي.

هذا التطبيع انعكس في طريقة التفكير العامة، حيث أصبح الأمن والاستقرار أولوية مطلقة مقارنة بالحريات السياسية أو التنوع الاجتماعي.

ومن الأمثلة المهمة، استمرار الخطاب الرسمي الذي يربط بين الاستقرار الداخلي والتهديدات الخارجية حتى بعد انتهاء الحرب، ما ساهم في إبقاء منطق الطوارئ حاضراً في الوعي السياسي.

كما أن الحرب أعادت تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. فبدلاً من نموذج الدولة الخدمية أو التمثيلية، برز نموذج الدولة التعبوية–الأمنية، حيث تقوم الدولة بحشد المجتمع باستمرار خلف أهدافها العقائدية والسياسية.

في هذا النموذج، لا يُنظر إلى المواطن فقط كعنصر مدني، بل كجزء من منظومة التعبئة، سواء عبر البسيج أو المؤسسات الدينية أو الإعلام أو التعليم.

ومن الناحية المؤسسية، أدى هذا إلى تضخم دور الأجهزة الأمنية والعسكرية داخل الدولة، مقارنة بالمؤسسات المدنية التقليدية.

كما أن العديد من الوظائف التي كانت تُدار مدنياً تم نقلها تدريجياً إلى مؤسسات ذات طابع أمني أو شبه عسكري، ما عمّق الطابع الأمني للدولة.

ومن الأمثلة التاريخية، توسع دور الحرس الثوري في إدارة مشاريع الإعمار والبنية التحتية، ما جعله فاعلاً أساسياً في الاقتصاد والإدارة، وليس فقط في الأمن.

في المقابل، أدى هذا التحول إلى إضعاف مفهوم الدولة المحايدة نسبياً، حيث أصبحت مؤسسات الدولة مرتبطة بشكل وثيق بالمشروع العقائدي والسياسي للثورة.

كما أن الطوارئ الدائمة خلقت حالة من المرونة غير الرسمية في الحكم، حيث يمكن تجاوز بعض القواعد المؤسسية لصالح القرارات الأمنية أو السياسية السريعة.

وهذا النموذج جعل الدولة أكثر قدرة على الاستجابة السريعة للأزمات، لكنه في الوقت نفسه قلل من الاستقرار المؤسسي طويل الأمد.

ومن الناحية الفكرية، أصبح هناك تصور داخل النظام يرى أن إيران تعيش حالة تهديد دائمة، سواء من الخارج أو من الداخل، ما يبرر استمرار حالة التعبئة.

هذا التصور جعل من الصعب العودة إلى نموذج الدولة الطبيعية التقليدية، لأن منطق الطوارئ أصبح جزءاً من تعريف الدولة نفسها.

وفي الخلاصة، فإن إعادة تشكيل الدولة الإيرانية تحت منطق الطوارئ الدائمة خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد استجابة ظرفية للحرب، بل كانت تحولاً بنيوياً عميقاً في طبيعة الدولة. فقد تحولت إيران إلى دولة تعمل بمنطق استثنائي دائم، حيث تداخلت المؤسسات المدنية مع الأجهزة العسكرية والعقائدية، وتوسع مفهوم الأمن ليشمل كل مجالات الحياة، وأصبح الحرس الثوري والبسيج جزءاً من بنية الحكم اليومية. وهكذا، لم تنتهِ الطوارئ بانتهاء الحرب، بل استمرت كمنهج حكم، أعاد تعريف الدولة والمجتمع معاً ضمن إطار تعبوي–أمني مستمر.

15.إعادة هندسة المجتمع الإيراني على أسس تعبويّة

مع استمرار الحرب العراقية–الإيرانية واتساع دور الدولة الثورية، لم يكن الهدف محصوراً في إدارة المعركة العسكرية أو الحفاظ على الحدود، بل تجاوز ذلك إلى محاولة أعمق لإعادة تشكيل المجتمع الإيراني نفسه. فقد رأت القيادة السياسية أن بقاء النظام الجديد لا يمكن ضمانه فقط عبر القوة العسكرية أو السيطرة الأمنية، بل عبر بناء مجتمع جديد يتبنى قيم الثورة والحرب والتعبئة كجزء من هويته اليومية. وهكذا بدأت عملية طويلة وممنهجة لإعادة هندسة المجتمع على أسس تعبويّة شاملة.

في هذا السياق، لم يعد المجتمع يُنظر إليه بوصفه كياناً مدنياً مستقلاً، بل بوصفه امتداداً للجبهة. فكل فرد في الدولة أصبح يُعامل باعتباره جزءاً من مشروع أكبر، إما في الدعم أو التعبئة أو الحماية أو الصمود. هذا التحول المفاهيمي كان أساسياً في إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة.

ومنذ السنوات الأولى للحرب، بدأت مؤسسات الدولة الثورية، وعلى رأسها الحرس الثوري والبسيج، بالتغلغل في تفاصيل الحياة الاجتماعية. فلم يعد دورها محصوراً في الأمن، بل أصبح يمتد إلى التعليم، والثقافة، والرياضة، والعمل الاجتماعي، وحتى العلاقات داخل الأحياء السكنية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، إنشاء شبكات البسيج داخل الأحياء، التي لم تكن مجرد وحدات عسكرية صغيرة، بل بنى اجتماعية رقابية–تعبوية تعمل على ربط السكان بالمركز السياسي والعقائدي، وتراقب في الوقت نفسه التوجهات العامة داخل المجتمع.

كما لعبت المساجد دوراً مركزياً في هذه الهندسة الاجتماعية. فقد تحولت من أماكن عبادة تقليدية إلى مراكز تعبئة وتنظيم وتوجيه اجتماعي، تُستخدم لنشر خطاب الحرب، والتبرعات للجبهة، وتعبئة الشباب.

في المدارس، تم إدخال مفاهيم جديدة إلى المناهج التعليمية، تربط بين التعليم الأكاديمي والتربية العقائدية–العسكرية. فلم يعد الطالب يتعلم فقط المهارات العلمية، بل يتلقى أيضاً خطاباً يربط بين الهوية الوطنية والدينية والاستعداد للتضحية.

ومن الأمثلة المهمة، إدراج قصص "الشهداء" والمقاتلين في الكتب المدرسية، وتقديمهم كنماذج مثالية للسلوك الأخلاقي والاجتماعي، ما ساهم في بناء وعي جديد لدى الأجيال الناشئة.

كما تم تنظيم أنشطة مدرسية وشبابية مرتبطة بالحرب، مثل زيارات الجبهات، والمشاركة في حملات الدعم، والمعسكرات التعبوية، التي كانت تهدف إلى خلق جيل يرى في الحرب جزءاً من تكوينه النفسي والثقافي.

في هذا السياق، أصبح مفهوم "التعبئة" ليس مجرد حالة عسكرية، بل نمط حياة اجتماعي شامل. فالمجتمع لم يعد يعيش خارج الحرب، بل داخلها رمزياً ونفسياً، حتى في الفترات التي لم تكن فيها المعارك في أوجها.

ومن الناحية الثقافية، جرى إنتاج منظومة واسعة من الرموز والقيم التي تعزز هذا النمط. فالشهادة، والتضحية، والصبر، والولاء، أصبحت مفاهيم مركزية في الخطاب العام، تتكرر في الإعلام، والتعليم، والخطاب الديني.

ومن الأمثلة التاريخية، انتشار الأغاني والأناشيد الثورية التي تمجد الحرب والشهداء، والتي كانت تُبث بشكل مستمر في الإعلام الرسمي وتُستخدم في المناسبات العامة.

كما لعبت وسائل الإعلام دوراً محورياً في هذه الهندسة الاجتماعية، حيث لم تكن تنقل فقط أخبار الحرب، بل كانت تعيد صياغة الواقع الاجتماعي وفق منطق تعبوي. فالمجتمع يُعرض دائماً بوصفه في حالة مواجهة، سواء مع العدو الخارجي أو مع التهديدات الداخلية.

هذا الخطاب الإعلامي خلق نوعاً من الإدراك الجمعي المستمر بأن البلاد في حالة خطر دائم، ما عزز قبول المجتمع بفكرة التضحية والرقابة والتعبئة.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت الحرب في إعادة تنظيم علاقات العمل والإنتاج داخل المجتمع. فقد تم توجيه العديد من الأنشطة الاقتصادية نحو دعم الجبهة، ما جعل المشاركة في الاقتصاد مرتبطة بشكل غير مباشر بالمجهود الحربي.

كما تم تعزيز الاعتماد على المؤسسات التابعة للدولة والحرس الثوري في تقديم الخدمات الأساسية، ما عمّق العلاقة بين المجتمع وهذه المؤسسات.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا النموذج إلى تقليص المساحات المدنية المستقلة. فالمجتمع لم يعد يملك فضاءً واسعاً للعمل السياسي الحر أو التنظيم الاجتماعي المستقل، لأن معظم القنوات الاجتماعية تم ربطها بمؤسسات الدولة الثورية.

كما أن البسيج لعب دوراً في خلق شبكة اجتماعية تمتد داخل المجتمع، تعمل على مراقبة التوجهات العامة وتوجيهها في نفس الوقت، ما جعل المجتمع يعيش ضمن بيئة من التنظيم غير المرئي المستمر.

ومن الأمثلة المهمة، الدور الذي لعبته هذه الشبكات في تنظيم المناسبات العامة، والتجمعات، والأنشطة الثقافية، بحيث يتم دمج الخطاب العقائدي داخل كل نشاط اجتماعي تقريباً.

في هذا السياق، أصبحت الدولة لا تكتفي بالسيطرة على المؤسسات، بل تعمل على إعادة تشكيل القيم الفردية نفسها. فالفرد يُربى على أن هويته مرتبطة بالدولة والثورة، وأن استقلاله الفردي يجب أن يخدم المشروع الجماعي.

هذا التحول أنتج مجتمعاً أكثر اندماجاً في خطاب الدولة، لكنه في الوقت نفسه قلل من مساحة التنوع الفردي والتعدد الثقافي والاجتماعي.

ومن الناحية النفسية، ساهمت هذه الهندسة في خلق وعي جمعي يعيش حالة توتر مستمر، حيث يتم ربط الحياة اليومية بمعاني الحرب والتضحية والتهديد.

كما أن هذا النموذج جعل من الصعب الفصل بين الحياة المدنية والحياة السياسية–العسكرية، لأن كل تفاصيل الحياة اليومية أصبحت تحمل دلالات تعبويّة.

ومن الأمثلة التاريخية، استمرار حضور رموز الحرب والشهداء في الفضاء العام حتى بعد انتهاء القتال، ما يدل على أن المجتمع ظل يعيش داخل سردية الحرب حتى في مرحلة السلم.

وفي المقابل، أدى هذا التحول إلى تراجع بعض أشكال الحياة المدنية التقليدية، خصوصاً تلك التي تعتمد على الاستقلال الثقافي أو التنظيم الاجتماعي غير المرتبط بالدولة.

لكن الأهم من ذلك، أن هذه الهندسة لم تكن مجرد سياسة مؤقتة مرتبطة بالحرب، بل تحولت إلى مشروع طويل الأمد لإعادة تشكيل المجتمع الإيراني وفق نموذج تعبوي دائم.

وفي الخلاصة، فإن إعادة هندسة المجتمع الإيراني على أسس تعبويّة خلال الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد استجابة ظرفية لمرحلة استثنائية، بل كانت مشروعاً شاملاً لإنتاج مجتمع جديد يتماهى مع الدولة الثورية. فمن خلال التعليم، والإعلام، والبسيج، والمساجد، والاقتصاد، جرى تحويل المجتمع إلى شبكة تعبئة مستمرة، تربط بين الفرد والدولة ضمن منطق الحرب الدائمة. وهكذا، لم تعد التعبئة حالة مؤقتة، بل أصبحت بنية اجتماعية وثقافية عميقة تشكل الوعي والسلوك والعلاقات داخل المجتمع الإيراني حتى بعد انتهاء الحرب.

16.تصدير الثورة كأداة نفوذ إقليمي

منذ اللحظة الأولى لانتصار الثورة الإيرانية عام 1979، لم تُقدَّم الدولة الجديدة بوصفها مشروعاً داخلياً محصوراً بالحدود الجغرافية لإيران، بل بوصفها نموذجاً ثورياً يحمل رسالة عابرة للحدود. مفهوم "تصدير الثورة" لم يكن شعاراً إعلامياً فقط، بل تحوّل تدريجياً إلى أحد الأعمدة الفكرية والسياسية للدولة، خصوصاً في ظل قيادة ولاية الفقيه التي رأت أن الثورة ليست حدثاً تاريخياً منتهياً، بل مشروعاً مستمراً يجب أن يمتد إلى الخارج.

لكن هذا المفهوم لم يبقَ ثابتاً على مستوى الخطاب، بل تطور عملياً مع الحرب العراقية–الإيرانية، حيث اكتسب بعداً استراتيجياً جديداً. فالحرب لم تكن فقط مواجهة مع دولة مجاورة، بل تحولت إلى ساحة اختبار لفكرة النفوذ الإقليمي، وإلى نقطة انطلاق لتوسيع أدوات التأثير خارج الحدود.

في السنوات الأولى، كان "تصدير الثورة" يتم عبر وسائل ناعمة نسبياً: الإعلام، الخطاب الديني، دعم بعض الحركات السياسية، وتقديم النموذج

الإيراني بوصفه نموذجاً بديلاً للأنظمة الإقليمية. لكن مع اندلاع الحرب، بدأ هذا المفهوم يأخذ طابعاً أكثر تنظيمياً وأمنياً.

فالحرب فرضت على الدولة الإيرانية بناء شبكة علاقات إقليمية غير تقليدية، تعتمد على الدعم غير المباشر، والتأثير الأيديولوجي، وبناء الحلفاء خارج إطار الدولة الرسمية. وهنا بدأ الحرس الثوري يلعب دوراً محورياً في هذا التحول.

من الناحية التاريخية، ساهمت الحرب في خلق قناعة داخل القيادة الإيرانية بأن البقاء لا يعتمد فقط على الدفاع الداخلي، بل أيضاً على خلق عمق استراتيجي خارج الحدود. هذه الفكرة أصبحت لاحقاً جزءاً أساسياً من العقيدة الأمنية الإيرانية.

ومن الأمثلة المبكرة، الدعم الذي قدمته إيران لبعض الحركات السياسية والدينية في المنطقة خلال فترة الحرب، حيث كان الهدف المعلن هو دعم "المستضعفين"، بينما كان الهدف الاستراتيجي هو خلق بيئة إقليمية أقل عداءً وأكثر ارتباطاً بالنفوذ الإيراني.

في هذا السياق، بدأ الحرس الثوري يتوسع خارج دوره العسكري التقليدي، ليصبح أداة تنفيذية للسياسة الخارجية غير التقليدية. فبدلاً من الدبلوماسية الرسمية وحدها، ظهرت أدوات موازية تعتمد على العلاقات غير المباشرة، والدعم اللوجستي، وبناء شبكات النفوذ.

كما أن الحرب مع العراق لعبت دوراً في إعادة تعريف مفهوم الجغرافيا السياسية الإيرانية. فلم تعد الحدود مجرد خطوط دفاع، بل أصبحت نقاط تماس مع مشاريع نفوذ أوسع، ما دفع إيران إلى التفكير بمنطق "المجال الحيوي" وليس فقط "الدولة القومية."

ومن الأمثلة المهمة، تطور العلاقات مع بعض المجموعات السياسية والعسكرية في دول الجوار خلال فترة الحرب، حيث جرى بناء قنوات اتصال ودعم غير مباشر ساهم لاحقاً في تشكيل شبكات نفوذ إقليمي مستدامة.

كما أن الحرب ساهمت في تعزيز فكرة أن المواجهة ليست محلية فقط، بل جزء من صراع أوسع مع قوى إقليمية ودولية، ما منح سياسة التوسع الإقليمي بعداً دفاعياً في الخطاب الرسمي.

ومن الناحية الفكرية، تم إعادة صياغة مفهوم "تصدير الثورة" ليصبح أقل مباشرة وأكثر مؤسسية. فبدلاً من فكرة الثورة الشعبية المفتوحة، أصبح الحديث يدور عن دعم "محور المقاومة" و"الأنظمة الصديقة" و"الحركات المناهضة للهيمنة."

هذا التحول سمح بإضفاء شرعية سياسية على التوسع الإقليمي، مع الحفاظ على الغطاء العقائدي الديني الذي يربط كل ذلك بمفهوم ولاية الفقيه.

كما لعبت المؤسسات التابعة للحرس الثوري دوراً مركزياً في هذا التحول. فقد أصبحت أدواته الخارجية أكثر تنظيماً، تجمع بين العمل العسكري غير المباشر، والدعم اللوجستي، وبناء العلاقات مع فاعلين غير دولتيين.

ومن الأمثلة التاريخية، تطور العلاقة بين إيران وبعض التنظيمات في المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب، حيث تحولت هذه العلاقة من دعم سياسي عام إلى بنية أكثر تنظيماً واستمرارية.

في هذا الإطار، لم يعد النفوذ الإيراني يعتمد فقط على الدولة التقليدية، بل على شبكة متعددة المستويات تشمل مؤسسات رسمية، وأخرى شبه رسمية، وأخرى غير حكومية، جميعها تعمل ضمن رؤية استراتيجية واحدة.

كما أن الحرب ساهمت في خلق خبرة ميدانية لدى الحرس الثوري في إدارة العمليات خارج الحدود، ما جعل دوره الإقليمي لاحقاً امتداداً طبيعياً لتجربة الحرب نفسها.

ومن الناحية السياسية، أصبح تصدير الثورة جزءاً من استراتيجية الردع. فوجود النفوذ الإيراني خارج الحدود كان يُستخدم أيضاً كوسيلة لتقليل التهديدات المحتملة ضد الداخل.

في المقابل، أدى هذا التوسع إلى خلق توترات إقليمية مستمرة، لأن دول المنطقة بدأت تنظر إلى السياسة الإيرانية بوصفها مشروع نفوذ يتجاوز الحدود التقليدية للدولة.

كما أن هذا المسار عزز العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية في إيران، بحيث أصبحت السياسة الخارجية تُدار بدرجة كبيرة من قبل مؤسسات أمنية وعسكرية، وليس فقط من قبل الدبلوماسية التقليدية.

ومن الأمثلة المهمة، الدور المتزايد للمؤسسات المرتبطة بالحرس الثوري في رسم السياسات الإقليمية، ما يعكس تداخل الأمن بالعقيدة بالسياسة الخارجية.

كما أن مفهوم "المقاومة" أصبح الإطار المركزي لتبرير هذا التوسع، حيث يتم تقديم النفوذ الإقليمي بوصفه جزءاً من مواجهة "الهيمنة العالمية"، وليس مجرد توسع سياسي تقليدي.

ومن الناحية الفكرية، ساهم هذا النموذج في إنتاج هوية سياسية جديدة للدولة الإيرانية، تجمع بين القومية، والدين، والأمن، والتوسع الإقليمي.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية كانت نقطة الانطلاق الفعلية لهذا المسار، لأنها أجبرت إيران على التفكير خارج حدودها، وعلى بناء أدوات نفوذ غير تقليدية لمواجهة العزلة والضغط الإقليمي.

وفي الخلاصة، فإن تصدير الثورة لم يكن مجرد شعار أيديولوجي في بدايات الجمهورية الإسلامية، بل تحول خلال الحرب إلى استراتيجية متكاملة لبناء النفوذ الإقليمي. ومن خلال الحرس الثوري، والشبكات غير الرسمية، والمفاهيم العقائدية مثل "المقاومة"، جرى تحويل الثورة من مشروع داخلي إلى مشروع

إقليمي واسع. وهكذا، أصبحت إيران لاعباً إقليمياً يعتمد على مزيج من القوة العسكرية غير المباشرة، والدعم الأيديولوجي، والشبكات السياسية، في إطار رؤية تعتبر أن أمن الدولة واستمرار الثورة مرتبطان بامتداد النفوذ خارج الحدود.

17.الحروب بالوكالة وبناء شبكات النفوذ غير المباشر

مع انتهاء المرحلة الأولى من تثبيت النظام الإيراني وامتداد تجربة الحرب العراقية–الإيرانية، انتقلت السياسة الإيرانية تدريجياً من نموذج "الدفاع المباشر" إلى نموذج أكثر تعقيداً يقوم على إدارة الصراع عبر الأطراف غير المباشرة. هذا التحول لم يكن قراراً مفاجئاً، بل نتيجة تراكم خبرات الحرب، والعزلة الإقليمية، والحاجة إلى تقليل كلفة المواجهة المباشرة، مع الحفاظ على القدرة على التأثير خارج الحدود. وهكذا تشكل ما يمكن تسميته بـ"منظومة الحروب بالوكالة" كأداة مركزية في السياسة الإقليمية الإيرانية.

في هذا السياق، لم تعد الدولة الإيرانية تعتمد فقط على جيوش نظامية أو مواجهات تقليدية، بل بدأت ببناء شبكة واسعة من الفاعلين غير الدولتيين، يتم دعمهم وتوجيههم بدرجات مختلفة، بحيث يشكلون امتداداً غير مباشر لنفوذها السياسي والعسكري في الإقليم.

هذا التحول له جذور مباشرة في تجربة الحرب مع العراق. فخلال سنوات الحرب الطويلة، اكتسب الحرس الثوري خبرة واسعة في إدارة العمليات غير التقليدية، وتنظيم المجموعات شبه العسكرية، والتنسيق مع فاعلين محليين، ما خلق نموذجاً قابلاً للتوسيع خارج الحدود الإيرانية لاحقاً.

ومن الناحية الاستراتيجية، جاءت فكرة الحروب بالوكالة كاستجابة لعدة اعتبارات: أولها تقليل الخسائر البشرية والمادية المباشرة، وثانيها تجاوز القيود الدولية والإقليمية، وثالثها خلق عمق استراتيجي يمنع تطويق إيران أو عزلها بشكل كامل.

في هذا الإطار، أصبح الحرس الثوري، وخاصة وحدات خارجية متخصصة، هو الأداة الرئيسية لإدارة هذا النوع من النفوذ. فبدلاً من التدخل المباشر، جرى بناء علاقات مع أطراف محلية في دول مختلفة، يتم دعمها سياسياً أو عسكرياً أو مالياً، بحيث تعمل ضمن رؤية عامة تتقاطع مع المصالح الإيرانية.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، تطور علاقات إيران مع بعض الحركات السياسية والعسكرية في المنطقة خلال سنوات الحرب وبعدها مباشرة، حيث بدأت هذه العلاقات بشكل دعم محدود ثم تطورت إلى شبكات نفوذ أكثر تعقيداً واستمرارية.

هذا النموذج لم يكن قائماً فقط على الدعم العسكري، بل أيضاً على بناء بنية فكرية–عقائدية مشتركة، تقوم على مفاهيم مثل "المقاومة" و"مواجهة الهيمنة"، ما منح هذه العلاقات بعداً أيديولوجياً يتجاوز المصالح الآنية.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية لعبت دوراً في ترسيخ قناعة داخل القيادة الإيرانية بأن المواجهة المباشرة مع الدول الإقليمية والدول الكبرى مكلفة للغاية، وبالتالي فإن بناء "ساحات متعددة" عبر أطراف محلية هو الخيار الأكثر فعالية.

في هذا السياق، لم تعد الجغرافيا السياسية تُفهم كحدود ثابتة بين الدول، بل كشبكة من الساحات المتداخلة، حيث يمكن التأثير عبر فاعلين محليين دون الحاجة إلى وجود عسكري مباشر دائم.

ومن الناحية التنظيمية، أدى ذلك إلى تطوير بنية مؤسسية داخل الدولة الإيرانية، تتولى إدارة هذا النوع من العمليات، وتجمع بين العمل الأمني والاستخباري والسياسي والعقائدي.

ومن الأمثلة المهمة، الدور الذي لعبته وحدات خاصة داخل الحرس الثوري في بناء وتنسيق هذه الشبكات، ما جعلها جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية الفعلية لإيران، وليس مجرد أدوات مساعدة.

كما أن هذا النموذج سمح لإيران بخلق "عمق استراتيجي" خارج حدودها، بحيث تصبح المواجهة مع خصومها غير محصورة داخل أراضيها، بل ممتدة إلى ساحات متعددة.

في المقابل، أدى هذا النمط من السياسة إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة في المنطقة، حيث أصبحت بعض الدول ساحة تنافس بين قوى إقليمية عبر وكلاء محليين، وليس فقط عبر علاقات دبلوماسية تقليدية.

ومن الناحية العملية، ساهمت هذه الشبكات في منح إيران قدرة على التأثير في ملفات إقليمية متعددة دون الدخول في حروب مباشرة واسعة النطاق، ما خفف من كلفة الصراع ووسع في الوقت نفسه من نطاق النفوذ.

كما أن هذه المنظومة اعتمدت على مزيج من الأدوات: الدعم العسكري، التدريب، التمويل، الإعلام، والخطاب العقائدي، ما جعلها منظومة متعددة الأبعاد وليست مجرد دعم عسكري محدود.

ومن الأمثلة التاريخية، تطور بعض هذه الشبكات لتصبح فاعلين سياسيين وعسكريين أساسيين داخل دولهم، ما جعل تأثيرها يتجاوز البعد العسكري ليصل إلى البنية السياسية الداخلية لتلك الدول.

في هذا السياق، أصبح مفهوم "محور المقاومة" الإطار الجامع لهذه الشبكات، حيث يتم تقديمها بوصفها جبهة موحدة ضد "الهيمنة الخارجية"، رغم اختلاف السياقات المحلية لكل طرف.

كما أن هذا النموذج ساهم في تعميق تداخل الأمن والسياسة الخارجية في إيران، حيث أصبحت القرارات الإقليمية تُدار بدرجة كبيرة عبر مؤسسات أمنية–عسكرية، وليس فقط عبر وزارة الخارجية.

ومن الناحية الفكرية، يعكس هذا التحول استمرار منطق الحرب العراقية–الإيرانية، لكن بشكل موسع إقليمياً، حيث لم تعد الحرب محصورة بين دولتين، بل تحولت إلى نموذج صراع متعدد الساحات.

كما أن هذا النظام سمح لإيران بتجاوز بعض القيود الدولية، لأن العمل عبر وكلاء محليين يقلل من إمكانية المواجهة المباشرة أو تحميل المسؤولية القانونية والسياسية بشكل مباشر.

لكن في المقابل، أدى هذا النموذج إلى تعقيد البيئة الإقليمية بشكل كبير، حيث أصبحت الصراعات أكثر تداخلاً وتشابكاً، وأصبح من الصعب الفصل بين الفاعل المحلي والإقليمي.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن هذا النموذج خلق طبقة جديدة من العلاقات السياسية والعسكرية العابرة للحدود، تعمل خارج الأطر التقليدية للدولة القومية الحديثة.

وفي الخلاصة، فإن الحروب بالوكالة وبناء شبكات النفوذ غير المباشر لم تكن مجرد تطور تكتيكي في السياسة الإيرانية، بل كانت امتداداً استراتيجياً لتجربة الحرب العراقية–الإيرانية، وإعادة توظيف لخبرات الحرس الثوري في إدارة الصراع غير التقليدي. ومن خلال هذا النموذج، تحولت إيران من دولة تعتمد على المواجهة المباشرة إلى دولة تدير نفوذها عبر شبكات متعددة المستويات من الفاعلين المحليين، ضمن إطار أيديولوجي وسياسي موحد. وهكذا، أصبح الإقليم ساحة مفتوحة لإدارة النفوذ عبر الوكلاء، بدل أن يكون مجالاً محصوراً بالدبلوماسية التقليدية أو المواجهة المباشرة بين الدول.

18.البعد العقائدي في إدارة الدولة والحرب

منذ اللحظة التي تأسست فيها الجمهورية الإسلامية في إيران، لم يكن المشروع الجديد مجرد تغيير سياسي أو انتقال من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، بل كان محاولة لإعادة تعريف الدولة نفسها على أساس عقائدي ديني شامل. ومع اندلاع

الحرب العراقية–الإيرانية، اكتسب هذا البعد العقائدي قوة إضافية، إذ لم تعد العقيدة مجرد إطار نظري للحكم، بل أصبحت جزءاً مباشراً من إدارة الحرب، ومن بناء مؤسسات الدولة، ومن تشكيل الوعي الجمعي للمجتمع الإيراني.

في هذا السياق، أصبحت ولاية الفقيه ليست فقط مؤسسة دينية سياسية، بل مركزاً لتوجيه الدولة في حالة الحرب والسلم معاً. فقرارات الحرب، والتعبئة، وإدارة المجتمع، لم تعد تُفهم بوصفها قرارات تقنية أو سياسية بحتة، بل باعتبارها امتداداً لرؤية عقائدية ترى أن الدولة نفسها جزء من مشروع ديني تاريخي.

هذا الدمج بين العقيدة والدولة والحرب أدى إلى نشوء نموذج مختلف عن الدولة القومية التقليدية. ففي هذا النموذج، لا تُبنى الشرعية فقط على الدستور أو الانتخابات أو المؤسسات، بل على التفسير الديني للسلطة، وعلى مفهوم "الحق الإلهي في القيادة" الذي يجسده مبدأ ولاية الفقيه.

ومع اندلاع الحرب، أصبح هذا البعد العقائدي أكثر حضوراً، حيث جرى تقديم الحرب بوصفها "دفاعاً مقدساً"، وليس مجرد صراع سياسي أو عسكري. هذا التوصيف غيّر طبيعة الحرب نفسها، وجعلها جزءاً من البنية الفكرية للدولة والمجتمع.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، الخطاب الرسمي الذي كان يربط بين استمرار الحرب وبين حماية الثورة من الانهيار، ما منح الحرب بعداً وجودياً يتجاوز الحدود السياسية التقليدية.

كما أن المؤسسة الدينية لعبت دوراً مركزياً في هذا الإطار، حيث تم دمج الخطاب الديني مع الخطاب السياسي والعسكري، بحيث أصبحت خطب الجمعة والاحتفالات الدينية جزءاً من منظومة التعبئة العامة.

في هذا السياق، تم إنتاج مفهوم "الشهادة" كأحد أهم المفاهيم المركزية في الحرب. فلم يعد الموت في المعركة مجرد خسارة بشرية، بل أصبح يُقدَّم بوصفه ذروة القرب من الله، وأعلى مراتب الانتماء للمشروع الثوري.

هذا المفهوم كان له تأثير عميق على المجتمع، حيث ساهم في خلق ثقافة تقبل التضحية العالية، وتمنح الحرب معنى يتجاوز البعد المادي إلى البعد الروحي.

ومن الناحية المؤسسية، جرى إدماج العقيدة داخل مؤسسات الدولة نفسها. فالحرس الثوري والبسيج لم يكونا فقط مؤسستين عسكريتين، بل أيضاً مؤسستين عقائديتين، تقومان بتربية الأفراد على قيم الثورة والدين والحرب.

ومن الأمثلة المهمة، البرامج التدريبية التي كانت تجمع بين التعليم العسكري والتثقيف العقائدي، ما جعل المقاتل ليس فقط جندياً، بل أيضاً حاملًا لرؤية فكرية–دينية محددة.

كما أن التعليم الرسمي في المدارس والجامعات تأثر بشكل كبير بهذا البعد العقائدي، حيث تم إدخال مفاهيم الثورة والحرب والشهادة ضمن المناهج، ما ساهم في تشكيل أجيال تربت داخل هذا الإطار الفكري.

في الوقت نفسه، أدى هذا الدمج بين العقيدة والدولة إلى تقليص مساحة الفصل بين الدين والسياسة. فالمؤسسات الدينية لم تعد مستقلة عن الدولة، بل أصبحت جزءاً من جهازها السياسي والإداري.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي، بحيث أصبح الانتماء الديني مرتبطاً بشكل مباشر بالانتماء السياسي للدولة الثورية.

كما أن الخطاب العقائدي استخدم لتبرير القرارات السياسية الصعبة، سواء في الحرب أو في إدارة الداخل، حيث يتم تقديم هذه القرارات بوصفها جزءاً من "المصلحة الدينية العليا."

ومن الأمثلة التاريخية، استخدام مفاهيم مثل "الواجب الديني" و"الطاعة" و"الدفاع عن الإسلام" لتبرير استمرار الحرب رغم تكلفتها العالية.

في هذا الإطار، أصبحت الدولة ليست فقط جهازاً إدارياً، بل مشروعاً عقائدياً يرى نفسه مكلفاً بمهمة تاريخية تتجاوز حدود إيران الجغرافية.

كما أن هذا البعد العقائدي ساهم في تعزيز شرعية الحرس الثوري والبسيج، لأنهما يُقدَّمان بوصفهما أدوات لحماية هذا المشروع الديني–السياسي.

ومن الناحية الفكرية، أدى هذا إلى إنتاج سردية تعتبر أن أي تهديد للدولة هو تهديد للدين نفسه، ما جعل المواجهة مع الخصوم تأخذ طابعاً وجودياً.

كما أن هذا النموذج أدى إلى إعادة تعريف مفهوم "العدو"، بحيث لم يعد مجرد طرف سياسي خارجي، بل أصبح جزءاً من صراع عقائدي أوسع.

ومن الناحية الثقافية، انعكس هذا البعد العقائدي في الأدب والفن والإعلام، حيث تم إنتاج خطاب ثقافي واسع يمجد الحرب والشهادة والتضحية.

ومن الأمثلة المهمة، استمرار حضور هذه الرموز حتى بعد انتهاء الحرب، ما يدل على أن البعد العقائدي لم يكن مؤقتاً، بل تحول إلى جزء من بنية الدولة.

كما أن هذا النموذج ساهم في تعزيز مركزية السلطة، لأن العقيدة توفر إطاراً لتوحيد القرار السياسي والعسكري تحت مرجعية واحدة.

ومن الناحية السياسية، أدى ذلك إلى تقليل التعدد داخل النظام، لأن الاختلافات السياسية تُعاد صياغتها غالباً ضمن إطار عقائدي.

وفي الخلاصة، فإن البعد العقائدي في إدارة الدولة والحرب في إيران لم يكن مجرد عنصر داعم، بل كان محوراً أساسياً في بناء الدولة الحديثة بعد الثورة. فمن خلال دمج الدين بالدولة والحرب، تم إنشاء نموذج سياسي–اجتماعي يرى في العقيدة أساس الشرعية، وفي الحرب أداة لبناء الهوية، وفي الدولة وسيلة

لتحقيق مشروع ديني–تاريخي واسع. وهكذا، أصبحت إيران دولة تتداخل فيها العقيدة مع السياسة والعسكر، بحيث لا يمكن فهم مؤسساتها أو سياساتها دون فهم هذا البعد العقائدي العميق الذي تشكل في قلب تجربة الحرب العراقية– الإيرانية.

19.التحول الاجتماعي العميق وظهور "مجتمع الحرب المستمر

مع امتداد الحرب العراقية–الإيرانية لسنوات طويلة، لم يعد تأثيرها مقتصراً على الجبهات أو مؤسسات الدولة، بل تجاوز ذلك ليعيد تشكيل البنية الاجتماعية الإيرانية نفسها بشكل جذري. فالحرب الطويلة لم تُنتج فقط دولة أمنية أو اقتصاداً حربياً، بل أنتجت مجتمعاً جديداً بالكامل، يمكن وصفه بـ"مجتمع الحرب المستمر"، أي مجتمع يعيش داخل منطق تعبئة دائم حتى بعد توقف القتال الفعلي.

في هذا النموذج، لم تعد الحرب حدثاً زمنياً محدوداً، بل أصبحت حالة اجتماعية وثقافية ممتدة. فالمجتمع الإيراني خلال تلك الفترة لم يكن يعيش بين الحرب والسلام، بل داخل حالة هجينة تجعل الحرب جزءاً من الحياة اليومية، والوعي الجمعي، والذاكرة الجماعية.

في البداية، كان هذا التحول نتيجة مباشرة للحاجة إلى دعم الجبهة. فالدولة احتاجت إلى تعبئة واسعة للموارد البشرية، ما أدى إلى دخول المجتمع بكل طبقاته في دائرة المشاركة: من الطلاب إلى العمال إلى النساء إلى كبار السن، عبر أشكال مختلفة من الدعم أو التعبئة أو العمل غير المباشر.

لكن مع مرور الوقت، تحولت هذه المشاركة من حالة استثنائية إلى بنية اجتماعية مستقرة. فالأجيال التي نشأت خلال الحرب لم تعرف نموذجاً آخر للحياة السياسية والاجتماعية، بل تشكل وعيها داخل إطار التعبئة الدائمة.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، مشاركة فئات واسعة من الشباب في أنشطة البسيج، ليس فقط في الجبهات، بل أيضاً داخل الأحياء والمدارس والجامعات، ما جعل الانخراط في "العمل التعبوي" جزءاً من الهوية الاجتماعية.

كما لعبت الدولة دوراً مركزياً في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. فالعلاقات بين الأفراد أصبحت تُدار بشكل متزايد عبر مؤسسات مرتبطة بالدولة الثورية، مثل البسيج، المساجد، والهيئات التعبوية.

في هذا السياق، تراجع دور البنى الاجتماعية التقليدية نسبياً، لصالح شبكات جديدة ترتبط مباشرة بالمؤسسات العقائدية–الأمنية.

ومن الناحية الثقافية، جرى إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل التضحية، والبطولة، والانتماء. فلم تعد هذه المفاهيم مرتبطة فقط بالقيم الفردية أو الأخلاقية، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بالمشاركة في الحرب أو دعمها أو الانخراط في مشروع الدولة الثورية.

ومن الأمثلة المهمة، تمجيد صورة "الشهيد" في الخطاب العام، حيث أصبح الشهيد نموذجاً اجتماعياً أعلى، يمثل ذروة الانتماء للمجتمع والدولة والدين في آن واحد.

هذا التحول أنتج ثقافة اجتماعية تميل إلى تقديس التضحية، وتعتبر أن القيم العليا تتحقق من خلال الانخراط في المشروع الجماعي للدولة.

كما أن الإعلام والتعليم لعبا دوراً مركزياً في تثبيت هذا النموذج الاجتماعي. فالمناهج الدراسية، والبرامج التلفزيونية، والخطاب الديني، كلها ساهمت في إنتاج صورة موحدة للمجتمع القائم على الحرب.

ومن الناحية النفسية، أدى هذا إلى نشوء حالة وعي جماعي يعيش ضمن منطق الاستنفار الدائم، حيث يُنظر إلى العالم الخارجي والداخلي بوصفه مليئاً بالتهديدات المحتملة.

كما أن مفهوم "العدو" لم يعد محصوراً في ساحة المعركة، بل أصبح جزءاً من الوعي الاجتماعي العام، ما جعل المجتمع يعيش حالة ترقب مستمرة.

ومن الأمثلة المهمة، استمرار استخدام خطاب "المؤامرة" و"التهديد الخارجي" في الإعلام والخطاب الرسمي، حتى في تفاصيل الحياة اليومية.

في هذا السياق، أصبحت الحرب ليست فقط حدثاً سياسياً، بل إطاراً نفسياً يحدد طريقة التفكير والسلوك داخل المجتمع.

كما أن المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والمسجد تم دمجها داخل هذا الإطار، بحيث أصبحت جميعها تشارك في إنتاج نفس القيم التعبوية.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت الحرب في تغيير أنماط العمل والحياة الاجتماعية، حيث أصبح الكثير من الأفراد مرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر بمؤسسات الدولة الثورية.

كما أن الاعتماد على الدولة في الدعم والخدمات خلال الحرب عزز من علاقة المجتمع بالمؤسسات المركزية، ما عمّق هذا الاندماج الاجتماعي مع الدولة.

ومن الأمثلة التاريخية، استمرار تأثير شبكات البسيج في الحياة الاجتماعية حتى بعد انتهاء الحرب، حيث بقيت هذه الشبكات جزءاً من النسيج الاجتماعي في الأحياء والمدن.

كما أن هذا النموذج أدى إلى خلق نوع من التماسك الاجتماعي القائم على الهوية الثورية، لكنه في الوقت نفسه قلل من مساحة التعدد الاجتماعي المستقل.

ومن الناحية الثقافية، أدى هذا إلى إنتاج ذاكرة جماعية موحدة حول الحرب، تُقدَّم فيها الأحداث بطريقة محددة تركز على البطولة والتضحية والصمود، مع تقليل مساحة السرديات البديلة.

كما أن هذا النموذج جعل من الصعب الفصل بين الماضي والحاضر، لأن الحرب لم تُقدم كحدث انتهى، بل كجزء مستمر من الهوية الوطنية.

ومن الناحية الاجتماعية، يمكن القول إن الحرب أعادت تشكيل العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة، بحيث أصبح الفرد جزءاً من منظومة أكبر تقوم على التعبئة والانتماء.

كما أن هذا التحول أدى إلى تقليص مساحة الفردية المستقلة، لصالح الهوية الجماعية المرتبطة بالدولة والثورة.

وفي المقابل، ساهم هذا النموذج في خلق نوع من الاستقرار الاجتماعي النسبي خلال فترة الحرب، لكنه كان استقراراً قائماً على التعبئة الدائمة وليس على التوازن المدني الطبيعي.

ومن الناحية الفكرية، أصبح المجتمع يُعرَّف داخل خطاب الدولة بوصفه "مجتمعاً مجاهداً" أو "مجتمعاً مقاوماً"، ما يعكس هذا الدمج بين الهوية الاجتماعية والحرب.

وفي الخلاصة، فإن الحرب العراقية–الإيرانية لم تغيّر فقط الدولة أو الاقتصاد أو السياسة، بل أعادت تشكيل المجتمع الإيراني نفسه على أسس تعبويّة عميقة. فقد نشأ "مجتمع الحرب المستمر" الذي يعيش داخل منطق التعبئة والرموز والشهداء والتهديد الدائم، حيث تتداخل الدولة بالدين بالمجتمع في بنية واحدة. وهكذا، لم تنتهِ الحرب بانتهاء المعارك، بل استمرت كحالة اجتماعية وثقافية ونفسية تشكل الوعي الإيراني حتى بعد توقف القتال، لتصبح جزءاً من الهوية العميقة للدولة والمجتمع معاً.

.20خلاصة نقدية: الدولة الإيرانية بعد الحرب كنموذج للعسكرة المؤسسية المستمرة

مع انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية عام 1988، كان من الممكن نظرياً أن تدخل إيران مرحلة "العودة إلى الحالة الطبيعية" عبر تفكيك البنية التعبوية وإعادة بناء الدولة على أسس مدنية تدريجية. لكن ما حدث فعلياً كان مساراً مختلفاً تماماً؛ إذ لم تُنهِ الحرب منطقها داخل الدولة، بل تركته كامناً داخل مؤسساتها، ليصبح جزءاً دائماً من بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهكذا لم تكن نهاية الحرب نهاية للعسكرة، بل بداية لتحولها من حالة طارئة إلى نظام حكم مستقر.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة هو أن الدولة الإيرانية لم تتخلَّ عن الأدوات التي بُنيت أثناء الحرب، بل قامت بتثبيتها وتوسيعها. فالحرس الثوري، الذي وُلد كقوة ثورية دفاعية، لم يعد مؤسسة مؤقتة، بل أصبح جزءاً مركزياً من بنية الدولة. والبسيج، الذي كان أداة تعبئة شعبية، تحول إلى شبكة اجتماعية–أمنية ممتدة داخل المجتمع. والاقتصاد الحربي، الذي نشأ تحت ضغط الضرورة، تطور إلى اقتصاد موازٍ له مؤسساته ونفوذه.

هذا التحول يطرح سؤالاً جوهرياً: هل انتهت الحرب فعلاً، أم أن الدولة الإيرانية أعادت إنتاجها بشكل مختلف داخل بنيتها الداخلية؟

من الناحية المؤسسية، يمكن ملاحظة أن منطق الطوارئ الذي تشكل خلال الحرب لم يختفِ، بل أصبح معياراً دائماً في إدارة الدولة. فبدلاً من العودة إلى الفصل بين المدني والعسكري، أو بين السياسي والأمني، تم تعزيز التداخل بين هذه المجالات، بحيث أصبحت المؤسسات العسكرية والأمنية جزءاً من عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي.

ومن الناحية الاجتماعية، استمرت ثقافة التعبئة التي تشكلت خلال الحرب في التأثير على الوعي العام. فالمجتمع الذي نشأ داخل خطاب "الدفاع المقدس" لم

يُعاد دمجه في نموذج مدني تقليدي، بل استمرت رموز الحرب والشهادة والتضحية في تشكيل الهوية الجماعية، حتى بعد انتهاء القتال.

ومن الناحية الاقتصادية، لم يتم تفكيك البنية التي نشأت أثناء الحرب، بل تم تحويلها إلى شبكات اقتصادية ضخمة تابعة لمؤسسات عسكرية أو شبه عسكرية، ما خلق اقتصاداً مزدوجاً يجمع بين الدولة الرسمية والدولة الموازية.

أما على المستوى السياسي، فقد أدت هذه التحولات إلى إعادة تعريف مفهوم السلطة نفسه. فبدلاً من أن تكون السلطة ناتجة عن توازن بين مؤسسات مدنية متعددة، أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالمؤسسات العقائدية–الأمنية التي نشأت خلال الحرب.

ومن الأمثلة المهمة، استمرار نفوذ الحرس الثوري في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، ما جعله لاعباً بنيوياً داخل الدولة، وليس مجرد مؤسسة أمنية.

هذا التراكم يقود إلى نتيجة مركزية: الدولة الإيرانية بعد الحرب لم تعد دولة "ما بعد حرب"، بل دولة "ما بعد استثناء"، أي دولة تحولت فيها الحالة الاستثنائية إلى قاعدة دائمة.

ومن الناحية الفكرية، يمكن فهم هذا التحول بوصفه نتيجة مباشرة لدمج العقيدة بالحرب بالدولة. فحين تصبح الشرعية السياسية مرتبطة بمفهوم ديني–عقائدي، وحين تصبح الحرب جزءاً من تعريف الهوية الوطنية، يصبح من الصعب العودة إلى نموذج الدولة المحايدة أو المدنية التقليدية.

ومن هنا، فإن ما بعد الحرب في إيران لم يكن مرحلة تفكيك للعسكرة، بل مرحلة إعادة إنتاجها داخل مؤسسات الدولة والمجتمع.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا النموذج في تحويل إيران إلى دولة ذات سياسة خارجية تعتمد على مزيج من القوة العسكرية غير المباشرة، والنفوذ

الأيديولوجي، والشبكات الإقليمية. وهو امتداد مباشر لتجربة الحرب، لكن بأدوات أكثر تعقيداً وانتشاراً.

كما أن هذا المسار أدى إلى خلق حالة من التوتر الدائم بين إيران ومحيطها الإقليمي والدولي، لأن بنية الدولة نفسها قائمة على مفهوم الأمن الممتد وليس الأمن المحدود.

ومن الناحية الاجتماعية الداخلية، يمكن ملاحظة أن المجتمع الإيراني يعيش حالة ازدواجية: من جهة هناك مؤسسات مدنية، ومن جهة أخرى هناك شبكات أمنية–عقائدية متغلغلة في الحياة اليومية، ما يجعل الفصل بين الدولة والمجتمع أمراً معقداً.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الحرب لم تكن مجرد حدث تاريخي في مسار إيران، بل كانت لحظة تأسيسية أعادت تعريف الدولة نفسها. فبدلاً من أن تكون الحرب مرحلة عابرة، أصبحت نقطة تحول أنتجت نموذج دولة جديد يقوم على الدمج بين العسكرة والعقيدة والاقتصاد والسياسة.

وهذا النموذج يتميز بثلاث سمات رئيسية:
أولاً، استمرار منطق الطوارئ حتى في زمن السلم.
ثانياً، تداخل المؤسسات العسكرية مع البنية المدنية للدولة.
ثالثاً، تحويل التعبئة الاجتماعية إلى جزء من الهوية الوطنية الدائمة.

ومن خلال هذه السمات، يتضح أن الدولة الإيرانية ما بعد الحرب ليست مجرد امتداد للدولة الثورية، بل هي إعادة تشكيل عميقة لدولة حديثة تعمل ضمن منطق مختلف عن النموذج الكلاسيكي للدولة القومية.

وفي الخلاصة النقدية، يمكن القول إن الحرب العراقية–الإيرانية لم تنتهِ بانتهاء القتال، بل تحولت إلى بنية داخل الدولة نفسها. فالعسكرة لم تُلغَ بل تم مؤسستها، والتعبئة لم تتوقف بل تم تطبيعها، والاقتصاد الحربي لم يُفكك بل تم دمجه، والبعد العقائدي لم يُراجع بل تم تثبيته. وهكذا نشأ نموذج دولة هجينة، تتداخل

فيه السياسة بالعقيدة، والأمن بالمجتمع، والعسكر بالاقتصاد، لتشكّل ما يمكن وصفه بـ"الدولة التعبوية المستمرة"، حيث تصبح الحرب إطاراً تنظيمياً خفياً يحكم الدولة حتى في غياب الحرب نفسها.

الفصل 7: إعادة تشكيل الهوية الدينية السياسية

دمج الدين بالدولة بشكل كامل وإعادة تعريف الهوية الوطنية عبر البعد العقائدي.

1.تحويل الثورة من حدث سياسي إلى عقيدة دولة

عندما سقط نظام الشاه عام 1979، لم يكن التغيير في إيران مجرد انتقال من ملكية إلى جمهورية، أو مجرد انقلاب سياسي غيّر شكل السلطة الحاكمة، بل كان مشروعاً أعمق بكثير يستهدف إعادة صياغة معنى الدولة والهوية والمجتمع. فالثورة الإسلامية لم تُقدَّم بوصفها حدثاً تاريخياً انتهى بانتصارها، بل باعتبارها "حالة دائمة" يجب أن تستمر داخل مؤسسات الدولة والمجتمع والوعي الجمعي. ومن هنا بدأت عملية تحويل الثورة من واقعة سياسية محددة بزمن إلى عقيدة شاملة تُستخدم كأساس لبناء النظام الجديد.

في التجارب الثورية التقليدية، غالباً ما تتحول الثورة بعد سنوات إلى ذكرى وطنية أو مرحلة تأسيسية ضمن تاريخ الدولة. أما في الحالة الإيرانية، فقد جرى التعامل مع الثورة ككيان حيّ مستمر، يجب أن يبقى حاضراً في كل قرار سياسي، وكل مؤسسة، وكل خطاب، وكل أزمة داخلية أو خارجية. وهكذا لم تعد الثورة مجرد ماضٍ، بل أصبحت "مرجعية حكم."

هذا التحول كان مقصوداً منذ البدايات الأولى. فالقيادة الجديدة رأت أن تثبيت النظام لا يكفي عبر السيطرة على مؤسسات الدولة فقط، بل يتطلب خلق "هوية ثورية" دائمة، تجعل بقاء النظام مرتبطاً ببقاء الثورة نفسها. ولذلك لم تُقدَّم الجمهورية الإسلامية بوصفها دولة طبيعية، بل بوصفها "دولة الثورة."

ومن هنا بدأ استخدام مصطلحات مثل "حماية الثورة"، "أعداء الثورة"، "قيم الثورة"، و"تصدير الثورة"، وهي مفاهيم لم تكن شعارات فقط، بل أدوات لإعادة تشكيل العقل السياسي الإيراني.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، تأسيس مؤسسات كاملة تحمل صفة "الثورية"، مثل الحرس الثوري، والمحاكم الثورية، واللجان الثورية، ما يعكس أن الثورة لم تُعتبر مرحلة انتقالية، بل بنية دائمة داخل الدولة.

الحرس الثوري تحديداً كان من أوضح الأمثلة على هذا التوجه. فهو لم يُنشأ كجيش وطني تقليدي، بل كقوة عقائدية وظيفتها الأساسية "حماية الثورة"، لا حماية الحدود فقط. وهذا الفارق مهم، لأنه يعني أن النظام اعتبر الثورة أعلى من الدولة نفسها.

كما أن الخطاب الرسمي منذ البداية كان يربط شرعية الحكم باستمرار الروح الثورية. فالنظام لم يقل إن شرعيته تأتي فقط من الدستور أو الانتخابات أو المؤسسات، بل من كونه "امتداداً للثورة الإسلامية."

في هذا السياق، أصبحت الثورة معياراً للحكم على الأفراد والجماعات. فالمواطن "الجيد" هو الملتزم بخط الثورة، والمسؤول "المخلص" هو الذي يدافع عن الثورة، والمعارضة لا تُقدَّم غالباً كاختلاف سياسي، بل كتهديد للثورة نفسها.

ومن الناحية النفسية، أدى هذا إلى خلق مناخ دائم من الاستنفار. فالثورة حين تتحول إلى عقيدة دولة لا يمكن أن تعيش في حالة استقرار طبيعي، لأنها تحتاج دائماً إلى "خطر" يبرر استمرارها.

ولهذا، بدأ النظام منذ وقت مبكر بإنتاج خطاب يقوم على وجود تهديدات مستمرة: تهديدات خارجية، ومؤامرات دولية، وأعداء داخليون، ومشاريع لإسقاط الثورة.

ومن الأمثلة المهمة، طريقة تقديم الحرب العراقية–الإيرانية داخل الخطاب الرسمي، حيث لم تُعرض فقط كحرب حدودية، بل كحرب لإسقاط الثورة الإسلامية نفسها، ما جعل الدفاع عن الدولة مرادفاً للدفاع عن العقيدة الثورية.

هذا الربط منح الثورة وظيفة جديدة: لم تعد مجرد أداة لإسقاط الشاه، بل أصبحت الإطار الذي يُفسَّر من خلاله كل حدث سياسي أو عسكري أو اجتماعي.

كما أن النظام عمل على إعادة صياغة الذاكرة الجماعية للمجتمع الإيراني حول الثورة. فالثورة لم تُقدَّم كحدث شاركت فيه تيارات متعددة، بل كمسار عقائدي واحد تقوده القيادة الدينية.

ومن الأمثلة التاريخية، التهميش التدريجي للتيارات اليسارية والقومية والإسلامية غير الخاضعة لولاية الفقيه، رغم مشاركتها في إسقاط النظام الملكي، لصالح سردية رسمية تعتبر الثورة ملكاً للتيار العقائدي الحاكم وحده.

هذا الاحتكار للثورة سمح للنظام بتحويلها إلى مصدر دائم للشرعية السياسية. فمن يملك "تفسير الثورة" يملك شرعية الحكم.

وفي هذا السياق، أصبحت المناسبات المرتبطة بالثورة أدوات تعبئة سياسية مستمرة. فذكرى الثورة لم تكن مجرد احتفال وطني، بل مناسبة لتجديد الولاء السياسي والعقائدي للنظام.

كما أن الإعلام لعب دوراً محورياً في تحويل الثورة إلى عقيدة جماعية. فالتلفزيون، والإذاعة، والكتب المدرسية، والأفلام، والخطب الدينية، كلها كانت تعيد إنتاج نفس السردية: الثورة هي جوهر الدولة، ومن دونها تفقد إيران معناها السياسي والروحي.

ومن الناحية التعليمية، جرى إدخال الثورة في قلب المناهج الدراسية، بحيث يتعلم الأطفال منذ الصغر أن الثورة ليست حدثاً تاريخياً فقط، بل هوية مستمرة يجب الدفاع عنها.

ومن الأمثلة المهمة، التركيز في المناهج على شخصيات الثورة والحرب والشهداء، وتقديمهم كنماذج أخلاقية عليا يجب الاقتداء بها.

كما أن مفهوم "الثورية" أصبح معياراً للترقي داخل مؤسسات الدولة. فالولاء للثورة كان في كثير من الأحيان أهم من الكفاءة الإدارية أو الخلفية المهنية.

هذا الأمر ساهم في إنتاج طبقة سياسية–أمنية جديدة ترى نفسها "حارسة للثورة"، وليس مجرد إدارة مؤقتة للدولة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى ذلك إلى خلق انقسام ضمني داخل المجتمع بين "الثوري" و"غير الثوري"، حيث تُمنح الأفضلية السياسية والاجتماعية لمن يُظهر التزاماً أكبر بخطاب الثورة.

كما أن الثورة استُخدمت لتبرير التوسع الأمني. فكل تضييق على المعارضة أو الإعلام أو النشاط السياسي كان يُقدَّم باعتباره دفاعاً عن الثورة ضد محاولات الاختراق أو التخريب.

ومن الأمثلة التاريخية، استخدام المحاكم الثورية والإجراءات الاستثنائية في السنوات الأولى بعد الثورة، تحت شعار حماية النظام الثوري من أعدائه.

وفي الوقت نفسه، تحولت الثورة إلى إطار أخلاقي شامل. فالقيم الاجتماعية نفسها أُعيد تعريفها عبر المنظور الثوري–الديني: اللباس، والثقافة، والفن، والتعليم، وحتى العلاقات الاجتماعية.

كما أن الدولة عملت على دمج الثورة بالدين بشكل كامل، بحيث أصبح الاعتراض على السلطة يُقدَّم أحياناً بوصفه اعتراضاً على الإسلام نفسه.

هذا الدمج منح الثورة قداسة خاصة، وجعلها تتجاوز كونها مشروعاً سياسياً إلى كونها "واجباً عقائدياً."

ومن الناحية الإقليمية، لعب مفهوم الثورة المستمرة دوراً أساسياً في سياسة إيران الخارجية. فالنظام لم يرَ نفسه دولة عادية داخل النظام الإقليمي، بل "ثورة عالمية" لها رسالة تتجاوز الحدود.

ومن هنا ظهر مفهوم "تصدير الثورة"، الذي يعكس أن الثورة لم تكن موجهة للداخل فقط، بل أداة لبناء نفوذ خارجي أيضاً.

كما أن هذا المنطق جعل إيران تعيش دائماً داخل حالة تعبئة. فالثورة المستمرة تحتاج إلى أعداء مستمرين، وإلى صراعات مستمرة، وإلى استنفار دائم يمنع تحول الدولة إلى نموذج طبيعي مستقر.

وفي المقابل، أدى هذا المسار إلى تآكل الحدود بين الدولة والعقيدة. فالدولة لم تعد جهازاً إدارياً محايداً، بل أصبحت حاملة لمشروع أيديولوجي شامل.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما فعلته الجمهورية الإسلامية لم يكن فقط إقامة نظام ديني، بل تحويل الثورة إلى عقيدة دولة دائمة. فالثورات عادة تنتهي عندما تتحول إلى دولة، أما في إيران فقد جرى تحويل الدولة نفسها إلى أداة لحماية الثورة وإعادة إنتاجها باستمرار.

وهكذا أصبحت الثورة ليست مرحلة من تاريخ إيران، بل إطاراً يحكم السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة، ويُستخدم لتبرير السلطة والصراعات والتعبئة المستمرة. ومن خلال هذا التحول، نشأت دولة لا تعيش على فكرة الاستقرار بقدر ما تعيش على فكرة "الثورة الدائمة"، حيث يصبح النظام مرتبطاً عضوياً باستمرار الشعور بالخطر والصراع والتهديد، لأن انتهاء هذه الحالة قد يعني انتهاء الحاجة إلى الثورة نفسها.

.2ولاية الفقيه كهوية فوق الدولة

منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، لم يكن مبدأ ولاية الفقيه مجرد نظرية دستورية لتنظيم الحكم، بل كان مشروعاً لإعادة تعريف مصدر السلطة والهوية السياسية داخل الدولة والمجتمع. فالنظام الجديد لم يكتفِ بإقامة دولة ذات مرجعية دينية، بل عمل على جعل ولاية الفقيه مركزاً تتفرع منه شرعية الدولة، ومعياراً أعلى من المؤسسات التقليدية نفسها. وهكذا تحولت ولاية الفقيه تدريجياً من مفهوم فقهي إلى "هوية فوق الدولة"، تُقدَّم باعتبارها المرجعية العليا التي تعلو على السياسة والقانون وحتى الإرادة الشعبية عند الضرورة.

قبل الثورة الإيرانية، كانت نظرية ولاية الفقيه في الفكر الشيعي موضع جدل واسع، ولم تكن تمثل النموذج السائد لإدارة الدولة. فالكثير من المرجعيات التقليدية كانت ترى أن دور الفقيه يقتصر على الإرشاد الديني والقضاء وبعض الشؤون الشرعية، لا قيادة دولة مركزية مطلقة. لكن مع صعود الثورة، أعاد النظام الجديد صياغة هذه النظرية وتحويلها إلى العمود الفقري للنظام السياسي كله.

ومنذ اللحظة الأولى، جرى تقديم ولاية الفقيه ليس فقط كآلية حكم، بل كضمانة لبقاء الثورة وحماية الإسلام والدولة معاً. وهذا الدمج بين الدين والثورة والسلطة جعل من الولي الفقيه مركزاً رمزياً وسياسياً يتجاوز حدود الرئاسة أو القيادة التقليدية.

في هذا النموذج، لم تعد الدولة هي الكيان الأعلى الذي تنبثق منه الشرعية، بل أصبحت الشرعية تأتي من الولي الفقيه، ثم تُمنح لبقية مؤسسات الدولة. وهذا فرق جوهري بين الدولة الحديثة التقليدية والدولة العقائدية التي نشأت بعد الثورة.

ومن الأمثلة الدستورية المهمة، منح المرشد الأعلى صلاحيات واسعة تشمل قيادة القوات المسلحة، والإشراف على السياسات العامة، وتعيين شخصيات

رئيسية في القضاء والإعلام والأمن، ما يعكس أن مركز السلطة الحقيقي لا يوجد داخل الحكومة المنتخبة بل فوقها.

هذا البناء السياسي خلق منذ البداية "دولة داخل الدولة"، أو بالأحرى سلطة فوق المؤسسات التقليدية. فالرئيس، والبرلمان، والحكومة، وحتى القضاء، جميعها تعمل ضمن الإطار الذي تحدده ولاية الفقيه.

ومن الناحية الفكرية، جرى تقديم هذا النموذج باعتباره امتداداً للقيادة الدينية للإمام الغائب في الفكر الشيعي، ما منح الولي الفقيه مكانة شبه مقدسة داخل الخطاب الرسمي.

هذا البعد العقائدي جعل الولاء للولي الفقيه ليس فقط التزاماً سياسياً، بل واجباً دينياً أيضاً. ومن هنا بدأ النظام بإعادة تعريف مفهوم "الطاعة" داخل المجتمع، بحيث تصبح طاعة القيادة جزءاً من الالتزام الديني نفسه.

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الإعلامي والديني الذي يربط بين الولاء للمرشد وبين حماية الإسلام والثورة، ما يجعل أي اعتراض سياسي يبدو وكأنه اعتراض عقائدي.

كما أن هذا النموذج أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم الوطنية الإيرانية. ففي الدولة القومية التقليدية، تكون الوطنية مرتبطة بالأرض والتاريخ والمؤسسات. أما في الجمهورية الإسلامية، فقد جرى ربط الوطنية بالانتماء للمشروع العقائدي الذي يقوده الولي الفقيه.

وهكذا لم تعد "إيران" مجرد دولة قومية، بل "دولة رسالة"، والمرشد هو الحارس الأعلى لهذه الرسالة.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا التحول في خلق ثقافة سياسية تقوم على الشخصنة العقائدية للسلطة. فالمرشد لا يُقدَّم فقط كقائد سياسي، بل كمرجع روحي وفكري وأخلاقي.

ومن الأمثلة التاريخية، الطريقة التي صُوِّر بها الخميني خلال الثورة والحرب العراقية–الإيرانية، حيث تم تقديمه كرمز يتجاوز السياسة إلى مرتبة رمزية شبه مقدسة داخل الوعي الجمعي.

كما أن المؤسسات التعليمية والإعلامية لعبت دوراً أساسياً في ترسيخ هذه الصورة، من خلال المناهج الدراسية، والخطب، والبرامج الإعلامية، التي تربط استقرار الدولة ونجاحها بولاء المجتمع للقيادة العليا.

وفي هذا السياق، أصبحت ولاية الفقيه أداة لإعادة تنظيم المجال السياسي نفسه. فالتعددية السياسية لم تعد تُقاس فقط بالقانون، بل بمدى التزام القوى السياسية بخط ولاية الفقيه.

ومن هنا ظهر مفهوم "الالتزام بخط الثورة والقيادة" كشرط غير معلن للمشاركة الكاملة في النظام السياسي.

كما أن هذا النموذج ساهم في تقليص المسافة بين الأمن والعقيدة. فالأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى رأسها الحرس الثوري، لم تُبنَ كأجهزة وطنية محايدة، بل كقوى عقائدية تدين بالولاء المباشر للولي الفقيه.

ومن الأمثلة المهمة، النصوص والشعارات الرسمية داخل الحرس الثوري التي تؤكد أن مهمته الأساسية هي حماية ولاية الفقيه والثورة، لا مجرد حماية الحدود الجغرافية للدولة.

هذا الأمر جعل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة العقائدية علاقة عضوية، وليست مجرد تبعية إدارية.

ومن الناحية السياسية، أدى ذلك إلى إنتاج نظام هجين: توجد فيه انتخابات وبرلمان وحكومة، لكن داخل سقف تحدده سلطة عقائدية أعلى.

وهذا النموذج منح النظام قدرة على الجمع بين الشرعية الشعبية والشرعية الدينية في آن واحد، لكنه في الوقت نفسه جعل المؤسسات المنتخبة محدودة مقارنة بالمركز العقائدي الأعلى.

كما أن ولاية الفقيه استُخدمت كأداة لتوحيد المجتمع خلال الأزمات. ففي الحرب العراقية–الإيرانية مثلاً، جرى تقديم الالتفاف حول القيادة بوصفه واجباً دينياً ووطنياً في الوقت نفسه.

ومن الأمثلة التاريخية، الخطابات التي كانت تربط بين الانتصار في الحرب وبين الطاعة للقيادة الدينية، ما عزز من مركزية الولي الفقيه داخل الحياة السياسية والاجتماعية.

وفي المقابل، أدى هذا النموذج إلى إعادة تعريف المعارضة. فالمعارض لم يعد فقط مخالفاً للحكومة أو السياسات، بل يمكن تصويره كخارج عن خط الثورة أو حتى خارج عن الالتزام الديني.

هذا الدمج بين العقيدة والسياسة جعل النقد السياسي أكثر حساسية، لأن السلطة لم تعد تُقدَّم كسلطة بشرية قابلة للنقد فقط، بل كجزء من مشروع ديني أعلى.

ومن الناحية الإقليمية، ساهمت ولاية الفقيه في بناء هوية عابرة للحدود. فالنظام لم يقدّم المرشد كقائد لإيران فقط، بل كمرجعية للعالم الشيعي الثوري الأوسع.

ومن هنا، أصبحت ولاية الفقيه أداة للنفوذ الإقليمي أيضاً، حيث يتم ربط بعض الحركات والجماعات خارج إيران بالمركز العقائدي في طهران.

كما أن هذا النموذج ساعد على دمج القومية الفارسية بالمشروع الديني. فإيران لم تعد تُقدَّم فقط كأمة ذات تاريخ فارسي، بل كقلب المشروع العقائدي الذي يقود المنطقة سياسياً وروحياً.

ومن الناحية النفسية، أدى هذا البناء إلى خلق حالة من التقديس السياسي للقيادة، حيث يصبح الولاء للمرشد جزءاً من الهوية الفردية والاجتماعية.

وفي المقابل، خلق ذلك نوعاً من الجمود السياسي، لأن أي تغيير جذري قد يُنظر إليه كتهديد للبنية العقائدية للدولة نفسها.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن ولاية الفقيه في إيران لم تبقَ نظرية دينية داخل الدستور، بل تحولت إلى "هوية فوق الدولة"، تعيد تعريف الشرعية والوطنية والطاعة والسياسة. فالدولة لم تعد هي الأصل الذي تُشتق منه السلطة، بل أصبحت السلطة العقائدية هي التي تمنح الدولة معناها وشرعيتها وحدودها.

وهكذا نشأ نموذج سياسي فريد يقوم على وجود قيادة عقائدية فوق المؤسسات التقليدية، تُقدَّم بوصفها الحارس الأعلى للثورة والدين والدولة معاً. ومن خلال هذا النموذج، أصبحت إيران دولة تُدار ليس فقط عبر القوانين والمؤسسات، بل عبر منظومة ولاء عقائدي تجعل بقاء النظام مرتبطاً ببقاء مركز القيادة الدينية فوق كل البنى السياسية الأخرى.

3.إعادة تعريف الوطنية الإيرانية عبر التشيّع السياسي

منذ تأسيس الدولة الإيرانية الحديثة في عهد القاجار ثم البهلويين، كانت الوطنية الإيرانية تُبنى أساساً على عناصر قومية–تاريخية ترتبط باللغة الفارسية، والإرث الإمبراطوري، والجغرافيا الإيرانية، والشعور بالتفوق الحضاري القديم. لكن بعد ثورة 1979، بدأت الجمهورية الإسلامية مشروعاً مختلفاً لإعادة صياغة معنى "إيران" نفسها. فلم تعد الوطنية تُعرَّف فقط عبر الانتماء القومي أو التاريخي، بل جرى دمجها تدريجياً بالتشيّع السياسي، بحيث أصبح الولاء العقائدي جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية الرسمية.

هذا التحول لم يكن مجرد تغيير لغوي أو دعائي، بل إعادة هندسة كاملة لفكرة الدولة والأمة والانتماء. فالنظام الجديد رأى أن القومية الإيرانية التقليدية غير كافية لحماية الثورة أو تثبيت شرعية الحكم، لأنها قومية يمكن أن تتعايش مع أنظمة مختلفة، بما فيها النظام الملكي الذي أسقطته الثورة. لذلك كان لا بد من إنتاج "وطنية جديدة" ترتبط مباشرة بالمشروع العقائدي للثورة الإسلامية.

ومن هنا، لم تعد إيران تُقدَّم فقط بوصفها دولة ذات تاريخ فارسي عريق، بل بوصفها "قاعدة الإسلام الثوري" و"حامية التشيّع السياسي" و"مركز المستضعفين". وهكذا جرى نقل الهوية الوطنية من بعدها الجغرافي–القومي إلى بعد أيديولوجي–مذهبي أوسع.

في البداية، حاولت الثورة تقديم نفسها كحركة إسلامية عامة تتجاوز الانقسامات المذهبية. لكن مع الوقت، وخصوصاً خلال الحرب العراقية–الإيرانية، أصبح البعد الشيعي أكثر وضوحاً في الخطاب السياسي والتعبوي.

فالحرب لعبت دوراً مركزياً في إعادة تشكيل الهوية الوطنية. إذ لم تُقدَّم المواجهة مع العراق فقط كصراع حدودي أو سياسي، بل كامتداد تاريخي لمعركة عقائدية بين "معسكر الثورة" و"معسكر الأعداء."

ومن الأمثلة المهمة، الاستخدام المكثف لرموز كربلاء وعاشوراء في خطاب الحرب، حيث جرى تصوير المقاتلين الإيرانيين كامتداد لجيش الحسين، بينما يُقدَّم الخصوم كامتداد رمزي لمعسكر يزيد.

هذا التوظيف لم يكن مجرد استعارة دينية، بل عملية عميقة لدمج التشيّع بالهوية الوطنية. فالإيراني "المثالي" لم يعد فقط المواطن المخلص للدولة، بل المؤمن المنتمي إلى مشروع الثورة العقائدي.

كما أن النظام عمل على إعادة كتابة الرموز الوطنية بما يتناسب مع هذه الهوية الجديدة. فالشخصيات التاريخية والثقافية جرى تقييمها بمدى قربها أو بعدها عن الخط العقائدي الرسمي.

وفي المقابل، تم تقليص حضور بعض الرموز القومية العلمانية التي ارتبطت بتاريخ إيران قبل الثورة، لصالح رموز الثورة والحرب والشهداء.

ومن الناحية التعليمية، لعبت المناهج الدراسية دوراً محورياً في هذا التحول. فالطلاب لم يعودوا يتعلمون فقط تاريخ إيران كدولة قومية، بل تاريخاً يُعاد تفسيره من خلال الصراع العقائدي والدور الشيعي.

ومن الأمثلة المهمة، التركيز في الكتب المدرسية على مفاهيم مثل "الاستكبار العالمي"، "الثورة الإسلامية"، "الدفاع المقدس"، وربط الهوية الإيرانية برسالة دينية–سياسية تتجاوز الحدود الوطنية التقليدية.

كما أن الإعلام الرسمي ساهم في بناء هذه الهوية الجديدة، عبر تصوير إيران كدولة تواجه مؤامرات مستمرة بسبب تمسكها بخط الثورة والتشيّع السياسي.

وفي هذا السياق، أصبح الانتماء العقائدي جزءاً من تعريف المواطنة غير المعلن. فكلما اقترب الفرد من الخطاب الثوري–المذهبي، اعتُبر أكثر ولاءً للوطن.

أما التيارات التي دعت إلى قومية إيرانية منفصلة عن العقيدة الثورية، فقد تعرضت للتهميش أو الاتهام بأنها تحاول "تفريغ الثورة من مضمونها الإسلامي."

ومن الناحية السياسية، أدى هذا التحول إلى جعل التشيّع السياسي أداة لإعادة تنظيم المجال العام. فالمؤسسات الرسمية، والاحتفالات الوطنية، والخطاب الإعلامي، كلها أصبحت مشبعة بالرموز العقائدية.

ومن الأمثلة الواضحة، تحول المناسبات الدينية مثل عاشوراء إلى مناسبات سياسية تعبويّة تُستخدم لتجديد الولاء للنظام وربط المجتمع بالصراع المستمر.

كما أن هذا النموذج سمح للنظام بتوسيع نفوذه الإقليمي. فحين تصبح الهوية الوطنية مرتبطة بالتشيّع السياسي، يمكن توظيف هذه الهوية لبناء علاقات مع جماعات خارج الحدود تشترك في نفس الإطار العقائدي.

وهكذا لم تعد إيران ترى نفسها فقط دولة قومية، بل مركزاً لمشروع مذهبي– سياسي عابر للحدود.

ومن الناحية النفسية، أدى هذا التحول إلى خلق شعور لدى جزء من المجتمع بأن إيران ليست مجرد وطن، بل "رسالة تاريخية" يجب الدفاع عنها.

لكن في المقابل، أدى ذلك أيضاً إلى تعميق الفجوة مع المكونات غير المنسجمة تماماً مع الخطاب العقائدي الرسمي، سواء كانت قوميات غير فارسية أو تيارات فكرية مختلفة.

ومن الناحية الثقافية، انعكس هذا الدمج في الأدب والفن والسينما، حيث جرى إنتاج أعمال تربط الهوية الإيرانية بالتضحية والشهادة والثورة والمظلومية الشيعية.

كما أن مفهوم "الهوية الإيرانية" لم يعد يُبنى على التنوع الحضاري فقط، بل على وحدة عقائدية مرتبطة بولاية الفقيه والثورة الإسلامية.

وفي الوقت نفسه، لم يتخلَّ النظام تماماً عن البعد القومي الفارسي، بل أعاد توظيفه داخل المشروع العقائدي. فإيران قُدّمت كصاحبة حضارة عظيمة اختارها التاريخ لتقود المشروع الثوري في المنطقة.

وهذا الدمج بين الفارسية والتشيّع السياسي خلق هوية هجينة تجمع بين الشعور القومي والتفوق العقائدي.

ومن الأمثلة المهمة، استخدام الإرث الإمبراطوري الإيراني أحياناً داخل الخطاب السياسي، لكن بعد إعادة تفسيره ليخدم فكرة "الدور القيادي" لإيران في المنطقة.

كما أن هذا النموذج جعل الهوية الوطنية مرتبطة بالصراع المستمر. فالوطنية لم تعد فقط حب الأرض والانتماء للدولة، بل المشاركة في "معركة الثورة" ضد الأعداء الخارجيين والداخليين.

ومن هنا أصبح وجود العدو جزءاً ضرورياً للحفاظ على تماسك الهوية الجديدة. لأن الهوية العقائدية التعبوية تحتاج دائماً إلى صراع يبرر استمرارها.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الجمهورية الإسلامية لم تكتفِ بإضافة البعد الديني إلى الهوية الإيرانية، بل أعادت تعريف الوطنية نفسها عبر التشيّع السياسي. فإيران بعد الثورة لم تعد دولة قومية تستخدم الدين، بل مشروعاً عقائدياً يستخدم الدولة والقومية معاً.

وهكذا تحولت الهوية الوطنية من انتماء مدني جامع إلى هوية مشروطة بالولاء للثورة والخط العقائدي الرسمي. ومن خلال هذا التحول، استطاع النظام توظيف الدين والتاريخ والقومية في بناء سردية سياسية تجعل الصراعات الداخلية والخارجية تبدو وكأنها جزء طبيعي من "رسالة إيران" ودورها التاريخي، لا مجرد خيارات سياسية قابلة للنقاش أو التغيير.

4.صناعة "العدو العقائدي" لتوحيد الداخل

منذ السنوات الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية، أدرك النظام الجديد أن الحفاظ على تماسك مجتمع متنوع ومعقد مثل المجتمع الإيراني لا يمكن أن يعتمد فقط على الشرعية الثورية أو الشعارات الدينية، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية والانقسامات القومية والاجتماعية التي رافقت مرحلة ما بعد الثورة. لذلك بدأ النظام ببناء ما يمكن وصفه بـ"هندسة العدو"، أي تحويل وجود خصم دائم إلى عنصر أساسي في تشكيل الهوية السياسية والعقائدية للدولة والمجتمع.

في هذا النموذج، لا يُنظر إلى العدو بوصفه مجرد خصم سياسي أو دولة منافسة، بل كعنصر ضروري لاستمرار النظام نفسه. فالثورة التي تتحول إلى عقيدة دائمة تحتاج إلى تهديد دائم يبرر استمرار التعبئة والاستنفار والسيطرة الأمنية. ومن هنا أصبح "العدو العقائدي" جزءاً مركزياً في بنية الجمهورية الإسلامية.

في البداية، تم تصوير الولايات المتحدة بوصفها "الشيطان الأكبر"، ليس فقط كقوة سياسية تعارض النظام الجديد، بل كرمز شامل للفساد والاستعمار والهيمنة ومحاربة الإسلام. هذا التوصيف منح الصراع مع الغرب بعداً أخلاقياً–دينيًا، وليس مجرد خلاف جيوسياسي.

ومن الأمثلة المبكرة، أزمة السفارة الأمريكية عام 1979، التي لم تُستخدم فقط كحدث سياسي، بل كوسيلة لتثبيت خطاب العداء العقائدي وتوحيد الداخل خلف الثورة.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية لعبت دوراً محورياً في ترسيخ هذا النموذج. فالعراق لم يُقدَّم فقط كدولة معتدية، بل كجزء من "محور عالمي" يستهدف الثورة الإسلامية. وهكذا أصبح الصراع مع العراق أداة لتعزيز الشعور بأن الجمهورية الإسلامية محاصرة من قوى تريد إسقاطها.

في هذا السياق، جرى توسيع مفهوم "العدو" ليشمل ليس فقط الدول، بل أيضاً التيارات الفكرية والسياسية الداخلية التي لا تنسجم مع الخط العقائدي الرسمي.

ومن الأمثلة التاريخية، تصوير بعض الحركات المعارضة بعد الثورة بوصفها أدوات للمؤامرة الخارجية، حتى عندما كانت خلافاتها سياسية أو فكرية داخلية.

هذا التوسع في مفهوم العدو كان له وظيفة واضحة: منع تشكل معارضة وطنية طبيعية، عبر ربط أي اختلاف سياسي بمشروع خارجي معادٍ للثورة.

كما أن النظام استخدم فكرة "المؤامرة الدائمة" لتفسير الأزمات الداخلية. فبدلاً من تقديم المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية كنتيجة للسياسات أو البنية الإدارية، كان يتم ربطها غالباً بـ"الحصار" و"الاختراق" و"المؤامرات الدولية."

ومن الناحية النفسية، أدى ذلك إلى خلق حالة وعي جماعي قائمة على الشعور بالحصار المستمر. فالمجتمع يعيش دائماً داخل تصور أن هناك قوى كبرى تعمل لإسقاط الدولة والثورة.

هذا الإحساس بالخطر لعب دوراً أساسياً في تعزيز التماسك الداخلي، لأن المجتمعات في أوقات التهديد تميل غالباً إلى الالتفاف حول السلطة المركزية.

ومن الأمثلة المهمة، الطريقة التي استُخدمت بها العقوبات الدولية داخل الخطاب الرسمي، حيث لم تُقدَّم فقط كأدوات ضغط سياسية، بل كدليل على "عداء العالم" للمشروع الإسلامي الإيراني.

كما أن الإعلام الرسمي لعب دوراً ضخماً في صناعة هذا الوعي. فالأخبار، والخطب، والبرامج السياسية، كلها كانت تعيد إنتاج صورة العدو الخارجي والداخلي بشكل دائم.

وفي هذا الإطار، لم يعد العدو مجرد طرف سياسي، بل أصبح جزءاً من الهوية الذاتية للنظام. فالجمهورية الإسلامية تُعرّف نفسها من خلال المواجهة: مواجهة الاستكبار، مواجهة المؤامرة، مواجهة الهيمنة.

ومن الناحية العقائدية، تم دمج هذا الخطاب مع السردية الشيعية التاريخية. فالصراع لم يُقدَّم فقط كمعركة سياسية حديثة، بل كامتداد تاريخي لصراع "الحق والباطل" و"المستضعفين والمستكبرين."

ومن الأمثلة الواضحة، الربط المستمر بين معارك الحاضر وأحداث كربلاء، بحيث يبدو الصراع السياسي الراهن استمراراً لمعركة تاريخية مقدسة.

هذا الدمج منح الصراع طابعاً وجودياً. فالعدو لم يعد فقط خصماً يمكن التفاوض معه، بل أصبح تهديداً لهوية الدولة والدين والثورة معاً.

كما أن هذا النموذج سمح للنظام بإعادة تنظيم المجتمع وفق منطق أمني–تعبوي. فحين يكون العدو حاضراً دائماً، تصبح الرقابة والتعبئة والسيطرة الأمنية أموراً "مبررة" لحماية الدولة.

ومن الأمثلة المهمة، توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية خلال الحرب وبعدها، تحت شعار مواجهة الاختراق والتجسس والمؤامرات.

كما أن صناعة العدو العقائدي ساعدت في توحيد مكونات اجتماعية مختلفة داخل إطار واحد. فالتنوع القومي والاجتماعي والسياسي داخل إيران جرى احتواؤه جزئياً عبر خلق تهديد خارجي مشترك.

لكن في المقابل، أدى هذا إلى بناء ثقافة سياسية تقوم على الاستقطاب الدائم، حيث يُقسم العالم إلى "معسكر الثورة" و"معسكر الأعداء."

ومن الناحية الإقليمية، استُخدم العدو العقائدي أيضاً لتبرير التوسع الخارجي. فالتدخلات الإقليمية لم تُقدَّم كسياسات نفوذ تقليدية، بل كجزء من "الدفاع الاستباقي" ضد الأعداء الذين يريدون محاصرة إيران.

ومن هنا أصبح دعم الحلفاء الإقليميين يُصوَّر كجزء من حماية الثورة داخل إيران نفسها.

كما أن هذا النموذج جعل الصراعات الخارجية ضرورية جزئياً لاستمرار الخطاب الداخلي. لأن وجود جبهات مواجهة دائمة يساعد على إبقاء المجتمع في حالة تعبئة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى ذلك إلى إعادة تشكيل الوعي الشعبي حول فكرة "الصمود". فالمواطن يُطلب منه تحمل الأزمات الاقتصادية والسياسية بوصفها جزءاً من معركة كبرى مع الأعداء.

ومن الأمثلة المتكررة، استخدام خطاب "المقاومة" لتبرير التقشف أو العقوبات أو القيود السياسية.

كما أن هذا الخطاب ساعد في إعادة تعريف الوطنية. فالمواطن الوطني ليس فقط من يحب بلده، بل من يقف مع الدولة ضد "المؤامرة العالمية."

وفي المقابل، أصبح النقد الداخلي عرضة للتشكيك، لأن أي اعتراض يمكن ربطه بخدمة الأعداء أو إضعاف الجبهة الداخلية.

ومن الناحية الفكرية، يمكن القول إن النظام الإيراني بنى نموذجاً سياسياً يحتاج دائماً إلى عدو لكي يحافظ على تماسكه العقائدي. فالثورة المستمرة تحتاج إلى صراع مستمر، والصراع المستمر يحتاج إلى عدو دائم.

وهكذا تحولت "صناعة العدو" من أداة سياسية ظرفية إلى جزء من بنية الدولة نفسها.

ومن الناحية النقدية، فإن أخطر ما في هذا النموذج ليس فقط استخدام العداء الخارجي لتعبئة الداخل، بل تحويل المجتمع كله إلى مجتمع يعيش على الإحساس المستمر بالخطر. ففي مثل هذه الأنظمة، يصبح السلام الكامل أو الانفتاح الواسع تهديداً لبنية النظام، لأن غياب العدو قد يؤدي إلى تراجع الحاجة للتعبئة العقائدية.

ولهذا، استمرت الجمهورية الإسلامية في إعادة إنتاج صور مختلفة للعدو عبر العقود: الولايات المتحدة، الغرب، "الاستكبار العالمي"، إسرائيل، الاختراق الثقافي، المعارضة الداخلية، والتيارات المخالفة، وكلها تُستخدم ضمن نفس المنطق السياسي–العقائدي.

وفي الخلاصة، فإن صناعة "العدو العقائدي" لم تكن مجرد دعاية سياسية داخل إيران، بل كانت آلية مركزية لإعادة تشكيل الهوية الوطنية والثورية. فمن خلال خلق شعور دائم بالحصار والمؤامرة، استطاع النظام توحيد الداخل، وتبرير العسكرة، وتعزيز السيطرة الأمنية، وربط الولاء الوطني بالدفاع عن الثورة. وهكذا أصبح العدو جزءاً من تعريف الدولة نفسها، لا مجرد خصم خارجي

عابر، لتتحول الجمهورية الإسلامية إلى نظام يعيش سياسياً ونفسياً على فكرة المواجهة الدائمة والصراع المستمر.

5.توظيف عاشوراء وكربلاء في بناء العقل السياسي

منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، لم يتعامل النظام مع الرموز الدينية الشيعية بوصفها مجرد شعائر روحية أو طقوس مذهبية مرتبطة بالوجدان الشعبي، بل حوّلها إلى أدوات مركزية في بناء الوعي السياسي والاجتماعي للدولة الجديدة. وكان أكثر هذه الرموز حضوراً وتأثيراً سردية عاشوراء وكربلاء، التي جرى توظيفها بشكل واسع لإعادة تشكيل العقل السياسي الإيراني، وربط الصراعات المعاصرة بتاريخ ديني عاطفي عميق الجذور داخل الوجدان الشيعي.

في الفكر الشيعي التقليدي، تمثل كربلاء رمزاً للمظلومية والتضحية والصراع بين الحق والباطل. لكن بعد الثورة، لم تعد هذه السردية مجرد حدث تاريخي يُستحضر دينياً، بل تحولت إلى "إطار سياسي شامل" يُفسَّر من خلاله الواقع المعاصر. وهكذا بدأت الدولة الإيرانية تستخدم كربلاء ليس فقط كذاكرة دينية، بل كمنهج تعبئة وإدارة وصراع.

ومنذ الأيام الأولى للثورة، ظهرت شعارات تربط بين الحاضر والماضي، مثل "كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء"، وهي عبارة لم تُستخدم فقط للتعبير الروحي، بل لتكريس فكرة أن الصراع السياسي المعاصر امتداد دائم لمعركة الحسين.

هذا الربط كان بالغ الأهمية، لأنه نقل الصراعات السياسية من مستوى المصالح والبرامج إلى مستوى "المعركة المقدسة". فحين يُقدَّم الصراع بوصفه تكراراً لكربلاء، يصبح الخصم ليس مجرد منافس سياسي، بل امتداداً رمزيًا لـ"يزيد"، بينما يُقدَّم النظام وأنصاره كامتداد لمعسكر الحسين.

ومن الأمثلة المبكرة، الطريقة التي صُوِّرت بها الثورة ضد الشاه، حيث جرى تقديم الشاه داخل الخطاب الثوري بوصفه طاغية شبيهاً بيزيد، بينما قُدّم الخميني كرمز للثورة على الظلم.

هذا الاستخدام منح الثورة بُعداً عاطفياً–دينياً هائلاً، لأن الجماهير لم تعد ترى نفسها تشارك في تغيير سياسي فقط، بل في "إحياء معركة الحق التاريخية."

ومع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، تضاعف استخدام هذه الرموز بشكل غير مسبوق. فالحرب لم تُقدَّم كصراع حدودي أو قومي فقط، بل كـ"دفاع مقدس" يعيد إنتاج كربلاء في العصر الحديث.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، استخدام صور الحسين وكربلاء والشهادة في التعبئة العسكرية، حيث كان المقاتلون يُدفعون إلى الجبهات ضمن خطاب يربط الموت في الحرب بالالتحاق بركب الحسين.

كما أن مفهوم "الشهادة" اكتسب معنى سياسياً مركزياً داخل الدولة. فالشهيد لم يعد مجرد شخص مات دفاعاً عن الوطن، بل أصبح رمزاً عقائدياً يمثل أعلى درجات الولاء للثورة والدين.

هذا التقديس للشهادة كان جزءاً من عملية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل العقل الجمعي بحيث يرى التضحية والموت كقيم سياسية وروحية عليا.

ومن الناحية النفسية، ساعدت سردية كربلاء النظام على تحويل المعاناة الجماعية إلى مصدر شرعية وقوة. فالأزمات الاقتصادية والحرب والعقوبات يمكن تقديمها بوصفها "ابتلاءات" ضمن مسار الصمود التاريخي نفسه.

كما أن هذا الخطاب خلق قدرة عالية على تعبئة الجماهير، لأن كربلاء ليست مجرد قصة تاريخية، بل جزء من الوجدان العاطفي العميق لدى قطاعات واسعة من المجتمع الشيعي.

ومن الأمثلة المهمة، المجالس الحسينية التي تحولت بعد الثورة إلى فضاءات سياسية–تعبوية، حيث لم تعد تقتصر على البكاء والرثاء، بل أصبحت منصات لتجديد الولاء السياسي والعقائدي.

وفي هذا السياق، جرى دمج الطقوس الدينية بالمشروع السياسي بشكل كامل. فالمسيرات، واللطم، والخطب، والمناسبات الدينية، كلها أصبحت تحمل رسائل سياسية مرتبطة بالدولة والثورة والصراع الإقليمي.

كما أن النظام استخدم هذه الرموز لتبرير استمرار الصراع. فحين يُنظر إلى الواقع باعتباره "كربلاء مستمرة"، يصبح الصراع جزءاً طبيعياً من الهوية السياسية، وليس وضعاً استثنائياً يجب إنهاؤه.

ومن الناحية التعليمية، لعبت المناهج الدراسية دوراً كبيراً في ترسيخ هذا الوعي. فالطلاب يتعلمون التاريخ الديني والسياسي بطريقة تجعل كربلاء إطاراً لفهم السياسة والسلطة والعدالة والمقاومة.

ومن الأمثلة الواضحة، ربط شخصيات الحرب العراقية–الإيرانية برموز عاشورائية، وتقديم القادة والمقاتلين بوصفهم امتداداً لرموز دينية تاريخية.

كما أن الإعلام الرسمي ساهم في تحويل عاشوراء إلى لغة سياسية يومية. فالخطابات الرسمية كثيراً ما تستخدم مفردات مثل "الطغيان"، "المظلومية"، "الثبات"، و"التضحية"، وكلها مستمدة من السردية الكربلائية.

وفي الوقت نفسه، أدى هذا الاستخدام المكثف إلى إعادة تعريف مفهوم "العدو". فالخصم السياسي أو الإقليمي لا يُقدَّم فقط كطرف مختلف، بل كامتداد لقوى "الظلم التاريخي" التي واجهها الحسين.

هذا التوصيف يمنح الصراع طابعاً أخلاقياً مطلقاً، حيث يصبح النظام ممثلاً للحق المطلق، بينما يُجرّد الخصوم من أي شرعية أخلاقية.

ومن الناحية الإقليمية، لعبت كربلاء دوراً مهماً في بناء النفوذ الإيراني خارج الحدود. فالنظام استخدم الرموز الشيعية المشتركة لبناء روابط عاطفية وعقائدية مع جماعات في المنطقة.

ومن هنا، أصبحت المناسبات الدينية وسيلة لبناء شبكات ولاء سياسية تتجاوز حدود الدولة القومية.

كما أن هذا النموذج ساهم في تعزيز فكرة "المظلومية المستمرة"، حيث تُقدَّم إيران وحلفاؤها بوصفهم دائماً في موقع الضحية التي تواجه قوى كبرى ظالمة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى ذلك إلى خلق مجتمع يعيش داخل سردية تاريخية مستمرة، حيث لا يُنظر إلى الحاضر بمعزل عن الماضي الديني.

كما أن هذه السردية جعلت من الصعب الفصل بين الدين والسياسة، لأن الرموز الدينية نفسها أصبحت أدوات لإدارة الصراع السياسي.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الجمهورية الإسلامية لم تستخدم عاشوراء وكربلاء فقط للتعبئة الدينية، بل حولتهما إلى "بنية ذهنية سياسية" تُستخدم لتفسير العالم وإدارة المجتمع والصراع.

فكربلاء في هذا النموذج لم تعد ذكرى تاريخية، بل آلية لإنتاج الطاعة، والتعبئة، والاستعداد للتضحية، والاستمرار في حالة الصراع.

وهذا التوظيف السياسي العميق للرموز الدينية منح النظام قدرة كبيرة على تحريك الجماهير، لكنه في الوقت نفسه جعل السياسة محكومة بمنطق عاطفي–عقائدي يصعب معه الوصول إلى تسويات طبيعية أو رؤية براغماتية للصراعات.

وفي الخلاصة، فإن توظيف عاشوراء وكربلاء في إيران بعد الثورة لم يكن مجرد استخدام ديني للرموز التاريخية، بل مشروعاً شاملاً لإعادة تشكيل العقل السياسي والمجتمع والهوية الوطنية. فمن خلال تحويل كربلاء إلى نموذج دائم

للصراع، استطاع النظام دمج الدين بالحرب والسياسة والتعبئة، وجعل المجتمع يعيش داخل سردية مستمرة من المظلومية والمواجهة والتضحية. وهكذا أصبحت عاشوراء ليست فقط مناسبة دينية، بل أحد أهم الأسس الفكرية التي بُني عليها النظام السياسي الإيراني وآلياته في إدارة الداخل والخارج معاً.

6.إعادة هندسة التعليم لصناعة جيل عقائدي

منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، أدركت القيادة الإيرانية الجديدة أن السيطرة على مؤسسات الدولة وحدها لا تكفي لضمان بقاء النظام واستمراره على المدى الطويل. فالثورات يمكن أن تنتصر سياسياً ثم تنهار لاحقاً إذا بقي المجتمع يحمل القيم القديمة أو إذا نشأت أجيال لا تؤمن بالمشروع الثوري. ولذلك اعتبرت الجمهورية الإسلامية أن المعركة الحقيقية ليست فقط في السياسة أو الأمن، بل في تشكيل وعي الأجيال القادمة. ومن هنا بدأ مشروع واسع لإعادة هندسة التعليم، ليس بوصفه قطاعاً أكاديمياً فقط، بل باعتباره مصنعاً لإنتاج "الإنسان العقائدي" المرتبط بالثورة وولاية الفقيه والدولة التعبوية.

في هذا السياق، لم يُنظر إلى المدارس والجامعات كمؤسسات محايدة لنقل المعرفة، بل كأدوات استراتيجية لإعادة تشكيل الهوية الوطنية والفكرية للمجتمع. فالهدف لم يكن فقط تعليم الرياضيات والعلوم والتاريخ، بل بناء عقل يرى العالم من خلال المنظور الثوري–العقائدي الذي تتبناه الدولة.

ولهذا بدأت عملية "أسلمة التعليم" بعد الثورة بشكل سريع وعميق. فقد جرى تعديل المناهج، وتغيير الكوادر التعليمية، وإعادة صياغة المحتوى الثقافي والتاريخي، بما ينسجم مع رؤية النظام الجديد.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، ما عُرف بـ"الثورة الثقافية" في أوائل الثمانينيات، حين أغلقت الجامعات لفترة من الزمن بهدف "تنقيتها" من التأثيرات الغربية والعلمانية والمعارضة السياسية، ثم أعيد افتتاحها بعد إعادة تنظيمها وفق الخط الأيديولوجي الجديد.

هذا الحدث يكشف بوضوح أن التعليم لم يكن ملفاً تقنياً بالنسبة للنظام، بل ساحة صراع على هوية الدولة والمجتمع.

كما أن المناهج الدراسية أُعيدت كتابتها بحيث يتم تقديم الثورة الإسلامية كذروة التاريخ الإيراني الحديث، وكحدث أنقذ البلاد من "الفساد والتبعية والانحلال."

وفي هذا الإطار، جرى تصوير مرحلة الشاه بوصفها حقبة اغتراب عن الهوية الإسلامية، بينما قُدمت الثورة باعتبارها "استعادة للذات الحقيقية" لإيران.

ومن الناحية الفكرية، أصبح الهدف الأساسي للتعليم هو إنتاج جيل لا يرى نفسه فقط مواطناً إيرانياً، بل "جندياً ثقافياً" في مشروع الثورة الإسلامية.

ولهذا تم دمج التعليم بالعقيدة والسياسة بشكل مباشر. فالطالب لا يتعلم فقط تاريخ بلاده، بل يتعلم أيضاً من هم "أعداء الثورة"، وما معنى "الاستكبار العالمي"، ولماذا يجب الدفاع عن ولاية الفقيه.

ومن الأمثلة الواضحة، إدخال موضوعات مثل "الثقافة الإسلامية"، و"الدفاع المقدس"، و"فكر الإمام الخميني" ضمن المناهج التعليمية في مراحل مختلفة.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية لعبت دوراً ضخماً في تسريع هذا المسار. فالحرب لم تُستخدم فقط لتعبئة الجبهات، بل أيضاً لتعبئة المدارس والجامعات.

ومن الأمثلة المهمة، انتشار صور "الشهداء" داخل الصفوف المدرسية، وتنظيم زيارات للطلاب إلى الجبهات أو إلى مقابر قتلى الحرب، بهدف ربط التعليم بفكرة التضحية والولاء للثورة.

هذا الدمج خلق جيلاً تربى على أن الحرب ليست حدثاً استثنائياً، بل جزء من الهوية الوطنية والعقائدية.

كما أن التعليم استُخدم لترسيخ مفهوم "الطاعة الثورية". فالسلطة لم تُقدَّم فقط كإدارة سياسية، بل كامتداد للقيادة الدينية التي يجب الالتزام بها عقائدياً.

ومن هنا، لم يكن احترام المرشد أو الثورة مجرد موقف سياسي، بل قيمة أخلاقية ودينية تُغرس منذ الطفولة.

وفي الوقت نفسه، جرى تقليص مساحة الأفكار المنافسة. فالتيارات الفكرية العلمانية أو الليبرالية أو القومية غير المنسجمة مع خطاب الثورة تم تهميشها بشكل كبير داخل المناهج.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى ذلك إلى خلق نظام تعليمي لا يهدف فقط إلى نقل المعرفة، بل إلى مراقبة وتوجيه الهوية الفكرية للأجيال.

كما أن المؤسسات التعليمية أصبحت مرتبطة بشبكات التعبئة العقائدية، مثل البسيج الطلابي، الذي لعب دوراً في ربط الطلاب بالمشروع السياسي للنظام.

ومن الأمثلة التاريخية، تأسيس منظمات طلابية مرتبطة بالبسيج والحرس الثوري داخل الجامعات، بهدف تعزيز الولاء العقائدي ومواجهة أي توجهات معارضة.

هذا التغلغل جعل الجامعات ليست فقط أماكن للتعليم، بل ساحات للصراع السياسي والأيديولوجي.

ومن الناحية النفسية، ساهم هذا النموذج في خلق وعي جمعي يقوم على فكرة "الحصار الثقافي". فالطلاب يتعلمون أن الغرب لا يهدد إيران عسكرياً فقط، بل ثقافياً وفكرياً أيضاً.

ومن هنا ظهر مفهوم "الغزو الثقافي"، الذي استخدمه النظام لتبرير الرقابة الثقافية والتشدد التعليمي.

كما أن التعليم أصبح أداة لإعادة تعريف الهوية الوطنية. فإيران لم تعد تُقدَّم فقط كأمة ذات تاريخ قومي، بل كحاملة لمشروع ديني–ثوري عالمي.

ومن الأمثلة المهمة، التركيز على فكرة أن إيران تقف في مواجهة "الاستكبار العالمي"، وأن الشعب الإيراني يؤدي رسالة تتجاوز حدوده الجغرافية.

وفي هذا السياق، جرى ربط النجاح الأكاديمي بالالتزام العقائدي. فالمتفوق المثالي ليس فقط من يحقق درجات عالية، بل من يجمع بين الكفاءة والولاء للثورة.

كما أن اختيار بعض الكوادر التعليمية والإدارية كان يتم أحياناً وفق معايير عقائدية، ما عزز من تسييس المؤسسة التعليمية.

ومن الناحية الثقافية، أدى هذا النموذج إلى إنتاج جيل يحمل رؤية للعالم مشبعة بالثنائية الحادة: الثورة مقابل الأعداء، الإسلام الثوري مقابل الغرب، المقاومة مقابل الهيمنة.

وهذا النوع من التعليم لا يركز فقط على المعرفة، بل على بناء "الانتماء العقائدي."

كما أن الدولة استخدمت التعليم للحفاظ على استمرارية الثورة عبر الزمن. فالثورات عادة تضعف عندما تموت الأجيال المؤسسة لها، لكن النظام الإيراني حاول منع ذلك عبر إعادة إنتاج الخطاب الثوري داخل كل جيل جديد.

ومن هنا أصبحت المدارس والجامعات بمثابة "خط دفاع أيديولوجي" عن النظام.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما فعلته الجمهورية الإسلامية في مجال التعليم لم يكن مجرد أسلمة المناهج، بل تحويل التعليم إلى أداة لإعادة تشكيل الوعي السياسي والعاطفي للمجتمع.

فالهدف لم يكن فقط إنتاج مواطن متدين، بل مواطن يرى العالم من خلال سردية الثورة والصراع والمظلومية والطاعة العقائدية.

وهذا النموذج منح النظام قدرة كبيرة على إعادة إنتاج نفسه، لكنه في المقابل حدّ من استقلالية التفكير النقدي، لأن التعليم أصبح موجهاً نحو تعزيز الولاء أكثر من تعزيز التعدد الفكري الحر.

كما أن هذا الدمج بين التعليم والعقيدة والسياسة جعل من الصعب فصل الهوية الوطنية عن المشروع الأيديولوجي الرسمي.

وفي الخلاصة، فإن إعادة هندسة التعليم في إيران بعد الثورة لم تكن إصلاحاً تربوياً عادياً، بل مشروعاً استراتيجياً لصناعة جيل عقائدي مرتبط بالدولة الثورية. فمن خلال المناهج، والإعلام المدرسي، والبسيج الطلابي، والرموز التعبوية، جرى تحويل التعليم إلى أداة مركزية لإعادة تشكيل الهوية والوعي والانتماء. وهكذا لم تعد المدرسة مجرد مكان للتعلم، بل أصبحت مؤسسة لإنتاج الولاء السياسي والعقائدي، بما يضمن استمرار الثورة داخل عقول الأجيال حتى بعد مرور عقود على قيامها.

.7الإعلام العقائدي وصناعة الوعي الجمعي

منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، أدرك النظام الجديد أن السيطرة على السلاح والمؤسسات الأمنية وحدها لا تكفي لبناء دولة ثورية مستقرة، لأن الأنظمة العقائدية تحتاج قبل كل شيء إلى السيطرة على الوعي العام وإعادة تشكيل الإدراك الجماعي للمجتمع. ومن هنا أصبح الإعلام أحد أهم أدوات السلطة في إيران، ليس بوصفه وسيلة لنقل الأخبار أو الترفيه، بل كجهاز تعبئة عقائدي يشارك بشكل مباشر في صناعة الهوية السياسية والاجتماعية للدولة الجديدة.

في الدولة الحديثة التقليدية، يُفترض بالإعلام أن يكون مساحة متعددة الأصوات تنقل الوقائع وتناقش السياسات. أما في النموذج الإيراني بعد الثورة، فقد جرى التعامل مع الإعلام باعتباره "خط دفاع أيديولوجي" عن الثورة والنظام وولاية الفقيه. ولهذا لم يُبنَ الإعلام الرسمي كمنظومة مهنية مستقلة، بل كجزء من المشروع العقائدي للدولة.

ومنذ السنوات الأولى، بدأ النظام بإعادة هيكلة الإعلام بالكامل. فالمؤسسات الإعلامية التي كانت موجودة في عهد الشاه خضعت لعملية تطهير واسعة، وتم استبدال كوادر كثيرة بأشخاص موالين للثورة والخط العقائدي الجديد.

كما تم إنشاء خطاب إعلامي جديد يعيد تعريف المجتمع والعالم من منظور الثورة الإسلامية. فلم تعد الأخبار تُعرض فقط بوصفها أحداثاً، بل كجزء من "معركة كبرى" بين الثورة وأعدائها.

ومن الأمثلة المبكرة، الطريقة التي غُطيت بها أزمة السفارة الأمريكية عام 1979، حيث لم تُقدَّم فقط كحدث دبلوماسي، بل كملحمة ثورية تثبت "صمود الشعب الإيراني" في مواجهة "الشيطان الأكبر."

هذا النوع من الخطاب ساهم في خلق وعي جمعي يرى العالم من خلال ثنائية حادة: الثورة مقابل الاستكبار، الحق مقابل الباطل، المقاومة مقابل الهيمنة.

ومع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، تحول الإعلام إلى مؤسسة تعبئة شاملة. فالحرب لم تكن فقط معركة عسكرية، بل حرباً نفسية وثقافية أيضاً، وكان الإعلام أحد أهم أسلحتها.

ومن الأمثلة المهمة، البث المستمر لصور الجبهات والشهداء والأناشيد الثورية، بحيث يعيش المجتمع يومياً داخل أجواء الحرب والتعبئة.

كما أن الإعلام لعب دوراً مركزياً في تحويل الحرب إلى "دفاع مقدس". فالمقاتلون لم يُقدَّموا كجنود عاديين، بل كرموز عقائدية تسير على خط الحسين وكربلاء.

هذا التوصيف منح الحرب بُعداً دينياً عاطفياً، وساعد على تعبئة المجتمع وتحمل الخسائر الطويلة.

ومن الناحية النفسية، ساهم الإعلام في خلق شعور دائم بأن الدولة محاصرة ومهددة. فالمواطن الإيراني يتعرض باستمرار لرسائل تؤكد أن الأعداء يتربصون بالثورة داخلياً وخارجياً.

هذا الشعور بالخطر المستمر كان ضرورياً لبقاء النظام التعبوي، لأن المجتمعات التي تشعر بالتهديد تميل إلى الالتفاف حول السلطة.

ومن هنا، لم يكن الإعلام مجرد ناقل للمعلومات، بل صانعاً للحالة النفسية العامة للمجتمع.

كما أن الإعلام الرسمي عمل على إعادة تعريف مفهوم "الوطنية". فالمواطن الوطني ليس فقط من يحب بلده، بل من يدافع عن الثورة ويؤمن بخط ولاية الفقيه ويقف ضد "الاستكبار."

وفي المقابل، جرى تصوير المعارضين أو المختلفين مع الخط الرسمي بوصفهم أدوات للتأثير الخارجي أو "ضحايا للغزو الثقافي."

ومن الأمثلة المهمة، استخدام مصطلحات مثل "الاختراق الثقافي"، "الحرب الناعمة"، و"الغزو الفكري"، وهي مفاهيم استُخدمت لتبرير الرقابة الإعلامية والثقافية.

كما أن الإعلام لم يكتفِ بتقديم الأخبار السياسية، بل تدخل في تشكيل الذوق والثقافة والحياة اليومية. فالدراما، والأفلام، والبرامج الدينية، وحتى البرامج الاجتماعية، كانت تحمل رسائل أيديولوجية مرتبطة بالثورة والهوية العقائدية.

ومن الناحية الثقافية، جرى إنتاج صورة مثالية لـ"الإنسان الثوري": المتدين، المطيع، المستعد للتضحية، والرافض للغرب الثقافي.

وفي هذا السياق، لعبت السينما والتلفزيون دوراً مهماً في تمجيد الحرب والشهداء، وتحويلهم إلى رموز شعبية داخل المجتمع.

ومن الأمثلة الواضحة، إنتاج عدد كبير من الأعمال الفنية التي تركز على "الدفاع المقدس"، وتربط البطولة الوطنية بالتضحية العقائدية.

كما أن الإعلام ساهم في دمج الدين بالسياسة بشكل كامل. فالخطب الدينية، والمناسبات المذهبية، والشعائر، كلها كانت تُبث وتُقدَّم ضمن خطاب سياسي واضح يخدم النظام.

وهكذا لم يعد من الممكن الفصل بين الرسالة الدينية والرسالة السياسية داخل الإعلام الرسمي.

ومن الناحية التعليمية، كان الإعلام مكملاً للمدرسة والجامعة في إعادة تشكيل الوعي. فالطفل أو الشاب لا يتلقى الخطاب العقائدي داخل الصف فقط، بل يراه أيضاً في التلفزيون والسينما والاحتفالات العامة.

هذا التكرار المستمر ساهم في ترسيخ السردية الرسمية داخل الوعي الجمعي.

كما أن الإعلام لعب دوراً مهماً في إعادة إنتاج صورة القيادة. فالمرشد الأعلى لا يُقدَّم فقط كمسؤول سياسي، بل كرمز أخلاقي وروحي وقائد تاريخي.

ومن الأمثلة المهمة، الحضور المكثف لخطابات المرشد في الإعلام، وتقديمها كمرجعية عليا لفهم السياسة والدين والمجتمع.

هذا التقديس الإعلامي للقيادة ساعد على تعزيز مركزية ولاية الفقيه داخل الهوية الوطنية.

ومن الناحية الإقليمية، استخدمت إيران الإعلام أيضاً كأداة نفوذ خارجية. فالقنوات والمنصات المرتبطة بإيران لم تكن موجهة للداخل فقط، بل خُصص جزء منها للتأثير على المجتمعات العربية والإسلامية.

وفي هذا الإطار، جرى تقديم إيران بوصفها "قلعة المقاومة" في مواجهة الغرب وإسرائيل، ما ساهم في بناء صورة إقليمية مرتبطة بالمواجهة والصمود.

كما أن الإعلام العقائدي لعب دوراً في تبرير التدخلات الإقليمية. فالتوسع السياسي والعسكري لم يُعرض كبحث عن نفوذ، بل كدفاع عن الأمة والمقدسات والمستضعفين.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج الإعلامي إلى خلق مجتمع يعيش داخل حالة تعبئة دائمة. فالأزمات والصراعات تُقدَّم دائماً كجزء من معركة كبرى مستمرة.

كما أن هذا الخطاب ساعد النظام على امتصاص بعض الأزمات الداخلية، لأن المشاكل الاقتصادية أو السياسية يمكن ربطها بسهولة بالمؤامرات الخارجية والعقوبات والحصار.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الإعلام في الجمهورية الإسلامية لم يكن مجرد جهاز دعاية، بل مؤسسة لإعادة تشكيل الوعي الجماعي وصناعة الإدراك السياسي للمجتمع.

فالهدف لم يكن فقط إقناع الناس بسياسات معينة، بل بناء "رؤية للعالم" تجعل الثورة وولاية الفقيه والصراع مع الأعداء جزءاً طبيعياً من الحياة اليومية.

وهذا النوع من الإعلام لا يعمل فقط عبر الأخبار، بل عبر العاطفة والرموز والذاكرة الجماعية والخوف والشعور بالمظلومية.

وفي المقابل، أدى هذا النموذج إلى تقليص مساحة الإعلام الحر والتعدد الفكري، لأن أي خطاب خارج السردية الرسمية يمكن اعتباره تهديداً للهوية الثورية.

كما أن الاعتماد المستمر على خطاب التعبئة والصراع جعل المجتمع يعيش داخل حالة استنفار نفسي وسياسي دائم.

وفي الخلاصة، فإن الإعلام العقائدي في إيران بعد الثورة لم يكن مجرد أداة لنشر الأخبار أو الدفاع عن الحكومة، بل مشروعاً متكاملاً لصناعة الوعي

الجمعي وإعادة تشكيل الهوية الوطنية والسياسية. فمن خلال الدمج بين الدين والثورة والحرب والقيادة، استطاع النظام بناء منظومة إعلامية تعيد إنتاج شرعيته باستمرار، وتحوّل المجتمع إلى فضاء يعيش داخل سردية دائمة من الصراع والمقاومة والمظلومية والتعبئة. وهكذا أصبح الإعلام أحد أهم أعمدة الدولة العقائدية الإيرانية، ليس لأنه يسيطر على المعلومات فقط، بل لأنه يشارك في تشكيل طريقة فهم المجتمع لنفسه وللعالم من حوله.

8.عسكرة الهوية عبر ثقافة الشهادة

منذ السنوات الأولى بعد الثورة الإسلامية في إيران، بدأت الدولة الجديدة في بناء نموذج مختلف للعلاقة بين المواطن والدولة والمجتمع، يقوم على الدمج بين العقيدة والسياسة والتعبئة العسكرية. لكن هذا المشروع لم يكن ليستمر أو يترسخ دون إنتاج منظومة رمزية قادرة على تحويل التضحية والموت والحرب إلى قيم اجتماعية عليا. ومن هنا ظهرت "ثقافة الشهادة" كواحدة من أهم الأدوات التي استخدمتها الجمهورية الإسلامية لعسكرة الهوية الوطنية والدينية معاً.

في المفهوم الديني التقليدي، يُنظر إلى الشهادة باعتبارها تضحية فردية مرتبطة بالدفاع عن العقيدة أو المبدأ. أما في إيران بعد الثورة، فقد جرى تحويل الشهادة إلى "ثقافة دولة"، أي إلى منظومة فكرية واجتماعية وسياسية تُستخدم لتشكيل الوعي العام وتوجيه المجتمع نحو القبول بالحرب والتعبئة المستمرة.

هذا التحول كان بالغ الأهمية بالنسبة للنظام، لأن الدولة الثورية التي تعيش داخل منطق الصراع تحتاج إلى إنتاج مجتمع مستعد لتحمل الخسائر والتضحيات الطويلة. ومن هنا لم تعد الشهادة مجرد مفهوم ديني، بل أصبحت أداة سياسية مركزية في إعادة تشكيل الهوية الوطنية.

ومع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، تضاعف حضور هذا المفهوم بشكل هائل. فالحرب الطويلة التي استمرت ثماني سنوات كانت تتطلب تعبئة بشرية ونفسية ضخمة، خصوصاً في ظل الخسائر البشرية الهائلة.

ولهذا بدأ النظام بتقديم الموت في الحرب بوصفه "أعلى درجات الكمال الإنساني"، وليس مجرد تضحية وطنية.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، الحملات الإعلامية التي كانت تمجد المقاتلين القتلى وتصفهم بـ"عرسان الجنة"، حيث يتم تصوير الشهادة كفوز روحي عظيم وليس كخسارة إنسانية.

هذا الخطاب لعب دوراً محورياً في تغيير نظرة المجتمع للموت والحرب. فبدلاً من التعامل مع الحرب ككارثة يجب إنهاؤها، جرى تحويلها إلى فضاء لصناعة البطولة والقداسة.

كما أن سردية كربلاء وعاشوراء كانت حاضرة بقوة في هذا البناء. فالمقاتل الإيراني لم يُقدَّم فقط كجندي يدافع عن بلده، بل كامتداد رمزي للحسين وأصحابه.

ومن هنا أصبحت الشهادة مرتبطة بالمظلومية والبطولة الدينية، لا بالموت العسكري فقط.

ومن الناحية النفسية، ساعد هذا النموذج على تقليل أثر الخسائر البشرية على المجتمع. فالعائلات التي تفقد أبناءها لا يُطلب منها فقط الصبر، بل تُمنح مكانة اجتماعية خاصة باعتبارها "عائلات الشهداء."

ومن الأمثلة الواضحة، الامتيازات الاجتماعية والرمزية التي مُنحت لعائلات قتلى الحرب، وتحويل صور الشهداء إلى جزء من الفضاء العام في المدن والشوارع والمؤسسات.

هذا الحضور المكثف للشهداء داخل الحياة اليومية جعل الموت جزءاً طبيعياً من الوعي الجمعي.

كما أن المدارس لعبت دوراً مركزياً في ترسيخ ثقافة الشهادة. فالطلاب تربوا على قصص المقاتلين والشهداء، وعلى فكرة أن التضحية بالنفس من أجل الثورة والدين تمثل قمة الوطنية.

ومن الأمثلة المهمة، إدخال قصص الحرب والشهداء في الكتب المدرسية، وتنظيم زيارات الطلاب إلى مقابر قتلى الحرب أو المتاحف المرتبطة بـ"الدفاع المقدس."

وفي هذا السياق، لم تعد الوطنية تُقاس فقط بحب الوطن، بل بالاستعداد للموت من أجله ضمن الإطار العقائدي الذي تحدده الدولة.

كما أن ثقافة الشهادة ساهمت في عسكرة المجتمع بشكل غير مباشر. فحين تصبح التضحية العسكرية قيمة عليا، يتحول المجتمع تدريجياً إلى مجتمع يمجّد القوة والانضباط والاستعداد الدائم للمواجهة.

ومن هنا، لم تعد الحرب حالة استثنائية، بل أصبحت جزءاً من الهوية الوطنية والثقافية.

ومن الناحية الإعلامية، لعب التلفزيون والسينما والأناشيد الثورية دوراً ضخماً في تمجيد الشهادة. فالأفلام والمسلسلات والبرامج الوثائقية كانت تعيد باستمرار إنتاج صورة الشهيد كبطل خالد.

ومن الأمثلة المهمة، الانتشار الواسع لصور المقاتلين والشهداء في المناسبات الرسمية والدينية، بحيث تصبح الشهادة جزءاً من المشهد البصري اليومي للمجتمع.

كما أن هذا النموذج خلق نوعاً من "القداسة السياسية". فالشهداء لا يُقدَّمون فقط كأشخاص ضحوا، بل كرموز تمنح الشرعية المستمرة للنظام والثورة.

ومن هنا، أصبحت الدولة تستخدم دماء الشهداء كجزء من خطابها السياسي، بحيث يُصوَّر الحفاظ على النظام وكأنه وفاء لتضحياتهم.

وفي المقابل، أصبح النقد أو المعارضة أكثر حساسية، لأن أي اعتراض يمكن تصويره كإهانة لدماء الشهداء أو تراجع عن قيم الثورة.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهمت ثقافة الشهادة في إعادة تنظيم المكانة الاجتماعية داخل المجتمع. فعائلات الشهداء والمقاتلين اكتسبت حضوراً رمزياً وسياسياً خاصاً.

كما أن المؤسسات المرتبطة بالشهداء تحولت إلى جزء من البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال المؤسسات الخيرية والتعليمية والخدماتية الخاصة بهم.

ومن الناحية السياسية، استخدم النظام ثقافة الشهادة لتبرير استمرار الصراعات الإقليمية أيضاً. فالمقاتلون الذين يُقتلون خارج الحدود يُقدَّمون ضمن نفس السردية: الدفاع عن المقدسات، حماية الأمة، مواجهة الأعداء.

وهكذا جرى توسيع مفهوم الشهادة من الدفاع عن إيران إلى الدفاع عن "المشروع العقائدي" في المنطقة.

ومن الأمثلة الحديثة، استخدام مصطلحات مثل "مدافعو الحرم" لتقديم المقاتلين في الصراعات الإقليمية كامتداد لرمزية كربلاء والشهادة نفسها.

هذا التوسع جعل ثقافة الشهادة أداة لتبرير النفوذ الإقليمي وربط المجتمع الإيراني بالصراعات الخارجية.

ومن الناحية الفكرية، ساهم هذا النموذج في تحويل الهوية الوطنية إلى هوية تعبويّة–عسكرية. فالمواطن المثالي ليس فقط المنتج أو المتعلم أو المشارك سياسياً، بل المستعد للتضحية الكاملة في سبيل المشروع العقائدي.

كما أن هذا النموذج خلق علاقة مختلفة مع الحياة نفسها. ففي المجتمعات المدنية التقليدية، تُبنى الدولة حول حماية الحياة وتحسينها، أما في المجتمعات التعبوية فتصبح التضحية بالحياة جزءاً من تعريف الفضيلة الوطنية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الجمهورية الإسلامية لم تكتفِ باستخدام مفهوم الشهادة دينياً، بل حولته إلى أداة لإعادة تشكيل المجتمع والدولة والعقل السياسي.

فثقافة الشهادة هنا لم تكن مجرد تمجيد للموت، بل وسيلة لعسكرة الهوية الجماعية وربط المواطن بشكل دائم بمنطق الحرب والصراع والتعبئة.

وهذا النموذج منح النظام قدرة هائلة على الصمود خلال الحرب والأزمات، لكنه في المقابل جعل المجتمع يعيش داخل حالة نفسية قائمة على الاستنفار والتضحية المستمرة.

كما أن تحويل الشهادة إلى قيمة سياسية عليا ساهم في تراجع الثقافة المدنية الطبيعية التي تقوم على التعدد والحياة الفردية والاستقرار.

وفي الخلاصة، فإن عسكرة الهوية عبر ثقافة الشهادة كانت واحدة من أهم الأدوات التي استخدمتها الجمهورية الإسلامية لبناء مجتمع تعبوي مرتبط بالدولة العقائدية. فمن خلال تمجيد الموت والتضحية وربطهما بكربلاء والثورة وولاية الفقيه، استطاع النظام تحويل الحرب إلى جزء من الهوية الوطنية، وتحويل الشهيد إلى رمز سياسي–ديني يمنح الشرعية للتعبئة والصراع المستمر. وهكذا أصبحت الشهادة ليست فقط قيمة دينية، بل ركيزة مركزية في بناء الدولة الإيرانية الحديثة وآلياتها في السيطرة والتعبئة وإعادة إنتاج الولاء عبر الأجيال.

9.استخدام الطقوس الدينية كأدوات تعبئة سياسية

منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، لم تُترك الطقوس الدينية في إطارها التقليدي كأفعال تعبدية أو شعائر روحية محصورة بين الفرد ومعتقده، بل جرى إعادة إدماجها داخل بنية الدولة بوصفها أدوات سياسية–اجتماعية تُستخدم في التعبئة، وإنتاج الولاء، وإعادة تشكيل الوعي الجمعي. وهكذا تحولت الطقوس الدينية إلى جزء من هندسة السلطة، لا مجرد تعبير عن التدين الشعبي.

في النموذج الشيعي التقليدي، تمثل الطقوس مثل عاشوراء، والأربعين، والمولدات الدينية، والمجالس الحسينية، فضاءً روحياً يعبر فيه المجتمع عن ارتباطه الديني والتاريخي. لكن بعد الثورة، جرى إعادة تعريف هذه الطقوس بحيث تصبح منصات دورية لإعادة إنتاج الخطاب السياسي الرسمي، وربط الدين بالدولة بشكل مباشر.

هذا التحول لم يكن عفوياً، بل نتيجة رؤية سياسية تعتبر أن استمرار النظام الثوري يحتاج إلى "تجديد دائم للشرعية"، وهذه الشرعية لا يمكن أن تُبنى فقط عبر الانتخابات أو المؤسسات، بل أيضاً عبر الرموز الدينية العاطفية التي تمتلك قدرة عالية على التأثير في الوجدان الشعبي.

ومن هنا بدأ النظام بدمج الدولة داخل الطقس الديني، بحيث لم يعد الحدث الديني منفصلاً عن الخطاب السياسي، بل أصبح جزءاً منه.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مراسم عاشوراء. فهذه المناسبة لم تعد فقط ذكرى دينية لإحياء مأساة كربلاء، بل تحولت إلى حدث سياسي سنوي ضخم تُستخدم فيه الخطابة والشعارات والمسيرات لتجديد خطاب الثورة والدولة.

في هذه المناسبات، يتم ربط قصة الإمام الحسين بصراعات العصر الحديث، بحيث تُقدم الثورة الإيرانية كامتداد طبيعي لنهج كربلاء، بينما يُصوَّر خصوم النظام كامتداد رمزي للطغاة التاريخيين.

هذا الربط بين الطقس الديني والخطاب السياسي منح النظام قدرة كبيرة على توجيه العاطفة الجماعية نحو أهداف سياسية محددة.

كما أن هذه الطقوس لم تُترك للمجتمع فقط، بل جرى تنظيمها بشكل مؤسسي. فالدولة تشارك مباشرة في تنظيمها، وتمويلها، وتوجيه خطابها الإعلامي، ما يجعلها جزءاً من الجهاز السياسي للدولة.

ومن الأمثلة المهمة، انتشار المواكب الرسمية، والخطب الموحدة، والشعارات السياسية داخل المناسبات الدينية، بحيث تصبح الساحة الدينية امتداداً للساحة السياسية.

كما أن المساجد والمراكز الدينية تحولت إلى نقاط تنظيم اجتماعي–سياسي، حيث يتم فيها التعبئة، وتوجيه الخطاب العام، وربط الدين بمواقف سياسية محددة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا الدمج إلى إعادة تشكيل علاقة الفرد بالدين. فالمؤمن لا يعيش تجربته الدينية كفرد مستقل فقط، بل كجزء من جماعة سياسية–دينية منظمة.

ومن هنا أصبح حضور الطقوس الدينية يحمل معنى مزدوجاً: ديني وروحي من جهة، وسياسي وانتمائي من جهة أخرى.

كما أن الطقوس أصبحت وسيلة لإعادة إنتاج الهوية الوطنية. فالمشاركة في المناسبات الدينية الكبرى تُقدَّم كدليل على الانتماء للوطن والثورة، وليس فقط على التدين الفردي.

ومن الناحية الإعلامية، جرى تضخيم هذه الطقوس بشكل كبير، بحيث تُبث على نطاق واسع عبر التلفزيون والإذاعة والمنصات المختلفة، مع تغطية تركز على الرموز السياسية والدينية في آن واحد.

هذا التغطية الإعلامية المكثفة جعلت الطقس الديني حدثاً وطنياً عاماً، وليس مجرد ممارسة محلية أو فردية.

كما أن الخطاب الديني داخل هذه الطقوس تم توجيهه بشكل واضح نحو قضايا سياسية داخلية وخارجية. فالخطيب لا يكتفي بالوعظ الديني، بل يتناول قضايا الدولة، والصراع مع الأعداء، ومواقف النظام، ضمن إطار ديني.

ومن الأمثلة الواضحة، استخدام المنابر الدينية لتفسير الأحداث السياسية الجارية، وربطها مباشرة بمفاهيم مثل الظلم، والعدالة، والمقاومة، والاستكبار.

هذا الدمج بين الخطاب الديني والسياسي جعل من الصعب الفصل بينهما داخل الوعي العام.

كما أن هذه الطقوس لعبت دوراً مركزياً في تعبئة المجتمع خلال الأزمات. فخلال الحرب العراقية–الإيرانية، استخدمت المناسبات الدينية كمنصات لتجنيد المقاتلين، ورفع الروح المعنوية، وتبرير استمرار الحرب.

ومن الأمثلة المهمة، الخطابات التي كانت تُلقى في المناسبات الدينية وتدعو إلى الذهاب إلى الجبهات، وتربط المشاركة العسكرية بالثواب الديني.

كما أن الطقوس الدينية ساهمت في بناء "الذاكرة الجماعية" للنظام. فالأحداث التاريخية تُعاد روايتها بشكل دوري داخل هذه المناسبات، مما يعزز استمرارية السردية الثورية.

ومن الناحية النفسية، تخلق هذه الطقوس حالة من التكرار العاطفي الجماعي، حيث تتجدد نفس المشاعر والرموز كل عام، ما يعمق ارتباط المجتمع بالسردية الرسمية.

كما أن الطقوس أصبحت وسيلة لضبط المجال العام. فالمناسبات الدينية تُستخدم أحياناً لإظهار الوحدة الوطنية، وإعادة تأكيد الولاء للنظام، وإظهار قوة الحضور الشعبي.

ومن الأمثلة المهمة، المسيرات الضخمة التي تُنظم في مناسبات دينية وسياسية، والتي تُستخدم لإظهار التماسك بين الدولة والشعب.

وفي المقابل، أدى هذا التوظيف إلى تقليص المسافة بين الدين والسياسة، بحيث أصبح الاعتراض السياسي يُفهم أحياناً كخروج عن الإطار الديني للطقس نفسه.

ومن الناحية الثقافية، ساهم هذا الدمج في إنتاج لغة رمزية جديدة، تمزج بين المفاهيم الدينية والسياسية. فمصطلحات مثل "الاستشهاد"، "المقاومة"، "الطغيان"، و"المستضعفين" أصبحت جزءاً من الخطاب اليومي.

كما أن الطقوس أصبحت أداة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية. فكل مناسبة دينية كبرى تُستخدم لتجديد العلاقة بين الشعب والقيادة والنظام.

ومن الناحية الإقليمية، استخدمت إيران هذه الطقوس أيضاً لبناء روابط مع جماعات خارجية تشترك في نفس الإطار الديني، مما جعلها جزءاً من سياسة النفوذ الناعم.

ومن الأمثلة، استضافة وفود من دول مختلفة خلال المناسبات الدينية، واستخدام هذه الفعاليات لبناء شبكات سياسية–دينية عابرة للحدود.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الطقوس الدينية في إيران لم تعد مجرد ممارسة روحية، بل تحولت إلى بنية سياسية–اجتماعية متكاملة تُستخدم لإعادة إنتاج السلطة وتثبيت الهوية العقائدية للدولة.

فبدلاً من أن تكون الطقوس مساحة منفصلة عن السياسة، أصبحت جزءاً من آليات الحكم والتعبئة وصناعة الولاء.

وهذا النموذج أدى إلى خلق حالة من التداخل الكامل بين الدين والدولة، حيث يصبح الفصل بينهما شبه مستحيل داخل المجال العام.

وفي الخلاصة، فإن استخدام الطقوس الدينية كأدوات تعبئة سياسية في إيران بعد الثورة يمثل أحد أهم عناصر بناء الدولة العقائدية. فمن خلال تحويل المناسبات الدينية إلى منصات سياسية، استطاع النظام دمج المجتمع داخل خطاب تعبوي مستمر، وإعادة إنتاج شرعيته بشكل دوري، وربط الدين بالسياسة والهوية الوطنية في بنية واحدة متماسكة. وهكذا لم تعد الطقوس مجرد

تعبير عن الإيمان، بل أصبحت جزءاً من آليات الحكم وإدارة المجتمع وصناعة الوعي الجمعي في الدولة الإيرانية الحديثة.

10.إعادة تشكيل مفهوم الدولة من "وطن" إلى "رسالة عقائدية

بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، لم يقتصر التغيير في إيران على استبدال نظام سياسي بآخر، بل امتد إلى إعادة تعريف جوهر الدولة نفسها: ما هي الدولة؟ ولماذا توجد؟ ولمن تعمل؟. ففي النماذج التقليدية للدول الحديثة، تُفهم الدولة باعتبارها كياناً جغرافياً–قانونياً هدفه إدارة شؤون المواطنين ضمن حدود وطنية محددة، وتحقيق الاستقرار والخدمات العامة. لكن في التجربة الإيرانية بعد الثورة، جرى نقل الدولة من كونها "وطنًا" إلى كونها "رسالة عقائدية"، أي كيان يحمل مشروعاً أيديولوجياً يتجاوز حدوده الجغرافية ويعيد تعريف وظيفته وشرعيته بالكامل.

هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الخطاب السياسي، بل إعادة هندسة فلسفة الدولة ذاتها. فبدلاً من أن تكون الدولة أداة للمجتمع، أصبحت المجتمع أحد أدوات "المشروع الرسالي" الذي تتبناه الدولة. وبهذا المعنى، لم تعد إيران تُقدَّم كدولة قومية تقليدية، بل كـ"حامل رسالة" في صراع عالمي مستمر بين منظومتين: منظومة الثورة الإسلامية ومنظومة "الاستكبار العالمي."

في هذا الإطار الجديد، لم يعد مفهوم "الوطن" كافياً لتعريف الانتماء السياسي. فالوطن في الفهم التقليدي يرتبط بالأرض والحدود والتاريخ المشترك، أما في النموذج الرسالي الجديد، فقد أصبح الانتماء مرتبطاً بالموقف العقائدي من الثورة والولاية والمشروع السياسي للدولة.

ومن هنا بدأ التحول من "المواطنة" إلى "الانتماء العقائدي". فالمواطن المثالي لم يعد فقط من يحمل الجنسية ويخضع للقانون، بل من يتبنى مشروع الدولة الرسالي ويشارك في الدفاع عنه.

هذا التحول انعكس بشكل مباشر على الخطاب الرسمي. فالدولة لا تُقدَّم في الخطابات السياسية بوصفها جهاز إدارة، بل بوصفها "حركة تاريخية" مستمرة تحمل رسالة دينية–سياسية للعالم.

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الذي يربط بين الثورة الإيرانية وبين "استمرار الرسالة الإسلامية"، بحيث يتم تصوير الدولة كامتداد تاريخي لمشروع ديني عالمي، وليس ككيان سياسي محدود.

كما أن هذا التصور جعل من الصعب فصل الدولة عن العقيدة. فالدولة ليست محايدة، بل هي "ملتزمة" بخط أيديولوجي واضح، يقوده الولي الفقيه ويحدد اتجاهاته السياسية والثقافية.

ومن الناحية المؤسسية، انعكس هذا التحول على بنية الدولة نفسها. فالمؤسسات لم تُبنَ على أساس وظيفي محايد فقط، بل على أساس الولاء للمشروع الرسالي.

ومن الأمثلة التاريخية، إدماج مؤسسات الثورة مثل الحرس الثوري ضمن بنية الدولة، ليس كقوة عسكرية فقط، بل كجزء من "حماية الرسالة."

وهكذا لم تعد الدولة مجرد إدارة مدنية، بل شبكة مؤسسات ذات طابع عقائدي متداخل: الجيش، الإعلام، التعليم، القضاء، والاقتصاد، كلها تعمل ضمن إطار الرسالة.

ومن الناحية الفكرية، جرى إعادة تفسير مفهوم السيادة. فسيادة الدولة لم تعد مطلقة بمعنى القانون الحديث، بل مشروطة بمرجعية عقائدية عليا تتمثل في ولاية الفقيه.

وهذا يعني أن الدولة ليست أعلى سلطة، بل جزء من منظومة أوسع ذات طابع ديني–سياسي.

كما أن هذا النموذج أدى إلى إعادة تعريف العلاقة بين الداخل والخارج. فالدولة الرسالية لا تقتصر وظيفتها على إدارة الداخل، بل ترى نفسها مسؤولة عن "الرسالة خارج الحدود."

ومن هنا نشأ مفهوم الدور الإقليمي لإيران بوصفه امتداداً طبيعياً لهوية الدولة، وليس مجرد خيار سياسي.

وفي هذا السياق، أصبح دعم الحركات الإقليمية أو التدخل في بعض الملفات الخارجية يُقدَّم كجزء من "واجب الرسالة"، وليس كسياسة نفوذ تقليدية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التحول إلى تغيير مفهوم الانتماء الوطني لدى الأفراد. فالفرد لم يعد فقط مواطناً داخل دولة، بل "جزءاً من مشروع أكبر."

وهذا خلق نوعاً من الهوية المركبة: هوية وطنية إيرانية، لكنها مشروطة بالانتماء إلى الرسالة العقائدية.

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الذي يربط بين الدفاع عن إيران والدفاع عن "الإسلام المستضعف"، بحيث يتم دمج المحلي بالعالمي في هوية واحدة.

كما أن هذا النموذج أعاد تعريف مفهوم التضحية. فالتضحية من أجل الوطن لم تعد كافية، بل يجب أن تكون من أجل "الرسالة."

وهذا ما جعل مفاهيم مثل الشهادة والمقاومة تأخذ بعداً يتجاوز الحدود الوطنية التقليدية.

ومن الناحية الثقافية، جرى إعادة صياغة التاريخ الإيراني نفسه. فلم يعد التاريخ يُقرأ كمسار قومي مستقل، بل كجزء من مسار الرسالة الإسلامية.

وهكذا تم إعادة تفسير أحداث تاريخية كثيرة بحيث تتماشى مع السردية الرسالية الجديدة.

ومن الأمثلة، تقديم إيران تاريخياً كأرض "تهيأت" لحمل الرسالة الإسلامية الثورية في العصر الحديث.

كما أن التعليم والإعلام لعبا دوراً أساسياً في ترسيخ هذا المفهوم. فالمناهج الدراسية لا تقدم الدولة فقط ككيان جغرافي، بل كحامل رسالة يمتد عبر التاريخ والمستقبل.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا النموذج إلى تقليص أهمية التعددية السياسية بمعناها الليبرالي. فالأحزاب أو التيارات المختلفة لا تُقاس فقط ببرامجها، بل بمدى توافقها مع "الرسالة."

ومن هنا، أصبح الانقسام السياسي في كثير من الأحيان انقساماً حول درجة الالتزام بالمشروع الرسالي، وليس فقط حول السياسات العامة.

كما أن هذا التحول ساعد النظام على بناء شرعية أيديولوجية تتجاوز الشرعية الانتخابية. فحتى في حالات التغيير السياسي، تبقى "الرسالة" ثابتة فوق التنافس السياسي.

ومن الناحية النفسية، خلق هذا النموذج شعوراً لدى جزء من المجتمع بأنهم جزء من مشروع تاريخي أكبر من حياتهم اليومية.

لكن في المقابل، أدى ذلك أيضاً إلى توترات بين من يتبنى هذا التصور الرسالي ومن يفضل رؤية الدولة بوصفها كياناً وطنياً تقليدياً.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن إعادة تعريف الدولة في إيران بعد الثورة لم تكن مجرد تعديل في النظام السياسي، بل إعادة صياغة كاملة لفكرة الدولة الحديثة.

فبدلاً من الدولة الوطنية التي تقوم على إدارة الداخل، نشأت "دولة رسالية" تقوم على الجمع بين الداخل والخارج، والدين والسياسة، والهوية والعقيدة.

وهذا النموذج منح النظام قدرة كبيرة على التوسع الرمزي والسياسي، لكنه في الوقت نفسه جعل الدولة مرتبطة بشكل دائم بمشروع أيديولوجي يتجاوز حدودها الطبيعية.

وفي الخلاصة، فإن تحويل إيران من "وطن" إلى "رسالة عقائدية" يمثل أحد أعمق التحولات في بنية الدولة بعد الثورة. فمن خلال هذا التحول، لم تعد الدولة مجرد إطار إداري للمجتمع، بل أصبحت مشروعاً أيديولوجياً شاملاً يعيد تعريف الهوية، والسياسة، والتاريخ، والعلاقات الخارجية، وحتى معنى المواطنة نفسها. وهكذا تحولت الجمهورية الإسلامية إلى نموذج لدولة لا تُفهم فقط من خلال حدودها الجغرافية، بل من خلال الرسالة التي تدّعي حملها وتمثيلها في العالم.

11.تحويل البيروقراطية إلى جهاز تعبئة أيديولوجي

في النموذج الكلاسيكي للدولة الحديثة، تُفهم البيروقراطية بوصفها جهازاً إدارياً محايداً نسبياً، وظيفته تنفيذ السياسات العامة وتسيير شؤون الدولة وفق قواعد قانونية وإجرائية مستقرة. لكن في التجربة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، جرى تفكيك هذا التصور تدريجياً، وإعادة بناء البيروقراطية لتصبح جزءاً من مشروع أيديولوجي شامل، لا مجرد أداة تقنية للإدارة. وهكذا تحولت مؤسسات الدولة الإدارية من جهاز "تنفيذ" إلى جهاز "تعبئة"، ومن منظومة خدمات إلى منظومة إنتاج ولاء سياسي وعقائدي.

هذا التحول لم يكن سطحياً، بل بدأ من إعادة تعريف وظيفة الموظف العام نفسه. ففي الدولة التقليدية، الموظف يُقاس بكفاءته الإدارية وقدرته على إنجاز المهام، أما في الدولة الثورية الإيرانية، فقد أضيف معيار أساسي آخر: درجة الالتزام بالمشروع العقائدي وولائه لولاية الفقيه والثورة الإسلامية. وبذلك أصبحت البيروقراطية ليست فقط جهاز إدارة، بل جهاز فرز أيديولوجي أيضاً.

في السنوات الأولى بعد الثورة، جرت عملية واسعة لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، شملت استبعاد أو تهميش عدد كبير من الموظفين الذين اعتُبروا

مرتبطين بالنظام السابق أو غير منسجمين مع الخط الثوري. وفي المقابل، تم إدخال كوادر جديدة ذات خلفية ثورية أو دينية أو تنظيمية، ما جعل البنية الإدارية للدولة تعكس بشكل مباشر هوية الثورة السياسية.

ومن هنا بدأت البيروقراطية الإيرانية تتشكل كشبكة مزدوجة: شبكة رسمية مدنية، وشبكة ثورية موازية داخل المؤسسات نفسها. فداخل كل وزارة أو مؤسسة حكومية تقريباً، ظهرت هياكل غير مرئية أو شبه رسمية مرتبطة بالحرس الثوري أو بالبسيج أو بالمؤسسات العقائدية، تؤدي دوراً رقابياً وتوجيهاً داخلياً.

هذا التداخل بين الإداري والأيديولوجي جعل البيروقراطية أداة لإعادة إنتاج السلطة وليس فقط لتنفيذها. فالمؤسسة الحكومية لا تكتفي بتقديم الخدمات، بل تساهم في ترسيخ الخطاب الثوري داخل المجتمع.

ومن الأمثلة المهمة، إدخال "مكاتب العقيدة" داخل الوزارات والمؤسسات العامة، والتي تعمل على متابعة التزام الموظفين بالخطاب الرسمي، وتنظيم الأنشطة الثقافية والدينية داخل بيئة العمل.

كما أن التوظيف داخل الدولة أصبح يخضع تدريجياً لمعايير مزدوجة: الكفاءة من جهة، والولاء الأيديولوجي من جهة أخرى. وفي بعض الحالات، كان معيار الولاء يتقدم على معيار الكفاءة، خصوصاً في المواقع الحساسة.

ومن الناحية البنيوية، أدى هذا إلى ظهور دولة داخل الدولة: دولة مدنية إدارية، ودولة ثورية أيديولوجية تراقب وتوجه وتعيد تشكيل الأولى.

ومع مرور الوقت، أصبحت البيروقراطية جزءاً من منظومة التعبئة العامة. فالموظف الحكومي لم يعد مجرد منفذ للسياسات، بل أصبح أيضاً ناقلاً للخطاب الثوري إلى المجتمع.

ومن الأمثلة الواضحة، ربط المناسبات الدينية والسياسية داخل المؤسسات الحكومية بأنشطة رسمية، مثل تنظيم مراسم عاشوراء أو الاحتفالات الثورية داخل الوزارات والمدارس والدوائر.

هذا الدمج جعل الحياة الإدارية نفسها مشبعة بالرموز العقائدية، بحيث لا يمكن فصل العمل الإداري عن الخطاب الأيديولوجي.

كما أن الدولة استخدمت البيروقراطية كوسيلة لضبط المجتمع من الداخل. فالوصول إلى الخدمات أو التوظيف أو الدعم الاجتماعي كان في كثير من الأحيان مرتبطاً بدرجة الانسجام مع الإطار السياسي العام.

ومن الناحية السياسية، ساعد هذا النموذج على تقوية مركزية الدولة، لأن البيروقراطية لم تعد مستقلة نسبياً، بل مرتبطة عضوياً بمراكز القرار العقائدي.

ومن الأمثلة المهمة، دور المؤسسات الثورية مثل "مؤسسات المستضعفين" و"مؤسسة الشهيد"، التي تعمل كجسور بين الدولة والمجتمع، لكنها في الوقت نفسه تنقل خطاباً أيديولوجياً واضحاً.

كما أن البيروقراطية أصبحت أداة لإعادة إنتاج الذاكرة التاريخية للنظام. فكل مؤسسة تقريباً تحمل رموزاً للشهداء والثورة والحرب، ما يجعل التاريخ الثوري حاضراً بشكل دائم في الحياة الإدارية اليومية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى خلق نوع من التكيّف السياسي داخل المجتمع. فالأفراد الذين يريدون الاندماج في الجهاز الإداري للدولة يتعلمون بسرعة قواعد الخطاب الرسمي ومتطلبات الولاء.

وهذا أدى إلى نشوء "ثقافة بيروقراطية عقائدية"، حيث يصبح التكيف مع الخطاب الثوري جزءاً من السلوك الوظيفي الطبيعي.

كما أن البيروقراطية لعبت دوراً مهماً في إعادة توزيع الموارد داخل المجتمع، ليس فقط وفق معايير اقتصادية، بل أيضاً وفق اعتبارات سياسية–عقائدية.

ومن الأمثلة، دعم فئات معينة مثل عائلات الشهداء أو المقاتلين، ما يعكس دمج البعد الاجتماعي بالبعد الأيديولوجي داخل السياسات العامة.

ومن الناحية المؤسسية، أدى هذا التداخل إلى تضخم كبير في حجم الدولة. فبدلاً من دولة إدارية محدودة الوظائف، نشأت دولة واسعة الانتشار تتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية.

وهذا التوسع لم يكن فقط كمياً، بل نوعياً أيضاً، لأن الدولة لم تعد تقدم خدمات فقط، بل تنتج خطاباً ومعنى وهوية.

ومن الناحية الأمنية، ساعد هذا النموذج على دمج البيروقراطية مع الأجهزة الأمنية والعسكرية. فالفصل بين المدني والعسكري أصبح أقل وضوحاً، خصوصاً في المؤسسات الحساسة.

ومن هنا ظهرت حالة "أمننة الإدارة"، حيث تصبح القضايا الإدارية مرتبطة دائماً باعتبارات أمنية وسياسية.

كما أن هذا الدمج سمح للنظام بمراقبة المجتمع بشكل أكثر عمقاً، لأن البيروقراطية تصل إلى كل فرد تقريباً عبر الوثائق، والخدمات، والتوظيف، والتعليم.

ومن الناحية الفكرية، يمكن القول إن البيروقراطية في إيران لم تعد أداة محايدة لتنفيذ القرار السياسي، بل أصبحت جزءاً من إنتاج القرار نفسه، لأنها تعكس وتعيد تشكيل التوازنات الأيديولوجية داخل الدولة.

ومن هنا لم يعد هناك فصل واضح بين الدولة كجهاز إداري والدولة كمشروع عقائدي.

وفي الخلاصة، فإن تحويل البيروقراطية إلى جهاز تعبئة أيديولوجي في إيران بعد الثورة يمثل أحد أهم التحولات البنيوية في الدولة الحديثة. فمن خلال دمج الإدارة بالولاء العقائدي، وربط الخدمات العامة بالخطاب الثوري، وإدخال

المؤسسات الدينية والسياسية داخل الجهاز الإداري، استطاع النظام بناء دولة بيروقراطية–أيديولوجية تعمل في آن واحد كجهاز إدارة وجهاز تعبئة. وهكذا لم تعد البيروقراطية مجرد آلية تنظيم، بل أصبحت أحد الأعمدة الأساسية في إعادة إنتاج السلطة والهوية والولاء داخل الجمهورية الإسلامية.

12. الاقتصاد كأداة ولاء سياسي وإعادة توزيع عقائدي

في التجارب الكلاسيكية للدول الحديثة، يُفهم الاقتصاد بوصفه مجالاً نسبياً مستقلاً عن العقيدة السياسية، يخضع لمنطق الإنتاج والتجارة والتنمية وتوازنات السوق. لكن في النموذج الإيراني بعد الثورة الإسلامية، جرى إدخال الاقتصاد ضمن بنية الدولة العقائدية بشكل عميق، بحيث لم يعد مجرد نظام لإدارة الموارد، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل الولاء السياسي والاجتماعي، وآلية لتثبيت السلطة وتوسيع نفوذها داخل المجتمع.

هذا التحول بدأ منذ السنوات الأولى بعد الثورة، حين جرى تأميم أجزاء واسعة من الاقتصاد، وإعادة توزيع الثروة عبر مؤسسات مرتبطة مباشرة بالدولة الثورية. ولم يكن الهدف فقط اقتصادياً، بل سياسياً بالدرجة الأولى: خلق شبكة اقتصادية تدعم النظام الجديد وتربط مصالح فئات واسعة من المجتمع باستمراره.

ومن هنا ظهر نموذج "الاقتصاد الثوري"، الذي لا يُدار فقط بمنطق الربح والخسارة، بل بمنطق الانتماء والولاء والمشاركة في المشروع العقائدي.

في هذا السياق، لعبت المؤسسات المرتبطة بالثورة دوراً محورياً في الاقتصاد. فقد نشأت كيانات اقتصادية ضخمة مرتبطة بالحرس الثوري ومؤسسات الشهداء والمؤسسات الدينية، أصبحت لاحقاً فاعلاً رئيسياً في قطاعات البناء والطاقة والاتصالات والصناعة.

هذه المؤسسات لم تكن شركات اقتصادية تقليدية، بل شبكات اقتصادية–سياسية تعمل ضمن منظومة الدولة العقائدية، وتتمتع بامتيازات خاصة تجعلها فوق المنافسة الطبيعية في السوق.

ومن الأمثلة المهمة، توسع دور الحرس الثوري في الاقتصاد، حيث أصبح لاعباً رئيسياً في مشاريع البنية التحتية الكبرى، ما جعله ليس فقط قوة عسكرية، بل أيضاً قوة اقتصادية مؤثرة.

هذا التداخل بين الاقتصاد والأمن والسياسة خلق بنية اقتصادية مختلفة عن النماذج الليبرالية أو الرأسمالية التقليدية، حيث تصبح القوة الاقتصادية مرتبطة مباشرة بالقوة السياسية والعقائدية.

كما أن الدولة استخدمت الاقتصاد كأداة لإعادة توزيع الولاء الاجتماعي. فالمساعدات، والدعم، وفرص العمل، والمشاريع التنموية، غالباً ما ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بدرجة القرب من النظام أو المؤسسات الثورية.

ومن هنا نشأ ما يمكن تسميته "اقتصاد الامتيازات العقائدية"، حيث لا يحصل الأفراد أو الجماعات على الموارد فقط بناءً على الكفاءة أو الحاجة، بل أيضاً بناءً على موقعهم داخل شبكة الولاء السياسي.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى إعادة تشكيل الطبقات الاقتصادية داخل المجتمع الإيراني. فظهرت طبقات جديدة مرتبطة بالدولة الثورية ومؤسساتها، تمتلك نفوذاً اقتصادياً وسياسياً متداخلاً.

وفي المقابل، بقيت بعض القطاعات الخاصة أو المستقلة خارج هذه الشبكات، لكنها تعمل ضمن بيئة تتأثر بشكل كبير بالسياسات العقائدية للدولة.

كما أن الاقتصاد الإيراني أصبح مرتبطاً بشكل وثيق بفكرة "الصمود" في مواجهة العقوبات والضغوط الخارجية. فالعقوبات الدولية لم تُقدَّم فقط كأزمة اقتصادية، بل كجزء من "الحرب الشاملة" ضد الثورة.

ومن هنا تم دمج الاقتصاد في الخطاب السياسي التعبوي، بحيث يُطلب من المجتمع تحمل الأعباء الاقتصادية بوصفها جزءاً من "المقاومة."

ومن الأمثلة المهمة، الخطاب الرسمي الذي يربط بين التحديات الاقتصادية وبين العداء الخارجي، بحيث يتم تفسير التضخم أو البطالة أو نقص الموارد ضمن إطار "الحصار" و"المؤامرة."

هذا التفسير ساعد النظام على تحويل الأزمات الاقتصادية إلى أدوات لتثبيت الشرعية، عبر تقديمها كاختبار للصبر والثبات العقائدي.

كما أن النظام استخدم الاقتصاد لتعزيز البعد الإقليمي لمشروعه السياسي. فبعض الأنشطة الاقتصادية الخارجية ارتبطت مباشرة بتوسيع النفوذ السياسي والعسكري خارج الحدود.

وهذا جعل الاقتصاد جزءاً من السياسة الخارجية، وليس فقط أداة داخلية للتنمية.

ومن الناحية المؤسسية، أدى هذا النموذج إلى تشابك معقد بين الدولة والاقتصاد. فالفصل بين القطاع العام والقطاع شبه الحكومي والقطاع المرتبط بالمؤسسات الثورية أصبح غير واضح في كثير من الأحيان.

هذا التشابك خلق بنية اقتصادية هجينة تجمع بين الدولة والسوق والشبكات العقائدية.

كما أن النظام استخدم الاقتصاد كأداة لضبط المجتمع. فالوصول إلى بعض الفرص الاقتصادية أو المشاريع الكبرى قد يكون مرتبطاً بالانخراط داخل مؤسسات الثورة أو التعبير عن الولاء السياسي.

ومن هنا، يصبح الاقتصاد ليس فقط مجالاً للعيش، بل أيضاً وسيلة للاندماج السياسي والاجتماعي.

ومن الناحية الثقافية، أدى هذا النموذج إلى ترسيخ فكرة أن الاقتصاد ليس محايداً، بل جزء من الصراع الأيديولوجي. فالمشاريع الاقتصادية الكبرى تُقدَّم بوصفها جزءاً من "بناء الدولة الثورية."

كما أن الخطاب الاقتصادي الرسمي يربط دائماً بين الإنتاج والعمل والانتماء العقائدي، بحيث يصبح العمل الاقتصادي نفسه جزءاً من الواجب الوطني–الديني.

ومن الأمثلة، تمجيد المشاريع التي تنفذها المؤسسات الثورية، وتقديمها كرمز للصمود والاستقلال عن الغرب.

كما أن الاقتصاد أصبح أداة لإعادة إنتاج الرموز الثورية. فالمؤسسات الاقتصادية تحمل أسماء الشهداء أو رموز الثورة، ما يعزز الربط بين الاقتصاد والذاكرة العقائدية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين المجتمع والدولة. فجزء كبير من الفئات الاجتماعية يعتمد على شبكة الدعم المرتبطة بالمؤسسات الثورية.

وهذا الاعتماد يعزز الاستقرار السياسي، لأنه يربط مصالح شرائح واسعة باستمرار النظام.

كما أن هذا النموذج يقلل من استقلالية السوق، لأن الدولة تحتفظ بدور واسع في توجيه الموارد والفرص الاقتصادية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الاقتصاد في إيران بعد الثورة لم يعد نظاماً مستقلاً نسبياً، بل أصبح جزءاً من البنية العقائدية للدولة.

فبدلاً من أن يكون الاقتصاد مجالاً محايداً للإنتاج والتبادل، أصبح أداة لإعادة توزيع السلطة والولاء والموارد.

وهذا الدمج بين الاقتصاد والعقيدة منح النظام قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة الضغوط الخارجية، لكنه في الوقت نفسه خلق اقتصاداً شديد التداخل مع السياسة، حيث يصعب الفصل بين الكفاءة الاقتصادية والمنطق الأيديولوجي.

كما أن هذا النموذج أدى إلى إعادة تعريف مفهوم التنمية نفسه. فالتنمية لم تعد مجرد نمو اقتصادي، بل جزءاً من "مشروع الثورة."

وفي الخلاصة، فإن تحويل الاقتصاد إلى أداة ولاء سياسي وإعادة توزيع عقائدي في إيران بعد الثورة يمثل أحد أهم التحولات في بنية الدولة. فمن خلال دمج المؤسسات الاقتصادية بالمشروع العقائدي، وربط الموارد بالولاء السياسي، وإدخال الخطاب الثوري داخل المجال الاقتصادي، استطاع النظام بناء اقتصاد هجين يعمل في الوقت نفسه كأداة إنتاج وكوسيلة تعبئة وكآلية لإعادة إنتاج السلطة. وهكذا أصبح الاقتصاد جزءاً من منظومة الدولة العقائدية، لا مجالاً مستقلاً عنها، بل أحد أعمدتها الأساسية في الحفاظ على الاستقرار وتوسيع النفوذ الداخلي والخارجي.

13.القضاء والعدالة الثورية كأداة ضبط سياسي وإعادة تعريف القانون

في النموذج التقليدي للدولة الحديثة، يُفترض بالقضاء أن يكون سلطة مستقلة نسبياً، تعمل على تطبيق القانون وفق معايير ثابتة، وتحقيق العدالة بين المواطنين بمعزل عن التوجهات السياسية. لكن في التجربة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، جرى إعادة صياغة مفهوم القضاء نفسه، بحيث لم يعد جهازاً محايداً للفصل في النزاعات، بل أصبح جزءاً من البنية العقائدية للدولة، وأداة مركزية لضبط المجتمع وإعادة إنتاج السلطة السياسية.

هذا التحول لم يكن شكلياً، بل عميقاً في بنيته الفلسفية. فالقانون لم يعد يُفهم باعتباره تعبيراً عن الإرادة العامة أو العقد الاجتماعي، بل أصبح مرتبطاً بـ"الشرعية الدينية الثورية" التي تحددها ولاية الفقيه. وبذلك جرى دمج القضاء

داخل منظومة أوسع ترى أن العدالة ليست معياراً مستقلاً، بل جزء من المشروع العقائدي للدولة.

منذ السنوات الأولى بعد الثورة، جرت عملية إعادة هيكلة واسعة للجهاز القضائي. تم استبدال عدد كبير من القضاة المرتبطين بالنظام السابق، وإعادة بناء المؤسسات القضائية على أساس الالتزام بالخط الثوري الإسلامي. هذا التغيير لم يكن إدارياً فقط، بل كان إعادة تأسيس للمنطق الذي يحكم مفهوم العدالة نفسه.

في هذا الإطار، ظهر مفهوم "العدالة الثورية" كبديل عن العدالة القانونية التقليدية. فالقضاء لم يعد يُقيّم الأفعال فقط بناءً على النص القانوني، بل أيضاً بناءً على موقعها من الثورة ومصالحها واستمراريتها. وهذا يعني أن البعد السياسي أصبح جزءاً أصيلاً من الحكم القضائي.

ومن الناحية المؤسسية، تم ربط الجهاز القضائي بشكل وثيق بالقيادة السياسية والدينية. فالرئيس القضائي يُعيَّن ضمن إطار الولاء للولي الفقيه، ما يجعل استقلال القضاء بمعناه الكلاسيكي محدوداً في البنية العامة للنظام.

هذا التداخل بين القضاء والسلطة السياسية أدى إلى خلق منظومة عدالة ذات طابع مركزي شديد، حيث تُدمج القرارات القضائية ضمن الرؤية العامة للدولة وليس خارجها.

ومن الأمثلة المهمة، القضايا السياسية المرتبطة بالمعارضة الداخلية، حيث جرى التعامل معها ليس فقط كقضايا قانونية، بل كتهديدات للنظام الثوري. وبالتالي لم يكن معيار الحكم فيها قانونياً بحتاً، بل أمنياً–عقائدياً أيضاً.

كما أن القضاء لعب دوراً في ترسيخ مفهوم "حماية الثورة". فهناك فئات وأفعال تُصنَّف داخل الخطاب القانوني باعتبارها تهديداً مباشراً لمبادئ الثورة، حتى لو كانت ضمن إطار التعبير السياسي أو النقد.

ومن هنا أصبح القانون أداة لتحديد الحدود السياسية المسموح بها داخل المجتمع، وليس فقط لتنظيم العلاقات المدنية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى خلق علاقة خاصة بين المواطن والدولة عبر القضاء. فالقضاء لا يُنظر إليه فقط كمؤسسة لحل النزاعات، بل كجزء من منظومة أكبر تحدد السلوك المقبول سياسياً وأيديولوجياً.

كما أن هذا النظام القضائي ساهم في تعزيز مفهوم "الردع الداخلي"، حيث يصبح الخوف من العقوبة جزءاً من ضبط السلوك السياسي والاجتماعي.

ومن الأمثلة التاريخية، استخدام القضاء في مراحل مختلفة من تاريخ الجمهورية الإسلامية في التعامل مع الاحتجاجات أو الحركات المعارضة، حيث يتم توصيف هذه الحالات ضمن إطار "الإخلال بالأمن العام" أو "مواجهة النظام"، وهو توصيف يدمج البعد السياسي بالقانوني.

هذا الدمج يجعل الخط الفاصل بين الجريمة السياسية والجريمة الجنائية غير واضح في كثير من الأحيان.

كما أن القضاء لعب دوراً مهماً في إعادة إنتاج الشرعية الثورية. فالأحكام القضائية في القضايا الكبرى غالباً ما تحمل بعداً رمزياً، يعكس موقف الدولة من الصراع السياسي الداخلي والخارجي.

ومن الناحية الفكرية، جرى إعادة تعريف مفهوم العدالة نفسه. فالعدالة لم تعد مساواة قانونية مجردة، بل "تحقيق أهداف الثورة" وحماية النظام من التهديدات الداخلية والخارجية.

هذا التحول يعكس انتقالاً من قانون مدني إلى قانون أيديولوجي.

ومن الناحية المؤسسية، تم إنشاء محاكم متخصصة للتعامل مع قضايا تعتبرها الدولة ذات طابع حساس، مثل الأمن، والإعلام، والفساد السياسي، وهي محاكم تعمل ضمن إطار أوسع من الرقابة السياسية.

كما أن القضاء أصبح جزءاً من منظومة إدارة المجتمع، وليس فقط الفصل في النزاعات. فهو يساهم في ضبط المجال العام وتحديد الحدود المقبولة للسلوك السياسي.

ومن الناحية الإعلامية، يتم عرض بعض الأحكام القضائية بشكل علني، ليس فقط كإجراءات قانونية، بل كرسائل سياسية للمجتمع.

وهذا الاستخدام الإعلامي للقضاء يعزز دوره كأداة تعبئة وضبط في آن واحد.

كما أن مفهوم "المتهم" في هذا السياق لا يُفهم فقط بوصفه فرداً خالف القانون، بل أحياناً بوصفه طرفاً في صراع سياسي أو أيديولوجي.

ومن هنا تصبح المحاكمة ليست فقط عملية قانونية، بل أيضاً عملية رمزية تعكس طبيعة الصراع داخل الدولة.

ومن الناحية السياسية، ساعد هذا النموذج على تعزيز استقرار النظام، لأنه يربط القانون مباشرة بحماية السلطة العقائدية.

لكن في المقابل، أدى ذلك إلى تقليص المسافة بين القضاء والسياسة، ما يجعل القضاء جزءاً من بنية الصراع وليس حكماً محايداً فوقه.

ومن الأمثلة المهمة، الطريقة التي يُتعامل بها مع قضايا الأمن الداخلي، حيث يتم تقديمها دائماً ضمن إطار حماية الدولة من "الاختراق" أو "التهديدات الخارجية المتخفية."

هذا التوصيف يربط بين القضاء والأمن والإيديولوجيا في منظومة واحدة.

كما أن القضاء في إيران يلعب دوراً في إدارة المجتمع من خلال العقوبات والرقابة القانونية، لكنه أيضاً يساهم في إعادة إنتاج الخطاب الثوري من خلال تفسير القانون ضمن الإطار العقائدي.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى خلق وعي قانوني مختلف لدى المواطنين، حيث لا يُنظر إلى القانون فقط كقواعد محايدة، بل كامتداد للمشروع السياسي للدولة.

كما أن هذا الدمج يجعل من الصعب فصل النقد السياسي عن المجال القانوني، لأن الحدود بينهما متداخلة.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن القضاء في إيران بعد الثورة لم يعد سلطة مستقلة بالمعنى التقليدي، بل أصبح جزءاً من بنية الدولة العقائدية التي تدمج بين القانون والسياسة والدين.

فبدلاً من أن يكون القضاء حَكَماً بين الدولة والمجتمع، أصبح أحد أدوات الدولة في إعادة تشكيل المجتمع وضبطه.

وهذا التحول جعل النظام القضائي جزءاً من منظومة أوسع لإنتاج الشرعية السياسية، وليس فقط لحل النزاعات القانونية.

وفي الخلاصة، فإن تحويل القضاء إلى أداة ضبط سياسي وإعادة تعريف للعدالة في إيران بعد الثورة يمثل أحد أهم أوجه الدولة العقائدية. فمن خلال دمج القانون بالثورة، وربط الأحكام بالمشروع السياسي، وإعادة تعريف العدالة وفق منطق أيديولوجي، استطاع النظام بناء منظومة قضائية تعمل كجزء من جهاز السلطة، وليس كسلطة مستقلة عنه. وهكذا أصبح القضاء في إيران ليس فقط مؤسسة قانونية، بل أداة مركزية في إدارة الصراع الداخلي، وتثبيت الهوية العقائدية، وإعادة إنتاج السلطة داخل المجتمع.

14.تصدير النموذج الثوري وبناء النفوذ عبر الهويات الموازية

لم تكن الجمهورية الإسلامية في إيران بعد الثورة مشروعاً داخلياً محصوراً داخل حدود الدولة، بل حملت منذ البداية تصوراً يتجاوز الجغرافيا الوطنية نحو فضاء أوسع من "الرسالة العالمية". هذا التصور لم يبقَ مجرد خطاب نظري،

بل تحول تدريجياً إلى سياسة عملية تهدف إلى تصدير النموذج الثوري وبناء شبكات نفوذ خارجية تعتمد على الهويات الدينية والسياسية الموازية للدولة التقليدية.

في هذا السياق، لم يعد مفهوم الدولة يُفهم فقط ككيان سيادي داخل حدود محددة، بل كجزء من منظومة أوسع عابرة للحدود تقوم على فكرة "الأمة الرسالية" و"المستضعفين في مواجهة الاستكبار". هذا التحول في الفهم جعل السياسة الخارجية الإيرانية مختلفة عن النموذج الكلاسيكي للدول القومية، حيث تختلط الدبلوماسية بالمشروع العقائدي.

منذ السنوات الأولى بعد الثورة، ظهر مفهوم "تصدير الثورة" كأحد المبادئ المعلنة للنظام الجديد. هذا المفهوم لم يكن مجرد شعار، بل كان يحمل دلالة استراتيجية: أن الثورة ليست حدثاً انتهى داخل إيران، بل نموذج يجب أن يمتد ويتكرر في بيئات أخرى تشترك في ظروف سياسية أو مذهبية أو اجتماعية مشابهة.

ومن هنا بدأت عملية بناء علاقات خارجية لا تعتمد فقط على الدول، بل على الجماعات والكيانات غير الرسمية، سواء كانت دينية أو سياسية أو عسكرية، تشترك مع إيران في الإطار العقائدي أو في رؤية الصراع مع القوى العالمية.

هذا النموذج أنتج ما يمكن تسميته بـ"الهويات الموازية للدولة"، أي شبكات لا تنتمي إلى الدولة القومية التقليدية، لكنها ترتبط عضوياً بالمشروع الإيراني من خلال الدين أو الأيديولوجيا أو المصالح السياسية.

في هذا الإطار، لم تعد العلاقات الدولية تُبنى فقط بين دولة ودولة، بل بين دولة وشبكات اجتماعية–سياسية عابرة للحدود.

ومن الناحية الفكرية، استند هذا التوجه إلى رؤية تعتبر أن العالم منقسم إلى معسكرين: معسكر المستضعفين ومعسكر المستكبرين. ووفق هذا التصور، فإن دعم المستضعفين ليس خياراً سياسياً، بل واجباً عقائدياً.

هذا الإطار سمح بتوسيع نطاق النفوذ الإيراني دون الحاجة إلى احتلال أو سيطرة مباشرة، بل عبر بناء علاقات مع قوى محلية تشترك في نفس الرؤية العامة للصراع.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة، توسع الدور الإيراني في مناطق متعددة عبر دعم حركات سياسية أو عسكرية تتبنى خطاباً قريباً من الخطاب الثوري الإيراني، أو على الأقل تتقاطع معه في العداء للغرب أو لإسرائيل أو للأنظمة الإقليمية المنافسة.

هذا التوسع لم يكن دائماً عبر أدوات الدولة التقليدية، بل عبر شبكة معقدة من العلاقات غير المباشرة، تشمل الدعم السياسي، والتدريب، والتمويل، والتنسيق الأيديولوجي.

ومن الناحية المؤسسية، لعبت مؤسسات مرتبطة بالحرس الثوري دوراً محورياً في هذا المسار، حيث أصبحت جزءاً من بنية السياسة الخارجية غير التقليدية، التي تجمع بين العمل العسكري والبعد العقائدي.

كما أن هذا النموذج ساهم في إعادة تعريف مفهوم "النفوذ". فبدلاً من النفوذ المباشر القائم على السيطرة الجغرافية، جرى بناء نفوذ يعتمد على الولاء الأيديولوجي والهوياتي.

ومن هنا أصبح "الولاء العقائدي" أهم من الانتماء الوطني في بعض الحالات، حيث يمكن لشبكة معينة أن تكون مرتبطة بدولة ما لكنها تتبنى خطاباً يتماشى مع المشروع الإيراني.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى خلق فضاء سياسي–ديني عابر للدول، حيث تتشكل هويات جديدة لا تتقيد بالحدود الوطنية التقليدية.

هذه الهويات الموازية تتغذى على الخطاب الديني المشترك، وعلى سرديات المظلومية والصراع والمقاومة، ما يجعلها قابلة للارتباط مع المشروع الإيراني بسهولة نسبية.

ومن الأمثلة المهمة، استخدام المناسبات الدينية المشتركة، مثل عاشوراء والأربعين، كمنصات لبناء تواصل رمزي بين هذه الشبكات المختلفة.

كما أن الإعلام لعب دوراً أساسياً في تعزيز هذا الفضاء العابر للحدود، من خلال قنوات ومنصات تبث خطاباً موحداً تقريباً حول قضايا الصراع الإقليمي والعالمي.

ومن الناحية السياسية، ساهم هذا النموذج في إعادة تشكيل خريطة النفوذ في الشرق الأوسط، حيث لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الأساسي، بل أصبحت الشبكات الموازية للدولة جزءاً من معادلة القوة.

هذا التحول جعل العلاقات الدولية أكثر تعقيداً، لأن الفاعلين لم يعودوا محصورين في الدول فقط، بل أصبحوا يشملون جماعات ذات طابع أيديولوجي عابر للحدود.

ومن الناحية الاستراتيجية، يوفر هذا النموذج ميزة مهمة للنظام الإيراني، لأنه يسمح بتوسيع النفوذ دون الدخول في مواجهات مباشرة شاملة، مع الحفاظ على درجة من المرونة في إدارة الصراعات.

كما أن هذا التوجه ينسجم مع طبيعة الدولة العقائدية، التي ترى نفسها مسؤولة عن مشروع يتجاوز حدودها الوطنية.

ومن الناحية الفكرية، يجري تبرير هذا التوسع باعتباره جزءاً من "الرسالة التاريخية" للثورة، وليس مجرد سياسة خارجية تقليدية.

وهذا يخلق نوعاً من التداخل بين الهوية الداخلية للدولة ودورها الخارجي، بحيث تصبح السياسة الخارجية امتداداً للهوية العقائدية الداخلية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن تصدير النموذج الثوري الإيراني لم يكن مجرد سياسة خارجية، بل جزءاً من إعادة تعريف مفهوم الدولة نفسه، بحيث تصبح الدولة فاعلاً عقائدياً عابراً للحدود.

هذا النموذج أدى إلى خلق شبكة معقدة من العلاقات والهويات الموازية، التي تربط بين الداخل الإيراني والفضاء الإقليمي الأوسع.

وفي المقابل، فإن هذا التوسع يعزز من حالة الاستقطاب الإقليمي، لأنه يقوم على منطق الصراع والهويات المتقابلة، وليس على منطق التوازن التقليدي بين الدول.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا النموذج في إنتاج شعور لدى جزء من المجتمع الإيراني بأن بلاده ليست فقط دولة وطنية، بل مركز مشروع عالمي.

وهذا الشعور يعزز الهوية الرسالية التي تم تناولها في الفقرات السابقة، ويجعل الانتماء الوطني مرتبطاً بمشروع أوسع من حدود الدولة.

وفي الخلاصة، فإن تصدير النموذج الثوري الإيراني وبناء النفوذ عبر الهويات الموازية يمثل أحد أهم أبعاد الدولة العقائدية الحديثة. فمن خلال دمج العقيدة بالسياسة الخارجية، وبناء شبكات عابرة للحدود، وتوظيف الهويات الدينية والسياسية المشتركة، استطاع النظام الإيراني توسيع نفوذه خارج إطار الدولة التقليدية، وتحويل السياسة الخارجية إلى امتداد مباشر للمشروع الأيديولوجي الداخلي. وهكذا لم تعد إيران مجرد دولة في النظام الدولي، بل مركزاً لشبكة من العلاقات والهويات التي تتجاوز الجغرافيا وتعمل وفق منطق الرسالة والصراع المستمر.

15.إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة داخل المنظومة العقائدية

في النموذج التقليدي للدولة الحديثة، تقوم العلاقة بين الفرد والدولة على عقد اجتماعي واضح: الدولة توفر الأمن والخدمات وتضمن الحقوق، بينما يلتزم

الفرد بالقانون ويشارك في الحياة العامة ضمن إطار المواطنة. لكن في التجربة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، جرى تفكيك هذا النموذج وإعادة بنائه على أسس عقائدية–ثورية، بحيث لم تعد العلاقة بين الفرد والدولة علاقة قانونية محايدة، بل علاقة هوية وانتماء أيديولوجي متداخل.

هذا التحول بدأ من إعادة تعريف الفرد نفسه داخل الدولة. فالفرد لم يعد يُنظر إليه فقط كمواطن يحمل حقوقاً وواجبات، بل كـ"فاعل عقائدي" يُفترض أن يكون جزءاً من المشروع الثوري. وبذلك أصبح الانتماء السياسي والديني شرطاً ضمنياً لفهم موقع الفرد داخل المجتمع والدولة.

في هذا السياق، لم تعد الدولة محايدة تجاه الأفراد، بل أصبحت تميز بين أنماط مختلفة من الانتماء: انتماء كامل للمشروع الثوري، انتماء جزئي، أو انتماء مشكوك فيه. وهذا التدرج في تقييم المواطنين يعكس انتقال الدولة من منطق المواطنة القانونية إلى منطق الولاء العقائدي.

ومن الناحية المؤسسية، انعكس هذا التحول على كل مستويات الحياة اليومية. فالتعليم، والعمل، والإعلام، وحتى الخدمات الاجتماعية، أصبحت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بدرجة الانخراط في الإطار الثوري.

وهذا ما أدى إلى نشوء علاقة مشروطة بين الفرد والدولة: كلما ازداد الانخراط في الخطاب العقائدي، زادت فرص الوصول إلى الموارد والامتيازات داخل الدولة.

ومن الأمثلة المهمة، ربط بعض الفرص الوظيفية أو التعليمية أو التنظيمية بالمشاركة في المؤسسات المرتبطة بالثورة، مثل البسيج أو الأنشطة الدينية والسياسية الرسمية.

هذا التداخل جعل من الصعب فصل الحياة المدنية عن الحياة الأيديولوجية، لأن الدولة تتدخل في تشكيل المسار الاجتماعي للفرد منذ مراحل مبكرة.

كما أن الدولة عملت على إعادة تشكيل الوعي الفردي نفسه، بحيث يصبح المواطن لا يفكر في نفسه ككائن مستقل فقط، بل كجزء من "جماعة رسالية" أكبر.

ومن هنا ظهرت فكرة أن الهوية الفردية لا تكتمل إلا من خلال الانتماء إلى المشروع الثوري، وليس فقط من خلال الحقوق المدنية.

ومن الناحية النفسية، أدى هذا النموذج إلى خلق علاقة عاطفية قوية بين الفرد والدولة، تقوم على مزيج من الانتماء والواجب والولاء العقائدي.

فالدولة لا تُقدَّم فقط كسلطة تنظيمية، بل كمرجعية أخلاقية وروحية تحدد معنى الخير والشر والصواب والخطأ.

ومن الأمثلة الواضحة، الخطاب الذي يربط بين طاعة القيادة السياسية والدينية وبين القيم الأخلاقية، بحيث يصبح الاعتراض السياسي أحياناً مرتبطاً بشبهة الانحراف الأخلاقي أو العقائدي.

كما أن الدولة استخدمت الرموز الدينية والثورية لإعادة تشكيل العلاقة العاطفية مع المواطن. فصور الشهداء، والرموز الدينية، والخطاب الثوري، كلها عناصر تُستخدم لخلق ارتباط وجداني بين الفرد والدولة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى إعادة تنظيم الحياة اليومية وفق منطق أيديولوجي. فالمناسبات العامة، والأنشطة الثقافية، وحتى بعض أشكال الترفيه، أصبحت تخضع لإطار الدولة العقائدي.

وهذا يعني أن الفرد يعيش داخل بيئة اجتماعية مشبعة بالرموز السياسية والدينية، تجعل الفصل بين الخاص والعام أكثر صعوبة.

كما أن الدولة تعمل على إعادة تشكيل السلوك الفردي من خلال أدوات متعددة، تشمل التعليم والإعلام والقانون والمؤسسات الدينية.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا النموذج إلى تقليص مساحة الفرد المستقل سياسياً، لأن المجال العام أصبح مشبعاً بالخطاب العقائدي الرسمي.

وفي المقابل، يتم تقديم المشاركة السياسية داخل الإطار الرسمي كجزء من الواجب الوطني–الديني، وليس فقط كحق مدني.

ومن الأمثلة المهمة، ربط المشاركة في بعض الفعاليات السياسية أو الدينية بالانتماء الوطني، بحيث تصبح المشاركة مؤشراً على الولاء للدولة.

كما أن المعارضة أو النقد يتم تفسيرهما أحياناً داخل إطار "الانحراف عن المسار الثوري"، ما يجعل العلاقة بين الفرد والدولة علاقة غير متوازنة من حيث حرية التعبير.

ومن الناحية الثقافية، جرى إعادة تشكيل مفهوم الفردية نفسه. ففي النموذج الثوري، الفرد المثالي هو الذي يذوب في الجماعة العقائدية ويضع مصلحته ضمن مشروع أكبر.

وهذا يتناقض مع المفهوم الليبرالي للفردية الذي يقوم على الاستقلال الذاتي وحرية الاختيار.

ومن هنا نشأ توتر دائم بين الفرد ككائن مستقل والفرد كجزء من مشروع جماعي عقائدي.

كما أن الدولة تستخدم مفهوم "التنشئة الثورية" لإعادة إنتاج هذا النموذج عبر الأجيال، بحيث يتم غرس قيم الولاء والتضحية والانتماء منذ الطفولة.

ومن الناحية المؤسسية، أصبحت الدولة حاضرة في كل مراحل حياة الفرد: من التعليم، إلى العمل، إلى الخدمة الاجتماعية، إلى المشاركة في المناسبات العامة.

وهذا الحضور المكثف يجعل العلاقة بين الفرد والدولة علاقة مستمرة وليست ظرفية.

كما أن هذا النموذج يعزز من قدرة الدولة على مراقبة المجتمع بشكل غير مباشر، لأن البنية المؤسسية نفسها تصبح جزءاً من عملية التنظيم الاجتماعي.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة في إيران بعد الثورة لم تكن مجرد تعديل في السياسات الاجتماعية، بل إعادة تعريف فلسفية لمعنى المواطنة نفسها.

فبدلاً من المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات، نشأت مواطنة قائمة على الولاء والانتماء العقائدي.

وهذا التحول جعل الدولة ليست فقط جهازاً إدارياً، بل منظومة شاملة تعيد تشكيل الهوية الفردية نفسها.

وفي الخلاصة، فإن العلاقة بين الفرد والدولة داخل المنظومة العقائدية الإيرانية تم إعادة بنائها على أساس الاندماج بين السياسي والديني والاجتماعي، بحيث يصبح الفرد جزءاً من مشروع الدولة، وليس مجرد متلقٍ لخدماتها أو خاضع لقوانينها. ومن خلال التعليم، والإعلام، والمؤسسات الاجتماعية، والخطاب الديني، استطاعت الدولة تحويل المواطن إلى فاعل عقائدي مندمج في مشروع الثورة. وهكذا لم تعد العلاقة بين الفرد والدولة علاقة تعاقدية محايدة، بل علاقة هوية وانتماء مستمر داخل إطار الدولة العقائدية.

الفصل 8: تصدير الثورة وإعادة تعريف الدور الإقليمي

تبني سياسة "تصدير الثورة" كجزء من المشروع السياسي الجديد.

1.تصدير الثورة كعقيدة تأسيسية للنظام الجديد (توسيع معمّق)

منذ اللحظات الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، لم يُقدَّم النظام الجديد بوصفه مجرد سلطة حكم بديلة عن نظام الشاه، بل باعتباره "مشروعاً تاريخياً" يحمل رسالة تتجاوز حدود إيران نفسها. فالثورة لم تُعرَّف

داخلياً على أنها تغيير سياسي محلي، بل كتحول عالمي يُفترض أن يمتد إلى خارج الحدود وينقل "النموذج الإسلامي الثوري" إلى شعوب أخرى. ومن هنا وُلد مفهوم "تصدير الثورة" بوصفه أحد الأعمدة العقائدية الأساسية التي قام عليها نظام ولاية الفقيه.

هذا المفهوم لم يكن تفصيلاً هامشياً أو مجرد حماس ثوري عابر، بل أصبح جزءاً من البنية الفكرية والسياسية للنظام الجديد. فإيران بعد الثورة لم تعد ترى نفسها دولة قومية تسعى فقط لحماية حدودها ومصالحها التقليدية، بل "مركزاً لثورة عالمية" تحمل مشروعاً سياسياً–دينياً يهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة والعالم الإسلامي وفق رؤية ولاية الفقيه.

في الفكر السياسي التقليدي، تقوم الدولة على حماية السيادة الوطنية وتحقيق الاستقرار الداخلي. أما في النموذج الإيراني بعد الثورة، فقد جرى دمج مفهوم الدولة بمفهوم "الرسالة"، بحيث تصبح شرعية النظام مرتبطة بقدرته على نشر مشروعه العقائدي خارجياً، لا فقط بإدارة الداخل الإيراني.

ومن هنا ظهرت واحدة من أخطر التحولات في تاريخ المنطقة الحديثة: انتقال إيران من دولة ذات مشروع قومي إلى دولة ذات مشروع أيديولوجي عابر للحدود.

هذا التحول انعكس بوضوح في الخطاب الرسمي منذ الأيام الأولى. فقيادة الثورة تحدثت مراراً عن "وحدة الأمة الإسلامية" وعن ضرورة "إسقاط الأنظمة التابعة للاستكبار"، وهي تعبيرات لم تكن مجرد شعارات، بل إعلاناً مبكراً بأن النظام الجديد لا يعترف فعلياً بالحدود السياسية التقليدية بوصفها عائقاً أمام مشروعه.

كما أن الدستور الإيراني نفسه تضمّن إشارات واضحة إلى دعم "المستضعفين" في العالم، ما أعطى التوسع العقائدي غطاءً دستورياً ورسمياً.

ومن الناحية الفكرية، استند هذا المشروع إلى تصور يعتبر أن الثورة الإسلامية ليست تجربة إيرانية خاصة، بل "نموذجاً إسلامياً عالمياً". ووفق هذا المنطق، تصبح إيران ليست دولة كبقية الدول، بل "قلب المشروع الإسلامي الثوري."

هذا التصور منح النظام شعوراً برسالة تاريخية تتجاوز الواقعية السياسية التقليدية. فالصراع لم يعد يُفهم فقط كمنافسة بين دول، بل كمعركة حضارية– عقائدية بين مشروع الثورة وبين "الاستكبار العالمي."

ومن هنا تشكلت عقلية سياسية قائمة على فكرة "الثورة الدائمة". فالثورات عادة تستقر بعد وصولها إلى السلطة، لكن الجمهورية الإسلامية حاولت الحفاظ على حالة الثورة المستمرة لأنها تعتبر أن توقف التوسع يعني بداية التراجع والانهيار.

هذا المنطق جعل تصدير الثورة ليس خياراً سياسياً قابلاً للنقاش، بل شرطاً من شروط بقاء النظام نفسه.

ومن الأمثلة التاريخية المبكرة، الخطاب الذي تبنته القيادة الإيرانية تجاه الأنظمة العربية والإسلامية بعد الثورة، حيث جرى وصف كثير من الحكومات بأنها "أنظمة عميلة" أو "غير شرعية"، مع دعوات مباشرة أو غير مباشرة إلى تحرك الشعوب ضدها.

هذا الخطاب أثار مخاوف واسعة في المنطقة، لأن الأنظمة المجاورة بدأت تدرك أن إيران الجديدة لا تتعامل معها كدول مستقلة فقط، بل كأهداف محتملة للتغيير الثوري.

كما أن النظام الإيراني لم يكتفِ بالدعاية الفكرية، بل بدأ عملياً ببناء أدوات تصدير الثورة. فالحرس الثوري الذي أُنشئ أساساً لحماية النظام داخلياً، تحول تدريجياً إلى جهاز يمتلك وظيفة خارجية مرتبطة بنقل النفوذ الإيراني إلى الإقليم.

وهكذا لم تعد الثورة مجرد خطاب، بل بدأت تتحول إلى بنية مؤسساتية عابرة للحدود.

ومن الناحية السياسية، كان النظام يدرك أن تصدير الثورة يمنحه أيضاً شرعية داخلية. فحين يعيش المجتمع داخل حالة "معركة كبرى"، يصبح من الأسهل تعبئة الجماهير وتبرير عسكرة الدولة وتوسيع القبضة الأمنية.

ولهذا ارتبط الخطاب الخارجي دائماً بخطاب داخلي يقوم على فكرة أن الثورة "محاصرة" من الأعداء، وأن بقاءها يتطلب التوسع والحماية المستمرة.

ومن الناحية النفسية، ساهم هذا الخطاب في خلق شعور لدى قطاعات من المجتمع الإيراني بأنهم جزء من مشروع عالمي، لا مجرد شعب يعيش داخل حدود دولة عادية.

هذا الإحساس منح الثورة طاقة تعبئة هائلة، لكنه في الوقت نفسه دفع إيران إلى الدخول في صراعات ممتدة مع محيطها الإقليمي.

ومن الأمثلة المهمة، الطريقة التي تم فيها تصوير الحرب العراقية–الإيرانية. فالحرب لم تُقدَّم فقط كصراع حدودي، بل كجزء من "المواجهة بين الثورة وأعدائها."

هذا التوصيف ساعد النظام على ربط الداخل بالخارج، وتحويل أي صراع إقليمي إلى قضية وجودية مرتبطة ببقاء الثورة نفسها.

كما أن تصدير الثورة ارتبط بشكل وثيق بإعادة تعريف الهوية السياسية لإيران. فقبل الثورة، كانت إيران الشاه تعتمد بشكل كبير على القومية الفارسية والتحالف مع الغرب. أما بعد الثورة، فقد أصبحت الهوية الرسمية تقوم على مزيج من العقيدة الشيعية والخطاب الثوري المعادي للغرب.

لكن هذا التحول لم يُلغِ البعد القومي بالكامل، بل أعاد توظيفه داخل الإطار العقائدي. فإيران أصبحت تقدم نفسها باعتبارها "قائدة المشروع الإسلامي الثوري"، وهو ما منحها دوراً يتجاوز حجمها الجغرافي.

ومن هنا ظهر التناقض الأساسي في المشروع الإيراني: فهو يرفع شعارات إسلامية عالمية، لكنه في الوقت نفسه يعزز النفوذ الإيراني بوصفه مركز هذا المشروع.

ومن الناحية الإقليمية، أدى هذا التوجه إلى تغيير عميق في طبيعة الصراعات في الشرق الأوسط. فبدلاً من التنافس التقليدي بين الدول، بدأت المنطقة تدخل مرحلة جديدة من الصراعات العقائدية–الطائفية العابرة للحدود.

هذا التحول كان خطيراً لأنه نقل الصراع من مستوى السياسة إلى مستوى الهوية والانتماء العقائدي، ما جعله أكثر عمقاً واستدامة.

كما أن النظام الإيراني استخدم مفهوم "المستضعفين" لتبرير تدخله الخارجي. فكل تدخل يمكن تقديمه باعتباره دعماً للمظلومين ضد القوى الكبرى أو الأنظمة "العميلة."

لكن مع مرور الوقت، تحوّل هذا الشعار إلى غطاء سياسي لبناء شبكات نفوذ مرتبطة مباشرة بطهران.

ومن الناحية الاستراتيجية، منح تصدير الثورة إيران قدرة على بناء أدوات تأثير غير تقليدية. فبدلاً من الاعتماد فقط على الجيوش والتحالفات الرسمية، بدأت تعتمد على الجماعات العقائدية والميليشيات والشبكات الأيديولوجية.

وهذا النموذج سمح لها بالتغلغل داخل مجتمعات متعددة دون الحاجة إلى احتلال مباشر.

لكن في المقابل، أدى هذا النهج إلى تفكيك استقرار عدد من الدول، لأن بناء الولاءات العابرة للدولة يضعف المؤسسات الوطنية ويخلق مراكز قوة موازية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في مفهوم تصدير الثورة أنه لم يتعامل مع المنطقة كفضاء دول مستقلة، بل كساحات مفتوحة لإعادة الهندسة العقائدية والسياسية.

فالدولة الوطنية في هذا التصور ليست كياناً نهائياً يجب احترامه، بل بنية قابلة للاختراق وإعادة التشكيل إذا تعارضت مع مشروع الثورة.

وهذا ما يفسر حجم الصدامات التي دخلت فيها إيران مع محيطها منذ السنوات الأولى للثورة وحتى اليوم.

كما أن هذا المشروع خلق مناخاً دائماً من الشك والخوف داخل المنطقة. فالدول العربية، خصوصاً تلك التي تضم تنوعاً طائفياً، بدأت تنظر إلى المشروع الإيراني باعتباره تهديداً مباشراً لاستقرارها الداخلي.

ومن هنا تصاعدت حدة الاستقطاب الإقليمي، لأن الصراع لم يعد فقط على النفوذ السياسي، بل على الهوية والولاء والانتماء.

وفي الخلاصة، فإن "تصدير الثورة" لم يكن مجرد سياسة خارجية تبنتها الجمهورية الإسلامية بعد 1979، بل عقيدة تأسيسية أعادت تعريف طبيعة الدولة الإيرانية ودورها الإقليمي بالكامل. فمن خلال هذا المفهوم، تحولت إيران من دولة تسعى لحماية مصالحها التقليدية إلى مركز مشروع عقائدي عابر للحدود، يستخدم الدين والثورة والهوية لبناء النفوذ والتوسع السياسي. ومع مرور الوقت، أصبح هذا المشروع أحد أهم أسباب التحولات العنيفة التي شهدتها المنطقة، حيث ارتبط بصعود الميليشيات، وتصاعد الطائفية، وتفكك الدول، وتحول الشرق الأوسط إلى ساحة صراعات مفتوحة تحت شعار الثورة والمقاومة، بينما كانت النتيجة الفعلية اتساع دوائر الانقسام والحرب وعدم الاستقرار في المنطقة بأكملها.

2.إعادة تعريف الجوار الإقليمي كساحة نفوذ عقائدي

بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، لم تعد إيران تنظر إلى محيطها الإقليمي بالمنطق التقليدي الذي يحكم علاقات الدول القومية الحديثة، أي منطق المصالح المتبادلة، والحدود السيادية، والتوازنات الدبلوماسية المعتادة. بل جرى إعادة تعريف المنطقة بأكملها داخل العقل السياسي الجديد بوصفها فضاءً مفتوحاً للصراع العقائدي والتوسع الأيديولوجي. وهكذا لم يعد "الجوار" مجرد مجموعة دول مستقلة تتعامل معها إيران وفق قواعد السياسة التقليدية، بل أصبح "ساحة نفوذ" قابلة لإعادة التشكيل وفق مشروع ولاية الفقيه.

هذا التحول كان من أخطر التغييرات التي أحدثتها الثورة الإيرانية في بنية الشرق الأوسط، لأنه نقل العلاقة مع الجوار من مستوى التنافس السياسي الطبيعي إلى مستوى "إعادة هندسة الهوية والانتماء". فإيران لم تكتفِ بالسعي إلى نفوذ سياسي أو اقتصادي، بل حاولت بناء شبكات ولاء عابرة للحدود ترتبط بها عقائدياً وتنظيمياً.

ومن هنا بدأت المنطقة تدخل مرحلة جديدة، لم يعد الصراع فيها بين دول فقط، بل بين مشاريع هوية ومراكز نفوذ عقائدي.

في التصور الإيراني الجديد، لم تعد الحدود السياسية التي رسمتها الدول الحديثة مقدسة أو نهائية. بل جرى التعامل معها بوصفها حدوداً مؤقتة تفصل بين جماعات يمكن ربطها بالمشروع الثوري الإيراني عبر الدين أو الخطاب السياسي أو الشعور بالمظلومية.

هذا التصور سمح لإيران بالنظر إلى المجتمعات العربية والإسلامية لا كشعوب مستقلة فقط، بل كمجالات قابلة للاختراق العقائدي والتنظيمي.

ومن هنا ظهرت فكرة "العمق الاستراتيجي العقائدي"، أي أن حماية النظام الإيراني لا تبدأ عند الحدود الإيرانية، بل داخل عواصم ومدن أخرى في المنطقة.

هذا المفهوم غيّر بالكامل طبيعة الأمن القومي الإيراني. ففي الدول التقليدية، يُفهم الأمن القومي باعتباره حماية الحدود والمصالح الوطنية. أما في النموذج الإيراني، فقد أصبح الأمن القومي مرتبطاً بقدرة إيران على بناء نفوذ داخل الدول الأخرى.

وهكذا تحولت السياسة الخارجية إلى امتداد مباشر للعقيدة الثورية.

ومن الأمثلة المبكرة، الخطاب الإيراني تجاه الأنظمة العربية بعد الثورة، حيث جرى تصوير كثير منها باعتبارها "أنظمة تابعة للغرب" أو "معادية للإسلام الحقيقي"، في مقابل تقديم إيران بوصفها مركز "الصحوة الإسلامية."

هذا الخطاب لم يكن مجرد دعاية، بل كان محاولة لإعادة تعريف الشرعية السياسية في المنطقة وفق معيار جديد: القرب أو البعد من مشروع الثورة الإيرانية.

كما أن إيران بدأت منذ وقت مبكر ببناء علاقات مع جماعات وحركات داخل دول المنطقة، متجاوزة بذلك العلاقات الرسمية بين الحكومات.

وهذا التحول كان شديد الخطورة، لأنه أضعف مفهوم الدولة الوطنية لصالح الولاءات العابرة للحدود.

ومن الناحية الفكرية، استند المشروع الإيراني إلى فكرة أن الأمة الإسلامية يجب أن تتجاوز القومية والحدود. لكن عملياً، لم يؤدِّ ذلك إلى وحدة إسلامية عامة، بل إلى بناء شبكات مرتبطة مباشرة بالمركز الإيراني.

ومن هنا ظهر التناقض الكبير في المشروع: فهو يرفع شعار "وحدة الأمة"، لكنه يبني في الواقع نفوذاً يخدم التوسع الإيراني ويعيد تشكيل المنطقة وفق مصالحه العقائدية والسياسية.

كما أن النظام الإيراني أدرك مبكراً أن المجتمعات المنقسمة طائفياً أو سياسياً تمثل بيئات مناسبة لبناء النفوذ. ولذلك ركز على العمل داخل البيئات التي تعاني من هشاشة الدولة أو الانقسام الداخلي.

هذا النهج جعل إيران لا تبحث فقط عن حلفاء، بل عن "هويات مرتبطة بها."

ومن هنا بدأ استخدام الخطاب المذهبي بشكل متزايد، ليس فقط كإطار ديني، بل كأداة جيوسياسية.

ومن الأمثلة المهمة، الطريقة التي تم فيها توظيف مفهوم "حماية المستضعفين" أو "الدفاع عن المراقد" أو "المقاومة"، وهي شعارات تحمل بعداً دينياً وعاطفياً يسمح ببناء تعبئة عابرة للحدود.

لكن خلف هذه الشعارات، كانت تتشكل شبكات سياسية وعسكرية تدين بالولاء العقائدي لولاية الفقيه.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا النهج إلى خلق واقع جديد في المنطقة: دول رسمية تملك الجيوش والمؤسسات، وفي مقابلها جماعات موازية تمتلك ولاءات عابرة للدولة.

وهذا ما ساهم لاحقاً في إضعاف عدد من الدول العربية وتحويلها إلى ساحات صراع مفتوحة.

كما أن إيران لم تعتمد فقط على الأدوات العسكرية، بل استخدمت الإعلام، والتعليم الديني، والشعائر، والمؤسسات الثقافية لبناء نفوذ طويل الأمد.

فالهدف لم يكن السيطرة العسكرية المباشرة فقط، بل إعادة تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي داخل المجتمعات المستهدفة.

ومن هنا أصبحت بعض المدن العربية جزءاً من الفضاء الرمزي للمشروع الإيراني، حيث تُرفع شعارات الثورة الإيرانية وتُستخدم صور قادتها داخل بيئات ليست إيرانية أصلاً.

هذا التحول يعكس حجم الاختراق العقائدي الذي سعت إيران إلى تحقيقه.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا المشروع إلى إعادة رسم التحالفات الإقليمية. فبدلاً من التحالفات القائمة على المصالح التقليدية فقط، ظهرت تحالفات تقوم على الولاء العقائدي والانتماء لمحور سياسي–ديني تقوده طهران.

وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم "المحور" الذي يربط جماعات ودولاً متعددة تحت قيادة سياسية–عقائدية واحدة.

لكن هذا التوسع لم يكن بلا ثمن. فقد أدى إلى تصاعد التوترات الطائفية في المنطقة بشكل غير مسبوق.

فحين يُعاد تعريف السياسة عبر الهوية المذهبية، تتحول المجتمعات المتنوعة إلى بيئات قابلة للانفجار الداخلي.

ومن هنا بدأت المنطقة تشهد انقسامات حادة بين مكونات المجتمع الواحد، لأن الولاء لم يعد للدولة فقط، بل لمشاريع إقليمية متنافسة.

ومن الأمثلة الواضحة، تحوّل عدد من الدول إلى ساحات صراع بالوكالة، حيث تتنافس القوى الإقليمية عبر الجماعات المحلية المرتبطة بها.

هذا الواقع أدى إلى تآكل مفهوم السيادة الوطنية في عدة دول.

كما أن المشروع الإيراني ساهم في خلق "اقتصاد صراع" دائم في المنطقة. فوجود الجماعات المسلحة والشبكات العقائدية يحتاج إلى تمويل وتسليح وإدارة مستمرة، ما جعل الحروب وعدم الاستقرار جزءاً من البنية الإقليمية الجديدة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التدخل المستمر إلى تفكيك النسيج الوطني في بعض الدول، لأن الجماعات لم تعد ترى نفسها جزءاً من مشروع وطني جامع، بل جزءاً من محور إقليمي أوسع.

وهذا ما عمّق الانقسام بين مكونات المجتمعات العربية.

كما أن إيران قدمت نفسها باعتبارها "حامية قضايا الأمة"، لكنها في الواقع ربطت هذه القضايا بمشروعها الخاص، بحيث أصبح دعم أي قضية مشروطاً بمدى خدمتها لتوسع النفوذ الإيراني.

ومن هنا تحولت بعض الشعارات الكبرى مثل "المقاومة" إلى أدوات ضمن معادلة النفوذ الإقليمي.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما فعلته سياسة إعادة تعريف الجوار كساحة نفوذ عقائدي هو أنها كسرت قواعد الدولة الوطنية في الشرق الأوسط.

فبدلاً من احترام سيادة الدول، جرى بناء منطق جديد يقوم على اختراق المجتمعات من الداخل، وربط جماعات محلية بمركز خارجي.

وهذا النموذج أدى إلى تحويل المنطقة من فضاء دول إلى فضاء محاور وميليشيات وصراعات هوية.

كما أن هذا المشروع لم ينتج استقراراً أو وحدة، بل ساهم في تعميق الانقسام والاحتراب الأهلي.

فكلما توسعت شبكات النفوذ العقائدي، ضعفت الدولة الوطنية وازدادت احتمالات الانفجار الداخلي.

ومن الناحية التاريخية، يمكن اعتبار هذه المرحلة بداية التحول الكبير في طبيعة الشرق الأوسط الحديث، حيث لم تعد الحروب مجرد صراعات حدودية، بل صراعات على الهوية والولاء والانتماء السياسي–الديني.

وفي الخلاصة، فإن إعادة تعريف الجوار الإقليمي كساحة نفوذ عقائدي كان أحد أخطر نتائج الثورة الإيرانية ومشروع ولاية الفقيه. فمن خلال هذا التصور، لم تعد إيران تتعامل مع المنطقة كفضاء دول مستقلة، بل كمجال مفتوح لإعادة تشكيل الولاءات والهويات وبناء شبكات النفوذ العابرة للحدود. وقد أدى هذا المشروع إلى تصاعد الطائفية، وتفكيك الدولة الوطنية، وانتشار الميليشيات، وتحويل الشرق الأوسط إلى ساحة صراع دائم بين المحاور الإقليمية، حيث أصبحت الهوية العقائدية أداة للتوسع السياسي والعسكري تحت غطاء الثورة والمقاومة، بينما دفعت شعوب المنطقة الثمن الأكبر من الاستقرار والوحدة والعيش المشترك.

3.الحرس الثوري كأداة توسع خارجية

حين أُسِّس الحرس الثوري الإيراني بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، لم يكن الهدف منه فقط إنشاء قوة عسكرية إضافية إلى جانب الجيش الإيراني التقليدي، بل تأسيس جهاز عقائدي وظيفته الأساسية حماية النظام الجديد وضمان استمرار مشروع ولاية الفقيه. لكن مع مرور الوقت، تحوّل هذا الجهاز من قوة داخلية لحماية الثورة إلى واحد من أخطر أدوات التوسع الإقليمي في الشرق الأوسط، حتى أصبح الحرس الثوري يمثل العمود الفقري للمشروع الإيراني خارج الحدود.

هذا التحول لم يكن تدريجياً فقط، بل كان جزءاً من طبيعة التأسيس نفسها. فالحرس الثوري لم يُبنَ على مفهوم "الجيش الوطني" الذي يحمي الدولة وحدودها، بل على مفهوم "الجيش العقائدي" المرتبط بالمشروع الثوري. ولذلك كانت مهمته منذ البداية أوسع من حماية الجغرافيا الإيرانية؛ إذ ارتبط وجوده بحماية الثورة أينما رأت القيادة الإيرانية أن مصالحها العقائدية والسياسية مهددة.

ومن هنا بدأ الفرق الجوهري بين الجيش التقليدي والحرس الثوري. فالجيش يرتبط عادة بمفهوم الدولة الوطنية، بينما ارتبط الحرس الثوري بمفهوم الثورة العابرة للحدود.

في السنوات الأولى بعد الثورة، كان الحرس الثوري أداة داخلية لضبط الوضع الإيراني ومواجهة الخصوم السياسيين. لكن الحرب العراقية–الإيرانية شكّلت نقطة التحول الكبرى التي أعادت تشكيله بالكامل. فالحرب منحت الحرس خبرة عسكرية وتنظيمية هائلة، كما رسخت في داخله فكرة أن بقاء النظام لا يتحقق بالدفاع فقط، بل بتوسيع دائرة المواجهة خارج الحدود.

وهكذا خرج الحرس من الحرب وهو يحمل عقيدة تقوم على "الدفاع الهجومي"، أي أن حماية إيران تبدأ من الخارج وليس من الداخل فقط.

هذا المنطق كان أساس التحول من جهاز أمني–عسكري محلي إلى مؤسسة توسع إقليمي.

ومن الناحية العقائدية، تم تصوير الحرس الثوري باعتباره "حارس الإسلام الثوري"، لا مجرد مؤسسة عسكرية. وهذا الوصف منحه شرعية فوق مؤسسات الدولة التقليدية، لأنه لا يدافع عن حكومة فقط، بل عن "رسالة مقدسة."

هذا البعد العقائدي جعل الحرس مختلفاً عن أي جيش تقليدي في المنطقة، لأنه لا يتحرك وفق حسابات عسكرية بحتة، بل وفق أهداف أيديولوجية مرتبطة بولاية الفقيه.

ومن هنا أصبح ولاؤه النهائي للعقيدة الثورية والمرشد، وليس فقط للدولة بمفهومها الإداري.

ومع مرور الوقت، بدأ الحرس يبني أذرعه الخارجية بشكل منظم، خصوصاً عبر "فيلق القدس"، الذي أصبح الأداة الرئيسية لإدارة النفوذ الإيراني خارج الحدود.

هذا الفيلق لم يكن مجرد وحدة عسكرية، بل جهازاً متكاملاً يجمع بين العمل الأمني، والتدريب العسكري، والاختراق السياسي، وبناء الشبكات المحلية المرتبطة بطهران.

ومن هنا بدأ المشروع الإيراني يعتمد على الحرس الثوري بوصفه "عقلاً استراتيجياً" للتوسع الإقليمي.

ومن الأمثلة المبكرة، الدور الإيراني في لبنان خلال الثمانينيات، حيث ساهم الحرس الثوري في بناء تنظيمات عقائدية مسلحة تدين بالولاء لولاية الفقيه.

هذه التجربة كانت النموذج الأول لتصدير النفوذ الإيراني عبر جماعات محلية، بدلاً من التدخل العسكري المباشر.

وهذا الأسلوب منح إيران ميزة استراتيجية خطيرة: القدرة على التأثير داخل الدول دون تحمل كلفة الاحتلال التقليدي.

كما أن الحرس الثوري لم يعتمد فقط على السلاح، بل على بناء هوية عقائدية مرتبطة بالمشروع الإيراني. فالمقاتل الذي يتم تدريبه ضمن هذه الشبكات لا يُقدَّم له الدعم العسكري فقط، بل يُعاد تشكيل وعيه السياسي والديني ليصبح جزءاً من "محور الثورة."

وهكذا يتحول الولاء من الدولة الوطنية إلى المشروع العابر للحدود.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا النموذج إلى ظهور جيوش موازية داخل عدد من الدول العربية، تمتلك تسليحاً وتنظيماً وعقيدة مرتبطة بطهران أكثر من ارتباطها بالمؤسسات الوطنية.

وهذا ما ساهم لاحقاً في إضعاف الجيوش الوطنية وتفكيك احتكار الدولة للسلاح.

كما أن الحرس الثوري استخدم خطاب "المقاومة" كغطاء شرعي لتوسيع نفوذه. فكل تدخل خارجي كان يُقدَّم باعتباره دعماً للمقاومة أو مواجهة للاستكبار أو حماية للمقدسات.

لكن عملياً، كانت النتيجة بناء شبكات نفوذ إيرانية طويلة الأمد داخل المجتمعات العربية.

ومن هنا تحول مفهوم المقاومة من مشروع تحرري جامع إلى جزء من معادلة النفوذ الإقليمي.

ومن الأمثلة الواضحة، التوسع الإيراني في العراق بعد 2003، حيث لعب الحرس الثوري دوراً مركزياً في بناء جماعات مسلحة وأحزاب مرتبطة مباشرة بطهران.

هذا التدخل لم يقتصر على الجانب العسكري، بل شمل السياسة والاقتصاد والإعلام، ما جعل الحرس الثوري لاعباً رئيسياً في إعادة تشكيل العراق الجديد.

وفي المقابل، أدى ذلك إلى تعميق الانقسام الطائفي وإضعاف الهوية الوطنية العراقية.

كما لعب الحرس دوراً محورياً في الحرب داخل سوريا، حيث تدخل بشكل واسع لحماية النظام السوري.

هذا التدخل لم يكن مجرد دعم لحليف سياسي، بل جزءاً من حماية "محور النفوذ" الإيراني الممتد من طهران إلى البحر المتوسط.

ومن هنا تحولت سوريا إلى واحدة من أكبر ساحات التمدد الإيراني العسكري والعقائدي.

كما أن الحرس الثوري اعتمد على استراتيجية "الحروب غير المباشرة"، أي إدارة الصراعات عبر الوكلاء المحليين.

هذا الأسلوب سمح لإيران بالحفاظ على نفوذ واسع مع تقليل المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى.

لكنه في المقابل ساهم في تحويل دول المنطقة إلى ساحات حروب طويلة ومعقدة.

ومن الناحية الاقتصادية، لم يعد الحرس الثوري مؤسسة عسكرية فقط، بل تحول إلى إمبراطورية مالية ضخمة داخل إيران وخارجها.

فالحرس يسيطر على قطاعات اقتصادية واسعة، ويستخدم موارده لتمويل شبكات النفوذ الإقليمية.

وهذا الدمج بين الاقتصاد والعسكر والعقيدة جعل الحرس دولة داخل الدولة.

كما أن الحرس الثوري لعب دوراً مركزياً في تصدير النموذج العقائدي الإيراني. فالتدريب العسكري كان دائماً مصحوباً بتدريب فكري–ديني يعزز مفهوم ولاية الفقيه والطاعة للمشروع الإيراني.

وهذا ما جعل الجماعات المرتبطة به لا تتحرك فقط وفق المصالح المحلية، بل وفق الرؤية الإقليمية لطهران.

ومن الناحية الإعلامية، جرى تقديم الحرس الثوري داخل الخطاب الإيراني بوصفه "حامي الأمة" و"درع المستضعفين"، ما ساعد على بناء هالة رمزية حوله.

لكن في المقابل، ارتبط اسمه في كثير من دول المنطقة بالحروب والدمار والانقسامات الطائفية.

ففي نظر خصومه، لم يكن الحرس قوة مقاومة، بل أداة لإعادة تشكيل المنطقة بالقوة لصالح المشروع الإيراني.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى تمدد الحرس إلى خلق مجتمعات مسلحة تعيش داخل منطق التعبئة الدائمة.

فحين تنتشر الميليشيات والسلاح والولاءات العابرة للدولة، تتراجع فكرة المواطنة لصالح منطق المحاور والانتماءات العقائدية.

وهذا ما ساهم في تآكل الدولة الوطنية في عدة بلدان.

كما أن الحرس الثوري ساعد على تحويل الصراعات السياسية إلى صراعات وجودية–مذهبية، لأن الخطاب التعبوي المرتبط به يعتمد على تقسيم العالم إلى معسكرات متقابلة.

ومن هنا أصبحت التسويات السياسية أكثر صعوبة، لأن الصراع يُقدَّم باعتباره معركة عقائدية لا مجرد خلاف سياسي.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما فعله الحرس الثوري أنه نقل الشرق الأوسط من مرحلة التنافس بين الدول إلى مرحلة "الحروب الشبكية" التي تُدار عبر جماعات مسلحة مرتبطة بمشاريع إقليمية.

هذا التحول ساهم في إطالة أمد الحروب، وإضعاف الدول، وتفكيك المجتمعات.

كما أن الحرس الثوري لم يكتفِ بحماية الثورة الإيرانية، بل أعاد تعريف المنطقة كلها وفق منطق الثورة الدائمة والصراع المستمر.

ومن هنا أصبحت المنطقة تعيش حالة عدم استقرار مزمنة، لأن النفوذ لم يعد قائماً على العلاقات الطبيعية بين الدول، بل على بناء مراكز قوة موازية داخل الدول نفسها.

وفي الخلاصة، فإن تحول الحرس الثوري الإيراني إلى أداة توسع خارجية يمثل أحد أخطر التحولات التي شهدها الشرق الأوسط بعد الثورة الإيرانية. فمن خلال الجمع بين العقيدة والسلاح والشبكات العابرة للحدود، استطاع الحرس

بناء نموذج نفوذ غير تقليدي يقوم على اختراق المجتمعات وتشكيل جماعات مرتبطة مباشرة بالمشروع الإيراني. وقد أدى هذا النهج إلى تصاعد الحروب الأهلية، وتفكيك الدولة الوطنية، وانتشار الميليشيات، وتعميق الاستقطاب الطائفي في المنطقة، حتى أصبح الحرس الثوري رمزاً لمرحلة جديدة من الصراع الإقليمي القائم على النفوذ العقائدي والحروب غير المباشرة أكثر من كونه مجرد مؤسسة عسكرية إيرانية.

.4بناء الميليشيات بوصفها بديلاً عن الدولة الوطنية

من أخطر التحولات التي رافقت مشروع تصدير الثورة بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، أن النظام لم يكتفِ بمحاولة توسيع نفوذه عبر العلاقات السياسية التقليدية أو التحالفات الدبلوماسية، بل اتجه إلى بناء نموذج موازٍ للدولة الوطنية نفسها. هذا النموذج قام على إنشاء ودعم جماعات مسلحة عقائدية ترتبط عضوياً بالمشروع الإيراني، وتعمل داخل دولها بوصفها قوة موازية للجيوش والمؤسسات الرسمية. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الجماعات إلى أحد أهم أدوات النفوذ الإيراني، بل إلى العمود الفقري لاستراتيجية التوسع الإقليمي.

هذا النهج لم يكن مجرد خيار عسكري مؤقت، بل كان جزءاً من رؤية أعمق تعتبر أن الدولة الوطنية التقليدية في المنطقة يمكن اختراقها أو تجاوزها عبر بناء ولاءات عقائدية عابرة للحدود. ومن هنا لم يعد الهدف الإيراني فقط التأثير في الحكومات، بل إعادة تشكيل بنية القوة داخل المجتمعات نفسها.

وهكذا بدأت المنطقة تشهد ظهور كيانات مسلحة تمتلك أيديولوجيا خاصة، وولاءً عابراً للدولة، وسلاحاً مستقلاً عن المؤسسات الرسمية.

في التصور الإيراني، تمثل الميليشيات العقائدية أداة أكثر فاعلية من الجيوش التقليدية في إدارة النفوذ. فالجيوش الوطنية مرتبطة بالدولة وقوانينها وحدودها، أما الجماعات العقائدية فتتحرك بمنطق "الرسالة" والطاعة الأيديولوجية، ما يجعلها أكثر استعداداً للانخراط في صراعات طويلة ومفتوحة.

كما أن هذه الجماعات تمنح إيران قدرة على التدخل دون الظهور المباشر كقوة احتلال، وهو ما يخفف الكلفة السياسية والعسكرية للتوسع.

ومن هنا ظهر نموذج "النفوذ عبر الوكلاء"، الذي أصبح السمة الأساسية للسياسة الإقليمية الإيرانية.

هذا النموذج يعتمد على بناء جماعات محلية تمتلك خطاباً دينياً أو ثورياً قريباً من المشروع الإيراني، ثم يتم ربطها تدريجياً بالحرس الثوري وفكرة ولاية الفقيه.

ومع مرور الوقت، تتحول هذه الجماعات إلى مراكز قوة مستقلة داخل دولها، تمتلك السلاح، والاقتصاد، والإعلام، وأحياناً القرار السياسي نفسه.

ومن الأمثلة المبكرة، التجربة في لبنان، حيث ساهمت إيران في بناء تنظيم عقائدي مسلح تجاوز مع الوقت حدود العمل العسكري التقليدي، ليصبح لاعباً سياسياً وأمنياً واجتماعياً مؤثراً داخل الدولة اللبنانية.

هذه التجربة أصبحت لاحقاً النموذج الذي حاولت إيران تكراره في عدة دول أخرى.

ومن الناحية العقائدية، تقوم هذه الجماعات على فكرة أن الولاء النهائي ليس للدولة الوطنية، بل "للمشروع الإسلامي الثوري" الذي تمثله إيران.

وهذا التحول كان بالغ الخطورة، لأنه أعاد تعريف الانتماء السياسي داخل المجتمعات العربية.

فبدلاً من أن تكون الدولة الوطنية هي المرجعية العليا، ظهرت ولاءات موازية ترتبط بمركز خارجي.

كما أن بناء الميليشيات سمح لإيران بإعادة تشكيل موازين القوة داخل الدول دون الحاجة إلى إسقاط الأنظمة مباشرة.

فوجود جماعة مسلحة قوية داخل أي دولة يعني عملياً وجود مركز قرار آخر خارج مؤسسات الدولة الرسمية.

ومن هنا بدأت ظاهرة "الدولة داخل الدولة"، حيث تصبح الحكومة الرسمية عاجزة عن احتكار القوة أو فرض سيادتها الكاملة.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا النموذج إلى إضعاف الجيوش الوطنية بشكل تدريجي.

فحين تمتلك جماعات عقائدية تسليحاً وتنظيماً يفوق أحياناً قدرات الجيش الرسمي، تتآكل هيبة الدولة وتدخل البلاد في حالة ازدواجية أمنية خطيرة.

وهذا ما حدث في أكثر من ساحة إقليمية، حيث أصبحت القرارات العسكرية الكبرى مرتبطة بجماعات موازية لا بالمؤسسات الرسمية.

كما أن هذه الميليشيات لم تُبنَ فقط على أساس عسكري، بل على أساس تعبوي–ديني.

فالمقاتل داخل هذه الجماعات لا يرى نفسه مجرد عنصر مسلح، بل جزءاً من "معركة مقدسة" مرتبطة بالدفاع عن العقيدة أو "محور المقاومة."

وهذا النوع من التعبئة يجعل الصراع أكثر حدة واستمرارية، لأنه يتحول من خلاف سياسي إلى قضية هوية ووجود.

ومن هنا ساهمت الميليشيات المرتبطة بإيران في تحويل كثير من الصراعات العربية إلى حروب مذهبية طويلة الأمد.

ومن الأمثلة الواضحة، ما حدث في العراق بعد 2003، حيث ظهرت جماعات مسلحة متعددة مرتبطة مباشرة بإيران.

هذه الجماعات لم تكن مجرد تشكيلات عسكرية، بل تحولت إلى قوى سياسية واقتصادية وأمنية تمتلك نفوذاً واسعاً داخل الدولة العراقية.

وفي المقابل، أدى ذلك إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الانقسام الطائفي والاجتماعي.

كما أن إيران استخدمت هذه الجماعات لبناء "عمق استراتيجي" داخل المنطقة.

فبدلاً من حماية حدودها فقط، أصبحت تمتلك أذرعاً عسكرية تمتد عبر عدة دول، ما يمنحها قدرة على الضغط والتأثير الإقليمي.

لكن هذا التوسع جاء على حساب استقرار الدول والمجتمعات المحلية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدت ظاهرة الميليشيات إلى عسكرة المجتمعات العربية.

فحين يصبح السلاح جزءاً من الحياة السياسية اليومية، تتراجع سلطة القانون وتنتشر ثقافة القوة والانقسام.

وهذا ما ساهم في تفكيك النسيج الوطني داخل عدة دول، لأن الولاءات المسلحة غالباً ما تقوم على الهوية الطائفية أو العقائدية.

كما أن هذه الجماعات خلقت اقتصاداً موازياً قائماً على التهريب والتمويل الخارجي والسلاح، ما أدى إلى انتشار الفساد وتآكل الاقتصاد الرسمي.

وفي كثير من الحالات، أصبحت الميليشيات تملك نفوذاً اقتصادياً يفوق مؤسسات الدولة نفسها.

ومن هنا تحولت بعض الدول إلى بيئات تتحكم فيها شبكات السلاح والمال المرتبطة بالمشروع الإقليمي الإيراني.

ومن الناحية السياسية، ساعدت الميليشيات إيران على تجاوز قواعد النظام الدولي التقليدي.

فبدلاً من التدخل المباشر الذي قد يؤدي إلى حرب شاملة، يمكنها التأثير عبر جماعات محلية تحمل خطاباً "وطنياً" ظاهرياً، لكنها مرتبطة فعلياً بطهران.

هذا الأسلوب منح إيران مرونة كبيرة، لكنه في المقابل جعل الصراعات أكثر تعقيداً واستعصاءً على الحل.

كما أن هذه الجماعات غالباً ما تعرقل بناء الدولة الحديثة، لأنها تستفيد من بقاء الوضع الهش والمنقسم.

فالدولة القوية المركزية تشكل تهديداً لأي قوة موازية تمتلك السلاح والولاء الخارجي.

ومن هنا ارتبط تمدد الميليشيات دائماً بضعف الدولة الوطنية.

ومن الأمثلة المهمة أيضاً، ما حدث في سوريا خلال الحرب، حيث لعبت الجماعات المرتبطة بإيران دوراً محورياً في دعم النظام.

هذا التدخل لم يقتصر على حماية السلطة، بل ساهم في تحويل الحرب إلى صراع إقليمي–طائفي واسع.

كما أن وجود هذه الجماعات أدى إلى تعميق الانقسام المجتمعي وإطالة أمد الحرب.

وفي اليمن، ساهم الدعم الإيراني لجماعات مسلحة في تحويل الأزمة السياسية إلى حرب إقليمية مدمرة، أدت إلى واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في العصر الحديث.

وهذا يعكس كيف أصبح نموذج الميليشيات أداة لإدارة النفوذ عبر الفوضى وعدم الاستقرار.

ومن الناحية الفكرية، يمثل بناء الميليشيات أحد أخطر مظاهر تآكل الدولة الوطنية في الشرق الأوسط.

فحين يصبح السلاح مرتبطاً بالعقيدة والمحاور الإقليمية، تتراجع فكرة المواطنة لصالح الانتماءات الطائفية والسياسية الضيقة.

وهذا ما أدى إلى إعادة إنتاج الهويات الانقسامية داخل المجتمعات العربية.

كما أن المشروع الإيراني قدّم هذه الجماعات بوصفها "حركات مقاومة"، لكن نتائجها العملية في كثير من الساحات كانت مرتبطة بتفكيك المؤسسات الوطنية وتعميق الصراعات الداخلية.

فالمجتمعات التي تنتشر فيها الميليشيات تتحول تدريجياً إلى مجتمعات تعيش في ظل القوة المسلحة لا في ظل الدولة والقانون.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما فعله مشروع ولاية الفقيه في المنطقة هو استبدال فكرة الدولة بفكرة "الشبكات العقائدية المسلحة."

فبدلاً من دعم بناء الدول، جرى دعم كيانات موازية تعيش على الانقسام والصراع المستمر.

وهذا ما ساهم في تحويل الشرق الأوسط إلى فضاء هش تتراجع فيه السيادة الوطنية لصالح الميليشيات والمحاور الإقليمية.

وفي الخلاصة، فإن بناء الميليشيات بوصفها بديلاً عن الدولة الوطنية كان أحد أكثر أدوات المشروع الإيراني تدميراً للمنطقة. فمن خلال إنشاء جماعات عقائدية مسلحة ترتبط بولاية الفقيه، استطاعت إيران بناء نفوذ واسع يتجاوز الحدود التقليدية، لكنها في المقابل ساهمت في إضعاف الجيوش الوطنية،

وتفكيك مؤسسات الدولة، وتعميق الانقسامات الطائفية، وتحويل المجتمعات إلى ساحات صراع دائم. وهكذا أصبحت الميليشيات ليست مجرد أدوات عسكرية، بل بنية موازية للدولة نفسها، تُعيد تشكيل السياسة والهوية والأمن في الشرق الأوسط وفق منطق المحاور العقائدية والحروب المستمرة.

5.الحرب العراقية الإيرانية كنقطة انطلاق للتوسع الإقليمي

حين اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، بدا الصراع في ظاهره حرباً حدودية وسياسية بين دولتين متجاورتين تتنازعان على النفوذ والسيادة. لكن بالنسبة للجمهورية الإسلامية الوليدة في إيران، تحولت الحرب بسرعة إلى أكثر من مجرد مواجهة عسكرية؛ أصبحت لحظة تأسيس كبرى أعادت تشكيل طبيعة النظام نفسه، ورسخت فكرة "الثورة المحاصرة"، وفتحت الباب أمام تحويل المشروع الإيراني من ثورة داخلية إلى مشروع توسع إقليمي دائم.

هذه الحرب لم تكن مجرد حدث عسكري في تاريخ إيران، بل كانت اللحظة التي انتقل فيها نظام ولاية الفقيه من مرحلة تثبيت السلطة داخلياً إلى مرحلة بناء استراتيجية إقليمية تقوم على التوسع العقائدي والعسكري خارج الحدود.

قبل الحرب، كانت الثورة الإيرانية لا تزال تواجه اضطرابات داخلية وصراعات سياسية حادة، كما أن مؤسسات الدولة الجديدة لم تكن قد استقرت بالكامل. لكن اندلاع الحرب منح القيادة الإيرانية فرصة تاريخية لإعادة توحيد الداخل تحت شعار "الدفاع عن الثورة."

ومن هنا بدأت الحرب تتحول من أزمة تهدد النظام إلى أداة لبنائه وتعزيز شرعيته.

في الخطاب الرسمي الإيراني، لم تُقدَّم الحرب باعتبارها نزاعاً تقليدياً مع العراق فقط، بل بوصفها "معركة وجودية" بين الثورة الإسلامية وأعدائها الإقليميين والدوليين.

هذا التوصيف كان شديد الأهمية، لأنه سمح للنظام بإضفاء بعد عقائدي مقدس على الحرب، وتحويلها من صراع سياسي إلى "واجب ديني وثوري."

ومن هنا بدأ مفهوم "الدفاع المقدس" الذي أصبح لاحقاً أحد الأعمدة النفسية والأيديولوجية للنظام الإيراني.

كما أن القيادة الإيرانية استخدمت الحرب لتبرير عسكرة المجتمع وتوسيع نفوذ الحرس الثوري الإيراني.

ففي ظل حالة الطوارئ الدائمة، أصبح من السهل تعبئة الجماهير، وتوسيع الأجهزة الأمنية، وربط الولاء الوطني بالالتزام العقائدي.

وهكذا خرج الحرس الثوري من الحرب ليس فقط كقوة عسكرية، بل كطبقة سياسية–أمنية تمتلك دوراً مركزياً في مستقبل إيران والمنطقة.

ومن الناحية الفكرية، ساهمت الحرب في ترسيخ فكرة أن الثورة لا يمكن أن تبقى داخل حدود إيران.

فالقيادة الإيرانية رأت أن الأنظمة المجاورة، خصوصاً العربية، تشكل تهديداً دائماً للمشروع الثوري، وأن بقاء الثورة يتطلب نقل المواجهة إلى خارج الحدود.

ومن هنا بدأت تتشكل عقيدة "العمق الاستراتيجي"، أي أن حماية طهران تبدأ من العواصم الأخرى.

هذا المفهوم غيّر جذرياً طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية، وجعل التدخل الإقليمي جزءاً من الأمن القومي للنظام.

كما أن الحرب خلقت ثقافة سياسية تقوم على "الحصار والمؤامرة"، حيث جرى تصوير إيران كدولة مستهدفة من قوى إقليمية ودولية تسعى لإسقاط الثورة.

هذا الخطاب ساعد النظام على تبرير التوسع الخارجي لاحقاً، لأن أي تدخل يمكن تقديمه باعتباره "دفاعاً استباقياً" عن الثورة.

ومن هنا تحولت الحرب إلى مصدر دائم للشرعية السياسية داخل إيران.

ومن الأمثلة المهمة، الطريقة التي تم فيها تمجيد "الشهادة" والتضحية خلال الحرب.

فالنظام استخدم صور القتلى والمقاتلين لبناء ثقافة تعبئة جماهيرية تقوم على فكرة الفداء العقائدي.

هذه الثقافة لم تبقَ محصورة داخل إيران، بل أصبحت لاحقاً جزءاً من خطاب الجماعات المسلحة المرتبطة بطهران في المنطقة.

وهكذا تحولت الحرب إلى مدرسة أيديولوجية لإنتاج نموذج "المقاتل العقائدي."

كما أن الحرب سمحت لإيران ببناء شبكاتها الأولى خارج الحدود.

ففي أثناء الصراع، بدأت طهران تدرك أهمية إنشاء حلفاء محليين داخل الدول العربية، يمكن الاعتماد عليهم في مواجهة الخصوم الإقليميين.

ومن هنا بدأ الاستثمار الجدي في بناء جماعات وتنظيمات مرتبطة بالمشروع الإيراني.

ومن الناحية العسكرية، كشفت الحرب للنظام الإيراني محدودية قدراته التقليدية مقارنة بالدول المدعومة غربياً وعربياً.

ولذلك اتجهت إيران نحو استراتيجيات بديلة تعتمد على الحروب غير المباشرة، والجماعات المسلحة، والاختراق العقائدي للمجتمعات.

هذا التحول أصبح لاحقاً السمة الأساسية للتوسع الإيراني في الشرق الأوسط.

كما أن الحرب ساعدت على إعادة تعريف العلاقة بين الدين والسياسة داخل إيران.

فالمعركة لم تُقدَّم فقط كدفاع عن الوطن، بل كامتداد لمعركة دينية–تاريخية بين "الحق والباطل."

ومن هنا تم استخدام الرموز الشيعية التاريخية، خصوصاً كربلاء وعاشوراء، في تعبئة المجتمع للحرب.

هذا الدمج بين التاريخ الديني والصراع السياسي منح الحرب بعداً عاطفياً عميقاً، وساعد على ترسيخ عقلية الصراع المستمر.

ومن الناحية الاجتماعية، أدت الحرب إلى عسكرة المجتمع الإيراني بالكامل تقريباً.

فأجيال كاملة تربّت على ثقافة التعبئة والتضحية والعداء الدائم للأعداء الخارجيين.

وهذا المناخ خلق بيئة مناسبة لاحقاً لتقبل التدخلات الخارجية بوصفها جزءاً من "حماية الثورة."

كما أن الحرب ساعدت على إقصاء كثير من الأصوات المعارضة داخل إيران.

ففي ظل أجواء الحرب، أصبح أي نقد للنظام أو للقيادة يُصوَّر باعتباره خيانة أو خدمة للأعداء.

ومن هنا استخدم النظام الحرب لتصفية خصومه السياسيين وتعزيز سلطته الداخلية.

ومن الناحية الإقليمية، ساهمت الحرب في تعميق الانقسام العربي–الإيراني.

فالكثير من الدول العربية رأت في الثورة الإيرانية تهديداً مباشراً لاستقرارها، بينما استخدمت إيران هذا العداء لتأكيد روايتها بأنها "محاصرة لأنها تحمل مشروعاً إسلامياً مستقلاً."

هذا الاستقطاب كان بداية مرحلة طويلة من الصراعات الإقليمية التي ما تزال آثارها مستمرة حتى اليوم.

كما أن الحرب رسخت لدى القيادة الإيرانية قناعة بأن المنطقة لا تُدار عبر الدبلوماسية فقط، بل عبر بناء النفوذ العسكري والعقائدي داخل الدول الأخرى.

ومن هنا بدأ الانتقال التدريجي من مرحلة "الثورة الإيرانية" إلى مرحلة "المشروع الإقليمي الإيراني."

ومن الأمثلة الواضحة، أن نهاية الحرب عام 1988 لم تؤدِّ إلى تراجع النزعة التوسعية، بل إلى إعادة تنظيمها.

فبعد وقف إطلاق النار، بدأت إيران بتوظيف الخبرات العسكرية والتنظيمية التي اكتسبتها في الحرب لبناء شبكات نفوذ خارجية أكثر تعقيداً.

وهكذا أصبحت الحرب نقطة الانطلاق الحقيقية للسياسة الإيرانية الإقليمية الحديثة.

كما أن الحرب خلقت جيلاً كاملاً من القادة العسكريين والأمنيين الذين أصبحوا لاحقاً مهندسي النفوذ الإيراني في المنطقة.

فهؤلاء لم يروا الصراع بوصفه حدثاً مؤقتاً، بل كحالة دائمة تستوجب استمرار التوسع والاستعداد للمواجهة.

ومن هنا تشكلت عقلية "الثورة الدائمة" داخل مؤسسات النظام.

ومن الناحية الاقتصادية، ورغم الخسائر الهائلة للحرب، استخدم النظام أجواء الصراع لتوسيع سيطرته على الاقتصاد والمجتمع.

فالحرب سمحت بتبرير مركزية السلطة، وتعزيز نفوذ المؤسسات المرتبطة بالحرس الثوري، وربط الاقتصاد بالمشروع الأمني–العقائدي.

كما أن الحرب ساعدت على خلق سردية تاريخية جديدة داخل إيران: سردية "الأمة التي صمدت وحدها."

هذه السردية أصبحت جزءاً من الهوية الرسمية للنظام، وتُستخدم حتى اليوم لتبرير السياسات التوسعية والعسكرية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن فقط كارثة إنسانية أودت بحياة مئات الآلاف، بل كانت أيضاً اللحظة التي وُلد فيها المشروع الإقليمي الإيراني بشكله الحديث.

فالحرب أعادت تشكيل الدولة الإيرانية نفسها، وحولت الثورة من مشروع داخلي إلى مشروع توسع طويل الأمد يعتمد على العسكرة والعقيدة والشبكات العابرة للحدود.

كما أن أخطر نتائج الحرب لم تكن فقط ما حدث خلالها، بل ما خرج منها: عقلية سياسية تعتبر أن الأمن يتحقق عبر التدخل المستمر في المنطقة، وأن النفوذ الخارجي ضرورة لبقاء النظام.

وهذا ما قاد لاحقاً إلى موجات واسعة من التدخلات والصراعات التي ساهمت في تفكيك دول عربية وإشعال حروب أهلية طويلة.

وفي الخلاصة، فإن الحرب العراقية الإيرانية كانت نقطة التحول الكبرى التي دفعت الجمهورية الإسلامية نحو التوسع الإقليمي المنظم. فمن خلال خطاب "الدفاع المقدس"، وعسكرة المجتمع، وتوسيع الحرس الثوري، وبناء عقلية الثورة المحاصرة، استطاع نظام ولاية الفقيه تحويل الحرب إلى قاعدة تأسيس

لمشروع نفوذ عابر للحدود. وقد أدى هذا التحول لاحقاً إلى تصاعد التدخلات الإيرانية في المنطقة، وانتشار الميليشيات، وتعميق الاستقطاب الطائفي، وتحويل الشرق الأوسط إلى ساحة صراعات ممتدة ما تزال شعوبه تدفع ثمنها حتى اليوم.

6.توظيف الطائفية السياسية لإعادة رسم النفوذ

منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، حاول الخطاب الرسمي للنظام أن يقدم نفسه باعتباره مشروعاً "إسلامياً عاماً" يتجاوز الانقسامات المذهبية والقومية. فالشعارات الأولى للثورة تحدثت عن "وحدة الأمة الإسلامية" وعن مواجهة "الاستكبار العالمي" بوصفها قضية مشتركة لكل المسلمين. لكن مع مرور الوقت، ومع توسع المشروع الإيراني في المنطقة، بدأ يتضح أن البعد الطائفي لم يكن غائباً عن الاستراتيجية الإيرانية، بل كان أحد أهم أدواتها في بناء النفوذ وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

هذا التحول لم يحدث دفعة واحدة، بل تطور تدريجياً مع احتدام الصراعات الإقليمية وتزايد حاجة إيران إلى بناء شبكات ولاء عابرة للحدود. ومن هنا جرى توظيف الهوية المذهبية ليس فقط كإطار ديني، بل كأداة جيوسياسية تستخدم لإنتاج النفوذ وتفكيك البيئات السياسية والاجتماعية داخل الدول العربية.

وهكذا أصبحت الطائفية السياسية واحدة من أخطر الوسائل التي استخدمها مشروع ولاية الفقيه لإعادة رسم خريطة المنطقة.

في البداية، كانت الثورة الإيرانية تحاول مخاطبة الجماهير الإسلامية بلغة "الثورة ضد الظلم"، لكن سرعان ما اصطدمت بواقع المنطقة وتوازناتها. فالدول العربية، خصوصاً الخليجية، نظرت إلى الثورة الإيرانية باعتبارها تهديداً مباشراً، بينما وجدت طهران أن بناء نفوذها يحتاج إلى أدوات أكثر تماسكاً وارتباطاً بها.

ومن هنا بدأ الانتقال التدريجي من الخطاب الإسلامي العام إلى الاستثمار في الروابط المذهبية.

هذا التحول كان شديد الخطورة، لأنه نقل الصراع في الشرق الأوسط من مستوى السياسة والمصالح إلى مستوى الهوية والانتماء العقائدي.

فالخلافات السياسية يمكن التفاوض حولها، أما حين تتحول إلى صراعات طائفية، فإنها تصبح أكثر عمقاً وعنفاً واستدامة.

ومن الناحية الفكرية، اعتمد المشروع الإيراني على إعادة إحياء الرموز التاريخية الشيعية وربطها بالصراعات المعاصرة.

فأحداث مثل كربلاء وعاشوراء لم تعد تُقدَّم فقط كوقائع دينية تاريخية، بل كإطار تفسيري للصراع السياسي الحديث.

وهكذا جرى تصوير كثير من المواجهات الإقليمية باعتبارها امتداداً لمعركة "الحق ضد الظلم"، مع وضع إيران وحلفائها في موقع "المقاومة التاريخية."

هذا الاستخدام المكثف للرموز الدينية منح الصراع بعداً عاطفياً قوياً، وساعد على تعبئة جماهير واسعة.

لكن في المقابل، أدى إلى تعميق الانقسام المذهبي داخل المجتمعات العربية والإسلامية.

كما أن النظام الإيراني أدرك مبكراً أن المجتمعات المنقسمة طائفياً توفر بيئة مناسبة للتدخل وبناء النفوذ.

فحين تكون الدولة ضعيفة أو تعاني من انقسامات داخلية، يصبح من السهل إنشاء جماعات مرتبطة بالمشروع الإيراني تحت شعار "حماية الطائفة" أو "الدفاع عن الحقوق."

ومن هنا بدأ بناء شبكات سياسية وعسكرية تعتمد على الهوية المذهبية كقاعدة للتجنيد والتعبئة.

ومن الأمثلة المبكرة، ما حدث في لبنان خلال الثمانينيات، حيث جرى توظيف الشعور بالمظلومية والهوية الطائفية لبناء تنظيمات عقائدية مرتبطة مباشرة بإيران.

هذه التجربة أصبحت لاحقاً نموذجاً يتكرر بأشكال مختلفة في دول أخرى.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا النهج إلى إعادة تعريف الولاء داخل المجتمعات العربية.

فبدلاً من الولاء للدولة الوطنية، بدأت تظهر ولاءات مرتبطة بمحاور إقليمية ذات طابع مذهبي.

وهذا التحول ساهم في إضعاف الهوية الوطنية الجامعة داخل عدد من الدول.

كما أن الطائفية السياسية سمحت لإيران بتقديم نفسها باعتبارها "حامية" لفئات معينة في المنطقة.

لكن عملياً، أدى هذا الدور إلى تحويل تلك الفئات إلى أدوات ضمن مشروع النفوذ الإيراني، وربط مصيرها بالصراعات الإقليمية.

ومن هنا أصبحت المجتمعات المحلية تدفع ثمن الصراع بين المحاور الإقليمية.

ومن الأمثلة الواضحة، ما حدث في العراق بعد 2003، حيث أدى انهيار الدولة إلى صعود جماعات مسلحة وأحزاب مرتبطة بإيران.

هذه الجماعات استخدمت الخطاب الطائفي بشكل واسع، ما ساهم في تفكيك الهوية الوطنية العراقية وتحويل السياسة إلى صراع مذهبي مفتوح.

وفي المقابل، استفادت إيران من هذا الانقسام لتوسيع نفوذها داخل مؤسسات الدولة العراقية.

كما أن الحرب في سوريا كشفت بوضوح كيف جرى توظيف الطائفية في الصراع الإقليمي.

فالتدخل الإيراني لم يُقدَّم فقط كدعم لنظام سياسي حليف، بل كمعركة لحماية "محور المقاومة" و"المراقد المقدسة."

هذا الخطاب ساهم في تعبئة جماعات مسلحة من دول متعددة تحت راية دينية–طائفية.

لكن النتيجة كانت تحويل الثورة السورية إلى حرب إقليمية ذات طابع مذهبي عميق.

ومن الناحية الاجتماعية، أدت هذه السياسات إلى تمزيق النسيج المجتمعي داخل عدد من الدول العربية.

فحين يُعاد تعريف المواطنين وفق انتماءاتهم الطائفية، تتراجع فكرة المواطنة المشتركة ويصبح المجتمع أكثر هشاشة وقابلية للانفجار.

وهذا ما ساهم في تصاعد الكراهية المتبادلة والانقسامات الداخلية.

كما أن الطائفية السياسية خلقت بيئة مثالية لازدهار الميليشيات المسلحة.

فالخوف المتبادل بين الطوائف يدفع كل جماعة إلى البحث عن قوة تحميها، ما يبرر انتشار السلاح خارج إطار الدولة.

ومن هنا أصبحت الميليشيات جزءاً دائماً من المشهد السياسي في عدة دول.

كما أن المشروع الإيراني استخدم الإعلام بشكل واسع لترسيخ هذه الانقسامات.

فالقنوات والمنصات المرتبطة بطهران اعتمدت خطاباً يقوم على المظلومية التاريخية والصراع الهوياتي، ما ساهم في تعبئة جماهيرية مستمرة.

وفي المقابل، ردت قوى إقليمية أخرى بخطابات مضادة، ما أدى إلى تصاعد الاستقطاب الطائفي في المنطقة بأكملها.

ومن الناحية الاستراتيجية، وفرت الطائفية السياسية لإيران وسيلة فعالة لبناء نفوذ طويل الأمد.

فالجماعات المرتبطة بها لا تتحرك فقط بدافع المصالح السياسية، بل بدافع شعور عقائدي–هوياتي يجعل ارتباطها بالمشروع الإيراني أكثر عمقاً.

لكن هذا النموذج جعل الصراعات أكثر تعقيداً، لأن الهوية المذهبية ليست مسألة يمكن حلها عبر اتفاقات سياسية بسيطة.

كما أن توظيف الطائفية أدى إلى تراجع فكرة الدولة الوطنية الحديثة في الشرق الأوسط.

فالدولة تقوم على مواطنة متساوية وهوية جامعة، بينما تؤدي الطائفية إلى تقسيم المجتمع إلى جماعات متنافسة تبحث عن حماية خارجية.

وهذا ما جعل عدداً من الدول العربية يتحول إلى ساحات نفوذ للمحاور الإقليمية.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت الطائفية في تدمير بيئات كاملة بسبب الحروب والانقسامات.

فالمجتمعات المنقسمة مذهبياً تصبح أكثر عرضة للعنف والتهجير والانهيار الاقتصادي.

وهذا ما شهدته عدة دول دخلت في دوامات صراع طويلة نتيجة الاستقطاب الطائفي.

كما أن أخطر ما في الطائفية السياسية أنها تنتج ذاكرة جماعية قائمة على الخوف والانتقام.

فكل جولة عنف تترك آثاراً عميقة يصعب تجاوزها، ما يجعل المجتمعات تعيش في حالة توتر دائم.

ومن هنا أصبحت المنطقة أسيرة دورات متكررة من العنف والانقسام.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن مشروع ولاية الفقيه استخدم الطائفية السياسية ليس فقط كوسيلة دفاع أو حماية، بل كأداة استراتيجية لإعادة تشكيل المنطقة.

فمن خلال بناء الولاءات المذهبية، استطاعت إيران اختراق مجتمعات متعددة وتوسيع نفوذها دون احتلال مباشر.

لكن الثمن كان كارثياً على شعوب المنطقة، التي وجدت نفسها وسط حروب أهلية وانقسامات عميقة وتآكل مستمر لفكرة الدولة الوطنية.

كما أن هذا النهج لم يؤدِّ إلى "وحدة إسلامية" كما رفعت شعارات الثورة، بل إلى مزيد من التشظي والاستقطاب.

فالمنطقة التي كانت تعاني أصلاً من أزمات سياسية واقتصادية دخلت بعد تصاعد الطائفية في مرحلة أكثر خطورة من الانقسام المجتمعي والصراع الوجودي.

وفي الخلاصة، فإن توظيف الطائفية السياسية كان أحد أخطر أدوات المشروع الإيراني في إعادة رسم النفوذ الإقليمي. فمن خلال استخدام الهوية المذهبية لبناء الجماعات المسلحة والشبكات السياسية المرتبطة بولاية الفقيه، استطاعت

إيران توسيع حضورها داخل عدد من الدول العربية، لكنها في المقابل ساهمت في تمزيق المجتمعات، وإضعاف الدولة الوطنية، وتعميق الكراهية والانقسام الطائفي في الشرق الأوسط. وهكذا تحولت الطائفية من خلاف اجتماعي محدود إلى سلاح جيوسياسي أعاد تشكيل المنطقة على أساس الصراع المستمر بين الهويات والمحاور المتناحرة.

.7لبنان كنموذج أول لتصدير الثورة

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، كان النظام الجديد بحاجة إلى ساحة خارجية يختبر فيها مشروع "تصدير الثورة" عملياً. ولم يكن اختيار لبنان صدفة؛ فالدولة اللبنانية في تلك المرحلة كانت تعيش حالة انهيار عميق نتيجة الحرب الأهلية، والانقسام الطائفي، وضعف السلطة المركزية، إضافة إلى وجود بيئة اجتماعية وسياسية قابلة للاختراق بسبب التوترات الداخلية والصراع مع إسرائيل. هذه الظروف جعلت لبنان الساحة المثالية الأولى لتطبيق النموذج الإيراني القائم على بناء جماعات عقائدية مسلحة تدين بالولاء لولاية الفقيه.

ومن هنا يمكن القول إن لبنان لم يكن مجرد حليف لإيران، بل المختبر الأول الحقيقي لمشروعها الإقليمي. ففيه جرى تطوير الأدوات والأساليب التي ستُستخدم لاحقاً في العراق وسوريا واليمن وغيرها.

قبل الثورة الإيرانية، كانت علاقة إيران الشاه بلبنان مختلفة تماماً؛ إذ كانت ترتبط بالغرب وتتبنى سياسات إقليمية تقليدية. لكن بعد الثورة، تغيّر كل شيء. فالنظام الجديد نظر إلى لبنان ليس فقط كساحة صراع مع إسرائيل، بل كبوابة استراتيجية لنشر مشروعه العقائدي في المشرق العربي.

ومن هنا بدأت عملية بناء نفوذ طويل الأمد يقوم على الدمج بين الدين والسياسة والسلاح.

في بداية الثمانينيات، أرسلت إيران عناصر من الحرس الثوري الإيراني إلى منطقة البقاع اللبناني، مستفيدة من الفوضى التي كانت تعيشها البلاد ومن وجود قوات سورية تسيطر على أجزاء واسعة من لبنان.

هذه الخطوة لم تكن مجرد دعم عسكري محدود، بل بداية تأسيس شبكة عقائدية–تنظيمية مرتبطة مباشرة بطهران.

وقد ركز الحرس الثوري منذ البداية على إنشاء بيئة أيديولوجية متكاملة، لا مجرد تشكيل عسكري.

ومن الناحية الفكرية، عمل المشروع الإيراني في لبنان على إعادة تشكيل الهوية السياسية لفئات واسعة من المجتمع الشيعي اللبناني.

فبدلاً من الانتماء المحلي أو الوطني فقط، بدأ يتشكل انتماء جديد يقوم على فكرة "الأمة الثورية" والارتباط العقائدي بولاية الفقيه.

هذا التحول كان بالغ الأهمية، لأنه خلق ولاءً يتجاوز حدود الدولة اللبنانية نفسها.

ومن هنا ظهر لأول مرة بشكل واضح مفهوم "الولاء العابر للدولة"، الذي سيصبح لاحقاً سمة أساسية للمشروع الإيراني في المنطقة.

كما أن إيران استخدمت الخطاب الديني والتاريخي بكثافة في لبنان، خصوصاً رمزية عاشوراء وكربلاء والمظلومية التاريخية.

هذه الرموز لم تُستخدم فقط لأغراض دينية، بل لتحويل الصراع السياسي إلى قضية هوية وعقيدة.

ومن هنا أصبح المقاتل لا يرى نفسه فقط مدافعاً عن جماعته، بل جزءاً من "معركة مقدسة" مرتبطة بتاريخ طويل من الصراع الرمزي.

هذا النوع من التعبئة منح المشروع الإيراني قدرة هائلة على بناء قاعدة شعبية ملتزمة ومستعدة للتضحية.

ومن الناحية العسكرية، شكّل لبنان أول نموذج ناجح لإيران في إنشاء قوة مسلحة غير تابعة للدولة لكنها تتفوق عليها تدريجياً في النفوذ والتنظيم.

فالجماعة التي دعمتها إيران لم تبقَ مجرد فصيل مقاوم، بل تحولت مع الوقت إلى مؤسسة متكاملة تمتلك السلاح، والإعلام، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، وحتى النفوذ السياسي المباشر.

وهكذا ظهر نموذج "الدولة داخل الدولة"، الذي أصبح لاحقاً أحد أخطر مظاهر النفوذ الإيراني في المنطقة.

كما أن إيران أدركت في لبنان أهمية الجمع بين العمل العسكري والخدمات الاجتماعية.

فبناء النفوذ لم يعتمد فقط على السلاح، بل أيضاً على تقديم الدعم الصحي والتعليمي والاجتماعي داخل البيئات الفقيرة والمهمشة.

هذا الدمج بين "الرعاية" و"العقيدة" ساعد على خلق قاعدة شعبية مرتبطة عضوياً بالمشروع الإيراني.

ومن هنا أصبح النفوذ الإيراني متغلغلاً في الحياة اليومية، لا في السياسة فقط.

ومن الناحية السياسية، استفادت إيران من النظام الطائفي اللبناني، الذي يقوم أصلاً على تقاسم السلطة بين الطوائف.

فهذا النظام أتاح للجماعات المرتبطة بها أن تتحول إلى لاعب رسمي داخل الدولة دون التخلي عن سلاحها أو استقلاليتها.

وهكذا نشأ وضع فريد: قوة مسلحة تمتلك شرعية سياسية داخل مؤسسات الدولة، لكنها في الوقت نفسه ترتبط بمشروع إقليمي خارجي.

هذا النموذج كان شديد الخطورة لأنه كسر مفهوم احتكار الدولة للسلاح والسيادة.

كما أن إيران استخدمت لبنان بوصفه منصة إعلامية ورمزية لمشروع "المقاومة."

فنجاح الجماعات المرتبطة بها في مواجهة إسرائيل منح طهران شرعية واسعة في العالم العربي والإسلامي، وساعدها على تقديم نفسها كقوة "ممانعة" في مواجهة الغرب وإسرائيل.

لكن في المقابل، ارتبط هذا النفوذ أيضاً بتعميق الانقسام الداخلي اللبناني، لأن السلاح والولاء الخارجي خلقا اختلالاً دائماً في التوازن الوطني.

ومن الناحية الإقليمية، شكّل النموذج اللبناني نقطة تحول في الاستراتيجية الإيرانية.

فبدلاً من الاعتماد على الجيوش التقليدية أو المواجهة المباشرة، اكتشفت إيران فعالية بناء جماعات محلية عقائدية مرتبطة بها.

هذا الأسلوب منحها قدرة على التوسع بأقل كلفة ممكنة، وسمح لها بالتغلغل داخل المجتمعات العربية دون احتلال مباشر.

ومن هنا أصبح لبنان "النموذج التأسيسي" لاستراتيجية الوكلاء التي ستتكرر لاحقاً في عدة دول.

كما أن التجربة اللبنانية أظهرت لإيران أهمية الحرب النفسية والإعلامية.

فالصراع لم يعد عسكرياً فقط، بل معركة روايات وصور ورموز.

ومن هنا جرى الاستثمار بكثافة في الإعلام والخطاب التعبوي الذي يربط بين المقاومة والهوية العقائدية.

لكن مع مرور الوقت، بدأ هذا النموذج ينتج آثاراً داخلية خطيرة على لبنان نفسه.

فوجود قوة عسكرية موازية للدولة أدى إلى إضعاف المؤسسات الرسمية وتعميق الانقسام السياسي والطائفي.

كما أن القرار اللبناني أصبح في كثير من الأحيان مرتبطاً بالتوازنات الإقليمية أكثر من المصالح الوطنية الداخلية.

وهذا ما ساهم في إبقاء لبنان في حالة توتر وعدم استقرار مزمن.

ومن الناحية الاقتصادية، أدى النفوذ الإقليمي والصراعات المرتبطة به إلى تحميل لبنان أعباء ضخمة.

فالعقوبات، والصراعات، والتوترات الأمنية، كلها أثرت على الاقتصاد اللبناني الهش أصلاً.

كما أن نموذج "اقتصاد المقاومة" خلق شبكات موازية للاقتصاد الرسمي، ما زاد من تعقيد الأزمة الداخلية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى المشروع الإيراني في لبنان إلى إعادة تشكيل جزء من الهوية الشيعية السياسية بشكل عميق.

فأجيال كاملة تربّت على خطاب المقاومة والولاء العقائدي، ما جعل الانتماء السياسي مرتبطاً بالمشروع الإقليمي بقدر ارتباطه بالوطن اللبناني.

وهذا ما خلق توتراً دائماً بين مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم "المحور العقائدي."

كما أن لبنان أصبح لاحقاً قاعدة متقدمة للمشروع الإيراني في الشرق الأوسط.

فمن خلاله استطاعت إيران بناء شبكة نفوذ تمتد إلى ملفات إقليمية متعددة، واستخدامه كورقة ضغط في صراعاتها مع الغرب وإسرائيل ودول المنطقة.

لكن هذا الدور جعل لبنان أيضاً عرضة دائمة للصراعات والتجاذبات الخارجية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما فعله المشروع الإيراني في لبنان أنه حوّل دولة تعاني أصلاً من الانقسام إلى نموذج دائم للنفوذ المسلح العابر للدولة.

فبدلاً من دعم بناء دولة وطنية مستقرة، جرى ترسيخ نموذج القوة الموازية التي تملك ولاءً خارجياً وسلاحاً مستقلاً.

وهذا النموذج أصبح لاحقاً مصدر إلهام للتدخلات الإيرانية في دول أخرى.

كما أن المشروع الذي بدأ تحت شعار "المقاومة" انتهى عملياً إلى تكريس واقع سياسي هش، حيث تعيش الدولة اللبنانية في ظل توازنات السلاح والمحاور الإقليمية أكثر من عيشها في ظل سيادة وطنية مستقلة.

ومن هنا أصبح لبنان مثالاً مبكراً على كيف يمكن لمشروع تصدير الثورة أن يعيد تشكيل دولة كاملة وفق منطق الولاءات العابرة للحدود.

وفي الخلاصة، فإن لبنان كان المختبر الأول والأهم لمشروع تصدير الثورة الإيرانية. فمن خلال استغلال الحرب الأهلية والانقسام الطائفي وضعف الدولة، استطاعت إيران بناء نموذج متكامل يجمع بين العقيدة والسلاح والخدمات والإعلام، ويربط جماعة محلية مباشرة بمشروع ولاية الفقيه. وقد منح هذا النموذج إيران نفوذاً واسعاً في المنطقة، لكنه في المقابل ساهم في إضعاف الدولة اللبنانية، وتعميق الانقسامات الداخلية، وترسيخ مفهوم "الدولة داخل

الدولة"، ليصبح لبنان لاحقاً المثال الأوضح على آثار المشروع الإيراني في إعادة تشكيل المجتمعات والدول عبر الشبكات العقائدية المسلحة.

8.العراق بعد 2003 وتحوله إلى بوابة النفوذ الإيراني الكبرى

شكّل سقوط غزو العراق واحدة من أهم اللحظات المفصلية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ليس فقط بسبب انهيار الدولة العراقية، بل لأن هذا الحدث فتح أمام الجمهورية الإسلامية في إيران فرصة تاريخية غير مسبوقة للتوسع داخل العالم العربي. فبعد عقود من العداء والحرب بين إيران والعراق، وجدت طهران نفسها فجأة أمام فراغ سياسي وأمني هائل في دولة مركزية كانت تُعدّ سابقاً الحاجز الأكبر أمام مشروعها الإقليمي.

ومن هنا يمكن القول إن عام 2003 لم يكن مجرد سقوط لنظام سياسي في بغداد، بل بداية مرحلة جديدة أصبح فيها العراق البوابة الأوسع للنفوذ الإيراني في المنطقة.

قبل الغزو الأمريكي، كان العراق يمثل بالنسبة لإيران خصماً استراتيجياً خطيراً، خصوصاً بعد الحرب الطويلة التي استنزفت البلدين في الثمانينيات. لكن انهيار الدولة العراقية بعد الغزو غيّر التوازنات بالكامل. فالمؤسسات العسكرية والأمنية العراقية تفككت، والسلطة المركزية ضعفت، والمجتمع دخل في حالة انقسام حاد، ما خلق بيئة مثالية لتدخل القوى الإقليمية.

وكانت إيران الأكثر استعداداً لاستثمار هذا الفراغ.

فطهران لم تدخل العراق كقوة عسكرية مباشرة فقط، بل دخلت عبر شبكات سياسية ودينية وعسكرية كانت قد بنت علاقات معها منذ سنوات طويلة.

ومن الناحية الاستراتيجية، رأت إيران في العراق فرصة تاريخية لتحقيق عدة أهداف دفعة واحدة: إزالة الخطر العراقي التقليدي، وبناء عمق استراتيجي

غربي، وفتح ممر نفوذ يمتد نحو سوريا ولبنان، وتحويل العراق إلى ساحة مركزية ضمن مشروع "محور المقاومة."

وهكذا أصبح العراق ليس مجرد دولة مجاورة، بل قلباً أساسياً للمشروع الإقليمي الإيراني.

ومنذ السنوات الأولى بعد الغزو، بدأت إيران تعمل على إعادة تشكيل العراق سياسياً وأمنياً.

فالأحزاب والجماعات المرتبطة بها حصلت على نفوذ واسع داخل النظام السياسي الجديد، بينما توسعت الجماعات المسلحة المرتبطة بـ الحرس الثوري الإيراني بشكل تدريجي.

هذا التغلغل لم يكن عفوياً، بل جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى ضمان بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني.

ومن الناحية العقائدية، استخدمت إيران الروابط المذهبية لبناء نفوذها داخل العراق.

فالهوية الطائفية التي تصاعد حضورها بعد 2003 وفّرت أرضية مناسبة لتشكيل جماعات سياسية وعسكرية مرتبطة بطهران.

وهكذا تحوّل الانقسام الداخلي العراقي إلى فرصة استراتيجية للمشروع الإيراني.

لكن هذا المسار كان شديد الخطورة، لأنه أعاد تعريف السياسة العراقية على أساس طائفي بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة.

كما أن إيران لم تكتفِ ببناء علاقات سياسية، بل عملت على إنشاء بنية موازية للدولة العراقية نفسها.

فالميليشيات المرتبطة بها لم تكن مجرد جماعات مسلحة، بل مؤسسات تمتلك نفوذاً اقتصادياً وإعلامياً وأمنياً واسعاً.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الجماعات جزءاً أساسياً من موازين القوة داخل العراق.

ومن هنا بدأ مفهوم "الدولة الهشة" يتعمق، لأن السلطة لم تعد محتكرة من قبل الحكومة المركزية.

ومن الأمثلة الواضحة، الدور الذي لعبته الجماعات المسلحة المدعومة من إيران خلال سنوات العنف الطائفي بعد 2003.

فالصراع لم يعد مجرد مواجهة سياسية، بل تحول إلى حرب أهلية ذات بعد مذهبي عميق، ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي العراقي.

وفي هذا المناخ، توسعت الجماعات المرتبطة بطهران باعتبارها "حامية للطائفة"، ما منحها شرعية داخل بيئات معينة.

لكن النتيجة كانت تعميق الانقسام الوطني بشكل غير مسبوق.

كما أن إيران استفادت من ضعف المؤسسات العراقية لتوسيع نفوذها الاقتصادي.

فالسوق العراقية أصبحت مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد الإيراني، بينما دخلت شبكات التجارة والطاقة والتهريب في علاقات معقدة عززت النفوذ الإيراني داخل الدولة العراقية.

ومن هنا لم يعد النفوذ الإيراني عسكرياً فقط، بل تحول إلى حضور شامل داخل مفاصل الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

ومن الناحية الأمنية، أصبح العراق ساحة مركزية للحرس الثوري الإيراني، خصوصاً عبر "فيلق القدس."

فهذه المؤسسة لعبت دوراً مباشراً في إدارة الجماعات المسلحة، والتأثير في القرار السياسي، وبناء التحالفات الداخلية.

وهكذا تحول العراق إلى أحد أهم مراكز النفوذ العملياتي لإيران في المنطقة.

كما أن إيران استخدمت العراق كجسر جغرافي نحو سوريا ولبنان.

فوجود نفوذ واسع داخل العراق سمح لها بفتح خطوط إمداد ودعم تمتد حتى البحر المتوسط.

وهذا ما جعل العراق جزءاً أساسياً من "الهلال" أو المحور الإقليمي المرتبط بطهران.

لكن هذا التوسع جاء على حساب استقرار العراق نفسه، الذي تحول إلى ساحة صراع بين القوى الإقليمية والدولية.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى النفوذ الإيراني إلى تعميق الانقسام داخل المجتمع العراقي.

فالكثير من العراقيين بدأوا ينظرون إلى الجماعات المرتبطة بإيران باعتبارها قوى تتجاوز الدولة وتخدم مشروعاً خارجياً أكثر مما تخدم المصلحة الوطنية.

ومن هنا ظهرت موجات احتجاج واسعة في عدة مراحل، خصوصاً بين الشباب، رفضاً للهيمنة الخارجية والسلاح المنفلت.

لكن في المقابل، ظلت الجماعات المسلحة تمتلك نفوذاً قوياً يمنع إعادة بناء الدولة بشكل كامل.

كما أن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية منحت إيران فرصة إضافية لتعزيز نفوذها.

ففي ظل انهيار أجزاء واسعة من العراق أمام التنظيم، برزت الجماعات المسلحة المدعومة من طهران بوصفها قوة رئيسية في المواجهة.

هذا الدور عزز شرعيتها العسكرية والسياسية، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى ترسيخ واقع الميليشيات داخل الدولة العراقية.

ومن هنا أصبحت معادلة السلاح خارج الدولة أكثر تعقيداً.

ومن الناحية الفكرية، يمثل العراق المثال الأوضح على كيفية استخدام إيران للفوضى والانقسام لبناء نفوذ طويل الأمد.

فبدلاً من التدخل العسكري المباشر الشامل، اعتمدت على دعم جماعات محلية ترتبط بها عقائدياً وسياسياً، ثم عملت على دمجها تدريجياً داخل مؤسسات الدولة دون أن تفقد استقلاليتها.

هذا النموذج منح إيران نفوذاً عميقاً، لكنه ساهم أيضاً في إضعاف الدولة العراقية نفسها.

كما أن أخطر ما حدث بعد 2003 هو تراجع مفهوم الهوية الوطنية العراقية أمام تصاعد الولاءات الطائفية والمحاور الإقليمية.

فالدولة التي كانت تُعرف تاريخياً بتنوعها وتحولها الحضاري أصبحت ساحة مفتوحة للصراع على النفوذ.

ومن هنا دخل العراق في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

ومن الناحية الإقليمية، أصبح العراق أحد أهم ساحات المواجهة غير المباشرة بين إيران وخصومها.

فكل تحول سياسي أو أمني داخله كان ينعكس على التوازنات الإقليمية الأوسع.

وهذا ما جعل العراق يعيش حالة دائمة من التجاذب بين المشاريع الخارجية.

كما أن النفوذ الإيراني داخل العراق لم يعد يقتصر على السياسة أو الأمن، بل امتد إلى الثقافة والتعليم والإعلام والخطاب الديني.

فإيران عملت على بناء حضور طويل الأمد يعيد تشكيل البيئة العراقية نفسها بما يخدم استمرار نفوذها.

لكن هذا الحضور خلق أيضاً ردود فعل متزايدة داخل المجتمع العراقي الرافض للتبعية الخارجية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن المشروع الإيراني في العراق بعد 2003 مثّل أحد أكثر نماذج التوسع الإقليمي وضوحاً وتأثيراً.

فمن خلال استغلال انهيار الدولة والانقسام الطائفي، استطاعت إيران بناء نفوذ واسع وعميق داخل العراق، لكنها في المقابل ساهمت في إضعاف مؤسسات الدولة، وتعميق الانقسامات الداخلية، وتحويل العراق إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية.

كما أن العراق أصبح المثال الأبرز على نتائج نموذج "النفوذ عبر الميليشيات"، حيث تتراجع سيادة الدولة لصالح الجماعات المسلحة والمحاور الخارجية.

وفي الخلاصة، فإن العراق بعد 2003 تحول إلى البوابة الكبرى للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. فمن خلال الجمع بين الطائفية السياسية، والميليشيات المسلحة، والتغلغل الاقتصادي، والتأثير السياسي، استطاعت إيران بناء حضور غير مسبوق داخل الدولة العراقية، وربط العراق بمشروعها الإقليمي الممتد نحو سوريا ولبنان. لكن هذا النفوذ جاء بثمن هائل دفعه العراقيون من استقرارهم ووحدتهم الوطنية وسيادة دولتهم، ليصبح العراق أحد أكثر الأمثلة

وضوحاً على آثار مشروع تصدير الثورة وإعادة تشكيل المنطقة عبر النفوذ العقائدي والعسكري العابر للحدود.

9.سوريا وتحويل الثورة إلى حرب إقليمية مفتوحة

حين اندلعت الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام 2011 ضمن موجة ما عُرف بـ الربيع العربي، بدا المشهد في بدايته شبيهاً بما حدث في دول عربية أخرى: مطالب بالإصلاح، وغضب شعبي من القمع والفساد، وحراك واسع يطالب بتغيير سياسي. لكن مع مرور الوقت، تحولت سوريا إلى واحدة من أكثر ساحات الصراع تعقيداً ودموية في العصر الحديث، ولم يكن هذا التحول منفصلاً عن طبيعة التدخل الإيراني وحجم المشروع الذي رأت طهران أنه مهدد بالسقوط إذا فقدت دمشق.

فبالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران، لم تكن سوريا مجرد دولة حليفة، بل حلقة مركزية في مشروع النفوذ الإقليمي الممتد من طهران إلى البحر المتوسط. ولهذا اعتبرت القيادة الإيرانية أن سقوط النظام السوري يعني انهيار جزء أساسي من "محور المقاومة"، وخسارة الطريق الاستراتيجي الذي يربطها بـ لبنان.

ومن هنا تحولت الثورة السورية تدريجياً، في الرؤية الإيرانية، من أزمة داخلية إلى معركة وجودية مرتبطة ببقاء المشروع الإقليمي الإيراني نفسه.

في السنوات الأولى للأزمة، حاولت إيران تقديم دعم سياسي وإعلامي للنظام السوري، لكنها سرعان ما انتقلت إلى التدخل المباشر عندما بدأت السلطة تفقد السيطرة على مناطق واسعة من البلاد.

هذا التدخل لم يكن محدوداً أو رمزياً، بل شمل إرسال مستشارين من الحرس الثوري الإيراني، ثم بناء شبكات واسعة من الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية.

وهكذا بدأت سوريا تتحول إلى ساحة مركزية لإعادة إنتاج نموذج "النفوذ عبر الميليشيات."

ومن الناحية العقائدية، استخدمت إيران خطاباً دينياً مكثفاً لتبرير تدخلها.

فبدلاً من تقديم الحرب باعتبارها دعماً لنظام سياسي فقط، جرى تصويرها على أنها معركة لحماية "المراقد المقدسة" ومواجهة "التكفيريين."

هذا الخطاب كان بالغ الأهمية لأنه سمح بتعبئة آلاف المقاتلين من دول مختلفة تحت راية دينية–طائفية.

ومن هنا تحولت الحرب السورية من ثورة شعبية ضد نظام سياسي إلى صراع إقليمي–مذهبي واسع.

كما أن إيران أدركت أن الحرب السورية تمنحها فرصة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بشكل أعمق.

فوجودها العسكري داخل سوريا لم يكن فقط لحماية النظام، بل لبناء نفوذ طويل الأمد يمتد عبر المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

ومن هنا بدأت عملية إنشاء قواعد وشبكات وممرات استراتيجية تربط إيران بالعراق فسوريا فلبنان.

هذا المشروع جعل سوريا جزءاً أساسياً من البنية الجيوسياسية للمحور الإيراني.

ومن الناحية العسكرية، اعتمدت إيران على نموذج الحروب غير المباشرة.

فبدلاً من نشر جيش إيراني تقليدي واسع، جرى استخدام جماعات متعددة الجنسيات مرتبطة عقائدياً بالمشروع الإيراني.

هذه الجماعات جاءت من العراق ولبنان وأفغانستان وباكستان وغيرها، وتم تقديمها باعتبارها "قوات مقاومة" تدافع عن العقيدة والمقدسات.

لكن عملياً، كانت هذه الشبكات جزءاً من استراتيجية إيرانية تهدف إلى تثبيت النفوذ داخل سوريا.

كما أن الحرب السورية منحت إيران فرصة لتوسيع نفوذ الحرس الثوري خارج الحدود بشكل غير مسبوق.

فالحرس لم يعد مجرد داعم لحليف، بل تحول إلى لاعب رئيسي يدير المعارك، ويبني التحالفات، ويشرف على الجماعات المسلحة، ويؤثر في القرار العسكري والسياسي داخل سوريا.

وهكذا أصبحت سوريا واحدة من أهم ساحات القوة العملياتية للحرس الثوري.

ومن الناحية السياسية، ساهم التدخل الإيراني في تحويل الصراع السوري إلى حرب إقليمية مفتوحة.

فكلما ازداد الحضور الإيراني، تصاعدت تدخلات القوى الإقليمية الأخرى، ما أدى إلى تدويل الحرب وتعقيدها بشكل هائل.

ومن هنا أصبحت سوريا ساحة صراع بين مشاريع متعددة، لا مجرد أزمة داخلية.

كما أن الخطاب الطائفي لعب دوراً مركزياً في هذا التحول.

فالتعبئة التي اعتمدت على حماية المراقد والمواجهة العقائدية ساهمت في تعميق الانقسام الطائفي داخل سوريا والمنطقة.

وهذا ما أدى إلى جذب جماعات متطرفة مضادة، فدخلت البلاد في دوامة عنف مذهبي متصاعد.

ومن هنا تحولت سوريا إلى واحدة من أكثر البيئات تدميراً للنسيج الاجتماعي في الشرق الأوسط.

ومن الناحية الإنسانية، كانت نتائج هذا الصراع كارثية.

فالحرب أدت إلى مقتل مئات الآلاف، وتهجير ملايين السوريين، وتدمير مدن كاملة، وانهيار البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وفي هذا السياق، أصبح التدخل الإيراني جزءاً أساسياً من معادلة الحرب الطويلة التي منعت الوصول إلى تسوية مبكرة.

كما أن إيران لم تكتفِ بالدور العسكري، بل سعت إلى بناء نفوذ ثقافي وديني داخل سوريا.

فتم إنشاء مراكز دينية وثقافية، والعمل على توسيع الحضور العقائدي في بعض المناطق، بما يعزز الارتباط بالمشروع الإيراني على المدى البعيد.

هذا التوجه أثار مخاوف واسعة من محاولات إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية في بعض البيئات السورية.

ومن الناحية الاقتصادية، استفادت إيران من الحرب لبناء نفوذ داخل قطاعات متعددة في سوريا.

فالعقود الاقتصادية، وإعادة الإعمار، وشبكات التجارة والطاقة، كلها أصبحت جزءاً من معادلة النفوذ الإيراني.

لكن في المقابل، أدى استمرار الحرب إلى تدمير الاقتصاد السوري وتحويل البلاد إلى واحدة من أكثر الدول هشاشة وفقراً.

كما أن سوريا أصبحت نقطة ارتكاز أساسية في مشروع "الممر البري" الإيراني الممتد من طهران إلى البحر المتوسط.

هذا الممر لم يكن مجرد خط جغرافي، بل مشروع استراتيجي يهدف إلى ربط ساحات النفوذ الإيراني ببعضها عسكرياً وسياسياً.

ومن هنا أصبحت السيطرة على سوريا مسألة حيوية للمشروع الإقليمي الإيراني.

ومن الأمثلة الواضحة على طبيعة هذا التدخل، الدور الكبير الذي لعبته الجماعات المرتبطة بإيران في معارك المدن السورية الكبرى.

فالحرب لم تعد مواجهة بين دولة ومعارضة فقط، بل شبكة صراعات تديرها قوى إقليمية متعددة عبر جماعات محلية وأجنبية.

وهذا ما جعل الصراع أكثر تعقيداً وأطول زمناً.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى التدخل الإيراني إلى تعزيز منطق "العسكرة الطائفية."

فالمجتمعات لم تعد تُقسَّم فقط سياسياً، بل مذهبياً وعقائدياً، ما عمّق الكراهية والانقسام بين مكونات الشعب السوري.

وهذا الإرث سيبقى أحد أخطر آثار الحرب لعقود طويلة.

كما أن الحرب السورية كشفت بوضوح كيف يستخدم مشروع ولاية الفقيه الصراعات الداخلية لبناء نفوذ إقليمي.

فبدلاً من التعامل مع الأزمة كحراك شعبي يحتاج إلى حل سياسي، جرى تحويلها إلى معركة جيوسياسية–عقائدية مرتبطة ببقاء المحور الإيراني.

ومن هنا أصبح بقاء النظام السوري جزءاً من بقاء المشروع الإقليمي الإيراني نفسه.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن التدخل الإيراني في سوريا لم يؤدِّ فقط إلى دعم حليف سياسي، بل ساهم في تحويل الثورة السورية إلى حرب إقليمية مفتوحة ذات طابع مذهبي وعسكري معقد.

فمن خلال استخدام الميليشيات العابرة للحدود، والتعبئة الطائفية، والتدخل العسكري الواسع، ساهمت إيران في إطالة أمد الصراع وتعميق الكارثة الإنسانية.

كما أن سوريا أصبحت مثالاً واضحاً على نتائج سياسة "تصدير الثورة" حين تتحول إلى مشروع تدخل دائم داخل الدول العربية.

فبدلاً من الاستقرار، أنتج هذا التدخل مزيداً من الانقسام، والدمار، والتهجير، والتفكك المجتمعي.

وفي الخلاصة، فإن الحرب السورية كانت واحدة من أبرز ساحات المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، حيث تحولت الثورة الشعبية إلى حرب إقليمية مفتوحة بفعل التدخلات الخارجية وعلى رأسها التدخل الإيراني. فمن خلال الحرس الثوري، والميليشيات العقائدية، والخطاب الطائفي، والمشروع الجيوسياسي الممتد نحو البحر المتوسط، استطاعت إيران ترسيخ نفوذ واسع داخل سوريا، لكنها في المقابل ساهمت في تدمير الدولة والمجتمع، وتعميق الانقسامات المذهبية، وتحويل سوريا إلى واحدة من أكبر المآسي الإنسانية والسياسية في العصر الحديث.

.10اليمن كجبهة استنزاف طويلة وإعادة إنتاج نموذج الحرب بالوكالة

مثّلت اليمن في سياق المشروع الإقليمي الإيراني حالة مختلفة عن لبنان والعراق وسوريا، ليس فقط من حيث الجغرافيا أو البنية السياسية، بل من حيث طبيعة التوظيف الاستراتيجي. فاليمن لم يكن في البداية مركز ثقل تقليدي في الحسابات الإيرانية، لكنه تحوّل تدريجياً إلى واحدة من أكثر الساحات حساسية

في استراتيجية النفوذ، خصوصاً بعد تصاعد الصراع الداخلي وتحوله إلى حرب مفتوحة بعد 2014.

هذا التحول جعل اليمن نموذجاً متقدماً في "حروب الاستنزاف غير المباشرة"، حيث لا تكون السيطرة الكاملة على الدولة هي الهدف المباشر، بل خلق حالة دائمة من الضغط على الخصوم الإقليميين، وإبقاء المنطقة في حالة اضطراب مزمن يخدم التوازنات الاستراتيجية للمحاور المتصارعة.

منذ بداية الصراع اليمني، بدأت إيران تتعامل مع المشهد من زاوية مختلفة عن الحروب التقليدية. فهي لم تدخل بقوات نظامية مباشرة، بل اعتمدت على دعم وتطوير جماعات محلية مسلحة، جرى دمجها تدريجياً في معادلة إقليمية أوسع.

وهنا يظهر مجدداً نمط "النفوذ عبر الوكلاء"، الذي أصبح السمة المركزية في السياسة الإقليمية الإيرانية.

هذا النمط يقوم على تحويل النزاع الداخلي إلى جزء من صراع إقليمي متعدد الطبقات، بحيث تصبح الجماعات المحلية مرتبطة بدعم خارجي، بينما يتحول القرار العسكري والسياسي تدريجياً إلى خارج الحدود الوطنية.

في هذا السياق، برزت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بوصفها الفاعل الرئيسي في الساحة اليمنية، حيث تطورت من حركة محلية ذات طابع ديني–سياسي إلى قوة عسكرية تسيطر على مساحات واسعة من الدولة.

ومع الوقت، أصبح هذا التشكيل جزءاً من شبكة إقليمية أوسع ترتبط بمراكز دعم وتوجيه خارجية.

ومن الناحية الاستراتيجية، وفّر اليمن لإيران عدة مزايا مهمة.

أولاً، موقع جغرافي بالغ الأهمية عند باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية العالمية.

ثانياً، إمكانية الضغط غير المباشر على خصوم إقليميين دون مواجهة عسكرية مباشرة.

ثالثاً، تحويل الصراع اليمني إلى ورقة في التوازنات الإقليمية الأوسع في الخليج والبحر الأحمر.

ومن هنا لم يعد اليمن مجرد ساحة محلية، بل جزءاً من منظومة صراع إقليمي متشابك.

لكن الأهم من ذلك هو أن اليمن أصبح نموذجاً واضحاً لتطور "حرب الوكالة" إلى مستوى أكثر تعقيداً.

فلم يعد الأمر مجرد دعم سياسي أو عسكري محدود، بل بناء قدرات عسكرية وصاروخية وتقنية داخل جماعات محلية، بما يسمح لها بالتحول إلى فاعل إقليمي مستقل نسبياً في الشكل، لكنه مرتبط استراتيجياً بالمشروع الداعم له.

هذا التطور يمثل نقلة نوعية في طبيعة الصراعات الحديثة في الشرق الأوسط.

ومن الناحية العسكرية، شهد اليمن استخداماً مكثفاً لتقنيات الحرب غير التقليدية، بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيّرة، التي غيرت طبيعة التهديدات في المنطقة.

وهذه القدرات لم تكن لتتطور بمعزل عن شبكات دعم وتدريب خارجية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

ومن هنا أصبح اليمن جزءاً من معادلة الردع غير المباشر بين إيران وخصومها الإقليميين.

كما أن الحرب في اليمن تحولت إلى أحد أطول وأعقد الصراعات في المنطقة، وهو ما يتماشى مع استراتيجية "استنزاف الخصوم" بدل الحسم السريع.

فكلما طال أمد الحرب، ازداد الضغط على الدول المجاورة، خصوصاً في الخليج، وارتفعت الكلفة الإنسانية والاقتصادية والسياسية للصراع.

وهذا النمط من الحروب يخدم استراتيجيات النفوذ غير المباشر أكثر من الحروب التقليدية.

ومن الناحية السياسية، أدى الصراع اليمني إلى تفكك الدولة بشكل شبه كامل.

فالمؤسسات المركزية ضعفت، والانقسام الجغرافي والسياسي تعمق، وظهرت سلطات متعددة داخل البلد الواحد.

وهذا الوضع خلق بيئة مثالية لاستمرار نفوذ الجماعات المسلحة على حساب الدولة.

كما أن الحرب اليمنية ساهمت في إعادة تشكيل توازنات القوة في المنطقة.

فالصراع لم يعد داخلياً فقط، بل أصبح مرتبطاً مباشرة بالتوترات الإقليمية بين إيران وعدد من دول الخليج.

ومن هنا تحول اليمن إلى ساحة مواجهة غير مباشرة في صراع أوسع على النفوذ الإقليمي.

ومن الناحية الإنسانية، كانت نتائج الحرب كارثية بكل المقاييس.

فالملايين من السكان تعرضوا للنزوح، والبنية التحتية انهارت، والأوضاع الاقتصادية تدهورت بشكل غير مسبوق.

وفي هذا السياق، أصبح الصراع اليمني مثالاً على تكلفة الحروب غير المباشرة التي تمتد لسنوات طويلة دون حلول حاسمة.

كما أن الحرب ساهمت في خلق اقتصاد حرب قائم على التهريب والموارد المحدودة والمساعدات الإنسانية، ما عزز من هشاشة الدولة وأطال أمد الأزمة.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم اليمن في تعميق الاستقطاب داخل المنطقة.

فالصراع لم يعد محلياً، بل أصبح جزءاً من منظومة أوسع من التوترات بين المحاور الإقليمية.

وهذا ما جعل أي تسوية سياسية صعبة ومعقدة للغاية، لأن الأطراف المحلية ليست وحدها من يقرر مسار الحرب أو السلام.

كما أن اليمن أصبح جزءاً من شبكة أوسع من النفوذ تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر وصولاً إلى القرن الأفريقي.

وهذا الامتداد الجغرافي جعل الصراع أكثر تعقيداً وتشابكاً مع ملفات إقليمية أخرى.

ومن الناحية الفكرية، يعكس اليمن تطوراً في مفهوم "تصدير الثورة" نحو نموذج أكثر مرونة.

فبدلاً من الاعتماد على أيديولوجيا واحدة مباشرة، يتم بناء تحالفات محلية ذات طابع ديني أو سياسي أو اجتماعي، يتم ربطها لاحقاً بشبكة نفوذ إقليمية.

هذا النموذج يسمح بمرونة أكبر في إدارة الصراعات، لكنه في المقابل يزيد من تعقيدها واستمراريتها.

كما أن اليمن أظهر كيف يمكن للحروب الداخلية أن تتحول إلى أدوات في الصراعات الدولية والإقليمية.

فكل طرف إقليمي يستخدم جزءاً من الصراع لخدمة أهدافه الاستراتيجية، ما يجعل الحلول المحلية محدودة الفاعلية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الحالة اليمنية تمثل أحد أكثر أشكال الحروب بالوكالة تطرفاً في المنطقة.

فهي ليست مجرد صراع داخلي، بل شبكة من التفاعلات الإقليمية التي تغذي بعضها البعض باستمرار.

وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف الدولة اليمنية بشكل شبه كامل، وتحويلها إلى ساحة مفتوحة للتجاذب الإقليمي.

كما أن أخطر ما في النموذج اليمني هو أنه يعكس قدرة المشاريع الإقليمية على تحويل الدول الهشة إلى ساحات صراع مفتوح دون الحاجة إلى تدخل مباشر واسع النطاق.

وهذا ما يجعل الحروب الحديثة أكثر استمرارية وأقل قابلية للحل.

وفي الخلاصة، فإن اليمن أصبح إحدى أهم ساحات التوسع غير المباشر في الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية. فمن خلال دعم جماعات محلية مسلحة، وتطوير قدراتها العسكرية، واستثمار الانقسام الداخلي، تمكن المشروع الإيراني من تحويل اليمن إلى جبهة استنزاف طويلة الأمد ضمن صراع إقليمي أوسع. لكن هذا التحول جاء بثمن هائل على الدولة والمجتمع، حيث أدت الحرب إلى انهيار مؤسسات الدولة، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتعميق الانقسامات الداخلية، وتحويل اليمن إلى واحدة من أكثر بؤر الصراع تعقيداً في الشرق الأوسط الحديث.

11. الاقتصاد الموازي وتمويل النفوذ العابر للحدود

أحد أكثر الجوانب تعقيداً في المشروع الإقليمي المرتبط بولاية الفقيه هو أنه لم يعتمد على القوة العسكرية والميليشيات فقط، بل بنى بالتوازي معها منظومة اقتصادية موازية، تعمل خارج القنوات التقليدية للدولة والاقتصاد العالمي، وتوفر التمويل المستمر لشبكات النفوذ الإقليمي. هذه المنظومة لم تكن مجرد

وسيلة دعم مالي، بل تحولت تدريجياً إلى بنية اقتصادية–سياسية متكاملة تخدم التوسع الإقليمي وتغذّي شبكات الحلفاء والميليشيات في عدة دول.

في هذا السياق، يمكن فهم "الاقتصاد الموازي" ليس بوصفه نشاطاً هامشياً أو غير رسمي فقط، بل بوصفه جزءاً بنيوياً من طريقة عمل المشروع الإيراني خارج حدوده، حيث يتداخل الاقتصاد بالأمن، والتجارة بالسياسة، والتمويل بالعقيدة.

منذ السنوات الأولى بعد الثورة، واجهت إيران تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات والضغوط الدولية والحروب الإقليمية، خصوصاً خلال الحرب العراقية الإيرانية. هذا الواقع دفع النظام إلى تطوير قنوات اقتصادية بديلة لا تعتمد بالكامل على النظام المالي الدولي التقليدي، بل على شبكات داخلية وخارجية يمكن التحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومع الوقت، توسعت هذه القنوات لتصبح نظاماً اقتصادياً موازياً مرتبطاً بشكل وثيق بـ الحرس الثوري الإيراني، الذي لم يعد مجرد قوة عسكرية، بل فاعلاً اقتصادياً ضخماً داخل إيران وخارجها.

هذا التحول كان محورياً، لأنه سمح بربط القوة العسكرية بالقدرة المالية، وهو ما منح المشروع الإيراني مرونة كبيرة في إدارة نفوذه الإقليمي.

فالحرس الثوري لم يعد يعتمد فقط على ميزانية الدولة، بل أصبح يمتلك شركات ومؤسسات وشبكات استثمارية تعمل في مجالات متعددة، من البناء والطاقة إلى النقل والتجارة غير المباشرة.

وهذا الدمج بين الاقتصاد والأمن جعل من الحرس الثوري بنية دولة موازية داخل الدولة.

ومن الناحية الإقليمية، لعب الاقتصاد الموازي دوراً حاسماً في تمويل شبكات النفوذ خارج إيران.

فالجماعات المسلحة المرتبطة بطهران في لبنان والعراق وسوريا واليمن احتاجت إلى مصادر تمويل مستمرة لضمان استمرار نشاطها العسكري والسياسي والاجتماعي.

وهنا برز الاقتصاد الموازي كأداة حيوية لتأمين هذا التمويل خارج الأطر الرسمية للدول.

ومن هنا لم يعد النفوذ الإيراني يعتمد فقط على الدعم العسكري، بل على شبكة مالية–اقتصادية عابرة للحدود.

هذه الشبكة تعمل عبر قنوات متعددة، تشمل التجارة غير الرسمية، والتحويلات المالية غير المباشرة، والاستثمارات المرتبطة بشركات وسيطة، وأحياناً الاقتصاد الرمادي الذي يعمل في مناطق النزاع.

هذا التنوع في الأدوات جعل من الصعب تتبع حجم الاقتصاد الموازي بدقة، لكنه في الوقت نفسه جعله أكثر قدرة على الاستمرار والتكيف مع الضغوط الدولية.

ومن الناحية السياسية، منح هذا الاقتصاد إيران قدرة على تجاوز العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

فبدلاً من الاعتماد الكامل على النظام المصرفي العالمي، جرى بناء مسارات بديلة تسمح بتحريك الأموال وتوجيهها نحو مناطق النفوذ.

وهذا ما ساعد على استمرار المشاريع الإقليمية رغم الضغوط الخارجية.

كما أن الاقتصاد الموازي لم يكن مجرد وسيلة تمويل، بل أداة نفوذ بحد ذاته.

فمن يملك التمويل يملك القدرة على التأثير في القرار السياسي والعسكري داخل الجماعات المرتبطة به.

وهكذا أصبحت العلاقة بين إيران وحلفائها ليست فقط علاقة عقائدية أو عسكرية، بل أيضاً علاقة مالية معقدة تقوم على التمويل مقابل الولاء.

ومن الناحية المؤسسية داخل إيران، لعبت مؤسسات شبه رسمية دوراً محورياً في هذا الاقتصاد الموازي.

فبعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى المرتبطة بالدولة أو الحرس الثوري أصبحت تتحكم في قطاعات واسعة من الاقتصاد الإيراني، وتستخدم مواردها في تمويل مشاريع خارجية.

هذا التداخل بين الدولة والاقتصاد الموازي جعل من الصعب الفصل بين النشاط الرسمي وغير الرسمي.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا النموذج في تعزيز قدرة إيران على بناء نفوذ طويل الأمد في بيئات غير مستقرة.

ففي الدول التي تعاني من ضعف الدولة المركزية أو الحروب، يصبح الاقتصاد الموازي أداة فعالة لخلق شبكات اعتماد محلية.

وهذا ما حدث في عدة ساحات إقليمية، حيث ارتبطت جماعات محلية بشبكات تمويل خارجية مقابل خدمات أمنية أو سياسية أو اجتماعية.

ومن هنا ظهر نوع جديد من الاقتصاد السياسي القائم على "النفوذ مقابل التمويل."

كما أن الاقتصاد الموازي ساهم في تحويل بعض مناطق الصراع إلى اقتصادات حرب قائمة بذاتها.

ففي هذه البيئات، تصبح الحرب نفسها جزءاً من الاقتصاد، حيث تعتمد جماعات مسلحة على استمرار الصراع للحفاظ على مصادر تمويلها ونفوذها.

وهذا ما يجعل إنهاء الحروب أكثر تعقيداً، لأن هناك مصالح اقتصادية مرتبطة باستمرارها.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج إلى خلق شبكات اقتصادية غير رسمية داخل المجتمعات المتأثرة بالنفوذ الإيراني.

فبعض الفئات الاجتماعية أصبحت تعتمد على هذه الشبكات في معيشتها اليومية، ما خلق ارتباطاً اقتصادياً غير مباشر مع المشروع الإقليمي.

وهذا الارتباط جعل النفوذ أكثر عمقاً واستدامة.

كما أن الاقتصاد الموازي ساهم في إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية داخل بعض الدول.

فبدلاً من الاقتصاد الرسمي القائم على الدولة، ظهرت طبقات جديدة مرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي وشبكات النفوذ، ما أدى إلى تغيير في بنية المجتمع.

ومن الناحية الاستراتيجية، منح هذا النموذج إيران قدرة على إدارة نفوذها الإقليمي بطريقة مرنة.

فبدلاً من الاعتماد على ميزانية ثابتة أو دعم مباشر مكشوف، يمكن توزيع الموارد عبر شبكات متعددة يصعب رصدها أو تعطيلها بسهولة.

وهذا ما جعل المشروع الإقليمي أكثر قدرة على الصمود أمام الضغوط الخارجية.

كما أن الاقتصاد الموازي لعب دوراً في ربط مناطق النفوذ المختلفة ببعضها.

فالشبكات المالية لا تعمل بشكل منفصل في كل دولة، بل ضمن منظومة إقليمية مترابطة تسمح بتدفق الموارد والخبرات بين الساحات المختلفة.

وهذا ما ساعد على خلق ما يشبه "الاقتصاد الشبكي الإقليمي."

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه لا يقتصر على تمويل النفوذ، بل يساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد المحلي في الدول المستهدفة.

فحين تصبح شبكات التمويل الخارجي جزءاً من الاقتصاد الداخلي، تتراجع قدرة الدولة على السيطرة على مواردها الاقتصادية.

وهذا ما يؤدي إلى إضعاف السيادة الاقتصادية للدول.

كما أن هذا النموذج يخلق بيئة معقدة من الاعتماد المتبادل بين الجماعات المحلية والممول الخارجي، ما يجعل فك الارتباط بينهما أمراً صعباً للغاية.

وفي الخلاصة، فإن الاقتصاد الموازي يمثل أحد الأعمدة غير المرئية للمشروع الإقليمي الإيراني. فهو لا يعمل فقط كأداة تمويل، بل كبنية نفوذ متكاملة تربط بين الحرس الثوري، والجماعات المسلحة، والدول ذات النفوذ، والمناطق المتأثرة بالحروب. ومن خلال هذا النظام، تمكنت إيران من الحفاظ على حضورها الإقليمي رغم العقوبات والضغوط، لكنها في المقابل ساهمت في تعزيز اقتصاديات الحرب، وإضعاف الاقتصادات الوطنية، وترسيخ شبكات نفوذ غير رسمية أعادت تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية في عدد من دول الشرق الأوسط.

12.الإعلام والدعاية وبناء السردية الإقليمية للمشروع

يمثل الإعلام والدعاية أحد أهم الأعمدة غير العسكرية في مشروع النفوذ الإقليمي المرتبط بولاية الفقيه، إذ لم يكن التوسع الإيراني في المنطقة قائماً على القوة الصلبة فقط، بل على بناء سردية متكاملة تُعيد تفسير الأحداث، وتعيد تعريف الخصوم والحلفاء، وتمنح التدخلات السياسية والعسكرية غطاءً أيديولوجياً وإعلامياً طويل الأمد. هذه السردية لم تُبنَ بشكل عفوي، بل عبر

منظومة إعلامية منظمة، متعددة اللغات، متعددة المستويات، وممتدة من الداخل الإيراني إلى الخارج الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، يمكن فهم الإعلام الإيراني ليس كوسيلة نقل أخبار، بل كأداة استراتيجية لإنتاج "الواقع السياسي" نفسه، أي أنه لا يكتفي بوصف الأحداث، بل يشارك في تشكيل تفسيرها واتجاهها.

منذ السنوات الأولى بعد الثورة، أدرك النظام الإيراني أن الصراع الإقليمي لا يُحسم بالسلاح وحده، بل أيضاً بالصورة والرواية والتأثير على الرأي العام. ومن هنا بدأ بناء شبكة إعلامية رسمية وشبه رسمية، داخل إيران وخارجها، ترتبط مباشرة بالدولة أو بـ الحرس الثوري الإيراني، وتعمل على تعزيز السردية السياسية للمشروع الإقليمي.

هذه الشبكة الإعلامية تطورت تدريجياً لتصبح منظومة متعددة الأذرع تشمل القنوات التلفزيونية، الوكالات الإخبارية، المنصات الرقمية، والإعلام الموجه خارج الحدود.

ومن الناحية الاستراتيجية، لم يكن الهدف من هذا الإعلام مجرد الدفاع عن سياسات الدولة، بل بناء "وعي إقليمي جديد" يرى أن إيران ليست دولة قومية فقط، بل مركز محور مقاومة له امتدادات في عدة دول.

وهذا التحول في السردية كان أساسياً في عملية تصدير النفوذ.

فبدلاً من تقديم التدخلات الإقليمية باعتبارها توسعاً سياسياً أو عسكرياً، جرى تقديمها بوصفها "دفاعاً عن المستضعفين" أو "مواجهة للاستكبار" أو "حماية للمقدسات."

هذا الإطار اللغوي منح المشروع الإيراني شرعية رمزية واسعة في بعض البيئات، وساعد على تبرير وجوده في مناطق النزاع.

ومن الناحية التطبيقية، لعبت وسائل الإعلام دوراً محورياً في تغطية الأحداث في سوريا والعراق واليمن ولبنان، حيث جرى تقديم الصراعات وفق رواية موحدة تقريباً: محور مقاومة في مواجهة قوى خارجية أو جماعات "متطرفة."

هذا التوحيد في السردية الإعلامية ساعد على خلق تصور إقليمي متماسك يخدم المشروع السياسي والعسكري.

كما أن الإعلام لم يكن منفصلاً عن العمل الميداني، بل كان جزءاً منه.

ففي كثير من الحالات، كانت المعارك العسكرية تُدار بالتوازي مع معارك إعلامية تهدف إلى السيطرة على الرواية وتوجيه الرأي العام المحلي والإقليمي.

وهذا التكامل بين الإعلام والسلاح أصبح سمة أساسية في أسلوب العمل الإيراني خارج الحدود.

ومن الناحية التقنية، توسعت إيران في استخدام الإعلام متعدد اللغات، خصوصاً العربية والإنجليزية والفرنسية، بهدف الوصول إلى جمهور أوسع خارج حدودها الجغرافية.

وهذا التوسع لم يكن عشوائياً، بل موجهاً نحو تشكيل صورة معينة عن الدور الإيراني في المنطقة.

ففي الإعلام العربي، يتم التركيز على خطاب المقاومة والمظلومية، بينما في الإعلام الدولي يتم التركيز على خطاب الاستقرار ومواجهة الإرهاب.

هذا التعدد في الخطاب يعكس مرونة عالية في إدارة الصورة الذهنية.

ومن الناحية الفكرية، يعتمد المشروع الإعلامي الإيراني على إعادة تأطير الصراعات الإقليمية ضمن ثنائيات واضحة: مقاومة مقابل استكبار، مظلوم مقابل ظالم، محور حق مقابل محور باطل.

هذا النوع من التقسيم البسيط للواقع المعقد يساعد على تعبئة الجمهور، لكنه في الوقت نفسه يقلل من إمكانية فهم التعقيدات السياسية الحقيقية.

ومن هنا تتحول السياسة إلى سردية أخلاقية–عقائدية أكثر منها تحليل سياسي.

كما أن الإعلام المرتبط بالمشروع الإيراني لعب دوراً في بناء ما يمكن تسميته بـ "الذاكرة الإقليمية البديلة."

فبدلاً من الروايات الوطنية التقليدية لكل دولة، يتم تقديم سردية موحدة تربط بين أحداث تاريخية مختلفة ضمن إطار واحد.

هذا النوع من إعادة صياغة التاريخ يهدف إلى بناء هوية إقليمية تتجاوز الدولة الوطنية.

ومن الناحية النفسية، يعتمد هذا النموذج الإعلامي على الاستثارة العاطفية المستمرة، خصوصاً عبر صور الضحايا، والخطاب الديني، والرموز التاريخية.

هذا الأسلوب يعزز الارتباط العاطفي بالقضية، ويقلل من المسافة النقدية لدى المتلقي.

لكن في المقابل، يؤدي إلى تضخيم الانقسام بين الأطراف المختلفة في المنطقة.

كما أن الإعلام لم يكن منفصلاً عن بناء الجماعات المسلحة، بل كان جزءاً من عملية شرعنتها.

فالجماعات المرتبطة بالمشروع الإيراني يتم تقديمها إعلامياً بوصفها "قوى مقاومة"، بغض النظر عن طبيعة أدوارها العسكرية أو السياسية.

وهذا التوصيف يمنحها شرعية رمزية داخل بعض البيئات.

ومن الناحية الاستراتيجية، ساهم الإعلام في تقليل الكلفة السياسية للتدخلات الخارجية.

فحين يتم تقديم التدخل باعتباره دفاعاً عن قضية عادلة، يصبح من الأسهل تبريره أمام الجمهور المحلي والإقليمي.

وهذا ما يجعل الإعلام جزءاً من أدوات القوة غير المباشرة.

كما أن الإعلام الإيراني لعب دوراً في مواجهة الإعلام الإقليمي والدولي المنافس.

فالصراع الإعلامي أصبح امتداداً للصراع السياسي والعسكري، حيث تحاول كل جهة تقديم روايتها الخاصة للأحداث.

ومن هنا نشأت حالة من "تعدد الحقائق الإعلامية" في المنطقة، حيث تختلف الروايات بشكل جذري حول الحدث نفسه.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا التعدد في تشكيل وعي سياسي منقسم داخل المجتمعات العربية والإسلامية.

فكل جمهور يتلقى سردية مختلفة للأحداث، ما يعمق الانقسام ويضعف إمكانية بناء فهم مشترك.

كما أن الإعلام المرتبط بالمشروع الإيراني استفاد من تطور الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

فتم استخدام هذه المنصات لنشر الرسائل السياسية بسرعة وعلى نطاق واسع، ما ساعد على تجاوز الحدود التقليدية للإعلام الرسمي.

ومن هنا أصبح الفضاء الرقمي ساحة أساسية للصراع الإعلامي في المنطقة.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا الإعلام في تعزيز فكرة "المحور" الذي يربط بين عدة دول وجماعات.

فالسردية الإعلامية الموحدة ساعدت على خلق تصور بوجود كتلة سياسية– عقائدية متماسكة تمتد عبر عدة ساحات.

لكن هذا التصور يخفي في الواقع تعقيدات كبيرة وتناقضات داخلية بين هذه الأطراف.

كما أن الإعلام لعب دوراً في إعادة تعريف العدو والصديق في المنطقة.

فبدلاً من التصنيفات التقليدية للدول، أصبح التصنيف قائماً على مدى القرب أو البعد من المشروع الإقليمي الإيراني.

وهذا التحول جعل العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وأقل استقراراً.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في المشروع الإعلامي الإيراني أنه لا يكتفي بتفسير الواقع، بل يشارك في إنتاجه وإعادة تشكيله.

فمن خلال الإعلام، يتم بناء سردية تبرر التدخلات، وتعيد تعريف الصراعات، وتخلق هوية إقليمية بديلة تتجاوز الدولة الوطنية.

لكن هذا النموذج أدى أيضاً إلى تعميق الاستقطاب، وإضعاف إمكانية التفاهم الإقليمي، وتحويل الإعلام إلى جزء من الحرب السياسية المستمرة.

وفي الخلاصة، فإن الإعلام والدعاية يشكلان أحد أهم أدوات المشروع الإقليمي الإيراني، حيث لا يقل تأثيرهما عن الأدوات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية. فمن خلال بناء سردية موحدة للمقاومة، وإعادة تفسير الصراعات، واستخدام الرموز الدينية والتاريخية، استطاعت إيران أن تؤسس حضوراً إعلامياً واسعاً يخدم مشروعها الإقليمي. لكن هذا الحضور ساهم أيضاً في

تعميق الانقسام في المنطقة، وإضعاف الفضاء الإعلامي المشترك، وتحويل الإعلام إلى ساحة صراع سرديات دائمة بين المحاور الإقليمية المختلفة.

13.البعد الديني–المؤسسي وتحوّل "ولاية الفقيه" إلى بنية حكم عابرة للحدود

يمثل البعد الديني في المشروع السياسي للجمهورية الإسلامية في إيران أحد أكثر العناصر تعقيداً وتأثيراً في صياغة سلوك الدولة داخلياً وخارجياً، لأن مفهوم ولاية الفقيه لم يبقَ إطاراً فقهياً داخل الحوزة أو نظرية دستورية داخل الدولة، بل تحوّل تدريجياً إلى بنية حكم متكاملة تتجاوز حدود إيران الجغرافية، وتُعاد صياغتها لتصبح مرجعية سياسية–دينية في الإقليم.

هذا التحول لم يكن مجرد تطوير نظري داخل الفكر الشيعي المعاصر، بل كان انتقالاً عملياً من "المرجعية الدينية المحلية" إلى "المرجعية السياسية العابرة للدولة"، وهو ما أعاد تشكيل العلاقة بين الدين والدولة والهوية في المنطقة بشكل جذري.

منذ تأسيس النظام بعد ثورة 1979، تم دمج ولاية الفقيه في بنية الدولة الإيرانية بوصفها أعلى سلطة سياسية ودينية في آن واحد، ما جعل القرار السياسي محكوماً بإطار عقائدي وليس مؤسسياً فقط. لكن الأهم من ذلك أن هذا المفهوم لم يُترك داخل الحدود الإيرانية، بل جرى تصديره تدريجياً عبر أدوات سياسية وعسكرية وثقافية، ليصبح جزءاً من بنية النفوذ الإقليمي.

ومن هنا بدأ التحول من "دولة ذات نظام ديني" إلى "نظام ديني له امتدادات دولية."

في هذا السياق، لعبت المؤسسات الدينية والسياسية داخل إيران دوراً مزدوجاً: فهي من جهة تدير الدولة داخلياً، ومن جهة أخرى تنتج خطاباً موجهاً للخارج يهدف إلى بناء ولاءات دينية–سياسية خارج الحدود.

هذا التداخل بين الديني والسياسي جعل المشروع الإيراني مختلفاً عن المشاريع الإقليمية التقليدية، لأنه لا يعتمد فقط على المصالح، بل على بناء شرعية عقائدية مستمرة.

ومن الناحية المؤسسية، تشكل العلاقة بين الدولة والحرس الثوري الإيراني نموذجاً فريداً، حيث لا يعمل الحرس كجهاز عسكري فقط، بل كذراع عقائدي–تنفيذي لمفهوم ولاية الفقيه في الداخل والخارج.

هذا الارتباط جعل القرار العسكري والسياسي جزءاً من بنية دينية مؤسسية، وليس فقط بنية دولة تقليدية.

ومع توسع النفوذ الإقليمي، بدأ مفهوم ولاية الفقيه يأخذ بعداً خارجياً غير رسمي، حيث ظهرت جماعات سياسية وعسكرية في دول مختلفة تربط شرعيتها الدينية والسياسية بهذا المفهوم بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهكذا تحولت المرجعية الدينية من إطار محلي إلى شبكة نفوذ عابرة للحدود.

في لبنان مثلاً، تم بناء نموذج سياسي–عسكري يرتبط عضوياً بالمفهوم العقائدي القادم من إيران، حيث أصبحت بعض القوى المسلحة لا ترى نفسها مجرد تنظيم محلي، بل جزءاً من مشروع ديني–سياسي أوسع.

هذا النموذج لم يكن مجرد تحالف سياسي، بل علاقة بنيوية تقوم على المرجعية الدينية والسياسية في طهران.

وبالمثل، في العراق بعد 2003، ظهرت جماعات سياسية وعسكرية تبنت خطاباً دينياً وسياسياً قريباً من هذا الإطار، ما ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدين والدولة داخل العراق نفسه.

وهذا التداخل أدى إلى إضعاف مفهوم السيادة الوطنية لصالح مرجعيات دينية–سياسية متعددة المستويات.

ومن الناحية الفكرية، يقوم مفهوم ولاية الفقيه على فكرة أن القيادة الدينية تمتلك صلاحية إدارة شؤون المجتمع في غياب الإمام المعصوم، وهو تصور يعطي للمرجعية الدينية سلطة سياسية مباشرة.

لكن التحول الخطير حدث عندما تم توسيع هذا المفهوم من إطار داخلي إلى إطار إقليمي، بحيث أصبح يُستخدم لتبرير النفوذ خارج حدود الدولة.

وهذا التوسع أعاد تعريف مفهوم الشرعية السياسية في بعض البيئات.

كما أن هذا النموذج أدى إلى ظهور "تعدد مرجعيات" داخل الدولة الواحدة، حيث لم تعد المرجعية السياسية محصورة في المؤسسات الوطنية، بل أصبحت تتقاطع مع مرجعيات دينية–عقائدية خارجية.

وهذا التعدد خلق حالة من التعقيد في بنية الدولة الحديثة.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل الهوية السياسية لفئات واسعة داخل المجتمعات المتأثرة بالنفوذ الإيراني.

فبدلاً من الهوية الوطنية الجامعة، بدأت تظهر هويات فرعية مرتبطة بالانتماء العقائدي أو المرجعي.

وهذا التحول كان له تأثير مباشر على مفهوم المواطنة داخل تلك المجتمعات.

كما أن البعد الديني للمشروع الإيراني ساعد على إنتاج خطاب تعبوي قوي، يعتمد على مفاهيم مثل "المظلومية"، و"العدالة الإلهية"، و"المواجهة مع الاستكبار."

هذا الخطاب لا يعمل فقط على المستوى السياسي، بل على المستوى النفسي والاجتماعي، حيث يخلق حالة من الانتماء العميق للمشروع.

لكن في المقابل، يؤدي إلى تعميق الانقسام مع الأطراف الأخرى التي تُقدَّم في الخطاب كخصوم عقائديين أو سياسيين.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا البعد في تحويل الصراعات السياسية إلى صراعات ذات طابع ديني–هوياتي.

فبدلاً من أن تكون النزاعات حول السلطة أو المصالح، أصبحت تُصاغ في كثير من الأحيان ضمن إطار عقائدي.

وهذا ما جعل التسويات السياسية أكثر صعوبة وتعقيداً.

كما أن توسيع مفهوم ولاية الفقيه ساهم في خلق شبكة من الولاءات العابرة للدولة، حيث ترتبط بعض الجماعات بمرجعية دينية–سياسية خارج حدودها الوطنية.

وهذا التحول يمثل أحد أبرز مظاهر تآكل الدولة الوطنية في المنطقة.

ومن الناحية المؤسسية، أدى هذا النموذج إلى دمج القرار الديني بالقرار السياسي والأمني والاقتصادي داخل إيران، ما خلق بنية حكم مركبة يصعب فصل مكوناتها.

وهذه البنية انعكست لاحقاً على شكل النفوذ الخارجي، حيث لم يعد التوسع الإيراني مجرد سياسة خارجية، بل امتداداً لنظام حكم ديني–سياسي متكامل.

كما أن هذا التداخل جعل من الصعب التمييز بين ما هو ديني وما هو سياسي في سلوك الدولة الإيرانية خارج حدودها.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه أعاد تعريف مفهوم السيادة في المنطقة.

فحين تصبح المرجعية الدينية قادرة على تجاوز حدود الدولة، وتتداخل مع القرار السياسي والعسكري في دول أخرى، فإن مفهوم الدولة الوطنية التقليدية يتعرض لضغط بنيوي عميق.

كما أن هذا النموذج ساهم في إنتاج صراعات طويلة الأمد، لأن الاختلاف لم يعد فقط سياسياً، بل أصبح مرتبطاً بالهوية والمرجعية.

وهذا النوع من الصراعات يصعب حله عبر التسويات التقليدية.

ومن هنا يمكن فهم كيف تحولت ولاية الفقيه من نظرية فقهية داخل سياقها التاريخي إلى بنية حكم ذات امتدادات إقليمية، تؤثر في توازنات المنطقة وتعيد تشكيل علاقات القوة فيها.

وفي الخلاصة، فإن البعد الديني–المؤسسي للمشروع الإيراني يمثل أحد أهم مصادر قوته واستمراريته، لكنه في الوقت نفسه أحد أهم أسباب تعقيد الصراعات في المنطقة. فمن خلال تحويل ولاية الفقيه من مفهوم داخلي إلى مرجعية عابرة للحدود، استطاع النظام الإيراني بناء شبكة نفوذ ديني–سياسي تمتد عبر عدة دول، لكنها في المقابل ساهمت في إضعاف الدولة الوطنية، وتعميق الانقسامات الهوياتية، وتحويل الصراعات السياسية إلى صراعات ذات طابع عقائدي ممتد يصعب احتواؤه أو تسويته بسهولة.

14.إعادة تشكيل الجيوسياسة الإقليمية عبر "محور النفوذ"

شهد الشرق الأوسط بعد التحولات الكبرى في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إعادة رسم غير معلنة للخريطة الجيوسياسية، لم تعتمد على المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التقليدية، بل على تشكّل "محاور نفوذ" تتجاوز الدولة الوطنية، وتربط بين كيانات سياسية وجماعات مسلحة وشبكات اقتصادية وأمنية ضمن منظومات إقليمية متداخلة. في هذا السياق، برز ما يمكن تسميته بـ"محور النفوذ الإيراني" بوصفه أحد أكثر هذه المحاور تعقيداً وتأثيراً في المنطقة.

هذا المحور لم يتشكل دفعة واحدة، بل عبر تراكم طويل بدأ مع قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، ثم تطور تدريجياً عبر الحروب الإقليمية، وتصدير النموذج العقائدي، وبناء الشبكات المسلحة، وصولاً إلى إعادة صياغة العلاقات بين الدول والجماعات داخل الإقليم.

فبدلاً من أن تكون الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط قائمة على دول مستقلة تتعامل عبر دبلوماسية تقليدية، أصبحت المنطقة تدريجياً ساحة تتداخل فيها السيادة مع النفوذ، والدولة مع الشبكة، والحدود مع الممرات الاستراتيجية غير الرسمية.

في هذا السياق، لم يعد النفوذ الإيراني محصوراً داخل حدود إيران، بل امتد عبر سلسلة من الساحات المترابطة، تشمل العراق وسوريا ولبنان واليمن، ضمن تصور جيوسياسي يقوم على الربط بين هذه الساحات في منظومة واحدة متكاملة.

هذا الربط لم يكن جغرافياً فقط، بل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وعقائدياً.

ومن هنا ظهر مفهوم "الممر الاستراتيجي" الذي يربط بين طهران والبحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان، إضافة إلى امتدادات أخرى نحو الخليج والبحر الأحمر.

هذا الممر لم يكن مجرد خط إمداد، بل جزءاً من إعادة تشكيل البنية الجيوسياسية للمنطقة.

ومن الناحية المفاهيمية، يقوم "محور النفوذ" على فكرة أن الدولة لم تعد هي الوحدة الأساسية في السياسة الدولية داخل المنطقة، بل أصبحت جزءاً من شبكة أوسع من الفاعلين غير الدولتيين والدول الحليفة والجماعات المسلحة.

وهذا التحول أدى إلى تآكل النموذج التقليدي للسيادة.

في هذا الإطار، لعبت الحرس الثوري الإيراني دوراً محورياً في بناء هذا المحور وإدارته ميدانياً، حيث لم يعد دوره مقتصراً على الدفاع عن الدولة الإيرانية، بل أصبح إدارة العلاقات مع شبكات النفوذ خارج الحدود، وتنسيق العمليات العسكرية والسياسية عبر عدة ساحات في وقت واحد.

ومن هنا تحول الحرس إلى أداة جيوسياسية بامتياز.

كما أن "محور النفوذ" اعتمد على استراتيجية متعددة المستويات:

المستوى الأول: بناء جماعات محلية مسلحة مرتبطة عقائدياً أو سياسياً بالمشروع الإيراني.

المستوى الثاني: دمج هذه الجماعات داخل البنية السياسية أو الأمنية للدول المستهدفة.

المستوى الثالث: ربط هذه الجماعات بشبكة إقليمية أوسع من التنسيق والتوجيه.

المستوى الرابع: استخدام هذه الشبكة كأداة ضغط جيوسياسي في الصراعات الإقليمية والدولية.

هذا النموذج منح إيران قدرة على التأثير في أكثر من ساحة في وقت واحد، دون الحاجة إلى تدخل عسكري تقليدي مباشر واسع النطاق.

ومن الناحية الإقليمية، أدى هذا المحور إلى إعادة تعريف التوازنات بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط.

فلم يعد الصراع محصوراً بين دول متقابلة، بل أصبح بين محاور متعددة تتداخل فيها الدولة مع الفاعلين غير الدولتيين.

وهذا ما جعل السياسة الإقليمية أكثر تعقيداً وأقل استقراراً.

في المقابل، أدى هذا التحول إلى ردود فعل إقليمية مضادة، حيث بدأت دول أخرى في بناء محاور مقابلة أو شبكات نفوذ مضادة، ما عمّق حالة الاستقطاب الإقليمي.

وهكذا تحولت المنطقة إلى ساحة توازنات هشة بين محاور متنافسة.

ومن الناحية العسكرية، سمح "محور النفوذ" بخلق قدرة على خوض حروب متعددة الجبهات بشكل غير مباشر.

فبدلاً من مواجهة عسكرية مباشرة، يمكن إدارة الصراعات عبر وكلاء محليين في عدة دول في وقت واحد.

وهذا ما ظهر بوضوح في ساحات متعددة مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان.

هذا النمط من الحروب غير المباشرة أدى إلى تقليل الكلفة المباشرة على الدولة المركزية، لكنه في المقابل زاد من الكلفة الإنسانية والسياسية على الدول المستهدفة.

ومن الناحية الاقتصادية، ارتبط "محور النفوذ" بشبكات تمويل ولوجستيات عابرة للحدود، تشمل التجارة غير الرسمية، والتحويلات المالية غير المباشرة، والممرات الاقتصادية المرتبطة بمناطق النزاع.

وهذا التكامل بين الاقتصاد والأمن جعل من الصعب فصل النشاط العسكري عن النشاط الاقتصادي داخل هذا المحور.

كما أن "محور النفوذ" اعتمد على البعد الرمزي والإعلامي بشكل كبير.

فتم تقديمه في الخطاب الرسمي بوصفه "محور المقاومة"، في مواجهة قوى إقليمية ودولية أخرى.

هذا التوصيف منح المحور بعداً شرعياً في بعض البيئات، وساهم في تعبئة الجماهير حوله.

لكن في الوقت نفسه، أدى إلى تعميق الاستقطاب الإقليمي.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا المحور في إعادة تشكيل الهويات السياسية في المنطقة.

فبدلاً من الهويات الوطنية التقليدية، بدأت تظهر هويات مرتبطة بالانتماء إلى المحاور الإقليمية.

وهذا التحول أدى إلى إضعاف مفهوم الدولة الوطنية لصالح الولاءات الشبكية.

كما أن "محور النفوذ" خلق حالة من الترابط بين الساحات المختلفة، بحيث أصبح أي تحول في إحدى الدول يؤثر مباشرة على باقي الدول ضمن الشبكة.

وهذا الترابط جعل الأزمات أكثر قابلية للانتشار الإقليمي.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه أعاد تعريف مفهوم الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط.

فبدلاً من حدود ثابتة ودول مستقلة، أصبحت المنطقة عبارة عن شبكة متداخلة من النفوذ والولاءات والممرات الاستراتيجية.

وهذا التحول جعل الاستقرار الإقليمي أكثر صعوبة.

كما أن هذا النموذج ساهم في إضعاف الدولة الوطنية من الداخل، لأنه خلق كيانات موازية داخلها ترتبط بمراكز خارجية.

وهذا ما أدى إلى تآكل السيادة التقليدية للدول.

ومن الأمثلة الواضحة، كيف أصبحت بعض الدول ساحة لتعدد مراكز القرار، حيث تتداخل الحكومة الرسمية مع جماعات مسلحة وقوى سياسية مرتبطة بمحاور إقليمية.

وهذا التعدد في مراكز القوة يجعل عملية الحكم أكثر تعقيداً وأقل فعالية.

ومن الناحية الاستراتيجية، منح "محور النفوذ" إيران قدرة على التأثير في ملفات إقليمية ودولية تتجاوز حجمها الجغرافي والسكاني والاقتصادي.

فمن خلال هذا المحور، أصبحت قادرة على الضغط في عدة اتجاهات في وقت واحد.

لكن هذا التوسع خلق أيضاً حالة من الاحتكاك المستمر مع قوى إقليمية ودولية أخرى، ما جعل المنطقة في حالة توتر دائم.

وفي الخلاصة، فإن "محور النفوذ" يمثل أحد أهم التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحديث. فهو ليس تحالفاً تقليدياً بين دول، بل شبكة معقدة من الدول والجماعات المسلحة والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية التي تعمل ضمن رؤية استراتيجية واحدة. ومن خلال هذا النموذج، استطاع المشروع الإيراني إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، لكنه في المقابل ساهم في إضعاف الدولة الوطنية، وتعميق الاستقطاب الإقليمي، وتحويل الشرق الأوسط إلى ساحة صراع محاور ممتد يصعب ضبطه أو إنهاؤه بالآليات التقليدية للدبلوماسية الدولية.

15.النتائج التراكمية للمشروع الإقليمي: تفكك الدولة الوطنية وإعادة هندسة الصراع في الشرق الأوسط

بعد أكثر من أربعة عقود على قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، يمكن قراءة المشروع الإقليمي الذي ارتبط بتصدير الثورة بوصفه عملية تراكم طويلة الأمد، لم تُنتج فقط نفوذاً سياسياً أو عسكرياً في عدد من الساحات، بل أعادت

تشكيل البنية العامة للصراع في الشرق الأوسط، ودفعت باتجاه تآكل تدريجي في نموذج الدولة الوطنية التقليدية، لصالح شبكات نفوذ عابرة للحدود تتداخل فيها العقيدة مع السياسة، والسلاح مع الاقتصاد، والهوية مع الولاء الخارجي.

في هذا السياق، لا يمكن فهم النتائج بوصفها أحداثاً منفصلة في كل دولة على حدة، بل بوصفها حصيلة تفاعلات مترابطة بين ساحات متعددة، امتدت من لبنان إلى العراق وسوريا واليمن، مروراً ببقية الإقليم.

النتيجة الأكثر عمقاً لهذا المسار كانت إعادة تعريف مفهوم الدولة نفسه داخل المنطقة. فالدولة، التي كانت تُفهم تاريخياً بوصفها كياناً يحتكر العنف المشروع داخل حدود جغرافية واضحة، بدأت تفقد هذا الاحتكار تدريجياً لصالح قوى مسلحة غير دولاتية، ترتبط بمحاور إقليمية وتتحرك ضمن شبكات نفوذ أوسع.

هذا التحول لم يكن مجرد ضعف في مؤسسات الدولة، بل إعادة توزيع فعلية للسلطة داخل الإقليم.

ففي العديد من الحالات، لم تعد الحكومة المركزية هي الجهة الوحيدة التي تملك القرار الأمني أو العسكري أو حتى السياسي، بل ظهرت مراكز قوة موازية تمتلك السلاح والتمويل والشرعية الرمزية في آن واحد.

ومن هنا نشأت ظاهرة "تعدد السيادات" داخل الدولة الواحدة.

هذا التعدد أدى إلى إضعاف جوهر الدولة الوطنية الحديثة، لأن السيادة لم تعد مركزة، بل موزعة بين الدولة الرسمية وشبكات غير رسمية ترتبط بالخارج.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن أحد أهم نتائج المشروع الإقليمي كان تحويل الصراع من صراع بين دول إلى صراع داخل الدول نفسها.

فبدلاً من الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية، أصبحت المنطقة تشهد حروباً داخلية طويلة الأمد تشارك فيها جماعات مسلحة مدعومة من الخارج، وأجهزة أمنية رسمية، وقوى إقليمية متعددة.

هذا النمط من الصراع أدى إلى تعقيد غير مسبوق في إدارة الأزمات، وجعل الحلول السياسية أكثر صعوبة.

كما أن هذا التحول ساهم في تفكيك الهوية الوطنية في عدد من الدول.

فمع صعود الولاءات الطائفية والمذهبية والمناطقية، تراجعت فكرة المواطنة الجامعة، لصالح انتماءات فرعية مرتبطة بهويات دينية أو سياسية أو إقليمية.

وهذا الانقسام لم يكن اجتماعياً فقط، بل انعكس مباشرة على بنية الدولة ومؤسساتها.

في هذا السياق، لعبت الأدوات المرتبطة بالمشروع الإيراني دوراً في إعادة تشكيل بعض هذه الهويات، عبر دعم جماعات محلية مسلحة أو سياسية، وإعادة تعريفها ضمن إطار إقليمي أوسع يرتبط بمفهوم "محور المقاومة."

هذا الإطار منح تلك الجماعات شرعية رمزية في بعض البيئات، لكنه في الوقت نفسه ربطها بمشاريع خارج حدود الدولة الوطنية.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا الوضع إلى ظهور نموذج "الأمن المزدوج"، حيث تتعايش القوات الرسمية مع قوى مسلحة موازية، لكل منها ولاءات مختلفة ومصادر قرار مستقلة.

هذا التعايش لم يكن مستقراً، بل كان مصدر توتر دائم داخل الدول.

وفي بعض الحالات، أدى إلى صدامات داخلية أو شلل في مؤسسات الدولة.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهم هذا التعدد في مراكز القوة في خلق اقتصاديات موازية داخل الدول، حيث ترتبط بعض الموارد والمنافذ الاقتصادية بشبكات نفوذ مسلحة أو سياسية غير رسمية.

وهذا الوضع أدى إلى إضعاف الاقتصاد الوطني، وتآكل قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ.

كما أن الحروب الممتدة في عدة ساحات، والتي ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بتفاعلات هذا المشروع الإقليمي، أدت إلى تدمير واسع للبنية التحتية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتفاقم الأزمات الإنسانية.

في سوريا مثلاً، أدى الصراع الطويل إلى انهيار واسع في مؤسسات الدولة، وتفكك اقتصادي واجتماعي عميق، جعل عملية إعادة الإعمار أكثر تعقيداً من مجرد إعادة بناء مادي.

وفي اليمن، تحولت الحرب إلى أزمة إنسانية مزمنة، مع تدهور حاد في الخدمات الأساسية وانقسام سياسي وجغرافي واسع.

وفي العراق، أدى الصراع بعد 2003 إلى إعادة تشكيل النظام السياسي على أسس هشة، مع استمرار وجود قوى مسلحة مؤثرة خارج إطار الدولة.

هذه النتائج لم تكن منفصلة، بل تعكس نمطاً إقليمياً عاماً يقوم على تفكيك المركز وإعادة توزيع القوة على شبكات متعددة.

ومن الناحية الجيوسياسية، أدى هذا المسار إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في الشرق الأوسط.

فلم تعد الدول وحدها هي الفاعل الأساسي، بل أصبحت هناك محاور إقليمية وشبكات عابرة للحدود تتحكم في جزء كبير من ديناميات الصراع.

هذا التحول جعل المنطقة أقل استقراراً وأكثر عرضة للتداخلات الخارجية.

كما أن "تصدير الثورة" بوصفه استراتيجية سياسية–أيديولوجية ساهم في تحويل العديد من الصراعات المحلية إلى صراعات إقليمية.

فبدلاً من أن تبقى النزاعات ضمن حدودها الجغرافية، أصبحت تتصل بشبكات دعم وتمويل وتوجيه خارجية، ما أطال أمدها ورفع كلفتها.

ومن الناحية الفكرية، يمكن القول إن أحد أهم التحولات كان انتقال الصراع من مستوى الدولة إلى مستوى الهوية.

فبدلاً من أن يكون الصراع حول السلطة أو الموارد، أصبح في كثير من الحالات صراعاً حول الانتماء والمرجعية والهوية الدينية والسياسية.

هذا التحول جعل الصراعات أكثر حدة وأقل قابلية للحل السياسي التقليدي.

كما أن هذا المسار ساهم في إنتاج حالة من الاستقطاب الإقليمي المستمر، حيث تتشكل مواقف الدول والجماعات بناءً على اصطفافها ضمن محاور أكبر، وليس فقط على أساس مصالحها الوطنية المباشرة.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر نتيجة تراكمية لهذا المشروع هي إضعاف الدولة الوطنية بوصفها الإطار الأساسي للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.

فحين تتراجع الدولة لصالح الشبكات، وتتفكك السيادة لصالح المحاور، يصبح الاستقرار أكثر هشاشة.

كما أن هذا النموذج أدى إلى إطالة أمد الصراعات، لأن كل طرف محلي يصبح مرتبطاً بدعم خارجي، ما يقلل من فرص التسويات الداخلية.

وفي الوقت نفسه، خلق هذا الواقع بيئة دائمة لإعادة إنتاج الأزمات، حيث تتحول كل تسوية إلى مرحلة مؤقتة ضمن صراع أكبر لم يُحسم بعد.

ومن هنا يمكن فهم أن النتائج التراكمية للمشروع الإقليمي لا تتعلق فقط بتوسع نفوذ دولة واحدة، بل بإعادة تشكيل بنية الصراع في الشرق الأوسط بأكمله.

وفي الخلاصة، فإن النتائج النهائية لهذا المسار تشير إلى تحول عميق في طبيعة النظام الإقليمي، من نظام قائم على الدول الوطنية إلى نظام هجين تتداخل فيه الدول مع الشبكات والمحاور والفاعلين غير الدولتيين. وقد أدى هذا التحول إلى تفكيك واسع في بعض الدول، وإعادة توزيع للقوة، وتعميق الاستقطاب، وإطالة أمد الصراعات. وبذلك يصبح المشروع الإقليمي المرتبط بتصدير الثورة ليس مجرد سياسة خارجية، بل عاملاً بنيوياً أعاد صياغة شكل الشرق الأوسط الحديث، بكل ما يحمله ذلك من آثار سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ممتدة.

16.التحولات الداخلية في إيران: تداخل الدولة العقائدية مع الدولة الأمنية وإعادة إنتاج السلطة

تمثل التحولات الداخلية داخل إيران أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة المشروع الإقليمي الإيراني، لأن السياسة الخارجية لم تكن منفصلة عن البنية الداخلية للدولة، بل كانت امتداداً لها. فالنظام الذي تأسس بعد 1979 لم يبنِ فقط دولة جديدة، بل أعاد تشكيل مفهوم الدولة نفسه، عبر دمج البنية العقائدية مع البنية الأمنية والإدارية في كيان واحد شديد التعقيد، يتداخل فيه الديني بالسياسي، والمؤسسي بالأيديولوجي، والعسكري بالمدني.

هذا التداخل البنيوي جعل من الداخل الإيراني مختبراً دائماً لإعادة إنتاج السلطة، حيث لا تعمل الدولة بوصفها جهازاً إدارياً محايداً، بل بوصفها منظومة عقائدية–سياسية تسعى إلى تثبيت رؤيتها داخلياً وتصديرها خارجياً.

في قلب هذه المنظومة يقف مفهوم ولاية الفقيه باعتباره الإطار الأعلى للشرعية، والذي يعلو على بقية المؤسسات الدستورية، ويمنح القيادة الدينية سلطة تتجاوز الحدود التقليدية للفصل بين السلطات.

هذا الإطار لم يبقَ نظرياً، بل جرى ترجمته إلى بنية مؤسساتية معقدة، تتداخل فيها المؤسسات الدينية مع الأجهزة التنفيذية والأمنية والاقتصادية، بحيث يصبح

القرار السياسي في النهاية محكوماً بمنظومة مركبة من الشرعية الدينية والأمنية.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الدولة الإيرانية بعد الثورة أصبحت تتكون من طبقتين رئيسيتين:

الطبقة الأولى: الدولة الرسمية بمؤسساتها الدستورية (الرئاسة، البرلمان، الحكومة، القضاء).

الطبقة الثانية: الدولة العميقة المرتبطة بالمؤسسات العقائدية والأمنية، وفي مقدمتها الحرس الثوري الإيراني ومؤسساته الاقتصادية والأمنية.

هذا التداخل بين الطبقتين خلق نموذجاً فريداً من الحكم، حيث لا يمكن فهم القرار السياسي دون فهم التوازن بين هذه البنى المتداخلة.

ومن الناحية الأمنية، لعب الحرس الثوري دوراً مركزياً في إعادة تشكيل الدولة الداخلية، ليس فقط كقوة عسكرية، بل كفاعل سياسي–اقتصادي يمتلك نفوذاً واسعاً في مفاصل الدولة.

فمع مرور الوقت، توسع دوره من حماية النظام إلى إدارة قطاعات اقتصادية، والإشراف على مشاريع استراتيجية، والمشاركة في صياغة السياسات الداخلية والخارجية.

هذا التوسع جعل الحرس الثوري جزءاً من بنية الدولة العميقة، وليس مجرد جهاز تابع لها.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا التداخل إلى تقليص المساحة الفعلية للمنافسة السياسية داخل النظام.

فبينما توجد مؤسسات انتخابية شكلية، إلا أن القرار النهائي يخضع لتوازنات أعمق بين مراكز القوة العقائدية والأمنية.

وهذا ما خلق نموذجاً من "الديمقراطية المقيدة" التي تعمل ضمن حدود مرسومة مسبقاً.

كما أن النظام السياسي الإيراني شهد تطوراً تدريجياً نحو المركزية العقائدية، حيث يتم ضبط المجال السياسي عبر معايير أيديولوجية تحدد من هو "الداخل" ومن هو "الخارج" داخل النظام.

هذا التصنيف السياسي–الأيديولوجي أدى إلى إعادة تشكيل الحياة السياسية الداخلية بشكل مستمر.

ومن الناحية الاقتصادية، لعبت المؤسسات المرتبطة بالدولة العميقة دوراً واسعاً في السيطرة على قطاعات اقتصادية رئيسية، ما أدى إلى نشوء اقتصاد شبه موازٍ داخل الدولة نفسها.

هذا الاقتصاد لا يعمل فقط لتحقيق الربح، بل كأداة لتثبيت النفوذ السياسي والأمني.

وهذا التداخل بين الاقتصاد والأمن جعل من الصعب الفصل بين النشاط الاقتصادي والنفوذ السياسي.

ومن الناحية الاجتماعية، شهدت إيران تحولات عميقة في بنية المجتمع نتيجة هذا النموذج.

فقد نشأت طبقات اجتماعية مرتبطة مباشرة بالمؤسسات العقائدية والأمنية، مقابل طبقات أخرى تعاني من تقييد سياسي واقتصادي نسبي.

هذا التفاوت أدى إلى خلق حالة من التوتر الاجتماعي المستمر، بين رؤيتين مختلفتين لمفهوم الدولة والمجتمع.

كما أن النظام اعتمد بشكل كبير على إعادة إنتاج الشرعية عبر الخطاب العقائدي، الذي يربط بين الدولة والدين والمقاومة والهوية.

هذا الخطاب لا يعمل فقط في المجال السياسي، بل يمتد إلى التعليم والثقافة والإعلام، ما يجعله جزءاً من الحياة اليومية.

ومن هنا يصبح النظام قادراً على إعادة إنتاج نفسه عبر الأجيال.

لكن في المقابل، هذا النموذج يواجه تحديات داخلية متزايدة، نتيجة التوتر بين التطلعات الاجتماعية الحديثة والبنية العقائدية الصارمة.

فمع تطور المجتمع الإيراني، خصوصاً بين الشباب، ظهرت فجوات بين الخطاب الرسمي والواقع الاجتماعي.

هذه الفجوات أدت إلى موجات من الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية في فترات مختلفة.

ومن الناحية المؤسسية، يمكن ملاحظة أن النظام يعتمد على توزيع معقد للسلطة بين مراكز متعددة، ما يمنع تركيزها الكامل في يد واحدة، لكنه في الوقت نفسه يجعل عملية اتخاذ القرار بطيئة ومعقدة.

هذا النموذج يقوم على التوازن بين المؤسسات الرسمية والدولة العميقة، وليس على فصل واضح بينها.

ومن الناحية الفكرية، يمثل هذا النظام محاولة لدمج الدولة الحديثة مع تصور ديني تقليدي للسلطة، وهو ما يخلق حالة دائمة من التوتر البنيوي.

فالدولة الحديثة تقوم على مؤسسات وقوانين، بينما يقوم النموذج العقائدي على المرجعية الدينية العليا.

هذا التداخل يجعل النظام في حالة إعادة تعريف مستمرة لنفسه.

ومن الناحية الإقليمية، فإن التحولات الداخلية في إيران لا تنفصل عن سلوكها الخارجي، لأن بنية الدولة الداخلية هي التي تنتج أدوات النفوذ الخارجي.

فكل توسع إقليمي يعكس في جزء منه توازنات داخلية بين المؤسسات العقائدية والأمنية والسياسية.

ومن هنا يصبح فهم الداخل الإيراني ضرورياً لفهم سياساته الإقليمية.

كما أن قدرة النظام على الاستمرار رغم الضغوط الخارجية والعقوبات تعود جزئياً إلى هذه البنية الداخلية المتماسكة نسبياً، والتي تدمج بين الأمن والاقتصاد والعقيدة في منظومة واحدة.

لكن هذه القوة نفسها تحمل تناقضاً داخلياً، لأنها تعتمد على مركزية عقائدية قد تصطدم بالتغيرات الاجتماعية على المدى الطويل.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه يدمج بين الدولة والأيديولوجيا إلى درجة يصعب معها الفصل بينهما، ما يجعل عملية الإصلاح أو التغيير الداخلي أكثر تعقيداً.

كما أن هذا الدمج ينعكس مباشرة على السياسة الخارجية، حيث تصبح التفاعلات الإقليمية امتداداً للبنية الداخلية وليس مجرد خيارات دبلوماسية.

وفي الخلاصة، فإن التحولات الداخلية في إيران تمثل الأساس البنيوي الذي يقوم عليه المشروع الإقليمي بأكمله. فمن خلال دمج ولاية الفقيه مع الدولة، وتوسيع دور الحرس الثوري، وبناء اقتصاد موازٍ، وإعادة تشكيل المجتمع وفق خطاب عقائدي، تشكل نموذج دولة هجينة تجمع بين الحديث والتقليدي، بين الأمني والعقائدي، وبين المؤسسي والأيديولوجي. هذا النموذج منح إيران قدرة على الاستمرار والتأثير الإقليمي، لكنه في الوقت نفسه خلق تناقضات داخلية عميقة ستظل تؤثر على مستقبلها السياسي والاجتماعي لعقود طويلة.

17.الاقتصاد–الأمن كمنظومة واحدة: تشكّل "الدولة–الشبكة" داخل إيران وخارجها

يمثل اندماج الاقتصاد بالأمن في إيران أحد أكثر التحولات البنيوية تأثيراً في شكل الدولة المعاصرة في الشرق الأوسط، إذ لم يعد الاقتصاد مجالاً مستقلاً تُدار فيه الموارد وفق منطق السوق أو التخطيط التقليدي، بل أصبح جزءاً عضوياً من منظومة أمنية–سياسية واسعة، تتداخل فيها المؤسسات العسكرية مع الشركات، والتمويل مع النفوذ، والاستثمار مع الأهداف الجيوسياسية.

هذا النموذج يمكن وصفه بأنه انتقال من "الدولة–المؤسسة" إلى "الدولة–الشبكة"، حيث لم تعد السلطة الاقتصادية مركّزة في وزارة أو جهاز واحد، بل موزعة داخل شبكة معقدة من الفاعلين المرتبطين عضوياً بالبنية الأمنية والعقائدية للدولة.

في قلب هذا التحول يقف الحرس الثوري الإيراني باعتباره الفاعل المركزي في بناء الاقتصاد الأمني، إذ لم يعد مجرد جهاز عسكري، بل أصبح مجموعة اقتصادية–عسكرية تمتلك شركات، وتدير مشاريع، وتتحكم في قطاعات استراتيجية، وتشارك في صياغة السياسات الاقتصادية الكبرى.

هذا التداخل جعل من الحرس الثوري مؤسسة هجينة، تعمل في الوقت نفسه كقوة أمنية وكمجموعة اقتصادية عابرة للقطاعات.

ومن الناحية البنيوية، يمكن فهم الاقتصاد–الأمن الإيراني بوصفه نظاماً متعدد الطبقات:

الطبقة الأولى: الاقتصاد الرسمي للدولة، الذي يشمل الوزارات والمؤسسات العامة.

الطبقة الثانية: الاقتصاد شبه الرسمي المرتبط بالمؤسسات العقائدية.

الطبقة الثالثة: الاقتصاد الموازي المرتبط بشبكات النفوذ الإقليمي.

الطبقة الرابعة: الاقتصاد غير الرسمي أو الرمادي الذي يعمل في مناطق العقوبات والالتفاف المالي.

هذا التعدد في الطبقات خلق نظاماً اقتصادياً شديد التعقيد، يصعب إخضاعه للرقابة التقليدية أو القياس الدقيق.

ومن الناحية الاستراتيجية، أدى هذا الدمج بين الاقتصاد والأمن إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: تقليل تأثير العقوبات الاقتصادية الخارجية عبر إنشاء قنوات مالية بديلة.

الثاني: تحويل الموارد الاقتصادية إلى أدوات نفوذ سياسي وإقليمي.

وهكذا أصبح الاقتصاد ليس مجرد وسيلة للإنتاج والتوزيع، بل أداة لإدارة القوة.

ومن الناحية الإقليمية، لعب هذا النموذج دوراً أساسياً في دعم شبكة النفوذ الخارجي الإيرانية.

ففي العراق وسوريا ولبنان واليمن، لم يكن النفوذ قائماً على الدعم العسكري فقط، بل على بناء شبكات اقتصادية موازية ترتبط مباشرة أو غير مباشرة بالبنية الاقتصادية–الأمنية داخل إيران.

هذه الشبكات تشمل التمويل، التجارة، إعادة الإعمار، الطاقة، والخدمات اللوجستية.

ومن هنا يصبح الاقتصاد جزءاً من منظومة النفوذ وليس مجرد دعم له.

كما أن هذا النموذج أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ"اقتصاد النفوذ"، حيث لا تُدار العلاقات الاقتصادية بناءً على قواعد السوق فقط، بل بناءً على الانتماء السياسي أو العقائدي أو الأمني.

وهذا التحول غيّر طبيعة الاقتصاد في مناطق واسعة من الإقليم.

ومن الناحية المؤسسية داخل إيران، أدى هذا الدمج إلى إعادة توزيع السلطة الاقتصادية بعيداً عن المؤسسات المدنية التقليدية.

فالمؤسسات المرتبطة بالدولة العميقة أصبحت تتحكم في قطاعات واسعة من الاقتصاد، بما في ذلك البناء، الطاقة، النقل، والاتصالات.

هذا التوسع أدى إلى إضعاف دور القطاع الخاص المستقل نسبياً.

ومن الناحية السياسية، منح هذا النموذج الدولة قدرة على استخدام الاقتصاد كأداة ضغط داخلي وخارجي.

فمن خلال التحكم في الموارد والمشاريع والاستثمارات، يمكن توجيه السلوك السياسي والاجتماعي داخل البلاد وخارجها.

وهذا ما يجعل الاقتصاد جزءاً من أدوات إدارة السلطة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا الدمج إلى خلق طبقات اقتصادية مرتبطة مباشرة بالبنية الأمنية والعقائدية.

هذه الطبقات تتمتع بامتيازات اقتصادية وسياسية، ما خلق تفاوتاً اجتماعياً واضحاً داخل المجتمع الإيراني.

وفي المقابل، هناك شرائح اجتماعية أخرى تعمل ضمن الاقتصاد التقليدي أو تعاني من تراجع الفرص الاقتصادية بسبب هيمنة الاقتصاد الموازي.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا النموذج في خلق روابط اقتصادية غير مرئية بين دول وساحات مختلفة.

فالشبكات الاقتصادية المرتبطة بالنفوذ الإيراني لا تعمل داخل دولة واحدة، بل عبر عدة دول في وقت واحد، ما يخلق اقتصاداً شبكياً عابراً للحدود.

هذا الاقتصاد الشبكي يربط بين طهران وبغداد ودمشق وبيروت وصنعاء عبر مسارات مالية وتجارية ولوجستية معقدة.

ومن الناحية العسكرية، يوفر هذا النموذج دعماً مباشراً وغير مباشر للعمليات الإقليمية.

فبدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر فقط، يتم استخدام شبكات اقتصادية متعددة لدعم العمليات اللوجستية والعسكرية.

وهذا ما يجعل البنية العسكرية مرتبطة عضوياً بالبنية الاقتصادية.

ومن الناحية الفكرية، يعكس هذا النموذج تحولاً في مفهوم الدولة الحديثة، حيث لم تعد الدولة كياناً يفصل بين الاقتصاد والأمن، بل أصبحت بنية هجينة تدمج بينهما.

هذا الدمج يؤدي إلى تقليص المسافة بين القرار الاقتصادي والقرار الأمني.

كما أن هذا النموذج يخلق حالة من "الاقتصاد السياسي المغلق نسبياً"، حيث تدور الموارد داخل شبكة محدودة من الفاعلين المرتبطين بالدولة العميقة.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه يؤدي إلى تآكل تدريجي لمفهوم الشفافية الاقتصادية، لأن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يصبح خارج الرقابة التقليدية.

كما أن هذا التداخل يجعل من الصعب إصلاح الاقتصاد دون إعادة النظر في البنية الأمنية والسياسية نفسها.

ومن جهة أخرى، يخلق هذا النموذج قدرة عالية على الصمود أمام الضغوط الخارجية، لكنه في الوقت نفسه يحد من كفاءة الاقتصاد على المدى الطويل بسبب غلبة الاعتبارات الأمنية على الاعتبارات الاقتصادية.

ومن الناحية المقارنة، يمكن ملاحظة أن هذا النموذج يختلف عن النماذج التقليدية للدولة الريعية أو الدولة الأمنية، لأنه يجمع بين الاثنين ويضيف إليهما بعداً شبكياً عابراً للحدود.

وهذا ما يجعله أكثر تعقيداً وأقل قابلية للفصل أو التفكيك بسهولة.

وفي الخلاصة، فإن اندماج الاقتصاد بالأمن داخل إيران يمثل أحد أهم التحولات البنيوية في طبيعة الدولة الحديثة في المنطقة. فمن خلال دمج المؤسسات العسكرية بالاقتصاد، وتوسيع دور الحرس الثوري، وبناء شبكات اقتصادية عابرة للحدود، نشأ نموذج "الدولة–الشبكة" الذي يربط بين الداخل والخارج، وبين الاقتصاد والسياسة والأمن. هذا النموذج منح إيران قدرة كبيرة على الصمود والتأثير الإقليمي، لكنه في المقابل خلق اقتصاداً شديد التعقيد، غير شفاف، ومترابط مع البنية الأمنية، ما يجعل أي فصل بين مكوناته عملية صعبة للغاية، ويجعل تأثيره ممتداً داخل إيران وخارجها بشكل عميق ومستمر.

18. إعادة هندسة الإقليم عبر الشبكات الموازية: من الدولة إلى "النفوذ الإداري غير الرسمي

يمثل تطور النفوذ الإيراني في المنطقة انتقالاً تدريجياً من مرحلة التأثير السياسي والعسكري المباشر إلى مرحلة أكثر تعقيداً، يمكن وصفها بمرحلة "إعادة هندسة الإقليم عبر الشبكات الموازية"، حيث لم يعد الهدف مجرد دعم حلفاء أو إنشاء نفوذ سياسي، بل بناء أنظمة إدارة غير رسمية داخل عدة دول، تتداخل مع مؤسسات الدولة وتعيد تشكيل وظائفها من الداخل.

هذا التحول ظهر بوضوح في مرحلة ما بعد الحروب الكبرى في المنطقة، خصوصاً بعد تفكك مؤسسات الدولة في عدد من الساحات مثل العراق وسوريا، ومع استمرار الهشاشة السياسية في لبنان واليمن.

في هذا السياق، لم يعد النفوذ يقوم على فكرة "الدولة مقابل الدولة"، بل على فكرة "الشبكة مقابل الدولة"، حيث تعمل شبكات سياسية–عسكرية–اقتصادية مرتبطة بـ الحرس الثوري الإيراني داخل الفراغات التي تتركها الدول الضعيفة أو المنهكة.

هذه الشبكات لا تلغي الدولة مباشرة، لكنها تعيد تعريف وظائفها تدريجياً، بحيث تصبح الدولة واحدة من عدة فاعلين داخل نفس المجال الجغرافي، وليست الفاعل الوحيد.

ومن هنا نشأ نموذج جديد يمكن تسميته بـ"النفوذ الإداري غير الرسمي"، حيث يتم إدارة أجزاء من الدولة عبر قنوات غير رسمية مرتبطة بالولاءات السياسية والعقائدية والاقتصادية.

هذا النموذج لا يعتمد على السيطرة الكاملة، بل على النفوذ الجزئي المتداخل مع مؤسسات الدولة.

في هذا الإطار، يتم بناء طبقات من السلطة الموازية:

طبقة أمنية موازية تدير ملفات الأمن المحلي.

طبقة سياسية موازية تؤثر في القرار الحكومي.

طبقة اقتصادية موازية تتحكم في الموارد الحيوية.

طبقة اجتماعية–خدمية تقدم بدائل عن خدمات الدولة.

هذه الطبقات لا تعمل بشكل منفصل، بل ضمن شبكة واحدة مترابطة، تمتد عبر عدة دول وساحات.

ومن الناحية العملية، يمكن ملاحظة أن هذا النموذج ظهر بشكل واضح في العراق بعد 2003، حيث تداخلت مؤسسات الدولة الجديدة مع قوى مسلحة وسياسية متعددة، بعضها يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحور الإيراني.

هذا التداخل أدى إلى نشوء نظام سياسي متعدد المراكز، يصعب فيه تحديد مركز القرار النهائي بشكل واضح.

وفي سوريا، بعد الحرب، لم تعد الدولة قادرة على احتكار القرار في كامل الجغرافيا، بل ظهرت مناطق نفوذ متعددة، تتداخل فيها مؤسسات الدولة مع قوى محلية وشبكات دعم خارجية، ما خلق نموذجاً هجيناً من الحكم.

أما في لبنان، فقد تعمّق نموذج "الدولة داخل الدولة"، حيث تتعايش المؤسسات الرسمية مع قوى سياسية–عسكرية تمتلك استقلالية واسعة في القرار.

وفي اليمن، أدى الصراع إلى تفكك الدولة المركزية، وظهور سلطات متعددة، بعضها مرتبط بشبكات دعم إقليمية، ما جعل الدولة كياناً مجزأً فعلياً.

من الناحية الاستراتيجية، لا يقوم هذا النموذج على السيطرة الكاملة، بل على إدارة الفراغات.

أي أن الفاعل الإقليمي لا يحتاج إلى إدارة الدولة كلها، بل يكفيه التحكم في النقاط الحساسة: الأمن، الحدود، الاقتصاد، والقرار السياسي.

وهذا ما يجعل النفوذ أكثر مرونة وأقل تكلفة، لكنه في الوقت نفسه أكثر تعقيداً واستدامة.

ومن الناحية المؤسسية، يلعب الحرس الثوري دور "المنسق الشبكي" لهذا النموذج، حيث لا يعمل فقط كقوة عسكرية، بل كجهة تنسق بين الشبكات المحلية المختلفة، وتربط بينها ضمن رؤية استراتيجية واحدة.

هذا الدور يجعل منه فاعلاً فوق وطني داخل عدة دول في الوقت نفسه.

ومن الناحية الاقتصادية، تعتمد هذه الشبكات على أنظمة تمويل موازية، تربط بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وتستخدم التجارة، والخدمات، والموارد المحلية كوسائل لتعزيز النفوذ.

وهذا ما يجعل الاقتصاد جزءاً من منظومة السيطرة غير المباشرة.

كما أن هذه الشبكات لا تعمل بشكل ثابت، بل تتكيف مع الظروف المحلية في كل دولة.

ففي بعض الحالات تعتمد على التحالفات السياسية، وفي حالات أخرى على القوة العسكرية، وفي حالات ثالثة على النفوذ الاقتصادي أو الاجتماعي.

هذا التكيف يمنحها قدرة عالية على الاستمرار رغم التغيرات السياسية.

ومن الناحية الاجتماعية، يؤدي هذا النموذج إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة.

فالمواطن في بعض المناطق لم يعد يتعامل فقط مع الدولة المركزية، بل مع شبكات متعددة تقدم خدمات أو تفرض قيوداً أو توفر حماية.

وهذا يخلق حالة من "تعدد المرجعيات" داخل المجتمع الواحد.

ومن الناحية السياسية، يؤدي هذا التداخل إلى إضعاف مفهوم السيادة التقليدية، لأن القرار السياسي يصبح موزعاً بين عدة مراكز قوة داخل الدولة وخارجها.

وهذا ما يجعل عملية الحكم أكثر تعقيداً وأقل استقراراً.

كما أن هذا النموذج يؤدي إلى إطالة أمد الأزمات، لأن كل تسوية سياسية داخلية تصبح مرتبطة بتوازنات إقليمية أوسع.

ومن الناحية الإقليمية، يساهم هذا النموذج في ربط الساحات المختلفة ضمن شبكة واحدة.

فأي تغيير في العراق يؤثر على سوريا، وأي تغيير في لبنان يؤثر على اليمن، والعكس صحيح، لأن جميع هذه الساحات مرتبطة عبر نفس الشبكة.

هذا الترابط يجعل الإقليم كله أكثر حساسية لأي تغيير محلي.

ومن الناحية الفكرية، يعكس هذا النموذج تحولاً في طبيعة السلطة في الشرق الأوسط، من سلطة مركزية إلى سلطة شبكية موزعة.

هذه السلطة لا تحتاج إلى سيطرة مباشرة، بل إلى إدارة العلاقات بين الفاعلين المختلفين.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه يؤدي إلى تفكيك تدريجي للدولة من الداخل دون إعلان رسمي لانهيارها.

فالدولة تبقى موجودة شكلياً، لكنها تفقد تدريجياً قدرتها على احتكار القرار والسيطرة.

كما أن هذا النموذج يجعل من الصعب إعادة بناء الدولة لاحقاً، لأن الشبكات تصبح جزءاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن جهة أخرى، يخلق هذا النظام قدرة عالية على الاستمرار، لأنه لا يعتمد على مركز واحد يمكن إسقاطه، بل على شبكة متعددة المستويات.

وهذا ما يجعله أكثر مقاومة للضغوط الخارجية، لكنه في الوقت نفسه أكثر إنتاجاً للفوضى البنيوية.

وفي الخلاصة، فإن مرحلة "إعادة هندسة الإقليم عبر الشبكات الموازية" تمثل تطوراً نوعياً في طبيعة النفوذ الإقليمي، حيث انتقل المشروع الإيراني من منطق الدولة التقليدية إلى منطق الشبكات العابرة للحدود. ومن خلال هذا النموذج، أصبح النفوذ يعمل داخل الدول وليس فقط بينها، ويعيد تشكيل وظائف الدولة من الداخل دون الحاجة إلى السيطرة الكاملة. لكن هذا التحول أدى أيضاً إلى تآكل الدولة الوطنية، وتعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، وتحويل الشرق الأوسط إلى فضاء معقد من السلطات المتداخلة التي يصعب ضبطها أو تفكيكها بالوسائل التقليدية.

19. الانعكاسات الإقليمية طويلة الأمد: ترسيخ عدم الاستقرار وإعادة إنتاج الصراع كحالة دائمة

يمثل الأثر التراكمي للمشروع الإقليمي المرتبط بإيران أحد أكثر التحولات عمقاً في بنية الشرق الأوسط الحديث، ليس فقط من حيث اتساع النفوذ أو تعدد ساحات التدخل، بل من حيث إعادة تعريف طبيعة الاستقرار نفسه في المنطقة. فبدلاً من أن يكون الاستقرار حالة طبيعية تُبنى عبر مؤسسات الدولة والتوازنات السياسية، أصبح في كثير من الساحات حالة مؤقتة وهشة، تتكرر فيها دورات الصراع والانفراج دون الوصول إلى استقرار دائم.

هذا التحول لا يمكن فهمه كأثر مباشر لحدث واحد، بل كنتاج تراكمي لتداخل عوامل سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية، شاركت فيها أطراف متعددة، كان من بينها المشروع الإيراني بوصفه أحد الفاعلين المركزيين في إعادة تشكيل البيئة الإقليمية.

في هذا السياق، شهدت دول مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن تحولات عميقة في بنيتها الداخلية، حيث تداخلت الحروب الأهلية مع التدخلات الخارجية، ومع

صعود الفاعلين غير الدولتيين، ما أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم الدولة والسلطة والسيادة.

أحد أبرز الانعكاسات طويلة الأمد هو تحوّل الصراع من حالة استثنائية إلى حالة بنيوية دائمة. فالصراع لم يعد حدثاً ينتهي بتسوية سياسية واضحة، بل أصبح جزءاً من النظام السياسي والاجتماعي نفسه، يتكرر بأشكال مختلفة ويعيد إنتاج نفسه عبر الزمن.

هذا النمط من الصراعات المستمرة أدى إلى نشوء ما يمكن وصفه بـ"اقتصاد الصراع"، حيث تصبح الحرب أو التوتر أو عدم الاستقرار جزءاً من بنية الاقتصاد والسياسة المحلية، وليس مجرد انحراف عنها.

ومن الناحية البنيوية، ساهم هذا الوضع في إضعاف قدرة الدول على إعادة بناء مؤسساتها بشكل كامل. فكل محاولة لإعادة الإعمار أو الإصلاح السياسي تصطدم بتوازنات داخلية وخارجية معقدة، تجعل الاستقرار الكامل هدفاً صعب التحقيق.

في هذا الإطار، تلعب الشبكات المرتبطة بـ الحرس الثوري الإيراني دوراً ضمن منظومة أوسع من الفاعلين الإقليميين والمحليين، حيث لا يتم التحكم في الصراعات بشكل مباشر، بل إدارتها ضمن مستويات متعددة من التأثير.

هذا النمط من الإدارة غير المباشرة للصراع يؤدي إلى إبقاء مناطق واسعة في حالة "توازن هش"، لا هي حرب شاملة تنتهي بحسم، ولا هي سلام مستقر يؤدي إلى بناء مؤسسات قوية.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا الوضع إلى تفكك مفهوم الدولة المركزية في عدة دول، حيث لم تعد الحكومة قادرة على احتكار القرار السياسي أو الأمني بشكل كامل.

في بعض الحالات، ظهرت حكومات ضعيفة تتعايش مع قوى مسلحة قوية، وفي حالات أخرى أصبحت السلطة موزعة بين عدة مراكز داخل الدولة الواحدة.

هذا التعدد في مراكز القرار أدى إلى صعوبة بناء سياسة وطنية موحدة، وإلى تراجع قدرة الدولة على التفاوض ككيان واحد في المحيط الإقليمي والدولي.

ومن الناحية الاجتماعية، كان أحد أهم الانعكاسات هو تفكك النسيج الاجتماعي في بعض المجتمعات.

فالحروب الممتدة والانقسامات السياسية أدت إلى إعادة تشكيل الهويات المحلية، حيث برزت الانتماءات الطائفية والمناطقية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

هذا التحول لم يكن فقط نتيجة الصراع الداخلي، بل أيضاً نتيجة تداخلات خارجية أعادت توجيه بعض الانقسامات الموجودة أصلاً.

ومن الناحية الاقتصادية، أدى استمرار عدم الاستقرار إلى تدمير واسع للبنى التحتية، وتراجع الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

وفي المقابل، نشأت اقتصاديات موازية مرتبطة بالحرب، تعتمد على التهريب والوساطة والاقتصاد غير الرسمي، ما عزز من استدامة حالة الصراع.

ومن الناحية الإقليمية، أدى هذا الوضع إلى إعادة تشكيل التوازنات بين القوى الإقليمية.

فلم يعد الاستقرار في دولة واحدة مستقلاً عن بقية الإقليم، بل أصبح مرتبطاً بشبكة معقدة من التفاعلات العابرة للحدود.

وهذا ما جعل أي أزمة محلية قابلة للتحول بسرعة إلى أزمة إقليمية.

كما أن الصراعات الممتدة أدت إلى زيادة التدخلات الخارجية، سواء من دول إقليمية أو دولية، ما عمّق تعقيد المشهد أكثر فأكثر.

في هذا السياق، أصبحت المنطقة ساحة تداخل بين عدة مشاريع إقليمية، كل منها يسعى إلى تعزيز نفوذه عبر أدوات مختلفة، ما جعل الصراع متعدد الطبقات.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا الوضع إلى انتشار واسع للجماعات المسلحة، بعضها محلي وبعضها مرتبط بشبكات إقليمية أوسع.

هذا الانتشار جعل من الصعب إعادة احتكار الدولة للعنف المشروع.

ومن الناحية الفكرية، ساهم هذا الواقع في إعادة تعريف مفهوم "النصر" و"الهزيمة" في الصراعات الإقليمية.

فلم يعد النصر يعني السيطرة الكاملة أو الحسم النهائي، بل أصبح يعني الحفاظ على النفوذ أو منع الخصم من تحقيق أهدافه.

وهذا التحول يعكس طبيعة الصراعات غير الحاسمة في المنطقة.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أحد أخطر الانعكاسات طويلة الأمد هو تحويل الصراع إلى حالة طبيعية داخل النظام الإقليمي.

فبدلاً من أن يكون الصراع حالة استثنائية يجب إنهاؤها، أصبح جزءاً من آلية عمل النظام نفسه.

وهذا ما يجعل العودة إلى الاستقرار الكامل أكثر صعوبة.

كما أن هذا النمط يؤدي إلى استنزاف طويل الأمد للموارد البشرية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ومن جهة أخرى، يخلق هذا الوضع بيئة دائمة لإعادة إنتاج الأزمات، لأن كل تسوية مؤقتة تحتوي في داخلها بذور صراع جديد.

وفي هذا الإطار، يصبح من الصعب رسم خط واضح بين الحرب والسلام، لأن المنطقة تعيش حالة وسطية مستمرة بينهما.

وفي الخلاصة، فإن الانعكاسات الإقليمية طويلة الأمد للمشروع الإيراني، إلى جانب تفاعلاته مع باقي القوى الإقليمية والدولية، أدت إلى إعادة تشكيل بنية الشرق الأوسط بطريقة جعلت عدم الاستقرار حالة شبه دائمة في عدة ساحات. فمن خلال تفكك الدولة المركزية، وصعود الفاعلين غير الدولتيين، وتعدد مراكز القرار، وتشابك الصراعات، أصبح الإقليم يعيش ضمن نظام معقد من التوازنات الهشة التي تعيد إنتاج الصراع بشكل مستمر، ما يجعل الوصول إلى استقرار شامل ومستدام تحدياً بنيوياً عميقاً يتجاوز الحلول التقليدية.

20.الخاتمة التحليلية: من مشروع النفوذ إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

تمثل الخاتمة التحليلية لمسار "تصدير الثورة" والتحولات المرتبطة به محاولة لفهم الصورة الكلية التي تشكلت عبر عقود من التفاعل بين المشروع السياسي في إيران وبين البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط. فالمسألة لا تتعلق بمجموعة سياسات خارجية متفرقة، بل بمسار تاريخي طويل أعاد إنتاج نفسه عبر مراحل متعددة، وتداخل فيه البعد العقائدي مع الأمني، والسياسي مع الاقتصادي، والجغرافي مع الهوياتي، حتى تشكلت بنية إقليمية جديدة تختلف جذرياً عن تلك التي سبقت عام 1979.

هذا المسار لم يؤدِّ فقط إلى توسع نفوذ دولة في محيطها، بل إلى إعادة صياغة طبيعة النظام الإقليمي نفسه، بحيث أصبح الشرق الأوسط يعيش ضمن حالة انتقال مستمر بين نموذج الدولة الوطنية التقليدية ونموذج الشبكات الإقليمية المتداخلة.

في هذا الإطار، يمكن القول إن أحد أهم التحولات الكبرى هو انتقال مركز الثقل من الدولة بوصفها وحدة تحليل أساسية إلى "المحور" بوصفه وحدة أكثر فاعلية في تفسير السلوك الإقليمي. فالعلاقات لم تعد تُفهم فقط بين دول مستقلة، بل بين شبكات نفوذ تمتد عبر عدة دول، وتتداخل فيها الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

وهذا التحول البنيوي جعل من الصعب تطبيق الأدوات التقليدية للعلاقات الدولية على المنطقة، لأن الحدود بين الداخل والخارج أصبحت أقل وضوحاً، وبين الدولة والفاعل غير الدولتي أصبحت أكثر سيولة.

ومن الناحية العملية، أدى هذا المسار إلى إعادة توزيع القوة داخل الإقليم. فلم تعد القوة مرتبطة فقط بحجم الدولة أو قدراتها العسكرية التقليدية، بل بقدرتها على بناء شبكات نفوذ ممتدة، قادرة على العمل داخل دول أخرى دون الحاجة إلى وجود رسمي مباشر.

في هذا السياق، لعبت البنى المرتبطة بـ الحرس الثوري الإيراني دوراً محورياً في تحويل هذا التصور من فكرة سياسية إلى ممارسة ميدانية، من خلال ربط الأدوات العسكرية بالاقتصادية، وربط الدعم السياسي بالبنية الاجتماعية المحلية في عدة ساحات إقليمية.

لكن الخلاصة التحليلية لا يمكن أن تُفهم بوصفها سرداً لنفوذ طرف واحد فقط، بل بوصفها نتيجة تفاعل معقد بين عدة عوامل داخلية وخارجية، من بينها هشاشة بعض الدول، والتدخلات الإقليمية المتعددة، والانقسامات الداخلية، وتراجع قدرة الدولة الوطنية في بعض الحالات على احتكار القرار والسيادة.

في هذا السياق، شهدت دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن تحولات عميقة جعلتها ساحات مركزية في هذا التفاعل الإقليمي المعقد، حيث تداخلت القوى المحلية مع المشاريع الإقليمية والدولية ضمن شبكة واحدة من المصالح المتشابكة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن تلخيص أهم نتائج هذا المسار في ثلاث مستويات مترابطة:

المستوى الأول: تفكك جزئي في نموذج الدولة الوطنية، حيث لم تعد الدولة قادرة في بعض الحالات على ممارسة السيادة الكاملة داخل حدودها.

المستوى الثاني: صعود الفاعلين غير الدولتيين كعنصر أساسي في معادلة القوة الإقليمية.

المستوى الثالث: تشكل شبكة إقليمية متعددة المحاور تتنافس فيها مشاريع نفوذ مختلفة على إدارة الفراغات السياسية والأمنية.

هذه المستويات الثلاثة لم تظهر بشكل منفصل، بل تشكلت بشكل متداخل، ما جعل النظام الإقليمي أكثر تعقيداً وأقل استقراراً.

ومن الناحية الفكرية، يمكن القول إن أحد أهم التحولات هو إعادة تعريف مفهوم "الاستقرار" نفسه. فبدلاً من أن يكون الاستقرار حالة نهائية مرتبطة بوجود دولة قوية ومؤسسات مستقرة، أصبح حالة نسبية تتغير حسب التوازنات بين الفاعلين المحليين والإقليميين.

وهذا التحول جعل المنطقة تعيش ضمن نمط من "الاستقرار الهش"، الذي يمكن أن يتحول بسرعة إلى صراع مفتوح أو إلى حالة من التجميد السياسي دون حلول جذرية.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت هذه التحولات في خلق اقتصاد إقليمي غير متجانس، تتداخل فيه الاقتصادات الرسمية مع الاقتصاديات الموازية، وتتشابك فيه شبكات التجارة الشرعية وغير الشرعية، ما أدى إلى إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتوزيع داخل عدة دول.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا المسار إلى إعادة تشكيل الهويات السياسية، حيث تراجعت الهوية الوطنية لصالح هويات فرعية أو شبكية، مرتبطة بالانتماء السياسي أو العقائدي أو الإقليمي.

هذا التحول في الهوية ساهم في تعميق الانقسامات داخل بعض المجتمعات، لكنه في الوقت نفسه خلق شبكات تضامن عابرة للحدود.

ومن الناحية الأمنية، أدى انتشار الفاعلين غير الدولتيين إلى تراجع احتكار الدولة للعنف، ما جعل الأمن الإقليمي أكثر تعقيداً وتداخلاً.

ومن الناحية الاستراتيجية، يمكن القول إن المشروع الإقليمي المرتبط بإيران، سواء من حيث أهدافه أو أدواته أو نتائجه، ساهم في تسريع انتقال الشرق الأوسط من نظام إقليمي تقليدي قائم على الدول إلى نظام أكثر سيولة يعتمد على الشبكات والمحاور والتفاعلات غير المباشرة.

لكن هذا التحول لم يكن أحادي الاتجاه، بل تفاعل مع مشاريع إقليمية أخرى، ومع تدخلات دولية، ومع ديناميات داخلية معقدة في كل دولة على حدة.

وهذا ما يجعل من الصعب نسب كل التحولات إلى عامل واحد، لكنه في الوقت نفسه لا ينفي الدور المركزي لبعض الفواعل في دفع هذا التحول إلى الأمام.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما أفرزه هذا المسار ليس فقط إعادة توزيع القوة، بل إعادة إنتاج الصراع بشكل مستمر. فبدلاً من الوصول إلى نظام إقليمي أكثر استقراراً، نشأ نظام يعتمد على إدارة الأزمات بدلاً من حلها، وعلى التوازنات المؤقتة بدلاً من التسويات النهائية.

هذا النمط يجعل الصراع جزءاً من بنية النظام الإقليمي نفسه، وليس مجرد انحراف عنه.

وفي الخلاصة النهائية، يمكن القول إن المشروع الإقليمي المرتبط بتصدير الثورة لم يؤدِّ فقط إلى توسيع نفوذ دولة داخل محيطها، بل ساهم في إعادة

تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على مستوى أعمق بكثير. فقد تغيرت طبيعة الدولة، وتغيرت طبيعة الصراع، وتغيرت طبيعة الفاعلين، وتغيرت طبيعة الاستقرار نفسه. وأصبح الإقليم يعيش ضمن منظومة معقدة من التداخلات والشبكات والمحاور، حيث لا توجد حدود واضحة بين الداخل والخارج، ولا بين الحرب والسلام، ولا بين الدولة واللا دولة.

وبذلك يمكن اعتبار هذه المرحلة واحدة من أهم التحولات البنيوية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ليس لأنها أنهت نظاماً قديماً فقط، بل لأنها أطلقت نظاماً جديداً لا يزال في حالة تشكّل مستمر، ولم يصل بعد إلى صيغة نهائية مستقرة، ما يجعل مستقبل المنطقة مفتوحاً على احتمالات متعددة، تتراوح بين إعادة التوازن أو استمرار حالة السيولة الإقليمية لفترة طويلة.

الفصل 9: الحرب غير المباشرة وبداية نموذج النفوذ الإقليمي

الانتقال من المواجهة المباشرة إلى دعم قوى محلية في المنطقة.

1.التحول من الحرب التقليدية إلى منطق "الوكالة"

شهد الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة تحولاً بنيوياً عميقاً في طبيعة الصراع، انتقل فيه تدريجياً من الحروب التقليدية بين الدول إلى نمط أكثر تعقيداً يقوم على إدارة الصراعات عبر أطراف محلية داخل الدول نفسها. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في أساليب القتال أو أدواته، بل إعادة تعريف كاملة لمفهوم الحرب، ومَن هو الفاعل فيها، وما الذي يعنيه "النصر" أو "الهزيمة" في بيئة إقليمية متغيرة.

في النموذج الكلاسيكي للحرب، كانت الدولة هي الفاعل الأساسي: جيش نظامي، حدود واضحة، إعلان حرب، ثم نهاية غالباً ما تُحسم بمعاهدة أو اتفاق سياسي. أما في النموذج الجديد، فقد أصبحت الحرب عملية متعددة المستويات،

تتداخل فيها أطراف محلية، وشبكات دعم خارجية، وجماعات مسلحة غير نظامية، ومصالح إقليمية متشابكة، بحيث يصعب أحياناً تحديد بداية الحرب أو نهايتها بشكل واضح.

هذا التحول ارتبط بعدة عوامل تراكمت مع الزمن، من بينها تراجع فعالية المواجهة العسكرية المباشرة بين الدول الكبرى في الإقليم، وارتفاع كلفة الحروب الشاملة، بالإضافة إلى اتساع الفراغات السياسية داخل بعض الدول التي تعرضت لاضطرابات داخلية عميقة، كما حدث في دول مثل العراق وسوريا واليمن.

في هذه البيئة، بدأ يظهر منطق جديد للصراع يقوم على فكرة "الفاعلين المحليين المدعومين"، حيث يتم اختيار أو دعم مجموعات داخل الدولة لتكون طرفاً في الصراع بدلاً من الاعتماد على التدخل العسكري المباشر. هذا النمط يوفر درجة أعلى من المرونة، ويقلل من الكلفة السياسية والعسكرية، ويجعل من الصعب تحميل طرف خارجي المسؤولية المباشرة عن نتائج الصراع.

ومن الناحية الاستراتيجية، يتيح هذا النموذج تحقيق أهداف متعددة في الوقت نفسه: الضغط على الخصوم الإقليميين، إدارة التوازنات الداخلية في الدول المستهدفة، وتجنب الدخول في مواجهات مباشرة واسعة النطاق قد تؤدي إلى تصعيد غير محسوب.

لكن الأهم من ذلك أن هذا التحول لم يكن مجرد خيار تكتيكي، بل أصبح جزءاً من بنية التفكير الاستراتيجي في المنطقة. فبدلاً من أن يكون الهدف هو الحسم السريع للحرب، أصبح الهدف في كثير من الحالات هو إدارة الصراع واستمراره ضمن حدود معينة تحقق مصالح الفاعلين الخارجيين والمحليين على حد سواء.

هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم "الحرب منخفضة الكثافة طويلة الأمد"، حيث لا يتم السعي إلى إنهاء الصراع بالكامل، بل إلى ضبطه وإدارته ضمن مستويات يمكن التحكم بها نسبياً.

في هذا السياق، أصبحت الجماعات المحلية المسلحة أو السياسية تلعب دوراً محورياً في هذا النموذج الجديد. فهي ليست مجرد أطراف داخلية، بل تتحول تدريجياً إلى فاعلين إقليميين بالوكالة، يرتبطون بشبكات دعم خارجية توفر لهم التدريب والتمويل والخبرة والتنسيق الاستراتيجي.

ومع مرور الوقت، تتطور هذه العلاقة من مجرد دعم محدود إلى ارتباط بنيوي معقد، حيث تصبح قدرة هذه الجماعات على البقاء مرتبطة بشكل مباشر باستمرار هذا الدعم، بينما يصبح الفاعل الخارجي قادراً على التأثير في سلوكها واتجاهاتها دون الحاجة إلى وجود عسكري مباشر دائم.

ومن الناحية السياسية، يخلق هذا النموذج نوعاً من "السيادة الجزئية" داخل الدول، حيث لا تعود الدولة المركزية هي الوحيدة التي تحتكر القرار، بل تتقاسم المجال السياسي مع قوى أخرى تمتلك أدوات قوة مستقلة نسبياً.

هذا التعدد في مراكز القوة يؤدي إلى إعادة تشكيل مفهوم الدولة نفسه، بحيث تصبح الدولة أقل قدرة على فرض سيادتها الكاملة، وأكثر عرضة للتوازنات الداخلية والخارجية المعقدة.

ومن الناحية الأمنية، يساهم هذا النموذج في تحويل الصراع من مواجهة واضحة بين دولتين إلى شبكة معقدة من الاشتباكات غير المباشرة، حيث تتداخل العمليات العسكرية المحدودة مع النشاط السياسي والدعم اللوجستي والتحركات الاستخباراتية.

هذا التداخل يجعل من الصعب تحديد خطوط المواجهة بشكل واضح، ويؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار لفترات طويلة.

كما أن هذا النمط من الصراع يسمح بإعادة إنتاج التوترات بشكل مستمر، لأن الأطراف المحلية المدعومة تصبح جزءاً من معادلة القوة، وليس مجرد أدوات مؤقتة. ومع مرور الوقت، تتشكل بينها وبين البيئة المحلية علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية تجعل تفكيكها أو إنهاء دورها أمراً بالغ التعقيد.

ومن الناحية الإقليمية، أدى هذا التحول إلى إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل الشرق الأوسط، بحيث لم تعد القوة تُقاس فقط بقدرة الدولة على حشد جيوشها، بل بقدرتها على التأثير داخل الدول الأخرى عبر شبكات غير مباشرة.

وهذا ما أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ"الهندسة غير المباشرة للصراع"، حيث يتم تشكيل بيئات الصراع من الداخل بدلاً من فرضها من الخارج بشكل مباشر.

لكن هذا النموذج، رغم فعاليته الاستراتيجية في بعض الحالات، يحمل في داخله تناقضات عميقة. فهو من جهة يسمح بإدارة الصراع بمرونة أعلى، لكنه من جهة أخرى يؤدي إلى إطالة أمده، وزيادة تعقيده، وتحويله إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار.

كما أن الاعتماد على الفاعلين المحليين المدعومين يخلق في كثير من الحالات ديناميات مستقلة عن إرادة الداعمين، حيث تبدأ هذه الجماعات بتطوير أجنداتها الخاصة، التي قد تتقاطع أو تتعارض مع الأهداف الأصلية.

وهذا ما يجعل من نموذج "الحرب بالوكالة" نموذجاً غير ثابت، بل متغيراً باستمرار، يخضع لتفاعلات معقدة بين المحلي والإقليمي والدولي.

وفي الخلاصة، يمكن القول إن التحول من الحرب التقليدية إلى منطق الوكالة لم يكن مجرد تطور في أسلوب الصراع، بل تحول جذري في طبيعة النظام الإقليمي نفسه، حيث أصبحت الحروب تُدار عبر شبكات متعددة المستويات، وأصبح الفاعل غير الدولتي جزءاً أساسياً من معادلة القوة، ما أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم الحرب والسيادة والاستقرار في الشرق الأوسط بشكل عميق وطويل الأمد.

2.البيئة الإقليمية بعد الثورات والصراعات الداخلية

شكّلت التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين أرضية حاسمة لانتشار نموذج "الحرب غير المباشرة" وتوسع دور الفاعلين المحليين في الصراع الإقليمي. لم يظهر هذا النموذج في فراغ، بل تبلور داخل بيئة إقليمية مضطربة، اتسمت بتراجع الدولة المركزية في عدد من الدول، وبتفكك جزئي في البنية المؤسساتية، وبصعود قوى محلية مسلحة وسياسية ملأت الفراغ الذي خلفه انهيار أو ضعف السلطة المركزية.

هذه البيئة لم تكن متجانسة، لكنها اشتركت في سمة مركزية: هشاشة الدولة في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، ما جعلها أقل قدرة على احتكار العنف والسيطرة على المجال السياسي.

يمكن فهم هذه المرحلة باعتبارها نقطة انعطاف كبرى في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيث انتقلت المنطقة من نمط "الدولة المستقرة نسبياً" إلى نمط "الدولة المتنازعة على السيادة"، وهو تحول كان له أثر مباشر على شكل الصراعات الإقليمية، وعلى طبيعة الفاعلين الذين أصبحوا جزءاً من المشهد السياسي والعسكري.

في هذا السياق، لعبت أحداث الاضطراب السياسي في عدد من الدول دوراً محورياً في فتح المجال أمام تدخلات إقليمية متعددة المستويات، حيث أصبحت الساحات الداخلية في بعض الدول جزءاً من توازنات أوسع تتجاوز حدودها الوطنية.

في العراق مثلاً، أدى سقوط النظام السياسي السابق إلى فراغ مؤسساتي واسع، أعاد تشكيل بنية الدولة بالكامل. هذا الفراغ لم يُملأ بشكل سريع أو متوازن، بل ظهر عبره تعدد في مراكز القوة، وتنافس بين قوى سياسية ومسلحة مختلفة، ما جعل الدولة الجديدة في حالة إعادة تشكيل مستمرة. في هذا السياق، أصبحت الساحة العراقية بيئة مفتوحة لتداخل الفاعلين المحليين مع شبكات إقليمية متعددة.

أما في سوريا، فقد أدت الأزمة الداخلية إلى تحول سريع من احتجاجات سياسية إلى صراع مسلح متعدد الأطراف، ما أدى إلى تفكك فعلي في السيطرة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد. هذا التفكك خلق بيئة معقدة تسمح بظهور قوى محلية متعددة، بعضها مرتبط بدعم خارجي مباشر أو غير مباشر، ما جعل الساحة السورية واحدة من أكثر الساحات تعقيداً في الإقليم.

وفي اليمن، أدى الضعف المزمن في البنية المؤسسية للدولة إلى انفجار الصراع الداخلي بشكل واسع، ما ساهم في تقسيم المجال السياسي والعسكري إلى مناطق نفوذ متعددة، لكل منها أدواتها وارتباطاتها الإقليمية.

أما في لبنان، فقد كان النموذج مختلفاً من حيث الشكل، لكنه مشابه من حيث النتيجة، حيث أدى التوازن الهش بين القوى السياسية إلى استمرار وجود قوى مسلحة وسياسية تمتلك استقلالية كبيرة داخل الدولة، ما جعل القرار السياسي عرضة لتأثيرات متعددة المستويات.

هذه التحولات مجتمعة خلقت بيئة إقليمية غير مستقرة، لم تعد فيها الدولة قادرة على فرض سيطرة كاملة على أراضيها أو قرارها السياسي، بل أصبحت مجبرة على التعايش مع فاعلين متعددين داخل حدودها.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن هذه المرحلة أدت إلى ثلاث نتائج رئيسية:

النتيجة الأولى: تآكل تدريجي في مركزية الدولة، حيث فقدت بعض الدول القدرة على احتكار القرار الأمني والسياسي بشكل كامل.

النتيجة الثانية: صعود الفاعلين المحليين كقوة سياسية وعسكرية مؤثرة داخل الدولة.

النتيجة الثالثة: تداخل الصراع الداخلي مع البعد الإقليمي، بحيث أصبح كل نزاع محلي مرتبطاً بتوازنات أوسع.

هذا التداخل بين الداخلي والخارجي لم يكن مجرد نتيجة عرضية، بل أصبح سمة بنيوية للنظام الإقليمي الجديد.

في هذا السياق، تحولت بعض الساحات الداخلية إلى مساحات مفتوحة للتنافس الإقليمي، حيث تتداخل مصالح قوى إقليمية متعددة ضمن نفس الجغرافيا السياسية، ما أدى إلى تعقيد المشهد بشكل كبير.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا الوضع إلى انتشار واسع للجماعات المسلحة، بعضها نشأ نتيجة الانقسام الداخلي، وبعضها الآخر استفاد من الدعم الخارجي، ما جعل احتكار الدولة للعنف أمراً صعباً في عدد من الحالات.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا التعدد في الفاعلين إلى إضعاف قدرة الدولة على إنتاج قرار سياسي موحد، حيث أصبح القرار موزعاً بين مراكز قوة متعددة، داخلية وخارجية.

كما أن هذا الواقع أدى إلى إعادة تعريف مفهوم "السيادة"، بحيث لم يعد يعني السيطرة الكاملة على الإقليم، بل القدرة على إدارة التوازنات الداخلية والخارجية في آن واحد.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت الحروب والصراعات الداخلية في تدمير البنية التحتية في بعض الدول، وإضعاف الاقتصاد الرسمي، وفتح المجال أمام اقتصاديات موازية مرتبطة بالصراع، ما أدى إلى تعزيز استمرارية عدم الاستقرار.

هذا التداخل بين الاقتصاد والصراع جعل من الصعب فصل المسار الاقتصادي عن المسار الأمني والسياسي.

ومن الناحية الاجتماعية، أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية في عدة دول، حيث تراجعت الهوية الوطنية لصالح هويات فرعية، مرتبطة بالطائفة أو المنطقة أو الانتماء السياسي.

هذا التحول الاجتماعي كان له أثر مباشر على استدامة الصراعات، لأنه أعاد إنتاج الانقسامات داخل المجتمع نفسه.

ومن الناحية الإقليمية، خلقت هذه البيئة فرصة لتوسع دور الفاعلين الخارجيين، حيث أصبحت الساحات الداخلية أكثر قابلية للتأثر بالتوازنات الإقليمية، ما جعل الصراع المحلي جزءاً من منظومة إقليمية أوسع.

وهذا ما مهد لظهور نموذج "الحرب غير المباشرة" بشكل أكثر وضوحاً، حيث يتم دعم الفاعلين المحليين داخل بيئات هشة لتحقيق أهداف استراتيجية أوسع.

لكن في الوقت نفسه، لم يكن هذا الدعم العامل الوحيد في تشكيل المشهد، بل كان جزءاً من شبكة أوسع من التفاعلات تشمل الانقسامات الداخلية، والتدخلات الدولية، وتراجع الدولة المركزية.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما أنتجته هذه البيئة هو تحويل الهشاشة الداخلية إلى ساحة صراع إقليمي دائم، حيث تصبح الدول الضعيفة مسرحاً لتداخل مشاريع متعددة، ما يعمّق أزماتها بدلاً من حلها.

كما أن هذا الوضع أدى إلى إطالة أمد الصراعات، لأن كل طرف داخلي يصبح جزءاً من شبكة دعم خارجية، ما يجعل الوصول إلى تسوية داخلية مستقلة أمراً بالغ الصعوبة.

وفي الخلاصة، فإن البيئة الإقليمية بعد الثورات والصراعات الداخلية شكلت الأساس البنيوي لانتقال المنطقة إلى نموذج الحرب غير المباشرة. فمن خلال تفكك الدولة في بعض الحالات، وصعود الفاعلين المحليين، وتداخل الأبعاد الداخلية والخارجية، تشكل نظام إقليمي جديد أكثر تعقيداً، لم تعد فيه الدولة هي الفاعل الوحيد أو المركزي، بل أصبحت جزءاً من شبكة واسعة من التفاعلات التي تعيد تشكيل الصراع والاستقرار في الشرق الأوسط بشكل مستمر.

3.منطق "تعزيز الحلفاء المحليين" كأداة لإدارة النفوذ الإقليمي

يمثل منطق "تعزيز الحلفاء المحليين" أحد أهم التحولات في أساليب إدارة الصراع والنفوذ في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، حيث انتقلت بعض الفاعلين الإقليميين من الاعتماد على التدخل العسكري المباشر إلى بناء شبكات من القوى المحلية التي تعمل داخل الدول المستهدفة، وتلعب دوراً مزدوجاً: دوراً داخلياً مرتبطاً بالساحة المحلية، ودوراً خارجياً مرتبطاً بالتوازنات الإقليمية الأوسع.

هذا النموذج يقوم على فكرة مركزية مفادها أن السيطرة المباشرة على الأرض لم تعد شرطاً ضرورياً لتحقيق النفوذ، بل إن دعم فاعلين محليين قادرين على التأثير داخل بيئاتهم قد يكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة على المدى الطويل.

في هذا الإطار، يتم اختيار أو دعم جماعات سياسية أو عسكرية أو اجتماعية تمتلك حضوراً داخل الدولة المستهدفة، وتتمتع بقدرة على التعبئة أو التأثير أو السيطرة الجزئية على الأرض. هذه الجماعات تتحول تدريجياً إلى أدوات نفوذ داخلية مرتبطة بشبكات خارجية توفر لها الدعم السياسي والمالي والعسكري عند الحاجة.

في الحالة الإقليمية المرتبطة بـ إيران، تطور هذا النموذج بشكل واضح ضمن سياق الصراعات الممتدة في عدة دول، حيث لعبت شبكات مرتبطة بـ الحرس الثوري الإيراني دوراً محورياً في بناء علاقات طويلة الأمد مع فاعلين محليين في ساحات متعددة.

لكن هذا النموذج لا يعمل بشكل ميكانيكي أو موحد، بل يتخذ أشكالاً مختلفة بحسب طبيعة كل دولة وظروفها الداخلية.

في بعض الحالات، يكون الدعم موجهاً لجماعات مسلحة تمتلك دوراً أمنياً مباشراً على الأرض. في حالات أخرى، يكون الدعم موجهاً إلى قوى سياسية

تشارك في النظام السياسي الرسمي. وفي حالات ثالثة، يكون الدعم اجتماعياً أو اقتصادياً أو إعلامياً، بهدف بناء نفوذ تدريجي غير مباشر.

هذا التنوع في الأدوات يعكس مرونة عالية في إدارة النفوذ، لكنه في الوقت نفسه يخلق شبكة معقدة من العلاقات يصعب فصلها أو تفكيكها بسهولة.

ومن الناحية البنيوية، يعتمد منطق "تعزيز الحلفاء المحليين" على تحويل الصراع من مواجهة مركزية إلى شبكة من التفاعلات المحلية المرتبطة بمستوى إقليمي أعلى.

في هذا النموذج، لا يتم التحكم في الدولة بشكل كامل، بل يتم التأثير في نقاط القوة داخلها، بحيث تصبح بعض مراكز القرار مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح خارجية.

وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع القوة داخل الدولة نفسها، حيث لا يعود القرار السياسي مركزياً بالكامل، بل موزعاً بين عدة فاعلين.

في العراق بعد 2003، ظهر هذا النموذج بشكل واضح، حيث تشكلت قوى سياسية وعسكرية متعددة داخل الدولة، بعضها أصبح جزءاً من النظام السياسي الرسمي، بينما احتفظ بعضها الآخر باستقلالية عسكرية وأمنية نسبية. هذا التداخل بين الرسمي وغير الرسمي خلق نظاماً سياسياً متعدد الطبقات.

وفي سوريا خلال سنوات الصراع، تطور هذا النموذج إلى مستويات أكثر تعقيداً، حيث أصبحت بعض القوى المحلية جزءاً من بنية الصراع العسكري والسياسي في آن واحد، ما جعل الساحة السورية نموذجاً مكثفاً لتداخل الفاعلين المحليين والإقليميين.

أما في لبنان، فقد اتخذ النموذج طابعاً مختلفاً، حيث اندمجت بعض القوى المسلحة والسياسية داخل النظام السياسي نفسه، ما أدى إلى حالة من التعايش بين الدولة المركزية وقوى تمتلك استقلالية قرار واسعة.

وفي اليمن، أدى انهيار الدولة المركزية إلى توسع دور الفاعلين المحليين بشكل أكبر، ما جعل الصراع يأخذ طابعاً متعدد المراكز، تتداخل فيه القوى المحلية مع الدعم الإقليمي بشكل مباشر.

ومن الناحية الاستراتيجية، يوفر هذا النموذج عدة مزايا للفاعلين الإقليميين:

أولاً: تقليل الكلفة المباشرة للتدخل العسكري.

ثانياً: تجنب المواجهة المباشرة مع القوى الدولية أو الإقليمية المنافسة.

ثالثاً: خلق عمق استراتيجي داخل الدول المستهدفة.

رابعاً: القدرة على التأثير في القرار السياسي من الداخل وليس من الخارج فقط.

لكن في المقابل، يحمل هذا النموذج تناقضات بنيوية عميقة، لأنه يؤدي إلى نشوء قوى محلية ذات مصالح خاصة قد لا تتطابق بالكامل مع مصالح الداعمين الخارجيين.

ومع مرور الوقت، يمكن أن تتحول هذه القوى من أدوات نفوذ إلى فاعلين مستقلين نسبياً، لديهم أجنداتهم الخاصة، ما يخلق حالة من التعقيد في إدارة العلاقة بينهم وبين الأطراف الداعمة.

ومن الناحية السياسية، يؤدي هذا النموذج إلى إعادة تعريف مفهوم الدولة في بعض الحالات، حيث تصبح الدولة ليست كياناً موحداً، بل ساحة تتنافس فيها قوى متعددة داخلية وخارجية.

هذا التعدد في مراكز القوة يؤدي إلى إضعاف القدرة على اتخاذ قرار مركزي موحد، ويجعل الدولة أكثر عرضة للتجاذبات.

ومن الناحية الأمنية، يؤدي دعم الحلفاء المحليين إلى انتشار قوى مسلحة داخل الدولة، بعضها يعمل ضمن إطار الدولة، وبعضها يعمل بشكل مستقل نسبياً، ما يخلق حالة من "تعدد السلاح" داخل نفس الجغرافيا.

هذا التعدد يجعل من الصعب احتكار العنف المشروع، وهو أحد الأسس التقليدية للدولة الحديثة.

ومن الناحية الاقتصادية، يرتبط هذا النموذج أحياناً بإنشاء شبكات تمويل ودعم لوجستي تمتد عبر الحدود، ما يخلق اقتصاداً موازياً مرتبطاً بالبنية السياسية والأمنية.

ومن الناحية الاجتماعية، يؤدي هذا النموذج إلى إعادة تشكيل الولاءات داخل المجتمع، حيث يصبح الانتماء مرتبطاً ليس فقط بالدولة، بل أيضاً بالفاعل المحلي الذي يقدم الحماية أو الخدمات أو الدعم.

هذا التحول يضعف الهوية الوطنية لصالح هويات فرعية أو شبكية.

ومن الناحية الإقليمية، يؤدي هذا النموذج إلى تشابك الصراعات بين عدة دول، لأن الفاعلين المحليين يصبحون جزءاً من شبكات إقليمية متعددة، ما يجعل أي صراع محلي قابلاً للامتداد خارج حدوده.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في منطق "تعزيز الحلفاء المحليين" هو أنه يخلق استقراراً ظاهرياً قصير المدى، لكنه يؤدي على المدى الطويل إلى تفكيك بنية الدولة من الداخل، وتحويلها إلى ساحة مفتوحة لتعدد الفاعلين ومراكز القوة.

كما أن هذا النموذج يساهم في إطالة أمد الصراعات، لأنه بدلاً من أن ينتهي الصراع بحسم واضح، يتم إعادة إنتاجه عبر دعم مستمر لأطراف متعددة.

وفي الخلاصة، فإن منطق تعزيز الحلفاء المحليين يمثل أحد أهم أدوات إدارة النفوذ الإقليمي في المرحلة الحديثة، حيث يسمح بالتأثير العميق داخل الدول

دون الحاجة إلى احتلال مباشر، لكنه في المقابل يعيد تشكيل بنية الدولة والصراع في المنطقة بشكل يجعل الاستقرار أكثر هشاشة، ويجعل الحدود بين الداخل والخارج أقل وضوحاً، ويحوّل الشرق الأوسط إلى فضاء معقد من التفاعلات الشبكية المستمرة.

.4البعد الأمني وتطوير أدوات غير مباشرة لإدارة الصراع

يمثل البعد الأمني أحد أهم المفاصل في فهم تطور نموذج الحرب غير المباشرة في الشرق الأوسط، إذ لم يعد الأمن يُدار فقط عبر الجيوش النظامية أو المواجهات التقليدية بين الدول، بل عبر منظومة متعددة الطبقات من الأدوات غير المباشرة التي تتداخل فيها العمليات الاستخباراتية، والدعم اللوجستي، وبناء الشبكات المحلية، وإدارة التوازنات داخل الدول الهشة.

هذا التحول الأمني لم يكن مجرد تطوير تكتيكي، بل إعادة صياغة لمفهوم "القوة" نفسه، حيث أصبحت القوة لا تُقاس فقط بعدد الدبابات أو الطائرات، بل بمدى القدرة على التأثير في الداخل السياسي والاجتماعي للدول الأخرى دون الظهور المباشر كفاعل عسكري.

في هذا السياق، برزت نماذج أمنية جديدة اعتمدت على ما يمكن وصفه بـ"العمق الأمني غير المباشر"، حيث يتم العمل على خلق طبقات من النفوذ داخل الدول المستهدفة، بحيث تصبح البيئة الداخلية نفسها جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي.

هذا النموذج ارتبط بشكل وثيق بالتجربة الإيرانية بعد الثورة، حيث لعبت مؤسسات مثل الحرس الثوري الإيراني دوراً محورياً في تطوير أدوات أمنية لا تعتمد على المواجهة المباشرة فقط، بل على بناء شبكات من العلاقات داخل الساحات الإقليمية المختلفة.

لكن من المهم فهم أن هذا البعد الأمني لا يعمل بمعزل عن السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل يتداخل معها بشكل عضوي، ما يجعل من الصعب فصل الأمن عن بقية مكونات الدولة أو النفوذ.

في هذا النموذج، يتم استخدام أدوات متعددة، من بينها:

تدريب مجموعات محلية على أساليب القتال غير النظامي.

تقديم دعم لوجستي طويل الأمد لقوى محلية.

بناء شبكات اتصال وتنسيق بين فاعلين داخل دول مختلفة.

استخدام أدوات استخباراتية لجمع المعلومات والتأثير في موازين القوى المحلية.

هذه الأدوات لا تُستخدم بشكل منفصل، بل ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى إدارة الصراع وليس فقط المشاركة فيه.

في بيئات مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن، أدى هذا النموذج الأمني إلى ظهور طبقات متعددة من الفاعلين المسلحين وغير المسلحين، الذين يعملون ضمن شبكات دعم إقليمية مختلفة.

هذه الشبكات لم تكن مجرد قنوات دعم عسكرية، بل تطورت لتصبح أنظمة اتصال وتنظيم وإدارة داخلية، تتداخل فيها الأبعاد الأمنية مع السياسية والاجتماعية.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن البعد الأمني في هذا النموذج يعتمد على ثلاث ركائز رئيسية:

الركيزة الأولى: تقليل الظهور المباشر للفاعل الخارجي، بحيث يتم العمل عبر وسطاء محليين.

الركيزة الثانية: خلق اعتماد طويل الأمد بين الفاعل المحلي وشبكة الدعم الخارجية.

الركيزة الثالثة: إدماج البعد الأمني في البنية الاجتماعية والسياسية للدولة المستهدفة.

هذا الدمج بين الأمن والمجتمع يجعل من الصعب تفكيك الشبكات الأمنية دون التأثير على النسيج الاجتماعي والسياسي نفسه.

ومن الناحية العملياتية، يتم تطوير هذا النموذج عبر مراحل تدريجية:

المرحلة الأولى: بناء علاقات أولية مع فاعلين محليين.

المرحلة الثانية: تقديم دعم محدود وموجه لتعزيز النفوذ.

المرحلة الثالثة: توسيع نطاق التعاون ليشمل مجالات متعددة (عسكرية، سياسية، اقتصادية).

المرحلة الرابعة: إدماج هذه الشبكات ضمن معادلة إقليمية أوسع.

هذا التدرج يجعل من الصعب تحديد نقطة بداية واضحة لهذا النوع من النفوذ الأمني.

ومن الناحية الاستراتيجية، يوفر هذا النموذج عدة مزايا:

أولاً: تقليل كلفة التدخل العسكري المباشر.

ثانياً: تجنب المواجهة المفتوحة مع القوى الدولية المنافسة.

ثالثاً: الحفاظ على مرونة عالية في إدارة الصراع.

رابعاً: القدرة على التأثير في بيئات متعددة في الوقت نفسه.

لكن في المقابل، هذا النموذج يحمل مخاطر بنيوية عميقة، أبرزها فقدان السيطرة الكاملة على الفاعلين المحليين مع مرور الوقت.

فبمجرد أن تصبح هذه الشبكات مستقرة داخل بيئتها المحلية، تبدأ في تطوير مصالحها الخاصة، التي قد تتقاطع أو تختلف مع مصالح الفاعل الخارجي.

وهذا يؤدي إلى حالة من "الاستقلال النسبي" لهذه القوى، ما يجعل العلاقة معها أكثر تعقيداً بمرور الزمن.

ومن الناحية الأمنية الداخلية للدول المستهدفة، يؤدي هذا النموذج إلى تآكل تدريجي في احتكار الدولة للعنف، حيث تظهر قوى متعددة تمتلك أدوات أمنية مستقلة نسبياً.

هذا التعدد في مصادر القوة الأمنية يؤدي إلى إعادة تشكيل مفهوم الدولة نفسه، من كيان يحتكر العنف إلى كيان يتقاسم العنف مع فاعلين آخرين.

ومن الناحية الاجتماعية، يؤدي هذا الوضع إلى تغيّر العلاقة بين المواطن والأمن، حيث لم يعد الأمن مرتبطاً حصراً بالدولة، بل أصبح موزعاً بين عدة جهات، بعضها رسمي وبعضها غير رسمي.

هذا التعدد يخلق حالة من عدم اليقين الأمني داخل المجتمع.

ومن الناحية السياسية، يؤدي البعد الأمني غير المباشر إلى زيادة تعقيد القرار السياسي، لأن أي قرار داخلي يصبح مرتبطاً بشبكة من التوازنات الأمنية المحلية والإقليمية.

ومن الناحية الإقليمية، يؤدي هذا النموذج إلى ربط الساحات المختلفة ببعضها البعض أمنياً، بحيث يصبح أي تطور في دولة ما قابلاً للانعكاس على دول أخرى ضمن نفس الشبكة.

وهذا ما يجعل الأمن الإقليمي في حالة ترابط شديد.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في تطوير الأدوات الأمنية غير المباشرة هو أنها تؤدي إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب نفسه، حيث تصبح الحرب غير مرئية في كثير من الأحيان، وتُدار عبر أدوات غير تقليدية داخل المجتمعات نفسها.

كما أن هذا النموذج يؤدي إلى إطالة أمد الصراعات، لأنه يمنع الحسم السريع ويعزز منطق إدارة الأزمة بدلاً من حلها.

وفي الخلاصة، فإن البعد الأمني في الحرب غير المباشرة يمثل أحد أهم عناصر التحول في طبيعة الصراع الإقليمي، حيث انتقل الأمن من كونه وظيفة دولة تقليدية إلى كونه شبكة معقدة من العلاقات والأدوات غير المباشرة. هذا التحول أعاد تشكيل مفهوم القوة والسيادة والاستقرار في المنطقة، وجعل الأمن جزءاً من بنية الصراع وليس مجرد أداة لإدارته

.5تداخل السياسة بالعقيدة والهوية: إعادة تشكيل الولاءات داخل المجال الإقليمي

يمثل تداخل السياسة بالعقيدة والهوية أحد أكثر الأبعاد حساسية وتعقيداً في فهم التحولات التي شهدها الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، خصوصاً في سياق تطور نموذج الحرب غير المباشرة. فالصراع لم يعد يُدار فقط عبر أدوات عسكرية أو سياسية تقليدية، بل أصبح مرتبطاً بشكل عميق بإعادة تشكيل الهويات والانتماءات داخل المجتمعات، بحيث تتداخل الاعتبارات السياسية مع البنى العقائدية والثقافية والاجتماعية.

هذا التداخل لم يكن جديداً بالكامل في تاريخ المنطقة، لكنه اكتسب بعداً أكثر تنظيمًا ووضوحاً مع تصاعد الصراعات الإقليمية وتوسع دور الفاعلين غير الدولتيين، حيث أصبحت الهوية نفسها جزءاً من أدوات النفوذ والتعبئة.

في هذا السياق، لم تعد السياسة مجرد إدارة للسلطة داخل حدود الدولة، بل أصبحت عملية إعادة تعريف للانتماء والولاء داخل المجتمع، بحيث يتم ربط بعض الفئات الاجتماعية أو السياسية أو الدينية بمشاريع أوسع تتجاوز حدود الدولة الوطنية.

هذا التحول ساهم في خلق حالة من "تعدد الانتماءات المتداخلة"، حيث لا يعود الفرد مرتبطاً فقط بهوية وطنية واحدة، بل بمجموعة من الهويات المتقاطعة: محلية، طائفية، سياسية، وأحياناً إقليمية.

ومن الناحية البنيوية، أدى هذا التداخل إلى إعادة تشكيل مفهوم "الشرعية السياسية"، حيث لم تعد الشرعية تُبنى فقط على أساس المؤسسات الدستورية أو الانتخابية، بل أصبحت ترتبط أيضاً بالانتماء العقائدي أو الرمزي أو التاريخي.

في هذا الإطار، لعبت بعض الفواعل الإقليمية دوراً في تعزيز هذا النوع من التداخل بين السياسة والهوية، عبر دعم سرديات معينة، أو إعادة إنتاج رموز تاريخية، أو توظيف الذاكرة الجمعية في بناء الولاءات السياسية.

هذا النوع من التوظيف لا يتم بشكل مباشر أو صريح دائماً، بل غالباً ما يُدار عبر خطاب ثقافي أو ديني أو إعلامي، ما يجعله أكثر تأثيراً على المدى الطويل، وأصعب في التفكيك.

في حالة إيران، يمكن ملاحظة كيف تم دمج البعد العقائدي ضمن البنية السياسية للدولة بعد عام 1979، بحيث أصبح الدين جزءاً من تعريف الدولة نفسها، وليس مجرد عنصر ثقافي أو اجتماعي منفصل عنها.

هذا الدمج بين العقيدة والسياسة لم يقتصر على الداخل، بل امتد إلى المجال الإقليمي عبر دعم خطاب سياسي–عقائدي يتجاوز الحدود الوطنية، ويرتبط بمفاهيم أوسع تتعلق بالمظلومية التاريخية أو المقاومة أو الهوية الدينية العابرة للدول.

لكن من المهم الإشارة إلى أن هذا النوع من التداخل لا يعمل في اتجاه واحد فقط، بل يتفاعل مع بيئات محلية متنوعة، لكل منها تاريخها وبنيتها الاجتماعية والسياسية الخاصة.

في العراق، على سبيل المثال، أدى انهيار الدولة المركزية في بعض الفترات إلى إعادة تفعيل الهويات الفرعية، ما جعل البعد الطائفي والسياسي والعقائدي أكثر حضوراً في المجال العام، وأثر بشكل مباشر على طبيعة الولاءات السياسية.

وفي سوريا، ساهم الصراع الطويل في إعادة تشكيل الهوية السياسية والاجتماعية بشكل عميق، حيث أصبحت الانقسامات الداخلية مرتبطة بشكل وثيق بالاصطفافات السياسية والعسكرية الإقليمية.

أما في لبنان، فقد أدى النظام السياسي القائم على التوازنات الطائفية إلى جعل الهوية السياسية جزءاً لا يتجزأ من الهوية الاجتماعية، ما خلق حالة دائمة من التداخل بين الدولة والمجتمع والانتماء.

وفي اليمن، ساهمت الحرب في تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ما جعل الهوية المحلية والإقليمية أكثر تأثيراً من الهوية الوطنية الجامعة في كثير من المناطق.

ومن الناحية الاستراتيجية، يؤدي هذا التداخل بين السياسة والعقيدة والهوية إلى خلق بيئة أكثر قابلية للتعبئة، لأن الخطاب السياسي يصبح مرتبطاً بقيم ومفاهيم عميقة تتجاوز المصالح المادية المباشرة.

هذا ما يجعل الصراع أكثر استدامة، لأن التحولات في الهوية لا تحدث بسرعة، ولا يمكن تغييرها بسهولة عبر التسويات السياسية التقليدية.

ومن الناحية الاجتماعية، يؤدي هذا النموذج إلى إعادة تشكيل البنية الداخلية للمجتمع، حيث تنشأ شبكات ولاء جديدة تتجاوز الإطار الوطني، وتربط الأفراد بجماعات أوسع ذات بعد سياسي أو عقائدي أو إقليمي.

هذه الشبكات تصبح في بعض الحالات أكثر تأثيراً من المؤسسات الرسمية للدولة، خصوصاً في البيئات الهشة أو المتأثرة بالصراعات.

ومن الناحية السياسية، يؤدي هذا التداخل إلى تعقيد عملية بناء الدولة الحديثة، لأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في تشكيل الهوية السياسية، بل أصبحت تتنافس مع فاعلين آخرين يمتلكون أدوات رمزية وثقافية قوية.

ومن الناحية الإعلامية، يلعب الخطاب دوراً مركزياً في تعزيز هذا التداخل، حيث يتم إنتاج سرديات سياسية مرتبطة بالهوية، ويتم تداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة، ما يعزز من استمراريتها وتأثيرها.

ومن الناحية الإقليمية، يؤدي هذا التداخل إلى خلق شبكات ولاء عابرة للحدود، تربط بين جماعات في دول مختلفة ضمن إطار سياسي أو عقائدي مشترك، ما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا التداخل هو أنه يجعل الصراع أكثر عمقاً واستدامة، لأنه ينتقل من مستوى المصالح السياسية القابلة للتفاوض إلى مستوى الهويات والقيم التي يصعب التفاوض عليها أو تغييرها بسهولة.

كما أن هذا النموذج يؤدي إلى تآكل مفهوم المواطنة التقليدي، حيث تصبح الهوية الوطنية أقل مركزية مقارنة بالهويات الفرعية أو العابرة للدولة.

وفي الخلاصة، فإن تداخل السياسة بالعقيدة والهوية يمثل أحد أهم التحولات البنيوية في الشرق الأوسط الحديث، حيث لم يعد الصراع مجرد تنافس على السلطة أو الموارد، بل أصبح أيضاً تنافساً على تشكيل الوعي والانتماء والهوية

داخل المجتمعات. هذا التحول جعل المنطقة أكثر تعقيداً، وأقل قابلية للحسم السريع، وأكثر عرضة لإعادة إنتاج الصراعات عبر الأجيال.

6.إعادة تشكيل موازين القوى داخل الدول: من المركزية الصلبة إلى التعددية القسرية في القرار

يمثل تحول موازين القوى داخل الدول أحد أكثر النتائج عمقاً وتعقيداً في مسار الحروب غير المباشرة وتوسع النفوذ عبر الفاعلين المحليين، إذ لم تعد الدولة في كثير من الحالات كياناً مركزياً يحتكر القرار السياسي والأمني، بل أصبحت بنية متعددة المراكز، تتقاسم فيها السلطة بين مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية، وبين قوى محلية مدعومة داخلياً وخارجياً، وبين شبكات نفوذ تتجاوز الحدود الوطنية.

هذا التحول لا يمكن فهمه كحالة طارئة أو ظرفية، بل كمسار تدريجي أعاد تعريف طبيعة الدولة نفسها في عدد من دول الشرق الأوسط، حيث تراجعت المركزية الصارمة لصالح نموذج أكثر تشتتاً في السلطة، وأكثر تعقيداً في اتخاذ القرار.

في النموذج التقليدي للدولة الحديثة، كانت السلطة السياسية تتركز في مؤسسات واضحة: حكومة، جيش، جهاز إداري، وقضاء. وكانت هذه المؤسسات تعمل ضمن تسلسل هرمي يسمح باتخاذ القرار وتنفيذه بشكل موحد نسبياً. لكن مع تصاعد الصراعات الداخلية والتدخلات الإقليمية، بدأت هذه البنية تتعرض لضغوط متراكمة أدت إلى تفكك تدريجي في وحدة القرار.

في هذا السياق، لم يعد من الممكن الحديث عن "مركز واحد للقرار" في بعض الدول، بل عن عدة مراكز قوة تتعايش أو تتنافس داخل المجال السياسي نفسه، لكل منها أدواته ومرجعياته وشبكات دعمه.

في العراق، على سبيل المثال، أدى انهيار النظام السابق ثم إعادة بناء الدولة في بيئة مضطربة إلى ظهور تعددية حادة في مراكز القوة، حيث تشكلت مؤسسات

رسمية إلى جانب قوى سياسية وعسكرية تمتلك نفوذاً واسعاً داخل الدولة وخارجها. هذا التعدد لم يكن مجرد نتيجة انتقال سياسي، بل أصبح بنية مستمرة تؤثر على طبيعة الحكم واتخاذ القرار.

في سوريا، أدى الصراع الطويل إلى تفكك فعلي في السيطرة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد، ما خلق واقعاً تتداخل فيه سلطات متعددة على الأرض، بعضها رسمي وبعضها غير رسمي، وبعضها مرتبط بشبكات دعم إقليمية. هذا الواقع جعل الدولة تعمل بدرجات متفاوتة من السيطرة حسب المنطقة والظرف.

أما في لبنان، فقد اتخذت التعددية شكلاً مختلفاً، حيث لم تنشأ من انهيار كامل للدولة، بل من نظام سياسي قائم أصلاً على التوازنات الطائفية والسياسية، ما جعل القرار السياسي موزعاً بين قوى متعددة تمتلك قدرة تأثير كبيرة داخل المؤسسات الرسمية وخارجها.

وفي اليمن، أدى الصراع الداخلي إلى انهيار واسع في المركزية، ما سمح بظهور سلطات متعددة في مناطق مختلفة، لكل منها هياكلها الإدارية والأمنية، ما جعل الدولة كياناً مجزأً عملياً على الأرض.

هذا التحول في موازين القوى داخل الدول لم يكن مجرد تغير في توزيع السلطة، بل إعادة تعريف لطبيعة الدولة نفسها، حيث أصبحت الدولة في بعض الحالات أقرب إلى "ساحة إدارة نفوذ" منها إلى "كيان سيادي موحد."

ومن الناحية البنيوية، يمكن فهم هذا التحول عبر ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى الأول: تفكك احتكار الدولة للعنف المشروع، حيث ظهرت قوى مسلحة أو شبه مسلحة داخل الدولة نفسها.

المستوى الثاني: تعدد مراكز القرار السياسي، حيث لم يعد القرار حكراً على الحكومة المركزية.

المستوى الثالث: تداخل النفوذ الداخلي مع الشبكات الإقليمية، ما جعل القرار المحلي مرتبطاً بتوازنات خارجية.

هذا التداخل بين المستويات الثلاثة أدى إلى إنتاج نموذج سياسي جديد، يمكن وصفه بأنه "دولة متعددة الطبقات"، حيث تعمل كل طبقة وفق منطق مختلف، لكنها تبقى ضمن نفس الإطار الجغرافي للدولة.

في هذا النموذج، تصبح العلاقة بين الدولة والفاعلين المحليين علاقة معقدة، تتراوح بين التعاون والتنافس والاحتواء والصراع، بحسب الظروف والسياقات.

ومن الناحية الأمنية، يؤدي هذا التعدد إلى صعوبة كبيرة في احتكار العنف، حيث تظهر قوى متعددة تمتلك أدوات أمنية مستقلة نسبياً، سواء كانت رسمية أو شبه رسمية أو غير رسمية.

هذا الوضع يخلق حالة من "تعدد الأمن"، حيث لا يكون الأمن حكراً على مؤسسة واحدة، بل موزعاً بين عدة جهات.

ومن الناحية السياسية، يؤدي هذا التعدد إلى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات موحدة، لأن كل قرار يصبح خاضعاً لمفاوضات داخلية معقدة بين مراكز القوة المختلفة.

وهذا ما يجعل عملية الحكم أكثر بطئاً وتعقيداً، وأحياناً أكثر هشاشة.

ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي تعدد مراكز القوة إلى توزيع غير متوازن للموارد، حيث تمتلك بعض القوى قدرة أكبر على الوصول إلى الموارد أو التحكم بها، ما يخلق تفاوتاً داخل البنية الاقتصادية للدولة.

ومن الناحية الاجتماعية، يؤدي هذا الوضع إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، حيث لم تعد الدولة هي المرجع الوحيد للخدمات أو الأمن أو العدالة، بل أصبحت هناك جهات متعددة تلعب أدواراً موازية.

هذا التعدد في المرجعيات يخلق حالة من عدم اليقين داخل المجتمع، ويؤثر على مفهوم المواطنة نفسه.

ومن الناحية الإقليمية، يؤدي هذا النموذج إلى زيادة قابلية الدول للتأثر بالتوازنات الخارجية، لأن مراكز القوة الداخلية تصبح مرتبطة جزئياً بشبكات دعم خارجية، ما يجعل القرار الداخلي جزءاً من معادلة إقليمية أوسع.

وهذا ما يفسر كيف يمكن أن تؤثر التحولات الإقليمية بسرعة على التوازنات الداخلية في هذه الدول.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا التحول هو أنه لا يؤدي إلى انهيار الدولة بشكل مباشر، بل إلى إعادة تشكيلها بشكل تدريجي يجعلها أقل قدرة على العمل ككيان موحد، وأكثر عرضة للتجاذب بين مراكز القوة المختلفة.

كما أن هذا النموذج يجعل من الصعب إعادة بناء الدولة المركزية التقليدية، لأن مراكز القوة الجديدة تصبح جزءاً من البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الخلاصة، فإن إعادة تشكيل موازين القوى داخل الدول تمثل أحد أهم نتائج التحولات الإقليمية المرتبطة بالحروب غير المباشرة، حيث انتقلت الدولة من نموذج المركزية الصلبة إلى نموذج التعددية القسرية في القرار. هذا التحول أعاد تعريف مفهوم السيادة، وغيّر طبيعة الحكم، وأدخل المنطقة في مرحلة جديدة من التعقيد السياسي، حيث لم تعد الدولة كياناً موحداً بالكامل، بل بنية متعددة الطبقات تتداخل فيها القوى المحلية والإقليمية بشكل مستمر ومتشابك.

.7الاقتصاد كأداة دعم غير مباشر: بناء النفوذ عبر الشبكات المالية والاقتصاد الموازي

يمثل البعد الاقتصادي أحد أكثر الأدوات تأثيراً وعمقاً في منظومة الحرب غير المباشرة وبناء النفوذ الإقليمي، إذ لم يعد الدعم في الصراعات الحديثة يقتصر

على الجوانب العسكرية أو السياسية، بل أصبح الاقتصاد نفسه جزءاً مركزياً من أدوات التأثير وإعادة تشكيل موازين القوى داخل الدول. هذا التحول يعكس تطوراً بنيوياً في طبيعة الصراع، حيث لم يعد التمويل مجرد وسيلة مساندة، بل أصبح أداة استراتيجية قائمة بذاتها تُستخدم لبناء الولاءات، وتثبيت الفاعلين المحليين، وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية للدول المستهدفة.

في هذا السياق، تطورت أشكال الدعم من تحويلات مالية مباشرة أو غير مباشرة إلى شبكات اقتصادية أكثر تعقيداً، تشمل التجارة، والخدمات، وسلاسل التوريد، والأنشطة الاستثمارية، وحتى الاقتصاد غير الرسمي الذي ينمو في البيئات الهشة أو المتأثرة بالصراعات.

هذا النمط من الاقتصاد لا يعمل في إطار الدولة التقليدية فقط، بل يتجاوزها ليخلق ما يمكن وصفه بـ"الاقتصاد الموازي"، وهو اقتصاد يعمل جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، وأحياناً يتداخل معه أو ينافسه، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للدولة نفسها.

في حالات متعددة داخل الإقليم، خصوصاً في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن، برز هذا النمط الاقتصادي بشكل واضح، نتيجة لتداخل الصراعات الداخلية مع التدخلات الإقليمية، وضعف قدرة الدولة على ضبط الاقتصاد الوطني بشكل كامل.

في هذه البيئات، أصبح التمويل ليس مجرد دعم مؤقت، بل جزءاً من منظومة طويلة الأمد تهدف إلى بناء استدامة اقتصادية للفاعلين المحليين، بما يضمن استمرار قدرتهم على العمل داخل الساحة السياسية والعسكرية.

ومن الناحية البنيوية، يعتمد الاقتصاد كأداة دعم غير مباشر على عدة آليات مترابطة:

الآلية الأولى: توفير التمويل المستمر للفاعلين المحليين، سواء عبر قنوات مباشرة أو عبر وسطاء اقتصاديين.

الآلية الثانية: إنشاء شبكات تجارية تسمح بتدفق السلع والخدمات رغم القيود السياسية أو الأمنية.

الآلية الثالثة: بناء اقتصاد محلي موازٍ قادر على دعم البنية التنظيمية للفاعلين المحليين.

الآلية الرابعة: ربط الاقتصاد المحلي بشبكات إقليمية أوسع، ما يخلق اعتماداً متبادلاً بين الأطراف المختلفة.

هذه الآليات لا تعمل بشكل منفصل، بل تشكل منظومة متكاملة تعزز من قدرة الفاعلين المحليين على الاستمرار حتى في ظل الظروف الصعبة أو العقوبات أو الانهيار المؤسسي.

في هذا الإطار، تلعب الشبكات المرتبطة بـ الحرس الثوري الإيراني في بعض السياقات دوراً ضمن منظومة أوسع من العلاقات الاقتصادية الإقليمية، حيث يتم دمج البعد الاقتصادي مع البعد الأمني والسياسي، ما يجعل من الصعب فصل أحدها عن الآخر.

لكن من المهم تحليل هذا البعد الاقتصادي ليس فقط من زاوية الدعم، بل أيضاً من زاوية إعادة تشكيل الاقتصاد المحلي نفسه. فوجود اقتصاد موازٍ يؤدي في كثير من الحالات إلى تغييرات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، تشمل:

إضعاف المؤسسات الاقتصادية الرسمية.

تراجع دور الدولة في إدارة الموارد.

صعود شبكات اقتصادية غير رسمية.

إعادة توزيع الثروة خارج الأطر المؤسسية التقليدية.

هذا التحول يؤدي إلى خلق اقتصاد مزدوج داخل الدولة: اقتصاد رسمي يعمل ضمن القوانين والمؤسسات، واقتصاد غير رسمي يعمل ضمن شبكات نفوذ وتحالفات غير تقليدية.

ومع مرور الوقت، يصبح الاقتصاد الموازي أكثر تأثيراً في بعض الحالات من الاقتصاد الرسمي، خصوصاً في البيئات التي تعاني من الحرب أو الانقسام السياسي أو العقوبات الاقتصادية.

ومن الناحية الاجتماعية، يؤدي هذا النمط الاقتصادي إلى إعادة تشكيل العلاقات داخل المجتمع، حيث تصبح فرص العمل والدخل مرتبطة بشكل متزايد بالانتماء إلى شبكات معينة، وليس فقط بالكفاءة أو بالقوانين الرسمية.

هذا يؤدي إلى ظهور اقتصاد قائم على الولاء، حيث يصبح الانتماء السياسي أو الاجتماعي أو المحلي عاملاً مؤثراً في الوصول إلى الموارد الاقتصادية.

ومن الناحية السياسية، يؤدي الاقتصاد الموازي إلى تعزيز نفوذ الفاعلين المحليين داخل الدولة، لأن السيطرة على الموارد الاقتصادية تمنحهم قدرة على التأثير في القرار السياسي والاجتماعي.

وهذا ما يجعل الاقتصاد جزءاً من معادلة القوة، وليس مجرد قطاع مستقل.

ومن الناحية الأمنية، يرتبط الاقتصاد غير الرسمي أحياناً بتمويل الأنشطة العسكرية أو شبه العسكرية، ما يعزز من قدرة الفاعلين المحليين على الاستمرار في الصراع لفترات طويلة.

لكن هذا الارتباط لا يكون دائماً مباشراً، بل يتم عبر شبكات معقدة من التحويلات المالية والتجارية التي يصعب تتبعها بسهولة.

ومن الناحية الإقليمية، يؤدي هذا النموذج الاقتصادي إلى خلق روابط اقتصادية عابرة للحدود، تربط بين دول وساحات مختلفة ضمن شبكات تجارة وتمويل غير رسمية، ما يزيد من تشابك الأزمات الإقليمية.

وهذا التشابك يجعل أي اضطراب اقتصادي في دولة ما قابلاً للانتقال إلى دول أخرى ضمن نفس الشبكة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الاقتصاد كأداة دعم غير مباشر يساهم في تحويل الصراع من مجرد مواجهة عسكرية إلى منظومة اقتصادية–سياسية متكاملة، حيث يصبح الاقتصاد جزءاً من أدوات إدارة النفوذ وليس مجرد نتيجة له.

هذا التحول يؤدي إلى إطالة أمد الصراعات، لأن الفاعلين المحليين يصبح لديهم مصادر تمويل واستمرار خارج إطار الدولة، ما يقلل من فعالية الضغوط التقليدية لإنهاء النزاع.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه يعيد تشكيل الاقتصاد الوطني بطريقة تجعل من الصعب العودة إلى نموذج اقتصادي موحد بعد انتهاء الصراع، لأن البنى الاقتصادية الموازية تصبح جزءاً من الواقع الاجتماعي والسياسي.

كما أن هذا النموذج يؤدي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي داخل المجتمع، ويعزز من الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

وفي الخلاصة، فإن استخدام الاقتصاد كأداة دعم غير مباشر يمثل أحد أهم التحولات في طبيعة الصراع الإقليمي، حيث لم يعد الاقتصاد مجرد مجال منفصل عن السياسة والأمن، بل أصبح جزءاً أساسياً من منظومة النفوذ وإدارة الصراع. هذا التحول أعاد تشكيل الدول من الداخل، وخلق اقتصاديات مزدوجة، وربط الساحات الإقليمية ببعضها البعض عبر شبكات مالية وتجارية معقدة، ما جعل الاستقرار الاقتصادي والسياسي أكثر هشاشة وأقل قابلية للتحقيق في إطار الدولة التقليدية

.

.8الإعلام وبناء الشرعية الرمزية: إدارة الصورة وتشكيل الوعي في الحروب غير المباشرة

يمثل الإعلام أحد أكثر الأدوات حساسية وتأثيراً في بنية الحرب غير المباشرة، ليس فقط بوصفه وسيلة لنقل المعلومات، بل بوصفه أداة استراتيجية لبناء الشرعية، وإعادة تشكيل الوعي، وتوجيه إدراك الجماعات داخل الدول وخارجها. في هذا السياق، لم يعد الإعلام مجرد ناقل للأحداث، بل أصبح جزءاً من منظومة الصراع نفسها، يعمل جنباً إلى جنب مع الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية.

هذا التحول يعكس انتقالاً من "إعلام الأخبار" إلى "إعلام الفعل"، حيث يتم استخدام الخطاب الإعلامي كجزء من إدارة النفوذ، وليس فقط كتعليق عليه. فالصورة والسردية والخطاب أصبحت عناصر مركزية في تشكيل الواقع السياسي، وليست مجرد انعكاس له.

في هذا الإطار، تلعب "الشرعية الرمزية" دوراً محورياً، إذ لم تعد الشرعية السياسية تعتمد فقط على المؤسسات الدستورية أو القوة العسكرية، بل أيضاً على القدرة على إنتاج رواية مقنعة ومستمرة حول الذات والآخر، وحول معنى الصراع والهوية والعدالة.

في سياق الشرق الأوسط، تطور هذا البعد الإعلامي بشكل كبير مع توسع الصراعات الإقليمية والداخلية، حيث أصبحت كل ساحة تقريباً تمتلك شبكة إعلامية متداخلة تعكس تعدد الفاعلين وتضارب السرديات.

في دول مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن، لم يعد الإعلام مجرد وسيلة وطنية موحدة، بل أصبح ساحة صراع بحد ذاته، تتنافس فيها روايات متعددة تعكس الانقسام السياسي والعسكري داخل هذه الدول.

ومن الناحية البنيوية، يقوم الإعلام في سياق الحرب غير المباشرة على ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى الأول: إنتاج الرواية(Narrative Production) ، أي صياغة القصة الأساسية للصراع وتحديد الأطراف ومعانيها.

المستوى الثاني: إعادة التكرار والتثبيت(Reinforcement) ، عبر وسائل الإعلام المختلفة لضمان ترسيخ الرواية في الوعي العام.

المستوى الثالث: إدارة الإدراك(Perception Management) ، أي التأثير في كيفية تفسير الجمهور للأحداث وليس فقط نقلها.

هذه المستويات تعمل بشكل متداخل، ما يجعل الإعلام أداة لإدارة الوعي الجمعي وليس فقط لنقل المعلومات.

في هذا السياق، يتم استخدام الإعلام كوسيلة لبناء شرعية رمزية للفاعلين المحليين المرتبطين بشبكات النفوذ الإقليمي. هذه الشرعية لا تعتمد فقط على الأداء السياسي أو العسكري، بل على القدرة على تقديم الذات كجزء من سردية أكبر تتعلق بالمقاومة أو العدالة أو الهوية أو التاريخ.

هذا النوع من الشرعية الرمزية يكتسب أهمية خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف المؤسسات الرسمية، حيث يصبح الإعلام أحد المصادر الرئيسية لتشكيل الرأي العام.

ومن الناحية الاستراتيجية، يتيح الإعلام للفاعلين الإقليميين تحقيق عدة أهداف في الوقت نفسه:

تثبيت حضورهم داخل المجتمعات المحلية دون وجود مادي مباشر.

تعزيز ولاء القواعد الاجتماعية عبر الخطاب الرمزي.

إضعاف صورة الخصوم عبر التأثير في الإدراك العام.

بناء شبكة من التعاطف أو الشرعية العابرة للحدود.

في هذا الإطار، لا يكون الإعلام مجرد أداة داعمة، بل يصبح جزءاً من بنية النفوذ نفسها، حيث يتداخل مع الأمن والسياسة والاقتصاد في منظومة واحدة.

ومن الناحية التقنية، تطور الإعلام في سياق الحروب غير المباشرة ليشمل وسائل متعددة: القنوات الفضائية، المنصات الرقمية، وسائل التواصل الاجتماعي، والإعلام المحلي الموجه. هذا التنوع في الوسائل جعل السيطرة على الخطاب أكثر تعقيداً، لكنه في الوقت نفسه وسّع من قدرة الفاعلين على الوصول إلى جماهير متعددة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التعدد الإعلامي إلى انقسام في الوعي العام داخل المجتمعات، حيث أصبح كل مجتمع داخلي يحتوي على "عوالم إعلامية موازية"، لكل منها روايته الخاصة للأحداث.

هذا الانقسام في الإدراك يؤدي إلى صعوبة بناء توافق وطني حول الأحداث أو السياسات أو حتى تعريف الواقع نفسه.

ومن الناحية السياسية، يؤدي الإعلام إلى إعادة تشكيل مفهوم الشرعية، حيث يصبح القبول الشعبي أو الرمزي عاملاً لا يقل أهمية عن الشرعية القانونية أو الدستورية.

هذا ما يجعل الصراع ليس فقط على الأرض، بل أيضاً على الوعي والإدراك.

ومن الناحية الإقليمية، يعمل الإعلام كجسر بين الساحات المختلفة، حيث تنتقل السرديات من دولة إلى أخرى، ويتم إعادة إنتاجها ضمن سياقات محلية مختلفة، ما يخلق شبكة إقليمية من الخطابات المتداخلة.

في هذا السياق، تصبح بعض القضايا المحلية جزءاً من سرديات إقليمية أوسع، ما يزيد من تعقيد الصراعات ويجعلها متعددة الطبقات.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في استخدام الإعلام كأداة في الحروب غير المباشرة هو أنه يؤدي إلى تآكل الحقيقة كمرجعية مشتركة، حيث تصبح الحقيقة نفسها موضوعاً للتنافس بين السرديات المختلفة.

هذا التعدد في الحقائق يضعف قدرة المجتمعات على الوصول إلى فهم مشترك للواقع، ويزيد من الانقسام الداخلي.

كما أن الإعلام في هذا السياق لا يعمل فقط على نقل الأحداث، بل على إعادة تشكيلها، ما يعني أن الواقع نفسه يصبح قابلاً للتأويل والتعديل عبر الخطاب الإعلامي.

وفي الخلاصة، فإن الإعلام وبناء الشرعية الرمزية يمثلان أحد أهم أعمدة الحرب غير المباشرة الحديثة، حيث لم يعد الصراع يدور فقط حول السيطرة على الأرض أو المؤسسات، بل أيضاً حول السيطرة على السردية والوعي والمعنى. هذا التحول جعل الإعلام جزءاً أساسياً من بنية النفوذ الإقليمي، وأداة فعالة لإعادة تشكيل المجتمعات من الداخل، ما أدى إلى تعقيد الصراعات وزيادة عمقها واستدامتها في الشرق الأوسط المعاصر.

.9النتائج غير المقصودة: تعقيد الصراعات وتحولها إلى أنظمة دائمة من إدارة الأزمة

يمثل مفهوم "النتائج غير المقصودة" أحد أهم المفاتيح التحليلية لفهم تطور الحروب غير المباشرة في الشرق الأوسط، إذ إن الكثير من السياسات التي صُممت لتحقيق أهداف استراتيجية محددة أدت مع مرور الوقت إلى نتائج مختلفة تماماً، بل وأحياناً متناقضة مع الأهداف الأصلية. هذا التباين بين النية والنتيجة لا يعكس فشلاً بسيطاً في التنفيذ، بل يكشف عن طبيعة معقدة للنظام الإقليمي نفسه، حيث تتفاعل فيه عوامل محلية وإقليمية ودولية بشكل يجعل التحكم الكامل في النتائج أمراً بالغ الصعوبة.

في هذا السياق، يمكن القول إن أحد أبرز التحولات التي أفرزتها هذه السياسات هو انتقال الصراعات من كونها أحداثاً يمكن حسمها إلى أنظمة دائمة لإدارة الأزمة، حيث لا تنتهي الحرب بشكل واضح، بل تتحول إلى حالة مستمرة من التوتر المنخفض أو المتوسط أو المتقطع.

هذا التحول لم يكن مخططاً له بالضرورة، لكنه نشأ نتيجة تفاعل عدة عوامل، من بينها تعدد الفاعلين، وتداخل المصالح، وتغير طبيعة الدولة، وصعود الفاعلين غير الدولتيين، واتساع نطاق التدخلات الإقليمية والدولية.

في دول مثل العراق وسوريا واليمن، يمكن ملاحظة كيف تحولت الصراعات من مواجهات يمكن تصور نهايتها السياسية أو العسكرية إلى حالات مستمرة من إعادة إنتاج الأزمة، حيث تتغير أشكال الصراع دون أن تختفي جذوره.

في هذه البيئات، لم يعد الهدف الأساسي للفاعلين هو تحقيق الحسم الكامل، بل إدارة التوازنات داخل بيئة صراعية دائمة، بحيث يتم الحفاظ على الحد الأدنى من السيطرة أو النفوذ أو التأثير.

ومن الناحية البنيوية، يمكن فهم النتائج غير المقصودة عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: تفكك احتكار الدولة للعنف، ما أدى إلى ظهور عدد كبير من الفاعلين المسلحين أو شبه المسلحين.

المستوى الثاني: تشابك الدعم الإقليمي مع الصراعات المحلية، ما جعل كل نزاع جزءاً من شبكة أوسع.

المستوى الثالث: تحول الصراع إلى بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية مستدامة.

هذه المستويات تفاعلت مع بعضها البعض لتنتج نظاماً معقداً من "الصراع المستمر"، الذي لا ينتهي لكنه يتغير شكلاً ووظيفة.

ومن الناحية السياسية، أدت هذه النتائج غير المقصودة إلى إضعاف فكرة "الحسم السياسي"، حيث أصبح من الصعب الوصول إلى تسويات نهائية تُنهي الصراع بشكل كامل.

بدلاً من ذلك، ظهرت نماذج من التسويات الجزئية أو المؤقتة، التي تعمل على تجميد الصراع وليس حله.

ومن الناحية الأمنية، أدى انتشار الفاعلين المسلحين وتعدد مراكز القوة إلى خلق حالة من "الأمن المجزأ"، حيث تختلف مستويات الأمن بشكل كبير داخل الدولة الواحدة.

هذا التعدد الأمني يجعل من الصعب بناء منظومة أمنية مركزية فعالة، ويؤدي إلى استمرار التهديدات الأمنية بشكل مزمن.

ومن الناحية الاقتصادية، أدت الصراعات الممتدة إلى نشوء اقتصاديات مرتبطة بالحرب، تشمل التهريب، وإعادة الإعمار غير الرسمي، والتحويلات المالية غير المنظمة، ما خلق اقتصاداً موازياً أصبح جزءاً من بنية الصراع نفسه.

هذا الاقتصاد لا يغذي الصراع فقط، بل يستفيد منه أيضاً، ما يجعله عاملاً في استمراريته.

ومن الناحية الاجتماعية، أدت هذه النتائج إلى إعادة تشكيل المجتمعات على أساس الانقسام والتجزئة، حيث أصبحت الهويات المحلية أو الطائفية أو السياسية أكثر تأثيراً من الهوية الوطنية الجامعة.

هذا التحول الاجتماعي يعزز من صعوبة إعادة بناء الدولة على أسس موحدة بعد انتهاء الصراع.

ومن الناحية الإقليمية، أدت النتائج غير المقصودة إلى زيادة ترابط الصراعات بين الدول، حيث أصبح أي تطور في ساحة معينة يؤثر مباشرة على الساحات الأخرى، ما خلق نظاماً إقليمياً شديد الحساسية والتفاعل.

هذا الترابط يجعل إدارة الأزمات أكثر تعقيداً، لأن أي تدخل في ساحة واحدة يمكن أن ينعكس على عدة ساحات أخرى.

ومن الناحية الاستراتيجية، يمكن القول إن أحد أهم النتائج غير المقصودة هو تحول أدوات النفوذ نفسها إلى عوامل لتكريس عدم الاستقرار، حيث إن دعم الفاعلين المحليين أو بناء شبكات النفوذ يؤدي في بعض الحالات إلى تعزيز قدرتهم على الاستمرار بشكل مستقل، ما يقلل من قدرة الأطراف الخارجية على التحكم الكامل في مسار الأحداث.

هذا ما يؤدي إلى نوع من "الاستقلال الوظيفي" للفاعلين المحليين، الذين يصبحون جزءاً من المنظومة الإقليمية لكنهم يحتفظون بهامش كبير من القرار.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في النتائج غير المقصودة هو أنها لا تظهر فوراً، بل تتراكم عبر الزمن، ما يجعل اكتشافها أو التعامل معها متأخراً نسبياً.

كما أن هذه النتائج تؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع بشكل مستمر، لأن كل محاولة للسيطرة أو النفوذ تخلق توازنات جديدة تحمل في داخلها بذور أزمات مستقبلية.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن القول إن المنطقة انتقلت من نموذج "الصراع القابل للحسم" إلى نموذج "الصراع القابل للإدارة فقط"، حيث تصبح مهمة الفاعلين السياسيين ليست إنهاء الأزمة، بل التحكم في إيقاعها وحدتها واتجاهها.

وفي الخلاصة، فإن النتائج غير المقصودة للحروب غير المباشرة تمثل أحد أهم التحولات في بنية الصراع في الشرق الأوسط، حيث أدت السياسات الموجهة لتحقيق النفوذ إلى خلق أنظمة معقدة من الأزمات المستمرة، التي تتداخل فيها السياسة بالأمن والاقتصاد والمجتمع. هذا التحول جعل المنطقة تعيش في حالة دائمة من التوازن غير المستقر، حيث لا يوجد سلام كامل ولا حرب كاملة، بل حالة وسطية دائمة من إدارة الأزمات وإعادة إنتاجها عبر الزمن.

.10خلاصة التحول: من الدولة إلى الشبكة وإعادة تعريف النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

يمثل هذا القسم الخاتمة التحليلية لمسار طويل من التحولات التي شهدها الشرق الأوسط، والتي يمكن تلخيصها بأنها انتقال تدريجي من نموذج "الدولة المركزية" إلى نموذج "الشبكة الإقليمية المعقدة". هذا التحول لا يُفهم كحدث واحد أو نتيجة لحظة سياسية بعينها، بل كعملية تاريخية ممتدة أعادت تشكيل بنية القوة، وطبيعة الصراع، ومفهوم السيادة، ووظيفة الدولة نفسها داخل النظام الإقليمي.

في النموذج التقليدي، كانت الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام الإقليمي، تمتلك حدوداً واضحة، وقراراً مركزياً، وجيشاً نظامياً، وقدرة على إدارة شؤونها الداخلية بشكل مستقل نسبياً. أما في النموذج الجديد، فقد أصبحت الدولة جزءاً من شبكة متعددة المستويات من الفاعلين، تشمل قوى داخلية وخارجية، رسمية وغير رسمية، سياسية وأمنية واقتصادية، تتداخل فيما بينها بشكل يجعل الفصل بينها أمراً معقداً.

هذا التحول لم يكن نتيجة عامل واحد، بل نتيجة تفاعل مجموعة من الديناميات، من بينها الصراعات الداخلية، والتدخلات الإقليمية، وتراجع بعض المؤسسات، وصعود الفاعلين غير الدولتيين، وتطور أدوات الحرب غير المباشرة، وتوسع مفهوم النفوذ ليشمل ما هو أبعد من السيطرة العسكرية المباشرة.

في هذا السياق، أصبحت الدولة في بعض الحالات أقل قدرة على احتكار القرار والسيادة، وأكثر اعتماداً على التوازنات الداخلية والخارجية لإدارة وجودها واستمرارها.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط انتقل من نموذج هرمي بسيط نسبياً إلى نموذج شبكي متعدد الطبقات، حيث لا توجد قمة واحدة للسلطة أو مركز واحد للقرار، بل توجد عقد متعددة من القوة تتفاعل فيما بينها باستمرار.

في هذا النموذج الشبكي، لم تعد العلاقات بين الدول هي العنصر الوحيد الحاكم، بل أصبحت العلاقات بين الفاعلين داخل الدول، وبين هؤلاء الفاعلين وشبكاتهم الإقليمية، جزءاً أساسياً من فهم النظام الإقليمي.

في هذا الإطار، لعبت الصراعات الممتدة في دول مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان دوراً محورياً في تسريع هذا التحول، حيث أصبحت هذه الساحات نقاط تقاطع بين مشاريع محلية وإقليمية ودولية متعددة.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن تلخيص أهم ملامح هذا التحول في أربع نقاط رئيسية:

أولاً: تفكك احتكار الدولة للعنف والسيادة، ما أدى إلى ظهور فاعلين متعددين داخل المجال الواحد.

ثانياً: صعود الفاعلين غير الدولتيين كعنصر دائم في النظام الإقليمي، وليس كحالة استثنائية.

ثالثاً: تشكل شبكات نفوذ عابرة للحدود تتداخل فيها السياسة والأمن والاقتصاد.

رابعاً: تحول الصراع من مواجهات محددة إلى حالة مستمرة من التفاعل وإعادة التوازن.

هذه التحولات مجتمعة أدت إلى إعادة تعريف مفهوم "القوة" في المنطقة. فلم تعد القوة تُقاس فقط بقدرة الدولة على السيطرة المباشرة، بل بقدرتها على التأثير عبر الشبكات، وإدارة التوازنات غير المباشرة، والتكيف مع بيئة متعددة الفاعلين.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا التحول إلى تراجع مفهوم السيادة التقليدية، حيث أصبحت السيادة في كثير من الحالات موزعة بين مستويات متعددة من الفاعلين، داخل الدولة وخارجها.

هذا التوزيع لا يعني اختفاء الدولة، بل يعني تغير دورها من كيان يحتكر القرار إلى كيان يدير شبكة معقدة من العلاقات الداخلية والخارجية.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا النموذج إلى تحول الأمن من وظيفة مركزية للدولة إلى منظومة متعددة الطبقات، تشمل قوى رسمية وغير رسمية، تعمل أحياناً بشكل متكامل وأحياناً بشكل متنافس.

ومن الناحية الاقتصادية، أصبح الاقتصاد جزءاً من هذه الشبكة، حيث تتداخل الاقتصادات الرسمية مع الاقتصادات الموازية، وتتشابك شبكات التمويل والتجارة عبر الحدود.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل الهويات والانتماءات، حيث أصبحت الهوية الوطنية تتقاطع مع هويات فرعية وشبكية، ما أدى إلى تعقيد العلاقة بين الفرد والدولة.

ومن الناحية الإقليمية، أدى هذا النموذج إلى زيادة ترابط الساحات المختلفة، بحيث أصبح أي تغيير في ساحة معينة قابلاً للتأثير في ساحات أخرى ضمن الشبكة الإقليمية.

وهذا الترابط يجعل النظام الإقليمي أكثر حساسية وأقل استقراراً، لكنه في الوقت نفسه أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات السريعة.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا التحول هو أنه لا يؤدي إلى نظام جديد مستقر بالمعنى التقليدي، بل إلى نظام "ديناميكي دائم"، يتغير باستمرار دون أن يستقر على شكل نهائي.

هذا يعني أن المنطقة دخلت مرحلة طويلة من "التحول المفتوح"، حيث لا توجد نهاية واضحة للصراعات، ولا نموذج نهائي للدولة، ولا صيغة ثابتة للنظام الإقليمي.

وفي المقابل، فإن هذا التحول يخلق أيضاً نوعاً من المرونة في النظام نفسه، لأنه يسمح بتعدد الفاعلين وتعدد مسارات التكيف، لكنه في الوقت نفسه يزيد من مستوى التعقيد ويقلل من إمكانية التنبؤ بالمستقبل.

وفي الخلاصة، يمكن القول إن الانتقال من الدولة إلى الشبكة يمثل التحول البنيوي الأعمق في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيث لم يعد النظام الإقليمي قائماً على وحدات سيادية منفصلة، بل على شبكة متداخلة من الفاعلين والعلاقات والمصالح. هذا التحول أعاد تعريف مفاهيم الدولة والسيادة والقوة والحرب والاستقرار، وجعل المنطقة تعيش ضمن نظام معقد من التفاعلات المستمرة، حيث لم تعد هناك حدود واضحة بين الداخل والخارج، ولا بين الدولة واللا دولة، ولا بين الحرب والسلام، بل حالة دائمة من التداخل وإعادة التشكل المستمر.

الفصل 10: لبنان وبناء نموذج حزب الله

نشوء حزب الله كأحد أبرز أذرع النفوذ الإيراني في الإقليم.

1.الفوضى اللبنانية كبيئة مثالية لبناء النفوذ

لفهم كيفية تشكّل نموذج حزب الله داخل لبنان، لا يكفي النظر إلى الحزب بوصفه تنظيماً ظهر فجأة نتيجة ظرف أمني أو سياسي مؤقت، بل يجب العودة إلى البنية اللبنانية نفسها، وإلى التحولات العميقة التي أصابت الدولة والمجتمع منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1975. فلبنان في تلك المرحلة لم يكن مجرد دولة تمر بأزمة داخلية، بل كان مساحة مفتوحة لتقاطع المشاريع الإقليمية والدولية، وبيئة مثالية لنشوء القوى المسلحة الخارجة عن إطار الدولة.

هذا الانهيار لم يكن أمنياً فقط، بل كان انهياراً تدريجياً لفكرة الدولة المركزية نفسها. فمع اتساع الحرب الأهلية، تراجعت قدرة المؤسسات الرسمية على ضبط المجال العام، وبدأت مناطق النفوذ تتشكل على أسس طائفية وسياسية

وعسكرية، بحيث أصبح لكل منطقة تقريباً سلطتها الأمنية وخطابها السياسي وتحالفاتها الخارجية.

في هذا السياق، تحول لبنان من دولة ذات سلطة مركزية ضعيفة إلى ساحة إقليمية مفتوحة، تتصارع داخلها مشاريع متعددة، عربية ودولية وإقليمية. هذا الواقع خلق فراغاً سيادياً واسعاً، وجعل القوى الخارجية ترى في لبنان نقطة مناسبة لبناء نفوذ طويل الأمد داخل المشرق العربي.

ومن الناحية الجغرافية، امتلك لبنان أهمية استراتيجية استثنائية. فهو يقع على حدود إسرائيل، ويطل على البحر المتوسط، ويرتبط تاريخياً بسوريا وفلسطين، كما يمتلك نظاماً سياسياً هشاً يقوم على التوازنات الطائفية المعقدة. هذه الخصائص جعلته بيئة قابلة للاختراق السياسي والأمني بشكل أكبر من دول المنطقة الأخرى.

ومع توسع الحرب الأهلية، بدأت الدولة اللبنانية تفقد تدريجياً احتكارها للعنف، وهو ما يعد أحد الأسس الجوهرية للدولة الحديثة. ففي غياب سلطة مركزية قادرة على فرض القانون، ظهرت عشرات الميليشيات المسلحة، المرتبطة بطوائف وأحزاب ومحاور إقليمية مختلفة.

هذا المشهد خلق ثقافة سياسية جديدة داخل لبنان، تقوم على فكرة أن القوة العسكرية والتنظيم المسلح قد يكونان أكثر فعالية من مؤسسات الدولة نفسها. ومع مرور الوقت، أصبحت الميليشيا ليست مجرد أداة عسكرية، بل بنية سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة.

في هذه البيئة المضطربة، وجدت إيران بعد الثورة الإسلامية فرصة استراتيجية نادرة. فالنظام الجديد في طهران كان يسعى منذ بدايته إلى بناء مشروع إقليمي يتجاوز الحدود الإيرانية، قائم على تصدير الثورة وبناء حلفاء محليين داخل المنطقة.

لكن إيران لم تكن قادرة في تلك المرحلة على التدخل العسكري المباشر الواسع، لذلك اتجهت إلى نموذج "النفوذ عبر الحلفاء المحليين"، وهو النموذج الذي سيصبح لاحقاً أحد أهم ملامح سياستها الإقليمية.

كان الجنوب اللبناني والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع من أكثر المناطق قابلية لهذا النوع من النفوذ، بسبب عدة عوامل متداخلة:

أولاً: التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه بعض المناطق ذات الغالبية الشيعية لعقود طويلة.

ثانياً: ضعف حضور الدولة المركزية في تلك المناطق.

ثالثاً: تصاعد المواجهة مع إسرائيل بعد الاجتياحات المتكررة.

رابعاً: وجود بيئة اجتماعية متدينة قابلة للتأثر بالخطاب العقائدي الجديد القادم من إيران.

في هذا السياق، لم تبدأ إيران ببناء نفوذها عبر القوة العسكرية المباشرة فقط، بل عبر الدمج بين العقيدة والتنظيم والخدمات الاجتماعية والتعبئة السياسية. وهذا ما جعل مشروعها مختلفاً عن مجرد دعم عسكري عابر.

ومن الناحية الفكرية، قدمت الثورة الإيرانية نفسها كنموذج "ثوري إسلامي" قادر على مواجهة الغرب وإسرائيل والأنظمة التقليدية في المنطقة. هذا الخطاب وجد صدى لدى بعض الفئات اللبنانية التي شعرت بالتهميش أو فقدان الثقة بالدولة اللبنانية التقليدية.

وهنا بدأت عملية إعادة تشكيل الهوية السياسية داخل بعض البيئات الشيعية اللبنانية، بحيث لم يعد الانتماء قائماً فقط على البعد المحلي أو الوطني، بل أصبح مرتبطاً تدريجياً بمشروع أوسع يحمل بعداً عقائدياً وإقليمياً.

ومع وصول عناصر من الحرس الثوري الإيراني إلى منطقة البقاع في أوائل الثمانينيات، بدأت عملية أكثر تنظيماً لبناء البنية الأولى للتنظيمات المرتبطة بإيران داخل لبنان.

لكن من المهم فهم أن هذا البناء لم يكن مجرد إنشاء ميليشيا مسلحة، بل إنشاء منظومة متكاملة:

منظومة دينية.

منظومة تعليمية.

منظومة اجتماعية.

منظومة إعلامية.

ومنظومة عسكرية وأمنية.

هذا التكامل كان أحد أسباب نجاح التجربة واستمراريتها، لأن النفوذ لم يعتمد فقط على السلاح، بل على بناء مجتمع سياسي كامل داخل المجتمع اللبناني.

ومن الناحية الأمنية، لعب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 دوراً حاسماً في تسريع هذه العملية، إذ أدى إلى خلق حالة تعبئة واسعة داخل البيئة الشيعية، واستُخدم كعامل رئيسي لتبرير بناء تنظيمات مقاومة جديدة أكثر ارتباطاً بالمشروع الإيراني.

في هذا السياق، ظهرت نواة ما سيصبح لاحقاً حزب الله، عبر اندماج مجموعات دينية وسياسية ومسلحة متعددة ضمن إطار أكثر تنظيماً.

لكن الحزب لم ينشأ فقط نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، بل نتيجة تفاعل عدة عناصر معاً:

الفراغ الأمني.

ضعف الدولة.

الصراع الطائفي.

الدعم الإيراني.

الوجود السوري.

وتحول لبنان إلى ساحة صراع إقليمي.

هذا التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية جعل الحزب منذ البداية جزءاً من شبكة إقليمية أوسع، وليس مجرد تنظيم لبناني محلي.

ومن الناحية السياسية، استفاد الحزب من طبيعة النظام اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، حيث سمح ضعف الدولة وتعدد مراكز القوة ببقاء تنظيم مسلح خارج إطار الجيش الرسمي.

ومع مرور الوقت، أصبح السلاح جزءاً من المعادلة السياسية اللبنانية نفسها، بحيث لم يعد ممكناً الفصل بين النفوذ العسكري والنفوذ السياسي.

ومن الناحية الاجتماعية، نجح الحزب في ملء فراغات تركتها الدولة، عبر إنشاء مؤسسات خدماتية وتعليمية وصحية، ما عزز ارتباط جزء من المجتمع به، ليس فقط بوصفه تنظيماً عسكرياً، بل بوصفه بديلاً اجتماعياً أيضاً.

هذا النموذج خلق ولاءً مركباً، يجمع بين العقيدة والخدمات والحماية والانتماء السياسي.

ومن الناحية الإقليمية، تحولت الساحة اللبنانية إلى أول نموذج ناجح نسبياً لإيران في بناء "حليف محلي طويل الأمد"، يمتلك قدرة على العمل العسكري والسياسي والاجتماعي في آن واحد.

هذا النموذج سيصبح لاحقاً مرجعاً لتجارب أخرى في المنطقة.

لكن في المقابل، أدى هذا المسار إلى تعميق الانقسام داخل لبنان نفسه، حيث بدأ جزء من اللبنانيين ينظر إلى الحزب باعتباره قوة مقاومة، بينما رأى فيه جزء آخر امتداداً لنفوذ خارجي داخل الدولة اللبنانية.

هذا الانقسام سيصبح أحد أكثر الملفات حساسية في الحياة السياسية اللبنانية لعقود لاحقة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الفوضى اللبنانية لم تكن مجرد خلفية لظهور الحزب، بل كانت الشرط الأساسي الذي سمح ببناء نموذج "الدولة داخل الدولة"، حيث يتمتع تنظيم غير رسمي بقدرات عسكرية وأمنية واجتماعية واقتصادية واسعة داخل دولة ضعيفة ومقسمة.

وفي الخلاصة، فإن نشوء حزب الله لم يكن حدثاً منفصلاً عن السياق اللبناني والإقليمي، بل نتيجة مباشرة لانهيار الدولة اللبنانية وتحول لبنان إلى ساحة مفتوحة للصراعات والنفوذ الخارجي. وقد استغلت إيران هذا الواقع لتأسيس أحد أكثر نماذج النفوذ الإقليمي تعقيداً واستمرارية، عبر الدمج بين العقيدة والتنظيم والسلاح والخدمات الاجتماعية ضمن بيئة تعاني أصلاً من الهشاشة والانقسام والتفكك المؤسسي.

2.الثورة الإيرانية وتصدير النموذج العقائدي

شكّلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نقطة تحول كبرى ليس فقط داخل إيران، بل في بنية الشرق الأوسط بأكمله. فهذه الثورة لم تُقدَّم بوصفها مجرد تغيير سياسي أطاح بنظام الشاه، بل بوصفها مشروعاً عقائدياً شاملاً يحمل رؤية

جديدة للدولة والسلطة والمجتمع والعلاقة مع العالم. ومنذ اللحظات الأولى، بدا واضحاً أن القيادة الجديدة لا تنظر إلى الثورة باعتبارها حدثاً إيرانياً محلياً فقط، بل باعتبارها نموذجاً قابلاً للتوسع والتأثير خارج الحدود.

هذا البعد التوسعي ظهر مبكراً في الخطاب السياسي والديني الذي تبنته القيادة الإيرانية الجديدة، حيث جرى الحديث بشكل متكرر عن "نصرة المستضعفين" و"وحدة الأمة" و"مواجهة الاستكبار العالمي"، وهي مفاهيم حملت أبعاداً سياسية تتجاوز الإطار الإيراني الداخلي.

في هذا السياق، لم يكن مفهوم "تصدير الثورة" مجرد شعار إعلامي، بل أصبح جزءاً من العقيدة السياسية للدولة الجديدة. وقد ارتبط هذا المفهوم بفكرة أن الثورة لا يمكن أن تبقى محصورة داخل حدود إيران، بل يجب أن تتحول إلى مشروع إقليمي يعيد تشكيل التوازنات السياسية والعقائدية في المنطقة.

ومن الناحية الفكرية، استند هذا المشروع إلى مفهوم ولاية الفقيه، الذي أعاد تعريف العلاقة بين الدين والسياسة، ومنح القيادة الدينية سلطة سياسية شاملة. هذا المفهوم لم يكن مجرد اجتهاد فقهي داخلي، بل تحول إلى أساس أيديولوجي لبناء شبكة ولاءات عابرة للحدود.

ومن هنا بدأت إيران تنظر إلى الجماعات الشيعية في المنطقة ليس فقط كمكونات اجتماعية أو دينية، بل كمساحات يمكن بناء نفوذ سياسي وعقائدي داخلها.

لكن من المهم فهم أن المشروع الإيراني لم يعتمد فقط على الخطاب الديني، بل على الدمج بين العقيدة والسياسة والتنظيم والعمل الاجتماعي والأمني. فالقوة الحقيقية للمشروع لم تكن في البعد المذهبي وحده، بل في قدرته على تحويل الهوية العقائدية إلى بنية تنظيمية قابلة للحركة والتعبئة.

في لبنان، وجدت إيران بيئة شديدة الخصوصية تسمح بتطبيق هذا النموذج بشكل عملي. فالحرب الأهلية اللبنانية، وضعف الدولة، والانقسامات الطائفية،

والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، كلها عوامل خلقت بيئة مثالية لبناء مشروع طويل الأمد.

في تلك المرحلة، كانت الساحة الشيعية اللبنانية نفسها تمر بتحولات داخلية عميقة. فبعد عقود من التهميش السياسي والاجتماعي، بدأت تظهر داخل هذه البيئة رغبة متزايدة في بناء قوة سياسية وأمنية مستقلة. وهنا جاء المشروع الإيراني ليقدم نفسه بوصفه نموذجاً يجمع بين الهوية الدينية والقوة السياسية والعسكرية.

ومن الناحية الرمزية، لعبت الثورة الإيرانية دوراً نفسياً كبيراً داخل بعض البيئات الشيعية العربية، لأنها قدمت مثالاً على إمكانية وصول حركة دينية ثورية إلى السلطة وإسقاط نظام مدعوم من الغرب. هذا البعد الرمزي منح إيران قدرة كبيرة على التأثير في المخيال السياسي لبعض الجماعات.

في هذا السياق، بدأت عملية إعادة تشكيل الهوية السياسية داخل بعض الأوساط اللبنانية الشيعية، بحيث لم يعد الانتماء قائماً فقط على البعد الوطني اللبناني، بل أصبح مرتبطاً تدريجياً بمشروع عقائدي إقليمي أوسع.

هذا التحول لم يكن سريعاً أو بسيطاً، بل تم عبر مراحل متعددة:

مرحلة التعبئة الدينية.

مرحلة التنظيم السياسي.

مرحلة بناء المؤسسات الاجتماعية.

ثم مرحلة التشكيل العسكري والأمني.

وقد لعب الحرس الثوري الإيراني دوراً محورياً في هذه العملية، ليس فقط عبر التدريب العسكري، بل عبر نقل نموذج كامل لإدارة التنظيم العقائدي والسياسي.

في البقاع اللبناني، بدأت تظهر معسكرات التدريب الأولى التي أشرف عليها عناصر مرتبطون بالحرس الثوري، حيث جرى الدمج بين التعليم العقائدي والانضباط التنظيمي والتأهيل العسكري.

هذا الدمج كان مهماً للغاية، لأنه أنتج نموذجاً مختلفاً عن الميليشيات التقليدية. فالتنظيم الجديد لم يُبنَ فقط على السلاح، بل على عقيدة تعتبر الطاعة السياسية والدينية جزءاً من هوية التنظيم نفسه.

ومن هنا ظهرت العلاقة الخاصة بين حزب الله وولاية الفقيه، حيث لم تكن العلاقة مجرد تحالف سياسي، بل ارتباط عقائدي مباشر بالقيادة الإيرانية.

هذا الارتباط منح الحزب بعداً يتجاوز حدود لبنان، وحوله إلى جزء من مشروع إقليمي أوسع تديره إيران عبر شبكة من الحلفاء والتنظيمات.

ومن الناحية التنظيمية، استفادت إيران من التجربة اللبنانية لتطوير نموذج "الحليف العقائدي"، أي التنظيم المحلي الذي يحتفظ بهويته الوطنية الشكلية، لكنه يرتبط استراتيجياً وعقائدياً بالمشروع الإيراني.

هذا النموذج كان أقل كلفة من التدخل العسكري المباشر، وأكثر قدرة على الاستمرار داخل المجتمعات المحلية.

ومن الناحية الاجتماعية، لم يقتصر المشروع الإيراني في لبنان على بناء قوة مسلحة، بل ركّز على بناء بيئة اجتماعية حاضنة عبر المدارس والمؤسسات الصحية والجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية.

هذه المؤسسات لعبت دوراً مركزياً في تعزيز الولاء العقائدي والسياسي، لأنها ربطت التنظيم بالحياة اليومية للناس، وليس فقط بالعمل العسكري.

ومع مرور الوقت، أصبح الحزب داخل بعض البيئات يمثل:

مرجعية دينية.

وقوة عسكرية.

وشبكة خدمات اجتماعية.

ومؤسسة سياسية.

ووسيلة للحماية والتمثيل.

هذا التوسع البنيوي جعل النفوذ الإيراني داخل لبنان أكثر عمقاً من مجرد تحالف سياسي عابر.

ومن الناحية الإعلامية، استثمر الحزب وإيران بشكل كبير في بناء خطاب تعبوي يقوم على مفاهيم مثل "المقاومة" و"المظلومية" و"الهوية العقائدية"، ما ساهم في ترسيخ صورة الحزب كجزء من مشروع أكبر يتجاوز الساحة اللبنانية.

لكن في المقابل، أثار هذا المشروع مخاوف كبيرة داخل شرائح لبنانية وعربية أخرى، رأت فيه محاولة لإعادة تشكيل المنطقة على أسس طائفية وعقائدية مرتبطة بالنفوذ الإيراني.

ومع الوقت، لم يعد يُنظر إلى الحزب فقط كتنظيم مقاوم داخل لبنان، بل كأداة رئيسية ضمن الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية.

ومن الناحية الإقليمية، شكّل نجاح النموذج اللبناني نقطة تحول في التفكير الاستراتيجي الإيراني. فقد أثبتت التجربة أن بناء تنظيم عقائدي محلي قد يكون أكثر فعالية من الاعتماد على التحالفات التقليدية بين الدول.

وهكذا بدأ النموذج اللبناني يتحول إلى مرجع لتجارب أخرى لاحقة في المنطقة.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن أخطر ما في مشروع تصدير الثورة لم يكن فقط البعد العسكري، بل إعادة تشكيل الولاءات والهويات داخل المجتمعات

العربية، بحيث أصبحت بعض الانتماءات العقائدية مرتبطة بمراكز نفوذ خارج الدولة الوطنية.

هذا التحول ساهم في تعميق الانقسامات الطائفية والسياسية داخل عدة دول، وأدى إلى تآكل مفهوم الدولة الوطنية الجامعة في بعض البيئات.

كما أن الدمج بين العقيدة والسلاح والسياسة خلق نموذجاً يصعب تفكيكه بسهولة، لأنه لا يعتمد فقط على القوة، بل على بنية اجتماعية وفكرية متكاملة.

وفي الخلاصة، فإن الثورة الإيرانية لم تُصدّر نفسها إلى لبنان عبر السلاح فقط، بل عبر مشروع عقائدي–سياسي متكامل، استغل الفوضى اللبنانية والانقسامات الطائفية والفراغ الأمني لبناء تنظيم مرتبط عضوياً بالمشروع الإيراني. وقد مثّل حزب الله التجسيد الأبرز لهذا النموذج، حيث تحول من تنظيم محلي ناشئ إلى أحد أهم أدوات النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، عبر الدمج بين العقيدة والتنظيم والسلاح والخدمات الاجتماعية ضمن مشروع إقليمي طويل الأمد.

.3الحرس الثوري وبداية التأسيس التنظيمي

يُعدّ الدور الذي لعبه الحرس الثوري الإيراني في تأسيس البنية الأولى لـ حزب الله من أكثر الملفات حساسية وتأثيراً في تاريخ التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط. فالحرس الثوري لم يكن مجرد جهاز عسكري تقليدي أُرسل لتقديم دعم محدود داخل الساحة اللبنانية، بل كان أداة استراتيجية أنشأتها الثورة الإيرانية خصيصاً لحماية النظام الجديد وتوسيع نفوذه العقائدي والسياسي خارج الحدود.

لفهم هذا الدور، يجب أولاً فهم طبيعة الحرس الثوري نفسه. فمنذ تأسيسه بعد الثورة الإسلامية عام 1979، لم يُبنَ الحرس كجيش تقليدي وظيفته حماية الحدود فقط، بل كمنظومة عقائدية–أمنية هدفها حماية "الثورة" داخلياً وخارجياً. وهذا الفارق الجوهري جعل الحرس الثوري يحمل مشروعاً أيديولوجياً يتجاوز مفهوم المؤسسة العسكرية الوطنية التقليدية.

ومنذ سنواته الأولى، تبنى الحرس رؤية تعتبر أن بقاء الثورة الإيرانية مرتبط بقدرتها على بناء عمق استراتيجي خارج حدود إيران، عبر إنشاء حلفاء وتنظيمات مرتبطة بها عقائدياً وسياسياً.

في هذا السياق، كان لبنان واحداً من أوائل وأهم الساحات التي اختُبرت فيها هذه الرؤية عملياً.

لم يكن اختيار لبنان صدفة. فالبلاد في أوائل الثمانينيات كانت تعيش حالة انهيار شبه كامل للدولة، مع انتشار الميليشيات، والانقسام الطائفي، والتدخلات الخارجية، والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. هذه البيئة جعلت من لبنان مساحة مثالية لبناء نموذج نفوذ جديد قائم على التنظيم العقائدي المسلح.

كما أن وجود بيئة شيعية واسعة تعاني من التهميش السياسي والاجتماعي وفّر أرضية قابلة للتعبئة العقائدية، خصوصاً بعد نجاح الثورة الإيرانية وما رافقها من خطاب تعبوي ضد الغرب وإسرائيل والأنظمة التقليدية.

بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، بدأت إيران تتحرك بشكل أكثر تنظيماً داخل الساحة اللبنانية. وفي هذا الإطار، أُرسل مئات العناصر من الحرس الثوري إلى منطقة البقاع اللبناني، خصوصاً إلى منطقة بعلبك، التي أصبحت لاحقاً مركزاً رئيسياً للنشاط الإيراني المبكر داخل لبنان.

لكن وجود الحرس الثوري لم يكن مجرد وجود عسكري تقني. فقد حمل معه نموذجاً كاملاً لإعادة بناء التنظيم العقائدي. فالعناصر الإيرانية لم تكتفِ بتدريب مجموعات لبنانية على استخدام السلاح، بل عملت على إعادة تشكيل البنية الفكرية والتنظيمية لتلك المجموعات.

ومن هنا بدأ ظهور النواة الأولى لما سيصبح لاحقاً حزب الله، عبر جمع مجموعات دينية وسياسية ومسلحة متفرقة ضمن إطار أكثر مركزية وانضباطاً.

في تلك المرحلة، كانت الساحة الشيعية اللبنانية تضم عدة تيارات، بعضها ديني، وبعضها سياسي، وبعضها مسلح، لكن الحرس الثوري عمل على توحيد جزء من هذه التيارات ضمن مشروع يرتبط مباشرة بمفهوم ولاية الفقيه والقيادة الإيرانية.

هذا التوحيد لم يكن سهلاً، لأن البيئة اللبنانية بطبيعتها معقدة ومتعددة الانتماءات. لذلك اعتمد الحرس على مزيج من:

الدعم المالي.

والتدريب العسكري.

والتأهيل العقائدي.

وبناء المؤسسات الاجتماعية.

والحماية الأمنية.

هذا الدمج بين الأدوات المختلفة منح المشروع الإيراني قدرة على التوسع التدريجي داخل المجتمع الشيعي اللبناني.

ومن الناحية التنظيمية، نقل الحرس الثوري إلى لبنان نموذج "التنظيم العقائدي المغلق"، حيث لا يكون الانتماء قائماً فقط على المصالح السياسية، بل على الالتزام العقائدي والطاعة التنظيمية الصارمة.

هذا النموذج أعطى الحزب منذ بدايته درجة عالية من الانضباط مقارنة بالكثير من الميليشيات اللبنانية الأخرى.

في معسكرات التدريب التي أُنشئت في البقاع، لم يكن التركيز فقط على التدريب القتالي، بل أيضاً على التعليم الديني والسياسي. فالمقاتل لم يكن يُنظر إليه كمجرد عنصر عسكري، بل كجزء من مشروع عقائدي طويل الأمد.

وهنا يظهر أحد أهم الفوارق بين حزب الله والتنظيمات المسلحة التقليدية. فالحزب لم يُبنَ كميليشيا مؤقتة مرتبطة بظرف الحرب الأهلية فقط، بل كحركة عقائدية تمتلك تصوراً شاملاً للمجتمع والسياسة والدين والصراع الإقليمي.

ومن الناحية الفكرية، لعب الحرس الثوري دوراً محورياً في ترسيخ مفهوم "ولاية الفقيه" داخل البنية التنظيمية للحزب، بحيث أصبحت العلاقة مع القيادة الإيرانية ليست مجرد تحالف سياسي، بل علاقة عقائدية مباشرة.

هذا الارتباط منح الحزب طبيعة فريدة داخل الساحة اللبنانية، لأنه جمع بين الهوية اللبنانية المحلية والانتماء العقائدي العابر للحدود.

ومن الناحية الأمنية، ساهم الحرس الثوري في بناء البنية الاستخباراتية الأولى للحزب، بما يشمل شبكات الاتصال، والعمل السري، والتجنيد، والحماية الأمنية الداخلية.

هذا الجانب الأمني كان حاسماً في ضمان استمرارية التنظيم داخل بيئة شديدة التعقيد مثل لبنان.

كما لعب الحرس دوراً مهماً في تطوير قدرات الحزب العسكرية تدريجياً، بدءاً من حرب العصابات والعمليات المحدودة، وصولاً إلى بناء ترسانة عسكرية أكثر تطوراً مع مرور الوقت.

لكن من المهم فهم أن الدعم الإيراني لم يكن مجرد "مساعدة خارجية"، بل استثمار استراتيجي طويل الأمد. فإيران كانت ترى في الحزب مشروعاً لبناء نفوذ دائم على حدود إسرائيل، وفي قلب المشرق العربي.

ومن هنا جاءت أهمية الحزب بالنسبة لطهران، ليس فقط كتنظيم لبناني، بل كجزء من منظومة الردع والنفوذ الإقليمي.

ومن الناحية السياسية، ساعد الحرس الثوري الحزب على تطوير نموذج يجمع بين العمل العسكري والعمل السياسي والاجتماعي في آن واحد.

فالحزب لم يُدفع نحو المواجهة المسلحة فقط، بل شُجع أيضاً على بناء قاعدة اجتماعية واسعة داخل المجتمع الشيعي اللبناني.

لهذا السبب ظهرت مبكراً:

المؤسسات الخيرية.

والمراكز الثقافية.

والمدارس.

والمؤسسات الصحية.

ووسائل الإعلام المرتبطة بالحزب.

هذه البنية لم تكن تفصيلاً ثانوياً، بل جزءاً من استراتيجية بناء "مجتمع مقاومة" يدور حول الحزب ويمنحه شرعية طويلة الأمد.

ومن الناحية الإقليمية، أصبحت التجربة اللبنانية أول نموذج ناجح نسبياً للحرس الثوري في بناء حليف عقائدي خارج إيران يمتلك قدرة مستقلة على العمل العسكري والسياسي.

هذا النجاح شجع إيران لاحقاً على محاولة تكرار النموذج في ساحات أخرى داخل المنطقة.

لكن في المقابل، أثار هذا الدور الإيراني مخاوف كبيرة داخل لبنان والعالم العربي، حيث رأت أطراف عديدة أن الحرس الثوري لا يبني مجرد حركة مقاومة، بل يؤسس لبنية عسكرية–عقائدية مرتبطة مباشرة بالمشروع الإيراني.

هذه المخاوف تعززت مع توسع قدرات الحزب العسكرية والسياسية، ومع استمرار ارتباطه العلني بالقيادة الإيرانية.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الحرس الثوري لم يؤسس فقط تنظيماً مسلحاً، بل أسس نموذجاً جديداً للنفوذ الإقليمي، يقوم على:

الارتباط العقائدي.

والتنظيم الصارم.

والدمج بين المجتمع والسلاح.

وبناء شبكات موازية للدولة.

هذا النموذج سيصبح لاحقاً أحد أهم أدوات السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم إيران أن أخطر ما فعله الحرس الثوري في لبنان هو تحويل الانقسام الطائفي والسياسي إلى بنية مؤسساتية طويلة الأمد، عبر بناء تنظيم يمتلك قدرات عسكرية وأمنية مستقلة عن الدولة اللبنانية.

كما أن هذا النموذج ساهم في إضعاف مفهوم الدولة المركزية، لأن الحزب تحول تدريجياً إلى قوة تملك:

قراراً أمنياً مستقلاً.

وشبكة اقتصادية خاصة.

وعلاقات خارجية مباشرة.

وترسانة عسكرية خارج سيطرة الدولة.

وفي الخلاصة، فإن دور الحرس الثوري الإيراني في لبنان لم يكن مجرد دور داعم لتنظيم ناشئ، بل كان عملية تأسيس استراتيجية لنموذج نفوذ إقليمي جديد.

وقد نجحت إيران عبر هذا النموذج في بناء أحد أكثر التنظيمات غير الدولتية نفوذاً واستمرارية في الشرق الأوسط، مستفيدة من الفوضى اللبنانية، والانقسام الطائفي، وضعف الدولة، والاحتلال الإسرائيلي، لتأسيس بنية عقائدية–عسكرية–اجتماعية متكاملة أصبحت لاحقاً حجر أساس في مشروع النفوذ الإيراني الإقليمي.

.4توظيف العقيدة في بناء الولاء التنظيمي

يُعدّ توظيف العقيدة الدينية في بناء الولاء التنظيمي أحد أكثر العناصر عمقاً وتأثيراً في تجربة حزب الله، وربما أحد أهم الأسباب التي جعلت هذا التنظيم يختلف عن كثير من الحركات المسلحة الأخرى التي ظهرت في المنطقة خلال الحرب الأهلية اللبنانية وما بعدها. فالحزب لم يُبنَ فقط على أساس عسكري أو سياسي، بل على منظومة عقائدية متكاملة هدفت إلى إعادة تشكيل الهوية والانتماء والطاعة داخل بيئة اجتماعية محددة، وتحويل العقيدة من إطار ديني روحي إلى بنية تنظيمية–سياسية قابلة للتعبئة والاستمرار.

لفهم هذا التحول، يجب العودة إلى طبيعة المشروع الإيراني نفسه بعد الثورة الإسلامية عام 1979. فالنظام الجديد في إيران لم يطرح نفسه كدولة قومية عادية، بل كمشروع عقائدي يرى أن الدين يجب أن يكون مركز إدارة السياسة والمجتمع والدولة. ومن هنا جاءت فكرة دمج العقيدة بالسلطة، وتحويل الانتماء الديني إلى أداة تعبئة سياسية وتنظيمية.

في هذا السياق، لم يكن الهدف في لبنان مجرد إنشاء تنظيم مسلح يواجه إسرائيل، بل بناء "مجتمع عقائدي منظم" يرتبط بمشروع سياسي إقليمي طويل الأمد.

وهنا لعب مفهوم ولاية الفقيه دوراً مركزياً. فهذا المفهوم لم يكن مجرد مرجعية فقهية، بل قاعدة لإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والتنظيم والقيادة. إذ أصبح الولاء الديني مرتبطاً مباشرة بالطاعة السياسية، وأصبحت القيادة الدينية الإيرانية تمثل مرجعية عقائدية وتنظيمية في الوقت نفسه.

هذا الدمج بين المقدس والسياسي منح التنظيم قوة استثنائية، لأن الطاعة لم تعد مجرد التزام حزبي أو تنظيمي، بل تحولت إلى جزء من الالتزام الديني نفسه.

ومن الناحية النفسية، يشكل هذا النوع من البناء العقائدي أحد أقوى أشكال التعبئة طويلة الأمد، لأنه يربط الهوية الشخصية للفرد بمشروع أكبر يحمل طابعاً دينياً وتاريخياً ورمزياً.

في البيئة اللبنانية، وجدت هذه الفكرة أرضية مناسبة للنمو، خصوصاً داخل بعض الأوساط الشيعية التي عانت لعقود من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد جاء الحزب ليقدم نفسه ليس فقط كتنظيم مقاوم، بل كحركة تمنح هذه البيئة شعوراً بالقوة والتمثيل والكرامة والحضور السياسي.

ومن هنا بدأت عملية إعادة تشكيل الهوية داخل هذه البيئة، بحيث أصبح الانتماء للحزب أو للمشروع المرتبط به يتجاوز الانتماء الحزبي التقليدي، ويتحول إلى هوية اجتماعية وثقافية ودينية متكاملة.

هذا التحول لم يحدث بشكل عفوي، بل عبر منظومة تربوية وتنظيمية دقيقة شملت:

المساجد.

والحسينيات.

والمدارس.

والمراكز الثقافية.

والأنشطة الاجتماعية.

والإعلام.

والمخيمات التربوية.

كل هذه الأدوات استخدمت لبناء "الوعي العقائدي" وربط الفرد تدريجياً بالمشروع التنظيمي.

ومن الناحية التنظيمية، اعتمد الحزب على بناء هرمية صارمة تقوم على التربية العقائدية قبل العمل العسكري أو السياسي. فالعنصر داخل التنظيم لا يُدرَّب فقط على استخدام السلاح، بل يُعاد تشكيل وعيه السياسي والديني بما يجعله يرى نفسه جزءاً من معركة كبرى تتجاوز حدود لبنان.

هذا البعد "الرسالي" منح الحزب قدرة عالية على إنتاج الالتزام والانضباط والاستعداد للتضحية، لأن المشروع قُدِّم بوصفه قضية دينية وتاريخية وليست مجرد قضية سياسية مؤقتة.

ومن هنا ظهر مفهوم "ثقافة المقاومة" داخل خطاب الحزب، حيث جرى الدمج بين مفاهيم الشهادة، والمظلومية التاريخية، والصراع مع إسرائيل، والولاء العقائدي، ضمن سردية واحدة متماسكة.

هذا الدمج لعب دوراً محورياً في تحويل التنظيم إلى بنية متماسكة يصعب تفكيكها بسهولة.

ومن الناحية الرمزية، استُخدمت شخصيات وأحداث تاريخية مرتبطة بالذاكرة الشيعية بشكل مكثف داخل الخطاب التعبوي للحزب، خصوصاً ما يتعلق بمعركة كربلاء وشخصية الحسين بن علي، حيث جرى ربط الصراع السياسي المعاصر بسرديات تاريخية دينية تحمل طابعاً عاطفياً ورمزياً قوياً.

هذا الربط منح الصراع بعداً أخلاقياً وعقائدياً، بحيث لم يعد يُنظر إليه كخلاف سياسي فقط، بل كامتداد لصراع بين "الحق والباطل" ضمن الخطاب التعبوي.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم الحزب في بناء بيئة مغلقة نسبياً تدور حوله، بحيث أصبحت المؤسسات المرتبطة به تؤدي دوراً مركزياً في حياة جزء كبير من المجتمع:

في التعليم.

وفي الصحة.

وفي المساعدات الاجتماعية.

وفي النشاط الثقافي.

وفي الإعلام.

هذا التغلغل الاجتماعي جعل الولاء للحزب ليس فقط موقفاً سياسياً، بل جزءاً من الحياة اليومية للكثير من الأفراد داخل بيئته الحاضنة.

ومن الناحية الأمنية، منح البناء العقائدي الحزب قدرة كبيرة على الحفاظ على السرية والانضباط الداخلي. فالعلاقة بين العنصر والتنظيم لم تكن قائمة فقط على المصالح أو الرواتب، بل على قناعة عقائدية تعتبر التنظيم جزءاً من الالتزام الديني.

وهذا ما جعل الاختراق الأمني للحزب أكثر صعوبة مقارنة بتنظيمات أخرى أقل تماسكاً أيديولوجياً.

ومن الناحية السياسية، ساعدت العقيدة الحزب على تجاوز الكثير من التناقضات الداخلية اللبنانية. فبينما كانت الأحزاب التقليدية غالباً مرتبطة بزعامات محلية أو مصالح مرحلية، استطاع الحزب أن يقدم نفسه كجزء من "مشروع عقائدي ثابت"، ما منحه صورة أكثر تماسكاً لدى أنصاره.

لكن في المقابل، أدى هذا الدمج بين العقيدة والسياسة إلى إثارة مخاوف واسعة داخل لبنان وخارجه، لأن خصوم الحزب رأوا أن الولاء العقائدي العابر للحدود يضعف الانتماء الوطني اللبناني ويجعل القرار السياسي مرتبطاً بمشروع خارجي.

هذه المخاوف ازدادت مع التصريحات العلنية لقيادات الحزب حول الالتزام بولاية الفقيه والارتباط بالقيادة الإيرانية.

ومن الناحية الإقليمية، شكل نجاح هذا النموذج مصدر إلهام لإيران لتكراره في ساحات أخرى، حيث أصبح "التنظيم العقائدي المسلح" أحد أهم أدوات بناء النفوذ الإيراني في المنطقة.

فالتجربة اللبنانية أثبتت أن التنظيم الذي يجمع بين:

العقيدة.

والسلاح.

والخدمات الاجتماعية.

والإعلام.

والتنظيم الأمني.

يمكن أن يتحول إلى قوة طويلة الأمد يصعب احتواؤها أو تفكيكها.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن أخطر ما في هذا النموذج هو أنه لا يعتمد فقط على السيطرة العسكرية، بل على إعادة تشكيل الهوية والانتماء داخل المجتمع نفسه.

وهذا يعني أن النفوذ لا يبقى خارجياً فقط، بل يتحول إلى جزء من البنية الاجتماعية والثقافية المحلية.

كما أن تحويل العقيدة إلى أداة تنظيم سياسي وعسكري يجعل الصراع أكثر تعقيداً، لأن المواجهة لا تصبح مع تنظيم مسلح فقط، بل مع شبكة اجتماعية وثقافية كاملة.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن هذا النموذج ساهم في تعميق الانقسام الطائفي داخل لبنان والمنطقة، لأنه أعاد تعريف الهوية السياسية على أسس عقائدية مرتبطة بالمحاور الإقليمية.

كما أن الدمج بين الدين والسياسة والسلاح خلق بنية يصعب إخضاعها لمنطق الدولة التقليدية، لأن التنظيم يعتبر نفسه جزءاً من مشروع أعلى من حدود الدولة الوطنية.

وفي المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا البناء العقائدي هو الذي سمح للحزب بالصمود والاستمرار وتحقيق نفوذ واسع في بيئة شديدة التعقيد والعداء.

لكن بغض النظر عن الموقف السياسي، فإن تجربة حزب الله أظهرت بوضوح كيف يمكن للعقيدة أن تتحول من عنصر ديني روحي إلى أداة تنظيمية واستراتيجية قادرة على إنتاج ولاء طويل الأمد وشبكة نفوذ عميقة داخل المجتمع والدولة.

وفي الخلاصة، فإن توظيف العقيدة في بناء الولاء التنظيمي كان أحد أهم أعمدة صعود حزب الله وتحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة. فقد نجحت إيران والحزب في تحويل الهوية العقائدية إلى بنية سياسية وأمنية واجتماعية متكاملة، تقوم على الدمج بين الإيمان والطاعة والتنظيم والسلاح والخدمات الاجتماعية. وهذا النموذج لم يؤثر فقط في لبنان، بل أصبح لاحقاً أحد أهم ملامح التحولات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط المعاصر.

.5من المقاومة المحلية إلى المشروع الإقليمي

عندما ظهر حزب الله في بدايات الثمانينيات، جرى تقديمه داخل البيئة اللبنانية والعربية بوصفه حركة مقاومة محلية نشأت أساساً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. وفي تلك المرحلة، ارتبط اسم الحزب بشكل أساسي بالعمليات العسكرية ضد القوات الإسرائيلية والقوات المتحالفة معها داخل الجنوب اللبناني، ما منحه شرعية واسعة داخل قطاعات عربية وإسلامية رأت فيه نموذجاً مختلفاً عن الأنظمة التقليدية والجيوش الرسمية التي عجزت عن تحقيق إنجازات مماثلة في الصراع مع إسرائيل.

لكن مع مرور الوقت، بدأ الحزب يتحول تدريجياً من تنظيم مقاومة محلي إلى جزء من مشروع إقليمي أوسع مرتبط بالاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط. هذا التحول لم يحدث بشكل مفاجئ، بل عبر مسار طويل من التراكمات السياسية والعسكرية والعقائدية التي أعادت تعريف وظيفة الحزب ودوره داخل المنطقة.

في المرحلة الأولى، استفاد الحزب بشكل كبير من البيئة اللبنانية نفسها. فالاحتلال الإسرائيلي للجنوب وفّر له شرعية قتالية، بينما سمحت الحرب الأهلية وضعف الدولة بوجود تنظيم مسلح مستقل يمتلك هامش حركة واسعاً. كما أن الخطاب المرتبط بالمقاومة جذب تعاطفاً شعبياً عربياً وإسلامياً كبيراً، خصوصاً بعد تصاعد الإحباط من الواقع العربي الرسمي.

هذا البعد المقاوم منح الحزب غطاءً سياسياً وأخلاقياً ساعده على تثبيت وجوده داخل لبنان، لكنه في الوقت نفسه فتح الباب أمام توسيع دوره تدريجياً خارج الإطار المحلي.

ومن الناحية الإيرانية، لم يكن الحزب يُنظر إليه فقط كأداة لمواجهة إسرائيل داخل جنوب لبنان، بل كجزء من مشروع استراتيجي أوسع يهدف إلى بناء شبكة نفوذ تمتد عبر المنطقة. فإيران منذ الثورة الإسلامية تبنت فكرة "العمق

الاستراتيجي"، أي نقل خطوط المواجهة والتأثير خارج حدودها الجغرافية عبر الحلفاء المحليين.

وفي هذا السياق، كان حزب الله يمثل النموذج المثالي لهذا التوجه، لأنه جمع بين:

الارتباط العقائدي بإيران.

والقدرة العسكرية.

والحضور الشعبي.

والمرونة السياسية.

والتمدد الاجتماعي.

هذا المزيج جعله أكثر من مجرد حركة مقاومة تقليدية.

بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، دخل الحزب مرحلة جديدة من إعادة تعريف دوره. فالمقاومة ضد الاحتلال كانت تمثل المبرر الرئيسي لاستمرار سلاحه، لكن بعد الانسحاب، بدأ الجدل داخل لبنان يتصاعد حول مستقبل الحزب ووظيفته.

في هذه المرحلة، لم يتجه الحزب نحو التحول إلى حزب سياسي مدني كامل أو نحو تسليم سلاحه، بل بدأ يرسخ تدريجياً موقعه كقوة إقليمية مرتبطة بمحور سياسي–أمني تقوده إيران.

ومن هنا بدأت تظهر بشكل أوضح معالم التحول من "المقاومة المحلية" إلى "المشروع الإقليمي."

هذا التحول ارتبط بعدة عوامل مترابطة:

أولاً: استمرار العلاقة العقائدية والتنظيمية مع إيران.

ثانياً: تصاعد التوتر الإقليمي بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

ثالثاً: الحاجة الإيرانية إلى بناء أدوات نفوذ متعددة في المنطقة.

رابعاً: تطور القدرات العسكرية والتنظيمية للحزب.

خامساً: ضعف الدولة اللبنانية وعجزها عن احتكار القرار الأمني.

في هذا السياق، لم يعد الحزب يركز فقط على جنوب لبنان، بل بدأ يتحرك ضمن معادلات إقليمية أوسع تتعلق بالصراع في الشرق الأوسط ككل.

ومن الناحية العسكرية، تطورت قدرات الحزب بشكل كبير خلال تلك الفترة. فبعد أن كان يعتمد أساساً على تكتيكات حرب العصابات، بدأ يمتلك بنية عسكرية أكثر تعقيداً تشمل:

الصواريخ بعيدة المدى.

ووحدات النخبة.

والقدرات الاستخباراتية.

والأنظمة التقنية الحديثة.

هذا التطور لم يكن ممكناً دون الدعم الإيراني المستمر، سواء من حيث التدريب أو التمويل أو التسليح.

ومن الناحية السياسية، أصبح الحزب جزءاً أساسياً من المحور الإقليمي الذي يضم إيران وحلفاءها في المنطقة. وهذا ما جعل مواقفه وتحركاته مرتبطة بشكل متزايد بالتوازنات الإقليمية وليس فقط بالساحة اللبنانية.

ومع الوقت، بدأ الحزب يشارك بشكل غير مباشر أو مباشر في ملفات إقليمية متعددة، سواء عبر الدعم السياسي أو الأمني أو العسكري.

لكن التحول الأكبر جاء مع اندلاع الحرب في سوريا عام 2011.

ففي تلك اللحظة، انتقل الحزب بشكل واضح من تنظيم يركز على "مقاومة إسرائيل" إلى قوة عسكرية إقليمية تشارك بشكل مباشر في صراع داخلي عربي خارج لبنان.

هذا التدخل مثّل نقطة مفصلية في تاريخ الحزب، لأنه كشف بوضوح حجم ارتباطه بالمشروع الإقليمي الإيراني.

وقد برر الحزب تدخله في سوريا بعدة اعتبارات، منها حماية "محور المقاومة" ومنع سقوط النظام السوري الذي يشكل حلقة استراتيجية في شبكة النفوذ الإيرانية. لكن خصومه رأوا في ذلك دليلاً على أن الحزب لم يعد حركة مقاومة لبنانية، بل أداة إقليمية تخدم الاستراتيجية الإيرانية.

ومن الناحية العسكرية، منح التدخل في سوريا الحزب خبرة قتالية واسعة في الحروب النظامية وشبه النظامية، ووسّع نطاق عملياته وتحالفاته الإقليمية.

لكن في المقابل، أدى هذا التدخل إلى تغييرات عميقة في صورته داخل العالم العربي، حيث تراجعت مكانته لدى قطاعات واسعة كانت تنظر إليه سابقاً كرمز للمقاومة ضد إسرائيل.

ومن الناحية الإقليمية، أصبح الحزب جزءاً من شبكة النفوذ الإيراني الممتدة عبر عدة دول، حيث ارتبط اسمه بشكل متزايد بالملفات الإقليمية في:

العراق

سوريا

اليمن

وغيرها من الساحات التي شهدت تصاعداً للنفوذ الإيراني.

هذا التمدد لم يكن دائماً مباشراً، لكنه جعل الحزب يُنظر إليه كأحد أهم أذرع إيران الإقليمية.

ومن الناحية الاستراتيجية، شكّل الحزب بالنسبة لإيران أداة متقدمة لتحقيق عدة أهداف:

بناء قوة ردع ضد إسرائيل.

تعزيز النفوذ في المشرق العربي.

دعم الحلفاء الإقليميين.

المشاركة في إدارة الصراعات غير المباشرة.

وتوسيع شبكة النفوذ العقائدي والسياسي.

وفي المقابل، منح هذا الدور الإقليمي الحزب دعماً عسكرياً ومالياً وسياسياً كبيراً، لكنه أدخله أيضاً في صراعات معقدة تتجاوز الساحة اللبنانية.

ومن الناحية الداخلية اللبنانية، أدى هذا التحول إلى تعميق الانقسام حول الحزب. فبينما رأى أنصاره أن دوره الإقليمي جزء من "حماية المقاومة"، اعتبر خصومه أن الحزب اختطف القرار اللبناني وربطه بالمشروع الإيراني.

هذا الجدل أصبح أحد أهم عناصر الأزمة السياسية اللبنانية خلال العقود الأخيرة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الحزب نجح في الانتقال من نموذج "الميليشيا المحلية" إلى نموذج "الفاعل الإقليمي متعدد الوظائف."

فهو اليوم:

تنظيم عسكري.

وحزب سياسي.

وشبكة اجتماعية.

وجهاز إعلامي.

وقوة إقليمية مرتبطة بمحور عابر للحدود.

هذا التحول جعله أحد أكثر الفاعلين غير الدولتيين تأثيراً في الشرق الأوسط.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن أخطر ما في هذا التحول هو أنه جعل لبنان نفسه جزءاً من الصراع الإقليمي، وأضعف قدرة الدولة اللبنانية على تبني سياسة مستقلة.

كما أن ارتباط الحزب بالمشروع الإيراني جعل أي تصعيد إقليمي ينعكس مباشرة على الداخل اللبناني.

وفي المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا الدور الإقليمي هو الذي منح لبنان قوة ردع وحماية في مواجهة إسرائيل والتهديدات الخارجية.

لكن بغض النظر عن الموقف السياسي، فإن تجربة الحزب تمثل بوضوح كيف يمكن لتنظيم محلي أن يتحول تدريجياً إلى لاعب إقليمي مؤثر عندما يجمع بين:

العقيدة.

والسلاح.

والتنظيم.

والدعم الخارجي.

والبيئة الاجتماعية الحاضنة.

وفي الخلاصة، فإن انتقال حزب الله من حركة مقاومة محلية إلى جزء من المشروع الإقليمي الإيراني لم يكن مجرد توسع في النشاط العسكري، بل تحول بنيوي أعاد تعريف وظيفة الحزب ودوره وهويته السياسية. فقد أصبح الحزب مع مرور الوقت أحد أهم أدوات النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، ونموذجاً واضحاً لكيفية استخدام التنظيمات العقائدية المسلحة في إدارة الصراعات الإقليمية وبناء شبكات النفوذ العابرة للحدود.

6.التمويل وبناء الاقتصاد الموازي

يُعدّ التمويل أحد أهم الأعمدة التي سمحت لـ حزب الله بالتحول من تنظيم ناشئ محدود الإمكانيات في أوائل الثمانينيات إلى واحدة من أكثر القوى غير الدولتية تنظيماً وتأثيراً في الشرق الأوسط. فالقوة العسكرية والعقائدية وحدها لا تكفي لبناء تنظيم طويل الأمد قادر على الاستمرار لعقود، بل تحتاج إلى بنية مالية واقتصادية معقدة تضمن الاستمرارية، وتسمح بتمويل النشاط العسكري والاجتماعي والإعلامي والسياسي في آن واحد.

ومن هنا، فإن فهم تجربة الحزب لا يمكن أن يقتصر على الجانب العسكري أو العقائدي، بل يجب أن يشمل أيضاً دراسة الاقتصاد الموازي الذي نشأ حوله، وكيف تحولت البنية المالية إلى جزء أساسي من مشروع النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة.

في المراحل الأولى من تأسيس الحزب، كان التمويل الإيراني المباشر يمثل العمود الفقري للبنية التنظيمية. فبعد الثورة الإسلامية، اعتبرت إيران أن بناء حليف عقائدي قوي داخل لبنان استثمار استراتيجي طويل الأمد، ولذلك جرى تخصيص موارد مالية كبيرة لدعم التنظيم الوليد.

هذا الدعم لم يكن يقتصر على السلاح أو التدريب فقط، بل شمل:

الرواتب.

وبناء المؤسسات.

والأنشطة الإعلامية.

والشبكات الاجتماعية.

والبنية اللوجستية.

والخدمات الصحية والتعليمية.

ومن الناحية الإيرانية، لم يكن هذا التمويل مجرد مساعدة لحليف سياسي، بل جزءاً من مشروع إقليمي يهدف إلى بناء قوة مستقرة على حدود إسرائيل، وقادرة على لعب دور طويل الأمد داخل المشرق العربي.

لكن مع مرور الوقت، لم يعد التمويل الإيراني وحده كافياً لإدارة تنظيم يتوسع باستمرار، خصوصاً مع تضخم البنية العسكرية والاجتماعية للحزب. وهنا بدأ الحزب تدريجياً في بناء اقتصاد موازٍ خاص به، يعتمد على شبكة واسعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية.

هذا الاقتصاد الموازي تطور على عدة مستويات مترابطة:

المستوى الأول: المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

المستوى الثاني: الاستثمارات والأنشطة التجارية.

المستوى الثالث: شبكات التحويل المالي والدعم الخارجي.

المستوى الرابع: الاقتصاد غير الرسمي وشبكات التهريب.

هذه المستويات مجتمعة أنتجت منظومة مالية معقدة جعلت الحزب أقل اعتماداً على مصدر واحد للتمويل، وأكثر قدرة على التكيف مع الضغوط والعقوبات.

في المجال الاجتماعي، أنشأ الحزب شبكة واسعة من المؤسسات الصحية والتعليمية والخيرية التي لعبت دوراً مزدوجاً:

تقديم الخدمات داخل البيئة الحاضنة.

وتعزيز الشرعية الاجتماعية والتنظيمية.

لكن هذه المؤسسات لم تكن فقط أدوات اجتماعية، بل أيضاً جزءاً من البنية الاقتصادية للحزب، لأنها ساعدت في خلق شبكة مالية وإدارية واسعة تدور ضمن المجال المرتبط به.

ومن الناحية الاقتصادية، استفاد الحزب من طبيعة النظام اللبناني نفسه، الذي يتميز بضعف الرقابة المركزية، ووجود اقتصاد حر واسع، وتشابك العلاقات المالية مع الخارج. هذا الواقع سمح ببناء شبكات مالية مرنة يصعب تتبعها بالكامل.

كما لعب الانتشار اللبناني في الخارج دوراً مهماً في توفير بيئة مالية داعمة، سواء عبر التبرعات أو التحويلات أو العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود.

ومع الوقت، بدأت تتوسع الاتهامات الدولية المتعلقة بأنشطة مالية مرتبطة بالحزب أو بأفراد وشبكات قريبة منه. وقد شملت هذه الاتهامات ملفات مثل:

غسل الأموال.

والتهريب.

وتجارة المخدرات.

والتحويلات غير الرسمية.

والاستفادة من الاقتصاد غير الشرعي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحزب ينفي بشكل متكرر هذه الاتهامات، ويعتبر كثيراً منها جزءاً من الحرب السياسية والإعلامية ضده، بينما تستند بعض الحكومات والأجهزة الدولية إلى تقارير وتحقيقات تربط بين شبكات إجرامية وأفراد أو كيانات متهمة بالتعاون مع الحزب.

في هذا السياق، برزت تقارير دولية وأمنية تحدثت عن شبكات تهريب عابرة للحدود ارتبطت بأشخاص متهمين بالعمل لصالح الحزب أو ضمن بيئته الداعمة، خصوصاً في مناطق من:

أمريكا اللاتينية.

وغرب أفريقيا.

والشرق الأوسط.

وقد أصبحت هذه الشبكات جزءاً من النقاش الدولي حول كيفية تمويل التنظيمات المسلحة العابرة للحدود.

ومن الناحية البنيوية، فإن الاقتصاد الموازي الذي بناه الحزب لم يكن مجرد وسيلة تمويل، بل أداة لبناء الاستقلالية. فالتنظيم الذي يمتلك شبكة اقتصادية خاصة يصبح أقل خضوعاً لضغوط الدولة اللبنانية أو المتغيرات الداخلية.

وهذا ما منح الحزب قدرة على:

الاستمرار رغم العقوبات.

ودفع الرواتب.

وتمويل المؤسسات.

ودعم الأنشطة العسكرية والاجتماعية.

في الوقت الذي كانت فيه الدولة اللبنانية نفسها تعاني من أزمات اقتصادية حادة.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا الاقتصاد الموازي إلى تعزيز ارتباط جزء من المجتمع بالحزب، لأن الكثير من الأفراد أصبحوا يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤسساته الاقتصادية والخدماتية.

هذا الاعتماد خلق نوعاً من "الاقتصاد المرتبط بالولاء"، حيث تتداخل المصلحة الاقتصادية مع الانتماء السياسي والاجتماعي.

ومن الناحية السياسية، ساهمت القوة المالية للحزب في تعزيز نفوذه داخل الدولة اللبنانية، لأنه أصبح يمتلك قدرة على تمويل شبكات واسعة من الأنشطة والمؤسسات والتحالفات.

كما أن وجود اقتصاد خاص به سمح له بالحفاظ على درجة عالية من الاستقلالية مقارنة بالأحزاب التقليدية اللبنانية.

ومن الناحية الأمنية، لعبت الشبكات المالية دوراً مركزياً في تمويل البنية العسكرية للحزب، بما يشمل:

التسليح.

والتدريب.

والدعم اللوجستي.

والتكنولوجيا العسكرية.

وهذا ما جعل الملف المالي جزءاً أساسياً من المواجهة الدولية مع الحزب، خصوصاً من جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية.

وفي هذا الإطار، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها سلسلة واسعة من العقوبات على شخصيات ومؤسسات وشبكات مالية مرتبطة بالحزب، بهدف تقليص قدرته على الوصول إلى النظام المالي العالمي.

لكن رغم هذه العقوبات، استمر الحزب في الحفاظ على جزء كبير من قدرته المالية، مستفيداً من تنوع مصادر التمويل ومن طبيعة الاقتصاد غير الرسمي العابر للحدود.

ومن الناحية الإقليمية، أصبح الحزب جزءاً من شبكة اقتصادية مرتبطة بالمحور الإيراني في المنطقة، حيث تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية ضمن بنية إقليمية معقدة.

هذا الترابط جعل الاقتصاد جزءاً من أدوات النفوذ، وليس مجرد وسيلة دعم لوجستي.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن أخطر ما في هذا الاقتصاد الموازي هو أنه ساهم في إضعاف الدولة اللبنانية، لأن وجود شبكة مالية مستقلة بهذا الحجم يعني عملياً وجود سلطة اقتصادية خارج إطار المؤسسات الرسمية.

كما أن الاتهامات المرتبطة بالاقتصاد غير الشرعي والتهريب والمخدرات ساهمت في تعميق صورة الحزب كتنظيم يتجاوز حدود العمل السياسي التقليدي.

وفي المقابل، يرى أنصار الحزب أن بناء هذه الشبكات الاقتصادية كان ضرورة فرضتها العقوبات والحصار والصراع الطويل، وأنها سمحت للحزب بالاستمرار في بيئة إقليمية شديدة العداء.

لكن بغض النظر عن المواقف السياسية، فإن تجربة الحزب أظهرت بوضوح كيف يمكن لتنظيم غير دولتي أن يبني اقتصاداً موازياً معقداً يسمح له بالتحول إلى فاعل طويل الأمد يمتلك استقلالية مالية وسياسية وأمنية واسعة.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن القول إن الحزب لم يعد مجرد تنظيم مسلح يحصل على تمويل خارجي، بل أصبح يمتلك "منظومة اقتصادية هجينة" تجمع بين:

الدعم الخارجي.

والاقتصاد الاجتماعي.

والاستثمارات.

والشبكات العابرة للحدود.

والاقتصاد غير الرسمي.

وهذا النموذج أصبح لاحقاً جزءاً من دراسة تطور الفاعلين غير الدولتيين في الشرق الأوسط.

وفي الخلاصة، فإن التمويل وبناء الاقتصاد الموازي كانا عنصرين حاسمين في صعود حزب الله وتحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة. فقد نجح الحزب، بدعم إيراني وبالاستفادة من البيئة اللبنانية المعقدة، في بناء شبكة مالية واقتصادية متعددة الطبقات، وفرت له الاستمرارية والقدرة على التوسع العسكري والسياسي والاجتماعي. كما أن هذه البنية الاقتصادية لم تكن مجرد أداة دعم، بل أصبحت جزءاً أساسياً من مشروع النفوذ الإقليمي المرتبط بإيران، ومن العوامل التي

ساعدت الحزب على الحفاظ على قوته رغم العقوبات والأزمات والتحولات الإقليمية المتلاحقة.

7.شبكات التهريب والاقتصاد العابر للحدود

يمثل مفهوم "الاقتصاد العابر للحدود" أحد أكثر الجوانب تعقيداً في دراسة تطور النفوذ غير الدولتي في الشرق الأوسط، خصوصاً في حالة حزب الله داخل لبنان. فمع مرور الزمن وتوسع العقوبات والضغوط الدولية، لم يعد بالإمكان الاعتماد فقط على التمويل التقليدي أو الدعم المباشر، بل ظهرت أنماط اقتصادية أكثر مرونة تعتمد على شبكات غير رسمية تتجاوز الحدود الوطنية وتعمل في مناطق ضعف الدولة أو غيابها.

هذا النوع من الاقتصاد لا يُبنى في الفراغ، بل يتشكل عادة في بيئات تتسم بـ: هشاشة الدولة، ضعف الرقابة، الصراعات المسلحة، وتعدد مراكز القوة. وهي عناصر متوفرة بدرجات متفاوتة في العديد من دول المنطقة، ما يجعلها أرضاً خصبة لظهور شبكات اقتصادية موازية.

في حالة لبنان، ساهمت الحرب الأهلية الطويلة، وتعدد السلطات المحلية، والانقسام الطائفي، ووجود حدود طويلة مع دول ذات أوضاع أمنية معقدة، في خلق بيئة مناسبة لظهور اقتصاد غير رسمي واسع النطاق.

ومع توسع دور الحزب إقليمياً، خصوصاً ضمن ارتباطه بمحور تقوده إيران، بدأت بعض الشبكات الاقتصادية تتجاوز الإطار المحلي لتتحول إلى شبكات عابرة للحدود تربط بين مناطق مختلفة داخل الشرق الأوسط وخارجه.

هذه الشبكات لا تعمل عادة بشكل خطي أو مباشر، بل عبر حلقات وسيطة متعددة، تشمل أفراداً، وشركات، ومؤسسات، وواجهات تجارية، وأنشطة اقتصادية مختلفة. وهذا التعقيد هو ما يجعل تتبعها أو حصرها أمراً بالغ الصعوبة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن تقسيم الاقتصاد العابر للحدود المرتبط ببيئات الصراع إلى عدة طبقات:

الطبقة الأولى: التجارة الرسمية التي تمر عبر قنوات قانونية ولكن ضمن بيئة اقتصادية مضطربة.

الطبقة الثانية: التجارة غير الرسمية داخل الحدود أو عبر الحدود بشكل جزئي.

الطبقة الثالثة: التهريب المنظم الذي يعتمد على شبكات لوجستية متخصصة.

الطبقة الرابعة: الأنشطة غير القانونية التي تتداخل مع الاقتصاد الإجرامي العابر للحدود.

هذه الطبقات لا تعمل بشكل منفصل، بل تتداخل في كثير من الأحيان، ما يخلق شبكة اقتصادية معقدة يصعب فصلها عن بعضها.

في هذا السياق، برزت في المنطقة عدة مسارات تجارية غير رسمية ارتبطت ببيئات النزاع في دول مثل سوريا والعراق ولبنان، حيث أصبحت الحدود في بعض الفترات مناطق عبور مفتوحة أو شبه مفتوحة، تستخدمها أطراف متعددة لأغراض اقتصادية وأمنية وسياسية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الشبكات لا يمكن اختزالها في تنظيم واحد أو جهة واحدة فقط، بل هي منظومات متداخلة تضم فاعلين محليين وإقليميين ودوليين، يعملون ضمن مصالح متغيرة.

لكن في إطار الصراع الإقليمي، وضمن الاتهامات المتبادلة بين القوى المختلفة، تم ربط بعض هذه الشبكات بجهات سياسية وعسكرية، بما في ذلك الحزب، سواء بشكل مباشر أو عبر بيئته الداعمة أو أفراد مرتبطين به.

وقد تحدثت تقارير دولية وتحقيقات أمنية على مدى سنوات عن وجود شبكات تهريب عابرة للحدود تشمل:

المخدرات.

والسلاح.

والوقود.

والسلع التجارية.

والتحويلات المالية غير الرسمية.

وفي بعض الحالات، جرى الإشارة إلى ارتباطات غير مباشرة بين هذه الأنشطة وبعض الأفراد أو الشبكات التي تعمل في مناطق نفوذ الحزب أو ضمن بيئته الإقليمية.

ومن المهم هنا التمييز بين ثلاثة مستويات من التحليل:

المستوى الأول: الادعاءات السياسية والإعلامية التي تأتي في سياق الصراع الإقليمي.

المستوى الثاني: التقارير الأمنية والتحقيقات الدولية التي تحاول تتبع مسارات مالية أو لوجستية معقدة.

المستوى الثالث: البنية الاقتصادية العامة في بيئات الصراع، والتي تسمح أصلاً بنشوء هذا النوع من الشبكات بغض النظر عن الفاعل.

في كثير من الحالات، لا يمكن فصل هذه المستويات بشكل كامل، لأنها تتداخل داخل سياق واحد شديد التعقيد.

ومن الناحية الاستراتيجية، تلعب شبكات التهريب دوراً مزدوجاً في بيئات النفوذ:

فهي من جهة توفر موارد مالية بديلة في ظل العقوبات والضغوط.

ومن جهة أخرى تخلق اقتصاداً موازياً خارج سيطرة الدولة.

هذا الازدواج يجعلها أداة بقاء لبعض الفاعلين، لكنه في الوقت نفسه عامل إضعاف لمؤسسات الدولة المركزية.

في الحالة اللبنانية، أدى هذا التداخل بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي إلى نشوء اقتصاد هجين، حيث تتعايش أنشطة قانونية مع أخرى غير رسمية داخل نفس البنية الاقتصادية.

هذا الوضع تعزز أكثر مع الأزمة الاقتصادية العميقة التي شهدها لبنان في السنوات الأخيرة، حيث تراجعت قدرة الدولة على ضبط الحدود والقطاع المالي بشكل فعال.

ومن الناحية الإقليمية، أدت الحرب في سوريا إلى إعادة تشكيل مسارات التهريب بشكل كبير، حيث أصبحت الحدود السورية–اللبنانية والعراقية جزءاً من شبكة اقتصادية–أمنية واسعة تتداخل فيها التجارة غير الرسمية مع الصراع العسكري والنفوذ السياسي.

هذا التشابك جعل من الصعب فصل النشاط الاقتصادي عن السياق الأمني والسياسي في المنطقة.

ومن الناحية الاجتماعية، توفر شبكات التهريب فرص عمل ودخل لكثير من الأفراد في المناطق الحدودية أو الفقيرة، ما يجعلها جزءاً من البنية الاجتماعية أيضاً، وليس فقط الاقتصادية أو الأمنية.

هذا البعد الاجتماعي يزيد من صعوبة تفكيك هذه الشبكات، لأنها لا تعتمد فقط على التنظيم، بل أيضاً على الحاجة الاقتصادية للسكان المحليين.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم هذه الظاهرة أن انتشار الاقتصاد العابر للحدود غير الرسمي يؤدي إلى:

إضعاف الدولة.

وتآكل سيادة القانون.

وتعميق الفساد.

وتعزيز اقتصاد الظل.

وتكريس النفوذ غير الدولتي.

وفي المقابل، يرى آخرون أن هذه الشبكات نشأت في الأساس نتيجة الفراغات الأمنية والاقتصادية، وأنها تمثل في بعض الحالات آلية بقاء للمجتمعات في ظل انهيار الدولة.

لكن في كل الأحوال، فإن هذه الشبكات أصبحت جزءاً من البنية الواقعية للمنطقة، ولا يمكن تجاهلها عند تحليل النفوذ الإقليمي أو ديناميات الصراع.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن القول إن الاقتصاد العابر للحدود في سياق حزب الله والمنطقة عموماً لم يعد مجرد نشاط جانبي، بل أصبح جزءاً من بنية الصراع نفسها، حيث يتداخل الاقتصاد مع الأمن والسياسة والعقيدة ضمن منظومة واحدة.

وفي الخلاصة، فإن شبكات التهريب والاقتصاد العابر للحدود تمثل أحد أهم عناصر التعقيد في فهم النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط. فهي ليست مجرد أنشطة غير قانونية منفصلة، بل جزء من نظام اقتصادي–سياسي–أمني متداخل نشأ في بيئات الصراع، وساهم في إعادة تشكيل الدولة والحدود والسلطة في المنطقة. وفي حالة حزب الله، فإن هذه الشبكات—سواء بشكل مباشر أو غير

مباشر أو عبر البيئة المحيطة—أصبحت جزءاً من المشهد الأوسع الذي سمح له بالاستمرار والتكيف ضمن نظام إقليمي شديد الاضطراب والتغير.

8.السلاح كأداة لبناء ميزان قوة داخلي

يمثل موضوع السلاح في تجربة حزب الله داخل لبنان أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في فهم تطور الدولة والمجتمع والنظام السياسي بعد الحرب الأهلية. فالسلاح هنا لم يكن مجرد أداة عسكرية مرتبطة بصراع محدد، بل تحول تدريجياً إلى عنصر بنيوي في ميزان القوة الداخلي، وإلى جزء من تعريف السلطة والنفوذ داخل الدولة اللبنانية نفسها.

لفهم هذا التحول، يجب أولاً العودة إلى السياق التاريخي الذي نشأ فيه الحزب. فخلال الحرب الأهلية اللبنانية، انهارت الدولة المركزية بشكل واسع، وتفككت احتكاراتها الأساسية، وعلى رأسها احتكار العنف. وفي هذه البيئة، أصبحت الميليشيات المسلحة فاعلاً رئيسياً في تحديد التوازنات الداخلية، ليس فقط عسكرياً، بل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

في هذا السياق، لم يكن ظهور الحزب استثناءً عن القاعدة اللبنانية العامة في تلك المرحلة، بل جزءاً من بيئة أوسع سمحت بتعدد القوى المسلحة وتداخلها. لكن ما ميز الحزب لاحقاً هو قدرته على الانتقال من سياق الحرب الأهلية إلى سياق ما بعد الحرب، مع الاحتفاظ بسلاحه وتطويره وتوسيعه.

هذا الاحتفاظ بالسلاح بعد انتهاء الحرب الأهلية لم يكن مجرد استمرار لحالة استثنائية، بل تحول إلى نقطة تأسيسية في النظام السياسي اللبناني الحديث. فبينما جرى حل أو دمج معظم الميليشيات الأخرى داخل الدولة أو تفكيكها، بقي حزب الله محتفظاً بقدراته العسكرية، تحت عنوان "المقاومة" ضد إسرائيل.

هذا الوضع خلق معادلة سياسية–أمنية فريدة في لبنان، حيث لم يعد السلاح محصوراً داخل مؤسسة الدولة، بل أصبح موجوداً أيضاً خارجها ضمن فاعل سياسي منظم وفاعل.

ومن الناحية الاستراتيجية، منح هذا السلاح الحزب قدرة على لعب دور مزدوج:

دور مقاومة خارجية ضد إسرائيل.

ودور قوة داخلية مؤثرة في التوازن السياسي اللبناني.

هذا الازدواج في الوظيفة جعل السلاح ليس فقط أداة عسكرية، بل أداة سياسية أيضاً.

ومع مرور الوقت، تطور هذا السلاح من قدرات محدودة في حرب العصابات إلى منظومة عسكرية أكثر تعقيداً تشمل:

صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.

وأنظمة دفاعية وهجومية متقدمة.

ووحدات قتالية منظمة.

وقدرات استخباراتية متطورة.

هذا التطور لم يكن معزولاً عن الدعم والتدريب الذي تلقاه الحزب من إيران، عبر قنوات متعددة، بما في ذلك التعاون مع الحرس الثوري الإيراني، الذي لعب دوراً محورياً في بناء القدرات العسكرية للحزب على مدى سنوات.

لكن الأهم من التطور التقني هو التحول في وظيفة السلاح داخل البنية اللبنانية. فالسلاح لم يعد يُستخدم فقط في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، بل أصبح جزءاً من معادلة داخلية تؤثر على:

تشكيل الحكومات.

والتوازنات البرلمانية.

والقرارات السياسية الكبرى.

وإدارة الأزمات الداخلية.

هذا التحول جعل السلاح عنصراً مؤسساً في ميزان القوة الداخلي، وليس مجرد أداة خارجية.

ومن الناحية السياسية، خلق وجود سلاح خارج الدولة حالة من التوازن القسري داخل النظام اللبناني، حيث أصبح أي قرار سياسي كبير يحتاج إلى أخذ هذا الواقع في الاعتبار.

هذا الواقع أدى إلى نشوء مفهوم غير رسمي يمكن تسميته بـ "التوازن القائم على الردع الداخلي"، حيث لا تقوم الدولة على احتكار كامل للعنف، بل على توازن بين الدولة وفاعل مسلح قوي داخلها.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا الوضع إلى انقسام عميق في الرؤية تجاه السلاح داخل المجتمع اللبناني. فهناك من يرى أن السلاح يمثل عنصر قوة وحماية في مواجهة إسرائيل والتهديدات الخارجية، بينما يرى آخرون أنه يشكل عائقاً أمام بناء دولة مركزية قوية.

هذا الانقسام أصبح جزءاً من الخطاب السياسي اليومي في لبنان، وأحد المحاور الأساسية للنقاش الوطني.

ومن الناحية الإقليمية، لم يعد السلاح مجرد مسألة لبنانية داخلية، بل أصبح مرتبطاً بالتوازنات الإقليمية الأوسع، خصوصاً في العلاقة بين إيران وإسرائيل، وبين المحاور الإقليمية المختلفة في الشرق الأوسط.

هذا الارتباط جعل أي تطور في ملف السلاح داخل لبنان مرتبطاً مباشرة بحسابات إقليمية ودولية أكبر.

ومن الناحية الأمنية، منح وجود السلاح الحزب قدرة ردع معتبرة، خصوصاً في مواجهة إسرائيل، ما جعله لاعباً أساسياً في معادلة الصراع على الحدود الجنوبية للبنان.

لكن في الوقت نفسه، أدى هذا الوضع إلى تعقيد العلاقة بين الحزب والدولة اللبنانية، حيث أصبحت الدولة غير قادرة على احتكار القرار العسكري بشكل كامل.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن وجود سلاح خارج إطار الدولة خلق نوعاً من "ازدواجية السيادة" داخل لبنان، حيث تتقاسم الدولة وفاعل غير دولتي جزءاً من وظائف القوة.

هذا الازدواج ليس حالة لبنانية فقط، بل يظهر في عدة دول تعاني من صراعات داخلية أو تدخلات إقليمية، لكنه في الحالة اللبنانية أصبح أكثر وضوحاً واستمرارية.

ومع الوقت، لم يعد السلاح مجرد وسيلة عسكرية، بل أصبح جزءاً من الهوية السياسية للحزب، وعنصراً مركزياً في تعريفه لنفسه ودوره في الداخل والخارج.

ومن هنا، يصبح فهم الحزب دون فهم دوره العسكري غير مكتمل، كما أن فهم السلاح دون فهم سياقه السياسي والاجتماعي والعقائدي يؤدي إلى قراءة ناقصة للواقع.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن استمرار وجود سلاح خارج الدولة أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة اللبنانية، وإلى خلق حالة من عدم التوازن السياسي والأمني، حيث لا تستطيع الدولة ممارسة سلطتها الكاملة على كامل أراضيها وقراراتها.

كما يرون أن هذا الوضع جعل لبنان عرضة للتجاذبات الإقليمية بشكل أكبر.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا السلاح كان ضرورياً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وأنه شكل عنصر ردع حمى لبنان في مراحل متعددة، خصوصاً في ظل ضعف الجيش اللبناني مقارنة بالقوة العسكرية الإسرائيلية.

لكن بغض النظر عن هذه المواقف، فإن الواقع البنيوي يشير إلى أن السلاح أصبح جزءاً لا يمكن تجاهله من معادلة الدولة اللبنانية، ومن فهم توازن القوى داخلها.

وفي الخلاصة، فإن السلاح في تجربة حزب الله لم يعد مجرد أداة قتال، بل تحول إلى عنصر تأسيسي في ميزان القوة الداخلي في لبنان، وأصبح جزءاً من البنية السياسية والأمنية والاجتماعية للدولة. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم الدولة والسيادة في لبنان، وخلق نموذج معقد من التوازن بين الدولة وفاعل مسلح غير دولتي، ضمن سياق إقليمي شديد التعقيد والارتباط.

9.الحرب مع إسرائيل وتعزيز الشرعية الشعبية

شكّل الصراع مع إسرائيل أحد أهم المحاور التي أسهمت في إعادة تشكيل صورة حزب الله داخل لبنان وعلى المستوى الإقليمي أيضاً. فالحزب لم يظهر فقط كفاعل مسلح داخل بيئة الحرب الأهلية اللبنانية، بل كطرف في صراع إقليمي طويل الأمد، جعل من مواجهته مع إسرائيل محوراً مركزياً في تعريف هويته السياسية والعسكرية.

لفهم هذه العلاقة، يجب العودة إلى سياق الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، الذي شكّل نقطة تحول كبرى في تاريخ البلاد والمنطقة. فقد أدى هذا الاجتياح إلى إعادة رسم الخريطة السياسية والعسكرية داخل لبنان، وفتح الباب أمام صعود قوى مقاومة جديدة، من بينها الحزب في مراحله التأسيسية الأولى.

في تلك المرحلة، كان الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يمثل العامل الأساسي في خلق بيئة تعبئة واسعة داخل بعض المجتمعات المحلية، خصوصاً في

الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. هذا الواقع جعل فكرة "المقاومة" ليست مجرد خيار سياسي، بل استجابة لواقع احتلال مباشر ومستمر.

ومن هنا، بدأ الحزب بتقديم نفسه تدريجياً كقوة مقاومة منظمة، تتبنى خطاباً يقوم على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة الأراضي اللبنانية، والدفاع عن السيادة الوطنية.

هذا الخطاب كان له تأثير كبير في البيئة اللبنانية، لأنه جاء في سياق ضعف الدولة اللبنانية وعجزها عن مواجهة الاحتلال بشكل فعال، ما خلق فراغاً أمنياً وسياسياً ملأه الحزب تدريجياً.

ومن الناحية العسكرية، اعتمد الحزب في بداياته على تكتيكات حرب العصابات، بما في ذلك الكمائن والعمليات المحدودة والاستهدافات النوعية، وهي أساليب تتناسب مع طبيعة الصراع غير المتكافئ مع جيش نظامي متفوق.

ومع مرور الوقت، تطورت هذه القدرات تدريجياً، سواء من حيث التنظيم أو التسليح أو الخبرة القتالية، خصوصاً مع الدعم المستمر من إيران وارتباطه الوثيق بـ الحرس الثوري الإيراني.

لكن الجانب العسكري لم يكن العامل الوحيد في بناء صورة الحزب. فهناك أيضاً البعد الرمزي والإعلامي، الذي لعب دوراً كبيراً في تعزيز شرعيته داخل شرائح واسعة من المجتمع اللبناني والعربي.

فخطاب المقاومة الذي تبناه الحزب لم يكن خطاباً عسكرياً فقط، بل خطاباً يحمل أبعاداً دينية وأخلاقية وسياسية، حيث جرى تقديم الصراع مع إسرائيل بوصفه صراعاً بين "الاحتلال والمقاومة"، وبين "الظلم والعدالة"، وبين "الهيمنة والتحرر."

هذا البناء الخطابي ساهم في تحويل العمليات العسكرية إلى رموز سياسية ذات دلالة واسعة، وليس مجرد أحداث عسكرية معزولة.

ومن الناحية الاجتماعية، استفاد الحزب من حالة الإحباط العام داخل بعض المجتمعات العربية نتيجة فشل الجيوش التقليدية في تحقيق إنجازات حاسمة ضد إسرائيل. هذا الإحباط خلق مساحة نفسية وسياسية لتبني نموذج جديد للمقاومة غير التقليدية.

ومع انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، دخل الحزب مرحلة جديدة من إعادة تعريف دوره. فقد اعتُبر هذا الانسحاب في كثير من الخطابات السياسية والإعلامية إنجازاً كبيراً للمقاومة، وساهم في تعزيز صورة الحزب كقوة استطاعت تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

هذا الحدث شكل نقطة تحول في الشرعية الشعبية للحزب، لأنه قدم نموذجاً عملياً على قدرة قوة غير دولتية على التأثير في قرارات استراتيجية كبرى لدولة مثل إسرائيل.

لكن هذه الشرعية لم تكن موحدة أو بلا جدل داخل لبنان. ففي حين رأى جزء من المجتمع أن الحزب يمثل قوة مقاومة ناجحة، رأى جزء آخر أن هذا الدور يجب أن يكون ضمن إطار الدولة اللبنانية وليس خارجها.

هذا الانقسام أصبح أحد السمات الأساسية للنقاش السياسي اللبناني حول الحزب وسلاحه ودوره.

ومن الناحية الإقليمية، ساهمت المواجهة مع إسرائيل في تعزيز مكانة الحزب داخل ما يُعرف بـ "محور المقاومة"، وهو المحور الذي يرتبط بشكل وثيق بالاستراتيجية الإقليمية الإيرانية.

في هذا السياق، لم يعد الحزب مجرد فاعل لبناني محلي، بل أصبح جزءاً من شبكة إقليمية أوسع ترى في الصراع مع إسرائيل محوراً مركزياً لهويتها السياسية.

هذا الارتباط الإقليمي جعل الحزب لاعباً يتجاوز الحدود اللبنانية، ويؤثر في معادلات إقليمية أوسع.

ومن الناحية العسكرية، تطورت قدرات الحزب بشكل كبير بعد عام 2000، خصوصاً في مجال الصواريخ والقدرات الدفاعية والهجومية. هذا التطور كان أحد الأسباب التي جعلت المواجهات اللاحقة مع إسرائيل أكثر تعقيداً مقارنة بالمراحل الأولى.

وفي حرب عام 2006، دخل الحزب وإسرائيل في مواجهة واسعة النطاق، شكلت اختباراً حقيقياً لقدرات الطرفين. هذه الحرب عززت صورة الحزب كقوة قادرة على الصمود أمام جيش نظامي متفوق، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى دمار واسع في لبنان، ما أعاد فتح النقاش الداخلي حول جدوى هذا النوع من المواجهات.

ومن الناحية الإعلامية، لعبت الحرب دوراً كبيراً في تعزيز صورة الحزب في بعض الأوساط، حيث جرى تقديمه كقوة مقاومة صمدت أمام هجوم واسع، بينما في المقابل ركزت أطراف أخرى على الخسائر المدنية والاقتصادية التي تعرض لها لبنان نتيجة الحرب.

هذا التباين في السرديات يعكس طبيعة الانقسام العميق حول دور الحزب في المجتمع اللبناني.

ومن الناحية السياسية، ساهمت المواجهات مع إسرائيل في تعزيز موقع الحزب داخل النظام السياسي اللبناني، حيث أصبح لاعباً أساسياً لا يمكن تجاهله في أي معادلة سياسية داخلية أو خارجية تتعلق بلبنان.

لكن في الوقت نفسه، أدى هذا الدور إلى تعقيد العلاقة بين الحزب والدولة اللبنانية، خصوصاً فيما يتعلق بقرار الحرب والسلم، وبمسألة احتكار الدولة للعنف الشرعي.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى خطاب المقاومة إلى ترسيخ هوية سياسية– اجتماعية مرتبطة بفكرة الصمود والمواجهة، خصوصاً داخل البيئة الحاضنة للحزب. هذه الهوية أصبحت جزءاً من الوعي الجمعي داخل هذه البيئة، وليس مجرد موقف سياسي عابر.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن استمرار المواجهة مع إسرائيل خارج إطار الدولة اللبنانية أدى إلى إدخال لبنان في صراعات إقليمية أكبر من قدرته، وأدى إلى تكبيد البلاد خسائر اقتصادية وبشرية كبيرة في بعض المراحل.

كما يرون أن تحويل "المقاومة" إلى هوية سياسية دائمة جعل من الصعب الوصول إلى تسويات سياسية نهائية في المنطقة.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذه المواجهة كانت ضرورية لردع إسرائيل وحماية لبنان، وأنها أثبتت أن المقاومة المسلحة يمكن أن تحقق نتائج في ظل اختلال موازين القوى التقليدية.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن المواجهة مع إسرائيل لعبت دوراً محورياً في تشكيل صورة الحزب، داخلياً وخارجياً، وحولت سلوكه العسكري إلى عنصر أساسي في تعريف هويته السياسية.

وفي الخلاصة، يمكن القول إن الحرب مع إسرائيل لم تكن مجرد سلسلة من المواجهات العسكرية، بل كانت عاملاً مركزياً في بناء شرعية حزب الله، وتعزيز حضوره السياسي والاجتماعي والإقليمي. فقد ساهمت هذه المواجهة في تحويل الحزب من تنظيم محلي ناشئ إلى فاعل إقليمي مؤثر، يجمع بين البعد العسكري والسياسي والعقائدي، ضمن سياق صراع طويل ومعقد أعاد تشكيل موازين القوة في لبنان والمنطقة.

10. الاغتيالات والاتهامات الأمنية

يُعدّ ملف الاغتيالات والاتهامات الأمنية المرتبطة بـ حزب الله داخل لبنان وخارجه من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في دراسة التحولات السياسية والأمنية في المشرق العربي. فهذا الملف لا يتعلق فقط بأحداث أمنية منفصلة، بل يرتبط مباشرة بطبيعة الصراع السياسي الداخلي في لبنان، وبامتداداته الإقليمية، وبشبكة الاتهامات المتبادلة بين القوى المحلية والدولية في سياق تنافس طويل ومعقد.

لفهم هذا الملف بشكل موضوعي، يجب أولاً إدراك أن لبنان منذ الحرب الأهلية لم يكن دولة ذات احتكار كامل للعنف أو للقرار الأمني، بل ساحة تتقاطع فيها أجهزة أمنية متعددة، وتنظيمات مسلحة، وقوى سياسية داخلية وخارجية. هذا الواقع جعل من أي حدث أمني كبير عرضة لتعدد الروايات والتفسيرات والقراءات السياسية.

في هذا السياق، أصبح ملف الاغتيالات جزءاً من الصراع السياسي البنيوي داخل لبنان، وليس مجرد سلسلة حوادث معزولة. فالاغتيال السياسي في البيئة اللبنانية غالباً ما يُقرأ ضمن سياق أوسع يتعلق بالتوازنات الطائفية والسياسية والإقليمية.

ومع صعود الحزب تدريجياً كقوة عسكرية وسياسية داخل لبنان، بدأ اسمه يظهر في عدد من الملفات الأمنية الحساسة، سواء عبر اتهامات مباشرة أو عبر تحقيقات دولية أو عبر قراءات سياسية وإعلامية متباينة.

ومن أهم القضايا التي أخذت بعداً دولياً واسعاً قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، والتي أدت إلى إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان. هذه القضية شكلت نقطة تحول كبرى في العلاقة بين الحزب والمجتمع الدولي.

فقد اتهمت المحكمة الخاصة بلبنان لاحقاً عناصر مرتبطة بالحزب بالتورط في العملية، بينما نفى الحزب هذه الاتهامات بشكل قاطع، واعتبرها ذات طابع سياسي تهدف إلى استهدافه ضمن الصراع الإقليمي الأوسع.

هذا التباين بين الروايات الرسمية والدولية من جهة، وموقف الحزب من جهة أخرى، جعل القضية واحدة من أكثر القضايا جدلاً في تاريخ لبنان الحديث.

ومن الناحية السياسية، لم تكن هذه القضية مجرد ملف قضائي، بل تحولت إلى عنصر أساسي في إعادة تشكيل الانقسام السياسي داخل لبنان، حيث انقسمت القوى السياسية بين مؤيدين لمسار المحكمة الدولية، ورافضين لها باعتبارها أداة مسيسة.

وبعيداً عن هذه القضية المركزية، ارتبط اسم الحزب في الخطاب السياسي والإعلامي بعدد من الحوادث الأمنية الأخرى التي جرى تفسيرها بطرق مختلفة، سواء داخل لبنان أو في الخارج. هذه الحوادث شملت اغتيالات لشخصيات سياسية وإعلامية وأمنية، إضافة إلى عمليات تفجير وأحداث أمنية معقدة.

لكن من المهم الإشارة إلى أن كثيراً من هذه القضايا تبقى محل جدل واسع، ولا توجد رواية واحدة متفق عليها بشأنها، لأن البيئة اللبنانية نفسها تسمح بتعدد الروايات والتفسيرات، في ظل غياب احتكار كامل للمعلومة الأمنية.

ومن الناحية الإقليمية، ارتبط اسم الحزب أيضاً بعدد من العمليات أو الأحداث التي جرت خارج لبنان، خصوصاً في سياق الصراع مع إسرائيل أو ضمن ساحات نفوذ إقليمية أخرى. هذا الارتباط عزز صورة الحزب كفاعل يتجاوز الحدود اللبنانية، ويعمل ضمن شبكة إقليمية معقدة.

ومن الناحية الأمنية، يُنظر إلى الحزب من قبل بعض الدول، خصوصاً الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، على أنه تنظيم يمتلك قدرات عسكرية وأمنية واستخباراتية متقدمة، وله امتدادات إقليمية، ما جعله ضمن قوائم العقوبات والتصنيفات الأمنية في بعض السياسات الدولية.

في المقابل، يرى الحزب أن هذه التصنيفات والاتهامات تأتي ضمن إطار الصراع السياسي والإقليمي، وأنها جزء من محاولة لتشويه صورته كحركة مقاومة ضد إسرائيل، خصوصاً في ظل استمرار التوترات في المنطقة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن فهم ملف الاغتيالات والاتهامات الأمنية داخل لبنان على أنه جزء من "حرب سرديات" أكثر منه ملفاً أمنياً صرفاً. فكل طرف في الصراع اللبناني والإقليمي يسعى إلى تقديم تفسيره الخاص للأحداث، ضمن سياق سياسي وإعلامي واسع.

هذا الواقع يجعل من الصعب أحياناً الفصل بين:

الحقيقة الأمنية.

والتوظيف السياسي.

والسردية الإعلامية.

والتأويل الإقليمي.

وفي هذا الإطار، يصبح الملف جزءاً من الصراع على الشرعية داخل لبنان، وليس مجرد ملف قضائي أو أمني.

ومن الناحية السياسية الداخلية، أثرت هذه الاتهامات بشكل مباشر على صورة الحزب داخل المجتمع اللبناني، حيث تعمق الانقسام بين من يرى الحزب كقوة مقاومة، ومن يراه كقوة مسلحة متورطة في صراعات داخلية وإقليمية معقدة.

هذا الانقسام انعكس على الحياة السياسية اللبنانية، وعلى تشكيل الحكومات، وعلى العلاقات بين القوى السياسية المختلفة.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا الملف في زيادة التوتر بين الحزب وعدد من الدول العربية والغربية، وأصبح جزءاً من ملف أوسع يتعلق بدور إيران الإقليمي وعلاقتها بالتنظيمات الحليفة لها.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا التوتر إلى تعزيز حالة الاستقطاب في المنطقة، حيث أصبحت كل حادثة أمنية كبيرة في لبنان أو محيطه تُقرأ ضمن سياق الصراع بين المحاور الإقليمية المختلفة.

ومن الناحية الإعلامية، لعبت وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية دوراً كبيراً في تشكيل صورة الحزب، حيث تتباين التغطيات بشكل كبير بين وسائل مؤيدة وأخرى معارضة، ما يعكس طبيعة الصراع السياسي والإعلامي حوله.

هذا التباين الإعلامي ساهم في تعقيد فهم الجمهور العام للوقائع الأمنية، وجعل من الصعب الوصول إلى سردية موحدة حول الكثير من الأحداث.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن تراكم الاتهامات الأمنية ضده يعكس طبيعة دوره كقوة مسلحة تتجاوز الإطار الوطني اللبناني، وتعمل ضمن أجندة إقليمية أوسع.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذه الاتهامات غالباً ما تكون سياسية الطابع، وتُستخدم في سياق الصراع مع محور المقاومة، وأنها لا تعكس بالضرورة حقيقة الأحداث كما جرت على الأرض.

لكن بغض النظر عن الموقف السياسي، فإن ملف الاغتيالات والاتهامات الأمنية أصبح جزءاً أساسياً من فهم دور الحزب في لبنان والمنطقة، لأنه يعكس حجم التعقيد في البيئة السياسية والأمنية التي يعمل ضمنها.

وفي الخلاصة، فإن هذا الملف لا يمكن اختزاله في مجموعة أحداث منفصلة، بل يجب فهمه كجزء من بنية صراع سياسي وأمني وإقليمي أوسع. فقد ساهمت هذه الاتهامات في إعادة تشكيل صورة حزب الله داخل لبنان وخارجه،

وأصبحت جزءاً من الجدل المستمر حول طبيعة دوره، وحدود شرعيته، وموقعه داخل الدولة اللبنانية، وعلاقته بالمحيط الإقليمي والدولي.

11. الحرب السرّية: الاستخبارات والتغلغل الإقليمي

يُمثّل البعد الاستخباراتي في تطور حزب الله أحد أكثر الجوانب تعقيداً وغموضاً في فهم دوره داخل لبنان وخارجه. فمع تطور التنظيم من حركة مقاومة محلية إلى فاعل إقليمي متعدد الأدوار، لم يعد النشاط العسكري الظاهر هو العنصر الوحيد في بنيته، بل برزت إلى جانبه منظومات غير مرئية تتعلق بجمع المعلومات، وبناء الشبكات، وإدارة النفوذ، والتغلغل داخل بيئات مختلفة سياسياً وجغرافياً.

هذا التحول لا يمكن فصله عن طبيعة الصراعات الحديثة في الشرق الأوسط، حيث لم تعد الحروب تُدار فقط عبر الجيوش النظامية، بل عبر مزيج معقد من الاستخبارات، والحروب غير التقليدية، والاختراقات الأمنية، والعمليات غير المباشرة. وفي هذا السياق، أصبح العمل الاستخباراتي جزءاً أساسياً من أدوات القوة لدى العديد من الفاعلين الإقليميين، بما في ذلك إيران وشبكة حلفائها.

من الناحية البنيوية، تعتمد أي قوة غير دولتيّة تسعى للاستمرار في بيئة إقليمية معقدة على ثلاثة مستويات رئيسية من العمل:

المستوى الأول: العمل العسكري المباشر.

المستوى الثاني: العمل السياسي والاجتماعي.

المستوى الثالث: العمل الاستخباراتي والأمني غير المعلن.

وفي حالة الحزب، تداخلت هذه المستويات بشكل كبير، بحيث لم يعد من السهل الفصل بينها داخل البنية التنظيمية.

في السياق اللبناني، ساهمت طبيعة الدولة الضعيفة وتعدد الأجهزة الأمنية وتداخل النفوذ الخارجي في خلق بيئة تسمح بوجود مساحات واسعة من العمل الأمني غير المرئي. هذه البيئة لم تكن حكراً على طرف واحد، بل كانت سمة عامة في النظام السياسي اللبناني بعد الحرب الأهلية، حيث تعمل قوى متعددة ضمن شبكات أمنية متداخلة.

لكن مع توسع نفوذ الحزب، بدأ يُنظر إليه من قبل خصومه الإقليميين، خصوصاً في إسرائيل والولايات المتحدة، على أنه يمتلك قدرات استخباراتية متقدمة نسبياً مقارنة بتنظيمات غير دولتيّة أخرى في المنطقة.

هذه النظرة لم تأتِ من فراغ، بل استندت إلى عدة عوامل، منها:

طبيعة التنظيم الصارمة.

الارتباط الوثيق مع أجهزة أمنية خارجية، خصوصاً في إيران.

الخبرة المكتسبة عبر عقود من الصراع العسكري.

والعمل في بيئات متعددة مثل لبنان وسوريا والعراق.

لكن من المهم التأكيد أن طبيعة العمل الاستخباراتي بطبيعتها تعتمد على السرية، ما يجعل تقييمه موضوعياً أمراً صعباً للغاية، ويجعله عرضة للتأويل السياسي والإعلامي.

في هذا السياق، تطور مفهوم "الحرب السرّية" في المنطقة ليشمل مجموعة واسعة من الأدوات، مثل:

جمع المعلومات.

المراقبة الميدانية.

الاختراقات الأمنية.

الحرب السيبرانية.

بناء الشبكات البشرية.

التأثير الإعلامي والنفسي.

وفي إطار الصراع الإقليمي، أصبحت هذه الأدوات جزءاً من المواجهة غير المباشرة بين الأطراف المختلفة.

من الناحية التاريخية، يمكن ربط تطور القدرات الأمنية للحزب بالدعم والتدريب الذي تلقاه من الحرس الثوري الإيراني منذ مراحل التأسيس الأولى. فالحرس الثوري نفسه نشأ كمؤسسة لا تقتصر على العمل العسكري، بل تشمل أيضاً أبعاداً أمنية واستخباراتية، وهو ما انعكس على التنظيمات المرتبطة به.

ومع مرور الوقت، أصبح لدى الحزب بنية أمنية معقدة تشمل وحدات متعددة المهام، تعمل ضمن مستويات مختلفة من السرية والتنظيم، وتتعامل مع ملفات تتجاوز الحدود اللبنانية.

في لبنان، أدى هذا التطور إلى خلق حالة من التداخل بين العمل الأمني الرسمي للدولة والعمل الأمني للفاعلين غير الدولتيين. فالدولة اللبنانية نفسها، بسبب ضعف مؤسساتها الأمنية وتعدد ولاءاتها الداخلية، لم تكن دائماً قادرة على فرض احتكار كامل للمجال الأمني.

هذا الواقع سمح بوجود مساحات متداخلة تعمل فيها أطراف متعددة، بعضها مرتبط بالدولة، وبعضها خارج إطارها المباشر.

ومن الناحية الإقليمية، برزت ساحة سوريا كواحدة من أهم ساحات التفاعل الأمني غير المباشر، خصوصاً بعد عام 2011، حيث أصبح الصراع هناك بيئة

مركبة تتداخل فيها أجهزة استخبارات دولية وإقليمية ومحلية، إضافة إلى تنظيمات مسلحة متعددة.

في هذه البيئة، توسع دور الحزب بشكل كبير، ما أدى إلى زيادة ارتباطه بالملفات الأمنية خارج لبنان، وتعزيز حضوره ضمن شبكة إقليمية أوسع.

لكن من المهم التحذير هنا من أن جزءاً كبيراً من المعلومات المتداولة حول الأنشطة الاستخباراتية لأي طرف في مثل هذه البيئات يأتي من مصادر غير مباشرة، أو من تقديرات أمنية، أو من روايات سياسية، وليس دائماً من أدلة قضائية مثبتة بشكل كامل. وهذا يجعل الملف عرضة للتوظيف السياسي والإعلامي بشكل واسع.

في المقابل، يرى الحزب نفسه أن جزءاً كبيراً من هذه الاتهامات يأتي في سياق "الحرب الأمنية والإعلامية" ضده، خصوصاً من قبل الأطراف التي تعتبره جزءاً من محور إقليمي معارض لها. وبالتالي، فإن السرديات حول هذا الملف غالباً ما تكون متعارضة بشكل جذري.

من الناحية الاستراتيجية، تلعب القدرات الاستخباراتية دوراً أساسياً في تعزيز بقاء أي فاعل غير دولتي في بيئة معقدة. فهي تسمح له بـ:

فهم البيئة المحيطة.

الاستجابة للتهديدات.

حماية بنيته التنظيمية.

توسيع نفوذه.

والتأثير في مسارات الصراع.

وفي حالة الحزب، ساهم هذا البعد في تعزيز قدرته على البقاء والتكيف في بيئات مختلفة، سواء داخل لبنان أو خارجه.

لكن هذا التوسع في القدرات الأمنية والاستخباراتية أدى أيضاً إلى زيادة مستوى التوتر مع أطراف إقليمية ودولية، خصوصاً تلك التي تعتبر أن امتلاك فاعل غير دولتي لهذه القدرات يشكل تهديداً للتوازن الإقليمي.

ومن الناحية السياسية، أصبح الملف الأمني والاستخباراتي جزءاً من الصراع الأوسع حول دور الحزب في المنطقة، حيث يُستخدم أحياناً كأداة ضغط دبلوماسي أو إعلامي أو سياسي.

هذا التداخل بين الأمن والسياسة والإعلام يجعل من الصعب فصل الحقيقة الميدانية عن السردية السياسية.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن "الحرب السرّية" في الشرق الأوسط لم تعد مجرد نشاط ثانوي، بل أصبحت أحد المحركات الأساسية للصراع الإقليمي، حيث تعمل مختلف الأطراف على تطوير أدواتها الاستخباراتية ضمن بيئة تنافسية شديدة.

وفي هذا السياق، أصبح الحزب جزءاً من هذه المنظومة الإقليمية المعقدة، سواء من خلال خبرته الذاتية أو من خلال ارتباطه بشبكات أوسع.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن توسع دوره الأمني والاستخباراتي خارج الحدود اللبنانية يعكس تحوله إلى فاعل إقليمي يتجاوز الإطار الوطني، ويعمل ضمن أجندة إقليمية أوسع.

في المقابل، يرى أنصاره أن هذا البعد هو نتيجة طبيعية للصراع مع إسرائيل والتحديات الأمنية التي يواجهها لبنان والمنطقة، وأنه يمثل جزءاً من "الردع الدفاعي" وليس مشروع توسع هجومي.

لكن في كل الأحوال، فإن البعد الاستخباراتي أصبح جزءاً لا يمكن تجاهله في فهم طبيعة الحزب ودوره، لأنه يعكس انتقاله من تنظيم محلي إلى فاعل إقليمي متعدد الأدوات.

وفي الخلاصة، فإن "الحرب السرّية" التي تشمل الاستخبارات والتغلغل الإقليمي تمثل أحد أهم عناصر القوة والجدل في تجربة حزب الله. فهي تعكس تحوله إلى تنظيم يمتلك أدوات متعددة تتجاوز العمل العسكري التقليدي، وتضعه ضمن شبكة إقليمية معقدة من الصراعات والاتصالات والتداخلات الأمنية. وفي الوقت نفسه، تجعل هذه الأداة ملفه واحداً من أكثر الملفات غموضاً وحساسية في دراسة الشرق الأوسط الحديث، بسبب تداخل الحقيقة السياسية مع التحليل الأمني والسرديات الإعلامية المتنافسة.

12. الإعلام والدعاية وبناء صورة "المقاومة"

يُعدّ البعد الإعلامي والدعائي أحد الأعمدة الأساسية في بناء مشروع حزب الله داخل لبنان، بل يمكن القول إن هذا البعد لم يكن أقل أهمية من البعد العسكري أو التنظيمي أو المالي، لأن أي حركة مسلحة أو سياسية في بيئة معقدة مثل الشرق الأوسط لا تستطيع الاستمرار دون القدرة على إنتاج سرديتها الخاصة وتثبيت صورتها في الوعي العام.

في هذا السياق، لم يكن الإعلام مجرد وسيلة نقل أخبار أو تغطية أحداث، بل أداة مركزية في بناء الهوية السياسية للحزب، وصناعة مفهوم "المقاومة"، وإعادة تشكيل صورة الصراع مع إسرائيل داخل الرأي العام المحلي والإقليمي.

منذ المراحل الأولى لتأسيس الحزب، أدركت القيادة أن المعركة ليست عسكرية فقط، بل هي أيضاً معركة على الوعي والرأي العام. فالمواجهة مع قوة عسكرية متفوقة تقنياً تتطلب ليس فقط أدوات ميدانية، بل أيضاً قدرة على بناء سردية مضادة للسرديات السائدة في الإعلام الإقليمي والدولي.

ومن هنا، بدأ الحزب في بناء منظومة إعلامية متدرجة تشمل:

وسائل إعلام مرئية.

محطات إذاعية.

مطبوعات صحفية.

منصات رقمية لاحقاً.

وشبكات تواصل اجتماعي.

هذه المنظومة لم تكن منفصلة عن البنية التنظيمية، بل جزءاً منها، وتعمل ضمن رؤية موحدة تهدف إلى تثبيت مفهوم "المقاومة" كهوية مركزية.

في لبنان، لعب الإعلام دوراً خاصاً بسبب الطبيعة التعددية والانقسامية للمجتمع. فكل طرف سياسي تقريباً يمتلك وسائله الإعلامية الخاصة، ما جعل الإعلام اللبناني ساحة صراع مفتوحة بين السرديات المختلفة.

في هذا السياق، عمل الحزب على تقديم نفسه ليس فقط كتنظيم عسكري، بل كحركة ذات مشروع اجتماعي وسياسي وأخلاقي، تتبنى خطاباً يقوم على مفاهيم مثل:

التحرير.

الصمود.

المظلومية.

الكرامة.

المواجهة مع "الاستكبار."

هذه المفاهيم لم تكن مجرد شعارات، بل عناصر أساسية في بناء خطاب إعلامي متكامل يهدف إلى تشكيل الوعي العام داخل البيئة الحاضنة للحزب.

ومع مرور الوقت، تطور هذا الخطاب ليصبح أكثر تعقيداً وتنظيماً، بحيث لم يعد يقتصر على التبرير العسكري، بل أصبح يشمل تفسير الأحداث الإقليمية والدولية من منظور محدد يرتبط بالمشروع السياسي والعقائدي للحزب وحلفائه.

ومن الناحية الاستراتيجية، لعبت إيران، عبر مؤسساتها الإعلامية، دوراً مهماً في دعم هذا التوجه، ضمن إطار أوسع من المواجهة الإعلامية الإقليمية، حيث أصبح الإعلام جزءاً من أدوات الصراع بين المحاور المختلفة في الشرق الأوسط.

هذا التداخل بين الإعلام والسياسة والأمن جعل من الصورة الإعلامية للحزب جزءاً من الصراع الإقليمي نفسه، وليس مجرد انعكاس له.

ومن الناحية التقنية، استفاد الحزب من تطور وسائل الإعلام الحديثة، خصوصاً بعد انتشار الفضائيات في التسعينيات، ثم لاحقاً مع انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. هذا التحول سمح له بتوسيع نطاق خطابه ليصل إلى جمهور أوسع خارج لبنان.

في هذا الإطار، أصبح الخطاب الإعلامي للحزب موجهاً إلى عدة مستويات:

المستوى المحلي داخل لبنان.

المستوى الإقليمي في العالم العربي.

المستوى الدولي في بعض الحالات المرتبطة بالصراع مع إسرائيل.

هذا التعدد في المستويات جعل الإعلام أداة متعددة الوظائف، وليس مجرد وسيلة اتصال.

ومن الناحية النفسية، يعتمد الخطاب الإعلامي للحزب على عناصر عاطفية قوية، مثل تصوير الصراع كمعركة وجودية، وربط الأحداث المعاصرة بسرديات تاريخية ودينية، وإبراز مفهوم "الصمود" أمام قوة عسكرية أكبر.

هذا النوع من الخطاب يهدف إلى بناء ارتباط عاطفي عميق بين الجمهور والمشروع السياسي.

وفي المقابل، يستخدم الخصوم أيضاً أدوات إعلامية مضادة تقدم سرديات مختلفة تماماً، ما يجعل المشهد الإعلامي في المنطقة شديد التنافسية والانقسام.

ومن الناحية الإقليمية، لعبت الحرب في سوريا دوراً كبيراً في إعادة تشكيل الخطاب الإعلامي للحزب، حيث أصبح الصراع هناك جزءاً من السردية الإعلامية الأوسع التي تربط بين عدة جبهات في المنطقة ضمن إطار واحد.

هذا الربط الإعلامي بين الساحات المختلفة ساهم في تعزيز فكرة "وحدة المعركة" ضمن الخطاب السياسي للحزب وحلفائه.

لكن هذا التوسع الإعلامي لم يكن بلا جدل، إذ يرى خصوم الحزب أن الخطاب الإعلامي يشكل أداة لتبرير التوسع السياسي والعسكري، وأنه يعيد صياغة الأحداث بطريقة تخدم مشروعاً سياسياً محدداً.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن الإعلام هو وسيلة دفاعية ضرورية في بيئة إعلامية عالمية غالباً ما تكون منحازة ضدهم.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الإعلام في حالة الحزب لم يعد مجرد أداة تابعة، بل أصبح جزءاً من بنية القوة نفسها، لأنه يساهم في:

تشكيل الرأي العام.

وتبرير السياسات.

وتعزيز الشرعية.

وتعبئة الأنصار.

ومواجهة الخصوم.

وهذا يجعل الإعلام عنصراً مركزياً في استمرارية المشروع السياسي والعسكري.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا الخطاب الإعلامي في بناء هوية جماعية لدى جزء من المجتمع اللبناني، حيث أصبح مفهوم "المقاومة" جزءاً من الهوية السياسية والاجتماعية والثقافية.

هذا الارتباط بين الإعلام والهوية جعل التأثير الإعلامي أعمق من مجرد نقل معلومات، لأنه أصبح جزءاً من تشكيل الوعي الجمعي.

ومن الناحية النقدية، يرى بعض الباحثين أن هذا النوع من الإعلام يؤدي إلى تعميق الاستقطاب داخل المجتمع، لأنه يعزز السرديات المتقابلة ويقلل من مساحة النقاش المشترك.

كما أن ربط الإعلام بالمشروع السياسي والعسكري يجعل من الصعب الفصل بين الخبر والتحليل والدعاية في كثير من الحالات.

لكن في المقابل، يرى آخرون أن هذا النموذج الإعلامي هو نتيجة طبيعية لبيئة إقليمية شديدة الصراع، حيث يستخدم كل طرف أدواته الإعلامية للدفاع عن مصالحه وسرديته.

وفي كل الأحوال، فإن الإعلام في تجربة الحزب لا يمكن فصله عن باقي عناصره البنيوية، لأنه يعمل كجزء من منظومة متكاملة تشمل:

العقيدة.

والسلاح.

والتنظيم.

والتمويل.

والعلاقات الإقليمية.

وهذا التكامل هو ما أعطى الخطاب الإعلامي فعاليته واستمراريته.

وفي الخلاصة، فإن الإعلام والدعاية في تجربة حزب الله لم يكونا مجرد أدوات تواصل، بل جزءاً أساسياً من بناء مشروع سياسي–عسكري–عقائدي متكامل. فقد لعب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل صورة "المقاومة"، وتعزيز الشرعية، وإدارة الصراع على الوعي، وربط الداخل اللبناني بالسياق الإقليمي الأوسع، ما جعله أحد أهم عناصر القوة الناعمة في مشروع الحزب داخل المنطقة.

13.البعد الاجتماعي: بناء الحاضنة وتشكيل المجتمع الموازي

يمثل البعد الاجتماعي في تجربة حزب الله داخل لبنان أحد أهم مفاتيح فهم استمراريته وتحوله من تنظيم مسلح إلى بنية اجتماعية–سياسية متكاملة. فالقوة العسكرية أو التمويل أو حتى الخطاب الإعلامي لا تكفي وحدها لتفسير القدرة على البقاء والتوسع، ما لم تُفهم البنية الاجتماعية التي تستند إليها هذه القوة وتغذيها باستمرار.

في الحالة اللبنانية، لا يمكن فصل الظاهرة السياسية عن البنية الطائفية والاجتماعية العميقة التي تشكلت تاريخياً. فالمجتمع اللبناني يقوم على توازنات طائفية دقيقة، حيث تلعب الانتماءات الدينية والمناطقية دوراً مركزياً في تشكيل الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ضمن هذا السياق، لم يظهر الحزب فقط كفاعل سياسي أو عسكري، بل كحركة ذات مشروع اجتماعي متكامل، يستهدف بناء بيئة حاضنة قادرة على الاستمرار والتكيف، وتوفير الدعم البشري والتنظيمي والاقتصادي له.

هذا البعد الاجتماعي لم يكن عشوائياً، بل تطور تدريجياً ضمن استراتيجية طويلة الأمد، شملت بناء مؤسسات خدمية وتعليمية وصحية، وإنشاء شبكات دعم اجتماعي واسعة، وتقديم خدمات في مناطق كانت تعاني من ضعف الدولة أو غيابها.

ومن هنا، أصبح الحزب بالنسبة لجزء من المجتمع ليس مجرد تنظيم سياسي، بل جزءاً من الحياة اليومية، من خلال:

المستشفيات والمراكز الصحية.

المدارس والمؤسسات التعليمية.

الجمعيات الخيرية.

برامج الدعم الاجتماعي.

والخدمات العامة في بعض المناطق.

هذه البنية الخدمية لعبت دوراً محورياً في ترسيخ العلاقة بين الحزب والبيئة الاجتماعية التي ينشط فيها، خصوصاً في الضاحية الجنوبية لبيروت، وفي مناطق من الجنوب والبقاع.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التوسع إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ "المجتمع الموازي"، أي شبكة اجتماعية–خدمية–تنظيمية تعمل إلى جانب الدولة، وتوفر خدمات ومؤسسات ومرجعيات بديلة أو موازية في بعض المجالات.

هذا المجتمع الموازي لا يعني بالضرورة انفصالاً كاملاً عن الدولة، لكنه يشير إلى وجود بنية اجتماعية متداخلة، حيث تتقاطع المؤسسات الرسمية مع مؤسسات الحزب في تلبية احتياجات الناس اليومية.

ومن الناحية الاقتصادية، يرتبط هذا البعد الاجتماعي بشكل وثيق بالبعد المالي الذي تم توسيعه في فقرات سابقة، حيث تعتمد هذه المؤسسات على شبكة تمويل معقدة تشمل الدعم الخارجي، والأنشطة الداخلية، والاقتصاد المحلي في المناطق الحاضنة.

هذا الترابط بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يجعل من الصعب فصل وظيفة كل عنصر عن الآخر.

ومن الناحية النفسية والاجتماعية، يلعب مفهوم "الانتماء" دوراً مركزياً في هذه البنية. فالحزب لم يقدم نفسه فقط كمقدم خدمات، بل كحامل لهوية سياسية وأخلاقية ودينية، تقوم على مفاهيم مثل:

المظلومية التاريخية.

المقاومة.

الكرامة.

والانتماء العقائدي.

هذا الخطاب ساهم في بناء علاقة عاطفية قوية بين جزء من المجتمع وبين المشروع السياسي للحزب.

ومن الناحية التنظيمية، لا يقتصر العمل الاجتماعي على المؤسسات الرسمية، بل يمتد إلى شبكات محلية من العلاقات الاجتماعية، تشمل العائلات، والجمعيات، والفعاليات المحلية، والمناسبات الدينية، التي تشكل جميعها جزءاً من بنية النفوذ الاجتماعي.

في هذا السياق، تلعب المناسبات الدينية، خصوصاً المرتبطة بالهوية الشيعية، دوراً مهماً في تعزيز الانتماء الجماعي، وربط البعد الاجتماعي بالبعد العقائدي والسياسي.

ومن الناحية الإقليمية، يرتبط هذا النموذج الاجتماعي أيضاً بتجارب مشابهة في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، حيث ظهرت حركات سياسية مسلحة طورت لاحقاً شبكات اجتماعية وخدمية موازية للدولة، ضمن بيئات صراع أو ضعف مؤسسات الدولة.

لكن في الحالة اللبنانية، اكتسب هذا النموذج طابعاً أكثر تعقيداً بسبب طبيعة النظام السياسي الطائفي، وتعدد مراكز القوة، ووجود تدخلات إقليمية متعددة.

ومن الناحية التاريخية، ساهم ضعف الدولة اللبنانية في مراحل مختلفة، خصوصاً خلال الحرب الأهلية وبعدها، في خلق فراغات خدمية واجتماعية، تم ملؤها تدريجياً من قبل قوى سياسية مختلفة، من بينها الحزب.

هذا الفراغ ساهم في تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية التابعة للحزب، وجعلها جزءاً أساسياً من الحياة اليومية في بعض المناطق.

لكن من المهم الإشارة إلى أن هذا النموذج لم يكن محصوراً بطرف واحد، بل كان جزءاً من بنية لبنانية أوسع تتسم بتعدد شبكات الخدمات غير الحكومية.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا البعد الاجتماعي إلى تعزيز القاعدة الشعبية للحزب، حيث أصبح مرتبطاً ليس فقط بالسياسة أو الأمن، بل أيضاً بالحياة اليومية والاحتياجات الأساسية.

هذا الارتباط جعل العلاقة بين الحزب وبيئته علاقة مركبة، تجمع بين:

الانتماء السياسي.

والاعتماد الخدمي.

والهوية الاجتماعية.

والقناعة العقائدية.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن بناء هذا النوع من المجتمع الموازي يؤدي إلى تقليص دور الدولة، وتعميق الانقسام الاجتماعي، وخلق ولاءات موازية للولاء الوطني العام.

كما يرون أن هذا النموذج يعزز التمايز الطائفي داخل المجتمع اللبناني، ويعيد إنتاج الانقسام بدل تجاوزه.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا النموذج هو نتيجة مباشرة لضعف الدولة، وأنه وفر خدمات أساسية لمناطق كانت مهمشة تاريخياً، وبالتالي ساهم في تحسين الواقع الاجتماعي لتلك المناطق.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن البعد الاجتماعي في تجربة الحزب أصبح جزءاً لا يمكن فصله عن فهم دوره العام، لأنه يشكل قاعدة الاستمرارية والدعم البشري والسياسي.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن القوة الاجتماعية للحزب لا تنبع فقط من التنظيم أو السلاح، بل من قدرته على الاندماج في نسيج اجتماعي معين، وتحويله إلى قاعدة دعم مستدامة.

هذا الاندماج هو ما يفسر استمرارية الحزب رغم الضغوط الإقليمية والعقوبات والتحديات الداخلية.

وفي الخلاصة، فإن البعد الاجتماعي في تجربة حزب الله يمثل أحد أهم عناصر بنيته الشاملة، حيث يجمع بين تقديم الخدمات، وبناء الهوية، وتعزيز الانتماء، وتشكيل مجتمع موازي يتداخل مع الدولة. وقد ساهم هذا البعد في ترسيخ وجوده داخل بيئات معينة، وتحويله من تنظيم سياسي–عسكري إلى جزء من النسيج

الاجتماعي في مناطق واسعة من لبنان، ضمن سياق معقد من التفاعل بين الدولة والمجتمع والهوية.

14.العلاقة مع الدولة اللبنانية: التداخل، الشراكة القسرية، وتآكل احتكار السيادة

تُعدّ العلاقة بين حزب الله والدولة داخل لبنان من أكثر العلاقات السياسية تعقيداً في الشرق الأوسط الحديث، لأنها لا تقوم على نموذج واحد واضح مثل الاندماج الكامل أو الصراع الكامل، بل على حالة وسطية مركبة تجمع بين التعايش السياسي، والتنافس غير المعلن، والتداخل المؤسسي، والاختلاف الجذري في مفهوم السيادة.

لفهم هذه العلاقة، لا بد من العودة إلى طبيعة الدولة اللبنانية نفسها، التي نشأت تاريخياً على أساس توازنات طائفية دقيقة، وليس على أساس دولة مركزية قوية تحتكر القرار السيادي والعسكري بشكل كامل. هذا البناء التوافقي جعل الدولة اللبنانية قابلة للتأثر بالتوازنات الداخلية والخارجية، وأكثر عرضة لظهور قوى موازية داخلها.

في هذا السياق، لم يظهر الحزب كجسم خارجي عن الدولة فقط، بل كفاعل نشأ داخلها وتطور ضمن بنيتها السياسية والاجتماعية، ثم اكتسب تدريجياً قدرات مستقلة عن المؤسسات الرسمية.

من الناحية الدستورية، يفترض أن الدولة اللبنانية تحتكر القوة العسكرية والقرار الأمني عبر مؤسساتها الرسمية، وعلى رأسها الجيش اللبناني. لكن الواقع العملي بعد الحرب الأهلية أظهر وجود استثناءات معقدة، حيث بقي الحزب محتفظاً ببنيته العسكرية تحت عنوان "المقاومة"، وهو ما خلق وضعاً استثنائياً في بنية الدولة.

هذا الوضع لم يكن نتيجة قرار واحد، بل نتيجة تراكمات سياسية واتفاقات داخلية وتسويات إقليمية، أبرزها ما ارتبط بمرحلة ما بعد اتفاق الطائف، حيث جرى التركيز على إعادة بناء الدولة دون تفكيك كامل للواقع المسلح القائم.

ومع مرور الوقت، تحول هذا الاستثناء من حالة مؤقتة إلى جزء شبه ثابت من النظام السياسي اللبناني، ما أدى إلى نشوء نموذج فريد من "ازدواجية السلطة"، حيث تتداخل سلطة الدولة مع سلطة فاعل مسلح داخل نفس الإطار الجغرافي والسياسي.

من الناحية العملية، أصبح الحزب جزءاً من الحياة السياسية اللبنانية عبر مشاركته في البرلمان والحكومة، وفي الوقت نفسه احتفاظه ببنية عسكرية مستقلة. هذا الازدواج في الدور خلق حالة غير تقليدية من التداخل بين الدولة واللا-دولة.

في بعض الملفات، يتعامل الحزب كجزء من الدولة، مثل المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وفي ملفات أخرى، يعمل كفاعل مستقل يمتلك قراره العسكري والأمني، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالصراع الإقليمي.

هذا التداخل خلق نموذجاً يمكن وصفه بأنه "دولة داخل الدولة"، أو "دولة موازية داخل النظام السياسي"، لكن دون أن يكون انفصالاً كاملاً أو صداماً دائماً.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا الواقع إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة في لبنان. فبدلاً من سيادة مركزية مطلقة، أصبح هناك نوع من السيادة المركبة، تتقاسمها مؤسسات الدولة مع فاعلين غير دولتيين.

هذا التغير في مفهوم السيادة ليس حالة لبنانية معزولة، بل يظهر في عدة دول تعاني من ضعف مؤسساتي أو تدخلات إقليمية، لكن في لبنان اكتسب طابعاً مؤسسياً طويل الأمد.

ومن الناحية العملية، ينعكس هذا التداخل في عدة مجالات:

القرار الأمني المرتبط بالحرب والسلم.

السياسة الخارجية في الملفات الإقليمية.

إدارة الحدود في بعض المناطق.

والتوازنات الداخلية بين القوى السياسية.

في كل هذه المجالات، لا تعمل الدولة اللبنانية بوصفها فاعلاً منفرداً، بل ضمن شبكة من التوازنات المعقدة.

ومن الناحية الإقليمية، يرتبط هذا التداخل بشكل وثيق بالعلاقة بين الحزب وإيران، حيث يرى بعض الأطراف أن الحزب يمثل جزءاً من محور إقليمي أوسع، بينما يرى آخرون أنه فاعل لبناني مستقل له خصوصيته الداخلية.

هذا الاختلاف في التفسير ينعكس مباشرة على طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة، لأن كل قراءة سياسية تنتج تصوراً مختلفاً لدور الدولة نفسها.

ومن الناحية الأمنية، أدى وجود قوة مسلحة خارج إطار الدولة إلى خلق توازن ردع غير رسمي داخل النظام اللبناني. هذا التوازن جعل الدولة في حالة تفاوض دائم مع الواقع القائم، بدلاً من فرض سيطرة كاملة عليه.

هذا الوضع أنتج نوعاً من "الإدارة التوافقية للأمن"، حيث تُدار الملفات الحساسة عبر تفاهمات غير مكتوبة أو تسويات سياسية داخلية.

لكن هذا النموذج يخلق في الوقت نفسه حالة من الهشاشة المؤسسية، لأنه لا يعتمد على احتكار واضح ومباشر للعنف من قبل الدولة.

ومن الناحية الاقتصادية، يؤثر هذا التداخل أيضاً على قدرة الدولة على إدارة بعض الملفات، خصوصاً في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها لبنان، حيث تتراجع قدرة المؤسسات الرسمية على تقديم الخدمات وضبط النظام العام.

هذا الضعف المؤسسي يعزز بدوره دور الفاعلين غير الدولتيين في بعض المناطق، ما يعيد إنتاج دائرة من التداخل بين الدولة والمجتمع والفاعلين السياسيين.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا الوضع إلى انقسام واضح في المجتمع اللبناني حول طبيعة الدولة ودورها، حيث يرى جزء من المجتمع أن الدولة يجب أن تكون مركزية وقوية وموحدة، بينما يرى آخرون أن الواقع الحالي يعكس توازناً ضرورياً في ظل التهديدات الإقليمية والداخلية.

هذا الانقسام يجعل من قضية الدولة نفسها موضوعاً سياسياً خلافياً وليس مسألة متفقاً عليها.

ومن الناحية المؤسسية، ينعكس هذا التداخل أيضاً في عمل المؤسسات الرسمية، حيث تعمل الدولة في بعض الأحيان ضمن حدود محددة من التوافقات السياسية التي تأخذ في الاعتبار وجود قوة عسكرية وسياسية خارج إطارها الكامل.

هذا لا يعني انهيار الدولة، لكنه يعني وجود "حدود غير رسمية" لسلطتها في بعض الملفات.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن هذا النموذج يؤدي إلى إضعاف الدولة اللبنانية تدريجياً، لأنه يمنعها من استعادة احتكارها الكامل للعنف والقرار السيادي، ويخلق ازدواجية في السلطة تعيق بناء مؤسسات قوية ومستقرة.

كما يرون أن هذا الوضع يجعل لبنان عرضة للتجاذبات الإقليمية بشكل دائم.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا التداخل هو نتيجة لظروف تاريخية وأمنية معقدة، وأنه يعكس واقعاً فرضته الصراعات الإقليمية، خصوصاً في ظل استمرار التهديدات على الحدود الجنوبية للبنان.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن العلاقة بين الحزب والدولة أصبحت جزءاً بنيوياً من النظام السياسي اللبناني، وليست حالة طارئة أو مؤقتة.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن القول إن لبنان يعيش نموذجاً من "الدولة التعددية غير المكتملة السيادة"، حيث تتوزع وظائف السيادة بين مؤسسات الدولة وفاعلين سياسيين–عسكريين داخل النظام نفسه.

هذا النموذج يجعل دراسة الدولة اللبنانية مختلفة عن النماذج التقليدية للدولة المركزية في العالم الحديث.

وفي الخلاصة، فإن العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية تمثل حالة معقدة من التداخل المؤسسي والسياسي والأمني، حيث لا يوجد فصل كامل بين الدولة والفاعل غير الدولتي، ولا اندماج كامل أيضاً. بل هناك نموذج هجيني يقوم على التوازن، والتعايش القسري، وإعادة تعريف مستمرة لمفهوم السيادة داخل النظام السياسي اللبناني، ضمن سياق إقليمي شديد التأثير والتشابك.

15.البعد الإقليمي: من فاعل محلي إلى جزء من منظومة النفوذ

يمثل البعد الإقليمي في تجربة حزب الله المرحلة الأكثر حساسية في تطوره، لأنه يعكس انتقاله من فاعل محلي داخل لبنان إلى عنصر داخل شبكة إقليمية أوسع تمتد عبر عدة دول وساحات صراع. هذا التحول لم يكن مجرد توسع جغرافي أو ميداني، بل إعادة تعريف لطبيعة الدور السياسي والعسكري والعقائدي للحزب ضمن منظومة نفوذ إقليمية متشابكة.

لفهم هذا البعد، لا بد من النظر إلى السياق الإقليمي الذي نشأ فيه. فالشرق الأوسط منذ نهاية القرن العشرين لم يكن منطقة مستقرة أو ذات نظام إقليمي

ثابت، بل ساحة صراعات متداخلة تشمل حروباً مباشرة، وتنافساً بين دول، وصعود قوى غير دولتيّة، وتدخلات خارجية متعددة، خصوصاً من جانب إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

في هذا السياق، برز مفهوم "محاور النفوذ" كإطار لفهم التفاعلات الإقليمية، حيث لم تعد العلاقات تُدار فقط بين دول، بل أيضاً عبر شبكات من الفاعلين غير الدولتيين المرتبطين بأجندات إقليمية.

ضمن هذا الإطار، تطور دور الحزب تدريجياً ليصبح جزءاً من ما يُعرف في الخطاب السياسي بـ"محور المقاومة"، وهو تعبير يشير إلى شبكة من القوى السياسية والعسكرية المتحالفة أو المرتبطة استراتيجياً في مواجهة إسرائيل والنفوذ الغربي في المنطقة.

هذا الارتباط الإقليمي لم يكن مجرد تحالف سياسي تقليدي، بل علاقة بنيوية تتداخل فيها عناصر العقيدة والسياسة والأمن والدعم اللوجستي والتدريب والتنسيق.

ومن الناحية التاريخية، يمكن ربط هذا التحول بالمرحلة التي تلت تأسيس الحزب في الثمانينيات، حيث لعب الدعم الإيراني دوراً محورياً في بناء البنية التنظيمية والعسكرية. لكن مع مرور الوقت، تطور هذا الدعم من مجرد علاقة ثنائية إلى جزء من منظومة إقليمية أوسع.

ومع مرور السنوات، أصبح الحزب لاعباً حاضراً في عدة ساحات إقليمية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، خصوصاً في سياقات الصراع المرتبطة بسوريا والعراق واليمن، حيث تداخلت خطوط النفوذ الإقليمي بشكل كبير.

في حالة سوريا، شكّل الصراع الذي بدأ عام 2011 نقطة تحول كبرى في طبيعة الدور الإقليمي للحزب، حيث انتقل من التركيز على الجبهة اللبنانية–الإسرائيلية إلى الانخراط في ساحة إقليمية واسعة ومعقدة.

هذا الانخراط أدى إلى توسع كبير في خبراته الميدانية، وتغيير في طبيعة دوره من تنظيم محلي إلى فاعل إقليمي متعدد الجبهات.

ومن الناحية الاستراتيجية، أصبح الحزب جزءاً من معادلة إقليمية أوسع تشمل:

تأمين خطوط الإمداد.

وحماية المصالح الاستراتيجية.

والتأثير في موازين القوى الإقليمية.

والمشاركة في إعادة تشكيل بعض مناطق النفوذ.

لكن هذا التوسع لم يكن دون تكلفة، سواء على المستوى الداخلي اللبناني أو على مستوى صورته الإقليمية والدولية.

فمن جهة، عزز هذا الدور الإقليمي مكانته داخل بعض دوائر النفوذ في المنطقة، ورفع من مستوى تأثيره في ملفات استراتيجية.

ومن جهة أخرى، زاد من حدة التوتر مع أطراف إقليمية ودولية تعتبر هذا التوسع تهديداً لمعادلات الاستقرار الإقليمي.

ومن الناحية البنيوية، يمكن فهم البعد الإقليمي للحزب ضمن إطار "تصدير النفوذ"، حيث لا يقتصر الأمر على العمل داخل حدود الدولة، بل يتعداه إلى التأثير في بيئات سياسية وأمنية خارجها.

هذا النموذج يرتبط بشكل وثيق بطبيعة العلاقة مع إيران، التي تعتمد بدورها على شبكة من الحلفاء الإقليميين كجزء من استراتيجيتها الأمنية والسياسية.

لكن من المهم التمييز بين مستويين:

المستوى الأول: العلاقة الاستراتيجية العامة بين إيران والحزب.

المستوى الثاني: التفاعل الميداني في الساحات الإقليمية المختلفة، والذي يخضع لظروف محلية معقدة.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا البعد الإقليمي إلى إعادة تعريف موقع الحزب داخل لبنان نفسه، حيث لم يعد يُنظر إليه فقط كقوة داخلية، بل كجزء من شبكة إقليمية لها امتدادات خارج الحدود.

هذا التغير في التصور السياسي أدى إلى تعقيد العلاقة بين الحزب والدولة اللبنانية، وكذلك بينه وبين أطراف سياسية لبنانية أخرى تختلف في تقييم هذا الدور الإقليمي.

ومن الناحية العسكرية، ساهم هذا التوسع في تطوير قدرات الحزب، سواء من حيث الخبرة القتالية أو التنسيق العملياتي أو فهم طبيعة الحروب غير التقليدية في بيئات مختلفة.

لكن في المقابل، أدى ذلك إلى زيادة مستوى التداخل بين الساحات المختلفة، بحيث أصبحت بعض الصراعات الإقليمية مترابطة بشكل غير مباشر.

ومن الناحية الاقتصادية، يرتبط البعد الإقليمي أيضاً بشبكات دعم وتمويل ولوجستيات عابرة للحدود، ما يجعل البنية المالية جزءاً من هذا الامتداد الإقليمي، وليس مجرد مسألة داخلية لبنانية.

ومن الناحية الإعلامية، أصبح البعد الإقليمي جزءاً من السردية السياسية للحزب، حيث يتم تقديمه ضمن إطار "وحدة الساحات" أو "تداخل المعارك" في المنطقة، وهو خطاب يعكس رؤية استراتيجية تعتبر أن الصراعات الإقليمية مترابطة وليست منفصلة.

لكن هذا الخطاب يواجه أيضاً نقداً واسعاً من أطراف إقليمية ودولية ترى أن هذا التداخل يساهم في تعقيد الأزمات الإقليمية بدل حلها، ويؤدي إلى توسيع نطاق الصراعات بدلاً من احتوائها.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن تحوله إلى فاعل إقليمي أدى إلى إدخال لبنان في معادلات صراع أكبر من حجمه الجغرافي والسياسي، وأنه ساهم في ربط الاستقرار الداخلي اللبناني بتطورات إقليمية خارجية.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا الدور الإقليمي هو نتيجة طبيعية للتهديدات القائمة في المنطقة، وأنه جزء من استراتيجية دفاعية أوسع تهدف إلى حماية الحلفاء والمصالح الاستراتيجية.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن البعد الإقليمي أصبح جزءاً لا يمكن فصله عن هوية الحزب ودوره، لأنه لم يعد مجرد تنظيم محلي، بل عنصر داخل شبكة إقليمية معقدة من العلاقات والتفاعلات والصراعات.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن القول إن الحزب تحول إلى نموذج من "الفاعل غير الدولتي الإقليمي"، الذي يجمع بين الخصائص المحلية والامتدادات العابرة للحدود، ويعمل ضمن بيئة إقليمية شديدة السيولة والتغير.

وفي الخلاصة، فإن البعد الإقليمي في تجربة حزب الله يمثل مرحلة متقدمة من تطوره، حيث انتقل من تنظيم محلي مرتبط بسياق لبناني داخلي إلى عنصر فاعل داخل منظومة إقليمية أوسع. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل دوره، وتعزيز قدراته، وفي الوقت نفسه زيادة مستوى الجدل حوله، ليصبح أحد أهم الفاعلين غير الدولتيين في الشرق الأوسط المعاصر ضمن شبكة معقدة من النفوذ والصراع والتداخلات الإقليمية.

16.التمدد في الساحة السورية: نقطة التحول الكبرى في الدور الإقليمي

يمثل الانخراط في ساحة سوريا أحد أهم التحولات الاستراتيجية في مسار حزب الله، لأنه لم يكن مجرد مشاركة محدودة في صراع إقليمي، بل انتقال نوعي من فاعل لبناني–حدودي إلى طرف مباشر في واحدة من أكثر الحروب تعقيداً في الشرق الأوسط الحديث.

هذا التحول لم يأتِ في فراغ، بل كان نتيجة تداخل عوامل سياسية وأمنية واستراتيجية بدأت تتشكل تدريجياً منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، حيث دخلت البلاد في صراع متعدد الأطراف، شمل قوى داخلية وإقليمية ودولية، وتحولت الأراضي السورية إلى ساحة مفتوحة لتصفية حسابات سياسية وأمنية واسعة.

في هذا السياق، جاء دخول الحزب إلى الساحة السورية كجزء من منظومة إقليمية أوسع ترتبط بـ إيران، التي رأت في تطورات الأزمة تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بخطوط النفوذ الجغرافي والسياسي الممتدة عبر العراق وسوريا ولبنان.

من الناحية الاستراتيجية، يمكن فهم هذا التدخل ضمن إطار "حماية العمق الاستراتيجي"، حيث لم تعد المعركة محصورة داخل حدود دولة واحدة، بل أصبحت مرتبطة بتوازنات إقليمية أوسع.

ومع تطور الأحداث، لم يعد الدور في سوريا مجرد دعم سياسي أو استشاري، بل تطور إلى مشاركة ميدانية مباشرة في عدة جبهات، ما أدى إلى توسع كبير في نطاق العمليات والخبرة القتالية للحزب.

هذا التوسع كان له تأثيرات عميقة على بنية الحزب نفسها، حيث انتقل من نموذج يركز على الجبهة اللبنانية–الإسرائيلية إلى نموذج متعدد الجبهات، يتعامل مع بيئات قتال مختلفة ومعقدة في الوقت نفسه.

ومن الناحية العسكرية، ساهمت الساحة السورية في تطوير قدرات الحزب بشكل ملحوظ، من حيث:

إدارة العمليات في بيئات حضرية وريفية معقدة.

التنسيق مع قوات نظامية وغير نظامية.

التعامل مع جماعات مسلحة متعددة الاتجاهات.

اكتساب خبرة في الحروب طويلة الأمد متعددة الأطراف.

لكن في المقابل، أدت هذه المشاركة إلى زيادة مستوى الانكشاف السياسي والإقليمي للحزب، حيث أصبح طرفاً في صراع واسع النطاق أثار جدلاً إقليمياً ودولياً كبيراً.

ومن الناحية السياسية، أثار هذا الدور تساؤلات داخل لبنان حول حدود مشاركة الفاعلين غير الدولتيين في الصراعات الخارجية، وعلاقة ذلك بمفهوم السيادة الوطنية.

هذا النقاش لم يكن تقنياً فقط، بل كان سياسياً بامتياز، لأنه ارتبط مباشرة بمفهوم الدولة اللبنانية ودورها في السياسة الخارجية.

في هذا السياق، انقسمت الساحة اللبنانية بين مؤيدين يعتبرون أن التدخل في سوريا كان ضرورة استراتيجية لحماية لبنان من تداعيات الصراع، وبين معارضين يرون أنه أدخل لبنان في حرب إقليمية لا تخصه مباشرة.

ومن الناحية الإقليمية، أدى هذا التدخل إلى إعادة تشكيل صورة الحزب في المنطقة، حيث أصبح يُنظر إليه ليس فقط كقوة مقاومة في مواجهة إسرائيل، بل كفاعل عسكري إقليمي يشارك في صراعات متعددة الجبهات.

هذا التحول كان له أثر كبير على علاقات الحزب مع دول عربية وغربية، حيث تصاعدت حدة التوتر السياسي والإعلامي حول دوره الإقليمي.

ومن الناحية اللوجستية، ساهمت الساحة السورية في توفير عمق جغرافي استراتيجي مهم، خصوصاً فيما يتعلق بخطوط الإمداد والتواصل بين لبنان ومناطق النفوذ الإقليمي الأخرى، ما جعل سوريا حلقة مركزية في البنية الإقليمية المرتبطة بالحزب.

لكن في الوقت نفسه، جعل هذا الامتداد الجغرافي الحزب جزءاً من شبكة صراع أكبر وأكثر تعقيداً، تتداخل فيها مصالح دولية وإقليمية متعددة.

ومن الناحية الأمنية، أدى التواجد في سوريا إلى زيادة خبرة الحزب في مواجهة أنماط مختلفة من الحروب غير النظامية، لكنه أيضاً أدى إلى استنزاف بشري ومادي، وفتح جبهات متعددة في وقت واحد.

هذا التعدد في الجبهات فرض تحديات تنظيمية ولوجستية كبيرة، تتعلق بإدارة الموارد البشرية والعسكرية في بيئات مختلفة.

ومن الناحية الاجتماعية، أثّر هذا الدور على البيئة الحاضنة للحزب داخل لبنان، حيث انقسمت الآراء بين من يرى أن المشاركة في سوريا جزء من "حرب وجودية" مرتبطة بالمشروع الإقليمي، وبين من يرى أنها خروج عن الأولويات اللبنانية الداخلية.

هذا الانقسام انعكس أيضاً على الخطاب السياسي والإعلامي داخل لبنان.

ومن الناحية الإقليمية الأوسع، أصبح الوجود في سوريا جزءاً من توازنات إقليمية تشمل عدة أطراف، منها قوى إقليمية ودولية، ما جعل الساحة السورية واحدة من أكثر الساحات تعقيداً في الشرق الأوسط.

في هذا السياق، لم يعد الحزب فاعلاً منفرداً، بل جزءاً من شبكة تفاعلات إقليمية تشمل جبهات متعددة ومصالح متشابكة.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن هذا التدخل أدى إلى:

توسيع نطاق الصراع.

وتعميق الأزمة السورية.

وزيادة الاستقطاب الإقليمي.

وربط لبنان أكثر بالصراعات الخارجية.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا التدخل كان ضرورياً لمنع انهيار الدولة السورية، ولحماية التوازنات الإقليمية، ولضمان عدم انتقال الفوضى إلى لبنان بشكل مباشر.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن الساحة السورية تمثل نقطة تحول مركزية في تطور الحزب، لأنها نقلته من فاعل محلي–إقليمي محدود إلى طرف رئيسي في صراع إقليمي واسع ومعقد.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن المشاركة في سوريا أعادت تشكيل طبيعة الحزب من الداخل، سواء من حيث الخبرة العسكرية، أو البنية التنظيمية، أو نطاق التحرك الإقليمي، أو مستوى الانخراط في الصراعات العابرة للحدود.

وفي الخلاصة، فإن التمدد في الساحة السورية مثّل لحظة مفصلية في تاريخ حزب الله، حيث تحول من قوة مركزة على جبهة واحدة إلى فاعل متعدد الجبهات داخل نظام إقليمي شديد التعقيد. وقد أدى هذا التحول إلى تعزيز قدراته وخبراته، وفي الوقت نفسه زيادة مستوى الجدل السياسي والإقليمي حول دوره، ليصبح جزءاً أساسياً من إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير.

17.التحول من حركة مقاومة إلى فاعل سياسي–عسكري مركّب

يمثل هذا التحول أحد أكثر المراحل حساسية في مسار حزب الله داخل لبنان، لأنه لا يتعلق بتطور تدريجي في أدوات العمل فقط، بل بإعادة تعريف جوهر الهوية السياسية والتنظيمية للحزب، من حركة مقاومة ذات طابع عسكري واضح إلى كيان مركب يجمع بين السياسة والعسكرة والإدارة الاجتماعية والارتباط الإقليمي.

في المراحل الأولى من تأسيسه، كان الحزب يُقدَّم أساساً كحركة مقاومة نشأت في سياق الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، حيث كان الهدف المركزي هو مواجهة الوجود العسكري الإسرائيلي، ضمن بيئة لبنانية تعاني من انهيار مؤسسات الدولة خلال الحرب الأهلية. في تلك المرحلة، كانت الهوية "المقاومة" هي الإطار الأساسي الذي يفسر وجود الحزب ودوره.

لكن مع مرور الوقت، بدأ هذا الإطار يتوسع تدريجياً ليشمل وظائف أخرى، لم تعد محصورة في المجال العسكري فقط، بل امتدت إلى السياسة الداخلية، والعمل الاجتماعي، والإدارة الاقتصادية، والتأثير الإعلامي، والعلاقات الإقليمية.

هذا التوسع لم يكن نتيجة قرار مفاجئ، بل نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية معقدة، ارتبطت بتغير البيئة الإقليمية، وتحولات الداخل اللبناني، وتطور العلاقة مع إيران، إضافة إلى التحولات الكبرى في المنطقة بعد أحداث مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصعود الحروب غير النظامية في المنطقة.

من الناحية البنيوية، يمكن فهم هذا التحول عبر فكرة "تعدد الوظائف التنظيمية"، حيث لم يعد الحزب يؤدي وظيفة واحدة (المقاومة)، بل أصبح يؤدي مجموعة وظائف متداخلة تشمل:

وظيفة عسكرية.

وظيفة سياسية داخل النظام اللبناني.

وظيفة اجتماعية وخدمية.

وظيفة إعلامية.

وظيفة إقليمية ضمن شبكة نفوذ أوسع.

هذا التعدد جعل الحزب أقرب إلى "نظام سياسي مصغّر داخل الدولة" منه إلى حركة مقاومة تقليدية.

في السياق اللبناني، أدى هذا التحول إلى دخول الحزب بقوة في النظام السياسي الرسمي، عبر المشاركة في الانتخابات البرلمانية، والحكومات المتعاقبة، والتحالفات السياسية الداخلية. هذا الانخراط السياسي جعله جزءاً من بنية الدولة، وفي الوقت نفسه يحتفظ بقدراته العسكرية المستقلة.

وهنا نشأت إحدى أهم المفارقات في التجربة اللبنانية الحديثة: وجود فاعل سياسي داخل الدولة يمتلك في الوقت نفسه قوة عسكرية خارج إطار احتكار الدولة التقليدي.

هذا الوضع أنتج نموذجاً فريداً من "التداخل بين الدولة والفاعل غير الدولتي"، حيث لا يمكن تصنيف الحزب بشكل بسيط كحركة مقاومة فقط أو كحزب سياسي فقط أو كقوة عسكرية فقط، بل كتركيبة مركبة تجمع هذه الأبعاد جميعاً.

ومن الناحية السياسية الداخلية، أدى هذا التحول إلى تغيير طبيعة اللعبة السياسية في لبنان، حيث أصبح الحزب لاعباً أساسياً في تشكيل الحكومات، وفي تحديد التوازنات البرلمانية، وفي إدارة الأزمات السياسية الكبرى.

هذا الدور السياسي لم يكن منفصلاً عن البعد العسكري، بل كان مرتبطاً به بشكل وثيق، ما جعل القرار السياسي في لبنان في بعض الملفات يتأثر بشكل مباشر بالمعادلة الأمنية والعسكرية القائمة.

ومن الناحية الاجتماعية، عزز هذا التحول ارتباط الحزب ببيئته الحاضنة، من خلال الجمع بين الخدمات الاجتماعية، والتمثيل السياسي، والهوية العقائدية، والقدرة العسكرية. هذا الدمج خلق علاقة مركبة بين الحزب وجمهوره، تتجاوز مفهوم الحزب السياسي التقليدي.

ومن الناحية الإقليمية، ساهم هذا التحول في إدخال الحزب ضمن شبكة أوسع من التفاعلات المرتبطة بمحاور إقليمية، ما جعله جزءاً من صراعات تتجاوز الحدود اللبنانية بكثير.

في هذا السياق، أصبح الحزب يُنظر إليه ليس فقط كفاعل لبناني، بل كعنصر في منظومة إقليمية تتداخل فيها مصالح عدة دول وقوى.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا التحول إلى تعقيد العلاقة مع الدولة اللبنانية، لأن وجود قوة عسكرية منظمة خارج إطار الدولة، لكنها في الوقت نفسه جزء من النظام السياسي، يخلق حالة من التداخل البنيوي في مفهوم السيادة.

هذا التداخل جعل الدولة اللبنانية تعمل ضمن إطار توافقي غير مكتمل، حيث يتم إدارة الملفات الحساسة عبر تفاهمات سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار وجود هذا الفاعل العسكري والسياسي في آن واحد.

ومن الناحية الإعلامية، رافق هذا التحول تطور في الخطاب الذي يقدمه الحزب عن نفسه، حيث لم يعد يقتصر على خطاب المقاومة فقط، بل توسع ليشمل خطاب الدولة، وخطاب الإدارة، وخطاب السياسة الداخلية، وخطاب الدور الإقليمي.

هذا التعدد في الخطاب يعكس تعدد الأدوار التي يقوم بها الحزب فعلياً.

لكن من الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن هذا التحول أدى إلى:

تآكل مفهوم الدولة المركزية في لبنان.

وتعميق ازدواجية السلطة.

وتوسيع النفوذ غير الرسمي داخل المؤسسات.

وربط القرار الوطني بمعادلات إقليمية.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا التحول كان نتيجة طبيعية للظروف التاريخية والأمنية، وأنه سمح بخلق توازن ردع وحماية للبنان في مواجهة التهديدات الخارجية، خصوصاً في ظل استمرار الصراع مع إسرائيل.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن التحول من حركة مقاومة إلى فاعل سياسي–عسكري مركب يمثل نقطة مفصلية في فهم طبيعة الحزب ودوره، لأنه يفسر كيف استطاع أن ينتقل من سياق محلي محدود إلى كيان متعدد الوظائف والامتدادات.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن هذا التحول أدى إلى إعادة تشكيل هوية الحزب بشكل جذري، حيث لم تعد المقاومة مجرد وظيفة، بل أصبحت جزءاً من منظومة أوسع تشمل السياسة والمجتمع والأمن والإقليم.

وفي الخلاصة، فإن المرحلة التي شهدت تحول حزب الله إلى فاعل سياسي–عسكري مركب تمثل إحدى أهم مراحل تطور الفاعلين غير الدولتيين في الشرق الأوسط الحديث، لأنها تعكس نموذجاً معقداً من التداخل بين الدولة والحركة المسلحة، وبين السياسة والأمن، وبين المحلي والإقليمي، ضمن بيئة شديدة التعقيد وإعادة تشكيل مستمرة لمفاهيم السلطة والسيادة والدور السياسي.

18.اقتصاد القوة: التمويل، العقوبات، وإدارة الموارد في بيئة صراع

يمثل البعد الاقتصادي والمالي في تجربة حزب الله داخل لبنان وخارجه أحد أكثر الجوانب حساسية وتعقيداً، لأنه لا يتعلق فقط بتمويل تنظيم سياسي–

عسكري، بل ببناء منظومة اقتصادية كاملة تعمل في بيئة محلية مضطربة وإقليم شديد التوتر وخاضع لعقوبات وضغوط دولية متواصلة.

في الأنظمة السياسية التقليدية، يكون التمويل واضح المصدر ومحدداً ضمن ميزانية دولة أو موارد حزب سياسي. لكن في حالة الحزب، نحن أمام بنية مالية متعددة المستويات، تتداخل فيها مصادر داخلية وخارجية، رسمية وغير رسمية، مباشرة وغير مباشرة، ضمن شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية.

من الناحية البنيوية، يمكن تقسيم البعد الاقتصادي إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: الدعم الخارجي المرتبط بالعلاقة الاستراتيجية مع إيران.

المستوى الثاني: الاقتصاد المحلي داخل لبنان، بما يشمل الأنشطة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية.

المستوى الثالث: الشبكات المالية العابرة للحدود، التي تتأثر بالظروف الإقليمية والعقوبات الدولية.

هذا التعدد في مصادر التمويل جعل النموذج الاقتصادي للحزب مختلفاً عن الأحزاب السياسية التقليدية، وأقرب إلى نموذج "اقتصاد شبكة" يعمل ضمن بيئات متعددة.

في المستوى الأول، لعب الدعم الإيراني دوراً محورياً في المراحل التأسيسية، حيث ساهم في بناء البنية التنظيمية والعسكرية والاجتماعية للحزب. ومع مرور الوقت، أصبح هذا الدعم جزءاً من علاقة استراتيجية أوسع تتجاوز التمويل المباشر إلى مجالات التدريب والتجهيز والدعم اللوجستي.

لكن من المهم الإشارة إلى أن طبيعة هذا الدعم ومجالاته تخضع لتفسيرات سياسية وإعلامية مختلفة، بحسب الأطراف المعنية بالصراع الإقليمي.

في المستوى الثاني، طور الحزب بنية اقتصادية داخل لبنان تعتمد على شبكة من المؤسسات الاجتماعية والخدمية، التي تقدم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية، إضافة إلى أنشطة اقتصادية متنوعة داخل البيئة المحلية.

هذه البنية لا تعمل بمعزل عن الاقتصاد اللبناني العام، بل تتداخل معه في عدة مستويات، خصوصاً في المناطق التي يتمتع فيها الحزب بنفوذ اجتماعي وسياسي قوي.

هذا التداخل خلق نموذجاً اقتصادياً مزدوجاً، حيث تتواجد الدولة والمؤسسات غير الرسمية جنباً إلى جنب في إدارة بعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا النموذج في تعزيز الارتباط بين الحزب وبيئته الحاضنة، لأن الخدمات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت جزءاً من العلاقة اليومية بين الطرفين، وليس فقط العلاقة السياسية أو العسكرية.

في المستوى الثالث، يدخل البعد الدولي والإقليمي، حيث تتأثر الشبكات المالية المرتبطة بالحزب بالعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل دول مثل الولايات المتحدة ودول أخرى، والتي تستهدف الحد من قدرته على الحركة المالية العابرة للحدود.

هذه العقوبات أدت إلى إعادة تشكيل جزء من البنية المالية، من خلال زيادة الاعتماد على قنوات غير مباشرة، وشبكات اقتصادية مرنة تعمل في بيئات متعددة.

لكن من المهم الإشارة إلى أن تحليل هذه الشبكات المالية يعتمد غالباً على تقارير استخباراتية أو سياسية، ما يجعل جزءاً كبيراً من المعلومات المتداولة خاضعاً للتأويل أو الاختلاف في التقدير.

ومن الناحية الاقتصادية العامة، يمكن القول إن الحزب طور نموذجاً مالياً يعتمد على "المرونة في التكيف"، أي القدرة على العمل ضمن بيئات اقتصادية مختلفة، سواء كانت خاضعة لرقابة شديدة أو تعاني من ضعف مؤسساتي.

هذا النموذج سمح له بالاستمرار رغم الضغوط الكبيرة، لكنه في الوقت نفسه جعله جزءاً من جدل دولي واسع حول الاقتصاد غير الرسمي ودور الفاعلين غير الدولتيين في الأنظمة الاقتصادية الهشة.

ومن الناحية السياسية، يرتبط البعد الاقتصادي مباشرة بالبعد العسكري والسياسي، لأن التمويل ليس مجرد مسألة إدارية، بل عنصر أساسي في القدرة على الاستمرار والتوسع.

هذا الترابط بين الاقتصاد والسياسة والعسكر يجعل من الصعب فصل كل عنصر عن الآخر داخل بنية الحزب.

ومن الناحية الإقليمية، يتأثر الوضع الاقتصادي أيضاً بالتغيرات في الساحات المختلفة، خصوصاً في سوريا، حيث أدى الصراع هناك إلى إعادة تشكيل بعض خطوط الإمداد والتبادل الاقتصادي في المنطقة.

هذا التداخل الإقليمي جعل البعد الاقتصادي جزءاً من شبكة أوسع من العلاقات السياسية والأمنية.

ومن الناحية النقدية، يرى خصوم الحزب أن هذا النموذج الاقتصادي يساهم في خلق اقتصاد موازٍ داخل الدولة اللبنانية، ويؤدي إلى إضعاف المؤسسات الرسمية، وزيادة الاعتماد على شبكات غير شفافة من التمويل.

كما يرون أن هذا النموذج يربط الاقتصاد اللبناني بتجاذبات إقليمية ودولية، ما يزيد من هشاشته في أوقات الأزمات.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذه البنية الاقتصادية هي نتيجة طبيعية للظروف السياسية والأمنية في لبنان والمنطقة، وأنها وفرت خدمات أساسية في مناطق لم تكن تحظى بدعم كافٍ من الدولة.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن البعد الاقتصادي في تجربة الحزب أصبح جزءاً أساسياً من فهم بنيته، لأنه لا يمكن تفسير قدرته على الاستمرار دون فهم آليات التمويل وإدارة الموارد.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن الحزب يمثل نموذجاً لـ"اقتصاد القوة"، حيث يتم توظيف الموارد الاقتصادية لخدمة أهداف سياسية وعسكرية واجتماعية في إطار متكامل.

هذا النموذج يعكس تداخل الاقتصاد مع السياسة والأمن في بيئات الصراع المعقدة.

وفي الخلاصة، فإن البعد الاقتصادي في تجربة حزب الله يمثل عنصراً محورياً في فهم استمراريته وتوسعه، لأنه يجمع بين التمويل الخارجي، والاقتصاد المحلي، والشبكات العابرة للحدود، ضمن منظومة مرنة ومعقدة تعمل في بيئة إقليمية ودولية شديدة التغير، وتخضع لضغوط سياسية واقتصادية مستمرة.

19.شبكات النفوذ العابرة للحدود: من التنظيم المحلي إلى الامتداد الإقليمي المعقّد

يمثل تطور شبكات النفوذ العابرة للحدود في تجربة حزب الله إحدى أكثر المراحل تعقيداً في فهم موقعه داخل لبنان وخارجه، لأن هذا التحول لا يعني مجرد توسع جغرافي أو علاقات سياسية خارجية، بل بناء منظومة متعددة الطبقات تتداخل فيها السياسة والأمن والاقتصاد والهوية ضمن فضاء إقليمي شديد السيولة.

في البداية، كان الحزب ينشط ضمن نطاق لبناني داخلي مرتبط بسياق الاحتلال الإسرائيلي جنوب البلاد والصراع الداخلي اللبناني. لكن مع مرور الوقت، بدأ هذا النطاق يتسع تدريجياً، عبر علاقات سياسية وأمنية وتنظيمية مع أطراف إقليمية مختلفة، ما أدى إلى تشكل شبكة نفوذ تتجاوز الحدود التقليدية للدولة.

هذا التحول لم يكن معزولاً عن البيئة الإقليمية، بل جاء ضمن سياق أوسع من إعادة تشكيل الشرق الأوسط، حيث ضعفت بعض الدول المركزية، وظهرت قوى غير دولتيّة، وتوسعت التدخلات الإقليمية والدولية، خصوصاً من جانب إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

في هذا الإطار، أصبحت شبكات النفوذ جزءاً أساسياً من أدوات القوة في المنطقة، حيث لا تعتمد الدول والفاعلون فقط على الجغرافيا أو الجيوش، بل أيضاً على العلاقات غير الرسمية، والتحالفات المرنة، والروابط التنظيمية العابر للحدود.

ضمن هذا السياق، تطورت علاقة الحزب مع إيران من مجرد دعم سياسي أو عسكري إلى علاقة بنيوية أعمق، تشمل التنسيق الاستراتيجي والتقاطع في الرؤى الإقليمية، ما جعل الحزب جزءاً من منظومة أوسع تمتد عبر عدة ساحات.

لكن هذه الشبكات لم تكن أحادية الاتجاه أو بسيطة التركيب، بل كانت متعددة الطبقات، تتضمن:

علاقات سياسية رسمية وغير رسمية.

قنوات دعم لوجستي.

روابط تدريب وتبادل خبرات.

تنسيق إعلامي واستراتيجي.

وشبكات اجتماعية وثقافية داخل بيئات متعددة.

ومن الناحية البنيوية، يمكن فهم هذه الشبكات على أنها "بنية نفوذ مرنة"، وليست تنظيماً هرمياً تقليدياً. فهي تعمل عبر مراكز متعددة، وتتغير حسب الظروف الإقليمية والسياسية.

في ساحة سوريا، مثلاً، ساهمت الحرب منذ 2011 في توسيع هذه الشبكات بشكل كبير، حيث أصبح التداخل بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين أكثر كثافة وتعقيداً، ما جعل سوريا واحدة من أهم العقد في شبكة النفوذ الإقليمي.

هذا التوسع لم يقتصر على المجال العسكري فقط، بل شمل أيضاً الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، ما عزز من طبيعة الشبكة متعددة الوظائف.

ومن الناحية التنظيمية، تعتمد شبكات النفوذ هذه على مبدأ "المرونة بدل المركزية"، حيث لا تُدار كل التفاصيل من مركز واحد، بل عبر وحدات متعددة تعمل ضمن إطار استراتيجي عام.

هذا النموذج يسمح بالتكيف مع بيئات مختلفة، لكنه في الوقت نفسه يجعل تتبع هذه الشبكات وتحليلها أكثر تعقيداً.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا الامتداد إلى إعادة تعريف موقع الحزب داخل النظام الإقليمي، حيث لم يعد مجرد فاعل محلي لبناني، بل جزءاً من شبكة إقليمية تتداخل فيها مصالح عدة أطراف.

هذا التحول أثار نقاشاً واسعاً حول مفهوم السيادة، وحدود الدولة، ودور الفاعلين غير الدولتيين في تشكيل السياسة الإقليمية.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهمت هذه الشبكات في بناء روابط تتجاوز الجغرافيا التقليدية، حيث أصبحت هناك تفاعلات بين بيئات اجتماعية في دول مختلفة، مرتبطة بعوامل سياسية أو عقائدية أو تنظيمية.

هذا التداخل الاجتماعي–الإقليمي يعكس تحولاً أعمق في طبيعة العلاقات داخل المنطقة، حيث لم تعد الهوية مرتبطة بالدولة فقط، بل أيضاً بالشبكات العابرة للحدود.

ومن الناحية الاقتصادية، تتداخل هذه الشبكات أيضاً مع البعد المالي الذي تم توسيعه في الفقرات السابقة، حيث تعتمد على تدفقات مالية ولوجستية غير مركزية، تعمل ضمن بيئات قانونية وسياسية مختلفة.

هذا التداخل يجعل من الصعب الفصل بين الاقتصاد والسياسة والأمن داخل هذه المنظومة.

ومن الناحية الأمنية، يرى بعض الخصوم الإقليميين، خصوصاً في الولايات المتحدة وإسرائيل، أن هذه الشبكات تشكل تهديداً أمنياً إقليمياً، لأنها تسمح بانتقال الخبرات والقدرات عبر الحدود.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذه الشبكات هي جزء من منظومة دفاع إقليمي، تهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية وتوازن القوى في المنطقة.

لكن بغض النظر عن التقييم السياسي، فإن وجود هذه الشبكات أصبح حقيقة بنيوية في النظام الإقليمي المعاصر.

ومن الناحية الإعلامية، يتم تصوير هذه الشبكات بطرق مختلفة حسب الجهة الإعلامية، ما يعكس طبيعة الصراع السردي حولها. فكل طرف يقدم تفسيره الخاص لطبيعة هذه العلاقات وأهدافها.

ومن الناحية النقدية، يرى بعض الباحثين أن توسع شبكات النفوذ العابرة للحدود يؤدي إلى:

تعقيد العلاقات بين الدول.

وتآكل الحدود التقليدية للسيادة.

وزيادة احتمالات الصراع غير المباشر.

وتداخل الملفات الأمنية والسياسية.

في المقابل، يرى آخرون أن هذا النوع من الشبكات أصبح سمة أساسية للنظام الدولي والإقليمي الحديث، وليس حالة استثنائية مرتبطة بطرف واحد فقط.

ومن الناحية البنيوية، يمكن القول إن هذه الشبكات تمثل مرحلة متقدمة من تطور الفاعلين غير الدولتيين، حيث تتحول التنظيمات من كيانات محلية إلى عقد داخل شبكة إقليمية أوسع.

هذا التحول يعكس تغيراً أعمق في طبيعة السلطة في الشرق الأوسط، حيث لم تعد السلطة حكراً على الدولة، بل أصبحت موزعة بين دول وفاعلين وشبكات متعددة.

وفي الخلاصة، فإن شبكات النفوذ العابرة للحدود في تجربة حزب الله تمثل أحد أهم عناصر فهم دوره الإقليمي، لأنها تعكس انتقاله من تنظيم محلي إلى جزء من منظومة إقليمية معقدة تعمل عبر عدة دول وساحات. وقد أدى هذا التحول إلى تعزيز قدرته على التأثير، وفي الوقت نفسه زيادة مستوى الجدل السياسي والأمني حول موقعه ودوره داخل الشرق الأوسط المعاصر، ضمن بيئة تتسم بتداخل الحدود وتعدد الفاعلين وإعادة تشكيل مستمرة لمفهوم القوة والنفوذ.

20.الخلاصة والتحول البنيوي في دور الحزب داخل الإقليم

تمثل هذه الفقرة خلاصة تحليلية شاملة لمسار تطور حزب الله داخل لبنان وعلى امتداد الإقليم، وهي ليست مجرد تلخيص لما سبق، بل محاولة لفهم التحول البنيوي العميق الذي أصاب طبيعة التنظيم، ووظيفته، وموقعه داخل النظام السياسي الإقليمي الأوسع.

فإذا تم تتبع المسار التاريخي للحزب منذ نشأته، يمكن ملاحظة أنه لم يبقَ ثابتاً على تعريف واحد، بل مرّ بسلسلة من التحولات المتراكمة التي نقلته من حركة مقاومة محلية إلى فاعل سياسي–عسكري–اجتماعي–إقليمي مركّب، يعمل ضمن شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات.

في البداية، كان السياق التأسيسي مرتبطاً بشكل مباشر بظرف الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وانهيار مؤسسات الدولة خلال الحرب الأهلية، ما أوجد فراغاً أمنياً وسياسياً ساهم في ظهور قوى مسلحة متعددة، من بينها الحزب، الذي تبنى منذ البداية خطاب "المقاومة" كهوية مركزية.

لكن مع مرور الوقت، لم يعد هذا الخطاب كافياً لتفسير توسع الدور والوظائف، حيث بدأ الحزب يدخل تدريجياً في السياسة اللبنانية الرسمية، ثم في العمل الاجتماعي، ثم في بناء شبكات إقليمية، وصولاً إلى الانخراط في ساحات صراع خارج الحدود، خصوصاً في سوريا.

هذا التوسع التدريجي يعكس ما يمكن تسميته بـ"التحول الوظيفي المتعدد"، أي انتقال التنظيم من وظيفة واحدة محددة إلى مجموعة وظائف مترابطة تعمل ضمن إطار استراتيجي واحد.

ومن الناحية البنيوية، يمكن تلخيص هذا التحول عبر أربع مراحل رئيسية:

مرحلة التأسيس المقاوم.

مرحلة الترسخ السياسي–الأمني داخل لبنان.

مرحلة التمدد الاجتماعي والمؤسساتي.

مرحلة التوسع الإقليمي العابر للحدود.

كل مرحلة من هذه المراحل لم تلغِ السابقة، بل أضافت إليها طبقة جديدة من التعقيد، ما جعل البنية النهائية للحزب بنية متعددة المستويات وليست خطية.

في المرحلة الأولى، كان التركيز على المواجهة العسكرية المباشرة، حيث تشكلت الهوية الأساسية حول مفهوم "المقاومة". وفي المرحلة الثانية، دخل الحزب النظام السياسي اللبناني، ما أضاف بعداً مؤسسياً جديداً إلى دوره.

في المرحلة الثالثة، توسع الدور الاجتماعي والخدماتي، ما ساهم في بناء قاعدة دعم اجتماعية مستقرة داخل بيئات معينة، وأدى إلى نشوء علاقة مركبة بين الحزب والمجتمع.

أما في المرحلة الرابعة، فقد أصبح الحزب جزءاً من شبكة إقليمية أوسع، تربطه علاقات استراتيجية مع إيران، وتفاعلات ميدانية في عدة ساحات إقليمية، أبرزها سوريا.

هذا التراكم أدى إلى إعادة تعريف طبيعة الحزب بشكل جذري، بحيث لم يعد من الممكن تصنيفه ضمن فئة واحدة تقليدية (حزب سياسي، حركة مقاومة، أو تنظيم عسكري)، بل أصبح نموذجاً مركباً يجمع بين هذه الأبعاد جميعاً.

ومن الناحية السياسية، أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل النظام السياسي اللبناني نفسه، حيث أصبح النظام يعمل ضمن معادلة مزدوجة: دولة رسمية من جهة، وفاعل مسلح–سياسي من جهة أخرى.

هذا النموذج خلق حالة فريدة من "ازدواجية السلطة"، حيث تتداخل الدولة مع فاعلين غير دولتيين داخل نفس البنية السياسية.

ومن الناحية الإقليمية، أصبح الحزب جزءاً من معادلات أوسع تتعلق بتوازن القوى في الشرق الأوسط، خصوصاً في سياق التنافس بين المحاور الإقليمية المختلفة.

هذا الوضع جعله لاعباً لا يمكن تجاهله في العديد من الملفات الإقليمية، لكنه في الوقت نفسه جعله أيضاً جزءاً من جدل إقليمي ودولي واسع حول طبيعة دوره وتأثيره.

ومن الناحية الأمنية، أدى هذا التحول إلى خلق حالة من التداخل بين المحلي والإقليمي، حيث لم تعد الحدود الجغرافية تفصل بشكل واضح بين مستويات الصراع المختلفة، بل أصبحت الساحات مترابطة بشكل معقد.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم هذا التحول في بناء هوية مركبة داخل بيئة الحزب، تجمع بين الانتماء المحلي والبعد الإقليمي والعقائدي، ما خلق علاقة اجتماعية–سياسية متعددة الأبعاد.

ومن الناحية الاقتصادية، أصبح التمويل وإدارة الموارد جزءاً أساسياً من هذه البنية المركبة، حيث تتداخل المصادر المحلية مع الإقليمية ضمن شبكة مرنة ومعقدة.

ومن الناحية الإعلامية، تطور الخطاب من خطاب مقاومة محلي إلى خطاب إقليمي شامل يربط بين عدة ساحات وصراعات ضمن رؤية استراتيجية واحدة.

لكن من الناحية النقدية، يرى خصوم هذا النموذج أن هذا التحول أدى إلى:

إضعاف مفهوم الدولة التقليدية.

وتوسيع نفوذ الفاعلين غير الدولتيين.

وربط الاستقرار الداخلي اللبناني بصراعات إقليمية.

وزيادة تعقيد المشهد السياسي والأمني في المنطقة.

في المقابل، يرى أنصار الحزب أن هذا التحول كان نتيجة طبيعية للظروف التاريخية والأمنية، وأنه وفر قدرة على الردع والحماية في بيئة إقليمية غير مستقرة.

لكن بغض النظر عن هذه القراءات، فإن النتيجة البنيوية النهائية واضحة: الحزب لم يعد مجرد فاعل محلي، بل أصبح جزءاً من منظومة إقليمية متعددة الطبقات.

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن القول إن الحالة تمثل نموذجاً لـ"الفاعل الهجين"، الذي يجمع بين خصائص الدولة والحزب والحركة المسلحة والشبكة الإقليمية في آن واحد.

هذا النموذج يعكس تحولات أوسع في بنية الشرق الأوسط، حيث تتراجع الحدود الصارمة بين الدولة وغير الدولة، وبين المحلي والإقليمي، وبين السياسي والعسكري.

وفي الخلاصة، فإن التحول البنيوي في تجربة حزب الله يمثل حالة مركبة من إعادة تشكيل الدور والوظيفة والهوية داخل بيئة إقليمية متغيرة باستمرار. فقد انتقل الحزب من حركة مقاومة محلية إلى فاعل سياسي–عسكري–اجتماعي– إقليمي متعدد المستويات، ما جعله أحد أبرز الأمثلة على تحولات الفاعلين غير الدولتيين في الشرق الأوسط الحديث، ضمن نظام إقليمي يعاد تشكيله باستمرار بفعل الصراعات والتداخلات وتغير موازين القوى.

الفصل 11: العراق بعد 2003 وإعادة تشكيل المشهد السياسي

تحول العراق إلى ساحة نفوذ إقليمي واسع بعد سقوط النظام السابق.

1.سقوط الدولة المركزية وبداية الفراغ الاستراتيجي

شكّل سقوط نظام صدام حسين في عام 2003 لحظة مفصلية لم تغيّر فقط شكل السلطة في العراق، بل أعادت تفكيك بنية الدولة العراقية نفسها بصورة غير

مسبوقة في تاريخ المنطقة الحديث. فما جرى لم يكن مجرد انتقال سياسي تقليدي بين نظام وآخر، وإنما انهيار شامل لمؤسسات الدولة المركزية التي حكمت العراق لعقود طويلة عبر بنية أمنية وعسكرية وإدارية شديدة التماسك والمركزية.

قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، كان العراق يُدار ضمن نموذج الدولة الأمنية المركزية، حيث تتركز السلطة في يد النظام الحاكم، وتعتمد الدولة على شبكة واسعة من الأجهزة العسكرية والأمنية والحزبية لضبط المجتمع والسيطرة على المجال السياسي. ورغم ما شهده العراق من حروب وعقوبات اقتصادية طويلة خلال التسعينيات، فإن مؤسسات الدولة الأساسية بقيت قائمة وتحافظ على الحد الأدنى من التماسك الإداري والأمني.

لكن مع بدء الغزو الأمريكي في مارس 2003، سقطت الدولة العراقية بسرعة صدمت كثيراً من المراقبين. فالقوة العسكرية الأمريكية لم تستهدف فقط إسقاط النظام السياسي، بل أدت عملياً إلى تفكيك البنية المؤسسية التي كانت تدير البلاد. وبعد دخول القوات الأمريكية إلى بغداد، بدأت مرحلة جديدة أكثر خطورة من مجرد إسقاط النظام، وهي مرحلة الفراغ الشامل.

أحد أكثر القرارات تأثيراً في تلك المرحلة كان قرار حل الجيش العراقي وأجهزة الأمن واجتثاث حزب البعث، وهي القرارات التي اتخذتها سلطة الاحتلال بقيادة بول بريمر. هذه القرارات لم تعنِ فقط إقصاء قيادات النظام السابق، بل أدت إلى إخراج مئات الآلاف من العسكريين والموظفين والأمنيين من مؤسسات الدولة دفعة واحدة.

هذا التفكيك السريع خلق فراغاً أمنياً وإدارياً هائلاً. فالعراق الذي كان يعتمد لعقود على دولة مركزية قوية وجد نفسه فجأة بلا مؤسسات قادرة على ضبط الأمن أو إدارة المجتمع أو حماية الحدود أو تنظيم الحياة اليومية. ومع انهيار الأجهزة الأمنية، بدأت موجات النهب والفوضى تعم المدن العراقية، وتحولت مؤسسات الدولة إلى مبانٍ فارغة أو منهوبة، بينما غابت السلطة الفعلية عن أجزاء واسعة من البلاد.

في تلك اللحظة، لم يكن الفراغ مجرد أزمة مؤقتة، بل تحول إلى بيئة مثالية لصعود قوى جديدة كانت تنتظر لحظة انهيار النظام القديم. فالأحزاب والتيارات التي عاشت سنوات طويلة في المنفى، خصوصاً في إيران وسوريا وأوروبا، عادت إلى العراق بدعم سياسي وأمني خارجي، محاولة إعادة تشكيل الدولة وفق موازين جديدة.

في الوقت نفسه، بدأت الهويات الطائفية والقومية، التي كانت مكبوتة أو مضبوطة بالقوة في ظل النظام السابق، بالظهور بقوة داخل المجال العام. فبدلاً من الهوية الوطنية المركزية التي حاولت الدولة البعثية فرضها، بدأ العراق يدخل تدريجياً في مرحلة إعادة تعريف المجتمع على أسس مذهبية وإثنية.

هذا التحول لم يكن عفوياً فقط، بل ارتبط أيضاً بطريقة إدارة الاحتلال الأمريكي للمشهد العراقي. فقد اعتمدت سلطة الاحتلال منذ البداية على فكرة "تمثيل المكونات"، أي توزيع النفوذ السياسي بين الشيعة والسنة والأكراد وفق نسب وتوازنات معينة. ورغم أن هذا النموذج قُدِّم باعتباره محاولة لضمان المشاركة السياسية، إلا أنه ساهم عملياً في تحويل الانتماءات الطائفية والقومية إلى أساس للنظام السياسي الجديد.

ومع غياب الدولة المركزية القوية، بدأت القوى السياسية الجديدة تعتمد بشكل متزايد على الخطاب الطائفي والمظلومية التاريخية لحشد الأنصار وبناء قواعد النفوذ. وهكذا، لم يعد الانتماء الوطني هو العامل الحاسم في السياسة العراقية، بل أصبحت الهوية الطائفية جزءاً من الصراع على السلطة.

في هذه البيئة، توسع النفوذ الإيراني بسرعة داخل العراق. فالقوى الشيعية المرتبطة بعلاقات تاريخية مع إيران أصبحت تمتلك حضوراً سياسياً وأمنياً واسعاً، بينما كانت طهران ترى في سقوط نظام صدام حسين فرصة استراتيجية نادرة لإعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي.

هذا التوسع لم يكن عسكرياً فقط، بل شمل المجالات السياسية والدينية والاجتماعية. فقد بدأت إيران تبني شبكة نفوذ عميقة داخل العراق عبر

الأحزاب، والمؤسسات الدينية، والفصائل المسلحة، والعلاقات الاقتصادية، مستفيدة من حالة الفوضى وضعف الدولة.

ومن جهة أخرى، أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى صعود الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة. فغياب الأمن وانتشار السلاح واحتقان الشارع العراقي خلق بيئة خصبة لظهور تنظيمات عنيفة، بعضها رفع شعار مقاومة الاحتلال، وبعضها تبنى خطاباً طائفياً متشدداً.

وهكذا، تحول العراق تدريجياً من دولة مركزية مستقرة نسبياً إلى ساحة مفتوحة للصراع الداخلي والإقليمي والدولي. فلم تعد السلطة محتكرة من قبل مؤسسة واحدة، بل أصبحت موزعة بين الاحتلال الأمريكي، والأحزاب الجديدة، والفصائل المسلحة، والقوى الإقليمية المتدخلة.

ومن الناحية الاجتماعية، كان لهذا الانهيار أثر مدمر على المجتمع العراقي. فسنوات الفوضى والعنف والاقتتال الطائفي أدت إلى تفكيك الثقة بين مكونات المجتمع، وخلقت حالة من الخوف والانقسام العميق. كما بدأت عمليات التهجير الداخلي وإعادة الفرز الطائفي لبعض المناطق، ما غيّر البنية الديموغرافية في أجزاء واسعة من البلاد.

اقتصادياً، دخل العراق أيضاً مرحلة من الفساد والفوضى الإدارية. فضعف الدولة وغياب الرقابة سمحا بظهور شبكات فساد ضخمة مرتبطة بالأحزاب والقوى المسلحة، وتحولت موارد الدولة، خصوصاً النفط، إلى جزء من الصراع على النفوذ.

ومع مرور الوقت، أصبح الفراغ الذي نشأ بعد 2003 أكثر من مجرد مرحلة انتقالية؛ بل تحول إلى بنية دائمة أعادت تشكيل العراق كله. فالدولة الجديدة لم تُبنَ على أساس مؤسسات وطنية قوية، بل على توازنات هشة بين قوى متصارعة، لكل منها امتدادات داخلية وخارجية.

وفي الخلاصة، فإن سقوط الدولة المركزية في العراق بعد 2003 لم يؤدِّ فقط إلى تغيير النظام السياسي، بل فتح الباب أمام إعادة تشكيل شاملة للمجتمع والدولة والهوية والسيادة. وقد خلق هذا الانهيار فراغاً استراتيجياً ضخماً استغلته قوى داخلية وإقليمية لإعادة رسم المشهد العراقي، ما جعل العراق يتحول من دولة مركزية قوية إلى واحدة من أكثر ساحات الشرق الأوسط تعقيداً وتشابكاً من حيث الصراعات والنفوذ والتدخلات الخارجية.

.2البعد الطائفي وإعادة بناء السلطة على أساس الهوية

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لم يواجه العراق أزمة سياسية وأمنية فقط، بل دخل في واحدة من أخطر مراحل إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية والسياسية في تاريخه الحديث. فالتحول الذي جرى لم يكن مجرد انتقال من نظام إلى آخر، بل انتقال من دولة كانت تقوم رسمياً على خطاب قومي مركزي إلى نظام سياسي جديد بُني تدريجياً على أساس الانتماءات الطائفية والإثنية.

هذا التحول أعاد تعريف مفهوم السلطة والانتماء داخل العراق، وجعل الطائفة والقومية جزءاً رئيسياً من بنية النظام السياسي، وليس مجرد مكونات اجتماعية داخل المجتمع.

قبل عام 2003، ورغم وجود توترات طائفية وقومية تاريخية داخل العراق، فإن الدولة العراقية الحديثة كانت تحاول ـ على المستوى الرسمي على الأقل ـ تقديم نفسها كدولة قومية مركزية تقوم على الهوية العراقية والعربية. لكن بعد الغزو الأمريكي، بدأت هذه الهوية تتراجع تدريجياً أمام صعود خطاب "المكونات"، حيث أصبح الحديث السياسي يدور حول الشيعة والسنة والأكراد باعتبارهم وحدات سياسية مستقلة داخل الدولة.

هذا التحول لم يأتِ فقط من الداخل العراقي، بل ارتبط أيضاً بطريقة إدارة الاحتلال الأمريكي للمشهد السياسي الجديد. فقد اعتمدت سلطة الاحتلال بقيادة بول بريمر على مبدأ توزيع السلطة بين المكونات، وظهر ذلك بوضوح في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، الذي قُسم على أساس طائفي وإثني.

ومنذ تلك اللحظة، بدأت الطائفية تتحول من حالة اجتماعية موجودة ضمن المجتمع إلى قاعدة رسمية لتنظيم السلطة والدولة.

هذا النموذج السياسي الجديد عزز فكرة أن الوصول إلى النفوذ والموارد والوظائف يمر عبر الهوية الطائفية، وليس عبر مفهوم المواطنة أو الكفاءة أو الانتماء الوطني العام. وهكذا، أصبحت الأحزاب السياسية تعتمد بشكل متزايد على تعبئة الجمهور طائفياً من أجل ضمان الحضور السياسي والانتخابي.

في البيئة الشيعية، استُخدمت مفاهيم "المظلومية التاريخية" و"الإقصاء السابق" كأدوات تعبئة سياسية واجتماعية. وتم تقديم مرحلة ما بعد 2003 على أنها "استعادة للحقوق" بعد عقود من التهميش أو السيطرة السياسية من قبل النظام السابق.

هذا الخطاب لعب دوراً كبيراً في بناء شرعية القوى الشيعية الجديدة، لكنه في الوقت نفسه ساهم في تعميق الانقسام داخل المجتمع العراقي، لأن القوى السنية شعرت بأن النظام الجديد يُبنى على حسابها، بينما رأى الأكراد أن اللحظة الجديدة فرصة لتوسيع استقلاليتهم السياسية والإدارية.

وهكذا، بدأ العراق يتحول تدريجياً إلى ساحة تنافس بين هويات متوازية، لكل منها أحزابها وخطاباتها ومخاوفها وتحالفاتها الإقليمية.

في هذا السياق، لعبت إيران دوراً محورياً في دعم عدد من القوى الشيعية السياسية والدينية، مستفيدة من الروابط العقائدية والتاريخية التي تشكلت خلال سنوات المعارضة العراقية في المنفى. هذا الدعم ساهم في تعزيز حضور تلك القوى داخل الدولة الجديدة، سواء عبر المؤسسات السياسية أو عبر النفوذ الأمني والعسكري.

لكن التأثير لم يكن سياسياً فقط، بل امتد إلى المجال الديني والثقافي أيضاً، حيث تصاعد حضور الخطاب المذهبي في الإعلام والمنابر والمؤسسات الاجتماعية، ما أدى إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي لدى قطاعات واسعة من المجتمع.

في المقابل، بدأت القوى السنية تشعر بأنها فقدت موقعها التقليدي داخل الدولة، خصوصاً بعد عمليات اجتثاث البعث، وحل الجيش، وإعادة توزيع السلطة. هذا الشعور بالتهميش خلق بيئة من الاحتقان والغضب، استغلها لاحقاً عدد من الجماعات المسلحة والتنظيمات المتشددة.

ومع تصاعد العنف، بدأت الطائفية تتحول من خطاب سياسي إلى واقع يومي ينعكس على الأمن والسكن والعلاقات الاجتماعية. فقد شهد العراق خلال سنوات قليلة عمليات قتل على الهوية، وتهجيراً طائفياً واسعاً، وتفككاً للنسيج الاجتماعي في مدن كثيرة، خصوصاً بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام 2006.

هذا الحدث مثّل نقطة انفجار كبرى، حيث دخل العراق في دوامة حرب طائفية مفتوحة، وتحولت الأحياء والمدن إلى مناطق نفوذ مذهبية مغلقة نسبياً.

في تلك المرحلة، لم تعد الطائفية مجرد أداة سياسية، بل أصبحت جزءاً من الحياة اليومية والخوف الجماعي والهوية الأمنية للأفراد. وبدأ العراقيون يشعرون بأن انتماءهم الطائفي قد يحدد مكان سكنهم أو فرص عملهم أو حتى سلامتهم الشخصية.

ومن الناحية السياسية، كرّس نظام المحاصصة هذا الانقسام أكثر فأكثر. فبدلاً من بناء مؤسسات وطنية جامعة، أصبحت الوزارات والمؤسسات تُدار وفق التوازنات الحزبية والطائفية، ما أدى إلى انتشار الولاءات الفرعية داخل الدولة نفسها.

هذا الواقع أضعف مفهوم الدولة الوطنية، وحوّل المؤسسات إلى ساحات نفوذ للأحزاب والقوى المتنافسة، بحيث أصبح لكل حزب أو تيار امتداده داخل أجهزة الدولة.

ومن الناحية الإقليمية، تحوّل العراق أيضاً إلى ساحة صراع بين المحاور الإقليمية، حيث دعمت كل دولة تقريباً أطرافاً قريبة منها داخل العراق، ما زاد من تعقيد المشهد الداخلي.

هذا التداخل بين الطائفي والإقليمي جعل الأزمة العراقية تتجاوز حدودها المحلية، وأصبح العراق جزءاً من معادلات النفوذ في الشرق الأوسط كله.

ومن الناحية الاجتماعية، تركت هذه المرحلة آثاراً عميقة على المجتمع العراقي. فقد نشأ جيل كامل في بيئة يغلب عليها الانقسام الطائفي والخوف والاحتقان، ما أثر على مفهوم الهوية الوطنية الجامعة.

كما أدى انتشار الخطابات التحريضية في الإعلام والسياسة إلى تعزيز الصور النمطية السلبية بين المكونات المختلفة، وزيادة مشاعر عدم الثقة المتبادلة.

اقتصادياً، ارتبطت الطائفية أيضاً بشبكات النفوذ والفساد، حيث أصبحت الأحزاب تستخدم مؤسسات الدولة لتوزيع المنافع على قواعدها الاجتماعية والطائفية، ما عمّق أزمة الفساد والمحسوبية.

وفي الوقت نفسه، أدت هذه البنية الطائفية إلى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة وقوية، لأن كل قرار كان يحتاج إلى توازنات معقدة بين القوى المختلفة.

لكن رغم كل ذلك، شهد العراق أيضاً محاولات متكررة للخروج من هذا الانقسام، خصوصاً من قبل فئات شبابية ومدنية طالبت بدولة تقوم على المواطنة بدلاً من الطائفة. وقد ظهرت هذه النزعات بوضوح في الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة، حيث رفع المتظاهرون شعارات ضد الفساد والطائفية والتدخلات الخارجية.

وفي الخلاصة، فإن مرحلة ما بعد 2003 أعادت تشكيل العراق على أسس طائفية وإثنية غير مسبوقة، وحولت الهوية من عنصر اجتماعي إلى قاعدة

رئيسية لتنظيم السلطة والصراع. وقد أدى ذلك إلى تفكيك جزء كبير من الهوية الوطنية الجامعة، وتعميق الانقسام الداخلي، وربط العراق بصراعات إقليمية واسعة، ما جعل الطائفية واحدة من أكثر العوامل تأثيراً في إعادة تشكيل الدولة والمجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة.

3.صعود النفوذ الإيراني وتحول العراق إلى ساحة إقليمية

شكّل سقوط نظام صدام حسين عام 2003 نقطة تحول استراتيجية كبرى في ميزان القوى داخل الشرق الأوسط، ليس فقط بسبب انهيار دولة مركزية مهمة مثل العراق، بل لأن هذا السقوط فتح الباب أمام إعادة رسم النفوذ الإقليمي بطريقة غير مسبوقة، وكانت إيران من أكثر الأطراف استفادة من هذا التحول.

فالعراق بالنسبة لإيران لم يكن مجرد دولة مجاورة، بل يمثل عمقاً جغرافياً وسياسياً وأمنياً بالغ الأهمية. والعلاقة بين الطرفين كانت محكومة لعقود بتاريخ طويل من الصراع، خصوصاً بعد الحرب العراقية–الإيرانية في الثمانينيات، التي تركت آثاراً عميقة في الوعي السياسي والأمني الإيراني.

لذلك، عندما انهار النظام العراقي الذي كان يُعتبر الخصم الإقليمي الأكبر لطهران، رأت القيادة الإيرانية أن المنطقة تدخل مرحلة جديدة تسمح لها بتوسيع حضورها داخل العراق بطريقة لم تكن ممكنة سابقاً.

لكن النفوذ الإيراني لم يظهر فجأة بعد 2003، بل كانت له جذور سابقة تعود إلى سنوات المعارضة العراقية في المنفى. فالكثير من الأحزاب والشخصيات الشيعية العراقية المعارضة للنظام السابق كانت قد أقامت في إيران لعقود، وتلقت هناك دعماً سياسياً وأمنياً ودينياً.

ومن أبرز هذه القوى:
المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق،
وحزب الدعوة الإسلامية،
إضافة إلى تشكيلات مسلحة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

هذه العلاقات القديمة جعلت إيران تمتلك منذ البداية شبكة واسعة من الحلفاء داخل العراق الجديد، وهو ما منحها قدرة كبيرة على التأثير في تشكيل النظام السياسي بعد سقوط النظام السابق.

في الأشهر الأولى بعد الغزو الأمريكي، كان العراق يعيش حالة انهيار شبه كامل في مؤسسات الدولة والأمن والإدارة، بينما كانت إيران تتحرك بسرعة لملء جزء من هذا الفراغ عبر أدوات متعددة:
سياسية،
ودينية،
وأمنية،
واجتماعية،
واقتصادية.

ومن الناحية السياسية، دعمت طهران القوى الشيعية الصاعدة، وساعدتها على تثبيت حضورها داخل مؤسسات الدولة الجديدة. ومع الوقت، أصبحت هذه القوى جزءاً أساسياً من الحكومات العراقية المتعاقبة، ما منح إيران نفوذاً مباشراً وغير مباشر داخل القرار السياسي العراقي.

لكن النفوذ الإيراني لم يكن مقتصراً على السياسة الرسمية فقط، بل امتد إلى المجال الديني أيضاً. فالعراق يضم أهم المدن المقدسة لدى الشيعة، مثل النجف وكربلاء، ما جعله ساحة ذات أهمية دينية كبيرة بالنسبة لإيران.

هذا البعد الديني منح العلاقة بين الطرفين طابعاً يتجاوز السياسة التقليدية، حيث تداخلت الروابط العقائدية مع المصالح الجيوسياسية.

وفي الوقت نفسه، استفادت إيران من حالة الانقسام الطائفي داخل العراق لتعزيز حضورها. فمع تصاعد التوتر بين السنة والشيعة، أصبحت بعض القوى الشيعية تنظر إلى إيران باعتبارها داعماً وحامياً سياسياً وأمنياً، خصوصاً في ظل ضعف الدولة المركزية.

ومن الناحية الأمنية، لعبت الفصائل المسلحة دوراً مركزياً في توسيع النفوذ الإيراني. فخلال سنوات الاحتلال الأمريكي، ظهرت جماعات مسلحة متعددة، بعضها كان مرتبطاً مباشرة أو بشكل غير مباشر بإيران، سواء عبر التدريب أو التمويل أو التنسيق.

ومع مرور الوقت، تحولت بعض هذه الفصائل إلى قوى عسكرية وسياسية كبرى داخل العراق، خصوصاً بعد ظهور داعش عام 2014، حيث اكتسبت تلك الفصائل شرعية إضافية تحت عنوان محاربة التنظيم.

في تلك المرحلة، توسع دور الحشد الشعبي بشكل كبير، وأصبحت بعض فصائله تمتلك نفوذاً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واسعاً، ما عزز أكثر حضور إيران داخل المشهد العراقي.

لكن النفوذ الإيراني لم يكن قائماً فقط على الأدوات العسكرية، بل اعتمد أيضاً على الاقتصاد والتجارة والعلاقات الاجتماعية. فبعد 2003، أصبحت إيران واحدة من أهم الشركاء التجاريين للعراق، وارتبط الاقتصاد العراقي بدرجات متفاوتة بالسوق الإيرانية، خصوصاً في مجالات الطاقة والكهرباء والمواد الغذائية والتبادل التجاري الحدودي.

هذا التداخل الاقتصادي زاد من عمق العلاقة بين البلدين، لكنه في الوقت نفسه أثار جدلاً واسعاً داخل العراق حول حجم الاعتماد الاقتصادي على إيران.

ومن الناحية الإقليمية، لم يكن العراق بالنسبة لإيران مجرد ساحة مستقلة، بل جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع تمتد عبر المنطقة. فالعراق يشكل حلقة جغرافية مهمة تربط إيران بسوريا ولبنان، ما جعله محوراً مركزياً في شبكة النفوذ الإقليمي.

لهذا السبب، كانت طهران حريصة على ضمان وجود قوى حليفة داخل العراق تستطيع حماية هذا الامتداد الاستراتيجي.

لكن هذا التوسع الإيراني أثار في المقابل مخاوف داخلية وإقليمية واسعة. ففي الداخل العراقي، رأت قطاعات من المجتمع، خصوصاً في الأوساط السنية وبعض التيارات الوطنية، أن العراق يتحول تدريجياً إلى ساحة نفوذ خارجي، وأن القرار الوطني أصبح متأثراً بدرجة كبيرة بالتوازنات الإقليمية.

كما ظهرت داخل البيئة الشيعية نفسها أصوات تنتقد حجم التدخل الإيراني، وتطالب ببناء دولة عراقية مستقلة لا تخضع لمحاور خارجية.

أما إقليمياً، فقد اعتبرت دول عربية عدة أن توسع النفوذ الإيراني في العراق غيّر ميزان القوى في المنطقة، وأدى إلى زيادة الاستقطاب الطائفي والسياسي.

هذا التنافس الإقليمي حول العراق جعله يتحول من دولة ذات أزمة داخلية إلى ساحة صراع مفتوحة بين مشاريع نفوذ متعددة.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهم النفوذ الإيراني أيضاً في تعزيز الخطاب الطائفي داخل بعض البيئات السياسية والدينية، خصوصاً مع تصاعد التوترات الإقليمية بعد الحرب السورية وصعود الجماعات المتطرفة.

لكن في المقابل، بقي المجتمع العراقي أكثر تعقيداً من أن يُختزل بالكامل ضمن محور واحد أو هوية واحدة، حيث ظلت هناك تيارات وطنية وقومية ومدنية ترفض التبعية لأي قوة خارجية.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت موجات احتجاج واسعة داخل العراق، خصوصاً في بغداد ومدن الجنوب، رفعت شعارات ضد الفساد والطائفية والتدخلات الخارجية، بما فيها النفوذ الإيراني.

هذه الاحتجاجات عكست وجود صراع داخلي متزايد حول هوية العراق ومستقبل علاقاته الإقليمية، وحول ما إذا كان سيبقى ساحة نفوذ للمحاور الخارجية أم سيتمكن من استعادة استقلالية قراره الوطني.

وفي الخلاصة، فإن صعود النفوذ الإيراني بعد 2003 كان أحد أهم التحولات التي أعادت تشكيل العراق والمنطقة. فقد استفادت إيران من انهيار الدولة العراقية والفراغ السياسي والأمني لتبني شبكة نفوذ واسعة داخل المؤسسات السياسية والدينية والعسكرية والاقتصادية. ومع مرور الوقت، تحول العراق إلى واحدة من أهم ساحات التنافس الإقليمي، حيث تداخلت المصالح الداخلية بالطموحات الإقليمية، وأصبح مستقبل الدولة العراقية مرتبطاً بشكل وثيق بصراعات النفوذ في الشرق الأوسط كله.

4.الميليشيات المسلحة وإعادة تشكيل القوة داخل الدولة

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لم يواجه العراق فقط أزمة سياسية أو انهياراً إدارياً، بل دخل في مرحلة خطيرة من تفكك مفهوم الدولة نفسها، خصوصاً فيما يتعلق باحتكار القوة والسلاح. فمع انهيار الجيش العراقي وأجهزة الأمن وحل المؤسسات العسكرية بقرار من سلطة الاحتلال الأمريكية، وجد العراق نفسه أمام فراغ أمني هائل فتح الباب أمام صعود عشرات الجماعات المسلحة والميليشيات التي بدأت تملأ الفراغ الذي تركته الدولة.

في الأنظمة التقليدية، يُفترض أن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك القوة المسلحة المنظمة. لكن في العراق بعد 2003، انهار هذا المبدأ بشكل شبه كامل، وتحولت القوة تدريجياً من مؤسسات الدولة إلى شبكة معقدة من الفصائل المسلحة المرتبطة بالأحزاب والطوائف والمحاور الإقليمية.

هذا التحول غيّر طبيعة السلطة داخل العراق بصورة جذرية، لأن السلاح لم يعد مجرد أداة أمنية، بل أصبح وسيلة لبناء النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

في الأشهر الأولى بعد الغزو الأمريكي، بدأت الجماعات المسلحة تظهر بأشكال متعددة. بعض هذه الفصائل تشكل تحت شعار "مقاومة الاحتلال الأمريكي"، بينما ظهر بعضها الآخر كقوات حماية حزبية أو مذهبية، خصوصاً في ظل تصاعد الفوضى الأمنية والانقسام الطائفي.

في البيئة الشيعية، برزت فصائل مرتبطة بأحزاب دينية كانت قد عادت من المنفى، وبعضها كان يمتلك علاقات قديمة مع إيران والحرس الثوري الإيراني. ومن أبرز التشكيلات التي لعبت دوراً مهماً في تلك المرحلة:
فيلق بدر،
وجيش المهدي،
إضافة إلى مجموعات أخرى تطورت لاحقاً إلى فصائل أكثر تنظيماً وتأثيراً.

أما في المناطق السنية، فقد ظهرت جماعات مسلحة متعددة حمل بعضها طابعاً عشائرياً أو قومياً أو دينياً، بينما اتجهت مجموعات أخرى نحو الفكر الجهادي المتشدد، خصوصاً مع تصاعد التوتر الطائفي والاحتقان ضد الاحتلال.

هذا التعدد في الجماعات المسلحة أدى إلى نشوء مشهد أمني شديد التعقيد، حيث لم تعد هناك جهة واحدة تتحكم بالسلاح أو الأمن داخل البلاد.

ومع مرور الوقت، بدأت بعض الميليشيات تتحول من جماعات محدودة إلى قوى حقيقية تمتلك:
قيادات سياسية،
وأجهزة أمنية،
وشبكات اقتصادية،
ونفوذاً داخل مؤسسات الدولة نفسها.

وهكذا، لم يعد الصراع في العراق بين الدولة والمسلحين فقط، بل أصبح جزء من الدولة نفسها مرتبطاً بتلك الفصائل أو متأثراً بها.

في هذا السياق، لعب البعد الطائفي دوراً محورياً في توسع الميليشيات. فمع تصاعد العنف الطائفي، بدأت قطاعات واسعة من المجتمع تنظر إلى الفصائل المسلحة باعتبارها أدوات حماية للطائفة أو المنطقة، خصوصاً في ظل عجز الدولة عن فرض الأمن.

هذا الواقع ساهم في شرعنة وجود السلاح خارج إطار الدولة، وأدى إلى تعزيز الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

ومن أخطر نتائج هذه المرحلة أن العراق بدأ يتحول إلى نموذج "الدولة متعددة مراكز القوة"، حيث لم تعد الحكومة المركزية قادرة على احتكار القرار الأمني بالكامل، بل أصبحت مضطرة للتعامل مع فصائل تمتلك نفوذاً ميدانياً واسعاً.

هذا الوضع خلق حالة من التداخل بين الدولة والميليشيا، حيث دخلت بعض الفصائل إلى العملية السياسية، وشاركت في البرلمان والحكومة، وفي الوقت نفسه احتفظت بأجنحتها المسلحة.

وهكذا، نشأت معادلة معقدة:
أحزاب سياسية تمتلك سلاحاً،
وفصائل مسلحة تمتلك نفوذاً سياسياً،
ودولة تعمل ضمن توازنات تفرضها تلك القوى.

ومن الناحية الإقليمية، ساهمت إيران بشكل كبير في دعم بعض الفصائل الشيعية، سواء عبر التدريب أو التمويل أو التنسيق الأمني، لأنها كانت ترى في هذه الجماعات جزءاً من شبكة نفوذها داخل العراق والمنطقة.

لكن النفوذ المسلح لم يكن شيعياً فقط، بل ظهرت أيضاً جماعات سنية متشددة وتنظيمات جهادية، أبرزها القاعدة في العراق، التي استفادت من الفوضى والانقسام الطائفي لتوسيع نشاطها.

ومع تصاعد الصراع بين هذه القوى، دخل العراق في دوامة عنف شديدة، حيث تحولت المدن والأحياء إلى مناطق نفوذ متصارعة، وانتشرت عمليات الاغتيال والخطف والقتل على الهوية.

في تلك المرحلة، لم تعد الدولة قادرة على فرض القانون بشكل موحد، بل أصبح الأمن يُدار محلياً عبر الفصائل والجماعات المسلحة، ما أدى إلى تفكك السلطة المركزية عملياً.

وجاء عام 2014 ليشكل نقطة تحول جديدة مع صعود داعش وسيطرته على مساحات واسعة من العراق، بما فيها مدينة الموصل. هذا الحدث كشف حجم الانهيار داخل المؤسسة العسكرية العراقية، وأعاد تشكيل المشهد الأمني بالكامل.

في مواجهة داعش، أُعلن تشكيل الحشد الشعبي بعد فتوى "الجهاد الكفائي" التي أصدرها علي السيستاني. وقد ضم الحشد عشرات الفصائل المسلحة التي لعبت دوراً أساسياً في استعادة الأراضي من التنظيم.

لكن بعد انتهاء المعارك الكبرى ضد داعش، لم تختفِ هذه الفصائل، بل تحولت إلى قوة عسكرية وسياسية دائمة داخل العراق، تمتلك حضوراً واسعاً في الأمن والسياسة والاقتصاد.

وهكذا، دخل العراق مرحلة جديدة من "تقنين النفوذ المسلح"، حيث أصبحت بعض الفصائل جزءاً من المنظومة الرسمية، لكنها في الوقت نفسه تحتفظ باستقلالية كبيرة عن الدولة.

هذا الواقع أثار جدلاً واسعاً داخل العراق. فهناك من رأى في الفصائل المسلحة ضرورة أمنية ساهمت في منع انهيار الدولة أمام داعش، بينما اعتبرها آخرون سبباً رئيسياً في إضعاف الدولة واستمرار ازدواجية السلطة.

ومن الناحية الاقتصادية، توسعت بعض الفصائل أيضاً داخل شبكات التجارة والمنافذ الحدودية والمشاريع الاقتصادية، ما منحها مصادر تمويل مستقلة وزاد من نفوذها داخل المجتمع.

أما اجتماعياً، فقد أدى انتشار السلاح إلى ترسيخ ثقافة القوة والانقسام، وأصبح كثير من العراقيين يشعرون بأن النفوذ الحقيقي لا يُقاس بالقانون أو المؤسسات، بل بالقدرة المسلحة.

وفي السنوات الأخيرة، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد والطائفية والسلاح المنفلت، خصوصاً بين الشباب العراقي، الذين طالبوا بإعادة بناء دولة قوية تحتكر القوة والسلاح بعيداً عن هيمنة الأحزاب والفصائل.

لكن رغم تلك المطالب، ما يزال العراق يعيش ضمن معادلة معقدة، حيث تتداخل الدولة الرسمية مع شبكات النفوذ المسلح والسياسي والإقليمي، ما يجعل إعادة بناء دولة مركزية قوية مهمة شديدة الصعوبة.

وفي الخلاصة، فإن مرحلة ما بعد 2003 لم تؤدِّ فقط إلى ظهور ميليشيات مسلحة، بل أعادت تعريف مفهوم القوة داخل العراق كله. فقد انتقل البلد من دولة تحتكر السلاح إلى نظام متعدد مراكز القوة، تتداخل فيه الأحزاب والفصائل والمؤسسات الرسمية والمحاور الإقليمية. وقد أدى هذا التحول إلى تغيير عميق في طبيعة الدولة العراقية، وجعل السلاح والنفوذ الأمني جزءاً أساسياً من معادلة السياسة والسلطة داخل العراق الحديث.

4.الميليشيات المسلحة وإعادة تشكيل القوة داخل الدولة

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لم يواجه العراق فقط أزمة سياسية أو انهياراً إدارياً، بل دخل في مرحلة خطيرة من تفكك مفهوم الدولة نفسها، خصوصاً فيما يتعلق باحتكار القوة والسلاح. فمع انهيار الجيش العراقي وأجهزة الأمن وحل المؤسسات العسكرية بقرار من سلطة الاحتلال الأمريكية، وجد العراق نفسه أمام فراغ أمني هائل فتح الباب أمام صعود عشرات الجماعات المسلحة والميليشيات التي بدأت تملأ الفراغ الذي تركته الدولة.

في الأنظمة التقليدية، يُفترض أن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك القوة المسلحة المنظمة. لكن في العراق بعد 2003، انهار هذا المبدأ بشكل شبه

كامل، وتحولت القوة تدريجياً من مؤسسات الدولة إلى شبكة معقدة من الفصائل المسلحة المرتبطة بالأحزاب والطوائف والمحاور الإقليمية.

هذا التحول غيّر طبيعة السلطة داخل العراق بصورة جذرية، لأن السلاح لم يعد مجرد أداة أمنية، بل أصبح وسيلة لبناء النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

في الأشهر الأولى بعد الغزو الأمريكي، بدأت الجماعات المسلحة تظهر بأشكال متعددة. بعض هذه الفصائل تشكل تحت شعار "مقاومة الاحتلال الأمريكي"، بينما ظهر بعضها الآخر كقوات حماية حزبية أو مذهبية، خصوصاً في ظل تصاعد الفوضى الأمنية والانقسام الطائفي.

في البيئة الشيعية، برزت فصائل مرتبطة بأحزاب دينية كانت قد عادت من المنفى، وبعضها كان يمتلك علاقات قديمة مع إيران والحرس الثوري الإيراني. ومن أبرز التشكيلات التي لعبت دوراً مهماً في تلك المرحلة:
فيلق بدر،
وجيش المهدي،
إضافة إلى مجموعات أخرى تطورت لاحقاً إلى فصائل أكثر تنظيماً وتأثيراً.

أما في المناطق السنية، فقد ظهرت جماعات مسلحة متعددة حمل بعضها طابعاً عشائرياً أو قومياً أو دينياً، بينما اتجهت مجموعات أخرى نحو الفكر الجهادي المتشدد، خصوصاً مع تصاعد التوتر الطائفي والاحتقان ضد الاحتلال.

هذا التعدد في الجماعات المسلحة أدى إلى نشوء مشهد أمني شديد التعقيد، حيث لم تعد هناك جهة واحدة تتحكم بالسلاح أو الأمن داخل البلاد.

ومع مرور الوقت، بدأت بعض الميليشيات تتحول من جماعات محدودة إلى قوى حقيقية تمتلك:
قيادات سياسية،
وأجهزة أمنية،

وشبكات اقتصادية،
ونفوذاً داخل مؤسسات الدولة نفسها.

وهكذا، لم يعد الصراع في العراق بين الدولة والمسلحين فقط، بل أصبح جزء من الدولة نفسها مرتبطاً بتلك الفصائل أو متأثراً بها.

في هذا السياق، لعب البعد الطائفي دوراً محورياً في توسع الميليشيات. فمع تصاعد العنف الطائفي، بدأت قطاعات واسعة من المجتمع تنظر إلى الفصائل المسلحة باعتبارها أدوات حماية للطائفة أو المنطقة، خصوصاً في ظل عجز الدولة عن فرض الأمن.

هذا الواقع ساهم في شرعنة وجود السلاح خارج إطار الدولة، وأدى إلى تعزيز الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

ومن أخطر نتائج هذه المرحلة أن العراق بدأ يتحول إلى نموذج "الدولة متعددة مراكز القوة"، حيث لم تعد الحكومة المركزية قادرة على احتكار القرار الأمني بالكامل، بل أصبحت مضطرة للتعامل مع فصائل تمتلك نفوذاً ميدانياً واسعاً.

هذا الوضع خلق حالة من التداخل بين الدولة والميليشيا، حيث دخلت بعض الفصائل إلى العملية السياسية، وشاركت في البرلمان والحكومة، وفي الوقت نفسه احتفظت بأجنحتها المسلحة.

وهكذا، نشأت معادلة معقدة:
أحزاب سياسية تمتلك سلاحاً،
وفصائل مسلحة تمتلك نفوذاً سياسياً،
ودولة تعمل ضمن توازنات تفرضها تلك القوى.

ومن الناحية الإقليمية، ساهمت إيران بشكل كبير في دعم بعض الفصائل الشيعية، سواء عبر التدريب أو التمويل أو التنسيق الأمني، لأنها كانت ترى في هذه الجماعات جزءاً من شبكة نفوذها داخل العراق والمنطقة.

لكن النفوذ المسلح لم يكن شيعياً فقط، بل ظهرت أيضاً جماعات سنية متشددة وتنظيمات جهادية، أبرزها القاعدة في العراق، التي استفادت من الفوضى والانقسام الطائفي لتوسيع نشاطها.

ومع تصاعد الصراع بين هذه القوى، دخل العراق في دوامة عنف شديدة، حيث تحولت المدن والأحياء إلى مناطق نفوذ متصارعة، وانتشرت عمليات الاغتيال والخطف والقتل على الهوية.

في تلك المرحلة، لم تعد الدولة قادرة على فرض القانون بشكل موحد، بل أصبح الأمن يُدار محلياً عبر الفصائل والجماعات المسلحة، ما أدى إلى تفكك السلطة المركزية عملياً.

وجاء عام 2014 ليشكل نقطة تحول جديدة مع صعود داعش وسيطرته على مساحات واسعة من العراق، بما فيها مدينة الموصل. هذا الحدث كشف حجم الانهيار داخل المؤسسة العسكرية العراقية، وأعاد تشكيل المشهد الأمني بالكامل.

في مواجهة داعش، أُعلن تشكيل الحشد الشعبي بعد فتوى "الجهاد الكفائي" التي أصدرها علي السيستاني. وقد ضم الحشد عشرات الفصائل المسلحة التي لعبت دوراً أساسياً في استعادة الأراضي من التنظيم.

لكن بعد انتهاء المعارك الكبرى ضد داعش، لم تختفِ هذه الفصائل، بل تحولت إلى قوة عسكرية وسياسية دائمة داخل العراق، تمتلك حضوراً واسعاً في الأمن والسياسة والاقتصاد.

وهكذا، دخل العراق مرحلة جديدة من "تقنين النفوذ المسلح"، حيث أصبحت بعض الفصائل جزءاً من المنظومة الرسمية، لكنها في الوقت نفسه تحتفظ باستقلالية كبيرة عن الدولة.

هذا الواقع أثار جدلاً واسعاً داخل العراق. فهناك من رأى في الفصائل المسلحة ضرورة أمنية ساهمت في منع انهيار الدولة أمام داعش، بينما اعتبرها آخرون سبباً رئيسياً في إضعاف الدولة واستمرار ازدواجية السلطة.

ومن الناحية الاقتصادية، توسعت بعض الفصائل أيضاً داخل شبكات التجارة والمنافذ الحدودية والمشاريع الاقتصادية، ما منحها مصادر تمويل مستقلة وزاد من نفوذها داخل المجتمع.

أما اجتماعياً، فقد أدى انتشار السلاح إلى ترسيخ ثقافة القوة والانقسام، وأصبح كثير من العراقيين يشعرون بأن النفوذ الحقيقي لا يُقاس بالقانون أو المؤسسات، بل بالقدرة المسلحة.

وفي السنوات الأخيرة، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد والطائفية والسلاح المنفلت، خصوصاً بين الشباب العراقي، الذين طالبوا بإعادة بناء دولة قوية تحتكر القوة والسلاح بعيداً عن هيمنة الأحزاب والفصائل.

لكن رغم تلك المطالب، ما يزال العراق يعيش ضمن معادلة معقدة، حيث تتداخل الدولة الرسمية مع شبكات النفوذ المسلح والسياسي والإقليمي، ما يجعل إعادة بناء دولة مركزية قوية مهمة شديدة الصعوبة.

وفي الخلاصة، فإن مرحلة ما بعد 2003 لم تؤدِّ فقط إلى ظهور ميليشيات مسلحة، بل أعادت تعريف مفهوم القوة داخل العراق كله. فقد انتقل البلد من دولة تحتكر السلاح إلى نظام متعدد مراكز القوة، تتداخل فيه الأحزاب والفصائل والمؤسسات الرسمية والمحاور الإقليمية. وقد أدى هذا التحول إلى تغيير عميق في طبيعة الدولة العراقية، وجعل السلاح والنفوذ الأمني جزءاً أساسياً من معادلة السياسة والسلطة داخل العراق الحديث.

.5الحرب الطائفية وتمزيق النسيج الاجتماعي

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، دخل العراق مرحلة اضطراب عميقة لم تقتصر على السياسة أو الأمن فقط، بل امتدت إلى بنية المجتمع نفسه. ومع مرور السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي، بدأت التوترات الطائفية تتصاعد تدريجياً، حتى تحولت البلاد بين عامي 2005 و2007 إلى ساحة حرب أهلية غير معلنة، مزقت النسيج الاجتماعي العراقي وأعادت تشكيل العلاقات بين مكونات المجتمع بطريقة تركت آثاراً طويلة الأمد.

قبل هذه المرحلة، ورغم وجود حساسيات مذهبية وقومية تاريخية، كان العراقيون يعيشون ضمن مجتمع متداخل نسبياً، حيث كانت المدن الكبرى مثل بغداد تضم أحياء مختلطة يعيش فيها السنة والشيعة والمكونات الأخرى جنباً إلى جنب. وكانت الروابط العائلية والعشائرية والمهنية تتجاوز في كثير من الأحيان الانتماءات الطائفية.

لكن بعد 2003، ومع انهيار الدولة المركزية وصعود الأحزاب الطائفية والميليشيات المسلحة، بدأت الهويات الفرعية تتحول تدريجياً إلى أدوات تعبئة وصراع سياسي وأمني.

في البداية، ظهر التوتر بشكل سياسي وإعلامي، حيث بدأت الأحزاب والتيارات المختلفة تستخدم خطاب "المظلومية" و"الخوف من الآخر" لحشد جمهورها وتعزيز نفوذها. لكن مع غياب الأمن وانتشار السلاح، تحول هذا الخطاب سريعاً إلى صدامات ميدانية.

وكانت نقطة الانفجار الكبرى في فبراير 2006، عندما تعرض مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء لتفجير ضخم. هذا الحدث مثّل لحظة مفصلية في تاريخ العراق الحديث، لأنه أدى إلى انفجار موجة غير مسبوقة من العنف الطائفي.

بعد التفجير، دخلت البلاد في دوامة من القتل والانتقام المتبادل، وتحولت الشوارع والأحياء إلى خطوط تماس مذهبية. وبدأت عمليات القتل على الهوية تنتشر بشكل واسع، حيث كان الانتماء الطائفي في بعض الأحيان كافياً ليحدد مصير الشخص عند نقاط التفتيش أو في الأحياء المختلطة.

في تلك المرحلة، لم يعد الخوف مرتبطاً بالحرب أو الإرهاب فقط، بل أصبح خوفاً يومياً من الجار والشارع والهوية الشخصية.

الميليشيات المسلحة لعبت دوراً محورياً في هذا الصراع. ففي البيئة الشيعية، توسعت جماعات مسلحة مرتبطة بأحزاب دينية، بينما ظهرت في المقابل جماعات سنية مسلحة وتنظيمات متشددة مثل القاعدة في العراق، التي استغلت الاحتقان الطائفي لتوسيع نفوذها.

ومع تصاعد العنف، بدأت المدن العراقية تشهد عمليات تهجير قسري واسعة. فقد أُجبرت آلاف العائلات على مغادرة مناطقها بسبب انتمائها المذهبي، وتحولت أحياء كاملة في بغداد ومدن أخرى إلى مناطق ذات لون طائفي واحد تقريباً.

هذا التحول غيّر الخريطة الديموغرافية للعراق بصورة كبيرة، ورسّخ الانقسام داخل المجتمع على المستوى الجغرافي والاجتماعي والنفسي.

ومن أخطر نتائج هذه الحرب الطائفية أنها دمّرت الثقة بين مكونات المجتمع العراقي. فبعد سنوات من العيش المشترك، بدأت مشاعر الخوف والشك والكراهية تتغلغل داخل الحياة اليومية، وأصبح الانتماء الطائفي معياراً أساسياً في كثير من العلاقات الاجتماعية والسياسية.

في تلك المرحلة، لعب الإعلام دوراً خطيراً في تأجيج الانقسام. فقد انتشرت القنوات والخطابات التحريضية التي كانت تصور الصراع باعتباره معركة وجود بين الطوائف، ما ساهم في تعزيز الكراهية المتبادلة.

كما استخدمت بعض القيادات السياسية والدينية لغة تعبئة حادة، عززت الشعور بالخوف والتهديد لدى جمهورها، ورسخت الانقسام أكثر فأكثر.

ومن الناحية الأمنية، أصبحت الدولة شبه عاجزة عن السيطرة على الوضع. ففي كثير من الأحيان، كانت أجهزة الأمن نفسها متهمة بالانحياز الطائفي أو الاختراق من قبل الميليشيات، ما أفقد المواطنين الثقة بالمؤسسات الرسمية.

وهكذا، لم يعد العراقي يشعر أن الدولة تحميه بصفته مواطناً، بل أصبح يبحث عن الحماية عبر الطائفة أو العشيرة أو الجماعة المسلحة الأقرب إليه.

في هذا المناخ، تحولت الطائفية من مجرد انقسام سياسي إلى هوية أمنية واجتماعية كاملة. وأصبح كثير من الناس يختارون أماكن السكن والعمل وحتى العلاقات الاجتماعية بناءً على الاعتبارات الطائفية.

ومن الناحية الإقليمية، ساهمت قوى خارجية أيضاً في تغذية هذا الانقسام، سواء عبر دعم أطراف سياسية ومسلحة، أو عبر الخطاب الإعلامي والتحريض المذهبي. وتحول العراق تدريجياً إلى ساحة مواجهة بين مشاريع نفوذ إقليمية، انعكس صراعها على المجتمع العراقي مباشرة.

وكان لـ إيران حضور واضح في دعم بعض القوى الشيعية، بينما دعمت أطراف إقليمية أخرى قوى سنية مختلفة، ما زاد من تعقيد المشهد الداخلي.

لكن رغم كل هذا العنف، بقيت هناك أيضاً أصوات عراقية حاولت مقاومة الانقسام. فقد ظهرت مبادرات عشائرية ومدنية ودينية تدعو إلى وقف الاقتتال وإعادة بناء التعايش، كما حاول بعض رجال الدين والسياسيين تهدئة الاحتقان ومنع انهيار المجتمع بالكامل.

إلا أن آثار الحرب الطائفية كانت أعمق من أن تُمحى بسرعة. فقد خلّفت مئات الآلاف من الضحايا والمهجرين، وأنتجت جيلاً كاملاً نشأ في بيئة يغلب عليها الخوف والانقسام والكراهية.

اقتصادياً، ساهمت الحرب الطائفية أيضاً في تعميق الفساد والفوضى، حيث أصبحت الأحزاب والميليشيات تستخدم مؤسسات الدولة لتوسيع نفوذها وتوزيع الموارد على قواعدها الاجتماعية والطائفية.

أما نفسياً، فقد تركت هذه المرحلة جروحاً عميقة في الوعي العراقي، حيث بات كثير من الناس ينظرون إلى الآخر الطائفي بريبة أو خوف، حتى بعد تراجع مستويات العنف لاحقاً.

وفي السنوات التالية، خصوصاً بعد صعود داعش، عاد الخطاب الطائفي للظهور بقوة مرة أخرى، ما أظهر أن جذور الأزمة لم تُحل فعلياً، بل بقيت كامنة داخل بنية النظام السياسي والاجتماعي.

لكن في المقابل، شهد العراق أيضاً حركات احتجاجية واسعة، خصوصاً بين الشباب، رفعت شعارات وطنية تتجاوز الانقسام الطائفي، وطالبت بدولة تقوم على المواطنة بدلاً من المحاصصة والهويات الفرعية.

هذه التحركات عكست وجود رغبة متزايدة لدى جزء من المجتمع العراقي في تجاوز إرث الحرب الطائفية وبناء هوية وطنية جديدة.

وفي الخلاصة، فإن الحرب الطائفية التي شهدها العراق بعد 2003 لم تكن مجرد موجة عنف عابرة، بل كانت لحظة انهيار اجتماعي عميقة أعادت تشكيل المجتمع والدولة والعلاقات بين المكونات المختلفة. فقد أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتعميق الانقسامات، وتغيير البنية الديموغرافية والنفسية للبلاد، وجعلت الطائفية واحدة من أكثر العوامل تأثيراً في تشكيل العراق الحديث ومساره السياسي والاجتماعي حتى اليوم.

6.العراق كساحة صراع بين القوى الإقليمية والدولية

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لم يعد العراق مجرد دولة تعاني من أزمة داخلية أو مرحلة انتقال سياسي، بل تحول تدريجياً إلى واحدة من أهم

ساحات الصراع الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط. فالموقع الجغرافي للعراق، وثروته النفطية، وتركيبته الاجتماعية، وحدوده المفتوحة مع عدة دول، جعلته مركزاً لتقاطع مشاريع النفوذ المتنافسة.

هذا التحول لم يحدث دفعة واحدة، بل جاء نتيجة انهيار الدولة المركزية وظهور فراغ سياسي وأمني واسع سمح لقوى خارجية متعددة بالتدخل المباشر وغير المباشر في تشكيل المشهد العراقي الجديد.

في المرحلة الأولى بعد الغزو، كانت الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على العراق عسكرياً وسياسياً. فالقوات الأمريكية لم تكتفِ بإسقاط النظام، بل أصبحت تدير البلاد فعلياً عبر سلطة الاحتلال بقيادة بول بريمر.

لكن إدارة العراق بعد 2003 تحولت سريعاً إلى تحدٍّ ضخم للولايات المتحدة. فبدلاً من بناء نظام مستقر بسرعة، دخل العراق في حالة فوضى وصراع أهلي ومقاومة مسلحة، ما جعل الوجود الأمريكي نفسه جزءاً من الأزمة وليس مجرد قوة ضابطة لها.

في هذا السياق، بدأت قوى إقليمية عديدة تنظر إلى العراق باعتباره ساحة مفتوحة يمكن من خلالها تعزيز نفوذها أو حماية مصالحها أو مواجهة خصومها.

وكانت إيران في مقدمة هذه القوى. فطهران رأت في سقوط النظام العراقي السابق فرصة استراتيجية تاريخية لتوسيع نفوذها داخل بلد كان لعقود يشكل تهديداً مباشراً لها، خصوصاً بعد الحرب العراقية–الإيرانية.

ومن خلال علاقاتها القديمة بالأحزاب الشيعية العراقية والفصائل المسلحة، استطاعت إيران بناء حضور واسع داخل السياسة والأمن والاقتصاد العراقي.

لكن التنافس على العراق لم يكن إيرانياً–أمريكياً فقط. فدولاً عربية وإقليمية أخرى بدأت أيضاً بالتدخل بدرجات متفاوتة، خوفاً من أن يؤدي توسع النفوذ الإيراني إلى تغيير موازين القوى في المنطقة.

بعض هذه الدول دعمت قوى سياسية أو عشائرية أو إعلامية داخل العراق، بينما دخلت أطراف أخرى على خط التأثير الأمني أو الاقتصادي.

وهكذا، تحول العراق إلى ساحة تتقاطع فيها مشاريع النفوذ المختلفة:
مشروع أمريكي يسعى لإعادة تشكيل المنطقة.
ومشروع إيراني يهدف إلى توسيع العمق الاستراتيجي.
ومشاريع إقليمية عربية تحاول منع اختلال ميزان القوى.

هذا التداخل جعل العراق يعيش حالة من "السيادة المنقوصة"، حيث أصبحت القرارات السياسية الكبرى مرتبطة بدرجات متفاوتة بالتوازنات الإقليمية والدولية.

ومن الناحية السياسية، بدأت الأحزاب العراقية نفسها تنقسم ضمن محاور إقليمية مختلفة. فبعض القوى كانت أقرب إلى إيران، بينما حاولت قوى أخرى الحفاظ على علاقات أوثق مع الولايات المتحدة أو الدول العربية.

هذا الانقسام انعكس على تشكيل الحكومات، والتحالفات البرلمانية، وحتى على طبيعة الخطاب السياسي داخل البلاد.

وفي كثير من الأحيان، كانت الأزمات العراقية الداخلية تتحول إلى انعكاس مباشر للصراع بين القوى الخارجية.

ومن الناحية الأمنية، أصبح العراق واحداً من أكثر البيئات تعقيداً في العالم من حيث تداخل الفاعلين المسلحين. فإلى جانب الجيش العراقي، وُجدت قوات أمريكية، وفصائل مسلحة شيعية، وتنظيمات سنية متشددة، وجماعات عشائرية، وأجهزة أمنية مخترقة أو مرتبطة بأحزاب مختلفة.

هذا المشهد جعل الأمن العراقي مرتبطاً بشكل مباشر بالتوازنات الإقليمية.

فمثلاً، عندما تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران، كانت الساحة العراقية تتحول تلقائياً إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين الطرفين.

وقد ظهر ذلك بوضوح في الهجمات المتبادلة، واستهداف القواعد العسكرية، والاغتيالات السياسية والأمنية، وأبرزها اغتيال قاسم سليماني قرب مطار بغداد عام 2020، وهي العملية التي كشفت حجم التداخل بين العراق والصراع الأمريكي–الإيراني.

ومن الناحية الاقتصادية، أثّر هذا الصراع أيضاً على العراق بشكل كبير. فرغم الثروة النفطية الضخمة، بقي الاقتصاد العراقي هشاً ومتأثراً بالضغوط الخارجية والعقوبات والصراعات السياسية.

كما أصبح العراق ساحة للتنافس الاقتصادي، سواء عبر مشاريع الطاقة أو التجارة أو النفوذ داخل مؤسسات الدولة الاقتصادية.

ومن الناحية الاجتماعية، انعكس هذا التداخل الإقليمي والدولي على المجتمع العراقي نفسه، حيث أصبحت قطاعات من الشعب تنظر إلى القوى السياسية من خلال ارتباطاتها الخارجية، لا من خلال برامجها الوطنية فقط.

هذا الواقع عزز مشاعر الإحباط لدى كثير من العراقيين، الذين شعروا أن بلدهم تحول إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الخارجية.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت موجات احتجاج واسعة في بغداد ومدن الجنوب، رفعت شعارات ضد الفساد والطائفية والتدخلات الخارجية، سواء الإيرانية أو الأمريكية.

هذه الاحتجاجات عبّرت عن تصاعد نزعة وطنية عراقية رافضة لتحويل البلاد إلى "حديقة خلفية" لأي محور إقليمي أو دولي.

لكن في المقابل، بقيت بنية النظام السياسي والأمني مرتبطة بدرجات مختلفة بشبكات النفوذ الخارجية، ما جعل من الصعب تحقيق استقلال كامل في القرار السياسي.

ومن الناحية الإقليمية، أصبح العراق أيضاً ممراً استراتيجياً مهماً ضمن شبكة النفوذ الممتدة من إيران إلى سوريا ولبنان، وهو ما زاد من أهميته في الصراعات الإقليمية.

كما جعل ذلك من العراق نقطة حساسة في أي تصعيد إقليمي، لأن استقراره بات مرتبطاً بالتوازنات الأوسع في الشرق الأوسط.

ومن الناحية العسكرية، أدى استمرار التنافس الخارجي إلى إبطاء عملية بناء مؤسسة أمنية عراقية مستقلة بالكامل، حيث بقيت بعض القوى المسلحة مرتبطة بعلاقات خارجية أو متأثرة بصراعات المحاور.

هذا الوضع جعل الدولة العراقية تواجه صعوبة مستمرة في احتكار القرار الأمني والعسكري.

وفي الوقت نفسه، استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على وجود عسكري واستشاري داخل العراق، بحجة محاربة الإرهاب ودعم الاستقرار، بينما استمرت إيران في توسيع حضورها عبر الحلفاء السياسيين والفصائل المسلحة.

وهكذا، وجد العراق نفسه في قلب مواجهة إقليمية ودولية مستمرة، لا يستطيع الانفصال عنها بسهولة بسبب موقعه الجغرافي وتركيبته السياسية.

وفي الخلاصة، فإن العراق بعد 2003 تحول من دولة مركزية إلى واحدة من أكثر ساحات الشرق الأوسط تعقيداً من حيث تداخل النفوذ الإقليمي والدولي. فقد أصبح ميداناً لصراع المشاريع والمحاور، حيث تتقاطع المصالح الأمريكية والإيرانية والعربية والدولية داخل مؤسسات الدولة والمجتمع والأمن والاقتصاد. وقد أدى هذا الواقع إلى إضعاف السيادة الوطنية، وتعميق الأزمات

الداخلية، وربط مستقبل العراق بشكل مباشر بالتوازنات والصراعات الكبرى في المنطقة.

7.الاقتصاد والفساد وبناء شبكات النفوذ

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لم يقتصر التحول الذي شهده العراق على السياسة والأمن فقط، بل امتد بصورة عميقة إلى البنية الاقتصادية للدولة. فالعراق الذي يمتلك واحداً من أكبر الاحتياطات النفطية في العالم دخل مرحلة جديدة اتسمت بالتناقض الحاد بين الثروة الهائلة والانهيار المؤسسي، وبين ارتفاع الإيرادات النفطية واتساع الفقر والبطالة والخدمات المتدهورة.

ومع انهيار مؤسسات الدولة بعد الغزو الأمريكي، بدأت تتشكل داخل العراق منظومة اقتصادية جديدة تقوم على المحاصصة الحزبية والطائفية وشبكات النفوذ، بدلاً من الإدارة المركزية التقليدية التي كانت تتحكم بالاقتصاد في العقود السابقة.

هذا التحول غيّر طبيعة الاقتصاد العراقي نفسه، حيث لم تعد الدولة تعمل بوصفها مؤسسة وطنية موحدة تدير الموارد العامة، بل أصبحت ساحة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية والفصائل المسلحة على السيطرة على الوزارات والعقود والمنافذ الاقتصادية.

في السنوات الأولى بعد 2003، كانت البلاد تعيش حالة فوضى إدارية وأمنية واسعة. ومع غياب الرقابة وضعف المؤسسات، بدأت شبكات الفساد تتوسع بسرعة داخل أجهزة الدولة.

وقد ساهم نظام المحاصصة الطائفية والحزبية في ترسيخ هذا الواقع، لأن الوزارات والمؤسسات لم تُوزع على أساس الكفاءة أو البرامج الاقتصادية، بل تحولت إلى "حصص نفوذ" للأحزاب والقوى السياسية.

وهكذا، أصبحت كل وزارة أو مؤسسة تقريباً مرتبطة بحزب أو تيار أو جماعة تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً داخل الدولة.

هذا الواقع خلق ما يشبه "الاقتصاد الحزبي"، حيث تُستخدم موارد الدولة والعقود الحكومية والتعيينات الوظيفية لخدمة شبكات الولاء السياسي والطائفي.

ومن الناحية العملية، تحولت بعض الوزارات إلى مراكز تمويل للأحزاب، عبر العقود والمشاريع والصفقات والعمولات، ما أدى إلى استنزاف هائل للمال العام.

ورغم أن العراق حقق بعد 2003 عائدات نفطية ضخمة بمئات المليارات من الدولارات، فإن جزءاً كبيراً من هذه الأموال لم ينعكس على تطوير البنية التحتية أو تحسين الخدمات العامة.

فالكهرباء والمياه والصحة والتعليم بقيت تعاني من أزمات مزمنة، بينما استمرت معدلات البطالة والفقر بالارتفاع في كثير من المناطق.

هذا التناقض بين الثروة النفطية والواقع المعيشي خلق حالة غضب واسعة داخل المجتمع العراقي، خصوصاً بين الشباب الذين شعروا أن الدولة تحولت إلى أداة لتوزيع النفوذ والثروة بين النخب السياسية، لا لخدمة المواطنين.

ومن الناحية البنيوية، أدى الفساد إلى نشوء شبكة معقدة من المصالح المتداخلة بين:
الأحزاب السياسية،
والفصائل المسلحة،
ورجال الأعمال،
والموظفين المرتبطين بالقوى المتنفذة.

هذه الشبكات لم تعد تعمل فقط داخل الاقتصاد الرسمي، بل امتدت أيضاً إلى الاقتصاد غير الرسمي، والمنافذ الحدودية، وعمليات التهريب، والعقود الأمنية، وحتى التجارة اليومية.

وفي هذا السياق، لعبت بعض الفصائل المسلحة دوراً اقتصادياً متزايداً، حيث بدأت تسيطر على منافذ حدودية أو مشاريع اقتصادية أو شبكات تجارة، ما منحها مصادر تمويل مستقلة عن الدولة.

وهكذا، لم يعد النفوذ السياسي يعتمد فقط على الأصوات الانتخابية، بل أيضاً على القدرة الاقتصادية والمالية.

ومن الناحية الإقليمية، دخلت قوى خارجية أيضاً على خط الاقتصاد العراقي، خصوصاً إيران، التي أصبحت واحدة من أهم الشركاء التجاريين للعراق بعد 2003.

فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين توسعت بشكل كبير، خصوصاً في مجالات:
الطاقة،
والكهرباء،
والغاز،
والتجارة الحدودية،
والسلع الاستهلاكية.

لكن هذا التوسع أثار جدلاً واسعاً داخل العراق، حيث اعتبرت بعض القوى أن الاقتصاد العراقي أصبح معتمداً بشكل مفرط على السوق الإيرانية، وأن النفوذ الاقتصادي تحول إلى أداة تأثير سياسي أيضاً.

وفي الوقت نفسه، بقيت الولايات المتحدة لاعباً مؤثراً في الاقتصاد العراقي، سواء عبر العقوبات أو النفوذ المالي أو العلاقة مع البنك المركزي العراقي.

هذا التداخل جعل الاقتصاد العراقي مرتبطاً بالصراع الإقليمي والدولي، بحيث أصبحت الأزمات السياسية الخارجية تنعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي الداخلي.

ومن أخطر نتائج الفساد وشبكات النفوذ أنها أضعفت مؤسسات الدولة نفسها. فبدلاً من بناء جهاز إداري محترف وفعال، أصبحت التعيينات والترقيات في كثير من الأحيان مرتبطة بالولاء الحزبي والطائفي.

هذا الواقع أدى إلى تراجع الكفاءة داخل مؤسسات الدولة، وزيادة الهدر المالي والإداري.

كما أدى الفساد إلى تآكل ثقة المواطنين بالدولة والنظام السياسي، لأن كثيراً من العراقيين باتوا يرون أن الثروة الوطنية تُستخدم لخدمة النخب السياسية وليس المجتمع.

وفي المحافظات الفقيرة، خصوصاً في الجنوب الغني بالنفط، تصاعدت مشاعر الغضب بسبب سوء الخدمات والبطالة رغم الثروات الضخمة التي تخرج من تلك المناطق.

هذا الاحتقان انفجر في عدة موجات احتجاجية، أبرزها احتجاجات عامي 2019 و2020، حيث خرج آلاف الشباب في بغداد ومدن الجنوب مطالبين بإنهاء الفساد والمحاصصة والتدخلات الخارجية.

وقد رفع المحتجون شعارات تعكس شعوراً عميقاً بأن الدولة العراقية "مختطفة" من قبل شبكات سياسية–اقتصادية–مسلحة تتحكم بالموارد والقرار الوطني.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى الفساد أيضاً إلى اتساع الفجوة بين الطبقة السياسية والشارع العراقي. ففي الوقت الذي راكمت فيه بعض النخب ثروات ونفوذاً ضخماً، كان ملايين العراقيين يعيشون أوضاعاً اقتصادية صعبة.

هذا التفاوت عزز الإحباط وفقدان الثقة بالمستقبل، خصوصاً لدى الأجيال الشابة.

أما من الناحية الأمنية، فقد أدى الفساد إلى إضعاف المؤسسة العسكرية والأمنية أيضاً، حيث ظهرت ظواهر مثل "الجنود الفضائيين" والصفقات الفاسدة، وهو ما ساهم لاحقاً في انهيار بعض الوحدات العسكرية أمام هجوم داعش عام 2014.

وهكذا، لم يكن الفساد مجرد مشكلة مالية، بل تحول إلى عامل أساسي في إضعاف الدولة والمجتمع والأمن معاً.

وفي السنوات الأخيرة، حاولت الحكومات العراقية تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارية، لكن نفوذ الأحزاب والفصائل وشبكات المصالح جعل عملية الإصلاح شديدة الصعوبة.

فكل محاولة لتقليص الفساد كانت تصطدم ببنية معقدة من القوى المستفيدة من استمرار الوضع القائم.

وفي الخلاصة، فإن الاقتصاد العراقي بعد 2003 لم يتحول فقط إلى اقتصاد يعاني من الفساد، بل إلى ساحة مركزية لبناء شبكات النفوذ السياسي والطائفي والإقليمي. فقد أدت المحاصصة وضعف الدولة وتداخل المصالح الحزبية والمسلحة إلى خلق منظومة اقتصادية مشوهة، تتحكم بها شبكات الولاء أكثر من المؤسسات الوطنية. وقد ساهم هذا الواقع في إضعاف الدولة، وتعميق الفجوة الاجتماعية، وتحويل الثروة النفطية من فرصة لبناء العراق إلى أحد أهم أسباب الصراع على السلطة والنفوذ داخله.

8. تنظيم داعش وعودة العنف العابر للطوائف

شكّل صعود داعش في العراق عام 2014 واحدة من أخطر اللحظات في تاريخ الدولة العراقية الحديث، ليس فقط بسبب التوسع العسكري السريع للتنظيم، بل

لأنه كشف حجم الانهيار البنيوي الذي أصاب الدولة والمجتمع بعد سنوات من الاحتلال والانقسام الطائفي والفساد والصراعات الإقليمية.

فظهور داعش لم يكن حدثاً معزولاً أو مفاجئاً بالكامل، بل جاء نتيجة تراكمات طويلة من الأزمات السياسية والاجتماعية والأمنية التي عاشها العراق منذ 2003. وقد استغل التنظيم حالة الاحتقان داخل بعض المناطق السنية، وضعف الدولة، وتفكك المؤسسة العسكرية، ليطرح نفسه كقوة قادرة على تحدي النظام القائم.

لكن في الوقت نفسه، أدى صعود داعش إلى إعادة إنتاج العنف الطائفي بصورة أكثر خطورة، وأعاد العراق إلى أجواء الانقسام والخوف والتعبئة المذهبية.

لفهم صعود التنظيم، يجب العودة إلى السنوات التي سبقت ظهوره. فبعد الاحتلال الأمريكي، دخل العراق في دوامة من العنف والانقسام، وشعرت قطاعات واسعة من العرب السنة بالتهميش السياسي، خصوصاً بعد سيطرة الأحزاب الشيعية على مفاصل الدولة، وتصاعد نفوذ الميليشيات، وعمليات الاجتثاث والاعتقالات.

هذا الشعور بالاستبعاد خلق بيئة خصبة لظهور جماعات مسلحة متشددة، كان أبرزها القاعدة في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، التي تبنت خطاباً طائفياً عنيفاً ضد الشيعة والاحتلال الأمريكي معاً.

ورغم أن القاعدة تعرضت لضربات قوية لاحقاً، فإن البيئة التي ساعدت على ظهورها لم تختفِ بالكامل، بل بقيت كامنة داخل المجتمع العراقي.

ومع اندلاع الحرب في سوريا بعد 2011، وجد التنظيم فرصة جديدة للتوسع وإعادة بناء نفسه ضمن مساحة جغرافية مفتوحة بين العراق وسوريا.

وهكذا، تطور تنظيم "دولة العراق الإسلامية" تدريجياً إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، مستفيداً من الفوضى الإقليمية وضعف الحدود وتفكك مؤسسات الدولة في البلدين.

في يونيو 2014، وقعت الصدمة الكبرى بسقوط مدينة الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، بيد داعش خلال أيام قليلة فقط. هذا الحدث كشف حجم الانهيار داخل المؤسسة العسكرية العراقية، حيث انهارت وحدات كاملة من الجيش أمام هجوم التنظيم، رغم التفوق العددي والتسليحي الرسمي.

وقد شكّل سقوط الموصل لحظة مفصلية هزّت العراق والمنطقة والعالم، لأن التنظيم لم يعد مجرد جماعة مسلحة محدودة، بل أصبح يسيطر على مدن ومساحات واسعة ويعلن "الخلافة."

في تلك المرحلة، تمدد داعش بسرعة في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وأجزاء من ديالى وكركوك، وفرض نموذجاً شديد العنف من الحكم والسيطرة.

ومن الناحية الفكرية، اعتمد التنظيم على خطاب ديني متشدد يقوم على التكفير والعنف وإلغاء الآخر، واعتبر كل من يخالفه عدواً، سواء من الشيعة أو السنة أو الأقليات الدينية أو حتى الجماعات الإسلامية الأخرى.

هذا الفكر أدى إلى موجات واسعة من القتل والإعدامات الجماعية والتهجير القسري، خصوصاً بحق الأقليات مثل الإيزيديين والمسيحيين.

وقد أثارت الجرائم التي ارتكبها التنظيم صدمة عالمية، خصوصاً مع استخدامه الإعلام بشكل واسع لنشر مشاهد العنف والترهيب.

لكن داخل العراق، كان لصعود داعش أثر آخر بالغ الخطورة، وهو إعادة تعبئة الخطاب الطائفي بشكل غير مسبوق.

فمع تمدد التنظيم، بدأت القوى الشيعية السياسية والدينية تنظر إلى المعركة باعتبارها تهديداً وجودياً، خصوصاً بعد اقتراب داعش من بغداد وتهديده للمراقد الدينية.

وفي يونيو 2014، أصدر علي السيستاني فتوى "الجهاد الكفائي"، التي دعت العراقيين إلى حمل السلاح لمواجهة التنظيم.

هذه الفتوى شكّلت الأساس لتشكيل الحشد الشعبي، الذي ضم عشرات الفصائل المسلحة الشيعية، بعضها كان موجوداً سابقاً وله علاقات وثيقة مع إيران.

وقد لعب الحشد الشعبي دوراً أساسياً في وقف تمدد داعش واستعادة المدن التي سيطر عليها التنظيم، خصوصاً مع الدعم الجوي الأمريكي والتحالف الدولي.

لكن في الوقت نفسه، أدى توسع الحشد والفصائل المسلحة إلى ترسيخ واقع جديد يقوم على تضخم النفوذ المسلح داخل الدولة.

ومن الناحية الطائفية، ساهمت الحرب ضد داعش في تعميق الانقسام داخل المجتمع العراقي. ففي كثير من المناطق السنية، شعر السكان أنهم عالقون بين عنف التنظيم من جهة، والانتهاكات أو الشبهات المرتبطة ببعض الفصائل المسلحة من جهة أخرى.

هذا الواقع زاد من مشاعر الخوف والاحتقان، وأعاد إنتاج الانقسام الطائفي الذي عاشه العراق في السنوات السابقة.

كما استخدمت بعض القوى السياسية والإعلامية خطاباً مذهبياً حاداً خلال الحرب، ما ساهم في ترسيخ صورة الصراع بوصفه مواجهة طائفية، رغم أن المعركة كانت أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

ومن الناحية الإقليمية، تحولت الحرب ضد داعش إلى ساحة تدخل دولي واسع. فقد قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضد التنظيم، بينما عززت إيران حضورها العسكري والاستشاري داخل العراق عبر دعم الفصائل المسلحة.

وهكذا، أصبح العراق مرة أخرى ساحة تتقاطع فيها المصالح الدولية والإقليمية تحت عنوان "الحرب على الإرهاب."

اقتصادياً، أدت الحرب إلى دمار واسع في المدن التي سيطر عليها التنظيم، خصوصاً الموصل والأنبار وصلاح الدين. كما خلّفت ملايين النازحين، وأرهقت الاقتصاد العراقي الذي كان يعاني أصلاً من الفساد وضعف الإدارة.

أما اجتماعياً، فقد تركت الحرب آثاراً نفسية وإنسانية عميقة، حيث عاش العراقيون سنوات من الرعب والدمار والنزوح والانقسام.

ورغم إعلان هزيمة داعش عسكرياً عام 2017، فإن جذور الأزمة لم تختفِ بالكامل، لأن العوامل التي ساعدت على ظهوره ـ مثل الفساد والطائفية وضعف الدولة والتدخلات الخارجية ـ بقيت موجودة بدرجات مختلفة.

كما بقي التنظيم قادراً على تنفيذ هجمات متفرقة، مستفيداً من هشاشة بعض المناطق والتوترات السياسية المستمرة.

وفي المقابل، أدى صعود داعش إلى تعزيز نفوذ الفصائل المسلحة داخل العراق، حيث تحولت بعض الجماعات التي قاتلت التنظيم إلى قوى سياسية وعسكرية واقتصادية كبيرة.

هذا الواقع أعاد طرح السؤال القديم حول مستقبل الدولة العراقية:
هل تستطيع بغداد بناء دولة قوية تحتكر السلاح والقرار الأمني؟
أم أن العراق سيدخل مرحلة طويلة من التوازن بين الدولة والفصائل المسلحة؟

وفي الخلاصة، فإن صعود داعش لم يكن مجرد موجة إرهاب عابرة، بل نتيجة مباشرة لانهيار الدولة والانقسام الطائفي والصراع الإقليمي الذي عاشه العراق بعد 2003. وقد أدى التنظيم إلى إعادة إنتاج العنف الطائفي بصورة أكثر دموية، وكشف هشاشة المؤسسات العراقية، وفي الوقت نفسه ساهم في تعزيز

نفوذ الفصائل المسلحة والتدخلات الخارجية، ما جعل مرحلة ما بعد داعش استمراراً لأزمة الدولة العراقية أكثر من كونها نهاية لها.

9.الحشد الشعبي وترسيخ النفوذ المسلح داخل الدولة

شكّل ظهور الحشد الشعبي بعد عام 2014 نقطة تحول كبرى في تاريخ العراق الحديث، ليس فقط لأنه لعب دوراً أساسياً في مواجهة داعش، بل لأنه أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والسلاح، وبين السلطة الرسمية والفصائل المسلحة، بصورة غير مسبوقة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

فالحشد الشعبي لم يظهر في فراغ، بل جاء نتيجة تراكمات طويلة من الانهيار الأمني والانقسام الطائفي وضعف مؤسسات الدولة، إضافة إلى توسع نفوذ الفصائل المسلحة بعد 2003. وعندما سقطت مدينة الموصل بيد داعش في يونيو 2014، وانهارت وحدات عسكرية عراقية كاملة أمام التنظيم، بدا وكأن الدولة العراقية نفسها مهددة بالانهيار.

في تلك اللحظة الحرجة، أصدر علي السيستاني فتوى "الجهاد الكفائي"، داعياً العراقيين إلى التطوع لحماية البلاد ومواجهة التنظيم.

هذه الفتوى تحولت بسرعة إلى نقطة تعبئة جماهيرية واسعة، حيث تدفق عشرات الآلاف من المتطوعين، خصوصاً من المناطق الشيعية، وانضمت فصائل مسلحة متعددة تحت إطار الحشد الشعبي.

لكن من المهم فهم أن الحشد لم يكن تنظيماً واحداً متجانساً، بل مظلة تضم عشرات الفصائل المختلفة من حيث:
القيادة،
والأيديولوجيا،
والعلاقة بالدولة،
والارتباطات الإقليمية.

فبعض الفصائل كان موجوداً قبل 2014 وله تاريخ طويل في العمل المسلح والسياسي، مثل:
منظمة بدر،
وعصائب أهل الحق،
وكتائب حزب الله.

وهذه الجماعات كانت تمتلك بالفعل شبكات تنظيمية وعسكرية وعلاقات وثيقة مع إيران، خصوصاً مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

في المقابل، انضم إلى الحشد أيضاً متطوعون وفصائل ذات طابع محلي أو عشائري أو ديني غير مرتبط مباشرة بالمحاور الإقليمية.

لكن مع مرور الوقت، أصبحت الفصائل الأكثر تنظيماً وتسليحاً ونفوذاً هي الأكثر تأثيراً داخل بنية الحشد.

ومن الناحية العسكرية، لعب الحشد الشعبي دوراً حاسماً في وقف تمدد داعش، خصوصاً في المراحل الأولى عندما كانت المؤسسة العسكرية العراقية تعاني من حالة انهيار وفوضى.

فقد شاركت قوات الحشد في معارك كبرى مثل:
تكريت،
وجرف الصخر،
وبيجي،
والفلوجة،
والموصل،
وغيرها من المدن التي استعادتها الدولة من التنظيم.

هذا الدور منح الحشد شرعية واسعة داخل قطاعات كبيرة من المجتمع العراقي، حيث اعتبره كثيرون قوة أنقذت البلاد من الانهيار الكامل.

لكن في الوقت نفسه، أدى صعود الحشد إلى تكريس ظاهرة "ازدواجية القوة" داخل الدولة العراقية.

فبدلاً من إعادة بناء مؤسسة عسكرية مركزية تحتكر السلاح، أصبح العراق يمتلك قوة مسلحة ضخمة تعمل إلى جانب الجيش الرسمي، لكنها تحتفظ في كثير من الأحيان بهياكلها القيادية وعلاقاتها السياسية الخاصة.

وهكذا، لم يعد السؤال فقط عن دور الحشد في الحرب ضد داعش، بل عن موقعه داخل الدولة العراقية ومستقبل العلاقة بين السلاح والدولة.

ومن الناحية السياسية، تحولت بعض فصائل الحشد إلى قوى مؤثرة داخل البرلمان والحكومة، وبدأت تمتلك أجنحة سياسية وإعلامية واقتصادية واسعة.

هذا التوسع جعل الحشد يتجاوز دوره العسكري، ليصبح لاعباً أساسياً في تشكيل التوازنات السياسية داخل العراق.

كما أن بعض الفصائل بدأت تمتلك نفوذاً اقتصادياً عبر العقود والمشاريع والمنافذ الحدودية وشبكات التجارة، ما عزز استقلاليتها المالية وزاد من نفوذها داخل المجتمع.

ومن الناحية الإقليمية، ارتبطت بعض فصائل الحشد بعلاقات وثيقة مع إيران، التي قدمت دعماً عسكرياً واستشارياً خلال الحرب ضد داعش.

وقد ظهر الدور الإيراني بوضوح من خلال حضور قاسم سليماني في عدة جبهات عراقية خلال المعارك ضد التنظيم.

هذا الارتباط أثار جدلاً واسعاً داخل العراق وخارجه، حيث اعتبر خصوم تلك الفصائل أن الحشد أصبح جزءاً من شبكة النفوذ الإيراني داخل العراق والمنطقة.

في المقابل، يرى مؤيدو الحشد أن علاقته بإيران جاءت ضمن سياق الحرب ضد داعش، وأنه يمثل قوة عراقية وطنية ساهمت في حماية البلاد عندما كانت الدولة مهددة بالسقوط.

لكن بغض النظر عن التقييم السياسي، فإن النتيجة العملية كانت واضحة: الحشد الشعبي أصبح جزءاً ثابتاً من معادلة القوة داخل العراق.

وفي عام 2016، أقر البرلمان العراقي قانوناً يعترف بالحشد كهيئة رسمية ضمن القوات الأمنية العراقية، ما منح الفصائل المسلحة غطاءً قانونياً ومؤسساتياً.

هذا القرار زاد من تعقيد العلاقة بين الدولة والفصائل، لأن بعض الجماعات أصبحت رسمياً جزءاً من الدولة، لكنها في الوقت نفسه احتفظت بدرجات مختلفة من الاستقلالية السياسية والعسكرية.

ومن الناحية الاجتماعية، لعب الحشد دوراً مهماً في تعبئة الهوية الشيعية خلال الحرب ضد داعش، حيث رُبطت المعركة بخطاب ديني وأمني يتعلق بحماية المراقد والمجتمع الشيعي من تهديد التنظيم.

لكن هذا الخطاب ساهم أيضاً في تعميق الحساسية الطائفية داخل بعض المناطق، خصوصاً مع الاتهامات التي وُجهت لبعض الفصائل بارتكاب انتهاكات أو ممارسات انتقامية خلال المعارك.

وهكذا، بقيت صورة الحشد منقسمة داخل العراق:
فهو بالنسبة لقطاع واسع يمثل قوة مقاومة وحماية.
وبالنسبة لآخرين يمثل امتداداً للنفوذ المسلح خارج إطار الدولة.

ومن الناحية الأمنية، أدى استمرار نفوذ الفصائل المسلحة إلى إضعاف قدرة الحكومة العراقية على احتكار القرار العسكري بالكامل.

ففي أوقات كثيرة، كانت بعض الفصائل تتحرك وفق حساباتها السياسية أو الإقليمية الخاصة، خصوصاً في ظل التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

وقد ظهر ذلك بوضوح في الهجمات على القواعد الأمريكية أو في التصعيد السياسي المرتبط بالصراع الإقليمي.

هذا الواقع جعل العراق يعيش حالة معقدة، حيث تتداخل الدولة الرسمية مع شبكات القوة المسلحة والسياسية والإقليمية.

وفي السنوات الأخيرة، تصاعد الجدل داخل العراق حول مستقبل الحشد الشعبي:
هل يجب دمجه بالكامل داخل مؤسسات الدولة؟
أم الإبقاء عليه كقوة مستقلة نسبياً؟
أم إعادة هيكلة العلاقة بينه وبين الجيش؟

لكن هذه الأسئلة بقيت مرتبطة بتوازنات سياسية وإقليمية شديدة الحساسية، ما جعل الوصول إلى حل نهائي أمراً بالغ الصعوبة.

وفي الوقت نفسه، ظهرت داخل المجتمع العراقي، خصوصاً بين الشباب والحركات الاحتجاجية، مطالب متزايدة بحصر السلاح بيد الدولة وإنهاء ظاهرة الفصائل المسلحة.

وقد عبّرت احتجاجات 2019 عن رفض واضح لتحول العراق إلى ساحة تتحكم بها الأحزاب والفصائل والنفوذ الخارجي.

وفي الخلاصة، فإن ظهور الحشد الشعبي بعد 2014 لم يكن مجرد استجابة أمنية طارئة لمواجهة داعش، بل تحول إلى أحد أهم العوامل التي أعادت تشكيل بنية القوة داخل العراق. فقد لعب الحشد دوراً حاسماً في الحرب ضد التنظيم، لكنه في الوقت نفسه ساهم في ترسيخ واقع النفوذ المسلح داخل الدولة، وأعاد

تعريف العلاقة بين السلطة والسلاح والسياسة، ضمن بيئة عراقية وإقليمية معقدة ما تزال تعيش آثار الانهيار الذي بدأ بعد 2003.

10.العراق بين استعادة الدولة واستمرار النفوذ الإقليمي

بعد أكثر من عقدين على سقوط نظام صدام حسين عام 2003، يقف العراق أمام معادلة شديدة التعقيد تجمع بين مسارين متناقضين: مسار يسعى إلى إعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أساس وطني، ومسار آخر يرسخ استمرار النفوذ الإقليمي وتعدد مراكز القوة داخل البلاد.

فمنذ اللحظة الأولى لانهيار الدولة المركزية، لم يتمكن العراق من استعادة النموذج التقليدي للدولة القادرة على احتكار القرار السياسي والأمني والاقتصادي بشكل كامل. بل نشأ نظام سياسي جديد يقوم على التوازنات بين الأحزاب، والطوائف، والفصائل المسلحة، والتأثيرات الخارجية، ما جعل عملية بناء الدولة عملية مستمرة وغير مستقرة.

ورغم أن العراق شهد مراحل من إعادة الإعمار وتشكيل الحكومات وإجراء الانتخابات، إلا أن البنية العميقة للدولة بقيت متأثرة بعوامل الانقسام الداخلي والتدخلات الإقليمية والدولية.

أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية اليوم هو مسألة السيادة الفعلية. فوجود قوى مسلحة متعددة، إلى جانب الأحزاب السياسية ذات الامتدادات الإقليمية، جعل من الصعب على الحكومة المركزية فرض سيطرة كاملة على جميع مؤسسات الدولة.

فعلى المستوى الأمني، ما زالت الدولة تتعايش مع وجود فصائل مسلحة ضمن إطار الحشد الشعبي، إضافة إلى الجيش والأجهزة الأمنية الرسمية، ما يخلق حالة من تعدد مراكز القوة داخل المنظومة الأمنية.

وعلى المستوى السياسي، يعتمد تشكيل الحكومات العراقية غالباً على توازنات دقيقة بين القوى الشيعية والسنية والكردية، إضافة إلى تأثيرات إقليمية واضحة، خصوصاً من إيران والولايات المتحدة ودول عربية أخرى.

هذا التداخل جعل القرار السياسي العراقي في كثير من الأحيان نتاج تفاوض بين أطراف داخلية وخارجية، وليس فقط تعبيراً عن إرادة وطنية مستقلة.

ومن الناحية الاقتصادية، رغم استمرار تدفق عائدات النفط، إلا أن الاقتصاد العراقي ما زال يعاني من هشاشة بنيوية عميقة. فغياب التخطيط الاستراتيجي، وانتشار الفساد، وتداخل المصالح الحزبية، وضعف المؤسسات الرقابية، كلها عوامل جعلت التنمية الاقتصادية غير مستقرة.

كما أن اعتماد العراق شبه الكامل على النفط جعله عرضة للتقلبات العالمية، دون تنويع حقيقي للاقتصاد.

وفي الوقت نفسه، ساهمت شبكات النفوذ السياسي والمسلح في تحويل جزء من الاقتصاد إلى أدوات لإدارة السلطة، من خلال العقود والمنافذ الحدودية والوظائف العامة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن المجتمع العراقي ما زال يعيش آثار الانقسام الطائفي الذي تصاعد بعد 2003، رغم تراجع حدّة العنف المباشر في السنوات الأخيرة.

فالثقة بين المكونات الاجتماعية لم تعد إلى مستوياتها السابقة، وما زالت الهويات الفرعية تلعب دوراً مهماً في تشكيل السلوك السياسي والاجتماعي.

لكن في المقابل، ظهرت أيضاً تيارات مدنية وشبابية جديدة، خصوصاً بعد احتجاجات 2019، تطالب بإعادة بناء الدولة على أساس المواطنة، وإنهاء نظام المحاصصة، وتقليص نفوذ الفصائل المسلحة.

هذه الحركة الاحتجاجية عكست وجود وعي متزايد داخل المجتمع العراقي بضرورة تجاوز الانقسامات القديمة، وبناء دولة حديثة قادرة على تقديم الخدمات وتحقيق العدالة.

ومن الناحية الإقليمية، لا يزال العراق يشكل ساحة مركزية للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية. فوجود النفوذ الإيراني العميق داخل بعض المؤسسات السياسية والأمنية، مقابل استمرار الوجود الأمريكي في إطار التعاون الأمني، يجعل العراق في حالة توازن حساس بين محورين رئيسيين.

كما أن دولاً عربية وإقليمية أخرى تسعى إلى تعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي داخل العراق، ما يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى المشهد العام.

هذا التعدد في مراكز التأثير الإقليمي جعل من الصعب على العراق اتخاذ قرارات استراتيجية مستقلة بالكامل، خصوصاً في الملفات الأمنية والاقتصادية الكبرى.

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل محاولات الدولة العراقية خلال السنوات الأخيرة لتعزيز استقلالها النسبي. فقد عملت الحكومات المتعاقبة على إعادة بناء بعض المؤسسات الأمنية، ومحاولة ضبط السلاح خارج إطار الدولة، وإطلاق إصلاحات اقتصادية وإدارية محدودة.

لكن هذه المحاولات تصطدم دائماً بتوازنات داخلية وإقليمية معقدة، تجعل أي تغيير جذري بطيئاً وصعباً.

ومن الناحية الأمنية، ما زال العراق يواجه تهديدات متعددة، سواء من خلايا تنظيم داعش، أو من التوترات الإقليمية التي تنعكس على أراضيه، أو من التحديات الداخلية المرتبطة بانتشار السلاح خارج إطار الدولة.

وهكذا، يبقى الأمن العراقي مرتبطاً بشكل مباشر بالاستقرار الإقليمي، وليس فقط بالسياسات الداخلية.

في المقابل، يظل العراق يمتلك عوامل قوة مهمة، أبرزها موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وموارده النفطية الضخمة، وثقله الديموغرافي، وقدرته على لعب دور محوري في المنطقة إذا تمكن من تجاوز انقساماته الداخلية.

لكن تحقيق هذا الدور يتطلب إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، تقوم على:
احتكار السلاح بيد الدولة،
تعزيز المواطنة،
تقليص المحاصصة،
ومواجهة الفساد،
وتحجيم التدخلات الخارجية.

وفي الخلاصة، فإن العراق اليوم يقف بين مسارين متوازيين: مسار استعادة الدولة الوطنية القادرة على فرض سيادتها وبناء مؤسساتها، ومسار استمرار التشظي الداخلي وتعدد مراكز النفوذ الإقليمي والسياسي. وبين هذين المسارين، يبقى مستقبل العراق مفتوحاً على احتمالات متعددة، تعتمد بشكل أساسي على قدرته على إعادة تعريف الدولة والهوية والسيادة في سياق إقليمي شديد التعقيد والتغير.

الفصل 12: سوريا والحرب الأهلية والتحالفات الإقليمية

التدخل الإيراني في الحرب السورية ودعم النظام السوري ضمن سياق الصراع الإقليمي

1. انطلاق الثورة السورية وتحولها إلى ساحة صراع إقليمي: البوابة الأولى للتدخل الخارجي

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، دخلت البلاد لحظة تاريخية شديدة الحساسية، لم تكن مجرد امتداد لحراك احتجاجي داخلي محدود، بل بداية تحوّل عميق في طبيعة الدولة السورية وموقعها داخل الإقليم. فقد بدأت الأحداث في

سياق اجتماعي وسياسي يحمل مطالب إصلاحية داخلية، إلا أن سرعة تطورها واتساع نطاقها الجغرافي والسكاني دفعاها تدريجياً إلى الخروج من إطارها المحلي الضيق، لتتحول إلى أزمة مركبة ذات أبعاد داخلية وخارجية في آن واحد.

في الأسابيع والأشهر الأولى، كانت طبيعة الحراك لا تزال قابلة نظرياً للاحتواء ضمن أدوات الدولة التقليدية، حيث كانت المطالب تتمحور حول إصلاحات سياسية وإدارية وتحسينات في البنية الحاكمة. إلا أن طريقة تفاعل الدولة مع هذا الحراك، وتداخل العوامل الأمنية والسياسية، ساهم في تسريع انتقال الأزمة من حالة احتجاج إلى حالة مواجهة مفتوحة، ما أدى إلى تغير طبيعتها بشكل تدريجي لكنه عميق.

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات، بدأت الجغرافيا السورية تدخل في حالة من التباين السريع في الاستجابة، حيث لم تعد الأحداث متجانسة في طبيعتها أو في حدتها من منطقة إلى أخرى. هذا التباين كشف عن وجود تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية سابقة، جعلت بعض المناطق أكثر قابلية للاشتعال من غيرها، وأدخلت البلاد في حالة من التفاوت الميداني المتسارع.

في هذه المرحلة المبكرة، لم يكن بعد واضحاً أن سوريا تتجه نحو تحول إقليمي واسع، إلا أن موقعها الجيوسياسي الحساس في قلب المشرق العربي جعلها سريعاً محل اهتمام متزايد من القوى الإقليمية. فالجغرافيا السورية، بحكم ارتباطها المباشر بملفات إقليمية معقدة، جعلت أي اضطراب داخلي فيها قابلًا للتحول إلى أزمة إقليمية ممتدة.

ومع تطور الأحداث، بدأت تظهر تدريجياً مؤشرات على انتقال الصراع من بعده الداخلي إلى بعد إقليمي، حيث بدأت أطراف خارجية تتعامل مع ما يجري في سوريا باعتباره جزءاً من توازنات أوسع في المنطقة، وليس مجرد شأن داخلي معزول. هذا التحول في طريقة الإدراك الإقليمي شكّل نقطة انعطاف أساسية في مسار الأزمة.

في هذا السياق، بدأت الساحة السورية تتحول من مساحة احتجاج داخلي إلى ساحة مفتوحة للتأثيرات الخارجية، حيث تداخلت الحسابات الإقليمية مع التطورات الميدانية على الأرض. هذا التداخل لم يكن مباشراً منذ البداية، لكنه أخذ يتوسع تدريجياً مع تصاعد وتيرة الصراع واتساع نطاقه.

ومع دخول الصراع مرحلة العسكرة التدريجية، بدأت البيئة السورية تصبح أكثر قابلية لاستقبال تدخلات خارجية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا التحول لم يكن نتيجة عامل واحد، بل نتيجة تراكم مجموعة من الديناميكيات الداخلية التي فتحت المجال أمام الفاعلين الخارجيين للتأثير في مسار الأحداث.

في هذا الإطار، بدأ يتشكل واقع جديد يتمثل في تداخل المستويين الداخلي والخارجي داخل الأزمة السورية، حيث لم يعد من الممكن الفصل بشكل واضح بين ما هو نابع من الداخل وما هو متأثر بالخارج. هذا التداخل أصبح لاحقاً أحد السمات الأساسية للصراع السوري.

كما ساهم هذا التحول في إعادة تعريف طبيعة الأزمة نفسها، حيث انتقلت من كونها أزمة داخل دولة واحدة إلى كونها عقدة في شبكة أوسع من التوازنات الإقليمية، ما جعل أي تطور داخلي يحمل انعكاسات خارجية مباشرة، والعكس صحيح.

ومع مرور الوقت، أصبحت سوريا تمثل نقطة تقاطع لمصالح متعددة، ما جعلها تتحول من ساحة احتجاج داخلي إلى ساحة صراع إقليمي مفتوح، تتداخل فيها الحسابات السياسية والأمنية والاستراتيجية لعدد من القوى الفاعلة في المنطقة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم انطلاق الثورة السورية ليس فقط كبداية لحراك داخلي، بل كنقطة انفتاح تدريجي على تدخلات خارجية متزايدة، شكلت لاحقاً الإطار الأوسع الذي أعاد تشكيل مسار الصراع بالكامل، ومهّد لدخول قوى إقليمية فاعلة—وفي مقدمتها إيران—إلى قلب المشهد السوري عبر مسارات متعددة ومعقدة.

.2المنظور الإيراني المبكر للأزمة السورية: من الحليف الاستراتيجي إلى ساحة حماية نفوذ إقليمي

مع بداية تطور الأحداث في سوريا عام 2011، لم تتعامل إيران مع الأزمة بوصفها حراكاً داخلياً محدود التأثير، بل قرأت المشهد من زاوية استراتيجية أوسع ترتبط ببنية النفوذ الإقليمي التي تشكلت خلال عقود، وبالأخص ما يتعلق بسلسلة التحالفات الممتدة عبر المشرق العربي. في هذا الإطار، كان النظر إلى سوريا مرتبطاً بوظيفتها الجيوسياسية أكثر من كونها مجرد دولة تمر باضطراب داخلي.

منذ سنوات ما قبل الأزمة، كانت العلاقة بين طهران ودمشق تقوم على شراكة استراتيجية متراكمة شملت مجالات سياسية وأمنية وعسكرية، ما جعل سوريا تُعتبر عنصراً مركزياً في منظومة التوازن الإقليمي الإيراني. لذلك، فإن أي اهتزاز في الداخل السوري كان يُقرأ تلقائياً باعتباره تهديداً محتملاً لبنية النفوذ الإقليمي الأوسع، وليس فقط لتوازن داخلي في دولة حليفة.

مع بداية الاحتجاجات، اتجهت المقاربة الإيرانية إلى تبني خطاب يركز على ضرورة الحفاظ على استقرار الدولة السورية، ورفض أي سيناريو يؤدي إلى انهيارها أو إعادة تشكيلها بشكل جذري. هذا الموقف لم يكن مجرد دعم سياسي تقليدي، بل كان يعكس تصوراً استراتيجياً يرى في استمرار الدولة السورية الحالية شرطاً أساسياً لاستمرار توازن إقليمي معين.

في هذا السياق، بدأت إيران تتعامل مع الأزمة السورية بوصفها ساحة اختبار مبكر لمعادلات النفوذ في المنطقة، خصوصاً في ظل التحولات التي كانت تشهدها بعض دول الإقليم في تلك الفترة. هذا الإدراك جعل من الملف السوري أولوية ضمن السياسة الإقليمية الإيرانية، وليس مجرد ملف ثانوي ضمن علاقاتها الخارجية.

ومع تطور الأحداث، اتضح أن القراءة الإيرانية للأزمة لم تكن منفصلة عن مفهوم أوسع للأمن الإقليمي، حيث يرتبط هذا المفهوم بوجود شبكة من الدول

الحليفة أو المتعاونة التي تشكل عمقاً استراتيجياً ممتداً. ضمن هذا التصور، كانت سوريا تمثل حلقة مركزية لا يمكن فقدانها دون تأثير مباشر على توازن هذه الشبكة.

هذا المنظور دفع باتجاه تعامل تدريجي مع الأزمة لم يقتصر على الموقف السياسي، بل بدأ يأخذ بعداً عملياً متزايداً مع توسع نطاق الصراع. فمع تحول الاحتجاجات إلى حالة أكثر تعقيداً، بدأ يتشكل تصور بأن إدارة الأزمة السورية تتطلب أدوات تتجاوز الدبلوماسية التقليدية.

في هذه المرحلة، لم يكن التدخل الإيراني قد وصل بعد إلى مستوياته الميدانية الواسعة، لكنه بدأ يتخذ شكل حضور متزايد في قراءة المشهد وتحديد أولوياته، وربط مسار الأحداث السورية بتطورات أوسع في الإقليم. هذا الربط ساهم في وضع الأزمة ضمن إطار استراتيجي ممتد.

كما أن هذا التصور الاستراتيجي أدى إلى اعتبار أي تغيير جذري في بنية الدولة السورية تهديداً محتملاً لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، وهو ما عزز من أهمية الحفاظ على شكل الدولة القائم، حتى في ظل تصاعد الأزمة الداخلية.

ومع استمرار تطور الأحداث، أصبحت سوريا تُنظر إليها بشكل متزايد كجزء من منظومة نفوذ إقليمي مترابط، وليس ككيان سياسي منفصل. هذا التحول في طريقة الإدراك كان له أثر مباشر على طبيعة الموقف اللاحق، حيث مهد لانتقال تدريجي من الدعم السياسي إلى الانخراط الأعمق في مجريات الصراع.

في المحصلة، يمكن القول إن المنظور الإيراني المبكر للأزمة السورية لم يكن رد فعل ظرفي، بل كان امتداداً لرؤية استراتيجية تعتبر سوريا عنصراً محورياً في توازن النفوذ الإقليمي، وهو ما جعل التعامل مع الأزمة يأخذ منذ بدايته طابعاً يتجاوز حدود العلاقات الثنائية التقليدية، نحو تصور أوسع يرتبط بإعادة تشكيل البيئة الإقليمية ككل.

3.الانتقال من الدعم السياسي إلى التدخل الميداني: تشكّل الدور الإيراني وشبكات الميليشيات الحليفة في سوريا

مع تصاعد وتيرة الصراع في سوريا وتحوّله من احتجاجات سياسية إلى مواجهة مسلحة متعددة الجبهات، بدأ الدور الإيراني ينتقل تدريجياً من مستوى الدعم السياسي والدبلوماسي إلى مستوى أكثر مباشرة وعمقاً في إدارة الصراع على الأرض. هذا التحول لم يحدث بشكل فجائي، بل جاء على شكل تدرّج مرتبط بتطور طبيعة الحرب واتساع نطاقها الجغرافي وتعقيد أطرافها.

في البداية، كان الحضور الإيراني يتركز في الإطار الاستشاري والسياسي، مع متابعة دقيقة لتطورات المشهد الميداني وتقديم الدعم في مجالات محددة مرتبطة بالبنية العسكرية والتنظيمية. إلا أن استمرار الصراع وظهور تهديدات جدية لبنية النظام السوري دفع باتجاه انخراط أوسع وأكثر مباشرة في إدارة العمليات.

مع دخول الأزمة مرحلة العسكرة الشاملة، برزت الحاجة إلى أدوات عسكرية غير تقليدية قادرة على العمل في بيئة متشظية ومعقدة، وهو ما فتح المجال أمام تشكيل ودعم شبكات من القوى المسلحة الحليفة التي تعمل إلى جانب القوات النظامية، ولكن ضمن هياكل تنظيمية مختلفة ومرنة نسبياً.

في هذا السياق، لعبت إيران دوراً محورياً في دعم وإعادة تنظيم عدد من التشكيلات المسلحة داخل سوريا، سواء من خلال قوى محلية تم استقطابها أو عبر شبكات إقليمية تمتلك خبرات قتالية سابقة. هذا النمط من التنظيم العسكري أدى إلى ظهور طبقة جديدة من الفاعلين الميدانيين داخل الصراع السوري.

ومع مرور الوقت، لم تعد هذه التشكيلات مجرد أدوات مساندة مؤقتة، بل تحولت إلى عنصر ثابت في بنية الصراع، يشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية ويؤثر في ميزان القوى على الأرض، خصوصاً في المناطق الاستراتيجية وممرات الاتصال الحيوية.

هذا التوسع في بناء الشبكات المسلحة أدى إلى إعادة تشكيل طبيعة السيطرة الميدانية، حيث لم يعد الجيش النظامي هو الفاعل الوحيد أو المركزي، بل أصبح جزءاً من منظومة متعددة المستويات تضم قوات رسمية، وتشكيلات حليفة، وقوى محلية تعمل بتنسيق متفاوت الدرجات.

في المقابل، ساهم هذا النموذج في تعقيد المشهد الأمني والعسكري، حيث أصبحت بعض المناطق تخضع لتعدد في مراكز القوة، ما جعل عملية اتخاذ القرار الميداني أكثر تشابكاً وأقل مركزية مما كان عليه قبل الحرب.

كما أدى هذا التداخل إلى ربط جزء من البنية العسكرية السورية بشبكات دعم خارجية، ما زاد من تشابك الداخل السوري مع الفاعلين الإقليميين، وقلّل من استقلالية القرار العسكري في بعض الملفات الحساسة.

ومع استمرار الحرب، أصبحت هذه الشبكات جزءاً من بنية الصراع الطويل، وليست مجرد أدوات مرحلية، حيث ساهمت في إعادة توزيع القوة على الأرض، وإعادة تشكيل خريطة النفوذ داخل سوريا وفق توازنات جديدة.

في النهاية، يمكن القول إن انتقال الدور الإيراني في سوريا من الدعم السياسي إلى التدخل الميداني عبر شبكات الميليشيات الحليفة كان نقطة تحول مركزية في مسار الحرب، إذ ساهم في تعقيد الصراع، وإعادة تشكيل بنيته العسكرية، وإدخال عنصر النفوذ غير المباشر كعامل أساسي في إدارة الأرض السورية خلال سنوات الحرب.

.4إعادة هندسة المشهد العسكري السوري: توسع الميليشيات الحليفة وتفكك مركزية القوة

مع دخول الحرب السورية مرحلة الاستنزاف الطويل، لم يعد الصراع يُدار عبر بنية عسكرية مركزية تقليدية، بل بدأ يتحول تدريجياً إلى منظومة متعددة الفاعلين، كان من أبرز عناصرها توسع دور التشكيلات المسلحة الحليفة التي

ارتبطت بالدعم الإيراني بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا التحول لم يكن مجرد إضافة لقوى جديدة، بل إعادة تشكيل عميقة لبنية القوة على الأرض.

في هذا السياق، ساهمت إيران في ترسيخ نموذج عسكري يقوم على تعدد الوحدات والولاءات الميدانية، حيث جرى دعم تشكيل مجموعات مسلحة تعمل إلى جانب الجيش النظامي، لكنها تمتلك استقلالاً نسبياً في الحركة والتنظيم والانتشار. هذا النمط خلق واقعاً عسكرياً أكثر تشظياً وأقل مركزية.

ومع توسع هذه التشكيلات، بدأت تتبلور شبكات ميدانية متداخلة تشمل وحدات محلية وأخرى ذات امتدادات إقليمية، تعمل ضمن تنسيق عملياتي مرن وليس ضمن هيكل قيادة موحد. هذا التعدد في مراكز القرار العسكري أدى إلى تغيير طبيعة إدارة المعارك على الأرض.

في العديد من الجبهات، أصبحت القدرة على الحسم العسكري تعتمد على تنسيق معقد بين أكثر من طرف مسلح، ما جعل القرار الميداني أقل وضوحاً وأكثر ارتباطاً بتوازنات متعددة داخل نفس الساحة. هذا الوضع أضعف من فكرة القيادة العسكرية المركزية الموحدة.

كما أدى هذا التوسع إلى خلق حالة من "التوازي العسكري"، حيث تعمل قوى مختلفة في نفس الجغرافيا ولكن بأطر تنظيمية متباينة، ما جعل السيطرة على الأرض موزعة بين عدة شبكات قوة وليس محصورة في مؤسسة واحدة.

في المقابل، ساهم هذا النموذج في تعزيز قدرة بعض الأطراف على الصمود في مناطق معينة، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى تعميق التشابك داخل البنية العسكرية السورية، وجعل عملية إعادة توحيد القرار العسكري لاحقاً أكثر تعقيداً.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه التشكيلات جزءاً من بنية الصراع المستمر، وليست مجرد أدوات ظرفية، حيث ارتبط وجودها بتوازنات ميدانية وسياسية أوسع، ما جعل تفكيكها أو دمجها داخل منظومة موحدة أمراً بالغ الصعوبة.

كما انعكس هذا الواقع على طبيعة الدولة السورية نفسها، حيث لم يعد احتكار القوة بيد مؤسسة واحدة، بل أصبح موزعاً بين مستويات متعددة من الفاعلين، بعضهم مرتبط بالدولة رسمياً وبعضهم مرتبط بشبكات دعم خارجية.

هذا التحول أدى إلى إعادة تعريف مفهوم السيطرة العسكرية، حيث لم تعد السيطرة تعني التواجد المباشر فقط، بل القدرة على إدارة شبكة معقدة من القوى المتداخلة ضمن نفس الجغرافيا.

في النهاية، يمكن القول إن توسع الميليشيات الحليفة المرتبطة بالدعم الإيراني في سوريا لم يكن مجرد تطور عسكري، بل عملية إعادة هندسة شاملة للمشهد العسكري السوري، أدت إلى تفكيك مركزية القوة التقليدية، وإعادة توزيعها ضمن شبكة متعددة المستويات من الفاعلين الميدانيين.

5.إطالة أمد الصراع وإعادة إنتاج التوازن العسكري: أثر الدور الإيراني في تثبيت حالة الحرب المفتوحة

مع استمرار التدخل الإيراني وتوسع شبكة التشكيلات المسلحة الحليفة داخل سوريا، دخل الصراع مرحلة جديدة اتسمت بالتحول من منطق "الحسم السريع" إلى منطق "إدارة الحرب الطويلة". هذا التحول لم يكن نتيجة عامل واحد، بل نتاج تفاعل معقد بين تعدد القوى المسلحة، وتداخل مراكز القرار، واستمرار الدعم الخارجي لأطراف الصراع.

في هذا السياق، ساهمت البنية العسكرية التي جرى دعمها وتطويرها في خلق حالة من التوازن غير المستقر على الأرض، حيث لم يعد أي طرف قادراً على فرض سيطرة كاملة أو تحقيق تفوق حاسم ومستدام. هذا التوازن لم يقود إلى الاستقرار، بل إلى استمرار حالة الحرب بشكل متقطع وممتد.

ومع دخول قوى متعددة إلى ساحة القتال، أصبح كل تغيير ميداني مرتبطاً بردود فعل من أطراف أخرى، ما أدى إلى إعادة إنتاج الصراع بشكل مستمر.

هذا النمط جعل من الحرب السورية حالة ديناميكية دائمة، تتغير فيها خطوط السيطرة دون الوصول إلى نقطة حسم نهائية.

في هذا الإطار، ساهمت شبكات الميليشيات الحليفة في تعزيز قدرة بعض الأطراف على الاحتفاظ بمواقع استراتيجية أو استعادتها، لكن دون القدرة على إنهاء الصراع بشكل جذري. هذا الأمر أدى إلى تثبيت حالة "اللا حسم" كميزة أساسية للمشهد السوري.

كما أدى هذا التوازن العسكري المعقد إلى تقليل فعالية العمليات العسكرية التقليدية، حيث أصبح كل تقدم ميداني يقابله إعادة تموضع لقوى أخرى، ما جعل خطوط الجبهة قابلة للتغير المستمر دون استقرار طويل الأمد.

ومع مرور الوقت، أصبحت الحرب السورية تعتمد بشكل متزايد على إدارة الاستنزاف بدل الحسم، حيث تحولت العمليات العسكرية إلى سلسلة من المواجهات المتقطعة التي تهدف إلى الحفاظ على مواقع النفوذ أكثر من تحقيق اختراق نهائي.

في المقابل، ساهم هذا الواقع في إعادة تشكيل أولويات الفاعلين داخل الصراع، حيث أصبح الهدف الأساسي في كثير من الأحيان هو الحفاظ على التوازن القائم أو تحسينه تدريجياً، بدلاً من السعي إلى إنهاء الحرب بشكل كامل.

كما أدى هذا النمط إلى تعقيد أي مسار سياسي، لأن استمرار التوازن العسكري غير المستقر يعني أن أي تسوية لا تعكس الواقع الميداني بدقة ستظل هشة وقابلة للانهيار.

في النهاية، يمكن القول إن الدور الإيراني في دعم شبكات القوة الميدانية داخل سوريا ساهم بشكل مباشر في إطالة أمد الصراع، ليس فقط من خلال المشاركة في العمليات العسكرية، بل من خلال المساهمة في تثبيت بنية توازن عسكري معقدة جعلت الحرب حالة مفتوحة قابلة للاستمرار، بدل أن تكون مرحلة انتقالية نحو حل نهائي.

.6تداخل النفوذ الإيراني مع بنية الدولة السورية: من الشراكة العسكرية إلى تشابك القرار السيادي

مع استمرار الحرب السورية وتوسع دور التشكيلات المسلحة المرتبطة بالدعم الإيراني، بدأ يظهر نمط أكثر تعقيداً من العلاقة بين الدولة السورية وهذه الشبكات، لم يعد يمكن وصفه بأنه مجرد دعم عسكري خارجي، بل حالة تداخل تدريجي بين مؤسسات الدولة وبنى نفوذ موازية تعمل داخل نفس الجغرافيا السياسية والأمنية.

في البداية، كان هذا التداخل محدوداً بطبيعته ويتركز في المجال العسكري، حيث جرى تنسيق العمليات في جبهات معينة بين القوات النظامية وبعض التشكيلات الحليفة. إلا أن استمرار الحرب الطويلة أدى إلى توسع هذا التنسيق ليشمل مستويات أوسع من القرار الميداني والإداري.

ومع مرور الوقت، أصبحت بعض هذه التشكيلات جزءاً من البنية الأمنية الفعلية في عدد من المناطق، ما أدى إلى نشوء حالة من التداخل بين السلطة الرسمية والسلطة الميدانية غير المركزية. هذا التداخل جعل من الصعب الفصل بين القرار السيادي للدولة وبين تأثير شبكات النفوذ الحليفة.

في هذا السياق، لم يعد القرار العسكري يُتخذ حصرياً ضمن مؤسسة واحدة، بل أصبح نتيجة تفاعل بين أكثر من مستوى من الفاعلين، بعضهم يتبع للدولة بشكل مباشر، وبعضهم يعمل ضمن منظومات دعم خارجية ذات امتدادات إقليمية. هذا التعدد أعاد تشكيل مفهوم القيادة والسيطرة داخل المشهد السوري.

كما أدى هذا الواقع إلى ظهور نمط من "التنسيق غير المتوازن"، حيث تختلف درجة النفوذ والتأثير من منطقة إلى أخرى، بحسب طبيعة القوى المسيطرة على الأرض، ما خلق حالة من التفاوت داخل بنية الدولة نفسها.

في المقابل، ساهم هذا التشابك في تقليص قدرة الدولة على إعادة بناء نموذج سيادي مركزي موحد، لأن جزءاً من أدوات القوة الفعلية أصبح مرتبطاً بشبكات ميدانية لا تعمل دائماً ضمن إطار مؤسسي كامل.

ومع استمرار هذا الوضع، بدأت الدولة تتعامل مع هذه التشكيلات بوصفها جزءاً من الواقع الأمني القائم، وليس كعناصر خارجية مؤقتة، ما أدى إلى ترسيخ وجودها ضمن البنية العامة للصراع والدولة في آن واحد.

هذا التداخل بين الدولة وشبكات النفوذ الحليفة أدى إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة داخل السياق السوري، حيث أصبحت السيادة تُمارس بشكل متدرج ومجزأ، وليس كسلطة مركزية موحدة كما في النموذج التقليدي للدولة.

كما انعكس هذا الوضع على طبيعة إعادة بناء المؤسسات، حيث أصبح من الصعب تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة دون أخذ هذه الشبكات بعين الاعتبار، نظراً لارتباطها المباشر بالواقع الميداني.

في النهاية، يمكن القول إن تداخل النفوذ الإيراني مع بنية الدولة السورية لم يقتصر على دعم طرف في صراع، بل ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والفاعلين الميدانيين، وأدى إلى نشوء نموذج سيادي مركب، تتداخل فيه السلطة الرسمية مع شبكات نفوذ متعددة المستويات، ما جعل الدولة السورية أكثر تعقيداً وأقل مركزية في بنيتها

.7البعد الإقليمي للصراع السوري وتحول سوريا إلى عقدة نفوذ متعددة الأطراف

مع استمرار الحرب السورية وتعمّق التدخلات الخارجية، لم يعد المشهد محصوراً داخل حدود الدولة السورية أو حتى في توازناتها الداخلية، بل تحوّل تدريجياً إلى ساحة إقليمية مفتوحة تتقاطع فيها مصالح قوى متعددة، وتلعب فيها إيران دوراً محورياً ضمن شبكة نفوذ أوسع تمتد عبر أكثر من ساحة في الشرق الأوسط.

في هذا السياق، أصبح الوجود الإيراني في سوريا جزءاً من بنية إقليمية مترابطة، لا يمكن فصله عن حسابات النفوذ في العراق ولبنان وبقية مناطق التماس الجيوسياسي. هذا الترابط جعل من الساحة السورية نقطة مركزية في منظومة إقليمية تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والسياسية والاستراتيجية.

ومع توسع هذا الدور، لم يعد التأثير الإيراني في سوريا مقتصراً على المجال العسكري فقط، بل امتد ليشمل إعادة تشكيل خرائط النفوذ داخل مناطق واسعة من البلاد، عبر شبكات حليفة وعلاقات ميدانية معقدة، ساهمت في ترسيخ حضور طويل الأمد داخل الجغرافيا السورية.

هذا التوسع الإقليمي جعل سوريا تتحول من ساحة صراع داخلي إلى عقدة استراتيجية ضمن توازنات الشرق الأوسط، حيث أصبحت القرارات الميدانية داخلها مرتبطة بتفاهمات وتنافسات أوسع بين قوى إقليمية ودولية.

في المقابل، أدى هذا التشابك إلى تعقيد مسار الصراع بشكل كبير، لأن كل تغيير ميداني داخل سوريا أصبح يحمل انعكاسات مباشرة على توازنات النفوذ الإقليمي، ما جعل من الصعب الوصول إلى استقرار نهائي دون معالجة هذه الشبكة الواسعة من المصالح المتداخلة.

كما ساهم هذا الوضع في إدخال طبقات متعددة من الفاعلين إلى الساحة السورية، حيث تداخلت القوى المحلية مع القوى الإقليمية، وأصبحت بعض التشكيلات الميدانية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمراكز قرار خارجية.

ومع مرور الوقت، أصبحت سوريا تمثل ساحة اختبار لتوازنات النفوذ الإقليمي، حيث تسعى كل قوة إلى تثبيت موقعها أو منعه من التراجع، ما جعل الصراع يأخذ طابعاً تراكمياً ممتداً لا يخضع لمنطق الحسم السريع.

في هذا الإطار، برز الدور الإيراني كأحد أكثر العناصر ثباتاً واستمرارية داخل المشهد السوري، حيث ساهم في الحفاظ على شبكة نفوذ ممتدة، وربط أجزاء من الجغرافيا السورية بمنظومة إقليمية أوسع.

كما أدى هذا الواقع إلى إعادة تعريف طبيعة الصراع نفسه، من كونه أزمة داخلية إلى كونه جزءاً من صراع نفوذ إقليمي مفتوح، تتداخل فيه المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية بين أكثر من طرف.

وفي النهاية، يمكن القول إن البعد الإقليمي للصراع السوري، مع حضور إيران كفاعل مركزي، حوّل سوريا إلى عقدة نفوذ متعددة الأطراف داخل الشرق الأوسط، حيث لم يعد مستقبلها مرهوناً فقط بتوازنات الداخل، بل أيضاً بشبكة معقدة من التفاعلات الإقليمية التي أعادت تشكيل طبيعة الصراع وحدوده وامتداداته.

لداخلية.

.8الأثر الاجتماعي والسياسي للتدخل الإيراني: إعادة تشكيل الوعي المحلي وتآكل البنية الوطنية

مع استمرار الحرب السورية وتوسع حضور القوى الخارجية، لم يقتصر أثر التدخل الإيراني وشبكات النفوذ المرتبطة به على المجال العسكري والسياسي، بل امتد بشكل أعمق إلى البنية الاجتماعية والوعي المحلي داخل المجتمع السوري، حيث بدأت تتشكل تحولات تدريجية في طريقة إدراك الناس للصراع، والدولة، والانتماء.

في هذا السياق، أدى طول أمد الحرب وتعدد القوى الفاعلة على الأرض إلى تراجع الإحساس المركزي بالدولة كمرجعية وحيدة للسلطة، لصالح واقع أكثر تشظياً تتداخل فيه السلطات المحلية والميدانية مع شبكات نفوذ مختلفة، بعضها مرتبط مباشرة بدعم خارجي. هذا التحول انعكس على العلاقة بين المواطن والدولة بشكل مباشر.

ومع توسع وجود التشكيلات المسلحة المرتبطة بالدعم الإيراني في عدة مناطق، أصبح الواقع الأمني والإداري في بعض الحالات مرتبطاً بجهات متعددة، ما

أدى إلى نشوء أنماط مختلفة من إدارة الحياة اليومية تختلف من منطقة إلى أخرى، وتؤثر على طبيعة التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع.

في المقابل، ساهم هذا الواقع في إعادة تشكيل أنماط الولاء والانتماء بشكل غير مباشر، حيث أصبح الانتماء في بعض المناطق مرتبطاً بالواقع الميداني والجهة المسيطرة أكثر من ارتباطه بالدولة المركزية، وهو ما أدى إلى تآكل تدريجي في مفهوم الهوية الوطنية الموحدة.

كما أدى استمرار الحرب والتدخلات الخارجية إلى خلق حالة من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، انعكست في العلاقات بين المكونات المختلفة للمجتمع، وأثرت على مستوى الثقة المتبادلة، خصوصاً في ظل تعدد الفاعلين وتباين مرجعياتهم.

في هذا السياق، لم يعد الصراع يُقرأ فقط كأزمة سياسية أو عسكرية، بل كتحول اجتماعي عميق أعاد تشكيل بنية المجتمع السوري، من خلال تفكيك بعض الروابط التقليدية وإعادة تركيبها ضمن سياقات جديدة مرتبطة بواقع الحرب.

كما ساهم هذا التداخل في تعميق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، حيث أصبح المجتمع يعيش ضمن بيئات متغيرة تخضع لتوازنات ميدانية وأمنية مختلفة، ما انعكس على التعليم، والاقتصاد المحلي، والعلاقات الاجتماعية اليومية.

ومع مرور الوقت، بدأت تظهر آثار طويلة الأمد على الوعي العام، حيث تشكلت تصورات جديدة حول الدولة والسلطة والنفوذ، نتيجة تجربة الحرب الممتدة وتعدد مصادر القوة على الأرض، بما في ذلك القوى المرتبطة بالدعم الخارجي.

في هذا الإطار، يمكن ملاحظة أن التدخل الإيراني، عبر أدواته المختلفة، لم يقتصر تأثيره على إعادة تشكيل ميزان القوة، بل ساهم أيضاً في إعادة صياغة البيئة الاجتماعية والسياسية داخل سوريا، بطريقة جعلت المجتمع أكثر تعقيداً وأقل تجانساً مقارنة بما كان عليه قبل الحرب.

وفي النهاية، يمكن القول إن الأثر الاجتماعي والسياسي للتدخل الإيراني في سوريا تجاوز حدود الصراع العسكري، ليصل إلى إعادة تشكيل الوعي المحلي والبنية الوطنية، عبر تفكيك بعض عناصر التماسك الاجتماعي وإعادة تركيبها ضمن واقع جديد متعدد المرجعيات والولاءات.

9.إطالة أمد الصراع وإنتاج "الاستقرار غير المستقر": وظيفة النفوذ الإيراني داخل معادلة الحرب السورية

مع دخول الحرب السورية مرحلة الاستنزاف الطويل، أصبح واضحاً أن الصراع لم يعد يتجه نحو حسم سريع لأي طرف، بل نحو حالة مركبة من التوازن غير المستقر، حيث تتراجع احتمالات الانهيار الكامل من جهة، وتضعف فرص الحل النهائي من جهة أخرى. داخل هذا السياق، برز الدور الإيراني كأحد العوامل التي ساهمت في إعادة إنتاج هذا النمط من "الاستقرار غير المستقر."

في هذه المرحلة، لم تعد ديناميكية الحرب تعتمد فقط على المواجهة المباشرة بين أطراف محلية، بل على شبكة واسعة من التوازنات التي تشمل قوى متعددة تعمل على تثبيت مواقعها أو منع انهيارها، دون القدرة على فرض سيطرة شاملة. هذا النمط خلق حالة دائمة من إعادة توزيع القوة بدل حسمها.

ومع توسع شبكة التشكيلات المسلحة الحليفة المرتبطة بالدعم الإيراني، أصبح الحفاظ على خطوط النفوذ أكثر أهمية من توسيعها بشكل مطلق، ما أدى إلى تثبيت جبهات معينة وتحويلها إلى خطوط تماس شبه مستقرة، لكنها قابلة للاشتعال في أي لحظة.

هذا الواقع ساهم في إطالة أمد الصراع بشكل مباشر، حيث أصبح كل تقدم ميداني محدود يقابله إعادة تموضع لقوى أخرى، ما يعيد إنتاج التوازن السابق بشكل جديد دون تغيير جذري في بنية الصراع.

في المقابل، أدى هذا النمط إلى تقليل احتمالية الوصول إلى حسم عسكري شامل، لأن تعدد الفاعلين وتداخل الدعم الخارجي جعل من الصعب على أي طرف أن يفرض تفوقاً نهائياً ومستداماً على الأرض.

كما ساهم هذا الوضع في تحويل الحرب من صراع باتجاه الحسم إلى صراع إدارة نفوذ، حيث أصبح الهدف الأساسي في كثير من الحالات هو الحفاظ على مواقع استراتيجية أو منع خسارتها، بدل السعي إلى إنهاء الصراع بالكامل.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا التوازن غير المستقر جزءاً من بنية الصراع نفسه، وليس مجرد مرحلة انتقالية، ما جعل الحرب السورية تأخذ طابعاً ممتداً يصعب إنهاؤه دون إعادة صياغة شاملة لمعادلات النفوذ القائمة.

في هذا السياق، لعبت شبكات النفوذ الحليفة دوراً في تثبيت هذا النمط من التوازن، من خلال الحفاظ على حضور ميداني مستمر في مناطق محددة، وربطها بمنظومة دعم إقليمية تمنحها القدرة على الاستمرار رغم الضغوط العسكرية والسياسية.

كما انعكس هذا الواقع على المسار السياسي، حيث أصبحت أي عملية تفاوض مرتبطة بهذا التوازن الميداني غير المستقر، ما جعل الحلول السياسية أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتطبيق السريع.

وفي النهاية، يمكن القول إن الدور الإيراني داخل الحرب السورية لم يقتصر على المشاركة في الصراع، بل ساهم في إنتاج نمط جديد من إدارة الحرب يقوم على إطالة أمدها وتثبيت توازن غير حاسم، ما جعل سوريا تدخل مرحلة طويلة من "الاستقرار غير المستقر" الذي يعيد إنتاج الأزمة بدل إنهائ

10. الخاتمة: سوريا كمنظومة نفوذ ممتدة وإعادة تعريف دور إيران في الحرب

مع نهاية هذا المسار التحليلي، يتضح أن الحرب السورية لم تعد مجرد صراع داخلي بين أطراف محلية، بل تحولت إلى منظومة معقدة من التداخلات الإقليمية والدولية، كان للدور الإيراني فيها تأثير بنيوي واضح على طبيعة الصراع ومساراته ونتائجه المرحلية. هذا التأثير لم يكن لحظياً أو هامشياً، بل امتد ليشمل إعادة تشكيل بنية الحرب نفسها.

فمنذ الانتقال من الدعم السياسي إلى التدخل الميداني، ثم إلى بناء شبكات نفوذ عسكرية ومؤسسية على الأرض، أصبح الحضور الإيراني جزءاً من الهيكل الفعلي للصراع، وليس مجرد عامل خارجي مؤثر من بعيد. هذا الاندماج التدريجي جعل من الصعب الفصل بين الداخل السوري والديناميكيات الإقليمية المحيطة به.

كما أن بناء منظومة من التشكيلات المسلحة الحليفة، وربطها بشبكات دعم وتمويل وتنسيق متعددة المستويات، ساهم في تفكيك مركزية القوة التقليدية داخل الدولة السورية، وأعاد توزيعها ضمن شبكة معقدة من الفاعلين، ما جعل بنية الدولة أكثر تركيباً وأقل تجانساً.

وفي الوقت نفسه، أدى هذا الدور إلى إطالة أمد الحرب السورية بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال تعزيز حالة التوازن غير الحاسم، ومنع الوصول إلى نقطة انهيار أو حسم نهائي لأي طرف، ما أبقى الصراع ضمن دائرة الاستنزاف الطويل.

كما انعكس هذا التداخل على المسار السياسي، حيث أصبحت أي تسوية مرتبطة بتوازنات إقليمية ودولية أوسع، ما جعل الحلول السياسية أكثر تعقيداً وأقل قدرة على إنتاج استقرار دائم دون تفاهمات خارجية شاملة.

ومن زاوية أوسع، يمكن القول إن سوريا تحولت إلى ساحة اختبار لإعادة تشكيل النفوذ في الشرق الأوسط، حيث تداخلت فيها مشاريع إقليمية متعددة، وكان الدور الإيراني أحد أبرز هذه المشاريع وأكثرها استمراراً وتأثيراً في البنية الميدانية والسياسية.

وفي المحصلة، لا يمكن فهم الحرب السورية بمعزل عن هذا التداخل البنيوي بين الداخل والخارج، حيث أصبحت الدولة نفسها جزءاً من شبكة نفوذ ممتدة، تتداخل فيها العوامل المحلية مع الإقليمية، ويُعاد إنتاجها باستمرار عبر توازنات غير مستقرة.

وبذلك، يمكن تلخيص الدور الإيراني في سوريا بأنه لم يكن مجرد دعم لطرف في صراع، بل مساهمة في إعادة تشكيل طبيعة الصراع نفسه، عبر تحويله إلى حرب طويلة الأمد متعددة المستويات، تتداخل فيها الجغرافيا والسياسة والنفوذ في بنية واحدة معقدة، ما جعل سوريا إحدى أكثر ساحات الصراع تركيباً في المنطقة المعاصرة.

الفصل 13: اليمن والتوتر مع الخليج – الحوثيون وتحول الصراع إلى مواجهة إقليمية مفتوحة

1.اليمن كساحة جديدة للنفوذ الإيراني في شبه الجزيرة العربية

مع بداية التحولات السياسية التي شهدها اليمن بعد عام 2011، بدأت البلاد تدخل مرحلة من الهشاشة البنيوية المتسارعة، حيث تراجعت قدرة الدولة المركزية على إدارة التوازنات الداخلية، وظهرت انقسامات حادة داخل البنية السياسية والعسكرية والاجتماعية. هذا الضعف التدريجي في بنية الدولة فتح المجال أمام صعود قوى محلية مسلحة استطاعت استغلال الفراغ السياسي والأمني لتوسيع نفوذها داخل المشهد اليمني.

في هذا السياق، لم يكن اليمن بالنسبة لإيران مجرد ساحة بعيدة جغرافياً عن مركز نفوذها التقليدي، بل تحول تدريجياً إلى نقطة استراتيجية شديدة الأهمية

ضمن رؤية أوسع تتعلق بإعادة تشكيل موازين القوة في المنطقة. فالموقع الجغرافي لليمن، المطل على البحر الأحمر وباب المندب والقريب من العمق الخليجي، جعله يحمل قيمة استراتيجية تتجاوز حدوده الداخلية بكثير.

هذا الإدراك الجيوسياسي جعل من اليمن ساحة ذات أهمية متزايدة في الحسابات الإقليمية الإيرانية، خصوصاً مع تصاعد التوترات الإقليمية واتساع شبكة النفوذ الإيراني في أكثر من ساحة عربية. فوجود نفوذ حليف داخل اليمن يعني امتلاك ورقة ضغط إضافية في واحدة من أكثر المناطق حساسية على مستوى طرق التجارة والطاقة والأمن البحري.

ومع تراجع مؤسسات الدولة اليمنية، بدأت جماعة أنصار الله الحوثية تتوسع تدريجياً داخل المشهد السياسي والعسكري، مستفيدة من حالة الانقسام الداخلي وضعف السلطة المركزية. هذا الصعود لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل نتيجة تراكم طويل من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها اليمن لعقود.

في هذه المرحلة، بدأت العلاقة بين الحوثيين وإيران تأخذ أبعاداً أعمق من مجرد التقاطع السياسي أو الخطاب المشترك، حيث ظهرت مؤشرات متزايدة على وجود دعم سياسي وإعلامي وتنظيمي ساهم في تعزيز حضور الجماعة داخل الساحة اليمنية.

ومع مرور الوقت، أصبح هذا الدعم جزءاً من معادلة أوسع تتعلق بإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي، حيث بدأت إيران ترى في الحوثيين حليفاً يمكن من خلاله توسيع هامش تأثيرها في شبه الجزيرة العربية، في مقابل النفوذ الخليجي التقليدي داخل اليمن.

هذا التحول لم يكن معزولاً عن البيئة الإقليمية المحيطة، بل جاء ضمن مرحلة شهدت تصاعداً واضحاً في التنافس بين إيران ودول الخليج على النفوذ في عدد من الدول العربية التي تعاني من هشاشة داخلية أو فراغات سياسية وأمنية.

في هذا السياق، بدأ اليمن يتحول تدريجياً من دولة تعاني أزمة داخلية إلى ساحة مفتوحة للصراع الإقليمي، حيث لم تعد الأحداث داخله تُقرأ فقط ضمن إطارها المحلي، بل ضمن شبكة أوسع من التوازنات الإقليمية المتداخلة.

كما أن الطبيعة الجغرافية والاجتماعية المعقدة لليمن ساهمت في جعل الصراع أكثر قابلية للتوسع، حيث وفرت البيئة القبلية والانقسامات السياسية وضعف مؤسسات الدولة ظروفاً مناسبة لنمو قوى مسلحة متعددة، بعضها يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأجندات إقليمية.

ومع تصاعد نفوذ الحوثيين، بدأت دول الخليج تنظر بقلق متزايد إلى ما يجري في اليمن، باعتبار أن توسع جماعة حليفة لإيران بالقرب من حدودها الجنوبية يشكل تحولاً استراتيجياً قد يغيّر توازنات الأمن الإقليمي في المنطقة.

هذا الإدراك الخليجي ساهم لاحقاً في نقل الأزمة اليمنية من مستوى الصراع الداخلي إلى مستوى المواجهة الإقليمية المفتوحة، حيث أصبح اليمن جزءاً من صراع النفوذ بين مشروعين إقليميين متنافسين، أحدهما تقوده إيران والآخر تسعى دول الخليج إلى احتوائه ومنع توسعه.

في المقابل، استفادت إيران من طبيعة الحرب غير المباشرة داخل اليمن، حيث مكّنها ذلك من توسيع نفوذها دون الدخول في مواجهة تقليدية مباشرة، عبر الاعتماد على حليف محلي يمتلك حضوراً ميدانياً وقدرة على التأثير في المعادلة الداخلية.

ومع مرور الوقت، أصبح النفوذ الإيراني في اليمن لا يقتصر على البعد السياسي فقط، بل بدأ يرتبط بشكل متزايد بالمعادلات الأمنية والعسكرية والإقليمية، خصوصاً مع توسع الحرب وتعقد خطوط الصراع.

كما أن استمرار حالة الانقسام داخل اليمن سمح بإطالة أمد هذا النفوذ، حيث لم تعد هناك دولة مركزية قوية قادرة على إعادة فرض السيطرة الكاملة على البلاد أو احتواء جميع القوى المسلحة داخل إطار وطني موحد.

هذا الواقع أدى إلى تحويل اليمن إلى واحدة من أكثر ساحات الصراع الإقليمي تعقيداً، حيث تتداخل العوامل المحلية مع التوازنات الإقليمية، وتتحول الأزمات الداخلية إلى أدوات ضمن معادلات النفوذ الكبرى في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، ساهمت الحرب الطويلة في تعميق هشاشة الدولة اليمنية، ما جعل أي تسوية سياسية مستقبلية مرتبطة بشكل مباشر بالتفاهمات الإقليمية، وليس فقط بالحلول الداخلية بين الأطراف اليمنية.

وفي المحصلة، يمكن القول إن اليمن تحول خلال سنوات قليلة من دولة تعاني اضطرابات داخلية إلى ساحة استراتيجية ضمن مشروع النفوذ الإقليمي الإيراني، حيث استُخدمت هشاشة الدولة والانقسامات الداخلية لإعادة تشكيل ميزان القوة في شبه الجزيرة العربية، وإدخال المنطقة في مرحلة جديدة من الصراع الإقليمي الممتد.

.2دعم الحوثيين وإعادة تشكيل ميزان القوة داخل اليمن

مع انتقال الأزمة اليمنية من حالة الاحتجاجات السياسية إلى مرحلة الصراع المسلح المفتوح، بدأ ميزان القوة داخل البلاد يشهد تحولات عميقة لم تكن مرتبطة فقط بالتفاعلات الداخلية، بل بتداخل متزايد لعوامل إقليمية أثرت بشكل مباشر على بنية الصراع. في هذا السياق، برزت جماعة أنصار الله (الحوثيون) كأحد أهم الفاعلين الذين استفادوا من هذا التحول، حيث تمكنت من توسيع حضورها العسكري والسياسي تدريجياً داخل المشهد اليمني.

في البداية، كان صعود الجماعة مرتبطاً بمجموعة من العوامل المحلية، أبرزها ضعف الدولة المركزية، وتراجع فعالية المؤسسات الأمنية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. هذه البيئة الهشة وفرت مساحة واسعة لتوسع الجماعات المسلحة، وأضعفت قدرة الدولة على احتواء التحديات المتصاعدة في أكثر من منطقة.

ومع تطور الأحداث، لم يعد الصراع في اليمن يُدار ضمن إطار داخلي صرف، بل بدأ يتخذ أبعاداً إقليمية أكثر وضوحاً، حيث تداخلت الحسابات المحلية مع مصالح القوى الإقليمية، وأصبح كل تقدم ميداني أو تراجع سياسي مرتبطاً بتوازنات أوسع تتجاوز حدود الدولة اليمنية.

في هذا السياق، بدأت تتشكل علاقة دعم متزايدة التعقيد بين الحوثيين وبعض الأطراف الإقليمية، وعلى رأسها إيران، حيث ساهم هذا الدعم في تعزيز القدرات التنظيمية والإعلامية والسياسية والعسكرية للجماعة، ما مكّنها من الانتقال من فاعل محلي محدود التأثير إلى طرف رئيسي في المعادلة اليمنية.

هذا الدعم لم يكن مجرد عامل تقني أو عابر، بل ساهم في إعادة تشكيل بنية القوة داخل اليمن، حيث أصبحت الجماعة تمتلك قدرة أكبر على التنظيم والتمدد والسيطرة على مساحات جغرافية واسعة، بما في ذلك العاصمة صنعاء في مرحلة مفصلية من الصراع.

ومع السيطرة على مؤسسات الدولة في بعض المراحل، دخل اليمن مرحلة جديدة من إعادة توزيع السلطة، حيث لم تعد الحكومة المركزية هي الفاعل الوحيد، بل أصبحت هناك سلطات موازية تتحكم في أجزاء واسعة من البلاد، ما أدى إلى تفكك فعلي في بنية الدولة.

هذا التفكك لم يكن مجرد نتيجة للحرب، بل كان أيضاً نتيجة لتداخل عوامل داخلية وخارجية، حيث ساهم الدعم الخارجي لبعض الأطراف في تعزيز قدرتها على الاستمرار والتوسع، ما جعل ميزان القوة أكثر تعقيداً وتداخلاً.

في المقابل، أدى هذا الواقع إلى إعادة تعريف طبيعة الصراع في اليمن، حيث لم يعد مجرد صراع على السلطة داخل دولة واحدة، بل تحول إلى ساحة مواجهة متعددة المستويات، تتداخل فيها القوى المحلية مع الإقليمية بشكل مباشر وغير مباشر.

ومع توسع نفوذ الحوثيين، أصبح ميزان القوة داخل اليمن يعتمد بشكل متزايد على القدرة على التحكم في الأرض، وفي شبكات الإمداد، وفي خطوط الاتصال الاستراتيجية، ما جعل الحرب تأخذ طابعاً طويل الأمد يقوم على إدارة السيطرة بدل الحسم النهائي.

كما ساهم هذا الوضع في خلق حالة من "تعدد السلطات" داخل اليمن، حيث لم تعد هناك مرجعية واحدة موحدة، بل مجموعة من القوى التي تتحكم في مناطق مختلفة وفق توازنات ميدانية متغيرة.

هذا التعدد في مراكز القوة أدى إلى إضعاف البنية المؤسسية للدولة بشكل كبير، حيث أصبحت مؤسسات الدولة تعمل في بيئات متباينة، وتحت تأثيرات سياسية وأمنية مختلفة، ما زاد من صعوبة إعادة بناء دولة مركزية موحدة.

في الوقت نفسه، انعكس هذا التحول على طبيعة المجتمع اليمني، حيث تزايدت حالة الانقسام الجغرافي والسياسي، وظهرت سلطات محلية متعددة، ما عمّق من حالة التشظي داخل البلاد.

ومع استمرار الحرب، أصبح ميزان القوة غير ثابت، بل يتغير وفق التطورات الميدانية والدعم الخارجي والتفاهمات الإقليمية، ما جعل الصراع اليمني حالة ديناميكية مستمرة يصعب حسمها بشكل نهائي.

كما أن استمرار الدعم الخارجي لبعض الأطراف ساهم في إطالة أمد الحرب، حيث أصبح كل طرف يمتلك القدرة على الاستمرار في القتال لفترات طويلة دون انهيار كامل، ما عزز حالة الاستنزاف بدل الوصول إلى تسوية شاملة.

وفي المحصلة، يمكن القول إن دعم الحوثيين، سواء عبر البعد السياسي أو التنظيمي أو العسكري، ساهم بشكل مباشر في إعادة تشكيل ميزان القوة داخل اليمن، حيث انتقلت البلاد من دولة مركزية ضعيفة إلى ساحة صراع متعددة القوى، تتداخل فيها العوامل الداخلية مع الدعم الإقليمي، ما جعل الحرب اليمنية واحدة من أكثر الصراعات تعقيداً واستعصاءً على الحسم في المنطقة.

3.اليمن وتحوله إلى ساحة صراع إقليمي مباشر

مع استمرار تصاعد الحرب في اليمن واتساع نطاقها الجغرافي والسياسي، انتقلت الأزمة تدريجياً من كونها صراعاً داخلياً على السلطة إلى حالة إقليمية مفتوحة، تتداخل فيها مصالح قوى متعددة وتنعكس فيها التوازنات الاستراتيجية في المنطقة بشكل مباشر. هذا التحول لم يكن لحظة واحدة، بل عملية تراكمية أعادت تعريف طبيعة الصراع وحدوده وفاعليه.

في المراحل الأولى، كان يمكن قراءة ما يجري في اليمن ضمن إطار داخلي مرتبط بضعف الدولة وتعدد مراكز القوى. إلا أن دخول عوامل خارجية بشكل متزايد، وتوسع الدعم لأطراف الصراع من أكثر من جهة، أدى إلى انتقال تدريجي نحو "إقلمة" الأزمة، أي تحويلها إلى جزء من منظومة صراعات أوسع في الشرق الأوسط.

في هذا السياق، بدأت دول إقليمية رئيسية تنظر إلى اليمن ليس فقط كأزمة داخل دولة مجاورة، بل كجزء من معادلة أمنية واستراتيجية تمس مباشرة توازنات الخليج والبحر الأحمر وباب المندب. هذا الإدراك غيّر طبيعة التعامل مع الأزمة من احتواء سياسي إلى انخراط أمني وعسكري مباشر.

ومع تصاعد نفوذ الحوثيين على الأرض وتوسع سيطرتهم في مناطق استراتيجية، بدأت دول الخليج ترى في هذا التحول تهديداً مباشراً لأمنها القومي، خصوصاً مع القرب الجغرافي الحساس لليمن من الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية والممرات البحرية الحيوية.

هذا التطور أدى إلى دخول مرحلة جديدة من الصراع، حيث لم يعد اليمن ساحة داخلية تتنافس فيها القوى المحلية فقط، بل أصبح مسرحاً لتقاطع مشاريع إقليمية متعارضة، لكل منها أدواته وأهدافه وامتداداته الجغرافية.

في هذا الإطار، بدأت الحرب تأخذ طابعاً مركباً يجمع بين الصراع الداخلي والحرب بالوكالة، حيث تتداخل فيه الفاعليات المحلية مع الدعم الخارجي، ما جعل من الصعب الفصل بين القرار المحلي والتأثير الإقليمي.

ومع مرور الوقت، أصبح اليمن جزءاً من شبكة صراعات إقليمية أوسع تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر وشرق المتوسط، ما زاد من تعقيد الأزمة وأدخلها في دائرة من التفاعلات المتشابكة التي يصعب التحكم بها من طرف واحد.

كما أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي في المنطقة، حيث لم يعد الأمن مرتبطاً فقط بالحدود التقليدية للدول، بل أصبح مرتبطاً بمدى القدرة على التأثير في ساحات الصراع المجاورة ومنع تمدد النفوذ المعادي.

في هذا السياق، لعب اليمن دوراً مركزياً في إعادة تشكيل التوازنات بين إيران ودول الخليج، حيث أصبح ساحة اختبار حقيقية لقدرة كل طرف على تثبيت نفوذه أو منعه من التمدد في مناطق حساسة.

ومع استمرار الحرب، تحولت الجغرافيا اليمنية إلى شبكة من الجبهات المتداخلة، حيث تتوزع السيطرة والنفوذ بين أطراف متعددة، بعضها محلي وبعضها مرتبط بدعم إقليمي، ما جعل المشهد أكثر تعقيداً وأقل استقراراً.

كما ساهم هذا الوضع في إطالة أمد الصراع، لأن تعدد الفاعلين وتداخل الأجندات الإقليمية جعل الوصول إلى تسوية شاملة أمراً شديد الصعوبة، حيث لا يمكن لأي حل داخلي أن ينجح دون تفاهمات إقليمية موازية.

في المقابل، أدى هذا التداخل إلى تحويل اليمن إلى ساحة صراع مفتوحة، حيث تتغير التوازنات بشكل مستمر وفقاً للتطورات الميدانية والسياسية، دون الوصول إلى نقطة استقرار دائمة.

كما انعكس هذا الواقع على طبيعة الدولة اليمنية نفسها، حيث تراجعت قدرتها على استعادة مركزيتها، وتحولت إلى كيان يعاني من تعدد مراكز القوة والقرار، ما زاد من هشاشتها البنيوية.

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن الصراع في اليمن لم يعد مجرد أزمة داخلية يمكن حلها عبر تسوية سياسية تقليدية، بل تحول إلى جزء من بنية صراع إقليمي ممتد، تتداخل فيه المصالح الأمنية والسياسية والاستراتيجية لعدد من القوى.

وفي المحصلة، يمكن القول إن تحول اليمن إلى ساحة صراع إقليمي مباشر لم يكن نتيجة عامل واحد، بل نتيجة تراكم طويل من التحولات الداخلية والتدخلات الخارجية، التي جعلت من البلاد نقطة تقاطع لمشاريع إقليمية متنافسة، ما أعاد تشكيل طبيعة الصراع وحدوده ووظائفه داخل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

4.تصاعد التوتر بين إيران ودول الخليج حول الأمن الإقليمي

مع تمدد الصراع في اليمن وتحوّله إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين أطراف إقليمية متعددة، بدأ التوتر بين إيران ودول الخليج يدخل مرحلة أكثر وضوحاً وحدّة، حيث لم يعد الأمر مقتصراً على اختلافات سياسية أو تنافس دبلوماسي تقليدي، بل تحول تدريجياً إلى صراع إدراك أمني واستراتيجي حول شكل النظام الإقليمي ومستقبل التوازن في الخليج والبحر الأحمر.

في هذا السياق، أصبحت دول الخليج تنظر إلى التطورات في اليمن باعتبارها امتداداً مباشراً لمعادلة النفوذ الإقليمي الإيراني، خصوصاً مع توسع نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على مناطق استراتيجية داخل اليمن. هذا الإدراك لم يكن مجرد قراءة سياسية، بل تحول إلى هاجس أمني مرتبط بحماية الحدود الجنوبية والممرات البحرية الحيوية.

في المقابل، كانت إيران تنظر إلى هذا التمدد بوصفه جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز حضورها في محيطها الإقليمي عبر نقاط نفوذ متعددة، بما يخلق حالة من التوازن مع القوى الإقليمية المنافسة. هذا التباين في الرؤية أدى إلى تعميق فجوة الثقة بين الطرفين.

ومع تطور الأحداث، أصبح اليمن أحد أهم ساحات التعبير عن هذا التوتر، حيث تحولت أرضه إلى مساحة لتقاطع الرسائل السياسية والعسكرية غير المباشرة، سواء عبر دعم أطراف محلية أو عبر التأثير في مسار الصراع بشكل غير مباشر.

هذا الوضع أدى إلى انتقال العلاقة بين إيران ودول الخليج من مستوى التنافس السياسي إلى مستوى الصراع الأمني غير المعلن، حيث أصبحت كل خطوة ميدانية في اليمن تُقرأ ضمن سياق أوسع يتعلق بالتوازن الإقليمي في المنطقة.

في هذا الإطار، ساهمت الهجمات العابرة للحدود التي شهدتها بعض المناطق الحساسة في الخليج في رفع مستوى التوتر إلى درجات غير مسبوقة، حيث بدأت دول الخليج تنظر إلى هذه التطورات كتهديد مباشر للأمن الوطني والإقليمي.

في المقابل، اعتبرت إيران أن وجودها في ساحات مثل اليمن يمثل جزءاً من معادلة الردع الإقليمي، وليس مجرد توسع نفوذ، ما جعل فهم الطرفين لطبيعة الصراع مختلفاً جذرياً، وبالتالي أكثر قابلية للتصعيد المستمر.

ومع استمرار هذا التوتر، بدأ الأمن الإقليمي في الخليج يتعرض لإعادة تعريف تدريجية، حيث لم يعد مرتبطاً فقط بالحدود الجغرافية للدول، بل أصبح مرتبطاً بمدى القدرة على التأثير في الساحات الخارجية ومنع تحولها إلى مصادر تهديد مباشر.

كما أدى هذا الوضع إلى إدخال المنطقة في حالة من "الأمن المتبادل الهش"، حيث تعتمد كل الأطراف على موازين ردع غير مستقرة، تقوم على الرسائل

غير المباشرة أكثر من المواجهة المباشرة، لكنها تبقى قابلة للانفجار في أي لحظة.

في المقابل، ساهم استمرار الحرب في اليمن في تعميق هذا التوتر، لأن استمرار الصراع يعني استمرار نقاط الاحتكاك بين الطرفين، سواء عبر الجغرافيا اليمنية أو عبر امتداداتها البحرية والإقليمية.

كما أدى هذا الوضع إلى زيادة عسكرة مفهوم الأمن الإقليمي، حيث أصبحت المنطقة أكثر اعتماداً على الأدوات العسكرية والاستخباراتية في إدارة التوازنات، بدل الحلول السياسية أو الدبلوماسية التقليدية.

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن العلاقة بين إيران ودول الخليج لم تعد تُدار ضمن إطار تنافس طبيعي بين دول الإقليم، بل ضمن معادلة صراع نفوذ معقدة تمتد عبر أكثر من ساحة، اليمن فيها واحدة من أهم نقاطها وأكثرها حساسية.

كما انعكس هذا التوتر على مجمل البيئة الإقليمية، حيث ساهم في زيادة الاستقطاب، وتعميق الانقسام بين المحاور المختلفة، وإضعاف فرص بناء منظومة أمن إقليمي مشتركة أو مستقرة.

في النهاية، يمكن القول إن تصاعد التوتر بين إيران ودول الخليج حول الأمن الإقليمي لم يكن نتيجة حدث واحد، بل نتيجة تراكم طويل من التحولات في ساحات متعددة، كان اليمن أبرزها، حيث تحول إلى نقطة اختبار مركزية لمعادلات النفوذ والردع والتوازن في المنطقة، ما جعله أحد أهم عناصر إعادة تشكيل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط الحديث.

5.استنزاف المنطقة وتوسيع دائرة الصراعات بالوكالة

مع دخول الصراع في اليمن مرحلة طويلة الأمد، لم تعد الحرب محصورة داخل حدودها الجغرافية أو ضمن أطرافها المحلية المباشرة، بل تحولت

تدريجياً إلى نموذج أوسع من "الصراعات بالوكالة" التي أصبحت سمة بارزة في عدد من ساحات الإقليم. هذا التحول لم يقتصر على اليمن فقط، بل كان جزءاً من نمط إقليمي متكرر يعكس تداخل النفوذ وتعدد مراكز القوة في الشرق الأوسط.

في هذا السياق، ساهم استمرار الدعم الخارجي لأطراف الصراع في تعزيز قدرة هذه الأطراف على الاستمرار في القتال لفترات طويلة دون انهيار حاسم، ما أدى إلى إطالة أمد الحرب وتحويلها من صراع على السلطة إلى حالة استنزاف مفتوحة. هذا النمط جعل من الصعب الوصول إلى نقطة حسم نهائي أو تسوية مستقرة.

ومع توسع رقعة الصراع، بدأت دائرة التأثير تمتد خارج اليمن نفسه، لتشمل أمن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، إضافة إلى التوازنات الإقليمية الأوسع في شبه الجزيرة العربية. هذا التمدد جعل من الحرب اليمنية جزءاً من منظومة أمن إقليمي معقدة.

في هذا الإطار، أصبحت بعض العمليات الميدانية تُقرأ ضمن سياق أوسع من الردع المتبادل بين القوى الإقليمية، حيث لم تعد الأحداث داخل اليمن منفصلة عن التوترات بين إيران ودول الخليج، بل أصبحت تعبيراً عملياً عنها في بعض الحالات.

هذا الوضع ساهم في إدخال المنطقة في حالة من الاستنزاف الاستراتيجي، حيث تتوزع الموارد والجهود بين أكثر من ساحة صراع، ما يقلل من قدرة الأطراف الإقليمية على التركيز على التنمية والاستقرار الداخلي، ويزيد من كلفة الأمن الإقليمي بشكل عام.

كما أدى هذا النمط من الصراعات إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب في المنطقة، حيث لم تعد الحروب تُخاض بشكل مباشر بين الدول، بل عبر أطراف محلية تعمل ضمن شبكات دعم إقليمية، ما يجعل الصراع أكثر تعقيداً وأطول زمناً وأقل قابلية للحسم.

في المقابل، ساهم هذا التوسع في الصراعات بالوكالة في خلق حالة من "تعدد الجبهات" داخل الإقليم، حيث تتداخل الملفات اليمنية مع ملفات أخرى في سوريا والعراق ولبنان، ما يجعل كل ساحة مرتبطة بالأخرى بشكل غير مباشر.

هذا الترابط بين الساحات المختلفة أدى إلى تعقيد عملية إدارة الصراع الإقليمي، لأن أي تغيير في ساحة واحدة ينعكس تلقائياً على الساحات الأخرى، سواء من حيث التوازنات السياسية أو العسكرية أو الأمنية.

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن المنطقة تعيش حالة من إعادة تشكيل مستمرة لموازين القوة، حيث لا يوجد استقرار نهائي، بل توازنات مؤقتة قابلة للتغير المستمر حسب تطورات كل ساحة من ساحات الصراع.

كما ساهم هذا الواقع في إضعاف البنية المؤسسية لبعض الدول، حيث أصبحت مواردها وقدراتها موزعة بين إدارة الأزمات الداخلية والانخراط في تفاعلات إقليمية معقدة، ما أثر على قدرتها على تحقيق استقرار طويل الأمد.

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن الصراعات بالوكالة أصبحت أداة رئيسية في إدارة النفوذ الإقليمي، حيث تعتمد القوى الإقليمية على دعم أطراف محلية بدلاً من المواجهة المباشرة، ما يجعل الصراع أقل وضوحاً وأكثر امتداداً زمنياً.

لكن في المقابل، أدى هذا النمط إلى زيادة هشاشة الأمن الإقليمي، لأن استمرار الصراعات المفتوحة يعني استمرار احتمالات التصعيد في أي لحظة، دون وجود آليات واضحة لاحتوائها بشكل نهائي.

كما أن هذا الاستنزاف المستمر انعكس على المجتمعات المحلية داخل مناطق الصراع، حيث تأثرت البنية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية بشكل كبير، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وازدياد مستويات عدم الاستقرار.

وفي النهاية، يمكن القول إن استنزاف المنطقة عبر الصراعات بالوكالة لم يكن مجرد نتيجة جانبية للحرب في اليمن، بل أصبح جزءاً من بنية الصراع

الإقليمي نفسه، حيث تحولت ساحات مثل اليمن إلى نقاط ارتكاز في شبكة أوسع من التنافس الإقليمي، ما جعل المنطقة بأكملها تدخل مرحلة طويلة من عدم الاستقرار البنيوي وإعادة تشكيل موازين القوة بشكل مستمر.

.6الخلاصة: اليمن كنموذج للصراع الإقليمي الممتد وإعادة تشكيل الأمن في شبه الجزيرة العربية

في ضوء مسار الحرب اليمنية وتطوراتها المتراكمة، يمكن النظر إلى اليمن باعتباره أحد أبرز النماذج الحديثة للصراعات الإقليمية الممتدة، حيث تجاوزت الأزمة حدودها المحلية لتصبح جزءاً من بنية أوسع لإعادة تشكيل النفوذ والأمن في شبه الجزيرة العربية والبيئة الإقليمية المحيطة بها. هذا التحول لم يكن نتيجة حدث واحد، بل حصيلة تراكم طويل من الانهيارات الداخلية والتداخلات الخارجية المتزامنة.

في البداية، انطلقت الأزمة اليمنية من داخل بنية دولة تعاني من هشاشة مؤسسية وتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن هذه الهشاشة سرعان ما تحولت إلى عامل جذب لتدخلات إقليمية غير مباشرة، ساهمت في إعادة صياغة طبيعة الصراع وحدوده وفاعليه. ومع مرور الوقت، أصبح من الصعب فصل الداخل اليمني عن الإطار الإقليمي الأوسع.

في هذا السياق، لعب صعود الحوثيين وتوسعهم العسكري والسياسي دوراً محورياً في إعادة تشكيل ميزان القوة داخل البلاد، وهو ما تزامن مع دخول أطراف إقليمية إلى معادلة الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر، ما حوّل الحرب إلى ساحة متعددة المستويات تتداخل فيها الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية.

ومع تصاعد هذا التداخل، لم يعد اليمن مجرد ملف داخلي، بل أصبح جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي في الخليج والبحر الأحمر، حيث ارتبطت تطوراته بشكل مباشر بحسابات التوازن بين القوى الإقليمية، وعلى رأسها إيران ودول الخليج.

هذا الارتباط جعل كل تطور ميداني داخل اليمن يحمل دلالات تتجاوز حدوده الجغرافية.

كما أن استمرار الحرب لفترة طويلة أدى إلى إعادة تشكيل طبيعة الدولة اليمنية نفسها، حيث تراجعت قدرتها على استعادة مركزية القرار والسيطرة، وتحولت إلى كيان يعاني من تعدد مراكز القوة والانقسام المؤسسي، ما جعل فكرة الدولة الموحدة أكثر هشاشة وتعقيداً.

في المقابل، ساهم هذا الوضع في تثبيت نموذج الصراع غير المباشر كأداة رئيسية لإدارة النفوذ في المنطقة، حيث أصبحت القوى الإقليمية تعتمد على دعم أطراف محلية بدلاً من المواجهة المباشرة، ما جعل الصراعات أكثر امتداداً وأقل قابلية للحسم السريع.

هذا النمط من الصراع أدى إلى إدخال المنطقة في حالة من التوازن غير المستقر، حيث لا يوجد طرف قادر على فرض سيطرة كاملة، ولا توجد تسوية قادرة على إنهاء الصراع بشكل نهائي، ما جعل الحرب تتحول إلى حالة طويلة الأمد من إدارة الأزمات بدل حلها.

كما أن اليمن، في هذا السياق، أصبح ساحة اختبار حقيقية لمعادلات الأمن الإقليمي، حيث انعكست فيه التوترات بين إيران ودول الخليج بشكل مباشر، سواء عبر التوازنات الميدانية أو عبر التفاعلات السياسية والأمنية غير المباشرة.

ومع مرور الوقت، أصبحت الحرب اليمنية جزءاً من شبكة أوسع من الصراعات الإقليمية الممتدة، التي تشمل أكثر من ساحة في الشرق الأوسط، ما جعل كل ملف مرتبطاً بالآخر ضمن منظومة معقدة من التفاعلات المتبادلة.

هذا الترابط بين الساحات المختلفة ساهم في تعميق هشاشة الأمن الإقليمي، حيث أصبح أي تصعيد في ساحة واحدة قابلاً للانعكاس على ساحات أخرى، ما يزيد من صعوبة إدارة الأزمات بشكل منفصل أو معزول.

في المقابل، أدى استمرار هذا النمط من الصراع إلى استنزاف طويل الأمد لقدرات الدول الإقليمية، سواء على مستوى الموارد أو الاستقرار أو التنمية، حيث أصبحت جزءاً من طاقتها موجهة لإدارة التوازنات الأمنية بدلاً من التركيز على البناء الداخلي.

كما ساهم هذا الوضع في إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي، حيث لم يعد الأمن مرتبطاً فقط بالحدود الجغرافية للدول، بل أصبح مرتبطاً بقدرتها على إدارة نفوذها خارج حدودها ومنع تحول الساحات المجاورة إلى مصادر تهديد.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن اليمن لم يعد مجرد ساحة صراع، بل أصبح نموذجاً مكثفاً لطبيعة التحولات في المنطقة، حيث تتداخل الدولة الضعيفة مع النفوذ الإقليمي، والحرب الداخلية مع الصراع بالوكالة، والسياسة المحلية مع التوازنات الاستراتيجية.

وفي النهاية، يمكن تلخيص الحالة اليمنية باعتبارها جزءاً من عملية إعادة تشكيل أوسع للأمن في شبه الجزيرة العربية، حيث تحولت من دولة تعاني أزمة داخلية إلى ساحة مركزية ضمن صراع إقليمي ممتد، يعكس التحولات العميقة في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ويجسد انتقاله من نموذج الاستقرار التقليدي إلى نموذج التوازنات المتحركة والصراعات المفتوحة.

الفصل 14: البرنامج النووي الإيراني والصراع مع الغرب – من التطوير العلمي إلى المواجهة

الدولية .1نشأة البرنامج النووي الإيراني وتحوّله من مشروع علمي إلى ركيزة في التفكير الاستراتيجي للدولة

بدأت ملامح البرنامج النووي الإيراني في سياق مختلف تماماً عن الصورة التي اتخذها لاحقاً داخل النظام الدولي. فقد انطلق في الأساس كمشروع علمي وتقني مرتبط بتطوير قدرات البحث في مجالات الطاقة والتكنولوجيا النووية، ضمن

إطار كان في بدايته أقرب إلى التعاون العلمي المدني والانفتاح على الخبرات الأجنبية، خصوصاً في مراحل ما قبل التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها إيران في أواخر السبعينيات.

في تلك المرحلة المبكرة، لم يكن الملف النووي يحمل الطابع السياسي أو الأمني الذي ارتبط به لاحقاً، بل كان جزءاً من رؤية تنموية تسعى إلى إدخال إيران في مسار الدول التي تمتلك قدرات علمية متقدمة في مجالات الطاقة والبحث العلمي. وقد ارتبط هذا التوجه حينها بفكرة بناء قاعدة علمية حديثة قادرة على دعم التنمية الاقتصادية والصناعية.

ومع التحول السياسي الكبير الذي شهدته البلاد لاحقاً، دخل البرنامج النووي مرحلة إعادة تعريف شاملة، حيث لم يعد مجرد مشروع علمي منفصل، بل أصبح جزءاً من بنية الدولة الجديدة وتصورها لمفهوم الاستقلال والسيادة. هذا التحول نقل الملف من المجال التقني البحت إلى المجال الاستراتيجي المرتبط بالأمن القومي.

في هذا السياق، بدأ البرنامج النووي يُنظر إليه تدريجياً كأحد عناصر القوة العلمية التي يمكن أن تعزز مكانة الدولة داخل النظام الإقليمي والدولي، خصوصاً في ظل بيئة إقليمية تتسم بالتنافس الحاد والتحولات المستمرة في موازين القوى. هذا الإدراك ساهم في إعادة صياغة أولويات التطوير العلمي والتقني داخل الدولة.

ومع مرور الوقت، أصبح البرنامج النووي جزءاً من التفكير الاستراتيجي طويل الأمد، وليس مجرد مشروع تنموي قصير أو متوسط المدى. فقد ارتبط بمفاهيم أوسع تتعلق بالردع، والاستقلال التقني، وتقليل الاعتماد على الخارج في مجالات حساسة تتعلق بالطاقة والتكنولوجيا المتقدمة.

هذا التحول في طبيعة إدراك البرنامج لم يكن معزولاً عن البيئة الإقليمية والدولية، حيث ساهمت التوترات المستمرة في المنطقة، إلى جانب طبيعة

العلاقات مع القوى الكبرى، في تعزيز أهمية امتلاك قدرات علمية متقدمة كجزء من معادلة التوازن الاستراتيجي.

في هذا الإطار، أصبح البرنامج النووي يُنظر إليه تدريجياً كأداة متعددة الأبعاد، تجمع بين البعد العلمي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي، ما جعله جزءاً من البنية العميقة للدولة وليس مجرد مشروع قطاعي منفصل.

كما أن تطور هذا البرنامج تزامن مع تصاعد الاهتمام العالمي بملفات الانتشار النووي، ما وضعه مبكراً ضمن دائرة الاهتمام الدولي، حتى قبل أن يصل إلى المراحل المتقدمة من التطوير التقني. هذا الاهتمام المبكر ساهم في إدخاله ضمن حسابات السياسة الدولية.

ومع استمرار التقدم في البنية العلمية والتقنية المرتبطة به، بدأ البرنامج يأخذ مكاناً أكثر مركزية داخل النقاشات الاستراتيجية، سواء على المستوى الداخلي أو في علاقات الدولة الخارجية، حيث أصبح أحد الملفات التي ترتبط مباشرة بمفهوم القوة الوطنية الشاملة.

كما أدى هذا التطور إلى نشوء إدراك متزايد بأن امتلاك المعرفة النووية لا ينفصل عن مفهوم السيادة، وأن القدرة على تطوير التكنولوجيا المتقدمة أصبحت جزءاً من عناصر الاستقلال الاستراتيجي في النظام الدولي الحديث.

في المقابل، ساهم هذا التحول في إدخال البرنامج النووي في دائرة التفاعل مع النظام الدولي، حيث لم يعد يُنظر إليه كمشروع داخلي بحت، بل كعنصر يمكن أن يؤثر في توازنات إقليمية ودولية أوسع، خصوصاً في منطقة شديدة الحساسية جيوسياسياً.

ومع مرور الزمن، أصبح البرنامج النووي أحد أبرز العوامل التي تعكس التحول في طبيعة الدولة من التركيز على الداخل إلى الانخراط في معادلات القوة الدولية، حيث ارتبط بشكل متزايد بمفاهيم الردع والتوازن والمكانة الإقليمية.

وفي النهاية، يمكن القول إن نشأة البرنامج النووي الإيراني لم تكن مجرد بداية مشروع علمي، بل كانت نقطة انطلاق لمسار طويل من التحول التدريجي الذي نقل هذا البرنامج من مجال البحث والتطوير إلى قلب التفكير الاستراتيجي للدولة، حيث أصبح جزءاً من معادلة أوسع تتعلق بمفهوم القوة والسيادة والمكانة داخل النظام الإقليمي والدولي.

.2انتقال الملف النووي الإيراني إلى ساحة الصراع الدولي وتحوّله إلى قضية أمن عالمي

مع تطور البرنامج النووي الإيراني وازدياد مستويات التعقيد التقنية المرتبطة به، بدأ الملف يخرج تدريجياً من الإطار الوطني الداخلي إلى دائرة أوسع من الاهتمام الدولي، حيث لم يعد يُنظر إليه كمجرد مشروع علمي أو تنموي، بل كقضية ذات تأثير مباشر على توازنات الأمن الإقليمي والدولي. هذا التحول لم يحدث دفعة واحدة، بل جاء عبر سلسلة من المراحل المتراكمة التي أعادت تعريف طبيعة الملف نفسه.

في البداية، كان التفاعل الدولي مع البرنامج النووي محدوداً نسبياً، ويتركز على الجانب التقني والرقابي، ضمن الأطر العامة لمنظومة عدم الانتشار النووي. إلا أن استمرار تطوير القدرات المرتبطة بالبرنامج، وارتفاع مستوى الحساسية السياسية حوله، دفع المجتمع الدولي إلى إعادة تقييمه ضمن سياق أوسع يرتبط بالأمن والاستقرار الإقليمي.

ومع مرور الوقت، بدأت بعض القوى الدولية، خصوصاً الغربية، تنظر إلى الملف النووي باعتباره عنصراً يمكن أن يؤثر على ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة أصلاً شديدة التعقيد من حيث التوازنات والصراعات. هذا الإدراك ساهم في نقل الملف من نطاقه التقني إلى نطاق سياسي-أمني أكثر حساسية.

في هذا السياق، أصبح الملف النووي الإيراني جزءاً من أجندة السياسة الدولية، حيث دخل في صلب النقاشات بين القوى الكبرى، وأصبح موضوعاً دائماً على

طاولات التفاوض والضغط السياسي، ما جعله يتحول إلى أحد أكثر الملفات تعقيداً في العلاقات الدولية الحديثة.

هذا التحول لم يكن مجرد نتيجة لتطور البرنامج نفسه، بل أيضاً نتيجة لطبيعة البيئة الدولية التي تتسم بحساسية عالية تجاه قضايا الانتشار النووي، خصوصاً في مناطق تشهد توترات إقليمية متواصلة. لذلك، تم ربط الملف النووي الإيراني مباشرة بمفاهيم الأمن الإقليمي والاستقرار العالمي.

ومع تصاعد الاهتمام الدولي، بدأ الملف يأخذ طابعاً سياسياً واضحاً، حيث لم يعد النقاش حوله يقتصر على الجوانب التقنية، بل امتد ليشمل قضايا تتعلق بالنوايا الاستراتيجية، ودور الدولة الإقليمي، وتأثيرها المحتمل على التوازنات الدولية.

هذا التحول أدى إلى إدخال الملف النووي في دائرة الصراع السياسي بين إيران والقوى الغربية، حيث أصبح أحد أهم محاور الخلاف في العلاقات الدولية، ومصدراً دائماً للتوتر والتصعيد الدبلوماسي والاقتصادي.

كما ساهم هذا التطور في تحويل الملف إلى أداة ضغط متبادلة، حيث استخدم في سياقات متعددة تتعلق بالمفاوضات السياسية، والعقوبات الاقتصادية، ومحاولات إعادة تشكيل سلوك الدولة داخل النظام الدولي.

ومع مرور الوقت، أصبح الملف النووي الإيراني لا يُقرأ بمعزل عن السياق الإقليمي الأوسع، بل باعتباره جزءاً من شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والأمنية التي تشمل عدة أطراف ودول ومصالح متشابكة.

في هذا الإطار، تحوّل الملف إلى قضية أمن عالمي، حيث لم يعد تأثيره محصوراً في منطقة معينة، بل أصبح مرتبطاً بمفاهيم أوسع تتعلق بمنع الانتشار النووي، واستقرار أسواق الطاقة، والتوازنات الاستراتيجية بين القوى الكبرى.

كما أدى هذا التحول إلى إدخال الملف ضمن منظومة المؤسسات الدولية المعنية بالأمن والرقابة، ما زاد من طابعه القانوني والسياسي، وجعله خاضعاً لمستويات متعددة من المتابعة والرقابة الدولية.

في المقابل، ساهم هذا الوضع في تعميق حالة التوتر المستمر بين الأطراف المعنية، حيث أصبح كل تطور في الملف يُقرأ كخطوة استراتيجية ذات دلالات سياسية تتجاوز بعدها التقني المباشر.

ومع استمرار التفاعلات الدولية حول الملف، أصبح واضحاً أنه لم يعد مجرد قضية فنية أو علمية، بل أصبح جزءاً من بنية الصراع السياسي الدولي، يعكس التنافس بين القوى الكبرى على شكل النظام العالمي ومستقبل توازناته.

وفي النهاية، يمكن القول إن انتقال الملف النووي الإيراني إلى ساحة الصراع الدولي لم يكن مجرد تطور طبيعي لبرنامج تقني، بل عملية تحول بنيوي نقلت الملف من إطار وطني محدود إلى قضية أمن عالمي، جعلت منه أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في السياسة الدولية المعاصرة، وركيزة أساسية في تفاعلات النظام الدولي الحديث.

3.العقوبات الدولية وتحوّل الملف النووي إلى أداة صراع اقتصادي–سياسي طويل الأمد

مع تصاعد القلق الدولي من تطور البرنامج النووي الإيراني واتساع نطاقه التقني والسياسي، دخل الملف مرحلة جديدة اتسمت بالانتقال من الضغط الدبلوماسي المحدود إلى منظومة واسعة من العقوبات الاقتصادية والسياسية التي استهدفت إعادة ضبط سلوك الدولة داخل النظام الدولي. هذه العقوبات لم تكن إجراءً منفرداً، بل جاءت ضمن استراتيجية متدرجة اعتمدت على التراكم والضغط طويل الأمد.

في البداية، كانت العقوبات ذات طابع محدود وموجه نحو قطاعات محددة، وتركزت على محاولة إبطاء التقدم التقني والحد من الوصول إلى بعض المواد

والتقنيات الحساسة. إلا أن استمرار الخلاف وتزايد التعقيد السياسي حول الملف دفع باتجاه توسيع نطاق العقوبات تدريجياً ليشمل قطاعات اقتصادية أوسع.

ومع توسع هذه الإجراءات، تحولت العقوبات إلى أداة مركزية في إدارة الصراع حول الملف النووي، حيث لم تعد مجرد وسيلة ضغط تقني، بل أصبحت جزءاً من استراتيجية سياسية تهدف إلى التأثير على القرار الاستراتيجي للدولة من خلال البنية الاقتصادية.

هذا التحول أدى إلى إدخال الاقتصاد الوطني في دائرة التأثير المباشر للصراع الدولي، حيث أصبحت القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتمويل والتجارة الخارجية عرضة لتأثيرات مباشرة من السياسات العقابية الدولية.

في هذا السياق، بدأت العقوبات تأخذ طابعاً تراكمياً، حيث كل مرحلة جديدة من التصعيد السياسي كانت تقابلها موجة إضافية من القيود الاقتصادية، ما جعل الملف النووي يرتبط بشكل وثيق بمفهوم "الحرب الاقتصادية طويلة الأمد."

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن الهدف من العقوبات لم يعد فقط تقنيًا مرتبطاً بوقف أو تقييد بعض الأنشطة، بل تحول إلى محاولة لإعادة تشكيل سلوك الدولة الاستراتيجي عبر الضغط الاقتصادي والسياسي المستمر.

هذا النمط من الضغط أدى إلى إدخال الملف النووي في حالة صراع مركّب، حيث تداخلت فيه الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في آن واحد، ما جعله أحد أكثر الملفات تعقيداً في العلاقات الدولية المعاصرة.

في المقابل، ساهمت هذه العقوبات في تعزيز مركزية الملف النووي داخل السياسات الداخلية، حيث أصبح جزءاً من الخطاب الاستراتيجي للدولة، وليس مجرد ملف تفاوض خارجي، ما زاد من تشابك أبعاده الداخلية والخارجية.

كما أدى هذا الوضع إلى تحويل الملف إلى عنصر دائم في العلاقات مع القوى الغربية، حيث لم يعد موضوعاً مرحلياً يمكن حله سريعاً، بل أصبح ملفاً بنيوياً في بنية العلاقات الدولية بين الطرفين.

ومع استمرار العقوبات وتوسعها، بدأت تظهر آثار اقتصادية طويلة الأمد انعكست على قطاعات متعددة، ما زاد من تعقيد المشهد الداخلي وربط الملف النووي بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار، أصبحت العقوبات جزءاً من معادلة الضغط السياسي المستمر، حيث يتم استخدامها كأداة لإعادة التفاوض حول موازين القوى وليس فقط كإجراء ردعي تقني.

كما أدى هذا الوضع إلى تعميق حالة الاستقطاب الدولي حول الملف، حيث انقسمت مواقف القوى الدولية بين داعم للضغط القصوى وداعٍ إلى الحلول التفاوضية، ما جعل الملف جزءاً من تنافس أوسع داخل النظام الدولي نفسه.

ومع مرور الوقت، أصبح الملف النووي الإيراني مثالاً على كيفية تحول القضايا التقنية إلى أدوات صراع اقتصادي–سياسي ممتد، حيث تتداخل فيه مصالح الدول الكبرى مع حسابات الأمن الإقليمي والدولي.

وفي النهاية، يمكن القول إن العقوبات الدولية لم تكن مجرد رد فعل على تطور البرنامج النووي، بل أصبحت جزءاً من بنية الصراع نفسها، حيث تحوّل الملف إلى ساحة مواجهة طويلة الأمد تستخدم فيها الأدوات الاقتصادية والسياسية لإعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية داخل النظام الدولي، ما جعله أحد أكثر الملفات تعقيداً واستمرارية في السياسة العالمية الحديثة.

.4الملف النووي كعنصر في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية

مع تراكم مراحل التصعيد حول البرنامج النووي الإيراني، لم يعد الملف مجرد قضية تقنية أو حتى ثنائية بين إيران والقوى الغربية، بل تحول تدريجياً إلى عنصر بنيوي داخل معادلة التوازنات الإقليمية والدولية. هذا التحول جعل الملف يتجاوز حدوده المباشرة ليصبح جزءاً من هندسة أوسع للعلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط والنظام العالمي ككل.

في هذا السياق، أصبح الملف النووي مرتبطاً بشكل مباشر بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، حيث لم يعد يُنظر إليه فقط من زاوية القدرات التقنية، بل من زاوية تأثيره المحتمل على ميزان الردع الإقليمي وتوازن القوى بين الدول الكبرى والقوى الإقليمية الصاعدة.

ومع تطور الأزمة، بدأ الملف يأخذ موقعاً مركزياً في إعادة تعريف موازين النفوذ في الشرق الأوسط، حيث أصبح جزءاً من شبكة أوسع من التفاعلات التي تشمل الأمن الإقليمي، والصراعات بالوكالة، والتحالفات الاستراتيجية بين الدول.

هذا التداخل جعل الملف النووي يتحول إلى أداة قياس غير مباشرة لقوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي، حيث ارتبط بشكل متزايد بمفاهيم مثل الردع الاستراتيجي، والاستقلال السياسي، والقدرة على التأثير في التوازنات الإقليمية.

في المقابل، أدى هذا التحول إلى إدخال الملف ضمن حسابات القوى الكبرى بشكل أعمق، حيث لم يعد مجرد ملف منع انتشار نووي، بل أصبح جزءاً من معادلة أوسع تتعلق بإدارة النظام الدولي ومنع اختلال موازين القوى في مناطق حساسة.

ومع مرور الوقت، أصبح الملف النووي الإيراني مرتبطاً بعدد من الملفات الإقليمية الأخرى، ما جعله يدخل في شبكة معقدة من التفاعلات تشمل العراق

وسوريا ولبنان واليمن، حيث تتقاطع فيه المصالح الاستراتيجية لمجموعة واسعة من الفاعلين.

هذا الترابط بين الملفات الإقليمية جعل من الصعب فصل الملف النووي عن السياق الجيوسياسي الأوسع، حيث أصبح كل تطور فيه ينعكس على مستويات متعددة من التوازن الإقليمي والدولي.

كما ساهم هذا الوضع في تحويل الملف إلى عنصر تفاوضي دائم داخل العلاقات الدولية، حيث أصبح جزءاً من أي نقاش يتعلق بالأمن الإقليمي أو ترتيبات القوة في الشرق الأوسط.

في هذا الإطار، لعب الملف النووي دوراً في إعادة تشكيل التحالفات الدولية، حيث دفع القوى المختلفة إلى إعادة تقييم مواقفها وتوازناتها بناءً على تطورات هذا الملف وتأثيره المحتمل على الاستقرار الإقليمي.

كما أدى هذا التفاعل إلى تعزيز حالة الاستقطاب داخل النظام الدولي، حيث انقسمت المواقف بين قوى ترى ضرورة تشديد الضغط لمنع تغيّر ميزان القوى، وأخرى تدفع نحو التفاوض وإدماج الملف ضمن تسويات أوسع.

ومع استمرار هذا التفاعل، أصبح الملف النووي جزءاً من بنية الصراع الدولي الأوسع، حيث لم يعد مجرد قضية تقنية أو قانونية، بل أصبح مرتبطاً مباشرة بإعادة تشكيل النظام العالمي نفسه.

كما انعكس هذا الوضع على طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى والقوى الإقليمية، حيث أصبح الملف النووي أحد أبرز محاور التفاوض والتوتر في آن واحد، ما جعله جزءاً دائماً من أجندة السياسة الدولية.

في المقابل، ساهم هذا الوضع في تعزيز أهمية الملف كأداة استراتيجية في إدارة النفوذ، حيث أصبح مرتبطاً بمفهوم التوازن الدقيق بين الردع والتفاوض، وبين الضغط السياسي وإدارة الأزمات.

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن الملف النووي لم يعد مجرد قضية منع انتشار، بل تحول إلى عنصر فاعل في إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية والدولية، حيث أثر بشكل مباشر في طريقة بناء التحالفات وإدارة الصراعات.

وفي النهاية، يمكن القول إن الملف النووي الإيراني أصبح أحد أهم عناصر إعادة تشكيل التوازنات في النظام الدولي الحديث، حيث تجاوز كونه ملفاً تقنياً ليصبح جزءاً من البنية العميقة للصراع الدولي والإقليمي، وعنصراً محورياً في فهم التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط والعالم.

الفصل 16: الصراع الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين داخل بنية النظام الإيراني

1.تعدد مراكز القرار داخل النظام وتشابك البنية السياسية

يتميز النظام السياسي في إيران بتركيبة مؤسسية معقدة تقوم على تعدد مراكز القرار وتداخل الصلاحيات بين مؤسسات مختلفة ذات طابع دستوري وديني وأمني وعسكري. هذا التعدد لا يمكن فهمه باعتباره مجرد توزيع إداري للسلطة، بل هو بنية سياسية متراكمة تشكلت عبر مراحل تاريخية، وأنتجت نموذجاً فريداً من إدارة الدولة يقوم على التوازن بين أكثر من مركز نفوذ داخل النظام الواحد.

في هذا الإطار، لا توجد سلطة سياسية واحدة تحتكر القرار بشكل مطلق، بل تتوزع السلطة بين مؤسسات متعددة مثل رئاسة الجمهورية، والبرلمان، والمؤسسات الدينية العليا، إضافة إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تمتلك بدورها تأثيراً واسعاً في صياغة السياسات الاستراتيجية. هذا التداخل بين السلطات يجعل عملية صنع القرار عملية معقدة تعتمد على التوافقات الداخلية أكثر من كونها قرارات مركزية مباشرة.

ومع تطور النظام السياسي، تعمّق هذا التشابك المؤسسي ليصبح جزءاً من طبيعة الدولة نفسها، حيث لم يعد ممكناً فصل البعد السياسي عن البعد الديني أو الأمني، بل أصبحت هذه الأبعاد متداخلة بشكل بنيوي داخل هيكل الدولة. هذا التداخل أدى إلى خلق شبكة من مراكز النفوذ المتوازية التي تعمل ضمن نظام واحد لكنها تحتفظ بدرجات متفاوتة من الاستقلال النسبي.

في هذا السياق، تلعب المؤسسات الدينية العليا دوراً محورياً في تحديد الإطار العام للسياسات، حيث تشكل مرجعية عليا توجه المسار الاستراتيجي للدولة، في حين تعمل المؤسسات التنفيذية على إدارة السياسات اليومية ضمن هذا الإطار العام. هذا التوازن بين المرجعية والتطبيق يشكل أحد أعمدة النظام السياسي.

إلى جانب ذلك، برزت المؤسسات الأمنية والعسكرية كفاعل مستقل نسبياً داخل بنية الدولة، حيث اكتسبت مع مرور الوقت دوراً متزايداً في صياغة السياسات الداخلية والخارجية، خاصة في الملفات المرتبطة بالأمن القومي والنفوذ الإقليمي. هذا الدور جعلها جزءاً أساسياً من معادلة القرار السياسي وليس مجرد أداة تنفيذية.

ومع تعدد هذه المراكز، نشأت حالة من "تعدد مستويات القرار"، حيث يمكن أن تتداخل القرارات أو تتباين بين مؤسسة وأخرى، ما يؤدي أحياناً إلى اختلاف في الأولويات أو أساليب التنفيذ، دون أن يصل ذلك إلى مستوى الانقسام الكامل داخل النظام. بل يتم إدارة هذا التباين ضمن آليات داخلية معقدة تهدف إلى الحفاظ على التوازن العام.

هذا النموذج من تعدد مراكز القرار أدى إلى خلق نوع من المرونة السياسية داخل النظام، حيث يمكن استيعاب التباينات الداخلية دون انهيار البنية العامة للدولة. في الوقت نفسه، أدى إلى بطء نسبي في عملية اتخاذ القرار نتيجة الحاجة إلى التنسيق بين أكثر من جهة نافذة.

كما أن هذا التعدد ساهم في إنتاج ديناميكية سياسية داخلية مستمرة، حيث تتفاعل المؤسسات المختلفة ضمن شبكة من العلاقات التنافسية والتكاملية في آن واحد، ما يجعل النظام السياسي في حالة حركة دائمة وليست حالة استقرار جامد.

ومع مرور الزمن، أصبح هذا التشابك جزءاً من هوية النظام السياسي نفسه، حيث لم يعد مجرد نتيجة لظروف تاريخية، بل أصبح نمطاً مؤسسياً مستقراً يحدد طريقة عمل الدولة وإدارتها للملفات الداخلية والخارجية.

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن عملية صنع القرار في إيران تمر عادة عبر مراحل متعددة، تشمل النقاش بين المؤسسات، وتحديد الإطار العام، ثم صياغة السياسات التنفيذية، قبل الوصول إلى مرحلة التطبيق، وهو ما يعكس طبيعة النظام المركبة.

هذا التعقيد في بنية القرار ينعكس بشكل مباشر على السياسة الداخلية والخارجية، حيث تظهر أحياناً تباينات في الخطاب أو في أسلوب التعامل مع الملفات المختلفة، دون أن يعني ذلك وجود تناقض جذري في بنية النظام.

كما أن هذا التعدد في مراكز القرار يسمح للنظام بإدارة الضغوط الداخلية والخارجية بطريقة مرنة، حيث يمكن توزيع الأدوار بين المؤسسات المختلفة وفقاً لطبيعة التحديات المطروحة.

وفي المقابل، يؤدي هذا التشابك أحياناً إلى صعوبة في توحيد الرؤية التنفيذية، خصوصاً في الملفات الحساسة أو الاستراتيجية، ما يجعل عملية اتخاذ القرار خاضعة لمعادلات توازن دقيقة بين القوى المختلفة داخل النظام.

ومع ذلك، يظل هذا النموذج قادراً على الحفاظ على استمراريته، لأنه يقوم على مبدأ التوازن الداخلي بين المراكز المختلفة للسلطة، وليس على تركيزها في جهة واحدة فقط.

وفي النهاية، يمكن القول إن تعدد مراكز القرار داخل النظام الإيراني يمثل أحد أبرز سماته البنيوية، حيث يعكس نموذجاً سياسياً معقداً يقوم على التوازن بين مؤسسات متعددة ذات أدوار متداخلة، ما يجعل الدولة تعمل ضمن منظومة ديناميكية مستمرة من التفاعل الداخلي، وليس ضمن هيكل سلطوي بسيط أو خطي.

.2صراع الرؤى بين الإصلاحيين والمحافظين حول شكل الدولة ومستقبلها

يُعدّ الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ داخل إيران أحد أكثر محاور التفاعل السياسي الداخلي تأثيراً وتعقيداً، لأنه لا يدور فقط حول اختلافات سياسية عابرة، بل يتصل بجوهر رؤية الدولة لنفسها، وحدود انفتاحها، وطبيعة علاقتها بالمجتمع وبالنظام الدولي. هذا الصراع يشكل أحد المحركات المستمرة لتطور النظام، ويظهر بأشكال مختلفة عبر العقود.

في العمق، يمكن فهم هذا التباين بوصفه اختلافاً في "فلسفة الدولة" أكثر من كونه خلافاً على السياسات اليومية. فكل تيار يحمل تصوراً مختلفاً حول معنى الاستقرار، ومفهوم السيادة، وحدود التغيير الممكن داخل البنية السياسية القائمة، وهو ما يجعل الخلاف بينهما بنيوياً ومتجذراً.

التيار الإصلاحي يميل عادة إلى رؤية أكثر انفتاحاً، تقوم على توسيع مساحة المشاركة السياسية، وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحسين صورة الدولة خارجياً عبر تخفيف حدة التوترات مع النظام الدولي. هذا التوجه يعكس إدراكاً لأهمية المرونة السياسية في إدارة التحديات الداخلية والخارجية.

في المقابل، يرى التيار المحافظ أن قوة الدولة واستقرارها يرتبطان بالحفاظ على البنية الأيديولوجية والمؤسسية القائمة، مع التشديد على عناصر الهوية السياسية والدينية، ورفض أي تغييرات قد تُفسر باعتبارها تهديداً لأسس النظام أو توازنه الداخلي.

هذا التباين في الرؤية لا يبقى في الإطار النظري، بل ينعكس بشكل مباشر على السياسات العامة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الخارجي، ما يجعل كل مرحلة سياسية مرتبطة إلى حد كبير بميزان القوى بين التيارين.

في بعض الفترات، يبرز التيار الإصلاحي بشكل أكبر داخل مؤسسات الدولة التنفيذية، ما يخلق حالة من الانفتاح النسبي في الخطاب والسياسات. وفي فترات أخرى، يسيطر التيار المحافظ على المفاصل الأساسية، ما يؤدي إلى تشديد داخلي وتأكيد أكبر على الاستمرارية والضبط.

هذا التذبذب لا يعني وجود انقسام حاد داخل النظام، بل يعكس قدرة البنية السياسية على استيعاب التباينات ضمن إطار مؤسسي واحد، حيث يتم إدارة الخلافات عبر آليات داخلية دون الوصول إلى انهيار في النظام العام.

كما أن هذا الصراع الداخلي يرتبط أيضاً بتباين في الرؤية حول العلاقة مع العالم الخارجي، حيث يميل الإصلاحيون إلى تعزيز قنوات التواصل والانفتاح الدبلوماسي، بينما يركز المحافظون على مفاهيم الاستقلال السياسي والاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج.

في الجانب الاقتصادي، يظهر الاختلاف في السياسات المتعلقة بالإصلاح والانفتاح الاقتصادي مقابل السياسات التي تركز على الاكتفاء الذاتي وتعزيز دور الدولة في إدارة الاقتصاد، ما يعكس اختلافاً في تصور نمط التنمية المناسب للدولة.

أما على المستوى الاجتماعي، فيتجلى الصراع في قضايا مثل الحريات العامة، ودور المجتمع المدني، وحدود التعبير الثقافي، حيث يدفع الإصلاحيون نحو مساحة أوسع من الانفتاح، بينما يفضل المحافظون الحفاظ على ضوابط اجتماعية وثقافية أكثر صرامة.

هذا التباين المستمر يجعل النظام السياسي في حالة ديناميكية دائمة، حيث تتغير الأولويات والسياسات تبعاً لتوازن القوى بين التيارين في كل مرحلة تاريخية.

ومع ذلك، لا يتحول هذا الصراع إلى قطيعة داخل النظام، بل يبقى ضمن إطار تنافسي منظم، يتم من خلاله إعادة توزيع النفوذ بين الفاعلين السياسيين، بما يحافظ على استمرارية الدولة.

كما أن وجود مؤسسات عليا ذات طابع تنظيمي ورقابي يساهم في ضبط هذا التنافس ومنع تحوله إلى صراع مفتوح، عبر إدارة التوازن بين التيارات المختلفة.

في بعض الأحيان، يؤدي هذا الصراع إلى حالة من التناوب السياسي النسبي، حيث تتقدم رؤية على حساب أخرى لفترة زمنية معينة، قبل أن يعود التوازن من جديد، ما يعكس طبيعة النظام التكيفية.

ومن المهم ملاحظة أن هذا الصراع لا يعبر فقط عن اختلافات نخبوية، بل يمتد تأثيره إلى المجتمع، حيث تنعكس نتائجه على الخطاب العام، وعلى توقعات المواطنين تجاه الدولة ودورها.

كما أن هذا التفاعل الداخلي يؤثر على صورة الدولة في الخارج، حيث يُقرأ أحياناً كدليل على وجود حيوية سياسية داخلية، وأحياناً أخرى كعلامة على تعقيد بنيوي في عملية اتخاذ القرار.

في النهاية، يمكن القول إن الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين داخل إيران يمثل أحد أهم عناصر التوازن الداخلي في النظام، حيث يعكس اختلافاً عميقاً في الرؤية حول شكل الدولة ومستقبلها، ويشكل في الوقت نفسه آلية مستمرة لإعادة إنتاج التوازن السياسي داخل بنية نظام معقد ومتعدد المستويات، قادر على إدارة التناقضات دون أن يفقد استقراره العام.

الخاتمة الأدبية

ليس التاريخ في الحالة الإيرانية مجرد سجلّ للأحداث، ولا هو سردٌ محايدٌ لتتابع الوقائع، بل هو نسيجٌ كثيف من التحولات المتراكمة التي تتداخل فيها الجغرافيا بالعقيدة، والسياسة بالذاكرة، والدولة بالفكرة. إنه تاريخ لا يُقرأ كخط مستقيم، بل كدوائر متداخلة تعود في كل مرة إلى المركز ذاته، لكنها لا تعود كما كانت. دولةٌ تتبدّل أشكالها، لكنّها لا تتخلّى عن هاجسها الأساسي: أن تكون أكثر من مجرد دولة داخل حدود.

لقد حاول هذا الكتاب أن يقترب من هذه البنية المركّبة لا بوصفها مجموعة أحداث منفصلة، بل بوصفها مشروعاً تاريخياً ممتداً لإعادة تعريف الذات السياسية، حيث لا ينفصل الماضي عن الحاضر، ولا الحاضر عن تصور المستقبل. فإيران، في هذا السياق، ليست مجرد فاعل سياسي إقليمي، بل كيانٌ تاريخي يحمل في داخله طبقات متعددة من الوعي السياسي، تتراكب فوق بعضها دون أن تلغي إحداها الأخرى.

في العمق، تكشف هذه القراءة أن الدولة الإيرانية لم تتشكّل مرة واحدة، بل أُعيد تشكيلها مراراً عبر صدمات تاريخية كبرى، كل واحدة منها لم تُنهِ ما قبلها بقدر ما أعادت تأويله. الإمبراطورية القديمة لم تختفِ بالكامل، بل بقيت كذاكرة رمزية. والدولة الحديثة لم تُلغِ الماضي، بل أعادت توظيفه ضمن سردية جديدة. وهكذا أصبح التاريخ نفسه جزءاً من أدوات بناء الدولة، لا مجرد خلفية لها.

وفي قلب هذه البنية، لا تقف السلطة بوصفها مركزاً صلباً واحداً، بل شبكة معقدة من المراكز المتداخلة، تتجاور فيها المؤسسات مع المرجعيات، والسياسة مع الأمن، والدولة مع الأيديولوجيا. ليس هناك خط واحد لاتخاذ القرار، بل مسارات متعددة تتقاطع وتتنافس وتتوازن في آنٍ واحد، ما يجعل الدولة أقرب إلى كيان حيّ يتحرك بتوتر داخلي دائم، لا إلى آلة سياسية مستقرة.

هذا التعدد المؤسسي لا يمكن اختزاله في كونه تعقيداً إدارياً، بل هو جزء من طبيعة النظام نفسه، حيث تُدار السلطة عبر توازنات دقيقة بين مستويات مختلفة

من النفوذ. وفي هذا التوازن، لا تنتصر جهة بشكل نهائي، ولا تُقصى أخرى بالكامل، بل يُعاد توزيع القوة باستمرار ضمن إطار يحافظ على وحدة الشكل، حتى وإن تعددت المضامين.

أما الأيديولوجيا، فهي ليست عنصراً مضافاً إلى الدولة، بل هي جزء من بنيتها التكوينية. فهي لا تبرر الفعل السياسي فقط، بل تعيد تعريفه، وتمنحه معنى يتجاوز اللحظة الآنية. ومن خلالها، يصبح القرار السياسي امتداداً لرؤية كبرى عن الذات والدور والمكانة، لا مجرد استجابة ظرفية للواقع.

هذا التداخل بين الفكر والسياسة جعل من الدولة كياناً يحمل تصوراً خاصاً عن نفسه ودوره في العالم، تصوراً لا ينفصل عن التاريخ، بل يستمد منه شرعيته ورمزيته. وهنا يصبح الماضي ليس مجرد ذكرى، بل مادة حيّة يتم استدعاؤها باستمرار لإعادة تشكيل الحاضر.

ومن هذا المنظور، لم يكن الدور الإقليمي لإيران مجرد توسع جغرافي أو نفوذ سياسي تقليدي، بل امتداداً طبيعياً لهذا التصور الذاتي للدولة. فالإقليم لم يعد فضاءً خارجياً محايداً، بل أصبح ساحة امتداد للفكرة، ومساحة اختبار لقدرة الدولة على تحويل رؤيتها إلى واقع ملموس خارج حدودها.

لكن هذا الامتداد لم يكن خطاً مستقيماً نحو الاستقرار أو الهيمنة، بل مساراً معقداً مليئاً بالتوترات والتناقضات. فكل توسع في النفوذ يقابله توسع في المقاومة، وكل حضور في ساحة جديدة يفتح باباً لصراع جديد، ما يجعل الحركة الإقليمية أقرب إلى إعادة توزيع دائم للتوازنات، لا إلى تثبيت نهائي لها.

وفي المقابل، ظل الداخل الإيراني نفسه ساحة حركة مستمرة، تتقاطع فيها التيارات والرؤى، وتتنازع فيها التصورات المختلفة حول الدولة والمجتمع والدور. الإصلاح والمحافظة ليسا مجرد تيارين سياسيين، بل تعبيران عن رؤيتين متباينتين لمفهوم الدولة: هل هي كيان منفتح يتكيف مع العالم، أم بنية صلبة تحافظ على هويتها وتماسكها مهما كانت التحولات؟

هذا التوتر الداخلي لا يُنتج انهياراً، بل يُنتج ديناميكية دائمة، تجعل الدولة في حالة إعادة تعريف مستمر لنفسها. فكل مرحلة سياسية تحمل داخلها ملامح إعادة توزيع للنفوذ، دون أن تخرج عن الإطار العام للنظام.

أما على مستوى النظام الدولي، فقد واجه هذا الكيان حالة من الالتباس الدائم في تصنيفه وفهمه. فهو ليس فاعلاً تقليدياً يمكن احتواؤه ضمن قواعد العلاقات الدولية الكلاسيكية، ولا هو حالة استثنائية يمكن عزلها بالكامل. بل هو حالة وسط، تتقاطع فيها عناصر الدولة التقليدية مع عناصر الفاعل الأيديولوجي الممتد.

وهذا ما جعل التعامل معه يتسم بالتذبذب بين الاحتواء والمواجهة، بين التفاوض والضغط، بين الإدماج والإقصاء، دون الوصول إلى صيغة نهائية مستقرة.

ومن هنا، يصبح الإقليم نفسه مساحة اختبار مستمرة لهذه التفاعلات. فالشرق الأوسط، في صورته المعاصرة، لم يعد مجرد مجموعة دول مستقلة، بل شبكة متداخلة من الصراعات والتحالفات والهويات المتحركة، حيث لا توجد حدود نهائية للنفوذ، بل خطوط تتغير باستمرار.

في هذا السياق، لم تعد الحرب ولا السلام حالتين منفصلتين، بل أصبحتا درجات ضمن طيف واحد من التوتر المستمر، حيث تتجاور المواجهة غير المباشرة مع التفاهمات الجزئية، والصراع مع التهدئة المؤقتة.

وبين هذه المستويات جميعاً، تتشكل صورة إقليم لا يستقر، ودولة لا تتوقف عن إعادة إنتاج نفسها، ونظام دولي يحاول باستمرار أن يجد لغة قادرة على استيعاب هذا التعقيد دون أن ينجح بشكل كامل.

وفي النهاية، فإن هذا الكتاب لا يدّعي أنه يقدم حكماً نهائياً على مسار دولة أو تاريخ أو إقليم. بل هو محاولة لفهم كيان يتحرك داخل الزمن وليس خارجه، كيان يجعل من التاريخ أداة، ومن الأيديولوجيا لغة، ومن السياسة امتداداً لفكرة أعمق عن الذات والدور والمكانة.

إنه ليس سرداً مغلقاً، بل سؤال مفتوح:
كيف يمكن فهم دولة لا تتوقف عن إعادة تعريف نفسها؟
وكيف يمكن قراءة تاريخ لا ينتهي عند نقطة، بل يعيد إنتاج نفسه في كل لحظة؟
وكيف يمكن الإمساك بإقليم لا يعرف الاستقرار النهائي، بل يعيش على إيقاع التوازنات المتغيرة؟

هنا تنتهي صفحات هذا الكتاب، لكن لا تنتهي موضوعاته. لأن ما تم تناوله ليس نهاية مسار، بل لحظة في مسار أطول بكثير... مسار ما زال مفتوحاً على احتمالات متعددة، وعلى تاريخ لم يقل كلمته الأخيرة بعد.

لمراجع – (Bibliography) Chicago Style

أولاً: المصادر العربية والإسلامية الكلاسيكية

البلاذري .*فتوح البلدان* .بيروت: دار ومكتبة الهلال، دون تاريخ.

ابن الأثير .*الكامل في التاريخ* .بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

ابن خلدون .*كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر* .بيروت: دار الفكر، دون تاريخ.

ابن كثير .*البداية والنهاية* .بيروت: دار الفكر، دون تاريخ.

الطبري، محمد بن جرير .*تاريخ الرسل والملوك* .بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

المسعودي .*مروج الذهب ومعادن الجوهر* .بيروت: دار الأندلس، دون تاريخ.

اليعقوبي .*تاريخ اليعقوبي* .بيروت: دار صادر، دون تاريخ.

ثانياً: المراجع العربية والدراسات الحديثة

العتيبي، عبد الله بن بجاد .*إيران: الدولة الثورية وسياسات التمدد الإقليمي* . الرياض: دار الفكر العربي، 2018.

بشارة، عزمي .*سوريا: درب الآلام نحو الحرية* .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

جرجس، فواز .*النظام الإقليمي العربي والتحولات في الشرق الأوسط* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

حسيب، خير الدين .*الأمن القومي العربي والتحديات الإقليمية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

هيكل، محمد حسنين .*مدافع آية الله: إيران من الداخل* .القاهرة: دار الشروق، 2006.

النفيسي، عبد الله .*إيران والخليج: دراسة في الجغرافيا السياسية للصراع* . الكويت: دار قرطاس، 2012.

نور الدين، محمد .*إيران والنظام الإقليمي العربي* .بيروت: دار الساقي، 2014.

غليون، برهان .*المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات في المشرق العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

رضوان، زيادة .*تحولات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط* .بيروت: دار المدى، 2017.

السيد، رضوان .*الدولة والطائفية في المشرق العربي* .بيروت: دار النهار، 2011.

عتريسي، طلال .*إيران في النظام الإقليمي العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

بشور، معن .*المشرق العربي بين الصراع والتوازن* .بيروت: دار الفارابي، 2012.

جرار، خليل العناني .*الإسلام السياسي في الشرق الأوسط* .القاهرة: دار الشروق، 2015.

أوغلو، أحمد داود .*العمق الاستراتيجي* .إسطنبولKüre Yayınları :، 2001) ترجمة عربية لاحقة.(

ثالثاً: المراجع التركية

İnalcık, Halil. *Devlet-i Aliyye: Osmanlı İmparatorluğu Üzerine Araştırmalar*. İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 2009.

İnalcık, Halil. *Osmanlı Tarihi*. İstanbul: Kronik Kitap, 2016.

Ortaylı, İlber. *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*. İstanbul: Timaş Yayınları, 2010.

Shaw, Stanford. *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye*. İstanbul: E Yayınları, 1994.

Karpat, Kemal. *The Ottoman State and Its Place in World History*. Leiden: Brill, 1974.

Akçura, Yusuf. *Üç Tarz-ı Siyaset*. İstanbul: Türk Tarih Kurumu, 1998.

Davutoğlu, Ahmet. *Stratejik Derinlik*. İstanbul: Küre Yayınları, 2001.

رابعاً: المراجع الغربية (الاستشراق والدراسات الأكاديمية)

Abrahamian, Ervand. *A History of Modern Iran*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Arjomand, Said Amir. *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*. Oxford: Oxford University Press, 1988.

Axworthy, Michael. *A History of Iran: Empire of the Mind*. London: Penguin, 2008.

Axworthy, Michael. *Revolutionary Iran*. London: Penguin, 2013.

Browne, Edward G. *A Literary History of Persia*. Cambridge: Cambridge University Press, 1902.

Curzon, George N. *Persia and the Persian Question*. London: Longmans, 1892.

Frye, Richard N. *The Heritage of Persia*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1963.

Hodgson, Marshall. *The Venture of Islam*. Chicago: University of Chicago Press, 1974.

Keddie, Nikki R. *Modern Iran: Roots and Results of Revolution*. New Haven: Yale University Press, 2003.

Keddie, Nikki R. *Religion and Politics in Iran*. Yale University Press, 1983.

Lambton, Ann K. S. *Landlord and Peasant in Persia*. London: Oxford University Press, 1953.

Lewis, Bernard. *The Middle East*. London: Phoenix, 1995.

Lewis, Bernard. *The Arabs in History*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Malcolm, John. *The History of Persia*. London: John Murray, 1829.

Ramazani, R. K. *Revolutionary Iran and the United States*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1989.

Watt, W. Montgomery. *Islamic Political Thought*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1968.

فهرس الكتاب

القسم الأول: التحول الحضاري في فارس ما بعد السقوط (1–6)

1. صدمة فقدان الإمبراطورية المركزية
2. التحول من أمة حاكمة إلى أمة داخل نظام جديد
3. إعادة تعريف الذات الفارسية
4. شعور الانكسار مقابل استمرار البنية الثقافية
5. بداية التكيف النفسي مع النظام الجديد
6. إعادة تفسير الهزيمة داخل الوعي التاريخي

القسم الثاني: الإسلام كنظام حضاري جديد للمنطقة–7) 12)

7. الإسلام كنظام سياسي لا مجرد عقيدة
8. بناء الدولة المركزية في الكوفة ودمشق
9. مفهوم الأمة بدل الإمبراطورية التقليدية
10. إلغاء الامتيازات العرقية نظريًا
11. إعادة توزيع السلطة في الشرق الأدنى
12. إدخال فارس ضمن نظام سياسي جديد بالكامل

القسم الثالث: من الدولة إلى الذاكرة – بداية التحول الداخلي(18–13)

13. نهاية الدولة الساسانية كبنية سياسية
14. انتقال الفكرة الفارسية إلى الداخل

15.تحول الهوية من دولة إلى ذاكرة
16.الفرس في الإدارة والدواوين
17.اللغة العربية مقابل بقاء الفارسية
18.تشكل النخب الفارسية داخل الدولة

القسم الرابع: التكيف الفارسي مع الواقع الإسلامي–19) 21)

19.إعادة إنتاج الهوية تحت مظلة الإسلام
20.التكيف الثقافي والإداري داخل الدولة الجديدة
21.بداية إعادة التموضع داخل النظام

القسم الخامس: تشكّل إيران الصفوية وإعادة هندسة التشيّع(26–22)

22.دخول التشيّع إلى المجال الإيراني
23.التحول الصفوي وتثبيت المذهب كهوية دولة
24.بناء الدولة الصفوية في مواجهة العثمانيين
25.إعادة تشكيل الهوية الإيرانية
26.الانفصال الجيوسياسي عن المركز الإسلامي

القسم السادس: الصراع الصفوي العثماني وإعادة رسم الخريطة(31–27)

27.بداية الصراع الصفوي العثماني
28.المذهب كحدود سياسية
29.العراق كساحة صراع تاريخي
30.توازن القوى بين المركزين
31.إعادة تشكيل المجال الإسلامي

القسم السابع: من القاجار إلى الدولة البهلوية(32–39)

32.انهيار الصفويين
33.صعود القاجار وإعادة التوحيد
34.التدخلات الروسية والبريطانية
35.ضعف الدولة مقابل استمرار الهوية
36.إيران بين التقليد والضغط الخارجي
37.صعود رضا شاه وبناء الدولة الحديثة
38.مشروع التغريب وإعادة تشكيل المجتمع
39.التناقض في الهوية الإيرانية الحديثة

القسم الثامن: الثورة الإيرانية وإعادة تعريف الدور الإيراني (1979–الآن)

الفصل 1: إيران قبل 1979 – الدولة الشاهنشاهية وبنية السلطة

40.الدولة البهلوية بين التحديث القسري والاستبداد السياسي
41.الاعتماد على الغرب وإعادة تشكيل الاقتصاد الإيراني

42.الجيش والأمن (السافاك) كأداة للضبط الداخلي
43.الهوية الإيرانية بين القومية الفارسية والتغريب
44.التناقض الاجتماعي وتراكم الاحتقان الشعبي

الفصل 2: مقدمات الانفجار – تشكل المعارضة وتآكل الشرعية

45.المرجعية الدينية في قم والنجف ودورها السياسي
46.المعارضة الليبرالية واليسارية داخل إيران وخارجها
47.خطاب العدالة الاجتماعية كأداة تعبئة
48.توسع الاحتجاجات العمالية والطلابية
49.انهيار الثقة بين الدولة والمجتمع

الفصل 3: ثورة 1979 – لحظة التحول التاريخي

50.سقوط الشاه وبداية الفراغ السياسي
51.صعود القيادة الدينية بقيادة روح الله الخميني
52.إعادة تشكيل الدولة على أساس ولاية الفقيه
53.تفكك البنية القديمة وبناء النظام الجديد
54.إعادة تعريف مفهوم "الثورة" في إيران

الفصل 4: تأسيس نظام ولاية الفقيه

55.البنية الدستورية الجديدة
56.مركزية القيادة الدينية في الدولة
57.دمج الدين بالسياسة
58.المؤسسات الموازية للدولة (الحرس الثوري)
59.ضبط المجتمع وإعادة هندسة المجال العام

الفصل 5: تصدير الثورة – من الداخل إلى الإقليم

60.تحويل الثورة إلى مشروع عابر للحدود
61.الخطاب الثوري كأداة سياسية إقليمية
62.بناء الشبكات الدينية والسياسية خارج إيران
63.العلاقة مع الحركات الإسلامية في المنطقة
64.بداية إعادة تشكيل النفوذ الإقليمي الإيراني

الفصل 6: الحرب العراقية–الإيرانية وإعادة تشكيل الدولة

65.اندلاع الحرب مع العراق
66.عسكرة المجتمع الإيراني
67.صعود الحرس الثوري كقوة مركزية
68.التحول من الثورة إلى الدولة الأمنية
69.ترسيخ العقيدة الدفاعية التوسعية

الفصل 7: مرحلة ما بعد الحرب – إعادة البناء وتثبيت النظام

70.إعادة إعمار الاقتصاد الإيراني
71.تعزيز دور المؤسسات الثورية
72.إعادة صياغة الهوية السياسية
73.توازن بين البراغماتية والأيديولوجيا
74.تثبيت النفوذ الداخلي للنظام

الفصل 8: إيران والتمدد الإقليمي (لبنان – العراق – سوريا)

75.بناء النفوذ في لبنان عبر نموذج حزب الله
76.التغلغل السياسي في العراق بعد 2003
77.الدور في سوريا بعد 2011
78.شبكة الفصائل والحلفاء الإقليميين
79. استراتيجية "العمق الاستراتيجي"

الفصل 9: العقوبات والصراع مع الغرب

80.المواجهة مع الولايات المتحدة
81.الملف النووي الإيراني
82.العقوبات الاقتصادية وتأثيرها الداخلي
83.إعادة تشكيل الاقتصاد المقاوم
84.سياسة الصمود الاستراتيجي

الفصل 10: إيران اليوم – الدولة العقائدية في النظام الإقليمي

85.الدولة بين الأيديولوجيا والبراغماتية
86.النفوذ الإقليمي كأداة أمن قومي
87.الاقتصاد والعقوبات والتحول الداخلي
88.إعادة تعريف الدور الإيراني في الشرق الأوسط
89.مستقبل النظام بين الاستمرار والتحول

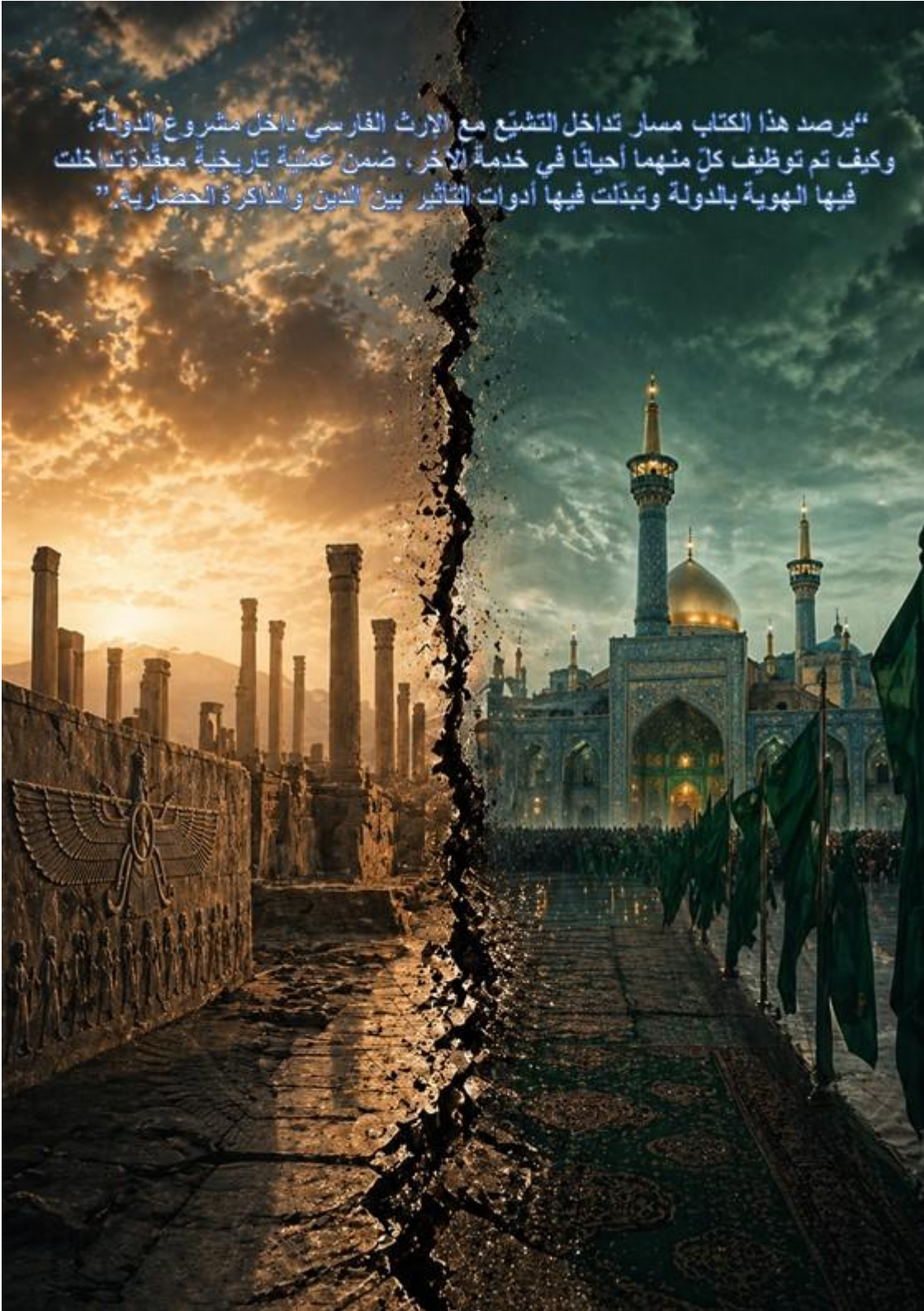
"يرصد هذا الكتاب مسار تداخل التشيّع مع الإرث الفارسي داخل مشروع الدولة،
وكيف تم توظيف كلٍّ منهما أحيانًا في خدمة الآخر، ضمن عملية تاريخية معقّدة تداخلت
فيها الهوية بالدولة وتبدّلت فيها أدوات التأثير بين الدين والذاكرة الحضارية."